

الجزء الثاني

(من)

المجموع

شرح المذهب

للامام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦

و يليه

فتح العزيز

شرح الوميز

وهو الشرح الكبير للامام الجليل أبي القاسم عبد السكر بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣

و يليه

التلخيص الكبير

في تخریج آحادية الرافعي الكبير

للامام الحافظ الحجة أبي الفضل احمد بن علي بن حجر المسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢

طبعت هذه المجموعة علي نفقة شركة من كبار علماء الازهر

وباشرت تصحيحها لجنة من العلماء

(تنبيه) (جملنا المجموع في اعلی الصحيفة و يليه فتح العزيز و يليه التلخيص منصولا بينهما بجدول)

لشركة العلماء

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ باب الاحداث التي تنقض الوضوء ﴾

﴿ الاحداث التي تنقض الوضوء خمسة : الخارج من السيلين والنوم والغلبة على العقل بغير النوم ولمس النساء ومس الفرج : فأما الخارج من السيلين فانه ينقض الوضوء لقوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط) : ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء الا من صوت أو ريح » * ﴿ الشرح ﴾ قال الله تعالى (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) اختلف العلماء في أو هذه فقال الازهرى هي بمعنى الواو قال وهى واو الخلل

قال ﴿ الباب الثالث في الاحداث وفيه فصلان الاول في أسبابها ﴾

﴿ ولا تنقض الطهارة بالفصد (ح) والحجامة (ح) والقهقهة (ح) في الصلاة وغيرها وأكل ما مسته النار (و) ﴾ *

الحدث يقع على الحالة الموجبة للوضوء والحالة الموجبة للغسل ألا ترى أنه يقال هذا حدث أصفر وذا حدث أكبر لكن اذا أطلق مجردا عن الوصف بالصفر والكبر كان المراد منه الاصفر غالبا وهو الذي أراده في هذا الموضوع ثم له سبب وأثر فجعل كلام الباب في فصلين أحدهما في الاسباب والثاني في الآثار وتكلموا لافيا ليس من أسباب الحدث عندنا واشتهر خلاف العلماء ايانافيه فمن ذلك الفصد والحجامة وكل خارج من غير السيلين لا ينقض الطهارة خلافا لابي حنيفة حيث قال كل نجاسة خارجة من البدن تنقض الوضوء كالدم اذا سال والقي اذا ملأ الفم وبه قال احمد الا أنه لا يقول بالانتقاض اذا كان الدم قطرة أو قطرتين : لنا ما روى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وصلي ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه » (١) وروى مثل مذهبنا عن عبد

﴿ باب الاحداث ﴾

(١) ﴿ حديث ﴾ أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه الدارقطني بلفظه الا أنه قال قال فضلى رواه البيهقي وفي أسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى ابن العربي أن الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح

وأشده فيه آياتنا قال ولا يجوز في الآية غير معني الواو حتي يستقيم التأويل علي ما أجمع عليه المتأمناء وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في مسألة ملامسة المرأة في الآية تقديم وتأخير ذكره الشافعي عن زيد بن أسلم تقديرها إذا قمتم إلي الصلاة من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضي أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا قال وزيد بن أسلم من العالمين بالقرآن والظاهر أنه قدر الآية توقيفاً مع أن التقدير في الآية لا بد منه فإن نظمها يقتضي أن المرض والسفر حدثان يوجبان الوضوء ولا يقوله أحد : وأما قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » فحديث صحيح رواه الأثرمزي وغيره بهذا اللفظ باسناد صحيحة من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه بقريب من معناه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكلك عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » وثبت عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه قال شكيت إلي النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً رواه

الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنهم ومنها القهقهة فلا تنقض الوضوء سواء وجدت في الصلاة أوفى غيرها وعند أبي حنيفة القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء إلا في صلاة الجنائز لنا مروى عن جابر رضي الله عنه أنه صلى

ابن مقاتل ليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف (فصل) وأما ما رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعاً ليس في النطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء لأن يكون دماً سائلاً فإسناده ضعيف جداً فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك : قوله وروى مثل مذهبتنا عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفى وأبي هريرة وجابر وعائشة * أما حديث ابن عمر فرواه الشافعي في القديم وابن أبي شيبه والبيهقي أنه عصر بيرة في وجهه فخرج شيء من دمه فحك بين أصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ وعلقه البخاري : وعن ابن عمر أنه كان إذا احتجم غسل أثر المحاجم * وحديث ابن عباس رواه الشافعي عن رجل عن ليث بن طاوس عن ابن عباس قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك * وحديث ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا حديث أبي هريرة موقوفاً * وحديث جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود وغيرهما من طريق عقيل بن جابر عن أبيه أن رجلاً من الصحابة حرساً في ليلة غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فزعه ثم رماه بأخر فزعه ثم رماه بثالث فركع وسجد ثم انتبه صاحبه فلما رأى ما به من الدماء قال ألا أنتهيتي قال كنت في سورة فأحسبت أن لا أقطعها وحديث عائشة لم أقف عليه *

البخاري ومسلم ومعنى يحد ربحا يطله ويتحقق خروجه وليس المراد يشمه والاحاديث في الدلالة على الذي ذكره كعمرة مشهورة * أما حكم المسألة فالخارج من قبل الرجل أو المرأة أو دبرهما ينقض الوضوء سواء كان غائطا أو بولا أو ربحا أو دودا أو قيحا أو دما أو حصاة أو غير ذلك ولا فرق في ذلك بين النادر والمعتاد ولا فرق في خروج الريح بين قبل المرأة والرجل ودبرهما نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق عليه الاصحاب قال أصحابنا ويتصور خروج الريح من قبل الرجل اذا كان آدر وهو عظيم الخصبين وكل هذا متفق عليه في مذهبا ولا يستثنى من الخارج الا شئ واحد وهو المنى فانه لا ينقض الوضوء على المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور قالوا لان الخارج الواحد لا يوجب طهارتين وهذا قد اوجب الجنابة فيكون جنبا لا محذونا قال الرافعي لان الشئ مما اوجب اعظم الاثرين بخصوصه لا يوجب اوهنهما بعمومه كزني المحصن يوجب اعظم الحدين دون اخفهما وحكي جماعة منهم صاحب البيان (١) عن القاضي أبي الطيب انه ينقض الوضوء فيكون جنبا محذونا وقد وافق القاضي ابو الطيب (٢) الجمهور في تعليقه فقال في مسألة من وجب عليه وضوء وغسل انه يكون جنبا لا محذونا وهناك ذكر الجمهور المسألة : وأما قول الغزالي رحمه الله الخارج من السبيلين ينقض الوضوء طاهرا كان أو نجسا فراده بالطاهر الدود والحصا وشبههما مما هو طاهر العين وانما ينجس بالمجاورة قال الرافعي ولا يغتر بتعميم الأئمة القول في أن الخارج من السبيلين ينقض الوضوء فان هذا ظاهر يعارضه تضريحهم في تصوير الجنابة المفردة عن الحدث علي ان من أنزل بمجرد النظر فهو جنب غير محذون : وأما أدلة الانتقاض بكل خارج من السبيلين غير المنى فكأها صحيحة ظاهرة : أما الغائط فنص الكتاب والسنة والاجماع : وأما البول فبالسنة المستفيضة والاجماع والقياس على الغائط : وأما الريح فبالاحاديث الصحيحة التي قدمناها وهي عامة تتناول

(١) هذا الذي نقله صاحب البيان وغيره قد صرح به القاضي ابو الطيب في شرح غرر ابن الحداد اه من هامش الاذري (٢) أقول ما قاله القاضي يشهد له ظاهر نصه في الام فانه ذكر جلا بما ينقض الوضوء ثم قال وكل ما خرج من واخذ من الفروج ففيه الوضوء وقال قبله فدلقت السنة على الوضوء من المذي والبول مع دلالتها على الوضوء من خروج الريح فلا يجوز الا ان يكون جميع ما خرج من ذكر او دبر رجل أو امرأة أو قبل المرأة الذي هو سبيل الحدث يوجب الوضوء اه اذري

الله عليه وآله وسلم قال « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » (١) ومنها أكل ما مسته النار فلا يؤثر في انتقاض الطهارة وقال أحمد تنتقض الطهارة باكل لحم الجوزور وحكي ابن القاص عن القديم

(١) حديث ﴿ حابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء الدارقطني ونقل عن ابى بكر النيسابورى انه قال هو حديث منكر وخطا الدارقطني رفعه وقال الصحيح عن جابر من قوله : وقال ابن الجوزى قال أحمد ليس في الضحك حديث صحيح وكذا قال الدهلي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة خبر وابو شيبة المذكور في اسناد حديث جابر هو الواسطي جد ابى بكر ابن ابى شيبة وهم ابن الجوزى فسماه عبد الرحمن ابن اسحق : وروى ابن عدى عن احمد بن حنبل قال ليس في الضحك حديث صحيح وحديث الاعمي الذي وقع في البئر مداره على ابى التالبية وقد اضطرب عليه فيه وقد استوفى البيهقي الكلام عليه في الخلافات وجمع ابو يعلى الخليلي طرقه في جزء مفرد *

الريح من قبلي الرجل والمرأة ودبرها : وأما المذي والودي والدرود وغيرها من النادرَات فسند كـ
دليلها في فرع مذاهب العلماء والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف ان نواقض الوضوء خمسة وهكذا ذكرها جمهور الاصحاب وبقى من
النواقض ثلاثة أشياء أحدها متفق عليه والآخرا مختلف فيها فالمتفق عليه انقطاع الحدث الدائم (١)
كدم الاستحاضة وسلس البول والمذي ونحو ذلك فان صاحبه اذا توضأ حكم بصحة وضوئه فلو
انقطع حدثه وشفي انتقض وضوءه ووجب وضوء جديد كما سنوضحه في باب الحيض ان شاء الله
تعالى: والمختلف فيه نزع الخف وفيه خلاف تقدم واضحا والاصح ان مسح الخف يرفع الحدث فاذا
نزعه عاد الحدث وهل يعود الى الاعضاء كلها أم الى الرجلين فقط في القولان : والثالث الردة (٢)
وفيها ثلاثة أوجه أحدها انها تبطل التيمم دون الوضوء : والثاني تبطلها والثالث لا تبطل واحدا
منهما حكاهما البندنجي في آخر باب التيمم وآخرون ومن ذكر مسألة الخف وانقطاع الحدث الدائم
من النواقض في هذا الباب المحاملي في اللباب ولعل الاصحاب لم يذكروها هنا لكونها موضحتين في
بابيهما: وأما مسألة الردة فالنقض في الوضوء وجه ضعيف لم يعرفوا عليه هنا: وقد قطع المصنف
ببطلان التيمم بالردة ذكره في باب التيمم واحتج لا بطلان الوضوء والتيمم بان الطهارة عبادة لا تصح
مع الردة ابتداء فلا تبقى معها دواما كالصلاة اذا ارتد في اثباتها ولعدم الابطال بانها ردة بعد
فراغ العبادة فلم تبطلها كالصوم والصلاة بعد الفراغ منها وللفرق بين الوضوء والتيمم بقوة الوضوء

قولا مثله لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «توضؤا من لحوم الابل ولا تتوضؤا من لحوم
الغنم» (١) لنا ماروى عن جابر قال كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم قال توضؤا من لحوم الابل ولا تتوضؤا من لحوم
الغنم ابو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة من حديث البراء بن
عازب وقال ابن خزيمة في صحيحه لم ار خلافا بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح من جهة
النقل لعدالة ناقله وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن ابى ليلى هل هو عن البراء او عن ذى الغرة
او عن اسيد بن حضير وصحح انه عن البراء وكذا ذكره ابن ابى حاتم في العلال عن ابيه: قلت
وقد قيل ان ذا الغرة لقب البراء بن عازب والصحيح انه غيره وان اسمه يعيش * وحديث جابر
ابن سمرة رواه مسلم: وروى ابن ماجه نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر وذكر ابن
ابى حاتم في العلال عن ابيه انه منكر وان له اصلا من هذا الوجه عن ابن عمر لكنه موقوف:
(فائدة) قال البيهقي حكى بعض اصحابنا عن الشافعي قال ان صح الحديث في لحوم الابل
قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قاله احمد بن حنبل
واسحق بن راهوية *

(١) ونقل ابن
كج وجهين في
ان لس الميت
يوجب الوضوء
أم لا ذكرها
من فرع قبل
كتاب الحيض
من كتابه وفي
ايراد انقطاع
الحدث الدائم
نظر لانه ما
ارتفع حدثه وانما
هو مسح كالتييم
اه اذرعى
(١) قال ابن كج
في كتاب التيمم
فرع قال الشافعي
ولوتيمم ثم ارتد
بطل تيممه قال
وان توضأ ثم
ارتد لم يبطل
وضوءه قال ابن
كج والجواب *
ان لا فصل بينهما
مضى أرجح عن
قربها وتأويل
مسألة التيمم
انه اقام في الردة
طويلا فوجب
عليه أن يحدث
طلبا وتيمما
مجددا لان سبيل
التيمم ان يكون
خلفه صلاة
انقضت ومن
اصحابنا من قال
بظاهر قول
الشافعي وفصل
بينهما بان التيمم
قد انقضت
منه عن مزية
الوضوء الا ترى
انه يبطل برؤية
الماء ولا يجمع
بين فرضين ولا يجوز
قبل دخول الوقت
اه اذرعى

وضعف التيمم وأما إذا اغتسل ثم ارتد ثم أسلم فالمذهب أنه لا يجب إعادة الغسل وبه قطع الأصحاب وفيه وجه أنه يجب حكاه الرافعي وهو شاذ ضعيف: ولو ارتد في أثناء وضوءه ثم أسلم فإن أتى بشيء منه في حال الردة لم يصح ما أتى به في الردة: كذا قطع به إمام الحرمين وغيره. ويجيء فيه الوجه الشاذ الذي سبق في باب نية الوضوء عن حكاية المحاملي أنه يصح من كل كافر كل طهارة وإن لم يأت بشيء. فقد انقطعت النية فإن لم تجدد نية لم يصح وضوءه وإن جردها بعد الإسلام وقلنا لا يبطل الوضوء بالردة إن النبي علي الخلاف في تفريق النية: والأصح أنه لا يضر كما سبق بيانه في باب نية الوضوء. فإن قلنا يضر استأنف الوضوء والأفان كان الفصل قريباً بنى والأفنيه التولان في الموالاة * والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الخارج من السبيلين قد سبق أن مذهبا أن الخارج من أحد السبيلين ينتقض سواء كان نادراً أو معتاداً وبه قال الجمهور قال ابن المنذر أجمعوا أنه ينتقض بخروج الغائط من الدبر والبول من القبل والريح من الدبر والمذي قال ودم الاستحاضة ينتقض في قول عامة العلماء إلا ربيعة قال واختلفوا في الدود يخرج من الدبر فكان عطاء بن أبي رباح والحسن البصري

« ترك الوضوء مما مسته النار » (١)

قال ﴿ وإنما ينتقض بأمور أربعة الأول خروج الخارج من أحد السبيلين ريحاً كان أو عينا نادراً كان أو معتاداً طاهراً كان أو نجساً ﴾

نواقض الوضوء عندنا أربعة أحدها خروج الخارج من أحد السبيلين يدل عليه الإجماع والنصوص

(١) * (حديث) * جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار: الأربعة وابن خزيمة وابن حبان من حديثه * وقال أبو داود هذا اختصار من حديث قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ قبل الظهر ثم دعا بفضل طامه ثم فأكل قام إلى الصلاة ولم يتوضأ: وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه نحوه وزاد ويمكن أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحوه مما قاله أبو داود وله علة أخرى قال الشافعي في سنن حرمله لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل: وقال البخاري في الأوسط ثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان بن أبي علقمة الفروي روى عن ابن المنكدر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ فقال أحسبني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابراً ويشيد أصل حديث جابر ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر الوضوء مما مست النار قال لا وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة: أخرجه الطبراني في الأوسط ولفظه أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ وقال الجوزجاني حديث عائشة ماترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار حتى قبض حديث باطل *

وحمد بن أبي سليمان وابو مجلز والحكم وسفيان الثوري والاوزاعي وابن المبارك والشافعي واحمد
واسحق وابو ثور يرون منه الوضوء وقال قتادة ومالك لا وضوء فيه وروى ذلك عن النخعي
وقال مالك لا وضوء في الدم يخرج من الدبر هذا كلامه في الدرر وتقل اصحابنا عن مالك ان النادر
لا ينقض والناذر عنده كالمذى يدوم لاشهوة قال كان بشهوة فليس بناذر وقال داود لا ينقض
الناذر وان دام الا المذى الحديث * واحتج لمن قال لا ينقض النادر بقوله صلى الله عليه وسلم
« لا وضوء الا من صرت أو ريح » وهو حديث صحيح كما سبق وبحديث صفوان بن عسال
المتقدم في أول باب مسح الخف وقوله لا نزع خفافنا ثلاثة أيام الا من جنابة لكن من غائط
وبول ونوم ولانه نادر فلم ينقض كالقيء وكالمذى الخارج من سلس المذى * واحتج اصحابنا بحديث
علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المذى « يغسل ذكره ويتوضأ وفي رواية
فيه الوضوء : وفي رواية يتوضأ وضوءه للصلاة » رواه البخاري ومسلم : وعن ابن مسعود وابن عباس
رضي الله عنهم قالوا « في الودى الوضوء » رواه البيهقي ولانه خارج من السبيل فنقض كالريح والغائط
ولانه اذا وجب الوضوء بالمعتاد الذي تعم به البلوى فغيره أولى : وأما الجواب عن حديثهم الاول
فهو انا أجمعنا على أنه ليس المراد به حصر ناقض الوضوء في الصوت والريح بل المراد نفى وجوب
الوضوء بالشك في خروج الريح كما قدمناه : وأما حديث صفوان فيمن فيه جواز المسح وبعض ما مسح
بسببه ولم يقصد بيان جميع النواقض ولهذا لم يستوفها الا تراه لم يذكر الريح وزوال العقل وهما مما
ينقض بالاجماع : وأما القيء فلانه من غير السبيل فلم ينقض كالدمع : وأما سلس المذى فللضرورة ولهذا
نقول هو محدث ولا يجمع بين فريضتين ولا يتوضأ قبل الوقت فهذا ما نعتمده في المسألة دليلاً وجواباً
وأما ما احتج به بعض أصحابنا « الوضوء مما خرج » فقد رواه البيهقي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم
قال وروى عن النبي ﷺ ولا يثبت والله أعلم *

كقوله تعالى « أو جاء أحد منكم من الغائط » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المذى « ينضح
فرجه بالماء ويتوضأ وضوءه للصلاة » (١) ولا فرق بين العين والريح قال صلى الله عليه وآله وسلم

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يصيب المذى ينضح فرجه ويتوضأ
وضوءه للصلاة: الشيخان عن علي كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمكان ابنته مني فأمرت المقداد فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضأ وفي رواية للبخاري توضأ واغسل
ذكرك وفي رواية لمسلم توضأ وانضح فرجك ورواه ابو داود والنسائي من طريق سليمان بن يسار
عن المقداد ان علياً امره ان يسأل وهذه الرواية منقطعة ولاحمد والنسائي وابن حبان انه امر
عمار بن ياسر ان يسأل وفي رواية لابن خزيمة ان علياً سأل بنفسه وجمع بينها ابن حبان بتعدد
الاسئلة ورواه ابو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل انثيه وذكره وعروة لم يسمع من

(فرع) قد ذكرنا ان خروج البول من قبل الرجل والمرأة ينتقض الوضوء وبه قال احمد ومحمد ابن الحسن وقال ابو حنيفة لا ينتقض الوضوء من قبل الرجل والمرأة **رحمه الله ***

﴿ فان انسد المخرج المعتاد وانفتح من غير المعتاد يخرج انتقض الوضوء بالخارج منه لانه لا بد للانسان من مخرج يخرج منه البول والغائط فاذا انسد المعتاد صار هذا هو المخرج فانتقض الوضوء بالخارج منه وان انفتح فوق المعدة ففيه قولان أحدهما ينتقض الوضوء بالخارج منه لما ذكرناه وقال في حرمة لا ينتقض لانه في معنى القيء وان لم ينسد المعتاد وانفتح فوق المعدة لم ينتقض الوضوء بالخارج منه وان كان دون المعدة ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض الوضوء بالخارج منه لان ذلك كالجائفة فلا ينتقض الوضوء بما يخرج منه والثاني ينتقض لانه يخرج يخرج منه الغائط فهو كالمعتاد ﴾

﴿ الشرح ﴾ المعدة بفتح الميم وكسر العين وبكسر الميم واسكان العين ومراد الشافعي والاصحاب بما تحت المعدة ما تحت السرة وبما فوق المعدة ما فوق السرة ولو انفتح في نفس السرة او في محاذاتها فله حكم ما فوقها لانه في معناه ذكره امام الحرمين وغيره (١) وقد ذكر المصنف أربع صور أحدها ينسد المعتاد وينفتح مخرج تحت المعدة فينتقض الوضوء بالخارج منه قولاً واحداً هكذا قطع به الاصحاب في كل الطرق الا صاحب الحاوي فحكى عن ابي علي ابن ابي هريرة انه قال فيه قولان كما لو لم ينسد (٢) قال وأنكر سائر اصحابنا ذلك عليه ونسبوه الى الغفلة فيه : الثانية ينسد المعتاد وينفتح فوق المعدة قولان مشهوران الصحيح عند الجمهور لا ينتقض من صححه القاضي ابو حامد والجرجاني والرافعي في كتابيه واختاره المزني وقطع الحاملي بالانتقاض وهو ضعيف : الثالثة لا ينسد المعتاد وينفتح تحت المعدة ففي الانتقاض خلاف مشهور منهم من حكاه وجهين وبعضهم حكاه قولين والاصح باتفاقهم لا ينتقض وبه قطع الجرجاني في التحرير (٣) : الرابعة لا ينسد المعتاد وينفتح فوق المعدة فطريقان قطع الجمهور بأنه لا ينتقض قولاً واحداً من صرح به المصنف هنا وفي التنبيه والماوردي والشيخ أبو محمد والقاضي حسين والفوراني وامام الحرمين والغزالي والمتولي والبغوي وصاحب العدة والرافعي وآخرون ونقل الفوراني والمتولي الاتفاق عليه وقال الشيخ أبو حامد والبندنجي والحاملي ان قلنا فيما اذا انسد الاعلى وانفتح فوق المعدة لا ينتقض فيها أولى والا فوجهان وادعى صاحب البيان أن هذه طريقة الاكثرين وان صاحب المهذب خالفهم وليس كما قال والله أعلم *

على لكن رواه ابو عوانة في صحيحه من حديث عبدة عن علي بالزيادة واسناده لا مطعن فيه : وروى ابو داود من حديث حزام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله **ﷺ** عن الماء يكون بعد الماء قال ذلك المذي وكل فحل يمذى فتغسل من ذلك فرجك وانثييك وتوضأ وضوءك للصلاة وفي اسناده ضعف وقد حسنه الترمذي

(١) قلت قال ابن يونس في شرحه للتميز هنا المدة بين الصدر والسرة وقال صاحب الذخائر فان قيل ما حد المدة حتى تثبت فوقها ودونها قلنا حد المدة من السرة الى نفرة الصدر فان كان دون السرة فهو دون المدة وما كان فوق نفرة الصدر فهو فوق المدة انتهى لفظه ونقله هذا عن الامام لاره في النهاية في هذا الموضع صريحاً وانما تكلم على المنتفح تحت المعدة وفوقها وفيها ولم يصرح بمحلها انه عاذى للسرة ولالتبيه فانه اعلم ما في الاذرعى (٢) قلت وافقه على ذلك ابو الفضل ابن عبدان كذا نقله الرافعي في شرحه الصغير اه اذرعى (٣) وقال الروابي في البحر المذهب المشهور انه لا ينتقض ومن اصحابنا من قال فيه قولان مخرجان انتهى وقطع الحاملي في المقنع **ﷺ** ينتقض فصار في المسألة ثلاثة طرق اه من هامش الاذرعى

(فرع) في مسائل تتعلق بهذه المسألة : احداها قال صاحب الحاوي هذه المسائل والتفصيل الذي ذكرناه في المخرج المنفتح هي اذا كان انسداد المخرج عارضاً لعلة قال وحينئذ حكم السبيلين جار عليهما في تقض الوضوء بمسهما ووجوب الغسل بالايلاج فيها فأما اذا كان انسداد الاصيلي من أصل الخلقة فسبيل الحدث هو المنفتح والخارج منه ناقض للوضوء سواء كان تحت المعدة أو فوقها والمسند كالعصا الزائد من الخنثى لا وضوء بمسها ولا غسل بايلاجه وايلاج فيه هذا كلام صاحب الحاوي ولم أر لغيره تصريحاً بموافقة أو مخالفة والله أعلم : (الثانية) لا فرق فيما ذكرناه في المنفتح بين الرجل والمرأة والقبل والدبر (الثالثة) حيث حكمنا في مسائل المنفتح بالانتقاض بالخارج فان كان الخارج بولاً أو غائطاً انتقض بلا خلاف وان كان غيرها كدم أو قيح أو حصة ونحوها ففيه قولان حكاهما الحراسانيون قال امام الحرمين وآخرون منهم أصحاب الانتقاض وبه قطع المتولي وهو مقتضى اطلاق العراقيين لانا جعلناه كالاصلي ولا فرق عندنا في الاصيلي بين المعتاد وغيره وخالف البغوي الجماعة فقال الاصح لا ينقض لانا جعلناه كالاصلي للضرورة لكون الانسان لا بد له من مخرج يخرج منه المعتاد فاذا خرج غير المعتاد عدنا الى الاصل ولو خرج منه الريح انتقض عند الجمهور لانه معتاد وطرد البغوي والرافعي فيه القولين (الرابعة) اذا تقضنا بالخارج هل يكفيه الاستنجاء فيه بالمجر أم يتعين الماء فيه ثلاثة أوجه (١) أحدهما يتعين الماء والثاني لا والثالث يتعين في الخارج النادر دون المعتاد وان قلنا لا ينقض تعين الماء لازالة هذه النجاسة بلا خلاف : (الخامسة) حيث قلنا ينقض الخارج منه هل يجب الوضوء بمسها والغسل بالايلاج فيه وفيه وجهان مشهوران أحدهما بالاتفاق لا يجب لانه ليس بفرج قال امام الحرمين وهذا الخلاف على بعده لا يتعدى احكام الحدث فلا يثبت بالايلاج فيه شيء من احكام الوطء سوى الغسل على وجه وهكذا قطع به الجمهور مع الامام وذكر القاضي حسين في تعليقه الوجبين في وجوب الحد بالايلاج فيه وذكر صاحب البيان ان الوجبين

(١) قال في
الروضة فيه ثلاثة
اقوال وقبل
ها ذكر عي أوجه

« لا وضوء الا من صوت أو ريح » (١) وقد يفرض خروج الريح من القبل في النساء ومن الاحليل أيضاً لأذرة وغيرها فينقض الطهارة أيضاً خلافاً لابي حنيفة : لنا القياس على الدبر ولك

(١) حديث لا وضوء الا من صوت أو ريح * احمد والترمذي وصححه وابن ماجه والبيهقي من حديث ابي هريرة وقال البيهقي هذا حديث ثابت قد اتفق الشيخان على اخراجه معناه من حديث عبد الله بن زيد وقال ابن ابي حاتم سمعت ابي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً لا وضوء الا من صوت أو ريح فقال أني هذا وهم اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال لا وضوء الا من صوت أو ريح ورواه أصحاب سهيل بلفظ اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ورواه احمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ لا وضوء الا من ريح أو سماع *

يجريان في وجوب المهر بالايلاج فيه وحصول التحليل به : قال الرازي وطرد ابو عبد الله الحناظي بالحاء المهملة والنون الوجهين في المهر وسائر احكام الوطء (قلت) وكل هذا شاذ فاسد : (السادسة) اذا كان فوق سره الرجل وتقضنا به ففي وجوب سره وحل النظر اليه للرجل وجهان اصحهما لا يجب السر ويحل النظر لانه ليس في محل العورة قال الرازي ويجري الوجهان لو حاذى السر وقلا بالمذهب انها ليست عورة (السابعة) اذا تقضنا بخروج الريح منه فإمام ملصقاه بالارض ففي انتقاضه وجهان حكاهما صاحبا الحاوي والبحر اصحهما لا ينتقض *

(فرع) الخنثى الذي زال اشكاه اذا خرج من فرجه الزائد شيء فله حكم المنفتح تحت المعدة مع انفتاح الاصلي : وأما الخنثى المشكل اذا بال من احد قبله (١) ففيه ثلاثة طرق قطع الجمهور بانه كالمفتح تحت المعدة مع انفتاح الاصلي (٢) لاحتمال انه زائد ومن قطع بهذا امام الحرمين والمتولي والقاضي ابو الفتح و قطع ابو علي النجفي بالانتقاض كذا حكاه عنه صاحب البيان (٣) وقطع الماوردي بانه لا ينتقض ذكره في مسائل لمس الخنثى فرجه واذا بال منهما توطأ قطعاً *

(فرع) لو كان لرجل ذكران فخرج من احدهما شيء انتقض وضوءه : ذكره الماوردي ، (فرع) اذا خرج دم من الباسور ان كان داخل الدبر نقض الوضوء وان كان الباسور خارج الدبر لم ينتقض هكذا ذكره الصيوري وغيره (٤) *

(فرع) لو اخرجت دودة رأسها من احد السبيلين ثم رجعت قبل انفصالها ففي انتقاض الوضوء وجهان حكاهما الماوردي والرويانى والشاشي وغيرهم اصحهما ينتقض للخروج والثاني لاعدام الانفصال والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
﴿ وان ادخل في احليله مسبارا وأخرجه او زرق فيه شيئاً وخرج منه انتقض وضوءه ﴾

ان تعلم قوله ربحا بالحاء اشارة الى هذا الخلاف واذا كان الخارج عينا فلا فرق بين أن يكون معتادا أو نادرا كاللود والحصا خلافا للملك في النادر الا في دم الاستحاضة: لنا القياس على المعتاد بعله أنه خارج من السبيلين وظاهر ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «الوضوء مما خرج» (١)

قوله روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الوضوء مما خرج (١) الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس بلفظ الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل وفي اسناده الفضيل بن الخنزار وهو ضعيف جدا وفيه شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدى الاصل في هذا الحديث انه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور موقوفا من طريق الاعمش عن ابى ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث ابى امامة واسناده اضعف من الاول ومن حديث ابن مسعود موقوفا * وفي الباب عن ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق سودة بن عبد الله عنه عن نافع عن ابن عمر مرفوعا لا ينتقض الوضوء الا ما خرج من قبل او دبر واسناده ضعيف *

(١) لفظ الامام في النهاية فرع خروج الخارج من احد سبيل الخنثى المشكل بمثابة خروج نجاسة من سبيل ينتقض اسفل من المعدة وقد مضى (٢) قال في البيان ومن عاده ان يقول منهما في بعض الحالات انتهى والمجب من المصنف اهـ هذا مع انه من تمام تصوير المسألة مع وقوفه على كلام البيان فيه وهو متعين في التصوير لا بد منه بلا شك (٣) وقال لعله بناء على الاصح عنده يعني ان الخارج من المنفتح تحت المعدة مع انفتاح الاصلي ينتقض اه اذرعى (٤) ونقله ابن كعب بن النضر اه

(الشرح) الاحليل بكسر الهمزة هو مجرى البول من الذكر والمسبار بكسر الميم وبالبااء
الموحدة بعد السين وهو ما يسبر به الجرح من حديدة او ميل أو فتيلة أو نحوه اى يعرف به غور
الجرح ويقال له ايضا السبار بكسر السين وحذف الميم وكذا ذكره الشافعي رحمه الله ويقال
سبرت الجرح اسبره سبرا فكقتلته اقلته قتلا واتفق الاصحاب على انه اذا ادخل رجل او امرأة
في قبلهما او دبرهما شيئا من عود او مسبار او خيط او فتيلة او اصبع او غير ذلك ثم خرج
انتقض الوضوء سواء اختلط به غيره ام لا : سواء انفصل كله او قطعة منه لانه خارج من السبيل
واما مجرد الادخال فلا ينتقض بلا خلاف فلو غيب بعض المسبار فله ان يمسه المصحف ما لم يخرج
ولو صلى لم تصح صلاته لا بسبب الوضوء بل لان الطرف الداخل تنجس والظاهر له حكم ثوب
المصلي فيكون حاملا متصل بالنجاسة فلو غيب الجميع صحت صلاته هكذا ذكره القاضي حسين
في تعليقه والمتولي والشاشي في المعتمد وآخرون وحكي الشيخ ابو محمد في الفروق ان بعض
اصحابنا قال لو لف على اصبعه خرقة وأدخلها في دبره وهو في الصلاة لم تبطل صلاته فحصل وجهان
وحاصلهما ان النجاسة الداخلة هل لها حكم النجاسة ويتنجس المتصل بها الذي له حكم الظاهر
أم لا : والاشهر أن لها حكم النجاسة ويتنجس المتصل بها وفي الفتاوى المنقولة عن صاحب
الشامل أنه لا حكم لها وذكر القاضي حسين هنا والمتولى في كتاب الصيام وغيرهما فرعا له تعلق
بهذا وهو انه لو ابتلع خيطا في ليلة من رمضان فاصبح صائما وبعض الخيط خارج من فمه وبعضه
داخل في جوفه فان نزع الخيط غيره في نومه او مكرها له لم يبطل صومه وتصح صلاته وان بقي
الخيط لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة ويصح صومه : وان نزعه او ابتلعه بطل صومه وصحت صلاته
لكن يغسل فمه ان نزعه : وايهما اولى بالمحافظة عليه فيه وجهان ارجحهما عند القاضي
وغيره مراعاة صحة الصوم (١) اولى لانه عبادة دخل فيها فلا يبطلها قال القاضي وهذا كما لو دخل
في صلاة القضاء ثم بان له أنه لم يبق من الوقت الا قدر اذا اشتغل بأتمام القضاء فاته صلاة
الوقت يلزمه اتمام القضاء لشروعه فيه (٢) فعلى هذا يصلى في مسألة الخيط على حسب
حاله ويعيد والثاني الصلاة اولى بالمراعاة لانها آكد من الصيام ولانها متعددة فانها ثلاث

(١) قال في
الروضة الاصح
مراعاة الصلاة
وكذا قال في
كتاب الصيام
في هذا
الكتاب ان
الاصح مراعاة
الصلاة وهذا
اولى فان الاصح
تفضيل الصلاة
على الصوم واما
مسألة الفائتة
فالاصح انها يجب
قطعها والشرع
في الحاضر
خلاف ما قاله
القاضي اهذرعى
هذا (٢)
مخالف لا جزم
به في كتاب
الصلاة الجماعة
اه اذرعى

ونحو ذلك وأما قوله ظاهرا أو نجسا فقد يتوهم أن المراد من الطاهر المني وليس كذلك بل المراد
منه الدود والحصا وسائر ما هو طاهر العين وأما المني فلا يجب خروجه الحدث وإنما يوجب
الجنابة ولا يفتر بتعميم الائمة القول في ان الخارج من السبيلين ناقض للطهارة فان هذا ظاهر
يعارضه نصهم في تصوير الجنابة المجردة عن الحدث على أن من أنزل بمجرد النظر او بالاحتلام قاعدا
فهو جنب غير محدث وحكى في البيان عن القاضي ابي الطيب أن خروج المني يوجب الحدثين جميعا

صلوات ونقل الشاشي هذه المسألة عن القاضي كما ذكرتها ثم قال وعندي ان البقاء على حاله لا يصح بل ينزعه أو يبتلعه ويبتل صومه لان بطلان الصوم حاصل لا محالة لانه مستديم لا دخاله بعد الفجر واستدامته كالاتداء كما لو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فانه يبطل كابتداء الجماع هذا كلام الشاشي وهو ضعيف والفرق ظاهر فان مستديم الجماع بعد مجامعها منتهك حرمة اليوم بخلاف مستديم الخيط والله أعلم * ونظير المسألة ما اذا كان محرماً بحج وهو بقرب عرفات ولم يكن وقف بها ولا صلي العشاء ولم يبق من وقت العشاء والوقوف الا قدر يسير بحيث لو صلى فاته الوقوف ولو ذهب الى الوقوف لفاتته الصلاة وادرك الوقوف ففيه ثلاثة اوجه الصحيح منها عند القاضي وغيره انه يذهب الى الوقوف ويعذر في تأخير الصلاة لان فوات الوقوف أشق فانه لا يمكن قضاؤه الا بعد سنة وقد يعرض قبل ذلك عارض وقد يعرض في القضاء ما يحصل به الفوات ايضاً وقد يموت مع ما يلزمه من المشقة الشديدة في تكرار هذا السفر ولزوم دم الفوات وغير ذلك : والصلاة يجوز تأخيرها بعذر الجمع (١) الذي ليس فيه هذه المشقة ولا قريب منها مع امكان قضائها في الحال : والثاني يقدم الصلاة لانها أكد وعلى الفور وهذا ليس بشيء وان كان مشهوراً : والثالث يصلي صلاة الخوف ماشياً فيحصل الحج والصلاة جميعاً ويكون هذا عذراً من اعداء صلاة شدة الخوف وقد حكى امام الحرمين وغيره هذه الالوجه في باب صلاة الخوف عن القفال رحمه الله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(١) التأخير
يمتد الجمع وان
كان مشقته اهون
فان المؤخرة
تكون به اداء
بخلاف مسألة
الوقوف اه
اذرعى

﴿واما النوم فينظر فيه فان وجد منه وهو مضطجع او مكب او متكى انتقض وضوءه لما روى على كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «العينان وكاء السه فن نام فليتوضأ» وان وجد منه وهو قاعد ومحل الحدث متمكن من الارض فانه قال في البويطي ينتقض وضوءه وهو الخشيار المزني لحديث علي ولان ما تقضى الوضوء في حال الاضطجاع تقضى في حال القعود كالاحداث والمنصوص في الكتب انه لا ينتقض وضوءه لما روى انس رضي الله عنه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء فينامون قعوداً ثم يصلون ولا يتوضؤون وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان

الاصغر لانه خارج من السيلين والاكبر لانه منى والمذهب المشهور هو الاول فالشيء مما أوجب اعظم الاثرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه كزني المحصن لما أوجب اعظم الحدين لانه زني المحصن لا يوجب أدانها لانه زني ولا يخفى ان المراد من قوله خروج الخارج من السيلين هو الخروج من أيهما كان ولا يشترط في الانتقاض الخروج من كليهما وكل ما ذكرناه فيمن هو واضح الحال في أمر الذكورة والانوثة أما المشكل فان خرج الخارج من فرجيه جميعاً فهو محدث لان أحدهما أصلي وان خرج من أحدهما فالحكم كما لو خرج من واضح الحال خارج من ثقبه انفتحت تحت المعدة

النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نام جالساً فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء » ويخالف الاحداث فانها تنقض الوضوء لعينها والنوم ينتقض لانه يصحبه خروج الخارج وذلك لا يحس به اذا نام زائلاً عن مستوي الجلوس ويحس به اذا نام جالساً : وان نام راکعاً أو ساجداً أو قائماً في الصلاة ففيه قولان قال في الجديد ينتقض لحديث علي رضي الله عنه ولانه نام زائلاً عن مستوي الجلوس فأشبهه المضطجع وقال في القديم لا ينتقض لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته يقول عبدي روحه عندي وجسده ساجداً بين يدي » فلو انتقض وضوءه لما جعله ساجداً * ﴿

﴿ الشرح ﴾ في هذا الفصل جمل من الاحاديث واللغات والالفاظ والاسماء والاحكام وبيانها مع فروعها بمسائل : احداها حديث علي رضي الله عنه حديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما بأسانيد حسنة : وأما حديث أنس رضي عنه فصحيح رواه مسلم في صحيحه بمعناه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون رواه أبو داود وغيره بلفظه في المذهب الا قوله يعودا فانه لم يذكره لكن ذكر ما يدل عليه فقال حتي تخفق رؤوسهم واسناد رواية ابي داود اسناد صحيح وكذلك رواه الشافعي رحمه الله في مسنده وغيره وفي رواية لابي داود والبيهقي وغيرهما كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للبيهقي لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظون للصلاة حتي آبي لا تسمع لاحدهم غطيظاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضأون : وأما حديث عمرو بن شعيب فضعيف جدا ورواه أبو داود وغيره من رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوضوء علي من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » قال أبو داود هذا حديث منكر وأما حديث المباحة بالساجد فيروي من رواية أنس وهو حديث ضعيف جدا : (المسألة الثانية) في اللغات والالفاظ المكب بضم الميم وكسر الكاف يقال اكب

مع افتتاح السبيل المعتاد وسيأتي حكمه * ﴿

قال ﴿ وفي معناه ثقبه انفتحت تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد فان كان فوق المعدة أو تحتها لكن مع افتتاح المسلك المعتاد فقولان فان قلنا ينتقض فلو كان الخارج نادراً فقولان وفي جواز الاقتصار فيه على الحجر ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين المعتاد وغيره وكذا في انتقاض الطهر بمسه وفي وجوب الغسل بالايلاج فيه وفي حل النظر اليه تردد ﴿

لو انسد السبيل المعتاد وانفتحت ثقبه تحت المعدة نظران خرج منها النجاسة المعتادة وهي البول والعذرة انتقض الطهر لان الانسان لا بد له في مطرد العادة من منفذ يخرج منه الفضلات التي

فلان علي وجهه وكبته انا لوجهه اذا صرعه لوجهه قال الله تعالى : (أفمن يمشي مكبا على وجهه)
قال أهل اللغة والتصريف هذا من النادر ان يقال أفعلت انا وفعلت غيري وقوله أو متكثرا
هو بهمز آخره والوكاء بكسر الواو وبالمد وهو الخيط الذي يشد به رأس الوعاء والسه بفتح السين المهملة
وكسر الهاء المحففة وهي الدبر ومعناه اليقظة وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج أى مادام
الانسان مستيقظا فانه يحس بما يخرج منه فاذا نام زال ذلك الضبط وقوله يحس به هو بضم الياء وكسر الخاء
هذه اللغة الفصيحة المشهورة وبها جاء القرآن قال الله تعالى (هل تحس منهم من أحد) وفي لغة قليلة
بفتح الياء وضم الهاء : قوله مستوى الجلوس هو بفتح الواو أى عن استوائه وأصل المباهاة المفاخرة والروح
تذكر وتوث لقنان ومذهب اصحابنا المتكلمين انها اجسام لطيفة والله أعلم (الثالثة) فى الاسماء أما
علي رضى الله عنه فسبق بيانه فى أول صفة الضوء وأنس تقدم فى باب الآئمة وعمرو بن سعيد عن أبيه
عن جده تقدم بيانه فى آخر الفصول السابقة فى مقدمة الكتاب والبويطي فى الباب الثانى من
الكتاب (الرابعة) فى الاحكام وحاصل المنقول فى النوم خمسة اقوال للشانعى الصحيح منها من حيث
المذهب ونصه فى كتبه ونقل الاصحاب والدليل انه ان نام ممكنا مقعده من الارض أو نحوها لم
ينتقض وان لم يكن ممكنا انتقض علي اى هيئة كان فى الصلاة وغيرها : والثانى انه ينتقض بكل
حال وهذا نصه فى البويطي : والثالث ان نام فى الصلاة لم ينتقض علي اى هيئة كان وان نام
فى غيرها غير ممكن مقعده انتقض والا فلا وهذه الاقوال ذكرها المصنف : والرابع ان نام
ممكنا او غير ممكن وهو علي هيئة من هيئات الصلاة سواء كان فى الصلاة او فى غيرها لم ينتقض
والا انتقض : والخامس ان نام ممكنا او قائما لم ينتقض والا انتقض حكى هذين القولين الرافعي
وغيره وحكى اولهما القفال فى شرح التلخيص والصواب القول الاول من الخمسة وما سواه ليس
بشيء وقد ذكر المصنف دلائلها وسأبسطها فى فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى * وتأول
اصحابنا نصه فى البويطي علي ان المراد انه نام غير ممكن وقال امام الحرمين قال الاثمة

تدفعها الطبيعة فاذا انسد ذلك قام ما افتتح مقامه وان خرج غيرها كاللود والحصى والدم والريح
ففيه قولان أحدهما لا ينتقض به الضوء لان غير الفرج انما يقام مقامه لضرورة أن الانسان لا بد
له من منفذ تنفصل فيه الفضلات المعتادة التى تخرج لا محالة ولا ضرورة فى خروج غير المعتاد
وأظهرها أنه ينتقض لانه منفذ تنتقض الطهارة بالمعتاد اذا خرج منه فكذلك بغيره كالفرج الاصلى
ولو انفتحت الثقبه فوق المعدة وقد انسد السبيل المعتاد أو تحت المعدة والمعتاد منفتح فهل تنتقض
الطهارة بالخارج المعتاد منها فى الصورتين : فيه قولان أصحهما لا : أما فى الصورة الاولى فلان ما يخرج من
فوق المعدة أو من حيث يحاذيها لا يكون مما احالته الطبيعة لان ما تحيله تلقيه الى الاسفل فهو اذا

غاط البويطي : وهذا الذي قاله الامام ايس بجيد والبويطي يرتفع عن التغليب بل الصواب تأويل النص وهو محتمل للتأويل وهذا نصه في البويطي : قال ومن نام مضطجعا أو راكعا أو ساجدا فليتوضأ وان نام قائما فزالت قدماه عن موضع قيامه فعليه الوضوء : وان نام جالسا فزالت مقعدته عن موضع جلوسه وهو نائم فعليه الوضوء : ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء ومن شك انام جالسا أو قائما ولم ينم فليس عليه شيء حتى يستيقن النوم فان ذكر أنه رأى رؤيا وشك انام ام لا فعليه الوضوء لأن الرؤيا لا تكون الا بنوم هذا نصه بجر وفه في البويطي ومنه نقاته : فقوله ان نام جالسا فزالت مقعدته فعليه الوضوء دليل على ان من لم تزل لا وضوء عليه فيتأول باقي كلامه على النائم غير ممكن (١) والله اعلم

(فرع) اذا نام في صلاته ممكنا مقعده من الارض لم تبطل صلاته بلا خلاف الا على رواية البويطي ولا تفريع عليها ولو نام في الصلاة غير ممكن از قلنا بالتقديم الضعيف فصلاته ووضوءه صحيحان وان قلنا بالمذهب بطلاق القاضى حسين والمتولى وغيرهما وصلى مضطجعا لمرض فنام في بطلان وضوءه القولان لان علة منع انتقاض وضوء المصلى على التقديم حرمة الصلاة وهي موجودة والله اعلم * (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل والتفريع على المذهب وهو ان نوم الممكن لا ينقض وغيره ينقض : احداها قال الشافعي في الام والمختصر والاصحاب رحمهم الله يستحب للنائم ممكنا أن يتوضأ لاحتمال خروج حدث وللخروج من خلاف العلماء : (الثانية) قال الشافعي في الام والاصحاب لا ينتقض الوضوء بالنعاس وهو السنة وهذا لا خلاف فيه : ودليله من الاحاديث حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يصلى في الليل فقامت الي جنبه الايسر فجعلني في شقه الايمن فجعلت اذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني فصلى احدى عشرة ركعة » رواه مسلم : قال الشافعي والاصحاب الفرق بين النوم والنعاس ان النوم فيه غلبة على العقل وسقوط

بالتقي أشبهه : وأما في الثانية فلان غير الفرج اما يعطي حكمه لضرورة ان الانسان لا بد له من مسلك فيقام المفتوح عند انسداد المعتاد مقامه ولا انسداد : والثاني ينتقض لان الخارج النجاسة المعتادة ولا يضر في أن تتحول الثقبه التي تنفصل فيها الفضلات الى مكان أعلى أو أسفل وهاتان الصورتان هما المجموعتان في قوله فان كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع افتتاح المسلك المعتاد المعنى فان كان فوق المعتاد مع الانسداد أو تحتها ولكن مع الانفتاح فان قلنا لا تنتقض الطهارة بخروج المعتاد في الصورتين فلا كلام وان قلنا تنتقض فهل تنتقض بخروج النادر فيه القولان المذكوران في خروج النادر من ثقبه تحت المعدة مع انسداد السبيل المعتاد وان تنفي المعنيين فلم يكن المعتاد منسدا ولا المفتوح تحت المعدة فلا انتقاض كالقئ والرعاف ونحوهما ومتى حكنا بالانتقاض فيتفرع عليه

(١) لكن التأويل لا يتأتى فيما افهمه قوله وان نام قائما فزالت قدماه عن موضع قيامه فعليه الوضوء لانه يقتضي ان لا وضوء عليه اذا لم تزل قدماه لكن يمارضه قوله بعد من نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا فعليه الوضوء لان هذا يقتضي ان عليه الوضوء وان لم تزل قدماه وطريق الجمع بينهما ان زوال القدم والرؤيا يقتضيان الاستفراق في النوم بخلاف ما اذا لم ير رؤيا ولم تزل قدماه ولا حينئذ لا يتحقق النوم الناقض بل هو نعاس وسنة وعليه يحمل ذلك المفهوم وهذا متعين به والله اعلم اه اذرى

(١) لفظ
 البيان فان نام
 جالساً ثم زال
 عن حالته فان
 زال الياء أو
 أحدهما قبل
 الانتباه بطت
 طهارته وان
 انتبه بزواهما
 لم تبطل وان
 تيقن النوم
 وشك هل نام
 قاعداً أو زائلاً
 عن مستوى
 الجاوس لم ينتقض
 وضوءه لان
 الاصل بقاء
 الطهارة اه
 وهذه غير مسألة
 البغوى ومراد
 البغوى المسألة
 السابقة قبل هذا
 النقل عنه بثلاثة
 اسطر وهي
 منصوص عليها
 في الام ومتمفق
 عليها ومن وقف
 على كلام الام
 والبغوى تحقق
 انها هي بعينها
 وقد قال متصلاً
 بها ولو شك انه
 كان رؤياً أو
 حديث نفس فلا
 وضوء عليه وهو
 فقط للشافعي
 عقب مسألة النص
 المذكورة وقوله
 لا يحمل على النوم
 قاعداً كلام
 صحيح وفي كلام
 الام اشارة اليه
 وكيف يحمل على
 النوم قاعداً وهو
 لا يتذكر النوم

حاسة البصر وغيرها والنعاس لا يغلب على العقل وانما تقتر فيه الحواس بغير سقوط قال القاضي حسين والمتولى حد النوم ما يزول به الاستشعار من القلب مع استرخاء المفاصل وقال امام الحرمين النعاس يغشى الرأس فتسكن به القوى الدماغية وهو مجمع الحواس ومنبت الاعصاب فاذا قترت قترت الحركات الارادية وابتدأ لؤمه من ابخرة تتصعد فتوافى اعباء من قوى الدماغ فيبدو فتور في الحواس فهذا نعاس وسنة فاذا تم انقمار القوة الباصرة فهذا اول النوم ثم ترتب غلبة فتور الاعضاء واسترخاؤها وذلك غمرة النوم قال ولا ينتقض الوضوء بالغفوة واذا تحققنا النوم لم نشترط غايته فان الشافعي رحمه الله نقض وضوء النائم قائماً ولو تناهى نومه لسقط : هذا كلام امام الحرمين قال أصحابنا ومن علامات النعاس أن يسمع كلام من عنده وان لم يفهم معناه قالوا والرؤيا من علامات النوم ونص عليه في الام وفي البويطي كما سبق وانفقوا عليه فلو تيقن الرؤيا وشك في النوم انتقض اذا لم يكن ممكناً فان خطر بباله شيء فشك أكل رؤياً أم حديث نفس لم ينتقض لان الاصل بقاء الطهارة ولو شك أنام أم نفس وقد وجد أحدهما لم ينتقض قال الشافعي في الام والاحتياط أن يتوضأ : الثالثة لو تيقن النوم وشك هل كان ممكناً أم لا فلا وضوء عليه هكذا صرح به صاحب البيان (١) وآخر وهو الصواب : وأما قول البغوى في مسائل الشك في الطهارة لو تيقن رؤياً ولا يذكر نوماً عليه الوضوء ولا يحمل على النوم قاعداً لانه خلاف العادة فهو متأول أضعيف والله أعلم *

(الرابعة) : نام جالساً فزال الياء أو احدهما عن الارض فان زالت قبل الانتباه انتقض لانه مضي لحظة وهو نائم غير ممكن وان زالت بعد الانتباه أومعه أو لم يدرك ايها سبق لم ينتقض لان الاصل الطهارة ولا فرق بين أن تقع يده على الارض أو لا تقع وحكي عن أبي حنيفة رحمه فروع (أحدها) هل يجوز الاقتصار في الخارج منه على الاحجار وما في معناها أم تتعين الازالة بالماء حكي صاحب الكتاب فيه ثلاثة أوجه أظهرها أنه يتعين الماء لانه نادر والاقتصار على الحجر خارج عن القياس فلا يكون في معني السبيلين وثانيها يجوز الاقتصار عليه لانه منفذ الحق بالسبيلين في كون الخارج منه ناقضاً للطهارة فكذلك في جواز الاقتصار على الحجر وثالثها يفرق بين أن يكون الخارج النجاسة المعتادة فيجوز وبين أن تكون غيرها فلا لانضمام ندرة الخارج الى ندرة المخرج وحكي امام الحرمين بدل الوجوه أقوالاً وهو والامام الغزالي قدس الله روحهما مسبقاً بهذا الاختلاف لان القاضي أبا القاسم بن كعب حكي في المسألة قولين وهما الاول والثاني وحكاهما أبو علي صاحب الافصح وجهين وكذلك روى الصيدلاني الثاني هل تنتقض الطهارة بمسه فيه وجهان أحدهما نعم لانه التحق بالفرج في انتقاض الطهارة بالخارج منه فكذلك في حكم الانتقاض بمسه وأصحها لا لانه لا يقع مسه في مظنة الشهوة ولانه ليس بفرج حقيقة فلا يتناوله النصوص الواردة في مس

الله انه ان وقعت يده على الارض انتقض والا فلا ودليلنا ان الاعتبار بمحل الحدث فتعين التفصيل الذي ذكره اصحابنا : (الخامسة) نام ممكنا مقعده من الارض مستندا الى حائط أو غيره لا ينتقض وضوءه سواء كان بحيث لو وقع الحائط لسقط أم لا وهذا لا خلاف فيه بين اصحابنا قال امام الحرمين وتقل المعلقون عن شيخي أنه كان يقول ان كان بحيث لو رفع الحائط لسقط انتقض قال الامام وهذا غلط من المعلقين والذي ذكره انما هو مذهب أبي حنيفة : (السادسة) قليل النوم وكثيره عندنا سواء : نص عليه الشافعي والاصحاب فنوم لحظة ويومين سواء في جميع التفصيل والخلاف : (السابعة) قال اصحابنا لافرق في نوم القاعد الممكن بين قعوده متربعا أو مقترشا أو متوركا أو غيره من الحالات بحيث يكون مقعده لاصتما بالارض أو بغيرها متمكنا وسواء القاعد على الارض وراكب السفينة والبعر وغيره من الدواب فلا ينتقض الوضوء بشيء من ذلك نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق الاصحاب عليه ولو نام محتبيا وهو أن يجلس على أليه رافعا ركبتيه محتويا عليها بيديه أو غيرها فزيه ثلاثة أوجه حكاه الماوردي والرويانى : أحدها لا ينتقض كالمربع والثاني ينتقض كالمسطح والثالث ان كان نحيف البدن بحيث لا تنطبق ألياه على الارض انتقض والا فلا قاله ابو الفياض البصرى والمختار الاول *

(الثامنة) اذا نام مستلقيا على قفاه والصق أليه بالارض فانه يبعد خروج الحدث منه ولكن اتفق الاصحاب على انه ينتقض وضوءه لانه ليس كالجالس الممكن فلو استنفر وتلجم بشيء فالصحيح المشهور الانتقاض ايضا وبه قطع امام الحرمين في النهاية وقال في كتابه الاساليب في الخلاف فيه للنظر مجال ويظهر عدم الانتقاض وقال صاحبه ابو الحسن الكيا في كتابه في الخلافات فيه تردد للاصحاب (التاسعة) في مذاهب العلماء في النوم قد اتفقوا على الصحيح في مذهبان النائم الممكن مقعده من الارض او نحوها لا ينتقض وضوءه وغيره ينتقض سواء كان في صلاة او غيرها وسواء طال نومه أم لا وحكى عن ابي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وابي مجاز وحيد الاعرج ان النوم لا ينقض بحال ولو كان مضطجعا قال القاضي ابو الطيب واليه ذهب الشيعة * وقال اسحق بن راهويه وابوعبيد القاسم ابن سلام والمزني ينتقض النوم بكل حال ورواه البيهقي باسناده عن الحسن البصري قال ابن المنذر وبه اقول قال وروى معناه عن ابن عباس وانس وابي هريرة رضي الله عنهم : وقال مالك واحمد في احدى الروايتين ينتقض كثير النوم بكل حال دون قليله وحكاه ابن المنذر عن الزهري وربيعة والاوزاعي

الفرج وحينئذ وجب أن يحكم ببقاء الطهارة (الثالث) اذا أوج فيه هل يجب الغسل فيه وجهاً لا يخفى توجيههما ما ذكرنا (الرابع) هل يحل النظر اليه فيه هذان الوجهان وموضع الوجهين ما اذا كان فوق السرة أما اذا كان تحتها لا يحل النظر اليه لاجمالة ولو كان بحيث يحاذى السرة جري الوجهان

ومسألة البيان
فمن نام قاعدا
أو شك في التمكن
وليست من مسألة
البنوي في شيء
يتم فيه كمسألة
البيان وهو انه
ان كان الاصل
بقاء الطهارة
فالاصل عدم
التمكن مع تحقق
النوم والاصل
شغل الذمة بالصلاة
ايضا وتشككنا
في بقاء شرطها
اه اذرعي

وقال أبو حنيفة وداود ان نام على هيئة من هيات المصلي كالرا كع والساجد والقائم والقاعد لم ينتقض سواء كان في الصلاة أم لا وان نام مستلقياً أو مضطجماً انتقض ولنا قول ان نوم المصلي خاصة لا ينتقض كيف كان كما سبق وحكاه أصحابنا عن ابن المبارك وحكاه الماوردي عن جماعة من التابعين * واحتج لأبي موسى وموافقيه بقول الله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى آخر الآية فذكر سبحانه نواقض الوضوء ولم يذكر النوم : وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم « لا وضوء الا من صوت أو ريح » قالوا ولا نأجمعنا نحن وأنتم على أن النوم ليس حدثاً في عينه وأنتم أوجبتم الوضوء لاحتمال خروج الريح والاصل عدمه فلا يجب الوضوء بالشك * واحتج أصحابنا بحديث علي رضي الله عنه « العينان وكاء السهفن نام فليتوضأ » وهو حديث حسن كما سبق بيانه وبحديث صفوان « لكن من غائط أو بول أو نوم » وهو حديث حسن سبق بيانه وفي المسألة أحاديث كثيرة ولان النائم غير الممكن يخرج منه الريح غالباً فأقام الشرع هذا الظاهر مقام اليقين كما أقام شهادة الشاهدين التي تفيد الظن مقام اليقين في شغل الذمة : وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فمن وجهين احدهما أن جماعة من المفسرين قالوا وردت الآية في النوم أي اذا قمتم الى الصلاة من النوم فاغسلوا وجوهكم وكذا حكاه الشافعي في الام عن بعض أهل العلم بالقرآن قال ولا أراه الا كما قال : والثاني ان الآية ذكر فيها بعض النواقض وبينت السنة الباقي ولهذا لم يذكر البول وهو حدث بالاجماع : وأما الجواب عن حديث أبي هريرة فهو أنه ورد في دفع الشك لا في بيان أعيان الاحداث وحصرها ولهذا لم يذكر فيه البول والغائط وزوال العقل وهو احداث بالاجماع ونظيره حديث عبدالله بن زيد الذي قدمناه في شرح أول الفصل « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » وأما قولهم خروج الخارج مشكوك فيه فجوابه ما قدمناه أن الشرع جعل هذا الظاهر كاليقين كما جعل شهادة شاهدين كاليقين والله أعلم * واحتج من قال ينتقض

كما لو كان فوقها لان الصحيح أن السرة ليست من العورة والظاهر أنه لا يثبت شيء من الاحكام قال إمام الحرمين والتردد في هذه الاحكام علي بعده لا يتعدى احكام الاحداث فلا يثبت في الايلاج فيه شيء من احكام الوطء سوى ما ذكرناه في وجوب الغسل نعم كان شيخنا يتردد في حل النظر وهو قريب هذا كلامه : ورأيت لأبي عبدالله الحناطي طردا لتردد في إيجاب المهر وسائر احكام الوطء والله أعلم * قال : « الثاني زوال العقل باغماء أو جنون أو سكر أو نوم كل ذلك ينتقض الطهارة الا النوم قاعداً ممكننا مقعده من الارض »

زوال العقل يفرض بطريقتين احدهما غير النوم كالجنون والاغماء والسكر فينتقض الوضوء بكل حال لان النوم ناقض على ما سيأتي وانما كان كذلك لانه قد يخرج منه الخارج من غير شعوره

بكل حال بعموم حديثي علي وصفوان رضي الله عنهما وبالقياس على الاغماء « واحتج أصحابنا بحديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون » وهو صحيح ذكرناه بطرقه في أول الفصل وعن أنس رضي الله عنه قال أقيمت صلاة العشاء فقال رجل لي حاجة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يناجيه حتى نام القوم أو بعض القوم ثم صلوا وفي رواية حتى نام أصحابه ثم جاء فصلي بهم رواها مسلم في صحيحه وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ شغل ليلة عن العشاء فأخرا حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم خرج علينا وعن ابن عباس رضي الله عنهما « اعتمر رسول الله ﷺ بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ورقدوا واستيقظوا هم روى البخاري في صحيحه هذين الحديثين بهذا اللفظ وظاهرهما أنهم صلوا بذلك الوضوء وروى مالك والشافعي بإسناد الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو جالس ثم يصلي ولا يتوضأ وروى البيهقي وغيره معناه عن ابن عباس وزيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي امامة رضي الله عنهم فهذه دلائل ظاهرة من الاحاديث الصحيحة والآثار * واحتج جماعة من أصحابنا بحديث عمرو ابن شعيب المذكور في الكتاب وبحديث حذيفة كنت أخفق برأسي فقلت يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك وهذان الحديثان ضعيفان بين البيهقي وغيره ضعفهما وفيما سبق ما يفني عنهما : وأما الجواب عن الحديث فهو أنه محمول على نوم غير الممكن وهذا يتعين المصير اليه للجمع بين الاحاديث الصحيحة : وأما قياسهم على الاغماء فالفرق ظاهر لان المعنى عليه ذاهب العقل لا يحس بشيء أصلا والنام يحس ولهذا اذا أصبح به تنبه * واحتج من قال ينتقض كثير النوم كيف كان دون قليله بحديث أنس أنهم كانوا ينامون فتخفق رؤوسهم وهذا يكون في النوم القليل ولانه مع الاستئصال يغلب خروج الخرج بخلاف القليل واحتج أصحابنا بالاحاديث السابقة وليس فيها فرق بين القليل والكثير : والجواب عن حديث أنس انافد بينا أنه حجة لنا وليس فيه فرق بين قليله وكثيره ودعواهم أن خفق الرؤوس انما يكون في القليل لا يقبل : وأما المعنى الذي ذكره فلا نسلمه لان النوم انما يجعل حدثا في عينه كالانغماء وهم لا يقولون به واما دليلا علي الخارج وحينئذ انما تظهر دلالته اذا لم يكن المحل ممكنا وأما المتكهن فيبعد خروجه منه ولا يحس به فلا ينتقض بالوهم * واحتج من قال لا ينتقض النوم على هيئة من هيئات

به ومعلوم أن الذهول عند هذه الاسباب أبلغ والسكر الذي ينتقض الوضوء هو الذي لا يبقى معه الشعور دون أوائل النشوة وحكى في التتمة وجها ضعيفا أن السكر لا ينتقض الوضوء أصلا والثاني النوم وانما تحصل حقيقته اذا اسرخي البدن وزال الاستشعار وخفي عليه كلام من يتكلم عنده وليس في معناه النعاس وحديث النفس وهو من نواقض الوضوء في الجملة لما روى انه صلى الله

الصلاة بما رواه ابو خالد الدالاني عن قتادة عن ابي العالية (١) عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » وبحديث حذيفة الذي قدمناه انه نام جالساً قال يارسول الله « أمن هذا وضوء قال لا حتى تضع جنبك على الارض » * واحتج أصحابنا بالاخبار الصحيحة السابقة كحديث علي وصفوان وغيرهما من غير تعرض لهذا الفرق الذي زعموه ولا أصل له ولانه نام غير ممكن مقعده من الارض فاشبه المضطجع ولانا اتفقنا نحن وهم على أن النوم ليس حدثاً في عينه وانما هو دليل للخارج فضبطناه نحن بضابط صحيح جاءت به السنة ومناسبته ظاهرة وضبطوه بما لأصل له ولما معني يقتضيه فان الساجد والراكم كالمضطجع ولا فرق بينهما في خروج الخارج : وأما حديث الدالاني فجوابه أنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث وممن صرح بضعفه من المتقدمين احمد بن حنبل والبخاري وابو داود : قال ابو داود و ابراهيم الحربي هو حديث منكر ونقل امام الحرمين في كتابه الاساليب اجماع اهل الحديث علي ضعفه وهو كما قال والضعف عليه بين واجاب أصحابنا عنه بأجوبة وتأويلات لا حاجة اليها مع الاتفاق علي ضعفه فانه لا يلزم الجواب عما ليس بدليل : وأما حديث حذيفة فضعيف أيضاً كما سبق بيانه قريبا * واحتج من قال لا ينتقض وضوء النائم في الصلاة كيف كان بحديث المباهاة المذكور في الكتاب ولان الحاجة تدعوا اليه ولا يمكن لمجتهد ونحوه الاحتراز منه الا بعسر ففني عنه كما عفى عن أشياء كثيرة في الصلاة للحاجة * واحتج أصحابنا بما احتجوا به على القائلين لا ينتقض النوم على هيئة المصلي وأجابوا عن حديث المباهاة بما سبق من الاتفاق على ضعفه ولو صح لكان تسميته ساجدا باسم ما كان عليه فدحه على مكابدة العبادة : وأما المعنى الذي ذكره فلا يقبل لان الاحداث لا تثبت الا توقيفا وكذا العفو عنها فحصل في هذه المسألة جملة من الاخبار جمعنا بينها ولم نرد منها صحيحا والله الحمد وهو أعلم بالصواب : (العاشر) كان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم انه لا ينتقض

(١) ابو العالية هذا هو البراء البصري واسمه زياد وقيل كلثوم ثقة بالاتفاق روى له البخاري ومسلم واما قول صاحب البحر من اصحابنا في تضعيف هذا الحديث ان ابا العالية ضعيف فقلط قبيح اه اذرعى

عليه وآله وسلم قال « العينان وكاء السه فاذا نام العينان استطلق الوكاء فمن نام فليتوضأ » (١) وروى

(١) حديث ﴿ العينان وكاء السه : احمد وابو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث علي وهو من رواية بقره عن الوضين بن عطاء قال الجوزجاني واه وانكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة عن عبد الرحمن بن عائد وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال ابو زرعة لم يسمع منه وفي هذا النفي نظر لانه يروى عن عمر كما جزم به البخاري ورواه احمد والدارقطني من حديث معاوية ايضا وفي اسناده بقره عن ابى بكر بن ابى مرجم وهو ضعيف . قال ابن ابى حاتم سألت ابى عن هذين الحديثين فقال ليسا بقويين . وقال احمد حديث علي اثبت من حديث معاوية في هذا الباب . وحسن المنذرى وابن الصلاح والنووى حديث علي وقال الحاكم في علوم الحديث لم يقل فيه ومن نام فليتوضأ غير ابراهيم بن موسى الرازى وهو ثقة كذا قال وقد

وضوءه بالنوم مضطجعا للحديث الصحيحة : منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم « نام حتى سمع غطيته ثم صلى ولم يتوضأ » وقال صلى الله عليه وسلم « ان عيني تنامان ولا ينام قلبي » فان قيل هذا مخالف للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم « نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس » ولو كان غير نائم القلب لما ترك صلاة الصبح فجوابه من وجهين أحدهما وهو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء أنه لا مخالفة بينهما فان القلب يقظان يحس بالحدث وغيره ما يتعلق بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو ما يدرك بالقلب وإنما يدرك بالعين وهي نائمة والجواب الثاني (١) حكاه الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الباب عن بعض أصحابنا قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم نومان : أحدهما ينام قلبه وعينه : والثاني عينه دون قلبه فكان نوم الوادي من النوع الاول والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما زوال العقل بغير النوم فهو أن يجن أو يغمي عليه أو يسكر أو يمرض فيزول عقله فينتقض وضوءه لانه اذا انتقض الوضوء بالنوم فلان ينتقض بهذه الاسباب أولى ولا فرق في ذلك بين القاعد وغيره ويخالف النوم فان النائم اذا كلم تكلم واذا نبه تنبه فاذا خرج منه الخارج وهو جالس أحس به بخلاف المجنون والسكران قال الشافعي رحمه الله قد قيل أنه قل من جن الا وينزل فالمستحب أن يغسل احتياطاً ﴾

﴿ الشرح ﴾ أجمعت الامة على انتقاض الوضوء بالجنون وبالانغماء وقد نقل الاجماع فيه ابن المنذر وآخرون واستدل له أصحابنا وغيرهم بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « أغمى عليه ثم أفاق فاغتسل ليصلي ثم أغمى عليه ثم أفاق فاغتسل » رواه البخاري ومسلم واتفق أصحابنا على ان من زال عقله بجنون أو انغماء أو مرض أو سكر بخمر أو نبيذ أو غيرها أو شرب دواء للحاجة أو غيرها فزال عقله انتقض وضوءه ولا خلاف في شيء من هذا الا وجهها للخراسانيين انه

أنه صلى الله عليه وسلم قال « من استجمع نوما فعليه الوضوء » (١) وتفصيله بأن يقال النوم اما أن يكون في غير الصلاة أو في الصلاة : ان كان في غير الصلاة فنظر ان نام قاعداً ممكناً مقعده من مقره فلا ينتقض وضوءه لانه يأمن استطلاق الوكء اذا نام على هذه الحالة وقد روى أن أصحاب

تابعه غيره : (تنبيه) السه المذكور في هذا الحديث بفتح السين المهملة وكسر الهاء الخفيفة الدبر : والوكء بكسر الواو الخيط الذي تربط به الخريطة والمعنى اليقظة وكاء الدبر اي حافظة ما فيه من الخروج لانه ما دام مستيقظا أحس بما يخرج منه : قوله روى انه صلى الله عليه وسلم قال (١) من استجمع نوما فعليه الوضوء : البيهقي من حديث ابى هريرة بلفظ من استحق النوم وجب عليه الوضوء وقال بعده لا يصح رفعه : وروى موقوفاً واسناده صحيح ورواه في الخلافيات من طريق آخر عن ابى هريرة واعله بالربيع بن بدر عن ابن عدى وكذا قال الدار قطني في العلل ان وقفه اصح *

(١) هذا الجواب الثاني ضعيف مخالف لظاهر حديث ولا ينام قلبي فلا يقبل الا بدليل والصحيح الاول اه اذ عني

لا ينمقض وضوء السكران اذا قلنا له حكم الصاحي في اقواله وأفعاله : حكاه الفوراني والغزالي في البسيط والمتولى وصاحب العدة والرويانى وغيرهم وهو غلط صريح فان انتقاض الوضوء منوط بزوال العقل فلا فرق فيه بين العاصى والمطيع : قال أصحابنا والسكران ناقض هو الذى لا يبقى معه شعور دون اوائل النشوة : قال أصحابنا ولا فرق في كل ذلك بين اقامة ممكنة متعمده وغيره ولا بين قليله وكثيره وأما الدواز بضم الدال وتخفيف الواو وهو دوار الرأس فلا ينقض مع بقاء التمييز ذكره امام الحرمين وهو واضح *

قال القاضى حسين والمتولى حد الجنون زوال الاستشعار من القلب مع بقاء الحركة والقوة فى الاعضاء والاغماء زوال الاستشعار مع ذبور الاعضاء : والله أعلم * وأما قوله قل اشانعى تدقيل قل من يجن الا وينزل فهو مشهور عن الشافعي ذكره فى الام وحرملة وأما انظر الحص يقال فى الام فى آخر باب ما يوجب الغسل وقد قيل ماجن انسان الا انزل فان كان هذا هكذا اغتسل المجنون للانزال وان شك فيه أجببت له الاغتسال احتياطاً ولم أوجب ذلك عليه حتى يستيقن الانزال هذا نصه بحروفه ومن الام نقلته

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كانوا ينتظرون العشاء فينامون قعوداً ثم يصلون ولا يتوضئون » (١)

(١) حديث * ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينتظرون العشاء فينامون قعوداً ثم يصلون ولا يتوضئون : الشافعي فى الام انا الثقة عن حميد عن انس به وقال احسبه قعوداً قال الحاكم اراد بالثقة ابن عليه : ورواه الشافعي ايضاً ومسلم وابو داود والترمذى من حديث شعبة عن قتادة عن انس بلفظ كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء الآخرة حتى تحفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون قال ابو داود واللفظ له زاد فيه شعبة عن قتادة على عهد رسول الله ﷺ ولفظ الترمذى من طريق شعبة لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة حتى انى لاسمع لاحدهم غطيظاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عندنا وهم جنون قال البيهقي وعلى هذا حملة عبد الرحمن ابن مهدي والشافعي وقال ابن القطان هذا الحديث سياقه فى مسلم يحتمل ان ينزل على نوم الجالس وعلى ذلك نزل اكثر الناس لكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواها يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن انس قال كان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقوم الى الصلاة رواها قاسم بن اصبح عن محمد بن عبد السلام الخشنى عن بندار محمد بن بشار عنه : وقال ابن دقيق العيد يحمل هذا على النوم الخفيف لكن يعارضه رواية الترمذى التى فيها ذكر الغطيظ : قال وروى احمد بن حنبل هذا الحديث عن يحيى القطان بسنده وليس فيه يضعون جنوبهم : وكذا اخرج الترمذى عن بندار بدونها وكذا اخرج البيهقي من طريق تمام عن بندار رواه البزار والخلال من طريق عبد الاعلى عن شعبة عن قتادة وفيه فيضعون جنوبهم وقال احمد بن حنبل لم يقل شعبة قط كانوا يضبطجمعون قال وقال هشام كانوا ينعسون وقال الخلال قالت لاجم حديث شعبة كانوا يضعون جنوبهم فقبسهم وقال هذا بمره يضعون جنوبهم حديث ابن عباس وجب الوضوء على كل نائم

وكذا نقله عن الام جماعة من الاصحاب ونقله الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والماوردي وجماعة في المعنى عليه والذي في الام انما هو في المجنون كما نقلته واختلاف الاصحاب في المسألة فجزم المصنف وجماعات من المحققين بان غسل المجنون اذا أفاق سنة ولا يجب الا أن يتيقن خروج المنى : وقال الشيخ ابو حامد وابن الصباغ وجماعات من الاصحاب ان كان الغالب من حال الذين يجنون الانزال وجب الغسل اذا أفاق وان لم يتحقق الانزال كما نوجب الوضوء بالنوم مضطجعا للظن الغالب فان لم يكن الانزال غالباً لم يجب الغسل بالشك : ونقل صاحب البحر هذا التفصيل عن الاصحاب ونقل صاحب الحاوي عن الاصحاب ان الاغماء ان كان لا ينفك عن الانزال وجب الغسل وان كان قد ينفك فلا : والصحيح طريقة المصنف ومن وافقه انه يستحب الغسل ولا يجب حتى يتيقن خروج المنى فان القواعد تقتضي أن لا تنتقض الطهارة الا بيقين الحدث : خالفنا ذلك في النوم بالنصوص التي جاءت وبقي ما عداها علي مقتضاه قال اصحابنا ويستحب للمغمي عليه الغسل اذا أفاق اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن المنذر وابن الصباغ وغيرها أجمع العلماء على أن الغسل لا يجب عليه وحكي الرافعي وجها ضعيفا شاذاً انه يجب الغسل من الجنون مطلقاً ووجهاً أشد منه انه يجب من الاغماء ايضاً ذكره في باب الغسل والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما لمس النساء فانه ينقض الوضوء وهو أن يلمس الرجل بشرة المرأة أو المرأة بشرة الرجل بلا حائل بينهما فينتقض وضوء اللامس منهما قوله تعالى (أولمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا)

وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا وضوء علي من نام قاعداً انما الوضوء علي من نام مضطجعا » (١) فان من نام مضطجعا استرخت مفاصله ولا فرق بين أن يكون مستنداً أو غير مستند بعد أن يكون المقدم متمكناً من الارض ولا بين أن يكون السناد بحيث لو سئل لسقط وبين أن لا يكون كذلك

الا من خفق خفقة برأسه رواه البيهقي موقوفاً ومرفوعاً : قوله روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا وضوء علي من نام قاعداً انما الوضوء علي من نام مضطجعا (١) فان من نام مضطجعا استرخت مفاصله وفي لفظ لا وضوء علي من نام قائماً او راكعاً أو ساجداً : ابوداود والترمذي والدارقطني باللفظ الاول ورواه عبد الله بن احمد في زيادته بلفظ ليس علي من نام ساجداً وضوء حتى يضطجع : ورواه البيهقي بلفظ لا يجب الوضوء علي من نام جالساً او قائماً او ساجداً حتى يضع جنبه الحديث : قال الرافعي تبعاً لامام الحرمين اتفق أئمة الحديث علي ضعف الرواية الثانية : قلت مخرج الحديثين واحد ومداره علي يزيد ابني خالد الدالاني وعليه اختلف في الفاظه وضعف الحديث من اصله احمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفرد و ابوداود في السنن والترمذي و ابراهيم الحارثي في عماله وغيرهم : وقال البيهقي في الخلافيات تفرد به ابو خالد الدالاني وانكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن انكره عليه جميع الحفاظ وانكروا سماعه من قتادة : وقال الترمذي رواه سعيد ابن ابني عروبة عن قتادة عن ابن عباس : قوله ولم يذكر فيه ابا العالية ولم يرفعه *

وفي المموس قولان أحدهما ينتقض وضوءه لانه لمس بين الرجل والمرأة ينقض طهر اللامس فنقض طهر المموس كالجماع وقال في حرمة لا ينتقض لان عائشة رضی الله عنها قالت « افتقدت رسول الله ﷺ في الفراش فقامت أطلبه فوقت يدي على إخص قدميه فلما فرغ من صلاته قال أتاك شيطانك » ولو انتقض طهره لقطع الصلاة ولانه لمس ينقض الوضوء فنقض طهر اللامس دون المموس كما لو مس ذكر غيره وان لمس شعرها أو ظفرها لم ينتقض الوضوء لانه لا يلتذ بلمسه وانما يلتذ بالنظر اليه : وان لمس ذات رحم محرم ففيه قولان أحدهما ينتقض وضوءه للآية : والثاني لا ينتقض لانه ليس بمحل لشهوته فاشبهه لمس الرجل الرجل والمرأة والمرأة وان مس صغيرة لا تشتهي أو عجوزاً لا تشتهي ففيه وجهان : أحدهما ينتقض لعموم الآية والثاني لا ينتقض لانه لا يقصد بلمسها الشهوة فاشبهه الشعر ﴿

﴿ الشرح ﴾ في هذا الفصل مسائل احداها : حديث عائشة صحيح رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة من طريقين بغير هذا اللفظ : أما الطريق الاول فقالت « افتقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فظننت انه ذهب الى بعض نساءه فتحسست ثم رجعت فاذا هو راکع أو ساجد يقول سبحانك وبمحمدك لا إله إلا أنت »

وأما الثانية فقالت « فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتسته فوقعت يدي على بطن قدمه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول اللهم أعوذ برضاك من سخطك » الى آخر الدعاء وفي رواية للبيهقي باسناد صحيح « فالتست بيدي فوقعت يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد يقول اللهم أعوذ » الى آخره فحصل من مجموع هذه الروايات ان الرواية المذكورة في الكتاب صحيحة المعنى لكن قوله أتاك شيطانك غير مذکور في الروايات المشهورة وذكرها البيهقي

وعن الشيخ أبي محمد انه ان كان بحيث لو سل اسقط بطل الوضوء وان نام على غير هيئة القعود بالصفة المذكورة بطل الوضوء سواء كان مضطجعا أو مستلقيا أو قائما أو على هيئة الساجدين أو الراکعين وفي قول لا ينتقض الوضوء بالنوم على أي هيئة كانت من هيآت المصلين عند الاختيار وان لم يكن في الصلاة وبه قال ابو حنيفة لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا وضوء على من نام قائما أو راکعا أو ساجدا » (١) لكن أئمة الحديث ضعفوه فعلى هذين القولين لا ينحصر الاستثناء في حالة القعود على خلاف ما ذكره صاحب

(١) ﴿ حديث ﴾ لا وضوء على من نام قائما أو راکعا أو ساجدا رواه ابن عدی في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده الا انه ليس فيه ساجدا وفيه مهدي بن هلال وهو متهم بوضع الحديث ومن رواية عمر بن هرون البلخي وهو متروك ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو متهم ايضا : وروى البيهقي من حديث حذيفة قال كنت في مسجد المدينة جالسا

في السنن الكبير في باب ضم العقيمين في السجود من ابواب صفة الصلاة باسناد صحيح فيه رجل مختلف في عدالته وقد روى له البخاري وقد ذكر مسلم في آخر صحيحه هذه اللفظة وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اقد جاءك شيطانك والله أعلم : (المسألة الثانية) في اللغات والالفاظ والاحترازات قوله تعالى (أولستم النساء) قرئ في السبع استم ولاستم والنساء من الجوع التي لا واحد لها من لفظها كالرط والنفر والقوم . وكذا النسوة بكسر النون وضمها لغتان وقوله يلمس بضم الميم وكسرها لغتان وقوله لا حائل بينهما تأكيد وايضاح ولو حذفه لاستغنى عنه فان لمس البشرة انما يكون اذا لم يكن حائل وقوله لانه لمس بين الرجل والمرأة فيه احتراز مما اذا أوج في بهيمة فانه ينقض طهر اللامس دون الملموس واحتراز أيضا من لمس الرجل ذكر غيره فانه ينقض اللامس دون الملموس على المذهب وبه قطع المصنف والعراقيون وقوله ينقض طهر اللامس احتراز من مس الصغيرة والشعر والظفر وقولها انتقدت وفي الرواية الثانية لسلم فتدت وهما لغتان فصيحتان قال أهل اللغة يقال قتلت الشيء أفقده فقدا وبقدانا وبقدانا بكسر القاف وضمها وكذا افتقدته افتقده افتقادا وقولها اخمص قدميه هو مفسر في رواية مسلم بطن قدمه قال أهل اللغة الاخمص ما دخل من باطن القدم فلم يصب الارض : والشيطان كل جنى مارء ونونه أصل وقيل زائدة فعلى الاول هو من شطن اذا بعد وعلى الثاني من شاط اذا احترق وهلك وقوله لانه لمس ينقض الوضوء احتراز من لمس الشعر ولو قال لمس يوجب الوضوء على اللامس لكان أحسن ليعم باحترازه الشعر والجماع ويكون فيه احتراز عما قاس عليه الاول وهكذا عادة المصنف فانه يذكر في قياس القول الثاني قيودا يخرج بها ما قاس عليه الاول ولم يعمل هنا بعبادته ولا يقال قد احترز عن الجماع بقوله ينقض الوضوء لان الجماع ناقض للوضوء وان كان يوجب الغسل وفيه وجه شاذ سنذكره في باب صفة الغسل ان شاء الله تعالى : وقوله كما لو مس ذكر غيره يعني فانه ينقض الماس دون الموسوس

الكتاب وعن الشافعي رضي الله عنه قول آخر أن تلك الحالة أيضاً لا تستثنى بل النوم في عينه حدث لاطلاق ماسبق من الاخبار وكما في سائر الاحداث لا فرق فيها بين حالتي القعود وغيرها والى هذا القول صار المزني : وعن مالك أنه ان نام جالسا قليلا لم ينتقض وضوءه وان نام كثيرا انتقض هذا كله اذا كان في غير الصلاة أما اذا كان في الصلاة فقولان القديم أنه لا ينتقض

اخفق فاحتضنتني رجل من خلفي فالتفت فاذا أنا بالنبي ﷺ فقلت هل وجب علي الوضوء قال لا حتى تضع جنبك : قال البيهقي تفرد به بجر بن كنيذ السقاء وهو متروك لا يمتدح به : وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط انه سمع أبا هريرة يقول ليس على المحتجى النائم ولا على القائم النائم ولا على الساجد النائم وضوء حتى يضطجع فاذا اضطجع توجهاً استاده جيد وهو موقوف :

قولا واحدا وهذا على طريقة المصنف والعراقيين وفيه خلاف للخراسانيين منذ كره في موضعه ان شاء الله تعالى (المسألة الثالثة) اذا التقت بشرتا رجل وامرأة أجنبية تشتهي التقص وضوء اللامس منها سواء كان اللامس الرجل أو المرأة وسواء كان اللمس بشهوة أم لا تعقبه لذة أم لا وسواء قصد ذلك أم حصل سهوا أو اتفاقا وسواء استدام اللمس أم فارق بمجرد التقاء البشريتين وسواء لمس بعضو من أعضاء الطهارة أم بغيره وسواء كان الملموس أو الملموس به صحيحا أو اشل زائدا أم اصليا فكل ذلك ينتقض الوضوء عندنا وفي كاه خلاف للسلف منذ كره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى ولنا أوجه ضعيفة في بعض هذه الصور منها وجه حكاه القاضي حسين وغيره أن المرأة لا تزال ملموسة ولا تكون لامسة وان كانت هي الفاعلة بل يكون فيها القولان في الملموس ووجه حكاه الرافعي وغيره ان لمس العضو الاشل أو الزائد لا ينتقض ووجه حكاه الرافعي عن الخناطي أن ابن سريج كان يعتبر الشهوة في الانتقاض قال الخناطي وحكي هذا عن نص الشافعي ووجه حكاه الفوراني وامام الحرمين وآخرون أن اللمس انما ينتقض اذا وقع قصدا وهذه الوجة شاذة ضعيفة، الصحيح المعروف في المذهب ماسبق: (الرابعة) هل ينتقض وضوء الملموس فيه قولان مشهوران قد ذكر المصنف دليلهما وذكر الماوردي والقاضي حسين والمتولي وغيرهم ان القولين مبنيان على القراءتين فمن قرأ لمستم لم ينتقض الملموس لانه لم يلمس ومن قرأ لامستم تقضه لانها مفاعلة وهذا البناء الذي ذكره ليس بواضح واختلف في الاصح من القولين فصحح الروياني والشاشي في طائفة قليلة عدم الانتقاض وصحح الاكثرون الانتقاض ممن صححه الشيخ ابو حامد والمحاملي في التجريد وصاحب الحاوي والجرجاني في التحرير والبغوي والرافعي في كتابيه وآخرون وقطع به أبو عبد الله الزبيرى في كتابه الكافي والمحاملي في المقنع والشيخ نصر المقدسى في الكافي وغيرهم من أصحاب المختصرات وهو المنصوص عليه في معظم كتب الشافعي قال الشيخ ابو حامد نقل حرمة انه لا ينتقض: ونص الشافعي في مختصر المزني والام والبويطي والاملاء والقديم وسائر كتبه أنه ينتقض وكذا قال المحاملي وغيره قال الشافعي في حرمة لا ينتقض وقال في سائر كتبه ينتقض وبعضهم يقول عامة كتبه ينتقض كذا قاله البندنجي ونقل القاضي أبو الطيب وغيره ان الشافعي نص في حرمة علي

وضوئه لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « قال اذا نام العبد في صلته باهي الله به ملائكته يقول انظروا الى عبيدي روحه عندي وجسده ساجد بين يدي » والجديد أن حكمه كما لو كان خارج الصلاة لما سبق من الاخبار والقياس علي سائر الاخذات ولان النوم انما أثر لانه قد يخرج

قوله روي انه ^{صلى الله عليه وآله} قال اذا نام العبد في صلته باهي الله به ملائكته يقول انظر وا لعبيدي روحه عندي وجسده ساجد بين يدي أنكرا جماعة منهم القاضي ابن العربي وجوده وقد رواه

قولين الانتقاض وعدمه وأجاب هؤلاء عن حديث عائشة بانه يحتمل كون اللمس كان فوق حائل وعن القياس على المسوس أن المعير في مس الذكر مسه يبطن كفه ولم يحصل ذلك من المسوس والمعتبر هنا التقاء بشرتي رجل وامرأة *

(١) لفظه في

الام قال رضي الله عنه فان افضي بيده الى شعرها ولم يمسها بشرا فلا وضوء عليه كان ذلك لشهوة أو لغير شهوة كما يشتهيها فلا يمسها ولا يجب عليه وضوء ولا معنى للشهوة لانها في القلب انما المعنى للفعل والشعر مخالف للبشرة قال ولو احتاط فتوضأ من لمس شعرها كان أحب الى انتهى لفظه رضي الله عنه

اه اذرى

(٢) قات يوافقه

قول الشيخ ابي محمد في السلسلة

ان الجديد

الانتقاض والقديم

منه اه اذرى

(فرع) لو التقت بشرة رجل وامرأة بحركة منهما دفعة واحدة فكل واحد منهما لامس وليس فيها ملموس ذكره الدارمي وهو واضح: (الخامسة) (١) اذا لمس أحدهما شعر الآخر أو سنه أو ظفره أو لمس بشرته بسنه أو شعره أو ظفره فطريقان أحدهما لا ينتقض وهو المذهب والمنصوص في الام وبه قطع الجمهور: والثاني فيه وجهان حكاهما الماوردي وجماعات من الخراسانيين أحدهما الانتقاض لان الشعر له حكم البدن في الحل بالنكاح والتحرير بالطلاق ووقوع الطلاق بايقاعه عليه وعتقها باعتاقه ووجوب غسله بالجنابة والموت وغيرها وغير ذلك من الاجكام واستدلوا من نص الشافعي بقوله في المختصر والملازمة أن يفضى بشيء منه الى جسدها والشعر شيء فينبغي أن ينتقض والصحيح انه لا ينتقض كما نص عليه في الام وقاله الجمهور لانه لا يقصد ذلك للشهوة غالبا وانما تحصل اللذة وتثور الشهوة عن التقاء البشريتين للاحساس: وامانصه في المختصر فمراده به ما صرح به في الام وغيره فعلي هذا قال الشافعي في الام والاصحاب يستحب ان يتوضأ من لمس الشعر والسن والظفر *

(فرع) يتقن لمساوشك هل لمس شعرها أم غيره وهل لمسها بظفره او بشعره أم بغيره لم ينتقض لان الاصل بقاء الطهارة ويستحب أن يتوضأ: (السادسة) اذا لمس ذات رحم محرما ففي انتقاضه قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما قال اللطفي ابو الطيب والحاملي في كتابيه وصاحبها الشامل والبحر وآخرون نص عليهما الشافعي في حرمة قلح الحاملي في المجموع لم يذكر الشافعي هذه المسألة الا في حرمة وقال الشيخ ابو حامد في التعليق ظاهر قول الشافعي في جميع كتبه أنه لا ينتقض الا أن أصحابنا قالوا فيه قولان ولست أعلم أن ذلك منصوص: وقال صاحب الحاوي في المسألة قولان أصحهما وبه قال في الجديد والقديم لا ينتقض فحصل من هذا أن المشهور عن الشافعي عدم الانتقاض واتفق أصحابنا في جميع الطرق على أنه الصحيح الا صاحب الابانة فصحيح الانتقاض (٢) وهو شاذ

منه الشيء من غير شعوره به وهذا المعنى لا يختلف بين أن يكون في الصلاة أو خارج الصلاة واذا عرفت ما ذكرنا عرفت أن قوله أو سكر ينبغى أن يكون معلما بالواو وكلمة الاستثناء من قوله الا النوم قاعدا بالقاف والزاي اشارة الى القول الذي حكينا أن عين النوم حدث واليه ذهب

البيهقي في الخلافيات من حديث انس وفيه داود بن الزبرقان وهو ضعيف: وروى من وجه آخر عن ابان عن انس وابان متروك ورواه ابن شاهين في النسخ والنسوخ من حديث المبارك

ليس بشيء وهذا القولان في محرم ذات رحم كلام والبنات والاخت وبنات الاخ والاخت والعمة والخالة : واما المحرمة برضاع أو مصاهرة كام الزوجة وبناتها وزوجة الاب والابن والجدة ففيها طريقان المذهب أنها على القواين الصحيح عدم الانتقاض وبهذا قطع البغوي والرافعي وآخرون والثاني (١) حكاه الروياني القطع بالانتقاض قال وهذا ليس بشيء وحكي في البيان الطريقين فيمن كانت حلالة له ثم حرمت بالمصاهرة كام زوجته وبناتها والصحيح الاول : واما المحرمة على التأيد بلعان أو وطء شبهة أو بالجمع كاخت الزوجة وبناتها قبل الدخول والمحرمة لمعنى فيها كالمرتدة والمجوسية والمعتدة فينقض لمسها بلا خلاف *

(فرع) اذا قلنا لا ينقض لمس المحرم فلمسها بشهوة لم ينتقض صرح به القاضي حسين والبغوي : قال لانها كالرجل في حقه فيصير كما لو لمس رجل رجلا بشهوة فانه لا ينتقض *

(فرع) قال أصحابنا لو لمس صغيرة أو عجوزا لا تشتهي من محارمه وقلنا الصغيرة والعجوز الاجنبية تنقض ففيها القولان *

(فرع) لمس امرأة وشك هل هي محرم أم أجنبية فعلى القواين في المحارم لان الاصل بقاء الطهارة ذكره الدارمي : (السابعة) لمس صغيرة لا تشتهي أو عجوزا لا تشتهي فوجان مشهوران ذكر المصنف دليلها ومن الاصحاب من حكاهما قواين والصواب وجان ومن قال قولان أراد أنهما مخرجان : قال القاضي ابو الطيب والروايي وجاعات ليس للشافعي نص في هذه المسألة ولكن الاصحاب خرجوها على وجهين بناء على القواين في المحارم واتفقوا على أن الصحيح في الصغيرة عدم الانتقاض واما العجوز فالجمهور صححوا الانتقاض : وقطع به جماعة لانها مظنة الشهوة ومحل قابل في الجملة وشذ الجرجاني فصحح عدم الانتقاض وقطع به الحامل في المنع والصحيح الانتقاض والخلاف في صغيرة لا تشتهي كما ذكرنا فاما التي بلغت حدا تشبهها الرجال فتنتقض بلا خلاف : والرجوع في ضبط هذا الى العرف ورأيت في تعليق الشيخ ابي حامد قال الصغيرة مثل أن يكون لها سبع سنين فما دونها والصواب ما قدمته لان هذا يختلف باختلاف الصغيرات : قال الدارمي ويجرى الخلاف في لمس المرأة شيخا هرما وصبييا صغيرا لا يشتهيان : قال صاحب الحاوي ويجرى

(١) قوله والثاني
حكاه الروياني
عجبه هو طريقة
صاحب المذهب فيه
وفي التنبيه وخلائق
من العراقيين
اه اذرعى

المزني فانه لا استثناء على ذلك القول وقوله وكذا النوم قاعدا بالميم لما ذكرنا من مذهب مالك وكذلك ينبغي أن يكون قوله كل ذلك ينقض الطهر معلما بالقاف اشارة الى القول المنقول في النوم قائما أنه لا ينقض وفي النوم على هيئات المصلين وكذلك في النوم في الصلاة فانها مستثناة أيضا على هذه الاقوال

ابن فضالة وذكره الدارقطني في اللعل من حديث عباد بن راشد كلاهما عن الحسن عن ابي هريرة بلفظ اذا نام العبد وهو ساجد يقول الله انظروا الى عبدى قال وقيل عن الحسن بلغنا

الخلاف اذا لمس شيخ فقد الشهوة واللذة بدن شابة وقطع الدارمي بان الشيخ اذا لمس ينتقض كالمس العينين والخصى والمراهق فانه ينتقض بلا خلاف والله اعلم *

(فروع) الاول لمس امرأة او لمستة فوق ثوب رقيق بشهوة ولم تمس البشرة او تضاجعا كذلك بشهوة لا ينتقض لعدم حقيقة الملاسة : الثاني لمس لسانها او لثمتها او لمسها بلسانها انتقض ذكره الدارمي وهو واضح ولو تصادم لسانها دفعة فلامسان : الثالث لمس امرأة ميتة او لمست رجلا ميتا ففي انتقاض اللامس طريقان حكاهما ابن الصباغ والبعثي والرويانى والشاشي وآخرون احدهما انه على الوجبين في المعجوز وبهذا قطع الماوردي والقاضي حسين وامام الحرمين والمتولى وغيرهم لعدم الشهوة واللذة والطريق الثاني القطع بالانتقاض وهذا هو الصحيح المختار ومن صححه البغوي وقطع به جماعة منهم الدارمي والحاملي والفوراني (١) ونقل الشيخ ابو حامد الاتفاق عليه كما لو مس ذكر ميت (٢) ركبا لو اوج في ميتة فانه يلزمه الغسل بلا خلاف : الرابع : لمس عضوا مقطوعا من امرأة كيد واذن وغيرها او لمست عضوا مقطوعا من رجل فطريقان احدهما فيه وجها ينتقض كلسه في حال الاتصال واصحها لالانها ليست امرأة ولا شهوة ولا لذة وهذا الطريق مشهور عند الخراسانيين : والثاني وهو المذهب لا ينتقض وبه قطع العراقيون والبعثي ونقله القاضي حسين في تعليقه عن نص الشافعي ونقل القاضي ان الشافعي نص على الانتقاض في مس الذكر المقطوع وعلى عدمه في اليد المقطوعة فمن الاصحاب

(١) وابن كنج
في النواقص وجزم
في آخرياب غسل
الجمعة بمكسه اه
اذرعى
(٢) في مس ذكر
الميت وجه ايضا
مع انه اولى بالقبض
من مس الميتة
لان مس الذكر
لم ينظر فيه الى
الميتي على الصحيح
كاسيا في بخلاف
مسألتنا اذرعى

(قال الثالث لمس بشرة المرأة الكبيرة الاجنبية ناقض للطهارته (م ح) فان كانت محرما أو صغيرة أو ميتة أو مس شعرها أو ظفرها أو عضوا مبانا منها ففي الكل خلاف وفي الملموس قولان والمس سبوا أو عمدا سواء (وم)

المس من نواقض الوضوء خلافا لابي حنيفة الا في المباشرة الفاحشة وهي أن يضع الفرج على الفرج مع الانتشار والمالك وأحمد فانهما اعتبرا الشهوة في كونه ناقضا هذه رواية عن أحمد وعنه روايتان أخريان أحدهما مثل مذهبنا والأخرى مثل مذهب ابي حنيفة : لنا قوله تعالى (أو لمستم النساء) عطف المس على المجيء من الغائط ورتب عليهما الامر بالتييم عند فقدان الماء فدل على كونه حدثا كالمجيء من الغائط والمراد من المس الجس باليد كذلك روي عن ابن عمر

عن النبي ﷺ قال والحسن لم يسمع من أبي هريرة اه وعلى هذه الرواية اقتصر ابن حزم واعلمها بالانقطاع ومرسل الحسن اخرجته احمد في الزهد ولفظه اذا نام العبد وهو ساجد يباهي الله به الملائكة يقول انظروا الى عبدى روحه عندى وهو ساجدلى : وروى ابن شاهين عن أبي سعيد معناه واسناده ضعيف *

من نقل وخرج فجعل في المسألين خلافاً ومنهم من قرر النصين وفرق بأنه مس ذكرها ولم يلمس امرأة
والسرع ورد بمس الذكر ولمس المرأة: (الخامس): لو لمس الخنثى المشكل بشرة خنثى مشكل أو
لمس رجل أو امرأة بدن المشكل أو لمس المشكل بدنهما لم ينتقض للاحتمال فلو لمس المشكل
بشرة رجل وامرأة انتقض هو لانه لمس من يخالفه ولا ينتقض الرجل ولا المرأة للشك وكذا
لو لمسه لم ينتقض واحد منهما للشك وفي انتقاض الخنثى القولان في الملموس فلو اقتدت المرأة
بهذا الرجل لم تصح صلاحها لانها ان لم تكن محدثة فامامها محدث: (السادس) او ازدحم رجال ونساء
فوقعت يده على بشرة لا يعلم أهى بشرة امرأة أم رجل لم ينتقض كما لو شك هل لمس محرماً أم
أجنبية أو هل لمس شعراً أم بشرة كما سبق بيانه: (السابع) اذا لمس الرجل أمرد حسن الصورة
بشهوة أم بغيرها لم ينتقض وضوء واحد منهما صغيراً كان أو كبيراً هذا هو المذهب الصحيح
المشهور وبه قطع الجمهور: وحكي للماوردي والرويانى والشاشي وغيرهم وجهاً عند أبي سعيد
الاصطخري أنه ينتقض لانه في معنى المرأة والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في المس قد ذكرنا أن مذهبنا أن التقاء بشرتي الاجنبي والاجنبية
ينقض سواء كان بشهوة وبقصد أم لا ولا ينتقض مع وجود حائل وان كان رقيقاً وبهذا قال
عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن أسلم ومكحول والشعبي والنخعي
وعطاء بن السائب والزهرى ويحيى بن سعيد الانصارى وربيعة وسعيد بن عبدالعزيز وهى إحدى
الروايتين عن الاوزاعي: المذهب الثاني لا ينتقض الوضوء باللمس مطلقاً وهو مروى عن ابن عباس
وعطاء وطاوس ومسروق والحسن وسفيان الثوري وبه قال ابو حنيفة لكنه قال اذا باشرها دون
الفرج وانتشر فعليه الوضوء: المذهب الثالث ان لمس بشهوة انتقض والا فلا وهو مروى عن
الحكم وحامد ومالك والليث واسحق ورواية عن الشعبي والنخعي وربيعة والثوري وعن أحمد ثلاث
روايات كالمذاهب الثلاثة: المذهب الرابع ان لمس عمداً انتقض والا فلا وهو مذهب داود وخالفه
ابنه فقال لا ينتقض بحال: (الخامس) ان لمس بأعضاء الوضوء انتقض والا فلا حكاه صاحب الحاوى
عن الاوزاعي وحكي عنه انه لا ينتقض الا اللبس باليد (السادس) ان لمس بشهوة انتقض وان لمس

رضى الله عنهما وغيره ثم ينظر ان وجد اللبس من الرجل بالصفات المذكورة في الكتاب وهى
أن يلمس بشرة المرأة الكبيرة الاجنبية فننتقض طهارته: فان قيل الشرط في الانتقاض ان لا يكون
بينهما حائل ولم يتعرض له: قلنا في قوله لمس بشرة المرأة ما يفيد ذلك لانه اذا كان بينهما حائل
فلا يقال لمس ولا مس ولهذا لو حلف أن لا يمس امرأة فمسها من وراء حائل قال الاصحاب لا يحنث
وان فقد شيء من الصفات التي ذكرها نذر ان لمس غير البشرة كالشعر والظفر والسن ففيه

فوق حائل رقيق حكى عن ربيعة ومالك في رواية عنها (السابع) ان لمس من تحمل له لم ينتقض وان لمس من محرم عليه انتقض حكاه ابن المنذر وصاحب الحاوي عن عطاء وهذا خلاف ما حكاه الجمهور عنه ولا يصح هذا عن احد ان شاء الله * واحتج لمن قال لا ينتقض مطلقا بحديث حبيب ابن ابي ثابت عن غروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ : وعن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء » وبحديث عائشة المتقدم أن يدها وقعت على قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد وهو صحيح كما سبق وبالحديث المتفق علي صحته أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى وهو حامل امامة بنت زينب رضي الله عنهما فكان اذا سجد وضعها واذا قام رفعها » رواه البخاري ومسلم : وبحديث عائشة في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي وهي معترضة بينه وبين القبلة فاذا أراد أن يسجد غمز رجلها فقبضتها » وفي رواية للنسائي باسناد صحيح « فاذا أراد ان يوتر مثنى برجله » واحتجوا بالقياس علي المحارم والشعر قالوا لو كان للمس ناقضا لنتقض لمس الرجل الرجل كما ان جماع الرجل الرجل كجماع المرأة * واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (أو لمستم النساء) والمس يطلق علي الجنس باليد قال الله تعالى (فلمسوه بايديهم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما عزر ضي الله عنه « لعلك قبلت أو لمست » الحديث ونهني عن بيع الملامسة وفي الحديث الآخر « واليد زناها اللمس » وفي حديث عائشة قتل يوم الاور رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا فيقبل ويلمس : قال أهل اللغة اللمس يكون باليد وبغيرها وقد يكون بالجماع قال ابن دريد اللمس أصله باليد ليعرف مس الشيء وانشد الشافعي واصحابنا وأهل اللغة في هذا قول الشاعر :

والمست كفي كفه طاب الغني * ولم أدر أن الجود من كفه يعدى

قال اصحابنا ونحن نقول بمقتضي اللمس مطلقا فمتى التقت البشرتان انتقض سواء كان بيد أو جماع . واستدل مالك ثم الشافعي واصحابهما بحديث مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه « قال قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة فمن قبل امرأته او جسها بيده

وجهان أحدهما ينتقض وضوءه كسائر أجزاء البدن ولهذا يسوى بين الكل في الحل والحرمه واضافة الطلاق وأصحهما لا ينتقض لان الالتذاذ بهذه الاشياء انما يكون بالنظر دون اللمس أو معظم الالتذاذ فيها بالنظر : وان كان الملموس عضوا مبنا منها ففيه وجهان أحدهما أنه كالتصل الا ترى ان مس الذكر المقطوع كمس الذكر المتصل علي الصحيح واحصها انه لا ينتقض لان اللمس حدث لظاهر الآية وفهم من جهة المعني اعتبارا لوقوعه في مظنة الشهوة وان لم يعتبر نفس الشهوة ولمس المبان ليس في مظنة الشهوة ولا يقال لمن لمسه لمس امرأة بخلاف من مس الذكر المبان فانه قد مس الذكر وان لمس

فعلية الوضوء » وهذا اسناد في نهاية من الصحة كما تراه : فان قيل ذكر النساء قرينة تصرف للمس الى الجماع كما ان الوطء اصله الدوس بالرجل واذا قيل وطئ المرأة لم يفهم منه الا الجماع : فالجواب ان العادة لم تجر بدوس المرأة بالرجل فهذا صرفنا الوطء الى الجماع بخلاف للمس فان استعماله في الجنس باليد للمرأة وغيرها مشهور : وذكر اصحابنا اقيسة كثيرة منها انه لمس يوجب الفدية علي المحرم فنقض كالجماح قال امام الحرمين في الاساليب الوجه ان يقال ما ينقض الوضوء لا يعطل وفاقا قال وقد اتفق الأئمة على ان اقتضاء الاحداث الوضوء ليس مما يعطل واذا كان كذلك فلا مجال للقياس وليس لمس الرجل الرجل في معنى لمسه المرأة فان لمسها يتعلق به وجوب الفدية وتحريم المصاهرة وغير ذلك فلا مطمع لهم في القياس على الرجل وقد سلم أكثرهم ان الرجل والمرأة اذا تجردا وتعانقا وانتشر له وجب الوضوء فيقال لهم بم نقضتم في الملاسة الفاحشة فان قالوا بالقياس لم يقبل وان قالوا لقربه من الحدث قلنا القرب من الحدث ليس حدثا بالاتفاق ولا يرد علينا النائم فانه انما انتقض بالسنة لكونه لا يشعر بالخارج فلم يبق لهم ما يوجب الوضوء في الملاسة الفاحشة الا ظاهر القرآن العزيز و ليس فيه فرق بين الملاسة الفاحشة وغيرها : واما الجواب عن احتجاجهم بحديث حبيب بن ابي ثابت فمن وجهين : أحسنهما وأشهرهما انه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ممن ضعفه سفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل وأبو داود وأبو بكر النيسابوري وأبو الحسن الدارقطني وأبو بكر البيهقي وآخرون من المتقدمين والمتأخرين : قال احمد بن حنبل وأبو بكر النيسابوري وغيرها غلط حبيب من قبلة الصائم الى القبلة في الوضوء : وقال ابو داود روى عن سفيان الثوري أنه قال ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني يعني لا عن عروة بن الزبير وعروة المزني مجهول واما صح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو

صغيرة والمراد التي لم تبلغ حد الشهوة ففيه وجهان أحدهما نعم لظاهر الآية وأصحها لالانه ليس في مظنة الشهوة فصار كلس الرجل الرجل ومنهم من يقول في المسألة قولان كافي المحرم وان لمس محرما لقولان : أحدهما ان حكمها حكم الاجنبيات في للمس لعموم الآية : وأصحها لالانهما ليست في مظنة الشهوة بلاضافة اليه ولا فرق بين محرمة النسب والرضاع والمصاهرة في اطراد القوانين وان لمس ميتة ففيه وجهان ايضا ينظر في أحدهما الى عموم اللفظ وفي الثاني الى أن لمسها ليس في مظنة الشهوة والظاهر الاول كما يجب الغسل بالايلاج فيها ولم يذكر مسألة الميتة في الوسيط واذا عرفت ما ذكرناه تبين لك أن الخلاف الذي ابهمه في قوله في الجمل خلاف قولان في مسألة المحرم ووجهان في سائر المسائل وهذا مما ينبغي أن يعتني به محصل هذا الكتاب فانه كثيرا ما يرسل ذكر الخلاف والتردد في مسائل يعطف بعضها على بعض وهو قول في بعضها ووجه في البعض فينبغي أن يضبط ثم كما ينتقض وضوء الرجل اذا

صائم : والجواب الثاني لو صح لحمل علي القبلة فوق حائل جمعاً بين الأدلة : والجواب عن حديث أبي روق بالوجهين السابقين وضعفوا الحديث بوجهين أحدهما ضعف أبي روق ضعفه يحيى بن معين وغيره : والثاني أن إبراهيم التيمي لم يسمع عائشة هكذا ذكره الحفاظ منهم أبو داود وآخرون وحكاها عنهم البيهقي فتبين أن الحديث ضعيف مرسل قال البيهقي وقد روينا سائر ما روى في هذا الباب في الخلافات وبيدنا ضعفها فالحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها : والجواب عن حديث حمل امامة في الصلاة ورفعها ووضعها من أوجه أظهرها أنه لا يلزم من ذلك التقاء البشريتين : والثاني أنها صغيرة لا تنقض الوضوء : والثالث أنها محرمة : والجواب عن حديث عائشة في وقوع يدها على بطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحتمل كونه فوق حائل والجواب عن حديثها الآخر أنه لمس من وراء حائل وهذا هو الظاهر فيمن هو نائم في فراش وهذا الجوابان (١) إذا سلمنا انتقاض طهر الملموس والا فلا يحتاج إليهما : وأما قياسهم علي الشعر والمحارم ولمس الرجل الرجل : فجوابه ما سبق أن الشعر لا يلتذ بلمسه والمحرم والرجل ليسا مظنة شهوة وقد سبق عن امام الحرمين ابطال القياس في هذا الباب * واحتج لمن قال ينقض اللمس بشهوة دون غيره بحديث امامة والظاهر أنه كان يحصل معه مباشرة لكن بغير شهوة ولأنها مباشرة بلا شهوة فاشبهت مباشرة الشعر والمحارم والرجل ولأنها ملامسة فاشتراط في ترتب الحكم عليهما الشهوة كمباشرة المحرم بالحج * واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (أو لمستم النساء) ولم يفرق : والجواب عن حديث امامة بالوجه الثلاثة السابقة وعن الشعر وما بعده لأنه ليس مظنة شهوة ولذة وعن مباشرة المحرم بأنه منع من الترفه وذلك يختص بالشهوة بخلاف هذا * واحتج لداود بقول الله تعالى (أو لمستم) وهذا يقتضي قصدا : واحتج أصحابنا بالآية وليس فيها فرق ولأن الاحداث لا فرق

لمس بهذه الشرائط ينتقض وضوء المرأة إذا لمست هذه الشرائط وفي الملموس قولان أحدهما أنه ينتقض وضوءه أيضا لاستوائهما في اللذة كما أن الفاعل والمفعول يستويان في حكم الجماع والثاني لا ينتقض لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « أصابت يدي أخص قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما فرغ من صلاته قال أتاك شيطانك » (١) ولو انتقض طهر الملموس

(١) حديث عائشة أصابت يدي أخص قدم رسول الله ﷺ فلما فرغ من الصلاة قال أتاك شيطانك هذا الحديث بهذا السياق لم اره بانقله نعم أصله في مسلم من حديث الاعرج عن أبي هريرة عن عائشة قال فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الغراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك ورواه البيهقي كذلك وزاد وهما منصوبتان وهو ساجد واعل البيهقي هذه الرواية بان بعضهم رواه

فيها بين العمد والسهو كالبول والنوم والريح : وقولهم اللمس يقتضي القصد غلط لا يعرف عن أحد من أهل اللغة وغيرهم بل يطلق اللمس على القاصد والساهي كما يطلق اسم القاتل والمحدث والنائم والمتكلم على من وجد ذلك منه قصداً أو سهواً أو غلبة * واحتج لمن خص النقض باليد بالقياس على مس الذكر : واحتجاج الاصحاب بالآية والملازمة لا تختص وغير اليد في معناها في هذا وليس على اختصاص اليد دليل : وأما مس الذكر باليد فمثير للشهوة بخلاف غير اليد ولمس المرأة يثير الشهوة بأني عضو كان * واحتج لمن قال اللمس فوق حائل رقيق ينقض بانه مباشرة بشهوة فأشبهه مباشرة البشرة : واحتج الاصحاب بأن المباشرة فوق حائل لا تسمى لمساً ولهذا لو حلف لا يلمسها فلمس فوق حائل لم يحث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما مس الفرج فانه ان كان يبطن الكف نقض الوضوء لما روت بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » وروت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » قالت أبي وأمي هذا للرجال أفرايت النساء فقال « اذا مست احداكن فرجها فلتتوضأ » وان كان بظهر الكف لم ينتقض لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا أفصى أحدكم يده الى ذكره ليس بينها شيء فليتوضأ وضوءه للصلاة » والا فضاء لا يكون الا يبطن الكف ولان ظهر الكف ليس بألة لمسه فهو كما لو أوج الذك في غير الفرج وان مس بما بين الاصابع ففيه وجهان المذهب انه لا ينتقض لانه ليس يبطن الكف : والثاني ينتقض لان خلقته خلقة الباطن وان مس حلقة الدبر انتقض وضوءه وحكي ابن القاص قولاً أنه لا ينتقض وهو غير مشهور ووجهه أنه لا يلتذمسه والدليل على أنه ينتقض أنه أحد السبيلين فأشبهه القبل : وان انسد

لما آتم الصلاة ثم حكي قولان في أن الملموس من هو أحدهما أن الملموسة هي المرأة وان وجد فعل اللمس منها والرجل لامس واثاني وهو الاصح المشهور أن اللامس من وجد منه فعل اللمس رجلاً كان أو امرأة والملموس الآخر ويخرج مما ذكرناه قول أن المرأة لا ينتقض وضوءها وان لمست وإن نفي المصنف في الوسيط أن يكون في الانتقاض خلاف ثم لا فرق بين أن يتفق اللمس عمداً

عن الأعرج عن عائشة بدوز ذكر أبي هريرة ورجح البرقاني الرواية الزائدة اعني رواية مسلم : وروى مسلم ايضا في اواخر الكتاب عن عائشة قالت خرج النبي ﷺ من عندها ليلاً فغرت عليه فجاء فرأى ما اصنع فقال مالك يا عائشة اغرت فقلت ومالي لا يغار مثلي على هتلك فقال لقد جاءك شيطانك قالت يارسول الله أومعي شيطان الحديث وذكره ابن أبي حاتم في العلل من طريق يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة انها افتقدت رسول الله ﷺ فاذا هو في المسجد فوضعت يدها على اخص قدميه وهو يقول اللهم اعوذ برضاك من سخطك قال

المخرج المعتاد وانفتح دون المعدة مخرج فمسه ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض لانه ليس بفرج والثاني ينتقض لانه سبيل للحدث فأشبهه الفرج وان مس فرج غيره من صغير أو كبير أو حي أو ميت انتقض وضوءه لانه اذا انتقض بمس ذلك من نفسه ولم يهتك به حرمة فلأن ينتقض بمس ذلك من غيره وقد هتك به حرمة أولى وان مس ذكراً مقطوعاً ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض وضوءه كما لو مس يداً مقطوعة من امرأة والثاني ينتقض لانه قد وجد مس الذكر ويخالف اليد المقطوعة فانه لم يوجد لمس المرأة وان مس فرج بهيمة لم يجب الوضوء وحكي ابن عبد الحكم قولاً آخر أنه يجب الوضوء وليس بشيء لان البهيمة لا حرمة لها ولا تعبد عليها *

﴿ الشرح ﴾ في هذه الجملة مسائل احداها حديث بسرة حديث حسن رواه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده وفي الام وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم في سننهم بالاسانيد الصحيحة : قال الترمذي وغيره هو حديث حسن صحيح وقال الترمذي في كتاب العلل قال البخاري أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة وعليه ايراد سنذكره مع جوابه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى : وأما حديث عائشة فضعيف وفي حديث بسرة كفاية عنه فانه روى مس ذكره وروى « من مس فرجه » وأما حديث أبي هريرة فرواه الشافعي في مسنده وفي الام والبويطي بأسانيد ورواه البيهقي من طرق كثيرة وفي اسناده ضعف لكنه يقوى بكثرة طرقه (المسألة الثانية) في ألفاظ الفصل * أصل الفرج الخلل بين شيتين قوله يمسون بفتح الميم علي المشهور وحكي ضمها في لغة قليلة والماضي مسست بكسر السين علي المشهور وعلى الالغية الضعيفة بضمها قولها بأبي وأمي معناه أفديك بأبي وأمي من كل مكروه ويجوز أن يقول الانسان فداك أبي وأمي

أوسهوا كسائر الاحداث ولا بين أن يكون بشهوة أو بغير شهوة وحكي وجه أن المس انما ينتقض الوضوء اذا وقع قصداً وكان تخصيص المس بالذكر في الكتاب انما كان لمكان هذا الوجه والا فسائر الاحداث ايضا عمدتها وسهوا سواء لكن أبا عبد الله الخليلي روى في مس الذكر ناسيا وجهين أيضا وحكي في المس أن ابن سريج ذهب الى اعتبار الشهوة كما صار اليه مالك قال وحكي ذلك عن الشافعي رضي الله عنه أيضا ولمس العجوز كغيرها ولمس العضو الاشل والزائد كلس الصحيح والاصلي وفي الصور الثلاث وجه آخر *

أبو حاتم لا أدري عيسى ادرك عائشة أم لا : وروى الطبراني في المعجم الصغير من حديث عمرة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقلت انه قام الى جاريته مارية فمستمس الجدار فوجدته قائماً يصلي فادخلت يدي في شعره لانه لا ينظر التمسيل أم لانما انصرف

سواء كان أبواه مسلمين أم لا هذا هو الصحيح المختار : ومن العلماء من منعه إذا كانا مسلمين وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب الاذكار الذي لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله : قوله الافضا لا يكون الا بيطن الكف معناه الافضاء باليد لا يكون الا بيطن الكف والا فالافضاء يطلق على الجماع وغيره : قال الشافعي رحمه الله في الام والافضاء باليد انما هو بيطنها كما يقال أفضى بيده مباحاً وأفضى بيده الى الارض ساجداً والى ركبتيه راكعاً هذا لفظ الشافعي في الام ونحوه في البويطي ومختصر الربيع وهذا الذي ذكره الشافعي مشهور كذلك في كتب اللغة قال ابن فارس في الجمل افضى بيده الى الارض اذا مسها براحتة في سجوده ونحوه في صحاح الجوهري وغيره : وقوله ولان ظهر الكف ليس بألة لمسه معناه أن التلذذ لا يكون الا بالباطن فالباطن هو آلة مسه : وقوله حلقة الدبر هي باسكان اللام هذه اللغة المشهورة وحكي الجوهري فتحها أيضاً في لغة رديئة وكذلك حلقة الحديد وحلقة العلم وغيرها كله باسكان اللام على المشهور وقوله فلأن ينتقض هو بفتح اللام وقد سبق بيانه في باب الآنية : قوله لان البيمة لا حرمة لها ولا تعبد عليها هذه العبارة عبارة الشافعي رحمه الله وشرحها صاحب الحاوي وغيره فقالوا معناه لا حرمة لها في وجوب ستر فرجها وتحريم النظر اليه ولا تعبد عليها في أن الخارج منه لا ينقض طهراً : (المسألة الثالثة) في الاسماء : أما عائشة وابن القاص فسبق بيانها وأما بسرة فبضم الباء واسكان السين الهملية : وهي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى وورقة ابن نوفل عمها وهي جدة عبد الملك بن مروان أم أمة وهي ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال (الرابع) مس الذكر بيطن الكف ناقض (ح ز) للوضوء وكذا مس فرج المرأة وكذا مس حلقة الدبر (م) على الجديد وكذا مس فرج البيمة على القديم وكذا فرج الميت (و) والصغير (م) وكذا محل الجب (و) وفي الذكر المبان وجهان وفي المس برءوس الاصابع وجهان وبما بين الاصابع لا ينقض على الصحيح ﴿

قال أخذك شيطانك يا عائشة الحديث : (قلت) وظاهر هذا السياق يتضي تغاير القصتين مع الاختلاف في الاسناد على راويه عن عمرة فانه من رواية فرج بن فضالة وهو ضعيف عن يحيى ابن سعيد عن عمرة وقد رواه جعفر بن عون ووهيب ويزيد بن هارون وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن عائشة ومحمد لم يسمع من عائشة قاله أبو حاتم * (تنبيه) قال الشافعي روى معبد بن نباتة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وانه كان يقبل ولا يتوضأ وقال لا اعرف حال معبد فان كان ثمة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (قلت) روى من عشرة أوجه عن عائشة اوردها البيهقي في الخلافات وضعفها وسيأتي ذكر حديث النسائي في آخر الباب *

ورضى عنها: وأما ابن عبد الحكم هذا فهو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري كان من أجل أصحاب مالك وأفضت اليه الرياسة بمصر بعد اشهب وأحسن الى الشافعي كثيراً فأعطاه من ماله ألف دينار وأخذ له من أصحابه ألف دينار ولد سنة خمسين ومائة وتوفي سنة أربع عشرة ومائتين رحمه الله: (المسألة الرابعة) في الاحكام فاذا مس الرجل أو المرأة قبل نفسه أو غيره من صغير أو كبير حي أو ميت ذكر أو أنثى انتقض وضوء الماس ودليله ما ذكره المصنف ويتصور كون مس الرجل قبل المرأة نائضاً اذا كانت محرماً له أو صغيرة وقلنا: المذهب أن لمسها لا ينتقض فينتقض بمس فرجها بلا خلاف (١) وحكي الماوردي والشاشي والرويانى وغيرهم وجهاً شاذاً انه لا ينتقض بمس ذكر الميت وحكي الرافعي وجهاً آخر أنه لا ينتقض بمس ذكر الصغير (٢) وحكي غيره وجهاً شاذاً انه لا ينتقض بمس فرج غيره الا بشهوة والصحيح المشهور الانتقاض بكل ذلك ثم انه لا ضبط لسن الصغير حتى لو مس ذكر ابن يوم انتقض صرح به الشيخان أبو حامد وأبو محمد وامام الحرمين وغيرهم (٣)

(١) وفيه نظر بل ينبغي ان يكون على الوجهين في مس فرج الصغير اذ رعى (٢) وهذا الوجه مخالف لنصه الصريح في الام اه اذ رعى (٣) وهو ظاهر نصه في الام فانه قال أو مس ذلك من صبي وجب عليه الوضوء اه اذ رعى

(فرع) ولو مس ذكراً أشل أو بيد شلاء انتقض على المذهب وبه قطع الجمهور لانه مس ذكره وحكي الماوردي والرويانى والشاشي وجهاً شاذاً أنه لا ينتقض لانه لا لذة: (الخامسة) إن مس ببطن الكف وهو الراحة وبطن الاصابع انتقض وان مس بظهر الكف فلا ودليله المذكور في الكتاب وان مس برؤوس الاصابع او بما بينها او بحرفها او بحرف الكف ففي الانتقاض وجهان مشهوران الصحيح عند الجمهور لا ينتقض وبه قطع البندنجي ثم الوجهان في موضع الاستواء من رؤوس الاصابع أما المنحرف الذى يلي الكف فانه من الكف فينتقض وجهاً واحداً قال الرافعي

مس الذكر ناقض للوضوء خلافاً لابى حنيفة ومالك فان حكم المس عندهما على ما ذكرنا في المس: لنا حديث بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من مس ذكره فليتوضأ » (١)

(١) حديث ﴿ بسرة بنت صفوان عن رسول الله ﷺ من مس ذكره فليتوضأ ﴾ * مالك والشافعي عنه واحمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود من حديثها وصححه الترمذى ونقل عن البخارى انه اصح شيء في الباب وقال ابو داود قلت لاحمد حديث بسرة ليس بصحيح قال بل هو صحيح: وقال الدارقطنى صحيح ثابت وصححه ايضا يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر وابو حامد بن الشرقى والبيهقى والحارمى وقال البيهقى هذا الحديث وان لم يخرج به الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان فقد احتجنا بجميع رواته واحتج البخارى بمروان بن الحكم في عدة احاديث فهو على شرط البخارى بكل حال: وقال الاسماعيلي في

من قال المس برءوس الاصابع ينقض قال باطن الكف ما بين الاظفار والزند في الطول ومن قال لا ينقض قال باطن الكف هو القدر المنطبق اذا وضعت إحدى الكفين علي الاخرى مع تحامل يسير والتقييد بتحامل يسير ليدخل المنحرف (١) وحكي الماوردي عن ابي الفياض البصري وجهانه ان مس بما بين الاصابع مستقبلا للعانة يبطن كفه انتقض وان استقبلها بظهر كفه لم ينتقض قال الماوردي وهذا لامعنى له : (السادسة) اذا مس دبر نفسه أو دبر آدمي غيره انتقض علي المذهب وهو نصه في الجديد وهو الصحيح عند الاصحاب وقطع به جماعات منهم : وحكي ابن القاص في كتابه المفتاح قولاً قديماً أنه لا ينتقض ولم يحكه هو في التلخيص وقد حكاه جمهور اصحابنا المصنفين عن حكاية ابن القاص عن القديم ولم ينكروه وقال صاحب الشامل قال اصحابنا لم نجد هذا القول في القديم فان ثبت فهو ضعيف قال اصحابنا والمراد بالبرملتقى المنفذ امراره ذلك من باطن الالين فلا ينتقض بالاخلاف (السابعة) اذا انتضح مخرج تحت المعدة أو فوقها وحكنا بان الخارج منه ينتقض الوضوء على التفصيل والخلاف السابقين فهل ينتقض الوضوء بمسه فيه وجهان أحدهما لا ينتقض وقد سبق بيانهما في فروع مسائل المنفتح في أول الباب (الثامنة) اذا مس ذكر امقوعا في انتقاض وضوئه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما أحدهما عند الاكثرين الانتقاض ونقله القاضي حسين عن نص الشافعي وصححه المتولي والبعوي والرافعي وآخرون وقطع به الجرجاني في التحرير واختار الشيخ ابو محمد في كتابه الفروق وصاحب الشامل عدم الانتقاض لكونه لالذة فيه ولا يتصد ولا يكفي اسم الذكر كما لو مسه بظهر كفه وسواء قطع كل الذكر أو بهضه ففيه الوجهان صرح به البغوي وغيره قال الماوردي ولو مس من ذكر الصغير الاغلف ما يقطع في الختان انتقض بالاخلاف لانه من الذكر ما لم يقطع قال فان مس ذلك بعد القطع لم ينتقض لانه بائن من الذكر لا يقع عليه اسم الذكر (التاسعة) اذا مس فرج بهيمة لم ينتقض وضوئه علي المذهب الصحيح

(١) قال في البحر
يبطن الكف ما
بين الاظفار
والزند فان مسه
برءوس الاصابع
بطل وضوؤه علي
الصحيح في المذهب
ومن اصحابنا
من قال فيه
وجهان وهو
ضعيف قال والمس
بجلال الاصابع
لا ينتقض نص
عليه في الام وقيل
فيه وجهان ولا
معنى له ولو مس
بجرف يده لم
ينتقض نص عليه
في البويطي
اه اذرعى

وانما ينتقض الوضوء اذا مس بالكف والمراد بالكف الراحة وبطون الاصابع وقال أحمد تنتقض طالطهارة سواء مس بظهر الكف أو يبطنها: لنا أن الاخبار الواردة في الباب جرى في بعضها لفظ

صحيحه في اواخر تفسير سورة آل عمران انه يلزم البخاري اخراجه فقد اخرج نظيره وغاية ما يعلل به هذا الحديث انه من رواية عروة عن مروان عن بسرة وان رواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة فان مروان حدث به عروة فاستراب عروة بذلك فأرسل مروان رجلا من حرسه الى بسرة فعاد اليه بانها ذكرت ذلك فرواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة والواسطة بينه وبينها اما مروان وهو مطعون في عدالته او حرسيه وهو مجهول وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بان عروة سمعه من بسرة وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت الى بسرة فسألتها فصدقتني واستدل علي ذلك برواية جماعة من الأئمة له عن هشام ابن عروة عن

وهو المشهور في نصوص الشافعي : وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه ينقض : قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني في تعليقه ابن عبد الحكم هذا هو عبد الله بن عبد الحكم وحكي الفوراني وإمام الحرمين وصاحب العدة وغيرهم هذا القول عن حكاية يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي وحكاية الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم ويونس جميعاً فمن الأصحاب من أنكروا كون هذا قولاً للشافعي وقال مذهبه أنه لا ينقض بخلاف وإنما حكاها الشافعي عن عطاء قال المحاملي لم يثبت أصحابنا هذا قولاً للشافعي وقال البندنجي رد أصحابنا هذه الرواية وذهب الأكثرون إلى إثباته وجعلوا في المسألة قولين قال الدارمي ولا فرق في هذا بين البهائم والطير: ثم الجمهور أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة وظاهره طرد الخلاف في قبلها ودبرها وقال الرافعي القول بالنقض إنما هو بالقبول أما دبر البهيمة فلا ينقض قطعاً لأن دبر الآدمي لا يلحق على القديم بقبله فدبر البهيمة أولى: وهذا الذي قاله غريب وكأنه بناء على أن القول الضعيف في النقض قول قديم كما ذكره الغزالي وليس هو بقديم ولم يحكمه الأصحاب عن القديم وإنما حكوه عن رواية ابن عبد الحكم ويونس وهما ممن صحب الشافعي بمصر دون العراق (١) فإذا قلنا بالذهب وهو أن مس فرج البهيمة لا ينقض فأدخل يده في فرجها في الانتقاض وجهان مشهوران وحكماها إمام الحرمين عن الأصحاب بالاتفاق لا ينقض صححه الفوراني والإمام والغزالي في البسيط والروائي وغيرهم هذا حكم مذهبنا في البهيمة: وحكى أصحابنا عن عطاء أن مس فرج البهيمة المأكولة ينقض وغيرها لا ينقض وعن الليث ينقض الجميع لإطلاق الفرج والصواب عدم النقض مطلقاً لأن الأصل عدم النقض حتى تثبت السنة به ولم تثبت وإطلاق الفرج في بعض الروايات محمول على المعتاد المعروف وهو فرج الآدمي والله أعلم *

(١) هذا القول لا يمنع أن يكون قديماً فإن البويطي والأزني والربيع رووا عن القديم أقوالاً كثيرة وهم مصر يون اه اذرعى

المس وفي بعضها لفظ الأفضاء ومعلوم أن المراد منها واحد والأفضاء في اللغة المس يبطن الكف ولو مس يبطن أصبع زائدة نظر أن كانت على استواء الأصابع فهي كالأصابع على أصح الوجهين وإن لم تكن على استواء الأصابع فلا في أصح الوجهين ولو كانت له كفان فإن كانتا عاملتين أو غير

أبيه عن مروان عن بسرة قال عروة ثم لقيت بسرة فصدقته وبمعنى هذا أجاب الدارقطني وابن حبان وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم من سياق طريقه بما اجتمع لي في الأطراف التي جمعها لكتبهم وبسط الدارقطني في عاله الكلام عليه في نحو من كراسين : وأما الطعن في مروان فقد قال ابن حزم لا نعلم لمروان شيئاً يجرح به قبل خروجه على ابن الزبير وعروة لم يلقه إلا قبل خروجه على أخيه : (تنبيه) نقل بعض المخالفين عن يحيى بن معين أنه قال ثلاثة أحاديث لا تصح حديث مس الذكر ولا نكاح الأبوي وكل مسكر حرام ولا يعرف بخدا عن ابن معين وقد قال ابن الجوزي إن هذا لا يثبت عن ابن معين وقد كان من مذهبه انتقاض الوضوء بمسه : وقد روى الميموني عن يحيى بن معين أنه قال إنما يبطن في حديث بسرة من لا

(فروع) الاول المس ينقض سواء كان عمداً أو سهواً نص عليه الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى وحكي الحناطى والرافعى وجها أنه لا ينتقض بمس الناسي وهذا شاذ ضعيف : الثاني اذا مس ذكرا أشل أو بيد سلاء انتقض على المذهب وفيه وجه سبق بيانه ولو مس ببطن أصبع زائدة أو كف زائدة انتقض أيضا على المذهب ونقله أيضا الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به الجمهور وفيه وجه مشهور وهو ضعيف: ثم الجمهور أطلقوا الانتقاض بالكف الزائدة وقال البغوى ان كانت الكفان عاملتين انتقض بكل واحدة وان كان العامل احدهما انتقض بها دون الاخرى وأطلق الجمهور أيضا الانتقاض بالاصبع الزائدة قال المتولى البغوى وغيرهما هذا اذا كانت الزائدة نابتة على وفق سائر الاصابع فان كانت على ظهر الكف لم ينقض المس ببطنها قال الرافعى ان كانت الاصبع الزائدة على سنن الاصابع الاصلية تقضت في أصح الوجهين والافلا في أصح الوجهين : (الثالث) قال أصحابنا لا ينقض مس الاثني عشر العانة من الرجل والمرأة ولا موضع الشعر ولا ما بين القبل والدبر ولا ما بين الأيمن والأيسر وانما ينقض نفس الذكر وحلقة الدبر وملتقى شفرى المرأة فان مست ما وراء الشفرى (١) لم ينقض بلا خلاف صرح به امام الحرمين والبغوى وآخرون ولو جب ذكره قال أصحابنا ان بقى منه شيء شاخص وان قل انتقض بمسه بلا خلاف وان لم يبق منه شيء أصلا فهو كحلقة الدبر فينتقض على الصحيح وان نبت موضع الجب جلدة فسها فهو كمسه من غير جلدة قاله امام الحرمين وغيره وهو واضح : هذا تفصيل مذهبنا وحكي أصحابنا عن عروة ابن الزبير أن مس الاثني عشر والألية والعانة ينقض وقال جمهور العلماء لا ينقض ذلك كذهبنا* واحتج لعروة بما روى (م) مس ذكره أو أنثيه أو رُفغيه فليتوضأ وهذا حديث باطل موضوع انما هو من كلام عروة كذا قاله أهل الحديث والاصل ان لا تقض الا بدليل والرفع بضم الراء واسكان الفاء وبالعين المعجمة وهو أصل الفخذين ويقال لكل موضع يجتمع فيه الوسخ رفع : (الرابع) اتفق أصحابنا ونصوص الشافعي أن المس بغير بطن الكف من الاعضاء لا ينقض الا صاحب الشامل (٢) فقال لو مس بذكره دبر غيره ينبغي أن ينتقض لانه مسه بألة مسه وحكي صاحب البحر هذا عن بعض أصحابنا بالعراق وأظنه أراد صاحب الشامل ثم قال وهذا ليس بصحيح لان الاعتماد على الخبر ولم يرد بهذا خبر وصرح الدارمى ثم امام الحرمين بانه لا ينقض تقالفاً في باب غسل الجنابة اذا أجنب من غير حدث بأن أوج ذكره في بهيمة أو رجل أجزاء الغسل بلا خلاف فهذا تصريح بأن ادخال

(١) قلت في فتاوى الفقهاء انما لو مس الشعر النابت من الموضع الذي يكون مدخل الذكر أو ثقبه البول أو مست موضع ختانها انتقض وضوءها لذلك كله اه اذرى

(٢) الذى قاله فى الشامل ونقله عنه صاحبه الشاشي فى المسألة ان الذى يقتضيه المذهب ان لا ينتقض طهره والذى يقتضيه التعاميل ان ينتقض وكذا نقله عنه فى الذخائر وزاد فقال وذكر الشيخ ابوبكر ان الشيخ ابا اسحاق ذكر فى تعليق الخلاف ما يوافق مقتضى المذهب وهو انه لا ينتقض ووقع فى البحر عن الشامل كما وقع هنا وكذا فى الصبان وكانهم ارادوا احتماله اه اذرى

عاملتين فبأيتهم مس انتقض الوضوء وان كانت احدهما عاملة دون الاخرى انتقض بالمس بالعاملة

يذهب اليه وفي سؤالات هضر بن محمد له قلت ليحيى أى شيء صح في مس الذكر قال حديث مالك عن عبد الله ابن أبى بكر عن عروة عن مروان عن بسرة فانه يقول فيه سمعت ولولا هذا اقلت لا يصح فيه شيء فهذا يدل بتقدير ثبوت الحكاية المتقدمة عنه على انه رجع عن ذلك

الذكر في دبر الرجل لا ينتقض الوضوء فوضعه عليه أولى فالصواب أنه لا ينتقض بمسه به ولا بادخاله
 لأن الباب مبني على اتباع الاسم ولهذا لو قبل امرأة وعانتها فوق حائل رقيق وأطال وانتشر
 ذكره لا ينتقض ولو وقع بهض رجله على رجلها بلا قصد انتقض في الحال لوجود المس مع أن الأول
 أخش بل لانسبة بينهما ووافق صاحب الشامل على أنه لو مس بذكره ذكر غيره لم ينتقض والله
 أعلم * (الخامس) لو كان له ذكر مسدود فمسه انتقض وضوءه على الصحيح المشهور وفيه وجه حكاه
 الصيمري وصاحب البحر والبيان : (السادس) إذا كان له ذكران عاملان انتقض بمس كل واحد
 منهما بلا خلاف صرح به الأصحاب وان كان العامل أحدهما فوجهان الصحيح الذي قطع به الجمهور
 أنه ينتقض بالعامل ولا ينتقض بالآخر من قطع به الدارمي والماوردي والفوراني والبعوي وصاحب
 العدة وآخرون ونقله الروياني عن أصحابنا الخراسانيين وقال المتولي المذهب أنه ينتقض أيضا
 بغير العامل لانه ذكر وشذ الشاشي عن الأصحاب فقال في كتابيه ينبغي أن لا ينتقض بأحد العاملين
 كالختي وهذا غلط مخالف للنقل والدليل : قال الماوردي ولو أوج أحدا العاملين في فرج لزمه الغسل
 ولو خرج من أحدهما شيء وجب الوضوء قال ولو كان يبول من أحدهما وحده فحكم الذكر جار
 عليه والآخر زائد لا يتعلق به حكم في تقض الطهارة قال الدارمي ولو خلق للمرأة فرجان فبالت منها
 وحاضت انتقض بكل واحد وان بالت وحاضت من أحدهما فالحكم متعلق به : (السابع) المسوس
 ذكره لا ينتقض وضوءه على المذهب الصحيح وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو
 أكثرهم وقال كثيرون من الخراسانيين فيه قولان كالمسوس والفرق على المذهب ان الشرع ورد
 هناك بالملاسة وهي تقتضي المشاركة الا ما خرج بدليل وهنا ورد بلفظ المس والمسوس لم يمس :
 (فرع) في مذاهب العلماء قد ذكرنا أن مذهبنا انتقاض الوضوء بمس فرج الآدمي بباطن

الكف ولا ينتقض بغيره وبه قال عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس
 وأبو هريرة وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وعروة بن الزبير وسليمان
 ابن يسار ومجاهد وأبو العالية والزهري ومالك والاوزاعي واحمد واسحق وأبو ثور والمزني وعن
 الاوزاعي انه ينقض المس بالكف والساعد وهو رواية عن احمد وعنه رواية أخرى أنه ينقض

دون الاخرى ذكره القاضي الروياني وصاحب التهذيب وحكي بعضهم خلافا في اليد الزائدة مطلقا
 واليد الشلاء كالصحيحة في أصح الوجهين وكذا الذكر الاشل كالصحيح وحكم فرج المرأة في
 واثبت صحته بهذه الطريق خاصة : (تنبيه) آخر طعن الطحاوي في رواية هشام بن عروة عن أبيه
 لهذا الحديث بان هشاما لم يسمعه من ابيه انما أخذه عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكذا
 قال النسائي ان هشاما لم يسمع هذا من ابيه وقال الطبراني في الكبير ثنا علي بن عبد العزيز
 حدثنا حجاج ثنا همام عن هشام عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن عروة وهذه الرواية لا تدل

بظهر الكف وبطنها وأخرى أن الوضوء مستحب وأخرى يشترط المس بشهوة وهو رواية عن مالك وقالت طائفة لا ينقض مطاقاً وبه قال علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمار وحكاه ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وربيعه وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وابن القاسم وسحنون قال ابن المنذر وبه أقول وقال بعض أهل العلم ينقض مسه ذكر نفسه دون غيره * واحتج لهؤلاء بحديث طلق بن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة فقال «هل هو الا بضعة منك» وعن أبي ليلى قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل الحسن يتمرغ عليه فرفع عن قميصه وقبل زبيته ولأنه مس عضو منه فلم ينقض كسائر الاعضاء * واحتج أصحابنا بحديث بسرة وهو صحيح كما قدمنا بيانه وبحديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله عليه وسلم يقول «من مس فرجه فليتوضأ» قال البيهقي قال الترمذي سألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه قال ورايته يعده محفوظاً وعن زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من مس ذكره فليتوضأ» قال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا روى الوضوء من مس الذكر بضعة عشر نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: فان قيل قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لاتصح أحدها الوضوء من مس الذكر: فالجواب ان الأكثرين على خلافه فقد صححه الجماهير من الأئمة الحفاظ واحتج به الاوزاعي ومالك والشافعي واحمد وهم أعلام أهل الحديث والفقهاء ولو كان باطلا لم يحتجوا به: فان قالوا حديث بسرة رواه شرطي لمروان عن بسرة وهو مجهول: فالجواب أن هذا وقع في بعض الروايات وثبت من غير رواية الشرطي: روى البيهقي عن إمام الأئمة محمد بن اسحق بن خزيمة قال اوجب الشافعي الوضوء من مس الذكر لحديث بسرة وبقول الشافعي أقول لان عروة سمع حديث بسرة منها: فان قالوا الوضوء هنا غسل اليد قلنا هذا غلط فان الوضوء اذا أطاق في الشرع حمل على غسل الاعضاء المعروفة هذا حقيقته شرعاً ولا يعدل عن الحقيقة الا بدليل * واحتج أصحابنا بأقيسة ومعان لا حاجة اليها مع صحة الحديث: وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث طلق بن علي فن أوجه أحدها انه ضعيف باتفاق الحفاظ وقد بين البيهقي وجوه من وجوه تضعيفه: الثاني أنه منسوخ فان وفادة

على ان هشاماً لم يسمعه من ابيه بل فيها انه ادخل بينه وبينه واسطة والدليل على انه سمعه من ابيه ايضاً ما رواه الطبراني ايضاً حدثنا عبد الله بن احمد حدثني ابي ثنا يحيى بن سعيد قال قال شعبة لم يسمع هشام حديث ابيه في مس الذكر قال يحيى فسألت هشاماً فقال اخبرني ابي ورواه الحاكم من طريق عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام حدثني ابي وكذا هو في مسند احمد ثنا يحيى بن سعيد عن هشام حدثني ابي ورواه الجمهور من اصحاب هشام عنه عن ابيه بلا

طلق بن علي على النبي صلى الله عليه وسلم كانت في السنة الاولى من الهجرة ورسول الله ﷺ يبنى مسجده وراوي حديثنا ابو هريرة وغيره وانما قدم ابو هريرة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة وهذا الجواب مشهور ذكره الخطابي والبيهقي وأصحابنا في كتب المذهب: الثالث أنه محمول على المس فوق حائل لانه قال سألت عن مس الذكر في الصلاة والظاهر أن الانسان لا يمس الذكر في الصلاة بلا حائل: والرابع ان خبرنا أكثر رواة تقدم: الخامس أن فيه احتياط للعبادة فقدم: وأما حديث: ابي ليلى فجوابه من أوجه أحدها أنه ضعيف بين البيهقي وغيره ضعفه: الثاني يحتمل أنه كان فوق حائل: الثالث انه ليس فيه انه مس زبيته يبطن كفه ولا ينتقض غير بطن الكف: الرابع انه ليس فيه انه صلي بعدمس زبيته يبطن كفه ولم يتوضأ وعلى الجملة استدلالهم بهذا الحديث من العجائب وأما قياسهم على سائر الاعضاء فجوابه من وجهين أحدهما انه قياس يباذ النص فلا يصح: الثاني أن الذكر ثور الشهوة بمسه غالباً بخلاف غيره والله أعلم *

(فرع) مس الدبر ناقض عندنا علي الصحيح وهو رواية عن احمد وقال مالك وأبو حنيفة وداود واحمد في رواية لا ينتقض ولا ينتقض مس فرج البهيمة عندنا وبه قال العلماء كافة الاعطاء واليثة واذا مست المرأة فرجها انتقض وضوءها عندنا وعند احمد وقال أبو حنيفة ومالك لا ينتقض * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان مس الخنثى المشكل فرجه أو ذكره أو مس ذلك منه غيره لم ينتقض الوضوء حتى يتحقق أنه مس الفرج الاصيلي أو الذكر الاصيلي ومتى جوز أن يكون الذي مسه غير الاصيلي لم ينتقض الوضوء ولذا لو تيقنا أنه انتقض طهر أحدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الوضوء على واحد منها لان الطهارة متيقنة ولا يزال ذلك بالشك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره المصنف رحمه الله في بعضه تساهل فأنا أذكر المذهب على ما قاله الاصحاب واقتضته الادلة ثم أبين وجه التساهل ان شاء الله تعالى قال أصحابنا اذا مس

واسطة فهذا إما ان يكون هشام سمعه من ابي بكر عن ابيه ثم سمعه من ابيه فكان يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا او يكون سمعه من ابيه وثبته فيه ابو بكر فكان تارة يذكر ابا بكر وتارة لا يذكره وليست هذه العلة بقادحة عند المحققين: وفي الباب عن جابر وابي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن ابي وقاص وام حبيبة وعائشة وام سلمة وابن عباس وابن عمرو وعلي بن طلق والنعمان بن بشير وانس وابي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة وأروى بنت انيس: اما حديث جابر فذكره الترمذي واخرجه ابن ماجه والاثرم وقال ابن عبد البر اسناده صالح: وقال الضياء لا اعلم باسناده بأساً: وقال الشافعي سمعت جماعة من الحفاظ غير

الختني المشكل ذكر رجل أو فرج امرأة انتقض طهر الختنى ولا ينتقض المسوس لاحتمال أنه مثله الا اذا قلنا بالوجه الضعيف أن المسوس فرجه ينتقض فينتقض هنا لأنه ملموس أو ممسوس وأما اذا مس الختنى المشكل فرج نفسه أو ذكر نفسه فلا ينتقض بالاتفاق لاحتمال أنه عضو زائد لكن يندب الوضوء للاحتمال فان مسهما معاً أو مس أحدهما ثم مس الآخر انتقض بالاتفاق وان مس أحدهما ثم مس مرة ثانية وشك هل المسوس ثانياً هو الاول أو الآخر لم ينتقض لاحتمال أنه الاول وان مس أحدهما ثم صلى الظهر ثم توضعاً ثم مس الآخر ثم صلى العصر فوجهان مشهوران (١) أحدهما تلزمه إعادة الصلاتين لان احدهما بغير وضوء فهو كمن نسي صلاة من صلاتين: والثاني لا يلزمه إعادة واحدة من الصلاتين لان كل واحدة مفردة بحكمها وقد صلاحها مستصحباً أصلاً صحيحاً فلا تلزمه اعادتها كمن صَلَّى صلاتين بالاجتهاد الى جهتين ويخالف من نسي صلاة من صلاتين لان ذمته اشتغلت بكل واحدة من الصلاتين والاصل أنه لم يفعلها فتبقى وهنا فعلها قطعاً معتمداً أصلاً صحيحاً وصحح الروياني الوجه الاول وهو شاذ منفرد بتصحيحه وصحح جمهور الاصحاب الوجه الثاني وهو أنه لا إعادة صححه الفوراني والرافعي وآخرون وقطع به القفال في شرح التلخيص والقاضي حسين في تعليقه. والشيخ أبو محمد في الفروق والمتولي والبعغوي وغيرهم: ولو مس أحدهما وصلى الظهر ثم مس الآخر وصلى العصر ولم يتوضأ بينها لزمه إعادة العصر بلا خلاف لانه صلاحها محدثاً قطعاً ولا يلزمه إعادة الظهر بلا خلاف لانها مضت على الصحة ولم يعارضها شي (٢) ولو مس ذكره وصلى أياما يمسه فيها الذكر ثم بان أنه رجل فهل يلزمه قضاء تلك الصلوات فيه طريقان حكاهما المتولي والشاشي احدهما وبه قطع القاضي حسين انه على وجهين بناء على القولين فيمن صلى الى جهة اوجها ثم تيقن الخطأ والثاني وهو الصحيح عند المتولي والشاشي وقطع به البغوي وهو المختار تلزمه الاعادة بلا خلاف كمن ظن الطهارة وصلى فبان محدثاً بخلاف القبلة فان أمرها مبني على التخفيف فيباح تركها في نافلة السفر مع القدرة ولا يجوز ترك

بن نافع يرسلونه: واما حديث ابى هريرة فذكره الترمذى: واخرجه الدارقطني وغيره وسيأتى: واما حديث عبد الله بن عمرو فذكره الترمذى ورواه احمد والبيهقي من طريق بقية حدثى محمد بن الوليد الزبيدي حدثى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفته «ايما رجل مس فرجه فليتوضأ ويايما امرأة مست فرجها فلتوضأ»: قال الترمذى في العلل عن البخارى هو عندي صحيح: واما حديث زيد بن خالد الجهني فذكره الترمذى: واخرجه احمد والبخارى من طريق عروة عنه: قال البخارى انما رواه الزهري عن عبد الله بن ابى بكر عن عروة عن بسرة: وقال ابن المديني خطأ فيه ابن اسحاق انتهى: واخرجه البيهقي في الخلافات من طريق ابن جريح حدثى

(١) قال في البحر وهذا عندى خطأ بل يلزمه اعادتها وجه واحد اكن تيقن انه نسي سجدة في احدى الصلاتين يلزمه اعادتهما اذ عرى (٢) قال في الذخائر والصلوات مما باطلتان لان لمس الفرج التام تحقيقاً لمس ما تنتقض به الطهارة وشككنا في عين السبب الناقض فيحتمل ان يكون هو الثاني فتبطل الصلاة الثانية ويحتمل ان يكون هو الاول فتبطل الصلاتان مما والصلاة يؤخذ فيها بالاحتياط فيجب اعادتها كالمس صلاتين بوضوءين عن حديثين ثم تحقق أنه نسي عضواً من أعضاء الطهارة في احدى طهارتيه والجامع بينهما تحقق السبب المفيد وحصول الشك في تعيين السبب دون حصول ما تنتقض به الطهارة قال هذا الذي يقتضيه النظر ولم أر للاصحاب فيها نصاً انتهى لفظه اذ عرى

الطهارة مع القدرة ولان اشتباه القبلة والخطأ فيها يكثر بخلاف الحدث ومتى أجبنا للخنثى الصلاة بعد مس أو لمس أو ايلاج بناء على الاصل ثم بان خلافه في وجوب الاعادة الدريقان وكذا ينبغي أن يكون الحكم في الرجل والمرأة اذا لمساه أو مساه أو اوج فيه رجل أو اوج هو في امرأة ولم توجب طهارة وصلى فبان الخنثى بصفة توجب الطهر ففي الاعادة الخلاف هذا حكم مس الخنثى نفسه او رجلا او امرأة أما اذا مس رجل فرج الخنثى فلا ينتقض واحد منهما لاحتمال انه عضو زائد وكذا اذا مست المرأة ذكر الخنثى فلا وضوء للاحتمال ولو مس الرجل ذكر الخنثى انتقض وضوء الرجل لان الخنثى ان كان رجلا فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها بلمس عضوها الزائد ولا ينتقض الخنثى لاحتمال انه رجل والمسوس لا ينتقض هكذا قاله الاصحاب ومرادهم التفريع على المذهب وهو أن المسوس لا ينتقض وان العضو الزائد ينتقض لمسه ولو مست المرأة فرج الخنثى فهو كمس الرجل ذكر الخنثى فتنتقض المرأة لانه ان كان رجلا فقد لمسها وان كان انثى فقد مست فرجها فهي لامسة او ماسة ولا ينتقض الخنثى بما سبق وان مس الرجل او المرأة فرجي الخنثى انتقض الماس وضابطه ان من مس من الخنثى ماله مثله انتقض والا فلا : فينتقض الرجل بمسه ذكر الخنثى لا فرجه والمرأة عكسه وأما اذا مس الخنثى خنثى فينظر ان مس فرجيه انتقض الماس وكذلك مس فرج مشكل وذكر مشكل آخر انتقض لانه مس أو لمس وان مس أحد فرجي المشكل لم ينتقض كالواضح لاحتمال الزيادة ولو لمس إحدى الخنثيين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الاول فقد انتقض طهر أحدهما بيقين لأنهما ان كانا رجلين انتقض ماس الذكر أو اثنيين انتقض ماس الفرج أو رجل وامرأة انتقضا جميعاً فانتقض أحدهما متيقن لكنه غير متعين والاصل في حق كل واحد الطهارة فلا تبطل بالاحتمال فلذلك واحد أن يصلى بتلك الطهارة : هذا كله اذا لم يكن بين الخنثى وبين من مسه محرمة أو غيرها مما يمنع تقضى الوضوء باللمس فان كان لم يخف حكمه بتقدير أحواله وحيث لا ينتقض في هذه الصور

الزهري عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد : واخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بكر البرساني عن ابن جريج وهذا اسناد صحيح : واما حديث سعد بن ابي وقاص فذكره الحاكم واخرجه : واما حديث أم حبيبة فصححه ابو زرعة والحاكم واعله البخارى بان مكحولاً لم يسمع من عنبة بن ابي سفين وكذا قال يحيى بن معين وابوزرعة وابو حاتم والنسائي انه لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو اعرف بحديث الشاميين فانبت سماع مكحول من عنبة : وقال الخلال في الملل صحح احمد حديث أم حبيبة : اخرجه ابن ماجه من حديث العلاء بن الحرث عن مكحول وقال ابن السكن لا اعلم به علة : واما حديث عائشة

يستحب الموضوع لاحتمال الانتقاض هذا مختصر كلام الأصحاب في المسألة وفروعها وأما قول المصنف أو مس ذلك منه غيره لم ينتقض حتى يتحقق أنه مس الفرج الاصلى أو الذكر الاصلى فهذا مما ينكر عليه لان غيره ان كان مس منه ماله مثله انتقض كما قدمناه لانه ماس أو لاسس ويجاب عن المصنف بأن مراده لا ينتقض بسبب المس فان الكلام فيه : وأما اذا مس منه ماله مثله فينتقض بسبب اللس أو المس لا بالمس على التعيين ولم يرد أنه لا ينتقض بكل سبب ولكن كلامه موهوم وقوله ومتى جوز ان يكون الذى مسه غير الاصلى لم ينتقض هذا مكرر وزيادة لاحاجة اليها لانه قد علم من قوله لم ينتقض حتى يتحقق أنه مس الاصلى إلا أن فيه ضرباً من وإنما كيد فلهذا ذكره وقوله وكذا لوتيقنا أنه انتقض طورا احدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الموضوع على واحد منهما مثاله مس احد الخنثيين ذكر صاحبه والآخر فرج الأول وقد بيناه والله اعلم *

(فرع) هذا أوله وضع جرى فيه شيء من أحكام الخنثى في الكتاب وليبان أحكامه وصفات وضوحه وإشكاله مواطن : منها هذا الباب وباب الحجر وكتاب الفرائض وكتاب النكاح والأصحاب فيه عادات مختلفة فبعضهم ذكره هنا كامام الحرمين والغزالي وآخرين وبعضهم فى الحجر وذكر المصنف منه هناك شيئا وأكثرهم ذكروه فى الفرائض ومنهم المصنف فى المهذب وبعضهم فى النكاح ومنهم المصنف فى التنبية والبعوى وبعضهم افردوه بالتصنيف كالتقاضى ابي الفتوح وغيره وقد ذكر البغوى فيه فصلين حسنين قبيل كتاب الصداق وقد قدمت فى الخطبة ابي أقدم ما يمكن تقديمه فى اول مواطنه فاذا ذكر ان شاء الله تعالى معظم احكامه مختصرة جداً وسأوضحها ان شاء الله تعالى فى مواطنها ايضا مفصلة والكلام فيه يحصره فصلان احدهما فى طريق معرفة ذكوره وانثوته وبلوغه والثانى فى احكامه فى حال الاشكال *

اما الفصل الاول فى معرفة حاله قال اصحابنا الاصل فى الخنثى ماروى الكايجى عن ابي صالح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فى مولود له مال للرجال وما للنساء يورث من حيث يبول وهذا حديث ضعيف بالاتفاق وقد بين البيهقى وغيره ضعفه والكايجى وابوصالح هذان ضعيفان وليس هو ابا صالح ذكوان السمان الراوى فى الصحيحين عن ابي هريرة وروى عن علي ابن ابي طالب وسعيد بن المسيب مثله واعلم أن الخنثى ضربان أحدهما وهو المشهور أن يكون له

فذكره الترمذى واعله ابو حاتم وسيأتى من طريق الدارقطنى : واما حديث أم سلمة فذكره الحاكم : واما حديث ابن عباس فرواه البيهقى من جهة ابن عدى فى الكامل وفى اسناده الضحاك ابن حمزة وهو منكر الحديث : واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطنى والبيهقى من طريق اسحاق الفروى عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا والعمرى ضعيف وله طريق اخرى :

فرج المرأة وذكر الرجل: والضرب الثاني ان لا يكون له واحد منهما بل له ثقبه يخرج منها الخارج ولا تشبه فرج واحد منهما وهذا الضرب الثاني ذكره صاحب الحاوى والبغوى والرافعى وجماعات في كتاب الفرائض قال البغوى وحكم هذا الثاني انه مشكل يوقف أمره حتى يبلغ فيختار لنفسه ما يميل اليه طبعه من ذكورة وأنوثة فان أمني على النساء ومال اليهن طبعه فهو رجل وان كان عكسه فامرأة ولا دلالة في بول هذا: وأما الضرب الاول فهو الذى فيه التفرغ فذهبتا انه إما رجل وإما امرأة وليس قسماً ثالثاً والطريق الى معرفة ذكوره وأنوثته من أوجه منها البول فان بال بآلة الرجال فقط فهو رجل وان بال بآلة المرأة فقط فهو امرأة وهذا لاخلاف فيه فان كان يبول بهما جميعاً نظر ان اتفقا في الخروج والاتقاع والتقدير فلا دلالة فيه وان اختلفا في ذلك ففيه وجهان احدهما لا دلالة في البول فهو مشكل ان لم تكن علامة اخرى: والثاني وهو الاصح انهما ان كانا يتقطعان معا ويتقدم أحدهما في الابتداء فهو المتقدم وان استويا في التقدم وتأخر اتقطع أحدهما فهو المتأخر وان تقدم أحدهما وتأخر الآخر فهو للسابق على أصح الوجهين وقيل لا دلالة وان استويا في الابتداء والاتقاع وكان أحدهما أكثر وزناً فوجهان أحدهما يحكم بأكثرهما وهو نص الشافعى في الجامع الكبير للمزني وهو مذهب ابى يوسف ومحمد والثاني وهو الاصح لا دلالة فيه وصححه البغوى والرافعى وغيرهما وقطع به صاحب الحاوى في كتاب الفرائض وإمام الحرمين هنا وهو مذهب ابى حنيفة والاوزاعى ولو زرق كهيئة الرجل او رشش كعادة المرأة فوجهان أصحهما لا دلالة فيه: والثاني يدل فعلى هذا ان زرق بهما فهو رجل وان رشش بهما فامرأة وان زرق باحدهما ورشش بالآخر فلا دلالة ولو لم يبل من الفرجين وبال من ثقب آخر فلا دلالة في بوله: ومنها المنى والحيض فان أمني بفرج الرجل فهو رجل وان أمني بفرج المرأة أو حاض به فهو امرأة وشرطه في الصور الثلاث أن يكون في زمن امكان خروج المنى والحيض وأن يتكرر خروجه ليتأكد الظن به ولا يتوهم كونه اتفاقياً ولو أمني بالفرجين فوجهان أحدهما لا دلالة وأصحها أنه ان أمني منها بصفة منى الرجال فرجل وان أمني بصفة منى النساء فامرأة لان الظاهر أن المنى بصفة منى الرجال ينفصل من رجل وبصفة منى النساء ينفصل من امرأة ولو أمني من فرج النساء بصفة منى الرجال او من فرج الرجال بصفة منى النساء او أمني من فرج الرجال بصفة منيهم ومن فرج النساء بصفة منيهم

خرجها الحاكم وفيها عبد العزيز بن ابان وهو ضعيف وطريقة اخرى: اخرجها ابن عدى وفيها ايوب بن عتبة وفيه مقال: واما حديث على بن طاق: فاخرجه الطبرانى وصححه: واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده: وكذا حديث انس وابى بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة: واما حديث اروى بنت انيس فذكره الترمذى ورواه البيهقى من طريق هشام

فلا دلالة ولو تعارض بول وحيض فبال من فرج الرجل وحاض من فرج المرأة فوجهان أصحهما لا دلالة للتعارض : والثاني يقدم البول لانه دائم متكرر : قال امام الحرمين كان شيخى يميل الى البول: قال والوجه عندى القطع بالتعارض ولتعارض المنى والحيض فثلاثة أوجه ذكرها البغوى وغيره أحدها وهو قول أبي اسحق انه امرأة لان الحيض مختص بالنساء والمنى مشترك : والثاني وهو قول أبي بكر الفارسى أنه رجل لان المنى حقيقة و ليس دم الحيض حقيقة : والثالث لا دلالة للتعارض وهو الاصح الاعدل وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وصححه الرافعي ومنها الولادة وهى تفيد القطع بالاثوثة وتقدم على جميع العلامات المعارضة لها لان دلائلها قطعية قال القاضي أبو الفتوح فى كتابه كتاب الخناثي لو ألقى الخنثى مضغة ، قال القوابل انها مبدأ خلق آدمي حكم بانها امرأة وان شككن دام الاشكال : قال ولوانتفخ بطنه فظهرت اماره حمل لم يحكم بأنه امرأة حتى يتحقق الحمل أما نبات اللحية ونهود الثدي ففيها وجهان : أحدهما يدل النبات على الذكورة والنهود على الاثوثة لان اللحية لا تكون غالبا الا للرجال والثدى لا يكون غالبا الا للنساء : والثاني وهو الاصح لا دلالة لان ذلك قد يختلف ولانه لا خلاف ان عدم اللحية فى وقته لا يدل للاثوثة ولا عدم النهود فى وقته للذكورة فلو جاز الاستدلال بوجوده عملا بالغالبا لجاز بعدمه عملا بالغالبا قال إمام الحرمين ولا يعارض نبات اللحية والنهود شيئا من العلامات المتفق عليها قلت والحق عندى انه ان كثفت اللحية وعظمت فهو رجل لان هذا لا يتفق للنساء وان خفت فمشكل لانه يتفق للنساء قاله أحمد الاوزاعى : واما نزول اللبن من الثدي فقطع البغوى بانه لا دلالة فيه للاثوثة وذكر غيره فيه وجهين الاصح لا دلالة : واما عدد الاضلاع ففيه وجهان أحدهما يعتبر فان كانت اضلاعه من الجانب الايسر ناقصة ضلعا فهو رجل وان تساوت من الجانبين فامرأة : لم يذكر البول غيره : والثاني لا دلالة فيه وهو الصحيح وبه قطع صاحب الحاوى والاكثر ونصححه الباقون لان هذا لا اصل له فى الشرع ولا فى كتب التشريح : قال إمام الحرمين هذا الذى قيل من تفاوت الاضلاع لست افهمه ولا ادرى فرقاً بين الرجال والنساء وقال صاحب الحاوى لا اصل لذلك لاجماعهم على تقديم المبال عليه يعنى ولو كان له اصل تقدم على المبال لان دلالة حسية كاولادة قال اصحابنا ومن العلامات شهوته وميله الى النساء او الرجال فان قال اشتهى النساء ويميل طبيعى اليهن حكم بأنه رجل وان قال أميل الى الرجال حكم بأنه امرأة لان الله تعالى اجرى العادة بميل الرجل الى المرأة والمرأة الى الرجل وان قال اميل اليهما ميلا واحدا او لا اميل الى واحد منهما فهو مشكل : وقال اصحابنا وانما

ابى المقدم عن هشام بن عروة عن ابيه عنها قال وهذا خطأ وسال الترمذى البخارى عنه فقال ما تصنع بهذا لا تشتغل به « فصل » حديث طاق بن على ان رسول الله ﷺ سئل عن دس الذكر فى الصلاة فقال هل هو الا بضعة منك رواه احمد واصحاب السنن والدارقطنى وصححه

نراجع في ميله وشهوته وتقبل في ذلك قوله اذا عجزنا عن العلامات السابقة فاما مع واحدة منها فلا تقبل قوله لان العلامة حسية وميله خفي قال أصحابنا وانما تقبل قوله في الميل بعد بلوغه وعقله كسائر أخباره ولان الميل انما يظهر بعد البلوغ هذا هو المذهب الصحيح المشهور وحكى الرافعي وغيره وجها أنه يقبل قول الصبي المميز في هذا كالتخيير بين الابوين في الحضانة وهذا ليس بشيء لان تخييره بين الابوين تخيير شهوة للرفق به ولا يازمه الدوام عليه ولا يتعلق به أحكام بخلاف قول الحنثي فانه إخبار فيشترط ان يكون ممن يقبل خبره وليس موضوعاً للرفق ولانه يتعلق به حقوق كثيرة في النفس والمال والعبادات له وعليه وهو ايضا لازم لا يجوز الرجوع عنه وفرع أصحابنا علي إخباره فروعاً احدها انه اذا بلغ وفقدت العلامات ووجد الميل لزمه ان يخبر به ليحكم به ويعمل عليه فان اخره ثم فسق كذا قاله البغوي وغيره : الثاني ان الاخبار انما هو بما نجده من الميل الجبلي ولا يجوز الاخبار بلا ميل بلا خلاف : (الثالث) اذا اخبر بميله الى احدهما عمل به ولا يقبل رجوعه عنه بل يلزمه الدوام عليه فلو كذبه الحس بأن يخبر انه رجل ثم يلد بطل قوله ويحكم بأنه امرأة وكذا لو ظهر حمل وتبيناه كما لو حكمنا بأنه رجل بشيء من العلامات ثم ظهر حمل فانا نبطل ذلك ونحكم بأنه امرأة : واما قول الغزالي في الوسيط فاذا اخبر لا يقبل رجوعه الا أن يكذبه الحس بأن يقول أنا رجل ثم يلد فهذه العبارة مما أنكر عليه لانه استثنى من قبول رجوعه ما اذا ولد فأوهم أنه يشترط في الحكم بأنوثته رجوعه اليها وذلك غير معتبر بلا خلاف بل بمجرد العلم بالحمل يحكم بأنه أنثى وان لم يرض وكلام الغزالي محمول على هذا فكأنه قال فلا يقبل رجوعه بل يجري عليه الاحكام الا أن يكذبه الحس فالاستثناء راجع الى جريان الاحكام لا الى قبول الرجوع وهذا الذي ذكرنا من منع قبول الرجوع هو فيما عليه ويقبل رجوعه عما هو له قطعاً وقد نبه عليه امام الحرمين وأهمله الغزالي والرافعي وغيرهما : (الرابع) اذا أخبر حكم بقوله في جميع الاحكام سواء ماله وما عليه قال امام الحرمين لان ابن عشرين سنين لو قال بلغت صدقناه لان الانسان أعرف بما جبل عليه قال البغوي وغيره حتي لو مات للحنثي قريب فأخبر بالذكورة وارثه بها يزيد قبل قوله وحكم له بمقتضاه : ولو قطع طرفه فأخبر بالذكورة وجب له دية رجل وقال امام الحرمين في كتاب الجنايات لو أقر الحنثي بعد الجنابة علي ذكره بأنه رجل

عمر بن علي الفلاس وقال هو عندنا اثبت من حديث بسرة : وروى عن ابن المديني انه قال هو عندنا احسن من حديث بسرة والطحاوي وقال اسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبراني وابن حزم وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون

فظاهر المذهب أنه لا يقبل اقراره لايجاب القصاص قال ومن أصحابنا من قال يقبل وهذا مزيف لا أصل له والوجه القطع بأن قوله غير مقبول بعد الجنابة اذا كان يتضمن ثبوت حق لولاه لم يثبت مالا كان أو قصاصا لانه متهم وهذا الذي ذكره الامام ظاهر والخلاف في اقراره بعد الجنابة أما قبله فمقبول في كل شيء بلا خلاف : (الخامس) قد سبق أنه انما يرجع الى قوله اذا عجزنا عن العلامات فلو حكنا بقوله ثم وجد بعض العلامات فالذي يقتضيه كلام الاصحاب انه لا يبطل قوله بذلك لانهم قالوا لا يرجع عنه الا أن يكذبه الحس لانه حكم لدليل فلا يترك بظن مثله بل لا بد من دليل قاطع وذكر الرافي في احتمالين لنفسه أحدهما هذا والثاني يحتمل أن يحكم بالعلامة كما لو تداعى اثنان طفلا وليس هناك قائف فاناسب بعد بلوغه الى أحدهما ثم وجدنا قائما فانا تقدم القائف على اخباره والله أعلم *

(١) يحتمل ان يكون على الوجهين في المصو المبان من المرأة فان الاصح منهما عدم النقض بخلاف الذكر المقطوع فان الاصح النقض وهذا هو المنصوص في المسائلين وتقدم الفرق بينهما اذرى

الفصل الثاني في أحكام الخنثى المشكل على ترتيب المذهب مختصرة جدا فاذا لم يتبين الخنثى بعلامة ولا اخباره بقي على إشكاله وحيث قالوا خنثى فرادهم المشكل وقد يطلقونه نادرا على الذي زال إشكاله لقرينة يعلم بها كقوله في التنبيه في باب الخيار في النكاح وان وجد أحد الزوجين الآخر خنثى ففي ثبوت الخيار قولان وهذه نبذة من أحكامه * اذا توضح الخنثى المشكل أو اغتسل أو تيمم لهجزه عن الماء بسبب ايلاج وملاسة فان كان في موضع حكنا بانتقاض طهارته صار الماء والتراب مستعملا وكل موضع لم يحكم بانتقاضها للاحتمال ففي مصيره مستعملا الوجهان في المستعمل في نفل الطهارة ذكره القاضي أبو الفتوح وفي ختانه وجهان سبقا في باب السواك الاصح لا يخنثن وحكم لحيته الكثيفة ككحية المرأة في الوضوء لافي استحباب حلقها وقد سبق بيانه في الوضوء : ولو خرج شيء من فرجيه انتقض وضوءه فان خرج من أحدهما ففيه ثلاث طرق سبقت في أول هذا الباب ولو لمس رجلا أو امرأة أو لمسه أحدهما لم يجب الوضوء على أحد منهم وان مس ذكر نفسه أو فرجه أو فرج خنثى آخر أو ذكره لم ينتقض : وكذا لو مس فرجه رجل أو ذكره امرأة وقد سبق بيانه : ولو مس انسان ذكرا مقطوعا وشك هل هو ذكر خنثى أو ذكر رجل قال القاضي أبو الفتوح في كتابه كتاب الخنثى يحتمل أن لا ينتقض قطعا للشك قال و الاصح أنه على الوجهين في ذكر الرجل المقطوع لندوره (١) ولا يجزيه الاستنجاء بالحجر في قبله على الاصح وقيل وجهان : واواولج في فرج أو

وأوضح ابن حبان وغيره ذلك والله اعلم : وقال البيهقي يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق ان حديث طلق لم يخرججه الشيخان ولم يحتجا باحد من رواته وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته الا انها لم يخرجها للاختلاف فيه على عروة وعلى هشام بن عروة وقد بينا ان ذلك الاختلاف لا يمنع من الحكم بصحته وان نزل عن شرط الشيخين وتقدم ايضا عن الاسماعيلي

أولج رجل في قبله لم يتعلق به حكم الوطء فلو أولج في امرأة وأولج في قبله رجل وجب الغسل على الخنثى ويبطل صومه وحجه لأنه أما رجل أولج وأما امرأة وطئت ولا كفارة عليه في الصوم إن قلنا لا يجب على المرأة لاحتمال أنه امرأة ويستحب له إخراجها قال البغوي وكل موضع لا نوجب الغسل على الخنثى لا يبطل صومه ولا حجه ولا نوجب على المرأة التي أولج فيها عدة ولا مهر لها: ولو أولج ذكره في دبر رجل ونزعه لزمها الوضوء، لأنه إن كان رجلاً لزمها الغسل وإن كان امرأة فقد لمست رجلاً وخرج من دبر الرجل شيء فغسل أعضاء الوضوء واجب والزيادة مشكوك فيها والترتيب في الوضوء واجب لتصح طهارته وقيل لا يجب وهو غلط وسنوضحه في باب إن شاء الله تعالى: ولو أن خنثيين أولج كل واحد في فرج صاحبه فلا شيء على واحد منهما لاحتمال زيادة الفرجين: ولو أولج كل واحد في دبر صاحبه لزمها الوضوء بالأخراج ولا غسل لاحتمال أنهما امرأتان: ولو أولج أحدهما في فرج صاحبه والآخر في دبر الأول لزمها الوضوء (١) بالنزاع لاحتمال أنهما امرأتان ولا غسل: وإذا أمنى الخنثى من فرجه لزمه الغسل ومن أحدهما قيل يجب وقيل وجهان: قال البغوي ولو أمنى من الذكر وحاض من الفرج وحكمنا بيلوغه وإشكاله لم يجز له ترك الصلاة والصوم لذلك الدم لجواز أنه رجل ولا يمسه المصحف ولا يقرأ في غير الصلاة: فإذا انقطع الدم اغتسل لجواز كونه امرأة: ولو أمنى من الذكر اغتسل ولا يمسه المصحف ولا يقرأ حتى يغتسل هكذا نقل البغوي هذه المسائل عن ابن سريج ثم قال والقياس أنه لا يجب الغسل بانقطاع الدم ولا يمنع المصحف والقرآن كما لا يترك الصلاة لذلك الدم: فإن أمنى معه وجب كما لا يجب الوضوء بمس أحد فرجه ويجب لهما جميعاً قال وما ذكره ابن سريج احتياطاً: (قلت) وقطع القاضي أبو الفتوح بأنه لا يجب الغسل بخروج الدم من الفرجين وإن استمر يوماً وليلة لاحتمال أنه رجل وهذا دم فساد بخلاف المني من الفرجين لأنه لا يكون فاسداً: وبول الخنثى الذي لم يأكل شيئاً كالثني فلا يكفي نضجه على المذهب: وله حكم المرأة في الأذان والاقامة: ولو صلى مكشوف الرأس صحت صلاته هكذا أطلقه البغوي وكثيرون: وقال أبو الفتوح يجب عليه ستر جميع عورة المرأة فإن كشف بعضها مما سوى عورة الرجل أمرناه بستره فإن لم يفعل وصلى كذلك لم تزلمه الإعادة للشك: وذكر في وجوب الإعادة وجهين ولا يجهر بالقراءة في الصلاة كالمراة ولا يجافي مرفقيه عن جنبيه في الركوع والسجود كالمراة وقال أبو الفتوح لا تأمره بالمجافاة

(١) قوله

لزمها الوضوء
فيه نظر فإن
المولج في فرجه
لا ينتقض
وضوءه لاحتمال
أنهما رجلان
إلا إذا قلنا
المنتجع تحت
المعدة مع افتتاح
الأصلي ينتقض
الخارج منه اه
أذرى

(٧) هذا

الحديث ليس
له ذكر في الشرح
بلفظه وإنما أشار
له بقوله فيما سبق
والإخبار الواردة
في بعضها لفظ
الأفضاء اه

أنه ألقى البخاري إخراجها لإخراجه نظيره في الصحيح: (٧) حديث ﴿ إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء: ابن حبان في صحيحه من طريق نافع ابن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك جميعاً عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بهذا وقال احتجاجنا في

ولا تبركها بل يفعل أيهما شاء، والختار ما قدمناه وإذا نابه شيء في صلاته صفق كالمراة
ولا يؤم رجلا ولا خنثى فإن أم نساء وقف قدامهن ولا الجمعة عليه بالاتفاق لكن يستحب :
قال أبو الفتوح فلو صلى الظهر ثم بان رجلا وأمكنه ادراك الجمعة لزمه السعي إليها فإن لم
يفعل لزمه إعادة الظهر وهذا تفرغ علي الصحيح أن الرجل إذا صلى الظهر قبل فوات الجمعة
لا يجزئه : قال ولو صلى بهم الجمعة أو خطب أو كل به العدد لزمهم الاعادة فإن لم يعيدوا حتى بان
رجلا قال ففي سقوط الاعادة وجهان الصحيح يجب الاعادة : ويحرم عليه لبس الحرير لأنه أبيض
للنساء للترين للزوج : وإذا مات فإن كان له قريب من المحارم غسله وإلا فوجه أحمر عند الخراسانيين
يغسله الأجنب من الرجال والنساء للضرورة واستصحابا لما كان في الصغر : والثاني يغسله أوثق
من هناك من الرجال أو النساء من فوق ثوب : قاله الماوردي : والثالث يشترى له جارية من
ماله وإلا فمن بيت المال تغسله ثم تباع وهذا ضعيف بالاتفاق : والرابع هو كرجل أو امرأة لم يحضرها
إلا اجنبية أو أجنبي وفيه وجهان : أحدهما ييمم : والثاني يغسل من فوق ثوب وهذا الرابع
اختاره ابن الصباغ والمتولي والشاشي وغيرهم : ويستحب تكفينه في خمسة أبواب كالمراة : وإذا
مات محرما قال البغوي لا يخنم رأسه ولا وجهه وهذا إن أراد به أنه يستحب فهو حسن احتياطا
لأنه إن كان رجلا وجب كشف رأسه وإن كان امرأة وجب كشف الوجه فالاحتياط كشفها
وإن أراد وجوب ذلك فهو مشكل وينبغي أن يكفي كشف أحدهما : ويقف الامام في الصلاة
عليه عند عجزته كالمراة : ولو حضر جنائز قدم الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المراة : ولو
صلى الخنثى على الميت فله حكم المراة ولا يسقط به الفرض على أصح الوجهين : ويتولى حمل الميت
ودفنه الرجال فإن فقدوا فالخنثى ثم النساء وحيث أوجبنا في الزكاة أنثى لم تجزى الخنثى وحيث
أوجبنا الذكر أجزأ الخنثى على الصحيح وفيه وجه لقبح صورته ويعد ناقصاً : ولا يباح له
حلي النساء وكذا لا يباح له أيضاً حلي الرجال للشك في إباحته ذكره القاضي أبو الفتوح : ولو كان
صائماً فباشر بشهوة فأمنى بأحد فرجيه أو رأى الدم يوماً وليلة لم يفطر وإن اجتمعما أفطر : وليس
له الاعتكاف في مسجد بيته وإن جوزناه للمراة وفيه احتمال لأبي الفتوح قال ولا يبطل اعتكافه
بمخرج الدم من فرجه ولا يخرج من المسجد إلا أن يخاف تلويثه : ولو أوج في دبره بطل اعتكافه

هذا بنافع دون يزيد بن عبد الملك وقال في كتاب الصلاة له : هذا حديث صحيح سنده عدول
نقلته : وصححه الحاكم من هذا الوجه وابن عبد البر وأخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال
لم يروه عن نافع بن أبي نعيم إلا عبد الرحمن بن القاسم تفرد به أصبغ وقال ابن السكن هو أجدود
ما روى في هذا الباب : وأما يزيد بن عبد الملك فضعيف : وقال ابن عبد البر كان هذا الحديث

ولو أوج في قبله أو أوج هو في رجل أو امرأة أو خنثى ففي بطلان اعتكافه قولان كالباشرة
بغير جماع قال أبو الفتوح ولا يلزمه الحج الا اذا كان له محرم من الرجال او النساء كأخيه واخوانه
يخرجون معه ولا ارلنوسة ثقات اجنبيات فانه لا تجوز الخلوة بهن : قال اصحابنا واذا احرم فستر
رأسه أو وجهه فلا فدية فان سترها وجبت وان لبس المحيط وستر وجهه وجبت : وان لبسه وستر
رأسه فلا لاحتمال انه امرأة : ويستحب ترك المحيط فان لبسه استحبت الفدية : ولا يرفع صوته بالتلبية
ولا يرمل ولا يضطبع ولا يخلق بل يقصر ويمشي في كل المسعى ولا يسعى كالمراة : ويستحب له
ان يطوف ويسعى ليلا كالمراة لانه استر فان طاف نهاراً طاف متباعداً عن الرجال والنساء : وله
حكم المراة في الذبح فالرجل اولى منه : قال البغوي ولو أوج البائع او المشتري في زمن الخيار او
الراهن او المرهن في فرج الخنثى فليس له حكم الوطء في الفسخ والاجازة وغيره : قال فان اختار
الاثوثة بعنه تعلق بالوطء السابق الحكم : ولو اشترى خنثى قد وضح وبان رجلاً فوجده يبول
بفرجه فهو عيب لان ذلك لا سترخاء المثانة وان كان يبول بفرج الرجال فليس بعيب : واذا
وكل في قبول نكاح او طلاق فلم أر فيه تقلا وينبغي ان يكون كالمراة للشك في أهليته
(١) فلو أوج فيه غاصب قهراً فلا مهر كما سبق : ولا يدخل في الوقف علي البنين ولا على
البنات ويدخل في الوقف عليهما على الصحيح وفيه وجه : ويدخل في الوقف على الاولاد وليس
لمن وهب لأولاده وفيهم خنثى أن يجعله كابن فلا يفضل الابن عليه وجهاً واحداً : وان كان
يفضل الابن على البنت على وجه ضعيف : ولو أوصى أحد رقيقه دخل فيه الخنثى على
الصحيح وفيه وجه وورث اليقين هو ومن معه ويوقف ما يشك فيه : ولو قال له سيده ان كنت
ذكرأ فأنت حر قال البغوي ان اختار الذكورة عتق أو الاثوثة فلا : وان مات قبل الاختيار
فكسبه لسيدة لان الاصل رقه وقيل يقرع فان خرج سهم الحرية فهو موروث وان خرج سهم الرق
فهو لسيدة ويحرم على الرجال والنساء النظر اليه اذا كان في سن يحرم النظر فيه الى الواضح
ولا تثبت له ولاية النكاح ولا ينعقد بشهادته ولا بعبارته ولو ثار له ابن لم تثبت به أنوثته على المذهب
فلو رضع منه صغير يوقف في التحريم فان بان أنثى حرم لبنة والا فلا : وأما حضنته وكفالاته بعد
البلوغ فلم أر فيه تقلا وينبغي أن يكون كالبنات البكر حتى يجيء في جواز استقلاله وانفراده عن

(١) قلت صرح
ابو الحسن السلمي
من ائمتنا في
كتابه في الخنثى
انه لا يجوز التوكيل
في عقد النكاح
قال وفي توكيله
في الطلاق وجهان
بناء على توكيل
المراة فيه ان
صححت توكيلها
صح توكيلها والا
فلا انتهى فقد
وافق فقه الشيخ
المنقول والله الحمد
اه اذرعى

لا يعرف الا من رواية يزيد حتى رواه أصبغ عن ابن القاسم عن نافع بن ابى نعيم ويزيد جميعا
عن المقبرى فصح الحديث الا ان احمد بن حنبل كان لا يرضي نافعا بن ابى نعيم في الحديث ويرضاه
في القراءة وخالفه ابن معين فوثقه ورواه الشافعي والبخاري والدارقطنى من طريق يزيد بن عبد
الملك خاصة وقال فيه النسائي متروك وضعفه غيره قال البزار لا نعلمه يروى عن ابى هريرة بهذا

الابون اذا شاء وجهان وديته دية امرأة فان ادعى وارثه انه كان رجلا صدق الجاني بيمينه ولا يتحمل الدية مع العاقله : ولا يتمل في القتال اذا كان حربياً إلا اذا قاتل كالمراة واذا اسرناه لم يقتل الا اذا اختار الذكورة ولا يسهم له في الغنيمة ويرضخ له كالمراة : ولا تؤخذ منه جزية فان اختار الذكورة بعد مضي سنة أخذت منه جزية ما مضى ولا يكون اماما ولا قاضيا ولا يثبت بشهادته الا ما يثبت بامرأة وشهادة خنثيين كرجل : فهذه أطراف من مسائل الخنثي تفحصها ولخصتها مختصرة وستأتى ان شاء الله تعالى مبسوطة بادلتها وفروعها في مواطنها وقل ان تراها في غير هذا الموضع هكذا : والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وما سوى هذه الاشياء الخمسة لا ينتقض الوضوء كدم الفصد والحجامة والقيء لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد علي غسل وجهه ﴾ ﴿ الشرح ﴾ أما حديث أنس هذا فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما وضعفوه ويعنى عنه ما سند كره ان شاء الله تعالى * ومذهبنا انه لا ينتقض الوضوء بخروج شيء من غير السبيلين كدم الفصد والحجامة والقيء والرعاف سواء قل ذلك أو أكثر وبهذا قال ابن عمر وابن عباس وابن أبي اوفى وجابر وابو هريرة وعائشة وابن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر والقاسم ابن محمد وطاوس وعطاء ومكحول وربيعة ومالك وابو ثور وداود قال البغوي وهو قول أكثر الصحابة والتابعين * وقالت طائفة يجب الوضوء بكل ذلك وهو مذهب أبي حنيفة والثوري والاوزاعي وأحمد وإسحاق قال الخطابي وهو قول أكثر الفقهاء وحكاه غيره عن عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما وعن عطاء وابن سيرين وابن ابي ليلى وزفر : ثم اختلف هؤلاء في الفرق بين القليل والكثير واحتجوا بما روى عن معدان ابن طلحة عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ «فاء فأفطار» قال معدان فلقيت ثوبان فذكرت ذلك له فقال أنا صببت له وضوءه * وعن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا فاء أحدكم في صلاته أو قلس أو رعف فليتوضأ ثم ليبن علي ماضي ما لم يتكلم » وبما روى انه صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة « إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فتوضئ لكل صلاة » فعمل وجوب الوضوء بأنه دم عرق وكل الدماء كذلك * وعن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن تميم

اللفظ الا من هذا الوجه وادخل البيهقي في الخلافات بين يزيد بن عبد الملك النوفلي وبين المقبري رجلا فانه اخرجاه من طريق الشافعي عن عبد الله بن نافع عن النوفلي عن ابي موسى الخناط عن المقبري وقال قال ابن معين ابو موسى هذا رجل مجهول (تنبيه) احتج اصحابنا بهذا الحديث في ان التقض انما يكون اذا مس الذكر بباطن الكف لما يعطيه لفظ الافضاء لان مفهوم الشرط

الدارى عن النبي صلى الله عليه وسلم «الوضوء من كل دم سائل» وعن سلمان قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنفى دم فقال « احدث لذلك وضوءاً » وعن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم « اذا رعى في صلاته توشأ ثم بنى على ما بقى من صلاته » ولانه نجس خرج الى محل يلحقه حكم التطهير فنقض كالبول * واحتج أصحابنا بحديث أنس المذكور في الكتاب لكنه ضعيف كما سبق وأجود منه حديث جابر « أن رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلى فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فزعه ثم رماه بأخر ثم بثالث ثم ركع وسجد ودماؤه تجري » رواه أبو داود في سننه باسناد حسن واحتج به أبو داود وموضع الدلالة انه خرج دماء كثيرة واستمر في الصلاة ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع والسجود وأمام الصلاة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره وهذا محمول على ان تلك الدماء لم يكن يمس ثيابه منها الا قليل يعنى عن مثله هكذا قاله أصحابنا ولا بد منه * وأنكر الخطابي علي من يستدل بهذا الحديث مع سيلان الدماء على ثيابه وبدنه ويحجب عنه بما ذكرناه * واحتجوا أيضاً بما رواه البيهقي عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم في ترك الوضوء من ذلك ولان ما لا يبطل قليله لا يبطل كثيره كالجشاء وهذا قياس الشافعي وأحسن ما اعتقده في المسألة أن الاصل أن لا تقض حتى يثبت بالشرع ولم يثبت والقياس ممتنع في هذا الباب لان علة النقض غير معقولة * وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي الدرداء فن أوجه أحسنها انه ضعيف مضطرب قاله البيهقي وغيره من الحفاظ * والثاني لو صح لحمل علي ما تغسل به النجاسة وهذا جواب البيهقي وغيره * والثالث أنه يحتمل الوضوء لا بسبب القيء فليس فيه أنه توشأ من القيء والجواب عن حديث ابن جريج من أوجه أحسنها أنه ضعيف باتفاق الحفاظ وضعفه من وجهين أحدهما أن رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج وابن جريج حجازي ورواية اسماعيل عن أهل الخجاز ضعيفة عند أهل الحديث والثاني أنه مرسل قال الحفاظ المحفوظ في هذا انه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ممن قال ذلك الشافعي واحمد ابن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وعبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه وأبو زرعة وابو احمد ابن عدى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم وقد بين الدارقطني والبيهقى ذلك أحسن بيان

يدل على ان غير الافضاء لا ينقض فيكون تخصيصاً لمعوم المنطوق لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا يبطن الكف غير واحد قال ابن سيده في المحكم افضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول اعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنها : وقال ابن حزم الافضاء يكون بظهر اليد كما يكون يبطنها وقال بعضهم الافضاء فرد من افراد المس فلا يتتضي التخصيص *

والجواب الثاني لو صح لخل على غسل النجاسة كما سبق وبه أجاب الشافعي والاصحاب وغيرهم
والثالث أنه محمول على الاستحباب والجواب عن حديث المستحاضة من وجهين أحدهما أنه ضعيف
غير معروف وحديث المستحاضة مشهور في الصحيحين بغير هذه الزيادة وهي ذكر الوضوء
فهي زيادة باطلة : والثاني لو صح لكان معناه إعلامها أن هذا الدم ليس حياً بل هو موجب
للوضوء لخروجه من محل الحدث ولم يرد أن خروج الدم من حيث كان يوجب الوضوء ومن
العجب تمسكهم بهذا الحديث الضعيف الذي لو صح لم يكن فيه دلالة وقد قال امام الحرمين في
الاساليب ان هذا الحديث مما يعتمدونه وهذا اشد تعجباً : واما حديث تميم الداري فجوابه من
اوجه احدها انه ضعيف وضعفه من وجهين احدهما ان يزيد ويزيد الراويين مجهولان والثاني انه
مرسل أو منقطع فان عمر بن عبد العزيز لم يسمع تيمماً : الجواب الثاني والثالث لو صح حمل على غسل
النجاسة أو الاستحباب : والجواب عن حديثي سلمان وابن عباس من الاوجه الثلاثة : واما قياسهم
فرده اصحابنا وقالوا الحدث المجمع عليه غير معقول المعني ولا يصح القياس لعدم معرفة العلة قال
ابو بكر بن المنذر لا وضوء في شيء من ذلك لأنني لا اعلم مع من اوجب الوضوء فيه حجة
هذا كلام ابن المنذر الذي لا شك في اتقانه وتحقيقه وكثرة اطلاعه على السنة ومعرفته بالدلائل
الصحيحة وعدم تعصبه والله اعلم * واما قول المصنف لا ينتقض الوضوء بشيء سوى هذه الخمسة فهو
كقوله في اول الباب الذي ينقضه خمسة وقد قدمنا في اول الباب انه ترك ثلاثة : انتقاع الحدث
الدائم ونزع الخف والردة على خلاف فيما * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وكذلك اكل شيء من اللحم لا ينتقض الوضوء وحكي ابن القاص قولاً آخر
ان اكل لحم الجزور ينتقض الوضوء وليس بمشهور والدليل على انه لا ينتقض الوضوء ما روى
جابر رضى الله عنه « قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
ما غيرت النار » ولانه اذا لم ينتقض الوضوء بأكل لحم الخنزير وهو حرام فلأن لم
ينتقض بغيره أولى ﴾ *

المسح حكم الذكر لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ويل
للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » (١) قالت عائشة بابي وأمي هذا للرجال أفرايت
للنساء قال « اذا مست احداً كن فرجها فلتتوضأ » وفي حلقة الدبر وهي ملتقى المنفذ قولان قال

(١) ﴿ حديث ﴾ عائشة ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون الحديث : وفيه
اذا مست احداً كن فرجها فلتتوضأ : الدارقطني وضعفه بعبد الرحمن بن عبد الله العمري وكذا
ضعفه ابن حبان به وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم : وروى بن عدى من
حديث بسرة انها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الذكر والمرأة مثل ذلك : قال

(الشرح) حديث جابر صحيح رواه ابو داود والنسائي وغيرهم باسناد صحيحة * ومذهبا انه لا ينتقض الوضوء بشيء من المأكولات سواء مامسته النار وغيره غير لحم الجزور وفي لحم الجزور بفتح الجيم وهو لحم الابل قولان الجديد المشهور لا ينتقض وهو الصحيح عند الاصحاب والقديم انه ينتقض وهو ضعيف عند الاصحاب ولكنه هو القوي او الصحيح من حيث الدليل وهو الذي أعتقد رجحانه وقد اشار البيهقي الى ترجيحه واختياره والذب عنه وستري دليله ان شاء الله تعالى وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب احدها لا يجب الوضوء باكل شيء سواء ما مسته النار ولحم الابل وغير ذلك وبه قال جمهور العلماء وهو محكي عن ابي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابي بن كعب وابي طلحة وابي الدرداء وابن عباس وعامر بن ربيعة وابي امامة رضى الله عنهم وبه قال جمهور التابعين ومالك وأبو حنيفة * وقالت طائفة يجب مامسته النار وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن والزهرى وابي قلابه وابي مجاز وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة ابن عمرو وابي طلحة وابي موسى وزيد بن ثابت وابي هريرة وعائشة رضى الله عنهم * وقالت طائفة يجب من اكل لحم الجزور خاصة وهو قول احمد بن حنبل واسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وحكاه الماوردي عن جماعة من الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وابي موسى وابي طلحة وابي هريرة وعائشة وحكاه ابن المنذر عن جابر بن سمرة الصحابي ومحمد بن اسحاق وابي ثور وابي خيشمة واختاره من اصحابنا ابو بكر بن خزيمة وابن المنذر و اشار اليه البيهقي كما سبق * واحتج من اوجبه مما مست النار بأحاديث صحيحة منها حديث زيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم «توضوا مما مست النار» رواها كلها مسلم في صحيحه وفي المسألة عن أبي طلحة وأبي موسى وأبي سعيد وأم حبيبة وأم سلمة وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم * واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة منها حديث بن عباس «ان النبي ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ» رواه البخارى ومسلم وعن عمرو بن أمية الضمري قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يحبز من كتف شاة يأكل منها ثم صلى ولم يتوضأ» رواه البخارى ومسلم من طرق وعن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم «أكل عتدها

في القديم لا ينتقض الوضوء بمسه وبه قال مالك لان الاخبار وردت في القبل وهو الذى يفضى بمسه اذا كان على سبيل الشهوة الى خروج المذي وغيره فاقم مسه مقام خروج الخارج بخلاف الدبر

ابن عدى تفرد بهذه الزيادة عبد الرحمن بن نمر وقال ابو حاتم فيه وهم في موضعين أحدهما في روايته عن الزهرى عن عروة ولم يسمعه الزهرى منه والثاني في ذكر المرأة : وروى الطحاوى من طريق يحيى بن ابي كثير ان سمع رجلا يحدث في مسجد المدينة عن عروة عن عائشة مثل حديث بسرة رجال اسناده ثقات الا هذا المبهم وصح الحاكم وقفه على عائشة بالجملة الاخيرة : واخرجه

كتفأثم صلى ولم يتوضأ» رواه مسلم وعن ابي رافع قال «أشهد لكنت أشوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الشاة ثم صلى ولم يتوضأ» رواه مسلم وعن جابر وعائشة وام سلمة مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي وغيره وفي الباب عن عثمان وابن مسعود وسويد بن النعمان ومحمد بن مسلمة وعبدالله بن عمرو بن العاص والمغيرة وابي هريرة وعبد الله بن الحرث ورافع بن خديج وغيرهم واحتج الاصحاب أيضاً بحديث جابر المذكور في الكتاب واعترض عليه جماعة ممن نفى القول بايجاب الوضوء فقالوا لا دلالة فيه لانه مختصر من حديث طويل رواه ابو داود وغيره عن جابر قال «ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه الى امرأة من الانصار فقربت شاة مصلية (أى مشوية) فاكل وأكلنا فخانت الظهر فتوضأ ثم صلى ثم رجع الى فضل طعامه فاكل ثم حانت صلاة العصر فصلى ولم يتوضأ» قالوا فقله آخر الأمرين يريد هذه القضية وان الصلاة الثانية هي آخر الأمرين يعني آخر الأمرين من الصلاتين لا مطلقا : ومن قال هذا التأويل أبو داود السجستاني قالوا والاحاديث الواردة بالأمر بالوضوء متأخرة على حديث جابر وناسخه له : ومن قال هذا الزهري وغيره فعندهم أن احاديث ترك الوضوء منسوخة بأحاديث الأمر به وهذا الذي قالوه ليس كما زعموه فأما تأويلهم حديث جابر فهو خلاف الظاهر بغير دليل فلا يقبل وهذه الرواية المذكورة لا تخالف كونه آخر الأمرين فلعل هذه القضية هي آخر الأمر واستمر العمل بعدها على ترك الوضوء ويجوز أيضا أن يكون ترك الوضوء قبلها فانه ليس فيها أن الوضوء كان لسبب الاكل : وأما دعواهم نسخ أحاديث ترك الوضوء فهي دعوى بلا دليل فلا تقبل وروى البيهقي عن الامام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي شيخ مسلم قال اختلف في الاول والآخر من هذه الاحاديث فلم يقف على الناسخ منها ببيان يحكم به فأخذنا باجماع الخلفاء الراشدين والاعلام من الصحابة رضی الله عنهم في الرخصة في ترك الوضوء مع أحاديث الرخصة : والجواب عن أحاديثهم أنها منسوخة هكذا أجاب الشافعي وأصحابه وغيرهم من العلماء ومنهم من حمل الوضوء فيها على المضضة وهو ضعيف * واحتج القائلون بوجوب الوضوء بأكل لحم الجوزور بحديث جابر بن سمرة أن رجلا سأل رسول

وقال في الجديد ينتقض لانه فرج فينتقض الوضوء بمسه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ويل للذين يمسون فروجهم ولا يتوضؤون» وبالقياس على القبل ومن الاصحاب من جزم بما قاله في الجديد ونفى الخلاف فيه وعن أحمد روايتان كالتولين وفي فرج البيمة قولان حكى عن القديم أن مسه

من طريقتين : وروى عن عائشة ما يخالفه قال ابو يعلى ثنا الجراح ابن مخلد ثنا عمر بن يونس ثنا الفضل بن ثواب حدثني حسين بن ذراع عن ابيه عن سيف بن عبد الله الحميري قال دخلت انا ورجال معي على عائشة فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول «ما ابالي مسست فرجي او انهي» استاد مجهول *

الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم : قال « ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ قال أتوضأ من لحوم الأبل قال نعم فتوضأ من لحوم الأبل » رواء مسلم من طرق وعن البراء سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الأبل « فأمر به » قال احمد بن حنبل واسحق بن راهويه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديثان حديث جابر والبراء وقال امام الأئمة محمد بن اسحاق بن خزيمة لم نر خلافا بين علماء الحديث في صحة هذا الحديث وانتصر البيهقي لهذا المذهب فقال بعد أن ذكر ما ذكرناه وأما ما روى عن علي وابن عباس رضي الله عنهم «الوضوء مما خرج وليس مما دخل» فرادها ترك الوضوء مما مست النار قال وأما ما روى عن أبي جعفر عن ابن مسعود « أنه أتى بقصعة من لحم الجوزور من الكبد والسنام فأكل ولم يتوضأ » فهو منقطع وموقوف قال وبمثل هذا لا يترك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتج أصحابنا بأشياء ضعيفة في مقابلة هذين الحديثين فتركها لضعفها والمعتمد للمذهب حديث جابر المذكور كان آخر الأمرين ولكن لا يرد عليهم لانهم يقولون ينتقض بأكله نيئا وأصحابنا يقولون هو محمول على أكله مطبوخا لانه الغالب المعروف : وأجاب الأصحاب عن حديث جابر بن سمرة والبراء بجوابين احدهما ان النسخ بمحدث جابر كان آخر الأمرين والثاني حمل الوضوء على غسل اليد والمضغضة قالوا وخصت الأبل بذلك لزيادة سهوكة لحما وقد نهى أن يبيت وفي يده أو فيه دسم خوفا من عقرب ونحوها وهذا الجوابان اللذان اجاب بهما أصحابنا ضعيفان اما حمل الوضوء على اللغوى فضعيف لان الحمل على الوضوء الشرعى مقدم على اللغوى كما هو معروف في كتب الاصول وأما النسخ فضعيف أو باطل لان حديث ترك الوضوء مما مست النار عام وحديث الوضوء

كمن فرج الآدمي لظاهر قوله «من مس الفرج الوضوء» (١) ولان فرج البهيمة كفرج الآدمي في الأيلاج فكذلك في حكم المس وهذا القول في القبل دون الدبر فان دبر الآدمي لا يلحق علي القديم بالقبل فمن غيره أولى: وقال في الجديد لا أثر لمسه كما لا يجب ستره ولا يحرم النظر اليه ولا يتعلق به ختان ولا استنجاء ولان لمس إناث البهائم ليس بمحدث فكذلك مس فروجها وقطع بعضهم بما قاله في الجديد: وفي مس فرج الميت ذكرنا كان أو أنتى وجهان: أحدهما وهو المذكور في الكتاب أنه كفرج الحى لشمول الاسم وبقاء الحرمة : والثاني لا أثر لمسه لزوال الحياة وخروج لمسه عن

(١) حديث ﴿ من مس الفرج الوضوء ﴾ تقدم من حديث بسرة وهذا لفظ رواية الطبراني عن اسحاق الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن مروان عن بسرة انها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الفرج فكان عروة لم يرجع لحديثه فأرسل اليها شرطيا فرجع فاخبرهم انها سمعت ذلك *

من لحم الابل خاص والخاص يقدم علي العام سواء وقع قبله أو بعده وأقرب ما يستروح اليه قول الخلفاء الراشدين وجاهير الصحابة والله أعلم *

(فرع) لافرق عند احمدين أكل لحم الابل مطبوخا ونيثا ومشويا ففي كله الوضوء وكذا قولنا القديم ولاحدرواية أنه يجب الوضوء من شرب لبن الابل ولأعلم احداواقفه عليها * ومذهبنا ومذهب العلماء كافة لاوضوء من لبنها : واحتج أصحاب احمد بحديث عن اسيد بن حضير بضم أولهما والحاء مهملة والضاد معجمة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا توشؤامن ألبان الغنم وتوشؤامن ألبان الابل » رواه ابن ماجه باسناد ضعيف فلا حجة فيه ودليلنا ان الاصل الطهارة ولم يثبت ناقض واختلاف اصحاب احمد في أكل كبد الجزور وطحاله وسنامه ودهنه ومرقه وعندنا وعند الجمهور لاينقض لما سبق في اللبن وأما قول الغزالي رحمه الله في الوسيط لاوضوء مما مسته النار خلافا لاحد فيما أنكروه عليه لان احمد لاينقض بما مست النار وإنما ينقض بالجزور خاصة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وكذلك لاينقض الطهر بقمهمة المصلى لما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث جابر هذا روى مرفوعاً وموقوفاً على جابر ورفعه ضعيف قال البيهقي وغيره الصحيح انه موقوف علي جابر وذكره البخارى في صحيحه عن جابر موقوفاً عليه ذكره تعليقاً والضحك معروف وهو بفتح الضاد وكسر الحاء هذا أصله ويجوز إسكان الحاء مع فتح الضاد وكسرها ويجوز كسرها فهي أربعة أوجه * واختلاف العلماء في الضحك في الصلاة إن كان بقمهمة فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء انه لاينقض وبه قال ابن مسعود وجابر وابو موسى الاشعري وهو قول جمهور التابعين فمن بعدهم وروى البيهقي عن أبي الزناد قال أدركت من قمهائنا الذين ينتهي الى قولهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبا بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار ومشيخه جلة سوام

مظنة الشهوة : وفي فرج الصغيرة وجهان أحدهما أنه كفرج الكبير لما ذكرنا : والثاني لا لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم مس زبيبة الحسن أو الحسين ولم يرو أنه توشؤا : ومس محل الجب من المحبوب هل يؤثر فيه وجهان أحدهما نعم لان مسه مظنة خروج الخارج منه فأشبهه الشاخص :

﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قبل زبيبة الحسن او الحسين وصلى ولم يتوضأ الطبراني والبيهقي من حديث ابى ليلي الانصارى قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء الحسن فاقبل يتمرغ عليه فرفع عن قميصه وقبل زبيبته قال البيهقي اسناده ليس بالقوى : قلت وليس فيه انه صلى الله عليه وسلم ولم يتوضأ

يقولون الضحك في الصلاة ينقضها ولا ينقض الوضوء قال البيهقي وروينا نحوه عن عطاء والشعبي
والزهري وحكاه اصحابنا عن مكحول ومالك وأحمد واسحاق وأبي ثور وداود * وقال الحسن
البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو حنيفة ينقض الوضوء وعن الاوزاعي روايتان وأجمعوا
أن الضحك اذا لم يكن فيه قهقهة لا يبطل الوضوء وعلى أن القهقهة خارج الصلاة لا تنقض
الوضوء * واحتج للقائلين بالمنقض في الصلاة بما روى عن أبي العالية والحسن البصري ومعبد الجهني
وابراهيم النخعي والزهري أن رجلا أعمى جاء والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتردى في بئر
فضحك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة
وعن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم « الضحك في الصلاة قرقرة يبطل الصلاة
والوضوء » ولأنها عبادة يبطلها الحدث فأبطلها الضحك كالصلاة * واحتج اصحابنا بحديث جابر
المذكور في الكتاب وقد بيناه وبأن الضحك لو كان ناقضاً لنقض في الصلاة وغيرها كالحديث
ولأنها صلاة شرعية فلم ينقض الضحك فيها الوضوء كصلاة الجنابة فقد وافقوا عليها وذكر
الاصحاب أقيسة كثيرة ومعاني والمعتمد أن الطهارة صحيحة ونواقض الوضوء محصورة فمن ادعى
زيادة فليثبتها ولم يثبت في النقص بالضحك شيء أصلاً : وأما ما نقلوه عن أبي العالية ورفقته وعن
عمران وغير ذلك مما رووه فكلمها ضعيفة واهية باتفاق أهل الحديث قالوا ولم يصح في هذه المسألة
حديث وقد بين البيهقي وغيره وجوه ضعفها بياناً شافياً فلا حاجة الى الاطالة بتفصيله مع الاتفاق
علي ضعفها وأما قياسهم فلا يصح لان الاحداث لا تثبت قياساً لانها غير معقولة العلة كما سبق
ولو صح لكان منتقضا بغسل الجنابة فانه يبطله خروج المني ولا يبطله الضحك في الصلاة بالاجماع
قال ابن المنذر بعد أن ذكر اختلاف العلماء فيه وبقول من قال لا وضوء تقول لانا لا نعلم لمن أوجب
الوضوء حجة قال والقذف في الصلاة عند من خالفنا لا يوجب الوضوء فالضحك أولى والله أعلم
(فرع) قدمنا في أول الباب أن الردة لا تنقض الوضوء عندنا على الصحيح وبه قال جمهور
العلماء وقال الاوزاعي واحمد وأبو ثور وأبو داود تنقض * واحتجوا بقوله تعالى (ومن يكفر بالايمان
فقد حبط عمله) ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء الا من صوت أو ريح » وهو حديث
صحيح سبق بيانه أول الباب والجواب عن الآية الكريمة أن المراد بالاجباط من مات على الردة

والثاني لا : لانه مس محل الذكر دون الذكر وقد حكي عن القفال أن الوجهين مرتبان على أحد
أصلين : أما مس حلقة الدبر فان قلنا انه لا يؤثر فهذا أولى وان قلنا يؤثر فهنا وجهان لان الحلقة ظاهرة

ورواه الطبراني من طريق قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال رأيت النبي ﷺ
فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زيبته وقابوس ضعفه النسائي وليس في هذا الحديث أيضاً انه

كما قال سبحانه وتعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم)
* قال المصنف رحمه الله *

والمستحب ان يتوضأ من الضحك في الصلاة ومن الكلام القبيح لما روى عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال « لأن اتوضأ من الكلمة الحبيثة أحب الي من أن أتوضأ من
الطعام الطيب » وقالت عائشة رضي الله عنها يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ولا يتوضأ من
الكلمة العوراء وقال ابن عباس رضي الله عنهما الحدثان حدثان حدث اللسان وحدث الفرج
وأشدهما حدث اللسان * .

(الشرح) الاثر المذكور عن ابن عباس مشهور رواه البخاري في كتاب الضعفاء وأشار
الي تضعيفه وقول عائشة الكلمة العوراء أي القبيحة قال الهروي قال ابن الاعرابي تقول العرب
لرديء من الامور والاخلاق أعور والانتى عوراء ثم ان المصنف حمل هذه الاثار على الوضوء
الشرعي الذي هو غسل الاعضاء المعروفة وكذلك حملها ابن المنذر وجماعة من أصحابنا وقال ابن
الصباغ الاشبه انهم أرادوا غسل الفم وكذا حملها المتولي على غسل الفم وحكي الشاشي في المعتمد
كلام ابن الصباغ ثم قال وهذا بعيد بل ظاهر كلام الشافعي أنه أراد الوضوء الشرعي قال والمعني
يدل عليه لان غسل الفم لا يؤثر فيما جرى من الكلام وانما يؤثر فيه الوضوء الشرعي والغرض
منه تكفير الخطايا كما ثبت في الاحاديث فحصل ان الصحيح أو الصواب (١) استحباب الوضوء
الشرعي من الكلام القبيح كالفحشاء والنميمة والكذب والقذف وقول الزور والفحش واشباهها
ولا خلاف في استحبابه اذا ضحك في الصلاة ولا يجب شيء من ذلك قال ابن المنذر في كتابه
الاشراف والاجماع وابن الصباغ أجمع العلماء على أنه لا يجب الوضوء من الكلام القبيح كالغيبة
والقذف وقول الزور وغيرها ونقل الروياني عن الشيعة إيجاب الوضوء من ذلك والشيعة لا يعتد
بخلافهم واحتج الشافعي ثم ابن المنذر ثم البيهقي وأصحابنا في المسألة بحديث أبي هريرة رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله الا الله ومن
قال لغيره تعال أقامرك فليصدق رواه البخاري ومسلم * .

(فرع) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله وما أوجب الطهارة فلا فرق فيه بين ما وجد منه

بأصل الخلقة وهذا قد طهر بعارض: وأما من الثقب المنفتحة مع انسداد المسلك المعتاد فيه وجهان
سبق ذكرهما وعلى هذا فالانتقاض ههنا أولي لانه أصلي والوجهان في المسألة فيما اذا لم يبق شيء

صلى عقب ذلك وانكر ابن الصلاح على الغزالي هذا السياق والغزالي تبع الامام في النهاية فيه قال
ابن الصلاح وليس في حديث ابى ليلى تردد: الحسن والحسين انما هو عن الحسن بفتح الحاء

(١) هذا الذي
صححه شيخنا
رحمه الله هو الحق
ان شاء الله تعالى
ولعل الذي دعاهم
الى حمل الوضوء على
غسل الفم الوضوء
من الطعام الطيب
فاقول يحتمل ان
المراد بالطعام
الطيب ما يؤكل اليه
وفي الاثر عن ابن
عباس ما يؤيده
اه أذرعى

بتعمده واختياره وما وجد بغير تعمد واختيار كالمسح والمكروه على الحدث ومن سبقه الحدث ودليله الكتاب والسنة قال الله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) والجنابة تكون باحتلام وغيره والاحتلام بغير قصد واختيار وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في المذي بالوضوء وهو يخرج بلا قصد وقد سبق في المسح والمس ساهيا وجه شاذ ضعيف انهما لا ينقضان *

(فرع) قال أبو العباس بن القاص في التلخيص لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء فعلها الا الطهارة اذا تمت ثم أحدث فتبطل قال القفال في شرح التلخيص قال غير أبي العباس لا تقول بطلت الطهارة بل تقول انتهت نهايتها فان أطلقنا لفظ بطلت فهو مجاز وذكر جماعة غير القفال أيضا الخلاف والظاهر قول من يقول انتهت ولا يقول بطلت الا مجازا كما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل واذا مضت مدة الاجارة يقال انتهت الاجارة لا بطلت وقوله لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضائها يستثنى منه الردة المتصلة بالموت فانها تحبط العبادات بالنص والاجماع والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن يتقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة لان الطهارة يقين فلا يزال ذلك بالشك وان يتقن الحدث وشك في الطهارة بنى على يقين الحدث لان الحدث يقين فلا يزال بالشك وان يتقن الطهارة والحدث وشك في السابق منهما نظرت فان كان قبلها طهارة فهو الآن محدث لانه يتقن أن الطهارة قبلها ورد عليها حدث فأزالها وهو يشك هل ارتفع هذا الحدث بطهارة بعده أم لا فلا يزال يقين الحدث بالشك وان كان قبلها حدث فهو الآن متطهر لانه يتقن أن الحدث قبلها ورد عليه طهارة فأزالته وهو يشك هل ارتفعت هذه الطهارة بمحدث بعدها أم لا فلا يزال يقين الطهارة بالشك وهذا كما تقول في رجل أقام بينة بدين وأقام المدعي عليه بينة بالبراءة فانا نقدم بينة البراءة لانا نيقنا أن البراءة وردت على دين واجب فأزالته ونحن نشك هل اشتغلت ذمته بعد البراءة بدين بعدها فلا يزال يقين البراءة بالشك ﴾ *

(الشرح) في الفصل ثلاث مسائل اجدها اذا يقين الحدث وشك هل تطهر أم لا فيلزمه الوضوء بالاجماع ودليله مع الاجماع ما ذكره المصنف (الثانية) يقين الطهارة وشك

شاخص أصلا فان بقي شيء فلا خلاف في أن مسه ناقض: وفي الذكر المبان وجهان أحدهما أنه كالمتمصل لشمول الاسم له: والثاني لا لخروج لمسه عن مظنة الشهوة: ولعلك تقول رجح الأئمة

مكبرا واذا تقرر انه ليس في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى عقب ذلك فلا يستدل به على عدم النقض نعم يستدل به على جواز مس فرج الصغير ورؤيته: وقال الامام في النهاية هو محمول على أن ذلك جرى من وراء ثوب وتبعه الغزالي في الوسيط: قلت وسياق البيهقي يابى هذا التأويل فان فيه انه رفع قبيصه *

في الحدث نبي علي يتبين الطهارة ولا يلزمه الوضوء سواء حصل الشك وهو في صلاة أو غيرها هذا مذهبا وبه قال جمهور العلماء * وحكي أصحابنا عن الحسن البصري انه ان شك وهو في صلاة فلا وضوء عليه وان كان في غيرها لزمه الوضوء وحكي المتولي والرافعي وجهاً لأصحابنا مثله وعن مالك ثلاث روايات احداها مثله والثانية يلزمه الوضوء بكل حال والثالثة يستحب * ودليل الجمهور ما ذكره المصنف مع قوله صلى الله عليه وسلم «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» رواه البخاري ومسلم وسبق في أول الباب : قال أصحابنا وسواء في الشك استوى الاحتمالان عنده أو ترجح أحدهما (١) فالحكم سواء وقد قدمت بيان هذه القاعدة في باب الشك في نجاسة الماء : قال امام الحرمين اتفق الاصحاب علي أن من تيقن الوضوء وغلب علي ظنه الحدث فله الاخذ بالوضوء قال وقد ذكرنا قولين للشافعي رحمه الله في أن ما يفلب علي الظن بنجاسته هل يحكم بنجاسته قال وكان شيخنا يقول الفرق بينهما ان الاجتهاد يتطرق الي تمييز الطاهر من النجس لان للنجاسة امارات بخلاف الحدث والطهارة قال الامام وعندى في هذا فضل مباحثة فأقول تمييز الحيض من الاستحاضة والمنى من غيره انما هو بالصفات وهذا اجتهاد فاطلاق القول بان الاجتهاد لا يتطرق الي الاحداث غير سديد : ثم ذكر الامام لنفسه فرقا بعبارة طويلة حاصله ان الاسباب التي تظن بها النجاسة كثيرة جدا وهى قليلة في الاحداث فلا مبالاة بالنادر منها فتعين التمسك بحكم اليقين : قال أصحابنا وإذا تيقن الطهارة وشك في الحدث استحب ان يتوضأ فان توضأ ودام الاشكال فوضوءه وصلاته صحيحان مجزيان وان بان كونه كان محدثا ففي اجزائه وجهان سبقا في آخرية الوضوء : (المسألة الثالثة) اذا علم انه جرى منه بعد طلوع الشمس طهارة وحدث لا يعلم سبقها ففيه أربعة أوجه : أحدها انه بضد ما كان قبل طلوع الشمس ودليله ما ذكره المصنف وهذا الوجه هو قول أبي العباس بن القاص ذكره في باب المسح على الخف من كتابه التاخيص وبه قطع المصنف هنا وفي التنبيه وهكذا قطع به جمهور المصنفين فعلى هذا ولم يعرف ما كان قبلها لزمه الوضوء صرح به الدارمي والمتولي وغيرها لانهما تعارضا وما قبلهما لا يعرف ولا بد من طهارة متيقنة أو مظنونة أو مستصحبة وليس هنا شيء فوجب الوضوء : والوجه الثاني انه يتعارض الامران ويسقطان ويكون حكمهما ما كان قبلهما فان كان قبل طلوع الشمس متطورا فهو الآن متطهر والا فحدث وهذا الوجه حكاه جماعات من الحراسانيين وحكاه الدارمي

(١) هذا هو المشهور المعروف وقال الرافعي الا في طرف الطهارة فانه لو ظنها بعد تيقن الحدث فله ان يصلي بها وهذا غريب بعيد اه اذرعى

من الخلاف في مسائل اللمس الوجه الناظر الى وقوعه في محل الشهوة ومظنتها حتى قالوا لا تنقض الطهارة بلمس المحرم والصغيرة على الاصح وههنا عكسوا ذلك فقالوا الاصح الانتقاض بمس فرج الميت والصغير ولم يعتبروا الشهوة فما الفرق * فالجواب أن اللمس والمس متقاربان في أمر الشهوة

وغيره عن ابن المزربان قال الدارمي وغيره ورجع عنه ابن المزربان الى قول ابن القاص حين بلغه وهذا الوجه غلط لا شك فيه لأننا علمنا بطلان ما قبلهما قطعاً فكيف نحكم ببقائه ونعدل بمقتضاه : والوجه الثالث يعمل بما يظنه فان تساويا فحدث وهذا الوجه اختاره الدارمي في الاستدكار : والوجه الرابع يلزمه الوضوء بكل حال وهذا هو الاظهر المختار (١) حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ والمتولي والرويانى والشاشي وآخرون قال القاضي أبو الطيب هو قول عامة أصحابنا وأشار ابن الصباغ الى ترجيحه واختاره الدارمي في كتابه الاستدكار وغيره ورجحه غيره ودليله أن الطهارة والحدث بعد طلوع الشمس تعارضاً فليس أحدهما اولى من الآخر وما قبلهما محققنا بطلانه ولا بد من طهارة معلومة أو مظنونة أو مستصحبة فوجب الوضوء ثم ان الجمهور أطلقوا المسألة وقال المتولي والرافعي صورتها فيمن عادته تجديد الوضوء فأما من لم يبتدئه فالظاهر أن طهارته تكون بعد الحدث فيكون الآن متطهراً وتباح له الصلاة والله أعلم * وأما قول المصنف لا يزال اليقين بالشك فعناه حكم اليقين وقد سبق بيان هذه العبارة في باب الشك في نجاسة الماء : وقوله الآن هو الزمان الحاضر : وأما قياسه على مسألة البراءة من الدين فكذا قاسه أصحابنا لكن صورها المتولى تصويراً حسناً مشابهاً لمسألة الحدث وقال استشهد أصحابنا فقالوا لو علمنا لزيد على عمرو ألف درهم فأقام عمرو بينة بالاداء أو الابراء فأقام زيد بينة أن عمراً أقره بألف درهم مطلقاً لم يثبت بهذه البينة شيء لاحتمال أن الالف الذى أقره به هي الألف الذى علمنا وجوده وقامت البينة ببراءته منه ولا تشغل ذمته بالاحتمال ولهذا المسألة فروع وتتمت سبق بيانها في آخر باب الشك في نجاسة الماء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

« ومن أحدث حرمت عليه الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ويحرم عليه الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم « الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام » ويحرم عليه مس المصحف لقوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) ولما روى حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تمس القرآن الا وأنت طاهر » ويحرم عليه حمله في كفه لانه اذا حرم مسه فلأن يحرم حمله وهو في الهتك أبلغ أولى : ويجوز أن يتركه بين يديه ويتصفح أوراقه بخشبة لانه غير مباشر له ولا حامل له وهل يجوز للصبيان حمل الألواح وهم محدثون فيه وجهان احدهما لا يجوز كما لا يجوز لغيرهم : والثانى يجوز لان طهارتهم لا تنحفظ وحاجتهم الى ذلك

وحصول الخلاف اذا وقع في غير مظنة الشهوة إلا أن الشافعي رضي الله عنه نظر في المس الى شيء آخر اذا كان الممسوس فرج الغير وهو أنه بالمس هاتك حرمة الممسوس فرجه فحكم بانتقاض وضوئه منعاه عن ذلك ولهذا لم يحكم بانتفاض طهارة الممسوس فرجه لانه لاهتك منه بخلاف الممسوس حيث

(١) واختاره أيضاً الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في مشكلات الوسيط وقرره بقرره حسناً ومضف قول ابن القاص وصنف الدارمي في هذه المسألة تصنيفاً مستقلاً اختار فيه الرابع وقدره وهذا هو الصحيح المختار (قلت) وحكاه في البحر عن اختيار الشيخ أبي حامد وجماعة ورأيت القاضي بن كنج أجاب به مقتصر عليه اه من هامش الأذرعى

ماسة وان حمل رجل متاعاً وفي جملته مصحف وهو محدث جاز لان القصد نقل المتاع فغنى عما فيه من القرآن كما لو كتب كتابا الى دار الشرك وفيه آيات من القرآن وان حمل كتابا من كتب الفقه وفيه آيات من القرآن أو حمل الدراهم الاحدية أو الثياب التي طرزت بآيات من القرآن ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لانه يحمل القرآن : والثاني يجوز لان القصد منه غير القرآن وان كان على موضع من بدنه نجاسة فمس المصحف بغيره جاز وقال القاضي ابو القاسم الصيمري رحمه الله لا يجوز كما لا يجوز المحدث أن لمس المصحف بظهوره وان كانت الطهارة تجب في غيره وهذا لا يصح لان حكم الحدث يتعدى وحكم النجاسة لا يتعدى محلها ﴿

(الشرح) في هذا الفصل مسائل احداها حديث « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » صحيح رواه مسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وحديث « الطواف بالبيت صلاة الا ان الله أباح فيه الكلام » رواه البيهقي وغيره من رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ضعيف والصحيح عندهم أنه موقوف على ابن عباس وحديث « لا لمس القرآن الا وأنت طاهر » رواه المصنف والشيخ ابو حامد عن حكيم بن حزام والمعروف في كتب الحديث والفقه أنه عن عمرو ابن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه له لما وجهه الى اليمن واسناده ضعيف رواه مالك في الموطأ ومرسلا ورواه البيهقي أيضا من رواية ابن عمر والله أعلم : (الثانية) في اللغات والالفاظ والأسماء لا يقبل الله صلاة بغير طهور هو بضم الطاء ويجوز فتحها في لغة والمراد به فعل الطهارة وفي المصحف ثلاث لغات ضم الميم وفتحها وكسرها تقدم بيانها في نية الوضوء : قوله فلائن يحرم هو بفتح اللام وقد سبق بيانها في مواضع والدراهم الاحدية بفتح الهمزة والحاء وكسر الدال وتشديد الياء هي المكتوب عليها (قل هو الله أحد) وأما حكيم بن حزام بالزاي فهو أبو خالد حكيم بن حزام بن خويلد بن اسد بن عبد العزى أسلم يوم الفتح وكان ولد في جوف الكعبة ولم يصبح أن غيره ولد في الكعبة وعاش مائة وثمانين سنة ستمين في الجاهلية وستين في الاسلام (١) وتوفي بالمدينة وأما الصيمري فهو بصاد مهله مفتوحة ثم ياء سا كنهة ثم هميم مفتوحة على المشهور ووحكي ضمها وقد بينته في تهذيب الاسماء وهو منسوب الى قرية عند البصرة وقيل غير ذلك وهو أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد كان من كبار أئمة أصحابنا حضر مجلس أبي حامد المروردي وتفقه على أبي الفياض وتفقه عليه أفاض القضاة الماوردي صاحب الحاوي وكان حافظاً للمذهب حسن التصانيف

(١) قوله في
الاسلام أي من
حين فشيء الاسلام
وظهر لانه أسلم
عام الفتح وهو
سنة ثمانية وتوفي
في المدينة سنة
أربع وخمسين
هجرية اه اذرعى

انتقض طهره على أظهر القواين لشمول معنى الشهوة وكان الهتك أرجح المعنيين عند الشافعي رضي الله عنه والنظر اليه أولى ألا تراه علل في مس فرج البهيمة لا يوجب حدثا فقال لانه لا حرمة لها ولا تعبد عليها والله أعلم * وهذه المسائل كلها في المس بيطن الكف : أما لومس برؤوس الاصابع

له مصنفات كثيرة في أنواع من العلوم منها الايضاح في المذهب نحو سبع مجلدات نفيس وقد بسطت
حاله في تهذيب الاسماء : (المسألة الثالثة) أجمع المسلمون على تحريم الصلاة على المحدث (١)
وأجمعوا على أنها لا تصح منه سواء ان كان عالماً بمحدثه أو جاهلاً أو ناسياً لكنه ان صلى جاهلاً
أو ناسياً فلا اثم عليه وان كان عالماً بالحدث وتحريم الصلاة مع الحدث فقد ارتكب معصية عظيمة
ولا يكفر عندنا بذلك الا أن يستحله وقال أبو حنيفة يكفر لاستهزائه * دليلنا أنه معصية
فاشبهت الزني واشباهه هذا كله اذا لم يأت ببدل ولا اضطر الى الصلاة محدثاً * أما المستحاضة
وسلس البول وسائر من به حدث دائم ومن صلى بالتييم ومن صلى الفرض بلا ماء ولا تراب
لعدمها أو أكره على الصلاة محدثاً فلا شك في أنه لا اثم عليه في هذه المواضع في الصلاة وان
كان محدثاً : وحكم سجود التلاوة والشكر حرك الصلاة في ذلك وأما ما يفعله عوام الفقراء
وشبههم من سجودهم بين يدي المشايخ وربما كانوا محدثين فهو حرام باجماع المسلمين وسواء
في ذلك كان متطهراً أو غيره وسواء استقبل القبلة أم لا وقد يتخيل كثير منهم أن ذلك تواضع
وكسر للنفس وهذا خطأ فاحش وغباوة ظاهرة فكيف تكسر النفوس أو تتقرب الى الله تعالى
بما جرمه وربما اغتر بعضهم بقوله تعالى (ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً) والآية
منسوخة أو متأولة كما هو معروف في كتب العلماء وسئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله
عن هذا السجود الذي قدمناه فقال هو من عظام الذنوب ونخشى أن يكون كفراً : (المسألة الرابعة)
يحرم على المحدث الطواف بالكعبة فان طاف عصى ولم يصح : هذا مذهبننا وبه قال مالك وأحمد
في احدي الروايتين عنه وقال أبو حنيفة يصح بلا طهارة وفي تحريمه عنه روايتان دليلنا
الحديث المذكور وهو صحيح عن ابن عباس كما ذكرنا وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه
وسلم توضعاً للطواف وقال « لتأخذوا عني مناسككم » وسواء الطواف في حج وعمره وغيره
والله اعلم : (المسألة الخامسة) يحرم على المحدث مس المصحف وحمله سواء ان حمله بعلاقتة أو في كفه
أو على رأسه وحكى القاضي حسين والمتولي وجهاً أنه يجوز حمله بعلاقتة وهو شاذ في المذهب
وضعيف قال أصحابنا وسواء مس النفس الاسطر أو ما بينهما أو الحواشي أو الجلد فكل ذلك حرام
وفي مس الجلد وجه ضعيف أنه يجوز وحكى الدارمي وجهاً شاذاً بعيداً أنه لا يحرم مس الجلد
ولا الحواشي ولا ما بين الاسطر ولا يحرم النفس المكتوب والصحيح الذي قطع به الجمهور

(١) اي
القاري على
غير الطهارة اه
اذرعى

ففيه وجهان : أحدهما أن المس بها كالمس بالراحة لأنها من جنس بشرة الكف ويعتاد المس بها
بالشهوة وغيرها : وأظهرهما أنه لا يؤثر المس بها لأنها خارجة عن سمت الكف ولا يعتمد على المس
بها وحدها من أراد معرفة ما يعرف بالمس من اللين والخشونة وغيرها وفيما بين الأصابع أيضاً

تحريم الجميع وفي مس العلاقة والخريطة والصدوق اذا كان المصحف فيها وجهان مشهوران أحصهما
يحرم وبه قطع المتولي والبغوي لانه متخذ للمصحف منسوب اليه كالجلد والثاني يجوز واختاره
الروياتي في مس الصدوق وأما حمل الصدوق وفيه المصحف فاتفقوا على تحريمه قال أبو محمد
الجويني في الفروق وكذا يحرم تحريكه من مكان الى مكان وأما اذا تصفح أوراقه بعود ففيه
وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين أحصهما وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يجوز لانه
غير مباشر له ولا حامل والثاني لا يجوز ورجحه الخراسانيون لانه حمل الورقة وهي بعض المصحف
ولو لف كنه على يده وقلب الأوراق بها فهو حرام هكذا صرح به الجمهور منهم الماوردي والحاملي
في المجموع وامام الحرمين والغزالي والروياتي وغيرهم وفرقوا بينه وبين العود بأن الكم متصل
به وله حكم أجزائه في منع السجود عليه وغيره بخلاف العود قال امام الحرمين ولان التقليل يقع
باليد لا بالكم قال ومن ذكر فيه خلافا فهو غلط وشذ الدارمي عن الاصحاب فقال ان مسه
بخرقة أو بكفه فوجهان وان مسه بعود جاز : وأما اذا حمل المصحف في متاع فوجهان حكاهما
الماوردي والخراسانيون أحصهما وبه قطع المصنف والجمهور ونقله الماوردي والبغوي عن نص
الشافعي يجوز لانه غير مقصود والثاني يحرم لانه حامله حقيقة ولا أثر لكون غيره معه كما لو حمل
المصلي متاعا فيه نجاسة فان صلاته تبطل قال الماوردي وصورة المسألة أن يكون المتاع مقصودا
بالحمل فان كان بخلافه لم يجرز وانما قاس المصنف على ما اذا كتب كتابا الى دار الشرك فيه آيات
لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى دار الشرك كتابا فيه شيء من القرآن مع نبيه صلى الله عليه
وسلم عن المسافرة بالقرآن الى دار الكفر فدل على أن الآيات في ضمن كتاب لا يكون لها حكم
المصحف والله أعلم : وأما اذا حمل كتاب فقه وفيه آيات من القرآن أو كتاب حديث فيه آيات أو دراهم
أو ثوب أو عمامة طرز بآيات أو طعام نقش عليه آيات فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلها أحصها
بالاتفاق جوازه وقطع به امام الحرمين والبغوي وجماعات ومنهم من قطع به في الثوب وخص الخلاف
بالدراهم وعكسه المتولى فقطع بجواز مس كتاب الفقه وجعل الوجهين في مس ثوب أو خشبة أو حائط
أو طعام أو دراهم عليها آيات وكذا ذكر غيره الوجهين في مس الحائط أو الحلوى والخبز المنقوش
بقرآن والصحيح الجواز مطلقا لانه ليس بمصحف ولا في معناه قال المتولى وغيره اذا لم يجرمه فهو مكروه
وفيما قالوه نظر وقال الماوردي الدراهم والدنانير المنقوشة بقرآن ضربان ضرب لا يتداوله الناس كثيرا ولا

وجهان وعدم الانتقاض فيه أظهر وقد نقلوه عن نص الشافعي رضي الله عنه واطبقوا على
ترجيحه : وأما في رؤوس الاصابع فمنهم من رجح القول بالانتقاض وكأنه لهذا التفاوت صرح بأن
الصحيح عدم الانتقاض في المسألة الثانية وسكت عن الترجيح والتصحيح في الأولى والمعني برأس

يتعاملون به غالباً كآتي عليها صورة الاخلاص وضرب يتداولونه كثيراً فالاول لا يجوز حمله وفي الثاني
الوجهان والمشهور في كتب الاصحاب إطلاق الوجهين بلا فرق بين المتداول وغيره فالفرق غريب
تقلاضعيف دليلاً قال القاضي حسين ويجوز مس خاتم نقش بآيات وحمله (١) ولعله فرعه على الصحيح
والا فهو كالدرهم وأما اذا كان على موضع من بدنه نجاسة غير معقو عنها فان أصاب المصحف
بموضع النجاسة فهو حرام بلا خلاف وان أصابه بغيره فوجهان الصحيح أنه لا يحرم وبه قطع الجمهور
وقال الصيمري يحرم وقد ذكر المصنف دليلهما قال القاضي أبو الطيب هذا الذي قاله الصيمري
مردود بالاجماع قال المتولى اذا قلنا بالمذهب أنه لا يحرم فهو مكروه وفيما قاله نظر * وأما الصبي
فان كان غير مميز لم يجز لوليه تمكينه من المصحف لثلاثا ينتهكه وان كان مميزاً فهل يجب على الولي
والمعلم تكليفه الطهارة لحل المصحف واللوح ومسهما فيه وجهان مشهوران أحدهما عند الاصحاب
لا يجب للمسقة ونقله الماردي عن أكثر الاصحاب وقطع القاضي حسين والمتولى به في اللوح
وذكر الوجهين في المصحف وقطع الجرجاني بانه لا يمنع من مس المصحف واللوح في المكتب
والمشهور طرد الوجهين فيهما في المكتب وغيره وقول المصنف هل يجوز للصبيان فيه وجهان
أحدهما لا يجوز والثاني يجوز وقد قال مثله الفوراني وابن الصباغ والروايي وهو تساهل فان الصبي
ليس مكافئاً كيف يقال هل يجوز له فيه وجهان والعبارة الصحيحة ما قدمناه والله أعلم

(١) ويمكن
الفرق بين الخاتم
والدراهم بأن
الخاتم تنبسه في
غالب الاوقات
فيشق عليه التطهر
له مشقة شديدة
بخلاف الدراهم
صحح البغوي
الوجوب اه من
هامش الاذرعى

(فرع) في مسائل احداها أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث والافضل أنه يطهرها
قال امام الحرمين والغزالي في البسيط ولا تقول قراءة المحدث مكروهة فقد صح أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث * (الثانية) كتاب تفسير القرآن ان كان القرآن فيه أكثر كبعض
كتب غريب القرآن حرم مسه وحمله وجهاً واحداً كذا ذكره الماردي وغيره ونقله الروايي
عن الاصحاب وان كان التفسير أكثر كما هو الغالب ففيه أوجه اصحاباً لا يحرم لانه ليس بمصحف
وبهذا قطع الدارمي وغيره والثاني يحرم لتضمينه قرآناً كثيراً والثالث ان كان القرآن متميزاً
عن التفسير بخط غليظ حمرة أو صفرة ونحو ذلك حرم والا فلا وبه قطع القاضي حسين
وصاحبه المتولى والبغوي وضعفه غيرهم قال المتولى واذا لم يحرم كره وأما كتب القراءات
فجعلها الشيخ نصر المقدسي ككتب الفقه وقطع هو بجوازها وأما كتب حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأطلق الماردي والقاضي حسين والبغوي وغيرهم جواز مسها وحملها مع الحدث

وقال المتولى والرواي يكره والمختار ما قاله آخرون انه ان لم يكن فيها شيء من القرآن جاز والاولى
أن لا يفعل الا بطهارة وان كان فيها قرآن فعلى الوجهين في كتب الفقه (الثالثة) يجوز للمحدث مس
التوراة والانجيل وحملها كذا قطع به الجمهور وذكر الماوردي والرواي في وجهين أحدهما
لا يجوز والثاني قالا وهو قول جمهور أصحابنا يجوز لانها مبدلة منسوخة قال المتولى فان ظن ان
فيها شيئا غير مبدل كرهه ولا يحرم قال الرافي وحكم المنسوخ تلاوته من القرآن حكم التوراة
(الرابعة) اذا كتب المحدث أو الجنب مصحفا نظرا ن حمله أو مسه في حال كتابته حرم والا فالصحيح
جوازه لانه غير حامل ولا ماس وفيه وجه مشهور أنه يحرم ووجه ثالث حكاه الماوردي (١) أنه يحرم
على الجنب دون المحدث : (الخامسة) اذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف فيحرم مسه وحمله
على البالغ المحدث هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الاكثرون وفيه وجه مشهور أنه لا يحرم
لانه لا يراد للدوام بخلاف المصحف فعلى هذا يكره قاله في التهمة ولا فرق بين أن يكون المكتوب
قليلًا أو كثيرا فيحرم على الصحيح قال امام الحرمين لو كان على اللوح آية أو بعض آية كتب
للدراة حرم مسه وحمله : (السادسة) لا يجوز كتابة القرآن بشيء نجس ذكره البغوي وغيره قال
البغوي وغيره يكره نقش الحيوان والياب بالقرآن وباسماء الله تعالى قال القاضي حسين والبغوي
وغيرهما اذا كتب قرآنا على حلوى وطعام فلا بأس بأكله قال القاضي فان كان على خشبة كره احراقها (٢)
(السابعة) قال القاضي حسين وغيره لا يجوز توسد المصحف ولا غيره من كتب العلم قال القاضي
إلا أن يخاف عليه السرقة فيجوز وهذا الاستثناء فيه نظروا والحواب منه في المصحف وان خاف
السرقة قال القاضي حسين ولا يمكن الصبيان من محو اللوح بالاقلام ولا يمكن المجنون والصبى
الذي لا يميز من حمل المصحف لئلا ينتهكه : (الثامنة) لو خاف المحدث على المصحف من حرق
او غرق أو وقوع نجاسة عليه أو وقوعه بيد كفركل أو أخذ مع الحدث صرح به الدارمي وغيره بل
يجب ذلك صيانة للمصحف ولو لم يجد من يودعه المصحف وعجز عن الوضوء فله حمله مع الحدث قال
القاضي أبو الطيب ولا يلزمه التيمم له لانه لا يرفع الحدث وفيما قاله نظر وينبغي أن يجب التيمم لانه
وان لم يرفع الحدث فيبيح الصلاة ومس المصحف وحمله : (التاسعة) قال القاضي حسين وغيره يكره
للمحدث حمل التعاويذ يعنون الحروز قال أبو عمرو بن الصلاح في الفتاوى كتابة الحروز واستعمالها
مكروه وترك تعليقها هو المختار وقال في فتوى أخرى يجوز تعليق الحروز التي فيها قرآن على النساء

(١) هذا النقل
عن الماوردي
فيه نظر فانه
يوهون بانه أورد
الوجه في المحدث
وزاد وجها ثالثا
وليس كذلك بل
جزم بتسكين المحدث
وخص الوجهين
بالجنب نعم يخرج
من كلامه وجه
فارق بين الجنب
والمحدث اه من
هامش الاذرى
(٢) نقل ابن
الرفعة عن
القاضي انه قال
لا يجوز احراقها
قال وقال في
الروضة يكره
فليحرق : اه
اذرى

يسير والتقيد بقولنا مع تحامل يسير ليدل فيه المنحرف الذي ذكرناه وطرف الكف وهو حرف
اليد على الوجهين في رؤس الاصابع *

قال واذا مس الخنثى من نفسه أحد فرجيه لم ينتقض لاحتمال أن المسوس زائد وان مس رجل

والصبيان والرجال ويجعل عليها شمع ونحوه ويستوثق من النساء وشبههن بالتحذير من دخول الخلاء بها والمختار انه لا يكره اذا جعل عليه شمع ونحوه لانه لم يرد فيه نهي ونقل ابن جرير الطبري عن مالك نحو هذا فقال قال مالك لا بأس بما يعلق على النساء الحيض والصبيان من القرآن اذا جعل في كن كقصة حديد أو جلد يخرز عليه وقد يستدل للإباحة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم من الفزع كلمات أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر عباده ومن همزات الشياطين أن يحضرون » قال وكان عبدالله بن عمرو يعلمهن من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن : (العاشرة) اذا تيمم المحدث تيمما صحيحا فله مس المصحف وان كان لم يرتفع حدثه وكذا اذا توشأ من به حدث دائم كالمستحاضة فله مس المصحف وحمله وأما من لم يجد ماء ولا ترابا فيصلى على حاله للضرورة ويحرم عليه مسه وحمله لعدم الضرورة : (الحادية عشرة) اتفقوا على أنه لا يجوز المسافرة بالمصحف الى أرض الكفر اذا خيف وقوعه في أيديهم لحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهي أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو » واتفقوا انه يجوز أن يكتب اليهم الآيات والآياتان وشبههما في أثناء كتاب لحديث ابي سفيان رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم كتابا فيه (يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم) الآية (الثانية عشرة) قال أصحابنا لا يمنع الكافر سماع القرآن ويمنع مس المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن ينظر ان لم يرج اسلامه لم يجوز وان رجي جاز في أصح الوجهين وبه قطع القاضي حسين ورجحه البغوي وغيره : والثاني لا يجوز كما لا يجوز بيعه المصحف وان رجي اسلامه قال البغوي وحيث رآه معاندا لا يجوز تعليمه بحال وهل يمنع التعليم فيه وجهان حكاهما المتولى والروائي وغيرهما أحقهما يمنع (الثالثة عشرة) أجمع العلماء على وجوب صيانة المصحف واحترامه فلو القاه والعياذ بالله في قاذورة كفر واجمعوا على استحباب كتابة المصحف وتحسين كتابته وتبيينها وايضاها وايضاح الخط دون مشقه وتعليقه ويستحب تقط المصحف وشكله لانه صيانة له من الأحن والتحريف وفي تذهيبه وتفضيذه خلاف سنذكره حيث ذكره المصنف والاصحاب في باب زكاة الذهب والفضة : وبيع المصحف وشراؤه جائز عندنا وفي كراهة بيعه وجهان المنصوص يكره وفيه مذاهب للسلف سنوضحها حيث ذكره المصنف في باب ما يجوز بيعه ان

ذكره أو امرأة فرجه انتقض اذا لا يخلو عن مس أو لمس وان مس رجل فرجه أو امرأة ذكره لم ينتقض لاحتمال أنه زائد ولو ان خنثيين مس احدهما من صاحبه الفرج ومس الآخر الذكر فقد انتقض طهارة أحدهما لا بغيه ولكن تصح صلاة كل واحد منهما وحده لان بقاء لههارته ممكن

شاء الله تعالى : وبيعه للكفار حرام وفي انعقاده قولان أحدهما لا يعتد بسنوجه مع فروعه في كتاب البيع ان شاء الله تعالى واما آداب قراءة القرآن وتفضيلها على التسييح وتحسين الصوت بالقرآن ونحو ذلك فساد ذكره موضعاً ان شاء الله تعالى في آخر باب ما يوجب الغسل فهو اليق به *

(فرع) في مذاهب العلماء في مس المصحف وحمله مذهبا نحر بهما وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجهور العلماء وعن الحكم (١) وحماد وداود ويجوز مسه وحمله وروى عن الحكم وحماد جواز مسه بظهر الكف دون بطنه * واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل كتاباً فيه قرآن وهرقل محدث يمسه وأصحابه ولان الصبيان يحملون الألواح محدثين بلا انكار ولانه اذا لم تحرم القراءة فالس أولى وقاسوا حمله على حمله في متاع * واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين) فوصفه بالتنزيل وهذا ظاهر في المصحف الذي عندنا فان قالوا المراد اللوح المحفوظ لا يمسه الا الملائكة المطهرون ولهذا نال يمسه بضم السين على الخبر ولو كان المصحف لقال يمسه بفتح السين على النهي فالجواب ان قوله تعالى تنزيل ظاهر في ارادة المصحف فلا يحمل على غيره الا بدليل صحيح صريح وأما رفع السين فهو نهي بلفظ الخبر كقوله (لا تضار والدة بولدها) على قراءة من رفع وقوله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » باثبات الياء ونظائره كثيرة مشهورة وهو معروف في العربية فان قالوا لو أريد ما قلتم لقال لا يمسه الا المتطهرون فالجواب أنه يقال في المتوضىء مطهر ومتطهر واستدل أصحابنا بالحديث المذكور وبانه قول علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة والجواب عن قصة هرقل ان ذلك الكتاب كان فيه آية ولا يدعى مصحفاً وأبيح حمل الصبيان الألواح للضرورة وأبيحت القراءة للحاجة وعسر الوضوء لها كل وقت وحمله في المتاع لانه غير مقصود وبالله التوفيق *

(١) هو الحكم بن عتبة وحماد ابن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة اذعى

ماسبق من المسائل فيما اذا اتفق المس ولم يكن في الماس ولا في المسوس إشكال في حكم الذكورة والأنوثة فان كان ففيه مسائل أحدها ان مس الخنثي المشكل فرج واضح فالحكم على ماسبق وان مس فرج نفسه نظر ان مس فرجه جميعاً انتقض وضوءه لانه ان كان رجلاً فقد مس ذكره وان كانت امرأة فقد مست فرجها وان مس أحدهما لم ينتقض وضوءه لانه ان مس الذكر فيجوز أن يكون أثنى وهو سلعة زائدة وان مس الآخر فيجوز أن يكون رجلاً وهو ثقبه زائدة وان مس أحدهما وصلى الصبح مثلاً ثم توضأ ومس الآخر وصلى الظهر ففي المسألة وجهان أحدهما انه يقضيها جميعاً لان إحدى صلاتيه واقعة مع الحدث واظهرها انه لا يقضي واحدة منها

باب الاستطابة

الاستطابة والاستنجاء والاستجمار عبارات عن ازالة الخارج من السبيلين عن مخرجه فلا استطابة والاستنجاء يكونان تارة بالماء وتارة بالاحجار والاستجمار يختص بالاحجار مأخوذاً من الجمار وهي الحصى الصغار وأما الاستطابة فسميت بذلك لانها تطيب نفسه بازالة الخبث قال الازهرى يقال استطاب يستطيب فهو مستطيب وأطاب يطيب فهو مطيب اذا فعل ذلك : وأما الاستنجاء فقال الازهرى قال شمر هو مأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيتها اذا قطعها كأنه يقطع الأذى عنه وقال ابن قتيبة هو مأخوذ من النجوة وهي ما يرتفع من الارض وكان الرجل اذا أراد قضاء الحاجة تستر بنجوة قال الازهرى قول شمر أصح والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ اذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء عليه ذكر الله تعالى فلمستحب أن ينحيه لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا دخل الخلاء وضع خاتمته » وانما وضعه لانه كان عليه محمد رسول الله ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أنس هذا مشهور رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى وغيرهم في كتاب الطهارة والترمذى فى اللباس والنسائي فى الزينة وضعفه أبو داود والنسائي والبيهقى قال أبو داود هو منكر وانما يعرف عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه وقال النسائي هذا الحديث غير محفوظ وخالفهم الترمذى فقال حديث حسن صحيح غريب : وقوله وانما وضعه الى آخره هو من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه صحيح فى الصحيحين « أن نقش خاتمته صلى الله عليه وسلم كان محمد رسول الله » ويقال خاتم وخاتم بكسر التاء وفتحها وخاتام وخيتام أربع لغات والخلاء بالماء وهو الموضع الخالي وقوله كان اذا دخل الخلاء أى أراد الدخول : أما حكم المسألة فاتفق أصحابنا على استحباب تنحية ما فيه ذكر الله تعالى عند ارادة دخول الخلاء ولا تجب التنحية ومن صرح بأنه مستحب المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب فى تعليقه والحاملى فى كتبه الثلاثة وابن الصباغ والشيخ نصر المقدسى فى كتبه الثلاثة الانتخاب والتهديب والكافى وآخرون قال المتولى والرافعى وغيرهما لا فرق فى هذا بين ان يكون المكتوب عليه درهما وديناراً أو خاتماً أو غير ذلك وكذا اذا كان معه عوذة وهى الحروز المعروفة استحباب ان ينحيه

لان كل صلاة مفردة بحكها وقد بنى كل واحدة على ظن صحيح فصار كما لو صلى صلاتين الى جهتين باجتهدين وان مس احدهما وصلى الصبح ثم مس الآخر وصلى الظهر من غير وضوء بينها أعاد الظهر لانه محدث عندها ومضت الصبح على الصحة : الثانية لو مس الواضح فرج مشكل نظر ان مس رجل ذكره انتقض وضوءه لانه ان كان رجلاً فقد مس الذكر وان كانت امرأة فقد

صرح به المتولى وآخرون وألحق الغزالي في الاحياء والوسيط بذكر الله تعالى اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال امام الحرمين لا يستصحب شيئاً عليه اسم معظم ولم يتعرض الجمهور لعير ذكر الله تعالى وفي اختصاص هذا الادب بالبنيان وجهان قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يختص وقطع الجمهور بانه يشترك فيه البنيان والصحراء وهو ظاهر كلام المصنف وصرح به المحاملى وغيره واذا كان معه خاتم فقد قلنا ينزعه قبل الدخول فلولم ينزعه سهواً أو عمدأ ودخل فقيل يضم عليه كفه اثلاً يظهر قال ابن المنذر ان لم ينزعه جعل فسه مما يلي بطن كفه وحكي ابن المنذر عن جماعة من التابعين ابن المسيب والحسن وابن سيرين الترخيص في استصحابه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ ويستحب ان يقول اذا دخل الخلاء باسم الله لقوله ﷺ » ستر ما بين عورات امى واعين الجن باسم الله « ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه الترمذى وغيره من رواية علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل الكنيف أن يقول باسم الله » قال الترمذى اسناده ليس بالقوى والستر بكسر السين الحجاب قال ابن السكيت يقال مادون ذلك الامر ستر وما دونه حجاب ومادونه وجاح بمعنى واحد والوجاح بواو مفتوحة وجيم ثم الف ثم حاء مهملة وقوله باسم الله هكذا يكتب باسم بالالف وانما تحذف الالف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها كذا علله أهل الادب والمصنفون في الخط وفيه نظر وقوله اذا دخل أى أراد الدخول وهذا الادب متفق على استحبابه ويستوي فيه الصحراء والبنيان صرح به المحاملى والاصحاب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب أن يقول « اللهم انى أؤذ بك من الخبث والخبائث » لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء قال ذلك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أنس هذا رواه البخارى ومسلم قال الخطابي الخبث بضم الباء جماعة الخبيث والخبائث جمع الخبيثة يريد ذكور الشياطين وإناتهم قال وعامة المحدثين يقولون خبث وهو غلط والصواب الضم وهذا الذى غلطهم الخطابي فيه ليس بغلط بل انكار تسكين الباء وشبهه غلط فان

لمس امرأة وان مست امرأة فرجه انتقض وضوءها ايضا مثل هذا المعنى وهذا اذا لم يكن بين الخبثى والماس محرمة وغيرها مما يمنع لمسه عن ان ينتقض به الوضوء فان كان فلا انتقاض وان مس الرجل فرجه لم ينتقض وضوءه لاحتمال ان يكون رجلاً والمسوس ثقبه زائدة وان مست المرأة ذكره فكذلك لا ينتقض وضوءها لاحتمال ان يكون الخبثى امرأة والمسوس سلعة زائدة والضابط ان الواضح اذا مس منه ماله انتقض وضوءه فان مس ما ليس له فلا : ثم اذا حكنا بانتفاض طهارة

التسكين في هذا وشبهه جائز تخفيفاً بلا خلاف عند أهل النحو والتصريف وهو باب معروف عندهم فمن ذلك كتب ورسل وعتق وأشباهاها مما هو على ثلاثة أحرف مضموم الأول والثاني ولعل الخطابي أراد أنه ليس ساكناً في الأصل ولم يرد انكار الاسكان تخفيفاً ولكن عبارته موهمة وقد صرح جماعة من أئمة هذا الفن باسمكان الباء منهم أبو عبيد القاسم بن سلام إمام هذا الفن واختلف الذين روهوا ساكن الباء في معناه فقيل الخبث الشر وقيل الكفر وقيل الشيطان والخبائث المعاصي قال ابن الاعرابي الخبث في كلام العرب المكروه فان كان من الكلام فهو الشتم وان كان من الممل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من الشراب فهو الضار: وقوله اذا دخل الخلاء أي اذا أراد دخوله وكذا جاء مصرحاً به في رواية للبخاري: وهذا الذي كرم جمع على استحبابه وسواء فيه البناء والصحراء وقول المصنف يقول اسم الله ويقول اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث فيه إشارة الى أنه يستحب أن يقدم التسمية وهكذا صرح به امام الحرمين والغزالي والرويانى والشيخ نصر وصاحب العدة والبيان وآخرون وقد جاء في رواية من حديث أنس هذا «بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» ويخالف هذا التعوذ في الصلاة والقراءة فانه يقدم على البسمة لان التعوذ هناك للقراء والبسمة من القرآن فقدم التعوذ عليها بخلاف هذا: والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويقول اذا خرج غفرانك الحمد لله الذى اذهب غنى الاذى وعافاني لما روى أبو ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء قال « الحمد لله الذى اذهب غنى الاذى وعافاني » وروت عائشة رضي الله عنها قالت ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلاء الا قال « غفرانك »﴾

﴿الشرح﴾ حديث أبي ذر هذا ضعيف رواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة من طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف على أبي ذر واسناده مضطرب غير قوى ورواه ابن ماجه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ضعيف قال الترمذى لا يعرف في هذا الباب الاحديث عائشة وأما حديث عائشة فصحيح رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه ورواه النسائي في اليوم والليلة قال الترمذى حديث

الواضح فلا تقول الخبثى ملموس حتى يعود في انتقاض طهارته القولان بل هو ممسوس حتى لا تنتقض طهارته طر حال الشك واستصحاب الطهارة: والثالثة لو مس مشكل فرج مشكل آخر نظر ان مس فرجيه جميعاً انتقض وضوءه كما لو مسها من نفسه وكذلك لو مس ذكر مشكل وفرج مشكل آخر ينتقض وضوءه أيضاً لكن ههنا ينتقض لعله المس أو اللس وان مس أحد فرجيه لا غير لم ينتقض وضوءه لاحتمال كونه عضواً زائداً ولو مس أحد المشكلين فرج الآخر ومس الآخر ذكر الاول انتقض

حسن ولفظ روايتهم كلهم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الغائط قال « غفرانك » وبين هذا اللفظ ولفظ المصنف تفاوت لا يخفى لكن المقصود يحصل : وجاء في الذي يقال عقب الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت الا حديث عائشة المذكور وهذا مراد الترمذى بقوله لا يعرف في الباب الا حديث عائشة والله أعلم * وغفرانك منصوب بتمتدراً سألك غفرانك أو اغفر غفرانك والوجهان مقولان في قول الله تعالى (غفرانك ربنا) والأول أجود واختاره الخطابي وغيره قال الخطابي وقيل في سبب قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذكر في هذا الموطن قولان أحدهما أنه استغفر من ترك ذكر الله تعالى حال لبثه على الخلاء وكان لا يهجر ذكر الله تعالى الا عند الحاجة : والثاني أنه استغفر خوفاً من تقصيره في شكر نعمة الله تعالى التي انعمها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه فرأى شكره قاصراً عن بلوغ هذه النعمة فتداركه بالاستغفار وقولها خرج من الغائط أى الموضع الذي يتغوط فيه : قال اهل اللغة أصل الغائط المكان المظلم كانوا يأتونه للحاجة فكنوا به عن نفس الحدث كراهة لاسمه ومن عادة العرب التعفف في ألقاظها واستعمال الكنايات في كلامها وصون الألسن بماتصان الابصار والاسماع عنه وهذا الذي ذكره المصنف متفق على استحبابه ويشترك فيه البناء والصحراء صرح به المحاملى وغيره والله أعلم *

وأبوذر اسمه جنذب بفتح الدال وضمها ابن جنادة بالضم وقيل في اسمه اقوال أخر أسلم بمكة في أول الامر رابع اربعة وقيل خامس خمسة ومناقبه كثيرة مشهورة وزهده من المشهورات توفى بالرابعة سنة اثنتين وثلاثين وقد بسطت احواله في تهذيب الاسماء رضى الله عنه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب ان يقدم في الدخول رجله اليسرى وفي الخروج اليمنى لان اليسار للأذى واليمنى لما سواه ﴾

طهارة أحدهما لا بعينه لأنهما ان كانا رجلين فقد أحدث ماس الذكر وان كانتا امرأتين فقد أحدثت ماسة الفرج وان كان أحدهما رجلاً والآخر امرأة فقد أحدثا جميعاً بسبب اللمس فاذا طهارة أحدهما باطلة لا محالة لكنه غير متعين وما من واحد منهما أفردناه بالنظر الا والحديث في حقه مشكوك فيه فنستصحب يقين الطهارة ولا نمنع واحداً منهما عن الصلاة ونظائر ذلك لا تخفى وأما قوله في الكتاب في هذه المسألة ولكن تصح صلاة كل واحد منهما وحده ففي كلمة وحده أشكال لأن المفهوم منه ان لكل واحد منهما ان يصلى منفرداً ويمتنع ان يقتدى بالآخر كما نقول اذا اختلف اجتهاد اثنين يخفى ان اثنين مشتبهين صلى كل واحد منهما وحده يريد به ما ذكرنا لكن

﴿الشرح﴾ اليسار بفتح الياء وكسرها لغتان الفتح افصح عند الجمهور وخالفهم ابن دريد وهذا الادب متفق على استحبابه وهذه قاعدة معروفة وهي ان ما كان من التكريم بدى فيه باليمنى وخلافه باليسار وقد قدمت هذه القاعدة بامثلتها ودلائلها من الاحاديث الصحيحة في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليد وفي اختصاص هذا الادب بالبنين وجهان : احدهما وبه قطع امام الحرمين والغزالي يختص وهو ظاهر كلام المصنف وكثيرين واصحها لا يختص صرح به المحاملي في كتبه وغيره ونقله الرافعي عن الأ كثرين قال فيقدم في الصحراء رجله اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه واذا فرغ قدم اليمنى في انصرافه * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كان في الصحراء ابعدا لما روي المغيرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان اذا ذهب الى الغائط ابعدا﴾ ويستتر عن العيون بشيء لما روي ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال من آتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستتر به *

﴿الشرح﴾ حديث المغيرة صحيح رواه احمد بن حنبل والدارمي في مسندهما وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم باسناد صحيحة : قال الترمذي هو حديث حسن صحيح وعن المغيرة ايضا قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الاداة فاخذتها فانطلق رسول الله ﷺ حتى تواري عنى فقضي حاجته وراه البخاري ومسلم وعن جابر ان النبي ﷺ كان اذا اراد البراز انطلق حتى لا يراه احد وراه ابوداود وابن ماجه باسناد فيه ضعف يسير وسكت عليه ابوداود وهو حسن عنده : واما حديث أبي هريرة فحسن رواه احمد والدارمي وأبو داود وابن ماجه بأسانيد حسنة وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما قال « كان أحب ما استتر به النبي ﷺ الى الله عليه وسلم هدف أو حائش نخل » رواه مسلم والحائش بالحاء المهملة والشين المعجمة وهو الحائط والكثيب بالثاء المثناة قطعة من الرمل مستطيلة محدودة تشبه الرتبة وهذان الادبان متفق على استحبابهما وجاء فيهما احاديث كثيرة جمعتها في جامع السنة قال الرافعي وغيره ويحصل هذا التستر بان يكون في بناء مسقف أو محوط يمكن سقفه أو يجلس قريبا من جدار وشبهه وليكن الساتر قريبا من

اقتداء الخنثى بالخنثى ممنوع على الاطلاق فان معنى التقييد في هذه المسألة ان كلمة وحده يشبه ان يكون من سبق القلم لاعن قصدو تعمد لانه في الوسيط لم يتعرض لذلك وانما قال لكن تصح صلاتهما ويأخذ كل واحد منهما باحتمال الصحة وان آتى بها عن قصد فقد ذكر بعضهم ان فائدة التقييد انه لا تجزى صلاة واحد منهما خلف الآخر قطعا وان بان بعد الفراغ كون الامام رجلا بخلاف ماذا اقتدى الخنثى بالخنثى في غير هذه الصورة ثم بان بعد الفراغ كون الامام رجلا فان في وجوب القضاء قولين والله أعلم *

آخرة الرجل وليكن بينه وبينه ثلاث أذرع فأقل ولو أناخ راحته وتستر بها أو جلس في وهدة أو نهر أو أرخى ذيله حصل هذا الغرض والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط ولا بول » ويجوز ذلك في البنيان لما روت عائشة رضي الله عنها أن ناسا كانوا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أو قد فعلوها حولوا بمقعدتي إلى القبلة » ولأن في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون فيستقبلهم بفرجه وليس ذلك في البنيان ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة صحيح رواه الشافعي في مسنده وفي الام باسناده الصحيح بهذا اللفظ المذكور في الكتاب. ورواه مسلم في صحيحه دون قوله لغائط ولا بول ورواه البخاري ومسلم من رواية أبي أيوب ووقع في المذهب لغائط باللام وقد روى هذا الحديث لغائط وبغائط باللام وبالباء وكلاهما صحيح. وأما حديث عائشة فرواه أحمد بن حنبل وابن ماجه واسناده حسن لكن أشار البخاري في تاريخه في ترجمة خالد بن ابى الصملى الى أن فيه علة وقوله صلى الله عليه وسلم « أو قد فعلوها » هو بفتح الواو وهي واو العطف وهو استفهام توبيخ وتقرير قال الواحدى في تفسير قول الله تعالى (أو لو كانوا لا يفتخرون شيئا ولا يفتخرون) انما جعل الاستفهام للتوبيخ لانه يقتضى الاقرار بما الاقرار به فضيحة كما يقتضى الاستفهام الاخبار عن المستفهم عنه والمقعدة بفتح الميم وهي موضع القعود لقضاء حاجة الانسان : أما حكم المسألة فذهبنا أنه يحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء ولا يحرم ذلك في البنيان ودليله ما ذكره المصنف مع ما سأذكره في فروع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى قال أصحابنا الخراسانيون وجماعة من العراقيين منهم صاحب الشامل انما يجوز الاستقبال والاستدبار في البنيان بشرط أن يكون بينه وبين الجدار ونحوه ثلاث أذرع فما دونها ويكون الجدار ونحوه مرتفعا قدر مؤخرة الرجل فان

قال واليقين لا يرفع بالشك (م) لا في الطهارة ولا في الحدث وان تيقن انه بعد طلوع الشمس توشأ وأحدث ولم يدرك أيهما سبق اسند الوهم الى ما قبله فان انتهى إلى الحدث فهو الآن متطهر لانه تيقن طهرا بعده وشك في الحدث بعد الطهر وان انتهى الى الطهر فهو الآن محدث وقيل انه يستصحب ما قبل الحائتين ويتعارض الظنان ﴿

﴿ من القواعد التي ينبني عليها كثير من الاحكام الشرعية استصحاب اليقين والاعراض عن الشك والاصل فيه ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

زاد ما بينها علي ثلاث أذرع أو قصر الخائل عن مؤخرة الرجل فهو حرام الا اذا كان في بيت
بني لذلك فلا حرج فيه قالو ولو كان في الصحراء وتستر بشيء على ما ذكرناه من الشرطين زال
التحريم فالاعتبار بالسائر وعدمه فحيث وجد السائر بالشرطين حل في البناء والصحراء
وحيث فقد احد الشرطين حرم في الصحراء والبناء وذكر الماوردي والرويانى وجهين
احدهما هذا والثاني محل في البناء مطلقا بلا شرط ويحرم في الصحراء مطلقا وان قرب
من السائر والصحيح الاول قال أصحابنا ولا فرق في السائر بين الجدار والداية والوهدة (١) وكثيب
الرمل ونحو ذلك : ولو أرخى ذيله في قبالة القبلة فهل يحصل به السترفيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره
احدهما لا يحصل لانه لا يعد سائر أو أصحهما يحصل لان المقصود أن لا يستقبل ولا يستدير بسوء ته وهذا
المقصود يحصل بالذيل وبهذا الثاني قطع الفوراني وآخرون وصححه الامام والغزالي في البسيط وحيث
جوزنا الاستقبال قال المتولي يكره وقال امام الحرمين اذا كان في بيت يعد مثله سائرا لم يحرم
الاستقبال والاستدبار لكن الأدب ان يتوقاها ويهيء مجلسه مائلا عنهما ولم يتعرض الجمهور
للكراهة التي ذكرها المتولي والمختار انه لا كراهة للاحاديث التي سند كرها ان شاء الله تعالى
لكن الادب والافضل الميل عن القبلة اذا أمكن بلا مشقة والله أعلم *

(١) قال
العمرائي في
زوائده ولو كان
في وهدة وبينه
وبين ما يستره
من الارض أو
شجرة فوجهان
اصحهما حصول
الستر والثاني
المنع لانه يقع
عليه اسم الصحراء
اه اذرعى

« اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشك عليه اخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى
يسمع صوتا أو يجد ريحا » (١) وروى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الشيطان ليأتى أحدكم
فينفخ بين يديه ويقول أحدثت أحدثت فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » (٢) ولا فرق
عندنا بين ان يتيقن الطهارة ويشك في الحدث بعده أو يتقن الحدث ويشك في الطهارة بعده
بل يستصحب اليقين في الحالتين خلافا لمالك حيث قال اذا استيقن الطهارة وشك في الحدث أخذ
بالحدث احتياطا وتوضأ اذا كان خارج الصلاة وان كان في الصلاة سلم انه يمضي في صلاته وما
رويناه من الخبر حجة عليه لانه مطلق وحكي في التهمة وجهان عن بعض الاصحاب يوافق مذهب

(١) حديث ﴿ ابى هريرة اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيء أم لا
فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا مسلم وابو داود والترمذى : وفي الباب
عن عبد الله ابن زيد بن عاصم المازني بمناه *

(٢) حديث ﴿ ان الشيطان ليأتى احدكم فينفخ بين يديه ويقول أحدثت أحدثت فلا
ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا هذا الحديث تبع في ايراده الغزالي وهو تبع الامام وكذا
الماوردي وقال ابن الرفعة في المطلب لم اظفر به يعني هذا الحديث انتهى وقد ذكره البيهقي في
الخلافيات عن الربيع عن الشافعي انه قال قال رسول الله ﷺ فذكره غير اسناد دون قوله فيقول

(فرع) اذا تجنب استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط ثم اراد استقبالها حال الاستنجاء فمقتضى مذهبنا واطلاق اصحابنا جوازه لان النهي ورد في استقبالها واستدبارها ببول او غائط وهذا لم يفعله ونقل الروياني في الحلية جوازه عن ابي حنيفة قال وهو صحيح يحتمله مذهبنا ولا كراهة ايضاً في اخراج الريح الى القبلة لما ذكرناه والله اعلم *

(فرع) قال العبدري من اصحابنا في كتابه الكفاية يجوز عندنا الجماع مستقبل القبلة ومستدبرها في البناء والصحراء قال وبه قال ابو حنيفة واحمدوداود واختلف فيه اصحاب مالك فجوزه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب ونقل غير العبدري من اصحابنا ايضاً انه لا كراهة فيه عندنا لان الشرع ورد في البول والغائط والله اعلم *

(فرع) قال أصحابنا لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ولا غائط ولا استدباره لافي البناء ولا في الصحراء قال المتولى وغيره ولكنه يكره ونقل الروياني عن الاصحاب ايضاً أنه يكره لكونه كان قبلة : وأما حديث معقل بن أبي معقل الاسدي رضي الله عنه قال «نهى رسول الله صلى عليه وسلم أن يستقبل القبلتين ببول أو غائط» رواه احمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه وغيرهم واسناده جيد ولم يضعفه أبو داود فأجاب عنه أصحابنا بجوابين لمتقدمي أصحابنا أحدهما أنه نهى عن استقبال بيت المقدس حيث كان قبلة ثم نهى عن الكعبة حين صارت قبلة فجمعها الراوي قال صاحب الحاوي هذا تأويل أبي اسحق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة : والثاني المراد بالنهي أهل المدينة لان من استقبال بيت المقدس وهو في المدينة استدبر الكعبة وان استدبره استقبالها والمراد بالنهي عن استقبالها النهي عن استقبال البكة واستدبارها قال صاحب الحاوي هذا تأويل

مالك ومن نظائر الشك في عروض الحدث ما اذا نام قاعداً ثم تمايل وانتبه ولم يدر أيهما سبق فإن ينتقض وضوءه بخلاف ما اذا عرف أن الانتباه كان بعد التمايل يلزمه الوضوء ومنها ما اذا شك في أنه لمس الشعر أو البشرة اذا قلنا انه لا أثر للمس الشعر ومنها ما اذا لمس الخنثى فرجيه مرتين وشك في ان الممسوس ثانيا هو الممسوس أولاً أو الفرج الآخر ومنها ما لو شك في ان ما عرض له رؤيا

احدثت احدت وذكركه المزني في المختصر عن الشافعي نحوه بغير اسناد ايضاً ثم ساقه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني بمعناه وهو في الصحيحين : وفي الباب عن ابي سعيد وابن عباس : اما حديث ابي سعيد فرواه الحاكم من طريق عياض بن عبد الله عنه ان رسول الله ﷺ قال اذا جاء احدكم الشيطان فقال انك احدثت فليقل كذبت الا ما وجد ريحاً بانه أو سمع صوتاً باذنه ورواه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه كذبت وهو عند احمد بلفظ ان الشيطان ليأتي احدكم وهو في صلاته فيأخذ بشعرة من دبره فيمدها فيرى انه أحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً وفي اسناده احمد علي بن زيد بن جذعان : واما حديث ابن عباس فرواه البزار بلفظ يأتي احدكم

عن بعض المتقدمين فهذان تأويلان مشهوران للأصحاب ولكن في كل واحد منهما ضعف والظاهر المختار أن النهي وقع في وقت واحد وأنه عام لكليهما في كل مكان ولكنه في الكعبة نهى تحريم في بعض الاحوال على ما سبق وفي بيت المقدس نهى تنزيه ولا يتمتع جمعهما في النهي وان اختلف معناه وسبب النهي عن بيت المقدس كونه كان قبلة فبقيت له حرمة الكعبة وقد اختار الخطابي هذا التأويل فان قيل لم حملتموه في بيت المقدس على التنزيه قلنا للاجماع فلا نعلم من يعتد به خرمه والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في استقبال القبلة واستدبارها بيول أو غائط هي أربعة مذاهب أحدها مذهب الشافعي أن ذلك حرام في الصحراء جائز في البنيان على ما سبق وهذا قول العباس ابن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي ومالك واسحاق ورواية عن احمد * والمذهب الثاني يحرم ذلك في الصحراء والبناء وهو قول أبي ايوب الانصاري الصحابي ومجاهد والنخعي والثوري وأبي نور ورواية عن احمد * والثالث يجوز ذلك في البناء والصحراء وهو قول عروة بن الزبير وربيعة وداود الظاهري * والرابع يحرم الاستقبال في الصحراء والبناء ويحل الاستدبار فيهما وهو رواية عن ابي حنيفة واحمد * واحتج لمن حرم مطلقاً بحديث أبي ايوب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو ايوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحنحرف ونستغفر الله » رواه البخاري ومسلم : وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا جلس أحدكم على حاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » رواه مسلم وعن سلمان رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة لغائط أو بول قالوا ولانه انما منع لحرمة القبلة وهذا موجود في البناء كالصحراء ولانه لو كفى الحائل لجاز في الصحراء فان

أوحديث. نفس فلا يلزمه الوضوء في شيء منها وكذلك القول في الشك في الحدث الاكبر وهذا كله اذا عرف سبق الطهارة اما اذا لم يعرف ذلك بان يقن انه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولم يدريهما سبق وانه الآن علي ماذا في المسألة وجهان أحدهما قال صاحب التلخيص والاكثر

الشیطان في صلاته حتي ينفخ في مقعدته فيخيل له انه قد احدث ولم يحدث فاذا وجد ذلك احدثم فلا ينصرف حتي يسمع صوتاً باذنه او يجد ريحاً بانفه وفي استاده ابو اويس لكن تابعه الدر اوردى عند البيهقي : (تنبيه) قال الرافعي هذا الخبر حجة على مالك في تفرقه بين الشك في الصلاة وخارجها لانه مطلق انتهى ورواية ابي داود لهذا الحديث حجة لمالك فانه اخرج من حديث عبد الله بن

بيننا وبين الكعبة أودية وجبالا وأبنية* واحتج اصحابنا عليهم بحديث عائشة المذكور في الكتاب وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « رقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً على لبنتين مستقبلايت المقدس مستدبرا الكعبة » رواه البخارى ومسلم : وعن جابر رضي الله عنه قال « نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بيول فرأيته قبل ان يقبض بعام يستقبلها » حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وهذا لفظها قال الترمذي حديث حسن وعن مروان الاصفر قال « رأيت ابن عمر اناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس بيول اليها قلنا يا أبا عبد الرحمن اليس قد نهى عن هذا قال بلى إنما نهى عن ذلك في الفضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس » رواه أبو داود والدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرك على الصحيحين وقال هو صحيح على شرط البخارى ولانه تلحقه المشقة في اجتناب القبلة في البناء دون الصحراء فان قالوا خصوا الجواز بمن لحقه مشقة قلنا الرخصة ترد لسبب ثم تعم كالتصريح ولان الاحاديث تعارضت في المنع والجواز فوجب الجمع بينها ويحصل الجمع بينها بما قلناه فانها جاءت علي قفه ولا تكاد تحصل بغيره : وأما الجواب عن الاحاديث التي احتجوا بها فهو انها محمولة على من كان بالصحراء للجمع بين الاحاديث : واما قول أبي ايوب رضي الله عنه فنحرف ونستغفر الله تعالى فجوابه من وجهين احدهما انه شك في عموم النهي فاحتاط بالاستغفار والثاني ان هذا مذهبه ولم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم صريحا وقد خالفه غيره من الصحابة كما سبق : واما قولهم المنع حرمة القبلة وما بعده فجوابه ان الشرع ورد بالفرق على ما قدمناه فلا يلتفت الى قياس ومعني يخالفه : ومع هذا فالفرق ظاهر فان المشقة تلحق في البناء دون الصحراء * واحتج من اباح مطلقا بحديثي جابر وعائشة قالوا وهما ناسخان للنهي قالوا ولان الاحاديث تعارضت فرجعنا الى الاصل * واحتج اصحابنا بأن الاحاديث السابقة صحيحة فلا يجوز الغاؤها بل يجب الجمع بينها

يؤمر باسناد الوهم الي ما قبل طلوع الشمس وتذكر ما كان عليه من الطهارة والحدث فان تذكر انه كان محدثا فهو الآن علي الطهارة لانه تيقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في تأخر الحدث المعلوم بعد الطلوع عن تلك الطهارة وان تذكر انه كان متطهرا فهو الان محدث لانه تيقن حدثا بعد تلك الطهارة وشك في تأخر الطهارة عن ذلك الحدث ومن الجائز سبقه علي الحدث وتوالي الطهارتين وهذا اذا كان الشخص ممن يعتاد تجديد الطهارة فان لم يكن التجديد من عادته فالظاهر ان طهارته بعد الحدث فيكون الآن متطهرا وان لم يتذكر ما قبلها فلا بد من بن زيد بلفظ اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا أو حركة في دبره فاشكل عليه فلا ينصرف الحديث

فجمعنا بينها واستعملناها ولم نعطل شيئاً منها : واما قولهم ناسخان فخطأ لان النسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع ولم يتعذر هنا واما من جوز الاستدبار دون الاستقبال فمحموج بالاخبار الصحيحة المصرحة بالنهاى عنهما جميعا والله اعلم *

(فرع) قول المصنف ولان فى الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون هكذا قاله اصحابنا واعتمده ورواه البيهقي باسناد ضعيف عن الشعبي التابعي من قوله وهو تعليل ضعيف فانه لو قعد قريبا من حائط واستقبله ووراءه فضاء واسع جاز بلا شك صرح به امام الحرمين والبعوى وغيرهما ويدل عليه ما قدمناه عن ابن عمر انه اناخ راحلته وبال ايها فهذا يبطل هذا التعليل فانه لو كان صحيحاً لم يجز فى هذه الصورة فانه مستدبر الفضاء الذى فيه المصلون ولسكن التعليل الصحيح

أن جهة القبلة معظمة فوجب صيانتها فى الصحراء ورخص فيها فى البناء المشقة وهذا التعليل اعتمده القاضى حسين والبعوى والرويانى وغيرهم والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
﴿ ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ كان لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر ضعيف رواه ابوداود والترمذي وضعفاه * وهذا الادب مستحب بالاتفاق وايسر واجب كذا صرح به الشيخ ابوحامد وابن الصباغ والمتولى وغيرهم (١) ومعناه اذا اراد الجلوس للحاجة لا يرفع ثوبه عن عورته فى حال قيامه بل يصبر حتى يدنو من الارض ويستحب أيضا أن يسبل ثوبه اذا فرغ قبل انتصابه صرح به الماوردى فى الاقناع وهذا كله اذا لم يخف تنجس ثوبه فان خافه رفع قدر حاجته والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويرتاد موضعاً للبول فان كانت الارض الاصلية دقها بعود أو حجر حتى لا يترشش عليه البول لما روى ابو موسى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد احدكم ان يبول فليرتد لبوله ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابي موسى ضعيف رواه احمد و ابوداود عن رجل عن ابي موسى وقوله فليرتد أى يطلب موضعاً لنا و ابو موسى هو عبد الله بن قيس الأشعري منسوب الى الاشعر جد القبيلة توفى ابو موسى بمكة وقيل بالكوفة سنة خمسين وقيل احدى وخمسين وقيل أربع وأربعين وهو ابن

الوضوء لتعارض الاحتمالين من غير ترجيح ولا سبيل الى الصلاة مع التردد المحض فى الطهارة ومنهم من قال يؤمر بالتذكير لكانه ان تذكر الحدث قبل الطلوع فهو الآن محدث أيضا وان تذكر الطهارة فهو الآن متطهر لان ما يذكره من قبل معلوم فيستصحب ويتعارض الظن ان الطارآن بعده لتقابل الاحتمالين والوجه الثانى انه لا نظر الى ما قبل الطلوع ويؤمر بالوضوء بكل حال

(١) قلت قال فى تعليقه على التنبيه ان هذا مبني على الخلاف فى وجوب ستر العورة فى الخلوة ان قلنا واجب وهو الاصح كان رفع الثوب قبل الدنو وان لم يحتج اليه حراما وان قلنا لا يجب الستر فى الخلوة كان الرفع مكروها لا محرما انتهى لفظه رحمه الله تعالى اه اذرى

ثلاث وستين ومناقبه مشهورة وقد ذكرتها في التهذيب * وهذا الادب متفق على استحبابه قال أصحابنا يطلب أرضا لينة ترابا أورملا فان لم يجد الأرضا صلبة دقها بحجر ونحوه لئلا يترشش عليه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يبول قائما من غير عذر لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « ما بليت » قائما منذ أسلمت ولأنه لا يؤمن أن يترشش عليه ولا يكره ذلك لما روى أن النبي ﷺ « أتى سباطة قوم فبال قائما لعله بأبضيه »

﴿ الشرح ﴾ أما الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه فذكره الترمذى في كتابه تعليقا لا مسندا وروى ابن ماجه والبيهقى عن عمر أنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبول قائما فقال يا عمر لا تبلى قائما فما بليت بعد قائما لكن اسناده ضعيف وروى عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن يبول الرجل قائما » رواه ابن ماجه والبيهقى وضعفه البيهقى وغيره ويغني عن هذا حديث عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدا » رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم واسناده جيد وهو حديث حسن وأما الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى سباطة قوم فبال قائما » فصحيح رواه البخارى ومسلم من رواية حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما والذي فى الصحيحين أتى سباطة قوم فبال قائما وأما قوله لعله بأبضيه رواه البيهقى من رواية أبي هريرة لكن قال لا تثبت هذه الزيادة وذكرا الخطابي ثم البيهقى فى سبب بوله صلى الله عليه وسلم قائما أوجها أحدها قالا وهو المروى عن الشافعى رحمه الله أن العرب كانت تشتشفى بالبول قائما لوجع الصلب فترى أنه كان به صلى الله عليه وسلم اذ ذلك وجع الصلب قال القاضي حسين فى تعليقه وصار هذا عادة لاهل هراة يبولون قياما فى كل سنة مرة احياء لتلك السنة : والثانى أنه لعله بأبضيه والثالث أنه لم يجد مكانا يصلح للعبود فاحتاج الى القيام اذ كان الطرف الذى يليه عاليا مرتفعا

اخذا بالاحتياط ثم تتكلم فى قوله واليقين لا يرفع بالشك فى ابتداء هذا الفصل من ثلاثة أوجه أحدها قد يتوهم أن هذا الكلام متصل بآخر مسألة الخثيين وهو قوله لان بقاء طهارته ممكن ولا شك انه صالح لذلك لكنه لم يقصد تذييب المسألة به وانما أراد افتتاح قاعدة مقصودة فى نفسها ويراوده فى الوسيط يوضح ذلك ثم لا يخفى تخريج مسألة الخثيين على هذه القاعدة : الثانى لا نغني بقولنا اليقين لا يرفع ولا يترك بالشك يقينا حاضرا فان الطهارة والحديث نقيضان ومهما شككنا فى أحد النقيضين فبحال ان تتيقن الآخر ولكن المراد أن اليقين الذى كان لا يترك حكمه بالشك بل يستصحب لان الاصل فى الشيء الدوام والاستمرار فهو فى الحقيقة عمل

ويجوز وجه رابع أنه لبيان الجواز : وأما السبابة فبضم السين وهي ملقى التراب والكناسة ونحوها تكون بفناء الدور مرفقا للقوم قال الخطابي ويكون ذلك في الغالب سهلا لينا مثالا يخذ فيه البول ولا يرجع على البائز وأما المثبض فبهزمة سا كنة بعد الميم ثم باء موحدة مكسورة ثم ضاد معجمة ويجوز تخفيف الهزمة بقلبيها ألفا كما في رأس واشباهه والمثبض باطن الركبة من الأدمى وغيره وجمعه ما بض بالمد كمسجد ومساجد وأما بوله صلى الله عليه وسلم في سبابة القوم فيحتمل أوجهها أظهرها أنه علم أن أهلها يرضون ذلك ولا يكرهونه ومن كان هذا حاله جاز البول في أرضه : (الثاني) أنها لم تكن مختصة بهم بل كانت بفناء دورهم للناس كلهم فاضيفت اليهم لقربها منهم (الثالث) أنهم أذنوا لمن أراد قضاء الحاجة فيها بصريح الأذن أو بمعناه : والله أعلم * أما حكم المسألة فقال أصحابنا يكره البول قائما بلا عنذر كراهة تنزيه ولا يكره للعذر وهذا مذهبنا وقال ابن المنذر اختلفوا في البول قائما فثبت عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمرو سهل ابن سعد أنهم بالواقيا ما روى ذلك عن علي وأنس وأبي هريرة وفعله ابن سيرين وعروة وكرهه ابن مسعود والشعبي وإبراهيم بن سعد وكان إبراهيم بن سعد لا يقبل شهادة من بال قائما قال وقال مالك إن كان في مكان لا يتطير إليه من البول شيء فمكروه وإن تطاير فلا كراهة قال ابن المنذر البول جالسا أحب إلى وقائما مباح وكل ذلك ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يبول في ثقب أو سرب لما روي عبد الله بن سرجس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن البول في حجر » ولأنه يخرج عليه ما يلمسه أو يرد عليه البول ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ حديث ابن سرجس صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بالاسانيد الصحيحة وفي رواياتهم زيادة قالوا لقتادة الراوي عن ابن سرجس ما تكره من البول في حجر فقال كان يقال إنها مساكن الجن والثقب بفتح الثاء وضمها لفتان تقدمتا في باب صفة الوضوء في فصل

بالظن وطرح لالشك : الثالث المشهور من معني الشك التردد في طرفي وجود الشيء وعدمه بصفة التساوي فإذا حدث له هذا التردد في الحدث بعد تيقن الطهارة أو في الطهارة بعد تيقن الحدث لم يلتفت إليه واستصحب ما كان : وهذا الحكم لا يختص بالشك في طرف الحدث بل لو كان الحادث ظن الحدث بعد تيقن الطهارة فهو كالشك في أنه يجوز له الصلاة استصحابا ليقين الطهارة لكن لو ظن الطهارة بعد الحدث لم يستصحب حكم الحدث بل له أن يصلي بالظن فإذا حكم الشك واحد في الطرفين وحكم الظن في الحدث بخلاف حكمه في الطهارة *
قال ﴿ قاعدة تنكشف حال الجنني بثلاث طرق : أحدها خروج خارج من الفرجين فإن بال بفرج

غسل اليد والفتح أفصح وأشهر والسرب بفتح السين والراء : فالتقب ما استدار وهو الجحر المذكور في الحديث والسرب ما كان مستطيلا: وعبد الله بن سرجس من نبي بصري وأبوه سرجس بفتح السين المهملة وكسر الجيم وآخره سين أخرى لا ينصرف : وهذا الذي قاله المصنف من الكراهة متفق عليه وهي كراهة تنزيه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ويكره أن يبول في الطريق والظل والموارد لما روى معاذ رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل ﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي باسناد جيد وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا اللعائين قالوا وما اللعانان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من سل سخيمته على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البيهقي والسخيمة بفتح السين المهملة وكسر الخاء المعجمة هي الغائط والملاعن مواضع اللعن جمع ملعنة كقبرة رمجزرة موضع القبر والجزر وأما اللعانان في رواية مسلم فهم أصحاب اللعن أى الذى يلعنهما الناس كثيراً وفي رواية أبي داود اللعانان ومعناه الامران الجالبان للعن لان من فعلهما لعنه الناس في العادة فلما صار سببا للعن أضيف الفعل إليهما قال الخطابي وقد يكون اللعن بمعنى الملعون فالتقدير اتقوا الملعون فاعلها : وأما الموارد فقال الخطابي وغيره هي طرق الماء واحدها مورد قالوا والمراد بالظل مستظل الناس الذى أتخذوه مقبلا ومناخا ينزلونه أو يقعدون تحته قالوا وليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة تحته فقد قعد النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته تحت حاشئ النخل ثبت ذلك في صحيح مسلم وللحاشئ ظل بلاشك : وأما البراز فقال الخطابي هو هنا بفتح الباء وهو الفضاء الواسع من الارض كنوابه عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء، ويقال تبرز الرجل اذا تعوط كما يقال تخلى قال وأهل الحديث يروونه البراز بكسر الباء وهو غلط هذا كلام الخطابي وقال غيره

الرجال أو أمنى فرجل وان بال بفرج النساء أو حاض فامرأة وان بال بفرج الرجال وحاض بفرج النساء قيل التعويل على المبال لانه أدم وقيل مشكل : (الثانية) نبات اللحية ونهود الثدي فيه خلاف والاظهر ان لاعبرة بهما كالأعبرة بتأخر النبات والنهود عن أوأمنهما : (الثالثة) ان يراجع الشخص ليحكم بميله فاذا اخبر لا يقبل رجوعه الا ان يكذبه الحس بأن يقول أنا رجل ثم ولدت ولدا ﴿ لما تكلم في صور مس الخنثي أراد ان يبين ما ينكشف به حال الخنثي فذكر له طرقا منها خروج الخارج من أحد الفرجين وذلك على قسمين أحدها خارج لا يوجب الغسل وهو البول فاذا بال بفرج الرجال فرجل وان بال بفرج النساء فامرأة لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما

الصواب البراز يكسر الباء وهو الغائط نفسه كذا ذكره أهل اللغة فإذا كان البراز بالكسر في اللغة هو الغائط وقد اعترف الخطابي بان الرواة نقلوه بالكسر تعين المصير اليه فحصل أن المختار كسر الباء وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب الاسماء واللغات : وأما قارعة الطريق فأعلاء قاله الازهرى والجوهري وغيرهما وقيل صدره وقيل ما برز منه والطريق يذكر ويؤنث لغتان مشهورتان تقدم بينهما وأما معاذ الرواي فهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الانصارى المدني من كبار الصحابة ووقفها منهم ومن أعلمهم بالاحكام شهرا بدر أو سائر المشاهد وأسلم وله ثمان عشرة سنة توفي سنة ثمان عشرة شهيداً في طاعون غموس بفتح العين والميم وهي قرية بالأردن من الشام وقبره بغير بيسان ومناقبه كثيرة مشهورة رضي الله عنه وهذا الأدب وهو اتقاء الملاعن الثلاثة متفق عليه وظاهر كلام المصنف والاصحاب ان فعل هذه الملاعن أو بعضها مكروه كراهة تنزية لالتحريم وينبغي أن يكون محرماً لهذه الأحاديث ولما فيه من إيذاء المسلمين وفي كلام الخطابي وغيره (١) إشارة الى تحريمه * والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يبول في مساقط الثمار لانه يقع عليه فينجس ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه ولا فرق بين الشجر المباح والذي يملكه ولا بين وقت الثمر وغير وقته لان الموضوع يصير نجساً متى وقع الثمر تنجس وسواء البول والغائط وإنما اقتصر المصنف على البول اختصاراً وتنبيهاً للادني على الاعلى وإنما لم يقولوا بتحريم ذلك لان تنجس الثمار به غير متيقن * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يتكلم لما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتها يتحدثان فان الله تبارك وتعالى يمقت علي ذلك ﴾ *

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي لهما للرجال وما للنساء « يورث من حيث يبول » (١) وهذا بشرط ان يكون له ما يشبه آلة الرجال وما يشبه آلة النساء ويكون بوله من أحدهما فأما اذا لم يكونا له وهو يبول من ثقبه أو كانا له لكنه لا يبول بهما فلا دلالة في بوله ولو بال بهما جميعاً ففيه وجهان أحدهما أن دلالة البول قد سقطت وأحدهما ان ما يختص بسبق الخروج أو تأخر الا تقطاع فالحكم له فان وجد أحد المعنيين في أحدهما والآخر في الثاني فالأخذ بسبق الخروج

(١) ﴿ حديث ﴾ ابن عباس في الذي له ما للرجال وما للنساء يورث من حيث يبول ابن عدى والبيهقي من طريق الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس عن النبي ﷺ انه سئل عن مولود

(١) هو البغوي في شرح السنة وقد صرح به في تعليقه على التنبيه وقد قطع هو والرافعي في كتاب الشهادة ان التعمود في الطريق من الصفائر فيما نقله عن صاحب المدة بعد ان اعترض كل منهما عليه في اشياء واقراء مما على تحريم التقوط في طريق المسلمين اه اذرعى

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث حسن رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بإسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو حديث صحيح وفي رواية للحاكم قال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم « في المتغطين أن يتحدثوا فان الله يعمت على ذلك » ومعني يضربان الغائط يأتياه قال أهل اللغة يقال ضربت الأرض اذا أتيت الخلاء وضربت في الأرض اذا سافرت وقوله صلى الله عليه وسلم كاشفين كذا ضبطناه في كتب الحديث وفي المهذب وهو منصوب على الحال ووقع في كثير من نسخ المهذب كاشفان بالالف وهو صحيح أيضا خبر مبتدأ محذوف أي وهما كاشفان والاول أصوب والمقت البغض وقيل أشد البغض وقيل تعيب فاعل ذلك : وأبو سعيد الخدري سعد بن مالك تقدم بيانه في آخر صفة الوضوء وهذا الذي ذكره المصنف من كراهة الكلام علي قضاء الحاجة متفق عليه قال أصحابنا ويستوى في الكراهة جميع أنواع الكلام ويستثنى مواضع الضرورة بأن رأى ضريرا يقع في بئر أو رأى حية أو غيرها تقصد انسانا أو غيره من المحترمات فلا كراهة في الكلام في هذه المواضع بل يجب في أكثرها فان قيل لا دلالة في الحديث المذكور لما ادعاه المصنف لان الذم لمن جمع كل الاوصاف المذكورة في الحديث قلنا ما كان بعض موجبات المقت لاشك في كراهته ويؤيده الرواية التي قدمناها عن الحاكم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يرد السلام أو بحمد الله تعالى اذا عطس أو يقول مثل ما يقول المؤمن لان النبي صلى الله عليه وسلم « سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى توضأ ثم قال كرهت أن أذكر الله تعالى الا على طهر » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح لكن المصنف لم يذكره علي وجه نفوت المقصود منه وموضع الدلالة روى المهاجرين قنفذ رضی الله عنه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضأ ثم اعتذر الي فقال اني كرهت أن أذكر الله تعالى الا على طهر » أو قال علي طهارة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة وفي رواية

أولى وان فقد المعينان فيهما سقطت دلالة البول ولا حكم للكثرة ولا للتزريق والترشيش في أصح الوجهين : والثاني ان الحكم للاكثر وانه ان زرق بهما فرجل وان رشش فامرأة وان زرق بهذا ورشش بذلك فحينئذ تسقط دلالة البول : والقسم الثاني خارج موجب للغسل كالحيض والمنى فاذا أمنى بفرج الرجال فرجل وان أمنى بفرج النساء أو حاض فامرأة وذلك بشرطين أحدهما ان ينفصل في وقت امكان خروج المنى والحيض : والثاني أن يتكرر خروجه ليتأكد الظن ولا يتوهم

له قبل وذكر من أين يورث قال من حيث يبول أورده البيهقي في المعرفة في الفرائض والكلي هو محمد بن السائب متروك الحديث بل كذاب : وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات وينفي

البيهقي فسلمت عليه وهو يتوضأ فلم يرد على وهذه الرواية قريبة مما ذكره المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » هذه الكراهة بمعنى ترك الأولى لا كراهة تنزيه واحتج غير المصنف بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « مر رجل بالنبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه » رواه مسلم وعن جابر « أن رجلا مر على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم على فانك ان فعلت ذلك لم أرد عليك » رواه ابن ماجه وهذا الذي ذكره المصنف من كراهة رد السلام وما بعده متفق عليه عندنا وكذا التسبيح وسائر الاذكار قال البغوي في شرح السنة فان عطس علي الخلاء حمد الله تعالى في نفسه قاله الحسن والشعبي والنخعي وابن المبارك قال البغوي بحمد الله تعالى في نفسه هنا وفي حال الجماع ثم هذه الكراهة التي ذكرها المصنف والاصحاب كراهة تنزيه لا تحريم بالاتفاق وحكي ابن المنذر الكراهة عن ابن عباس وعطاء ومعبد الجهني وعكرمة : وعن النخعي وابن سيرين قال لا بأس به قال ابن المنذر وترك الذكر أحب الى ولا أوثم من ذكر والله علم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن يتكأ على رجله اليسرى لما روى سراقه بن مالك رضي الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتينا الخلاء أن نتوكأ على اليسرى » ولانه أسهل في قضاء الحاجة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث ضعيف رواه البيهقي عن رجل عن أبيه عن سراقه قال « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدنا الخلاء أن يعتمد اليسرى وينصب اليمنى » وسراقه هو أبو سفيان سراقه بن مالك بن جعشم بضم الجيم واسكان العين المهملة وضم الشين المعجمة وفتحها المدلجى توفى سنة أربع وعشرين رضي الله عنه وقوله يتكأ ويتوكأ بهمز آخرهما وهذا الادب مستحب عند اصحابنا * واحتجوا فيه بما ذكره المصنف وقد بينا أن الحديث لا يحتج به فيبقى المعنى ويستأنس بالحديث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

كونه اتفاقا ولو أمنى من الفرجين جميعا فوجها أحدهما أنه تسقط هذه الدلالة ويستمر الاشكال وأصحهما انه لو أمنى منهما على صفة منى الرجال يكون رجلا ولو أمنى منهما على صفة منى النساء يكون امرأة لان الظاهر أن المنى الموصوف بصفة منى الرجال ينفصل من الرجال وكذلك ما هو بصفة منى النساء ينفصل من النساء نعم لو أمنى من فرج الرجال على صفة منى النساء أو من فرج النساء على صفة منى الرجال أو أمنى من فرج الرجال على صفة منيهم ومن فرج النساء على صفة منيهم يستمر

عن هذا الحديث الاحتجاج في هذه المسألة بالاجماع فقد نقله بن المنذر وغيره : وقد روى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق هذا عن علي انه ورث خنثى من حيث يبول اسناده صحيح

﴿ ولا يطيل القعود لانه روى عن لقمان عليه السلام أنه قال طول القعود على الحاجة تتجع منه الكبد ويأخذ منه الباسور فاقعد هويانا واخرج ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الادب مستحب بالاتفاق ولقمان هو الحكيم الذي قال الله تعالى فيه (ولقد آتينا لقمان الحكمة) قال أبو اسحاق الثعلبي المفسر اتفق العلماء على أنه كان رجلا صالحا حكيما ولم يكن نبيا الا عكرمة فانفرد وقال كان نبيا وقوله تتجع أوله تاء مشناة فوق ويجوز بالمشناة تحت والحليم مفتوحة يقال تجعت تتجع كمرضت تمرض والكبد بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز تسكين الباء مع فتح الكاف وكسرها كما سبق في نظائره والباسور ضبطناه في المهنذب بالباء والسين وفيها ثلاث لغات ذكرهن الجوهري وغيره باسور بالباء والسين وناسور بالنون وناصر بالنون والصاد وهي علة في مقعدة الانسان وقوله هويانا هو مقصور غير منون تصغير هوني كجلى تأنيث الاهون والمشهور فيه الهونا كالدنيا وقد قيل هونا كما قد قيل دنيا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *
﴿ واذا بال تنحنح حتى يخرج ان كان هناك شيء ويمسح ذكره مع مجامع العروق ثم ينتره ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قوله ينتره بفتح أوله وضم ثالته والنتر جذب بجفاء كذا قاله أهل اللغة واستنتر اذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء قال الشافعي رحمه الله في الام يستبرى البائل من البول لثلاث يقطر عليه قال واحب الى أن يقيم ساعة قبل الوضوء وينتر ذكره هذا لفظ نصه (١) وكذا قال جماعات يستحب أن يصر ساعة يعنون لحظة لطيفة (٢) وقال الماوردي والرويانى وغيرهما يستحب أن ينتر ثلاثا مع التنحنح وقال جماعة منهم الرويانى ويمشى بعده خطوة أو خطوات وقال إمام الحرمين ربهتم بالاستبراء فيمكنك بعد انقطاع البول ويتحنح قال وكل أعرف بطبعه قال والنتر ما ورد به الخبر وهو أن يمر اصبعاً ليخرج بقية ان كانت والمختار أن هذا يختلف باختلاف الناس والمقصود أن يظن انه لم يبق في مجرى البول شيء يخاف خروجه فمن الناس من يحصل له هذا

الاشكال ومن هذا القسم خروج الولد فيفيد القطع بالانوثة حتى يرجح على ما يعارضه من الامارات امالو تعارض البول مع الحيض أو مع المنى ففيه وجهان أحدهما أنه يحكم بمقتضى البول لانه دائم متكرر فيكون أقوى دلالة وأصحهما أنه يستمر الاشكال ويتساقطان ومنها نبات اللحية ونهود الثدي وفيها وجهان أحدهما أن نبات اللحية يدل على الذكورة ونهود الثدي على الانوثة لان اللحية انما تكون للرجال غالبا وتلدى الثديين للنساء غالبا فيستدل بهما على الذكورة والانوثة وأظهرهما أنه لا عبرة بهما لانه لا خلاف أن عدم نبات اللحية في وقته لا يقتضى الانوثة وعدم تدلى الثديين في وقته لا يقتضى الذكورة ولو جاز الاستدلال بنبات اللحية على الذكورة لجاز الاستدلال

(١) قال في البحر ويستبرى من البول فيقيم ساعة ثم ينتر ذكره قبل الاستنجاء بيده اليسرى ثلاثا وهو ان يضع اصبعه على ابتداء مجرى بوله وهو من عند حلقه الدر ثم يست الجري بتلك الاصبع الى الرأس الذكر قال والنتر هو الدلك الشديد وقيل يمك الذكر بيده اليسرى ويضع اصبع يده اليمنى على ابتداء الجري فاذا انتهى الى الذكر تتره باليسرى وهذا يمكن حكاها الساجي انتهى لفظه اه اذرعى (٢) لا معنى لقوله لحظة لطيفة بل هو مقيد بالحاجة بحيث يظن على ظنه انه لو كان ثم منى يخرج ويختلف هذا باختلاف أحوال الناس كما قال فيما بعد اه اذرعى

المقصود بأذني عصر ومنهم من يحتاج الى تكراره ومنهم من يحتاج الى تنحجج ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا وينبغي لكل أحد ان لا ينتهي الى حد الوسوسة قال اصحابنا وهذا الادب وهو النتر والتنحجج ونحوها مستحب فلو تركه فلم ينتر ولم يعصر الذكر واستنجن عقيب انتطاع البول ثم توضأ فاستنجاه صحيح ووضوءه كامل لان الاصل عدم خروج شيء آخر قالوا والاستنجاه يقطع البول فلا يبطل استنجاهه ووضوءه الا أن يتيقن خروج شيء * واحتج جماعة في هذا الادب بما روى يزيد بن زاذ وقيل ازاد بن فساة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مرات » رواه أحمد وابو داود في المراسيل وابن ماجه والبيهقي واتفقوا على أنه ضعيف وقال الاكثرون هو مرسل ولا صحبة ليزداد ومن نص علي أنه لا صحبة له البخارى في تاريخه وأبو حاتم الرازي وابنه عبدالرحمن وابو داود وأبو أحمد بن عدى الحافظ وغيره وقال يحيى بن معين وغيره لا يعرف يزيد بن زاذ فالتعويل على المعنى الذى ذكره الاصحاب يزيد بن زاذ بزى ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال معجمة وفساءة بالفاء والسين المهملة المخففة وبالمد *

(فرع) قال اصحابنا بكره مشوا الذكر بقطنة ونحوها صرح به المتولى والرويانى والرافعى ونقله الرويانى عن الاصحاب والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

« والمستحب أن لا يستنجن بالماء في موضع قضاء الحاجة لما روى عن عبدالله بن مغفل رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في مستحمة ثم يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه ﴿

الشرح ﴿ هذا الحديث حسن رواه احمد وابو داود والترمذى والنسائى وغيرهم باسناد حسن

وروى حميد بن عبدالرحمن الحميرى عن رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة

رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن يمتشط احدنا كل يوم أو يبول في مغتسله »

رواه احمد وابو داود والنسائى والبيهقى واسناده صحيح قال الخطابى المستحم المغتسل سمي مستحجا

بعده على الانوثة لان الغالب من حال من لا يلتحنى في وقته الانوثة كما ان الغالب من حال من

يلتحنى الذكورة وأجرى بعضهم الوجهين في نزول اللبن ايضا وذهب بعض الاصحاب الى انه

تعدأضلاع الخنثى من جانبه فان نقص عددها من الجانب الايسر فهو دليل الذكورة وان تساوى

عددها من الجانبين فهو دليل الانوثة وظاهر المذهب انه لا عبرة بذلك والتفاوت بين الرجل

والمرأة في عدد الاضلاع غير معلوم ولا مسلم ومنها ان يراجع الخنثى فان قال أميل الى الرجال

استدلنا على الانوثة وان قال أميل الى النساء استدلنا به على الذكورة لأن الله تعالى أجرى العادة

بميل الرجال الى النساء والنساء الى الرجال بالطبع وهذا اذا عجزنا عن الامارات السابقة والا

مشتقاً من الحميم وهو الماء الحار الذي يغتسل به وعبد الله بن مغفل بعين معجزة مفتوحة ثم فاء مشددة مفتوحة كنية عبد الله أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو يزيد وهو ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة بيعة الرضوان توفي سنة ستين رضى الله عنه * وانفق اصحابنا على ان المستحب أن لا يستنجى بالماء في موضع قضاء الحاجة لثلاثي ترشش عليه وهذا في غير الاخلية المتخذة لذلك * أما المتخذ لذلك كالمراض فلا بأس فيه لانه لا يترشش عليه ولان في الخروج منه الي غيره مشقة وقول المصنف والاصحاب لا يستنجى بالماء في موضعه احتراز من الاستنجاء بالاحجار فان شرطه أن لا ينتقل عن موضعه كما سنوضحه ان شاء الله تعالى *

(فرع) في مسائل تتعلق بأداب قضاء الحاجة : احداها قال أصحابنا لا بأس بالبول في اناء لما روت عائشة رضى الله عنها قالت « يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم أوصي الى علي رضى الله عنه لقد دعي بالطست يبول فيها فانجس فمات وما أشعر به » هذا حديث صحيح رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم والترمذي في كتاب الشايل هكذا ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما بمعناه : قالا قالت فدعى بالطست ولم تقل ليبول فيها وهو محمول على الرواية الصحيحة الصريحة في البول والطست بالسين المهملة وهي مؤنثة وعن أميمة بنت رقيقة رضى الله عنها قالت « كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه ويضعه تحت السرير » رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفوه وأميمة ورقيقة بضم أولها ورقيقة بقافين وقولها من عيدان هو بفتح العين المهملة وهي النخل الطوال المتجردة الواحدة عيدانه : (الثانية) يحرم البول في المسجد في غير اناء : وأما في الاناء ففيه احتمالان لابن الصباغ ذكرهما في باب الاعتكاف أحدهما الجواز كالفصد والحجامة في اناء : والثاني التحريم لان البول مستقيح فنزه المسجد منه وهذا الثاني هو الذي اختاره الشاشي وغيره وهو الاصح المختار وجزم به صاحب التتمة في باب الاعتكاف ونقله العبدري في باب الاعتكاف عن الاكثرين : (الثالثة) يحرم البول على القبر ويكره البول

فالحكم لها لانها محسوسة معلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فانه ربما يكذب في إخباره ومن شرط الاعتماد على إخباره وقوعه بعد العقل والبلوغ كسائر الروايات والاخبار ومن الاصحاب من قال يكفي وقوعه في سن التمييز كالحضانة يخبر فيها الصبي بين الابوين في سن التمييز والمذهب الاول لان اختبار الخنثى لازم فلا حكم له قبل البلوغ كالمولود اذا تداعاه اثنان لا يصح انتسابه قبل البلوغ والاختيار في الحضانة ليس بلازم ثم يتعلق بفصل الاختبار (فروع) أحدها اذا بلغ وهو يجد من نفسه أحد انيلين يجب عليه ان يخبر عنه فان أخر عصى * الثاني لا يخبر بالتشهى فانه غير مخبر واسكن يخبر عما يجده من ميله الجلي : * الثالث لو زعم انه لا

بقره : (الرابعة) قال أصحابنا يكره البول في الماء الزاكد قليلا كان أو كثير الحديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن يبان في الماء الزاكد» رواه مسلم وفي الصحيحين نحوه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه : وأما الجاري فإن كان قليلا كرهه وإن كان كثيرا لا يكره هكذا قاله جماعة من أصحابنا وفيه نظر وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأنه ينجسه ويتلفه على نفسه وعلى غيره وأما الكثير الجاري فلا يحرم لكن الأولى اجتنابه ومما نهى عنه التغوط بقرب الماء صرح به الشيخ نصر في الانتخاب والكافي وهو واضح داخل في عموم النهي عن البول في الموارد (الخامسة) قال أصحابنا يكره استقبال الريح بالبول لتلايرده عليه فيتنجس بل يستدبرها هذا هو المعتمد في كراهته : وأما الحديث المروي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره البول في الهواء فضعيف بل قال الحافظ أبو أحمد بن عدى إنه موضوع وجاء عن حسان بن عطية التابعي قال يكره للرجل أن يبول في هواء وإن يتغوط على رأس جبل (السادسة) قال أصحابنا يستحب أن يهيء أحجار الاستنجاء قبل جلوسه لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار » حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الدارقطني إسناده حسن صحيح فهذا هو المعتمد وأما ما احتج به جماعة من أصحابنا من حديث « اتقوا الملاعن وأعدوا النبل » فليس بثابت فلا يحتج به والنبل بضم النون وفتح الباء الموحدة الأحجار الصغار (السابعة) لا يجوز أن يبول على ما منع الاستنجاء به لحرمته كالعظم وسائر المطعومات * (الثامنة) قال امام الحرمين والغزالي والبعوي وآخرون يستحب أن لا يدخل الخلاء مكشوف الرأس قال بعض أصحابنا فإن لم يجد شيئا وضع كفه على رأسه ويستحب أن لا يدخل الخلاء حافيا ذكره جماعة منهم أبو العباس بن سريج في كتاب الاقسام وروى البيهقي بإسناده حديثا مرسلا أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا دخل الخلاء لبس حذاءه وغطى رأسه » وروى البيهقي أيضا عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء

(١) اما الاستنجاء في الماء الكثير الزاكد فقال في شرح مسلم لا يظهر كراهيته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه ولو اجتنبه كان حسنا وفيما قاله نظر وعندى أنه مكروه ولا ينجسه غيره لانه ثبت في الصحيح النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ونس الشافعي والاصحاب على كراهة الاغتسال فيه قليلا كان أو كثيرا وهذا آولى بالكراهة لانه ابلغ في الاستقذار اه اذرعى

يميل الى الرجال ولا الى النساء أو أنه يميل اليهما جميعا استمر الاشكال : الرابع اذا اخبر عن أحد الميئين لزمه ولا يقبل رجوعه بعد ذلك لا اعترافه بموجبه نعم لو وجدت الدلالة القاطعة بعد اخباره عن الذكورة وهي الولادة غيرنا الحكم لأننا تيقنا خلاف ما ظنناه وكذا لو ظهر حمل بعده تبين بطلان اخباره كما لو حكنا بشي من الدلائل الظاهرة ثم ظهر به حمل بطل ذلك وقد ذكر هذا الفرع في الكتاب لكن للتأمل وقفة عند قوله فاذا اخبر لا يقبل رجوعه الا اذا كذبه الحس لان ظاهر الاستثناء يقتضي قبول الرجوع عند الولادة واذا ولدت فلا عبرة بالرجوع ولا معنى له بل يبطل الحكم السابق سواء وجد الرجوع أم لا وكأنه أراد أنه لا يقبل رجوعه ويجرى عليه حكم قوله الاول الا ان

غطي رأسه واذا أتى أهله غطي رأسه ولكنه ضعيف قال البيهقي وروى في تعغطية الرأس عند دخول الحلاء عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو صحيح عنه (وقلت) وقد اتفق العلماء على أن الحديث الموصول والضعيف والموقوف يتسامح به في فضائل الاعمال ويعمل بمقتضاه وهذا منها: (التاسعة) قال صاحب البيان وغيره يستحب لمن هو على قضاء الحاجة أن لا ينظر الى فرجه ولا الى ما يخرج منه ولا الى السماء ولا يعبث بيده: (العاشرة) قال المصنف في التنبيه وكثيرون من أصحابنا يستحب ان لا يستقبل الشمس ولا القمر واستناسوا فيه بحديث ضعيف وهو مخالف لاستقبال القبلة في أربعة أشياء: أحدها أن دليل القبلة صحيح مشهور ودليل هذا ضعيف بل باطل ولهذا لم يذكره المصنف ولا كثيرون ولا الشافعي وهذا هو المختار لان الحكم بالاستحباب يحتاج الى دليل ولا دليل في المسألة: الثاني يفرق في القبلة بين الصحراء والبناء كما سبق ولا فرق هنا صرح به المحاملي وآخرون: الثالث النهي في القبلة للتحريم وهنا للتنزيه الرابع أنه في القبلة يستوى الاستقبال والاستدبار وهنالا بأس بالاستدبار وإنما كرهوا الاستقبال: هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع المصنف في التنبيه والجمهور وقال الصيمري وابوالعباس الجرجاني في كتابه الشافي يكره الاستدبار أيضا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والاستنجاء واجب من البول والغائط لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى عليه وسلم قال « وليستنجد بثلاثة أحجار » ولأنها نجاسة لا تلحق المشقة في ازالها غالبا فلا تصح الصلاة معها كسائر النجاسات ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة هذا صحيح رواه الشافعي وأبو داود وغيرهما بأسانيد صحيحة وسأذكره بكلامه ان شاء الله تعالى * قوله وليستنجد هو هكذا بالواو معطوف على ما قبله كما سأذكره بكلامه ان شاء الله تعالى وقول المصنف لا تلحقه المشقة في ازالتها احتراز من دم البراغيث ونحوه وقوله فلم تصح الصلاة معها عبارة حسنة فانه لو قال فوجب ازالتها لتنتقض بنجاسة على ثوب

يكذبه الحس بالولادة فلا استثناء يرجع الى أجزاء حكم القول الاول عليه لال الى عدم قبول الرجوع وكذلك أورد امام الحرمين رحمه الله هذه اللفظة: الخامس ذكرنا ان الاختيار انما يرجع اليه عند فقد الامارات الظاهرة فلو رجعنا اليه لفقدنا ثم وجد بعض تلك الامارات يجوز ان يقال لانباي به ونستصحب الحكم الاول الان توجد دلالة قاطعة: وهذا قضية قوله الان يكذبه الحس اذا قدرنا عود الاستثناء الى ما بيناه ويجوز ان يقال يعدل الى الامارة الظاهرة ويحكم بها كما اذا تداعى اثنان مولودا ولم يكن قائف فانتسب بعد البلوغ واختار ثم وجدنا القائف تقدم القيافة على اختياره والله أعلم *

لا يصلى فيه والغائط معروف وتقدم في هذا الباب بيان أصله : أما حكم المسألة فالاستنجاء واجب عندنا من البول والغائط وكل خارج من احد السبيلين نجس ملوث وهو شرط في صحة الصلاة وبه قال احمد واسحاق وداود وجمهور العلماء ورواية عن مالك * وقال أبو حنيفة هو سنة وهو رواية عن مالك وحكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعبدي وغيرهم عن المزني وجعل أبو حنيفة هذا أصلاً للنجاسات فما كان منها قدر درهم بغلى غفى عنه وإن زاد فلا وكذا عنده في الاستنجاء إن زاد الخارج على درهم وجب وتعين الماء ولا يجوز الحجر ولا يجب عنده الاستنجاء بالحجر * واحتجوا بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» رواه الدارمي وأبو داود وابن ماجه وهو حديث حسن ولانها نجاسة لا تجب ازالة أثرها فكذا عينها كدم البراغيث ولانه لا تجب ازالته بالماء فلم يجب غيره قال المزني ولانا أجمعنا على جواز مسحها بالحجر فلم تجب ازالته كالمنى * واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «انما أنا لكم مثل الوالد فاذا ذهب أحدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول وليستنجد بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجي الرجل بيمينه» حديث صحيح رواه الشافعي في مسنده وغيره باسناد صحيح ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم بأسانيد صحيحة بمعناه قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار قال الشافعي في القديم هو حديث ثابت وعن سلمان رضي الله عنه قال نهانا رسول الله ﷺ «أن يستنجى أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار» رواه مسلم وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا

قال ﴿الفصل الثاني في حكم الحدث: وهو المنع من الصلاة ومس المصحف وحمله ويستوى (ح) في المس الجلد والحواشي ومحل الكتابة وفي مس الخريطة والصندوق (ح) والعلاقة وتقليب الاراق بقضيب وحمل صندوق فيه أمتعة سوى المصحف خلاف ولا يحرم مس كتب التفسير والفقه والدرهم المنقوشة الا ما كتب للدراسة كلوح الصبيان (و) والاصح انه لا يجب على المعلم تكليف الصبي المميز الطهارة لمس اللوح والمصحف * ﴿

الحدث ممنوع من الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم «لا صلاة الا بطهارة» (١) وكذلك من

(١) ﴿حديث﴾ لا صلاة الا بطهارة : قلت لم أر هذا الحديث بهذا اللفظ نعم روى الترمذي من حديث ابن عمر لا يقبل صلاة الا بطهور واصبله في صحيح مسلم بلفظ لا يقبل صلاة بغير طهور ورواه الطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر بلفظ لا صلاة لمن لا طهور له : وفي الباب عن والد ابن المليح عن ابى هريرة وانس وابى بكرة وابى بكر الصديق والزبير بن العوام وابى سعيد الخدرى وغيرهم وقد أوضحت طريقة والفاظه في الكلام على اوائل الترمذي *

ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزى عنه» حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وقال اسناده حسن صحيح * واحتج الاصحاب بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « مر بقبرين فقال انهما يعدبان وما يدبان في كبير أما أحدهما فكان يمشى بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستنزه من بوله » وروى « لا يستبرى » رواه البخاري ومسلم وفي الاستدلال به نظر * واحتجوا من القياس بما ذكره المصنف والجواب عن حديثهم أنه لا يخرج في ترك الايتار وهو محمول على الايتار الزائد على ثلاثة أحجار جمعاً بينه وبين باقي الاحاديث الصحيحة لحديث سلمان وغيره : والجواب عن قياسهم على دم البراغيث ان ذلك مشقة عظيمة بخلاف أصل الاستنجاء ولهذا تظاهرت الاحايث الصحيحة على الامر بالاستنجاء ولم يرد خبر في الامر بازالة دم البراغيث وقياس المزني على المنى لا يصح لانه طاهر والبول نجس والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان خرجت منه حصاة أو دودة لا رطوبة معها ففيه قولان أحدهما يجب الاستنجاء لانها لا تخلو من رطوبة والثاني لا يجب وهو الاصح لانه خارج من غير رطوبة فأشبهه الريح ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان القولان مشهوران وحكاهما بعض الاصحاب عن الجامع الكبير وخالف الغزالي وشيخه وشيخه الاصحاب فنقلوهما وجبين نقله والصواب قولان والصحيح منهما عند المصنف والجمهور لا يجب واختاره المزني وقال امام الحرمين الاصح الوجوب ولو خرج المعتاد يابساً كبعرة لا رطوبة معها فهي كالحصاة لا يجب الاستنجاء على الصحيح كذا صرح به الشيخ أبو محمد في الفروق والقاضي حسين وابن الصباغ والشاشي والبعوى وجماعات وقطع به أبو العباس بن سريج في كتاب الاقسام وقول المصنف فأشبهه الريح كذا قاسه الاصحاب وأجمع العلماء على أنه لا يجب الاستنجاء من الريح والنوم ولمس النساء والذكر وحكي عن قوم من الشيعة أنه يجب والشيعة لا يعتد بخلافهم قال الشيخ نصر في الانتخاب ان استنجي لشيء من هذا فهو بدعة وقال الجرجاني يكره الاستنجاء من الريح والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

الطواف قال صلى الله عليه وآله وسلم «الطواف بالبيت صلاة إلا ان الله سبحانه وتعالى أباح فيه الكلام» (١)

(١) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال الطواف بالبيت صلاة إلا ان الله أباح فيه الكلام الترمذى والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذى روى مرفوعاً وموقوفاً ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء ومداره على عطاء

﴿ ويستنجى قبل ان يتوضأ فان توضأ ثم استنجى صح الوضوء وان تيمم ثم استنجى لم يصح التيمم وقال الربيع فيه قول آخر انه يصح: قال ابواسحاق هذا من كيسه: والاول هو المنصوص عليه في الام ووجهه ان التيمم لا يرفع الحدث وانما تستباح به الصلاة من نجاسة النجوة فلا تستباح مع بقاء المانع ويخالف الوضوء فانه يرفع الحدث فجاز أن يرفع الحدث والمانع قائم وان تيمم وعلى بدنه نجاسة في غير موضع الاستنجاء: ففيه وجهان أحدهما أنه كنجاسة النجوة والثاني أنه يصح التيمم لان التيمم لا تستباح به الصلاة من هذه النجاسة فصح فعله مع وجودها بخلاف نجاسة النجوة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا توضأ أو تيمم قبل الاستنجاء ثم استنجى بالمجر أو بالماء لافا على يده خرقة أو نحوها بحيث لا يس فرجه فقد خص الشافعي رحمه الله في البويطي أنه يصح وضوءه ولا يصح تيممه ونقل المزي في المشور عن الشافعي في صحة التيمم والوضوء جميعاً قواين ونقل ابن القاص أنه يصح الوضوء وفي التيمم قولان ونقل الربيع أنه لا يصح التيمم قال وفيه قول آخر انه يصح فصل في المسائلين ثلاثة أقوال احدها يصح الوضوء والتيمم والثاني لا يصحان والثالث يصح الوضوء ولا يصح التيمم وهذا الثالث هو الصحيح عند الاصحاب وقطع به أكثر المتقدمين والمتأخرين وصححه الباقر قال القمازي أبو الطيب غلط من ذكر الخلاف في الوضوء وقال إمام الحرمين نقل الخلاف في الوضوء بعيد جداً ولولا أن المزي نقله في المشور عن الشافعي لماعدته من المذهب وقال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا هذا الذي ذكره الربيع في صحة التيمم ليس بمذهب للشافعي وقال المحاملي غلط أصحابنا الربيع في ذلك وهذا معني قول المصنف قال أبو اسحاق هذا من كيس الربيع وهو بكسر الكاف معناه ليس هذا منصوصاً للشافعي بل الربيع خرج من عند نفسه: وأما قول صاحب الابانة الاصح صحة التيمم فغلط مخالف للاصحاب ونصوص الشافعي والدليل: أما اذا كان علي موضع من بدنه نجاسة في غير موضع الاستنجاء فتييمم قبل ازايتها ففي صحة التيمم

وسجدة الشكر والتلاوة كالصلاة في ان المحدث ممنوع منها ويحرم عليه أيضا من المصنف وحمله قال

ابن السائب عن طاوس عن ابن عباس واختلف في رفته ووقفه ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذرى والنوى وزاد ان رواية الرفع ضعيفة وفي اطلاق ذلك نظر فان عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث مرفوعا تارة وموقوفا اخرى فالحكم عندهؤلاء الجماعة للرفع والنوى ممن يعتمد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تعليل الحديث به اذا كان الرفع ثقة فيجيء على طريقته ان المرفوع صحيح فان اعتل عليه بان عطاء بن السائب اختلط ولا يقبل الا رواية من رواه عنه قبل اختلاطه: اجيب بان الحاكم اخرج من رواية سفيان الثوري عنه والثوري ممن سمع قبل اختلاطه باتفاق وان كان الثوري قد اختلف عليه في وقفه ورفعه فعلى

الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ونقل ابن الصباغ ان الشافعي نص في الام على انه لا يصح تيممه حتى يزيلها واختلف الاصحاب في الاصح فصحح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشيخ نصر والشاشي وآخرون من العراقيين بطلان التيمم وصحح إمام الحرمين والبعغوي صحته وبه قطع أبو علي الطبري في الافصاح ودليله ما ذكره المصنف قال امام الحرمين ولانه لا خلاف أنه لو تيمم وهو مكشوف العورة صح تيممه وان كان هذا التيمم لا يستعقب اباحة الصلاة حتى يستر عورته وذكر القاضي أبو الطيب نحو هذا : وهذا الذي أورده من ستر العورة اشكال قوى : ويمكن الفرق بأن ستر العورة أخف من ازالة النجاسة ولهذا تصح الصلاة مع العرى بلاعادة بخلاف النجاسة والله أعلم * ثم صورة المسألة ان يكون مع هذا التيمم من الماء ما يكفيه لازالة النجاسة من غير زيادة كذا صورها امام الحرمين وغيره وهو الصواب : وتتصور أيضاً فيمن تيمم لجراحة أو مرض بحيث لا يجب استعمال الماء في الحدث ويجب في النجس لقلته وقال البغوي الوجهان فيمن ليس معه ما يغسل به النجاسة فأما من معه ما يكفيه للنجاسة فلا يصح تيممه قبل ازالتها والصواب ماسبق * ولو تيمم وليس عليه نجاسة ثم حدثت نجاسة وقلنا النجاسة المقارنة تمنع صحة التيمم ففي الحادثة وجهان حكاهما الروياني قال وهما كالوجهين فيما اذا تيمم ثم ارتدلان النجاسة تمنع الصلاة كالردة وقال القاضي حسين ان تيمم عالماً بالنجاسة صح تيممه لان طلبه الماء للتيمم يكفي له وللنجاسة : وان تيمم وعليه نجاسة لا يعلمها أو حدثت بعد التيمم بطل التيمم لانه يجب طلب الماء لازالتها والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿واذ أراد الاستنجاء نظرت فان كانت النجاسة بولاً أو غائطاً ولم تجاوز الموضع المعتاد جاز بالماء والحجر والافضل أن يجمع بينهما لان الله تعالى اثى على اهل قباء فقال سبحانه وتعالى (فيه) رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم عما يصنعون فقالوا اتبع الحجارة الماء : فان أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لانه بلغ في الاتقاء وان أراد الاقتصار على الحجر جاز

طريقهم تقدم رواية الرفع أيضاً والحق انه من رواية سفیان موقوف ووهم عليه من رفعه قال البزار لا نعلم احداً رواه عن النبي ﷺ الا ابن عباس ولا نعلم اسند عطاء بن السائب عن طاوس غير هذا ورواه غير واحد عن عطاء موقوفاً واسنده جرير وفضيل بن عياض : قلت وقد غلط فيه أبو خديفة فرواه مرفوعاً عن الثوري عن عطاء عن طاوس عن ابن عمر : اخرج الطبراني في الاوسط عن محمد بن ابان عن احمد بن ثابت الجحدري عنه ثم ظهر ان الغلط من الجحدري والا فقد اخرج ابن السكن من طريق ابى خديفة فقال عن ابن عباس وله طريق اخرى ليس فيها عطاء وهي عند النسائي من حديث ابى عوانة عن ابراهيم ابن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً ورفعه عن ابراهيم محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف رواه الطبراني ورواه

لماروت عائشة رضي الله عنها قالت «بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قيام عمر خلفه بكوز من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ماء تتوضأ به فقال ما أمرت كما قلت ان أتوضأ ولو فعلت لكان سنة» ولانه قد يتلى بالخارج في مواضع لا يلحق الماء فيها فسقط وجوبه»

(الشرح) أما حديث عائشة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي في سننهم وهو حديث ضعيف (١) والمراد بالوضوء هنا الاستنجاء بالماء وقوله لكان سنة اي واجباً لازماً ومعناه لو واظبت على الاستنجاء بالماء لصار طريقة لي يجب اتباعها * واما حديث اهل قباء فروى فيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «نزلت هذه الآية في اهل قباء (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) وكأوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولم يضعفه أبو داود لكن اسناده ضعيف فيه يونس بن الحرث قد ضعفه الاكثرون وابراهيم بن أبي ميمونة وفيه جهالة وعن عويم بن ساعدة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «اتاهم في مسجد قباء فقال ان الله قد احسن صليكم الثناء في الطهور فما هذا الطهور الذي تطهرون به قالوا والله يا رسول الله ما نعلم شيئاً الا انه كان لنا جيران من اليهود يغسلون اديبارهم فغسلنا كما غسلوا» رواه احمد بن حنبل في مسنده وابوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة في صحيحه وعن جابر وابي ايوب وانس رضي الله عنهم قالوا نزلت هذه الآية (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يامعشر الانصار قد اثنى الله عليكم في الطهور فما طهوركم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء فقال هو ذلك فعليكموه» رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي رواية البيهقي «فما طهوركم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فهل مع ذلك غيره قالوا لا غير ان أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجي بالماء قال هو ذلك فعليكموه» : واسناد هذه الرواية ورواية ابن ماجه وغيره اسناد صحيح الا ان فيه عتبه بن أبي حكيم وقد اختلفوا في توثيقه فوثقه الجمهور ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه والجزح لا يقبل الا مفسراً فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية فهذا

(١) هذا الحديث لو ثبت لكان في الاحتجاج به لهذه المسألة نظر لانه يحتمل ان المراد بالوضوء الشرعي اذ لا مانع منه اهمن هامش الاذرعى

البيهقي من طريق موسى بن اعين عن ليث بن ابي سليم عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً وليث يستشهد به : قلت لكن اختلف على موسى بن اعين فيه فروى الدارمي عن علي بن معبد عنه عن عطاء بن السائب فرجع الى رواية عطاء رواه البيهقي من طريق الباغندي عن عبد الله بن عمر بن أبان عن ابن عيينة عن ابراهيم مرفوعاً وانكره البيهقي على الباغندي وبه طريق اخرى مرفوعة : اخرجها الحاكم في اوائل تفسير سورة البقرة من المستدرک من طريق القاسم بن ابي ايوب عن عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال قال الله لنبيه (طهريتي للطائفين والمالكين والركع السجود) فالطواف قبل الصلاة وقد قال رسول الله ﷺ الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه المنطق فنطق فلا ينطق الا بخير وصحح اسناده وهو كما قال فانهم ثقات واخرج من طريق

الذي ذكرته من طرق الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والاحجار: وأما قول المصنف قالوا تتبع الحجارة الماء فكذا يقوله أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير وليس له أصل في كتب الحديث وكذا قال الشيخ أبو حامد في التعليق ان اصحابنا رووه قال ولا أعرفه فاذا علم أنه ليس له أصل من جهة الرواية فيمكن تصحيحه من جهة الاستنباط لان الاستنجاء بالحجر كان معلوما عندهم بفعله جميعهم: وأما الاستنجاء بالماء فهو الذي انفردوا به فهذا ذكر ولم يذكر الحجر لانه مشترك بينهم وبين غيرهم ولكونه معلوما فان المقصود بيان فضلهم الذي أثنى الله تعالى عليهم بسببه ويؤيد هذا قولهم اذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجى بالماء فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلاء والعادة جارية بانه لا يخرج من الخلاء الا بعد التمسح بماء أو حجر: وهكذا المستحب أن يستنجى بالحجر في موضع قضاء الحاجة ويؤخر الماء الى أن ينتقل الى موضع آخر والله أعلم * وقباء بضم القاف يذكر ويؤث وفيه لغات المد والقصر قال الخليل مقصور وقال الاكثرون ممدود ويجوز فيها أيضا الصرف وتركه والافصح الاشهر مده وتذكيره وصرفه وهو قرية على ثلاثة أميال من المدينة وقيل أصله اسم بئر هناك وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء كل سبت راكبا وماشيا ويصلي فيه والله أعلم * أما حكم المسألة فقال أصحابنا يجوز الاقتصار في الاستنجاء على الماء ويجوز الاقتصار على الاحجار والافضل أن يجمع بينهما فيستعمل الاحجار ثم يستعمل الماء فتقديم الاحجار لتقل مباشرة النجاسة واستعمال الماء ثم يستعمل الماء ليطهر المحل طهارة كاملة فلو استنجى أولا بالماء لم يستعمل الاحجار بعده لانه لا فائدة فيه: صرح به الماوردي وآخرون وهو واضح وان أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لانه يطهر المحل ولا فرق في جواز الاقتصار على الاحجار بين وجود الماء وعدمه ولا بين الحاضر والمسافر والصحيح والمرضى هذا مذهبا وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكي ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وحذيفة

حامد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس اوله الموقوف ومن طريق فضيل بن عياض عن عطاء عن طاوس اخره المرفوع: وروى النسائي واحمد من طريق ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن رجل ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الطواف صلاة فاذا طفتم فاقولوا السلام وهذه الرواية صحيحة وهي تعضد رواية عطاء ابن السائب وترجح الرواية المرفوعة والظاهر ان المبهم فيها هو ابن عباس وعلى تقدير ان يكون غيره فلا يضر ابهام الصحابة ورواه النسائي ايضا من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس عن ابن عمر موقوفا واذا تأملت هذه الطرق عرفت انه اختلف على طاوس على خمسة اوجه فأوضح الطرق واسلمها رواية القاسم بن ابي ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فانها سالمة من الاضطراب الا اني اظن أن فيها إدراجا والله أعلم *

وابن الزبير رضي الله عنهم انهم كانوا لا يرون الاستنجاء بالماء وعن سعيد بن المسيب قال ما يفعل ذلك الا النساء وقال عطاء غسل الدبر يحدث قال القاضى ابو لطيب وغيره قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة لا يجوز الاستنجاء بالاحجار مع وجود الماء : فأما سعيد وموافقوه فكلامهم محمول على أن الاستنجاء بالماء لا يجب أو ان الاحجار عندهم أفضل : وأما الشيعة فلا يمتد بخلافهم ومع هذا فهم محجوجون بالاحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستنجاء بالاحجار واذن فيه وفعله وقد سبقت جملة من الاحاديث وسند ذكر الباقي في مواضعها ان شاء الله تعالى : وأما الدليل على جوازه بالماء فأحاديث كثيرة صحيحة مشهورة منها حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم « يأتي الخلاء فأتبعه انا و غلام باداوة من ماء فيستنجي بها » رواه البخارى ومسلم وعن عائشة انها قالت لنبوة « مرن أزواجكن ان يستنجوا بالماء فاني استحبيهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله » حديث صحيح رواه احمد والترمذى والنسائى وآخرون قال الترمذى حديث حسن صحيح وعن أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أتى الخلاء أتيته بماء في ركوة فاستنجي ثم مسح يده على الارض ثم أتيته باناء آخر فتوضأ » رواه

الله تعالى (لا يمس الا المطهرون) وروى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لحكيم بن حزام « لا تمس المصحف الا طاهرا » (١) وروى أنه قال « لا تمس المصحف ولا يمس الا طاهرا » ثم فيه

(١) حديث ﴿ انه صلى الله عليه وسلم قال لحكيم بن حزام لا يمس المصحف الا طاهر الدار قطنى والحاكم فى المعرفة من مستدركه والبيهقى فى الخلافيات والطبرانى من حديث حكيم قال لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال لا تمس القرآن الا وأنت طاهر وفي اسناده سويد ابو حاتم وهو ضعيف وذكر الطبرانى فى الاوسط انه تفرد به وحسن الحازمى اسناده واعترض النووى على صاحب المذهب فى ايراده له عن حكيم بن حزام بما حاصله انه تبع فى ذلك الشيخ ابا حامد يعنى فى قوله عن حكيم بن حزام قال والمعروف فى كتب الحديث انه عن عمرو بن حزم : قلت حديث عمرو بن حزم اشهر وهو فى الكتاب الطويل كما سيأتى الكلام عليه فى الديات ان شاء الله تعالى ثم ان الشيخ محبى الدين فى الخلاصة ضيف حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعاً فهذا يدل على انه وقف على حديث حكيم بعد ذلك والله أعلم . وفى الباب عن ابن عمر رواه الدارقطنى والطبرانى واسناده لا بأس به ذكر الاثر من احمد اصح به عثمان ابن ابى العاص رواه الطبرانى وابن ابى داود فى المصاحف وفى اسناده انقطاع وفى رواية الطبرانى من لا يعرف : وعن ثوبان اورده على بن عبد العزيز فى منتخب مسنده وفى اسناده خصيب ابن جحدر وهو متروك : وروى الدارقطنى فى قصة اسلام عمر ان اخته قالت له قبل ان يسلم انتك رجس ولا يمس الا المطهرون وفى اسناده مقال وفيه عن سلمان موقوفاً : اخرجه الدارقطنى والحاكم : قوله و يروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل المصحف ولا يمس الا طاهر هذا اللفظ

احمد وابو داود وابن ماجه والبيهقي ولم يضعفه ابو داود ولا غيره واسناده صحيح إلا ان فيه شريك بن عبدالله القاضي وقد اختلفوا في الاحتجاج به وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرنا قال الخطابي وزعم بعض المتأخرين أن الماء مطعوم فلماذا كره الاستنجاء به سعد وموافقوه وهذا قول باطل منابذ للأحاديث الصحيحة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أراد الاقتصار على الحجر لزمه امران احدهما ان يزيل العين حتى لا يبقى الا أثر لاصق لا يزيله الا الماء والثاني أن يستوفى ثلاث مسحات لما روى ان رجلا قال لسلمان رضي الله عنه انه علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة قال «اجل نهانا ان نجترى بأفل من ثلاثة أحجار» فان استنجي بحجر له ثلاثة أحرف اجزأه لان القصد عدد المسحات وقد وجد ذلك﴾

﴿الشرح﴾ حديث سلمان رواه مسلم في صحيحه ووقع في المذهب « نهانا أن نجترى » والذي في مسلم نستنجي بدل نجترى وفي رواية لمسلم قال « ولا يستنجي احدكم بدون ثلاثة أحجار » وقوله الخراءة هي بكسر الخاء وبالمد قال الخطابي هي أدب التخلي والقعود عند الحاجة وسلمان الراوى هو ابو عبدالله سلمان الفارسي الاصبهاني من فضلاء الصحابة وفقهائهم وزهادهم وعبادهم ومناقبه أكثر من ان تحصر وهو مولى النبي صلى الله عليه وسلم توفي بالمداين سنة ست وثلاثين وقيل سبع وعمر عمراً طويلاً جداً واتفقوا على انه عاش مائتين وخمسين سنة واختلفوا في الزيادة عليها فقيل ثلثمائة وخمسين وقيل غير ذلك والله أعلم : اما حكم المسألة فمن اقتصر على الحجر لزمه امران احدهما أن يزيل العين حتى لا يبقى الا أثر لاصق لا يزيله الا الماء هكذا نص عايبه الشافعي في الام ومختصر المزني بهذا اللفظ وكذا قاله الاصحاب في كل الطرق الا الصيمري وصاحبه صاحب

مسائل احداها اذا كان المصحف مجلدا فهل يحرم مس الجلد كمس الموضع المكتوب فيه وجهان أصحهما وهو الذي ذكره في الكتاب نعم لانه كالجزء من المصحف الا ترى أنه لو باعه دخل الجلد فيه : والثاني لا لانه ظرف ووعاء لما كتب عليه القرآن فصار كالكيس والجراب الذي فيه المصحف : الثانية لا فرق في حكم المس بين موضع الكتابة وبين الحواشي والبياض في خلال السطور لان اسم المصحف يقع على جميع ذلك وقوعا واحدا : الثالثة في مس الخريطة والصندوق والعلاقة وجهان اذا كان المصحف فيها أظهرهما انه يحرم لانها متخذة للقرآن منسوبة اليه فاذا اشتملت على القرآن اقتضي التعظيم ان لا يمس الا على الطهارة : والثاني لان الظواهر واردة في المصحف وهذه الاشياء غير المصحف وهذا الخلاف قريب من الخلاف في الجلد ولذلك جمع بعض الاصحاب

لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا يوجد ذكر حمل المصحف في شيء من الروايات واما المس ففيه الاحاديث الماضية

الحاوي فقال اذا بقي مالا يزول بالحجر ويزول بصغار الحزف و بالخرق ففيه وجهان احدهما وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول اكثر الاصحاب تجب ازالته لانها ممكنة بغير الماء : والثاني وهو قول بعض المتقدمين لا يجب لان الواجب الازالة بالاحجار وقد ازال ما يزول بالاحجار ورجح الروايات هذا الثاني وهو الصواب لان الشرع لم يكلفه غير الاحجار وقد تظاهرت الاحاديث الصحيحة المصرحة بأجزاء الاحجار (الثاني) انه يلزمه ثلاث مسحات وان حصل الاتقاء بمسحة واحدة نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه جماهير الاصحاب في كل الطرق وحي الخاطي بالخاء المهملة والذون وصاحب البيان والرافعي وجهاً انه اذا حصل الاتقاء بحجرين أو حجر كفاه وهذا شاذ ضعيف والصواب وجوب ثلاث مسحات مطلقاً ثم هو مخير بين المسح بثلاثة احجار أو بحجر له ثلاثة احرف هكذا نص عليه الشافعي في الام وغيره واتفق عليه الاصحاب وفرقوا بينه وبين من رمى الجمار في الحج بحجر له ثلاثة احرف فانه لا يحسب له الا حجر واحد لان المقصود هناك عدد الرمي والمقصود هنا عدد المسحات قال الشافعي والاصحاب والمسح بثلاثة احجار افضل من احرف حجر للحديث «لا يستنج بثلاثة احجار» قال المحاملي وغيره ولو بالوتعوط فليستحب ان يمسخ بستة احجار فان مسحهما بحجر له ستة احرف ست مسحات اجزأه لحصول المسحات قال ابن الصباغ وغيره وكذا الخرق الغليظة التي اذا مسح بأحد وجهيها لا يصل البلل الى الجانب الآخر يجوز ان يمسخ بوجهيها ويحسب مسحتين وحي الدارمي في الاستذكار عن ابن جابر انه لا يجوز له حجر له ثلاثة احرف واطنه أراد بابن جابر ابراهيم بن جابر من اصحابنا وحينئذ يكون وجهاً شاذاً في المذهب وهو رواية عن احمد بن حنبل واختاره ابن المنذر للحديث: قال اصحابنا واذا حصل الاتقاء بثلاثة احجار فلا زيادة فان لم يحصل بثلاثة وجب رابع فان حصل به استحب خامس ولا يجب فان لم يحصل وجب خامس فان حصل به فلا زيادة والاوجب سادس فان حصل به استحب سابع ولا يجب والاوجب وهكذا أبدأمتي حصل بثلاثة فافوقها لم يجب زيادة : واما الاستحباب

بينهما جميعاً وحي فيهما الوجهين ومنهم من جزم بالجواز في غير الجلد وخصص الخلاف بالجلد ومنهم من جزم بالمنع في الجلد وخصص الخلاف بما سواه وكلامه في الكتاب أوفق لهذه الطريقة أو هو هي وفي كتب أصحابنا عن أبي حنيفة أنه يجوز للمحدث مس غير المكتوب من الحواشي وظهر المصحف وغيرهما : نعم لا يجوز ذلك للجنب والحائض : وعنه أيضاً انه يجوز للمحدث الحمل والمس مطلقاً ولا يجوز للجنب والحائض : وعنه أيضاً أنه يجوز له حمل المصحف بعلاقته وبه قال أحمد وحي بعضهم عن مالك أنه يجوز له حمل المصحف ومسه من غير طهارة والمشهور ان هذا قول داود ولا يخفى موضع العلامة من هذه الاختلافات : الرابعة لو وضع المصحف بين يديه وهو

فان كان حصول الاتقاء بوتر لم يستحب الزيادة والإستحب الايتار لقوله صلى الله عليه وسلم « من استجرم فليوتر » رواه البخارى ومسلم من رواية أبي هريرة وحكى صاحب البيان وجهان الايتار بخامس واجب لعموم الامر بالايتار وهذا الوجه شاذ فان الامر بالايتار بعد الثلاث للاستحباب والله أعلم *

(فرع) فى مذاهب العلماء فى عدد الاحجار قد ذكرنا أن مذهبا وجوب ثلاث مسحات وان حصل الاتقاء بدونها وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور وقال مالك وداود الواجب الاتقاء فان حصل بحجر أجواه وهو وجه لنا كما سبق وحكاه العبدى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبه قال أبو حنيفة حيث أوجب الاستنجاء * واحتجوا بحديث أبي هريرة السابق « من استجرم فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » قالوا ولان المقصود الاتقاء ولانه لو استنجى بالماء لم يشترط عدد فكذا الحجر * واحتج أصحابنا بحديث سلمان وهو صريح فى وجوب الثلاث وبحديث أبي هريرة « وليستنح بثلاثة أحجار » وهما صحيحان سبق بيانها وبحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزى عنه » وهو صحيح سبق بيانه فى مسألة وجوب الاستنجاء وبحديث أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة : الرمة بكسر الراء العظم البالى وبحديث خزيمه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال « بثلاثة أحجار » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى ولم يضعفه أبو داود ولا غيره وبحديث ابن مسعود « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين والتمست الثالث فلم أجد فأخذت روثه فأنتيته بها فأخذ الحجرتين وألقى الروثه وقال انها ركس » رواه البخارى هكذا ورواه أحمد والدارقطنى والبيهقى فى بعض رواياته زيادة فألقى الروثه وقال اتنى بحجر يعنى ثالثا وفى بعضها اتنى بغيرها وبحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استجرم فليوتر » رواه مسلم وفى رواية

يقلب أوراقه بفضيب وغيره ويقرأ منه هل يجوز فيه وجهان : أحدهما نعم لانه لم يحمل المصحف ولا مسه فقد حافظ على شرط التعظيم وأصحها أنه لا يجوز لانه حمل بعض المصحف مقصودا فان الورقة بحمله تنتقل من جانب الى جانب : الخامسة المنع من الحمل حيث كان المصحف هو المقصود بالحمل فأما اذا حمل صندوقا فيه ثياب وأمتعة سواه ففيه وجهان : أحدهما انه لا يجوز لانه حامل للمصحف وحكم الحمل لا يختلف بين ان يكون هو المحمول أو يكون محمولا مع غيره الا ترى أنه لو حمل نجاسة فى صلواته لم تصح صلواته سواء حملها وحدها أو مع غيرها وأصحها الجواز لان المنع من الحمل المحل

لاحمد والبيهقي « اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا » قال البيهقي هذه الرواية تبين أن المراد بالياتار في الرواية الاولى ما زاد على الواحد واحتجوا من القياس بأشياء كثيرة منها قياس القاضيين أبي الطيب وحسين في تعليقهما عبادة تتعلق بالاحجار يستوي فيها اثيب والابكار فكان للعدد فيها اعتبار قياسا على رمى الجمار قال أبو الطيب قولنا يستوي فيها اثيب والابكار احتراز من الرجم ولا حاجة الى الاقيسة مع هذه الاحاديث الصحيحة قال الخطابي في حديث سلمان « أمرنا أن نستنجي بثلاثة أحجار » في هذا البيان الواضح أن الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز وان حصل الاتقاء بدونها ولو كفي الاتقاء لم يكن لاشتراط العدد معنى فانا نعلم ان الاتقاء قد يحصل بواحد وليس هذا كلاما اذا أتقى كفى لانه يزيد العين والائر فدلالته قطعية فلم يحتج الي الاستظهار بالعدد: وأما الحجر فلا يزيد الاثر وانما يفيد الطهارة ظاهراً لا قطعاً فاشتراط فيه العدد كالعدة بالاقراء لما كانت دلالتها ظاهراً لا قطعاً فاشتراط العدد في العدة بالاقراء كالمعروف في استبراء الامه ولو كانت العدة بالولادة لم يشترط العدد لان دلالتها قطعية هذا مختصر كلام الخطابي: فان قيل التقييد بثلاثة أحجار انما كان لان الاتقاء لا يحصل بدونها غالباً فخرج مخرج الغالب قلنا لا يجوز حمل الحديث على هذا لان الاتقاء شرط بالاتفاق فكيف يحمل به ويذكر ما ليس بشرط مع كونه موهماً للاشتراط: فان قيل فقد ترك ذكر الاتقاء قلنا ذلك من المعلوم الذي يستغنى بظهوره عن ذكره بخلاف العدد فانه لا يعرف الا بتوقيف فنص على ما ينفي وترك ما لا ينفي ولو حمل على ما قارره لكان اخلاقاً بالشرطين معا وتعرضا لما لا فائدة فيه بل فيه إيهام: والجواب عن الحديث الذي احتجوا به أن الوتر الذي لا حرج في تركه هو الزائد على ثلاثة جمعاً بين الاحاديث: والجواب عن الدليلاين الآخرين سبق في كلام الخطابي والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا لو مسح ذكره مرتين أو ثلاثاً ثم خرجت منه قطرة وجب استئناف الثلاث * قال المصنف رحمه الله *

بالتعظيم والاجلال ويفارق حمل الصندوق والخريطة فان ذلك تبع للمصحف وهما بخلافه: السادسة المصحف مكتوب لدراسة القرآن منه فحكه في المس والحمل ما ذكرنا: وفي لوح الصبيان وجهان أصحهما هو الذي ذكره في الكتاب انه في معنى المصحف لانه أثبت فيه قرآن للتعلم منه ولدرسته: والثاني لا لانه لا يقصد باثباته الدرهم بل هو كالمسودة التي تتخذ وسيلة ولا يعتنى بها: وأما ما أثبت فيه شيء من القرآن لالدراسة كالدراهم الاحدية والعمامة المطرزة بآيات القرآن والحيطان المنقوشة به وكتب الفقه والاصول والتفسير ففيه وجهان: أحدهما انها كالمصحف في حرمة المس

﴿ وفي كيفية الاستنجاء بالحجر وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة يضع حجرا على مقدم صفحته اليمنى ويمره الى آخرها ثم يدبر الحجر الى الصفحة اليسرى فيمره عليها الى أن ينتهي الى الموضوع الذي بدأ منه ويأخذ الثاني فيمره على الصفحة اليسرى ويمره الى آخرها ثم يدبره الى صفحته اليمنى فيمره عليهما من أولها الى أن ينتهي الى الموضوع الذي بدأ منه ويأخذ الثالث فيمره على المسربة لقوله صلى الله عليه وسلم « يقبل بواحد ويدبر بآخر ويحلق بالثالث » وقال أبو اسحاق يمر حجرا على الصفحة اليمنى وحجرا على الصفحة اليسرى وحجرا على المسربة لقوله صلى الله عليه وسلم « أولا يجد احدكم ثلاثة احجار حجراين للصفحتين وحجر المسربة » والاول اصح لانه يمر كل حجر على المواضيع الثلاثة ﴿ *

﴿ الشرح ﴾ اما الحديث الاول فضعيف منكر لا اصل له وينكر على المصنف قوله فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فعبر عنه بصيغة الجزم من انه حديث منكر : اما الثاني فحديث حسن عن سهل ابن سعد الرازي رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال « اول ما يجد احدكم ثلاثة احجار حجرتين للصفحتين وحجرا للمسربة » رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا اسناده حسن : واما قول الرافعي الحديثان ثابتان فغلط منه في الحديث الاول ووقع في الحديث حجرتين وحجراً بالنصب : وفي المهذب حجرتين وحجر بالرفع وكلاهما صحيح فالاول على البديل من ثلاثة : والثاني على الابتداء : وقد جاء القرآن بالوجهين : فالبديل في مواضع كثيرة

والحمل تعظيماً للقرآن : وأصحهما أنه لا يمنع لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتابا الى هرقل وكان فيه « تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » (١) الآية ولم يأمر الحامل بالمحافظة على الطهارة ولان هذه الاشياء لا يقصد باثبات القرآن فيها قراءته فلا تجرى عليها احكام القرآن ولهذا يجوز هدم الجدار المنقوش عليه وأكل الطعام وهذا الوجه هو المذكور في الكتاب وذهب بعض الاصحاب الى تفصيل في الكتب فقال ان كان القرآن اكثر حرم المس والحمل والا فوجهان ذكروا ذلك في كتاب التفسير ولا شك في ان غيره في معناه ومنهم من قال ان كتب القرآن بخط غليظ والتفسير

(١) ﴿ حديث ﴾ انه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى هرقل وكان فيه تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية متفق عليه من حديث ابن عباس عن ابي سفيان صحرا بن حرب في حديث طويل قوله اللبس المراد به الجنس باليد روى عن ابن عمر وغيره انتهى : اما ابن عمر فرواه مالك والشافعي عنه باللفظ من قبل امرأة او جسها بيده فعليه الوضوء : ورواه البيهقي عن ابن مسعود وباللفظ : القبلة من اللبس وفيها الوضوء : واللبس ما دون الجماع وفي رواية عنه في قوله اولامستم النساء معناه ما دون الجماع واستدل الحاكم على ان المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة

كقوله تعالى (ان هذا لفي الصحف الاولى صحيف ابراهيم) والابتداء قوله تعالى (قد كان لكم آية في فنتين التقنا فنته تقاتل في سبيل الله) وقوله ويخلق هو بضم الياء وكسر اللام المشددة أى يديره كالحلقة والمسربة هنا مجرى الغائط وهي بضم الراء وقيل يجوز فتحها والمسربة معنى آخر في اللغة وهي الشعر المستدق من السرة الي العانة : وجاء ذكرها في الحديث وليست مرادة هنا: أما حكم المسألة ففي كيفية الاستنجاء ثلاثة أوجه أحدها يمر حجراً من مقدم الصفحة اليمنى ويديره عليها ثم على اليسرى حتى يصل الموضع الذي بدأ منه ثم يمر الحجر الثاني من أول الصفحة اليسرى الى آخرها ثم على اليمنى حتى يصل موضع ابتدائه ثم يمر الثالث على المسربة وهذا قول ابن أبي هريرة: الثاني يمسح بحجر الصفحة اليمنى وحدها ثم بحجر اليسرى وحدها بالثالث المسربة وهذا قول أبي اسحاق المروزي: والثالث يضع حجراً على مقدم المسربة ويمر به الى آخرها ثم حجراً على مؤخر المسربة ويمر به الى أولها ثم يخلق بالثالث حكاه البغوي وهو غريب: واتفق الاصحاب على أن الصحيح هو الوجه الاول لانه يعم الحل بكل حجر ونقل القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل والتممة عن الاصحاب أنهم غلطوا بأبا اسحاق المروزي في الوجه الثاني ونقل القاضي حسين في تعاليقه ان الشافعي نص في الكبير على قول أبي اسحاق لكن الاصحاب تأولوه وعلى هذا الجواب عن الحديث الذي احتج به أن قوله ^{صلى الله عليه وسلم} حجرين للصفحتين معناه كل حجر للصفحتين ثم اختلفوا في هذا الخلاف فالصحيح أنه خلاف في الافضل وان الجميع جائز: وبهذا قطع العراقيون والبغوي وآخرون من الخراسانيين وحكاه الرافعي عن معظم الاصحاب وحكي الخراسانيون وجهاً انه خلاف في الوجوب فصاحب الوجه الاول لا يجهز الكيفية الثانية وصاحب الثاني لا يجهز الاولى وهذا قول الشيخ أبي محمد الجويني: وقال الغزالي في درسه ينبغي أن يقال من قال بالاول لا يجهز الثاني ومن قال بالثاني يجهز الاول (١) قال المتولي فان احتاج الى استعمال

(١) قال ابن الصلاح وهذا الذي قاله من عنده ملبح اه انزعى

بخط دقيق وميز بينهما حرم الحل وان كان الكل بخط واحد فوجهان (السابعة) كل ما ذكرناه في العاقل البالغ: أما الصبي المميز هل يجب على الولي والمعلم منعه من مس المصحف وحمله اذا كان محدثاً فيه وجهان: أحدها نعم لان البالغ انما يمنع منه تعظيماً للقرآن والصبي أتقص حالاً منه فأولى ان يمنع وأصحهما لان تكليفهم استصحاب الطهارة مما يعظم فيه المشقة والوجهان جاريان في اللوح أيضاً وفيه تكلم في الكتاب وهو بناء على ان اللوح حكمه حكم المصحف كما تقدم هذه مسائل الكتاب

ما كان او قل يوم الا وكان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ياتينا فيقبل عندنا فيقبل ويلمس الحديث : واستدل البيهقي بحديث ابن هريرة اليد زناها للمس : وفي قصة ما عزر لملك قبلت اولمست ويحدث عمر القبلة من اللمس فتوضؤوا ومنها : واما ابن عباس فحمله على الجماع : فائدة روى النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وانا معترضة بين يديه اعتراض الجنازة حتى اذا اراد ان يوتر مسني برجله اسناده صحيح

حجر رابع وخامس فصفة استعماله كصفة الثالث لانا أمرناه في الثالث بمسح الجميع لان عين النجاسة زالت بالحجرين الاولين وليس في المحل الا أثر فلا يحشى انبساطه
(فرع) قال اصحابنا الخراسانيون ينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر بقرب النجاسة ولا يضعه على نفس النجاسة لانه اذا وضعه عليها بقي شيئاً منها ونشرها وحينئذ يتعين الماء ثم اذا انتهى الى النجاسة أدار الحجر قليلاً قليلاً حتى يرفع كل جزء من الحجر جزءاً من النجاسة فلو أمر الحجر من غير ادارة ونقل النجاسة من موضع الى موضع تعين الماء وان أمر ولم ينقل فهل يجزئه فيه وجهان : الصحيح يجزئه هكذا ذكره امام الحرمين والغزالي والرافعي وغيرهم ولم يشترط العراقيون شيئاً من ذلك وهو الصحيح فان اشتراط ذلك تضيق للرخصة غير ممكن الا في نادر من الناس مع عسر شديد وليس لهذا الاشتراط أصل في السنة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

- ﴿ ولا يجوز أن يستنجي بيمينه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت « كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى الطهورة وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى » فان كان يستنجي بغير الماء أخذ ذكره بيساره ومسحه على ما يستنجي به من أرض أو حجر فان كان الحجر صغيراً غرز عقبه عليه وأمسكه بين ابهامي رجليه - ومسح ذكره عليه بيساره وان كان يستنجي بالماء صب الماء بيمينه ومسحه بيساره فان خالف واستنجي بيمينه أجزأه لان الاستنجاء يقع بما في اليد لا باليد فلم تمنع صحته ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة صحيح رواه أحمد وابو داود بأسناد صحيح وروى جماعة من الصحابة في النهي عن الاستنجاء باليمين : فروي أبو قتاده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أتى أحدكم الخلاء فلا يمسه ذكره بيمينه ولا يتمسح بيمينه » رواه البخاوي ومسلم وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين »

ونختتمها بفروع : الاول كتابة القرآن على الشيء الموضوع بين يديه من غير مس ولا حمل جائز للمحدث في أصح الوجهين : الثاني لا يحرم مس التوراة والانجيل وحماهما في أصح الوجهين وكذا حكم ما نسخ من القرآن : الثالث حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحق بالقرآن فيما نحن فيه لكن الاولى ان يكون على الوضوء اذا مسه ﴿

واستدل به على ان اللبس في الاية الجماع لانه مسها في الصلاة واستمر واما حديث حبيب عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بمض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ فمعلوم ذكر علته ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وابن حزم وقال لا يصح في هذا الباب شيء وان صح فهو محمول على ما كان عليه الامر قبل نزول الوضوء من اللبس

رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « انما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم فاذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطيب يمينه وكان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة » حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة وهذا لفظ أبي داود وقوله صلى الله عليه وسلم « انما أنا لكم بمنزلة الوالد » فيه تفسير أن ذكرهما صاحب الحاوي وآخرون أظهرهما ولم يذكر الخطابي غيره انه كلام بسط وتأنيس للمخاطبين لئلا يستحيوا عن مسألته فيما يحتاجون اليه من أمر دينهم لا سيما ما يتعلق بالعورات ونحوها فقال أنا كالوالد فلا تستحيوا مني في شيء من ذلك كما لا تستحيون من الوالد : والثاني معناه يلزمي تأديبكم وتعليمكم أمر دينكم كما يلزم الوالد ذلك ويجوز أن يكون المراد كالوالد في الأمرين جميعا وفي ثالث أيضا وهو الحرص على مصلحتكم والشفقة عليكم والله أعلم * أما حكم المسألة فقال الاصحاب يكره الاستنجاء باليمين كراهة تنزيه ولا يحرم هكذا صرح به الجمهور قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يستحب أن يستنجى بيساره وهو منهي عن الاستنجاء بيمينه نهى تنزيه لا تحريم وقال امام الحرمين الاستنجاء باليمين مكروه غير محرم قال وحرمه أهل الظاهر وقال ابن الصباغ وآخرون الاستنجاء باليسار أدب وليس اليمين معصية وقال القاضي أبو الطيب وآخرون يستحب أن يستنجى بيساره وقال المحاملي والفوراني والغزالي في البسيط والبعغوي والرويانى وصاحب العدة وآخرون يكره باليمين وقال أبو محمد الجويني في الفروق والبعغوي في شرح السنة النهي عن اليمين نهى تأديب وعبارات الجمهور ممن لم أذكرهم نحو هذه العبارات وقال الخطابي النهي عن الاستنجاء باليمين عند أكثر العلماء نهى تأديب وتنزيه وقال بعض أهل الظاهر

قال ﴿ الباب الرابع في الغسل : وموجبه الحيض والنفاس والموت والولادة وان كانت ذات جفاف على الاظهر ﴾ *

عد موجبات الغسل أربعة : يشتمل هذا الفصل على ثلاثة منها : أحدها الحيض قال الله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) ثم وجوبه بخروج الدم أو بانقطاعه فيه ثلاثة أوجه : أحدها بخروجه كما يجب الوضوء بخروج البول والغسل بخروج المني : وثانيها بالانقطاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش « اذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاعتسلي وصلي » علق الأغمستال بادبار الدم : وثالثها وهو الاظهار بالخروج

— باب الغسل —

(١) حديث ﴿ انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابى حبيش اذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاعتسلي وصلي متفق عليه من حديث عائشة بالفظم عنك الدم وصل في رواية للبخارى

لا يجزئه : وأما قول المصنف لا يجوز الاستنجاء باليمين فكذا قاله سليم الرازي في الكفاية والمتولى (١) والشيخ نصر في كتبه التهذيب والانتخاب والكافي وكذا رأيت في موضع من تعليق أبي حامد وظاهر هذه العبارة تحريم الاستنجاء باليمين ولكن الذي عليه جمهور الاصحاب أنه مكروه كراهة تنزيه كما ذكرنا ويؤيده قول الشافعي في مختصر المزني النهي عن اليمين أدب ويمكن أن يحمل كلام المصنف وموافقيه على أن قولهم لا يجوز معناه ليس مباحا مستوى الطرفين في الفعل والترك بل هو مكروه راجح الترك وهذا أحد المذهبين المشهورين في أصول الفقه وقد استعمل المصنف لا يجوز في مواضع ليست محرمة وهي تتخرج على هذا الجواب : فان قيل هذا غير معتاد في كتب المذهب قلنا هو موجود فيها وان كان قليلا ولا يتمتع استعماله على اصطلاح الاصول وقد حكى أن المصنف ضرب في نسخة أصله بالمهذب على لفظة يجوز ان وبقي قوله ولا يستنجى باليمين وهذا يصحح ما قلناه والله أعلم : قال أصحابنا ويستحب أن لا يستعين بيمينه في شيء من أمور الاستنجاء الا لعذر وقول المصنف ان كان الحجر صغيراً غمز عقبه عليه أو امسكه بين ابهامي رجله كذا قاله أصحابنا لئلا يستنجى بيمينه ولا يمس ذكره بيمينه فان لم يمكنه ذلك واحتاج الى الاستعانة باليمين فالصحيح الذي قاله الجمهور انه يأخذ الحجر بيمينه والذكر بيساره ويحرك اليسار دون اليمين فان حرك اليمين أو حركهما كان مستنجياً باليمين مرتكباً لكراهة التنزيه ومن أصحابنا من قال يأخذ للذكر بيمينه والحجر بيساره ويحرك اليسار لئلا يستنجى باليمين حكاه صاحب الحاوي وغيره وهو غلط فانه منهي عن مس الذكر بيمينه وذكر الرافي وجها انه لا طريق الى الاحتراز من هذه الكراهة الا بالامساك بين العقبين أو الابهامين وكيف استعمل اليمين بامساك الحجر او غيره فكروه وهذا الوجه غلط أيضاً قال أصحابنا فلو كان بيده اليسرى مانع كقطع وغيره فلا كراهة في اليمين للضرورة والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل (احداها) السنة أن يستنجى قبل الوضوء ليخرج من الخلاف وليأمن انتقاض طهره قال أصحابنا ويستحب ان يبدأ في الاستنجاء بالماء بقبله

يوجب الغسل عند الانقطاع كما يقال الوطء يوجب العدة عند الطلاق والنكاح يوجب الارث عند الموت وكذلك نقول في البول والمني خروجهما يوجب الغسل والوضوء عند الانقطاع بل عند القيام الي الصلاة والنفاس كالحيض في الغسل ومعظم الاحكام : الثاني الموت يوجب غسل

ثم اغتسل وصلى وفي رواية لابن منده فلتغتسل وتصل واستدل البيهقي على انها كانت مميزة بقوله في الحديث دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم قال ويحتمل انه كان لها حالتان حالة تميز وحالة لا تميز فامرها بالرجوع الى العادة

(١) كلام المتولى مضطرب فانه ذكر في كلامه على الاستنجاء بالاشياء المحترمة حيث لا يصح ان الفرق بينه وبين الاستنجاء باليمين ان النهي عنه على سبيل الادب ثم قال بنده بورقتين لا يستنجى باليمين مع القدرة على الاستنجاء باليسرى واستدل له ثم قال فان استنجى بها صح لان الحلل ليس فيما يقع الاستنجاء به وانما هو في الآلة فصار كما لو توضع بماء مطلق من آية الذهب والفضة فان يجوز وهذا ظاهر في التحريم كما نقله الشيخ عند انه قال لا يجوز وكلامه الاول يخالفه والله أعلم ويتعين حمل الثاني على الاول اه اذرعى

(الثانية) اذا أراد الرجل الاستنجاء من البول مسح ذكره على ثلاثة مواضع (١) من الحجر طاهرة فلو مسحه ثلاثاً على موضع واحد لم يجزئه وتعين الماء قال القاضي حسين ولو وضع رأس الذكر على جدار ومسحه من أسفل الى أعلى لم يجزئه وان مسح من أعلى الى أسفل أجزأه وفي هذا التفصيل نظر: (الثالثة) اذا أراد الاستنجاء في الدبر بالماء استحباب أن يعتمد على أصبعه الوسطى لأنه أمكن ذكره الماوردي وغيره ويستعمل من الماء ما يظن زوال النجاسة به: فان فعل ذلك ثم شم من يده رائحة النجاسة فوجهان حكاهما الماوردي وغيره: أحدهما يدل ذلك على بقاء النجاسة فتجب ازالتها بزيادة الغسل وعلي هذا يستحب شم الاصبع قال الماوردي وهذا مستبعد وإن كان مقولاً: والثاني لا يدل على بقاء النجاسة في محل الاستنجاء، ويدل على بقائها في الاصبع فعلى هذا لا يستحب شم الاصبع: وهذا الوجهان مأخوذان من القولين فيما اذا غسلت النجاسة وبقيت رائحتها هل يحكم بطهارة المحل وقد ذكرها المصنف في باب ازالة النجاسة وهناك نشرحها ونبسط الكلام فيه ان شاء الله تعالى: قال الغزالي في الاحياء يدلك دبره مع الماء حتى لا يبقى أثر تدركه الكف بالمس قال ولا يستقصى فيه بالتعرض للباطن فان ذلك منيع الوسواس: قال وليعلم أن كل ما لا يصل الماء اليه فهو باطن ولا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة حتى تبرز وما ظهر ثبت له حكم النجاسة: وحدظهوره أن يصله الماء وقوله لا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة يحتمل أنه أراد في وجوب ازالتها ويحتمل أنها لا يحكم بكونها نجاسة مطلقاً وفي المسألة خلاف سبق مبسوطاً في أول باب ما ينقض الوضوء: (الرابعة) قال أصحابنا الرجل والمرأة والخنثى المشكل في استنجاء الدبر سواء وأما القبل فأمر الرجل فيه ظاهر وأما المرأة فنص الشافعي رحمه الله على أن البكر والثيب سواء فيجوز اقتصارهما على الحجر وهذا قطع جماهير الاصحاب في الطريقتين وقطع الماوردي بان الثيب لا يجزئها الحجر حكاه المتولي والشاشي وصاحب البيان وجهاً وهو شاذ: والصواب الاول: قال الاصحاب لان موضع الثيابة والبكارة في أسفل الفرج والبول يخرج من ثقب في أعلى الفرج فلا تعلق لاحدهما بالآخر فاستوت البكر والثيب الا أن الثيب اذا جلست انفرج أسفل فرجها فربما نزل البول الى موضع الثيابة والبكارة وهو مدخل الذكر ويخرج الحيض والمني والولد فان تحققت نزول البول اليه وجب غسله بالماء وان لم تتحقق استحباب غسله ولا يجب: نص الشافعي على استحبابه اذا لم تتحقق واتفق الاصحاب عليه واتفقوا على وجوب غسله اذا تحققت نزوله قال صاحب البيان وغيره يستحب للبكر أن تدخل

(١) في التهمة انه يقرب الذكر من الخائط أي ويجرح حتى يسلب الخائط الرطوبة ولا يمسح لانه ينتشر البول على المحل لا محالة وكذا يفعل في الكرة الثانية وفي الثالثة يمسح لان النجاسة قلت على الموضع ولا يخشى انتشارها اه اذرعني

ليت على ما سيأتي في الجنائز: ولك ان تقول الغسل اما أن يكون مفسراً بما سوى النية وهو غسل الاعضاء أو يكون مفسراً به مع النية والاول ضعيف فان النية عندنا من جملة الغسل ولولا ذلك لعد نجاسة جميع البدن ونجاسة موضع منه اشبهه بالباقي من موجبات الغسل وقد امتنع صاحب الكتاب ومعظم الأئمة منه فتمين الثاني وحينئذ: اما أن يكون المعتبر مطلق النية أو النية من صاحب الاعضاء

أصبعها في الثقب الذي في الفرج فتغسله ولا يازمها ذلك بالاتفاق قال الشافعي والاصحاب ويلزم
الثيب أن توصل الحجر الى الموضع الذي يجب ايصال الماء اليه في غسل الجنابة ويجب ايصال الماء
الى ما يظهر عند جلوسها على قدميها وان لم يظهر في حال قيامها نص عليه الشافعي والاصحاب
وشبهه الشافعي بما بين الاصابع ولا يبطل صومها بهذا قال الروائي قال أصحابنا ما وراء هذا فهو
في حكم الباطن فلا يكلف ايصال الماء والحجر اليه ويبطل الصوم بالواصل اليه ولنا وجه ضعيف
انه لا يجب ايصال الماء الى داخل فرج الثيب وأما الختنى المشكل فقطع الاكثرين بأنه يتعين الماء
في قبله ممن قطع به الماوردي والقاضي حسين والفوراني والغزالي في البسيط والبعثي والروائي
وصاحب العدة وقال المتولى والشاشي وصاحب البيان هل يتعين الماء في قبله أم يجزى الحجر
فيه وجهان كمن انفتح له مخرج دون المعدة مع انفتاح الاصلى وقلنا ينقض الخارج منه الاصح
يتعين الماء وهذه الطريقة أصح ولعل مراد الاكثرين التفرغ على الاصح فان قلنا يجزئه الحجر وجب
لكل فرج ثلاثة أحجار والله أعلم (الخامسة) السنة أن يدلك يده بالارض بعد غسل الدبر ذكره البغوي
والروائي وآخرون لحديث ميمونة رضي الله عنها قالت « وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءاً
للجنابة فأكفأ يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً ثم غسل فرجه ثم ضرب يده بالارض أو الحائط
مرتين أو ثلاثاً » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وفي رواية مسلم « ثم أفرغ على فرجه
وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدلكها دللكاً شديداً » وعن أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أتى الخلاء أتيت به ماء فاستنجى ثم مسح يده على الارض ثم أتيت به ماء آخر فتوضأ »
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم وهو حديث حسن : وعن جرير بن عبد الله رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل الغيضة فقضى حاجته ثم استنجى من اداوة ومسح
يده بالتراب » رواه النسائي وابن ماجه باسناد جيد : (السادسة) يستحب أن يأخذ حفنة من
ماء فينضح بها فرجه وداخل سراويله او ازاره بعد الاستنجاء دفعا للوسواس ذكره الروائي
وغيره وجاء به الحديث الصحيح في خصال الفطرة وهو الانتضاح : والله اعلم * قال
المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه قال أصحابنا ويقوم مقامه كل جامد ظاهر مزبل
للعين وليس له حرمة ولا هو جزء من حيوان ﴾

المغسولة فان كان الثاني لم ينتظم عند الموت من موجبات الغسل وكان اطلاق الغسل في الميت بمعنى
آخر وان كان الاول فغسل الميت انما يكون من هذه الجملة اذا كانت النية معتبرة فيه من جهة
الغسل ولنا في ذلك وجهان يأتي ذكرهما في باب الجنائز : الثالث الولادة فلو ولدت ولم تر بللا ولادما

﴿الشرح﴾ اتفق أصحابنا علي جواز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه وضبطوه بما ضبطه به
المنصف (١) قالوا وسواء في ذلك الاحجار والاشخاش والحرق والحزف والآجر الذي لاسرجين
فيه وما شبه هذا ولا يشترط اتحاد جنسه بل يجوز في القبل جنس وفي الدبر جنس آخر ويجوز
أن يكون الثلاثة حجراً وخشبة وخرقة نص عليه الشافعي واتفق الاصحاح عليه هذا مذهبنا قال
الشيخ أبو حامد وبه قال العلماء كافة إلا داود فلم يجوز غير الحجر وكذا نقل أكثر اصحابنا عن
داود : قال القاضي أبو الطيب هذا ليس بصحيح عن داود بل مذهب الجواز * واحتج الاصحاح
بحديث أبي هريرة قال اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لحاجته فقال « ابغى أحجارا استفض
بها أو نحوه ولا تأتني بعظم ولا روث) رواه البخارى وبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي
هريرة الآخر « وليستنج بثلاثة أحجار ونهي عن الروث والرمة » قال أصحابنا فنهيه صلى الله عليه
وسلم عن الروث والعظم دليل علي أن غير الحجر يقوم مقامه والإلم يكن لتخصيصها بالزهي معنى
وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة
احجار فوجدت حجرتين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرتين وألقى
الروث وقال هذا ركس » رواه البخاري قال أصحابنا موضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم علل
منع الاستنجاء بها بكونها ركسا ولم يعال بكونها غير حجر * واحتج الاصحاح أيضا بحديث روه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الاستنجاء بثلاثة أحجار أو ثلاثة اعواد قيل فان لم يجد قال ثلاث
حفنات من تراب » وهذا ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الصحيح أنه
من كلام طاوس وروى من حديث سراقبة بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف أيضا قال
البيهقي وأصح ما روى في هذا ما رواه يسار بن نعيم قال كان عمر رضي الله عنه اذا بال قال ناوئي
شيئا أستنجى به فأناوله العود والحجر أو يأتي حائطا يتمسح به أو يمسه الارض ولم يكن يغسله

ففي وجوب الغسل عليها وجهان أحدهما لا يجب لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الماء من
الماء » (١) فانه ينفي وجوب الغسل بغير الانزال خالفنا في الاسباب المتفق عليها فيتمسك به فيما عداها
وأظهرهما الوجوب لانه لا يخلو عن بلل وان قل غالبا فيقام الولد مقامه كالنوم يقام مقام الخروج
لمقارنته اياه غالبا ولانه يجب الغسل بخروج الماء الذي يخرج الولد منه بخروج الولد أولى ويجري
الوجهان في القاء العلقمة والمضغة *

(١) ﴿ حديث ﴾ انما الماء من الماء كرهه في موضع آخر منه وقد رواه مسلم من حديث ابى
سعيد الخدر مطولا وفيه قصة عتبان بن مالك واقتصر البخاري على القصة دون قوله الماء من
الماء ورواه ابو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الباب ورواه احمد والنسائي وابن ماجه

(١) قال في
البحر في حد
ما يجوز الاستنجاء
به قال بعض
اصحابنا ان
يكون جامدا
طاهرا منقيا
لا حرمة له ولا
متصلا بحيوان
ومعنى المنقي
انه يزول العين
حتى لا يبقى
الاثر الاصلالا
يخرجه الماء وقال
اهل خراسان
ان يكون طاهرا
منشقا لا حرمة
له وقيل بدل
المنشف القالع
وقيل ان يكون
جامدا طاهرا
منقيا غير مطوم
وهذا أصح ثم
قال في آخر الفصل
وقيل حده أن
يكون جامدا
طاهرا قالوا
للنجاسة غير
محترم ولا مخلف
وفيه احتراز عن
التراب اذا لم
يجز الاستنجاء
به في احد
القولين لانه يخلف
على الحل جزءا
منه انتهى وهذا
الذي ذكره
آخر هو كلام
المتولي في التمه
وظاهر هذا الكلام
من الروايات ان
الحكم يختلف
باختلاف هذه
الحدود والا لما
كان لتعداده
فائدة ولهذا قالوا
في بعضها وهذا
أصح فليتأمل
اه اذرعى

وأما قوله صلى الله عليه وسلم وإستنج بثلاثة أحجار وشبهه فانما نص على الأحجار لكونها غالب الموجود للمستنجي بالفضاء مع أنه لا مشقة فيها ولا كلفة في تحصيلها وهذا نحو قول الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) وقوله تعالى (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم) ونظائر ذلك فكل هذا مما ليس له مفهوم يعمل به لخروجه على الغالب والله أعلم *

(فرع) ورد الشرع باستعمال الحجر في الاستنجاء ورمى جمار الحج وباستعمال الماء في طهارة الحدث والنجس وباستعمال التراب في التيمم وغسل ولوغ الكلب وباستعمال القرظ في الدباج فأما الحجر فمتعين في الرمي دون الاستنجاء لأن الرمي لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء وأما الماء في الطهارة والتراب في التيمم فمتعينان وفي التراب في الولوج قولان وفي الدباج طريقتان تقدم المذهب أنه لا يتعين القرظ والثاني قولان كالولوج والفرق أن الولوج دخله التعبد والفرق بين الدباج والاستنجاء أن الاستنجاء مما تعم به البلوى ويضطر كل أحد إليه في كل وقت وكل مكان ولا يمكن تأخيرها فلو كلف نوعا معينا شق وتعذر في كثير من الاوقات ووقع الحرج وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) والدباج بخلافه في كل هذا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿أما غير الماء من المائعات فلا يجوز الاستنجاء به لأنه ينجس بملاقاة النجاسة فيزيد في النجاسة وما ليس بطاهر كالروث والحجر النجس لا يجوز الاستنجاء به لأنه نجس فلا يجوز الاستنجاء به كالماء النجس فإن استنجى بذلك لزمه بعد ذلك أن يستنجى بالماء لأن الموضع قد صار نجسا بنجاسة نادرة فوجب غسله بالماء ومن أصحابنا من قال يجرئه الحجر لأنها نجاسة على نجاسة فلم تؤثر﴾ *

قال (والجناية وحصولها بالتقاء الحتائين أو بإيلاج قدر الحشفة من مقطوع الحشفة في أي فرج كان من غير المأتي أو ميت (ح) أو بهيمة (ح) وبخروج المنى: وخواص صفاته ثلاثة: رائحة الطلع والتدفق بدفعات والتلذذ بخروجه فلو خرج على لون الدم لاستكثار الوقاع وجب الغسل لبقية الصفات وكذلك لو خرج (ح م) بغير شهوة لمرض أو خرج بقيته بعد الغسل حصلت (م) الجناية إذا بقيت رائحة الطلع ولو اتبهم ولم ير الاثخانة والبياض فيحتمل أن يكون وديا فلا يلزمه الغسل والمرأة إذا تلذذت بخروج ماء منها لزمها الغسل وكذا إذا اغتسلت وخرج منها منى الرجل بعده فانه لا ينفك عن مأثها﴾ *

والطبراني من حديث أبي ايوب ورواه احمد من حديث رافع بن خديج ومن حديث عثمان بن مالك والطحاوي من حديث أبي هريرة وابن شاهين في ناسخه من حديث انس وقد جمع طرقه الحازمي وقبله ابن شاهين

﴿الشرح﴾ اذا استنجى بمائع غير الماء لم يصح ويتعين بعده الاستنجاء بالماء ولا يجوز له الاحجار بلا خلاف لما ذكره المصنف واما قول صاحب البيان اذا استنجى بمائع فهل يجوز له بعده الحجر فيه وجهان فغالب بلا شك وكأنه اشتبه عليه كلام صاحب المهذب فتوهم ان قوله ومن اصحابنا من قال يجوز له الحجر عائدا الي المسألتين وهما الاستنجاء بالماء وبالنجس كلوث وهذا وهم باطل لان مراد صاحب المهذب الخلاف في المسألة الثانية وحدها: واما مسألة المائع فمتفق فيها على ان الماء يتعين لان المائع ينشر النجاسة وقد أشار للمصنف الى هذا بقوله فيريد في النجاسة والله أعلم: واما النجس وهو الروث والحجر النجس وجلد الميتة والثوب النجس وغيرها فلا يجوز الاستنجاء به فان خالف واستنجى به لم يصح بلا خلاف وهل يتعين بعده الاستنجاء بالماء أم يجوز بالاحجار فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح عند الجمهور يتعين الماء وبه قطع امام الحرمين والغزالي في البسيط والبعث وغيرهم وصححه الجمهور وخالفهم الحاملي فقال في التجريد قال اصحابنا اذا استنجى بنجس لزمه ان يستنجى بثلاثة أحجار طاهرة قال حتى لو استنجى بجلد كلب اجزأه الحجر بعد ذلك لان النجاسة الطارئة تابعة لنجاسة النجوة قال وقال الشيخ أبو حامد الذي يجيء علي المذهب أنه لا يجوز له الا الماء هذا كلام الحاملي ورأيت أنا في تعليق الشيخ أبي حامد خلاف ما نقله عنه فقطع بأنه اذا استنجى بجماد نجس كغناه بعده الاحجار قال فلوا استنجى بكلب فالذي يجيء علي تعليق الاصحاب أنه يجوز له الحجر ولا يحتاج الى سبع مرات احداهن بالتراب هذا كلامه ولكن نسخ التعليق تخلف وقد قدمت نظائر هذا: والصواب في مسألة الاستنجاء بجلد كلب انه يجب سبع غسلات احداهن بتراب: والصحيح في سائر النجاسات انه يتعين الماء.*

(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز الاستنجاء بنجس هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء وجوزه

السبب الرابع الجنابة ولها طريقتان: أحدهما التقاء الختانين: قالت عائشة رضي الله عنها « اذا التقى الختانان وجب الغسل » فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاغتسلنا وفسر الشافعي رضي الله عنه التقاء الختانين فقال المراد منه تحاذيهما لا تضامهما فان التضام غير ممكن لان مدخل الذكر في أسفل الفرج وهو مخرج الولد والحيض وموضع الختان في أعلاه وبينهما ثقبه البول وشفرا المرأة يحيطان بها جميعا واذا كان كذلك كان التضام متعذرا لما بينهما من الفاصل

(١) ﴿ حديث ﴾ عائشة اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلته انا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا: الشافعي في الام: انا الثقة عن الازاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه او عن يحيى بن سعيد عن القاسم عنها وفي مختصر المزني ذكره عن عبد الرحمن بن القاسم بلا شك وفي سنن حرملة رواه عن الوليد بن مسلم عن الازاعي عن عبد الرحمن من غير شك وهكذا رواه احمد

أبو حنيفة بالروث * دليلنا حديث أبي هريرة المتقدم في الفصل قبله وقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تأتني بعظم ولا روث » وحديثه الآخر « ونهى عن الروث والرمة » وحديث ابن مسعود « فأخذ الحجرين والقي الروثة وقال انها ركس » وهذه أحاديث صحاح تقدمت قريبا وعن سلمان « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الروث والعظام » رواه مسلم وعن جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم أو بعر » رواه مسلم وعن أبي هريرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يستنجى بعظم أو روث وقال انهما لا يطهران » رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح وعن رويغ بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا رويغ لعل الحياة ستطول بك بعدى فأخبر الناس ان من عقد لحيته أو تقلد وترا أو استنجى برجيع دابة أو عظم فان محمداً منه بريء » رواه أبو داود والنسائي باسناد جيد والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وما لا يزيل العين لا يجوز الاستنجاء به كزجاج والحمة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالحمة » ولان ذلك لا يزيل النجوى ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث ضعيف ولفظه « قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فان الله عز وجل جعل لنا فيها رزقا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي ولم يضعفه أبو داود وضعفه الدارقطني والبيهقي : والحمة بضم الحاء وفتح اليمين مخففتين وهي الفحم كذا قاله أصحابنا في كتب الفقه وكذا قاله أهل اللغة وغريب الحديث وقال الخطابي اللحم الفحم وما أحرق من الخشب والعظام ونحوها قال والاستنجاء به منهى عنه لانه جعل رزقا للجن فلا يجوز افساده عليهم قال

وهنا شبهة وهي ان يقال ان كان موضع ختان المرأة من حيز الداخل بحيث لا يصل اليه شيء من الحشفة فالقول بتعذر التضام واضح لكن لو كان بحيث اذا أحاط الشفران بأول الحشفة لاقى شيء من الحشفة ذلك الموضع كان التضام ممكنا فلعل المراد من الخبر ذلك والله أعلم : ثم موضع الختان غير معتبر بعينه لاقى الذكر ولا في المحل اما في الذكر فمقطوع الحشفة اذا غيب مقدار الحشفة لزمه الغسل فانه في معنى الحشفة ومعلوم ان ماسفل من الحشفة ليس موضع ختان لكن تغيب قدر الحشفة معتبر فلو غيب البعض لم يجب الغسل لان التحاذي لا يحصل به غالباً وحكي القاضي ابن كجب ان تغيب بعض

في مسنده عن الوليد حدثنا الازاعي حدثني عبد الرحمن بن القاسم به وقال النسائي : انا عبيد الله بن سعيد ثنا الوليد به والترمذي ثنا محمد بن المثنى ثنا الوليد ثم قال حسن صحيح : وصححه ايضا ابن حبان وابن القطان واعله البخاري بان الازاعي اخطأ فيه ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلًا واستدل على ذلك بان ابا الزناد قال سألت القاسم ابن محمد سمعت في هذا

البعوى قيل المراد بالحممة الفحم الرخو الذي يتناثر اذا غمز فلا يقلع النجاسة والزجاج معروف وهو بضم الزاي وفتحها وكسرهما ثلاث لغات حكاهن ابن السكيت والجوهري وغيرهما: وأما راوى الحديث فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بالغين المعجمة والفاء بن حبيب الهذلي وهو من كبار الصحابة وساداتهم وكبار فقهاءهم وملازمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وخدامه ومناقبه كثيرة مشهورة أسلم في أول الاسلام سادس ستة وأسلمت أمه وسكن الكوفة ثم عاد الى المدينة وتوفي بها سنة اثنين وثلاثين وهو ابن بضع وستين سنة وقد ذكرت قطعة من أحواله في التهذيب رضى الله عنه: أما حكم المسألة فاتفق الاصحاب على أن شرط المستنجى به كونه قاعا لعين النجاسة واتفقوا على ان الزجاج والقصب الاملس وشبههما لا يجزى: وأما الفحم فقطع العراقيون بأنه لا يجزى وقال الخراسانيون اختلف نص الشافعي فيه قالوا وفيه طريقان الصحيح منهما أنه على حالتين فان كان صابا لا يتفتت أجزأ الاستنجاء به وان كان رخوا يتفتت لم يجزئه وقيل فيه قولان مطلقا حكاها القفال والقاضي حسين والمتولي وغيره من الخراسانيين وحكاها الدارمي من العراقيين قال امام الحرمين هذا الطريق غلط والصواب التفصيل فانه لم يصح الحديث بالنهي فتعين التفصيل بين الرخو والصلب قال أصحابنا فاذا استنجى بزجاج ونحوه لزمه الاستنجاء ثانيا فان كان حين استنجى بالزجاج بسط النجاسة بحيث تعدت محلها تعين الماء والافتكفيه الاحجار هكذا صرح به الفوراني وامام الحرمين والغزالي والمتولي وصاحب العدة وآخرون وقال القفال والقاضي حسين والبعوى يتعين الماء لانه يبسط النجاسة ومرادهم اذا بسط وقد قال الغزالي في البسيط لاخلاف انه اذا لم يبسط النجاسة يكفيه الاحجار والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

الحشفة كتغيب السكل وروى وجه ان تغيب قدر الحشفة في مقطوع الحشفة لا يوجب الجنابة وانما الموجب تغيب جميع الباقي اذا كان مثل الحشفة أو أكثر واما في المحل فلان المحل الذي هو موضع الختان قبل المرأة وكما يجب الغسل بالايلاج فيه يجب الغسل بالايلاج في غيره كالاتيان في غير المأتي وهو الدبر يجب الغسل به على الفاعل والمفعول وكذا فرج البهيمة خلافا لابي حنيفة لئانه جماع في الفرج فاشبه فرج الادمي بل يجب الغسل ههنا أولى لانه أحق بالتغليظ ولا فرق بين الايلاج في فرج الميت والايلاج في فرج الحي وخالف أبو حنيفة في فرج الميت وكذا قال في الصغيرة التي لا

الباب شيئا فقال لا واجاب من صححه بأنه يحتمل ان يكون القاسم كان نسيه ثم يذكر فحدث به ابنة او كان حدث به ابنة ثم نسي ولا يخلو الجواب عن نظر: (تنبيه) قال النووي في التنقيح هذا الحديث اصله صحيح الا ان فيه تغيير او تبع في ذلك ابن الصلاح فانه قال في مشكل الرسيط

﴿ وماله حرمة من المطعومات كالخبز والعظم لا يجوز الاستنجاء به لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال « هو زاد اخوانكم من الجن » فان خالف واستنجى به لم يجزئه ولان الاستنجاء بغير الماء رخصة والرخص لا تتعلق بالمعاصي ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما حديث النهى عن الاستنجاء بالعظم فصحيح رواه جماعة من الصحابة منهم سلمان وجابر وأبو هريرة ورويف وأحاديثهم صحيحة تقدمت قريبا في الفرع : وأما قوله وقال هو زاد اخوانكم من الجن فقد رواه مسلم في صحيحه بأسناده عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال في آخره وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بالعظم والبعرة فانهما طعام اخوانكم » يعنى الجن ورواه مسلم من طريق آخر ولم يذكر هذه الزيادة فيه : ورواه من طريق ثالث عن داود بن أبي هند عن الشعبي ولم يذكر هذه الزيادة ثم قال قال الشعبي قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بالعظم والبعرة » قال الترمذى كأن هذه الرواية أصح يعنى فيكون مرسلا : (قلت) لا يوافق الترمذى بل المختار أن هذه الزيادة متصلة * أما حكم المسألة فلا يجوز الاستنجاء بعظم ولا خبز ولا غيرها من المطعوم لما سبق فان خالف واستنجى به عصي ولا يجزئه هكذا نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور : وفيه وجه أنه يجزئه ان كان العظم طاهراً لازهومة عليه حكاه الخراسانيون لحصول المقصود : والصحيح الاول لانه رخصة فلا تحصل

تشهي : لئانه التقى الختانان فيجب الغسل ثم كما يجب الغسل بالايلاج في فرج الميت والبهيمة يجب علي من غاب في فرجه فرجهما ولا يجب اعادة غسل الميت بسبب الايلاج فيه على أظهر الوجهين واذا عرفت ما ذكرنا فانظر في لفظ الكتاب واعلم انه انما عقب قوله بالتقاء الختانين بقوله أو ايلاج قدر الحشفة في أى فرج كان لما بينا ان التقاء الختانين غير معنى بعينه والايلاج في كل فرج في معناه ولو اقتصر على قوله والجنابة وحصولها بايلاج قدر الحشفة في أى فرج كان حصل الغرض ودخل فيه التقاء الختانين الا ان التقاء الختانين هو الاصل الذى ورد فيه الخبر فقدمه ثم بين ان كل جماع في معناه وفي قوله قدر الحشفة اشارة الى ما سبق ان المرعى مقدار الحشفة لاعتينها : وليكن معلما بالواو للخلاف الذى حكيناه ثم قوله أو ايلاج قدر الحشفة يتناول ظاهره ما اذا لف خرقة على ذكره أو لوج وكذلك التقاء الختانين لان المراد منه التحاذي فهل هو كذلك أم لا تحصل الجنابة حينئذ فيه ثلاثة أوجه أظهرها أنه تحصل الجنابة لما سبق من حديث عائشة رضى الله عنها وروى

هو ثابت من حديث عائشة بغير هذا اللفظ وأما بهذا اللفظ فغير مذكور انتهى وقد عرف من رواية الشافعى ومن تابعه انه مذكور باللفظ المذكور واصله في مسلم بلفظ اذا جلس بين شعبها الاربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل *

بحرام وقد اتفقوا على تحريمه واذا لم يجزئه المطعوم كفناه بعده الحجر بلا خلاف ان لم ينشر النجاسة ولم يكن على العظم زهومة : قال الماوردي ولو أحرق عظم طاهر بالنار وخرج عن حال العظم فوجهان أحدهما يجوز الاستنجاء به لان النار أحالته : والثاني لا يجوز لعموم الحديث في النهي عن الرمة وهي العظم البالي ولا فرق بين البالي بنار أو مرور الزمان وهذا الثاني أصح والله أعلم *

(فرغ) اتفق أصحابنا على تحريم الاستنجاء بجميع المطعومات كالخبز واللحم والعظم وغيرها :
وأما الثمار والفواكه فقسمة الماوردي تقسيماً حسناً فقال منها ما يؤكل رطباً ولا يابساً كالقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً اذا كان مزيلاً ومنها ما يؤكل رطباً وياساً وهو أقسام أحدها ما كول الظاهر والباطن كالتين والتفاح والسفرجل وغيرها فلا يجوز الاستنجاء بشيء منه رطباً ولا يابساً والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والشمس وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله قشر وما كوله في جوفه كالرمان فلا يجوز الاستنجاء بلبه : وأما قشره فله أحوال أحدها لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالرمان فيجوز الاستنجاء بالقشر وكذا استنجي برمانه فيها حبهما اذا كانت مزيلة (والثاني) يؤكل قشره رطباً وياساً كالبطيخ فلا يجوز رطباً ولا يابساً (والثالث) يؤكل رطباً ولا يابساً كاللوز والباقلاء فيجوز بقشره يابساً لا رطباً : وأما ما يأكله الآدميون والبهائم فان كان أكل البهائم له أكثر جاز وان كان أكل الآدميين له أكثر لم يجز : وان استويا فوجهان من اختلاف أصحابنا في ثبوت الربى فيه هذا كلام الماوردي وذكر الروياني نحوه قال البغوي ان استنجى بما كوله في جوفه كاللوز واليابس كره وأجزأه فان انفصل القشر جاز الاستنجاء به بلا كراهة والله أعلم *

(فرغ) قال أصحابنا ومن الأشياء المحترمة التي يحرم الاستنجاء بها الكتب التي فيها شيء من علوم الشرع فان استنجى بشيء منها لما أثم وفي سقوط الفرض الوجهان : الصحيح لا يجزئه فعلى

انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا التقى الختانان وجب الغسل » (١) والالتقاء ينظم هذه الصورة ولا يخلو عن قضاء شهوة أيضاً : والثاني لا يحصل لان اللذة انما تكمل عند ارتفاع الحجاب : والثالث انه ان كانت الحزقة لينة حصلت الجنابة والافلا لان اللينة لا تمنع حصول اللذة بخلاف الحشنة والحشنة هي التي تمنع وصول بلل الفرج الى الذكر ووصول الحرارة من أحدهما الى الآخر واللينة لا تمنع وكل هذا فيما اذا جرى الايلاج وهما واضحا الحان أما اذا كان مشككين

(١) حديث عائشة اذا التقى الختانان وجب الغسل تقدم قبله : (فائدة) ذهب الجمهور الى نسخ حديث انما الماء من الماء واوله ابن عباس فقال انما قال النبي ﷺ انما الماء من الماء

هذا يجرئه الاحجار بعده : ولو استنجى بشيء من أوراق المصحف والعياد بالله علماً صار كافراً مرتداً نقله القاضي حسين والروائي وغيرهما والله أعلم *

(فرع) لو استنجى بقطعة ذهب أو فضة (١) نفي سقوط الفرض به وجهان حكاهما الماوردي وآخرون قال الماوردي والرافعي الصحيح سقوطه ولو استنجى بقطعة ديباج سقط الفرض علي المشهور وطرد الماوردي فيه الوجهين وطردها أيضاً في الاستنجاء بمجارة الحرم قال وظاهر المذهب سقوط الفرض بكل ذلك لان الماء زمزم حرمة تمنع الاستنجاء به ثم لو استنجى به أجزاء بالاجماع

(فرع) قال الشافعي في البويطي ولا يستنجى بعظم ذكي ولا ميت للزهي عن العظم مطلقاً وقال في الام ولا يستنجى بعظم للخبر فانه وان كان غير نجس فليس هو بنظيف وانما الطهارة بنظيف طاهر ولا أعلم شيئاً في معنى عظم الاجلد ذكي غير مدبوغ فانه ليس بنظيف وان كان طاهراً وأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر هذا نصح في الام : وقال في مختصر المزني والفرق بين أن يستطيب يمينه فيجزئه وبالعظم فلا يجرى أن اليمين أداة والنهي عنها أدب والاستطابة طهارة والعظم ليس بطاهر هذا نصح في المختصر واعترض على قوله والعظم ليس بطاهر فان العظم لا يصح الاستنجاء به طاهراً كان أو نجساً : واختلف اصحابنا في هذا الكلام علي ثلاثة أوجه (احدها) ان هذا غلط من المزني وانما قال الشافعي والعظم ليس بنظيف كما سبق عن الام وأراد بقوله ليس بنظيف ان عليه سهوكة : قال الماوردي وهذا قول أبي اسحق المروزي وبه قطع القاضي ابو الطيب (والثاني) ان نقل المزني صحيح : وقوله ليس بطاهر أي ليس بمطهر قال الماوردي وهذا تأويل أبي علي بن أبي هريرة (والثالث) أنه ذكر احدي العلتين في العظم النجس لان العظم النجس يمنع الاستنجاء به لعلتين (احدهما) كونه نجساً والاخرى كونه مطعوماً والعظم الطاهر يمتنع لكونه مطعوماً فقط قال الماوردي هذا تأويل أبي حامد الاسفرايني واختار الازهرى الوجه الاول وهو تغليب المزني وبسط

(١) قال المعجلي في شرح الوجيز ولا يجوز الاستنجاء بالذهب والفضة والجواهر النفيسة وبالغبر والعصفور لان الكل محترم هذا لفظه اه اذعري

وأولج أحدهما في فرج الآخر فلا جنابة ولا حدث لجواز كونهما امرأتين أو رجائين وكذا لو أولج كل واحد منهما في فرج الآخر وان أولج كل واحد منهما في دبر الآخر فلا جنابة أيضاً لجواز كونهما امرأتين ولكن بالتزويج يمدتان لان خروج الخارج من السيلين ينقض الوضوء وان أولج أحدهما في دبر الآخر انتقض وضوء المولج في دبره لهذا المعنى وان أولج أحدهما في فرج الآخر وأولج الآخر في دبر الاول فلا جنابة أيضاً لاحتمال كونهما امرأتين لكنهما على هذا

في الاحتلام : اخبره الطبراني واصله في الترمذي ولم يذكر النبي ﷺ وفي اسناده ابن لانه من رواية شريك عن ابي الحجاج وفي السنن بسند رجاله ثقات عن ابي ابن كعب قال انما كان

الكلام فيه وفي الفرق بين النظيف والظاهر قال ثمانية زهومة أو رائحة كريهة فهو طاهر ليس بنظيف وذلك كالعظم وجلد المدكي قبل الدباغ هذا تفصيل مذهبنا * وقال أبو حنيفة ومالك يصح الاستنجاء بالعظم ومن قال لا يجوز احمد وداود * قال المصنف رحمه الله *

﴿وما هو جزء من حيوان كذنب حمار لا يجوز الاستنجاء به ومن اصحابنا من قال يجوز والاول اصح لانه جزء من حيوان فلم يجز الاستنجاء به كما لو استنجى بيده ولان له حرمة فهو كالطعام﴾
﴿الشرح﴾ الصحيح عند الاصحاب تحريم الاستنجاء بأجزاء الحيوان في حال اتصاله كالذنب والاذن والعقب والصوف والوبر والشعر وغيرها وخالفهم الماوردي والشاشي فقالا الاصح صحة الاستنجاء لان حرمة الحيوان في منع ايلامه لا يمنع ابتذاله بخلاف المطعوم والصواب ما صححه الجمهور وهو التحريم وعدم اجزائه وقيل يحرم ويجزى: فاذا قلنا بالصحيح وهو انه لا يجزى كذاه الاحجار بعده: وأما الاستنجاء بيد آدمي ففيه كلام منتشر حاصله أربعة أوجه الصحيح لا يجزىه لا بيده ولا بيد غيره وبه قطع المتولي وآخرون لانه عضو محترم: والثاني يجزئه بيده ويد غيره حكاه الماوردي عن ابن خيران وليس بشيء: واثالث يجوز بيده ولا يجوز بيد غيره وبه قطع امام الحرمين وغيره: (والرابع) يجزئه بيد غيره دون يده كما يسجد على يد غيره دون يده وهذا اختيار الماوردي وحكاه الفوراني عن الشيخ أبي حامد وهو ضعيف أو غلط: والله أعلم *
قاله المصنف رحمه الله *

﴿وان استنجى بجلد مدبوغ ففيه قولان: قال في حرمة لا يجوز لانه كالرمة وقال في الأم يجوز لانه ان كان ايئنا فهو كالخرق وان كان خشنا فهو كالخزف وان استنجى بجلد حيوان مأكول اللحم مذكي غير مدبوغ ففيه قولان: قال في الام وحرمة لا يجوز لانه لا يقلع النجس للزوجته وقال

التقدير يحدثنان بالترع لخروج الخارج من قبل أحدهما ودبر الثاني وعلي غير هذا التقدير هما جنبان فيحكم بثبوت أدني الحديثين ولو كان الاشكال في الماعل وحده فلا جابة أيضا سواء أولج في فرج بهيمة أو امرأة لجواز كونه امرأة وينتقض وضوء المرأة بالترع وان أولج في دبر رجل فلا جابة أيضا لكن يحدثنان لان بتقدير الذكورة هما جنبان وبتقدير الانوثة قد لمس الخنثى وخرج من دبر الرجل شيء وهما من نواقض الوضوء فيثبت أدني الحديثين ولو كان الاشكال في المفعول وحده فالايلاج في دبره كهو في دبر غيره والايلاج في فرجه لا يوجب جنبابة ولا حدثا لجواز كونه رجلا ولو أولج رجل في فرج مشكل والمشكل في فرج امرأة فالمشكل جنب لانه جامع أو جومع والرجل والمرأة

الماء من الماء رخصة في أول الاسلام لكن وقع عند ابني داود ما يقتضي انقطاعه فقال عن عمرو بن الحرث عن ابن شهاب حدثني بعض من ارضي ان سهل بن سعد اخبره ان ابني بن كعب

في البويطي يجوز والاول هو المشهور *)

(الشرح) حاصل ما ذكره ثلاثة أقوال أصحابها عند الاصحاب يجوز بالمدبوغ دون غيره وهو
نصه في الام والثاني يجوز بهما قاله في البويطي : والثالث لا يجوز بواحد منهما قاله في حرملة وحكي امام
الحرمين طريقا آخر وهو انقطع بنصه في الام وتأويل الآخريين ودليل الجميع ذكره المصنف ثم لافرق في
المدبوغ بين المذكي والميتة لانهما طاهران قالعان هذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور
وفيه وجه أنه لا يجوز بجلد الميتة المدبوغ وان جاز بالمدبوغ المذكي تفريعا على قولنا لا يجوز بيعه
حكاك جماعة منهم الماوردي عن أبي علي بن أبي هريرة وليس بشيء : هذه طريقة الاصحاب كهم
الا المتولى فانه انفرد بطريقة غريبة فقال ان كان جلد مذكي واستنجى بالجانب الذي يلي اللحم
فهو كما لو استنجى بمطعم لانه مما يؤكل في الجملة وان استنجى بالجانب الذي عليه الشعر وشعره
كثير جاز : وان كان الجلد مدبوغا وهو جلد مذكي جاز وان كان جلد ميتة فقولان بناء على
أن الدباغ هل يطهر باطن الجلد أم لا والله أعلم * فان قيل الجلد ما كولا فكيف جوزتم الاستنجاء
به : فالجواب ما أجاب به الاصحاب أنه غير ما كولا عادة ولا مقصود بالاكل ولهذا جاز بيع جلدتين
بجلد والله أعلم : وقول المصنف كالرمة هي بكسر الراء وتشديد الميم وهو العظم البالي كذا قاله الشافعي
في الام وأصحابنا وغيرهم قال الخطابي سميت العظام رمة لان الابل ترمها أي تأكلها وانما قاس المصنف
عليها لان النص ثبت فيها كما سبق في الاحاديث والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل احداها قال الشافعي رحمه الله في الام والمختصر ولا يستنجى
بمحجر قد استنجى به مرة الا أن يكون طهر بالماء وانفق الاصحاب على أنه اذا استنجى بمحجر ثم
غسل وييس جاز الاستنجاء به ثانية فان غسل وييس جاز ثالثة وهكذا أبدا ولا يكره ذلك كما

لا يجنبان لكن ينتقض وضوء المرأة بالتزنع : الطريق الثاني للجنبانة خروج المني فهو موجب للغسل
للاجماع وقوله صل الله عليه وآله وسلم « الماء من الماء » ولا فرق بين ان يخرج منه من الطريق
المعتاد أو من غيره مثل ان يخرج من ثقبه في الصلب أو في الخصية كذلك ذكره صاحب التهذيب وغيره
وهو ظاهر ما ذكره في الكتاب وقال في التتمة حكمه في الجنبانة حكم النجاسة المعتادة اذا خرجت
من منفذ غير السبيلين فيعود فيه التفصيل والخلاف المذكور ثم ويجوز ان يكون الصلب ههنا بمثابة
المعدة ثم فقد قيل يخرج المني من الصلب ثم للمني خواص ثلاث : أحدها الرائحة الشبيهة برائحة
العجين والطلع مادام رطبا فاذا جف اشتبهت برائحة بياض البيض : والثانية التدفق بدفعات

اخبره وفي رواية ابن ماجه من طريق يونس عن الزهري قال قال سهل وجزم موسى بن هرون
والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل : وقال ابن خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري

لا يكره أن يصلي في الثوب مرات بخلاف رمي الجمار في الحج فإنه يكره أن يرمي بحصاة قد رمى بها هو أو غيره لأنه جاء أن ما تقبل منها رفع وما لم يتقبل ترك : ولأن المطلوب تعدد المرمي به ولو غسله ثم استنجى به والماء باق عليه لم يصح فإن انبسطت النجاسة تعين الاستنجاء بالماء والافقد قال امام الحرمين كان شيخي يقول يتعين الماء أيضا لان ذلك البلل ينجس بملاقاة النجاسة فيصير في حكم نجاسة أجنبية فيتعين الماء : قال امام الحرمين ولي في هذا نظر لان عين الماء لا تنقلب نجسا وانما تجاور النجاسة أو تخالطها هذا كلام الامام . والمختار قول شيخه وهو مقتضى كلام غيره وان غسله ولم يبق عليه ماء وبقيت رطوبة فوجهان حكاهما ابن كنج والدارمي وصاحب الحاوي والبحر وغيرهم أصحها لا يصح الاستنجاء به وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد والقاضي حسين وصاحب التتمة والتهذيب وآخرون وحكي صاحب البيان عن الصيمري وجهان أيضا ان كانت الرطوبة سيرة صح والافلا *

(فرع) اذا استنجى بحجر فحصل به الانقاء ثم استعمل حجرا ثانيا وثالثا ولم يتلوثا في جواز استعمالهما مرة أخرى من غير غسلها وجهان حكاهما القاضي حسين وصاحب التتمة والبحر أصحها يجوز لانهما طاهران صححه الشاشي والرافعي وقطع به بغوى : والثاني لا يجوز لانه تبعد سلامته من نجاسة خفية وقياسا على الماء المستعمل *

(فرع) لو رأى حجرا شك في استعماله جاز استعماله لان الاصل طهارته والمستحب تركه أو غسله ولو علم أنه مستعمل وشك في غسله لم يجز استعماله لان الاصل بقاء النجاسة عليه *
(فرع) قال الماوردي اذا جف ورق الشجر ظاهره وباطنه أو ظاهره جاز الاستنجاء به ان كان مزبلا وان كان ندى الظاهر ففيه الوجهان في الحجر الندي : (المسألة الثانية) ورق الشجر

قال الله تعالى (من ماء دافق) : والثالثة التلذذ بخروجه واستعبابه فتور الذكر وانكسار الشهوة وله صفات أخر نحو الثخانة والبياض في منى الرجل والرقعة الاصفار في منى المرأة في حال اعتدال الطبع لكن هذه الصفات ليست من خواصه بل الودي أيضا أبيض نخين كمنى الرجل والمذي رقيق كمنى المرأة واذا عرفت ذلك فنقول ما ليس من خواصه لا ينفي عدمه كونه منيا ولا يقتضي وجوده كونه منيا ويوضح الطرفين بالمثال : أما الاول فلوزالت الثخانة والبياض لمرض وجب الغسل عند وجود شيء من خواصه ولو خرج على لون الدم لاستكثار الوقاع وجب الغسل أيضا اعتمادا على الصفات الخاصة به : وحكي وجه انه لا يجب الغسل ههنا لان المنى دم في الاصل فاذا خرج على

هو ابو حازم ثم ساقه من طريق ابي حازم عن سهل عن ابي ان الفتيا التي كانوا يفتون ان الماء من الماء كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله وسلم في بدء الاسلام ثم

الذى يكتب عليه والحشيش اليابسات قال الماوردي وغيره ان كان خشناً مزبلاً جاز الاستنجاء به والافلا (الثالثة) نص الشافعي رحمه الله في البويطي ومختصر الربيع علي جواز الاستنجاء بالتراب قال اصحابنا أراد اذا كان مستحجراً تمكن الازالة به فان كان دقيقاً لا تمكن الازالة به لم يجزى لانه تعلق بالمحل هكذا ذكره الجمهور منهم الماوردي والفوراني وإمام الحرمين ونقله الروياني عن اصحابنا واذ كر المتولى والروياي وجها انه يجوز بالتراب وان كان رخو الحديث السابق في الاستنجاء بثلاث خشيات من تراب وهذا الوجه غلط والحديث باطل فقد قدمنا أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد امر بالحجر فلا يجزى الا الحجر وما في معناه وليس التراب الرخوف معناه قال القاضي حسين فعلى هذا الوجه الضعيف يجب اربع مسحات ويستحب خامسة للايتار وهذا كله ليس بشيء (الرابعة) قال المحاملي وصاحب البحر والبيان وغيرهم قال الشافعي رحمه الله في حرملة اذا نتف الصوف من اقم واستنجى به كرهته وأراه قالوا واما كرهه لان فيه تعذيب الحيوان: فأما الاستنجاء بالصوف فليس بمكروه فان أخذه من شاة بعد ذكائها أو جزءه في حياتها فلا كراهة: (الخامسة) نص الشافعي رحمه الله علي جواز الاستنجاء بالأجر: قال اصحابنا قاله علي عادة أهل عصره بالحجاز ومصر أنهم لا يخلطون بترابه السرجين: فأما ما خلط به فلا يجوز وقيل بل علم بخلطه بالسرجين وجوزه لان النار تحرق السرجين فاذا غسل طهر ظاهره وهذا الوجه ضعيف وسنذكر المسألة مبسوطه في آخر باب ازالة النجاسة حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالي * قال المصنف رحمه الله *

وان جاوز الخارج الموضع المعتاد فان كان غائطاً فخرج الى ظاهر الالية لم يجز فيه الا الماء لان ذلك نادر فهو كسائر النجاسات وان خرج الي باطن الالية ولم يخرج الي ظاهرها ففيه قولان:

لون الدم لم يقتض غسل كسائر الدماء: واما الثاني فلو تنبه ولم ير الا الثخانة والبياض فلا غسل عليه لان الودي يشارك المني في هاتين الصفتين فيحتمل ان يكون الخارج ودياً فلا يجب الغسل بالشك بل يتخير بين ان يتوضأ ويغسل المحل الذي أصابه ذلك الخارج وبين ان يغتسل ولا يغسله علي ما ذكرناه في فصل الترتيب هذا ظاهر المذهب: وقد حكي لنا وجهاً انه يلزمه الغسل فلذلك أعلم قوله في الكتاب فلا يلزمه الغسل بالواو فان قلنا بظاهر المذهب وغلب علي الظن أنه مني لان الودي لا يليق بحال صاحب الواقعة أو لتذكر وقاع تخيله: قال امام الحرمين يجوز ان يقال يستصحب يقين الطهارة ويجوز ان يحمل الامر علي غالب الظن تخريجاً علي غلبة الظن في النجاسة

امر بالاغتسال بعد وقد وقع في رواية لابن خزيمة من طريق معمر عن الزهري اخبرني سهل فهذا يدفع قول ابن حزم بانه لم يسمعه منه لكن قال ابن خزيمة أهاب ان تكون هذه

أحدها أنه لا يجزي فيه الا الماء لانه نادر فهو كما لو خرج الى ظاهر الالية : والثاني يجزي فيه الحجر : لان المهاجرين رضي الله عنهم هاجروا الى المدينة فأكلوا التمور لم يكن ذلك من عادتهم ولا شك أنه رقتهم بذلك أجوافهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء ولان ما يزيد علي المعتاد لا يمكن ضهطه فجعل الباطن كله حدا ووجب الماء فيما زاد : وان كان بولا ففيه طريقان : قال ابو اسحاق اذا جاوز مخرجه حتى رجع على الذكرا أعلاه أو أسفله لم يجز فيه الا الماء لان ما يخرج من البول لا ينتشر الا نادراً بخلاف ما يخرج من الدبر فانه لا بد من أن ينتشر ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز فيه الا الماء نص عليه في البويطي ووجهه ما قال أبو اسحاق : والثاني يجوز فيه الحجر مالم يجاوز الحشفة نص عليه في الام لانه لما جاز الحجر في الغائط مالم يجاوز باطن الالية لتعذر الضبط وجب أن يجوز في البول مالم يجاوز الحشفة لتعذر الضبط

(الشرح) قال أصحابنا اذا خرج الغائط لله أربعة أحوال : أحدها أن لا يجاوز نفس المخرج فيجزئه الاحجار بلا خلاف : الثاني أن يجاوزه ولا يجاوز القدر المعتاد من أكثر الناس فيجزئه الحجر أيضا لانه يتعذر الاحتراز من هذا القدر ونقل المزني أنه اذا جاوز المخرج تعين الماء ونقل البويطي نحوه فمن الاحجاب من جعله قولا آخر وقطع الجمهور بانه ليس على ظاهره بل يكفيه الحجر قولا واحدا ثم منهم من غلط المزني في النقل وهذا قول العراقيين وجماعة من الخراسانيين ونقل البندنجي والمحملي اتفاق الاحجاب على تغليطه ومنهم من تأوله على أنه سقط من الكلام شيء وصوابه اذا جاوز المخرج وما حوله (١) وهذا وان سموه تأويلا فهو بمعنى التغليط ثم ان جمهور الاحجاب قالوا الاعتبار بمادة غالب الناس وذكر الدارمي وجهين في أن الاعتبار بمادة الناس أم بعادته الحال (الثالث) أن ينتشر ويخرج عن المعتاد ولا يجاوز باطن الالية فهل يتعين الماء أم يجزئه الحجر فيه

والاحتمال الاول أوفق لكلام المعظم هذا حكم غير الخواص واما الخواص فلا يشترط اجتماعها بل الخاصة الواحدة كافية في معرفة ان الخارج مني فلو خرج بغير دفق وشهوة لمرض أو لحمل شيء ثقيل وجب الغسل خلافا لابي حنيفة وكذلك للملك وأحمد رحمهما الله فيما حكاه أصحابنا : لأن الخارج مني لوجود خاصية الرائحة فيه فيوجب الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الماء من الماء » ولو اغتسل عن الانزال ثم خرجت منه بقية وجب الغسل لوجود الرائحة سواء خرجت بعد ما بال أو قبله خلافا للمالك حيث قال في احدى الروايتين لا غسل عليه في الخالتين وفي رواية ان خرج قبل البول فهو من بقية المني الاول فلا يجب الغسل ثانيا وان خرج بعده فهو مني جديد

اللفظة غلطا من محمد بن جعفر الراوى له عن معمر : قلت احاديث اهل البصرة عن معمر يقع فيها الوهم لكن في كتاب ابن شاهين من طريق معلى بن منصور عن ابن المبارك عن يونس عن

(١) يمكن تأويله على الجواز الزائدة على ما حواه وهذا اولى من تغليطه وهو معنى التأويل المذكور لسكن لاحاجة لي تقدير ساقط اه من هامش الارذعي

قولان أحدهما يجزئه الحجر وهو نضه في الام وحرملة والاملاء كذا قاله البندنجي وغيره وصححه
الاصحاب : والثاني يتعين الماء نص عليه في المختصر والقديم وقد ذكر المصنف دليلها وهذا
الذي استدلل به من قصة المهاجرين صحيح مشهور واستدل به الشافعي في الام والاصحاب :
(الرابع) أن ينتشر الى ظاهر الالين فان كان متصلا تعين الماء في جميعه كاثرائنجاسات لندوره
وتعذر فصل بعضه عن بعض وان انفصل بعضه عن بعض تعين الماء في الذي علي ظاهر الالية : وأما
الذي لم يظهر ولم يتصل فهو على الخلاف والتفصيل السابق ان لم يجاوز العادة أجزاء الحجر وان
جاوزه فقولان أحدهما يجزئه أيضا هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ ابو محمد في الفروق والقاضي
حسين والمتولي وآخرون: ونقله الروياني عن الاصحاب وفي الحاوي وغيره وجه مخالف لهذا
وليس بشيء ولو انتشر الخارج انتشارا معتادا وترشش منه شيء الي محل منفصل قريب من
الخارج بحيث يكفي فيه الحجر لو اتصل تعين الماء في المترشش صرح به الصيدلاني ونقله عنه امام
الحرمين ولم يذكر غيره والله أعلم * وأما البول فان انتشر وخرج عن الحنفية متصلا تعين فيه الماء
وان لم يخرج عنها فطريقان ذكرهما المصنف والاصحاب اختلف في الراجح منهما فقطع الشيخ
أبو حامد والماوردي بأنه يتعين الماء لندوره : وقال الجمهور الصحيح أنه على القولين في انتشار
الغائط الي باطن الالية وقطع المحاملي في المنع باجزاء الحجر مالم يجاوز الحشفة وصححه الرافعي
قال البندنجي وهو ظاهر نضه في حرملة وهذا هو الاصح لان البول ينتشر أيضا في العادة ويشق

فيلزمه الغسل وخلافا لاحمد حيث قال ان خرج قبل البول وجب الغسل ثانيا وان خرج بعده
فلا : وحكي عن أبي حنيفة مثله وجعل ذلك بناء على المسألة الاولى وهي اعتبار الدفق والشهوة
لان ما خرج قبل البول بقية ما خرج لشهوة وما خرج بعد البول خرج بغير شهوة لنا ما سبق
وقياس احدى الماليتين على الاخرى وقول من قال الخارج بعد البول منى جديد ممنوع بل هو بقية
الاول بكل حال والله أعلم *

ولا فرق في خروج المنى بين الرجال والنساء في حكم الغسل : روى ان أم سليم جاءت

الزهرى حدثني سهل وكذا أخرجه بقى بن مخلد في مسنده عن ابى كريب عن ابن المبارك وقال
ابن حبان يحتمل ان يكون الزهرى سمعه من رجل عن سهل ثم لقي سهلا فحدثه او سمعه
من سهل ثم ثبته فيه ابو حازم ورواه ابن ابى شيبه من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن
ابى حرب بن ابى الاسود عن عميرة بن يثرب عن ابى بن كعب نحوه : وروى مالك في الموطأ عن
الزهرى عن سعيد بن المسيب ان عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد
وجب الغسل وفي الباب عدة احاديث في عدم الايجاب لكن انعقد الاجماع اخيرا على ايجاب
الغسل قاله القاضي ابن العربي وغيره *

ضبط ماتدعو الحاجة اليه فجعلت الحشفة فاصلا فعلى هذا حكمه حكم الغائط اذا لم يخرج عن باطن الالية على التفصيل والخلاف السابق والله أعلم * وقول المصنف قال ابو اسحاق اذا جاوز مخرجه أعلاه حتى رجع على الذكر أعلاه وأسفله كذا قاله ابو اسحاق وكذا نقله الاصحاب عنه وقوله أعلاه وأسفله مجروران على البدل من الذكر تقديره حتى رجع على أعلا الذكر وأسفله ويقال الايمان الاليتان بحذف التاء واثباتها وحذفها أفصح وأشهر والله أعلم * والمراد بباطن الالية ما يستتر في حال القيام وبظاها ما لا يستتر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان الخارج نادرا كالدلم والمذي والودي أو دودا أو حصة وقلنا يجب الاستنجاء منه فهل يجزى فيه الحجر فيه قولان أحدهما انه كالبول والغائط وقد بينها والثاني لا يجزىء الا الماء لانه نادر فهو كسائر النجاسات ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا كان الخارج نادرا كالدلم والقيح والودي (١) والمذي وشبهها فهل يجزئه الحجر فيه فيه طريقان الصحيح منهما وبه قطع العرافيون انه على قولين أسحهما يجزىء الحجر نص عليه في المختصر وحرمة لان الحاجة تدعو اليه والاستنجاء رخصة والرخص تأتي لمعنى ثم لا يلزم وجود ذلك المعنى في جميع صورها كالتقصير واشباهه : والقول الثاني يتعين الماء قاله في الامم ويحتج لهم ما ذكره المصنف بالحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بغسل الذكر من المذي » وسند كرهه واضحا في باب الغسل ان شاء الله تعالى والجواب الصحيح عن هذا الحديث أنه محمول على الندب والطريق الثاني ذكره الخراسانيون أنه يجزىء الحجر قولوا واحدا وتولوا قوله في الامم على ما اذا كان الخارج لا من داخل الفرج بل من قرح أو باسور وشبهه خارج الدبر وهو تأويل بعيد والله أعلم : ثم المذهب الصحيح أن القولين جاريان سواء خرج النادر وحده أو مع المعتاد وحكي الفوراني وغيره عن القفال أن القولين فيما اذا خرج النادر مع المعتاد فان تمحض النادر تعين الماء قطعا والصحيح طرد القولين في الحالين كذا صرح به المتولي وغيره وهو مقتضى اطلاق الجمهور قال

الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء » (١) وقوله في الاصل والمرأة اذا تلذذت بخروج ماء منها لزمها الغسل يشعر بان طريق معرفة المنى في حقها الشهوة والتلذذ لا غير : وقد صرح به في الوسيط فقال ولا يعرف في حقها الا من الشهوة وكذلك ذكره إمام الحرمين لكن ما ذكره الاكثرون

(١) ﴿ حديث ﴾ ان ام سليم جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء فقالت لها ام سلمة فضحت النساء الحديث متفق عليه من حديث ام سلمة واللفظ للبخارى في الطهارة وله الفاظ عندهما ورواه مسلم

(١) في عدد الودي من النادر نظر ظاهر وان ذكره جماعة لانه يخرج عقب البول غالبا بل هو منه بمنزلة العكر من الزيت ولذا اجزم العمراني بانه معتاد اهاذرعى

الماوردي ودم الاستحاضة نادر فيكون على القولين قال هو وغيره ودم الباسور الذي في داخل
 الدبر نادر واتفقوا على أن المذى من النادر (١) كما ذكره المصنف وفي كلام الغزالي ما يؤم خلافا في
 كونه نادرا ولا خلاف فيه فيحمل كلامه على موافقة الاصحاب قال الماوردي ودم الحيض معتاد
 فيكفي فيه الحجر قولاً واحداً وهذا الذي قاله قد يستشكل من حيث ان الاصحاب في الطريقتين
 قالوا لا يمكن الاستنجاء بالحجر من دم الحيض في حق المغتسلة لانه يلزمها غسل محل الاستنجاء
 في غسل الحيض فيقال صورته فيما اذا اتقطع دم الحائض ولم تجد ما تغتسل به أو كان بها مرض
 ونحوه مما يبنيح لها التيمم فانها تستنجي بالحجر عن الدم ثم تميم للصلاة بدلا عن غسل الحيض
 وتصلي ولا اعادة بخلاف المستحاضة : ومن خرج منه مذى أو دم أو غير ذلك من النادر فانه اذا
 استنجي بالحجر وتيمم لعلم الماء وصلّى تلزمه الاعادة على أحد القولين وهو قولنا لا يصح
 استنجاؤه واما قول امام الحرمين والغزالي قال العراقيون لا يكفي الحجر في دم الحيض الموجب
 للغسل فمحمول على ما اذا وجدت الماء واستنجت بالحجر وغسلت باقي البدن ولم تغسل موضع
 الاستنجاء فهنا لا يصح (٢) استنجاؤها بلاخلاف لانه يجب غسل ذلك الموضع عن غسل الحيض
 ولم يريدوا بقولها قال العراقيون ان غيرهم يخالفهم بل أرادوا انهم هم الذين ابتدؤا بذلك وشهروه
 في كتبهم فقد ذكره الخراسانيون أيضا ولكنهم أخذوه من كتب العراقيين والله أعلم * وأما
 قول المصنف في الدود والحصى اذا أوجبنا الاستنجاء منه فهل يجزئ الحجر فيه القولان كالنادر
 فكذا قاله الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وابن الصباغ والبعوي والجمهور قال القاضي أبو الطيب
 وهذا غلط لان الاستنجاء هنا انما يجب لتلك البلة وهي معتادة فيكفي الحجر قولاً واحداً وحكى
 الروياني عن الثقال مثله وهذا هو الصحيح المعتمد قال ابن الصباغ وغيره والمنى طاهر لا يجب
 الاستنجاء منه وهو محمول على من خرج منه منى ولم يخرج غيره وصلّى بالتيمم لمرض أو فقد
 الماء فانه تصح صلاته ولا اعادة كما ذكرنا في دم الحيض أما اذا اغتسل من الجنابة فلا بد من غسل
 رأس الذكر والله أعلم *

(١) ليس الامر
 كذلك بل الذي
 نقله العمري
 في البيان ان
 المذى والودي
 من المعتاد وبه
 اجاب المحاملي
 في المقنع لكن
 في المذى وحده
 ولا فرق اه
 اذرعى
 (٢) قوله لا
 يصح استنجاؤه
 اي لا يكفي
 كما قال لان
 الاستنجاء وقع
 صحيحا ولكن
 وجب غسل الموضع
 في غسل الحيض
 فلا نظير فؤدة
 الا في مسألة
 التيمم كالجنب
 اذا بال واستنجى
 بالحجر اه اذرعى

تصريحاً وتعريضا التسوية بين منى الرجل والمرأة في طرد الخواص الثلاث وقد قال في التهذيب ان
 منى المرأة اذا خرج بشهوة أو بغير شهوة وجب الغسل كمنى الرجل فاذا وجب الغسل مع انتفاء
 الشهوة كان الاعتماد على سائر الخواص ولو اغتسلت المرأة من الجماع ثم خرج منها المنى لزمها الغسل
 بشرطين : أحدهما ان تكون ذات شهوة دون الصغيرة التي لا شهوة لها : والثاني أن تقضى شهوتها

من حديث انس عن ام سليم ومن حديث عائشة ان امرأة سألت : وفي الباب عن عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده ان بسرة سألت : اخرجته ابن ابي شيبة : وعن ابي هريرة اخرجته

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب احداها قال أصحابنا شرط جواز الاستنجاء بالحجر من الغائط أن لا يقوم من موضع قضاء الحاجة حتى يستنجى فان قام تعين الماء لان بالقيام تنطبق الايوان فتنقل النجاسة من محالها الى محل اجنبي فان لم يكن معه أحجار وكانت بقربه ولم يجد من يناوله اياها فطريقه أن يزحف على رجليه من غير أن تنطبق إياه حتى يصل الى الحجر قال الشيخ أبو محمد ولو قام متفاججا بحيث لا تنطبق الايوان أو استيقن ان النجاسة لم تجاوز محلها أجزاء الحجر قال أصحابنا ولو وقع الخارج منه على الارض ثم ترشش منه شيء فارتفع وعلق بالمحل أو تعلق بالمحل نجاسة أجنبية تعين الماء فان تميز المرتفع وأمكن غسله وحده غسله وكفاه الاحجار في نجاسة المحل (الثانية) لا يجب الاستنجاء على الفور بل يجوز تأخيره حتى يريد الطهارة أو الصلاة (الثالثة) الاستنجاء طهارة مستقلة ليست من الوضوء هذا هو الصحيح المشهور الذي قاله الجمهور وحكي المتولي وجهاً انه من واجبات الوضوء واستنبطه من القول الشاذ الذي قدمناه ان الوضوء لا يصح قبل الاستنجاء قال المتولي وهذا ليس بصحيح (الرابعة) اذا استنجى بالاحجار فعرق محله وسأل العرق منه وجاوزه وجب غسل ماسا اليه (١) وان لم يجاوزه فوجهان: أحدهما يجب غسله والصحيح لا يلزمه شيء لعموم البلوى بذلك ولو انغمس هذا المستجمر في مائع أو في ماء دون قلتيه نجسه بلا خلاف (الخامسة) قال الشافعي رحمه الله في الام والاصحاب انما يجزى الاستجمار المتوضى والتيمم أما المغتسل من جنابة وغيرها فلا يجزئه بل لا بد من تطهير محله بالماء وهذا متفق عليه وهو كما قلنا لا يكفي مسح الخف في حق المغتسل بخلاف المتوضى والفرق ان الاستجمار ومسح الخف رخصتان دعت الحاجة اليهما لتكرار الوضوء وأما الغسل فنادر فلا تدعو الحاجة اليهما فيه والله أعلم

(فرع) له تعاقب بالباب: روى أبو داود بإسناد فيه ضعف عن امرأة من بني غفار «ان النبي صلى الله عليه وسلم أورد فيها على حقيبة فخاضت فأمرها أن تغسل الدم بماء وملح» الحديث قال الخطابي

بذلك الجماع لا كالنائمة المكروهة وانما وجب الغسل عند اجتماع هذين الشرطين لأنه حينئذ يغلب على الظن اختلاط منيها بمنية فاذا خرج منها ذلك المختلط فقد خرج منها منيها: أما في الصغيرة والمكروهة والنائمة اذا خرج المني بعد الغسل لم يلزم إعادة الغسل لان الخارج مني الرجل وخروج مني الغير من الانسان لا يقتضي جنابته وصورة المسألة في الكتاب وان كانت مطلقة اسكن في

الطبراني في الاوسط: وعن خولة بنت حكيم رواه النسائي: (تنبيه) وقع في كلام الصيدلاني وتبعه إمام الحرمين ثم الغزالي والرويانى ثم محمد بن يحيى ان ام سليم جدة انس وغلطهم ابن الصلاح ثم النووي في ذلك: (تنبيه) آخر في الوسيط ان القائلة فضحت النساء عائشة وغلطه بعض الناس فلم يصب فقد وقع ذلك في مسلم*

(١) في وجوب غسل ماسا اليه نظر فانه يشق الاحتراز منه فينبغي ان يمضى عنه وقد قاله في الروضة ولو عرق وتلوث بمحل النجوة غيره فوجهان أصحهما المعفو اسر الاحتراز بخلاف محل غيره وهذا يقتضي المعفو اذا تلوث به ثوب أو بدن ويدل عليه احوال الصحابة اه انزعي

الملح مطعوم بقياسه جواز غسل الثوب بالعسل كشوب الابريسم الذى يفسده الصابون وبالخل
اذا اصابه حبر ونحوه قال ويجوز على هذا التدلك بالبخالة وغسل الايدي بدقيق الباقلي والبطيخ ونحوه
مما له قوة الجلاء قال وحدثونا عن يونس ابن عبد الاعلى قال دخلت الحمام بمصر فرأيت الشافعي يتدلك
بالبخالة هذا كلام الخطابي *

باب ما يوجب الغسل

يقال غسل الجنابة وغسل الحيض وغسل الجمعة وغسل الميت وما اشبهها بفتح الغين وضمها
اغتان الفتح افصح واشهر عند اهل اللغة والضم هو الذى يستعمله الفقهاء او اكثرهم وزعم بعض
المتأخرين ان الفقهاء غلطوا فى الضم وليس كما قال بل غلط هو فى انكاره ما لم يعرفه وقد اوضحته
فى تهذيب الاسماء واللغات واشرت الى بعضه فى آخر صفة الوضوء من هذا الشرح * قال
المصنف رحمه الله *

والذى يوجب الغسل ايلاج الحشفة فى الفرج وخروج المنى والحيض والنفاس: فأما ايلاج
الحشفة فانه يوجب الغسل لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا اتقى
الختانان وجب الغسل» التقاء الختانين يحصل بتغيب الحشفة فى الفرج وذلك ان ختان الرجل
هو الجلد الذى يبقى بعد الختان وختان المرأة جلدة كعرف الديك فوق الفرج فيقطع منها فى الختان
فاذا غابت الحشفة فى الفرج حاذى ختانه ختانها واذا تحاذيا فقد التقيا ولهذا يقال التقى الفارسان
اذا تحاذيا وان لم يتضاما *

الشرح حديث عائشة صحيح رواه مسلم بمعناه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
«إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان وجب الغسل» هذا اللفظ مسلم رواه الشافعي وغيره

قوله فانه لا ينفك عن ماها ما يبين اشتراط ما ذكرنا: ويحكى وجه آخر انه لا يشترط اعادة الغسل
بمال لانه لا يتيقن خروج منيها: نعم الاحتياط الاعادة: هذا تمام الكلام فى طريق الجنابة ولفظ
الكتاب ظاهر فى الحصر فيهما وهو الصحيح وزاد بعض الاصحاب طريقا آخر للجنابة وهو استدخال
المنى قالوا اذا استدخلت المرأة منيا لزمها الغسل كما يجب به العدة اذا كان الماء محترما: وينسب هذا
الى أبي زيد المرزى وعلى هذا لا يفترق الحال بين القبل والدبر والمذهب الاول لان الاستدخال
غير متناول بالنصوص الواردة فى الباب ولا هو فى معنى المنصوص عليه (خاتمة) قوله فى أول الباب
وموجبه الحيض والنفاس الى آخره يقتضي حصر موجبات الغسل فى الاربعة المذكورة لكن القاء
المضغة والعلقة موجب على الصحيح كما سبق وهو لا يدخل فى لفظ الولادة فيكون خارجا عما ذكره
واختلفوا فى شيئين آخرين أحدهما غسل الميت قال فى القديم يجب به الغسل على الغاسل واليه

بلفظه في المذهب واسناده أيضاً صحيح وفي المسألة احاديث كثيرة سأذكرها ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء: وأما قول المصنف والتقاء الختانين يحصل بتغييب الحشفة الى آخره فهو لفظ الشافعي رحمه الله وتابعه عليه الاصحاب وبين الشيخ أبو حامد فرج المرأة والتقاء الختانين بياناً شافياً فقال هو وغيره ختان الرجل هو الموضع الذي يقطع منه في حال الختان وهو مادون حزة الحشفة وأما ختان المرأة فاعلم ان مدخل الذكر هو مخرج الحيض والولد والمني وفوق مدخل الذكر ثقب مثل احليل الرجل هو مخرج البول وبين هذا الثقب ومدخل الذكر جلدة رقيقة وفوق مخرج البول جلدة رقيقة مثل ورقة بين الشفرين والشفران تحيطان بالجميع فتلك الجلدة الرقيقة يقطع منها في الختان وهي ختان المرأة فحصل ان ختان المرأة مستقل وتحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل الذكر قال البندنجي وغيره ومخرج الحيض الذي هو مخرج الولد ومدخل الذكر هو خرق لطيف فاذا اقتضت البكر اتسع ذلك الخرق فصارت ثيباً قال اصحابنا فتقاء الختانين ان تغييب الحشفة في الفرج فاذا غابت فقد حاذى ختانه ختانها والمجازاة هي التقاء الختانين وليس المراد بالتقاء الختانين التصاقها وضم أحدهما الى الآخر فانه لو وضع موضع ختانه على موضع تانها ولم يدخله في مدخل الذكر لم يجب غسل باجماع الامة هذا آخر كلام الشيخ أبي حامد وغيره يزيد بعضهم على بعض: قال صاحب الحاوي وشبه العلماء الفرج بعقد الاصابع خمسة وثلاثين فعقد الثلاثين هو صورة الفرج وعقد الخمسة بعدها في أسفلها هي مدخل الذكر ومخرج المني والحيض والولد والله أعلم * أما حكم المسألة فالذي يجب اغتسال الحي أربعة متفق عليها وهي ايلاج حشفة الذكر في فرج وخروج المني والحيض والنفاس وفي خروج الولد والعلاقة والمضعة خلاف نذكره ان شاء الله تعالى قريباً ولم يذكره المصنف هنا وسنذكره قريباً وإنما لم يذكره لانه مندرج عنده في خروج المني لانه مني منعقد ويجب غسل

ذهب أحمد لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من غسل ميتاً فليغتسل ومن مسه فليتوضأ» والجديد انه ليس من موجبات الغسل والحديث وان ثبت محمول على الاستحباب: والثاني زوال العقل بالجنون والاعماء: حكى بعضهم عن أبي هريرة ان زواله بالجنون يوجب الغسل: وروى آخرون وجهين في الجنون والاعماء جميعاً: ووجه وجوبه ان زوال العقل يفضي الى الانزال غالباً فاقم مقامه كالنوم اقم مقام خروج الخارج والمذهب المشهور انه لا يجب به الغسل ويستصحب يقين الطهارة الى ان يستيقن انزال: والقول بان الغالب منه الانزال ممنوع *

(١) ﴿ حديث ﴾ من غسل ميتاً فليغتسل: احمد والبيهقي من رواية ابن ابي ذئب عن صالح مولى التؤمة عن ابي هريرة بهذا وزاد ومن حمله فليتوضأ وصالح ضعيف. ورواه البزار من رواية العلاء عن ابيه ومن رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومن رواية ابي بحر البكراوي

الميت وله باب معروف وقد يجب غسل البدن بعارض بأن يصيبه كله نجاسة أو تقع في موضع منه ويخفى مكانها أما ايلاج الحشفة فيوجب الغسل بلا خلاف عندنا والمراد بايلاجها ادخالها بكاملها في فرج حيوان آدمي أو غيره قبله أو دبره ذكر أو أنثى حي أو ميت صغير أو كبير فيجب الغسل في كل ذلك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أوج في فرج امرأة ميتة وجب عليه الغسل لانه فرج آدمية فأشبهه فرج الحية وان أوج في دبر امرأة أو رجل أو بهيمة وجب الغسل لانه فرج حيوان فأشبهه فرج المرأة وان أوج في دبر خنثى مشكل وجب عليه الغسل وان أوج في فرجه لم يجب لجواز ان يكون ذلك عضواً زائدا فلا يجب الغسل بالشك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل كلها متفق عليها عندنا كما ذكرها المصنف ودليلها ما ذكره

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل: احداها قد ذكرنا أنه اذا أوج ذكره في قبل امرأة أو دبرها أو دبر رجل أو خنثى أو صبي أو في قبل بهيمة أو دبرها وجب الغسل بلا خلاف وسواء كان الموج فيه حياً أو ميتاً أو مجنوناً أو مكرهاً مباحاً كالزوجة أو محرماً ويجب علي الموج والموجب فيه المكلفين وعلي الناسي والمنكره وأما الصبي اذا أوج في امرأة أو دبر رجل أو أوج رجل في دبره فيجب الغسل على المرأة والرجل وكذا اذا استدخلت امرأة ذكر صبي فعليها الغسل ويصير الصبي في كل هذه الصور جنباً وكذا الصبية اذا أوج فيها رجل أو صبي وكذا لو أوج صبي في صبي وسواء في هذا الصبي المميز وغيره واذا صار جنباً لا تصبح صلاته ما لم يغتسل كما اذا بال لا تصبح صلاته حتى يتوضأ: ولا يقال يجب عليه الغسل كما لا يقال يجب عليه الوضوء بل يقال صار محدثاً ويجب على الولي أن يأمره بالغسل ان كان مميزاً كما يأمره بالوضوء فان لم يغتسل حتى بلغ لزمه الغسل كما اذا بال ثم بلغ يلزمه الوضوء

قال ﴿ ثم حكم الجنابة حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ز) اما العبور فلا (م ح) ثم لافرق في القراءة بين آية (م) أو بعضها (ح) الا أن يقول بسم الله والحمد لله على قصد الذكر ولايجل لحائض القراءة بحاجة التعليم (م) وخوف النسيان على الاصح ﴾ *

عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة كلهم عن ابي هريرة ورواه الترمذى وابن ماجه من حديث عبد العزيز بن المختار وابن حبان من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة: ورواه ابو داود من رواية عمرو بن عمير واحمد من رواية شيخ يقال له ابو اسحاق كلاهما عن ابي هريرة وذكر البيهقي له طرقاً وضعفها ثم قال والصحيح انه موقوف وقال البخارى الاشبه موقوف وقال علي واحمد لا يصح في الباب شيء نقله الترمذى عن البخارى عنهما وعلق الشافعي القول به على صحة الخبر وهذا في البويطي: وقال الدهلي لا اعلم فيه حديثاً ثابتاً ولو ثبت للزمنا استعماله: وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث يثبت وقال ابن ابي

وان اغتسل وهو ميمز صح غسله فاذا بلغ لا تلزمه اعادته كما لو توضأ ثم بلغ يصلى بذلك الوضوء وقد سبق في آخر باب نية الوضوء وجه شاذ أنه تجب اعادة طهارته اذا بلغ والصبية كالصبي فيما ذكرنا ولو أوج مجنون أو أوج فيه صار جنبا فاذا أفاق لزمه الغسل: (الثانية) لو استدخلت امرأة ذكر رجل وجب الغسل عليه وعليها سواء كان عالما بذلك مختاراً أم نائماً أم مكرها نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب ولو استدخلت ذكراً مقطوعاً ففي وجوب الغسل عليها وجهان (١) هما كالوجهين في انتقاض الوضوء بمسه حكاهما الدارمي والمتولي والرويانى وآخرون قال الدارمي ولاحد عليها بلا خلاف ولا مهر لها لو أوج المقطوع فيها رجل: ولو استدخلت ذكر ميت لزمها الغسل كما لو أوج في ميت ولو استدخلت ذكر بهيمة لزمها الغسل كما لو أوج في بهيمة صرح به الشيخ أبو محمد الجويني والدارمي والمتولي وآخرون ونقله الرويانى عن الاصحاب (٢) قال امام الحرمين وفيه نظر من حيث انه نادر قال ثم في اعتبار قدر الحشفة فيه كلام يوكل الى فكر الفقيه: (الثالثة) وجوب الغسل وجميع الاحكام المتعلقة بالجماع يشترط فيها تعقيب الحشفة بكاملها في الفرج ولا يشترط زيادة على الحشفة ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الاحكام وهذا كله متفق عليه في جميع الطرق الاوجهاً حكاه الدارمي وحكاه الرافعي عن حكاية ابن كيج أن بعض الحشفة كجميعها وهذا في نهاية من الشذوذ والضعف ويكفي في بطلانه قوله صلى الله عليه وسلم « اذا التقى الختانان وجب الغسل »: أما اذا قطع بعض الذكر فان كان الباقي دون قدر الحشفة لم يتعلق به شيء من الاحكام باتفاق الاصحاب وان كان قدرها فقط تعلق الاحكام بتعقبه كله دون بعضه وان كان أكثر من قدر الحشفة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف في مواضع من المهذب منها باب الخيار في النكاح في مسألة العينين ورجح المصنف

(١) قال فى
البحر ما مبيان
على الوجهين فى
الانتقاض اه
اذرعى
(٢) وقال بلا
خلاف بينهم فيه
اه اذرعى

لما فرغ من بيان موجب الجنابة ذكر حكاهما: وأما حكم الحيض والنفاس فيأتي في بابهما ولا يفرض في الموت مثل هذه الاحكام فيقول كل ما يحرم بالحدث الاصغر يحرم بالجنابة بطريق الاولى لانها اغلظ ويزداد تحريم شيئين: أحدهما قراءة القرآن فيحرم علىجنب ان يقرأ شيئاً من القرآن

حاتم في الملل عن ابيه لا يرفعه الثقات انما هو موقوف: وذكر الدارقطنى الخلاف في حديث ابن ابي ذئب هل هو عن صالح او عن المقبرى وعن سهيل عن ابيه او عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير ثم قال وقوله عن المقبرى اصح: وقال الرافعي لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً: قلت قد حسنه الترمذى وصححه ابن حبان وله طريق اخرى قال عبد الله بن صالح ثنا يحيى بن ايوب عن عقيل عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رفعه من غسل ميتاً فليغتسل ذكره الدارقطنى وقال فيه نظر: قلت رواه مؤتمون وقال ابن دقيق العيد في الامام حاصل ما يعتل به وجهان: احدهما من جهة الرجال ولا يخلو اسناد منها من متكلم فيه ثم ذكر ما معناه ان احسنها رواية سهيل عن ابيه عن ابي هريرة وهي معلولة وان صححها ابن حبان وابن

منها أنه لا يتعلق الحكم ببعضه ولا يتعلق الابطغيبب جميع الباقي وكذا روجه الشاشي ونقله الماوردي عن نص الشافعي ورجح الاكثرون تعلق الحكم بقدر الحشفة منه وقطع به الفوراني وامام الحرمين والغزالي والبعوي وصاحب العدة وآخرون وصححه الرافعي وغيره (الرابعة) اذا كان غير محتون فأولج الحشفة لزمها الغسل بلا خلاف ولا اثر لذلك : ولو لف علي ذكره خرقة وأولج به بحيث غابت الحشفة ولم ينزل ففيه ثلاثة أوجه حكاه الماوردي والشاشي في كتابيه والرواياني وصاحب البيان وغيرهم الصحيح وجوب الغسل عليها وبه قطع الجمهور لان الاحكام متعلقة بالايلاج وقد حصل (والثاني) لا يجب الغسل ولا الوضوء لانه أولج في خرقة ولم يمس بشرة وصححه الرواياني قال وهو اختيار الحناطي (والثالث) ان كانت الخرقة غليظة تمنع اللذة لم يجب وان كانت رقيقة لا تمنع وجب وهذا قول أبي الفياض البصري والقاضي حسين: وقال الرافعي في هذا الثالث الغليظة هي التي تمنع وصول بلل الفرج الى الذكر ووصول الحرارة من أحدهما الى الآخر والرقيقة مالا تمنع قال الرواياني ويمجى هذا الخلاف في افساد الحج به وينبغي أن يمجرى في كل الاحكام (الخامسة) اذا أولج ذكر اشل وجب الغسل علي المذهب وبه قطع الاكثرون وحكي الدارمي فيه وجهين (السادسة) اذا افتتح له مخرج غير الاصل وحكنا بنقض الوضوء بالخارج فأولج فيه ففي وجوب الغسل وجهان سبقا في باب ما ينقض الوضوء الصحيح لا يجب ولو أولج في الاصل وجب بلا خلاف (السابعة) لو كان له ذكران قال الماوردي في مسائل لمس الخنثى ان كان يبول منهما وجب الغسل بايلاج أحدهما وان كان يبول باحدهما تعلق الحكم به دون الآخر وقد ذكرنا هذا في باب ما ينقض الوضوء وذكرنا هناك ايلاج الخنثى المشكل والايلاج فيه مبوطا (الثامنة) اذا أتت المرأة المرأة فلا يغسل مالم تنزل وهذا وان كان ظاهراً فقد ذكره الدارمي وغيره وقد يخفى فنبهوا عليه وقد قال الشافعي في الام والاصحاب لو أولج ذكره في فم المرأة واذنها وابطها وبين اليها ولم ينزل فلا

قاصداً به القرآن سواء كان آية أو بعض آية خلافاً لمالك حيث جوز قراءة الآيات اليسيرة للجنب ولا يبي حنيفة حيث جوز له قراءة بعض الآيات وبه قال أحمد في أصح الروايتين : لنا ما

حزم فقد رواه سفيان عن سهيل عن ابيه عن اسحق مولى زائدة عن ابى هريرة : قلت اسحق مولى زائدة اخراج له مسلم فينبغي ان يصحح الحديث قال واما رواية محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة فاسناد حسن الا ان الحفاظ من اصحاب محمد بن عمرو روه عنه موقوفا وفي الجملة هو بكثرة طرقه اسوأ احواله ان يكون حسنا فانكار النووي على الترمذي تحسينه معترض وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي طرق هذا الحديث اقوى من عدة احاديث احتج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف بل قدموا رواية الرفع والله اعلم * وفي الباب عن عائشة رواه احمد وابو داود

غسل ونقل فيه ابن جرير الاجماع (التاسعة) ذكر المتولى وغيره في الموجب للغسل ثلاثة أوجه:
احدها ايلاج الحشفة أو نزول المني لانه حكم يتعلق بالجنابة فتعلق بسببه كقراءة القرآن ومس
المصحف والصلاة وغيرها: والثاني القيام الى الصلاة لانه لا يلزمه قبله: والثالث هو الصحيح
يجب بالايلاج مع القيام الى الصلاة أو بالانزال مع القيام الى الصلاة كما ان النكاح يوجب الميراث
عند الموت والوطء يوجب العدة عند الطلاق وتقدم مثل هذه الوجة في موجب الوضوء وبسطت
الكلام في شرح هذا كله بسطا كاملا في آخر صفة الوضوء (العاشرة) اذا وطئ امرأة ميتة
قد ذكرنا أنه يلزمه الغسل وهل يجب إعادة غسل الميتة ان كانت غسلت فيه وجهان مشهوران
اصحهما عند الجمهور لا يجب لعدم التكليف وانما يجب غسل الميت تنظيفا واکراما
وشذا لروايي فصيح وجوب اعادته والصواب الاول: قال أصحابنا ولا يجب بوطئها مهر قال
القاضي أبو الطيب وغيره كالا يجب بقطع يدها دية: وفي وجوب الحد على الواطئ أوجه: أحدها يجب لانه
وطء محرم بلا شبهة: والثاني لا لخروجها عن المظنة: والثالث وقيل انه منصوص ان كانت ممن
لا يحد بوطئها في الحياة وهي الزوجة والامة والمشتركة وجارية الابن ونحوهن فلا حد والا فيحد
والاصح أنه لا يجب مطلقا: قال أصحابنا وتفسد العبادات بوطء الميتة وتوجب الكفارة في الصوم والحج:
(الحادية عشرة) قال صاحب الحاوي والبيان في كتاب الصداق قال أصحابنا الاحكام المتعلقة
بالوطء في قبل المرأة تتعلق بالوطء في دبرها الا خمسة أحكام: التحليل للزوج الاول: والاحصان
والخروج من التعنين ومن الايلاء: والخامس لا يتغير به اذن البكر بل يبقى اذنها بالسكوت هكذا
ذكره وذكر المحاملي في الباب سادسا وهو أن الوطء في الدبر لا يحل بحال بخلاف القبل: وسابعا وهو
أن خروج منى الرجل بعد الاغتسال من دبرها لا يوجب غسلا ثانيا وخروجه من قبلها يوجب
على تفصيل سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى: (قلت) وهذا الذي ذكره ضابط نفيس يستفاد منه
فوائد وقد يخرج من الضابط مسائل يسيرة في بعضها وجه ضعيف كالمصاهرة وتقرير المسمى
في الصداق ونحو ذلك ولكنها وجوه ضعيفة شاذة لا تقدر في الضابط والله أعلم * (الثانية عشرة)

والبيهقي وفي اسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال وضعفه ابو زرعة واحمد والبخاري وصححه
ابن خزيمة وفيه عن علي وسيأتي في الجنائز: وعن حذيفة ذكره ابن ابى حاتم والدارقطني في
العلل وقال انه لا يثبت: (قلت) وفيهما الثبوت على طريقة المحدثين والا فهو على طريقة الفقهاء
قوى لان رواه ثقات: اخرجه البيهقي من طريق معمر عن ابى اسحاق عن ابيه عن حذيفة
وأعله بان ابا بكر بن اسحاق الصبغى قال هو ساقط قال على بن المديني لا يثبت فيه حديث
أنتهى وهذا التعليل ليس بقادح لما قدمناه: وعن ابى سعيد رواه ابن وهب في جامعه: وعن
الغيرة رواه احمد في مسنده وذكر الماوردي ان بعض اصحاب الحديث خرج لهذا الحديث

في مذاهب العلماء في الايلاج قد ذكرنا أن مذهبنا أن الايلاج في فرج المرأة ودبرها ودبر الرجل ودبر البهيمة وفرجها يوجب الغسل وان لم ينزل وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال داود لا يجب ما لم ينزل وبه قال عثمان بن عفان وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم: ثم منهم من رجع عنه الى موافقة الجمهور ومنهم من لم يرجع: وقال أبو حنيفة لا يجب بالايلاج في بهيمة ولا ميتة * واحتج لمن لم يوجب مطلقا بما روى البخارى في صحيحه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه «أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل يجمع امرأته ولم يمن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال زيد فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزيير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك: وعن أبي أيوب الانصارى أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعن أبي بن كعب أنه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل قال (يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي) قال البخارى الغسل أحوط وذلك الآخر انما بينا اختلافهم يعني أن الغسل آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصدنا بيان اختلاف الصحابة مع أن آخر الامرين الغسل هذا كله في صحيح البخارى وبعضه في مسلم: وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الانصار فأرسل اليه فخرج ورأسه يقطر فقال لعلنا أعجلناك قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أعجلت أو أقطعت فلا غسل عليك وعليك الوضوء » رواه البخارى ومسلم ومعنى أعجلت أو أقطعت أى جامعته ولم تنزل وروى أقطعت بضم الهمزة وفتحتها وعن أبي سعيد ايضا قال رسول الله ﷺ « انما الماء من الماء » رواه مسلم ومعناه لا يجب الغسل بالماء الا من انزال الماء الدافق وهو المني * واحتج اصحابنا والجمهور بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الحتان الحتان وجب الغسل » رواه مسلم وفي الرواية الاخرى « اذا التقى الحتانان وجب الغسل » وهو صحيح كما سبق: وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قعد بين شعبها الأربع وألزق الحتان بالحتان فقد وجب الغسل » رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم « وان لم ينزل »

مائة وعشرين طريقا : قلت وليس ذلك ببعيد وقد اجاب احمد عنه بأنه منسوخ وكذا جزم بذلك ابو داود ويدل له ما رواه البيهقي عن الحاكم عن ابي علي الحافظ عن ابي العباس الهمداني الحافظ ثنا ابو شيبه ثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه ان ميتكم يموت طاهرا وليس بنجس فحسبكم ان تغسلوا ايديكم قال البيهقي هذا ضعيف والحمل فيه على ابي شيبه : قلت ابو شيبه هو ابراهيم بن ابي بكر بن ابي شيبه احتج به النسائي ووثقه الناس ومن

وفي رواية البيهقي « أنزل أولم ينزل » قيل المراد بشعبها رجالها وشفرها وقيل يداها ورجلاها وقيل ساقها وفخذها: وعن عائشة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجمع أهله ثم يكسل هل عليها الغسل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « اني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل » رواه مسلم في صحيحه وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة : واستدل الشافعي رحمه الله بقول الله تعالى (ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) قال والعرب تسمى الجماع وان لم يكن معه انزال جنابة: واستدل أصحابنا من القياس بأنه حكم من احكام الجماع فتعلق به وان لم يكن معه انزال كالحدود: والجواب عن الاحاديث التي احتجوا بها انها منسوخة هكذا قاله الجمهور: وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما جواب آخر وهو ان معنى الماء من الماء أي لا يجب الغسل بالرؤية في النوم الا ان ينزل: واما الآثار التي عن الصحابة رضي الله عنهم فقالوها قبل ان يبلغهم النسخ: ودليل النسخ انهم اختلفوا في ذلك فأرسلوا الى عائشة رضي الله عنها فأخبرتهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا جلس بين شعبها الاربع وجهدها وجب الغسل » فرجع الى قولها من خالف: وعن سهل بن سعد الساعدي قال حدثني ابي بن كعب ان الفتيا التي كانوا يفتون انما الماء من الماء كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام ثم امر بالاغتسال بعد: وفي رواية ثم امرنا حديث صحيح رواه الدارمي وابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن صحيح: وعن محمود بن ابيد قال سألت زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل قال يغتسل فقلت ان ايا كان لا يرى الغسل فقال زيد ان ايا نزع عن ذلك قبل ان يموت هذا صحيح رواه مالك في الموطأ باسناده الصحيح قوله نزع أي رجع: ومقصودى بذكر هذه الأدلة بيان احاديث المسألة والجمع بينها والا فالمسألة اليوم مجمع عليها ومخالفة داود لا تقدر في الاجماع عند الجمهور والله اعلم * واحتج أبو حنيفة في منع الغسل بايلاج في بهيمة وميته بانه لا يقصد به اللذة فلم يجب كايلاج اصبعه واحتج أصحابنا بأنه أوجب ذكره في فرج فأشبهه قبل المرأة الحية: فان قالوا ينتقض هذا بالسلك فان في البحر سمكة يوجب فيها سفهاء الملاحين ببحر البصرة فالجواب ما أجاب به القاضي أبو الطيب ونقله الروياني عن الاصحاب انه ان كان هذا هكذا وجب الغسل بالايلاج فيها لانه حيوان له فرج: والجواب عن دليلهم من وجهين: أحدهما أنه منتقض بوطء العجوز الشوهاء المتناهية في القبح العمياء الجذماء البرصاء

فوقه احتج بهم البخاري: وابو العباس الهمداني هو ابن عقدة حافظ كبير انما تكلموا فيه بسبب المذهب ولا مور اخرى ولم يضعفه بسبب المتون اصلا فلا ستاد حسن فيجمع بينه وبين الامر في حديث ابي هريرة بان الامر على التدب او المراد بالغسل غسل الايدي كما صرح به في هذا

المقطعة الأطراف فانه يوجب الغسل بالاتفاق مع أنه لا يقصد به لذة في العادة : والثاني أن الاصبح ليست آلة للجماع : ولهذا لو أوجها في امرأة حية لم يجب الغسل بخلاف الذكر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما خروج المني فانه يوجب الغسل على الرجل والمرأة في النوم واليقظة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الماء من الماء » وروت أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت « يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء » * (الشرح) حديث أبي سعيد صحيح رواه مسلم من طريقين لمفظة فيهما (انما الماء من الماء) ورواه البيهقي وغيره « الماء من الماء » كما وقع في المهذب ومعناه يجب الغسل بالماء من انزال الماء الدافق وهو المني : وأما حديث أم سلمة فرواه البخاري ومسلم بلفظه في المهذب ورواه مسلم أيضا والدارمي من رواية أنس ومن رواية عائشة : ويجمع بين الروايات بان الجميع حضروا القصة فرووها : وأم سلمة هي أم المؤمنين واسمها هند بنت ابي أمية حذيفة الخزومية كانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجة لابي سلمة عبدالله بن عبد الاسد وهاجر بها المهجرتين الي الحبشة ثم توفى فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أربع و قيل سنة ثلاث توفيت سنة تسع وخمسين ولها أربع وثمانون سنة ودفنت بالبقيع : وأما أم سليم فهي أم أنس بن مالك بلا خلاف بين العلماء وقول الصيدلاني وامام الحرمين والغزالي والرويانبي هي جدة أنس غلط بلا شك باجماع أهل النقل من الطوائف : قيل اسمها سهلة وقيل رميلة وقيل رميثة وقيل أنيفة وقيل غير ذلك وهي من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يكرمها ويكرم اختها ام حزام بنت ملحان ويقبل عندهما وكانتا خالتيه ومحرمين له : واسم ابي طلحة زوجها زيد بن سهل شهد العقبة و بدرأ وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان من النقباء ليلة العقبة ومناقبه مشهورة رضي الله عنه : وقولها ان الله لا يستحي من الحق روى يستحي بياء بن وروى يستحي بياء واحدة وكلاهما صحيح والاصل بياء بن فحذفت احدها قال الاخفش استحي بواحدة لغة تميم واستحي بياء بن لغة أهل الحجاز

قلت ويريد ان الامر فيه للندب ما روى الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله المحرمي من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل قال قال لي ابي كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر كنا نفسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل قال قلت لا قال في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله يحدث به عن ابي هشام الخزومي عن وهيب فاكتبه عنه : قلت وهذا اسناد صحيح وهو احسن ما جمع به بين مختلف هذه الاحاديث والله اعلم *

وبها جاء القرآن: والاحتلام افتعال من الحلم بضم الحاء، واسكان اللام وهو ما يراه النائم من المنامات يقال حلم في منامه بفتح الحاء واللام واحتلم وحلمت كذا وحلمت بكذا هذا أصله ثم جعل اسما لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال المنى غالباً فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال: وقوله صلى الله عليه وسلم «نعم اذا رأت الماء» بيان لحالة وجوب الغسل بالاحتلام وهي اذا كان معه انزال المنى والله أعلم: وقوله واليقظة هي بفتح القاف وهي ضد النوم: أما احكام الفصل فيه مسائل (احداها) اجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المنى ولا فرق عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام أو استمناء أو نظر أو بغير سبب سواء خرج بشهوة أو غيرها سواء تلذذ بخروجه أم لا وسواء خرج كثيراً أو يسيراً ولو بعض قطرة وسواء خرج في النوم أو اليقظة من الرجل والمرأة العاقل والمجنون فكل ذلك يوجب الغسل عندنا: وقال أبو حنيفة ومالك واحمد لا يجب الا اذا خرج بشهوة ودفق كما لا يجب بالمنى لعدم الدفق: دليلنا الاحاديث الصحيحة المطلقة بحديث «الماء من الماء» وبالقياس على ايلاج الحشفة فانه لا فرق فيه ولا يصح قياسهم على المنى لانه في مقابلة النص ولانه ليس كل منى: وحكي صاحب البيان عن النخعي انه قال لا يجب على المرأة الغسل بخروج المنى ولا اظن هذا يصح عنه فان صح عنه فهو مجوز بحديث ام سلمة وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري اجماع المسلمين على وجوب الغسل بانزال المنى من الرجل والمرأة والله أعلم: (المسألة الثانية) اذا منى واغتسل ثم خرج منه منى على القرب بعد غسله لزمه الغسل ثانياً سواء كان ذلك قبل أن يبول بعد المنى أو بعد بوله هذا من ذهبنا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وبه قال الليث واحمد في رواية عنه: وقال مالك وسفيان الثوري وابو يوسف واسحاق بن راهويه لا غسل مطلقاً وهي اشهر الروايات عن احمد وحكاها ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء والزهرى وغيرهم رضى الله عنهم وقال أبو حنيفة ان كان ما بال قبل الغسل ثم خرج المنى فلا غسل عليه لانه بقية المنى الذي اغتسل عنه وإلا فيجب الغسل ثانياً وهو رواية ثالثة عن أحمد: وعن أبي حنيفة عكس هذا إن كان بال لم يغتسل لانه منى عن غير شهوة والا

روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » (١) وعن

(١) حديث ﴿ روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر وفي اسناده اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها وذكر البزار انه تفرد به عن موسى بن عقبة وسبقه الى نحو ذلك البخارى وتبعهما البيهقي لكن رواه الدارقطنى من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجه آخر فيه مبهم عن ابى معشر وهو ضعيف عن موسى وصحح ابن سيد الناس طريق المغيرة واخطأ في ذلك

وتحجب الغسل لانه عن شهوة : دليلنا علي الجميع قوله صلى الله عليه وسلم « الماء من الماء » ولم يفرق
ولانه نوع حدث فنقض مطلقا كالبول والجماع وسائر الاحداث : (الثالثة) لوقبل امرأة فأحس بانتقال
المني ونزوله فأمسك ذكره فلم يخرج منه في الحال شيء ولا علم خروجه بعد ذلك فلا غسل عليه عندنا
وبه قال العلماء كافة الأحمد فانه قال في أشهر الروايتين عنه يجب الغسل قال ولا يتصور رجوع
المني : دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء » ولان العلماء مجمعون علي ان من أحس
بالحدث كالقرقرة والريح ولم يخرج منه شيء لا وضوء عليه فكذا هنا قال صاحب الحاوي ولو انزلت
المرأة المني الى فرجها فان كانت بكر لم يلزمها الغسل حتي يخرج من فرجها لان داخل فرجها في
حكم الباطن ولهذا لا يلزمها تطهيره في الاستنجاء والغسل فأشبهه احليل الذكر وان كانت ثيبا لزمها
الغسل لانه يلزمها تطهير داخل فرجها في الاستنجاء فأشبهه العضو الظاهر (الرابعة) لو انكسر صلبه
فخرج منه المني ولم ينزل من الذكر ففي وجوب الغسل وجهان حكاهما الماوردي والروائي والشاشي
وغيرهم قال الشاشي أحسها لا يجب وبه قطع القاضي أبو الطيب في تعليقه ذكره في كتاب الحجر قال
الماوردي هما مأخوذان من القولين في انتقاض الوضوء بخارج من منفذ غير السبيلين : وقال المتولي
اذا خرج المني من ثقب في الذكر غير الاحليل أو من ثقب في الاثنين أو الصلب فحيث تقضنا الوضوء
بالخارج منه اوجبنا الغسل : وقطع البغوي بوجوب الغسل بخروجه من غير الذكر والصواب
تفصيل المتولي قال أصحابنا وهذا الخلاف في المني المستحكم فان لم يستحكم لم يجب الغسل بلا
خلاف ولو خرج المني من قبلي الخنثى المشكل لزمه الغسل فان خرج من ادهما ففيه
طريقان حكاهما صاحب البيان وغيره : أحدهما يجب : والثاني على وجهين وسبق بيانه في باب ما ينقض
الوضوء ولو خرج المني من دبر رجل أو امرأة ففي وجوب الغسل وجهان أشار اليهما القاضي أبو الفتوح
بناء على الخروج من غير المخرج والله اعلم *

(فرع) في لغات المني والودي والمذي وتحقيق صفاتها : أما المني فمشدد ويسمي منيا لانه
يعني أي يصب وسميت مني لما يراق فيها من الدماء : ويقال أمني ومنى بالتخفيف ومنى بالتشديد
ثلاث لغات الاولى أفصح وبها جاء القرآن قال الله تعالى (أفرايتم ما تمنون) وفي المذي ثلاث
لغات المذي باسكان الذال وتخفيف الياء والمذي بكسر الذال وتشديد الياء وهاتان مشهورتان

فان فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح اسناده وان كان ابن الجوزي ضعفه
بغيره بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وكان ابن سيد الناس تبع ابن عساكر في
قوله في الاطراف ان عبد الملك بن مسلمة هذا هو القعني وليس كذلك بل هو آخر : وقال
ابن ابي حاتم عن ابيه حديث اسماعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو ابن عمر : قوله وقال عبد الله
بن احمد عن ابيه هذا باطل انكر على اسماعيل : وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني

قال الازهرى وغيره التخفيف أفصح وأكثر : والثالثة المذى بكسر الهمزة والذال واسكان الياء حكاهما أبو عمر الزاهد فى شرح النصيح عن ابن الاعرابي : ويقال مذى بالتخفيف وأمذى ومذى بالتشديد والاولى أفصح : والودى باسكان الذال المهملة وتخفيف الياء ولا يجوز عند جمهور اهل اللغة غير هذا وحكى الجوهرى فى الصحاح عن الاموى انه قال بتشديد الياء : وحكى صاحب مطالع الانوار لغية أنه بالذال المعجمة وهذان شاذان : ويقال ودى بتخفيف الذال وأودى ووذى بالتشديد والاولى أفصح قال الازهرى لم أسمع غيرها : قال أبو عمر الزاهد قال ابن الاعرابي يقال مذى وأمذى ومذى بالتشديد وهو المذى مثال الرمى والمذى مثال العمى ووذى وأودى ووذى وأمذى ومذى قال والاولى منها كلها أفصح : واما صفتها فما يتأكد الاعتناء به لكثرة الحاجة اليه فى الرجل فى حال صحته ابيض ثم يندفق فى خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه ثم اذا خرج يعقبه فتور ورائحته كرائحة طلع النخل قريبة من رائحة العجين واذا يبس كانت رائحته كرائحة البيض هذه صفاته وقد يفتقر بعضها مع انه منى موجب للغسل بلنى برق ويصفر لمرض أو يخرج بغير شهوة ولا لذة لاسترخاء وعائه أو يجمر لكثرة الجماع ويصير كماء اللحم وربما خرج دمًا عبيطاً ويكون طاهراً موجبا للغسل : وفي تعليق ابى محمد الاصبهاني انه فى الشتاء ابيض ثم يندفق فى الصيف رقيق : ثم ان من صفاته ما يشاركه فيها غيره كالثخانة والبياض يشاركه فيها الودى ومنها مالا يشاركه فيها غيره وهى خواصه التى عليها الاعتماد فى معرفته وهى ثلاث أحداها الخروج بشهوة مع الفتور عقيبه : والثانية الرائحة التى تشبه الطلع والعجين كما سبق : الثالثة الخروج بتزريق ودفق فى دفعات فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية فى كونه منيا ولا يشترط اجتماعها فان لم يوجد منها شيء لم يحكم بكونه منيا : واما منى المرأة فأصفر رقيق قال المتولي وقد بييض لفضل قوتها قال امام الحرمين والغزالي ولا خاصية له الا التلذذ وفتور شهوتها عقيب خروجه ولا يعرف الا بذلك : وقال الرويانى رائحته كرائحة منى الرجل فعلى هذا له خاصيتان يعرف باحدهما وقال البغوى خروج منيها بشهوة أو بغيرها يوجب الغسل كمنى الرجل وذكر الرافعي ان الاكثرين قالوا تصريحاً وتعريضاً يطرد فى منيها الخواص الثلاث وأنكر عليه الشيخ ابو عمرو بن الصلاح وقال هذا الذى ادعاه ليس كما قاله والله اعلم : واما المذى فهو ماء ابيض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ويشترك الرجل والمرأة فيه قال امام الحرمين واذا

مرفوعاً وفيه محمد بن الفضل وهو متروك : وموقوفاً وفيه يحيى بن ابى انيسة وهو كذاب : وقال البيهقي هذا الاثر ليس بالقوى وصح عن عمر انه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه فى الخلافيات باسناد صحيح *

هاجت المرأة خرج منها المذي قال وهو أغلب فيهن منه في الرجال : وأما الودي فماء أبيض كدر
نخين يشبه المني في الثخانة ويخالفه في الكلدورة ولا رائحة له ويخرج عقيب البول اذا كانت الطبيعة
مستمسكة وعند حمل شي ثقيل ويخرج قطرة أو قطرتين ونحوهما : وأجمع العلماء أنه لا يجب الغسل
بمخرج المذي والودي : واتفق اصحابنا على وجوب الغسل بمخرج المني على أى حال ولو كان دماغياً
ويكون حينئذ طاهراً صرح به الشيخ أبو حامد والاصحاب وحكي الرافي وجهاً شاداً انه اذا كان
ككون الدم لم يجب الغسل وليس بشيء والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان احتلم ولم ير المني أو شك هل خرج منه المني لم يلزمه الغسل وان رأى المني ولم يذكر
احتلاماً لزمه الغسل لما يهوت عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يجد البلل ولا يذكر
الاحتلام قال يغتسل وعن الرجل يرى انه احتلم ولا يجد البلل قال لا غسل عليه » ﴾
﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة هذا مشهور رواه الدارمي وابو داود والترمذي وغيرهم لكنه من
رواية عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف عند أهل العلم لا يحتج بروايته ويقضى عنه حديث أم سليم
المتقدم فانه يدل على جميع ما يدل عليه هذا وتقدم تفسير الاحتلام وهذا الحكم الذي ذكره المصنف
متفق عليه ونقل ابن المنذر الاجماع انه اذا رأى في منلمه أنه احتلم أو جامع ولم يجد بللاً فلا غسل
عليه والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان رأى المني في فراش ينام فيه هو وغيره لم يلزمه الغسل لان الغسل لا يجب بالشك والاولى
أنه يغتسل وان كان لا ينام فيه غيره لزمه الغسل واعادة الصلاة من آخر نوم نام فيه ﴾
﴿ الشرح ﴾ هنا مسألتان احدهما رأى منياً في فراش ينام فيه هو وغيره ممن يمكن أن يمني فلا غسل

على رضي الله عنه قال : لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن القرآن شيء سوى الجنابة :
ويروي بحجز : ولا يستثنى عندنا شيء من الصور الا اذا لم يجد الجنب ماء ولا تراباً وصلى على حسب
الحال ففي جواز قراءة فاتحة له وجهان : أحدهما يجوز والترخيص في الصلاة ترخيص في قراءة
الفاتحة اذ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فعلى هذا الوجه تستثنى هذه الصورة : والثاني وهو الاظهر أنه لا يجوز
قراءتها كقراءة غيرها ويأتي بالذكر والتسبيح بدلاً كالعاجز عن القراءة حقيقة أما اذا قرأ شيئاً
منه لاعلى قصد القرآن فيجوز كما لو قال بسم الله علي قصد التبرك والابتداء أو الحمد لله في خاتمة
الامر أو قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين علي قصد اقامة سنة الركوب لانه اذا

(١) حديث علي بن ابي طالب لم يكن يحجب النبي ﷺ عن القرآن شيء سوى
الجنابة : وفي رواية يحجز : احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي
والدارقطني والبيهقي من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي : وفي
رواية للنسائي عن الاعمش عن عمرو بن مرة نحوه والفاظهم مختلفة : وصححه الترمذي وابن السكن

عليه لاحتمال أنه من صاحبه ولا يجب على صاحبه لاحتمال أنه من الآخر ولا يجوز ان يصلى احدهما خلف الآخر قبل الاغتسال والمستحب لكل واحد منهما أن يغتسل (الثانية) رأى المنى في فراش يتام فيه ولا يتام فيه غيره أو ثوبه الذي يلبسه ولا يلبسه غيره أو ينام فيه ويلبسه صبي لم يبلغ سن ائزال المنى فيلزمه الغسل نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق عليه الاصحاب الا وجهاً شاذاً حكاه صاحب البيان (١) أنه لا يجب وليس بشيء والصواب الوجوب فعلى هذا قال أصحابنا يازمه اعادة كل صلاة صلاحها لا يحتمل حدوث المنى بعدها ويستحب أن يعيد كل صلاة يجوز أن المنى كان موجوداً فيها: ثم إن الشافعي والاصحاب أطلقوا المسألة وقال صاحب الحاوي هذا اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا غسل عليه لجواز أن يكون أصابه من غيره والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجب الغسل من المذي وهو الماء الذي يخرج بأذي شهوة والدليل عليه ما روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال «كنت رجلاً مذاء فجعلت اغتسل في الشتاء حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تفعل اذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فاذا فضخت الماء فاغتسل» ولا من الودي وهو ما يقطر عند البول لان الايجاب بالشرع ولم يرد الشرع الا في المنى﴾

﴿الشرح﴾ حديث علي رضي الله عنه صحيح رواه ابو داود والنسائي والبيهقي بلفظه في المهذب إلا أنهم قالوا فذكرت ذلك للنبي ﷺ او ذكر له: ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن علي قال «كنت رجلاً مذاء فأمرت المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فساله فقال توضأ واغسل ذكرك» وفي رواية لها فأمرت رجلاً وفي رواية للنسائي فأمرت عمار بن ياسر وفي رواية لمسلم «توضأ وانضح

(١) حكاة في البيان عن صاحب الفروع وأبي المحسن وهو ما أجاب به ابو حاتم القزويني في كتابه تجريد التجريد للمحامي حيث قال ولو وجد في ثوبه منيا لم يازمه الاغتسال سواء كان على ظاهره او باطنه أو في ثوب لا يلبسه غيره او يلبسه مالم يتيقن انه خرج منه اه اذرعى

لم يقصد القرآن لم يكن فيه اخلال بالتعظيم ولو جرى علي له انه ولم يقصد هذا ولا ذلك فلا يحرم أيضاً وكما تحرم القراءة على الجنب تحرم على الحائض لما سبق من الخبر ولان حديثها اغاظ فيكون الحكم بالتحريم أولي وعن مالك انه يجوز لها قراءة القرآن ورواه أبو ثور عن أبي عبد الله فمن الاصحاب من قال أراد به مالكا ونفي ان يكون الجواز قولاً للشافعي ومنهم من قال أراد الشافعي رضي الله عنه وهو قول له في القديم وهذا ما ذكره في الكتاب فقال ولا يحل للحائض القراءة لحاجة التعليم وخوف النسيان علي الاصح أي من القولين وهذه الطريقة أظهر لان الشيخ أبا محمد قال وجدت أبا ثور جمع بينهما في بعض المواضع فقال قال أبو عبد الله ومالك فثبت نقل

وعبد الحق والغبوي في شرح السنة: وروى ابن خزيمة باسناده عن شعبة قال هذا الحديث ثلث رأس مالي: وقال الدارقطني قال شعبة ما احدث بحديث احسن منه وقال البزار لا يروى من حديث علي الا عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عنه وحكي الدارقطني في العلل ان بعضهم رواه عن عمرو بن مرة عن ابى البختري عن علي وخطا هذه الرواية وقال الشافعي

فرجك» وفي رواية «منه الوضوء» ووقع في بعض نسخ المهذب فاذا نضحت الماء فاغتسل بالنون والحاء المهملة وفي بعضها فضخت بالفاء والحاء المعجمة ومعناها دقت: وقوله كنت مذاء هو بفتح الميم وتشديد الذال وبالمد ومعناه كثير المذى كضراب: وقوله أمرت المقداد وفي الرواية الاخرى عمارا محمول على انه أمر احدهما أمر الآخر قبل أن يخبر الاول وقوله في رواية صاحب الكتاب ومن واقفه فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أى أمرت من ذكر كما جاء في معظم الروايات: وفي رواية لمسلم وغيره فاستحييت ان أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته فأمرت رجلا فسأله ومعنى استحييت لمكان ابنته ان المذى يكون غالباً لمداعبة الزوجة وقبلتها ونحو ذلك والادب أن لا يذكر الرجل مع اصهاره ما يتضمن شيئاً من ذلك والله أعلم: أما حكم المسألة: فاجمع المسلمون على أن المذى والودى لا يوجبان الغسل وقد سبق بيان هذا وبيان حقيقة المذى والودى ولغاتها قريباً: وأشار المصنف بقوله لان الايجاب بالشرع الى مذهب أهل الحق أن الاحكام انما تثبت بالشرع وأن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحسنه ولا يقبحه والله أعلم *

(فرع) في حديث على رضي الله عنه هذا فوائد: منها ان المذى لا يوجب الغسل وأنه نجس وأنه يجب غسل النجاسة وان الخارج من السبيل اذا كان نادراً لا يكفي في الاستنجاء منه الحجر بل يتعين الماء وأنه يجب الغسل من المني وان المذى وغيره من النادرات يوجب الوضوء وأنه يجوز الاستنابة في الاستفتاء وأنه يجوز العمل بالظن وهو خبر الواحد هنا مع القدرة على اليقين بالمشاهدة وأنه يستحب مجاملة الاصهار والتأدب معهم بترك الكلام فيما يتعلق بمعاشرة النساء أو يتضمنه وأنه يستحب الاحتياط في استيفاء المقصود ولهذا أمر بغسل الذكر والواجب منه موضع النجاسة فقط هذا مذهبنا ومذهب الجمهور: وعن مالك واحمد رواية انه يجب غسل كل الذكر وعن احمد رواية انه يجب غسل الذكر والاثنيين: دليلنا - يروى سهل بن حنيف رضي الله عنه قال «كنت ألقى من المذى شدة وعناء فكنت أكثر من الغسل فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

قول الجواز وتوجيهه ما أشار اليه وهو أنها قد تكون معاملة فلو منعناها عن القراءة والحيض مما يعرض في كل شهر غالباً لا تقطعت عن حرفتها ولان ترك القراءة يؤدى الى النسيان لامتداد زمان الحيض بخلاف الجنابة فإنه يمكن ازالتها في الحال وهذا القول يجري في النفساء أيضاً: الثاني المكث

في سنن حرملة ان كان هذا الحديث ثابتاً ففيه دلالة على تحريم القرآن على الجنب: وقال في جماع كتاب الطهور اهل الحديث لا يثبتونه: قال البيهقي انما قال ذلك لان عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير وانما روى هذا الحديث بعد ما كبر قاله شعبة وقال الخطابي كان احمد يوهن هذا الحديث: وقال النووي في الخلاصة خالف الترمذى الاكثر فضعفوا هذا الحديث وتخصيصه الترمذى بذلك دليل على انه لم ير تصحيحه لغيره وقد قدمنا ذكر من صححه غير

فقال «انما يجزئك من ذلك الوضوء» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح: وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من المذي الوضوء» قال الترمذي حديث حسن صحيح: وأما الأمر بغسل الذكر في حديث المقداد فعلى الاستحباب أو ان المراد بعض الذكر وهو ما أصابه المذي: وأما حديث عبد الله بن سعد الأنصاري رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجب الغسل وغن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك المذي وكل فحل يمدى فتغسل من ذلك فرجك وانثييك وتوضأ وضوءك للصلاة» رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فمحمول على ما إذا أصاب الذكر والانثيين أو على الاستحباب لاحتمال اصابه ذلك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا خرج منه ما يشبه المني والمذي ولم يتميز له فقد اختلف اصحابنا فيه فمنهم من قال يجب عليه الوضوء منه لان وجوب غسل الاعضاء مستيقن وما زاد على اعضاء الوضوء مشكوك في وجوبه فلا يجب بالشك ومنهم من قال هو مخير بين ان يجعله منيا فيجب منه الغسل وبين ان يجعله مذي فيجب الوضوء وغسل الثوب منه لانه يحتمل الامرين احتمالا واحدا وقال الشيخ الامام احسن الله توفيقه وعندى انه يجب ان يتوضأ مرتباً ويغسل سائر بدنه ويغسل الثوب منه (١) لانا ان جعلناه منيا او جنبا عليه غسل ما زاد على اعضاء الوضوء بالشك والاصل عدمه وان جعلناه مذي او جنبا عليه غسل الثوب والترتيب في الوضوء بالشك والاصل عدمه وليس احد الاصلين اولى من الآخر ولا سبيل الى اسقاط حكمهما لان الذمة قد اشتغلت بفرض الطهارة والصلاة: والتخيير لا يجوز لانه اذا جعله مذي لم يأمن ان يكون منيا فلم يغتسل له وان جعله منيا لم يأمن ان يكون مذي ولم يغتسل الثوب منه ولم يرتب الوضوء منه واحب ان يجمع بينهما يستقط الفرض يقين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا خرج منه ما يشبه المني والمذي وأشبهه عليه ففيه أربعة أوجه: احدها يجب الوضوء مرتباً ولا يجب غيره وقد ذكر المصنف دليله قال الرافعي وغيره فعلي هذا لو اغتسل كان كحدث اغتسل: والثاني يجب غسل اعضاء الوضوء فقط ولا يجب ترتيبها بل يغسلها كيف شاء لان المتحقق وجوبها والترتيب مشكوك فيه وهذا الوجه مشهور في طريقة الخراسانيين وصححه الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق وهذا عجب منه بل هذا الوجه غلط صريح لاشك فيه

الترمذي: وروى الدارقطني عن علي موقوفاً: اقرأوا القرآن ما لم تصب احدكم جنابة فان اصابته فلا ولا حرفاً: وهذا يعضد حديث عبد الله بن سلمة لكن قال ابن خزيمة لا حجة في هذا الحديث لمن منع الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهي وانما هي حكاية فعل ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم انه انما امتنع من ذلك لاجل الجنابة وذكر البخاري عن ابن عباس انه لم ير بالقراءة للجنب بأساً وذكر في الترجمة قالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل احيانه *

(١) قوله لانا
الح هذه العبارة
الى اخر التن لم
تذكر في نسخ
الشرح وانما
اشار لها الشارح
بقوله (وذكر
دليله) ونحن
انبتنا الدليل بنصه
في عبارة المتن
كما التزمنا أننا
نذكر جميع
عبارة المصنف
اه مصححه

فانه اذا لم يرتب فصلاته باطلة قطعاً لانه لم يأت بموجب واحد منها وقد حكي القاضي حسين هذا الوجه في آخر صفة الوضوء عن شيخه القفال وانه رجع عنه فقال قال القفال الترتيب واجب الا في ثلاث صور: احداها هذه (والثانية) اذا أوج الخنثى ذكره في دبر رجل فعلى المولج فيه الوضوء بلا ترتيب (والثالثة) مسألة ابن الحداد التي قدمناها في فصل ترتيب الوضوء : قال القاضي ثم ان القفال رجع عن المسألتين الأولىين وقال الإصل شغل ذمته بالصلاة ولا تبرأ بهذا فصرح القاضي برجوع القفال وان هذا الوجه خطأ وكان من حكاية خفي عليه رجوع القفال عنه : والوجه الثالث أنه تخير بين التزام حكم المنى أو المذي وهذا هو المشهور في المذهب وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين وقطع به جمهور المصنفين وصححه الروياني والرافعي وجماعة من فضلاء المتأخرين لانه اذا أتى بمقتضى أحدهما رأى منه يقينا والاصل براءته من الآخر ولا معارض لهذا الاصل بخلاف من نسي صلاة من صلاتين لان ذمته اشتغلت بهما جميعاً والاصل بقاء كل واحد منهما : والوجه الرابع يلزمه مقتضى المنى والمذي جميعاً وهو الذي اختاره المصنف (١) وجعله احتمالاً لنفسه وهو وجه حكاة الرافعي وهو الذي يظهر رجحانه لان ذمته اشتغلت بطهارة ولا يستبيح الصلاة الا بطهارة متيقنة أو مظنونة أو مستصحبة ولا يحصل ذلك الا بفعل متضاهما جميعاً: قال أصحابنا فان قلنا بالتخير فتوضأ وصلى في ثوب آخر صحت صلاته وان صلى في الثوب الذي فيه البلل ولم يغسله لم تصح صلاته لانه إما جنب وإما حامل نجاسة : وان اغتسل وصلى في هذا الثوب قبل غسله صحت صلاته لاحتمال انه منى : قال الرافعي ويجرى هذا الخلاف فيما لو أوج خنثى مشكل في دبر رجل فهما علي تقدير ذكورة الخنثى جنبان والا فحدثان فالجنباة محتملة فاذا توضأ وجب الترتيب وفيه الوجه السابق وهو غلط والله أعلم*

(١) هذا الذي اختاره المصنف فيه نظر فان استصحاب الطهارة حاصل على الوجه الثالث وهو المختار والجواب عن الاعتراض المذكور اننا اوجبنا الوضوء احتياطاً لاحتمال انه مذي ولا يخص الاحتياط الا بغسل الثوب فانه لا فائدة في الوضوء اذا اذرعى

(فرع) قد يعترض علي المصنف في قوله علي اختياره يلزمه غسل الثوب مع الوضوء والغسل فيقال الصواب أنه لا يجب غسل الثوب لان الاصل طهارته فلا يجب غسله بالشك بخلاف الجمع بين الوضوء والغسل لان ذمته اشتغلت بأحدهما ولا تصح الصلاة الا به ولا نعلم أنه أتى به الا اذا جمع بينهما

في المسجد وهو حرام علي الجنب : روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لأحل المسجد لحائض ولا جنب » (١) ولا يحرم العبور قال الله تعالى (ولا جنباً إلا عابري سبيل) والمعنى الفارق بين المكث والعبور أن العبور في المسجد لا قربة فيه وفي المكث قربة الاعتكاف فمنع منه الجنب ثم قد يعذر في المكث عند الضرورة كما لو نام في المسجد فاحتمل ولم يمكن الخروج لاغلاق الباب أو

(١) حديث روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ابو داود من حديث جسر عن عائشة وفيه قصة وابن ماجه والطبراني من حديث جسر عن ام سلمة

فوجب الجمع وهذا اعتراض حسن: فان قيل ما الفرق على قول الجمهور بين هذه المسألة وما اذا ملك اناء من ذهب وفضة مختلطين وزنه ألف : ستمائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر ولا يعرف أيهما أكثر فان المذهب وجوب الاحتياط بان يزكى ستمائة من كل واحد ولم يازمه الجمهور هنا الاحتياط: فالجواب أن في مسألة الاناء يمكنه معرفة اليقين بسبكه ولا يمكنه اليقين بعينه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وأما الحيض فانه يوجب الغسل لقوله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن) قيل في التفسير هو الاغتسال ولقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغتسلي وصلي » وأما دم النفاس فانه يوجب الغسل لانه حيض مجتمع ولانه يحرم الصوم والوطء ويسقط فرض الصلاة فأوجب الغسل كالحيض *﴾

﴿الشرح﴾ أما تفسير الآية فقال جمهور المفسرين الحيض هنا هو الحيض وهو مذهبنا نص عليه الشافعي والاصحاب: قال القاضي أبو الطيب في أول باب الحيض اختلف الناس في الحيض فعندنا هو الدم وقال قوم هو الفرج نفسه لانه موضع الدم كالمبيت والمقيل موضع البيتوتة والقبيلولة: وقال قوم هو زمان الحيض وهذان القولان غلط لان الله تعالى قال (قل هو أذى) والفرج والزمان لا يوصفان بذلك وفي حديث ام سلمة «سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحيض» أى الدم وسنزيد في تفسير الآية وايضاها في أول كتاب الحيض ان شاء الله تعالى : وأما حديث بنت أبي حبيش فصحيح رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها من طرق وفي بعض رواياتهما « واذا أدبرت فاغتسلي وصلي » كما هو في المذهب وفي بعضها « فاغسلي عنك الدم وصلي » والحيضة بكسر الحاء وفتحها فالكسر اسم للحالة الحيض والفتح بمعنى الحيض وهى المرة الواحدة منه قال الخطابي الصواب الكسر وغلط من فتح وجوز القاضي عياض وغيره الفتح وهو أقوى: وحبيش بضم الحاء المهملة ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء مشناة من تحت ساكنة

الخوف من العسس أو غيره على النفس أو المال وليتيم في هذه الحالة تطهير أو تخفيفاً للحدث بقدر الامكان وهذا اذا وجد ترابا غير تراب المسجد ولا يتيمم بترابه لكن لو تيمم به صح والعبور وان لم يكن حراما فهو مكروه إلا لغرض كما اذا كان المسجد طريقه الى مقصده أو كان أقرب الطريقين اليه ولا فرق في الجواز بين ان يكون له سبيل آخر الى مقصده وبين ان لا يكون وفي وجه انما يجوز اذا لم يجد طريقا

وحديث الطبرانى اتم وقال ابو زرعة الصحيح حديث جسر عن عائشة وضعف بعضهم هذا الحديث بان رواية افلت بن خليفة مجهول الحال : واما قول ابن الرفعة في اواخر شروط

ثم شين معجمة : واسم أبي حبيش قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى * أما حكم المسألة فأجمع العلماء على وجوب الغسل بسبب الحيض وبسبب النفاس ومن ثقل الاجماع فيها ابن المنذر وابن جرير الطبري وآخرون وذكر المصنف دليلهما ووجه الدلالة من الآية أنه يلزمها تمكين الزوج من الوطء ولا يجوز ذلك الا بالغسل ومالا يتم الواجب الا به فهو واجب : واختلف أصحابنا في وقت وجوبه فقال القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ وآخرون من العراقيين والروائي الصحيح أنه يجب بأول خروج الدم كما قالوا يجب الوضوء بأول قطرة من البول قالوا وفيه وجه أنه يجب بانقطاع الدم وليس بشيء وعكس الخراسانيون هذا فقالوا الاصح انه يجب بانقطاعه لا بخروجه كذا صححه الفوراني وجماعات منهم : قال امام الحرمين قال الاكثرين يجب بانقطاع الدم وقال أبو بكر الاسماعيلي يجب بخروجه وهو غلط لان الغسل مع دوام الحيض غير ممكن ومالا يمكن لا يجب : قال الامام والوجه أن يقال يجب بخروج جميع الدم وذلك يتحقق عند الانقطاع : وقطع الشيخ أبو حامد بوجوبه بالانقطاع والبعوى بالخروج وكل من أوجب بالخروج قاسوه على البول والمني وقد سبق فيها ثلاثة أوجه عن المتولي وغيره في أن الوجوب بخروج البول والمني أم بالقيام الى الصلاة أم بالمجموع : قال المتولي وتلك الالوجه جارية في الحيض قال الا أن القائلين هناك يجب بالخروج اختلفوا فمنهم من قال يجب بخروج الدم ومنهم من قال بانقطاعه فحصل أربعة أوجه في وقت وجوب غسل الحيض والنفاس : أحدها بخروج الدم : والثاني بانقطاعه : والثالث بالقيام الى الصلاة : والرابع بالخروج والانقطاع والقيام الى الصلاة والاصح وجوبه بالانقطاع قال امام الحرمين وغيره وليس في هذا الخلاف فائدة فقهية وقال صاحب العدة فائدته أن الحائض اذا أجنبت وقلنا لا يجب غسل الحيض الا بانقطاع الدم وقلنا بالقول الضعيف ان الحائض لا تمنع قراءة القرآن فلها أن تغتسل عن الجنابة لاستباحة قراءة القرآن وسيأتي هذا مع زيادة ايضاح في أول كتاب الحيض ان شاء الله تعالى : وذكر صاحب البحر في كتاب الجنائز له فائدة أخرى حسنة فقال لو استشهدت الحائض في قتال الكفار قبل انقطاع حيضها فان قلنا يجب بالانقطاع لم تغسل

سواه وليس له ان يتردد في اكناف المسجد فان التردد في غير جهة الخروج كالمكث وليكن قوله والمكث في المسجد معلماً بالالف لان عند أحمد يجوز للجنب المكث اذا توضأ وبالزاء لان عند المزني في الرواية المشهورة يجوز له المكث مطلقاً : وقوله اما العبور فلامعلماً بالحاء والميم لان عندهما لا يجوز له العبور أيضاً الا ان يحتمل في المسجد فله ان يعبر في الخروج ولا يكلف قصد

الصلاة من المطلب بانه متروك فردود لانه لم يقله احد من ائمة الحديث بل قال احمد ما أرى به بأساً وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان *

وان قلنا بالخروج فهل تغسل فيه الوجهان في غسل الجنب الشهيد: فحصل في الخلاف فائدتان: أحدهما مسألة الشهيد: والثانية مسألة الحائض إذا أجنبت: فان قيل الحائض على القول القديم يباح لها القراءة سواء قلنا يجب الغسل بخروج الدم أم باقطاعه فينبغي إذا أجنبت أن لا يختلف الحكم: فالجواب أنا إذا قلنا لا يجب الغسل بخروج الدم فأجنبت فهذه امرأة جنب لا غسل عليها الا للجنابة فاذا اغتسلت لها ارتفعت جنابتها وبقيت حائضاً مجردة فتباح القراءة على القديم واذا قلنا يجب الغسل بالخروج فاغتسلت للجنابة لم يصح ولم ترتفع جنابتها لان عليها غسلين غسل حيض وغسل جنابة وغسل الحيض لا يمكن صحته مع جريان الدم واذا لم يصح غسل الحيض لم يصح غسل الجنابة لان من عليه حدثان لا يمكن أن يرتفع أحدهما ويبقى الآخر كمن أحدث بنوم مثلاً ثم شرع في البول وتوضأ في حال بوله عن النوم فانه لا يصح بلا شك والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان وغيره لو خرج الدم من قبلي الخثي المشكل أو من أحدهما فلا غسل عليه وان كان بصفة دم الحيض وفي وقته لجواز أنه رجل *

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في المختصر وتغتسل الحائض اذا طهرت والنساء اذا انقطع دمها قال القاضي حسين وصاحب البحر قيل لا معنى لتغيير العبارة في الحائض والنساء التحسين اللفظ وقيل هي اشارة الى أن دم النفاس لا يتقدر أقله فمتى ارتفع بعد الولادة وان قل وجب الغسل ودم الحائض لو ارتفع قبل يوم وليلة لا يكون حيضاً ولا غسل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما اذا ولدت المرأة ولدا ولم تر دماً ففيه وجهان أحدهما يجب عليها الغسل لان الولد مني منعقد: والثاني لا يجب لانه لا يسمى منياً ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان الوجهان مشهوران والاصح منهما عند الاصحاب في الطريقتين وجوب الغسل وقطع به جماعة من اصحاب المختصرات وشذ الشاشي فصحح عدم الوجوب: ثم من الاصحاب من ذكر المسألة هنا ومنهم من ذكرها في كتاب الحيض ومنهم من ذكرها في الموضوعين قال الماوردي في كتاب الحيض القول بالوجوب هو قول ابن سريج ومذهب مالك وبعدمه قول أبي علي ابن

الباب الاقرب *

قال ﴿ وفضل ماء الجنب والحائض طهور ولا بأس بالجنب ان يجامع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له ان يتوضأ وضوءه للصلاة ويغسل فرجه عند الجماع ﴾ *

في الفصل مسألتان: أحدهما فضل ماء الجنب والحائض طهور ولا كراهية في استعماله وقال أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضله ما استعملته المرأة اذا خلت بالماء واستعملت بعضه: لنا مروى

أبي هريرة ومذهب أبي حنيفة : وعن أحمد روايتان كالوجهين وهذا التعليل الذي ذكره المصنف للوجوب وهو كون الولد منيا منعقدا هو التعليل المشهور في الطريقتين وذكر القاضي حسين هذا التعليل وعلته أخرى وهي أن الولد لا يخلو عن رطوبة وان خفيت قال الماوردي وتوجد الولادة بلا دم في نساء الاكرا كثيرا : قال أصحابنا فاذا قلنا لا غسل عليها فعليها الوضوء : ولو خرج منها ولد بعد ولد وقلنا يجب الغسل فاغتسلت للاول قبل خروج الثاني وجب الغسل للثاني اتفق عليه أصحابنا ولو ألت علقه أو مضغة ففي وجوب الغسل الوجهان الاصح الوجوب ذكره المتولى وآخرون وقطع القاضي حسين والبغوى بالوجوب في المضغة وخص الوجهين بالعلقة قال الماوردي وهل يصح غسلها بمجرد وضعها أم لا يصح حتى تمضي ساعة : فيه وجهان بناء على الوجهين في أن أقل النفاس محدود بساعة أم لا والصحيح الذي يقتضيه اطلاق الجمهور صحة الغسل بمجرد الوضع والصحيح أن النفاس غير محدود والله أعلم *

(فرع) اذا ولدت في نهار رمضان ولم تر دما ففي بطلان صومها طريقتان أحدهما لا يبطل سواء أوجبنا الغسل أم لا وبه قطع الفوراني في كتاب الحيض : (والثاني) فيه وجهان بناء على الغسل ان أوجبناه بطل الصوم والا فلا وبهذا الطريق قطع الماوردي والبغوى وغيرهما وأنكره صاحب البحر وقال عندي أنه لا يبطل لأنها مغلوبة كالا حتملا وهذا الذي قاله قوى في المعنى ضعيف التعليل (١) أما ضعف تعليله فلانه ينتقض بالحيض فانه يبطل الصوم وان كانت مغلوبة : وأما قوته في المعنى فلان الذي اعتمده الاصحاح في تعليل وجوب الغسل أن الولد مني منعقد وهذا يصلح لوجوب الغسل لا لبطلان الصوم فان خروج المني من غير مباشرة ولا استعمالا لا يبطل الصوم والله أعلم *

(فرع) اذا حاضت ثم اجنبت أو اجنبت ثم حاضت لم يصح غسلها عن الجنابة في حال الحيض لانه لا فائدة فيه وفيه وجه ضعيف ذكره الخراسانيون انه يصح غسلها عن الجنابة ويفيدها قراءة القرآن اذا قلنا بالقول الضعيف أن للحائض قراءة القرآن وقد تقدم هذا قريبا عن صاحب الهدى (فرع) قال أصحابنا وغيرهم أعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم ظاهر وهذا لا خلاف فيه بين

عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة من انا واحد تحتلف أيدينا فيه قال إمام الحرمين : لو فسر فضل الحائض والجنب بما لم يمسه من الماء فلا يتخيل امتناع استعماله والذي يتوهم فيه الخلاف مامسه بدن الجنب والحائض

(١) حديث عائشة كنت اغتسل انا والنبي ﷺ من انا واحد تحتلف أيدينا فيه من الجنابة متفق عليه باللفظ المذكور من حديثها ومن حديث ام سلمة وميمونة نحوه *

(١) تعليله مني على العلة المشهورة وهي انه مني منعقد وأما العلة الاخرى فيبطل كالحيض وقوله فيه وجه ضعيف فيه نظر فانه صحيح وجوبه بالا تقطاع اه اذرى

العلماء وتقل ابن المنذر الاجماع فيه وحكي أصحابنا عن أبي يوسف أن بدن الحائض نجس فلو أصابت ماء قليلاً نجسته وهذا النقل لا يظن يصح عنه فان صح فهو محجوج بالاجماع وبقوله صلى الله عليه وسلم «حيضتك ليست في يدك» وقوله صلى الله عليه وسلم «ان المسلم لا ينجس رواها البخارى ومسلم وسنسط المسألة في آخر كتاب الحيض ان شاء الله تعالى» قال المصنف رحمه الله *
﴿وان استدخلت المرأة المنى ثم خرج منها لم يلزمها الغسل﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا استدخلت المرأة المنى في فرجها أو دبرها ثم خرج منها لم يلزمها الغسل هذا هو الصواب الذى قطع به الجمهور في الطريقتين وحكي القفال والمتولى والبعوى وغيرهم من الخراسانيين وجهاً شاذاً أنه يلزمها الغسل وهو قول الشيخ أبي زيد المروزى قال البعوى والرافعي وعلى هذا لافرق بين ادخالها قبلها أو دبرها كتغيب الحشفة وحكوا مثل هذا الوجه عن الحسن البصرى وحكاه ابن المنذر عن عطاء والزهرى وعمرو بن شعيب وهو غلط وان كثر قائلوه وناقوه ثم انه وان كان له أدنى خيال اذا استدخلته في قبلها لاحتمال أنها تلذت فأنزلت منيها فاختلط به فاذا خرج المنى الاجنبى صحبه منيها لكن ايجابه بخروجه من الدبر لا وجه له ولا خيال : ومن قال من السلف لا يجب فتادة والاوزاعي وأحمد واسحاق ودليله النصوص في أن الغسل انما يلزمه بمنية : واتفق الاصحاب على أنها لو أدخلت في فرجها دم الحيض أو أدخل الرجل في دبره أو قبله المنى وخرجا فلا غسل نقله القاضي أبو الطيب وغيره وقال اصحابنا ويلزمها الوضوء بخروجه كما سبق في باب ما يتقض الوضوء : أما اذا جومت فاغتسلت ثم خرج منها منى الرجل فقال الاصحاب لا غسل عليها أيضا وعليها الوضوء قال المتولى كل القاضى حسين يقول مراد الاصحاب اذا كانت الموطوءة صغيرة لا تنزل أو كبيرة لكن أنزل الزوج عقيب الايلاج بحيث لم تنزل عى في العادة فأما اذا امتد الزمان قبل انزاله فالغالب أنها تنزل ويختلط المنيان فعليها الغسل ثانيا : وذكر الرويانى عن الاصحاب انه لا غسل عليها ثم ذكر كلام القاضي بحروفه وحكي امام الحرمين عن بعض الاصحاب وجوب الغسل

على وجه لا يصير الماء به مستعملا ولهذا استدلل الشافعى رضي الله عنه في الباب باخبار تدل على طهارة بدنهما : الثانية يجوز للجنب ان يجمع ثانيا وان ينام ويأكل ويشرب لكن يستحب ان لا يفعل شيئا من ذلك الا بعد غسل الفرج والوضوء كما يؤتى به للصلاة : عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يأكل أو ينام وهو جنب توضأ للصلاة وروى

(١) ﴿ حديث ﴾ عائشة كان النبي ﷺ اذا اراد ان يأكل او ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة متفق عليه بهناه ولفظ مسلم من طريق الاسود عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً واراد ان يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة ولهما من طريق ابى سلمة

ثم قال وعندي في هذا تفصيل فذكر نحو كلام القاضي والله أعلم : قال المصنف رحمه الله *
﴿ واذا أسلم الكافر ولم يجب عليه غسل في حال الكفر فالمستحب ان يغتسل لما روى انه
أسلم قيس بن عاصم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغتسل ولا يجب ذلك لانه أسلم خلق
كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وان وجب عليه غسل في حال الكفر ولم يغتسل
لزمه أن يغتسل وان كان قد اغتسل في حال الكفر فهل يجب اياه اعادته فيه وجهان : أحدهما لا تجب
اعادته لانه غسل صحيح بدليل انه تعاقب به اباحة الوطء في حق المائض اذا طهرت فلم تجب اعادته
كغسل المسلمة : والثاني تجب اعادته وهو الاصح لانه عبادة محضة فلم تصح من الكافر في حق الله
تعالى كالصوم والصلاة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث قيس بن عاصم حديث حسن رواه أبو داود والترمذي والنسائي من رواية
قيس بن عاصم هذا : قال الترمذي حديث حسن وقيس هذا من سادات العرب كنيته أبو علي وقيل
أبو قبيصة وقيل أبو طلحة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني تميم سنة تسع من الهجرة
فأسلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا سيد أهل الوبر وكان حليماً عاقلاً قيل للحنف بن قيس
من تعلمت الحلم قال من قيس بن عاصم رضى الله عنه : وقول المصنف لانه عبادة محضة احترز
بعبادة عن البيع وغيره من المعاملات وبمحضة عن العدة والكفارة وقوله فلم تصح من الكافر في حق
الله احتراز من غسل الكافرة التي طهرت من الحيض فانه عبادة محضة ويصح من الكافر لكن
في حق الآدمي : أما أحكام الفصل ففيه ثلاث مسائل احداها اذا اجنب الكافر ثم أسلم قبل الاغتسال
لزمه الغسل : نص عليه الشافعي واتفق عليه جماهير الاصحاب : وحكي الماوردي عن أبي سعيد
الاصطخري وجهاً انه لا يلزمه وهو مذهب أبي حنيفة لقول الله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا
يفغر لهم ما قد سلف) ولحديث عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الاسلام يهدم
ما قبله » رواه مسلم ولانه أسلم خلق كثير لهم الزوجات والاولاد ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه
وسلم بالغسل وجوباً ولو وجب لامرهم به وهذا الوجه ليس بشيء لانه لا خلاف انه يازمه الوضوء
فلا فرق بين ان يبول ثم يسلم أو يجنب ثم يسلم : وأما الآية الكريمة والحديث فالمراد بهما غفران

عن عائشة كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضع وضوءه للصلاة قبل ان ينام وللبخاري عن
عروة عنها اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة ورواه النسائي بقظه الى
قوله توضأ وهو أيضاً من رواية الاسود : وروى ابن ابى خيثمة عن القطان قال ترك شعبة
حديث الحكم في الجنب اذا اراد ان ياكل : (قالت) قد اخرجته مسلم من طريقه فلعله تركه بعد
أن كان يحدث به لتفرده بذكر الاكل كما حكاه الخلال عن احمد : (وقد روى) الوضوء عند
الاكل للجنب من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة وابى هريرة

الذنوب فقد أجمعوا على ان الذي لو كان عليه دين أو قصاص لا يسقط باسلامه ولان ايجاب الغسل ليس
مؤاخذاً وتكليفاً بماوجب في الكفر بل هو الزام شرط من شروط الصلاة في الاسلام فانه جنب
والصلاة لا تصح من الجنب ولا يخرج باسلامه عن كونه جنبا والجواب عن كونهم لم يؤمروا بالغسل
بعد الاسلام انه كان معلوما عندهم كما انهم لم يؤمروا بالوضوء لسكونه معلوما لهم والفرق بين وجوب
الغسل ومنع قضاء الصوم والصلاة من وجهين احدهما ما سبق ان الغسل مؤاخذاً بما هو حاصل في
الاسلام وهو كونه جنبا بخلاف الصلاة: والثاني ان الصلاة والصوم يكثران فيشق قضاؤهما وينفر
عن الاسلام: واما الغسل فلا يلزمه الا غسل واحد ولو اجنب الف مرة واكثر فلا مشقة فيه:
(المسألة الثانية) اذا اجنب واغتسل في الكفر ثم اسلم ففي وجوب اعادة الغسل وجهان مشهوران
ذكر المصنف دليلهما اصحهما عند الاصحاب وجوب الاعادة ونص عليه الشافعي وقطع به
القاضي ابو الطيب وآخرون واجابوا عن احتجاج القائل الآخر بالخائض فقالوا لا يلزم من صحته
في حق الزوج للضرورة صحة بلا ضرورة قاسوه على الجنونة اذا ظهرت من الحيض فغسلها زوجها المستبيح
فانما اذا افقت يازمها الغسل وهذا على المذهب والمشهور: وفيها خلاف ضعيف سبق في آخر باب نية الوضوء
ولافرق في هذا بين الكافر المغتسل في الكفر والكافرة المغتسلة لخلها زوجها المسلم (١) فالاصح في الجميع
وجوب الاعادة وخالف امام الحرمين الجمهور فصحح في الخائض عدم الاعادة وقد سبق هذا في آخر
باب نية الوضوء (الثالثة) اذا أسلم ولم يجنب في الكفر استحباب ان يغتسل ولا يجب عليه الغسل بخلاف
عندنا وسواء في هذا الكافر الاصلي والمرتد والذمي والحربي قال الخطابي وغيره وبهذا قال
ابو حنيفة وأكثر العلماء وقال مالك واحمد وأبو ثور يلزمه الغسل واختاره ابن المنذر والخطابي
واحتجوا بحديث قيس بن عاصم وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «بعث رسول الله صلى
عليه وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل يقال له تمامة بن اثال فربطوه بسارية من سواري المسجد» وذكر
الحديث وفي آخره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اطلقوا تمامة فانطلق الي نخل قريب من
المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال أشهدان لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله» رواه البخاري
وفي رواية للبيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «مر عليه فأسلم فأطلته وبعث به الي
حاتط أبي طلحة وأمره ان يغتسل فاغتسل وصلى ركعتين» قال البيهقي يحتمل أن يكون أسلم عند

(١) وان لم
يكن لها زوج
او كان كافراً قال
الامام يجب اعادة
الغسل وجهاً واحداً
وقال ابو بكر الفارسي
بطل الخلاف في
اجزاء الغسل في
كل كافر قال
وهذا غلط صريح
متروك عليه وليس
من الرأي ان
تحتسب غلطات
الرجال من متن
المذهب اذ زعم

عند الطبراني في الاوسط: (وقد روى) النسائي من طريق ابى سلمة عن عائشة بلفظ كان
اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة واذا اراد ان يأكل او يشرب غسل يديه ثم
يأكل او يشرب: (واما) ما رواه اصحاب السنن من حديث الاسود ايضاً عن عائشة ان
رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فقد قال احمد انه ليس بصحيح: (وقال)

النبي صلى الله عليه وسلم ثم اغتسل ودخل المسجد فاظهر الشهادة ثانياً جمعاً بين الروايتين * واحتج
أصحابنا بما ذكره المصنف وهو انه اسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال
ولانه ترك معصية فلم يجب معه غسل كالتوبة من سائر المعاصي: والجواب عن حديثيهما من وجهين
أحدهما حملهما على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر قيساً أن يغتسل
بماء وسدر واتفقنا على ان السدر غير واجب (الثاني) أنه صلى الله عليه وسلم علم انهما اجنبالكونهما
كانت لهما أولاد فأمرهما بالغسل لذلك لا للاسلام والله أعلم *

(فرع) يستحب للكافر اذا أسلم ان يخلق شعر رأسه نص عليه الشافعي في الام والشيخ ابو حامد
والبنديجي والقاضي ابو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والرويانى والشيخ نصر وآخرون * واحتجوا
له بحديث عثيم بضم العين المهملة وفتح المثناة تن ابيه عن جده انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اسلمت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «التق عنك شعر الكفر» يقول احق رواه ابوداود
والبيهقي واسناده ليس بقوى لان عثيماً وكليبا ليسا بمشهورين ولا وثقا لكن أبا داود رواه ولم
يضعفه وقد قال انه اذا ذكر حديثاً ولم يضعفه فهو عنده صالح اى صحيح أو حسن فهذا الحديث
عنده حسن ويستحب أن يغتسل بماء وسدر لما ذكرناه من حديث قيس والله أعلم *

(فرع) اذا أراد الكافر الاسلام فليبادر به ولا يؤخره للاغتسال بل تجب المبادرة بالاسلام
ويحرم تحريماً شديداً تأخيره للاغتسال وغيره وكذا اذا استشار مسلماً في ذلك حرم على الاستشارة
تحريماً غليظاً أن يقول له أخره الى الاغتسال بل يلزمه أن يحثه على المبادرة بالاسلام هذا هو الحق
والصواب وبه قال الجمهور وحكي الغزالي رحمه الله في باب الجمعة وجها انه يقدم الغسل على الاسلام
ليسلم مغتسلاً قال وهو بعيد وهذا الوجه غلط ظاهر لاشك في بطلانه وخطأ فاحش بل هو من
الفواحش المنكرات وكيف يجوز البقاء على أعظم المعاصي وأخشس الكبائر ورأس الموبقات واقبح
المهلكات لتحصيل غسل لا يحسب عبادة لعدم اهلية فاعله وقد قال صاحب التتمة في باب الردة
لو رضى مسلم بكفر كافر بان طلب كافر منه أن يلغنه الاسلام فلم يفعل أو أشار عليه بأن لا يسلم
أو أخر عرض الاسلام عليه بلا عذر صار مرتدأ في جميع ذلك لانه اختار الكفر على الاسلام
وهذا الذى قاله افراط ايضاً بل الصواب ان يقال ارتكب معصية عظيمة: وأما قول النسائي (١) فى
سننه باب تقديم غسل الكافر اذا اراد ان يسلم واحتج بحديث أبي هريرة ان ثمامة انطلق فاغتسل

(١) هذا الذى
احتج به النسائي
محمول على ما
سبق وهو انه
اظهر اسلامه بعد
الغسل بدليل
الرواية الاخرى
فانها مصرية بتقديم
الاسلام اه اذرعى

ابو داود هو وهم وقال يزيد بن هرون هو خطأ: (واخرج) مسلم الحديث دون قوله ولم يمس
ماء وكانه حذفها عمد الانه عاها في كتاب التمييز وقال منها عن احمد بن صالح لا يحل ان يروى
هذا الحديث وفي علل الاثر لم يخالف ابا اسحاق في هذا الا ابراهيم وحده لكفى فكيف
وقد وافقه عبد الرحمن بن الاسود وكذلك روى عروة وابو سلمة عن عائشة: (وقال) ابن

ثم جاء فاسلم فليس بصحيح ولا دلالة فيما ذكره لما ادعاه والله اعلم * ويتعلق بهذا الفصل مسائل نفيسة تقدمت في أواخر باب نية الوضوء وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *
﴿ومن اجنب حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله لانا دللنا علي ان ذلك يحرم علي المحدث فلان يحرم علي الجنب اولى ويحرم عليه قراءة القرآن لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن » ويحرم عليه البث في المسجد ولا يحرم عليه العبور لقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل) واراد موضع الصلاة وقال في البويطي ويكره له ان ينام حتى يتوضأ لما روي ان عمر رضى الله عنه قال يا رسول الله ابرقنا احدنا وهو جنب قال « نعم اذا توضأ احدكم فليرقد » قال ابو علي الطبري واذا اراد ان يطأ اوبأ كل اويشرب توضأ ولا يستحب ذلك للحائض لان الوضوء لا يؤثر في حدتها ويؤثر في حدث الجنابة لانه يخففه ويزيله عن اعضاء الوضوء *

﴿الشرح﴾ هذا الفصل مشتمل علي جملة ويتعلق به فروع كثيرة منتشرة فالوجه ان نشرح كلام المصنف مختصراً ثم نعطف عليه مذاهب العلماء ثم الفروع والمتعلقات : أما الآية الكريمة فسياقها تفسيرها والمراد بها في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى : وأما حديث ابن عمر لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن نرواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم وهو حديث ضعيف ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهم والضعف فيه بين وسنذكر في فرع مذاهب العلماء غيره مما يغني عنه ان شاء الله تعالى : واما حديث عمر رضى الله عنه فصحيح رواه البخاري ومسلم وقوله فلان يحرم علي الجنب هو بفتح اللام وقد سبق ايضاحه في باب الآية ثم في مواضع وقوله لا يقرأ الجنب روى بكسر الهمزة وروى بضمها علي الخبر الذي يراد به النهي وهما صحيحان ومن ذكرهما القاضي أبو الطيب في هذا الموضع من تعليقه ونظائرهما كثيرة مشهورة والبث هو الاقامة : قال أهل اللغة يقال لبث بالمكان وتلبث اى أقام قال الازهرى وصاحب المحكم وغيرهما يقال لبث لبثا ولبثا لبثا ولبثا لبثا وفتحها زاد في المحكم ولبثا ثقل لبثا يعني بفتح اللام فيها : وأما الجنابة فأصلها في اللغة البعد وتطلق في الشرع علي من أنزل المنى وعلي من جامع وسمي جنباً لانه يجتنب الصلاة والمسجد والقراءة ويتباعد عنها ويقال أجنب الرجل يجنب وجنب : سم الجيم وكسر النون يجنب بضم الياء وفتح النون لغتان مشهورتان الاولى

مفوز اجمع المحدثون علي انه خطأ من ابى اسحاق كذا قال وتساهل في نقل الاجماع فقد صححه البيهقي وقال ان ابا اسحاق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير عنه وجمع بينهما ابن شريح علي ما حكاه الحاكم عن ابى الوليد الفقيه عنه : (وقال) الدارقطني في العلل يشبه ان يكون الخبران صحيحين قائله بعض اهل العلم : (وقال) الترمذي يرون ان هذا غلط من ابى اسحاق

أفصح وأشهر يقال رجل جنب ورجلان ورجال وامرأة وامرأتان ونسوة جنب بلفظ واحد قال الله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) قال لمهل اللغة ويقال جنبان وأجنب فيثني ويجمع والاول أفصح وأشهر : أما أحكام المسألة فيحرم على الجنب ستة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله واللبث في المسجد وقراءة القرآن : فأما الاربعة الاولى فتقدم شرحها وما يتعلق بها في باب ما ينقض الوضوء : وأما قراءة القرآن فيحرم كثيرها وقليلها حتى بعض آية : وكذا يحرم اللبث في جزء من المسجد ولو لحظة : وأما العبور فلا يحرم وقد ذكر المصنف دليل الجميع قال أصحابنا ويكره للجنب أن ينام حتى يتوضأ ويستحب إذا اراد أن يأكل أو يشرب أو يطأ من وطئها أولاً أو غيرها أن يتوضأ وضوءه للصلاة ويفسل فرجه في كل هذه الاحوال ولا يستحب هذا الوضوء للحائض والنفساء نص عليه الشافعي في البويطي واتفق عليه الاصحاب ودليله ما ذكره المصنف أن الوضوء لا يؤثر في حدثها لانه مستمر فلا تصح الطهارة مع استمراره وهذا ما دامت حائضاً فأما اذا انقطع حيضها فتصير كالجنب يستحب لها الوضوء في هذه المواضع لانه يؤثر في حدثها كالجنب وهذا الذي قلناه وقاله المصنف والاصحاب ان الوضوء يؤثر في حدث الجنب ويزيله عن اعضاء الوضوء هو الصحيح الذي قطع به الجمهور وخالف فيه إمام الحرمين فقال لا يرتفع شيء من الحدث حتى تكمل الطهارة وقد سبق بيان هذه المسائل في المسائل الزوائد في آخر صفة الوضوء ودليل استحباب الوضوء وغسل الفرج في هذه الاحوال أحاديث صحيحة منها حديث عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله « أيرقد أحدنا وهو جنب فقال نعم اذا توضأ » رواه البخارى ومسلم وفي الصحيحين عن ابن عمر قال ذكر عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » وعن عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة » رواه البخارى ومسلم هذا لفظ البخارى وفي رواية مسلم « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان ينام » وفي رواية له « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً فأراد ان يأكل أو يشرب أو ينام توضأ وضوءه » وعن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم « رخص للجنب اذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ » رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح ومعناه اذا أراد أن يأكل : وعن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال

وعلى تقدير صحته فيحمل على ان المراد لا يمس ماء للغسل ويؤيده رواية عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عند احمد بلفظ كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا يمس ماء او كان يفعل الامرين لبيان الجواز وبهذا جمع ابن قتيبة في اختلاف الحديث ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة مثل رواية ابى اسحاق عن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً »
 رواه مسلم زاد البيهقي في رواية « فانه أنشط للعود » : وأما حديث ابن عباس في الصحيح أن
 النبي صلى الله عليه وسلم « قام من الليل فقضى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام » فالمراد بحاجته
 الحدث الاصغر : وأما حديث أبي اسحاق السبيعي بفتح السين المهملة عن الاسود عن عائشة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء » رواه أبو داود والترمذي والنسائي
 وغيرهم فقال أبو داود عن يزيد بن هرون وهم السبيعي في هذا يعني قوله ولا يمس ماء وقال الترمذي
 يرون أن هذا غلط من السبيعي وقال البيهقي طعن الحفاظ في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير
 الاسود وأن السبيعي دلس قال البيهقي وحديث السبيعي بهذه الزيادة صحيح من جهة الرواية لانه
 بين سماعه من الاسود والمدلس اذا بين سماعه ممن زوي عنه وكان ثقة فلا وجه لرده : (قلت)
 قالت طائفة من أهل الحديث والاصول ان المدلس لا يحتاج بروايته وان بين السماع : والصحيح الذي
 عليه الجمهور أنه اذا بين السماع احتج به فعلى الاول لا يكون الحديث صحيحاً ولا يحتاج الي جواب
 وعلي الثاني جوابه من وجبين أحدهما مارواه البيهقي عن ابن سريج رحمه الله واستحسنه البيهقي أن
 معناه لا يمس ماء للغسل لتجمع بينه وبين حديثها الآخر وحديث عمر الثابتين في الصحيحين : والثاني (١)
 أن المراد أنه كان يترك الوضوء في بعض الاحوال ليبين الجواز اذ لو واظب عليه لاعتقدوا وجوبه
 وهذا عندي حسن أو أحسن وثبت في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « طاف
 علي نسائه بغسل واحد وهن تسع نسوة » فيحتمل أنه كان يتوضأ بينهما ويحتمل ترك الوضوء لبيان
 الجواز وفي رواية لابي داود أنه طاف علي نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيل يا رسول
 الله ألا تجعله غسلًا واحداً فقال « هذا أزكي وأطيب وأطهر » قال أبو داود والحديث الاول
 أصح : (قلت) وان صح هذا الثاني حمل على أنه كان في وقت وذلك في وقت والحديثان
 محمولان على أنه كان برضاهن ان قلنا بالاصح وقول الاكثرين أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه
 وسلم في الدوام فان القسم لا يجوز أقل من ليلة ليلة البرضاهن والله أعلم *

(فرع) روى أبو داود والنسائي باسناد جيد عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب ولا كلب » قال الخطابي المراد الملائكة
 الذين ينزلون بالرحمة والبركة لا الحفظة لانهم لا يفارقون الجنب ولا غيره : قال وقيل لم يرد

الاسود وهما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم اينام وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء : واصله في الصحيحين دون قوله ان
 شاء كما سيأتي *

(١) هذا الثاني

هو المختار كما
 اختاره الشيخ
 رحمه الله وهو
 ظاهر الحديث
 والاول فيه نظر
 فانه تأويل بعيد
 لا حاجة اليه اذ
 لا منافاة بين
 الروايتين اه
 اذرعى

بالجنب من أصابته جنابة فأخر الاغتسال الى حضور الصلاة ولكنه جنب الذي يتهاون بالغسل ويتخذ تركه عادة لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينام وهو جنب ويطوف على نسائه بغسل واحد » قال وأما الكلب فهو أن يقتني كلبا لغير الصيد والزرع والماشية وحراسة الدار: قال وأما الصورة فهي كل مصور من ذوات الارواح سواء كان على جدار أو سقف أو ثوب هذا كلام الخطابي وفي تخصيصه الجنب بالمتهاون والكلب بالذي يحرم اقتناؤه نظر وهو محتمل *

(فرع) هذا الذي ذكرناه من كراهة النوم قبل الوضوء للجنب هو مذهبا وبه قال أكثر السلف او كثير منهم حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأبي سعيد الخدري وشداد بن أوس وعائشة والحسن البصرى وعطاء والنخعي ومالك واحمد واسحاق واختاره ابن المنذر قال وقال سعيد بن المسيب واصحاب الرأى هو بالخيار: دليلنا الاحاديث السابقة والله أعلم (فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الجنب والحائض: مذهبا انه يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن قلياها وكثيرها حتى بعض آية وبهذا قال أكثر العلماء كذا حكاه الخطابي وغيره عن الاكثرين وحكاه اصحابنا عن عمر بن الخطاب وعلي وجابر رضي الله عنهم والحسن والزهرى والنخعي وقتادة واحمد واسحاق وقال داود يجوز للجنب والحائض قراءة كل القرآن وروى هذا عن ابن عباس وابن المسيب قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما واختاره ابن المنذر وقال مالك يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعوذ وفي الحائض روايتان عنه احدهما تقرأ والثاني لا تقرأ وقال أبو حنيفة يقرأ الجنب بعض آية ولا يقرأ آية وله رواية كذهبا * واحتج من جوز مطلقا بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يذكر الله تعالى على كل أحيانه » رواه مسلم قالوا والقرآن ذكر ولان الاصل عدم التحريم * واحتج اصحابنا بحديث ابن عمر المذكور في الكتاب ولكنه ضعيف كما سبق وعن عبد الله بن سلمة بكسر اللام عن علي رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه وربما قال يحجزه عن القرآن شيء ليس

انه قال اذا « اتى احدكم أهله ثم بداله ان يعاود فليتوضأ بيدهما وضوءا » والمقصود منه التنظيف ودفع الاذي واعلم ان كلامه في الكتاب يشعر بتخصيص الوضوء وغسل الفرج بالجماع أو تخصيص غسل الفرج به واستحباب الوضوء بغير الجماع لانه قال لا بأس للجنب أن يجمع ويأكل ويشرب لكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة ويغسل فرجه عند الجماع فان كان قوله عند الجماع ارجعا

(١) ﴿ حديث ﴾ اذا اتى احدكم أهله ثم بداله ان يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً: مسلم من حديث ابى سعيد الخدري ورواه احمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزاد وافانه انشط للعود وفي رواية لابن خزيمة والبيهقي فليتوضأ وضوءه للصلاة وقال ان الشافعي قال لا يثبت

الجنابة « رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال غيره من الحفاظ المحققين هو حديث ضعيف ورواه الشافعي في سنن حرمله ثم قال ان كان ثابتا ففيه دلالة على تحريم القراءة على الجنب قال البيهقي ورواه الشافعي في كتاب جماع الظهور وقال وان لم يكن أهل الحديث يثبتونه : قال البيهقي وإنما توقف الشافعي في ثبوته لان مداره على عبد الله بن سلمة وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر قاله شعبة ثم روى البيهقي عن الأئمة تحقيق ما قال ثم قال البيهقي وصح عن عمر رضي الله عنه أنه كره القراءة للجنب ثم رواه باسناده عنه وروى عن علي لا يقرأ الجنب القرآن ولا حرفا واحدا وروى البيهقي عن عبد الله بن مالك الغافقي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا توضأت وأنا جنب أكلت وشربت ولا أصلي ولا أقرأ حتى أغتسل » واسباده أيضا ضعيف : واحتج أصحابنا أيضا بقصة عبد الله بن رواحة رضي الله عنه المشهورة أن امرأته رأته يواقع جاريتة له فذهبت فأخذت سكيناً وجاءت تريد قتله فأنكر أنه واقع الجارية وقال أليس قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنب أن يقرأ القرآن : قالت بلى فانشدها الايات المشهورة فتوهمتها قرآنا فكفت عنه فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فضحك ولم ينكر عليه : والدلالة فيه من وجهين : أحدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن والثاني أن هذا كان مشهورا عندهم يعرفه رجالهم ونساؤهم ولكن اسناد هذه القصة ضعيف ومنقطع وأجاب أصحابنا عن احتجاج داود (١) بحديث عائشة بأن المراد بالذكر غير القرآن فانه المفهوم عند الاطلاق : وأما المذاهب الباقية فقد سلموا تحريم القراءة في الجملة ثم ادعوا تخصيصاً لاستناده : فان قالوا جوزنا للحائض خوف النسيان قلنا يحصل المقصود بتفكيرها بقلبها والله أعلم *

الى جميع ما صفة بالاستحباب فهو تخصيص للوضوء وغسل الفرج معاً بالجماع والا فهو راجع الى غسل الفرج المذكور أخيراً وفيه تخصيص لغسل الفرج بالجماع لكن ليسا ولا واحد منها مما يختص استحبابه بالجماع بل هما مستحبان في الاكل والشرب والنوم أيضا كذلك ذكره في التهذيب وغيره

مثله قال البيهقي لعلمه لم يقف على اسناد حديث ابى سعيد ووقف على اسناد حديث غيره فقد روى عن عمر وابن عمر باسنادين ضعيفين ويؤيد هذا حديث انس الثابت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد : ويعارضه ما روى احمد واصحاب السنن من حديث ابى رافع انه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيل يا رسول الله الا تجعله غسلا واحدا فقال هذا ازكي واطيب وهذا الحديث طعن فيه ابو داود فقال حديث انس اصح منه وقال النووي هو محمول على انه فعل الامر في وقتين مختلفين *

(١) مذهب داود قوي فانه لم يثبت في المسألة شيء يحتج به لنا كما اوضحه وقد نقل البيهقي في معرفة السنن والائمان عن الشافعي انه قال احب للجنب ان لا يقرأ القرآن حديث لا يقبته اهل الحديث وهذا المذهب هو اختيار ابن المنذر كما سبق والاصل عدم التحريم اه من هامش الاذاعي

(فرع) في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعبوره فيه بلامكث: مذهبن انه يحرم عليه المكث في المسجد جالساً أو قائماً أو متردداً أو على أي حال كان متوضئاً كان أو غيره ويجوز له العبور من غير لبث سواء كان له حاجة أم لا وحكي ابن المنذر مثل هذا عن عبد الله ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومالك وحكي عن سفیان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه واسحاق ابن راهويه أنه لا يجوز له العبور الا ان لا يجد امانه فيتوضئاً ثم يمر وقال احمد يحرم المكث ويباح العبور لحاجة ولا يباح لغير حاجة قال ولو توضئاً استباح المكث: وجهور العلماء علي ان الوضوء لا أثر له في هذا وقال المزني وداود وابن المنذر يجوز للجنب المكث في المسجد مطلقاً وحكاه الشيخ ابو حامد عن زيد بن اسلم * واحتج من أباح المكث مطلقاً بما ذكره ابن المنذر في الاشراف وذكروه غيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «المسلم لا ينجس» رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة وبما احتج به المزني في المختصر واحتج به غيره ان المشرك يمكث في المسجد فالمسلم الجنب أولى: وأحسن ما يوجه به هذا المذهب ان الأصل عدم التحريم وليس لمن حرم دليل صحيح صريح * واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل) قال الشافعي رحمه الله في الام قال بعض العلماء بالقرآن معناها لا تقربوا مواضع الصلاة قال الشافعي وما اشبهه ما قال بما قال لانه ليس في الصلاة عبور سبيل انما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد قال الخطابي وعلى ما تأولها الشافعي تأولها أبو عبيدة معمر بن النخعي قال البيهقي في معرفة السنن والآثار وروينا هذا التفسير عن ابن عباس قال وروينا عن جابر قال كان أحدنا يمر في المسجد مجتازاً وهو جنب وعن افلت بن خليفة عن جسر بنت دجاجة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم وبيوت أصحابه شاردة في المسجد فقال «وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب» رواه أبو داود وغيره قال البيهقي ليس هو بقوي قال قال البخاري عند جسر عجايب وقد خالفها غيرها في سد الابواب وقال الخطابي ضعف جماعة هذا الحديث وقالوا افلت مجهول وقال الحافظ عبد الحق هذا الحديث لا يثبت (قلت) وخالفهم غيرهم فقال احمد ابن حنبل لا أرى باقلت

وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله أبرق أحدنا وهو جنب قال «نعم اذا توضئاً أحدكم فليرقد» ويروى انه قال اغسل ذكرك وتوضئاً ثم نم *

(١) حديث ﴿ روى عن عمر انه قال يا رسول الله ابرق أحدنا وهو جنب قال نعم اذا توضئاً أحدكم فليرقد قال ويروى انه قال اغسل فرجك وتوضئاً متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر والاول لفظ البخاري: وفي رواية لمسلم نعم ليتوضئاً ثم ليم حتى يغتسل اذا شاء ولا ين خزيمة اينام أحدنا وهو جنب قال ينام ويتوضئاً ان شاء وفي رواية للشيخين ذكر

بأساً وقال الدارقطني هو كوفي صالح وقال احمد بن عبدالله العجلي جسرته تابعة ثقة وقد روي أبو داود هذا الحديث ولم يضعفه وقد قدمنا أن مذهبه ان مارواه ولم يضعفه ولم يجد لغيره فيه تضعفياً فهو عنده صالح ولكن هذا الحديث ضعفه من ذكرنا وجسرته بفتح الجيم واسكان السين المهمة واقلت بالفاء قال الخطابي وجوه البيوت أبوابها وقال ومعنى وجهوها عن المسجد اصرفوا وجوهها عن المسجد: وأجاب اصحابنا عن احتجاجهم بحديث «المسلم لا ينجس» بانه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه في المسجد: وأما القياس على المشرك فجوابه من وجهين احدهما ان الشرع فرق بينهما فقام دليل تحريم مكث الجنب وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس بعض المشركين في المسجد فاذا فرق الشرع لم يجز التسوية والثاني ان الكافر لا يعتقد حرمة المسجد فلا يكلف بها بخلاف المسلم وهذا كما أن الحربي لو أتلف على المسلم شيئاً لم يلزمه ضمانه لأنه لم يلزم الضمان بخلاف المسلم والذي اذا أتلفا * واحتج من حرم المكث والعبور بحديث «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» وبحديث سالم بن أبي حفصة عن عطية بن سعد العوفي المفسر عن أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه «يا علي لا يجمل لاحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك» رواه الترمذي في جامعه في مناقب علي وقال حديث حسن غريب لانعرفه الا من هذا الوجه قال أبو نعيم ضرار بن مرد معناه لا يجمل لاحد يستطرقه جنباً غيري وغيرك قال الترمذي سمع البخاري مني هذا الحديث واستغرب به قالوا ولانه موضع لا يجوز المكث فيه فكذا العبور كالدار المغصوبة وقياساً على الحائض ومن في رجليه نجاسة * واحتج اصحابنا بما احتج به الشافعي وغيره وهو قول الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل) وتقدم ذكر الدلالة منها قال أصحاب أبي حنيفة المراد بالآية أن المسافر اذا أجنب وعدم الماء جاز له التيمم والصلاة وان كانت الجنابة باقية لان هذه حقيقة الصلاة: والجواب أن هذا الذي ذكره ليس مختصاً بالمسافر بل يجوز للحاضر فلا تحمل الآية عليه وأما ما ذكرناه فهو الظاهر وقد جاء الحديث (٢) وأقوال الصحابة وتفسيرهم على وفقه فكان أولى * واحتجوا بحديث جابر «كنا

(١) قوله ولم يجد لغيره هكذا ذكره في علوم الحديث وفيه نظر فانه قال وما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح أي صحيح او حسن كما سبق ولم يشترط عدم تضعيف غيره فان ضمه غيره فهو عند أبي داود صالح وان خالفه غيره اه اذرعى (٢) قوله وقد جاء الحديث فيه نظر فانه لم يذكر حديثاً في جواز العبور يحتج به والعمدة فيه الآية الكريمة اه اذرعى

قال ﴿واما كيفية الغسل فاقله النية واستيعاب البدن بالغسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق (ح) ويجب اقبال الماء الى منابت الشعور وان كثفت ويجب (م) نقض الضفائر ان كان لا يصل الماء الى باطنها﴾ *

﴿لما فرغ من الكلام في موجبات الجنابة وأحكامها تكلم في كيفية الغسل والقول في كيفيته

عمرانه تصيبه جنابة من الليل فقال توضأ واغسل ذكرك ثم نم: (وروى) مالك في الموطأ عن ابن عمر انه كان لا يغتسل رجليه اذا توضأ وهو جنب للاكل والنوم ويؤيده حديث علي في سنن ابي داود حيث قال هذا وضوء من لم يحدث ولا بن حبان من حديث ابن عباس بت عند ميمونة فرأيت النبي ﷺ قام فبال ثم غسل وجهه وكفه ثم نام *

نمشي في المسجد جنباً لا نرى به بأساً» رواه الدارمي بإسناد ضعيف ولانه مكلف أمن تلويت
المسجد فجاز عبوره كالحديث : وأما الجواب عن حديثهم الاول فهو أنه إن صح حمل على المكث
جمعاً بين الأدلة : وأما الثاني فضعيف لان مداره على سالم بن أبي حفصة وعطية وهما ضعيفان جدا
شيعيان متهمان في رواية هذا الحديث وقد أجمع العلماء على تضييف سالم وغلوه في التشيع ويكنى
في رده بعض ما ذكرنا لاسيما وقد استغربه البخاري امام الفن على أنه لو صح لم يكن معناه ما ذكره
أبو نعيم لانه خلاف ظاهره بل معناه اباحة المكث في المسجد مع الجنابة وقد ذكر أبو العباس
ابن القاص هذا في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم : وأما قياسهم على الدار المغصوبة فمنتقض
بمواضع الخور والملاهي والطرق الضيقة : وأما قياسهم على من على رجلاه نجاسة فأنما يمنع عبوره
إذا كانت النجاسة جارية أو متعرضة للجريان وهذا يمنع صيانة للمسجد من تلويشه والجنب بخلافه
فنظير الجنب من على رجلاه نجاسة يا بسة فله العبور وبهذا يجاب عن قياسهم على الحائض ان حرمانا
عبورها والا فالأصح جواز عبورها إذا أمنت التلويت والله أعلم *

﴿ فصل ﴾

يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث وأذكارهم ومواضع القراءة وأحوالها ونحو ذلك
وهذا فصل من المهمات التي تتأكد لطالب الآخرة معرفتها وقد جمعت في هذا كتابا
لبليغاً وهو (التبيان في آداب حملة القرآن) وأنا أشير هنا الى جمل من مقاصده ان شاء الله تعالى
وفيه مسائل : (احداها) قد ذكرنا أنه يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة شيء من القرآن
وان قل حتى بعض آية ولو كان يكرر في كتاب فقهه وغيره فيه احتجاج بآية حرم عليه قراءتها
ذكره القاضي حسين في الفتاوى لانه يقصد القرآن للاحتجاج : قال أصحابنا ولو قال لانسان
خذ الكتاب بقوة ولم يقصد به القرآن جاز وندنا ما أشبهه ويجوز للجنب والحائض والنفساء
في معناه أن تقول عند المصيبة (انا لله وانا اليه راجعون) اذا لم تقصد القرآن : قال أصحابنا
الخراسانيون ويجوز عند ركوب الدابة أن يقول (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين)

يتعلق بالاقبل والاكمل : اما الاقل فهو شيان أحدهما النية فهي واجبة عندنا خلافا لابي حنيفة كما
في الوضوء وقد ذكرنا مسائل النية في الوضوء ونظائرها في الغسل تقاس بها فلا يجوز أن تتأخر النية
عن أول الغسل المفروض كما لا يجوز ان تتأخر في الوضوء عن أول غسل الوجه وان حدثت مقارنة
لأول الغسل المفروض صح الغسل لكنه لا ينال ثواب ما قبله من السنن على ماسيأتي بيانها : وان
تقدمت على أول غسل مفروض وعزبت قبله فوجهان كما سبق في الوضوء ثم ان نوى رفع الجنابة أو
رفع الحدث عن جميع البدن أو نوت الحائض رفع حدث الحيض صح الغسل وان نوى رفع الحدث
مطلقا ولم يتعرض للجنابة ولا غيرها صح غسله أيضا على أظهر الوجهين لأن الحدث عبارة عن المانع

لا يقصد القرآن ومن صرح به الفوراني والبعوي والرافعي وآخرون وأشار العراقيون الى منعه والمختار الصحيح الاول : قال القاضي حسين وغيره ويجوز أن يقول في الدعاء (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) : قال امام الحرمين ووالده الشيخ أبو محمد والغزالي في البسيط اذا قال الجنب باسم الله أو الحمد لله فان قصد القرآن عصا وان قصد الذكر لم يعص وان لم يقصد واحداً منهما لم يعص أيضاً قطعاً لان القصد مرعي في هذه الابواب : (المألة الثانية) تجوز للجنب قراءة ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما وما أشبههه : صرح به القاضي حسين والبعوي وآخرون : (الثالثة) يجوز للجنب والحائض النظر في المصحف وقراءته بالقلب دون حركة اللسان وهذا لا خلاف فيه : (الرابعة) قال اصحابنا اذا لم يجد الجنب ماء ولا تراباً يصلي الفريضة وحدها لحزمة الوقت ولا يقرأ زيادة على الفاتحة وفي الفاتحة وجهان حكاهما الخراسانيون أحدهما ورجحه القاضي حسين والرافعي لان يجوز قراءة الفاتحة أيضاً لانه عاجز عنها شرأ فإتي بالاذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة : (والثاني) وهو الصحيح ربه قطع الشيخ أبو حامد وسائر العراقيين والروياي في الحلية وآخرون من الخراسانيين أنه تجب قراءة الفاتحة لانه قادر وقراءته كركوعه وسجوده وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى مبسوطه في باب التيمم : (الخامسة) غير الجنب والحائض لو كان فيه نجساً كره له قراءة القرآن : قال الروياي وفي تحريره وجهان خرجهما والذي أحدهما يحرم كس المصحف بيده النجسة : (والثاني) لا يحرم كقراءة المحدث كذا أطلق الوجهين والصحيح أنه لا يحرم وهو مقتضى كلام الجمهور واطلاقهم أن غير الجنب والحائض والنساء لا يحرم عليه القراءة : (السادسة) أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الاصغر والافضل أن يتوضأ لها قال امام الحرمين وغيره ولا يقال قراءة المحدث مكروهة فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يقرأ مع الحدث » والمستحاضة في الزمن المحكوم بانه طهر كالمحدث : (السابعة) لا يكره للمحدث قراءة القرآن (١) في الحمام ثقله صاحبها العدة والبيان وغيرهما من اصحابنا وبه قال محمد بن الحسن ونقله ابن المنذر عن ابراهيم النخعي ومالك ونقل عن أبي وائل

(١) نقل
المصنف في
التبيان ، عدم
الكرهية عن
الاصحاب مطلقاً
فقال قال اصحابنا
لا تكروه يعني
القراءة في الحمام
وهذا فيه نظر لا
يخفى لان قراءة
القرآن عبادة
وليس الحمام من
مواضع العبادة
ثم رأيت بعد هذا
بزمان جماعة من
اصحابنا كرهوا
ذلك منهم الخليلي
والصيمري وغيرهما
اه اذرعى

عن الصلاة وغيرها على أي وجه فرض : ولو نوى رفع الحدث الاصغر فان تعمد لم يصبغ غسله على أظهر الوجهين وان غلط فظن ان حدثه الاصغر لم ترتفع الجنابة عن غير أعضاء الوضوء وفي أعضاء الوضوء وجهان أحدهما لا ترتفع عنها أيضاً لان الجنابة أغاظ ولم يقصد رفعها وأظهرها انها ترتفع عن الوجه واليدين والرجلين لان غسل هذه الاعضاء واجب في الحدثين فاذا غسلها بنية غسل واجب كفى ولا يرتفع عن الرأس في أصحاب الوجهين لان فرض الرأس في الوضوء المسح فالذي نواه انما هو المسح والمسح لا يفي عن الغسل اما اذا نوى المغتسل استباحة فعل نظر ان كان مما يتوقف على الغسل كالصلاة والطواف وقراءة القرآن فالحكم على ما سبق في الوضوء ومن هذا القبيل ما اذا نوت

شقيق بن سلمة التابعي الجليل والشعبي ومكحول والحسن وقبيصة بن ذؤيب كراهته وحكاه أصحابنا عن أبي جنيفة ورويناه في مسند الدارمي عن ابراهيم النخعي فيكون عنه خلاف: دليلنا انه لم يرد الشرع بكراهته فلم يكره كسائر المواضع: (الثامنة) لانكره القراءة في الطريق ماراً اذا لم يلته وروى نحو هذا عن أبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز: وعن مالك كراهتها قال الشعبي تكره القراءة في الحش وبيت الرحا وهي تدور وهذا الذي ذكره مقتضى مذهبتنا: (التاسعة) اذا كان يقرأ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حال خروجها: (العاشرة) أجمع المسلمون على جواز التسبيح والتهليل والتكبير والتحميد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الاذكار وما سوى القرآن للجنب والحائض ودلائله مع الاجماع في الاحاديث الصحيحة مشهورة: (الحادية عشرة) قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل وسائر الاذكار الا في المواضع التي ورد الشرع بهذه الاذكار فيها وستأتي دلائله ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في اذكار الطواف: (الثانية عشرة) يستحب أن ينظف فمه قبل الشروع في القراءة بسواك ونحوه ويستقبل القبلة ويجلس متخشعاً بسكينة ووقار ولو قرأ قائماً أو مضطجماً أو ماشياً أو على فراشه جاز ودلائله في الكتاب والسنة مشهورة واذا اراد القراءة تعوذ وجهر به (١): والتعوذ سنة ليس بواجب ويحافظ على قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في أوائل السور غير براءة فاذا شرع في القراءة فليكن شأنه الخشوع والتدبر والخضوع فهو المطلوب والمقصود وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب قال الله تعالى (كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته) وقال تعالى (أفلا يتدبرون القرآن والاحاديث فيه كثيرة وقديت جماعة من السلف يردد أحدهم الآية جميع ليلته أو معظمها رضع جماعات من السلف عند القراءة ومات جماعات منهم بسبب القراءة وقد ذكرت في التبيان جملة من أخبار هؤلاء رضى الله عنهم: ويسن تحسين الصوت بالقراءة للاحاديث الصحيحة المشهورة فيه: وقد أوضحتها في التبيان وأسبغها ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب حيث ذكر المصنف المسألة في كتاب الشهادات قالوا فان لم يكن حسن الصوت حسنه ما استطاع ولا يخرج بتحسينه عن حد القراءة الى التمطيط المخرج له عن حدوده ويستحب البكاء عند القراءة وهي صفة العارفين وشعار عباد الله الصالحين: قال الله تعالى (ويخرون للأذقان ليكونوا خشوعاً) والاحاديث والآثار فيه كثيرة وفي الصحيحين عن ابن مسعود

(٢) هي يدي
في غير الصلاة
اه اذعى

الحائض استباحة الوطء في أصح الوجهين: والثاني ان غسلها بهذه النية لا يصح للصلاة وما في معناها كغسل الذميمة عن الحيض تحل للزوج: وان لم يتوقف الفعل المنوي على الغسل نظر ان لم يستحب له الغسل لم تصح نيته استباحته: وان كان يستحب له الغسل كالعبور في المسجد والاذان وغسل الجمعة والعيد فالحكم على ما ذكرنا في الوضوء وان نوى الغسل المفروض أو فريضة الغسل

رضى الله عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قال «حسبك» قال فرأيت عينيه تذر فان وطريقه في تحصيل البكاء، أن يتأمل ما يقرؤه من التهديد والوعيد الشديد والمواثيق والعهود ثم يفكر في تقصيره فيها فان لم يحضره عند ذلك حزن وبكاء فليبك على فقد ذلك فانه من المصائب : ويسن ترتيل القراءة : قال الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلا) وثبت في الاحاديث الصحيحة أن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مرتلة واتفقوا على كراهة الافراط في الاسراع ويسمى الهذقالوا وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزءين في قدر ذلك الزمن بلا ترتيل قال العلماء والترتيل مستحب للتدبر ولانه أقرب إلى الاجلال والتوقير واشد تأثيرا في القلب ولهذا يستحب الترتيل للعجمي الذي لا يفهم معناه ويستحب اذا مر بأية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله واذا مر بأية عذاب أن يستعبد من العذاب أو من الشر ونحو ذلك واذا مر بأية تنزيه لله تعالى نزه فقال تبارك الله أوجلت ظلمة ربنا ونحو ذلك : وهذا مستحب لكل قارئ سواء في الصلاة وخارجها وسواء الامام والمأموم والمنفرد والمجتمع وقد ثبت ذلك في صحيح مسلم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسن بسط ذلك بدلائله ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في آخر باب سجود التلاوة ولا تجوز القراءة بالاعجمية سواء أحسن العربية أم لا سواء كان في الصلاة أم خارجها وتجوز بالقراءات السبع ولا تجوز بالشواذ وسنوضح ذلك بدلائله في صفة الصلاة حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى والأولى ان يقرأ على ترتيب المصحف سواء قرأ في الصلاة أم خارجها واذا قرأ سورة قرأ بعدها التي تليها لان ترتيب المصحف لحكمة فلا يتركها الا فيما ورد الشرع فيه بالتفريق كصلاة الصبح يوم الجمعة (بالم) (وهل آتي) وصلاة العيد (بق) (واقتربت) ونظائر ذلك فلو فرق أو عكس جاز وترك الافضل وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فمتفق على منعه وذمه لانه يذهب بعض أنواع الاعجاز ويزيل حكمة الترتيب وأما تعليم الصبيان من آخر الحتمة إلى أولها فلا بأس به لانه يقع في أيام *

صح غسله : الثاني استيعاب جميع البدن بالغسل قال صلى الله عليه وآله وسلم «تحت كل شعرة جنازة فبلوا الشعر واتقوا البشرة» ومن جملة البشرة ما يظهر من صمخي الاذنين وما يبدو من الشقوق وكذا ماتحت القلفة من الاكلاف وما ظهر من انف المجدوع في أظهر الوجهين وكذلك ما ظهر من الثيب بالافتضاض قدر ما يبدو عند العقود لقضاء الحاجة دون ما وراء ذلك في أظهر الوجوه لانه صار ذلك في حكم الظاهر كالشقوق : والثاني انه لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كما لا

(١) حديث تحت كل شعرة جنازة فبلوا الشعر واتقوا البشرة ابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث ابي هريرة ومداره على الحارث بن وجبة وهو ضعيف جدا قال ابو داود

(فرع) القراءة في المصحف أفضل من القراءة عن ظهر القلب لانها تجمع القراءة والنظري المصحف وهو عبادة أخرى كذا قاله القاضي حسين وغيره من أصحابنا ونص عليه جماعات من السلف ولم أر فيه خلافا ولعلمهم أرادوا بذلك في حق من يستوى خشوعه وحضور قلبه في الحالين فاما من يزيد خشوعه وحضور قلبه وتدبره في القراءة عن ظهر القلب فهي أفضل في حقه *

(فرع) لا كراهة في قراءة الجماعة مجتمعين بل هي مستحبة وكذا الادارة وهي أن يقرأ بعضهم جزءاً أو سورة مثلاً ويسكت بعضهم ثم يقرأ الساكتون ويسكت القارئون وقد ذكرت دلائله في التبيان والقارئ مجتمعين آداب كثيرة منها ما سبق في آداب القارئ وحده ومنها أشياء يتساهل فيها في العادة فمن ذلك أنهم مأمورون باجتناب الضحك واللغظ والحديث في حال القراءة الا كلاما يسيرا للضرورة واجتناب العبث باليد وغيرها والنظر الى ما يلهي أو يبدد الذهن وأقبح من ذلك النظر الى من يحرم النظر اليه كالامرد وغيره سواء كان بشهوة أم بغيرها ويجب على الحاضر في ذلك المجلس أن ينكر ما يراه من هذه المنكرات وغيرها فينكر بيده ثم لسانه على حسب الامكان فان لم يستطع فليكرهه بقلبه *

(فرع) جاءت في الصحيح أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة وأحاديث تقتضي أن الاسرار والاختفاء أفضل قال العلماء وطريق الجمع بينها أن الاختفاء أبعد من الرياء فهو أفضل في حق من يخاف الرياء وكذا ما يتأذى المصلون وغيرهم بحجبه فالاختفاء أفضل في حقه فان لم يخف الرياء ولم يتأذى أحد بحجبه فالجهر أفضل لان العمل فيه أكثر ولان فائدته تتعدى الى السامعين ولانه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد في النشاط وقد أوضحت جملة من الاحاديث والآثار الواردة من ذلك في التبيان *

(فرع) يسن تحسين الصوت بالقراءة للاحاديث الصحيحة المشهورة فيه وسنسطه ان شاء

يجب غسل باطن الفم والانف: والثالث يجب عليها غسل باطن الفرج في غسل الحيض والنفاس خاصة لازالة دمهما ولا يدخل فيها باطن الانف والفم فلا يجب المضمضة والاستنشاق في الغسل عندنا خلافا لأبي حنيفة وذكر امام الحرمين ان في بعض تعاليق شيخه حكاية وجهه موافق لمذهب أبي حنيفة: لانا انهما لا يجبان في غسل الميت ولو وجباني غسل الحي لو جبان في غسل الميت وايضا فلو وجب غسل باطن الفم والانف في الغسل لكانا من الوجوه ولو كانا من الوجوه لوجب غسلهما في الوضوء: واما الشعور فيجب ايصال الماء الى منابتها خفت الحمرث حديثه منكر وهو ضعيف: (وقال) الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث الحمرث وهو شيخ ليس بذلك: (وقال) الدارقطني في العال انما يروى هذا عن مالك بن دينار عن

الله تعالى حيث ذكره المصنف في كتاب الشهادات ويسن طلب القراءة من حسن الصوت والاصغاء اليها وهذا متفق على استحبابه وهى عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود اقرأ علي القرآن فاني أحب أن أسمعه من غيرى فقرأ عليه من سورة النساء حتى بلغ (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) والآثار فيه كثيرة مشهورة وقد مات جماعة من الصالحين بقراءة من سألوه القراءة واستحب العلماء افتتاح مجالس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة قارى حسن الصوت ما تيسر من القرآن *

(فرع) ينبغى للقارى أن يبتدىء من أول السورة أو من أول الكلام المرتبط ويقف علي آخرها أو آخر الكلام المرتبط بعضه ببعض ولا يتقيد بالاجزاء والاعشار فانها قد تكون في وسط كلام مرتبط كالجزء في قوله تعالى (والمحصنات) (وما أبرئ نفسي) (قال ألم أقل لك انك ان تستطيع معي صبرا) (ومن يقنت منكن) (وما أنزلنا علي قومك) (اليه يرد علم الساعة) (قال فما خطبكم) فكل هذا وشبهه لا يبتدأ به لا يوقف عليه ولا يعتر بكثرة الفاعلين له ولهذا قال العلماء قراءة سورة قصيرة بكاملها أفضل من قدرها من طويلة لانه قد يخفى الارتباط *

(فرع) تكره القراءة في احوال منها حال الركوع والسجود والتشهد وغيرها من احوال الصلاة سوى القيام وتكره في حال التعمود علي الخلاء وفي حال النعاس وحال الخطبة لمن يسمعها ويكره للمأموم قراءة ما زاد علي الفاتحة في صلاة جهريه اذا سمع قراءة الامام ولا يكره في الطواف وتقدم بيان القراءة في الحمام والطريق وقراءة من فيه نجس *

(فرع) اذا مر القارىء علي قوم سلم عليهم وعاد الي القراءة فان أعاد التعمود كان حسنا ويستحب لمن مر علي القارىء ان يسلم عليه (١) ويلزم القارىء رد السلام باللفظ وقال الواحدى من أصحابنا لا يسلم المار فان سلم رد عليه القارىء بالاشارة وهذا ضعيف ولو عطس القارىء في الصلاة او خارجها فليحمد الله تعالى ولو عطس غيره شمته القارىء ولو سمع المؤذن أو المقيم قطع القراءة وتابعه وقد ذكر المصنف المسألة في باب الاذان ولو طلبت منه حاجة وأمكنه الجواب باشارة مفهمة وعلم انه لا يشق ذلك على الطالب اجابه اشارة *

او كشفت بخلاف الوضوء لانه يتكرر في اليوم والليلة مرارا فلو كلف ايصال الماء فيه الى المنابت لعظمت المشقة ويجب نقض الضفائر ان كان لا يصل الماء الي باطنها الا بالنقض : إما لاحكام

الحسن فرسلا ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال نبئت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ورواه ابن العطار عن قتادة عن الحسن عن ابى هريرة من قوله : (وقال)

(١) أما السلام عليه فقيه نظر واما وجوب الرد باللفظ فقريب لانه يقطع القراءة لاجابة المؤذن فهنا أولى اه اذرى

(فرع) اذا قرأ (أليس الله باحكم الحاكمين) (أليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى) استحب ان يقول بلى وانا على ذلك من الشاهدين واذا قرأ (سبح اسم ربك الأعلى) قال سبحان ربي الأعلى واذا قرأ (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا) قال الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا وقد بسطت ذلك في التبيان وسأذكره في صفة الصلاة من هذا الكتاب مبسوطاً ان شاء الله تعالى *

(فرع) جاء عن ابراهيم النخعي انه اذا قرأ (وقالت اليهود يدالله مغلولة) (وقالت اليهود عزيز ابن الله) ونحوهما خفض صوته قليلا وقال غيره اذا قرأ (ان الله وملائكته يصلون على النبي) الآية استحب ان يقول صلى الله عليه وسلم تسليماً *

(فرع) في الاوقات المختارة للقراءة أفضلها ما كان في الصلاة ومذهبنا ان تطويل القيام في الصلاة أفضل من تطويل السجود وغيره وسنسط المسألة بادلها ومذاهب العلماء فيها في صفة الصلاة ان شاء الله تعالى وقد ذكرها المصنف في باب صلاة الخوف: وأفضل الاوقات الميل ونصفه الآخر افضل والقراءة بين المغرب والعشاء محبوبة وافضل النهار بعد الصبح ولا كراهة في شيء من الاوقات ونقل عن بعض السلف كراهة القراءة بعد العصر وليس بشيء ولا اصل له ويختار من الايام يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم الاثنين والخميس ومن الايام العشر الاخر من شهر رمضان والاول من ذى الحجة ومن الشهور رمضان *

(فرع) في آداب ختم القرآن يستحب كونه في اول الليل او اول النهار وان قرأ وحده فالتختم في الصلاة افضل واستحب السلف صيام يوم الختم وحضور مجلسه وقالوا يستجاب الدعاء عند الختم وتنزل الرحمة وكان أنس بن مالك رضي الله عنه اذا أراد الختم جمع أهله وختم ودعا واستحبوا الدعاء بعد الختم استحباباً متأكداً وجاء فيه آثار كثيرة ويلخ في الدعاء ويدعو بالمهمات ويكثر من ذلك في صلاح المسلمين وصلاح ولاية امورهم ويختار الدعوات الجامعة وقد جمعت في التبيان منها جملة واستحبوا اذا ختم ان يشرع في ختمة اخرى *

(فرع) في آداب حامل القرآن ليكن على كل الاحوال وأكرم الشمايل ويرفع نفسه عن

الشد أول التلبد أو لغيرهما فان وصل الماء اليها بدون التقض فلا حاجة اليه : وعن مالك انه لا يجب تقض الضفائر ولا ايصال الماء الي باطن الشعور الكثيفة وما تحتها : وعن أبي حنيفة انه اذا بلغ الماء أصول الشعور فليس على المرأة تقض الضفائر : وعن أحمد ان الحائض تقض شعرها دون الجنب : لنا الخبر الذي قدمناه ويستثنى من الشعور ما ينبت في العين فان ادخل الماء في العين لا يجب وكذلك باطن

الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي انكره اهل العلم بالحديث البخاري وابو داود وغيرهما : وفي الباب عن ابي ايوب رواه ابن ماجه في حديث فيه اداء الامانة غسل الجنابة

كل ما نهى القرآن عنه ويتصون عن ذنئه الا كتساب وليكن شريف النفس عفيفاً متواضعاً
 للصالحين وضعفة المسلمين متخشعاً ذا سكينه ووقار: قال عبد الله بن معود رضي الله عنه ينبغي
 لحامل القرآن أن يعرف بليته اذا الناس نائمون وبهاره اذا الناس مفطرون وبجزنه اذا الناس
 يفرحون وبيكائه اذا الناس يضحكون وبصمته اذا الناس يخوضون وبخشوعه اذا الناس يخالون :
 وقال الحسن البصري رحمه الله ان من كان قبلكم رأوا القرآن رسائل من ربهم فكانوا يتدبرونها
 بالليل وينفذونها بالتهار وقال الفضيل رحمه الله حامل القرآن حامل راية الاسلام ينبغي أن لا يلهو
 به من يلهو ولا يسهو مع من يسهو ولا يلغو مع من يلغو تعظيماً لحق القرآن وليحذر أن يتخذ
 القرآن معيشة يكتسب بها : ولا بأس بالاستئجار لقراءة القرآن عندنا وسنبسط المسألة بأداتها ان
 شاء الله تعالى في كتاب الاجارة وليحافظ علي تلاوته ويكثر منها بحسب حاله وقد بسطت الكلام
 في بيان هذا وعادات السلف فيه في التبيان ويكون اعتناؤه بتلاوته في الليل أكثر لانه أجمع للقلب
 وأبعد من الشاغلات والماليات والتصرف في الحاجات وأصون في تطرق الرياء وغيره من المحبطات
 مع ما جاء في الشرع من بيان مافيه الخيرات كالاسراء وحديث النزول وحديث في الليل ساعة
 يستجاب فيها الدعاء وذلك كل ليلة وسنبسط الكلام والاحاديث في هذه المسألة حيث ذكرها
 المصنف في باب صلاة التطوع ان شاء الله تعالى وليحذر كل الحذر من نسيانه أو نسيان شئ منه
 أو تعريضه للنسيان ففي الصحيحين عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «تعاهدوا
 القرآن فوالذي نفس محمد بيده لهو أشد تفلنا من الابل في عقلها» وفي سنن أبي داود عن أنس
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «عرضت علي ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن
 أو آية أو تيهارجل ثم نسيها» وفيه عن سعد بن عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم «من قرأ القرآن
 ثم نسيه اتقى الله عز وجل يوم القيامة أجزم» والله أعلم

العقد التي تقع على الشعرات يسامح به وحكي القاضى الروياني وجهاً آخر انه يلزم قطعها
 قال ﴿والا كمل ان يغسل ما على بدنه من أذى أولاً ثم يتوضأ للصلاة وان لم يكن محدثاً
 ويؤخر غسل الرجلين الى آخر الغسل في أحد القوانين ثم يتعهد معاطف بدنه ثم يفيض الماء على
 رأسه ثم يكرر ثلاثاً ثم يدلك وان كانت حائضاً تستعمل فرصة من مسك أو ما يقوم مقامها وماء
 الغسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد يرفق بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي والرفق
 أولى وأحب﴾ *

فان تحت كل شعرة جنابة واسناده ضعيف : وعن علي مرفوعاً من ترك موضع شعرة من جنابة
 لم يغسلها فعل به كذا وكذا الحديث واسناده صحيح فانه من رواية عطاء بن السائب وقد سمع

(فرع) في آداب الناس كلهم مع القرآن قال الله تعالى (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب) وفي صحيح مسلم عن نعيم الداري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (الدين النصيحة قلنا لمن يارسول الله قال الله ورسوله ولا نمة اسلمين وعامتهم) وهذا الحديث أصل من أصول الاسلام وقد أوضحت شرحه في أول شرح صحيح مسلم وبينت الدلائل في أن مدار الاسلام عليه وأقوال العلماء في شرحه : ومختصر ما يحتاج اليه هنا ان العلماء قالوا نصيحة كتاب الله تعالى هي الايمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله لا يشبهه شيء من كلام الخلق ولا يقدر الخلق على مثل سورة منه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها وتدبرها والخشوع عندها واقامة حروفه في التلاوة والذب عنه لتأويل المحرفين وتعرض الملحدون والتصديق بما فيه والوقوف مع أحكامه وتفهم علومه وأمثاله والاعتبار بمواعظه والتفكر في عجائبه والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه ومجمله ومبينه وغير ذلك من اقسامه ونشر علومه والدعاء اليه والى جميع ما ذكرنا من نصيحته : واجمعت الامة على وجوب تعظيم القرآن على الاطلاق وتنزيهه وصيانته : واجمعوا على ان من جحد منه حرفا فجمعا عليه أو زاد حرفا لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر : واجمعوا على ان من استخف بالقرآن أو بشيء منه أو بالمصحف أو ألقاه في قاذورة أو كذب بشيء مما جاء به من حكم أو خبر أو نبي ما أثبتة أو أثبت مانفاه أو شك في شيء من ذلك وهو عالم به كفر: ويحرم تفسيره بغير علم والكلام في معانيه لمن ليس من اهله وهذا مجمع عليه : وأما تفسير العلماء فحسن بالاجماع: ويحرم المراء فيه والجدال بغير حق : ويكره أن يقول نسيت آية كذا بل يقول أنسيتها أو أسقطتها : ويجوز أن يقول سورة البقرة وسورة النساء وسورة العنكبوت وغيرها ولا كراهة في شيء من هذا والاحاديث الصحيحة في هذا كثيرة وكره بعض السلف هذا وقال انما يقال السورة التي يذكر فيها البقرة

كالم الغسل يجب بأمور ذكر منها ثمانية : أحدها ان يغسل ما علي بدنه من أذى أولا : ان اعترض معترض فقال الأذى المذكور اما ان يكون المراد منه الشيء القدر أو النجاسة وكيف يجوز الاول وقد نفي الشارحون قول الشافعي رضي الله عنه ثم يغسل ما به من أذى بموضع الاستنجاء اذا كان قد استنجى بالحجر وهذا تفسير له بالنجاسة وكذلك فسروا لفظ الأذى في الخبر وان كان الثاني فكيف عطف النجاسة على الأذى في الوسيط والعطف يقتضى المغايرة ثم من علي بدنه نجاسة لا بد له من ازالة النجاسة أولا ليمتد بنفسه ووضوئه واذا كان كذلك كان غسل الموضع عن

منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط : أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث حماد لكن قيل ان الصواب وقفه على علي : قوله فسروا الأذى في الخبر بموضع الاستنجاء اذا كان قد استنجى بالحجر والخبر المشار اليه سيأتي من حديث ميمونة *

ونحوها والصواب أنه لا كراهة فقد تظاهرت فيد الأحاديث الصحيحة وأقويل الصحابة فمن بعدهم ولا يكره أن يقال قراءة أبي عمرو وابن كثير وغيرهما وكرهه بعض السلف والصواب أن لا كراهة وعليه عمل السلف والخلف ولا يكره أن يقول الله تعالى يقول وكرهه مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي وقال إنما يقال قال الله تعالى بصيغة الماضي والصواب الأول قال الله تعالى (والله يقول الحق) والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة وقد جمعت منها جملة في أول شرح صحيح مسلم وفي أواخر كتاب الأذكار ولا يكره النفث مع القراءة الرقية وهو نفث لطيف بلاريق وكرهه أبو جحيفة الصحابي والحسن البصري والنخعي رضي الله عنهم والصحيح أنه لا كراهة فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقد أوضحت ذلك في التبيان : ولو كتب القرآن في اناء ثم غسله وسقاه المريض فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي لا بأس به وكرهه النخعي ومقتضى مذهبه أنه لا بأس به فقد قدمنا في مسائل مس المصحف أنه لو كتب القرآن على حلوى أو غيرها من الطعام فلا بأس بأكله

(فرع) في الآيات والسور المستحبة في أوقات وأحوال مخصوصة : هذا الباب غير منحصر لكثرة ما جاء فيه ومعظمه يأتي ان شاء الله تعالى في هذا الشرح في مواطنه كالسور المستحبة في الصلوات الخاصة كالجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة وقاف واقتربت في العيد وسبح وهل أتاك في الجمعة والعيد فكلاهما سنة في صحيح مسلم وغيره وآلم تنزيل وهل آتي في صبح الجمعة وغير ذلك مما سنوضحه في مواضعه ان شاء الله تعالى ويحافظ على يس والواقعة وتبارك الملك وقل هو الله أحد والمعوذتين وآية الكرسي كل وقت والكهف يوم الجمعة وليلتها ويقرأ آية الكرسي كل ليلة اذا آوي الى فراشه ويقرأ كل ليلة الآيتين من آخر البقرة (آمن الرسول) الى آخرها والمعوذتين عقيب كل صلاة ويقرأ اذا استيقظ من النوم ونظر في السماء آخر آل عمران (ان في خلق السموات والارض) الى آخرها ويقرأ عند المريض الفاتحة وقل هو الله أحد والمعوذتين مع النفث في اليدين ويمسحه بهما ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما ذكرته في هذا الفصل فيه أحاديث صحاح مشهورة ويقرأ عند الميت يس لحديث فيه في سنن أبي داود وغيره : واعلم أن آداب القراءة والقاوى وما يتعلق بهما لا تنحصر فنقتصر على هذه الأحرف منها !! نخرج عن حد الشرح الذي نحن فيه وبالله التوفيق

النجاسة من الواجبات لا من صفات الكمال (الجواب) قلنا من علي بدنه نجاسة لو اقتصر على الاغتسال والوضوء وزالت تلك النجاسة طهر المحل وهل يرتفع الحدث وجهان حكاهما في المعتمد وغيره : فان قلنا بارتفاع الحدث أمكن عد ازالة النجاسة من جملة صفات الكمال ولعل من عد منها

(فرع) قال امام الحرمين روى ان رجلا سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب صلى الله عليه وسلم يده على حائط وتيمم ثم أجاب وقيل كان التيمم في الاقامة وموضع الماء ولكن آتي به النبي صلى الله عليه وسلم تعظيماً للسلام وان لم يفد التيمم اباحة محذور قال فلو تيمم المحدث وقرأ عن ظهر القلب كان جائزاً علي مقتضى الحديث هذا كلام امام الحرمين وذكر الغزالي مثله ولا نعرف أحدا وافقهما وهذا الحديث في الصحيحين من رواية أبي الجهم ابن الحرث الا انه ليس فيه انه تيمم في المدينة بل في الصحيحين أنه أقبل من نحو بئر جل فتيمة وهذا ظاهر في انه كان خارج المدينة وعادما للماء وسنعيد الحديث والكلام عليه في باب التيمم ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق *

﴿ فصل في المساجد وأحكامها ﴾

﴿ وما يتعلق بها وما يندب فيها وما تنزه منه ونحو ذلك ﴾

وفيه مسائل: احداها قد سبق انه يحرم على الجنب المكث في المسجد ولا يحرم العبور من غير مكث ولا كراهة في العبور سواء كان لحاجة أم لغيرها لكن الاولى أن لا يعبر الا لحاجة ليخرج من خلاف أبي حنيفة وغيره هذا مقتضى كلام الاصحاب تصريحاً وأشارة وقال المتولي والرافعي ان عبر لغير غرض كره وان كان لغرض فلا: وحكي الرافعي وجهاً انه لا يجوز العبور الا لمن لم يجد طريقاً غيره وقطع الجرجاني في التحرير بانه لا يجوز العبور الا لحاجة وهذا شاذان والصواب جوازه لحاجة ولغيرها ومن وجد طريقاً لغيره وبه قطع الاصحاب (الثانية): لو احتلم في المسجد وجب عليه الخروج منه الا ان يعجز عن الخروج لاغلاق المسجد ونحوه أو خاف على نفسه أو ماله فان عجز أو خاف جاز ان يقيم للضرورة: قال المتولي والبعوي والرافعي وآخرون فان وجد تراباً غير تراب المسجد تيمم ولا يقيم بتراب المسجد كما لو لم يجد الا تراباً مملوكاً فانه لا يقيم به فان خالف وتيمم به صح ولو أجنب وهو خارج المسجد والماء في المسجد لم يجز ان يدخل ويفتسل في المسجد لانه

صار الى ذلك الوجه: وان قلنا لا يرتفع الحدث وهو الظاهر من المذهب فالاذى المعلوم ازالته من جملة صفات الكمال انما هو الشيء المستقندر: واعلم انا اذا جرينا على ظاهر المذهب وهو انه لا يرتفع الحدث اذا كان علي بدنه نجاسة حتى يغسل النجاسة أولاً ثم يغسل الموضع عن الحدث فكما لا يصح عداالة النجاسة من كمال الغسل لا يصح عداها من أركانها أيضاً خلافاً لكثير من أصحابنا حيث قالوا واجبات الغسل ثلاثة: غسل النجاسة ان كانت علي البدن والنية وايصال الماء الي الشعر والبشرة لنا انه لو كان من واجبات نفس الغسل لكان الترتيب معتبراً في أركان الغسل لا شرطاً لتقديم ازالة النجاسة وقد اتفقوا على انه لا ترتيب في الغسل ولان الامر في الوضوء والغسل واحد ولم يعده

يلبث لحظة مع الجنابة : قال البغوي فان كان معه اناء تيمم ثم دخل وأخرج فيه الماء للغسل وان لم يكن اناء صلى بالتيمم ثم يعيد وهذا الذي قاله فيه نظر (١) وينبغي ان يجوز الغسل فيه اذا لم يجد غيره ولم يجد اناء ولا يكفي التيمم حينئذ لانما يجوزنا المرور في المسجد الطويل لغير حاجة فكيف يمتنع مكث لحظة لطيفة لضرورة لا مندوحة عنها : واذا دخل للاستقاء لا يجوز ان يقف الا قدر حاجة الاستقاء *

(فرع) لو احتلم في مسجد له بابان أحدهما أقرب فالاولى أن يخرج من الأقرب فان خرج من الأبعد لغرض بأن كانت داره في تلك الجهة ونحو ذلك لم يكره والا ففي الكراهة وجهان (٢) حكاهما المتولي بناء على المسافر اذا كان له طريقان يقصر في أحدهما دون الآخر فسلك الأبعد لغير غرض هل يقصر فيه قولان : (المسألة الثالثة) يجوز للمحدث الجلوس في المسجد باجماع المسلمين وسواء قعد لغرض شرعي كانتظار صلاة أو اعتكاف أو سماع قرآن أو علم آخر أو وعظ أم لغير غرض ولا كراهة في ذلك : وقال المتولي ان كان لغير غرض كرهه ولا أعلم احدا وافقه على الكراهة ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم كرهوا ذلك أو منعوا منه والاصل عدم الكراهة حتى يثبت نهى (الرابعة) يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه عندنا نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق عليه الاصحاب قال ابن المنذر في الاشراف رخص في النوم في المسجد ابن المسيب وعطاء والحسن والشافعي وقال ابن عباس لا تتخذوه مرقدًا : وروى عنه ان كنت تنام للصلاة فلا بأس وقال الاوزاعي يكره النوم في المسجد وقال مالك لا بأس بذلك للغرباء ولا أرى ذلك للحاضر وقال أحمد واسحاق ان كان مسافرا أو شبهه فلا بأس وان اتخذ مقيلا وميتنا فلا : قال البيهقي في السنن الكبير : روينا عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وسعيد ابن جبير ما يدل على كراهتهم النوم في المسجد : قال فكانهم استحبوا لمن وجد مسكنا أن لا يقصد النوم في المسجد * واحتج الشافعي ثم اصحابنا لعدم الكراهة بما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنت أنام في المسجد وأنا شاب أعزب وثبت ان أصحاب الصفة كانوا ينامون في المسجد وان العربيين كانوا ينامون في المسجد وثبت في الصحيحين أن عليا رضي الله عنه نام فيه وان صفوان بن أمية نام فيه وان المرأة صاحبة الوشاح كانت تنام فيه وجماعات آخرين من الصحابة وان ثمانية بن اثال كان يبيت فيه قبل اسلامه وكل هذا في زمن

(١) هذا فيه نظر والمختار ما قاله البغوي رحمه الله فان الامتناع الشرعي كالحصى فيتيمم ويقضي اه اذ رضي (٢) قال في الرخصة اصحهما لا يكره ومقتضي هذا البناء ترجيح الكراهة لان الاصح عدم القصر والمختار الاول والفرق ظاهر اه اذ رضي

أحد من أركان الوضوء فاذا تقدم إزالة النجاسة شرط فيهما وشرط الشيء لا يعد من نفس ذلك الشيء كالطهارة وستر العورة لا يعدان من أفعال الصلاة وأركانها : واما من جمع بين الأذى والنجاسة وعد إزالتهما من كمال الغسل لم ينتظم ما فعله في النجاسة الا علي قولنا ان الغسلة الواحدة كافية عن الخبث والحديث جميعا ولم يتفق المفسرون لسكلام الشافعي رضي الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الشافعي في الام واذا بات المشرك في المسجد فكذا المسلم *
واحتج بنوم ابن عمر وأصحاب الصفة : وروى البيهقي عن ابن المسيب عن النوم في المسجد فقال
أين كان أصحاب الصفة ينامون يعني لا كراهة فانهم كانوا ينامون فيه : قال الشافعي في المختصر
ولا بأس ان يبني المشرك في كل مسجد الا المسجد الحرام : قال أصحابنا لا يمكن كافر من دخول
حرم مكة وأما غيره فيجوز أن يدخل كل مسجد ويبني فيه باذن المسلمين ويمنع منه بغير اذن
ولو كان الكافر جنبا فهل يمكن من البث في المسجد : فيه وجهان مشهوران أحدهما يمكن وستأتي
المسألة مبسوطة حيث ذكرها المصنف في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى (الخامسة) يجوز الوضوء
في المسجد اذا لم يؤذ بمائه ومن صرح بجواز الوضوء في المسجد ويسقط الماء على ترابه صاحبنا الشامل
والثمة نقالا في باب الاعتكاف يجوز الوضوء في المسجد والاولى أن يكون في اثناء وكذا صرح
به غيرهما قال بغوي في باب الاعتكاف ويجوز نضح المسجد بالماء المطلق ولا يجوز بالمستعمل
لان النفس تعافوه وهذا الذي قاله ضعيف والمختار الجواز بالمستعمل أيضاً ونبهنا في باب الاعتكاف ان
شاء الله تعالى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد الا ان يبليه ويتأذى به الناس فانه ينكره
هذا كلام ابن المنذر ونقل أبو الحسن بن بطال المالكي الترخيص في الوضوء في المسجد عن ابن عمر
وابن عباس وطاوس وعطاء والنخعي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم وعن ابن سيرين
ومالك وسحنون كراهته تنزيها للمسجد : (السادسة) لا بأس بالاكل والشرب في المسجد ووضع
المائدة فيه وغسل اليد فيه وسيأتي بسط هذه المسائل بدلائلها وفروعها ان شاء الله تعالى حيث
ذكرها المصنف في كتاب الاعتكاف : (السابعة) يكره لمن أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو غيرها
مما له رائحة كريهة وبقيت رائحته أن يدخل المسجد من غير ضرورة للاحاديث الصحيحة في
في ذلك : منها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أكل من هذه الشجرة » يعني
الثوم « فلا يقربن مسجدا » رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم « مساجدنا » وعن أنس قال
النبي صلى الله عليه وسلم « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلين معنا » رواه البخاري
ومسلم وعن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم « من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا أو فليعتزل
مسجدنا » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن
مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه

على ان المراد من الاذى النجاسة بل اختلفوا منهم من فسره بها ومنهم من فسره بالمٹی ونحوه مما
يستقدر : حكى هذا الخلاف القاضي أبو القاسم بن كنج وغيره ولعل ذلك بحسب الاختلاف في
المسئلة المذكورة والله اعلم : الثاني ان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة : روت عائشة رضي الله عنها انه صلى

حطب يوم الجمعة فقال في خطبته ثم انكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراها إلا خبيثتين البصل والثوم لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وجد ريحها من الرجل في المسجد أمر به فأخرج الى البقيع فمن أكلها فليمتها طبخا » رواه مسلم
 (فرع) لا يحرم اخراج الريح من الدبر في المسجد لكن الاولى اجتنابه (١) لقوله صلى الله عليه وسلم « فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنوا آدم » والله أعلم : (الثامنة) ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى يفروعها حيث ذكرها المصنف في آخر باب ما يفسد الصلاة : (التاسعة) يحرم البول والفضة والحجامة في المسجد في غير اثناء ويكره الفصد والحجامة فيه في اثناء ولا يحرم وفي تحريم البول في اثناء في المسجد وجهان أحدهما يحرم وقد ثبتت المسألة في باب الاستطابة : قال صاحب التتمة وغيره ويحرم ادخال النجاسة الى المسجد : فأما من علي يذنه نجاسة أو به جرح فان خاف تلويث المسجد حرم عليه دخوله وان أمن لم يحرم : قال المتولى هو كالحديث ودليل هذه المسائل حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر الله وقراءة القرآن » وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم (العاشرة) قال الصيمري وصاحب البيان يكره غرس الشجر في المسجد ويكره حفر البئر فيه قالوا لانه بناء في مال غيره وللإمام قلع ما غرس فيه (الحادية عشرة) تنكره الخصومة في المسجد ورفع الصوت فيه ونشد الضالة وكذا البيع والشراء والاجارة ونحوها من العقود هذا هو الصحيح المشهور وللشافعي قول ضعيف أنه لا يكره البيع والشراء وسأذكر المسألة مبسوطه في آخر كتاب الاعتكاف حيث ذكرها المصنف والشافعي والاصحاب ان شاء الله تعالى ودليل هذه المسائل حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل لاردها

(١) ينبغي ان يكره ذلك اذا تباطأ لاسيما اذا كان عن غير حاجة بل ينبغي ان يحرم والحديث نص في النهي والله اعلم اهذرعى

الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يفيض الماء على جلده كله : واعلم ان قوله في الاصل ويتوضأ وضوءه للصلاة وان لم يكن محدثا يشعر بالطراد الاستحباب فيما اذا كان يغتسل عن الجنابة المجردة وفيما اذا

(١) حديث عائشة كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يفيض الماء على جلده كله متفق عليه من حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة ومن أوجه أخر واللفظ للبخاري وزاد فيه ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات وعلى هذا احتجاج الرافعي به على الوضوء

الله عليك فان المساجد لم تبين لهذا» رواه مسلم وفي رواية الترمذى «اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك واذا رأيتم من ينشد ضالة فقولوا لارد الله عليك» قال الترمذى حديث حسن وعن بريدة رضى الله عنه أن رجلا نشد في المسجد فقال من دعى الى الجمل الاحمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له» رواه مسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن ينشد فيه ضالة وأن ينشد فيه شعر» رواه أبو داود والترمذى والنسائى قال الترمذى حديث حسن وعن السائب بن يزيد قال «كنت فى المسجد فحصبني رجل فنظرت فاذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال اذهب فأنتى بهذين فجئت بهما فقال من أين انما قتلا من أهل الطائف فقال لو كننا من أهل البلد لا وجعتكما ترفعان أصواتكما فى مسجد رسول الله صلى عليه وسلم» رواه البخارى والله اعلم *

(فرع) لا بأس بأن يعطى السائل فى المسجد شيئاً لحديث عبد الرحمن ابن ابى بكر الصديق رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هل منكم احد اطعم اليوم مسكيناً فقال ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز فى يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها اليه» رواه أبو داود باسناد جيد: (الثانية عشرة) قال المتولى وغيره يكره ادخال البهائم والمجانين والصبيان الذين لا يميزون المسجد لانه لا يؤمن تلويثهم اياه ولا يجرم لك لانه ثبت فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى امامة بنت زينب رضى الله عنهما وطاف على بعيره ولا ينفي هذا الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم فعله لبيان الجواز فيكون حينئذ أفضل فى حقه فان البيان واجب وقد سبق نظير هذا فى الوضوء مرة مرة: (الثالثة عشرة) يكره أن يجعل المسجد مقعداً لحرفة كالخياطة ونحوها لحديث أنس السابق فى المسألة التاسعة: فأما من ينسخ فيه شيئاً من العلم أو اتفق قعوده فيه فخطأ ثوباً ولم يجعله مقعداً للخياطة فلا بأس به: (الرابعة عشرة) يجوز الاستلقاء فى المسجد على القفا ووضع احدى الرجلين على الاخرى وتشبيك الاصابع

انضم الحدث الى الجنابة وانما يتضح ذلك بتصوير الجنابة المجردة أولاً فنقول من صور ذلك: اتيان الغلام والبهيمة يوجب الجنابة دون الحدث لفقده أسبابه الاربعة ومنها ما اذا خرقة على ذكره وأولج فى فرج امرأة تحصل الجنابة على قولنا ان الخرقة الحائلة لا تمنع حصول الجنابة وقد قدمنا الخلاف فيه ولا يحصل الحدث لان اللمس انما يوجب الحدث اذا لم يكن بين البشريين حائل ومنها اذا انزل بفكر

قبل الغسل واضح واحتججه به على تقديم غسل الرجلين فى الوضوء على الغسل مشكل فانه ظاهر فى تأخيرها فى رواية مسلم ولفظه ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجله *

ونحو ذلك ثبت في صحيح البخارى ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كله: (الخامسة عشرة) يستحب عقد حلق العلم في المساجد وذكر المواظ والرقائق ونحوها والاحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة *

(فرع) يجوز التحدث بالحديث المباح في المسجد وبأمور الدنيا وغيرها من المباحات وان حصل فيه ضحك ونحوه ما دام مباحا لحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذي صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس فاذا طلعت قام قال وكانوا يتحدثون فيأخذون في أمر الجاهلية فيضحكون ويتبسم » رواه مسلم: (السادسة عشرة) لا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا كان مدحا للنبوة أو الاسلام أو كان حكمة أو في مكارم الاخلاق أو الزهد ونحو ذلك من أنواع الخير: فأما ما فيه شيء مذموم كهجو مسلم أو صفة الحر أو ذكر النساء أو الرد أو مدح ظالم أو افتخار منهي عنه أو غير ذلك فحرام لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة: فما يحتج به للنوع الاول حديث سعيد بن المسيب قال مر عمر بن الخطاب في المسجد وحسان ينشد الشعر فلحظ اليه فقال انشديه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى أبي هريرة فقال أنشدك بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أجب عنى اللهم أيده بروح القدس » قال نعم: رواه البخارى ومسلم ومما يحتج به للنوع الثاني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تناشد الاشعار في المسجد » حديث حسن رواه النسائي بإسناد حسن: (السابعة عشرة) يسن كنس المسجد وتنظيفه وازالة ما يرى فيه من نخامة أو بصاق أو نحو ذلك ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا في المسجد فحكه بيده وفي الصحيح أحاديث كثيرة في هذا وهو مجمع عليه (الثامنة عشرة) من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف في ليال معروفة من السنة كليلة نصف شعبان فيحصل بسبب ذلك مفساد كثيرة منها مضاهات المجوس في الاعتناء بالنار والاكثر منها ومنها اضاءة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك في كثير من المساجد من اجتماع

ونظر او احتلم قاعدا ممكنا مقعده من الارض تحصل الجنابة دون الحدث علي ما سبق في باب الاحداث وألحق المسعودى بهذه الصور الجماع مطلقا وقال انه يوجب الجنابة لا غير والمس الذي يتضمنه يصير مغمورا به كما ان خروج الخارج الذي يتضمنه الانزال يصير مغمورا به واستشهد على ما ذكره بان من جامع في الحج يلزمه بدنه وان كان متضمنا للمس ومجرد المس يوجب شاة وعند الاكثرين بالجماع يحصل الحدثان جميعا ولا يندفع اثر المس الذي يتضمنه الجماع بخلاف اندفاع اثر خروج الخارج الذي يتضمنه الانزال لان المس يسبق حصول حقيقة

الصبيان وأهل البطالة ولعبيهم ورفع أصواتهم وامتثالهم للمساجد وانتهاك حرمتها وحصول أوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجد من أفرادها (التاسعة عشرة): السنة لمن دخل المسجد ومعه سلاح ان يمك على حده كمنصل السهم وسان الرمح ونحوه لحديث جابر رضي الله عنه ان رجلا مر بسهام في المسجد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «امسك بنصالها» رواه البخاري ومسلم وعن أبي موسى رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم «من مر في شيء من مساجدنا أو اسواقنا ومعه نبل فليمسك أو ليقبض على نصالها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين منها شيء» رواه البخاري، ومسلم: (العشرون) السنة للقادم من سفر أن يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين لحديث كعب بن مالك رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين» رواه البخاري ومسلم: (الحادية والعشرون) ينبغي للجالس في المسجد لا ينتظر صلاة أو اشتغال بعلم أو لشغل آخر أو لغير ذلك من طاعة ومباح أن ينوى الاعتكاف فانه يصح عندنا وان قل زمانه: (الثانية والعشرون) قال الصيمري وغيره من اصحابنا لا بأس باغلاق المسجد في غير وقت الصلاة لصيانتها أو لحفظ آلاته هكذا قالوه وهذا اذا خيف انتهاكها وضياع ما فيها ولم يدع الى فتحها حاجة: فأما اذا لم يخف من فتحها مفسدة ولا انتهاك حرمتها وكان في فتحها رفق بالناس فالسنة فتحها كما لم يعلق مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه ولا بعده: (الثالثة والعشرون) يكره لداخل المسجد أن يجلس فيه حتى يصلى ركعتين وستأتي المسألة بفروعها في باب صلاة التطوع ان شاء الله تعالى: (الرابعة والعشرون) ينبغي للقاضي أن لا يتخذ المسجد مجلساً للقضاء فان جلس فيه لصلاة أو غيرها فاتفقت حكومة فلا بأس بالقضاء فيها فيه وستأتي المسألة مبسوطاً في كتاب الاقضية ان شاء الله تعالى (الخامسة والعشرون) يكره ان يتخذ على القبر مسجداً للاحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك (١) واما حفر القبر في المسجد فحرام شديد التحريم وستأتي المسألة بفروعها الكثيرة ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في آخر الجنائز: (السادسة والعشرون) حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد

(١) لو قيل
بتحريم ايجاد
المسجد على القبر
لم يكن بهيئا
وقوله أن حفر
القبر حرام مع
ما تقدم من ان
غرس الشجرة
وحفر البئر
مكروهان
لاحتاج الى
فرق بين حفر
القبر فقط دون
الدفن وبين حفر
البئر وغرس
الشجرة اه
اذعى

الجماع فيجب ترتيب حكمه عليه واذا تم حقيقة الجماع وجب حصول الجنابة ايضاً: وفي الانزال لا يسبق خروج الخارج الانزال بل اذا نزل حصل خروج الخارج وخروج المنى وموجب خروج المنى أعظم الحديثين في دفع خلوه حلول الاصغر معه كما سبق: وأمامسألة المحرم فممنوع على وجه وعلى التسليم في الفدية معنى الزجر والمواخذة وسبيل الجنائيات اندراج المقدمات في المقاصد: الا يرى ان مقدمات الزنا لو تجردت أوجبت التعزير واذا أفضت الى الزنا لم يجب التعزير مع الحد: واما ههنا فالحكم منوط بصورة المس ولهذا لا يفرق فيه بين العمد والنسيان: واذا عرفت ذلك فنقول

في وجوب صيانتها وتعظيم حرمانها وكذا سطحه والبئر التي فيه وكذا رحبته وقد نص الشافعي والاصحاب رحمهم الله على صحة الاعتكاف في رحبته وسطحه وصحة صلاة المأموم فيهما مقتدياً بمن في المسجد : (السابعة والعشرون) السنة لمن أراد دخول المسجد ان يتفقد نعليه ويمسح ما فيهما من أذى قبل دخوله لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وياصل فيهما » حديث حسن رواه أبو داود باسناد صحيح : (الثامنة والعشرون) يكره الخروج من المسجد بعد الاذان حتى يصلى الالعذر لحديث أبي الشعثاء قال « كنا قعوداً مع أبي هريرة رضي الله عنه في المسجد فاذن المؤذن فقام رجل من المسجد بمشي فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد فقال أبو هريرة اما هذا فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم : (التاسعة والعشرون) يستحب ان يقول عند دخوله المسجد أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم باسم الله والحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك واذا خرج من المسجد قال مثله الا انه يقول وافتح لي أبواب فضلك : ويقدم رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج : فاما تقديم اليمنى واليسرى فتقدم دليله في صفة الوضوء في فضل غسل اليدين : واما هذه الاذكار فقد جاءت بها أحاديث متفرقة جمعتها في كتاب الاذكار بعضها في صحيح مسلم ومعظمها في سنن أبي داود والنسائي وقد أوضحتها في الاذكار فان طال عليه هذا كله فليقتصر على ما في مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك واذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك » (الثلاثون) لا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسجد كحجر وحصاة وتراب وغيره وقد سبق في هذه المسائل تحريم التيمم بتراب المسجد ومثله الزيت والشمع الذي يسرج فيه وفي سنن أبي داود باسناد صحيح عن أبي هريرة : قال بعض الرواة : أراه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد » (الحادية والثلاثون) يسن بناء المساجد وعمارتها وتعهدها واصلاح ما تشعث منها حديث عثمان بن

ان تجردت الجنابة فالوضوء محبوب في الغسل عنها وان اجتمع الحدث والجنابة فقد حكينا في باب صفة الوضوء الخلاف في انه هل يكفي الغسل أم يجب معه الوضوء فان اكتفينا بالغسل فالوضوء فيه محبوب كما لو كان يغتسل عن مجرد الجنابة وعلى هذا ينتظم القول باستحباب الوضوء على الاطراد اما اذا أوجبنا معه الوضوء امتنع القول باستحبابه في الغسل ولا صائر الى أنه يأتي بوضوء مفرد وبوضوء آخر لرعاية كمال الغسل ولا ترتيب على هذا الوجه بين الوضوء والغسل بل يقدم منهما ماشاء ولا بد من أفراد الوضوء بالنية لانها عبادة مستقلة على هذا بخلاف ما اذا كان من محبوبات

عنان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من بنى لله تعالى مسجداً بنى الله له مثله في الجنة » رواه البخاري ومسلم ويجوز بناء المسجد في موضع كان كنيسة وبيعة أو مقبرة درست إذا أصلح ترابها فقد ثبت في الصحيحين عن أنس أن مسجداً رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه قبور مشركين فنبتت وجاء في الكنيسة والبيعة أحاديث منها حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد أهل الطائف حيث كانت طواغيتهم » رواه أبو داود بإسناد جيد *

(فرع) يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه للأحاديث المشهورة (١) ولثلاث تشغل قلب المصلي وفي سنن البيهقي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « ابنوا المساجد واتخذوها جما » وعن ابن عمر « نهانا أو نهينا أن نصلي في مسجد مشرف » قال أبو عبيد الجهم التي لا شرف لها : (الثانية والثلاثون) في فضل المساجد في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أحب البلاد إلى الله تعالى مساجدها وأفضل البلاد إلى الله تعالى أسواقها » والأحاديث في فضلها كثيرة ولا بأس أن يقال مسجد فلان ومسجد بني فلان على سبيل التعريف : (الثالثة والثلاثون) المصلي المتخذ للعيد وغيره الذي ليس بمسجد لا يحرم المكث فيه على الجنب والحائض على المذهب وبه قطع الجمهور وذكر الدارمي فيه وجهين وأجرهما في منع الكافر من دخوله بغير إذن : ذكره في باب صلاة العيد وقد يحتاج له بحديث أم عطية في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض أن يحضرن يوم العيد ويعتزلن المصلي ويحجب عنه بأنهن أمرن باعتزاله ليتسع على غيرهن وليتميزن والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(١) ينبغي ان
يجرم لما فيه
من اضعاف المال
لا سيما ان كان
من مال المسجد
اه اذرى

باب صفة الغسل

﴿ إذا أراد الرجل أن يغتسل من الجنابة فإنه يسمي الله تعالى وينوي الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة أمر لا يستباح الا بالغسل كقراءة القرآن والجلوس في المسجد ويغسل كفيه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في الأثناء ثم يغسل ما على فرجه من الأذى ثم يتوضأ وضوءاً للصلاة ثم يدخل أصابعه العشر في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه وحيتته ثم يحنى على رأسه ثلاث حشيات

الغسل فإنه لا يحتاج إلى إفراجه بنية : ثم الوضوء المحبوب في الغسل هل يتمه في ابتداء الغسل أم يؤخر غسل الرجلين إلى آخر الغسل : فيه قولان أظهرهما أنه يتمه ويقدم غسل الرجلين مع سائر أعضاء الوضوء لما سبق من حديث عائشة فإنها قدمت الوضوء على إفاضة الماء والوضوء ينتظم غسل الرجلين : وثانيهما أنه يؤخره إلى آخر الغسل وبه قال أبو حنيفة لأن ميمونة وصفت غسل

ثم يفيض الماء على سائر جسده ويمر يديه على ما قدر عليه من بدنه ثم يتحول من مكانه ثم يغسل قدميه لان عائشة وميمونة رضی الله عنهما وصفتا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ذلك والواجب من ذلك ثلاثة أمثاء النية وازالة النجاسة ان كانت وافاضة الماء على البشرة الظاهرة وما عليها من الشعر حتي يصل الماء الى ما تحته وما زاد علي ذلك سنة لما روى جبير بن مطعم رضي الله عنه قال تذاكرنا الغسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «أما أنا فيكفيني أن اصب علي رأسي ثلاثاً ثم أفيض بعد ذلك علي سائر جسدي»

﴿الشرح﴾ حديث عائشة وميمونة صحيحان رواهما البخاري ومسلم في صحيحهما مفرقين وفيها مخالفة يسيرة في بعض الالفاظ وحديث جبير بن مطعم صحيح رواه أحمد بن حنبل في مسنده باسناده الصحيح كما ذكره المصنف ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما مختصراً ولفظه فيما «أما أنا فأفيض علي رأسي ثلاث مرات» فعلى هذا لادلالة فيه لمسألة الكتاب وعلى رواية احمد وجه الدلالة ظاهر وقد جاء في الصحيحين في حديثي عائشة وميمونة الاقتصار على افاضة الماء وقوله يحثي ثلاث حثيات صحيح يقال حثيت وأحيت حثيا وحثيت وحثوت احثو حثوا وحثوات لغتان فصيحتان وسائر جسده أى باقيه وجبير بن مطعم بضم الميم وكسر العين وهذا لاخلاف فيه وأما نهيت على كسر العين مع انه ظاهر لاني رأيت بعض من جمع في ألفاظ الفقه قال يقال بفتح العين وهذا غلط لاشك فيه ولا خلاف • وكنية جبير أبو محمد أسلم سنة سنيع وقيل ثمان وكان من سادات قريش وحلمائهم توفى بالمدينة سنة أربع وخمسين رضي الله عنه • أما أحكام الفصل فاذا أراد الرجل الغسل من الجنابة سمي الله تعالى وصفة التسمية كما تقدم في الوضوء بسم الله فاذا زاد الرحمن الرحيم جاز ولا يقصد بها القرآن وهذا الذي ذكرناه من استحباب التسمية هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه القاضي حسين والمتولي وغيرهما انه لا يستحب التسمية للجنب وهذا ضعيف لان التسمية ذكر ولا يكون قرآناً الا بالقصد كما سبق في الباب الماضي ولم

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت «ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض علي سائر جسده ثم تنحى فغسل رجله» (١) ولا كلام في ان أصل السنة يتأدي بكل واحد من الطريقتين انما الكلام في الاولى (الثالث) يتعهد من بدنه الموضوع الذي فيه انعطاف والتواء كالاذنين فيأخذ

(١) حديث ميمونة انها وصفت غسل رسول الله ﷺ فقالت ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض علي سائر جسده ثم تنحى فغسل رجله متفق عليه بمعناه : وفي رواية مسلم ادنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم ادخل يده في الاناء ثم أفرغ به علي فرجه وغسل بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدلكها دلكاً شديداً ثم

يذكر الشافعي في المختصر والام والبويطي التسمية وكذا لم يذكرها المصنف في التبيه والغزالي في كتبه فيحتمل انهم استغنوا بقولهم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة لان وضوء الصلاة يسمى في اوله: وينوي الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة مالا يستباح الا بالغسل كالصلاة والقراءة والمسك في المسجد فان نوى لما يباح بلا غسل فان كان مما لا يندب له الغسل كلبس ثوب ونحوه لم يصح غسله عن الجنابة وان كان مما يستحب له الغسل كالمروور في المسجد والوقوف بعرفة ونحوه ففيه الوجهان في نظيره في الوضوء أصحهما لا يجزئه وقد تقدم في باب نية الوضوء بيان صفة النية ومحملها وهو القلب ووقتها وهو أن واجبه عند أول افاضة الماء على جزء من بدنه: ويستحب استدامتها الى الفراغ ويستحب أن يتدي بالنية مع التسمية فان لم ينو الا عند افاضة الماء أجزأه ولا يثاب على ما قبلها من التسمية وغيرها على المذهب: وقال الماوردي في ثوابه وجهان وقد سبق مثله في الوضوء: ولو نوت المغتسلة من انقطاع الحيض استباحة وطء الزوج ففي صحة غسلها ثلاثة أوجه سبقت في باب نية الوضوء: وأما صفة الغسل فهي كما ذكرها المصنف باتفاق الاصحاب ودليلها الحديث الا أن اصحابنا الخراسانيين نقلوا للشافعي قولين في هذا الوضوء: (أحدهما) أنه يكمله كله بغسل الرجلين وهذا هو الاصح وبه قطع العراقيون: (والثاني) أنه يؤخر غسل الرجلين ونقله بعضهم عن نصه في البويطي وكذا رأته أنا في البويطي صريحاً وهذا القولان انما هما في الافضل والا فكيف فعل حصل الوضوء وقد ثبت الامران في الصحيح من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي روايات عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفاض الماء عليه وظاهر هذا انه اكمل الوضوء بغسل الرجلين وفي أكثر روايات ميمونة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أفاض الماء عليه ثم تنحى فغسل رجله وفي رواية لها للبخاري توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم أفاض الماء عليه ثم نحى قدميه فغسلها وهذه الرواية صريحة في تأخير القدمين فعلى القول الضعيف تتأول روايات عائشة وأكثر روايات ميمونة على ان المراد بوضوء الصلاة أكثره وهو ما سوى الرجلين كما بينته ميمونة فهذه الرواية صريحة والباقي محتمل للتأويل فيجمع بينها بما ذكرناه وعلى القول الصحيح المشهور يجمع بينهما

كفا من الماء ويضع الاذن برفق عليه ليصل الى معافنه وزواياه ولغضون البطن اذا كان سميماً وكذلك يفعل بمنابت الشعر فيخلل أصول الشعر ومنابته وكل ذلك قبل افاضة الماء على الرأس

توضأ وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حثيات ملء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتته بالتمديد فسمح به وفي لفظ البخاري توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله وغسل فرجه وما اصابه من الاذى ثم أفاض الماء ثم تنحى فغسل رجله*

بأن الغالب من أحواله والعادة المعروفة له صلى الله عليه وسلم اكمال الوضوء وبين الجواز في بعض الاوقات بتأخير القدمين كما توضع ثلاثاً ثلاثاً في معظم الاوقات وبين الجواز مرة مرة في بعضها وعلى هذا أما غسل القدمين بعد الفراغ للتطهير: قال أصحابنا وسواء قدم الوضوء كله أو بعضه أو آخره أو قعله في أثناء الغسل فهو محصل سنة الغسل ولكن الافضل تقديمه ولم يذكر الجمهور ماذا ينوي بهذا الوضوء: قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله لم أجد في مختصر ولا مبسوط تعرضاً لكيفية نية هذا الوضوء الا للمحمد بن عقيل الشهرزوري فقال يتوضأ بنية الغسل قال ان كان جنباً من غير حدث أصغر فهو كما قال وان كان جنباً محدثاً كما هو الغالب فينبغي أن ينوي بوضوئه هذا رفع الحدث الأصغر لاننا ان أوجبنا الجمع بين الوضوء والغسل فظاهر لانه لا يشرع وضوءاً ان يكون هذا هو الواجب وان قلنا بالتداخل كان فيه خروج من الخلاف: وقال الرافعي رحمه الله في مسألة من أحدث وأجنب ان قلنا يجب الوضوء وجب افراده بالنية لانه عبادة مستقلة وان قلنا لا يجب لم يحتج الى افراده بالنية وذكر صاحب البيان هذا الذي ذكره الرافعي احتمالاً ولا خلاف انه لا يشرع وضوءاً سواء كان جنباً محدثاً أم جنباً فقط وسيأتي ايضاحه بدليله في مسألة من أحدث وأجنب ان شاء الله تعالى: وأما قول المصنف يغسل ماعلى فرجه من الاذى فكذا قاله الشافعي والاصحاب ومرادهم ماعلى القبل والدبر من نجاسة كثر الاستنجاء وغيره وما على القبل من منى ورتوبة فرج وغير ذلك فالقدر يتناول الطاهر والنجس: ونقل الرافعي عن ابن كعب وغيره وجهين في أن المراد بالاذى النجاسة أم المستقذر كلتيهما والصحيح ارادتهما جميعاً وأما قول المصنف الواجب منه ثلاثة أشياء أحدها ازالة النجاسة فكذا قاله شيخه القاضي أبو الطيب والماوردي في الاقناع والمحاملي في المتقاع وابن الصباغ والجرجاني في التحرير والشاشي والشيخ نصر وآخرون

وأما يفعل ذلك ليكون أبعد عن الاسراف في الماء وأقرب الى الثقة بوصول الماء (الرابع) يفيض الماء على رأسه ثم على الشق الايمن ثم على الشق الايسر ويروى ذلك في صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) (الخامس) يكرر غسل البدن ثلاثاً كما في الوضوء بل أولى لان الوضوء مبني

(قوله) ويفيض الماء على رأسه ثم على الشق الايمن ثم على الايسر وذلك في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم البخارى من حديث القاسم عن عائشة بلفظ فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ورواه مسلم أيضاً بنحوه ورواه الاسماعيلي في صحيحه بلفظ فبدأ بشقه الايمن ثم الايسر ورواه ابن حبان في صحيحه بلفظ يصب على شقه الايمن ثم ياخذ بكفه يصب على شقه الايسر الحديث وللبخارى عن عائشة كانت احدانا اذا احببنا جنابة أخذت بيديها فوق رأسها ثم تأخذ بيدها على شقها الايمن وبيدها الاخرى على شقها الايسر ولاحمد عن جبير بن مطعم اما أنا فاخذ ملء كفي ثلاثاً واصب على رأسي ثم افيض على سائر جسدي*

ولم يعد الا كثرون ازالة النجاسة من واجبات الغسل وأنكر الرافي وغيره جعلها من واجب الغسل قالوا لأن الوضوء والغسل سواء ولم يعد أحد ازالة النجاسة من أركان الوضوء: لكن يقال ازالة النجاسة شرط لصحة الوضوء والغسل وشرط الشيء لا يعد منه كالطهارة وسر العورة لا يعد ان من أركان الصلاة قلت وكلام المصنف وموافقيه صحيح ومرادهم لا يصح الغسل وتباح الصلاة به الا بهذه الثلاثة وهكذا يقال في الوضوء: وأما النية وافاضة الماء على جميع البدن شعره وبشره فواجبان بلا خلاف وسواء كان الشعر الذي على البشرة خفيفاً أو كثيفاً يجب اوصول الماء الى جميعه وجميع البشرة تحته بلا خلاف بخلاف الكثيف في الوضوء لان الوضوء متكرر فيشق غسل بشرة الكثيف ولهذا وجب غسل جميع البدن في الجنابة دون الحدث الاصغر ودليل وجوب اوصول الماء الى الشعر والبشرة جميعاً ماسبق من حديث حبيب بن مطعم وغيره (١) في صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بيان للطهارة المأمور بها في قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وأما حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (تحت كل شعرة جناية فاغسلوا الشعر واتقوا البشرة) فرواه أبو داود ولكنه ضعيف ضعفه الشافعي ويحيى بن معين والبخاري وأبو داود وغيرهم ويروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ويروى موقوفاً على أبي هريرة وكذا المروى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار) (٢) قال علي فمن ثم عادت رأسي وكان يجز شعره فهو ضعيف أيضاً والله أعلم وأما قوله وما زاد علي ذلك سنة فصحيح وقد ترك من السنن أشياء: منها استصحاب النية الى آخر الغسل والابتداء بالايمن فيغسل شقه الايمن ثم الايسر وهذا متفق علي استحبابه وكذا الابتداء بأعلى البدن وأن يقول بعد فراغه أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صرح به الحاملي في الباب والجرجاني والرويانى في الخلية وآخرون واستقبال القبلة وتكرار الغسل ثلاثاً ثلاثاً وتقديم في الوضوء مستحبات كثيرة أكثرها يدخل هنا كترك الاستعانة والتنشيف وغير ذلك: وأما موالاة الغسل فالمنهج أنها سنة وقد تقدم بيانهما في باب صفة الوضوء وأما تجديد الغسل ففيه وجهان الصحيح لا يستحب

(١) في الاستدلال بما سبق علي وجوب غسل البشرة نظر اه اذرى (٢) حديث علي هذا قد حسنه الشيخ فيما سبق وضعفه هنا فليحقق أمره ففيه دليل علي وجوب غسل البشرة اهادرى

علي التخفيف فان كان ينغمس في الماء انغمس ثلاث مرات وهل يستحب تجديد الغسل: فيه وجهان أحدهما نعم كالوضوء: وأظهرهما الا لان الترغيب في التجديد انما ورد في الوضوء (١) والغسل ليس في معناه لان موجب الوضوء أغلب وقوعه واحتمال عدم الشعور به أقرب فيكون الاحتياط فيه أم (السادس)

(قوله) والترغيب في التجديد انما ورد في الوضوء والغسل ليس في معناه كانه يشير الى حديث ابن عمر من توضأ علي طهر كتب له عشر حسنات رواه ابو داود والترمذي وسنده ضعيف*

والثاني يستحب وسبق بيانه واضحا في آخر صفة الوضوء *

(فرع) المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه يستحب افضة الماء على جميع البدن ثلاث مرات ومن صرح به المحاملي في المقنع واللباب وسليم الرازي في الكفاية والقاضي حسين والغوراني وامام الحرمين والمصنف في التنبية والغزالي في البسيط والوسيط والوجيز والمتولي والشيخ نصر في كتبه الانتخاب والتهذيب والكافي والرويان في الحلية والشاشي في العمدة والرافعي في كتابيه وآخرون يطول ذكرهم وقد سبق في باب صفة الوضوء في مسألة تكرار مسح الرأس ان الشيخ أباحمد نقل ان مذهب الشافعي ان تكرار الغسل مسنون : وقال امام الحرمين فحوي كلام الاصحاب استحباب ايصال الماء الى كل موضع ثلاثا فانا اذا رأينا ذلك في الوضوء ومبناه على التخفيف فالغسل أولى : وكذا قال الغزالي في البسيط والمتولي وآخرون اذا استحبت التكرار في الوضوء فالغسل أولى : قال المتولي والرافعي وآخرون فان كان ينغمس في نهر انغمس ثلاث مرات وشذ الماوردي عن الاصحاب فقال في باب المياه لا يستحب تكرار الغسل ثلاثا وهذا الذي انفرد به ضعيف متروك وانما بسطت هذا الكلام لاني رأيت جماعة من أهل زماننا ينكرون على صاحبي التنبية والوسيط استحبابهما التكرار في الغسل ويمدونه شذوذا منها وهذا من الغباوة الظاهرة ومكابرة الحس والنقول المتظاهرة *

(١) وهذا الحديث
يحتج به لوجوب
غسل البشرة وهي
ظاهر الجلد اه
اذرعى

(فرع) مذهبا ان ذلك الاعضاء في الغسل وفي الوضوء سنة ليس بواجب فلو أفاض الماء عليه فوصل به ولم يمسه بيديه أو انغمس في ماء كثير أو وقف تحت ميزاب أو تحت المطر ناويا فوصل شعره وبشره اجزأه وضوءه وغسله وبه قال العلماء كافة الامالكا والمزني فانهما شرطاه في صحة الغسل والوضوء * واحتج لهما بان الغسل هو امرار اليد ولا يقال لو اقف في المطر اغتسل قال المزني ولان التيمم يشترط فيه امرار اليد فكذا هنا * واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لابي ذر رضي الله عنه « فاذا وجدت الماء فأمسه جلدك » ولم يأمره بزيادة وهو حديث صحيح (١) سبق ذكره وسنوضحه في موضعه في التيمم ان شاء الله تعالى وله نظائر كثيرة من الحديث ولانه غسل فلا يجب امرار اليد فيه كغسل الإناء من ولوغ الكلب وقولهم لا تسمى الافاضة غسلا ممنوع وقول المزني ممنوع ايضا فان المذهب

يدلك ما وصل اليه يده من بدنه يتبع به الماء والفائدة ما ذكرنا في التبعيد : وقال مالك يجب ذلك لنا قوله صلى الله عليه وسلم « أما انا فأحثي على رأسي ثلاث حثيات من الماء فاذا أنا قد طهرت » (١) رتب الطهارة على افضة الماء ولم يتعرض لذلك (السابع) اذا اغتسلت الحائض تتعهد أثر الدم

(١) حديث ﴿ أما انا فأحثي على رأسي ثلاث حثيات فاذا أنا قد طهرت تقدم في الوضوء

الصحيح ان امرار اليد لا يشترط في التيمم كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى *
(فرع) الوضوء سنة في الغسل وليس بشرط ولا واجب هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة
إلا ما حكى عن ابي ثور وداود أنهما شرطاه كذا حكاها أصحابنا عنها: ونقل ابن جرير الاجماع
علي انه لا يجب ودليله ان الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر وضوءاً وقوله صلى الله عليه وسلم لام
سلمة (يكفيك أن تفيض عليك الماء) وحديث جبير بن مطعم السابق في الكتاب وقوله صلى
الله عليه وسلم للذي تأخر عن الصلاة معه في السفر في قضية المزدتين واعتذر بأنه جنب فأعطاه
اناء وقال (اذهب فأفرغ عليك) وحديث أبي ذر (فاذا وجدت الماء فامسه جلدك) وكل هذه
الاحاديث صحيحة معروفة وغير ذلك من الاحاديث: وأما وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في غسله
فمحمول على الاستحباب جمعاً بين الادلة والله أعلم : قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كانت امرأة تغتسل من الجنابة كان غسلها كغسل الرجل ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله متفق عليه قال أصحابنا فان كانت بكراً لم يلزمها ايصال الماء الي
داخل فرجها وان كانت ثيباً وجب ايصاله الي ما يظهر في حال قعودها لقضاء الحاجة لانه ضار
في حكم الظاهر هكذا نص عليه الشافعي وجمهور الاصحاب وحكى القاضى حسين والبعوى وجهاً
ضعيفاً أنه يجب على الثيب ايصاله الي داخل فرجها بناء على نجاسته ووجهاً انه يجب في غسل الخبيث
والنفاس لازالة النجاسة ولا يجب في الجنابة وقطع امام الحرمين بأنه لا يجب على الثيب
ايصاله الي ما وراء ملتقى الشفرين قال لانا اذا لم نوجب ايصال الماء الي داخل الفم فهذا أولى والصواب
ماسبق عن الشافعي والاصحاب وقد تقدمت المسألة في باب الاستطابة وهناك ذكرها الاكثرون *
والله أعلم : قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان كان لها ضفائر فان كان يصل الماء اليها من غير نقض لم يلزمها تقضيها لان أم سلمة
رضي الله عنها قالت يا رسول الله اني امرأة أشدضفر رأسي أفأتقضه للغسل من الجنابة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا إنما يكفيك أن تحي علي رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض عليك
الماء فاذا أنت قد طهرت » وان لم يصل الماء اليها إلا بقضها لزمها تقضيها لان ايصال الماء الي
الشعر والبشرة واجب ﴾ *

بمسك أو طيب آخر بان يجعله على قطنه وتدخالها في فرجها : روى عن عائشة ان امرأة جاءت
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذى فرصة من مسك فتطهري

(١) ﴿ حديث ﴾ عائشة ان امرأة جاءت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل
من الحيض فقال خذى فرصة من مسك فتطهري بها الحديث الشافعي والبخاري ومسلم وسماها

﴿ الشرح ﴾ حديث أم سامة رواه مسلم بهذا اللفظ وتقدم بيان اسمها وحالها في الباب السابق وقولها أشد ضفر رأسى هو بفتح الضاد واسكان الفاء هكذا ضبطه الأئمة المحققون قال الخطابي وصاحب المطالع معناه أشد قتل شعري وأدخل بعضه في بعض وأضمه ضمًا شديدًا يقال ضفرتة إذا فعلت به ذلك: وذكر الامام ابن بربري في جزء له في لحن الفقهاء أن هذا الضبط لحن وأن صوابه ضفر بضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن وهذا الذي قاله خلاف ما قاله المحققون والمتقدمون ورأيت لابن بربري في هذا الجزء أشياء كثيرة يعدها من لحن الفقهاء وتصحيفهم وليست كما قال وقد أوضحت كثيرا من ذلك في تهذيب الاسماء واللغات: قال الازهرى الضفائر والضائر والغدائر بالعين المعجمة هي الذوائب إذا أدخل بعضها في بعض نسجا واحدها ضفيرة وضميرة وغديرة فاذا لويت فهي عقاير وحادتها عقيصة: أما حكم المسألة فهذا الذي ذكره المصنف من الفرق بين وصول الماء بغير نقض وعدم وصوله متفق عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وحملوا حديث أم سامة على أنه كان يصل بغير نقض: ودليله ما ذكره المصنف أن الواجب إيصال الماء فكان الاعتبار به وكذا المغسلة من حيض ونفاس وللجمعة وغيرها من الاغسال المشروعة: وحكي أصحابنا عن النخعي وجوب نقضها مطلقا وحكي ابن المنذر عن الحسن وطاوس أنه لا تنقضها في الجنابة وتنقض في الحيض وبه قال أحمد لكن اختلف أصحابه هل النقض واجب أم مستحب دليلنا ما سبق: قال الشافعي واستحب أن تغفل الماء في أصول الشعر وإن تغمر ضفائرها: قال أصحابنا ولو كان لرجل شعر مضفور فهو كالمرأة في هذا والله أعلم: قال المصنف رحمه الله * ﴿ وإن كانت تغتسل من الحيض فالمستحب لها أن تأخذ فرصة من المسك فتتبع بها أثر الدم لما روت عائشة رضي الله عنها إن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال « خذي فرصة من مسك فتطهري بها فقامت كيف أطهر بها فقال ﷺ « سبحان الله تطهري بها » قالت عائشة رضي الله عنها قلت تتبعي بها أثر الدم: فإن لم تجد مسكا فطيبا غيره لان القصد تطيب الموضوع فإن لم تجد فالماء كاف * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة هذا رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن المرأة السائلة أسماء بنت شكل بفتح الشين والكاف وقيل باسكان الكاف وذكر جماعة منهم الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في كتابه المبهيات أنها أسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء والفرصة بكسر

بها فلم تعرف ما أراد فاجتذبت بها وقت تتبعي بها آثار الدم: والفرصة القطعة من كل شيء ذكره ثعلب مسلم أسماء بنت شكل وقيل أنه تصحيف والصواب أسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الخطيب في المبهيات وقال المنذري يحتمل أن تكون القصة تعددت والله أعلم * ﴿

الفاء واسكان الراء وبالصاد المهملة وهي القطعة والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف وقيل بفتح الميم وهو الجلد أى قطعة من جلد والصواب الاول ويوضحه أنه ثبت في رواية في الصحيحين فرصة ممسكة بفتح السين المشددة أى قطعة صوف أو قطن أو نحوها مطيبة بالمسك وهذا التطيب متفق علي استحبابه قال البغوي وآخرون تأخذ مسكا في خرقة أو صوفة أو قطنة ونحوها وتدخلها فرجها والنفساء كالحائض في هذا نص عليه الشافعي والاصحاب قال الحاملي في المقنع يستحب للغتسلة من حيض أو نفاس أن تطيب بالمسك أو غيره المواضع التي أصابها الدم من بدنها وتعميمه البدن غريب قال اصحابنا فان لم تجد مسكا فطيبا غيره فان لم تجد شيئا من الطيب استحب طين او نحوه لقطع الرائحة الكريهة ومن ذكر الطين بعد فقد الطيب البندنجي وابن الصباغ والمتولى والرويانى في الحلية والرافعي ثم الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور من اصحابنا وغيرهم من العلماء ان المقصود بالمسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة وحكى صاحب الحاوى فيه وجهين أحدهما تطيب المحل ليكمل استمتاع الزوج باثارة الشهوة وكال اللذة والثاني لكونه أسرع الى علوق الولد: قال فان فقدت المسك وقلنا بالاول اتت بما يقوم مقامه في دفع الرائحة وان قلنا بالثاني فيما يسرع الى العلوق كالتقط والاطفار ونحوها قال واختلف الاصحاب في وقت استعماله فمن قال بالاول قال بعد الغسل ومن قال بالثاني قبله هذا كلام صاحب الحاوى وهذا الوجه الثاني ليس بشيء وما تفرع عليه أيضا ليس بشيء وهو خلاف الصواب وما عليه الجمهور والصواب ان المقصود به تطيب المحل وانها تستعمله بعد الغسل لحديث عائشة ان اسماء بنت شكل سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض «فقال تأخذ احدا كن ماءها وسدرتها فتطهر وتحسن الطهور ثم تصب علي رأسها فتدلكه ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها» رواه مسلم بهذا اللفظ وقد اتفقوا على استحبابه للزوجة وغيرها والبكر والثيب والله أعلم * واما قول المصنف فان لم تجد فالماء كاف فكذا عبارة امام الحرمين وجماعة وقد يقال الماء كاف وجدت الطيب أم لا وعبارة الشافعي في الام والمختصر أحسن من هذه قال فان لم تفعل فالماء كاف وكذا قاله البندنجي وغيره وعبارة المصنف وموافقها أيضا صحيحة ومرادهم أن هذه سنة متأكدة يكره تركها بلا عذر فاذا عدمت الطيب فهي معذورة في تركها ولا كراهة في حقها

ويروي خذى فرصة ممسكة (١) قال في العريين الفرصة القطعة من الصوف والقطن فالاولى المسك فان لم تجده استعملت طيبا آخر فان لم تجد فطينا لقطع الرائحة الكريهة فان لم تجد كفي الماء والنفساء كالحائض

(١) (قوله) وروى خذى فرصة ممسكة انتهى متفق عليه بهذا اللفظ أيضا (تنبية) الفرصة القطعة من كل شيء وهي بكسر الفاء واسكان الراء حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من القطن او الصوف هثنة الفاء والمسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الاكثرين بفتح الميم وهو

ولا عتب : وهذا كما قال الاصحاب يعذر المريض وشبهه في ترك الجماعة وان قلنا هي سنة لانها سنة
متأكدة يكره تركها كما سنوضحه في بابه ان شاء الله تعالى : قال المصنف رحمه الله *
(ويستحب ان لا ينقص في الغسل من صاع ولا في الوضوء من مد لان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد فان أسبغ بما دونه أجزاءه لما روى أن النبي صلى الله عليه
وسلم توضأ بما لا ييل الثرى قال الشافعي رحمه الله : وقد يرفق بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير
فلا يكفي) *

(الشرح) الثرى مقصور وهو ماتحت وجه الارض من التراب الندي والصاع أربعة أمراء
بلا خلاف والصحيح ان الصاع هنا خمسة أرتال وثلث بالبغدادى كما هو في زكاة الفطر خمسة
وثلث بالاتفاق وذكر الماوردى والقاضى حسين والرويانى فيه وجهين : أحدهما هذا : والثاني
أنه ثمانية أرتال بالبغدادى : والمشهور الاول وقد سبق بيان رطل بغداد فى مسألة القلتين وقوله
أسبغ أى عمم الاعضاء ومنه ثوب ساينغ أى كامل : أما حكم المسألة فأجمعت الامة على ان ماء
الوضوء والغسل لا يشترط فيه قدر معين بل اذا استوعب الاعضاء كفاه بأى قدر كان ومن نقل
الاجماع فيه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وقد سبق فى باب صفة الوضوء ان شرط غسل العضو
جريان الماء عليه قال الشافعي والاصحاب ويستحب ان لا ينقص فى الغسل من صاع ولا فى الوضوء
من مد قال الرافعى والصاع والمد تقريب لا تحديد وفى صحيح مسلم عن سفينة رضى الله عنه « كان
النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » وفى مسلم أيضاً عن أنس بالصاع الى خمسة
أمداد : وفى البخارى اغتساله صلى الله عليه وسلم بالصاع من رواية جابر وعائشة ويدل على جواز
النقصان عن صاع ومد مع الاجماع حديث عائشة « كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
فى اناء واحد يسع ثلاثة أمداد وقريبا من ذلك » رواه مسلم ويدل على أن ماء الطهارة غير مقدر بقدر
للوجوب حديث عائشة « كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف
أيدينا فيه من الجنابة » : رواه البخارى ومسلم وعن أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من
نساءه يغتسلان من اناء واحد » وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان

فى ذلك (الثامن) ماء الوضوء والغسل غير مقدر : قال الشافعى رضى الله عنه وقد يخرق بالكثير
فلا يكفي ويرفق بالقليل فيكفى والاصحاب أن لا ينقص ماء الوضوء من مد وماء الغسل من صاع

الجلد وفيه نظر لقوله فى بعض الروايات فان لم تجد فطيبا غيره كذا اجاب به الرافعى فى شرح
المسند وهو متعقب فان هذا لفظ الشافعى فى الام نعم فى رواية عبد الرزاق يعنى بالفرصة
المسك او الذريرة *

من اناء واحد» رواهما البخارى : وفي صحيح مسلم نحوه عن أم سلمة وميمونة وفي سنن أبي داود والنسائي اسناد حسن عن أم عمارة الانصارية «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ باناء فيه قدر ثلثي مد» : وأما الحديث الذي ذكره المصنف «توضأ بما لا يبل الثرى» فلا أعلم له أصلاً والله أعلم *
(فرع) اتفق أصحابنا وغيرهم على ذم الاسراف في الماء في الوضوء والغسل وقال البخارى في صحيحه كره أهل العلم الاسراف فيه والمشهور أنه مكروه كراهة تنزيه وقال البغوي والمتولى حرام ومما يدل على فمه حديث عبد الله بن مغفل بالغين المعجزة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إنه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء » رواه أبو داود باسناد صحيح قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز أن يتوضأ الرجل والمرأة من إناء واحد لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال كان الرجال والنساء يتوضأون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ويجوز أن يتوضأ أحدهما بفضل وضوء الآخر لما روت ميمونة رضي الله عنها قالت اجنبت فاغتسلت من جفأ فضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل منه فقلت أي اغتسلت منه فقال صلى الله عليه وسلم «الماء ليس عليه جنابة» واغتسل منه ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رواه البخارى قال كان الرجال والنساء يتوضأون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً وحديث ميمونة صحيح أيضاً رواه الدارقطني بلفظه هنا ورواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بمعناه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسموا ميمونة قال الترمذي حديث حسن صحيح والجفنة بفتح الجيم وهي القصة بفتح القاف وقوله ففضلت هو بفتح الضاد وكسرهما لغتان مشهورتان أي بقيت واتفق العلماء على جواز

لما روى انه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع (١) وروى انه قال «سيأتي أقوام يستقلون هذا فمن رغب في سنتي وتمسك بها بعثت معي في خضيرة القدس» (٢) والصاع والمد معتبران

(١) ﴿ حديث ﴾ انه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع مسلم من حديث سفينة واتقوا عليه من حديث انس بزيادة الى خمسة امداد وله الفاظ ولا يابى داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة كحديث الباب ولا يابى داود وابن ماجه وابن خزيمة من حديث جابر مثله وصححه ابن القطان *

(٢) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال سيأتي أقوام يستقلون هذا فمن رغب في سنتي وتمسك بها بعثت معي في خضيرة القدس رواه الحافظ ابو المظفر السمعاني في اثنا الجزء الثاني من كتابه الانتصار لأصحاب الحديث من حديث ام سعد بلفظ «الوضوء مد والغسل صاع وسيأتي أقوام يستقلون ذلك اولئك خلاف اهل سنتي والآخر بسنتي معي في خضيرة القدس» وفيه عنيسة بن

وضوء الرجل والمرأة واغتسالهما جميعاً من اناء واحد لهذه الاحاديث السابقة واتفقوا على جواز وضوء الرجل والمرأة بفضل الرجل : وأما فضل المرأة فيجوز عندنا الوضوء به أيضاً للرجل سواء خلت به أم لا قال البغوي وغيره ولا كراهة فيه للاحاديث الصحيحة فيه وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء وقال احمد وداود لا يجوز اذا خلت به وروى هذا عن عبد الله ابن سرجس والحسن البصرى وروى عن احمد كذهبنا وعن ابن المسيب والحسن كراهة فضلها مطلقاً * واحتج لهم بحديث الحكم بن عمرو رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة » رواه أبو داود والترمذى والنسائي وروى مثله عن عبد الله بن سرجس قال الترمذى حديث الحكم حسن * واحتج أصحابنا بحديث ميمونة المذكور فى الكتاب وهو صحيح صريح فى الدلالة على الطائفتين وقد سبق فى الفصل الماضى أحاديث كثيرة صحيحة يستدل بها للمسألة واذا ثبت اغتسالهما معاً فكل واحد مستعمل بفضل الآخر ولا تأثير للخلو : وأما حديث الحكم بن عمرو فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة أحدها جواب البيهقي وغيره انه ضعيف قال البيهقي قال الترمذى سألت البخارى عنه فقال ليس هو بصحيح قال البخارى وحديث ابن سرجس الصحيح أنه موقوف عليه ومن رفعه فقد أخطأ وكذا قال الدارقطنى وقفه أولى بالصواب من رفعه وروى حديث الحكم أيضاً موقوفاً عليه قال البيهقي فى كتاب المعرفة الاحاديث السابقة فى الرخصة أصح فالمصير اليها أولى : (الجواب الثانى) جواب الخطابى وأصحابنا أن النهى عن فضل أعضائها وهو ماسأل عنها ويؤيد هذا ان رواية دارد بن عبد الله الاودى عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي باسناد صحيح وداود وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى رواية وضعفه يحيى فى رواية

على التقريب دون التجديد والله أعلم * وحكى بعض مشايخنا عن أبي حنيفة انه يتقدر ماء الغسل بصاع فلا يجوز أقل منه وماء الوضوء بمدور بما حكى ذلك عن محمد بن الحسن لنا ان ثبتت الرواية

عبد الرحمن وهو متر وك : وفى الباب * حديث عبد الله بن مغفل سيكون قوم يعتدون فى الظهور والدعاء وفيه قصة وهو صحيح رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابن خبان والحاكم وغيرهم وورد فى كراهية الاسراف فى الوضوء احاديث منها * حديث ابى بن كعب ان للوضوء شيطاناً يقال له الوهلان رواه الترمذى وغيره وفيه خارقة بن مصعب وهو ضعيف * وحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف قال أفى الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار رواه ابن ماجه وغيره واسناده ضعيف : وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مرفوعاً كان يتعوذ بالله من وسوسة الوضوء واسناده واه *

قال البيهقي هذا الحديث رواه ثقات إلا أن حميداً لم يسم الصحابي فهو كالمُرسل إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته للأحاديث الثابتة الموصولة وداود لم يحتج به البخاري ومسلم قلت جهالة عين الصحابي لا تضر لأنهم كلهم عدول وليس هو مخالفاً للأحاديث الصحيحة بل يحمل على أن المراد ما سقط من أعضائهما ويؤيده أنا لأنعم أحداً من العلماء منعها فضل الرجل فينبغي تأويله على ما ذكرته إلا أن في رواية صحيحة لأبي داود والبيهقي وليغترفا جميعاً وهذه الرواية تضعف هذا التأويل ويمكن تسميته مع صحتها ويحملنا على ذلك أن الحديث لم يقل أحد بظاهره وبحال أن يصح وتعمل الأمة كلها بخلاف المراد منه: (الجواب الثالث) ذكره الخطابي واصحابنا أن النهي للتنزيه جمعاً بين الأحاديث والله أعلم.

(فرع) قال الغزالي في الوسيط وفضل ماء الجنب طاهر وهو الذي مسه الجنب والحائض والمحدث خلافاً لآحمد فانكر عليه في هذا أربعة أشياء أحدها قوله خلافاً لآحمد فمقتضاه أن آحمد يقول بنجاسته وهو عند آحمد طاهر قطعاً لكن إذا خلت به المرأة لا يجوز للرجل أن يتوضأ به على رواية عنه (الثاني) أنه فسّر فضل الجنب بفضل الجنب والحائض والمحدث (الثالث) قوله فضل الجنب طاهر فيه نقص والاجود مطهر (الرابع) قوله وهو الذي مسه فيه نقص وصوابه وهو الذي فضل من طاهرته: أما ماسه في شربه أو ادخل يده فيه بلا نية فليس هو فضل جنب وما أفضله من طاهرته وإن لم يمسّه فهو فضل جنب فأوهم ادخال مالا يدخل واخراج ما هو داخل ويمكن أن يجاب عن الأول بأنه أراد فضل الجنب مطهر مطلقاً وخالفنا آحمد في بعض الصور: وعن الثاني يجوابين أحدهما

عنها ما روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بنصف مد (١) وروى أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام توضأ بثلاث مد (٢) ونختم الباب بكلامين (أحدهما) أنه ادخل كلمة ثم في معظم هذه الآداب وهي على حقيقتها في الترتيب إلا في قوله ثم يدلك بعد قوله ثم يكرر ثلاثاً فإن ذلك لا يكون متأخراً عن التكرار ثلاثاً بل ذلك في كل غسلة معها (الثاني) أن كمال الغسل لا ينحصر فيما ذكره بل له مندوبات آخر منها ما يبيانه في فصل سنن الوضوء ومنها أن يستصحب النية إلى آخر الغسل ومنها أن لا يغتسل في الماء الراكد ومنها أن يقول في آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

(١) (قوله) روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بنصف مد الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث أبي امامة وفي أسناده الصلت بن دينار وهو متروك وفي رواية للبيهقي يسقط من ماء وفي رواية له بأقل من مد *

(٢) حديث ﴿ روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاث مد لم أجده والمعروف ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد توضأ بثلاث المد ورواه أبو داود والنسائي من حديث أم عمارة الأنصارية وصححه أبو زرعة في اللعل لابن أبي حاتم *

أن المراد بالجنب المنوع من الصلاة ثم فسره بالثلاثة: والثاني انه اراد فضل الجنب وغيره فحذف قوله وغيره لدلالة التفسير عليه واقتصر على الجنب اقتداء بالشافعي والمزني والاصحاب فانهم ترجموا هذا بباب فضل الجنب ثم ذكروا فيه الجنب وغيره: ويجاب عن الثالث بأنه لم ينف كونه مطهراً وقد علم أن الماء الطاهر مطهر الا أن يتغير أو يستعمل وهذا لم يثبت فيه تغير ولا استعمال: وعن الرابع أن المراد منه (١) في الطهارة واكتفى بقريظة الحال والمراد منه في استعماله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن أحدث وأجنب ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) انه يجب الغسل ويدخل فيه الوضوء وهو المنصوص في الام لانها طهارتان فتداخلتا كغسل الجنابة وغسل الحيض (والثاني) انه يجب الوضوء والغسل لانها حقان مختلفان يجبان بسببين مختلفين فلم يدخل أحدهما في الآخر كحد الزنا والسرقة (والثالث) انه يجب ان يتوضأ مرتباً ويفعل سائر البدن لانها متفقان في الغسل ومختلفان في الترتيب فاتفقا فيه تداخلاً وما اختلفا فيه لم يتداخلا وسمعت شيخنا أبا حاتم القزويني يحكي فيه وجهاً رابعاً انه يقتصر على الغسل الا انه يحتاج أن ينويها ووجه لانها عبادتان متجانستان صغرى وكبرى فدخلت الصغرى في الكبرى في الافعال دون النية كاللحج والعمرة﴾

﴿الشرح﴾ للجنب ثلاثة أحوال حال يكون جنباً لم يحدث الحدث الأصغر: وحال يحدث ثم يجنب: وحال يجنب ثم يحدث: فالحال الاول يجنب بلا حدث فيكفيه غسل البدن ولا يلزمه الوضوء بلا خلاف عندنا كما سبق بيانه ودليله وله أن يصل بذلك الغسل من غير وضوء ويكون الوضوء سنة في الغسل كما سبق قال أصحابنا ويتصور ان يكون جنباً غير يحدث في صور أشهرها ان ينزل المتطهر المني من غير مباشرة تنقض الوضوء بنظر أو استمناء أو مباشرة فوق حائل أو في النوم قاعداً فهذا جنب بلا خلاف وليس محدثاً على المذهب الصحيح المشهور الذي قطع

(١) الظاهر انه ذكر المس اتباعاً لشيخه امام الحرمين فإنه قال والذي يتوهم فيه الخلاف ما منه بدن الجنب والحائض على وجه لا يصير به مستعملاً لهذا استدلال الشافعي في الباب باخبار تدل على طهارة ايديهما اذ رعى

قال - كتاب التيمم -

(وفيه ثلاثة أبواب)

﴿ الباب الاول فيما يبيح التيمم وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز أسباب سبعة : الاول فقدان الماء والمسافر أربعة أحوال الاولى أن يتحقق عدم الماء حواله فيتيمم من غير طلب (و)﴾

كتاب التيمم

به الجمهور وأطبقوا على تصوير انفراد الجنبه عن الحدث به وفيه وجه للقاضي أبي الطيب أنه جنب محدث وقد سبقت المسألة في باب ما ينقض الوضوء : الصورة الثانية أن يلف على ذكره خرقة ويولج في امرأة فلا وضوء عليه ويجب الغسل على المذهب وفيه خلاف سبق في الباب قبله : الصورة الثالثة أن يولج في فرج بهيمة أو دبر رجل فيكون جنباً ولا يكون محدثاً لأنه لم يمس فرج آدمي بباطن كفه وهذه الصورة ذكرها أبو الفرج الدارمي وإمام الحرمين والرافعي وغيرهم وهي أوضح من غيرها . هذه الصور الثلاث هي المشهورة قال الرافعي وألحق بها المسعودي الجماع مطلقاً وقال انه يوجب الجنبه لا غير قال واللمس الذي يتقدمه بصير مغموراً به كما ان خروج الخارج بالانزال ينغمر ولانه لو جامع المحرم بالحج لزمه بدنة وإن كان يتضمن اللمس ومجرد اللمس يوجب شاة قال الرافعي وعند الاكثرين يحصل بالجماع الحد ثان ولا يندفع أثر اللمس بخلاف اندفاع أثر خروج الخارج لان اللمس يسبق حقيقة الجماع فيجب ترتيب حكمه عليه فاذا تمت حقيقة الجماع وجب أيضاً حكمها وفي الانزال لا يسبق خروج الخارج الانزال بل اذا انزل حصل خروج الخارج وخروج المنى معاً وخروج المنى أعظم الحدتين فيدفع حوله حلول الاصغر مقترناً به : وأما مسألة المحرم فنوعة على وجه وان سلمنا ففي الفدية معنى الزجر والمؤاخذه وسبيل الجنبايات اندراج المقدمات في المقاصد ولهذا لو انفردت مقدمات الزنا أوجبت تعزيراً فاذا أنضمت اليه لم يجب التعزير مع الحد وأما هنا فالحكم منوط بصورة اللمس ولهذا استوى عمدته وسهوه والله اعلم * الحال الثاني أن يحدث ثم يجنب كما هو الغالب ففيه الالوجه الاربعة التي ذكرها المصنف الصحيح عند الاصحاب وهو المنصوص في الام أنه يكفيه إفاضة الماء على البدن ويصلى به بلا وضوء : والثاني يجب الوضوء مرتباً وغسل جميع البدن فتكون اعضاء الوضوء مغسولة مرتين وعلى هذا أنه يقدم الوضوء وله أن يؤخره الى بعد فراغه من الغسل وله أن يوسطه في اثناء الغسل والافضل تقديمه : والثالث يجب الوضوء مرتباً وغسل باقي البدن ولا يجب اعادة غسل اعضاء الوضوء وله تقديم الوضوء وتأخيره كما ذكرناه : والرابع يكفيه غسل جميع البدن بلا وضوء بشرط أن ينوي الوضوء والغسل

لابد من النظر في انه متى يتيمم وكيف يتيمم ولم يتيمم فجعل (الباب الاول) فيما يبيح التيمم حينئذ يتيمم والثاني في كيفيته : والثالث في حكمه ليعرف ما يستفاد به ومالا يستفاد فانه انما يتيمم لفائدته : الباب الاول في المبيح وهو شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء والمراد منه أن يتعذر استعمال الماء عليه أو ينغمس للحقوق ضرر ظاهر وأسباب العجز فيما ذكره سبعة (أحدها) فقد الماء قال الله تعالى (فلم تجدوا الماء فتميموا) والمسافر أربع احوال لانه اما أن يتيقن وجود الماء حواله أو لا يتيقنه فان لم يتيقنه فاما أن يتيقن عدمه وهو الحالة الاولى أو لا يتيقن عدمه أيضا بل يتردد وهو

فان اقتصر على نية الغسل لزمه الوضوء أيضاً وقد ذكر المصنف ادلة الالوجه * الحال الثالث أن يجنب من غير حدث ثم يحدث فهل يؤثر الحدث فيه وجهان أحدهما لا يؤثر فيكون جنباً غير محدث حكاه الدارمي عن ابن القطان وحكاه الماوردي عن جمهور الاصحاب فعلى هذا يجزيه الغسل بلا وضوء قطعاً والثاني يؤثر فيكون جنباً محدثاً وتجري فيه الالوجه الاربعة وبه قطع القاضي أبو الطيب والحاملي وابن الصباغ والشيخ نصر في كتابيه الانتخاب والتهديب والبغوى وآخرون وفيه وجه ثالث حكاه القاضي حسين أنه لا يدخل هنا الوضوء في الغسل قطعاً بل لا با منها وفرق بينه وبين ما اذا تقدم الحدث فان فيه الالوجه الاربعة بأن هناك وردت الجنابة على أضعف منها فرفته وهنا عكسه فأشبهه الحج والعمرة يدخل الأقوى على الأضعف ولا ينعكس على المذهب وهذا الوجه غلط وخيال عجيب؛ الاصح انه كتقدم الحدث فتجبيء فيه الالوجه الاربعة وحيث أوجبنا الوضوء فقد ذكرنا أن يجوز تقديمه وتأخيره والافضل تقديمه: واذا قدمه فهل يقدم غسل الرجلين معه أم يؤخرهما فيه الخلاف السابق في أول الباب وكذا الكلام في نية هذا الوضوء تقدم في أول الباب وعلى الالوجه كلها لا يشرع وضوآن في جميع الاحوال بلا خلاف وقد نقل الرافعي وآخرون الاتفاق على أنه لا يشرع وضوآن ولعله مجمع عليه ويحتاج له بحديث عائشة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة» رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي حديث حسن صحيح* وأما قول المصنف لانهما حقان مختلفان فاحتراز من غسل الحمض والجنابة وقوله يجبان بسببين احتراز من الحج والعمرة وقوله مختلفين احتراز ممن زني وهو بكر فلم يحدث حتى زني وهو محصن فانه يقتصر على رجمه على أحد القولين وكذا المحرم اذا لبس ثم لبس في مجالس قبل أن يكفر عن الاول فانه تجب كفارة واحدة في أحد القولين وقوله في تعليل الالوجه الرابع عبادتان احتراز عن حقين لا دمي وقوله متجانسان احتراز من كفارة ظهار وكفارة يمين وقوله صغري وكبرى احتراز ممن دخل في الجمعة فخرج الوقت في أثناءها فانه يتمها ظهراً على المذهب ولا يلزمه تجديد نية الظهر ويحتمل أنه احترز عن الصبح والظهر فان احداهما لا تدخل في الاخرى لافى الافعال ولا في النية وقد يفرق بين مسألة الغسل ومسألة الحج

الثانية وان يقننه فاما ان لا يزحه غيره على الاخذ والاستيفاء وهو الحالة الثالثة أو يزحه غيره عليه وهو الرابعة: الحالة الاولى أن يتحقق عدم الماء حواليه مثل أن يكون في بعض رمال البوادي فيتيمم وهل يفتقر الى تقديم الطلب عليه فيه وجهان (أحدهما) نعم لان الله تعالى قال (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وانما يقال لم يجد اذا فقد بعد الطلب وأظهرهما وهو الذي ذكره في الكتاب انه لا حاجة الى الطلب لان الطلب مع يقين عدم عبث: وأما ذكر الاول في الاستدلال بالآية ممنوع

والعمرة بان الحج يشمل كل أفعال العمرة فدخلت فيه والغسل لايشمل ترتيب الوضوء والله أعلم
قال المصنف رحمه *

﴿ فان توضأ من الحدث ثم ذكر انه كان جنباً أو اغتسل من الحدث ثم ذكر انه كان جنباً
أجزأه ما غسل من الحدث عن الجنابة لان فرض الغسل في أعضاء الوضوء من الجنابة
والحدث واحد ﴾

﴿ الشرح ﴾ هنا مسألتان احدهما توضأ بنية الحدث ثم ذكر انه كان جنباً فيجزيه المغسول
وهو وجهه ويدها ورجلاه ودليله ما ذكره المصنف: الثانية غسل جميع بدنه بنية رفع الحدث الاصغر
غالطاً فقطع المصنف بارتفاع الحدث عن أعضاء الوضوء دون غيرها وظاهر كلامه ارتفاعه عن
جميع أعضاء الوضوء الرأس وغيره وكذا أطلقه جماعة وصرح جماعة بارتفاعه عن الرأس
وآخرون بانه لا يرتفع عنه وهذا هو الاصح لان فرض الرأس في الوضوء المسح فالذي نواه انما
هو المسح فلا يجزيه عن غسل الجنابة ولنا وجه انه لا يجزئه ما غسله بنية الحدث عن شئ من
الجنابة حكاه الرافعي وقد سبقت المسألة واضحة في باب نية الوضوء والله أعلم

﴿ فرع ﴾ في مسائل تتعلق بالباب احدها قال الشافعي رحمه الله في البويطي أكره للجنب أن يغتسل
في البئر معينة كانت أو دائمة وفي الماء الراكد الذي لا يجري قال وسواء قليل الماء وكثيره أكره
الاعتسال فيه والبول فيه هذا نضبه بحروفه: واتفق أصحابنا على كراهته كما ذكر قال في البيان والوضوء
فيه كالغسل ويحتاج المسألة بمحدث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء
الدائم وهو جنب » فقيل كيف يفعل يا أبا هريرة قال « يتناولونه تناوولاً » رواه مسلم: الثانية يجوز الغسل من انزال
المني قبل البول وبعده والاولى أن يكون بعد البول خوفاً من خروج مني بعد الغسل وحكي الدارمي عن قوم أنه
لا يجوز قبل البول (الثالثة) السنة اذا غسل ما على فرجه من أذى ان يدللك يده بالارض ثم يغسلها ثبت ذلك في
الصحيحين عن ميمونة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبق بيانه في باب الاستطابة: (الرابعة)

قال (الثانية): أن يتوهم وجود الماء حواله فليتردد (ح) الرجل الي حد يلحقه غوث الرفاق
فلو دخل عليه وقت صلاة أخرى ففي وجوب إعادة الطلب وجهان ﴿
إذا لم يتيقن عدم الماء حواله بل جوز وجوده تجوزاً قريباً أو بعيداً وجب تقديم الطلب على
التيمم لان التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الطهارة بالماء: ويشترط أن يكون الطلب
بعد دخول الوقت فحينئذ تحصل الضرورة: وهل يجب أن يطلب بنفسه أم يجوز أن ينيب غيره
فيه وجهان: أظهرهما أنه يجوز الانابة حتى لو بعث النازلون واحداً ليطلب الماء أجزأ طلبه عن
الكل ولا خلاف أنه لا يسقط بطلبه الطلب عن لم يأمره ولم يأذن له فيه: وكيفية الطلب ان يبحث

لا يجوز الغسل بحضرة الناس الامستور العورة فان كان خاليا جاز الغسل مكشوف العورة والستر أفضل * واحتج البخارى والبيهقى لجواز الغسل عريانا في الخلوة بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان موسى اغتسل عريانا فذهب الحجر بثوبه » وان أوب كان يغتسل عريانا فخر عليه جدار من ذهب » رواهما البخارى وروى مسلم أيضا قصة موسى صلى الله عليه وسلم والاحتجاج به تفريع على الاحتجاج بشرع من قبلناه واحتجوا الفضل الستر بحديث بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة : عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتنا ما تأتي منها وما نذرق قال « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » قلت أرأيت اذا كان احدنا خاليا قال « الله احق ان يستحيي من الناس » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى حديث حسن : هذا مذهبنا ونقل القاضي عياض جواز الاغتسال عريانا في الخلوة عن جماهير العلماء قال ونهى عنه ابن أبي ليلى لان الماء ساكنا * واحتج فيه بحديث ضعفه العلماء * (الخامسة) الوضوء والمضمضة والاستنشاق سنن في الغسل فان ترك الثلاثة صح غسله قال الشافعى في المختصر فان ترك الوضوء والمضمضة والاستنشاق فقد أساء ويستأنف المضمضة والاستنشاق قال القاضي حسين وغيره سماه مسيئا ترك هذه السنن فانها مؤكدة فتاركها مسيء لا محالة قالوا وهذه اساءة بمعنى الكراهة لا بمعنى التحريم قال القاضي والمتولى والرويانى وآخرون وأمره باستئناف المضمضة والاستنشاق دون الوضوء لمعنيين : أحدهما ان الخلاف في المضمضة والاستنشاق كان موجودا في زمانه فان أبا حنيفة وغيره ممن تقدم يوجبونهما فأحب الخروج من الخلاف والوضوء لم يكن أوجب أحد وإنما حدث خلاف ابى نور وداود بعده والثانى ان الماء قد وصل الى موضع الوضوء دون موضعها فأمره بأبصاله اليها قال اصحابنا ويستحب استئناف الوضوء لكن استحباب المضمضة والاستنشاق أكد وقد تقدمت مذاهب العلماء في حكم المضمضة والاستنشاق في الغسل : والوضوء في باب صفة الوضوء بدلائلها ومذهبنا ومذهب الجمهور انهما سنتان في الوضوء والغسل : (السادسة) لا يجب الترتيب في اعضاء الغتسل لكن

عن رحله ان كان وحده ثم ينظر يمينا وشمالا و خلفا وقداما اذا كان في مستو من الارض وينحصر مواضع الحضرة واجتماع الطيور بمزيد الاحتياط وان لم يكن الموضع مستويا واحتاج الى التردد نظر * فان كان يخاف على نفسه وماله فلا يجب ذلك لان الخوف يبيح له الاعراض عند تيقن الماء فعند التوهم أولى وان لم يخف : وهذه الحالة هي المحكوم فيها بقوله في الكتاب فعليه أن يتردد الى حد يلحقه غوث الرفاق وهذا الضابط مستفاد من امام الحرمين رحمه الله : قال لانكأه البعد عن مخيم الرفقة فرسخا أو فرسخين وان كانت الطرق آمنة : ولا تقول لا يفارق طنب الخيام فالوجه القصد أن يتردد ويطلب الى حيث لو استغاث بالرفقة لا غاؤه مع ما هم عليه من التشاغل بالاشغال والتفاوض

تستحب البداءة بالرأس ثم بأعالي البدن وبالشق الايمن: (السابعة) يجب ايصال الماء الى غضون البدن من الرجل والمرأة وداخل السرة وباطن الاذنين والباطنين وما بين الاليتين وأصابع الرجلين وغيرها مما له حكم الظاهر وحمرة الشفة وهذا كله متفق عليه: ولو التصقت الاصابع والتحمت لم يجب شقها وقد سبق ايضاح هذا وبسطه في صفة الوضوء ومما قد يغفل عنه باطن الاليمين والباطن والعكن والسرة فليتعهد كل ذلك ويتعهد ازالة الوسخ الذي يكون في الصماخ: قال الشافعي في الام والاصحاب يجب غسل ما ظهر من صماخ الاذن دون ما بطن * ولو كان تحت اظفاره وسخ لا ينزع وصول الماء الى البشرة لم يضر وان منع ففي صحة غسله خلاف سبق بيانه في بابي السواك وصفة الوضوء: (الثامنة) اذا كان علي بعض أعضائه أو شعره حناء أو عجين أو طيب أو شمع أو نحوه فمنع وصول الماء الى البشرة أو الى نفس الشعر لم يصح غسله وقد تقدم بيان هذا مع فروع حسنة تتعلق به في آخر صفة الوضوء: ولو كان شعره متلبدا بحيث لا يصل الماء الى باطن الشعر لم يصح غسله الا بنفسه حتى يصل الماء الى جميع أجزائه هكذا نص عليه الشافعي في الام وقطع به الاصحاب: ولو انعقدت في رأسه شعرة أو شعرات فهل يعفى عنها ويصح الغسل وهي معقودة وان كان الماء لا يصل باطن محل العقد: فيه وجهان حكاهما الروياني والرافعي وغيرهما: أحدهما يعفى عنه وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني وصححه الروياني والرافعي لانها في معنى الاصبع الملتحمة ولا زال الماء يبيل محلها: والثاني لا يعفى عنه كالملبد وقطع هذه الشعرات ممكن بلا ضرر بخلاف الاصبع الملتحمة: (التاسعة) لو ترك من رأسه شعرة لم يصبها الماء لم يصح غسله: وعن أبي حنيفة انه يصح: فلو نتف تلك الشعرة قال الماوردي ان كان الماء وصل أصلها أجزاءه والا لزمه ايصاله أصلها قال وكذا لو وصل الماء الى أصول شعره دون الشعر ثم حلقه أجزاءه وذكر صاحب البيان فيه وجهين أحدهما هذا (١) والثاني يلزمه غسل مقطع الشعرة والشعرات وبه قطع ابن الصباغ في الفتاوى المنقولة عنه (العاشرة) اذا انشق جلده بجراحة وانفتح فيها وانقطع دمها وأمكن ايصال الماء الى باطنها الذي يشاهد بلا ضرر

(٢) صحح في
الروضة الثاني
وفيه نظر لان
غسل البشرة
وزوال الشعرة
لا يؤتى فيه
كمن ترك من
الوضوء أو النسل
رجله ثم قطعت
اه اذرعى

في الاقوال وهذا يختلف باستواء الارض واختلافها سعودا وهبوطاً وهذا الضبط لا يكفي في كلام غيره لكن الائمة من بعده تابعوه عليه وليس في الطرق ما يخالفه: هذا اذا كان وحده فان كان في رفقة وجب البحث عنهم أيضا الى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع لتلك الصلاة وفي وجه الى ان: يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت الا ما يسع ركعة وفي وجه الى أن يستوعبهم وان خرج وقت الصلاة واذا عرف أن معهم ماء فهل يجب استيها به من صاحبه: فيه وجهان: أحدهما لا: لصعوبة السؤال علي أهل المروءة: والثاني وهو الاظهر نعم: لانه ليس في هبة الماء كثير منة وهذا الوجهان يخرجان على ظاهر المذهب في أنه اذا وهب منه الماء وجب عليه قبوله

وجب ايصاله في الغسل والوضوء قطع به الاصحاب وقد سبق بيانه في صفة الوضوء : قال الشيخ
أبو محمد الجويني والفرق بينه وبين الفم والانف انهما باقيان على الاستيطان وإنما يفتح فيه لحاجة
ومحل الجراحة صار ظاهرا فأشبهه مكان الافتضاض من المرأة الثيب وقد سبق نص الشافعي علي
انه يلزمها ايصال الماء الى ما برز بالافتضاض : قال أبو محمد فإن كان للجراحة غور في اللحم لم يلزمه
مجاوزه مظهر منها كما لا يلزم المرأة مجاوزة مظهر بالافتضاض: ولو اندملت الجراحة والتأت سقط
الفرض في ذلك الموضع كالموضع عادت البكارة بعد الافتضاض فإنه يسقط غسل ما كان ظهر بالافتضاض
وكما لو التحمت أصابع رجله فإنه لا يجوز له شتمها بل يكفيه غسل مظهره وقد سبق هذا في صفة الوضوء
قال أبو محمد ولو كان في باطن الجراحة دم وتمذرت ازالته وخشي زيادة سرايتها الى العضو
لم يلزمه ايصال الماء الى باطنها ولزمه قضاء الصلوات عند الشافعي اذا اندملت: ولا يلزمه القضاء
عند المزني رضي الله عنهما : (الحادية عشرة) لو قطعت شفته أو انفه فهل يلزمه غسل مظهره بالقطع
في الوضوء والنسل : فيه وجهان سبق ايضاحهما في صفة الوضوء أصحهما يجب لانه صار ظاهرا :
ولو كان غير مختون فهل يلزمه في غسل الجنابة غسل ما تحت الجلد التي تقطع في الختان : فيه وجهان
حكاهما المتولي والروائي وآخرون أصحهما يجب صححه الروائي والرافعي لان تلك الجلدة مستحقة
الازالة ولهذا لو ازالها انسان لم يضمن واذا كانت مستحقة الازالة فاحتتمها كالظاهر * والثاني لا يجب
وبه جزم الشيخ أبو عاصم العبادي في الفتاوى لانه يجب غسل تلك الجلدة ولا يكفي غسل ما تحته ولو كانت
كالعدوم لم يجب غسلها بقي ما تحته باطنا: (الثانية عشرة) لا يجب غسل داخل عينيه وحكم استحبابه
كما سبق في صفة الوضوء ولو نبت في عينه شعر لم يلزمه غسله : (الثالثة عشرة) لو كان علي بعض
بدن الجنب نجاسة فغسل ذلك الموضع غسلة واحدة بنية الجنابة ارتفعت النجاسة وهل يجزئه
عن الجنابة فيه وجهان سبقا في مواضع بسطهما في باب نية الوضوء أصحهما يجزئه: ولو صب الجنب

وفيه وجه نذكره من بعد : وكل ما ذكرناه فيما اذا لم يسبق تيممه تيمم آخر وطلب للماء فان اتفق
ذلك واحتاج الى التيمم مرة أخرى إما لبطلان الاول بمحدث أو لفريضة أخرى فائتة أو مؤداة
فهل يقتصر الى إعادة الطلب نظر ان انتقل من ذلك المكان الى مكان آخر او اطبقت غمامة
أو طلع ركب وما أشبه ذلك مما يظن عنده حصول الماء وجب الطلب كما في التيمم الاول نعم كل
موضع يتقن بالطلب أنه لا ماء فيه ولم يجوز بالسبب الذي حدث حصوله فيه لم يحتاج الى البحث
والطلب في ذلك الموضع على ظاهر المذهب كما سبق: وان لم ينتقل عن ذلك الموضع ولم يحدث شيء
بوم حصول الماء فان يتقن بالطلب الاول أن لا ماء ثم فعل ما ذكرنا في حالة يقين العدم: وان لم
يتيقنه بل غلب على ظنه العدم فوجهان: أحدهما أنه لا يحتاج الى إعادة الطلب لانه لو كان ثم ماء

على رأسه الماء وكان على ظهره نجاسة فنزل عليها فزالها فان قلنا الماء المستعمل في الحدث يصلح لازالة النجاسة طهر المحل عن النجاسة وهل يطهر عن الجنابة: قال الروياني فيه الوجهان وان قلنا المستعمل في الحدث لا يصلح للنجس قال الروياني ففي طهارته عن النجس هنا وجهان: أحدهما يطهر لان الماء قائم على المحل وانما يصير مستعملا بالانفصال: والثاني لا يطهر لانا لانجعل الماء في حالة ترده على العضو مستعملا للحاجة الى ذلك في الطاهرة الواحدة وهذه طهارة أخرى فعلى هذا يجب تطهير هذا المحل عن النجاسة وهل يكفيه الغسلة الواحدة فيه عن النجس والجنابة اذا نواها فيه الوجهان (الرابعة عشرة) لو أحدث اغتسل في أثناء غسله لم يؤثر ذلك في غسله بل يتمه ويجزئه فان أراد الصلاة لزمه الوضوء نص على هذا كله الشافعي في الاموال اصحاب ولا خلاف فيه عندنا وحكاه ابن المنذر عن عطاء وعمرو بن دينار وسفيان الثوري واختاره ابن المنذر وعن الحسن البصري انه يستأنف الغسل: دليلنا ان الحدث لا يبطل الغسل بعد فراغه فلا يبطله في أثناءه كالاكل والشرب (الخامسة عشرة) هل يجب على السيد أن يشتري لمملوكه ماء الوضوء والغسل من الحيض والجنابة: فيه وجهان حكاهما المتولى والروياني هنا وآخرون في انفقان أحدهما يجب كزكاة فطره (الثاني) لا: لان للطهارة بدلا وهو التيمم فينتقل اليه كما لو أذن لعبده في الحج متعافا فانه لا يلزم السيد الهدى بل ينتقل العبد الى الصوم ويحالف الفطرة فلا بدل لها ولم يرجحوا واحدا من الوجهين والاول عندى أصح لانه من مؤن العبد وهي علي سيده وهل يلزم الزوج شراء ماء الطهارة لزوجته فيه خلاف ذكره المصنف في باب ما يجب بمحظورات الاحرام وذكره المتولي والروياني وآخرون هنا وذكره البغوي وآخرون في النفقات والظاهر تفصيل ذكره البغوي وتابعه عليه الرافعي قال ان كان الغسل لاحتلامها لم يلزمه وان كان لجماعه أو نفاس لزمه في أصح الوجهين لانه بسببه وان كان حيض لم يلزمه في أصح الوجهين لانه من مؤن التمكن وهو واجب اليها قال الرافعي وينظر على هذا القياس في ماء الوضوء الى أن السبب منه كالمس أم لا: وفي أجره الحمام وجهان مشهوران في كتاب النفقات أحدهما لا يجب الا اذا عسر الغسل الا في الحمام لشدة برد وغيره واختاره الغزالي وأصحهما وبه قطع المصنف والبغوي والروياني وآخرون في كتاب

لظفر به بالطلب الاول ظاهرا: وأظهرهما أنه يجب الطلب ثانيا لانه قد يطلع على بئر خفيت عليه أو يجد من يده على الماء لكن يجعل الطلب الثاني أخف من الاول واذا عرفت ما ذكرناه وتأملت قوله فان دخل عليه وقت صلاة أخرى ففي وجوب اعادة الطلب وجهان: فينبغي أن لا يخفى عليك منه شيان: أحدهما أن هذا الخلاف غير مخصوص بما اذا دخل عليه وقت صلاة أخرى بل مهما احتاج الى اعادة التيمم اما لهذا السبب أو لان تيممه الاول قد بطل بعروض حدث أو طلوع ركب: جرى الوجهان سواء تخلل بين التيممين زمان أو لم يتخلل: والثاني ان

التفقات الوجوب الا أن يكون من قوم لا يعتادون دخوله فان أوجبتاها قال الماوردي انما تجب في كل شهر مرة (السادسة عشرة) قال أبو الليث الحنفي في نوازله: لو كان في الاذن قرحة فبرأت وارتفع قشرها وأطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه يرتفع ولا يصل الماء الى ماتحت القشرة أجزاء وضوءه في معناه الغسل.

فصل ❦

(في الأفعال السنونة)

لم يذكر لها المصنف رحمه الله بابا مستقلا بل ذكرها مفرقة في أبوابها وقد ذكرها هو في التنبية والأصحاب مجموعة في باب اقتداء بالزني رحمه الله فأحببت وناقته الجمهور في ذكرها مجموعة في موضع فانه احسن واحوط وأنفع وأضبط أذكرها ان شاء الله تعالى في هذا الفصل في غاية الاختصار بالنسبة الى عادة هذا الشرح لكوني ابسطها ان شاء الله تعالى بفروعها وادائها وما يتعلق بها في مواضعها: فمنها غسل الجمعة وهو سنة عندنا وعند الجمهور وأوجه بعض السلف وفيمن يستحب له أربعة أوجه: الصحيح انه يستحب لكل من حضر الجمعة سواء الرجل والمرأة ومن تجب عليه ومن لا تجب ولا يستحب لغيره (والثاني) يستحب لكل من تجب عليه سواء حضر أم انتقطع لعذر حكا الماوردي والرويانى ورجه الزوياني وادعي انه قول جمهور أصحابنا وليس كما قال: (والثالث) يستحب لمن حضر من تازمه الجمعة دون من لا تازمه حكا الشاشي وغيره وهذا ضعيف أو غلط (والرابع) يستحب لكل احد سواء حضر أو لم يحضر ومن تازمه ومن لا تازمه ومن انتقطع عنها لعذر أو غيره كغسل العيد حكا المتولى وغيره (١) قال الشافعي والأصحاب ويدخل وقت غسل الجمعة بطلوع الفجر ويبقى الى صلاة الجمعة والافضل أن يكون عند الرواح اليها فلو اغتسل قبل الفجر لم يحسب هكذا قطع به الأصحاب في جميع الطرق الا امام المرمين فخكي وجها أنه

(١) ونقل رحمه الله في شرح مسلم ومها انه يستحب المذكور خاصة فهذا وجه خامس اه اذرى

كلامه وان كان مطابقا لكن الشرط في صورة الخلاف أن لا يحدث سبب يوم حدث الماء من الانتقال الى مكان آخر أو طوع ركب ونحوها والاوجب إعادة الطلب بلاخلاف وان لا يكون العدم مستيقنا بمقتضى الطلب الاول والاذا استيقن العدم ولم يحدث ما يوم حصول الماء كان اليقين الاول مستمرا ولا معني للطلب معيقين العدم كما تقدم: ولك أن تعلم قوله لم يتردد الرجل بالماء لأمرين أحدهما أن عند أبي حنيفة ليس علي التيمم طلب الا اذا غاب على نظنه ان قربه ماء: والثاني أن عنده صلاة العيد وصلاة الجنازة يجوز ان يتيمم لهما اذا خاف الفوت لو اشتغل بالوضوء وان كان الماء موجودا عنده وكلام الكتاب مطابق *

يحبس وليس بشيء، ولو اغتسل بعد الفجر ثم اجنب لم يبطل غسل الجمعة عندنا قال المسوردي
وبه قال العلماء كافة الا الاوزاعي فانه أبطله : دليلنا ان غسل الجمعة يراد للتنظيف فاذا تعقبه غسل
الجنابة لم يبطله بل هو أبلغ في النظافة: قال الروياني وغيره ويستحب أن يستأنف غسل الجمعة
ليخرج من الخلاف قال القفال وصاحبه الصيدلاني والاصحاب ان لم يجد الماء تيمم قالوا ويتصور
ذلك في قوم توضعوا وافرغ ماؤهم وفي الجريح في غير أعضاء الوضوء واستبعد الغزالي وغيره التيمم
لان المراد قطع الرائحة والصواب الاول لانها طهارة شرعية فتاب عنها التيمم كغيرها: واغسل
الجمعة فروع وتمت بنسبها في بابها ان شاء الله تعالى : ومن الغسل المسنون غسل العيدين وهو
سنة لكل أحد بالاتفاق سواء الرجال والنساء والصبيان لانه يراد للزينة وكلهم من أهلها بخلاف
الجمعة فانه لقطع الرائحة فاختص بمحاضرها على الصحيح: ويجوز بعد الفجر وهل يجوز قبله قولان
(أحدهما) لا كالجمعة وأصحها نعم لان العيد يفعل أول النهار فيبقى أثره ولان الحاجة تدعو الى
تقديمه لان الناس يقصدونه من بعيد فعلى هذا فيه أوجه (أحدها) يجوز في جميع الليل (والثاني)
لا يجوز الا عند السحر وأصحها يجوز في النصف الثاني لاقبله هذا مختصر ما يتعلق بغسل العيد
وساقي ايضاحه مبسوطا باداته حيث ذكره المصنف في صلاة العيد ان شاء الله تعالى: ومن المسنون
غسل الكوفين وغسل الاستسقاء: ومنه غسل الكافر اذا أسلم ولم يكن أجنب وقد سبق
ايضاحه في باب ما يوجب الغسل: ومنه غسل المجنون والمغمي عليه اذا أفاق وقد سبق بيانها في
باب ما ينقض الوضوء: ومنه اغسال الحج وهي الغسل للحرام والدخول مكة وللوقوف بعرفة
والوقوف بالمشعر الحرام وثلاثة اغسال لرمي الجمار في ايام التشريق الثلاثة نص الشافعي على
هذه السبعة في الأم قال ولا يغتسل لجمرة العقبة قال اصحابنا انما لم يغتسل لها لان وقتها يدخل
من نصف الليل ويبقى الى آخر النهار فلا يجتمع لها الناس ولانه اغتسل للوقوف بالمشعر الحرام
وهو يرمي جمرة العقبة بعده بساعة نأثر الغسل باق فلا حاجة الى اعادته وازاد الشافعي في القديم

قال (الثالثة ان يتيقن وجود الماء في حد القرب فيلزمه (ح) ان يسعى اليه وحده القرب الى حيث
يتردد اليه المسافر للرعي والاحتطاب وهو فوق حد الغوث فان انتهى البعد الى حيث لا يجد الماء
في الوقت فلا يلزمه وان كان بين الرتبتين فقد نص أنه يلزمه اذا كان علي عين المنزل أو يساره ونص
فيما اذا كان على صوب مقصده انه لا يلزمه فقيل قولان وقيل بتقرير النصين لان جوانب المنزل
منسوبة اليه دون صوب الطريق * ﴿

اذا تيقن وجود الماء حوايه فله ثلاث مراتب احداها ان يكون علي مسافة ينتشر اليها
النازلون في الاحتطاب والاحتشاش وتنتهي البهائم اليها في الرعي فيجب السعي اليه والوضوء به

الى هذه السبعة الغسل لطوافي الزيارة والوداع قال القاضي ابو الطيب وللحلق: قال البغوي وغيره
 ويسن للحائض والنفساء جميع اغسال الحج الا غسل الطواف لكونها لا تطوف (١) ومن المستحب
 الغسل من غسل الميت وللشافعي قول انه يجب ان صح الحديث فيه ولم يصح فيه حديث
 ولا فرق في هذا بين غسل الميت المسلم والكافر فيسن الغسل من غسلها ويسن الوضوء
 من مس الميت نص عليه الشافعي في مختصر المزني رحمهما الله وقاله الاصحاب ونقله امام الحرمين
 عن اصحابنا المرازمة وسبب الكلام فيه في الجنائز ان شاء الله تعالى حيث ذكره
 المصنف: ومن المستحب الغسل من الحجامة ودخول الحمام نص عليهما الشافعي في القديم
 وسكاه عن القديم ابن القاص والتمثال وقطعا به وكذا قطع به المحاملي في الباب والغزالي في الخلاصة
 والبغوي وآخرون ونقله الغزالي في الوسيط عن ابن القاص ثم قال وانكر معظم الاصحاب
 استحبابهما قال البغوي اما الحجامة فورد فيها اثر واما الحمام فقبل اراد به اذا تنور يغتسل والا
 فلا وقيل استحبه لاختلاف الايدي في ماء الحمام قال وعندي ان معنى الغسل انه اذا دخله ففرق
 استحباب الا يخرج حتى يغتسل: هذا كلام البغوي وروى البيهقي باسناد ضعفه عن عائشة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال « الغسل من خمسة من الجنابة والحجامة وغسل يوم الجمعة والغسل من ماء
 الحمام » وباسناده عن ابن عمرو بن العاص قال « كنا نغتسل من خمس من الحجامة والحمام وتنف الابط ومن
 الجنابة ويوم الجمعة » والله اعلم * ومن المستحب الغسل لمن اراد حضور مجمع الناس صرح به اصحابنا ونقله
 الروياني في البحر عن نص الشافعي ورأيت في الام ما يدل عليه صريحا أو اشارة ظاهرة قال ابو عبد الله
 الزيري في الكافي يستحب في كل أمر اجتمع الناس له أن يغتسل المرء له ويقطع الرائحة المغيرة
 من جسده ويمس من طيب أهله هذه هي السنة وقال البغوي يستحب لمن اراد الاجتماع بالناس
 ان يغتسل ويتنظف ويتطيب قال المحاملي في الباب يستحب الغسل عند كل حال تغير فيه البدن قال اصحابنا
 وآكد هذه الاغسال غسل الجمعة والغسل من غسل الميت وأيهما آكد: فيه قولان مشهوران

(١) وينبغي
 ألا ينسأ
 ان لم يثبت فيه
 شيء اذا استحباب
 حكم شرعي
 يحتاج الى دليل
 ثابت وكيف
 يقال ينسأ ما لم
 يرد فيه سنة
 ثابتة اهاذرعي

لانه اذا كان يسعى لاشغاله الى هذا الحد فلمهم العبادة أولى وهذا فوق حد الغوث الذي يسعى اليه
 عند التوهم قال الامام محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ: (الثانية) أن يكون بعيدا عنه بحيث
 لو سعى اليه لفاته فرض الوقت فيتميم ولا يسعى اليه لانه فاقد في الحال ولو وجب انتظار الماء مع
 خروج الوقت لما ساع التيمم أصلا بخلاف ما لو كان واجدا للماء وخاف فوات الوقت لو توضأ
 حيث لا يجوز له التيمم لانه ليس بفاقد على ان صاحب التهذيب حكى في هذه الصورة وجهاً انه يتيمم
 ويصلي لحزمة الوقت ثم يتوضأ ويعيد: وقد يقول الناظر أيعتبر كونه بحيث لو سعى اليه لفاته فرض
 الوقت من حين نزوله في ذلك المنزل أو من أول وقت الصلاة لو كان نازلا فيه فان كان الاول فقد

وذكرها المصنف في الجنائز أصحها عند المصنف وسائر العراقيين غسل الميت وهو
نصه في الجديد : والثاني غسل الجمعة وهو قوله القديم وصححه البغوي والروائي وغيرهما قال الرافعي
وصححه الاكثرون وهذا هو الصحيح أو الصواب لان احاديث غسل الجمعة صحيحة وليس في
الغسل من غسل الميت شي صحيح : وفائدة القوانين فيما لو أوصى بماء لاولى الناس أو بكل من
يدفعه الي أولاهم أو آكدهم حاجة فوجد رجلان أحدهما قد غسل ميتا والآخر يريد حضور
الجمعة فأيهما أولى به . فيه القولان وستأتي دلائل كل ما ذكرته في مواضعه ان شاء الله
تعالى وبالله التوفيق *

(١) ذروري
الامام أحمد
رضي الله عنه
عن عمر رضي
الله عنه قال
سمعت رسول
الله صلى الله
عليه وسلم يقول
فيه (ومن كانت
تؤمن بالله واليوم
الآخر فلا تدخل
الحمام) ورواه
الترمذي عنه
من رواية جابر
وقال حديث حسن
غريب اه اذرعى

فصل

(في دخول الحمام (١))

روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « نهى رسول الله ﷺ عن دخول الحمامات ثم رخص
الرجل أن يدخلوها في الميازر » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم قال الترمذي ليس
اسناده بذلك القام : وعن المليح بفتح الميم قال دخل نسوة من أهل الشام على عائشة فقالت
من أنتن فقلن من أهل الشام فقالت لعلكن من الكورة التي يدخل نساؤها الحمامات قلن نعم قالت
أما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت
ما بينها وبين الله تعالى » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه : قال الترمذي حديث حسن * وعن
عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « انها ستفتح عليكم
أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالازور وامنعوها
النساء الامريضة أو نساء » رواه أبو داود وابن ماجه : وفي اسناده من يضعف : وجاء في دخول
الحمام عن السلف آثار متعارضة في الاباحة والكرهية فعن أبي الدرداء رضي الله عنه نعم

يكون الماء في حد القرب ولو سعى اليه لقابه فرض الوقت لتزوله في آخر الوقت فاذا لم يوجب السعي
اليه بطل اطلاق قولنا به اذا كان الماء في حد القرب لزم السعي اليه وان اعتبرنا من أول وقت الصلاة
فإن أيت الصلاة مختلفة في الطول والقصر فما الذي يفعل ان اعتبر الوسط منها كما يفعل في حد القرب
فإن القدر الذي ينتشر اليه المسافر لحاجة مختلف صيفاً وشتاء وتؤثر فيه عورة المكان وسهولته
وما أشبه ذلك والمعتاد في نظائر ذلك الاخذ بالوسط المعتدل أم نعتبر في كل صلاة وقتها فتختلف
المسافة التي يحتاج الي قطعها أم كيف الحال ولو كان يتيمم لغائته فكيف يقدر فوات وقتها لو سعى
الي الماء أيقال وقتها أول حالة التذكر فيلزم ان لا يسعى الي الماء في حد القرب لانه زمان يسير أو

البيت الحمام يذهب الدرر ويندكر النار * وعن علي وابن عمر رضى الله عنهم بتس آبيت الحمام
بيدى العورة ويندب الحياء : واما أصحابنا فكلامهم فيه قليل وعن تكلم فيه من أصحابنا
الامام الفقيه الحافظ أبو بكر السمعاني المروزي رحمه الله فقال جملة القول في دخول الحمام انه مباح
لرجال بشرط التستر وغض البصر ومكروه للنساء الا لعذر من نفاس أو مرض قال وانما كره للنساء لان
أمرهن مبني على المبالغة في التستر ولما في موضع ثيابهن في غير بيوتهن من الهتك ولما في خروجهن
واجتماعهن من الفتنة والشر وأنشد

دهتك بقلة الحمام نعم * ومالها الطريق الي يزيد

قال وللا داخل آداب منها ان يتدكر بحره حر النار ويستعين بالله تعالى من حرها ويسأله الجنة وان
يكون قصده التنظف والتطهر دون التنعيم والترفة والا يدخله اذا رأى فيه عاريا بل يرجع والا يصلى
فيه ولا يقرأ القرآن ولا يسلم ويستغفر الله تعالى اذا خرج ويصلى ركعتين فقد كانوا يقولون يوم الحمام
يوم اثم وروى لكل أدب منها خبرا أو أثرا وذكر آدابا أخر: وذكر الامام الغزالي رحمه الله
في الاحياء فيه كلاما حسنا طويلا مختصره انه لا بأس بدخول الحمام : دخل أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمامات الشام قال وعلى داخله واجبات وسنن فعليه واجبان في عورته صونها
عن نظر غيره ومسه فلا يتعاطى أمرها وازالة وسخها الا بيده: وواجبان في عورة غيره ان يفض بصره
عنها وان ينهأ عن كشفها لان النهي عن المنكر واجب فعليه ذلك وليس عليه القبول قال ولا يسقط
الانكار الا لحوف ضرر أو شتم أو نحوه ولا يسقط عنه بظنه انه لا يفيد قال ولهذا صار الحزم في
هذه الا زمان ترك دخول الحمام اذ لا يخلو عن عورات مكشوفة لاسيما ما فوق العانة وتحت السرة
ولهذا استحب اخلاء الحمام قال والسنن عشر النية بان لا يدل عبثا ولا لغرض الدنيا بل يقصد
التنظف المحبوب وان يعطى الحمامى الاجرة قبل دخوله ويقدم رجله اليسرى في دخوله قائلا بسم
الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم وان يدخل

لا يقال هذا وحينئذ لا يفرض لها وقت آخر يفوت بالسعي الماء ولو كان يتيمم للنوافل وجوزنا
ذلك فكيف نعتبر الوقت فيها وهل نجعل مواعيت الفرائض الخمس معيارا للفوائت والنوافل أم
لا : والجواب الاشبه بكلام الاثمان الاعتبار من أول وقت الصلاة او كان نازلا في ذلك المنزل ولا
بأس باختلاف المواعيت والمسافات فان الغرض صيانة وظيفة الوقت عن الفوات وعلى هذا اذا
انتهى الي المنزل في آخر الوقت وكان الماء في حد القرب لزم السعي اليه والوضوء به وان كان يفوته
فرض الوقت كما لو كان الماء في رحله وفاته الغرض لو توضأ والاشبه ان نجعل وقت الحاضرة معيارا
في الفوائت والنوافل فانها الاصل والمتصد بالتيمم غالبا والله أعلم : الثالثة ان يكون بين الرتبتين

وقت الخلوة أو يتكلف اخلاء الحمام فانه وان لم يكن في الحمام الأهل الدين والمحتاجون في العورات
فالنظر الى الابدان مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء، وهو مذكر للفكر في العورات ثم لا يخلو الناس
في الحركات عن انكشاف العورات فيقع عليها البصر وان لا يعجل بدخول البيت الخارجى يعرق
فى الاول والا يكثر صب الماء بل يقتصر على قدر الحاجة فهو المأذون فيه وان يذكر بجرارته
حرارة نار جهنم لشبهه بها والايكثر الكلام ويكره دخوله بين المغرب والعشاء وقريبا من الغروب
وان يشكر الله تعالى اذا فرغ على هذه النعمة وهى النظافة ويكره من جهة الطب صب الماء البارد
على الرأس عند الخروج من الحمام وشربه ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة ولا بان
يدلكه غيره يعنى فى غير العورة هذا كلام الغزالي ثم ذكر فى النساء كلاما حذفته ليكون كلام
السمعاني أصوب منه قال واذا دخلت المرأة لضرورة فلا تدخل الا بمنزى سابق قال ولا يقرأ
القرآن الا سرا ولا يسلم اذا دخل فقد اتفق هو والسمعاني على ترك القراءة والسلام فأما القراءة
فتقدم فى آخر باب ما يوجب الغسل أنها لا تتركه واعل مرادها الاولى تركها لأنها مكروهة : وأما
ترك السلام فقد واقفها عليه صاحب التتمة فقال لا يستحب السلام لداخله على من فيه لانه بيت
الشیطان ولان الناس يكونون مشتغلين بالتنظف وكذا قاله غيرهم: والحمام مذكر لا مؤنث كذا
نقله الازهرى فى تهذيب اللغة عن العرب: نقله غيره وجمعه حمامات مشتق من الحميم وهو الماء الحار
والله أعلم وبه التوفيق *

﴿ باب التيمم ﴾

قال أبو منصور الازهرى رحمه الله التيمم فى كلام العرب القصد يقال تيممت فلانا و تيممتها وتيممتها
أى قصدتها والتيمم ثابت بالكتاب والسنة واجماع الأمة وهو رخصة وفضيلة اختصت بها هذه
الأمة زادها الله شرفا لم يشاركها فيها غيرها من الامم كما صرحت به الاحاديث الصحيحة المشهورة

وتزيد المسافة على التي يردد المسافر اليها الحاجاته ولا ينتهي الى حد خروج الوقت فهل يلزمه السعي
اليه أم يجوز له التيمم نص الشافعي على انه اذا كان على يمين المنزل أو يساره يلزمه السعي اليه
ولا يجوز له التيمم وفيما اذا كان على صوب مقصده انه لا يجب السعي اليه وله التيمم فاختلف
الاصحاب فيه على طريقتين أحدهما تقرير النصين: والثانية جعل المسئلتين على قواين تقلا وتخريجا
وثنتين أولا معنى قول المذهبيين فى المسئلتين قولان بالنقل والتخريج فنقول اذا ورد نصان عن
صاحب المذهب مختلفان فى صورتين متشابهتين ولم يظهر بينهما ما يصلح فارقا فالاصحاب يخرجون
نصه فى كل واحدة من الصورتين فى الصورة الاخرى لاشتراكهما فى المعنى فيحصل فى كل واحدة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أن التيمم مختص بالوجه واليدين سواء تيمم عن الحدث الأصغر أو الأكبر سواء تيمم عن كل الاعضاء أو بعضها: قال المصنف رحمه الله *

﴿يجوز التيمم عن الحدث الأصغر لقوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾ ويجوز عن الحدث الأكبر وهو الجنابة والحيض لما روى عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال أجنبت فتمعكت في التراب فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيك هكذا وضرب يديه على الأرض ومسح وجهه وكفيه » ولأنه طهارة عن حدث فتاب عنها التيمم كالوضوء ولا يجوز ذلك عن إزالة النجاسة لأنها طهارة فلا يؤمر بها للنجاسة في غير محل النجاسة كالغسل ﴿﴾ *

﴿الشرح﴾ أما الآية الكريمة فتقدم تفسيرها في باب ما ينقض الوضوء وقوله تعالى (صعيداً طيباً) قيل حلالاً وقيل طاهراً وهو الاظهر الأشهر وهو مذهب أصحابنا : وأما حديث عمار فمتفق علي صحته رواه البخاري ومسلم وقوله تمعكت أي تدانكت وفي رواية في الصحيح تمرغت وهو بمعنى تدانكت: وراوى الحديث عمار تقدم بيان حاله في آخر السواك وينكر على المصنف قوله روى بصيغة التمريض الموضوعه للعبارة عن حديث ضعيف مع أن هذا الحديث متفق علي صحته وقد نبهت على مثله مرات وذكرت في مقدمة الكتاب: وقوله ولأنه طهارة عن حدث احتراز من طهارة النجس : أما الاحكام فيجوز التيمم عن الحدث الأصغر بالكتاب والسنة والاجماع ويجوز عن الحدث الأكبر وهو الجنابة والحيض والنفاس وكذا الولادة اذا قلنا توجب الغسل ولا خلاف في هذا عندنا ولا يجوز في إزالة النجاسة ودليله ما ذكره المصنف: وأما قول المصنف هنا يجوز التيمم وقوله في التنبيه يجب فكلاهما صحيح فهو واجب في حال جائز في حال فاذا لم يجد الماء وضاق الوقت وجب واذا وجد الماء بأكثر من ثمن المثل جاز التيمم ولا يجب بل لو اشتراه وتوضأ كان أفضل وكذا اذا لم يجد الماء وأراد نافلة أو فريضة في أول الوقت جاز التيمم ولم يجب *

(فرع) قد ذكرنا أن التيمم عن الحدث الأكبر جائز هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة من

من الصورتين قولان منصوص ومخرج : المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقولون فيهما قولان بالنقل والتخريج أي نقل المنصوص في هذه الصورة الى تلك وخارج فيها وكذلك بالعكس ويجوز ان يراد بالنقل الرواية ويكون المعني في كل واحدة من الصورتين قول منقول أي مروى عنه وآخر مخرج : ثم الغالب في مثل ذلك عدم اطلاق الاصحاب على هذا التصرف بل ينقسمون الى فريقين منهم من يقول به ومنهم من يأبي ويستخرج فارقا بين الصورتين يستند اليه افتراق النصين وإنما ذكرنا هذا الكلام في هذا الموضوع لانه

الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود و ابراهيم النخعي التابعي فانهم منعه قال ابن الصباغ وغيره وقيل ان عمر وعبد الله رجعا * واحتج لمن منعه بأن الآية فيها اباحته للمحدث فقط واحتج أصحابنا والجمهور بقول الله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) ثم قال تعالى (فلم تجدوا ماء فتميموا) وهو عائد الى المحدث والجنب جميعا وقد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال قال عبد الله بن مسعود او أن جنبا لم يجد الماء شهرا لا يميم قال أبو موسى له كيف يصنع بهذه الآية (فلم تجدوا ماء فتميموا) فقال عبد الله لو رخص لهم لا وشكو اذا برد عليهم الماء أن يميموا فهذا دليل على أنهم كانوا متفقين على أن الآية تدل على جواز التيمم للجنب واحتجوا من السنة بحديث عمار السابق وهو في الصحيحين وبحديث عمران بن الحصين « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يا بلان ما منعك أن تصلي مع القوم فقال يا رسول الله أصابني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد فانه يكفيك فلما حضر الماء أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الرجل اناء من ماء فقال اغتسل به » رواه البخارى ومسلم : وعن أبي ذر رضي الله عنه انه كان يعزب في الابل وتصيبه الجنابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له « الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليمسه بشرته » رواه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الحاكم حديث صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته : ومن القياس ما ذكره المصنف ولان ما كان طهوراً في الحدث الاضغر كان في الاكبر كالماء وأما الآية فليس فيها منع التيمم عن الجنابة بل فيها جوازه كما ذكرنا ولو لم يكن فيها بيانه فقد بينته السنة *

(فرع) اذا تيمم الجنب والتي انقطع حيضها ونفاسها ثم قدر على استعمال الماء لزمه الغسل هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة الا أبا سلمة بن عبد الرحمن التابعي فقال لا يلزمه ودليلنا حديث عمران وحديث أبي ذر السابقان *

أول موضع ذكر فيه المصنف النقل والتخريج واذا عرف ذلك فنقول أما من قرر النصين فرق بان المسافر قد يتيمان ويتياسر في حوائجه ولا يمتضى في صوب مقصده ثم يرجع قهقري وجوانب المنزل منسوبة اليه دون ما بين يديه : واما من جعل الصورتين على قولين وجه تجويز التيمم بانه فاقد للماء في الحال والمنع بانه قادر على الوصول الى الماء والتيمم انما يعدل اليه عند الضرورة وهذه الطريقة أظهر من الاولى لان لأصحابها ان يقولوا للواوين المسافر مادام سائرا لا يعناد المضي يمينا وشمالا كلا يرجع قهقري *

(فرع) قال الشافعي في الاموال اصحاب يجوز المسافر والمعزب في الابل ان يجامع زوجته وان كان
عادم الماء ويغسل فرجه ويقيم واتفق اصحابنا على جواز الجماع من غير كراهة قاطبة وان قدر على غسل فرجه
فغسله وتيمم وصلى صحت صلاته ولا يلزمه اعادةها فان لم يغسل فرجه لزمه اعادة الصلاة ان قلنا
رطوبة فرج المرأة نجسة والافلا اعادة هذيان مذهبنا : وحكي ابن المنذر جواز الجماع عن ابن
عباس وجابر بن زيد والحسن البصري وقتادة والثوري والاوزاعي واصحاب الراي واحمد واسحاق
واختاره ابن المنذر وحكي عن علي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عمر وايزهري أنهم قالوا
ليس له ذلك وعن مالك قال لأحب أن يصيب امرأته الاومعه ماء وعن عطاء قال ان كان بينه
وبين الماء ثلاث ليال لم يصبا وان كان أكثر جاز وعن احمد في كراهته روايتان : دليلنا على
الجميع ما احتج به ابن المنذر أن الجماع مباح فلا تمنعه ولا نكرهه الا بدليل فهذا هو المعتمد في
الدلالة : وأما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رجل يا رسول الله الرجل يغيب
لا يقدر على الماء أجماع أهله قال « نعم » رواه احمد في مسنده فلا يحتج به لانه ضعيف فانه من
رواية الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا ان التيمم عن النجاسة لا يجوز ومعناه اذا كان علي بعض بدنه
نجاسة فتييمم في وجهه ويديه لا يصح وبه قال جمهور العلماء وجوزه احمد واختلاف اصحابه في وجوب
اعادة هذه الصلاة قال ابن المنذر كان الثوري والاوزاعي وأبو ثور يقولون يمسح موضع النجاسة
بتراب ويصلى قال وحكي أبو ثور هذا عن الشافعي قال والمعروف من قول الشافعي بمصر ان
التيمم لا يجزى عن نجاسة واحتج اصحابنا بما ذكره المصنف وقول المصنف فلا يؤمر بها للنجاسة
احتراز من الحدث فانه يؤمر بطهارته في غير محله : وقوله كان يغسل هو بفتح الغين معناه كما لو كان
علي بدنه نجاسة فلا يؤمر بالغسل في غير محلها ولان التيمم رخصة فلا يجوز إلا فيما ورد الشرع
به وهو الحدث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

واذا كان في المنزل ينتشر في الجوانب كلها ويعود الى منزله فالفرق ممنوع وما ذكرناه من الطريقتين
نقل صاحب الكتاب وامام الحرمين في آخرين : وقال في التهذيب اذا كان الماء على طريقه وهو
يتيقن الوصول اليه قبل خروج الوقت وصلى في آخر الوقت بالتيمم جاز وقال في الاملاء لا يجوز
بل يؤخر حتى يأتي الماء والاول المذهب وان كان الماء على يمينه او يساره او ورائه لم يلزمه اتيانه
وان امكن في الوقت لان في زيادة الطريق مشقة عليه كما لو وجد الماء يباع باكثر من ثمن المثل
لا يلزمه الشراء : وقيل لافرق بل متى امكنه ان يأتي الماء في الوقت من غير خوف فلا فرق بين
ان يكون على يمينه او يساره او امامه * في جواز التيمم قولان هذا مارواه وبينه وبين الكلام

﴿التيمة﴾ مسح الوجه واليدين مع المرفقين بضربتين أو أكثر والدليل عليه ما روى أبو امامة
وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «التيمة ضربتان ضربة للوجه وضربة
ليدين الى المرفقين» وحكي بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أنه قال في القديم التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة للكفين ووجهه في حديث عمار: وانكر الشيخ أبو حامد ذلك وقال المنصوص
في القديم والجديد هو الاول: ووجهه أنه عضو في التيمم فوجب استيعابه كلوجه وحديث عمار
ويتأل علي انه مسح كفيه الى المرفقين بدليل حديث أبي امامة وابن عمر*

﴿الشرح﴾ أما حديث ابن عمر فسيأتي بيانه ان شاء الله وأما حديث أبي امامة فنسكرا لأصل
له واسم أبي امامة صدى بضم الصاد وفتح الدال المهملة وتشديد الياء بن عجلان الباهلي من بني
باهلة سكن حمص رضي الله عنه وابن عمر تقدم بيانه في الآنية والشيخ أبو حامد في مسح الخف
والعضو بكسر العين وضمها: وقوله ولأنه عضو في التيمم احتراز بعضو عن مسح الخف وبالتيمم
عن مسح الرأس في الوضوء* وأما حكم المسألة فمذهبنا المشهور أن التيمم ضربتان ضربة للوجه
وضربة لليدين مع المرفقين فان حصل استيعاب الوجه واليدين بالضربتين والا وجبت الزيادة
حتي يحصل الاستيعاب وحكي أبو ثور وغيره قولاً للشافعي في القديم أنه يكفي مسح الوجه والكفين
وأنكر أبو حامد والماوردي وغيرهما هذا القول وقالوا لم يذكره الشافعي في القديم وهذا الانكار
فاسد فان أبا ثور من خواص أصحاب الشافعي وثقاتهم وأئمتهم فقله عنه مقبول واذا لم يوجد في
القديم حمل علي انه سمعه منه مشابة وهذا القول وان كان قديماً مرجوحاً عند أصحاب فهو القوي
في الدليل وهو الاقرب الى ظاهر السنة الصحيحة وقال كثيرون من الخراسانيين لا يشترط ضربتان
بل الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين سواء حصل بضربتين أو ضربة وسيأتي بيان هذا
في واجبات التيمم ان شاء الله تعالى هذا تلخيص مذهبنا: وحكي ابن المنذر وجوب الضربتين
عن علي بن أبي طالب وابن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله ومالك والليث

الاول بعض المباني توجيهاً وحكماً: أما التوجيه فظاهر وأما الحكم فلأن هذا الكلام إنما يستمر في
حق السائر وقضيته نفي الفرق بين الجوانب في حق المنازل في المنزل لانه يحتاج الى الرجوع في المنزل
من أي جانب مضي الى الماء وفي زيادة الطريق مشقة: وأما الكلام الاول فقضيته الفرق بين
الجوانب في حق المنازل ايضاً الا أن الفرق ممنوع كما تقدم وأيضاً فان منقول صاحب الكتاب
يقتضي كون السعي الى ما يكون علي اليمين واليسار أولى بالايجاب وما ذكره في التهذيب يقتضي
كون الايجاب فيما على صوب القصد أولى لانه جعل فيه قوانين وفيما على اليمين واليسار طريقين
وجزم في أدهما بنفي الوجوب: واعلم أن ظاهر المذهب جواز التيمم وان علم الوصول الى الماء

والثوري وأصحاب الرأي وعبد العزيز بن أبي سلمة قال أصحابنا وهو قول أكثر العلماء : وحكي
 الماوردي وغيره عن ابن سيرين أنه لا يجزئه الا ثلاث ضربات ضربة لوجهه وضربة لكفيه
 وضربة لذراعيه : وقال آخرون الواجب ضربة للوجه والكفين حكاه ابن المنذر عن عطاء ومكحول
 والاوزاعي واحمد واسحاق قال ابن المنذر وبه اقول وبه : قال داود وحكاه الخطابي عن عامة
 أصحاب الحديث : وأما قدر الواجب من اليدين فالمشهور من مذهبنا انه الى المرفقين كما سبق وبه قال
 مالك وأبو حنيفة وأكثر العلماء وقال عطاء ومن بعده من ذكرناه الى الكفين وحكي الماوردي
 وغيره عن الزهري أنه يجب مسحها الى الابطين وما أظن هذا يصح عنه وقد قال الخطابي لم
 يختلف العلماء في أنه لا يجب مسح ما وراء المرفقين : واحتج من قال ضربة للوجه والكفين بحديث
 عمار قال أجنبت فتمعكت في التراب وضليت فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيك
 هكذا فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ففخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه »
 رواه البخاري ومسلم : واحتج أصحابنا بأشياء كثيرة لا يظهر الاحتجاج بها فتركناها وأقربها ان
 الله تعالى أمر بغسل اليد الى المرفق في الوضوء وقال في آخر الآية (فلم تجدوا ماء فتيمة مواصيدا طيبا فامسحوا
 بوجوهكم وأيديكم) وظاهره أن المراد الموصوفة أولا وهي المرفق وهذا المطلق محمول على ذلك
 المقيد لاسيما وهي آية واحدة وذكر الشافعي رحمه الله هذا الدليل بعبارة أخرى فقال كلاما معناه
 ان الله تعالى أوجب طهارة الاعضاء الاربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في
 الآية في آخر الآية فبقى العضوان في التيمم على ما ذكرنا في الوضوء اذ لو اختلفنا لبينها وقد اجمع
 المسلمون على ان الوجه يستوعب في التيمم (١) كالوضوء فكذا اليدان قال البيهقي في كتابه معرفة
 السنن والآثار قال الشافعي رحمه الله انما منعنا ان نأخذ برواية عمار في الوجه والكفين ثبوت
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح وجهه وذراعيه وان هذا أشبه بالقرآن والقياس

في آخر الوقت روى أن ابن عمر رضي الله عنه أقبل من الجرف حتى اذا كان بالمربد تيمم وصلى
 العصر فقيل له أنت تيمم وجدران المدينة تنظر اليك فقال أو أحي حتى أدخلها ثم دخل
 المدينة والشمس حية مرتفعة فلم يعد الصلاة (١) واذا جاز التيمم في حق من يعلم الانتهاء الى
 الماء في صوب سفره فأولى أن يجوز للنازل في بعض المراحل اذا كان الماء على يمينه أو يساره
 لزيادة مشقة السير لو سعى اليه واذا جاز التيمم للنازل فهو للسائر أجوز وهذا في حق المسافر أما

(١) قوله روى ان ابن عمر أقبل من الجرف حتى اذا كان بالمربد تيمم وصلى العصر فقيل له أنت تيمم
 وجدران المدينة تنظر اليك فقال أو أحي حتى أدخلها ثم دخل المدينة والشمس حية مرتفعة فلم
 يعد الصلاة هذا الاثر أصله عند الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر

(١) نقله
 الاجماع على
 استيهاب الوجه
 في التيمم فيه
 نظر فقد نقل
 رحمه الله بعد
 هذا بنحو كراس
 عن أبي حنيفة
 أربع روايات
 وعن سليمان بن
 داود أنه حمله
 ك مسح الرأس
 ولم يذكر مسح
 الرأس عند ابن
 داود ولكن
 كلامه يشمر أنه
 لا يوجب الاستيهاب
 في الموضمين
 اه اذرعى

وفي ان البدل من الشيء يكون قال البيهقي حديث عمار ثبت من مسح الذراعين الا ان حديث
الذراعين جيد بشواهد ورواه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «التييمم ضربة للوجه وضربة
لليدين الي المرفقين» وعن أبي جهيم الانصاري قال «أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل
فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل الي الجدار فمسح بوجهه ويديه
ثم رد عليه السلام» رواه البخاري هكذا مسنداً وذكروه مسلم تعليقا وهو مجمل فسر ه ابن عمر في روايته قال
مر رجل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه
فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى في السكة ضرب بيديه على الجدار ومسح بهما وجهه ثم
ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام وقال «أني لم يمنعني أن أرد عليك
السلام الا اني لم أكن على طهر» هكذا رواه أبو داود في سننه الا انه من رواية محمد بن ثابت
العبدى وليس هو بالقوى عند أكثر أهل الحديث وروي البيهقي في حديث أبي جهيم فمسح
وجهه وذراعيه رواه من طرق يعضد بعضها بعضها قال وله شاهد من حديث ابن عمر فذكر حديثه
هذا قال البيهقي وهذا الحديث رواه عن العبدى جماعة من الائمة وذكروا وقالوا أنكر البخاري
على العبدى رفع هذا الحديث قال البيهقي ورفعه غير منكر فقد صح رفعه من جهة الضحاك
ابن عثمان ويزيد بن عبد الله بن أسامة وأما انفراد العبدى فيه بذكر الذراعين قال البيهقي وقد صح
عن ابن عمر من قوله وفعله : التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الي المرفقين فقوله وفعله
يشهد لصحة رواية العبدى فانه لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه قال الشافعي والبيهقي
أخذنا بحديث مسح الذراعين لانه موافق لظاهر القرآن وللقياس وأحوط قال الخطابي الاقتصار
على الكفين أصح في الرواية ووجوب الذراعين أشبه بالاصول وأصح في القياس والله أعلم قال
المصنف رحمه الله .

﴿ ولا يجوز التيمم الا بالتراب لما روى حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

التييم فذمته مشغولة بالقضاء وان صلى بالتيمم وليس له أن يصلى بالتيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى الي
الماء وتوضأ واذا كان ممنوعا من الصلاة بالتيمم مع فوات الوقت فأولى أن يكون ممنوعا عنها في أول الوقت
قال ﴿ ثم ان تيقن وجور الماء قبل مضي الوقت فالأولى التأخير قولاً واحداً فان توقعه
بظن غاب فقولان لتقابل نفس فضيلة أول الوقت مع ظن ادراك الوضوء ﴾

انه أقبل من الجرف حتى اذا كان بالمرند تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة
والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة قال الشافعي الجرف قريب من المدينة انتهى ورواه الدارقطني
من طريق فضيل بن عياض عن ابن عجلان بلفظ ان ابن عمر تيمم بمبرد النعم وصلى وهو على

قال «فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الارض مسجدا وجعل ترابها لنا طهورا وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة» فعلق الصلاة على الارض ثم نزل في التيمم الى التراب فلو جاز التيمم بجميع الارض لما نزل عن الارض الى التراب ولانه طهارة عن حدث فاخصت بجنس واحد كالوضوء»*

(الشرح) حديث حذيفة صحيح رواه مسلم وقال فيه جعلت لنا الارض كلها مسجدا وترابها طهورا قال الخطابي معناه ان من كان قبلنا لم تبح لهم الصلاة الا في البيع والكنائس والتراب معروف وله خمسة عشر اسما ذكرتها مفصلة في تهذيب الاسماء ثم الصحيح المشهور انه اسم جنس لا يثنى ولا يجمع الا اذا اختلفت انواعه ونقل ابو عمر الزاهد عن المبرد انه جمع واحده تربة وقوله لانه طهارة عن حدث احتراز من اللباغ* اما حكم المسألة فذهبنا انه لا يصح التيمم الا بتراب هذا هو المعروف في المذهب وبه قطع الاصحاب وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وحكي الرافي عن ابي عبد الله الحنطلي بالماء المهمة والنون انه حكي في جواز التيمم بالذرية والنورة والزرنيخ والاحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة واشباهها قولين للشافعي وهذا نقل غريب ضعيف شاذ مردود انما اذكره للتنبيه عليه لئلا يغتر به والصحيح في المذهب انه لا يجوز الا بتراب وبه قال احمد وابن المنذر وداود قال الازهرى والقاضى ابو الطيب هو قول ابي بكر الفقهاء وقال ابو حنيفة ومالك يجوز بكل اجزاء الارض حتى بصخرة مغسولة وقال بعض اصحاب مالك يجوز بكل ما اتصل بالارض كالخشب والثلج وغيرهما وفي الملح ثلاثة اقوال لاصحاب مالك أحدها: يجوز: والثاني لا: والثالث وهو عندهم أشهرها انه ان كان مصنوعا لم يجز التيمم به والا جاز وقال الاوزاعي والثوري يجوز بالثلج وكل ما على الارض واحتجوا بقول الله تعالى (فتيمموا صعيدا) والصعيد ما على الارض وبقوله صلى الله عليه وسلم «جعلت لنا الارض مسجدا وطهورا» رواه البخارى ومسلم وبحديث ابي الجهم السابق في التيمم بالجدار وبحديث عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «انما كان يكفيك هكذا ثم ضرب بيديه ثم نفضهما ثم مسح وجهه وكفيه» رواه البخارى ومسلم وفي رواية

هذا تفريع على جواز التيمم وان أمكن الوصول الى الماء قبل مضي الوقت وقد ذكرنا الخلاف فيه فان جوزناه وهو المذهب فنقول الاولى ان يؤخر ليصلى بالوضوء أو أن يعجل الصلاة بالتيمم نظر ان تيقن وجود الماء في آخر الوقت فالاولى أن يؤخر ليصلى بالوضوء لان فضيلة الصلاة بالوضوء وان كان في آخر الوقت أبلغ من فضيلة الصلاة بالتيمم في أوله الا يرى أن تأخير الصلاة الى آخر الوقت جائز مع القدرة على أدائها في أوله ولا

ثلاثة أميال من المدينة ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد ورواه الدارقطنى والحاكم والبيهقى من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله عن ابن عمر مرفوعا: قال الدارقطنى في العلال الصواب ما رواه غيره عن عبيد الله موقوفا وكذا رواه أيوب ويحيى بن سعيد الانصارى وابن

لمسلم « إنما يكفيك أن تضرب يديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » قالوا فهذا يدل على أنه لا يختص بتراب ذي غبار يعلق بالعضو وكما قلتم قالوا لأنه طهارة بجامد فلم يختص بجنس (١) كالديباغ واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهذا يقتضى أن يمسح بماله غبار يعلق بعضه بالعضو وبحديث حذيفة وروى البيهقي عن ابن عباس قال « الصعيد الحرث بحوث الأرض » وبالقياس الذى ذكره المصنف : وأما قولهم الصعيد ماصعد على وجه الأرض فلا نسلم اختصاصه به بل هو مشترك يطلق على وجه الأرض وعلى التراب وعلى الطريق كذا نقله الأزهرى عن العرب وإذا كان كذلك لم يخص بأحد الأنواع الأدليل ومعنى حديث حذيفة وتفسير ابن عباس ترجمان القرآن بتخصيص التراب : وأما حديث « جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً فمختصر محمول على ما قيده فى حديث حذيفة : وأما التيمم بالجدار فمحمول على جدار عليه غبار لان جدرانهم من الطين فالظاهر حصول الغبار منها وحديث النفخ فى اليدين محمول على انه علق باليد غبار كثير فخففه ونحن نقول باستحباب تخفيفه ورواية مسلم ثم ينفخ محمولة على ما إذا علق بهما غبار كثير ولا يصح أن يعتقد أنه أمره بإزالة جميع الغبار والفرق بين التيمم والديباغ أن المراد بالديباغ تشييف فضول الجلد وذلك يحصل بأنواع فلم يختص والتيمم طهارة تعبدية فاختصت بما جاءت به السنة كالوضوء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(١) قال ابن كج هو منتقض بالحديد وبرادة الحديد والفضة وتراب المادن اه اذرى

﴿ فأما الرمل فقد قال آخر فى القديم والاملاء يجوز التيمم به وقال فى الأم لا يجوز فن أصحابنا من قال لا يجوز قولاً واحداً ومقاله فى القديم والاملاء محمول على رمل يخالطه التراب ومنهم من قال على قولين أحدهما يجوز لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم « أنا بأرض الرمل وفيها الجنب والحائض ونبقى أربعة أشهر لا نجد الماء فقال صلى الله عليه وسلم « عليكم بالأرض » والثاني لا يجوز لانه ليس بتراب فأشبهه الجص *

يجوز التيمم مع القدرة على الوضوء هذا ما قطع به الاكثرون وبه قال صاحب الكتاب حيث قل قولاً واحداً وحكى فى التيمم خلافاً فى أن الأولى التقديم أو التأخير على ما سنحكي نظيره فى الحالة الثانية فلك أن تعلم قوله قولاً واحداً بالواو إشارة الى هذا الخلاف وان لم يتيقن وجود الماء فى آخر الوقت ولكن رجاء فقولاً : أصحابها التعجيل فى أول الوقت بالتيمم لانه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

اسحاق وابن عجلان موقوفاً وذكره البخارى فى صحيحه تعليقا وعند البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قيل للوزاعي حضرت العصر والماء حائز عن الطريق ايجب على أن اعدل اليه فقال حدثني موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر انه كان يكون فى السفر فتحضر الصلاة والماء منه على غلوة أو غلوتين ونحو ذلك ثم لا يعدل اليه : قلت ولم أقف على المراجعة التي زادها الرافي

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة هذا ضعيف رواه أحمد في مسنده ورواه البيهقي من طرق ضعيفة وبين ضعفه وجاء في بعضها عليكم بالتراب وصورة مسألة الكتاب التي ذكر المصنف فيها الطريقتين في رمل خالص لا يخالطه تراب وهذان الطريقتان مشهوران واتفق الاصحاح على ان الصحيح طريقة التفصيل وهو انه ان خالطه تراب جاز والا فلا وحملوا القولين على هذين الحالين وبهذا الطريق قطع جماعات من المصنفين ونقله الشيخ أبو حامد والحاملي وامام الحرمين عن عامة الاصحاب قالوا وغلط من قال فيه قولان (١) قال القاضي أبو الطيب طريقة القولين هي قول ابن القاص وأما قول المصنف في التنبيه فان خالطه جص أو رمل لم يجز التيمم به فمحمول على رمل دقيق يالصق بالعضو والذي ذكره الاصحاب هو في رمل خشن لا يالصق وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما اذا خالطه دقيق ونحوه فانه لا يجوز التيمم به لانه يالصق بالعضو وقد سبق أن الجص بكسر الجيم وفتحها وهو معرب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أحرق الطين وتيمم بمدقوقه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز التيمم به كما لا يجوز بالحزف المدقوق : والثاني يجوز لان احراقه لم يزل اسم الطين والتراب عن مدقوقه بخلاف الحزف ولا يجوز الا بتراب له غبار يعلق بالعضو فان تيمم بطين رطب أو تراب ند لا يعلق غباره لم يجز لقوله تعالي (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهذا يقتضي أنه يمسح بجزء من الصعيد ولانه طهارة فوجب ائصال الطهور فيها الي محل الطهارة كمسح الرأس ولا يجوز بتراب نجس لانه طهارة فلا تجوز بالنجس كالوضوء : ولا يجوز بما خالطه جص أو دقيق لانه بما حصل علي العضو فمنع وصول التراب اليه ولا يجوز بما استعمل في العضو فأما ماتناثر من أعضاء التيمم ففيه وجهان أحدهما لا يجوز التيمم به كما لا يجوز الوضوء بما تساقط من أعضاء المتوضى : والثاني يجوز لان المستعمل منه ما بقى علي العضو وماتناثر غير مستعمل فجاز التيمم به ويخالف الماء لانه لا يدفع بعضه بالتراب يدفع بعضه بعضا فدفع ما أدى به الغرض في العضو ماتناثر منه *

أفضل الاعمال فقال « الصلاة في أول وقتها » (١) ولم يفرق بين أن يكون بالوضوء أو التيمم ولان فضيلة الاولوية ناجزة وهي تفوت بالتأخير يقينا وفضيلة الوضوء غير معلومة الحصول فصيانة الناجز عن يقين الفوات أولى من المحافظة على أمر موهوم : والثاني وبه قال أبو حنيفة أن التأخير أفضل لان الايراد بالظهور وتأخيرها عند شدة الحر مأمور به كي لا يختل معنى الخشوع فالتأخير لا ادراك الوضوء أولى أن يؤمر به * واحتج في الوسيط للقول الاول بأن تعجيل الصلاة منفردا أفضل

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم سئل أي الاعمال أفضل قال الصلاة لاول وقتها رواه الدارقطني وابن خزيمة وبين حبان والحاكم من حديث عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزر

(الشرح) في هذه القطعة مسائل احداها اذا احرق الطين وتيمم بمدقوقه فوجهان مشهوران
أحدهما عند الجمهور لا يجوز وبه قطع الشيخ أبو حامد والبعوى والاصح عند امام الحرمين وصاحب
البحر والمحققين الجواز وهذا أظهر قال امام الحرمين القول بأنه لا يجوز غلط غير معدود من المذهب
وقد ذكر المصنف دليل الوجيهين وقال القاضي أبو الطيب إن احترق ظاهره وباطنه لم يجز وإن
احترق ظاهره دون باطنه ففيه وفي الطين الخراساني اذا دق وجهان والاظهر الجواز مطلقا اما اذا
أصابته نار فاسود ولم يحترق فالمذهب القطع بجواز التيمم به وبه قطع البعوى وغيره وحكي الرافي
فيه وجهها وهو ضعيف لانه تراب ولا يشبه الخبز بحال ولو احترق فصار رمادا لم يجز التيمم به بلا خلاف
كالخزف : نقله الرافي وغيره وهو ظاهر والله أعلم * (الثانية) يشترط كون التراب له غبار يعلق
بالعضو وقد ذكر المصنف دليله وبه قال أبو يوسف وقال مالك وأبو حنيفة لا يشترط الغبار وقد
سبقت المسألة بدلائلها : وقوله تراب ندهو بتنوين الدال مثل شحج : (الثالثة) لا يجوز التيمم بتراب
نجس بلا خلاف عندنا ونقله الشيخ أبو حامد عن العلماء كافة قال الاوزاعي فانه يجوز بتراب المقابر
قال ولعله أراد اذا لم تكن منبوشة فيوافقنا واحتج الحاملي وغيره بقوله تعالى (صعيدا طيبا) قالوا
والمراد طاهرا وهذا هو الراجح في معنى الطيب في الآية كما قد مناه: واحتجوا أيضا بما ذكره المصنف
وكان ينبغي للمصنف ان يقول لانه طهارة عن حدث ليحترز عن الدباغ فانه يجوز بالنجس علي
أصح الوجيهين كما سبق : قال أصحابنا وسواء كان التراب الذي خالطته النجاسة كثيرا أو قليلا لا
يجوز التيمم به بلا خلاف بخلاف الماء الكثير لان للماء قوة تدفع النجاسة وذكر أصحابنا هنا تراب
المقابر وحكمه انه اذا تيقن نبشها فتراها نجس وان تيقن عدم نبشها فتراها طاهر وان شك فطاهر
أيضا على الاصح فحيث قلنا طاهر جاز التيمم به والا فلا الا انها اذا لم تبش تجوز الصلاة عليها
مع الكراهة لكونها مدفن النجاسة ولا يكره التيمم بترابها لانه طاهر فهو كغيره صرح به الشيخ
نصر في الانتخاب وهو واضح حسن قال الشافعي رحمه الله في الام ولو وقع المطر على المقبرة لم

من تأخيره لحيازة الجماعة وكذلك فعل امام الحرمين : لكن أبا علي الطبري ذكر في الافصاح أن
التأخير لحيازة الجماعة أفضل واحتج به للقول الثاني وتوسط آخرون فجعلوا المسألة على وجيهين مبنيين
على القولين في المسألة التي نحن فيها ثم لا يخفى أن موضع القولين ما اذا اقتصر على صلاة واحدة
أما اذا صلى بالتيمم في أول الوقت وبالوضوء في آخره فهو النهاية في أحرار الفضيلة : ولك أن تبحث
عن قوله وان توقعه بظن غالب فنقول لم قيده بالظن الغالب ولم يقتصر على مجرد التوقع فاعلم أن التوقع

عن ابي عمر والشيباني عن ابن مسعود بهذا اللفظ : واخرج له الحاكم متابعين وصححه على شرطها
وله شواهد من حديث ابن عمر وام فروة وغيرها *

يصح التيمم بها لان صديد الميت قائم فيها لا يذهب المطر كما لا يذهب الدراب قال وهكذا كل ما
 اختلط من الانجاس بالتراب مما يصير كالتراب وذكر الاصحاب هنا التيمم بالارض التي أصابتها
 نجاسة ذائبة فزال أثرها بالشمس والريح وفيها القولان المشهوران الجديدها انها لا تطهر فلا يجوز
 التيمم بها والقديم انها تطهر فيجوز التيمم بها عند الجمهور وقال القفال في شرح التلخيص اذا قلنا
 بالقديم فهي طاهرة تجوز الصلاة عليها وفي جواز التيمم بترابها قولان قال وهكذا قال الشافعي
 في القديم ان جلد الميتة يطهر بالدباغ وتجوز الصلاة عليه وفيه ولا يجوز بيعه فجعله طاهراً في حكم
 دون حكم هذا كلام القفال وهو شاذ ومنع بيع المدبوغ ليس للنجاسة كما سبق في بابها والله أعلم :
 (الرابعة) لا يصح التيمم بتراب خالطه حص أو دقيق أوزعفران أو غيره من الطاهرات التي تعلق
 بالعضو وسواء كان الخليط قليلاً أو كثيراً مستهلكاً هذا هو الصحيح المشهور قال البندنجي
 وهو المنصوص وحكي الاصحاب عن أبي اسحاق المروزي وجهاً انه يجوز اذا كان الخليط مستهلكاً
 كما يجوز الوضوء بالماء الذي استهلك فيه مائع قال الشيخ أبو حامد والاصحاب هذا الوجه غلط
 والفرق ان الماء يجري بطبعه فاذا أصاب المائع موضعاً جرى الماء بعده وأما الخليط فربما علق بالعضو
 فمنع التراب من العلوق ولان للماء قوة التطهير ولانه لا تضره النجاسة اذا كان كثيراً بخلاف التراب
 واما اذا اختلط بالتراب فبات الاوراق فقال امام الحرمين والغزالي في البسيط الطاهر انه كالزعفران
 يعني فيكون فيه التفصيل والخلاف وقيل يعني عنه كما في الماء فان قيل ما الفرق بين مخالطة الدقيق
 ونحوه ومخالطة الرمل حيث جاز في الرمل دون الدقيق قلنا الدقيق يعلق باليد كما يعلق التراب
 فيمنع التراب والرمل لا يعلق اما اذا خالط التراب مائع طاهر من طيب أو خيل أو لبن أو غيره
 فقال الماوردي ان تغير به لم يجز التيمم به والا جاز وقال القاضي أبو الطيب وصاحب البحر
 ان تغيرت رائحته بماء الورد ثم جف جاز التيمم به لان بالجفاف ذهب ماء الورد وبقيت
 رائحته المجاورة *

يشمل الظن ومجرد التجويز فلو لم يقل بظن غالب لدخل فيه ما اذا تساوى الطرفان عنده فلم يظن
 الوجود في آخر الوقت ولا العدم وما اذا ظن العدم وجوز الوجود ولا جريان القولين في هاتين
 الحالتين بل الحكم فيهما أولوية التعجيل لاحتمال وموضع القولين ما اذا ترجح عنده الوجود على العدم
 وان لم يتيقنه فلذلك قال بظن غالب وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيما اذا لم يظن الوجود
 ولا العدم ولا وثوق به وكان ذلك القائل اراد بالظن اليقين *

وحديث ام فروة صححه ابن السكن وضعفه الترمذي وأصله في الصحيحين بلفظ على وقتها بدل
 قوله لاول وقتها واغرب النووي فقال ان الزيادة ضعيفة *

(فرع) هذا الذي ذكره المصنف من ان الجص لا يجوز التيمم به وهو المذهب الصحيح المقطوع به في طرق الاصحاب وشذ وأغرب القاضي أبو بكر البيضاوي فحكي في كتابه شرح التبصرة له في جواز التيمم بالجص ثلاثة أوجه أحدها يجوز والثاني لا يجوز والثالث ان كان محرقا لم يجز والا جاز وهذا الثالث قطع صاحب الحاوي والبحر وهو ضعيف جدا نبت عليه لثلا يغتر به. (الخامسة) التراب المستعمل فيه صور احداها ان يلبصق بالعضو ثم يؤخذ منه فالشهور في المذهب انه لا يجوز التيمم به وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور كالماء المستعمل وذكر الشيخ أبو حامد والماوردي وامام الحرمين والغزالي وغيرهم فيه وجهين احدهما هذا والثاني يجوز لان التيمم لا يرفع الحدث فلا يصير مستعملا بخلاف الماء واختاره الماوردي وذكر الغزالي في تدرسه (١) ان هذا الخلاف يثبت على ان سبب الاستعمال في الماء هو انتقال المنع أم تأدى العبادة (الثانية) ان يصيب العضو ثم يتناثر منه فوجهان مشهوران ذكر المصنف ليلهما اصحهما عند الاصحاب لا يجوز التيمم صححه الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والفوراني وامام الحرمين وابن الصباغ والبغوي وصاحب العمدة وآخرون وقطع به المتولي وغيره ونقله البندنجي وابن الصباغ عن نص الشافعي قال الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما الوجه الآخر غلط (الثالثة) أن يتساقط عن العضو ولم يكن لصق به ولا مسه بل لاقي مالصق بالعضو فالشهور أنه ليس بمستعمل كالباقي علي الارض قال الروياني وقيل فيه وجهان قال ولا معنى لهذا والله أعلم *

(١) قال الشيخ ابو عمرو ويبنى الا يصح التيمم به عليهما وهذا حسن لان المنع زال في بعض الصلوات اه اذرعى

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل (احداها) قال أصحابنا يجوز التيمم بجميع أنواع التراب من الاحمر والابيض والاسود والاعفر وغير ذلك قال أصحابنا وسواء في ذلك التراب المأكول وغيره هذا هو المذهب الصحيح المشهور وفي البيان وجه انه لا يجوز بالتراب الارمني ولا بالمسأ كول وليس بشيء قال الشافعي رحمه الله في المختصر والصعيد التراب من كل أرض سبخها ومدرها وبطحائها وغيرها وقال في الام ولا يتيمم ببطحاء رقيقة كانت أو غليظة قال أصحابنا السبخة التراب الذي فيه ملوحة ولا يثبت فالتيمم به جائز وبه قال جمهور العلماء وحكي الماوردي عن ابن عباس واسحاق بن راهويه أنهما منعاه لقوله تعالى (صعيدا طيبا) ودليلنا أن النبي صلى الله

قال (الرابعة) أن يكون الماء حاضرا كماء البئر يتنازع عليها الواردون وعلم أن التوبة لا تنتهي اليه الا بعد خروج الوقت فقد نص فيه وفي مثله في الثوب الواحد يتناوب عليه جماعة من العراة أنه يصبر: ونص في السفينة أنه يصلي قاعدا اذا ضاق محل القيام ولا يصبر فقيل سببه أن القعود أهون ولذلك جاز في التفل مع القدرة على القيام وقيل قولان بالنقل والتخريج * اذا زاحمه غيره على الاستقاء كما اذا انهموا الى بشر ولم يمكن الاستقاء الا بالمناوبة اما لاتحاد الآلة أو لضيق موضع النازح فان توضع

عليه وسلم تيمم بتراب المدينة وهي سبخة ولانه جنس يتطهر به فاستوى ملحه وعذبه كالماء
وأما الطيب في الآية فمعناه الطاهر وقيل الحلال كما سبق وأما المدر فهو التراب الذي يصيبه
الماء فيجف ويصلب ويصح التيمم به اذا دق أو كان عليه غبار وأما البطحاء فهو بفتح الباء
وبالد ويقال فيه الابطح ذكره الازهرى وغيره واختلفوا في تفسيره فالصحيح الاوضح ما ذكره
الازهرى وامام الحرمين والغزالي وآخرون أنه التراب اللين في مسيل الماء وقال القاضي أبو الطيب
هو مجرى السيل اذا جف واستحجر وقال الشيخ أبو حامد والماوردي وآخرون فيه تأويلان
أحدهما القاع والثاني الارض الصلبة وأما قول الشافعي في الام لا يجوز بالبطحاء وقوله في المختصر
يجوز فقال الاصحاب ليست على قولين بل على حالين فقوله لا يجوز أراد اذا لم يكن فيه تراب
يعلق باليد وقال صاحب الحاموي والبحر وغيرها وأما الحماة المتغيرة اذا جفت وسحقت فيجوز
التيمم بها لانما طين خلق منتنا فهي كالماء الذي خلق منتنا قال أصحابنا ولا يجوز التيمم بمدقوق
الكندان وهو سجر رخو يصير بالندق كالتراب والله أعلم * (المسألة الثانية) قال أصحابنا يجوز
أن يتيمم الجماعة من موضع واحد كما يتوضؤون من اناء ويجوز أن يتيمم الواحد من تراب يسير
يستصعبه معه في خرقة ونحوها مرات كما يتوضأ من اناء مرات: (الثالثة) قال أصحابنا يجوز أن
يتيمم من غبار تراب على مخدة أو ثوب أو حصير أو جدار أو أداة ونحوها نص عليه في الام
وقطع به الجمهور قال العبدري وغيره وكذا لو ضرب بيده على حنطة أو شعير فيه غبار وحكي
صاحب البحر وجها شاذا أنه لا يجوز وهو مذهب أبي يوسف لانه لم يقصد الصعيد وهذا الوجه
ليس بشيء للحديث الصحيح الذي سبق أن النبي صلى الله عليه وسلم « تيمم بالجدار » ولانه
قصد الصعيد فلا فرق بين أن يكون على الارض أو على غيرها: (الرابعة) الارضة بفتح الهمزة
والراء وهي دويبة تأكل الخشب والكتب ونحوها اذا استخرجت ترابا قال القاضي حسين
ان استخرجته من مدر جاز التيمم به ولا يضر اختلاطه بلعابها فانه طاهر فصار كتراب عجن
بخل أو ماء وزدوان استخرجت شيئاً من الخشب لم يجز لعدم التراب: (الخامسة) لو تيمم
بتراب على ظهر حيوان ان كان كلبا أو خنزيرا نظر ان علم نجاسته بأن وقع عليه التراب في

النوبة اليه قبل خروج الوقت لم يتيمم فلهه يجد فرصة للوضوء : وان علم انه لا تنتهي النوبة اليه الا
بعد الوقت فقد حكي عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه يصبر الى أن يتوضأ ولا يبالي بخروج
الوقت : ولو حضر جمع من العراة وليس ثم الا ثوب واحد يصلون فيه على التناوب وعلم أن النوبة
لا تنتهي اليه الا بعد الوقت نص انه يصبر أيضا ولا يصلي عاريا في الوقت ولو اجتمعوا في سفينة
أو بيت ضيق وهناك موضع واحد يمكن فيه الصلاة قائما نص انه يصلي في الوقت قاعدا ولا يصبر

حال رطوبته أو اصابه عرقه لم يجز التيمم به وان علم أنه طاهر لعلمه بانتفاء ذلك جاز التيمم به وان لم يعلم الحال فقال القاضي حسين وصاحب التتمة والبحر والرافعي فيه القولان في تقابل الاصل والظاهر قال صاحب البحر والاصح الجواز وهذا الذي ذكره مشكل وينبغي أن يجوز التيمم به بلا خلاف للاصل وليس هنا ظاهر يعارضه وان كان حيوانا آخر جاز بلا خلاف الا أن يكون امرأة ففيها تفصيل وخلاف يأتي قريبا ان شاء الله تعالى والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يصح التيمم الا بالنية لما ذكرناه في الوضوء، وينوى بالتيمم استباحة الصلاة فان نوى رفع الحدث ففيه وجهان أحدهما لا يصح لانه لا يرفع الحدث والثاني يصح لان نية رفع الحدث تتضمن استباحة الصلاة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ النية في التيمم واجبة عندنا بلا خلاف وكذلك في الوضوء والغسل وقد تقدم في باب نية الوضوء بيان مذاهب العلماء فيها بدلائلها وفروع كثيرة وأما صفة نية التيمم فان نوى استباحة الصلاة أو استباحة ملاييح الا بالطهارة صح تيممه بلا خلاف لانه نوى مقتضاه وان نوى رفع الحدث بنى علي أن التيمم يرفع الحدث أم لا وفيه وجهان الصحيح منهما أنه لا يرفع الحدث وبه قطع جمهور الاصحاب : والثاني وهو قول أبي العباس بن سريج (١) يرفع في حق فريضة واحدة ودليل المذهب حديث عمران بن حصين الذي قدمناه في تيمم الجنب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بالاغتسال حين وجد الماء وحديث أبي ذر السابق أيضا «الصعيد الطيب وضوء المسلم فاذا وجد الماء فليمسه بشرته» وحديث عمرو بن العاص حين تيمم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «سليت بأصحابك وأنت جنب» وكلها أحاديث صحاح ظاهرة في أن الحدث ما ارتفع اذ لو ارتفع لم يحتاج الى الاغتسال قال امام الحرمين هذا المنقول عن ابن سريج ضعيف معدود من الغلطات فان ارتفع الحدث لا يتبعض فاذا نوى التيمم رفع الحدث ان قلنا بقول ابن سريج صح وان قلنا بالمذهب فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليهما أحدهما باتفاق الاصحاب لا يصح تيممه وبه قطع القاضي أبو الطيب وجماعات : والثاني يصح (٢) ونقله بن خيران قولاً

(١) حكاه ابن كعب عن نجر شيخ ابن علي بن خيران اعني انه اذا نوى رفع الحدث صح تيممه اه اذرعى (٢) اما خرجه ابن خيران كما نقله عنه اعلاه وقال ابن كعب اذا نوى رفع الحدث فتيممه باطل وقيل فيه وجه آخر ضعيف انه يجزيه ولو كانت بحالها فنوى رفع الحدث واستباحة صلاة فريضة فحكى ابو الحسين وجهين احدهما تيممه باطل لنية رفع الحدث والثاني صحيح ويستبيح تلك الصلاة لانه نواها وتلدوا نية رفع الحدث اه اذرعى

الى انتهاء النوبة اليه بعد الوقت وهذا يخالف النص في المسألتين الاولين فاختلف الاصحاب على طريقين أظهرهما وبها قال أبو زيد المروزي لافرق والمسائل كلها على قولين بالنقل والتخريج أظهرهما أنه يصلي في الوقت بالتيمم واريا وقاعدا لان رمة الوقت لا بد من رعايتها والقدرة بعد الوقت لا تأثير لها في صلاة الوقت : والثاني انه يبصر لوجود القدرة على الوضوء واللبس والقيام: (الثانية) تقرير النصين: والفرق أن تقرير أمر القعود أسهل من أمر الوضوء واللبس ولهذا جاز تركه في النقل

وهو غريب ضعيف ولو تيمم الجنب بنية رفع الجنابة فكحدث نوى رفع الحدث ولو نوى الطهارة
عن الحدث لم يصح كما لو نوى رفع الحدث ذكره القاضي أبو الطيب ومتابعوه ابن الصباغ والرويانى
والشيخ نصر والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن التيمم لا يرفع الحدث عندنا وبه قال جماهير العلماء وقال داود والكرخي
الحنفى وبعض المالكية يرفعه دليلنا ما سبق * قال المصنف رحمه الله *

ولا يصح التيمم إلا بنية الفرض فان نوى بتميمه صلاة مطلقة أو صلاة نافلة لم يستبح الفريضة وحكي
شيخنا أبو حاتم القزوينى أن أبا يعقوب الايوردي عن الاملاء قولاً آخر انه يستباح به المرض
ووجهه أنه طهارة فلم يفتقر الى نية الفرض كالوضوء والذي يعرفه البغداديون من أصحابنا كالشيخ أبي
حامد وشيخنا القاضي أبي الطيب أنه لا يستباح الفرض لان التيمم لا يرفع الحدث وأما يستباح
به الصلاة فلا يستباح به الفرض حتى ينويه بخلاف الوضوء فإنه يرفع الحدث فاستباح به الجميع وهل
يفتقر الى تعيين الفريضة فيه وجهان أحدهما يفتقر لان كل موضع افتقر الى نية الفريضة افتقر الى
تعيينها كاداء الصلاة : والثانى لا يحتاج الى تعيينها ويدل عليه قوله فى البويطى * ﴿

الشرح ﴾ ينبغى التيمم لفريضة أن ينوى استباحة تلك الفريضة بهيئها فان نوى استباحة
الفرض مطلقاً ولم يعين فوجهان مشهوران فى طريقة العراقيين أحدهما يجزئه ويستباح أى فريضة
أراد اتفق الاصحاب على تصحيحه وبه قطع جمهور الخراسانيين ونقل امام الحرمين اتفاق طرق
المراوزة عليه قال والوجه الآخر حكاه العراقيون وهو مطرح لا التفات اليه وصرح القاضي أبو الطيب
وابن الصباغ والمتولى وآخرون من الطريقتين بان اشتراط تعيين الفريضة غلط والقائلون بالاشتراط
هم أبو اسحاق المروزي وابو على بن أبي هريرة وأبو القاسم الصيمرى واختاره أبو على السنجى
بالسين المهملة والنون والجيم حكاه عنهم الراعى وأما قول المصنف وعليه يدل قوله فى البويطى
فالمذكور فى البويطى أنه اذا نوى فريضتين كان له أن يصلى احدهما ووجه الدلالة منه انه خير
بينها فلو وجب التعيين لم يستبح واحدة منها وللقائل الآخر أن يجيب عن هذا النص ويقول
أما جوز له ان يصلى احدهما لانه نواها وعينها ونوى معها غيرها فلفى الزائد قال أصحابنا فاذا

مع القدرة على القيام بخلاف التيمم وكشف العورة لا يمتثل فى النفل كما فى الفرض
وهذا الفرق حكاه الشيخ أبو محمد عن الثعالق قال امام الحرمين هذا ضعيف لان القيام ركن
فى صلاة الفرض فمن أين ينفع جطه فى صلاة أخرى : وللفارق أن يقول الواجب فى نوعي
الفرض والنفل أهم من الواجب فى أحدهما فيكون أبعد عن قبول المسامحة وينتظم الفرق : وقال
كثيرون من الاصحاب لانص للشافعي فى مسألة البير لكن نص فى المسألتين الاخرين على ما سبق
فهم من نقل وخرج ومنهم من قرر النصين وفرق بوجهين أحدهما ما سبق والثانى أن للقيام بدلا

قلنا بالمشهد ان التعيين ليس بشرط فنوى استباحة الظهر فله أن يصلي فريضة أخرى وإذا نوى
الحاضرة صلى الفائتة وكذا عكسه والله أعلم * أما إذا لم ينو الفريضة بل نوى استباحة النافلة أو
نوى استباحة الصلاة ولم يقصد فرضاً ولا نفل فففيه ثلاث طرق * الصحيح منها عند جمهور
الاصحاب أنه لا يستباح الفرض في الصورتين (والثاني) في استباحته قولان واختار الروياني
في الحلية الاستباحة (الثالث) ان نوى النفل في استباحة الفرض القولان وان نوى الصلاة فقط
استباح الفرض قولاً واحداً وهذا الطريق اختيار امام الحرمين والغزالي قال الامام لان الصلاة
اسم جنس تتناول الفرض والنفل ويخالف ما لو نوى المصلي الصلاة فانها لا تنعقد الا نقلاً لان
الصلاة لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة فحمل على الاقل وهو النفل وأما التيمم
فيمكن الجمع في نيته بين فرض ونفل فحملت الصلاة في نيته على الجنس ثم اذا قلنا بالمشهد في
الصورتين وهو انه لا يستباح الفرض استباح النفل على الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور
وفيه وجه ضعيف غريب في التيمم والتهذيب وغيرها انه لا يستباح النفل أيضاً وعلى هذا الوجه
لا يستباح النفل الا تابعاً للفرض والله أعلم * هذا تفريع مذهبنا وجوز أبو حنيفة استباحة الفرض
بنية التيمم للنفل كالوضوء وقال مالك واحمد لا يستباح الفرض بنية النفل ودليل الجميع قد اشار
اليه المصنف وأما ابو حاتم القزويني فتقدم بيانه في باب الآنية وأما ابو يعقوب الايبوردي ففتح
الهمزة وكسر الباء الموحدة وفتح الواو واسكن الراء منسوب الى ايبورد بلدة بخراسان قال
أبو سعد السمعاني وينسب اليها أيضاً الباوردي قال والنسبة الاولى هي الصحيحة * قال المصنف
رحمه الله *

﴿ فان تيمم للنفل كان له أن يصلي على الجنابة نص عليه في البويطي لان صلاة الجنابة كالنفل
وان تيمم لصلاة الفرض استباح النفل لان النفل تابع للفرض فاذا استباح المتبوع استباح التابع
كما اذا أعتق الام عتق الحمل ﴾

﴿ الشرح ﴾ هنا مسألان احدهما نوى بتيممه استباحة نافلة معينة أو مطلقة فالصحيح الذي
تظاهرت عليه نصوص الشافعي واطبق عليه الاصحاب وسائر العلماء ان تيممه صحيح وحكي

ينتقل اليه وهو القعود ألا يرى أن قعود المريض كقيام الصحيح وستر العورة لا بد له فوجب
الصبر الى القدرة عليه وهؤلاء ألحقوا مسألة البير بمسألة السفينة وقالوا لا يصبر لان للوضوء بدلا
وهو التيمم : ولك أن تعلم قوله فقد نص فيه وفي مثله في الثوب بانواو لان هؤلاء نفوا أن يكون
للشافعي نص في مسألة البير وخالفوا مارواه : واعلم أن امام الحرمين أجرى الخلاف المذكور في
هذه المسألة فيما اذا ضاق الوقت ولا ح للمسافر ولا عائق لكن علم أنه لو اشتعل به لقاتته الصلاة

جماعات من الخراسانيين وجهاً انه لا يصح تيممه وحكاه صاحب التتمة قولاً للشافعي فعلى هذا لا يصح التيمم للنفل مفرداً وانما يصح تبعاً للفرض قالوا لان التيمم انما جوز للضرورة ولا ضرورة الى النفل (١) قال القاضي حسين وصاحب التتمة والبحر نظير هذه المسألة المعضوب اذا استأجر من يبيع عنه فرضاً جاز وفي النفل قولان قال القاضي وكذا المستحاضة لو توضأت للنفل ففي صحته وجهان ووجه المنع انه لا ضرورة بها الى النفل وهذا الوجه غلط لاشك فيه ومخالف لما تظاهرت عليه الادلة وقد جوزت النافلة الى غير القبلة للحاجة والتخفيف فالتيمم أولى فانه بدل ولا تفريع على هذا الوجه وإنما التفريع على المذهب فاذا نوى استباحة نافلة جاز أن يصلى من حسن النوافل ما شاء الى أن يحدث وله سجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله وان كان جنباً أو من أتقطع حيضها استباحا القراءة واللبث في المسجد وحل وطؤها لان النافلة آكد من هذه الاشياء فانها تنقذ الى الطهارة بالاجماع وهذه مختلف فيها وله أن يصلى على جائز سواء تعينت عليه أم لا هذا هو المذهب وفيه وجه أنه لا يستباحها لأنها فرض ووجه ثالث ان تعينت عليه لم يستباحها بتيمم النافلة والا استباحها وسيأتي بيان هذه الاوجه بأدلتها حيث ذكرها المصنف في أواخر هذا الباب اما اذا نوى استباحة مس المصحف أو نوى الجنب أو المنقطع حيضها قراءة القرآن واللبث في المسجد أو نوى استباحة الوطء فانهم يستبيحون ما نوا على المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الاصحاب وحكي الرافعي فيه الوجه السابق في التيمم للنافلة المجردة والصواب ما سبق وهل يستبيحون صلاة النفل فيه وجهان مشهوران حكاهما الماوردي وابن الصباغ والمتولي والشاشي وآخرون أحدهما يجوز كهكسه وأصحهما لا لان النافلة آكد ولنا وجه شاذ مذكور في التتمة والبحر وغيرها انه لا يصح التيمم لمس المصحف الا اذا احتاج اليه بان كان مسافراً وليس معه من يحمله ووجه في التهذيب وغيره انه لا يصح تيمم منقطة الحيض بنية استباحة الوطء وقد سبق مثله في الغسل ووجه أنه يصح ان كان لها زوج والا فلا حكاه المتولي في باب نية الوضوء وهذه الاوجه ضعيفة فاذا قلنا في هذه المسائل يستباح النافلة في استباحته الفرض الطريقتان السابقتان المذهب انه لا يستبيحه ولو نوى استباحة الصلاة مطلقاً وقلنا بالاصح انه لا يستبيح

(١) هذا التعليل يقتضي انه لا يصح التيمم لنافلة ولا صلاتها بالتيمم الا تباً ولا استقلالاً ففهم اه اذرعى

وذكر في الوسيط ذلك أيضاً وهو يقتضي اثبات الخلاف في المرتبة الثانية وان لم يذكر ثم قال ﴿ فرعان أحدهما لو وجد ماء لا يكفيه لوضوئه يلزمه (ح) استعماله قبل التيمم على أظهر القولين ﴾

اذا وجد الجنب من الماء ما لا يكفيه لفسله او المحدث ما لا يكفيه لوضوئه ففيه قولان أحدهما وبه قال ابو حنيفة واختاره المزني لا يجب استعماله بل يتيمم كما لو وجد بعض الرقبة لا يجب اعتاقه عن الكفارة بل يعدل

الفرض استباح النفل وهذه الاشياء على المذهب وفيه وجه في البحر تفريعا على ان النفل لا يصح استباحته منفردا قال المأوردني ولا يستباح في هذه الصورة الطواف وفي هذا نظر ولو تيمم بالجنابة استباحها وهل هو كالتيمم للنفل أم للفرض فيه وجهان في التهذيب وغيره أصحهما (١) كالتافلة صححه الرافعي وغيره لأنها وان تعينت فهي كالنفل فانها تسقط بفعل غيره بخلاف المكتوبة والله أعلم (المسألة الثانية) اذا نوى استباحة فريضة مكتوبة استباحها ويستباح النفل قبلها وبعدها في الوقت وبعده هذا هو المذهب الصحيح المشهور : وحكى الخراسانيون وجهاً أنه لا يستباح في هذه الصورة النفل مطلقاً ووجهاً أنه يستباحه مادام وقت الفريضة باقياً ولا يستباحه بعده ووافقهم على هذا الوجه من العراقيين الحاملي والشيخ نصر وقطم به الدرامي وحكاها أمام الحرمين عن نقل العراقيين ولنا قول أنه لا يستباح النفل قبل الفريضة ويستباحه بعدها وقد ذكره المصنف في أواخر الباب والصحيح ما سبق اما اذا نوى الفريضة والتافلة معا فستباحهما جميعاً بلا خلاف : قل امام الحرمين اتفقت الطرق على هذا وحينئذ له التنفل قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده ووافق عليه المخالفون في التي قبلها وطرده الرافعي فيه الوجه بالمنع من النفل بعد خروج الوقت وليس بشيء قال الشيخ أبو محمد في الفروق : او تيمم للظهر في وقتها وصلاتها ثم دخل وقت العصر لم يجز له فعل سنة الظهر بذلك التيمم على أحد الوجهين ولو لم يصل الظهر في وقتها فقضاها في وقت العصر وقضى سنة الظهر بذلك التيمم جاز بلا خلاف تبعاً للفريضة : قال على الاصل ينبغي أن يقال من نسي العشاء فذكرها وقت الظهر قضاها وقضى الوتر قولاً واحداً وانما القولان في قضاء الوتر اذا فعل العشاء في وقتها وهذا الذي قاله في الوتر فيه نظر ولا أعلم من وافقه عليه والله أعلم *

(١) وهو ظاهر
نصه في الام قال
الشافعي وان تيمم
ينوى تافلة او
جنابة او قراءة
مصحف او سجود
قرآن او سجود
شكر لم يكن له
ان يصلي به
مكتوبة حتى
ينوى بالتيمم
المكتوبة اه
اذرعي

(فروع) في مسائل تتعلق بنية التيمم احداها في ضبط ما تقدم مختصراً فاذا نوى رفع الحدث لم يصح تيممه على المذهب وفيه وجه وان نوى استباحة تافلة استباحها وما يتبعها من مس المصحف وسجود تلاوة وغيره مما سبق دون الفرض هذا هو المذهب وفي وجه لا يصح تيممه وفي قول يباح الفرض أيضاً ولو نوى الفرض بلا تعيين فالمذهب أنه يباح أي فرض أراد وفي وجه لا يصح

الى الصوم وأصحها أنه يجب استعماله ويتيمم للباقي لانه قدر على غسل بعض أعضائه فلا يسقط بالعجز عن الباقي فصار كما اذا كان بعض أعضائه جريحاً والبعض صحيحاً يجب غسل الصحيح وهذا الثاني قوله الجديد والاول القديم : وذكر الشيخ أبو علي والمسعودي أن له في الجديد قولين أحدهما مثل القديم ورواية المزني في المختصر تدل على ما قلناه فان فرعنا على القول الثاني وجب استعمال الماء أو لا ليصير فاقدا ولهذا قال في الاصل دازمه استعماله قبل التيمم ثم ان كان

تيممه حتى يعين الفرض ولو نوى الصلاة فله النفل وحده على الاصح وقيل الفرض أيضا وقيل تيممه باطل ولو نوى الفرض وحده استباحه والنفل قبله وبعده في الوقت وبعده وفي وجه لا يباح النفل وفي وجه يباح في الوقت فقط وفي قول يباح بعد الفرض لا قبله ولو نواهما أيباح كيف شاء وفي وجه لا يباح النفل بعد الوقت (١) (الثانية) نوى استباحة فريضتين فوجهان مشهوران عند الخراسانيين وذكرهما من العراقيين الدارمي أصحابهما يصح تيممه وبه قطع جمهور العراقيين وهو نصه في البويطي كما سبق لانه نواعا وغيرها فلغا الزائد : والثاني لا يصح لانه نوى ما لا يباح فلغمت نيته فعلى الاول قال الجمهور يصلي أيتها شاء وهو نصه في البويطي وشذ الدارمي فقال يصلي الاولى فخصه بالاولى وليس بشيء (٢) (ثالثة) لو نوى فرض التيمم فوجهان مشهوران للخراسانيين أحدهما يصح كما لو نوى المتوضىء فرض الوضوء قال الروياني فعلى هذا هو كالتيمم للنفل وأصحها لا يصح قال امام الحرمين والفرق أن الوضوء مقصود في نفسه ولهذا استحب تجديده بخلاف التيمم قال الرافعي ولو نوى اقامة التيمم المفروض فهو كنية فرض التيمم فلا يصح في الاصح قال البغوي ولو نوى فرض الطهارة ففيه الوجهان الاصح لا يصح وقال الماوردي لو نوى التيمم وحده أو الطهارة وحدها لم يصح وقد سبق عن القاضي أبي الطيب أنه لو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح والله أعلم: (الرابعة) لو تيمم عن الحدث الاصغر غاطا ظانا أن حدثه الاصغر فكان جنبا أو عكسه صح تيممه بلا خلاف تمدنا وحكي القاضي أبو الطيب وغيره عن مالك وأحمد انه لا يصح واحتج المزني والاصحاب بأن مقتضاها واحد فلا أثر للغلط وأنكر الشيخ أبو محمد هذا في كتابه الفروق وقال هذه العلة منتزعة من عليه فائتة ظنها الظهر فقضاها ثم بان أنها العصر فلا تجزئه بالاتفاق وان كان مقتضاها واحدا قال والعلة الصحيحة أن الجنب ينوي بتيممه ما ينويه المحدث وهو استباحة الصلاة فلا فرق * وأما الصلاة فيجب تعيينها فاذا نوى الظهر فقد نوى غير ما عليه

(١) هذا عجب لانه لا حكمي هذه المسألة في اعلى الصفحة قال في آخرها وطرده الرافعي فيه الوجه الثالث بلغ من النفل بعد خروج الوقت وليس بشيء م جزم هو بجزائه هنا في الصورة بعينها كما تراه اه اذرعى (٢) قد يشهد لما قاله الدارمي نصه رضي الله عنه في الام في باب التيمم قال ولو تيمم فجمع بين صلوات فائتات اجزاء التيمم للاولى فيون ولم يجزئ لغيرها اه اذرعى

محدثا غسل به وجهه ثم يديه على الترتيب الى أن ينفذ وان كان جنبا غسل أى عضو شاء اذ لا ترتيب في الغسل والاولى أن يستعمله في أعضاء الوضوء وفي الرأس وانما يجب تقديم استعماله على التيمم اذا وقع الغسل والتيمم عن طهارة واحدة : أما لو أحدث وأجنب ووجد ما يكفي للوضوء به دون الغسل وقلنا الحدث الاصغر لا يدخل في الأكبر بل يجب الوضوء مع الغسل فانه يتوضأ به ويتيمم عن الجنابة ويتخير في التقديم والتأخير : وان قلنا يدخل الاصغر في الأكبر سقط حكمه وواجبه الغسل فيجب تقديم استعماله على التيمم على هذا القول وكل ما ذكرناه فيما اذا كان الموجود يصلح للغسل : فأما اذا كان الشخص محدثا ولم يجد الا ما يصلح المسح دون الغسل كثلج وبرد لا يدوب فنية طريقان أظهرهما أنه يكفي التيمم ها هنا لاننا حيث نوجب استعمال الموجود من

والتيمم نوى ما عليه وذكر القاضي حسين عن الأصحاب أنهم أنكروا على المزني هذه العلة وقالوا الصواب التعليل بنحو ما ذكره الشيخ أبو محمد (١) وهذا الإنكار على المزني فيه نظر والظاهر أن كلامه صحيح والفرق بينه وبين الصلاة ظاهر هذا كله إذا كان غالطاً فإن تعمد فنوى الأكبر وعليه الأصغر أو عكسه مع علمه في صحته وجهان حكاهما المتولي سبق مثلها في باب نية الوضوء والأصح البطلان لتلاعبه ولو أجنب في سفره ونسي جنبته وكان يتوضأ عند وجود الماء ويتيمم عند عدمه ثم ذكر جنبته لزمه إعادة صلوات الوضوء دون صلوات التيمم ذكره صاحب العدة وهو ظاهر على ما سبق (الخامسة) تيمم لفائتة ظمها عليه فإن أن لفائتة عليه لم يصح تيممه بخلاف ما لو توضأ لفائتة ظمها فإن أن لفائتة فانه يصح وضوءه ولو تيمم لفائتة ظمها الظهر فبانت العصر لم يصح ولو توضأ لفائتة ظمها الظهر فبانت العصر صح والفرق ما رق به البغوى وغيره بأن التيمم يديح ولا يرفع الحدث ونيته صادفت استباحة مالا يستباح وانوضوء يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ماشاء قال البغوى والمتولي والروباني لو ظن أن عليه فائتة ولم يتحققها فبأنه تذكروها لم يجز أن يصلها بذلك التيمم لان وقت الفائتة بالتذكري قال المتولي ولان المقصود من التيمم استباحة الصلاة وما لم يتحققها لا يباح له فعلها وهذا التعليل فاسد فان فعلها مباح بل مستحب وقد أنكروا عليهم الشاشي هذا فحكاه ثم قال (٣) وعندى في هذا نظر لانه أمر بالتيمم لها لتوهم بقائها عليه فاذا تحقق بقاءها عليه كان أولى بالاجزاء هذا كلامه وينبغي أن يكون في صحته وجهان كما سبق فيمن شك هل أحدث فتوضأ محتاطاً ثم بان أنه كان محدثاً هل يصح وضوءه وقد يفرق بضعف التيمم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

وإذا أراد التيمم فلمستحب أن يسمى الله عز وجل لانه طهارة عن حدث فاستحب اسم الله تعالى عليه كالوضوء ثم ينوى ويضرب يديه على التراب ويفرق أصابعه فان كان التراب ناعماً فترك الضرب ووضع اليدين جاز ويمسح بهما وجهه ويوصل التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه واليدين عليه : والثاني أنه على القولين فان قلنا يجب استعمال الماء الناقص فقد ذكر أبو العباس الجرجاني من أصحابنا أنه يتيمم على الوجه واليدين ثم يمسح رأسه ببلل الثلج ثم يتيمم للرجلين وهذا كله اذا وجد تراباً يتيمم به أما اذا وجد المحدث أو الجنب الماء الناقص ولم يجد ما يتيمم به ففيه طريقان أحدهما طرد القولين وأظهرهما أنه يجب استعماله لا محالة لانه لا بد من الانتقال اليه فصار كالعريان يجد ما يستبر به بعض عورته يارمه ستر ما يمكن به بخلاف ما اذا وجد بعض الرقبة ولم يقدر على الصوم والا طعام لا يؤمر بالاعتاق لان الكفارات على التراخي وقد تطرأ القدرة بعد ذلك فانهم هذه

(١) نقل القاضي حسين عن الأصحاب الإنكار على المزني العلة المذكورة صريح في عدم موافقتنا عليها وقد نال في أول المسألة واحتج المزني والأصحاب وذكر العلة وحاصله ان قوله أولاً والأصحاب ليس بجيد فكان ياتي الانتصار على نقلها عن المزني فقط أو يفتي على خلاف ما ناله القاضي اه اذرى (٢) هذا الذي ناله الشاشي قد وضعت في الروضة الاربع قول البغوى وقد سبق في مسألة الشاك في الحدث ما يؤيده وقد أشار هناك الى ترجيحه اه اذرى

الوجه والى مآظهن من الشعور ولا يجب إيصال التراب الى ماتحت الحاجبين والشاربين والعذارين والعنقة ومن أصحابنا من قال يجب ذلك كما يجب إيصال الماء اليه في الوضوء والمذهب الاول لان النبي صلى الله عليه وسلم وصف التيمم واقتصر على ضربتين ومسح وجهه باحدها ومسح اليدين بالآخرى وبذلك لا يصل التراب الى باطن هذه الشعور ويخالف الوضوء لانه لامشقة في إيصال الماء الى ماتحت هذه الشعور وعليه مشقة في إيصال التراب فسقط وجوبه ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمرهما على ظهر الكف فاذا بلغ الكوع جعل أطراف أصابعه على حرف الذراع ثم يمر ذلك الى المرفق ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع ويمر به عليه ويرفع إبهامه فاذا بلغ الكوع أمر إبهام يده اليسرى على إبهام يده اليمنى ثم يمسح بكفه اليمنى يده اليسرى مثل ذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالآخرى ويخال أصابعها لما روى أسلم رضي الله عنه قال قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم «أنا جنب فنزلت آية التيمم فقال «يكفيك هكذا فضرب بكفيه الأرض ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه ثم أمرهما على لحيته ثم أعادها الى الأرض فمسح بهما الأرض ثم ذلك أحدها بالآخرى ثم مسح ذراعيه ظاهرها وباطنهما» والغرض مما ذكرناه النية ومسح الوجه ومسح اليدين بضربتين أو أكثر وتقديم الوجه على اليد وسننه التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى»

﴿الشرح﴾ هذه القطعة يجمع شرحها مسائل (أحداها) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف التيمم بضربتين صحيح تقدم بيانه وحديث أسلم غريب ضعيف رواه الدارقطنى والبيهقى باسناد ضعيف وفيه مخالفة لما في المذهب في اللفظ وبعض المعنى وهو أسلم بفتح الهمزة وبالسين والعين المهملتين علي ورن أحمد وهو الاسلع بن شريك بن عوف التميمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب راحلته والكف مؤنثة سميت بذلك لأنها تكف عن البدن أى تمنع ما يقصده من ضربة ونحوها والكوع بضم الكاف وهو طرف العظم الذى يلي الإبهام والرسغ هو

المسائل واعرف موضع القولين اللذين أطلقهما في الكتاب

قال ﴿الثاني لو صب الماء في الوقت فتميم في القضاء وجهان وجه وجوبه أنه عصى بصبه بخلاف الصب قبل الوقت وبخلاف ما لم تجاوز نهراً ولم يتوضأ في الوقت﴾
إذا فوت الماء الذى عنده بالاراقة أو الشرب أو غيرها واحتاج لذلك الى التيمم فلا خلاف فى أنه يتيمم لانه فاقد فى الحال وكذلك لو نجسه ثم نظر ان فعل ذلك قبل دخول الوقت وتيمم فى الوقت فلا قضاء عليه سواء فعل ذلك لغرض أو سفها لانه لا فرض عليه ما لم يدخل الوقت وان فعله بعد دخول الوقت فان كان له فيه غرض فكذلك لا قضاء عليه وذلك مثل أن يبرد به

مفصل الكف وله طرفان وهما عظامان « الذي يلي الابهام كوع والذي يلي الخنصر كرسوع » ويقال في الكوع كاع كوع وباع والذراع تؤنت وتذكروا التأنيت أفصح والابهام مؤنثة وقد تذكروا سبق بيانها في صفة الوضوء والراحة معروفة وجمعها راح (المسألة الثانية) يستحب التسمية في أول التيمم لما ذكره المصنف وقوله لانه طهارة عن حدث احتراز من الدباغ وغيره من ازالات النجاسات وليس مراده بالقياس على الوضوء ان أحداً خالف في التيمم ووافق في الوضوء فألزمه ماوافق عليه بل مراده أن النص ورد في الوضوء فالحقنا التيمم به وتقدمت صفة التسمية وفروعها في باب صفة الوضوء وظاهر اطلاق المصنف والاصحاب أنه يستحب التسمية لكل تيمم سواء كان حدثه أصغر أم أكبر كما سبق في الغسل (الثالثة) قوله ثم ينوي ويضرب يديه على التراب ويمسح وجهه هكذا عبارة أكثر الاصحاب وقال الماوردي في الاقناع والغزالي في الخلاصة والشيخ نصر في الانتخاب والشاشي في العمدة ينوي عند مسح وجهه واقصرها على هذه العبارة وظاهرها أنه لا تجب النية قبله كما في الوضوء وقال البغوي والرافعي يجب أن ينوي مع ضرب اليد على التراب ويستديم النية الى مسح جزء من الوجه قالوا فلما ابتدأ النية بعد اخذ التراب أو نوى مع الضرب ثم عزبت نيته قبل مسح شيء من الوجه لم يصح لان القصد الى التراب وان كان واجباً فليس بركن مقصود وإنما المقصود منه نقل التراب فمسح الوجه هو المقصود فتجب النية عنده وحكي الرافعي فيما اذا قارنت النية نقل التراب وعزبت قبل مسح شيء من الوجه وجهاً غريباً أنه يجوز له والله أعلم * وأما قوله ويضرب يديه على التراب فان كان ناعماً فترك الضرب ووضع اليدين جازاً فمتفق عليه كذا صرح به أصحابنا ونص الشافعي على الضرب قال أصحابنا أراد اذا لم يعلق الغبار الا بالضرب أو اراد التمثيل لا الاشتراط قال أصحابنا ولا يشترط اليد بل المطلوب نقل التراب سواء حصل بيد أو خرقة أو خشبة أو نحوها ونص عليه الشافعي في الام قال في الام واستحب أن يضرب يديه جميعاً والله أعلم * وأما قوله ويفرق أصابعه في ضربة مسح الوجه فكذا نص عليه

أو يشر به لحاجة العطش أو يغسل به توبه تنظيهاً وكذلك اذا اشتبه عليه الاناء ان واجتهد ولم يغلب على ظنه شيء فأراقها أو جمع بينهما وتيمم فهو معذور لان فيه غرضاً وهو أن لا يكون مصلياً بالتيمم وعنده ماء طاهر بيقين وان فوته لغرض وفائدة وتيمم وصلى فهل يجب عليه القضاء : فيه وجهان أظهرهما لا لانه فاقد حين تيمم فيكفيه البديل كما لو قتل عبده أو أعتقه وكفر بالمصوم بجزئه: والثاني نعم لانه عصى بالاصب والحالة هذه وسقوط الغرض بالتيمم من قبيل الرخص فلا تناط بالمعاصي بخلاف ما اذا كان الصب قبل الوقت فانه لا يعصى وبخلاف ما اذا كان الصب لغرض فانه معذور ولو اجتاز بماء في الوقت ولم يتوضأ ثم بعد عنه وصلى بالتيمم فالذي ذكره في الكتاب يشعر بالقطع بانه لا قضاء

الشافعي في مختصر المزني وفي البويطي وكذا قاله جميع أصحابنا العراقيين وأطبقوا عليه في كتبهم المشهورة وجعلوه مستحبا وكذا نقله عن جميع العراقيين جماعات منهم صاحب البيان وكذا قاله جماعة من أصحابنا الخراسانيين قالوا وفائدة استحباب التفريق زيادة تأثير الضرب في إثارة الغبار وليكون أسهل وأمكن في تعميم الوجه بضربة واحدة وقال أكثر الخراسانيين لا يفرق في ضربة الوجه فان فرق ففي صحة تيممه وجهان وجه البطلان انه يصير ناقلا لتراب اليد قبل مسح الوجه فان التراب الذي يحصل بين الاصابع لا يزول في مسح الوجه فيمنع انتقال تراب آخر وأحسن البغوي من الخراسانيين في بيان المسألة فقال نص الشافعي أنه يفرق في الضربتين فقال بعض أصحابنا لا يفرق في الاولى فان فرق فيها دون الثانية لم يصبح مسح ما بين الاصابع لانه مسح بتراب أخذ قبل مسح الوجه وان فرق في الضربتين فوجهان (أحدهما) يجوز لانه أخذ لليدين ترابا جديدا (والثاني) لا يجوز لان بعض المأخوذ لا يبق بين أصابعه فيصير كما لو كان على وجهه تراب فنقل إليه ترابا آخر من غير أن ينفذ الاول فانه لا يجوز قال والمذهب عندي انه اذا فرق في الضربتين صح كإصاحبه ولا بأس بأخذ تراب اليد قبل مسح الوجه حتى لو ضرب يديه على تراب فمسح بيمينه جميع وجهه وبيساره بيمينه جاز والترتيب واجب في المسح دون أخذ التراب هذا كلام البغوي والقائل بانه لا يجوز التفريق في الاولى مطلقا هو القفال واستبعد امام الحرمين والغزالي قوله وقالوا هذا تضيق للرخصة قال الامام هذا الذي قاله القفال غلو ومجازة حد وليس بالمرضى اتباع شعب الفكر ودقائق النظر في الرخص وقد تحقق من فعل الشارع ما يشعر بالتسامح فيه قال ولم يوجب أحد من أئمتنا على من يريد التيمم أن ينفذ الغبار عن وجهه ويديه أولا ثم يبتدىء بنقل التراب اليهما مع العلم بأن المسافر في تقلباته لا يخلو عن غبار يغشاه فليقتصر على أن ترك التفريق في الاولى ليس بشرط هذا كلام الامام وقطع صاحب العدة بانه لو فرق في الاولى دون الثانية جاز وقال الروياني قال القفال نقل المزني تفريق الاصابع في الاولى قال القفال فصوبه جميع أصحابنا وعندى انه غلط في النقل ولم

عليه وكذلك أورده صاحب التهذيب وغيره : والفرق أنه لم يصنع شيئا هاهنا وإنما امتنع من التحصيل والتقصير في تفويت الحاصل أشد منه في الامتناع من تحصيل ما ليس بحاصل : ورأيت في كلام الشيخ أبي محمد طرد الوجهين في صورة الاجتياز وهو غريب ولو وهب الماء في الوقت من غير حاجة وعطش للمتعب أو باعه من غير حاجة الى ثمنه ففي صحة البيع والهبة وجهان أشبههما المنع لان البدل حرام عليه فهو غير مقدور على تسليمه شرعا وثانيهما الجواز لانه مالك نافذ التصرف والمنع لا يرجع الى سبب يختص بالعقل فلا يؤثر في فساد العقد فان قلنا بصحة البيع والهبة فحكم قضاء الصلاة على البائع والواهب ما ذكرنا في الصب لانه فوته بازالة الملاك عنه : وان قلنا بعدم الصحة فلا يصح تيممه مادام الماء في

يذكر الشافعي ذلك في الاولى انما ذكره في الثانية قلت هذا اعتراف من القفال بمخالفته جميع الاصحاب ودعواه غلط المزني باطلة من وجبهين (أحدهما) أن التغليط لا يصار اليه للكلام وجه ممكن وهذا النقل له وجه كما سبق بيان فائدة (والثاني) أن المزني لم ينفرد بهذا بل قد وافقه في نقله البويطي كما قدمته كذلك رأيت صريحا في كتاب البويطي رحمه الله وجمع الرافي متفرق كلام الاصحاب وأنا أنقله مختصرا قال روى المزني التفريق في الاولى فن الاصحاب من غلظه منهم القفال وصوبه الآخرون وهو الاصح ثم القائلون بالاول اختلفوا في أنه هل يجوز التفريق في الاولى فجوزه الآخرون قالوا وان لم يفرق في الثانية أجزاء ذلك التراب الذي بين الأصابع لما بينها وقال قائلون منهم القفال لا يصح تيممه ثم قال الرافي بعد هذا: صحح الاصحاب رواية المزني وهي المذهب هذا كلام الرافي وانما بسطت هذه المسألة وأطنت فيها هذا الاطباب وان كان ما ذكرته مختصرا بالنسبة اليها لاني رأيت كثيرا من أكبر عصرنا ينتقصون صاحب المذهب والتنبيه بقوله «يفرق في الضربة الاولى» وينسبونه الى الشذوذ ومخالفة المذهب والاصحاب والدليل وهذه أعجوبة من العجائب وحاصلها اعتراف صاحبها بعضهم من الجهالة ونهاية من عدم الاطلاع وتسفيه الاصحاب وكذبه عليهم بل اعلى الشافعي فقد صح التفريق في الاولى عن الشافعي بنقل امامين هما أجل أصحابه وأتقنهم باتفاق العلماء وهما البويطي والمزني وصح التفريق أيضا عن جمهور الاصحاب والله يرحمنا أجمعين وأما قول المصنف «ويمسح بهما وجهه» فكذا عبارة الجمهور وظاهرها أنه لا استحباب في البداءة بشيء من الوجه دون شيء وقد صرح جماعة من أصحابنا باستحباب البداءة بأعلى الوجه منهم المحاملي في اللباب والرافي وقال صاحب الحاوي مذهب الشافعي أنه يبتدأ بأعلي وجهه كالوضوء قال ومن أصحابنا من قال يبدأ بأسفل وجهه ثم يستعلي لان الماء في الوضوء اذا استعلي به انحدر بطبعه فعم جميع الوجه والتراب لا يجري الا بامرار اليد

يد المبتاع أو الموهوب منه وعليه الاسترداد ار قدر فان لم يقدر وتيمم قضى وان تلف في يده وتيمم ففي القضاء الخلاف المذكور في الارقاع لانه اذا تلف الماء صار فاقد عند التيمم: ثم اذا أوجبنا القضاء في هذه الصور ففي القدر المقضى ثلاثة أوجه أحها يقضى تلك الصلاة الواحدة التي فوت الماء في وقتها: والثاني يقضى أغلب ما يؤديه بوضوء واحد: والثالث كل صلاة صلاها بالتيمم «والله أعلم»

قال (السبب الثاني أن يخاف على نفسه أو ماله من سبع أو سارق فله التيمم ولو وهب منه الماء أو أعير منه الدلو يلزمه القبول بخلاف ما اذا وهب (ز) ثمن الماء أو الدلو فان المنية فيه تثقل ولو بيع بغيره لم يلزمه شرأوه وبمثل الثمن يلزم الا اذا كان عليه دين مستغرق أو احتاج اليه لنفقة سفره والاصح أن عن المثل يعرف بقدر أجرة النقل)

فيبدأ بأسفله ليقبل ما يصير على أعلاه من الغبار ليكون أجمل لوجهه وأسلم لعينه والله أعلم * وأما قوله «وبوصل التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والى ما ظهر من الشعر» فأراد بالبشرة الظاهرة ما لا شعر عليه واحترز به عن البشرة المستترة بالشعور وقوله والى ما ظهر من الشعر يعني الشعر الذى يجب غسله فى الوضوء كذا قاله أصحابنا قالوا وفى إيصال التراب الى ظاهر ماخرج من اللحية عن الوجه القولان كالوضوء وأما قوله «لا يجب إيصال التراب الى ما تحت الحاجبين والشاربين والعذارين ومن أصحابنا من قال يجب والمذهب الاول» فكذا قاله أصحابنا واتفقوا على أن الصحيح أنه لا يجب وقطع به القاضى حسين وإمام الحرمين والغزالي والمتولى والبعغوى وآخرون وادعى امام الحرمين أنه لا خلاف فيه ودليل الوجيهين مذكور فى الكتاب وقوله الحاجبين والشاربين والعذارين تمثيل والمراد الشعور التي يجب إيصال الماء اليها فى الوضوء وهى الثلاثة المذكورة والعنققة وحلية المرأة والحنثى واهداب العين وشعر الجدين سواء خفت أم كثفت وكذا اللحية الخفيفة للرجل صرح به أصحابنا وحكم الشعر على الذراع حكم شعر الوجه حكى الخلاف فيه فى فتاوى القاضى حسين وجزم القاضى والبعغوى بأنه لا يجب إيصال التراب الى ما تحته كما قال فى الوجه قال القاضى ولا يستحب إيصال التراب الى البشرة التي تحت الشعر الكثيف التي يستحب إيصال الماء اليها والله أعلم : وأما قوله ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده الخ فهذه الكيفية ذكرها الشافعى رحمه الله فى مختصر المزنى واتفق الاصحاب على استحبابها وأشار الرافعي الى حكاية وجه أنها لا تستحب بل هي وغيرها سواء وليس هذا بشيء وانما استحبابها الشافعي والاصحاب لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد فى مسح اليدين على ضربة واحدة وثبت بالادلة وجوب استيعاب اليدين فذكروا هذه الكيفية ليدينوا صورة حصول الاستيعاب بضربة وذكر جماعات من الاصحاب أنهم أرادوا الجواب عن اعتراض من قال الواجب مسح الكف فقط وأنه لا يتصور استيعاب الذراعين مع الكفين بضربة فيدينوا

إذا كان بقربه ماء لكنه يخاف من السعى اليه على نفسه من سيع أو عدو أو على ماله الخائف فى المنزل أو الذى معه من غائب أو سارق فله التيمم وهذا الماء كالمعدوم وكذلك الحكم لو كان فى السنية ولا ماء معه وخاف على نفسه لو استقى من البحر والخوف على بعض الاعضاء كالخوف على النفس ولو خاف الوحدة والانتقاع عن الرقعة لوسعى الى الماء فان كان عليه ضرر وخوف فى الانتقاع لم يازمه السعى اليه ويتيمم وان لم يكن ضرر فكذلك على أظهر الوجيهين وان كان الماء غيره فوهبه منه فهل عايه قبوله فيه وجهان المذهب أنه يجب وهو الذى ذكره فى الكتاب لانه والحالة هذه يعد واجدا للماء والمساحة غالبية فى الماء فلا تعظم منة فى قبوله بخلاف ما لو وهب منه الرقبة لا يازمه القبول لانها

تصوره ولم يثبت في هذه الكيفية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والحديث الذي ذكره المصنف ليس فيه دلالة لها ولا هو ثابت كما سبق بيانه وذكر الغزالي أنها سنة ومراده أن السنة لا يزيد علي ضربتين ولا يتمكن من ذلك الا بهذه الكيفية فكانت سنة لكونها محصلة لسنة الاقتصار علي ضربة مع الاستيعاب قال الرانعي وزعم بعضهم أن هذه الكيفية منقولة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هذا بشيء قال أصحابنا وكيف أوصل التراب الى الوجه واليدن بضرتين فأكثر بيده أو خرقة أو خشبة جاز ونص عليه في الام كما سبق وأما قوله «ثم يمسح احدي الراحتين بالآخري ويخلل بين أصابعهما» فاتفق جمهور العراقيين علي أنه سنة ليس بواجب ونقله ابن الصباغ عن الاصحاب مطلقا هذا اذا كان فرق أصابعه في الضرتين أو في الثانية اما اذا فرق في الاولى فقط وقلما يجزئه فيجب التخليل وقال الخراسانيون والماوردي في وجوب التخليل ومسح احدي الراحتين بالآخري وجهان وقال البغوي ان قصد بامرار الراحتين علي الذراعين مسحها حصل والا فلا والصحيح طريقة العراقيين قال العراقيون ويسقط فرض الراحتين وما بين الاصابع حين يضرب اليدين علي التراب قالوا فان قيل اذا سقط فرض الراحتين صار التراب الذي عليهما مستعملا فكيف يجوز مسح الذراعين به ولا يجوز نقل الماء الذي غسلت به احدي اليدين إلى الآخري فالجواب من وجهين أحدهما أن اليدين كعضو واحد ولهذا جاز تقديم اليسار على اليمين ولا يصير التراب مستعملا إلا بانفصاله والماء ينفصل عن اليد المغسولة فيصير مستعملا : الثاني انه يحتاج الى هذا هاهنا فانه لا يمكنه ان يتم الذراع بكفها بل ينتقل الى الكف الآخري فصار كنقل الماء من بعض العضو الى بعضه وهذا الجوابان ذكرهما ابن الصباغ وغيره وهما مشهوران في كتب العراقيين ونقل صاحب البيان وجهها انه يجوز نقل الماء من يد إلى أخرى لانهما كيدفعلي هذا يسقط السؤال *

(فرع) اذا كان يجري احدي اليدين على الآخري فرفعها قبل استيعاب العضو ثم أراد ان يعيدها للاستيعاب فوجهان حكاهما امام الحرميين وغيره أحدهما لا يجوز لان الباقي علي الماسحة صار بالفصل

ليست في محل المساحة غالبا : والثاني أنه لا يلزمه القبول لانه نوع يكسب للطهارة فلا يلزمه كما لا يلزمه اكتساب ثمن الماء ولو أعير منه الدلو أو الرشاء وجب قبوله لان الاعارة لا يعظم فيها المنة والقادر علي قبولها لا يعد فاقدا للماء هكذا أطلقه الاكثرون ومنهم صاحب الكتاب وفضل بعضهم فقال ان لم تزد قيمة المستعار على ثمن مثل الماء وجب القبول وان زادت فلا لان العارية مضمونة وقد يتلف فيحتاج الي غرامة مانوق ثمن الماء ولو أفترض الماء وجب قبوله في أصح الوجهين لانه انما يطالب عند الوجدان وحينئذ يهون الخروج عن العهدة ولو بيع منه الماء وهو

مستعملا : والثاني يجوز قال وهو الاصح لان المستعمل هو الباقي على المسوح وأما الباني على المساحة فهو في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين *

(فرع) وأما قول المصنف والواجب من ذلك النية ومسح الوجه واليدين بضربتين فصاعدا وترتيب اليد على الوجه وسننه التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى ففيه نقص قال أصحابنا أركان التيمم ستة متفق عليها وهي النية ومسح الوجه واليدين وتقديم الوجه على اليدين والقصد الى الصعيد ونقله وثلاثة مختلف فيها أحدها الموالاة وفيها ثلاث طرق : المذهب أنها سنة ليست بواجبة وتقدم بيانها في صفة الوضوء والثاني الترتيب في نقل التراب الوجه واليدين وفيه وجهان حكاهما الرافعي وغيره أحدهما لا يجب فله ان يأخذ التراب بيديه جميعا ويمسح بيمينه وجهه ويساره يمينه وهذا هو الذي اختاره البغوي كما سبق : والثاني يجب تقديم النقل للوجه قبل النقل لليد : والثالث استيفاء ضربتين قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه واجب وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي ولم يذكر أكثر الخراسانيين ذلك في الواجبات ولا تعرضوا له وقال الرافعي تدكر لفظ الضربتين في الاحاديث فخرت طائفة من الاصحاب على الظاهر فقالوا لا يجوز ان ينقص منها وقال آخرون الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين سواء كان بضربة أو أكثر قال وهذا أصح لكن يستحب ان لا يزيد على ضربتين ولا ينقص وفيه وجه انه يستحب بضربة للوجه وضربة لليد اليمنى وثالثة لليسرى والاول هو المشهور هذا كلام الرافعي في الشرح وقطع في كتابه المحرر بأن الضربتين سنة والمعروف ما قدمته : فهذه الواجبات المتفق عليها والمختلف فيها وقد استوفى المصنف المتفق عليه فان قيل فلم يذكر القصد الى الصعيد وهو أحد الاركان الستة قلنا بلى ذكره في الفصل الذي بعد هذا ولم يستوعب بهذه العبارة جميع الفروض بل قال الفرض مما ذكرناه والقصد ليس مما ذكره والله أعلم : وأما اسنن فكثيرة أحداها التسمية (الثانية) تقديم اليد اليمنى على اليسرى : (الثالثة) الموالاة على المذهب (الرابعة) أن يبدأ بأعلى وجهه على الاصح وقيل بأسفله كما سبق (الخامسة) أن يمسح إحدى الراحتين

لا يملك الثمن ولكنه وهب منه فقد أطلق القول في الكتاب بأنه لا يلزمه قبوله لان المنية تثقل فيه كما لا يلزم على العارى قبول الثوب : وحكي بعض الاصحاب فيما اذا وهبه الاب من الابن أو العكس وجهين كالوجهين فيما اذا بذل الابن لآبيه أو بالعكس المال في الحج هل يلزمه وهل يصير مستطيعا به وهذا حسن لكن الاظهر ثم انه لا يجب القبول فيجوز أن يكون اطلاق الجواب هاهنا جريا على الاظهر واقتصارا عليه وهبة آلات الاستقاء كاللؤلؤ والرشاء كهيئة ثمن الماء في الحكم ولو أقرض منه الثمن فلو كان معسرا لم يلزمه الاستقراض وأن كان موسرا لكن المال غائب فكذلك في أظهر الوجهين بخلاف ما اذا أقرض منه الماء لان الماء في محل المساحة والقدرة

بالاخرى ويخلل الاصابع على الصحيح وقيل يجبان كما سبق (السادسة) أن لا يزيد على ضربتين
قال المحاملي في اللباب والروايات الزيادة على مسحة الوجه ومسحة لليدين مكروهة وحكي
الرافعي وجهاً أنه يستحب تكرار المسح كالوضوء وليس بشيء، لان السنة فرقت بينهما ولان في تكرار
الغسل زيادة تنظيف بخلاف التيمم (السابعة) ان يخفف التراب المأخوذ ويفنخه اذا كان كثيراً
بحيث يبقى قدر الحاجة وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في يديه
بعد أخذ التراب ونص عليه الشافعي والاصحاب وقال صاحب الحاوي نص في القديم انه يستحب
ولم يستحبه في الجديد فقال بعض أصحابنا فيه قولان: القديم يستحب والجديد لا يستحب وقال
آخرون على حالين ان كان كثيراً فنخ والا فلا (الثامنة) ان يديم يده على العضد لا يرفعهما حتى
يفرغ من مسحه وفي هذا وجه انه واجب وقد سبق (التاسعة) ان يستقبل القبلة كالوضوء
(العاشر) امرار التراب على العضد تطويلاً للتججيل كما سبق في الوضوء، وليخرج من خلاف من
أوجبه ومن صرح باستحبابه المتولي والبعوي ونقله صاحب البحر عن الاصحاب وحكي الرافعي
وجهاً ضعيفاً أنه لا يستحب (الحادية عشرة) ينبغي ان يستحب بعده النطق بالشهادتين كما
سبق في الوضوء والغسل وربما دخل في السنن بعض ما سأذكره ان شاء الله تعالى في فرع
المسائل الزائدة *

(فرع) يجب الترتيب في تيمم الجنابة كما يجب في تيمم الحدث الاصغر فيمسح وجهه ثم يديه
وان كان لا يجب الترتيب في غسل الجنابة: قال الشيخ ابو محمد والفرق ان الترتيب انما يظهر في
المحلين المختلفين ولا يظهر في المحل الواحد فاليدن في الغسل شيء واحد فصار كعضو من أعضاء
الوضوء واما الوجه واليدان في التيمم فمحلان مختلفان والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *
(قال في الامم فان أمر غيره حتى يممه ونوى هو جاز كما يجوز في الوضوء وقال ابن القاص
لا يجوز قلته تخريجاً: وقال في الامم وان سفت عليه الريح تراباً عمه فأمر يديه علي وجهه لم يجزه لانه

عليه عند توجه المطالبة أظهر وأغاب: ولو بيع منه الماء نسيئة وهو موبر لزم الشراء على أظهر
الوجهين لان الاجل لازم هاهنا فلا مطالبة قبل الحلول بخلاف صورة الاقراض ولو ملك الثمن
فكان حاضراً عنده لكنه كان محتاجاً لدين مستغرق في ذمته أو لفقته أو نقدة رقيقه أو حيوان
محترم معه أو لسائر مؤنات سفره في ذهابه وإيابه فلا يجب عليه الشراء ويعذر في الصرف الي
هذه الوجوه وان فضل عن حاجته لزمه الشراء إن بيع بثمن المثل لانه قادر على استعمال الماء، يصرف
اليه أي نوع من المال كان معه: وان بيع بفن لا يلزمه الشراء كما لو كان يتلف شيء من ماله لوسعي
الي الماء المباع وظاهر كلامه في الكتاب وعليه الاكثرون أنه لا فرق بين أن يكون الفين بقدر قليل

لم يقصد الصعيد وقال القاضي أبو حامد هذا محمول عليه اذا لم يقصد أما اذا صمد للريح فسفت عليه التراب أجزاء وهذا خلاف المنصوص *

﴿الشرح﴾ في الفصل مسألان احدهما اذا عمه غيره باذنه ونوى الأمر ان كان معذورا كأقطع ومريض وغيرهما جاز بلا خلاف وان كان قادرا فوجهان الصحيح والمنصوص جوازه كالوضوء وبهذا قال جمهور الاصحاب : والثاني لا يجوز وهو قول ابن القاص وقوله قلته تخريجا هو من كلام ابن القاص وانما قال هذا لان عادته في كتابه التلخيص ان يذكر المسائل التي نص عليها الشافعي ويقول عقبه قاله نصا واذا قال شيئا غير منصوص وقد خرج هو قال قلته تخريجا وهذه المسألة خرجها من التي بعدها وهي مسألة الريح : وابن القاص بتشديد الصاد المهمة هو أبو العباس وقد ذكرت حاله في أبواب المياه : أما اذا عمه غيره بغير أمره وهو مختار ونوى فهو كما لو صمد في الريح قاله امام الحرمين والغزالي وغيرهما وهو واضح : (المسألة الثانية) اذا القت عليه الريح ترابا استوعب وجهه ثم يديه فان لم يقصدها لم يجزه بلا خلاف وان قصدها وصمد لها ففيه خلاف مشهور حكاه الاصحاب وجهين وحقيقته قولان أحدهما لا يصح وهو الصحيح نص عليه في الام وهو قول أكثر أصحابنا المتقدمين وقطع به جماعات من المتأخرين وصححه جمهور الباقيين ونقله امام الحرمين عن الأئمة مطلقا قال والوجه الآخر ايس معدودا من المذهب : والثاني يصح وهو قول القاضي أبي حامد واختيار الشيخ أبي حامد الاسفرايني قال الروياني في كتابيه البحر والحلية واختاره الخليلي والقاضي أبو الطيب وجماعة قال وهو الاختيار والاصح (١) وحكاه صاحب التتمة قولاً قديماً والمذهب الاول وصورة المسألة اذا قصد ثم وقع عليه التراب فلو وقع عليه ثم قصد لم يجزه بلا خلاف وهذا وان كان ظاهرا يفهم من كلام المصنف فلا يضر ايضاحه وقوله «ترابعمه» هو بالعين المهمة أي استوعبه هذا هو المشهور المعروف وذكره أبو القاسم ابن البرزدي وغيره بالعين المعجمة أي غطاه وهو صحيح أيضاً وبمعنى الاول لكن الاول أجود وقوله «صمد» هو بالصاد والميم علي وزن قصد وبمعناه والله أعلم *

(١) وهو الذي حكاه ابن كنج عن الحسن مقتصرا عياه اه اذرعى

أو كثير ومنهم من قال أن بيع زيادة يتغابن الناس بمثلها وجب الشراء ولا عبرة بتلك الزيادة واذا كان البيع نسبيته زيد بسبب التأجيل ما يليق به فهو بيع بثلثي المثل على أظهر الوجهين وان زاد المبلغ على ثمن مثله نقدا فيجب الشراء على قولنا يجب الشراء بالذبيثة: وكيف يعتبر ثمن مثل الماء وما معناه فيه ثلاثة اوجه: أحدها عن مثله قدر أجره نقله الى الموضع الذي فيه الشخص لانه لا يرغب في الماء بأكثر منه وعلى هذا فالاجرة تختلف باختلاف المسافة طولا وقصرا فيجوز ان يعتبر الوسط المقصد ويجوز أن يعتبر الحد الذي يسعى اليه المسافر عند تيقن الماء فان ذلك الحد لو لم يقدر على السعي اليه

(فرع) اذا كان على بعض اعضائه تراب فتييم به نظر ان أخذه من غير أعضاء التيمم ومسحها به جاز بلاخلاف نص عليه الشافعي والاصحاب كما لو أخذه من الارض وان كان على وجهه فردده عليه ومسح به لم يجزه بلاخلاف لعدم النقل وان أخذه من الوجه ومسح به يديه أو أخذه من اليد ومسح به الوجه فوجهاً أصحها هو نصه في الام جوازه اوجود النقل ولو أخذه من الوجه ففصله ثم رده اليه أو أخذه من اليد ففصله ثم رده اليها فطريقان حكاهما صاحب التهذيب وغيره أصحها على الوجهين والثاني لا يجوز وجهاً واحداً (١) لانه ليس بنقل حقيقي ولو تمك في التراب فوصل وجهه ويديه ان كان لعذر كالاقطع وغيره جاز بلاخلاف والافوجهان الصحيح جوازه صححه الاصحاب ونقله الروياني عن نصه في الام قال امام الحرمين الوجه القطع بالجواز قال ولا أرى للخلاف وجهاً لان الاصل قصد التراب وقد حصل ولو مد يده فصب غيره فيها تراباً أو القت الريح تراباً على كفه فمسح به وجهه أو أخذه من الهواء فمسح به فوجهان الاصح جوازه صححه الروياني والرافعي وغيرهما *

(فرع) في مسائل تتعلق بما سبق (احداها) ينبغي أن يمسح وجهه بالتراب ولا يقتصر على وضعه عليه فان ضرب يده على التراب ثم وضعها على وجهه ولم يمرها فقد قال البغوي والرافعي يجوز على أصح الوجهين كما قلنا في مسح الرأس وقطع الشيخ أبو محمد في الفروق والمتولى بأنه لا يجوز به قال المتولى بخلاف الوضوء فان الماء اذا وضع على العضو يحس به ويسيل والتراب لا يتعدي فيتحقق وصول الماء لجميع العضو ولا يتحقق في التراب الا بالمرار اليد قال حتى لو لم يتحقق وصول الماء وجب الامرار ولو تحقق وصول التراب بان كان كثيراً صح تيممه: (٢) (الثانية) قال القاضي حسين والبغوي (٣) اذا أحدث التيمم بعد أخذه التراب: وعليه الاخذ وقبل المسح بطل ذلك الاخذ بخلاف ما لو أحدث بعد أخذ الماء قبل غسل الوجه فانه لا يضره لان المطلوب في الوضوء الغسل لا نقل الماء وهذا المطلوب نقل التراب وأما اذا يمه غيره فقال القاضي يجب أن ينوي الأمر (٤) عند ضرب

بنفسه واحتاج الى بذل الاجرة لم ينقل الماء منه اليه يلزمه البذل اذا كان واجداها وثانيها أنه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الاوقات ولا يعتبر ذلك الوقت بخصوصه فان الشربة الواحدة عند العرة يرغب فيها بدنائير كثيرة: وثالثها أنه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة فان لكل شيء سوقاً يرتفع وينخفض وثمر مثل الشيء ما يليق به في تلك الحالة ألا ترى أن الرقبة وان كانت غالية بالاضافة الى عموم الاحوال يجب شراؤها بما يرغب فيها في تلك الحالة وهذا الوجه هو الاظهر عند الاكثريين من الاصحاب والوجه الثاني منقول عن أبي اسحاق واختاره القاضي الروياني ولم نر أحداً اختار الوجه الاول سوى صاحب الكتاب ومن تابعه

(١) وحسبها الامام عن والده وضعفه بانه اذا عبق باليد فقد انقطع حكم الوجه عنه فهو الاذن تراب على اليد اذ رعى (٢) هذا الفرق به نظر والحق ما قاله البغوي والرافعي فان مأخذ الخلاف أن الوضع من غير امراره يسمى مسحاً اذ رعى (٣) هذا ما قاله القاضي حسين في تمليقه لكن قال في فتاويه ان الأمر ينوي عند المسح لا عند الضرب وكذا نقله العجل عن فتاويه أيضاً مقتضراً اه اذ رعى (٤) قد تقدم في أول الفرع قبله انه لو كان على يده تراب فمسح به الوجه أو عكسه أجزاء على الاصح فاذا نوى النقل هنا أجزاء لانه مثله اه اذ رعى

المأمور يده على الارض فلو احدث احدهما بعد النية والضرب لم يضر بل يجوز أن يمسح بعد ذلك بخلاف
مالو أخذ التراب بنفسه ثم احدث فانه يبطل الاخذ لان هناك وجد هيئة القصد الحقيقي فصار كما
لو استأجر رجلا ليحج عنه ثم جامع المستأجر في مدة احرام الاجيرة فلا يفسد الحج قال الرافي هذا الذي
قاله القاضي مشكلا وينبغي أن يبطل بحدث الأمر (١) (الثالثة) اذا ضرب يده على تراب على بشرة امرأة
اجنبية فان كان التراب كثيرا يمنع التقاء البشريتين صح تيممه والا فلا كذا قاله القاضي حسين
ونحوه في التهذيب وغيره لان الملامسة حدث قارن الثقل وهو ركن فصار كمقارنته مسح الوجه
وقال المتولى أخذه لوجهه صحيح ولا يضر اللبس معه لان العبادة هي المسح لا الاخذ فان أخذ
بعد ذلك ليديه بطل مسح وجهه لانه احدث قال الرافي قول القاضي هو الوجه (الرابعة) اذا كانت يده نجسة
نضربها على تراب طاهر ومسحها وجهه جاز على أصح الوجهين وبه قطع البغوي والروايي وقد تقدمت
المسألة في باب الاستطابة ولا يصح مسح اليد النجسة بالاخذ لان كمالا يصح غسلها في الوضوء مع بقائها نجسة
ولو تيمم ثم وقعت عليه نجاسة فقال امام الحرمين لا يبطل تيممه قطعاً وقال المتولى فيه وجهان كما لو تيمم ثم ارتد
لانها تمنع اباحة الصلاة والصواب قول الامام: ولو تيمم قبل الاجتهاد في القبلة ففي صحته وجهان كما لو تيمم
وعليه نجاسة ذكره في البحر ولو تيمم مكشوف العورة صح بالاتفاق وقد ذكرناه في باب الاستطابة
(الخامسة) قال أصحابنا اذا قطعت يده من بعض الساعد وجب مسح ما بقي من محل الفرض فان قطع من فوق
المرفق فلا فرض عليه ويستحب أن يمسح الموضع ترابا كما سبق في الوضوء حتى قال البندنيجي والحاملي لو قطع
من المنكب استحب أن يمسح المنكب كما قلنا في الوضوء وبهذا اللفظ نص عليه الشافعي في الام: قال العبدري
هذا الذي ذكرناه من استحباب غسل موضع القطع فوق المرفق في الوضوء ومسحه بالتراب في التيمم
هو مذهبنا ومذهب مالك وزفر واحمد وداود وقال أبو حنيفة وابو يوسف ومحمد يجب غسله في
الوضوء ومسحه في التيمم: دليلنا أنه فات محل الوجوب قال اصحابنا وكل ما ذكرناه في الوضوء
من الفروع في قطع اليد وزيادة الكف والاصبع وتدلى الجلدة يجزي مثله في التيمم قال الدارمي
لو انقطعت اصابعه وبقيت متعلقة باليد فهل ييممها فيه وجهان: (فالت) قياس المذهب القطع

وقد ذكر امام الحرمين أن ذلك الوجه مبني على أن الماء لا يملك فانه اذا لم يملك لم يمكن له ثمن
فاعتبر أجره النقل: وأشار المسعودي الى هذا البناء أيضا ومعلوم أن القول بان الماء لا يملك وجه
ضعيف في المذهب فليكن كذلك ما هو مبني عليه: وادعى في الوسيط أن الوجه الذي اختاره غير
مبني على ذلك الوجه حيث قال أحدهما ان ثمن مثله أجره نقل الماء فيه تعرف الرغبة في الماء وان
كان مملوكا على الاصح يعني أنه وان كان مملوكا فالقدر الذي يرغب به فيه أجره النقل:
واللاكثرين أن يقولوا ان ادعت أن هذا القدر هو الذي يرغب به في الماء حيث يكبر الماء في البلاد

(١) وهذا الذي
قاله الرافي هو
الحق والفرق
ضعيف فان الميمم
يجب عليه النية
عند اخذ ميممه
التراب فاذا نوي
فقد قصد العبادة
ودخل فيها باخذ
ميممه التراب
والحجوج عنه ليس
كذلك بوجه ما
اه انرعي

بوجوب التيمم ولو لم يخلق له مرفق استظهر حتى يعلم : قال أصحابنا ولو كان في أصبعه خاتم فلينزع
في ضربة اليد ين يهغل التراب تحته : قال صاحب العدة وغيره ولا يكفيه تحريكه بخلاف الوضوء لان
الماء يدخل تحته بخلاف التراب : (السادسة) يتصور تجديد التيمم في حق المريض والجريح ونحوهما من
تيمم مع وجود الماء اذا تيمم وصلى فرضاً أراد نافلة ويتصور في حق من لا يتيمم الا مع عدم الماء اذا
تيمم وصلى فرضاً ولم يفارق موضعه وقبله لا يجب الطلب ثانياً وهل يستحب التجديد في هذين الموضعين فيه
وجهان حكاهما الشاشي المشهور لا يستحب وبه قطع القفال والقاضي حسين وامام الحرمين والغزالي
والمتولى والبعوي والرويانى وآخرون لانه لم ينقل فيه سنة ولا فيه تنظيف واختار الشاشي استحبابه كالوضوء
(السابعة) اتفق أصحابنا على أنه يشترط ائصال الغبار الى جميع بشرة اليد من أولها الى المرفق
فان بقي شيء من هذا لم يمسه غبار لم يصبح تيممه وزاد الشافعي هذا بياناً فقال في الام لو ترك من وجهه
أو يديه قدراً يدركه الطرف أولاً يدركه لم يمر عليه التراب لم يصبح تيممه وعليه اعادة كل صلاة
صلاها كذلك ونقل امام الحرمين هذا عن الاصحاب ثم قال وهذا مشكل فان الضربة الثانية
التي لليدين اذا ألصقت تراباً بالكفين فالظاهر أنه يصل مالصق بالكف الى مثل سعتها من
الساعدين ولست أظن ذلك الغبار ينسبط على الساعدين ظهراً وبطناً ثم على ظهور الكفين
وقد ورد الشرع بالاعتصار على ضربين وهذا مشكل جداً فلا يتجه الا مسلكنا (أحدهما) المنصير
الى القول القديم وهو الاكتفاء بمسح الكفين : (والثاني) أن نوجب ائثاره الغبار ثم نكتفي بإيصال
جرم اليد مسحاً الى الساعدين من غير تكليف بسط التراب في عينه والذي ذكره الاصحاب أنه
يجب إيصال التراب الى جميع محل التيمم يقيناً فان شك وجب إيصال التراب الى موضع الشك
حتى يتيقن انبساط التراب على جميع المحل ونحن نقطع بأن هذا يناقض الاعتصار على ضربة واحدة
لليدين فالذي يجب اعتقاده أن الواجب استيعاب المحل بالمسح باليد المغبرة من غير ربط الفكر
بانبساط الغبار وهذا شيء أظهرته ولم أربدا منه وما عندي أن أحداً من الاصحاب يسمع بأنه

وغيرها فهذا مسلم لكن الماء والحالة هذه لا يشتري إنما ينقل : وان ادعت انه القدر الذي يرغب
به في الماء حيث يحتاج الى الشراء فمنوع ولو بيع منه آلات الاستقاء كالدلو والرشاء بثمان المثل
وجب شراؤها اذا كان فاقداً لها وكذلك لو أوجرت باجرة مثلاً فان باعها مالكمها أو أجرها بزيادة لم
يجب تحصيلها هكذا ذكره : ولو قال قائل يجب التحصيل ما لم تجاوز الزيادة ثمن مثل الماء لكان
محسناً لان الآلة المشتركة تبقى له وقدر ثمن الماء محتمل التلف في هذه الجهة : ولو لم يجد الاثوباً وقدر
عليه في الدلو ليستحق لزمه ذلك : ولو لم يكن دلو وأمكن ادلاؤه في البئر لبيتل ويعصر منه ما
يتوضأ به لزمه ذلك ولو لم يصل الى الماء وأمكن شقه وشد البعض في البعض ليصل وجب : وهذا كله

لا يجب بسط التراب على الساعدين هذا كلام إمام الحرمين وهذا الذي اختاره ظاهر والله أعلم *

(فرع) مذهبتنا أنه يجب إيصال التراب إلى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والشعر الظاهر عليه قال العبدري وبه قال أكثر العلماء وعن أبي خنيفة روايات أحداها كذهبتنا وهي التي ذكرها الكرخي في مختصره والثانية أن ترك قدر درهم منه لم يجزه ودونه يجزيه والثالثة أن ترك دون ربع الوجه أجزاءه والأفلا والرابعة أن مسح أكثره وترك الأقل منه أو من الذراع أجزاءه والأفلا حكاة الطحاري عنه وعن أبي يوسف وزفر وحكى ابن المنذر عن سليمان بن داود أنه جعله كمسح الرأس دليلنا بيان النبي صلى الله عليه وسلم وقد استوعب الوجه والقياس على الوضوء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ولا يجوز التيمم المكتوبة إلا بعد دخول وقتها لأنه قبل دخول الوقت مستغن عن التيمم كما لو تيمم مع وجود الماء فإن تيمم قبل دخول الوقت لفائتة فلم يصلها حتى دخل الوقت ففيه وجهان قال أبو بكر ابن الحداد يجوز أن يصل بها الحاضرة لأنه تيمم وهو غير مستغن عن التيمم فاشبهه إذا تيمم للحاضرة بعد دخول وقتها ومن أصحابنا من قال لا يجوز لأنها فريضة تقدم التيمم على وقتها فاشبهه إذا تيمم لها قبل دخول الوقت *

(الشرح) شروط صحة التيمم أربعة (أحدها) كون التيمم أهلا للظاهرة وقد سبق بيانه في باب نية الوضوء: (الثاني) كون التراب مطاوعا وقد سبق بيانه: (الثالث) أن يكون التيمم معذورا بفقده الماء أو العجز عن استعماله وسيأتي بيانه في الفصول بعده (الرابع) أن يكون التيمم بعد دخول الوقت وانفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن التيمم المكتوبة لا يصح إلا بعد دخول وقتها قال أصحابنا سواء كان التيمم للعجز عن استعمال الماء بسبب عدمه أو لمرض أو جراحة وغير ذلك ولو أخذ التراب على يديه قبل الوقت (١) ومسح بهما وجهه في الوقت لم يصح بل يشترط الأخذ

إذا لم يدخل نقصان أو لم يزد نقصا به على أكثر الأمرين من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الحبل قال (الثالث) أن يحتاج إلى الماء لعطشه في الحال أو توقعه في المآل أو لعطش رقيقه أو عطش حيوان محترم فله التيمم: وإن رات صاحب الماء ورقاؤه عطشى يعموه وغرموا للورثة الثمن فإن المثل لا يكون له قيمة غالبا: ولو أوصي بمائه لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وميت فالبيت أولى لأنه آخر عهدته ومن عليه نجاسة أولى من الجنب إذا لا بدل له وفيه مع الميت وجهان: والجنب أولى من المحدث إلا إذا كان الماء قدر الوضوء نقط فان انتهى هولا إلى ماء مباح واستورا في إثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولى بملك نفسه وإن كان حدث

(١) قد تقدم أن النقل من الدين إلى الوجه ومكسه كاف على اصح الوجهين فقياسه هذا إذا أخذه قبل الوقت ثم دخل الوقت وقصد النقل من الدين إلى الوجه أجزاءه على الاصح كما تقدم ويكون قصد النقل من الدين إلى الوجه استثناف للنقل وهذا واضح اه اذرعى

في الوقت كما يشترط المسح فيه لانه أحد اركان التيمم فاشبهه المسح : صرح به البغوي وغيره قال اصحابنا فلو خالف وتيمم لفريضة قبل وقتها لم يصح لها بلا خلاف ولا يصح أيضا للنافلة على الصحيح المشهور المنصوص في البويطي وقال صاحب التتمة وغيره في صحة تيممه للنفل وجهان بناء على القواين فيمن أحرم بالظهر قبل الزوال هل تنعقد صلاته نفلا ونقل الشاشي هذا الخلاف عن بعض الاصحاب ثم قال هذا خلاف نصه في البويطي ويخالف الصلاة فانه أحرم بها معتقدا دخول وقتها فانه قد نفلنا وهناتيمم عالما بعدم دخول الوقت فلم يصح * واعلم أن قولهم لا يصح التيمم قبل الوقت معناه قبل الوقت الذي تصح فيه تلك الصلاة فلو جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وتيمم للعصر بعد سلامه من الظهر صح لان هذا وقت فعلها هذا اذا قلنا بالمذهب الصحيح المشهور أنه يجوز الجمع بين الصلاتين للتيمم ولا يضر الفصل بالتيمم وفيه وجه لابي اسحاق المروزي انه لا يصح الجمع بسبب الفصل وليس بشي، واول تيمم وصلّى الظهر ثم تيمم ليضم اليها العصر فدخل وقت العصر قبل أن يشرع فيها فقد حكى صاحب البحر عن والده أنه قال اجتهدا لنفسه يبطل الجمع ولا يصح هذا التيمم للعصر لوقوعه قبل وقتها مع بطلان الجمع وقطع الرافعي بهذا وفيه احتمال ظاهر ويجوز أن يخرج جواز فعلها بهذا التيمم على الوجوهين في التيمم لفائتة قبل وقت الحاضرة هل تباح به الحاضرة ويمكن الفرق بأنه في مسألة الفائتة صح تيممه لما نوى واستباحه فاستباح غيره بدلا وهنا لم يستبح ما نوى على الصفة التي نوى فلم يستبح غيره أما اذا أراد الجمع في وقت العصر فتيمم للظهر في وقت الظهر فانه يصح لانه وقتها ولو تيمم فيه للعصر لم يصح لانه لم يدخل وقتها ذكره الروياني وهو ظاهر قال اصحابنا والفائتة وقتها بتذكرها فلا يصح التيمم لها الا اذا تذكرها فلو شك هل عليه فائتة فتيمم لها ثم بان أن عليه فائتة فقد سبق في آخر فصل نية التيمم أن المشهور انه لا يصح تيممه والله أعلم * أما اذا تيمم لمكتوبة في أول وقتها وأخر الصلاة الى أواخر الوقت فصلاها بذلك التيمم فانه يصح على المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع

غيره أغلظ

في الفصل مسائل : (احداها) لو قدر على ماء مملوك أو غير مملوك لكنه احتاج اليه لعطشه فله التيمم دفعا لما يلحقه من الضرر لو توضأ والقول فيما يلحقه لو توضأ ولم يشرب يقاس بما سيأتي في انرض المبيح للتيمم : ولو احتاج اليه رقيق له أو حيوان آخر محترم للعطش دفعه اليه اما مجبانا أو بهوض وتيمم وللعطشان أن يأخذه منه قهراً لو لم يندله له وغير المحترم من الحيوان هو الحربي والمرتد والخنزير والكلب العقور وسائر الفواسق الخمس وما في معناها وكان والذى رحمه الله يقول ينبغي أن يقال لو قدر على التطهر به وجعه في ظرف ايشربه لزم ذلك ولم يجز التيمم وما ذكره بجبي وجهاً

به جمهور الاصحاب في الطرق كلها قالوا وكذا يجوز ان يصلبها بذلك التيمم بعد خروج الوقت وهذا بشرط ألا يفارق موضعه ولا يتجدد ما يتوهم بسببه حصول ماء وحكي الماوردي والرويانى والشاشى فيه وجهين الاصح المنصوص هذا والثاني قول ابن سريج والاصطخري أنه يلزمه تعجيل الصلاة عقب التيمم ولا يؤخر الا قدر الاذان والاقامة والتنفل بما هو من مسنونات فرضه فان آخر عن هذا بطل تيممه لانها طهارة ضرورة فلزم تعجيلها كطهارة المستحاضة والمذهب الاول لان حدث المستحاضة يتجدد بعد الطهارة بخلاف التيمم اما اذا تيمم شا كافي دخول الوقت فبان أنه كان قد دخل فلا يصح تيممه لعدم شرطه وهو العلم بالوقت حال التيمم صرح به الماوردي وآخرون وقد سبقت هذه القاعدة وأمثلتها في باب مسح الخف اما اذا تيمم لفاتمة فلم يصلها حتى دلت وقت فريضة حاضرة فهل له ان يصلى بذلك التيمم تلك الحاضرة فيه وجهان مشهوران في الطريقتين وقد ذكر المصنف دليلها قال ابن المدادى يجوز وهو الصحيح عند الاصحاب والثاني لا يجوز قاله الشيخ أبوزيد المرزى وأبو عبد الله الحضري بكسر الحاء واسكان الضاد المعجمتين ولو تيمم للظهور في وقتها ثم تذكر فاته فهل له ان يصلى به الفاتمة فيه طريقان مشهوران (احدهما) انه على الوجهين (والثاني) القطع بالجواز والفرق ان الفاتمة واجبة في نفس الامر حال التيمم بخلاف الحاضرة في المسألة الاولى ووافق أبوزيد والحضري على الجواز هنا ونقل القاضي ابو الطيب في شرح الفروع اتفاق الاصحاب على الجواز هنا ولو تيمم لفاتمة ثم تذكر قبل قضائها فاتمة أخرى فقال القفال في شرح التلخيص اتفق الاصحاب على ان له ان يصلى بهذا التيمم الفاتمة التي تذكرها ونقل البغوي فيه الخلاف فقال يجوز على ظاهر المذهب وعلى الوجه الآخر لا يجوز وهذا الذى نقله البغوي متعين ولو تيمم لفريضة في وقتها ثم نذر صلاة فهل له ان يصلى بهذا التيمم المنذورة بدل المكتوبة فيه الوجهان حكاهما الرويانى وغيره هذا كله تفريع على المذهب وهو ان تعيين الفريضة لا يشترط في صحة التيمم فان شرطناه لم يصح التيمم اغير ما عينه هذا كله في التيمم للمكتوبة * أما النافلة فضر بان مؤقتة وغيرها فغيرها يتيمم لها متى شاء الا في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فانه لا يتيمم فيها لنافلة لاسبب لها فان خالف وتيمم لها فقد نص الشافعى رحمه الله في البويطى انه لا يصح تيممه ولا يستبيح به النافلة بعد خروج وقت النهى وبهذا قطع أكثر الاصحاب لانه تيمم

في المذهب لان أبا علي الزجاجي وأقضي القضاة الماوردي وآخرين ذكروا في كتبهم أن من معه ماء طاهر وآخر نجس وهو عطشان يشرب النجس ويتوضأ بالطاهر : واذا امر بشرب النجس ليتوضأ بالطاهر فالولى أن يؤمر بالوضوء وشرب المستعمل وهل يفرق المال بين أن تكون هذه الحاجة ناجزة أو متوقعة في المال اما في عطش نفسه فلا فرق بل توقعه ما لا لعواز غير

قبل الوقت وقال القاضي حسين والمتولي في صحة تيممه وجهان بناء على انعقاد هذه الصلاة في وقت النهي وحكي هذا الخلاف الروباني والشاشي وضعفاه ولو تيمم قبل وقت الكراهة ثم دخل لم يبطل تيممه بلا خلاف فاذا زال وقت الكراهة صلى به وأما النافلة المؤقتة فعبارة المصنف هنا وفي التنبيه تشعر بأنه لا يشترط في التيمم لها دخول الوقت وصرح جمهور الخراسانيين بأنه لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها قال الرانجي وهذا هو المشهور في المذهب وحكي امام الحرمين والغزالي وجهين أحدهما هذا والثاني يجوز قبل وقتها لأن أمرها أوسع من الفرائض ولهذا اجيز نوافل بتيمم واحد فاذا قلنا بالمشهور احتجنا الى بيان أوقات النوافل فوقت سنن المكتوبات والوتر والضحي والعيد معروف في مواضعها ووقت الكسوف بحصول الكسوف والاستسقاء باجتماع الناس لها في الصحراء وتحية المسجد بدخوله والخلاف جار في جميع النوافل المؤقتة من الرواتب وغيرها وفي عبارة الغزالي إيهام اختصاصه بالرواتب فلا يغتر به والله أعلم * وفي وقت التيمم لصلاة الجنائز وجهان مشهوران أحدهما وأشهرها أنه يدخل بغسل الميت لأنها ذلك الوقت تباح وتجزى وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي في كتبه الثلاثة والبعثي وصاحب العدة والثاني بالموت لأنه السبب وبهذا قطع الغزالي في الفتاوى وصححه الشاشي قال القاضي حسين والمستحب أن يتيمم بعد التكفين لأن الصلاة قبل التكفين تكره وان كانت جائزة ولو لم يجد ماء يغسل به الميت وقلنا بالأصح أنه لا يصح التيمم لها إلا بعد غسله وجب أن يتيمم الميت أولاً ثم يتيمم هو للصلاة عليه وهذا مما يسأل عنه فيقال شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره والله أعلم (فرع) اذا تيمم لنافلة في وقتها استباحها وما شاء من النوافل ولا يستبيح به الفرض على المذهب والمنصوص في الام وفيه القول الضعيف الذي سبق أن الفرض يباح بنية النفل فعلى هذا الضعيف يصلى به الفريضة ان تيمم في وقتها وان كان قبله فعلى الوجهين فيمن تيمم لفائتة ثم دخل وقت حاضرة فارادها به هكذا نقله امام الحرمين عن حكاية الشيخ أبي علي السنجي قال الامام وهذا بعيد جداً فان تيممه للفائتة استعقب جواز فعل الفائتة به ثم دام إمكان اداء فرض به حتى دخل وقت الفريضة وهنا لم يستعقب تيممه ان كان اداء فرض اما اذا تيمم لنفل قبل الزوال وهوذا كر فائتة فتيممه يصلح للفائتة على القول الضعيف فلو زالت الشمس فأراد الظهور به بدلا عن الفائتة ففيه الوجهان

ذلك الماء طاهراً كحصوله حالاً: واما في عطش الرقيق والبهيمة فقد أبدى فيه امام الحرمين تردداً فيه وتابعه عليه في الوسيط والظاهر الذي اتفق عليه المعظم انه يتزود لرقيقه ويتيمم كما يفعل ذلك لنفسه اذ لا فرق بين الروحين في الحرمة: (الثانية) قال الشافعي رضي الله عنه اذا مات رجل له ماء ورفقاؤه يخافون العطش شربوه ويمسوه وأدوا ثمنه في ميراثه وانما جاز لهم شربه وان كان فيه تفويت غسل

(فرع) هذا الذي ذكرناه من أن التيمم مكتوبة لا يصح الا بعد دخول وقتها هو مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وداود وجمهور العلماء وقال أبو حنيفة يجوز قبل الوقت واحتجوا بالقياس على الوضوء ومسح الخف وازالة النجاسة ولأنه وقت يصلح للمبدل فصلح للبدل كما بعد دخول الوقت واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) إلى قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا) فاقضت الآية أنه يتوضأ ويتيمم عند القيام خرج جواز تقديم الوضوء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع بقى التيمم على مقتضاه ولأنه يتيمم وهو مستغن عن التيمم فلم يصح كما لو تيمم ومعه ماء فان قالوا ينتقض بالتيمم في أول الوقت فإنه مستغن وإنما يحتاج في أواخر الوقت قلنا بل هو محتاج إلى براءة ذمته من الصلاة واحراز فضيلة أول الوقت ولأنها طهارة ضرورة فلم تصح قبل الوقت كطهارة المستحاضة فقد وانقوا عليها قال امام الحرمين في الاساليب ثبت جواز التيمم بعد الوقت فمن جوزة قبله فقد حاول اثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس وليس ما قبل الوقت في معنى ما بعده والجواب عن قياسهم على الوضوء انه قرينة مقصودة في نفيها ترفع الحدث بخلاف التيمم فإنه ضرورة فاخص بحال الضرورة كالميتة ولأن التيمم لا باحة الصلاة ولا تباح الصلاة قبل الوقت والجواب عن مسح الخف انه رخصة وتخفيف فلا يضييق باشتراط الوقت يدل على أنه رخصة للتخفيف جوازه مع القدرة على غسل الرجل والتيمم ضرورة ولهذا لا يجوز مع القدرة على استعمال الماء والجواب عن ازالة النجاسة انها طهارة رفاهية فاتحمت الوضوء بخلاف التيمم وقولهم يصلح المبدل فصلح للبدل ينتقض بالليل فإنه يصلح لعق الكفارة دون بدلها وهو الصوم وينتقض بيوم العيد فإنه يصلح لنحر هدى التمتع دون بدله وهو الصوم قال الدارمي قال أبو سعيد الاصطخري لا تناظر الخفيفة في هذه المسألة لأنهم خرخوا الاجماع فيها والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف أبا بكر ابن الحداد وهذا أول موضع ذكره وهو محمد بن أحمد القاضي صاحب الفروع من نظار أصحابنا ومقدمهم في العصر والمرتبة وتدقيق تفقه على أبي اسحاق المروزي وكان عارفا بالعربية والمذهب وانتهت إليه امامة أهل مصر في زمنه توفي سنة خمس وأربعين وثلثمائة رحمه الله * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز التيمم بعد دخول الوقت الا لادم الماء أو الخائف من استعماله فاما الواجد فلا يجوز﴾

الميت عليه لانهم يخافون على مهجم وليس للشرب بدل والطهارة بدل وهو التيمم : وأما قوله «وادوا ثمنه في ميراثه» فقد تكلموا في المراد بالثمن منهم من قال أراد بالثمن المثل لان الماء مثل والمثلثيات تضمن بالمثل دون القيمة : ومنهم من قال أراد به القيمة وإنما أوجب القيمة هاهنا لان المسألة مفروضة فيما اذا كانوا في مفازة عند الشرب ثم رجعوا الى بلدهم ولا قيمة للماء بها فلو أدوا الماء لكان

لالتيمم لقوله صلى الله عليه وسلم « الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء » فان وجد الماء وهو محتاج اليه للعتش فهو كالعادم لانه ممنوع من استعماله فاشبهه اذا وجد ماء وبينهما سبع *
 (الشرح) هذا الحديث صحيح سبق بيانه في أول الباب من رواية أبي ذر رضي الله عنه ومذهبننا ومذهب مالك والجمهور انه لا يجوز التيمم مع وجود ماء يقدر على استعماله ولا يحتاج اليه لعتش ونحوه سواء خاف خروج الوقت لو توطأ أم لا وسواء صلاة العيد والجنائزة وغيرها وحكي البغوي وجهاً انه اذا كان معه ماء وخاف فوت وقت الصلاة لو اشتغل بالوضوء صلى بالتيمم لحرمه الوقت ثم يتوضأ ويعيد الصلاة وهذا الوجه شاذ ليس بشيء وحكي العبدري مثله عن الاوزاعي والثوري ورواية عن مالك وقال أبو حنيفة يجوز التيمم لصلاة العيد والجنائزة مع وجود الماء اذا خاف فوتها وحكي هذا عن الزهري والاوزاعي والثوري واسحاق ورواية عن أحمد واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم اقبل من نحو بئر جمل فلم عليه رجل فلم يرد عليه السلام حتى تيمم بالجدار ثم رد عليه وهو صحيح سبق بيانه وروى البيهقي وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما انه تيمم وصلى على جنازة وعن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل تفجأه جنازة قال تيمم ويصلي عليها قالوا ولانها يخاف فوتها فاشبهه العادم واحتج أصحابنا بقول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وبالحديث المذكور في الكتاب وبأحاديث كثيرة مصرحة بان التيمم لا يجوز مع وجود الماء وبالقياس على غيرها من الصلوات وبالقياس على الجمعة اذا خاف فوتها وهذا قياس الشافعي فان قالوا الجمعة تنتقل الي بدل فلاتفوت من أصلها قلنا لانسلم بل تفوت الجمعة بخروج وقتها وقد نقل الشيخ أبو حامد وغيره الاجماع على انها تفوت بخروجه والجنائزة لاتفوت بل يصلحها على القبر الى ثلاثة أيام بالاجماع ويجوز بعدها عندنا وبالقياس على من هو عار وفي بيته ثوب لو ذهب اليه فاتتا وبالقياس على إزالة النجاسة والجواب عن الحديث من وجهين أحدهما انه يحتمل انه تيمم لعدم الماء والثاني جواب القاضي أبي الطيب وصاحب الحاوي والشيخ نصر وغيرهم ان الطهارة للسلام ليست بشرط فخف أمرها بخلاف الصلاة واما الاثران عن ابن عمر وابن عباس فضعيفان وقولهم يخاف فوتها ينتقض بالجمعة والله أعلم هذا حكم واجد الماء الذي لا يخاف من استعماله ولا يحتاج اليه لعتش فأما الخائف فسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى واما من يحتاج اليه للعتش فهو كالعادم في تيمم مع وجوده وهذا لاخلاف فيه نقل ابن المنذر

ذلك احباطا لحقوق الورثة فيغرمون قيمة يوم الاتلاف في موضعه : وهذا الثاني هو الذي ذكره في الكتاب وينبغي أن يعلم لفظ الثمن في قوله وغرموا للورثة الثمن بالواو لانه أراد به القيمة حيث عاقل فقال فان المثل لا يكون له قيمة غالباً ولو أنه لم يعاقل لما انتظم اعلامه بالواو لان من أوجب المثل جوز تسميته بالثمن أيضاً ألا تراهم اختلفوا في مراد الشافعي رضي الله عنه بلفظ الثمن :

وغيره الاجماع عليه واتفق أصحابنا على انه اذا احتاج اليه لعطش نفسه أو رفيقه أو حيوان محترم من مسلم أو أمي أو مستأمن أو بهيمة جاز التيمم بلا إعادة قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذه الحالة وقد نبه المصنف على هذا بقوله «لانه ممنوع من استعماله» يعني انه ممنوع من استعماله شرعاً ممنوع من التحريم ولا فرق بين أن يدفعه الى المحتاج هبة أو بعوض صرح به الغزالي في الخلاصة وصاحب التتمة والتهذيب وآخرون ولو كان محتاجاً اليه لعطشه فأثره محتاجاً لعطشه وتيمم جاز ولا إعادة بخلاف ما لو آثره وضوءه فإنه يعصي ويعيد على تفصيل سند كرهه ان شاء الله تعالى والفرق ان الحق في الطهارة متمحض لله تعالى فلا يجوز تفويته واما الشرب فمعظم المطلوب منه حق نفسه والا يثار في حظوظ النفوس من عادة الصالحين وقد صرح الاصحاب بالمسألة في كتاب الاطعمة وسنزيدها ايضاحاً هناك ان شاء الله تعالى ومن ذكرها هنا الشيخ أبو محمد والغزالي في البسيط أما اذا كان الحيوان غير محترم كالخربي والمرتد والخنزير والكلب وسائر الفواسق الخمس المذكورة في الحديث وما في معناها فلا يجوز صرف الماء الى سقيها بالاتفاق بل يجب الوضوء به فان سقاها وتيمم أم ولزمه الاعادة ان تيمم مع بقاء الماء وان كان بعد السقي فهو كإراقة الماء سفهاً وسيأتي حكمها حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وأما العطش المبيح للتيمم فقال امام الحرمين والغزالي في البسيط القول فيه كالتقول في الخوف المعتبر في المرض وسيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى ثم اتفق أصحابنا على انه لا فرق بين عطشه في الحال وثاني الحال فله تزود الماء اذا احتاج اليه للعطش قدامه بلا خلاف قال الجمهور وكذا لو خشى عطش رفيقه أو حيوان محترم فليتزود ويتيمم ولا إعادة عليه وحكي امام الحرمين عن والده انه كان يقول يتزود لعطش رفيقه كما ذكرنا قال الامام وفي هذا نظر قال الرافعي الظاهر الذي اتفق عليه الجمهور انه يتزود لرفيقه كنفسه فلا فرق بين الروحين قال المتولي لو كان يرجو وجود الماء في غده ولا يتحققه فهل له التزود فيه وجهان قلت الاصح الجواز لحرمه الروح قال المتولي ولا تأمر العطشان أن يتوضأ بالماء ثم يجمعه ويشربه لان النفس تعافه قال الرافعي كان والذى يقول ينبغي أن يلزمه ذلك اذا أمكن ولا يجوز التيمم قال وما ذكره والذى يجيء وجهها في المذهب لان أبا علي الزجاجي والماوردي وآخريين ذكروا في كتبهم أن من معه ماء طاهر وآخر نجس وهو عطشان يشرب النجس ويتوضأ بالطاهر فاذا

(الثالثة) اذا أوصى بمائه لاولى الناس به أو وكل رجلاً يصرف ماءه الي اولى الناس به فحضر محتاجون الى ذلك الماء كالجنب والحائض والميت ومن على بدنه نجاسة فمن يقدم منهم اعلم أن الميت ومن على بدنه نجاسة أولى من غيرها: أما الميت فلمعنيين: أحدهما قال الشافعي رضى الله عنه ان أمره يفوت فليختم باكل الطهارتين والاحياء يقدرون عليه في ثاني الحال: والثاني قال بعض

أمرؤا بشرب النجس ليتوضأ بالطاهر فأولى أن يؤمر بالوضوء ويشرب المستعمل قلت (١)
هذا الذي حكاه الرافي عن هؤلاء مشكل وقد حكاه الشاشي في كتابيه عن الماوردي ثم ضعفه
واختار أنه يشرب الطاهر ويقيم وهذا هو الصواب في شرب الطاهر ويكون وجود النجس
كعدمه فإنه لا يحل شربه إلا إذا عدم الطاهر وقولهم أنه بدخول الوقت صار مستحقا
للطهارة لا يسلم فانما يستحق للطهارة إذا لم يحتج إليه وهذه المسألة مفروضة فيما إذا عطش بعد
دخول الوقت أما إذا عطش قبله فيشرب الطاهر ويحرم شرب النجس بلا خلاف صرح به
الماوردي وهو واضح

(فرع) قال أصحابنا لو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش لكن يحتاج إلى ثمنه في نفقته
ومؤنة سفره جاز التيمم صرح به القاضي حسين والمحاملي في الباب والمتولى والرويانى

(فرع) إذا ازدحم جمع علي بئر لا يمكن الاستقاء منها إلا بالمناوبة اضيق الموقف أو لاتحاد
آلة الاستقاء ونحو ذلك فإن كان يتوقع وصول النوبة إليه قبل خروج الوقت لم يجز التيمم وإن
علم أنها لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت فقد حكى جمهور الخراسانيين عن الشانعى رحمه الله
أنه نص على أنه يصبر ليتوضأ بعد الوقت وأنه نص فيما لو حضر جمع من العراة وليس معهم الا نوب
يتناولونه وعلم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعد الوقت أنه يصبر لا يصلى عاريا ولو اجتمعوا فى
سفينة أو بيت ضيق وهناك موضع يسع قائما فقط نص أنه يصلى فى الحال قاعدا واختلفوا فى هذه
النصوص على طريقتين أظهرهما وهي التي قال بها الشيخ أبو زيد المروزى وقطع بها صاحب
الابانة ونقلها عن الاصحاب مطلقا أن المسائل كلها على قوانين أظهرهما يصلى فى الوقت بالتيمم
وعاريا وقاعدا لانه عاجز فى الحال والقدرة بعد الوقت لا تؤثر كما لو كان مريضا عاجزا عن القيام
واستعمال الماء فى الوقت ويعلب على ظنه القدرة بعده فإنه يصلى فى الوقت قاعدا وبالتيمم فعلى هذا
القول لا إعادة عليه فى المسائل كلها كالمريض وكرانام الحرمين احتمالا فى وجوب إعادة
على المصلى قاعدا لندوره وذكر البغوى فى وجوب إعادة عليهم كلهم قوانين وقال أصحابها
تجب كالعاجز الذى معه ماء لا يجد من يوضئه فإنه يقيم ويصلى ويعيد والمذهب الصحيح
المشهور ما قدمته أنه لا إعادة عليهم لانهم عاجزون فى الحال وجنس عذرهم غير نادر بخلاف

(١) قلت قال
المحاملي فى كتابه
الاباب فى باب
الاشربة وقال
فى حرمة اذا
وجد ماء طاهرا
ونجسا واحتاج
الى الطهارة توضأ
بالطاهر وشرب
النجس فهذا نص
صاحب المذهب
وهو يرتفع عن
التصويب وقد نقله
عن النص الشيخ
ابو حامد فى
الرواق أيضا
اه اذرى

الاصحاب المقصد من غسل الميت تنظيفه وتكميل حاله والتراب لا يفيد ذلك وغرض الحى استبابة الصلاة
واسقاط الفرض عن الذمة وهذا الغرض يحصل بالتيمم حصوله بالغسل: وأما من على بدنه نجاسة
فلان ازالة النجاسة لا بد لها وللطهارات بدل وهو التيمم: وإذا اجتمع ما من المقدم منها: فيه وجهان
أصحهما أن الميت أولى قال المحاملي من أئمة العراق والصيدلاني من غيرهم الوجهان مبنيان على

ما قاس عليه البغوى والقول اثنانى من أصل المسألة يصبر الى ما بعد الوقت لانه ليس عاجزا مطلقا والطريق اثنانى تقرير النصوص والفرق بان أمر القيام اسهل من الوضوء والستر ولهذا جاز تركه فى النافلة مع القدرة ولم يجز فيها العرى والتيمم مع القدرة على الستر والماء وهذا الفرق مشهور قاله القفال والاصحاب وضعفه امام الحرمين بان القيام ركن فى الفريضة فلا ينفع تخفيف أمره فى النفل قال الرافعى وللغفار أن يقول ما كان واجبا فى الفرض والنفل أهم ما وجب فى أحدهما هذا هو المشهور فى حكاية النصوص وقال جماعة كثيرة من الاصحاب لا نص للشافعى فى مسألة البئر ونص فى الاخرين على ما سبق فمنهم من نقل وخرج قولين فى المسألتين ومنهم من قرر النصين وفرق بوجهين أحدهما ما سبق واثنانى أن للقيام بدلا وهو القعود بخلاف الستر وبهذا الطريق قطع المصنف فى آخر باب ستر العورة والشيخ أبو حامد والشيخ أبو محمد فى الفروق والقاضى حسين والبغوى قال الرافعى وهؤلاء الحقوا مسألة البئر بمسألة السفينة وقالوا يتيمم فى الحال واعلم أن امام الحرمين والغزالي رحمهما الله اجريا للخلاف الذى فى هذه المسألة فيما اذا لاح المسافر الماء ولا عائق عنه لكن ضاق الوقت وعلم أنه لو اشتغل به لخرج الوقت والله أعلم ونقل القاضى أبو الطيب اتفاق الاصحاب على أنه لو كان معه ثوب نجس ومعه ماء يغسله به ولكن لو اشتغل يغسله لخرج الوقت لزمه غسله وان خرج الوقت ولا يصلى عاريا كما لو كان معه ماء يتوضأ به أو يغتره من بئر ولا مزاحم له لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج الوقت وصارت صلاته قضاء فانه لا يصلى بالتيمم بل يشتغل بالوضوء *

(فرع) قال الشافعى فى الام والاصحاب رحمهم الله لو كان فى سفينة فى البحر ولا يقدر على الماء ولا على الاستقاء تيمم وصلى ولا اعادة عليه لانه عادم *

(فرع) قال أصحابنا او عدم الماء ووجد بئرا فيها ماء لا يمكنه النزول اليه الا بمشقة شديدة وليس معه ما يديه الا ثوبه أو عمامته لزمه ادلاؤه ثم يعصره ان لم تنقص قيمة الثوب أكثر من ثمن الماء فان زاد النقص على ثمن الماء تيمم ولا اعادة وان قدر على استئجار من ينزل اليها باجرة المثل لزمه ولم يجز التيمم والا جاز بلا اعادة ولو كان معه ثوب ان شقه نصفين وصل الماء والالم يصل فان نقصه بالشق لا يزيد على الاكثر من ثمن الماء وثن آله الاستقاء لزمه

المعنيين فى الميت ان قلنا بالتعليل الاول فالميت أولى وان قلنا بالتعليل الثانى فالنجس أولى لان فرضه لا يسقط بالتيمم بخلاف غسل الميت ولا خلاف انه اذا كان على بدن الميت نجاسة فهو أولى ولا يشترط فى استحقاق الميت أن يكون له ثم وارث يقبل عنه كما لو تطوع انسان بتسكين ميت لا حاجة الي قابل : وفى المسألة وجه ضعيف : وان اجتمع ميتان والماء لا يكفي الا لاحدهما فان

شقه ولم يجز التيمم والا جاز بلا اعادة *

(فرع) قال الماوردي لو عدم الماء وعلم أنه لو حفر موضعه وصل الماء فان كان يحصل بحفر قريب لا مشقة فيه وجب الحفر ولم يجز التيمم والا جاز بلا اعادة *
(فرع) لو وجد المسافر خابية ماء مسبل على الطريق لم يجز أن يتوضأ منه بل يتيمم ويصلي ولا اعادة لان المالك وضعه للشرب لا للوضوء ذكره أبو عاصم العبادي ثم صاحب التتمة ونقله صاحب البحر عن الاصحاب قال أبو عاصم وغيره ويجوز الشرب منه للغنى والفقير والله أعلم *

﴿ فرع في مسائل ذكرها القاضي حسين عن أبي تيمية ولها تعلق بمسألة خوف العطش ﴾ قال:

إذا كان معه دابة من حمار وغيره لزمه أن يحصل لها الماء لعطشها وكذا إذا كان معه كلب محترم ككلب صيد وغيره فان وجد من يبيعه الماء له بثمن مثله لزمه شراؤه وان لم يبيعه الا باكثر من ثمن مثله لزمه أيضاً شراؤه وهل تلزمه الزيادة على ثمن المثل فيه وجهان أحدهما تلزمه لانه عقد صدر من أهله فهو كما لو باعه غير الماء بأضعاف ثمنه والثاني لا تلزمه لانه كالمكره على هذه الزيادة لوجوب الشراء عليه فان لم يبيعه - احبه ولم يكن محتاجا اليه جاز لصاحب الكلب أن يكبره عليه ويأخذه منه قهر الكلبه ودابته كما يأخذه لنفسه فان كبره فأنى الدفع على نفس صاحب الماء كان دمه هدرًا وان أتى على صاحب الكلب كان مضموًنا قال ولو احتاج كلبه الى طعام ومم غير دشارة فهل له أن يكبره عليه الكلبه فيه وجهان أحدهما نعم كالماء والثاني لا لان للشاة حرمة أيضا لانها ذات روح ومتمى كان صاحبه محتاجا اليه لا يجوز مكابرتة بحال فلو كان صاحبه محتاج اليه في المنزل الثاني وهناك من محتاج اليه في المنزل الاول فوجهان أحدهما صاحبه أولى لانه مالكه والثاني المحتاج أولى لتحقق حاجته في الحال ولو كان معه ثوب لا يحتاج اليه وغيره محتاج فهو كالماء على ما سبق فان كان الاجنبي محتاج اليه لستر العورة للصلاة لزمه شراؤه بثمن المثل ولا يلزمه بالزيادة وان كان محتاج اليه للبرد فباعه بأكثر من ثمن المثل ففي لزوم الزيادة الوجهان وان لم يبيعه فحكم مكابرتة حكم الماء هذا كلام القاضي * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز لعادم الماء أن يتيمم الا بعد الطلب لقوله تعالى « فلم تجدوا ماء فتيمموا » ولا

كان الماء موجودا قبل موتها وماتا على الترتيب فالاول أولى وان ماتا معا أو وجد الماء بعد موتها فأفضلها أولى : فان استويا اقرع بينهما : هذا كلامنا في الميت ومن عليه نجاسة : أما غيرهما ففي الحائض مع الجنب ثلاثة أوجه أحدها الحائض أولى لان حدثها أغاظ الأبرى أن الحيض يحرم الوطء ويسقط إيجاب الصلاة : والثاني الجنب أولى لانه أحق بالاغتسال فان الصحابة اختلفوا

يقال لم يجد الا بعد الطلب ولانه بدل أجز عند عدم المبدل فلا يجوز فعله الا بعد ثبوت العدم كالصوم في الكفارة لا يفعله حتى يطلب الرقبة ولا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت لانه انما يطلب ليثبت شرط التيمم وهو عدم الماء فلم يجز في وقت لا يجوز فيه فعل التيمم والطلب أن ينظر عن يمينه وشماله وأمامه ووراءه فان كان بين يديه حائل من جبل أو غيره صعده ونظر حوالبه وان كان معه رفيق سأله عن الماء ﴿﴾

﴿الشرح﴾ في الفصل مسائل احداها لا يجوز اعدام الماء التيمم الا بعد طلبه هذا مذهبا وبه قال مالك وداود وهو رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة ان ظن بقربه ماء لزمه طلبه والا فلا واحتج له بانه عادم للاصل فانتقل الى بدله كما لو عدم الرقبة في الكفارة ينتقل الى الصوم واحتج اصحابنا بقوله تعالى (فلم تجدوا) مال الشافعي والاصحاب لا يقال لم يجد الا لمن طلب فلم يصب فأما من لم يطلب فلا يقال لم يجد ونقلوا هذا عن أهل اللغة قالوا ولهذا لو قال لو كيله اشترى رطبا فان لم يجد فعننا لا يجوز أن يشتري العنب قبل طلب الرطب وبالقياس على الرقبة في الكفارة والمضى في التيمم فانه لا ينتقل الى بدلها الا بعد طلبها في مظانها وبالقياس على الماء فانه لا ينتقل الى القياس الا بعد طلب النص في مظانه ولانه شرط من شروط الصلاة قد يصادف بالطلب فوجب طلبه كالقبلة : وأما قياسهم على الرقبة فرده اصحابنا وقالوا لا ينتقل الى الصوم الا بعد طلب الرقبة في مظانها والله أعلم ﴿ (المسألة الثانية) هذا الذي أطلقه المصنف من القمط بوجوب الطلب بكل حال هو الذي أطلقه العراقيون وبعض الخراسانيين وقال جماعات من الخراسانيين ان تحقق عدم الماء حوالبه لم يلزمه الطلب وهذا قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما واختاره الروياني ومنهم من ذكر فيه وجهين : قال الرافعي أصح الوجهين في هذه الصورة أنه لا يجب الطلب : قال امام الحرمين انما يجب الطلب اذا توقع وجود الماء توقعاً قريباً أو متبعباً فان قطع بان لا ماء هناك بأن يكون في بعض رمال البوادي فيعلم بالضرورة استحالة وجود ماء لم نكلمه التردد لطلبه لان طلب ما يعلم استحالة وجوده محال فهذا الذي ذكره هؤلاء هو فيما اذا اتيقن ان لا ماء هناك فما اذا ظن العدم ولم يتيقنه فيجب الطلب بالاخلاف عند جميعهم وصرحوا كلهم به الا صاحب الابانة فانه حكى فيه وجهين وأنكرهما امام الحرمين

في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الحائض : (والثالث) هما سواء لتعارض المعنيين وعلى هذا ان طلب أحدهما القسمة والآخرة القرعة فالقرعة أولى في أظهر الوجهين والقسمة في الثاني هذا ان أوجبنا استعمال الماء الناقص والاعتينت القرعة وان اتفقا على القسمة جاز ان قلنا يجب استعمال الماء الناقص والالم يجز فانه تضيق واذا حضر جنب ومحدث نظر ان كان ذلك الماء كافياً للوضوء دون الغسل فالمحدث أولى ان لم نوجب استعمال الماء الناقص وان أوجبناه فثلاثة أوجه أحسنها ان المحدث أولى أيضا لانه

عليه وقال لست أثق بهذا النقل وإنما الوجوهان في التيمم الثاني كما سنذكره ان شاء الله تعالى (الثالثة)
قال أصحابنا لا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت ودليله ما ذكره المصنف فان طلب وهو شك
في دخول الوقت ثم بان انه وافق الوقت لم يصح طلبه صرح به الماوردي وآخرون كما قلنا في
التيمم نفسه وكما لو صلى شاكاً في الوقت أو الى جهة بغير اجتهاد فوافق فانه لا يصح وقد سبقت
هذه القاعدة في فرع في باب مسح الحف فان قيل اذا طلب قبل الوقت فدخول الوقت ولم يفارق
موضعه ولا تجدد ما يحتمل وجرد ماء كان طلبه ثانياً عبثاً فالجواب ما أجاب به صاحب الشامل
وغيره انه انما يتحقق عدم وجود ماء اذا كان ناظراً الى مواضع الطلب ولم يتجدد فيها شيء وهذا
يكفيه في الطلب بعد دخول الوقت * والله أعلم *

(فرع) لو طلب في أول الوقت وآخر التيمم فقيم في آخر الوقت جاز ما لم يحدث ما يوجب
تجديد الطلب صرح به البغوي والرويانى والشاشى وصاحب البيان وآخرون (الرابعة) في صفة
الطلب قال أصحابنا أول الطلب أن يفقش رحله ثم ينظر حواليه يميناً وشمالاً وقد امارخلفوا ولا يلزمه
المشي أعلا بل يكفيه نظره في هذه الجهات وهو في مكانه هذا ان كان الذي حواليه لا يستتر
عنه فان كان بقربه جبل صغير ونحوه صعده ونظر حواليه ان لم يحف ضرراً على نفسه أو ماله الذي
معه أو الخلف في رحله فان خاف لم يازم المشي اليه قال الشافعى في البويطى «وليس عليه أن يدور
في الطلب لان ذلك أكثر ضرراً عليه من اتيان الماء في الموضع البعيد وليس ذلك عليه عند
أحد» هذا نصه بحروفه وهكذا ذكر الطلب الاصحاب في الطريقتين كما ذكرته وحكى امام الحرمين
هذا عن صاحب التقريب ثم حكى عن شيخه أنه يتردد قليلاً قال الامام وليس بينهما اختلاف
عندى بل ذلك يختلف باختلاف الارض فنضبته ونقول لا يازمه أن يبعد عن منزل الرفقة
نصف فرسخ ولا نقول لا يفارق الخيام بل يعلب بمن وضع لو انتهى اليه واستغاث بالرفقة
لم يبعد عنه غوثهم مع ما هم عليه من تشاغلهم بأقوالهم وأفعالهم ويختلف باختلاف الارض
واستوائها فان وصله نظره كفى والارتداد قليلاً وتابع الغزالي وغيره الامام في هذا الضبط قال
الرافعى بعد حكايته كلام الامام هذا الضبط لا يوجد غير الامام لكن الأئمة بعده تابعوه عليه

يرتفع حدثه بكماله : والثاني الجنب أولى لفظ حدثه واثالث يتساويان وتفريعه على ما سبق وان
لم يكن ذلك كافياً لواحد منهما فالجنب أولى ان أوجبنا استعمال الماء الناقص لفظ حدثه والافوه كالمعدوم
وان كان كافياً لكل واحد منهما فنظر ان نضل شيء من الوضوء به ولم يفضل من الغسل فالجنب أولى ان
لم نوجب استعمال الناقص لانه لو استعمله المحدث لضاع الباقي وان أوجبنا استعمال الناقص فثلاثة
أوجه أحدها ان الجنب أولى أيضاً لفاظ حدثه : والثاني المحدث أولى بقدر الوضوء والباقي للجنب

وايس في الطرق ما يخالفه (قلت) بل قد خالفه الاصحاب فان ضبطهم الذي حكيته أولا يخالف ضبطه والله أعلم * هذا كله اذا لم يكن معه رفقة فان كان وجب سؤالهم الى ان يستوعبهم أو يصيق الوقت فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع البغوي وغيره وفي وجه الى ان يبقى من الوقت ما يسع ركعة حكاها صاحبنا التتمة والبحر وفي وجه ثالث يستوعبهم وان خرج الوقت حكاها الرافعي وهو والذي قبله ضعيفان قال أصحابنا وله أن يطلب بنفسه وله أن يوكل ثقة عنده يطلب له سواء فيه الطالب بالنظر في الارض والطلب من الرقعة قال أصحابنا ولا يجب ان يطلب من كل واحد بعينه بل ينادى فيهم من معه ماء من يجود بالماء أو نحو هذه العبارة قال البغوي وغيره لو قلت الرقعة لم يازم الطالب من كل واحد بعينه قال أصحابنا ولو بعث النازلون واحدا يطلب لهم اجزاء عنهم كلهم ولا فرق في جواز التوكيل في الطالب بين المعذور وغيره هذا هو المذهب الصحيح المشهور وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يجوز التوكيل في الطالب الا للمعذور قال المتولي هذا الوجه مبني على الوجه السابق أنه اذا عمه غيره بلا عذر لم يصح وهذا الوجه شاذ ضعيف وكذا المبني عليه ولو طالب له غيره بغير اذنه لم يجزه بلا خلاف قال صاحب الحاوي والطالب من الرقعة معتبر بالمنزل الذي فيه رفقته وايس عليه طلبه في غير المنزل المذوب الى منزله فيسأل من فيه من أهله وغير أهله بنفسه أو بمن يصرفه عن الماء معهم أو في منزلهم فمن أخبره عن الماء بالمنزل لم يعتمد الا أن يكون ثقة ومن أخبره ان لاء بيده عمل بقوله وان كان فاسقا لانه ان لم يكن صادقا فهو مانع قال أصحابنا فاذا علم ان مع أحد الرقعة ماء وجب استيهابه فان وهب له وجب قبوله هذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونقله المحاملي والبغوي وغيرها عن نص الشافعي وفيه وجه أنه لا يلزمه قبول الهبة حكاها المتولي وآخرون من الخراسانيين وصاحب البيان وهو شاذ مردود اذ لا منة فيه ووجه ثالث أنه يجب قبول الهبة لكن لا يجب الاستيهاب حكاها الشيخ أبو حامد والمحاملي وامام الحرمين والغزالي والمتولي والبغوي وغيرهم لصعوبة السؤال على أهل المروءة كما لا يجب استيهاب ثمن الرقبة في الكفارة والمذهب الاول لانه لا منة بالماء في العادة بخلاف الرقبة ولهذا لو هبت الرقبة ابتداء لم يجب قبولها بخلاف الماء هذا كله فيمن أراد التيمم ولم يسبق له طلب

مراعاة للجانبين : والثالث أهمها سواء وان فضل من كل واحد منهما شيء أو لم يفضل من واحد منهما فالجنب أولى لا محالة وان كان الماء الموجود كافيا للغسل دون الوضوء ويتصور ذلك بان يكون جنب نضو الخلقه فقيد الاعضاء والمحدث ضخمًا عظيم الاعضاء فالجنب أولى أيضاً لأننا ان لم نوجب استعمال الماء الناقص فالمحدث لا ينتفع به وان أوجبناه فحدث الجنب أغلظ : واذا عرفت ما ذكرنا تبين لك أن أحوال المسألة أربع : أن يكون الماء كافيا للوضوء دون الغسل : وان يكون كافيا لكل واحد

فان كان سبق له طلب وتيمم وأراد تيمما آخر لبطلان الاول بمحدث أو غيره أو لفريضة أخرى أو لغير ذلك فهل يحتاج إلى إعادة الطلب ينظر فان احتمل ولو على ندور حصول الماء بان انتقل من موضع التيمم أو طلع ركب أو سحابة أو نحو ذلك وجب الطلب بلا خلاف على حسب ما تقدم فكل موضع يتقن بالطلب الاول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوث ماء فيه لهذا السبب لا يجب الطلب منه على أصح الوجهين عند الخراسانيين والذي ظن أن لا ماء فيه يجب الطلب منه بلا خلاف الا على الوجه الثاني الذي قدمناه عن صاحب الابانة : وأما اذا لم يحتمل حدوث ماء ولم يفارق موضعه فان كان يتقن بالطلب الاول أن لا ماء فيه فحكمه ماسبق أنه لا يلزمه الطلب على الاصح عند الخراسانيين وان لم يتيقنه بل ظن العدم فانه يكفي لك في الاول فهل يحتاج في الثاني الى إعادة الطلب : فيه وجهان مشهوران للخراسانيين أحدهما عند امام الحرمين وغيره يحتاج وبه قطع البغوي وهو مقتضى اطلاق العراقيين بل صرح به جماعة منهم كالشيخ أبي حامد والماوردي لانه قد يحصل ماء من بئر خميت أو بدلالة شخص فعلي هذا قال امام الحرمين والبغوي وغيرهما يكون الطلب الثاني أخف من الاول ولا يجب أن يطلب ثانياً من رحله لانه علم أن لا ماء فيه علم احاطة قال الشيخ أبو حامد واذا طلب ثانياً وصلى ثم حضرت صلاة أخرى وجب الطلب لها ثالثاً وهكذا كلما حضرت صلاة قال ولو كان عليه فوائت تيمم الاولي ولا يجوز التيمم للثانية الا بعد طلب ثان (١) وكذا يجب أن يطلب للثالثة وما بعدها قال وكذا اذا أراد الجمع بين الصلاتين طلب للثانية وهذا الذي قاله فيه نظر

(فرع) يجوز الجمع بين الصلاتين المتيمة واذا أوجبنا الطلب ثانياً لا يضر التفريق به بين الصلاتين لانه خفيف وفيه وجه مشهور عن ابي اسحاق المرزى أنه لا يجوز الجمع المتيمة لمصول الفصل بالطلب وهو ضعيف في المذهب والدليل قال القاضي أبو الطيب وغيره لانه اذا جاز الفصل بينهما بالاقامة وايست بشرط فالتيمم الذي هو شرط اولى قالوا ولانا لانكافه في الطلب الا أن يقف موضعه ويلتفت عن جوانبه وهذا لا يؤثر في الجمع والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في طلب الماء قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الطلب اذا عدم الماء

منها : وان لا يكون كافياً لواحد منهما : وان يكون كافياً للغسل دون الوضوء والظاهر تقديم المحدث في الحالة الاولى وتقديم الجنب فيما عداها فلذلك قال والجنب أولى من المحدث الا أن يكون الماء قدر الوضوء فقط وليكن المستثنى والمستثنى منه من هذا اللفظ معلماً بالواو لما حكينا من التفصيل والخلاف وقوله «قدر الوضوء فقط» ان كان المراد أنه قدر الوضوء دون الغسل فحسن وان كان المراد انه لا يزيد على قدر الوضوء فهذا ليس بشرط في تصوير الحالة الاولى بل اذا لم يكن كافياً للغسل وكان

(١) وينبغي ان يحمل هذا الكلام الى آخره على انه في كل مرة لا يحصل له يقين الدم بل غلبة الظن فعلى هذا لا اشكال فيه الا ان يقال أنه قطع بالوجه القائل بالطلب تصديداً وان يتقن العدم وهذا بعيد اه ادعى

سواء رجاء أو توهمه وبه قال مالك وداود وهو رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة أن ظن وجوده بقره لزمه والا فلا * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان بذله له لزمه قبوله لانه لائمة عليه في قبوله وان باعه منه ثمن المثل وهو واجد للثمن غير محتاج اليه لزمه شراء كما يلزمه شراء الرقبة في الكفارة والطعام له جاعة فان لم يبذل له وهو غير محتاج اليه لنفسه لم يجز أن يكابره علي أخذه كما يكابره على طعام محتاج اليه له جاعة وصاحبه غير محتاج اليه لان الطعام ليس له بدل والماء بدل ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قوله « باعه منه » صحيح وقد عدده بعض الناس في حن الفقهاء وقال لا يقال باع منه انما يقال باعه وليس كما قال بل هما جائزان وقد أوضحته في تهذيب الاسماء بدلائله وشواهدة والشري والشراء لغتان مقصور بالياء ، ممدود بالالف والمجاعة بفتح الميم هي المحمصة وهي شدة الجوع وهذه القطعة تشتمل علي ثلاث مسائل (احداها) اذا وهب له الماء لزمه قبوله هذا هو الصحيح المنصوص وبه قطع الاصحاب في الطرق وحكي صاحب التتمة والبيان وغيرها وجهاً انه لا يلزمه كما لا يلزمه قبول الرقبة للكفارة وهذا ليس بشيء لان الماء لا يمن به في العادة بخلاف الرقبة ولو وهب له ثمن الماء لم يلزمه قبوله بالاتفاق ونقل امام الحرمين الاجماع فيه سم الصحيح المشهور انه لا فرق بين هبة الاجنبي والقريب وذكر الدارمي وجماعة ان هبة الاب لابنه ثمن الماء وعكسه في وجوب قبولها وجهان كقبول المال ليحجج به وأما هبة آلة الاستقاء فكهبة ثمن الماء ذكره القاضي حسين وامام الحرمين والغزالي والمتولى والبغوي وآخرون وأما اعارتها فقطع الجمهور بوجوب قبولها مطلقاً وهو الصحيح فعلى هذا هل يلزمه طلب العارية فيه الوجهان السابقان في استيهاب الماء ذكره الامام والغزالي وغيرها أحدهما يجب وانفرد الماوردي فقال يلزمه الاستعارة ان كان ثمن الآلة قدر ثمن الماء فان كان أكثر فوجهان أحدهما لا يلزم لانها قد تتلف فيضمونها (والثاني) يلزم لان الظاهر سلامتها والله أعلم * (المسألة الثانية) اذا وجد الماء يباع بثمن مثله وهو واجد للثمن غير محتاج اليه لزمه شراؤه بالاخلاف ودليله ما ذكره المصنف وفي ثمن المثل ثلاثة أوجه مشهورة عند الخراسانيين (أحدها) انه أجره نقله الى الموضع الذي هذا المشتري فيه ويختلف ذلك ببعده

كافيا للوضوء فالحدث أولى سواء زاد على قدر الوضوء أو لم يزد عليه فهذا شرح مسألة الوصية * واعلم انه ان عين المكان فقال اصرفوا هذا الماء الي أولى الناس به في هذه المفازة فالحكم على ما ذكرنا ولوم يعين بل قال اصرفوا الي أولى الناس به واقتصر عليه فينبغي أن يبحث عن المحتاجين في غير ذلك المكان الأبرى أنه لو أوصى لأعلم الناس لا يختص بأهل ذلك الموضع الا ان حفظ الماء ونقله الي مفازة أخرى كالمستبعد والله أعلم * ولو انتهى هؤلاء المحتاجون الي الماء مباح واستوروا في

المسافة وقربها وعلي هذا قال الرافي بجوز أن يعتبر الوسط المقتصد ويجوز أن يعتبر الحد الذي يسعى إليه
المسافر عند تيقن الماء فان ذلك الحد لو لم يقدر على السعي اليه بنفسه وقدر على بذل أجرة لمن ينقل له الماء منه
لزمه (والوجه الثاني) يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الاوقات فان الشربة الواحدة في وقت
عزة الماء يرغب فيها بدنانير فلو كافناه شراه بقيمة في الحال لحقه المشقة والجرح وبهذا الوجه
قطع الشيخ أبو حنبلد والبندنجي والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب الشامل
وحكوه عن أبي اسحاق المروزي واختاره الروياني والوجه الثالث يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع
في تلك الحالة فان من المثل يعتبر حالة التقويم وهذا الثالث هو الصحيح عند جمهور الاصحاب
وبه قطع الدارمي وجماعة من العراقيين ونقله صاحب البيان عن الشيخ ابي حامد ونقله امام
الحرمين عن الاكثرين قال والوجه الاول بناء قائلوه على ان الماء لا يملك وهو وجه سخييف
قال والوجه الثاني أيضاً ليس بشيء قال وعلى طريقة الاكثرين الاقرب أن يقال لا يعتبر ثمن
الماء عند الحاجة الى سد الرمق فان ذلك لا ينضب وربما رغبت في الشربة حينئذ بدنانير ويبعد
في الرخص والتخفيفات أن توجب ذلك على المسافر ولكن يعتبر الزمان والمكان من غير
انتفاء الامر الى سد الرمق وأما الغزالي رحمه الله فانفرد عن الاصحاب فاختر الوجه الاول قال
الرافي ولم نر أحدا اختاره غيره وغيره من تابعه والله أعلم أما اذا لم يبيع الماء الا باكثر من ثمن المثل
فلا يلزمه شراه بلا خلاف لكن الافضل أن يشتره صرح به جماعة منهم أبو عبد الله الزبيري في كتابه
الكافي قال أصحابنا وسواء كثرت الزيادة علي ثمن المثل أو قلت لا يلزمه الشراء هذا هو
الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور في كل الطرق ونص عليه الشافعي رحمه الله في الام وفيه وجه
أنه يجب شراه بزيادة يتغابن الناس بها وبه قطع البغوي وحكاه المتولي عن القاضي حسين
بعد حكايته عن الاصحاب أنه لا فرق والمذهب ما سبق عن الجمهور لان هذا القدر من
المال محترم ولهذا لو خاف تلف شيء يسير من ماله لو ذهب الى الماء لم يلزمه الذهاب

احرازه واثبات اليد عليه ملكوه على السواء لاستوائهم في سبب الملك وكل واحد أحق بملك نفسه
من غيره وان كان ذلك الغير أحوج الى الماء وكان حدثه أغاظ بل لا يجوز لكل واحد ان يبذل
ماملكه لغيره وان كان ناقصا الا اذا قلنا لا يجب استعمال الماء الناقص عن قدر الكفاية : هذا
ما أورده صاحب الكتاب وذكره امام الحرمين وأورد أكثر الاصحاب هذه الصورة وقالوا يقدم
فيها الاحوج فالاحوج كافي مسألة الوصية ولا منافاة بين الكلامين لان هؤلاء أرادوا التقديم على
سبيل الاستحباب وكانهم يقولون مجرد الانتهاء الى الماء المباح لا يقتضي الملك وانما يثبت الملك
بالاستيلاء والاحراز فيستحب لغير الاحوج ترك الاحراز والاستيلاء ايثارا للاحوج وهؤلاء

وبهذا الذي ذكرناه عن جمهور أصحابنا قال جماهير علماء السلف والخلف وقال الثوري وأبو حنيفة يلزمه شراؤه بالغبن اليسير وقال الحسن البصري يلزمه شراءه بكل ماله والله أعلم هذا اذا وجد ثمن الماء وهو غير محتاج اليه فان وجده ولكنه يحتاج اليه لدين مستغرق أو نفقته أو نفقة من تلزمه نفقته من عياله أو مملوكه أو حيوانه المحترم أو غير ذلك من مؤن السفر في ذهابه ورجوعه من ما كوله ومشروبه وملبوسه ومر كونه لم يجب صرفه في الماء فان فضل عن هذه الحاجات لزمه صرفه في الماء من اى نوع كان ماله ولو لم يكن معه ماء ولا ثمنه ووجد من يقرضه الماء وجب قبوله على المذهب وفيه وجه أنه لا يجب حكاة البغوى ولو أقرضه ثمن الماء فان لم يكن له مال غائب لم يلزمه قبوله بلا خلاف وان كان فوجهان مشهوران قطع امام الحرمين والغزالي بالوجوب والاصح أنه لا يجب صححه الرافعي وغيره لانه لا يؤمن أن يطالبه قبل وصوله الى ماله ولو وجد من يبيعه الماء بثمن مؤجل فان لم يكن له مال غائب لم يلزمه شراؤه بلا خلاف وان كان فوجهان الصحيح يلزمه شراؤه وهو المنصوص في البويطى وبه قطع الجمهور ممن قطع به القاضي أبو الطيب والبندنجي والمحاملى فى المجموع والفوراني وابن الصباغ والمتولى والشيخ نصر والبغوى وآخرون لان الاجل لازم فلا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض وشذ الماوردى فقطع بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل وان كان ما سكا لثمن فى بلده لانه يجوز أن يتلف ماله فيبقى الدين عليه وفي ذلك ضرر واختاره الشاشى والمختار الاول وصورة المسألة أن يكون الاجل ممتدا الى أن يصل بلد ماله ولا فرق بين أن يزداد فى الثمن بسبب الاجل ما يلبق به أو لا يزداد هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه أنه لا يلزمه اذا زاد على ثمن القدر وبه قطع القاضي حسين وهو شاذ ضعيف فان قيل لم تقطعتم هنا بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل اذا لم يكن له مال غائب وقلتم فيمن لا يجد طول حرة ووجد حرة ترضى به مؤجل لا يباح له نكاح الامة فى وجهه فالجواب ما أجاب به المتولى وغيره انه فى النكاح تعلق به حق ثلاث

يسلمون أنهم لو لم يفعلوا ذلك واستولوا عليه وازدحموا كان الامر على ما ذكره امام الحرمين لكن يمكن ان يناع هو فيما ذكره من الاستحباب ويقول انه متمكن من الطهارة بالماء فلا يجوز له العدول الى التيمم كالمالكه لا يجوز له بذله لغيره *

قال (الرابع العجز بسبب الجهل كما اذا نسي الماء فى رحله فتيمم (ح) قضى الصلاة على الجديد ولو أدرج فى رحله ولم يشعر به لم يقض على الصحيح اذ لا تفریط : ولو أضل الماء فى رحله فلم يجده مع الامعان فى الطلب فى القضاء قولان كمن أخطأ القبلة : ولو أضل رحله فى الرحال فقولان والاولى سقوط القضاء لان التحيم أوسع من الرحل *

لك أن تقول الكلام هاهنا فى أسباب العجز المبيح للتيمم والسبب المبيح هاهنا انما هو

وهو الولد فان ولد الامة يكون رقيقا فراعينا حقه وهنا الحق لله تعالى وهو مبني على المسامحة مع انه
اتي ببديل ولو وجد آلة الاستقاء بالثمن أو الاجرة لزمه تحصيلها بثمن المثل أو اجرة المثل فن
زاد لم يجب كذا قاله الاصحاب : قال الرافعي ولو قيل يجب مالم تجاوز الزيادة ثمن مثل الماء لكان
حسنا وكذا العريان اذا وجد ثوبا يباع أو يؤجر يلزمه تحصيله بثمن المثل أو اجرة المثل اذا وجد
قال أصحابنا واذا لم يفعل ما أوجبه عليه في هذه الصور كلها وصلي بالتيتم اثم ولزمه الاعادة الا
اذا وهب له الماء فلم يقبله فانه يأثم وفي الا اداة تفصيل فان كان الماء حال التيمم باقيا في يد الوهاب
وهو باق على هبته لم يصح تيممه وان لم يكن الماء باقيا أو رجع عن هبته ففي الاعادة الوجهان
فيمن أراق الماء سفها وسيأتي ايضاها حيث ذكرهما المصنف ان شاء الله تعالى ولو وجد العريان
ماء وثوبا يباعان ومعه ثمن أحدهما فقط لزمه شراء الثوب لانه لا بد له قال البغوي ولهذا يلزمه أن
يشترى لعبد سائر عورته ولا يلزمه شراء الماء لطهارته في السفر والله أعلم (المسألة الثالثة) اذا
احتاج الى ماء للطهارة دون العطش ووجد الماء مع من لا يحتاج اليه فطلبه منه يبعه أو هبة أو قرضا
فامتنع من ذلك لم يجز أن يقهره على أخذه بالاخلاف بخلاف ما لو احتاج اليه لشدة العطش وصاحبه
غير محتاج اليه فانه يقهره على أخذه لان ماء الطهارة بدلا في تيمم ويصلي ولا اعادة : قال أصحابنا ولا
يجب على صاحب الماء بذله للطهارة هذا المحتاج هذا هو الصحيح المشهور وحكي صاحب البيان عن
أبي عبيد بن حربويه من أصحابنا انه قال يلزمه وحكي الدارمي عن أبي عبيد انه حكاه عن بعض المتقدمين
والمذهب الاول ولا يجوز للعاري أن يقهر صاحب الثوب على أخذه لستر العورة للصلاة فان خاف
من حر أو برد فله قهره اذا لم يضطر صاحبه اليه ممكن اذ كرهه البغوي وغيره وهو كما ذكره : قال أصحابنا وحيث
قلنا يجوز أن يقهره ويكابره فان قهره فأدى الى هلاك المالك كان هدرأ لانه ظالم بمنعه وأن أدى
الى هلاك المضطر كان مضمونا لانه مظلوم قال أصحابنا ولو كان مع المحتاج الى الماء الطهارة ماء مغصوب

الفقد في ظنه الا انه تبين بعد ذلك أنه لم يكن فاقدا ولا شك في ان الاسباب المبيحة يكفي فيها الظن
ولا يعتبر التعين واذا كان كذلك فليس هذا سببا خارجا عما تقدم : وأما الكلام في أنه هل يقضي
الصلاة اذا تبين أنه غير فاقد فذلك شيء آخر وراء جواز التيمم واللائق ذكره في أحد موضعين
أما آخر سبب التقدم واما الفصل المعقود فيما يقضى من الصلوات المحتلة : ثم ذكر في هذا الفصل أربع
مسائل : (أحدها) لو نسي الماء في رحله فتيتم على ظن انه لا ماء عنده ثم تبين الحال فهل يلزمه قضاء
الصلاة التي أداها به نص في المختصر على وجوب الاعادة : وعن أبي ثور قال سألت أبا عبد الله
عنها فقال لا اعادة عليه : واختلاف الاصحاب على طريقتين أظهرهما وهو المذكور في الكتاب أن
في المسألة قولين الجديد الصحيح وجوب الاعادة : وبه قال أحمد لان مثل هذا الشخص امان يكون

أو مرهون أو ودعة تيمم وصلى ولا إعادة عليه ويحرم عليه أن يتوضأ به وهذا وإن كان ظاهراً
فذكرته لأن بعض الناس قد يتساهل فيه فإن خالف وتوضأ به صح وإن كان عاصياً وأجزأته صلاته
والله أعلم * وأما قول المصنف رحمه الله «لا يجوز أن يكبره على الماء للطهارة كما يكبره على طعام يحتاج
إليه للمجاعة لأن الطعام لا يدل له والماء يدل» فهذا التعليل ينتقض بالعارى فإنه لا يجوز أن يكبر
صاحب الثوب وإن كان لا يدل للثوب وإنما التعليل الصحيح أن المكبر في الطعام جازت لحرمة الروح
ولهذا حلت الميتة للمضطر: وأما الطهارة بالماء فأنما تجب على من وجدته وهذا لم يجده والله أعلم *
قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإن دل على ماء ولم يخف فوت الوقت ولا انقطاع عن رفقته ولا ضرراً في نفسه وماله
لزمه طلبه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ الرفقة بضم الراء وكسرها لغتان مشهورتان وقوله رفقته هو بالتنكير من غير تاء
بعد القاف وهو يتناول رفقته كان معهم ورفقته يصادفهم الآن وهذا الذي ذكره المصنف هو المذهب
الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو أكثرهم وعبروا بعبارة المصنف
وسلك امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما طريقة أخرى اختصرها الرافعي وهذبها فقال إذا تبين
وجود الماء حوله فله ثلاث مراتب: أحدها أن يكون على مسافة ينتشر إليها النازلون في الاحتطاب
والاحتشاش والبهائم في الرعى فيجب السعي إليه وهذا فوق حد الغوث الذي يسعى إليه عند
التوهم قال الامام محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ: المرتبة الثانية أن يكون بعيداً بحيث
لوسعي إليه لفاته وقت الصلاة فيتيمم ولا يسعى إليه لأنه فاقد في الحال ولو وجب انتظار الماء
بعد الوقت لما جاز التيمم أصلاً بخلاف واجد الماء فإنه لا يتيمم وإن خرج الوقت قال الرافعي
والاشبه بكلام الأئمة أن الاعتبار من أول وقت الصلاة لو كان نارلاً في ذلك المنزل ولا بأس باختلاف
المواقيت والمسافات وعلى هذا لو انتهى إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب وجب السعي
إليه وإن فات الوقت كما لو كان الماء في رحله والاشبه أن يجعل وقت الحاضرة معياراً للفوات
والنوافل فإنها الأصل والمقصود بالتيمم غالباً: قلت هذا الذي نقله الرافعي عن الاشبه بكلام الأئمة

واجداً الماء، أولاً يكون إن كان واجداً فقد فات شرط التيمم وهو أن لا يجد وإن لم يكن واجداً
فسببه تقصيره فتجب الإعادة كما لو نسي ستر العورة أو غسل بعض أعضاء الطهارة والقديم: أنه
لا تجب الإعادة لأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء فيسقط فرضه بالتيمم كما لو حال بينهما سبع
وشبهوا هذا بقول القديم في نسيان الترتيب في الوضوء ونسيان الفاتحة: وعن مالك روايتان
كالتولين وعند أبي حنيفة لا إعادة: والطريقة الثانية القطع بجوب الإعادة وتأويل ما نقله أبو ثور

ليس بمقبول بل ظاهر عباراتهم أن الاعتبار بوقت طاب الماء هذا هو الموجود في كتبهم وهو ظاهر نص الشافعي في الأم وغيره فإن عبارة الشافعي وعبارة الاصحاب كلهم كهبارة المصنف وهي صريحة فيما قلته والله أعلم المرتبة الثالثة أن يكون بين المرتبتين فبزيد علي ما يتردد اليه للحاجات ولا ينتهي الى حد خروج وقت الصلاة فنص الشافعي فيما اذا كان الماء عن يمين المنزل أو يساره انه يلزمه تحصيله ولا يجوز التيمم ونص فيما اذا كان في صوب مقصده أنه لا يجب السعي اليه واختلف الاصحاب فيه على طريقتين احدهما تقرير النصين والفرق بان المسافر قد يتيمان ويتياسر في حوائجه ولا يمضي في صوب مقصده ثم يرجع قهقري وجوانب المنزل منسوبة اليه دون ما بين يديه والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخريج وهو ظهر لان المسافر مادام سائراً لا يعتاد المضي يمينا وشمالا كما لا يرجع قهقري وإذا كان نازلاً ينتشر من الجوانب كلها ويعود ودليل الجواز انه فاقد والمنع أنه قادر علي تحصيله قال الرافعي وما ذكرناه من الطريقتين هو نقل امام الحرمين والغزالي في آخرين وقال صاحب التهذيب ان كان الماء في طريقه وتيقن وصوله اليه قبل خروج الوقت وصلى في الوقت بالتيمم جاز علي المذهب وقال في الاملاء لا يجوز بل يؤخر حتى يصل الي الماء وان كان الماء علي يمينه أو يساره أو وراءه لم يلزمه اتيانه وان أمكن في الوقت لان في زيادة الطريق مشقة عليه كما لو وجد الماء يباع بأكثر من ثمن المثل وقيل لافرق بل متى أمكنه أن يأتي الماء في الوقت من غير خوف فلا فرق بين أن يكون عن يمينه أو يساره أو أمامه ففي جواز التيمم قولان: قال الرافعي وبين هذا المذكور في التهذيب وبين الاول بعض المخالفة توجبها وحكما: أما التوجيه فظاهر: وأما الحكم فلان هذا الكلام انما يستمر في حق السائر ومقتضاه نفي الفرق بين الجوانب في حق النازل في المنزل لانه يحتاج الى الرجوع الى المنزل من أي جانب مضى اليه وفي زيادة الطريق مشقة: وأما الكلام الاول فمقتضاه الفرق بين الجوانب في حق النازل أيضا الا أن ذلك الفرق ممنوع كما سبق وأيضا فان مقتضى الاول أن السعي الي ماعن اليمين واليسار أولى بالإيجاب ومقتضى كلام التهذيب أن الإيجاب فيما علي صوب المقصد أولى (١) قال الرافعي واعلم أن المذهب جواز التيمم وان علم وصوله الى الماء في آخر الوقت واذا جاز التيمم لمن يعلم الوصول الى الماء في صوب مقصده فأولى أن

(١) هذا الذي يرجعه الرافعي قد جزم به في المحرر والذي رجحه الشيخ في أول الفصل هو الذي اختاره الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله وهو ان الاعتبار بالوقت شرط اه اذرعى

بحمل أبي عبدالله علي مالك أو تنزيل ما نقله علي المسألة الثانية التي نذكرها: ولو علم المسافر أن في موضع نزوله بئراً فندسها وتيمم وصلى ثم تذكرفعلي الطريقتين: ولو كان الماء يباع فندس الثمن وتيمم وصلى ثم تذكر قال القاضي أبو القاسم بن كج يحتمل أن يكون مثل نسيان الماء ويحتمل غيره والاول أظهر (المسألة الثانية) لو ادرك الماء في رحله من غير شعوره به فتيمم علي اعتقاد أن لاء عندة وصلى ثم تبين الحال ففي المسألة طريقتان (احدهما) طرد قول النسيان فيه لكن

يجوز للنازل في بعض المراحل اذا كان الماء عن يمينه أو يساره لزيادة مشقة السعي اليه واذا جاز للنازل فالسار أولى بالجواز هذا كله في حق المسافر: وأما المقيم فذمته مشغولة بالقضاء لوصلي بالتيمم فليس له أن يصلي بالتيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى الى الماء هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم * قال أصحابنا والاعتبار في الدلالة على الماء بدلالة ثقة وهو من يقبل خبره من رجل أو امرأة أو عبد أو أعمى ولا أثر لقول فاسق و مغفل وغيرهما ممن لا يقبل خبره والله أعلم * وأما قول المصنف ولم يخف ضرر في نفسه وماله فكذا قاله أصحابنا قالوا اذا كان بقربه ماء يخاف لو سعى اليه ضررا على نفسه من سبع أو عدو أو غيرها أو على ماله الذي معه أو الذي في منزله من غاصب أو سارق أو غيرها فله التيمم وهذا الماء كالمعدوم قال أصحابنا وهكذا لو كان في سفينة ولا ماء معه وخاف الضرر لو استقى من البحر فله التيمم ولا إعادة عليه قال أصحابنا والخوف على بعض أعضائه كالخوف على نفسه قالوا ولا فرق في المال الذي يخاف عليه بين الكثير والقليل الا أن يكون قدرا يجب احتماله في تحصيل الماء ثمنا أو أجره أو اما اذا خاف الانقطاع عن رقة فقد أطلق المصنف أنه لا يلزمه الذهاب الى الماء وهكذا أطلقه الجمهور وقال جماعة ان كان عليه ضرر في الانقطاع عن الرفقة فله التيمم والا فوجهان أصحابهما له التيمم أيضا وهما قريبان من الوجهين في نفقة الرجوع في الحج لمن لا أهل له هل تشتترط أم لا مأخذها في الموضوعين انه لا ضرر عليه لكنه تفوته الالفة والمؤانسة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فإن طلب فلم يجد فتيمم ثم طلع عليه ركب قبل أن يدخل في الصلاة لزمه أن يسألهم عن الماء فإن لم يجد معهم الماء أعاد الطلب لانه لما توجه عليه الطالب بطل التيمم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أهل اللغة الركب هم ركبان الأبل العشرة ونحوهم وهو مختص بركبان الأبل هذا أصله ومراد أصحابنا بالركب جماعة يجوز ان يكون معهم ماء سواء كانوا علي دواب أو رجالة قال أصحابنا فاذا تيمم بعد الطلب ثم حدث ما يحتمل القدرة على الماء بسببه بطل تيممه وان بان انه لا قدرة له على الماء وذلك بان رأى جماعة اقبلت أو سحابة اظلت بقربه أو سربا ظنه ماء أو ماء توهه ظاهرا فكان نجسا أو بئرا أو هم ان فيها ماء فلم يكن أو انه يمكن نزولها فلم يمكن وما شبه هذا لان التيمم يراد لباحة

الاصح ههنا نبي الاعادة : (واثانية) اقطع بنبي الاعادة لعدم اقتصار ههنا بخلاف صورة النسيان فانه كان عالما بالماء ثم ذهل عنه : ولوتبين أن بقربه بئرا ولم يكن علم بها أصلا فهو نظير هذه الصورة وقوله في الكتاب لم يقض على الصحيح يجوز أن يكون اختيارا للطريقة الثانية والمعني على الصحيح من الطريقتين ويجوز ان يكون جوابا على الطريقة الاولى والمعني الصحيح من القولين وطريقة القولين أظهر عند علماء الاححاب (الثالثة) لو كان في

الصلاة فاذا رأى هذه الاشياء توجه الطلب واذا توجه بطل التيمم لانه خرج عن الاباحه هذا اذا لم يكن هناك مانع يمنع وجوب الوضوء علي تقدير كونه ماء فان كان لم يبطل تيممه لان التيمم يجوز في هذه الحالة ابتداء قال امام الحرمين وغيره ضابط المذهب أن يتمكن من استعمال الماء أو توهم التمكن يبطل تيممه فلو رأى بئرا فيها ماء ولا يمكنه النزول فيها ولا دلو أولا حبل معه فان علم أول ما رآها أنه لا يقدر عليها لم يبطل تيممه والا بطل ولو طلع عليه جماعة عراة لم يبطل تيممه ولو رأى ماء وسبعا أو عدوا يمنعه منه فان رأى الماء أولا ثم رأى المانع بطل تيممه وان رأى المانع أولا أو رآها معا لم يبطل قال أصحابنا ولو سمع بعد التيمم رجلا يقول معي ماء بطل تيممه وان بان كاذباً ولو سمعه يقول أودعني فلان ماء أو غضبت من فلان ماء لم يبطل تيممه ان كان فلان غائبا فان كان حاضرا بطل لامكان طلبه منه ولو قال معي ماء أودعنيه فلان أو غضبته من فلان بطل تيممه علي المذهب وبه قطع الجمهور ونقله المتولي عن الاصحاب لانه أطعمه في الماء بتقديم ذكره وفيه احتمال للقاضي حسين أنه لا يبطل علي قولنا لا يتبعض الاقرار وضعفه البغوي والشاشي وغيرها قال الشاشي في المعتمد لانه لا فرق في الاقرار بين قوله له علي الف من ثمن خمر وقوله له علي من ثمن خمر الف في أن الجميع علي قولين لانه وصل اقراره بما يبطله سواء تقدم ذكر الخمر أو تأخر وهنا المؤثر في التيمم توجه الطلب ثم ان جاز أن يخرج قولاً الي التيمم من الاقرار لم لا يجوز أن يخرج في قوله عندي ماء أودعنيه فلان قولاً أنه لا يبطل لانه لما وصله بأمر كلامه بان أنه لا يقدر عليه وقد وافق القاضي في بطلان تيممه في هذه الصورة والله أعلم *
وأما قول المصنف «فان لم يجد معهم الماء أعاد الطلب» فقد سبق بيان الخلاف فيه وانه اذا قلنا بوجوب الطالب كان أخف من الطالب الاول والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان طلب ولم يجد جاز له التيمم لقوله تعالى «فلم تجدوا ماء فتيمموا» وهل الافضل أن يقدم التيمم أو الصلاة أم لا ينظر فان كان علي ثقة من وجود الماء في آخر الوقت فالافضل ان يؤخر التيمم فان الصلاة في أول الوقت فضيلة والطهارة بالماء فريضة فكان انتظار الفريضة أولى وان كان علي إياس من وجوده فالافضل أن يتيمم ويصلي لان الظاهر أنه لا يجد الماء فلا يضيع فضيلة أول الوقت

رحله ماء فأضله فتييم ثم وجده نظران لم يعن في الطلب فعليه القضاء لتقصيره وان أمعن حتى غاب علي ظنه فقد الماء فقولان : أحدهما أنه لا إعادة عليه لانه لم يفرط في البحث والطلب فيعذر وأظهرهما يجب الاعادة لانه عذر نادر لا يدوم وأما ينقطع القضاء بالاعذار العامة والنادرة التي تتصل وتدوم : قال الأئمة والقولان مخرجان علي القولين فيمن اجتهد في القبلة وصلى ثم يتيقن الخطأ ولذلك يقول بعضهم في المسألة وجهان : (الرابعة) لو أضل رحله في الرحال بسبب ظلمة

لامر لا يرجوه وان كان يشك في وجوده ففيه قولان أحدهما ان تأخيرها أفضل لان الطهارة بالماء فريضة والصلاة في أول الوقت فضيلة فكان تقديم الفريضة أولى : والثاني ان تقديم الصلاة بالتييم أفضل وهو الاصح لان فعلها في أول الوقت فضيلة متيقنة والطهارة بالماء مشكوك فيها فكان تقديم الفضيلة المتيقنة أولى * ﴿

الشرح﴾ اذا عدم الماء بعد طلبه المعتبر جاز له التيمم للآية والاحاديث الصحيحة والاجماع ولا فرق في الجواز بين أن يتيقن وجود الماء في آخر الوقت أو لا يتيقنه هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة ونقل المحاملي في المجموع الاجماع عليه وكذا نقل الشيخ أبو حامد وغيره انه لا خلاف فيه وحكي صاحب التتمة والتهديب قولاً للشافعي نص عليه في الاملاء أنه لا يجوز التيمم اذا علم وصوله الى الماء قبل خروج الوقت وهو شاذ ضعيف لا تفريع عليه وإنما التفريع على المذهب وهو الجواز ثم ان الجمهور اطلقوا الجواز وقال الماوردي هذا اذا تيقن وجود الماء في غير منزله اما اذا تيقن أنه يجده في آخر الوقت في منزله الذي هو فيه أول الوقت فيجب التأخير قال ولا وجه لقول من أطلق من أصحابنا استحباب التأخير فاذا قلنا بالمذهب فللعدم ثلاثة أحوال (أحدها) ان يتيقن وجود الماء في آخر الوقت بحيث يمكنه الطهارة والصلاة في الوقت فالأفضل ان يؤخر الصلاة ليأتي بها بالوضوء لانه الاصل والاكمل هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به في جميع الطرق وانفرد صاحب التتمة بحكاية وجه أن تقديم الصلاة في أول الوقت بالتييم أفضل وحكاها الشيخ أبو محمد والصواب الاول واحتج له الشيخ أبو حامد الاسفرائيني والمحاملي وغيرهما بأن الوضوء أكمل من التيمم فكان راجحاً على فضيلة أول الوقت ويؤيد هذا ان التيمم لا يجوز مع القدرة على الماء ويجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت مع القدرة على الصلاة في أوله ولان الوضوء هو الاصل ولهذا يصلى به صلوات واما تعليل المصنف بأن الوضوء فريضة فمشكل لان التيمم اذا فعله وقع أيضاً فريضة فالصحيح ماسبق من التعليل ونضم اليه ان فيه خروجاً من الخلاف فان نصه في الاملاء ان هذا التيمم باطل وهو أيضاً مذهب الزهري فانه لا يجوز التيمم حتى يخاف فوت الوقت : (الحال الثاني) ان يكون على بأس من وجود الماء في آخر الوقت فالأفضل تقديم التيمم والصلاة في أول الوقت بلا خلاف لحيازة فضيلة

أو غيرها فان لم يعن في الطلب وجبت الاعادة لا محالة وان أمعن فطريقان احدهما أنه على القولين في اضلال الماء في الرجل : والثاني القطع بنفي الاعادة والفرق من وجهين : أحدهما ما ذكر في الكتاب ان نمحيم الرقعة أوسع من الرجل ورحله اضبط الماء من الخيم للرجل واذا كان كذلك كان أبعد عن التقصير ههنا : والثاني ان من صلى في رحله وفيه ماء فقد صلى بالتييم على الماء ومن صلى وقد أضل رحله فقد صلى وليس معه ماء ومنهم من يحكي في المسألة وجهين كما ذكرنا

أول الوقت وليس هنا ما يعارضها: (الحال الثالث) ان لا يتيقن وجود الماء ولا عدمه وله صورتان احدهما ان يكون راجيا ظانا الوجود ففيه قولان مشهوران في كتب الاصحاب ونص عليهما في مختصر المزني أصحهما باتفاق الاصحاب ان تقديم الصلاة بالتييمم في أول الوقت أفضل وهو نصه في الام : والثاني التأخير أفضل وهو نصه في الاملاء وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر العلماء ودليهما يعرف مما سبق . الصورة اثنائية أن يشك فلا يترجح الوجود على العدم ولا عكسه فطريقان قطع جمهور العراقيين بأنه على القولين كما في الرجاء والظن من صرح بذلك المصنف هنا والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والحاملي وآخرون والطريق الثاني الجزم بأن التقديم أفضل صرح به القاضي حسين وصاحب العدة وغيرهما من الخراسانيين وأشار اليه البغوي وغيره وعبارة امام الحرمين والغزالي والمتولى وآخرين ان كُن يظن وبعضهم يقول يرجو ففيه قولان ولم يتعرضوا للشك وأما الرافعي فجزم في صورة الشك بالتقديم قولاً واحداً قال وانما القولان اذا كان يظن قال وربما وقع في كلام بعضهم ذكر القولين فيما اذا لم يظن الوجود ولا العدم ولا وثوق به ولعل ذلك القائل أراد بالظن اليقين وهذا الذي أنكره الرافعي من نقل القولين في حال الشك المستوي الطرفين مردود فقد صرح بالقولين في حالة الشك الشيخ أبو حامد والماوردي والحاملي في التجريد فقالوا لو كان لا يعلم وجود الماء في آخر الوقت ولا عدمه ولم يكن أحد الاحتمالين في وجوده وعدمه أقوى من الآخر ففيه القولان هذا لفظ هؤلاء الثلاثة هم شيوخ المذهب وصرح به غيرهم وهو مقتضى عبارة المصنف وآخرين في قولهم وان كان يشك ففيه قولان والله أعلم : قال امام الحرمين وغيره هذا الخلاف فيمن أراد أن يقتصر على صلاة واحدة فأما من تيمم وصلى في أول الوقت ثم صلى بالوضوء عند وجود الماء في آخره فهو النهاية في تحصيل الفضيلة والله أعلم »

(فرغ) اختلف كلام الاصحاب في تأخير الصلاة عن أول الوقت الي أثنائه لا تنظر الجماعة فقطع أبو القاسم الداركي وأبو علي الطبري وصاحب الحاوي وآخرون من كبار العراقيين باستحباب التأخير وتفضيله على فضيلة أول الوقت وقطع أكثر الخراسانيين بان تقديم الصلاة منفرداً أفضل ونقل امام الحرمين والغزالي في البسيط انه لا خلاف فيه ونقل جماعات من الاصحاب انه ان رجا الجماعة في آخر الوقت ولم يتحققها ففي استحباب التأخير وجهان بناء على القولين في التيمم وحكي

في الصورة السابقة وعن الحلبي وجه ثالث انه لو وجده قريباً منه فيعيد ولو وجده بعيداً فلا وظاهر المذهب نفي الاعادة مطلقاً ولا ينبغي أن يفهم ذلك من قوله في الكتاب وأولي بسقوط القضاء فانهم اذا رتبوا صورة على صورة في الخلاف ثم قالوا وأولي بكذا لا يعنون به سوى رجحان ما وصفوه بالاولوية بالاضافة اليه في الصورة المرتب عليها ولا يلزم من كون النفي أو الاثبات

صاحبها الشامل والبيان هذا عن الاصحاب مطلقا ونقل الزوياني عن القاضي أبي علي البندنجي انه قال قال الشافعي في الامم التقديم اول الوقت منفردا أفضل وقال في الاملاء التأخير للجماعة أفضل وقال القاضي أبو الطيب حكم الجماعة حكم التيمم إن تيقن الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل وإن تيقن عدمها فالتقديم أفضل وإن رجا الامرين فعلي القولين وهذا الذي حكاه عن القاضي أبي الطيب هو الذي ذكره أبو علي البندنجي في جامعه كذا رأيت في نسخة معتمدة منه فهذا كلام الاصحاب في المسألة وقد ثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر انه سيجيء أئمة يؤخرون الصلاة عن أول وقتها قال فصلوا اصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة فالذي نختاره أنه يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي مرتين مرة في أول الوقت منفردا لتحصيل فضيلة أول الوقت ومرة في آخره مع الجماعة لتحصيل فضيلتها وقد صرح أصحابنا باستحباب الصلاة مرتين على ما ذكرناه في باب صلاة الجماعة وسنسطه هناك ان شاء الله تعالى فان اراد الاقتصار على صلاة واحدة فإن تيقن حصول الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل لتحصيل شعارها الظاهر ولانها فرض كفاية على الصحيح في مذهبنا وفرض عين على وجه لنا وهو قول ابن خزيمة من أصحابنا وهو مذهب احمد بن حنبل وطائفة فني تحصيلها خروج من الخلاف ولم يقل أحد يأثم بتأخيرها ويحتمل أن يقال ان فحش التأخير فالتقديم أفضل وان خف فالانتظار أفضل والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان هذان القولان فيمن ظن وجود الماء في آخر الوقت يجزيان في المريض العاجز عن القيام اذا رجا القدرة على القيام في آخر الوقت وفي العاury اذا رجا السترة في آخر الوقت والمنفرد اذا رجا الجماعة في آخر الوقت هل الافضل لهم تقديم الصلاة في أول الوقت على حالهم ام تأخيرها لما يرجونه قال ولا يترك الترخص بالقصر في السفر وان علم اقلته في آخر الوقت بلا خلاف وقال قال صاحب الفروع ان خاف فوت الجماعة لو اسبغ الوضوء وأكمله فادراك الجماعة أولى من الانحباس على اكمال الوضوء وفي هذا نظر *

(فرع) لو دخل المسجد والامام في الصلاة وعلم انه ان مشي الى الصف الاول فاتته ركعة وان صلى في أواخر الصفوف لم تنفته فهذا لم أر فيه لاصحابنا ولا غيرهم شيئا والظاهر انه ان خاف فوت الركعة

في صورة أرجح منه في صورة أخرى كونه أرجح علي مقابله : نعم اذا قيل أولى الوجهين كذا فقضيته رجحان ذلك الوجه كما ا. ا. قيل الاظهر أو الاصح كذا *

قال في السبب الخامس المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوت الروح أو فوت عضو أو منفعة أو مرضا مخوفا وكذا ان لم يخف الاشدة الضني وبطء البرء أو بقاء شين علي عضو

الاخيرة حافظ عليها وان خاف فوت غيرها مشى الي الصف الاول للاحاديث الصحيحة في الامر
بأتمام الصف الاول وفي فضله والازدحام عليه والاستهام وخير صفوف الرجال أولها والله أعلم
قال المصنف رحمه الله *

﴿فان تيمم وصلي ثم علم انه كان في رحله ماء نسيه لم تصح صلاته وعليه الاعادة على المنصوص
لانها طهارة واجبة فلا تسقط بالنسيان كما لو نسي عضوا من أعضائه فلم يغسله : وروى أبو ثور عن
الشافعي رحمه الله انه قال تصح صلاته ولا اعادة عليه لان النسيان عذر حال بينه وبين الماء فسقط
الفرض بالتيمم كما لو حال بينهما سبع وان كان في رحله ماء واخطأ رحله فطلبه فلم يجده فتيمم وصلي
ففيه وجهان قال أبو علي الطبري لا تارزمه الاعادة لانه غير مفرط في الطلب ومن أصحابنا من قال تارزمه
لانه فرط في حفظ الرجل﴾ *

﴿الشرح﴾ الرجل منزل الرجل من حجر أو مدر أو شعر أو وبر كذا نقله الأزهرى وسائر
أهل اللغة قالوا ويقع أيضاً اسم الرجل على متاعه وأثائه ومنه البيت المشهور التي الصحيحة كي يخفف
رحله * وكلام المصنف والفقهاء في هذا الباب يتناول الرجل بالمعنيين وقد غلط وجهل من أنكر
على الفقهاء اطلاقه بمعنى المتاع والله أعلم * ثم في الفصل خمس مسائل ذكر المصنف منها ما سألنا عنها
إذا تيمم بعد الطلب الواجب من رحله وغيره وصلى ثم علم انه كان في رحله ماء يجب استعماله وكان
علمه قبل التيمم ثم نسيه فالمنصوص في مختصر المزني وجامعه الكبير والام وجميع كتب الشافعي
انه يلزمه اعادة الصلاة وقال أبو ثور سألت أبا عبد الله فقال لا اعادة عليه هكذا حكاه الجمهور
عن أبي ثور وقال ابن المنذر في الاشران والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمصنف
وآخرون قال أبو ثور قال الشافعي لا اعادة واختلاف الاصحاب في المسألة علي طرق أصحابها وأشهرها
ان فيها قولين اصحهما وجوب الاعادة وهو الجديد والثاني لا اعاده وهو التميم وقد ذكر المصنف
دليلهما وهذه طريقة ابي اسحاق المروزي وقد قدمنا في فصل ترتيب الوضوء فرعاً في مسائل من
هذا القبيل في كل مسألة قولان : والطريق الثاني القطع بوجوب الاعادة كإناص عليه الشافعي في
كتبه وهؤلاء اختلفوا في الجواب عن رواية ابي ثور فقال كثيرون لعله أراد بأبي عبد الله مالكا
واحمد وضعف المحققون هذا بأن ابا ثور لم يلق مالكا وليس معروفاً بالرواية عن احمد وإنما هو
صاحب الشافعي واحد رواة كتبه القديمة كما قدمناه في مقدمة الكتاب ولان مذهب
احمد وجوب الاعادة وتناول هؤلاء روايته علي ان غيره ادرج الماء في رحله وهو لا يعلم فالصحيح
ظاهر علي أقيس الوجهين فان كل ذلك ضرر ظاهر وان كان يتألم في الحال ولا يخاف عاقبة
لزمه الوضوء﴾ *

في هذه الصورة انه لاعادة كما سنذكره ان شاء الله تعالى ومن قال بهذا التأويل ابو الفياض البصرى
حكاه عنه الماوردى والطريق الثالث ان المسألة على حالين فنصه علي وجوب الاعادة اذا كان
الرحل صغيراً يمكن الاحاطة به ورواية ابي ثور اذا كان كبيراً لا يمكن الاحاطة به حكاه الماوردى
عن ابي علي بن ابي هريرة وحكاه الشاشي عن ابي الفياض: (المسألة الثانية) اذا علم في موضع نزوله
ببراهن نسيها رتيمم وصلى ثم ذكرها فهو كنسيان الماء فنيه الطريقان الاولان فأما اذا لم يعلم البئر
اصلاً ثم علمها بعد صلاته بالتيمم فقال صاحب الشامل والشيخ نصر وغيرهما قال الشافعي في الام
لاعادة وقال في البويطي تجب الاعادة قالوا و اراد بالاول اذا كانت البئر خفية: وبالثاني اذا كانت
ظاهرة و ذكر صاحب الحاوي فيها ثلاثة اوجه احدها تجب الاعادة وهو قول ابن خيران: والثاني
لا تجب وهو قول ابن سريج: والثالث أن كانت ظاهرة الاعلام بينة الآثار وجبت الاعادة لتقصيره
وان كانت خفية لم تجب لعدم تقصيره قال وبهذا قال الشيخ ابو حامد وابو الفياض وجهور
اصحابنا البغداديين والبصريين وهذا الثالث هو الصحيح ولو كان الماء يباع فنسى ان معه ثمنه
فصلى بالتيمم ثم ذكر فالذهب الصحيح الذي قطع به الدارمي والشيخ نصر في كتابه الانتخاب
والكافي انه كنسيان الماء في رحله وفيه احتمال لابن كج حكاه الرافعي: (المسألة الثالثة) اذا ادرج
غيره الماء في رحله ولم يعلم صاحب الرحل الا بعد صلاته بالتيمم فطريقان مشهوران حكاهما
الصيندلاقي وامام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون احدهما انه على القولين في نسيان
الماء في رحله لكن اصحهما هنا انه لاعادة وهناك وجوب الاعادة والطريق الثاني القطع بعدم
الاعادة لعدم تقصيره وهذا الطريق صححه امام الحرمين والغزالي في البسيط ثم الجمهور اطلقوا المسألة
كما ذكرنا وقال البغوي ان طلب في رحله فلم يجد ذهب للطلب من موضع آخر فادرج في غيبته فلا اعادة
وان لم يطلب من رحله لعلمه ان لاءاء فيه وكان قد ادرج ولم يعلم فالاصح وجوب الاعادة لتقصيره
(الرابعة) لو كان في رحله ماء فطلب الماء في رحله فلم يجده فتميم وصلى ثم وجده فان لم يمعن
في الطلب وجبت الاعادة وان أمعن حتى ظن العدم فوجهان وقيل قولان وهما مخرجان من القولين

المرض مبيح للتيمم في الجملة (١) قال الله تعالى (وان كنتم مرضى أو على سفر) الى قوله (فلم تجدوا

(١) قوله) المرض مبيح للتيمم في الجملة قال الله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر نقل عن
ابن عباس ان المعنى وان كنتم مرضى فتميموا: لم أجده هكذا: وروى الدارقطني من
طريق عطاء بن السائب عن سعيد عن ابن عباس رخص للمريض التيمم بالصعيد قال ورواه
علي بن عاصم عن عطاء مرفوعاً والصواب وقفه (وقال) ابو زرعة وابو حاتم أخطأ فيه
علي بن عاصم

في الخطأ في القبلة أصحها وجوب الاعادة وبه قطع الفوراني لدوره والثاني لا لعدم تقصيره :
(الخامسة) اذا كان في رحله ماء فأخطأ رحله بين الرحال لظلمة أو غيرها فطلبه فلم يجده فصلى بالتييم
ثم وجده فان لم يعن في الطلب وجبت الاعادة وان أمن فثلاثة طرق أصحها وأشهرها أن فيه
وجهين أصحها لاعادة : والثاني تجب وهذا الطريق قطع المصنف وكثيرون ودليها في الكتاب
(والطريق الثاني) القطم بعدم الاعادة وبه قطع الماوردي والفوراني والبغوي : والثالث ان وجده
قريبا وجبت الاعادة وان كان بعيدا فلا اعادة حكاه الرافعي عن الخليلي قال الرافعي والمذهب
انه لا اعادة مطلقا وقال الروياني في الحلية ان أضل رحله فلا اعادة وان أضله بين الرحال لزمه الاعادة
والمشهور انه لا فرق والله أعلم *

(فرع) لو غصب رحله الذي فيه الماء وحيل بينه وبينه تييم ولا اعادة بلا خلاف كما لو حال
دونه سبع ولانه غير مفطر بخلاف الناسي ولو ضل عن القافلة او عن الماء صلى بالتييم ولا اعادة
بالاتفاق ومن صرح به الروياني وصاحب العاوة والشاشي وصاحب البيان وآخرون وهو واضح والله أعلم
(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في كتابه المعاينة لو نسي الماء في رحله وصلى بالتييم
لزمه الاعادة على الاءح ولو عجز عن استعمال الماء فتييم وصلى لم تلزمه الاعادة ولو صلى بنجاسة
نسيها او عجز عن ازالها لزمه الاعادة فسويتنا بين العجز والنسيان في النجاسة وفرقنا بينها في التيمم
والفرق انه آتي في التيمم يبدل بخلاف النجاسة *

(فرع) قد ذكر المصنف هنا أبا ثور و ابا علي الطبري وتقدم ذكر ابي علي في باب الشك
في نجاسة الماء وهناك بينا اسمه وحاله وتقدم بيان حال أبي ثور في آخر الفصول التي في مقدمة
الكتاب واما قول الغزالي في الوسيط في نسيان الماء في رحله وفيه قول قديم كما في نسيان الفاتحة وترتيب
الموضوع ناسيا فكذا وقع في النسخ وصوابه حذف لفظة ناسيا *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نسي الماء في رحله وصلى بالتييم ثم علمه فالصحيح في مذهبنا

ماء فتييموا) نقل عن ابن عباس ان المعنى وان كنتم مرضي فتييموا وان كنتم على سفر فلم
تجدوا ماء فتييموا : ثم هو على ثلاثة أقسام أولها المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوت الروح
أو فوت عضو أو فوت منفعة عضو فيبيح التيمم نقل عن ابن عباس في تفسير الآية اذا كان

(١) (وقوله) نقل عن ابن عباس في تفسير الآية اذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله أو
قروح أو جدري فيجنب ويخاف أن يفتسل قيموت يتيمم بالصعيد رواه الدارقطني أيضا
من طريق عطاء بن السائب عن سعيد عن ابن عباس في قوله وان كنتم مرضي أو على سفر
قال اذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله والقروح والجدري فيجنب فيخاف أن يموت أن

وجوب الاعادة وبه قال أبو يوسف واحمد ورواية عن مالك وقال أبو حنيفة وابو ثور وداود
لااعادة وهي رواية عن مالك وحكاه محمد بن جرير عن سفيان الثوري واحتجوا بحديث ابن
عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان الله تجاوزلى عن امتى الخطأ والنسيان وما
استكروها عليه» حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد حسن ولانه صلى على الوجه الذى يلزمه
ذلك الوقت فلم تلزمه اعادة لان النسيان عند حال بينه وبين الماء فاشبهه السبع ولانه صلى ولا
يعلم معه ماء فلم تلزمه اعادة كمن صلى ثم رأى بقره بثرا واحتج اصحابنا بان التيمم لا يمكن
واجد الماء بالاتفاق اذا لم يكن مريضا ونحوه وهذا واجد والنسيان لا ينافي الوجود فهو واجد
غير ذا كر ولانه شرط للصلاة فلم يسقط بالنسيان كستر العورة وغسل بعض الاعضاء وكريض
صلى قاعداً متوها عجزه عن القيام وكان قادرا وكحا كم نسي النص فحكم بالقياس وكمن نسي
الرقبة في الكفارة فصام وكمن كان لثاء في انا. على كفه فنسيه فتيمم وصلى فانه يعيد بالاتفاق
ذكره القاضى ابو الطيب والجواب عن الحديث الذى احتجوا به ان اصحابنا وغيرهم من اهل
الاصول اختلفوا فيه هل هو مجمل ام عام فان قلنا مجمل توقف الاحتجاج به على بيان المراد فلا
حجة لهم نيموان قلنا عام وهو الاصح فقد خص منه غرامات المتلفات ومن صلى محدثا ناسيا ومن
نسى بعض أعضاء طهارته ومن نسي ساتر العورة وغير ذلك مما ذكرناه فى دليلنا وغيره مما هو
معروف فكذا يخص منه نسيان الماء فى رحله قياسا على نسيان بعض الاعضاء وغيره مما ذكرناه
فان التخصيص بالقياس جائز فهذا هو الجواب الذى نعتقد ونعتمده وأما اصحابنا فى كتب المذهب
فيقولون المراد رفع الاثم بدليل وجوب غرامة الاتلاف ناسيا والقتل خطأ وهذا ضعيف لانه ان
كان الحديث عاما فليس تخصيصه منحصر فى رفع الاثم فان أكل الناسى فى الصوم وكلام
الناسى فى الصلاة وغير ذلك لا يضر وان كان مجملا فيتوقف فيه الى البيان والجواب عن قولهم صلى
على الوجه الذى يلزمه انه ان أرادوا يلزمه فى نفس الامر فلانسلمه وان أرادوا فى الظاهر وبالنسبة
الى اعتقاده فينتقض بمن نسى بعض الاعضاء وعن القياس على السبع انه لا تقصير فيه بخلاف

بالرجل جراحة فى سبيل الله أو قروح أو جدرى فيجنب ويخاف أن يغتسل فيموت يتيمم بالصعيد والحق
بهذا النوع ما اذا خاف مرضا مخوفا وكذا لو كان به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه التلف
لكن يخاف من استعمال الماء معه حدوث المرض المخوف : وينبغي أن يعلم قوله أو مرضا مخوفا

اغتسل تبمم : واخرجه البزار وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريقه مرفوعا وقال البزار
لا تعلم رفسه عن عطاء من الثقات الا جريرا وذكر ابن عدى عن ابن معين ان جريرا سمع من
عطاء بعد الاخذ بالاط*

مسألتنا ولهذا اتفقنا على ان السبع لو حال بينه وبين ساتر العورة صحت صلاته عاريا ولو تركها ناسيا اعاد وأما قياسهم على البئر فان كانت ظاهرة لزمه الاعادة كما سبق فلا نسلم حكمها وان كانت خفية فالفرق انه لا ينسب فيها الى تفریط بخلاف النسيان والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿وان وجد بعض ما يكفيه ففيه قولان قال في الام يلزمه أن يستعمل مامعه ثم يتيمم لقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واجد للماء فيجب ألا يتيمم وهو واجد له ولانه مسح ابيح للضرورة فلا ينوب الا في موضع الضرورة كالمسح على الجبيرة وقال في القديم والاملاء يقتصر على التيمم لان عدم بعض الاصل بمنزلة عدم الجميع في جواز الاقتصار على البديل كما تقول فيمن وجد بعض الرقبة في الكفارة﴾

﴿الشرح﴾ قوله مسح ابيح للضرورة احتراز من مسح الخف واذا وجد المحدث حدثا اصغر أو اكبر بعض ما يكفيه من الماء لطهارته في وجوب استعماله القولان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما واتفق الاصحاب على ان الاصح وجوب استعماله وهو احدى الروايتين عن احمد وداود وحكاه ابن الصباغ عن عطاء والحسن بن صالح ومعمربن راشد والقول الآخر هو مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي والمزني وابن المنذر قال البغوي وهو قول أكثر العلماء والمختار الوجوب ودليله مع ما ذكر المصنف حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال «وإذا أمرتكم بشي فافعلوا منه ما استطعتم» رواه البخاري وسلم والفرق بينه وبين بعض الرقبة في الكفارة بالنص والمعنى أما النص فقوله تعالى فتحير برقبة فمن لم يجد فصيام شهرين معناه لم يجد رقبة وهذا لم يجدها وقال تعالى في التيمم (فلم تجدوا ماء) وهذا واجد ماء وأما المعنى فلأن ايجاب بعض الرقبة الشهرين جمع بين البديل والمبدل وذلك غير لازم وفي مسألتنا التيمم يقع عن العضو الذي لم يغسله لاعتق المغسول ولان عتق بعضها لا يفيد شيئا لا يفيد الصوم وغسل بعض الاعضاء يفيد ما لا يفيد التيمم وهو رفع الحدث عن ذلك العضو قال الفوراني والمتولى والرويانى وصاحب العدة والبيان اختلف اصحابنا في أصل هذين القولين فقليل مأخوذان من تفريق الوضوء ان جوزناه وجب استعماله والا فلا قالوا والصحيح أنهما قولان مستقلان غير مأخوذين من شيء قال أصحابنا واذا قلنا لا يجب استعماله فهو مستحب قالوا واذا أوجبناه وجب تقديمه على التيمم لان التيمم لعدم الماء لا يصح مع

بالواو لان امام الحرمين حكى فيه عن العراقيين طريقين أحدهما القطع بجواز التيمم : والثاني ان فيه قولين وقد توجه المنع بالقدرة على استعمال الماء وقصور الضرر فيه عما تقدم من المضار فظاهر المنع القطع بالجواز لانه اذا خاف المرض الذي يخاف منه التلف فقد خاف التلف وهذا قضية كلامه في المختصر وهو الذي ذكره المسعودى وغيره في الشروح: على أن في تشبيه الامام

وجوده بخلاف ما سنده في تيمم الجريح ان شاء الله تعالى * قالوا فيستعمله المحدث في وجهه وما بعده على الترتيب ثم يتيمم لما بقي ويستعمله الجنب أولا في أي بدنه شاء : قال اصحابنا ويستحب أن يبدأ بموضع الوضوء ورأسه وأعلى بدنه وأيهما أولى فيه خلاف نقل صاحب البحر والبيان عن الاصحاب أنه يستحب أن يبدأ برأسه وأعلى قال صاحب البيان ولو قيل يستحب أن يبدأ بأعضاء الوضوء كان محتملا وقطع البغوي وغيره باستحباب تقديم أعضاء الوضوء والرأس والمختار تقديم أعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الشق الايمن كما يفعل من يفعل جميع البدن هذا اذا كان جنبا غير محدث فان كان جنبا محدثا فان قلنا بالذهب أن الحدث يندرج في الجنابة بالحكم كما لو كان جنبا فقط وان قلنا لا يندرج وكان الماء يكفي للوضوء وحده لزمه أن يتوضأ عن الحدث ويتيمم عن الجنابة وهو مخير في تقديم الوضوء على تيمم الجنابة وتأخيره اذ لا يجب الترتيب بين الطهارتين لكن يستحب تقديم الوضوء هذا كله اذا وجد ربا تيمم به فان لم يجد فطريقان في التهذيب وغيره احدهما ان استعمال هذا الماء الناقص على القولين وأصحهما القطع بوجوب استعماله وبه قطع المتولى ونقله الروايات عن الاصحاب لانه لا بد من هنا فوجب استعماله بخلاف بعض ما يستر العورة بخلاف بعض الرقبة في الكفارة فانه لا يعتقه العاجز عن الصوم لان الكفارة على التراخي والله اعلم

(فرع) لو لم يجد ماء ووجد ثلجا أو بردا لا يقدر على اذابته فان كان جنبا أو حائضا فوجوده كعدمه فيتيمم ويصلي ولا اعادة عليه على المذهب وبه قطع الجمهور وحكي الدارمي وجهها أن الاعادة يجب ذكره في أول باب المياه وقد كرهته انا هناك وان كان محدثا في وجوب استعماله في الرأس طريقان في التهذيب وغيره قالوا اصحهما لا يلزمه قول واحد لان الترتيب واجب فلا يمكن استعماله في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين ولا يمكن التيمم مع وجود ما يحكم بوجوب استعماله والطريق الثاني انه على القولين وبه قطع الجرجاني في المعايمة قال الجرجاني والروايات والرافعي وآخرون فاذا قلنا يجب استعماله تيمم على الوجه واليدين تيمما واحدا ثم مسح به الرأس ثم تيمم على الرجلين للترتيب ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيها فوجوده بالنسبة اليهما كعدمه وهذا الطريق أقوى في الدليل لانه واجد والمحدث الذي قاله الاول يزول بما ذكرناه

(فرع) اذا لم يجد ماء ووجد ما يشترى به بعض ما يكفيه ففي وجوب شراه القولان في وجوب

استعماله اذا كان معه

الطريقين في هذه الصورة شبه قوية فان الذي يلغى في كتبهم حكاية الطريقتين في صورة بقاء البر وأخواتها كما سيأتي لافي هذه الصورة بل الذي يدل عليه كلامهم تجويز التيمم هاهنا من غير تردد والله أعلم: وثانها المرض الذي يخاف من استعمال الماء معه شدة الضنى أو زيادة العلة أو بقاء البرء

(فرع) إذا لم يجد شيئاً من الماء ووجد تراباً لا يكفيه للوجه واليدين بل لأحدهما فطريقان أحدهما البغوى والشاشي وغيرهما أصحهما القطع بوجوب استعماله وبه قطع القاضي حسين وكلاهما وجد بعض ما يستر بعض العورة أو أحسن بعض الفاتحة : والثاني على القولين واختاره الشاشي في المعتمد وضعف الطريق الأول وقال لو قيل لا يجب استعماله قولاً واحداً لكان أولى ووجهه بما ليس بتوجيه فالصواب القطع بوجوب استعماله *

(فرع) لو كان عليه نجاسات فوجد ما يغسل بعضها دون بعض فالمنهـب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور القطع بوجوب غسل ما أمكن كبعـض الفاتحة والسترة وحكي القاضي حسين فى تعليقه وجهاً أنه لا يجب لأنه لا يسقط فرض الصلاة بخلافهما *

(فرع) قال أصحابنا لو تيمم لعدم الماء ثم رأى ماءً فإن احتعل عنده أنه يكفيه لطهارته بطل تيممه وإن علم بمجرد رؤيته أنه لا يكفيه فهو على القولين فى وجوب استعماله ابتداءً إن أوجبناه بطل تيممه والا فلا *

(فرع) لو منع المتطهر من الوضوء إلا منكوساً فهل له التيمم أم يارمه غسل الوجه لتمكنه منه فيه القولان فيمن وجد بعض ما يكفيه حكاه صاحب البحر عن والده قال «ولا تلزمه إعادة الصلاة إذا إذا أمثل المأمور به على القولين» (قلت) فى وجوب إعادة احتمال الأناظر أنها لا تجب كما ذكره لأنه فى معنى من غصب ماؤه ولا إعادة عليه قطعاً *

(فرع) قال صاحب الحاوى والبحر لومات رجل معه ماء لنفسه لا يكفيه لغسل جميع بدنه فإن قلنا يجب استعمال الناقص وجب على رقيقه غسله به وتيممه للباقي وإن قلنا لا يجب اقتصر به على التيمم قال فعلى هذا لو غسله به ضمن قيمته لورثته لأنه أتلفه من غير حاجة وفيما قلاه نظر لأن أصحابنا اتفقوا على استحباب استعمال الناقص فينبغى أن لا يضمن ويمكن أن يقال استحبابه يتوقف على رضا المالك ولم يوجد

(فرع) لو كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً وعلى بدنه نجاسة ومعه ماء لا يكفي إلا لأحدهما تعين عليه غسل النجاسة به لأنه لا بد لها بخلاف الحدث وهذا متفق عليه عند أصحابنا وحكاه العبدري عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود ورواية عن أبي يوسف وبه قال ابن المنذر وقال حماد بن أبي سليمان وأبو يوسف فى الرواية الأخرى عنه يتوضأ ولا يغسل النجاسة وهو الظاهر

وبقاء الشين القبيح ولنفضل هذه الصور وأحكامها : أما زيادة العلة وبطء البرء فقد حكوا فيها ثلاثة طرق أظهرها أن فى جواز التيمم للخوف منها قولين (أحدهما) المنع لأن إباحة التيمم للمريض مأخوذة من الآية وقد روينا عن تفسير ابن عباس اعتبار خوف التلف فيه وأظهرها

من مذهب مالك ودليلنا ما سبق قال أصحابنا وينبغي ان يستعمل هذا الماء أولاً في إزالة النجاسة ثم يتيمم للحدث فان خالف فتيمم ثم غسلها في صحة تيممه وجهان سبقا في باب الاستطابة وفي هذا الباب أحدهما لا يصح لان التيمم يراد لباحة الصلاة وهذا لا يبنيها لبقاء النجاسة عليه وأصحهم يصح كما أن الجريح يجوز أن يتيمم ثم يغسل الصحيح وان كان تيممه لا تباح الصلاة عقبه هكذا أطلق الاصحاح المسألة وقال القاضي ابو الطيب في تعايقه هذا الذي ذكرناه من وجوب استعمال الماء في إزالة النجاسة دون الحدث هو فيما اذا كان مسافرا فان كان حاضرا فغسل النجاسة به أولى يعني ولا يجب لانه لا بد من إعادة الصلاة سواء غسل النجاسة أو توطأ *

(فرع) قال أصحابنا لو كان محرماً وعلى بدنه طيب وهو محدث ومعه ما يكفي أحدهما فقط وجب غسل الطيب ويتيمم للحدث ان لم يمكن الوضوء به وجمعه لغسل الطيب فان أمكن وجب فعله ولو كان عليه نجاسة وطيب غسل النجاسة وقد ذكر المصنف هاتين المسألتين في الحج *

(فرع) لو عا م ماء الطهارة وسائر العورة ووجدتها بياعان ومعه ثمن أحدهما وجب شري السترة لانه لا بد لها ولان النفع بها يدوم ولانها تجب للصلاة والصيانة عن العيون والماء يخالفها في كل هذا

(فرع) قال أصحابنا العراقيون اذا أجنب فلم يجد الماء فتيمم وصلى فريضة ثم أحدث ووجد ما يكفيه لأعضاء وضوئه فقط فان قلنا يجب استعماله للجنابة بطل تيممه ولزمه استعماله وان قلنا لا يجب فقال ابن سريج رحمه الله ان توطأ به ارتفع حدثه وجاز أن يصلى به النفل دون الفرض لان التيمم الذي ناب عن غسل الجنابة أباح فريضة وما شاء من النوافل فلما أحدث حرمت النوافل فاذا توطأ ارتفع تحريم النوافل ولا يستباح الفرض لان هذا الوضوء لم يذب عن الجنابة فان لم يتوطأ به وتيمم للفريضة جاز واستباح الفريضة والنافلة جميعا فان تيمم للنافلة وحدها فوجهان أحدهما يستباحها كما يستباحها اذا نوى الفريضة تبعاً وأصحها لا يستباحها وهو قول القاضي أبي الطيب لانه يقدر على الوضوء لها فلا يستباحها بالتيمم بخلاف التيمم للفريضة فانه يتوب عن غسل الجنابة قالوا وهذه المسألة مما يتمحن به فيقال وضوء يستباح به النافلة دون الفريضة ولا نظير لها ويقال وضوء يصح بنية استباحة النفل ولا يصح بنية استباحة الفرض ويقال محدث ممنوع من الصلاة لحدثه فان تيمم للفرض استباحه واستباح النفل وان تيمم للنفل لم يصح له ولا لغيره وهذا

والجواز وبه قال مالك وابو حنيفة لانا لا نوجب شراء الماء بأكثر من ثمن المثل لما فيه من الضرر ومعلوم ان الضرر ههنا أشد ولان ترك الصوم وترك القيام في الصلاة لا يعتبر فيه خوف التلف بل يلغى فيه هذا النوع من المرض فكذلك ههنا والطريق الثاني القطع بالجواز وتأويل

السؤال الثالث يجيء على الوجه الثاني وهذا كله تفريع على قولنا لا يجب استعمال الناقص هكذا ذكر هذه المسألة العراقيون والمتولى وحكي امام الحرمين هذا عن العراقيين ثم قال وهذا فيه نظر قال والوجه أن يقال الوضوء مع الجنابة لا أثر له ولا يتضمن رفع الحدث ووجوده بمثابة ما اذا طرأ الحدث ثم وجد ماء قليلا فيخرج على وجوب استعماله وسواء قلنا يجب أو لا يجب فلا بد من التيمم للنافلة قال وفي المسألة احتمال على الجملة هذا كلام الامام والمشهور ما سبق: أما اذا اغتسل الجنب وبقي عضو من بدنه لم يجد له ماء فتيمم له ثم أحدث فتيمم ثانيا ثم وجد ماء يكفي ذلك العضو دون وضوئه فقد قال القاضى حسين والمتولى والبعوى والرويانى ان قلنا فيمن وجد بعض ما يكفيه لا يلزمه استعماله وجب استعمال هذا الماء فى ذلك العضو ولا يبطل تيممه لان التيمم الثانى وقع عن الحدث ولم يقدر بعده على ما يزيل الحدث وان قلنا يجب استعماله فقد تعارض فرضان أحدهما الباقي من الجنابة والثانى المقدور عليه من أعضاء الوضوء وليس أحدهما أولى من الآخر هذا كلام هؤلاء ونقله امام الحرمين عن ابن سريج قال ونقله الصيدلاني عنه ولم يعترض عليه قال الامام وفرقه بين قولنا يجب استعماله أو لا يجب غير صحيح وكذا أنكروه الغزالي فى البسيط والشاشي قال الشاشي هذا بناء فاسد وتفريع باطل بل يلزمه استعماله فى العضو الباقي من الجنابة قولاً واحداً ولا يبطل تيممه على القولين لان الماء تعين استعماله عن الجنابة والتيمم وقع عن الحدث فلم يؤثر فيه ما لا يجب استعماله فيه وهذا الذى قاله الشاشي هو الاظهر وقد قطع صاحب الحاوى فى باب صفة الغسل بأنه اذا أجنب فوجد ما يكفيه لبدنه الا موضعاً يسيراً فاغتسل وبقي ذلك الموضع فتيمم وصلى ثم أحدث ثم وجد ما يكفيه للباقي من الجنابة لزمه استعماله فى هذا الباقى من الجنابة ولا يستعمله فى أعضاء الوضوء فاذا استعمله فى الباقي تيمم وصلى قرصاً ونفلاً قال وان تيمم قبل استعماله جاز لان التيمم للحدث الطارىء واستعمال الماء للجنابة فجاز تقديم أحدهما على الآخر قال فلو أراق هذا الماء بعد التيمم لم يكن له أن يصلى بهذا التيمم بل يجدد تيمماً بعد الاراقة لان تيممه لم يقع عن العضو الباقي من الجنابة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

وان اجتمع ميت وجنب أو ميت وحائض انقطع دمها وهناك ماء يكفي أحدهما فان كان لاحدهما كان صاحبه أحق به لانه محتاج اليه لنفسه فلا يجوز له بذله لغيره فان بذله الآخر وتيمم لم

قول المنع على ما اذا لم يلحقه الا مجرد الالم والمشقة والثالث القطع بالمنع وتأويل الجواز على ما اذا كان الخوف التلف فان قلت وما الفرق بين زيادة العلة وبطء البرء فالجواب أن المراد من زيادة العلة افراط الالم وكثرة المقدار وان لم تمتد المدة ومن بطء البرء امتداد المدة وان لم يزد الا قدر

يصح تيممه وان كان الماء لهم كانوا فيه سواء وان كان مباحا أو غيرهما وأراد أن يجود به على أحدهما فاليت أولى لانه خاتمة طهارته والجنب والحائض يرجعاز الى الماء فيغتسلان وان اجتمع ميت وحى على بدنه نجاسة والماء يكفي أحدهما ففيه وجهان أحدهما صاحب النجاسة أولى لانه ليس لطهارته بدل ولطهارة الميت بدل وهو التيمم والثاني الميت أولى وهو ظاهر المذهب لانه خاتمة طهارته وان اجتمع حائض وجنب والماء يكفي أحدهما ففيه وجهان قال أبو اسحق الجنب أولى لان غسله منصوص عليه في القرآن ومن أصحابنا من قال الحائض أولى لانها تستبيح بالغسل ما يستبيح الجنب وزيادة وهو الوطء وان اجتمع جنب ومحدث وهناك ما يكفي المحدث ولا يكفي الجنب فالمحدث أولى لان حدثه يرتفع به ولا يرتفع به حدث الجنب وان كان يكفي الجنب ولا يفضل عنه شيء ويكفي المحدث ويفضل عنهما ما يغسل به الجنب بعض بدنه ففيه ثلاثة أوجه أحدها الجنب أولى لانه يستعمل جميع الماء بالاجماع واذا دفعناه الى المحدث بقى ماء مختلف في وجوب استعماله في الجنابة والثاني المحدث أولى لان فيه تشريكا بينهم والثالث أنهما سواء في دفعه الي من شاء منها لانه يرفع حدث كل واحد منهم ويستعمله كل واحد منهما بالاجماع * ﴿

﴿الشرح﴾ في الفصل مسائل (أحدها) اذا اجتمع ميت وجنب وحائض ومحدث ومن على بدنه نجاسة وهناك ما يكفي احدهم فان كان لاحدهم فهو أحق به ولا يجوز له ان يبذله لطهارة غيره قال امام الحرمين وغيره لان الايثار انما يشرع في حظوظ النفوس لافها يتعلق بالقرب والعبادات قال أصحابنا ويستون كلهم في تحريم البذل لما ذكرناه هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكي الدارمي وابن الصباغ وغيرهما عن أبي اسحاق المروزي انه قال من أصحابنا من قال فيه قول آخر انه ان كان الماء للجنب أو الحائض أو المحدث لزمه ان يقدم الميت به علي نفسه ويأخذ منه من مال الميت قال ابن الصباغ وهذا لا يعرف للشافعي والصواب الاول وعليه التفرع فلو خالف صاحب الماء وبذله لغيره قال المحاملي في المجموع والصيدلاني لا تصح هبته ولا نزول ملكه فيه وكأنه محجور عليه فيه وذكر جماعات في صحة هبته وجبين وسنشرحها مع ما يتعلق بهما في مسألة من أراق الماء

ثم قد يجتمع الامران وأما شدة الضنى ففي جواز التيمم بها الطريقتان الاوليان والظاهر عود الطريقة الثالثة أيضا والمراد من الضنى المرض المذنب الذي يجعله ضمنا وكأنه نوع من المرض خاص ؛ وأما اذا خاف من استعمال الماء بقاء الشين علي بدنه فننظر ان خاف شيئا قبيحا علي عضو ظاهر كالسواد الكثير في الوجه ففيه ثلاثة طرق أيضا أحدها الجزم بالجواز لانه يشوه الحلقة ويدوم ضرره فأشبهه تلف العضو ويحكي ذلك عن ابن سريج والاصطخري والثاني الجزم بالمنع اذ ليس فيه بطلان عضو ولا منفعتنا هو فوات جمال والثالث انه علي القواين المتقدمين وان خاف شيئا

سفيها حيث ذكرها المصنف بعد هذا ان شاء الله تعالى قال أصحابنا فاذا صلى بالتييم فان كان الماء باقيا في يد الموهوب لم يصح تيمم البازل وعليه اعادة الصلاة وان كان الماء قد تلف ففي وجوب الاعادة الوجهان فيمن أراق الماء بعد دخول الوقت سفيها لأصحابها لا تجب وسنشرحها في موضعها ان شاء الله تعالى مع فروعها فهذا الذي ذكرته من التفصيل هو الذي قاله الاصحاب في الطريقتين ولم يوضح المصنف المسألة بنفصائها بل أطلق وجوب الاعادة و كلامه محمول على ما اذا تيمم والماء باق في يد الموهوب وقد أنكر بعضهم عليه اطلاقه ولا يصح انكاره لان مراده ما ذكرته هذا كله فيمن وهب بعد دخول الوقت اما من وهب قبل الوقت فلا تحرم هبته وتصح صلته بالتييم ولا اعادة كما لو أراقه قبل الوقت واذا أوجبنا الاعادة مع بقاء الماء أو مع عدمه على أحد الوجهين ففي قدر ما تجب اعادته ثلاثة أوجه ستأتي هناك ان شاء الله تعالى ومعنى قول الاصحاب في هذا صاحب الماء أحق به أي لاحق لغيره فيه قل الازهرى أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كله كقولك فلان أحق بماله أي لاحق لاحد فيه غيره والثاني على ترجيح الحق وان كان للآخر فيه نصيب كقولك فلان أحسن وجهان فلان لا تريد في الحسن عن الآخر بل تريد الترجيح قل وهذا معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الايام أحق بنفسها من وليها» أي لا يفتات عليها فيزوجها بغير إذنها ولم ينف حق الولي فانه هو الذي يعقد عليها وينظر لها والله أعلم: (المسألة اثنانية) اذا كان الماء لم فهم فيه سواء ولا يجوز لاحد من ان يبذل نصيبه لطهارة غيره ان كان نصيب البازل يكفيه وان كان لا يكفيه وقلنا يجب استعماله لم يجر بذهوله الا فيجوز: (الثالثة) اذا كان الماء لاجنبي فاراد ان يجود به على أحوجهم أو أوصي بماء لاجوج الناس في الموضع الفلاني أو وكل من يصرفه الى أحوجهم تأييم أحق فيه التفصيل الذي ذكره المصنف وسنشرحه ان شاء الله تعالى هكذا صورها امام الحرمين والغزالي ومن تابعها وصورها المصنف وجمهور الاصحاب في الطريقتين فيما اذا وصل هؤلاء المحتاجون الى ماء دباح وذكروا فيها التفاصيل المذكورة وانكر امام الحرمين هذا عليهم وقال «هذا عندي غلط ظاهر فان الماء المباح اذا ازدحم عليه قوم وجب أن يستوا في تملكه

يسيرا كآثر الجدي والواد اقليل فلا عبرة به وكذلك لو خاف شيئا قبيحا على غير الاعضاء الظاهرة والمراد من الظاهرة ما يبدو عند المهنة غالبا كوجهه واليدين : وأما تعبيره عن الخلاف في هذه المسائل بالوجهين فانما اتبع فيه امام الحرمين والمشهور في طرق الاصحاب أن فيها قولين على طريقة اثبات الخلاف كما حكيناه : وثانها المرض الذي لا يخاف من استعمال الماء معه محذورا في العاقبة فلا يرخص في التيمم وان كان يتألم في الحال لراحة أو حر أو برد لانه واجد الماء قادر على استعماله من غير ضرر شديد : واعلم أن المرض المرخص لا يفترق الحال فيه بين أن يعرف

ولا يتوقف الملك على الحاجة بل يجب القطع باستوائهم ويقسم الماء بينهم بالسوية ولا ينظر الى احدائهم وأحوالهم» قال «ولا خفاء بما نبهنا عليه من هذا الزلل» قال الرافعي «لأمانة بين كلام امام الحرمين وكلام الاصحاب لانهم أرادوا التقديم على سبيل الاستحباب وكانهم يقولون مجرد الوصول الى الماء المباح لا يقتضي الملك وإنما يثبت الملك بالاستيلاء والاحراز فيستحب لغير الاحوج ترك الاستيلاء والاحراز ايتارا للاحوج» قال «والاصحاب يسلمون انهم لو لم يفعلوا ذلك واستولوا عليه وازدحموا كان الامر كما ذكره امام الحرمين لكن يمكن أن ينازعهم فيما ذكره من الاستحباب ويقول هو متمكن من الطهارة بالماء فلا يجوز العدول الى التيمم كما لو ملك الماء» هذا كلام الرافعي فاذا ثبت دفعه الى الاحوج ففيه صور (احدها) اذا حضر ميت مع جنب أو حائض أو محدث فهو أحق منهم لعلتين احدهما التي ذكرها الشافعي والمصنف والاصحاب انه خاتمة أمره فخص بكل الطهارتين والاحياء سيجدون الماء والثانية ان القصد من غسل الميت تنظيفه ولا يحصل بالتراب والقصد من طهارة الاحياء استباحة الصلاة وذلك يحصل بالتيمم وقال أبو يوسف الحلي أحق من الميت وهو رواية عن مالك واحمد قال اصحابنا ولا يفتقر استحقات الميت وتخصيصه الى قبول وارث ونحوه كالتطوع انسان بتكفين ميت فانه لا يفتقر الى قبول وحكي الدارمي والرافعي وجهاني اشترط قبول هبة الماء للميت وايس بشي، (الثانية) اذا حضر ميت ومن عليه نجاسة فان كان على الميت نجاسة فهو أحق بلا خلاف والافوجهان مشهوران صحيح منهما عند الاصحاب أن الميت أحق قال أصحابنا هما مبنيان على العلتين في الميت إن قلنا بالاولى فهو أحق وإن قلنا بالثانية فالنجس أحق لانه لا يقطع فرضه بالتيمم وتحصل طهارة الميت بالتيمم ولو حضر ميتان والماء يكفي أحدهما فإن كان الماء موجودا قبل موتها فالاول أحق وإن وجد بعد موتها أو ماتا معا فافضلها أحق به فان استويا اقرء بينهما نقا. (الرافعي ١١) (الثالثة) لو حضر من عليه نجاسة مع جنب وحائض ومحدث فهو أحق منهم بلا خلاف لانه لا بدل لطهارته: (الرابعة) حضر جنب وحائض فثلاثة أوجه مشهورة أصحابها عند الاصحاب الحائض أحق لفاظحدثها وقول القائل الآخر ان غسل الجنب منصوص عليه في القرآن

كونه بحيث يرخص بنفسه وبين أن يخبره طيب حاذق بشرط كونه مسلما بالغيا عدلا وفي وجهه يقبل في ذلك خبر الصبي المراهق والفاسق أيضا ولا فرق بين الحر والعبد والذكر والانثى لان طريقه الخبر وأخبارهم مقبولة ولا يشترط فيه العدد وحكي أبو عاصم العبادي فيه وجهين وهذا كله فيما اذا منعت العلة استعمال الماء أصلا لعدم العذر جميع موضع الطهارة وضوءا كان أو غسلا فان تمكنت العلة من بعض أعضاء الطهارة دون بعض غسل الصحيح بقدر الامكان وما الذي يفعل العليل نذكره بعد هذا والله أعلم *

لأنهجة فيه فان غسلها ثابت بالاحاديث الصحيحة والاجماع : والوجه الثاني الجنب أحق لان الصحابة رضی الله عنهم اختلفوا في صحة تيمم الجنب دون الخائض تقدم لتصح طهارتهما بالاجماع هكذا احتج له القاضي حسين والصيدلاني قال امام الحرمين هذا ضعيف جدا ولم يصح عن الصحابة في تيمم الخائض شيء : والثالث يستويان حكاه الدارمي عن ابن القطان فعلى هذا قال الاكثرون يفرع بينهما ومن صرح بهذا القفال والقاضي حسين والمتولي والبعوي والروايي وآخرون وقال امام الحرمين وغيره فيه تفصيل اختصره الرافي فقال ان طلب احدهما القرعة والآخر القسمة فالقرعة أولى في أصح الوجهين والقسمة في الثاني هذا ان أوجبنا استعمال الماء الناقص عن الكفاية والاعتدبت القرعة وان اتفقا على القسمة جاز ان أوجبنا استعمال الناقص والا فلا لأنه تضييع : (الخامسة) حضر جنب ومحدث فان كان الماء يكفي الوضوء دون الغسل فالمحدث أحق ان لم نوجب استعمال الناقص وان أوجبناه فالثلاثة أوجه أصحها المحدث أحق لأنه يرتفع به حدته بكامله والثاني الجنب أحق لغلظ حدته والثالث يستويان ويجيء فيه ناسب من الافراع والقسمة وقول المصنف «فيدفع الى من شاء منهما» المراد به اذا كان صاحب الماء يجود به على المحتاج واما الوكيل والوصي والحاكم في المباح فيقرعون بينهما على الاصح ويقسمون على الوجه الآخر ولا تخيير وان لم يكن الماء كافيًا لواحدهما فالجنب أولى ان أوجبنا استعمال الناقص والافكالمعدوم وان كان كافيًا لكل واحدهما منظر ان فضل عن الوضوء منه شيء ولم يفضل عن الغسل فالجنب أولى ان لم نوجب استعمال الناقص لانه اذا استعمله المحدث يضيع الباقي وان أوجبنا استعمال الناقص ففيه الوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب أصحها الجنب أحق والثاني المحدث والثالث هما سواء وان لم يفضل من واحد منهما شيء أو فضل عن كل واحد منهما شيء فالجنب أحق وفي الحاوي وجه انه اذا كان لا يفضل عن واحد منهما شيء فمساواة والصحيح الاول وان كان يكفي الغسل ولا يكفي الوضوء ان تصور ذلك فالجنب أحق قال الرافي «ويتصور ذلك بان يكون المغتسل نضو الخلق فاقد الاعضاء والمتوضىء ضخم الاعضاء» واذا استعمل الماء في هذه المسائل غير من قلنا انه أحق فقد

قال ﴿السادس القاء الجبيرة بالخلاع العضو فيجب غسل ما صح من الاعضاء والمسح على الجبيرة بالماء وفي نزوله منزلة مسح الخنزير في تقدير مدته وسقوط الاستيعاب وجهان : ثم يتيمم مع الغسل والمسح على الظهر الوجهين ولا يسمح الجبيرة بالتراب على الاصح لان التراب ضعيف وفي تقديم الغسل على التيمم ثلاثة أوجه الاعدل هو الثالث وهو أنه لا ينتقل عن عضو ما لم يتم تطهير ذلك العضو فلو كانت الجراحة على يده تيمم قبل مسح الرأس ﴿
لوجعل المرض سببًا واحداً من أسباب العجز ثم قسمه الى مالا يجوز الى القاء الجبيرة

أساء وطهارته صحيحة والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي في مختصر المزني رحمهما الله لو كان مع الميت ماء فخافت رفقته العطش شربه ويؤوه وأدوا ثمنه في ميراثه واتفق أصحابنا على أنه يحل لهم شربه وعليهم ضمانه بقيمته يوم الشرب في مكان الشرب كما قلنا في غيره من المتلفات قال القاضي أبو الطيب وغيره وسمى الشافعي القيمة هنا ثمنًا مجازًا والاحقية الثمن ما كان في عقد ولكن قد سميت العرب القيمة ثمنًا (قلت) (١) ندقأهل اللغة مثل هذا فقال الأزهرى في تهذيب اللغة قال الليث ثمن كل شيء قيمته وقال الهروي في الغريبين الثمن قيمة الشيء قال أصحابنا وإنما أوجبنا القيمة ولم نوجب المثل وإن كان الماء مثلياً لأن المسألة مفروضة فيما إذا كانوا في برية للماء فيها قيمة ثم رجعوا إلى بلدهم ولا قيمة للماء فيه وأراد الوارث تعريضهم في البلد فلو ردوا الماء لكان إسقاطاً للضمان هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به في طرق الأصحاب وحكي صاحب البحر والرافعي وجهها أن مراد الشافعي بالثمن المثل وأنه يرد مثل الماء لافيمته وهذا شاذ والصواب الأول وأما إذا غرموا في موضع الشرب فانهم يغرمون مثل الماء بلا خلاف قال صاحباً العدة والبحر وكذا لو غرموا في موضع آخر للماء فيه قيمة فلم يردوا مثل الماء وإن كان أقل من قيمته يوم الاتلاف كمن أتلف حنطة غرم مثلها وإن كانت قيمتها يوم الغرم أقل ولو غرموا القيمة ثم اجتمعوا هم والوارث في موضع للماء فيه قيمة فهل له رد القيمة والمطالبة بمثل الماء وجهان كالوجهين فيمن أتلف مثلياً فتعذر المثل فغرم القيمة ثم وجد المثل هل للمالك أن يرد القيمة ويطلب بالمثل هكذا قاله القاضي حسين والفوراني وصاحب العدة وآخرون وستوضح المسألة في كتاب الغصب إن شاء الله تعالى هذا كله إذا احتاج الأحياء إلى ماء الميت للعطش فاما إذا لم يحتاجوا إليه للعطش بل للطهارة فانهم يغسلونه منه بقدر حاجته وما بقي حفظوه للورثة ويحرم عليهم الوضوء به بل يتيممون فان توضؤاً به أتموا وضمنوه على من سبق والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان لم يجد ماء ولا تروا صلى على حسب حاله لان الطهارة شرط من شروط الصلاة

(١) في الصحيح في حديث قطع سارق الحجر في مجز قيمته ثلاثة دراهم وفي رواية ثمنه ثلاثة دراهم اه اذرعى

ولا لصوق عليه وإلى ما يحوج إليه وحذف السبب السادس والسابع لكان أحسن وأولي فان الانخلاع والجراحة نوعان خاصان من العلل والأمراض ولو عددنا كل مرض سبباً على حدة لطال الأمر وكثرت الأسباب فان قلت اسم المرض لا يقع على انخلاع العضو والجراحة قلنا نحن لانعني بالمرض سوى العلة العارضة التي يخاف معها من استعمال الماء على أن ابن عباس رضي الله عنه فسر المريض بالجريح كما تقدم فدل على أن اسم المرض يقع على الجراحة: ثم الكسر والانخلاع له حالتان: إحداهما أن يحوج إلى القاء الجبائر على موضعه وهي الألواح التي تهيأ

فالعجز عنها لا يبيح ترك الصلاة كستر العورة وازالة النجاسة واستقبال القبلة والقيام والقراءة ﴿ الشرح ﴾ قوله « على حسب حاله » هو بفتح السين أى قدر حاله ولو حذف لفظه حسب صح الكلام أيضاً وقوله « شرط من شروط الصلاة » احتراز من العقل فانه شرط ولكن من شروط التكليف وقوله « والقيام والقراءة » مما ينكر عليه لأنه جعلها من الشروط ومعلوم عنده وعند غيره انها ليسا من الشروط بل من الفرائض والاركان وكان ينبغي أن يحدفها فقد حصل الغرض بما قبلها أو يقول لان الطهارة لازم من لوازم الصلاة ليتناول كل المذكورات وكأنه أراد بالشرط مالا تصح الصلاة الا بوجوده لاحقيقته وأما حكم المسألة فاذا لم يجد المكلف ماء ولا تراباً بأن حبس في موضع نجس أو كان في أرض ذات وحل ولم يجد ماء يخففه به أو ما شبه ذلك ففيه أربعة أقوال حكاه أصحابنا الخراسانيون (أحدها) يجب عليه أن يصلى في الحال على حسب حاله ويجب عليه الاعادة اذا وجد ماء أو تراباً في موضع يسقط الغرض بالتييم وهذا القول هو الصحيح الذى قطع به كثيرون من الاصحاب أو أكثرهم وصححه الباقون وهو المنصوص فى الكتب الجديدة (والثاني) لا تجب الصلاة بل تستحب ويجب القضاء سواء صلى أم لم يصل حكوه عن القديم وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين (والثالث) يحرم عليه الصلاة ويجب القضاء حكاه امام الحرمين وجماعة من الخراسانيين عن القديم (والرابع) تجب الصلاة فى الحال على حسب حاله ولا تجب الاعادة حكوه عن القديم أيضاً وستأتى أدلة هذه الأقوال فى فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى قال امام الحرمين واذا قلنا تجب الصلاة فى الوقت ويجب القضاء فالذهب الظاهر ان ما أتى به فى الوقت صلاة ولا يمكن تدارك النقص ولا يمكن الا بفضل صلاة كاملة قال ومن أصحابنا من قال الذى يأتي به تشبه كالامساك فى رمضان لمن أفطر عمداً قال الامام وهذا بعيد جدا قال أصحابنا فاذا قلنا بالذهب وهو وجوب الصلاة فى الحال ووجوب القضاء صلى الفرض وحده ولا يجوز النفل ولا مس المصحف وجمله فان كان جنباً لم يجز له المكث فى المسجد ولا قراءة القرآن فى غير الصلاة وان كانت امرأة اتطعت حيضها لم يجز وطؤها لان هذه الاشياء انما تباح بالطهارة ولم

لذلك : والثانية ألا يخرج اليه والمعتبر فى حاجة الالتقاء أن يخاف شيئاً من المضار السابقة لو لم يلحقها عليه : الحالة الاولى أن يحتاج الى القائمها عليه والغالب فى مثلها أن يكون ذلك الموضع بحيث لا يخاف من اتصال الماء اليه وانما يقصد بالقائمها الانجبار فاذا ألقاها على موضع فلا يخلو اما أن يقدر على نزعها عند الطهارة من غير أن يخاف شيئاً من المضار السابقة أو لا يقدر عليه فان لم يقدر لم يكلف النزع ويراعى فى الطهارة أموراً أحدها غسل الصحيح وفى وجوبه عليه طريقان أحدهما أن فيه قولين فى قول يجب وفى قول لا بل يكفيه التيمم وهما عند أصحاب هذا الطريق مخرجان

تأت بها وإنما صلي الفريضة للضرورة محافظة علي حرمتها وحكي الجرجاني في المعاينة وصاحب البيان وجها انه يباح وطؤها وليس بشئ^١ وإذا صلي الفرض وكان جنباً أو منقطعاً الحيض لم يقرأ في الصلاة ما زاد على الفاتحة بلا خلاف وفي الفاتحة وجهان سبق بيانهما وشرحهما في آخر باب ما يوجب الغسل أصحهما تجب والثاني يحرم بل يأتي بالأذى كالأذى التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة قال أصحابنا وإذا شرع في الصلاة على حسب حاله فرأى الماء أو التراب في أثناءها بطلت صلاته هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي القاضي حسين وجهانها لا تبطل كالوجه المحكي في طريقة خراسان ان التيمم في الحضر إذا رأى الماء في أثناء الصلاة لا تبطل وهذا الوجه ليس بشئ قال أصحابنا ولو أحدث في هذه الصلاة أو تكلم بطلت بلا خلاف

(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في المعاينة ليس أحد يصح احرامه بصلاة الفرض ولا يصح بالنفل الا من عدم الماء والتراب أو السيرة الطاهرة أو كان على بدنه نجاسة لا يقدر على ازالتهما والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا إذا عدم الماء والتراب فصلى علي حسب حاله وأوجنا الاعادة اعاد اذا وجد الماء أو وجد التراب في موضع يسقط الفرض فيه بالتيمم أما اذا قدر على التيمم في حالة لا يسقط الفرض فيها بالتيمم كالحضر فانه لا يعيدها بالتيمم لانه لا فائدة في الاعادة حينئذ وكيف يصلي محدثاً صلاة لا تنفعه من غير ضرورة ولا حرمة وقت وإنما جازت صلاة الوقت في هذا الحال لحرمة الوقت وقد زال قال الروياني قال والذى اذا كان عليه صلاة فائتة بغير عذر وقتلنا يجب قضاؤها علي الفور فعدم الماء والتراب فعندى انه لا يلزمه القضاء في هذه الحالة لانا لو أزمناه ذلك احتاج الي الاعادة ثانياً وثالثاً وما لا يتناهي بخلاف المؤداة فانه يجب فعلها لحرمة الوقت ولا يؤدي الي التسلسل قال وهل له أن يقضى في هذه الحالة فيه وجهان يعنى يقضى في الحال ثم يقضى اذا وجد الطهور (قلت) والصواب منها انه لا يجوز لما ذكرناه والله أعلم *

(فرع) اذا ربط علي خشبة أو شد وثاقه أو منع الاسير أو غيره من الصلاة وجب عليهم ان

من القولين فيما اذا وجد من الماء ما يكفي لبعض الاعضاء هل يقتصر على التيمم أم يستعمله مع التيمم ووجه الشبه انه في الصورتين تمكن من غسل بعض الاعضاء دون بعض وغسل البعض لا يكفي مطهراً والتيمم يكفي مطهراً والطريق الثاني وهو الاصح القطع بوجود غسل الصحيح لان اعتلال بعض الاعضاء لا يزيد على فقدانه ولو كان مقطوع بعض الاطراف لم يسقط عنه غسل الباقي فهنا أولي بخلاف ما اذا وجد بعض الماء فان الخلل ثم في الآلة التي تتأدى بها العبادة فأشبهه ما اذا وجد بعض الرقبة فان قلنا بالصحيح وهو وجوب غسل الصحيح فيجب ذلك بحسب

يصلوا على حسب حالهم بالاياء ويكون ايماءه بالسجود اخفض من الركوع ويجب الاعادة أما وجوب الصلاة فلحرمة الوقت وأما الاعادة فلا لأنه عند نادر غير متصل هذا هو المذهب الصحيح المشهور وحكي القاضي أبو الطيب وصاحب الحاوي وجماعة من العراقيين والحراسانيين فيهم قولاً قديماً انه لاعادة عليهم كالمريض والفرق على المذهب ان المرض يعم وقال الصيدلاني في هذا وفي الغريق يتعلق بعود ويصلى بالاياء ان استقبال القبلة فلا اعادة كالمريض يصلى بالاياء والا وجبت الاعادة وقال البغوي في الغريق يصلى بالاياء لا يعيد ما صلى الى القبلة ويعيد غيره في اصح القولين وأما المريض اذا لم يجد من يحوله الى القبلة فيجب أن يصلى على حسب حاله وتجب الاعادة على الصحيح المشهور لتدوره قال الروياني ومن اصحابنا من قال في الاعادة قولان وهذا شاذ والله أعلم *

(فرع) اذا أوجبت الاعادة في هذه المسائل السابقة ومسألة من لم يجد ماء ولا تراباً ومسألة من صلى بنجاسة لا يقدر على ازالتها فأعاد ففي الفرض من صلاته أربعة أقوال مشهورة حكها الشيخ أبو حامد والاصحاب في الطريقتين وذكر صاحب الحاوي أن المزني وأبا علي بن أبي هريرة نقلها وقد ذكرها المصنف في مسألة النجاسة في باب طهارة البدن: قال امام الحرمين وغيره كل صلاة صلاحها في الوقت عالماً باختلافها مع بدل الامكان ثم أمرناه بالقضاء فقضاها في الواجب من الصلاتين أربعة أقوال أحبها عند الاصحاب أنها الثانية وهو نصه في الام والثاني الاولي والثالث احدهما لا بعينها والرابع كلاهما واجب وهو نصه في الاملاء واختاره القفال والفوراني وابن الصباغ وهو قوي لانه مكلف بهما ويظهر فائدة الخلاف في مسائل منها اذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الاولي وسيأتي تفصيله قريباً ان شاء الله تعالى وسيأتي في بيان هذه الاقوال وما يشبهها من الصلوات المفعولات على نوع خلل زيادات في آخر الباب في فرع مستقل بذلك ان شاء الله تعالى

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء ولا تراباً قد قدمنا ان في مذهبننا أربعة أقوال وقال بكل واحد منها طائفة من العلماء فحكي ابن المنذر عن الاوزاعي وسفيان الثوري واصحاب الرأي انه لا يصلى في الحال بل يصبر حتى يجد الماء أو التراب وهو قول أبي يوسف ورواية عن أبي ثور والرواية الاخرى عنه انه لا يصلى ولا يعيد وحكما اصحابنا عن داود وعن مالك رواية انه يصلى ويعيد ورواية انه يصلى ولا يعيد ورواية لا يصلى وفي الاعادة عندهم خلاف وقال احمد يصلى وفي الاعادة روايتان وقال المزني يصلى ولا يعيد وكذا عنده كل صلاة صلاحها على حسب حاله

الامكان حتى لو قدر على غسل ما تحت أطراف الجبيرة من الصحيح الذي أخذته الجبيرة وجب ذلك بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لتنغسل تلك المواضع بالتقاطر منها: والثاني

لا تجب اعادةها صرح بذلك في مختصره ونقله عنه الاصحاب واحتج من منع الصلاة في الحال بقول الله تعالى (ولا تقرئوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا) وبحديث ابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» رواه مسلم وبحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «مفتاح الصلاة الطهور» رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن وبالقياس على الحائض قبل انقطاع حيضها واحتج من لم يوجبها في الحال ولم يوجب القضاء بأنه عاجز عن الطهارة كالحائض واحتج لمن قال يصلى ولا يعيد بحديث عائشة رضي الله عنها أنها استعارت قلادة من أسماء فبلىك فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من اصحابه في طلبها فادر كتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك اليه فنزلت آية التيمم رواه البخارى ومسلم ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم باعادة قالوا ولان ايجاب الاعادة يؤدي الي ايجاب ظهين عن يوم وقياسا علي المستحاضة والعريان والمصلي بالايما. لشدة الخوف أو للمرض واحتج اصحابنا لوجوب الصلاة في الحال بحديث عائشة المذكور فان هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم صلوا على حسب حالهم حين عدموا المطهر معتقدين وجوب ذلك وأخبروا به النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم ولا قال ليست الصلاة واجبة في هذا الحال ولو كانت غير واجبة لبين ذلك لهم كما قال لعلي رضي الله عنه «انما كان يكفيك كذا وكذا» وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «مانهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم» رواه البخاري ومسلم وهو مأمور بالصلاة بشروطها فاذا عجز عن بعضها أتى بالباقي كما لو عجز عن ستر العورة أو القبلة أو ركن كالقيام واحتجوا لوجوب الاعادة بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولانه عذر نادر غير متصل فلم تسقط الاعادة كمن صلى محدثا ناسيا أو جاهلا حدثه وكمن صلى الى القبلة فحول انسان وجهه عنها مكرها أو منعه من انعام الركوع فانه يلزمه الاعادة بالاتفاق كذا نقل

يجب المنح على الجبيرة بالماء لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا رضي الله عنه أن يمسح على الجبائر (١) وحكي أبو عبد الله الخنيطي قولاً أنه لا يمسح ويكفيه التيمم : وعن القاضي أبي الطيب أنه قال عندى يكفيه التيمم وغسل الصحيح والاول هو الصحيح المشهور وعليه تفرع مسائل احداها ان كان جنباً مسح الجبيرة متى شاء وان كان محدثاً والجبيرة على بعض

(١) قوله روى انه صلى الله عليه وسلم امر علياً أن يمسح على الجبائر ابن ماجه والدارقطني من حديثه وفي اسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين آخرين اوهي منه وقال الشافعي في الام والمختصر لو عرفت اسناده بالصحة لقلت به

الاتفاق فيه الشيخ أبو محمد الجويني قال وهذا مما وانق عليه المزني : وأما الجواب عن احتجاج
الاولين بالآية فمن وجهين (أحدهما) أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة وهو المسجد (والثاني) أنها
محمولة على واجد المطير وهذا الثاني هو الجواب عن الحديث أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم
«لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب» معناه إذا قدر عليها وهذا هو الجواب أيضا عن الحديث الآخر
والجواب عن قياسهم على الماضي أن الماضي مكلفة بترك الصلاة لا طريق لها إلى فعلها ولو وجدت
الظهور وهذا بخلافها وأبواب عن حديث عائشة أن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز واقتضاء
على التراخي والجواب عن قولهم يؤدي إلى إيجاب ظهريين أنه لا امتناع في ذلك إذا اقتضاه الدليل
كما إذا اشتبه عليه وقت الصلاة أو الصوم فصلى وصام بالاجتهاد ثم تحقق أنه فعله قبل الوقت
وأدرك الوقت فإنه يلزمه الاعادة وقد أوجبنا عليه ظهريين والجواب عن المستحاضة أن عذرهما إذا
وقع دام وعن بعد ما أن عذارهم عامة فلو أوجبنا الاعادة شق وجعل المخرج بخلاف ما أتينا والله
أعلم قال المصنف رحمه الله

﴿ وأما الخائف من استعمال الماء فهو أن يكون به مرض أو قروح يخاف معها من استعمال الماء
أو في برد شديد يخاف من استعمال الماء فينظر فيه فإن خاف التلف من استعمال الماء جاز له التيمم
لقوله تعالى «وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا
ماء فتيمموا» قال ابن عباس رضي الله عنهما إذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله عز وجل أو قروح
أو جدري فيجب فيخاف أن يغتسل فيموت فإنه يتيمم بالصعيد وروى عن عمرو بن العاص رضي
الله عنه قال «احتلمت في ليلة باردة في غزاة ذات السلاسل فاشقت ان اغتسلت ان أهلك فتيممت
وصليت باصحابي صلاة الصبح فذكر لك للنبي صلى الله عليه وسلم فقل يا عمرو صليت باصحابك
وأنت جنب فقال سمعت الله تعالى يقول «ولا تقتلوا أنفسكم أن الله كان بكم رحيمًا» ولم ينسرك عليه» وان
خاف الزيادة في المرض وابطاء البرى قال في الام لا يتيمم وقال في التقديم والبويطي والاملاء يتيمم

أعضاء الوضوء مسحها إذا وصل إلى غسل العضو الذي عليه الجبيرة فان الترتيب ركن في الوضوء
(الثانية) هل تقدر مدة هذا المسح فيه وجهان : أحدهما نعم لانه مسح على حائل فأشبهه المسح على
الحف فيقدر في حق المقيم بيوم وإيلة وفي حق المسافر بثلاثة أيام ولياليتين وأصحهما وبه قطع الصيدلاني
لا : لان التقدير إنما يعرف بنقل أو توقيف ولم يرد بل له الاستدامة إلى الاندمال : قال امام الحرمين

وهذا مما استخبر الله فيه : وقال الخليلان في العلال قال المروزي سألت ابا عبد الله عن حديث
عبد الرزاق عن معمر عن ابى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بهذا فقال هذا باطل ليس
من هذا شيء من حدث بهذا : قالت فلان فتكلم فيه بكلام غليظ وقال في رواية ابنته عبد الله

إذا خاف الزيادة فمن أصحابنا من قال هما قولان أحدهما يقيم لأنه يخاف الضرر من استعمال الماء فاشبهه إذا خاف التلف والثاني لا يجوز لأنه واجد للماء لا يخاف التلف من استعماله فاشبهه إذا خاف أنه يجد البرد وهم من قال لا يجوز قولاً واحداً ومقاله في التقديم والبيوط والاملاء محمول عليه لذا خاف زيادة تحوفه وحكي أبو علي في الانصاح طريقاً آخر أنه يقيم قولاً واحداً وإن خاف من استعمال الماء شيئاً فاحشاً في جسمه فهو كما لو خاف الزيادة في المرض لأنه يتألم قلبه بالثين فاحش كما يتألم بزيادة المرض ﴿

﴿الشرح﴾ أما قول ابن عباس رضي الله عنهم فرواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس ورواه مرفوعاً أيضاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : وأما حديث عمرو بن العاص فرواه أبو داود والحاكم أبو عبد الله في المستدرک علی الصحیحین والبيهقي ولكن روه من طريقتين مختلفتي الاسماء والذين من أحدهما كما ذكره في المهذب و متن اثنانية أن عمراً احتلم فغسل مغابنه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم وذكر باقي بمعنى ما سبق ولم يذكر التيمم قال الحاكم في الرواية الثانية هذا حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال والذي عندي انهما عللاه بالرواية الاولى يعني لاختلافهما وهي قضية واحدة قال الحاكم ولا تشمل رواية التيمم رواية الوضوء فان أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة يعني أن رواية الوضوء يروها مصري عن مصري ورواية التيمم بصري عن مصري قال البيهقي ويحتمل أن يكون فعل ما نقل في الروايتين جميعاً فغسل ما أمكنه وتيمم للباقي وهذا الذي قاله البيهقي متعين لأنه إذا أمكن الجمع بين الروايتين تعين وقوله مغابنه بفتح الميم وبعين معجمة وبعد الألف باء موحدة مكسورة والمراد بها هذا القرح وما قاربه والقروح الجروح ونحوها واحدها قرح بفتح القاف وضمها والجدرى بضم الجيم وفتحها لغتان فصيحتان والدال مفتوحة فيهما وأبطاء البرء هو بضم الباء واسكان الراء وبمدها همزة يقال برء من المرض برء بضم الباء وبرأ برء بفتحها وبرأ برأ ثلاث لغات أفصحهن الثانية وهو مهموز فيهن

وهذا الاختلاف فيما إذا كان يتأني الرفع بعد انقضاء كل يوم وليلة من غير ضرر فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز استدامته وإن كان يتأني ذلك في كل طهارة لم يجز المسح ووجب النزح لاجل حاله (الثالثة) هل يجب تعميم الجبيرة بالمسح فيه وجهان : أحدهما لا بل يكفي ما يقع عليه الاسم لأنه مسح بالماء فأشبهه مسح الرأس والخف وأصحهما أنه يجب لأنه مسح أبيح لضرورة العجز عن الاصل فيجب

ان الذي حدث به هو محمد بن يحيى وزاد فقال احمد لا والله ما حدث به معمر قط قال عبد الله ابن احمد وسمعت يحيى بن معين يقول على بذلة مجللة مقلدة ان كان معمر حدث بهذا من حدث بهذا عن عبد الرزاق فهو حلال الدم : وفي الباب عن ابن عمر رواه الدارقطني وقال لا يصح

ومنهم من ترك الهمز تخفيفاً وقوله أشفتت أى خفت وقوله أهلك هو بكسر اللام هذه اللغة
الفصيحة وبها جاء القرآن وحكي أبو البقاء فتحها وانه قرىء به في الشواذ وهذا شاذ ان يثبت وذات
السلاسل بفتح السين الاولى وكسر الثانية وهي من غزوات الشام وكان في جمادى الآخرة
سنة ثمان من الهجرة وأميرها عمرو بن العاص قيل سميت بذلك باسم ماء بأرض جذام يقال له
المسلسل كذا ذكره ابن هشام في كتابه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره غيره وهذا
يؤيد ما ذكرناه انها بفتح السين الاولى وهذا هو المشهور وقد حكي فيها الضم وقد أوضحته في
تهذيب الاسماء واللغات وعمرو بن العاص يكنى أبا عبد الله وقيل أبا محمد وأسلم قبل الفتح بأشهر
وقيل أسلم بن الحديدية وخير مات بمصر عامها عليها سنة اثنتين وقيل ثلاث وأربعين وقيل احدى
وخمسين يوم الفطر وهو ابن سبعين سنة ويقال ابن العاصي والعاص باثبات الياء وحذفها واثباتها
هو الصحيح الفصيح وفي حديثه هذا فوائد احداها جواز التيمم لحوف التلث مع وجود الماء الثانية
جواز التيمم للجنب الثالثة ان التيمم لشدة البرد في السفر يسقط الإعادة الرابعة التيمم لا يرفع
الحدث لان النبي صلى الله عليه وسلم سماه جنباً الخامسة جواز صلاة المتوضىء خلف التيمم
السادسة استحباب الجماعة للمسافرين السابعة ان صاحب الولاية أحق بالامامة في الصلاة وان كان
غيره أكل طهارة أو حالاً منه الثامنة جواز قول الانسان سمعت الله يقول أو الله يقول كذا وقد
كره هذه الصيغة مطرف بن عبد الله بن الشيخير التابعي وقال انما يقال قال الله بصيغة الماضي
وهذا الذي قاله شاذ باطل ويرده الكتاب والسنة واستعمال الامة وقد ذكرت دليله بسوفا في
كتاب أدب القراء وكتاب الاذكار قال الله تعالى والله يقول الحق وفيه فضيلة لعمر و لحسن
استنباطه من القرآن وفيه غير ذلك من الفوائد والله أعلم أما أحكام المسألة فالمرض ثلاث أضرب
أحدها رض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلقا ولا مرضاً مخوفاً ولا ابطاء برء ولا زيادة
ألم ولا شيئاً فاحشاً وذلك كصداع ووجع ضرس وحمي وشبهها فهذا لا يجوز له التيمم بلا خلاف

فيه التعميم كالمسح في التيمم بخلاف مسح الحنف فانه بني على التخفيف والترخص وهاتان المسألتان
هما اللتان أشار اليهما بقوله وفي نزوله منزلة المسح على الحنف في تقدير مدة وسقوط الاستيعاب
وجهان وينبغي أن يكون قوله فيجب غسل ماصح من الاعضاء والمسح على الجبيرة معلماً بالواو
لما سبق حكايته في الغسل والمسح جميعاً : والثالث التيمم على الوجه واليدين وفي وجوبه مع الغسل

وفي اسناده ابو عمارة محمد بن احمد وهو ضعيف جداً : وروى الطبراني من حديث ابى امامة ان
النبي صلى الله عليه وسلم لما رماه ابن قبيصة يوم أحد رأته اذ اتوا ضاحل عن عصابته ومسح عليها
بالوضوء واسناده ضعيف وابو امامة لا يشهد أحداً وقال البيهقي لا يثبت عن النبي صلى الله عليه

عندنا وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه أصحابنا عن أهل الظاهر وبعض أصحاب مالك أنهم جوزوه
للآية ودليلنا أن التيمم رخصة أبيحت للضرورة فلا يباح بلا ضرورة ولا ضرورة هنا ولأنه
واجب للماء لا يخاف ضررا فلا يباح التيمم كما لو خاف ألم البرد دون تعقب ضرر قال أصحابنا
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الحي من فيح جهنم فأردوها بالماء) رواه البخاري ومسلم من
رواية ابن عمر وغيره فندب الى الماء للحي فلا تكون سببا لتركه والانتقال الى التيمم والجواب
عن الآية من وجهين أحدهما أن ابن عباس رضي الله عنهما فسرها بالجراحة ونحوها كما سبق
وروى هذا التفسير مرفوعاً كما سبق والجراحة ونحوها يخاف معها الضرر من الماء فلا يلحق بها
غيرها : والثاني أنها لو كانت عامة خصصناها بنا سبق (الضرب الثاني) مرض يخاف معه من استعمال
الماء تلف النفس أو عضو أو حدوث مرض يخاف منه تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو
فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء بلا خلاف بين أصحابنا الا صاحب الحاوي فإنه حكي في خوف
الشلل طريقتين أحدهما فيه قولان كما في خوف زيادة المرض وأصحهما القطع بالجواز كما قاله الجمهور
والا ما حكاه امام الحرمين عن العراقيين أنهم نقلوا في جواز التيمم لمن خاف مرضاً يخوف قولين
وهذا النقل عنهم مشكل فإن الموجود في كتبهم كلهم القطع بجواز التيمم لخوف حدوث مرض
يخوف وقد أشار الرافعي ايضا الى الا ذكر على امام الحرمين في هذا النقل هذا بيان مذهبنا
وحكي أصحابنا عن عطاء ابن أبي رباح والحسن البصري انهما قال لا يجوز التيمم للمريض الا
عند عدم الماء لظاهر الآية دليلاً ما سبق من تفسير ابن عباس وحديث عمرو بن العاص وحديث
الرجل الذي اصابته الشجوة وغيره من الادلة الظاهرة : وأما الآية فحجة لنا وتقديرها والله
أعلم وان كنتم مرضى فعجزتم او ختمتم من استعمال الماء أو كنتم على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا
(الضرب الثالث) أن يخاف ابطاء البرى أو زيادة المرض وهي كثرة الألم وان لم تطل مدته أو شدة
الضنا وهو الداء الذي يخامر صاحبه وكما ظن أنه يرى نكس وقيل هو النحافة والضعف أو
خاف حصول شين فاحش على عضو ظاهر وهو الذي يبدو في حال المهنة غالباً ففي هذه الصور
النصوص والخلاف الذي ذكره المصنف وحاصله ثلاث طرق الصحيح منها أن في المسألة قولين
أصحهما جواز التيمم ولا اعادة عليه وبه قال ابو حنيفة ومالك وأحمد وداود وبأكثر العلماء

والمسح طريقتان أظهرهما أن فيه قولين أحدهما لا يجب لان المسح على الجبيرة ناب مما تحتها فلا
حاجة الى بدل آخر كالمسح على الخف وأصحها أنه يجب لحديث جابر رضي الله عنه في المشجوج

وسلم في هذا الباب شيء واضح ما فيه حديث عطاء يعني الآتي عن جابر وقال النووي اتفق الحفاظ
على ضعف حديث علي في هذا

لظاهر الآفة وعموم البلوى ولانه لا يجب شراء الماء بزيادة يسيرة لدفع الضرر والضرر هنا أشد
ولانه يجوز الفطر وترك القيام في الصلاة بهذا النوع ودونه فهنا أولى والقول الثاني لا يجوز التيمم
وبه قال عطاء والحسن وأحمد : والطريق الثاني القطع بالواز . والثالث اقطع بالمنع وحكي أصحابنا
عن أبي اسحق المروزي انه لا يجوز التيمم للشين الفاحش قطعاً وإنما الخلاف في زيادة المرض
وغيره مما سبق وحكي المارودي عنه انه على الخلاف وهذا هو الصحيح ودليله ما ذكره المصنف
ثم الخلاف في شين فاحش على عضو ظاهر كما ذكرنا فاما شين يسير على عضو ظاهر كواد
قليل وشين كثير على عضو غير ظاهر فلا يبيح التيمم لانه ليس فيه ضرر كثير فاشبه الصداع
ونحوه والله أعلم *

(فرع) اذا كانت العلة المرخصة في التيمم مانعة من استعمال الماء في جميع أعضاء الطهارة
تيمم عن الجميع فان منعت بعضاً دون بعض غسل الممكن وتيمم عن الباقي كما سنوضحه ان شاء
الله تعالى في فضل تيمم الجريح *

(ذرع) قال اصحابنا يجوز أن يعتمد في كون المرض مرخصاً في التيمم وانه على الصفة المعتبرة
على معرفة نفسه ان كان عارفاً والا فله الاعتماد على قول طبيب واحد حاذق مسلم بالغ عدل فان
لم يمكن بهذه الصفة لم يجز اعتماده وفيه وجه ضعيف انه يجوز اعتماد قول صبي مراهمق وبالغ فاسق
لعدم التهمة حكاها صاحب التتمة والتهذيب وغيرهما وافقوا على أنه لا يعتمد الكافر ويقبل قول
المرأة وحدها والعبد وحده هذا هو الصحيح المشهور ورأيت في نسخة من تعليق القاضي حسين
فيهما وجهين ويقبل قول واحد على المذهب وبه قطع القاضي حسين والمتولى والبعوى وغيرهم
وحكي الراعي عن أبي عاصم انه حكى في اشراط العدد وجهاً والصحيح الاول لانه من باب الاخبار
واذا لم يجد طبيب بالصفة المشهورة فقد قل صاحب البحر قال ابو على السنجي لا يتيمم ولم يزد على
هذا ولم أر لغيره موافقة له ولا مخالفة

الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شجته ومات (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «انما كان يكفيه
أن يتيمم ويغسل على رأسه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده» والطريق الثاني ان ماتحت
الجبيرة ان كان معلولاً بحيث لا يمكن غسله وان كان بادياً وجب التيمم كالجريح الذي ليس
على جرحه شيء فانه يتيمم وان كان يمكن غسله لو كان بادياً فلا حاجة الى التيمم كالمسح على الخف
واعلم ان المشهور عند اصحاب الطريقة الاولى ان المسألة علي قواين وحكوها جميعاً عن البريطي

(١) حديث ﴿خابر في المشجوج الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شجته ومات فقال النبي
صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيه ان يتيمم ويغسل على رأسه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر

(فرع) قال أصحابنا لا فرق في هذه المسائل في تيمم المريض بين المسافر والحاضر ولا بين الحدث الأصغر والكبير ولا إعادة في شيء من هذه الصور الجائزة بخلاف سواء فيه المسافر والحاضر لعمومه *

(فرع) إذا تيمم للمريض ثم برأ في أثناء صلاته فهو كالمسافر يجد الماء في صلاته وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى قاله الدارمي والحاملي في الباب وغيرها وهو ظاهر *

(فرع) الأقطع والمريض الذي لا يخاف ضررا من استعمال الماء إذا وجد ماء ولم يقدر على استعماله فقد قدمنا في باب عفة الوضوء أنه يلزمه تحصيل من يوضئه باجرة أو غيرها فإن لم يجد وقدر على التيمم وجب عليه أن يتيمم ويصلي ثم يعيد كذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ عن نص الشافعي ولم يذكر غيره وكذا حكاه آخرون عن النص وصرح به أيضا جماعات من الأصحاب وكذا قال صاحب التهذيب في الزمن عنده ما لا يجد من يناوله يتيمم ويصلي ويعيد الصلاة وشذ صاحب البيان عن الأصحاب فقال يصلي على حسب حاله ويعيد ولا يتيمم لأنه لو وجد الماء وهذا الذي قاله غلط فاحش مخالف لنص الشافعي والأصحاب والدليل لأنه عاجز عن استعماله فهو كما لو حال بينهما سبع وإنما وجبت إعادة لدوره والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

وان كان في بعض بدنه قرح يمنع استعمال الماء غسل الصحيح وتيمم عن الجريح وقال أبو اسحق يحتمل قولنا آخر أن يقتصر على التيمم كما لو عجز عن الماء في بعض بدنه للإعواز والأول أصح لأن العجز هناك ببعض الأصل وهاهنا العجز ببعض البدن وحكم الأمرين مختلف ألا ترى أن الحر إذا عجز عن بعض الأصل في الكفارة جعل كالعاجز عن جميعه في جواز الاقتصار على البال ولو كان نصفه حرا ونصفه عبدا لم يكن العجز بالرق في البعض كما عجز بالجميع بل إذا ملك بنصفه الحر مالا لزمه أن يكفر بالمال *

(الشرح) قال أصحابنا إذا كان في بعض أعضاء طهارة المحدث أو الجنب والحائض والنفساء قرح ونحوه وخاف من استعمال الماء الخوف المجرى للتيمم لزمه غسل الصحيح والتيمم

وروا عن الام أنه يتيمم وعن التقديم أنه لا يتيمم وصاحب الكتاب عبر عن الخلاف بوجهين تقليداً لآمام الحرمين فإنه كذلك روى فان قلنا يتيمم تفرغ عليه مسألتان أحدهما أن كانت الجبيرة على موضع التيمم فهل يمسح بالتراب في تيممه فيه وجهان أحدهما نعم بمحاولة لان تمام التيمم بالمسح بالتراب كما يحاول تمام الوضوء بالمسح بالماء وأصحهما لا لان التراب ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل بخلاف الماء فان

جسده: أبو داود من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلا معنا حجر في رأسه فشججه فاجتلم فسأل أصحابه هل تجدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نجد

عن الجريح هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقاله جمهور أصحابنا المتقدمين وقال أبو اسحق
المروزي وأبو علي بن أبي هريرة والقاضي أبو حامد المرودودي فيه قولان كمن وجد بعض ما يكفيه
من الماء أحدهما يجب غسل الصحيح والتيمم والثاني يكفيه التيمم والمذهب الأول وأبطل
الأصحاب هذا التخريج بما ذكره المصنف قال أصحابنا فإن كان الجريح جنباً أو حائضاً أو نفساء
فهو مخير إن شاء غسل الصحيح ثم تيمم عن الجريح وإن شاء تيمم ثم غسل إذا لا ترتيب في طهارته
قال أصحابنا وهذا بخلاف المسافر إذا وجد بعض ما يكفيه وأوجبنا استعماله فإنه يجب استعماله
أولاً ثم يتيمم لأنه هناك أبيض له التيمم لعدم الماء فلا يجوز مع وجوده وهنا أبيض للجراحة وهي
موجودة هذا هو الصحيح المشهور وحكي القاضي حسين وإمام الحرمين والمتولي وغيرهم وجهاً
أنه يجب تقديم الغسل هنا وهو شاذ ضعيف قال أصحابنا فإن كانت الجراحة على وجهه فخاف
أن يغسل رأسه نزول الماء إليها لم يسقط غسل الرأس بل يلزمه أن يستلقي على قفاه أو يخفض رأسه
فإن خاف انتشار الماء وضع بقرب الجراحة خرقة مبلولة وتحامل عليها ليقطر منها ما يغسل الصحيح
الملاصق للجريح قال صاحباً المهديب والبحر فإن لم يمكنه ذلك أمس ما حوالى الجريح الماء من
غير إفاضة وأجزأه وقد رأيت نص الشافعي رحمه الله في الأم نحو هذا فإنه قال أن خاف لو أفاض الماء
إصابة الجريح أمس الماء الصحيح أساساً لا يفيض وأجزأه ذلك إذا أمس الشعر والبشرة هذا
نصه بحروفه قال أصحابنا فإن كان الجرح في ظهره استعان بمن يغسله ويمنع وصول الماء إلى الجراحة
وكذا الأعمى يستعين فإن لم يجد متبرعاً لزمه تحصيله باجرة ثم لم يجد غسل ما يقدر عليه
وتيمم للباقي وأعاد لندوره نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه قال أصحابنا ولا يجب مسح
موضع الجراحة بالماء وإن كان لا يخاف منه ضرراً ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على هذا
لأن الواجب الغسل فإذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف مسح الجبيرة فإنه مسح على حائل
كالخف قال أصحابنا ولا يلزمه أن يضع عليها عصاة لتمسح عليها هذا هو الصحيح المشهور وحكي

تأثيره من وراء الحائل معهود في المسح على الخف: الثانية هل يجب تقديم غسل الصحيح على التيمم
أم لا أما في حق الجنب فوجهان أحدهما أنه يجب لأن الغسل أصل والتيمم بدل فيقدم الأصل
كما إذا وجد من الماء ما لا يكفيه يستعمله ثم يتيمم وأصحهما أنه يتخير إن شاء قدم وإن شاء
آخر لأنه إنما يتيمم لما به من العلة وهي مستترة بخلاف تلك المسألة فإنه إنما يتيمم لعدم الماء

لك وخصه وأنت تقدم على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك
فقال قتالهم الله ألا سالوا إذ لم يلبسوا فأنما شفاء العي السؤال إنما يكفيه أن يتيمم ويعصب على
جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويعسل سائر جسده وصححه ابن السكن وقال ابن أبي داود تفرد به

امام الحرمين عن والده أنه أوجب وضع شيء عليها إذا أمكنه لمسح عليه قال الامام ولم أر هذا لاحد من الاصحاب وفيه بعد من حيث أنه لا يوجد له نظير في الرخص وليس للقياس مجال في الرخص ولو اتبع لكان أولى شيئا، وأقربه أن يسمح الجرح عند الامكان فاذا كان ذلك لا يجب بالاتفاق فوضع العصابة أولى بأن لا يجب قال الامام ولو كان متطهرا فأرهنه حدث ووجد من الماء ما يكفيه لوجهه ويديه ورأسه دون رجليه ولو لبس الخف أمكنه المسح عليه فهل يلزمه لبس الخف لمسح عليه بعد الحدث قياس ما ذكره شيخي ايجاب ذلك وهو بعيد عندي ولشيخي أن يفرق بأن مسح الخف رخصة محضة فلا يليق بها ايجابها وما نحن فيه ضرورة فيجب فيه الممكن هذا كلام الامام وحكى الغزالي في هاتين الصورتين ترددا ومراده به ما ذكره الامام قال أصحابنا فان احتاج الى العصابة لامسك الدواء او لحوف انبعاث الدم عصبها على طهر على موضع الجراحة ومالا يمكن عصبها الا بعصبة من الصحيح فان خاف من نزعها لم يجب نزعها بل يجب المسح عليها بدلا عما تحتها من الصحيح كالجيرة لا عن موضع الجراحة قال أصحابنا فان كانت الجراحة على موضع التيمم وجب امرار التراب على موضعها لانه لا ضرر ولا خوف عليه في ذلك بخلاف غسله بالماء قال الشافعي والاصحاب حتى لو كان للجراحة أفواه مفتحة وامكن امرار التراب عليها لزمه ذلك لانها صارت ظاهرة قال أصحابنا واستحب الشافعي رحمه الله هنا ان يقدم التيمم ثم يغسل صحيح الوجه واليدين ليكون الغسل بعده منيلا آثار الغبار عن الوجه واليدين هذا حكم الجنب والحائض والنفساء أما المحدث اذا كانت جراحته في أعضاء الوضوء ففيه ثلاثة أوجه مشهورة عند الحراسانيين أحدها انه كالجنب فيتخير بين تقديم التيمم على غسل الصحيح وتأخيره وتوسطه وهذا اختيار الشيخ ابي علي السنجى بكسر السين المهملة وبالجم وبه قطع صاحب الحاوى قال والافضل تقديم الغسل والثاني يجب تقديم غسل جميع الصحيح والثالث يجب الترتيب فلا ينتقل من عضو حتى يكمل طهارته محافظة على الترتيب فانه واجب وهذا هو الاصح عند الاصحاب صححه المتولى والروايي وصاحب العدة وآخرون

فلا بد من استعمال الموجود أولا ليصير عادما وأما المحدث فله ثلاثة أوجه أشار اليها في الكتاب أحدها يجب تقديم غسل المقدور عليه من أعضاء الوضوء كلها كما ذكرنا في الجنب : والثاني أنه يتخير ان شاء قدم الغسل وان شاء أخره عن التيمم وان شاء أدخله في خلال المغسول ولا نظر الي أن الترتيب مرعى في الوضوء لان التيمم فرض مستقل بنفسه والترتيب انما يراعى في العبادة الواحدة وهذا اختيار الشيخ ابي علي . والثالث وهو الصحيح عند المعظم أن التيمم بدل

الزبير بن خريق وكذا قال الدارقطني قال وليس بالقوى وخالفه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب: قلت رواه أبو داود ايضا من حديث الاوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه الحاكم من

من الخراسانيين وقطع به جمهور العراقيين منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي في المجموع وابن الصباغ
والشيخ نصر في كتابيه والشاشي في المعتمد وآخرون ونقله الروياني عن جمهور الأصحاب فعلى هذا
قال أصحابنا إن كانت الجراحة في وجهه وجب تكميل طهارة الوجه أولا فإن شاء غسل صحيحه ثم
تيمم عن جريحه وإن شاء تيمم ثم غسل والاولى تقديم التيمم قاله الشيخ نصر وذكر المتولى
وجهاً أنه يجب تقديم الغسل وهو الشاذ الذي حكيناه في الجنب وليس بشيء ولا يخفى تفرغه فيما
بعد ولكن لا يفرغ عليه فإذا فرغ من طهارة الوجه على ما ذكرنا غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم
غسل الرجلين وإن كانت الجراحة في يديه أو أحدهما غسل وجهه ثم إن شاء غسل صحيح يديه
ثم تيمم عن جريحها وإن شاء تيمم ثم غسل ثم مسح رأسه ثم يغسل رجله وإن كانت الجراحة
في جميع رأسه غسل الوجه واليدين ثم تيمم عن الرأس ثم غسل الرجلين وإن كانت الجراحة
في الرجلين طهر الأعضاء قبلهما ثم تخير فيها بين تقديم الغسل والتيمم قال صاحب البيان وإذا
كانت الجراحة في يديه استحب أن يجعل كل يد كعضو مستقل فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ثم
يتيمم عن جريحها أو يقدم التيمم على غسل صحيحها ثم يغسل صحيح اليسرى ثم يتيمم عن جريحها
أو يعكس قال وكذا الرجلان وهذا الذي قاله حسن فإن الترتيب بين اليمن واليسار سنة فإذا
اقتصر على تيمم واحد فقد طهرهما في حالة واحدة هذا كله إذا كانت الجراحة في عضو فإن كانت
في عضوين وجب تيممان وأن كانت في ثلاثة وجب ثلاثة فإن كانت في الوجه واليدين غسل صحيح
الوجه ثم تيمم عن جريحه أو عكس ثم غسل صحيح اليدين ثم تيمم عن جريحها أو عكس ثم مسح
الرأس ثم غسل الرجلين وإن كانت في اليدين والرجلين غسل الوجه ثم طهر اليدين غسلًا وتيممًا
ثم مسح الرأس ثم طهر الرجلين غسلًا وتيممًا (فان قيل) إذا كانت الجراحة في وجهه ويده فينبغي
أن يجزئه تيمم واحد فيغسل صحيح الوجه ثم يتيمم عن جريحه وجريح اليد ثم يغسل صحيح اليد
فانه يجوز أن يوالي بين تيمميهما فينسل صحيح الوجه ثم يتيمم عن جريحه ثم يتيمم عن جريح اليد
ثم يغسل صحيحهما وإذا جاز تيممهما في وقت فينبغي أن يكفي تيمم واحد لهما كما لو تيمم للمرض
أو لعدم الماء فانه يكفي تيمم واحد لكل الأعضاء فالجواب إن التيمم هنا وقع عن بعض الأعضاء

عن موضع العذر فلا يجوز أن ينتقل عن العضو المعلوم قبل أن يتيمم ولا يجوز أن يقدمه عليه إذا
لم يكن المعلوم أول أعضاء الوضوء وذلك لأن الترتيب شرط في الوضوء فلا يعدل من عضو
إلى عضو ما لم يتم تطهير الأول أصلاً وبدلاً وقول الأول أن التيمم فرض مستقل بنفسه ممنوع بل
وصف تابع في طهارة المعلوم وكونه مستقلاً في بعض المواضع لا ينافي كونه تابعاً لها فاعلى هذا

حديث بشر بن بكر عن الأوزاعي حدثني عطاء عن ابن عباس به وقال الدارقطني اختلف فيه على الأوزاعي
والصواب إن الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء: قلت هي رواية ابن ماجه وقال ابو زرعة

في طهارة وجب فيها الترتيب فلو جوزنا تيمما واحداً لحصل تطهير الوجه واليد في وقت واحد وهذا لا يجوز بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها فانه لا ترتيب هناك وان كانت الجراحة في الوجه واليد والرجل غسل صحيح الوجه. وتيمم عن جريحه ثم اليدين كذلك ثم مسح رأسه ثم غسل صحيح الرجلين وتيمم اجرجهما أما اذا عمت الجراحات الاعضاء الاربعة فقال القاضي أبو الطيب وغيره يكفيه تيمم واحد لانه سقط الترتيب لكونه لا يجب غسل شيء من الاعضاء قالوا ولو عمت الرأس وكانت في بعض من كل واحد من الاعضاء الثلاثة وجب غسل صحيح الاعضاء الثلاثة وأربعة تيممات على ما ذكرنا من الترتيب والفرق بين الصورتين ان في الاولى سقط حكم الوضوء وبقي الحكم للتيمم وفي الثانية ترتيب الوضوء باق قال صاحب البحر فاذا تيمم في هذه الصورة أربعة تيممات وصلى ثم حضرت فريضة أخرى أعاد التيممات الاربعة ولا يلزمه غسل صحيح الوجه ويعيد ما بعده وهذا الذي قاله في إعادة غسل ما بعد الوجه هو اختياره وسيأتي فيه خلاف للأصحاب ان شاء الله تعالى والله أعلم *

(فرع) التيمم للجراحة لا يلزمه إعادة الصلاة بالاتفاق لانه مما تعم به البلوى ويكثر كالمريض * والله أعلم *

(فرع) اذا كان في بدنه حبات الجدري ان لم يلحتمه ضرر من غسل ما بينها وجب غسله وان لحقه ضرر لم يجب ذلك كرهه القاضي أبو الطيب وغيره ويكون كالجريح والله أعلم (فرع) اذا غسل الصحيح وتيمم عن العليل بسبب مرض او جراحة او كسر او نحوها استباح بتيممه فريضة وما شاء من النوافل فاذا اراد فريضة اخرى قبل ان يحدث فان كان جنباً أعاد التيمم دون الغسل بالاتفاق كذا قاله الاصحاب في كل الطرق وقل الرافعي في إعادة الغسل خلاف كما في المحدث وهذا ضعيف متروك وان كان محدثاً أعاد التيمم لا يجب على المذهب الصحيح الذي قاله الاكثر غسل صحيح الاعضاء ومن صرح بهذا وقطع به ابن الحداد وصاحب الحاوي وإمام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون قال امام الحرمين أجمع الاصحاب انه لا يجب إعادة غسل صحيح الاعضاء قال وهذا وان كان يتطرق اليه احتمال فهو متفق عليه وقال ابن الصباغ قول ابن

لو كانت الجبيرة على الوجه وجب تقديم التيمم على غسل اليدين ويتخير في تقديمه على غسل الصحيح من الوجه وتأخيره عنه فان العضو الواحد لا ترتيب فيه وان كانت على اليدين وجب أن يكون التيمم مؤخراً عن غسل الوجه مقدماً على مسح الرأس وعلي هذا القياس ولو كان له علي عضوين فصاعداً جبار فلا بد من تعديد التيمم على هذا الوجه الثالث نظيره كانت على الوجه

وأبو حاتم لم يسمعه الاوزاعي من عطاء ائمة من اسماعيل بن مسلم عن عطاء بين ذلك ابن ابي العشرين في روايته عن الاوزاعي ونقل ابن السكن عن ابن ابي داود ان حديث الزبير بن خريق

الحداد يحتاج الى تفصيل فان كانت الجراحة في الرجلين أجزأه التيمم وان كانت في الوجه أو اليد فينبغي أن يعيد التيمم وغسل ما بعد موضع الجراحة ليحصل الترتيب قال الشاشي قول ابن الحداد اصح وبسط الاستدلال له في المعتمد فقال لان ما غسله من صحيح أعضائه ارتفع حدثه وناب التيمم عما سواه وسقط فرضه فالأمر باعادة غسله من غير تجديد حدث غلط وليس الأمر بالتيمم لكل فريضة لبطلان الاول بل لانه طهارة ضرورة فالمر به لكل فرض لا لتغيير صفة الطهارة ولهذا أمرنا المستحاضة بالطهارة لكل فرض وان كان حالها بعد الفرض كحالها قبله وقد حصل الترتيب في الغسل وسقط الفرض في الاعضاء مرتباً بهذا كلام الشاشي وقال القاضي حسين: وصاحبنا التيمم والتهديب اذا أوجبنا الترتيب وجب اعادة غسل ما بعد العليل وفي غسل صحيح العليل وما قبله طريقان أصحهما لا يجب والثاني فيه قولان قيل بناء على تفريق الوضوء وقيل على مسح الخف اذا خلعه وقال الرافعي أصح الوجهين وجوب اعادة غسل ما بعد العليل والصحيح المختار ما قدمته عن الجمهور والله أعلم

(فرع) قال البغوي وغيره اذا كان جنباً والجراحة في غير أعضاء الوضوء فغسل الصحيح وتيمم للجريح ثم أحدث قبل أن يصلى فريضة لزمه الوضوء ولا يلزمه اعادة التيمم لان تيممه عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث ولو صلى فريضة ثم أحدث توضاً للنافلة ولا يتيمم وكذا حكم الفرائض * والله أعلم *

(فرع) اذا اندملت الجراحة وهو على طهارة فاراد الصلاة فان كان مجدياً فاعليه غسل محل الجراحة وما بعده بلا خلاف وفي ما قبله طريقان أصحهما وأشهرهما انه على القولين في نازع الخف أصحهما لا يجب والطريق الثاني القطع بانه لا يجب وان كان جنباً لزمه غسل محل الجراحة وفي الباقي الطريقان

(فرع) قال أصحابنا اذا غسل الصحيح وتيمم عن الجريح ثم توم اندمال الجراحه فأرها لم تندمل فوجهان أحدهما تبطل تيممه كتوم وجود الماء بعد التيمم وأصحهما باتفاقهم لا تبطل لان طلب الاندمال ليس بواجب فلم يبطل بالتوم بخلاف الماء هكذا علمه الأصحاب قال امام الحرمين قولهم لا يجب البحث عن الاندمال عند امكانه وتعلق الظن به ليس نفيًا عن الاحتمال: أما اذا

جيرة وعلي اليد اخرى يغسل الصحيح من وجهه وتيمم للمعلول منه ثم يغسل الصحيح من يديه وتيمم للمعلول منهما ثم مسح برأسه ويغسل رجليه وعلي الوجه الاول والثاني يكفي التيمم الواحد وان تعددت الجراحات وانما يجوز الاقتصار على غسل الصحيح والمسح على الجبائر مع التيمم أو دونه على الخلاف المتقدم بشرطين أحدهما ألا يأخذ من الصحيح تحت الجيرة الا القدر الذي

اصح من حديث الاوزاعي قال وهذا مثل ما ورد في المسح على الجيرة (تنبيه) لم يقع في رواية عطاء هذه عن ابن عباس ذكر للتيمم فيه فثبت ان الزبير بن خريق تقرّد بسياقه نبه على ذلك

اندمل الجرح فصلى بعد اندماله صلوات وهو لا يعلم اندماله فانه يلزمه اعادتهم بلا خلاف لتفريطه
كذا صرح بانه لا خلاف فيه صاحب التتمه وغيره

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الجريح يلزمه غسل الصحيح والتيمم عن الجريح
وهو الصحيح في مذهب احمد وعن أبي حنيفة ومالك انه ان كان اكثر بدنه صحيحاً اقتصر
علي غسله ولا يلزمه تيمم وان كان أكثره جريحاً كفاه التيمم ولم يلزمه غسل شيء * والله أعلم *
قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز أن يصلى بتيمم واحداً أكثر من فريضة وقال المزني يجوز وهذا خطأ لما روى
عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال من السنة ألا يصلى بالتيمم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الاخرى
وهذا يقتضى سنة رسول الله ﷺ ولانها طهارة ضرورة فلا يصلى بها فريضتين من فرائض
الاعيان كطهارة المستحاضة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ مذهبنا انه لا يجوز الجمع بين فريضتين بتيمم سواء كانتا في وقت أو وقتين قضاء
أو أداء ولا بين طوافين مفروضين ولا طواف وصلاة مفروضين ويتصور هذا في الجريح والمريض
وسواء في هذا الصحيح والمريض والصبي والبالغ وهذا كله متفق عليه الا وجهاً حكاه الرافعي عن
حكاية الخناطى أنه يجوز الجمع بين فوائت بتيمم وبين فائتة ومؤداة والوجه حكاه الدارمى أن
المريض جمع فريضتين بتيمم والوجه حكاه صاحب البحر والرافعي انه يصح جمع الصبي فريضتين
بتيمم وهذه الوجة شاذة ضعيفة والمشهور ماسبق ولو جمع مندورتين أو مندورات بتيمم أو
مندورة ومكتوبة أو مندورات قال القاضي ابو الطيب والمحاملى وابن الصباغ وآخرون من
العراقيين لا يجوز قطعاً لان المندورة واجبة متعينة فاشبهت المكتوبة وقال الخراسانيون والماوردي
والدارمى من العراقيين في جوازه وجهان أصحهما عند الجميع لا يجوز وبعضهم يقول قولان قال
الخراسانيون هما مبنيان على أن النذر يسلك به مسلك أقل واجب الشرع أم أقل ما يتقرب به
وفيه قولان فان قلنا بالثاني جاز كالنافلة والا فلا كالمكتوبة واما ركعتا الطواف فان قلنا بالصحيح
أنهما سنة فلها حكم النوافل فيجوز الجمع بينهما وبين مكتوبة بتيمم وان قلنا أنهما واجبتان

لا بد منه للاستمسك : والثاني أن يضع الجبيرة على ظهر كالحف لا بد وان يلبس على الطهارة ليحوز
المسح عليه هذا ظاهر المذهب وفي وجه لا يشترط الوضع على الطهارة ثم ليس معنى اشتراط الطهارة
تعذر المسح أصلاً ورأساً لو وضع الجبيرة على الحدث ولكن المراد أنه يلزم النزاع وتقديم الطهارة
ان أمكن النزاع والا فيجب القضاء بعد البرء وفي سقوط الفرض بالتيمم لالقاء الجبيرة خلاف يأتي

ابن القطان لكن روى ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد الله بن ابي رباح
عن عمه عطاء ابن ابي رباح عن ابن عباس ان رجلاً اجنب في شتاء فأمر بال غسل فأت فذكر

لم يجز الجمع بينهما وبين فريضة اخرى وهل يجوز بينهما وبين الطواف فيه طريقان احدهما لا لانها فرضان يفتقر كل واحد منهما الى نية والطريق الثاني وبه قطع امام الحرمين والبعوى والرافعي انها علي وجهين اصحها لا يجوز والثاني يجوز وهو قول ابن سريج وبه قطع صاحب الحاوي والتممة لانها تابعة للطواف فهي كجزء منه وهذا ضعيف لانها لو كانت كالجزء لم يجز الفصل بينها وبين الطواف وقد اتفقوا على انه لو اُخر ركعتي الطواف عنه سنين ثم صلاهما جاز والله اعلم * ولو صلى فريضة بتييم ثم طاف به تطوعا جاز فلو اراد ان يصلى به ركعتي هذا الطواف فهو على الطريقتين ان قلنا بالوجه الضعيف ان ركعتي طواف التطوع واجبة لم يجز وان قلنا بالمذهب انها سنة جاز قطعاً قال البغوى وغيره وفي جواز الجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها وجهان كالطواف لانها تابعة للصلاة هذا اذا شرطنا الطهارة في خطبة الجمعة وهو الاصح والله اعلم

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يباح بالتييم الواحد من فرائض الاعيان: مذهبننا انه لا يباح الا فريضة واحدة وبه قال اكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن علي ابن ابي طالب وابن العباس وابن عمر والشعبي والنخعي وقتادة وربيعه ويحيى الانصارى ومالك والليث واحمد واسحق وحكي عن ابن المسيب والحسن والزهرى وابي حنيفة ويزيد بن هرون انه يصلى به فرائض ما لم يحدث قال وروى هذا ايضا عن ابن عباس وابي جعفر وقال ابو ثور يجوز ان يجمع فوائت بتييم ولا يصلى به بعد خروج الوقت فريضة اخرى هذا ما حكاه ابن المنذر وقال المزني وداود يجوز فرائض بتييم واحد كما قال ابو حنيفة وموافقوه قال الروياني في الحلية وهو الاختيار وهو الاشهر من مذهب احمد خلاف ما نقله عنه ابن المنذر واحتج لمن جوز فرائض بتييم واحد بقوله صلى الله عليه وسلم « الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء » وهو حديث صحيح سبق بيانه وبالقياس على الوضوء وعلى الجمع بين نوافل بتييم وعلى مسح الخف ولان الحدث الواحد لا يجب له طهران واحتج اصحابنا بقوله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتييموا) فاقضى وجوب الطهارة عند كل صلاة فدللت السنة على جواز صلوات بوضوء فبقى التيمم على

ذكره في الباب الثالث من الكتاب ان شاء الله تعالى فهذا اذا لم يقدر على نزع الجبيرة عند الطهارة فان قدر على النزع واحل من غير ضرر فعليه النزع عند الطهارة وغسل ذلك الموضع ان أمكن والمسح بالتراب ان كان علي موضع التيمم ولم يمكن الغسل هذا تمام الحالة الاولى وهي أن يحوجه الكسر الى القاء الجبيرة عليه : (اشارة الثانية) ألا يحتاج اليه ويخاف من اضرار الماء اليه

ذلك للنبي ﷺ فقال ما لهم قتلوه قتلهم الله (ثلاثاً) قد جعل الله الصعيد او التيمم طهورا والوليد بن عبيد الله ضعفه الدارقطني وقواه من صحيح حديثه هذا : وله شاهد ضعيف جدا من رواية عطية

مقتضاه واحتجوا بحديث ابن عباس المذكور في الكتاب ولكنه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي
وضعفاه فانه من رواية الحسن بن عماره وهو ضعيف واحتج البيهقي بما رواه عن ابن عمر رضى
الله عنهما قال «يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث» قال البيهقي اسناده صحيح قال وروي عن علي وابن
عباس وعمرو بن العاص ولانهم امكوتبتان فلا تباحان بطهارة ضرورة كصلائي وقتين في جق
المستحاضه ولانها طهارة ضرورة فلا يباح بها الا قدر الضرورة والجواب عن احتجاجهم بالحديث
ان معناه يستباح بالتيمم صلاة بعد صلاة بقيمات وان استمر ذلك عشر سنين حتى يجرد الماء
هذا معناه عند جميع العلماء وعن قياسهم على الوضوء انه طهارة رفاهية يرفع الحدث والتيمم طهارة
ضرورة نقصرت على الضرورة وعن النوافل انها تكثروا يلحق المشقة الشديدة في اعادة التيمم لها تخفف
امرها لذلك كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولا مشقة في الفرائض
ولهذا المعنى فرق الشرع بين قضاء الصوم والصلاة في الخائض وعن مسح الخف بانه طهارة
قوية يرفع الحدث عن معظم الاعضاء بالاتفاق وكذا عن الرجل علي الاصح والتيمم بخلافه ولان
مسح الخف تخفيف ولهذا يجوز مع امكان غسل الرجل والتيمم ضرورة لا يباح الا عند العجز
فقصر على الضرورة وعن قولهم الحدث الواحد لا يوجب طهارتين ان الطهارة هنا ليست للحدث
بل لا باحة الصلاة فالتيمم الاول اباح الصلاة الاولى والثاني الثانية والله أعلم * قال المصنف
رحمه الله *

ان نسي صلاة من صلوات اليوم والليلة ولا يعرف عينها قضى خمس صلوات وفي التيمم
وجهان أحدهما يكفيه تيمم واحد لان المنسية واحدة وما سواها ليس بفرض واثاني يجب لكل
واحدة تيمم لانه صار كل واحدة منها فرضا وان نسي صلاتين من صلوات اليوم والليلة لزمه خمس
صلوات قال ابن القاص يجب أن يتيمم لكل واحدة منها لانه اى صلاة بدأ بها يجوز أن تكون
هى المنسية فزال بفعلها حكم التيمم ويجوز أن تكون الفائتة هى التي تليها فلا يجوز ادائها بتيمم
مشكوك فيه ومن أصحابنا من قال يجوز أن يصلى ثمانى صلوات بتيممين فيزيد ثلاث صلوات
وينقص ثلاث تيممات فيتيمم ويصلى الصبح والظهر والعصر والمغرب ثم يتيمم ويصلى الظهر

فيغسل الصحيح بقدر الامكان ويتلطف اذا خاف سيلان الماء الى موضع العلة بوضع خرقة مبلولة
بالقرب منه ويتحامل عليها لينفصل بالمتقاطر منها ما حواليه من غير أن يسيل اليه ويلزمه ذلك
سواء قدر عليه بنفسه أو بغيره فان لم يطعه الغير الا باجرة لزمته كالاقطع الذي يحتاج الى من
يوضئه وهل يحتاج الى ضم التيمم اليه فيه الخلاف الذي قدمناه في الحالة الاولى ولا يجب مسح

عن ابى سعيد الخدرى رواه الدارقطني (تنبيه آخر) لم يقع في رواية ابن أخي عطاء أيضا ذكر
المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير بن خريق كما تقدم

والعصر والمغرب والعشاء فيكون قد صلى أحدهما بالتيمة الأولى والثانية بالثاني وان نسي
صلاتين من يومين فان كانتا مختلفتين فهما بمنزلة الصلاتين من يوم وليلة وان كانتا متفقتين لزمه
أن يصلي عشر صلوات فيصلي خمس صلوات بتيمم ثم يتيمم ويصلي خمس صلوات وان شك هل
هما متفقتان أو مختلفتان لزمه أن يأخذ بالأشد وهو انهما متفقتان *

﴿الشرح﴾ اذا نسي صلاة من صلوات يوم وليلة لا يعرف عينها لزمه أن يصلي الخمس
فان أراد أن يصليها بالتيمة فوجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بدليهما أحدهما يجب لكل
واحدة تيمم وهو قول ابن سيرين والخضري واختاره القفال فعلى هذا قال البندنجي يجب
لكل واحدة طلب الماء ثم التيمم والثاني يكفيه تيمم واحد لكاهن وهو الصحيح وبه قال ابن
القاص وابن الحداد وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه المصنفون ونقله الغزالي في البسيط عن عامة
أصحابنا ثم قال أبو الحسن بن المرزبان والشيخ أبو علي السنجى هذا الخلاف مفرع على المذهب
وهو أنه لا يشترط تعيين الفريضة في نية التيمم فان قلنا بالوجه الضعيف أنه يشترط تعيين الفريضة
وجب لكل صلاة تيمم بلا خلاف واختار الدارمي أن الخلاف جار هنا سواء شرطنا التعيين
أم لا وأشار الرافعي الى ترجيح هذا وهو الاصح أما اذا نسي صلاتين من يوم وليلة فان قلنا في
الواحدة يلزمه خمس تيممات فهنا أولى وان قلنا بالمذهب أنه يكفيه تيمم فهو هنا مخير ان شاء
عمل بطريقة ابن القاص صاحب التلخيص وهي أن يتيمم لكل صلاة من الخمس وان شاء عمل
بطريقة ابن الحداد وهي أن يصلي ثماني صلوات بتيممين فيصلي بالاول الصبح والظهر والعصر
والمغرب وبالثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه بيقين لانه صلى الظهر والعصر
والمغرب مرتين فان كانت الفائتان في هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم وان كانتا
الصبح والعشاء حصلت الصبح بالاول والعشاء بالثاني وان كانت احدهما في الثلاث والاخرى
سبحاً أو عشاء فكذلك: هكذا صرح الاصحاب بأنه مخير بين طريقي ابن القاص وابن الحداد
وحكي الرافعي وجهاً شاذاً أنه يتيمم مرتين يصلي بكل تيمم الخمس وهذا ليس بشيء ثم المشهور
والمستحسن عند الاصحاب طريقة ابن الحداد وعليها يفرعون ولها ضابطان أحدهما وهو الذي
نقله صاحب البيان أن يضرب عدد المنسي في عدد المنسي منه ثم يزيد المنسي على ما حصل من
الضرب ويحفظ مبلغ المجتمع ثم يضرب المنسي في نفسه فما بلغ نزعته من الجملة المحفوظة فما بقي فهو

موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف من المسح ثمان الواجب الغسل فاذا تعذر ذلك فلا فائدة في المسح
بخلاف المسح على الجبيرة فانه مسح على حائل كالخف وقد ورد الخبر به هكذا ذكره الأئمة رضي الله
عنهم وللشافعي رضي الله عنه نص مساقه وجوب المسح وليس هذا موضع ذكره واذا فرغنا على
أنه يتيمم فلو كانت العلة على محل التيمم امر التراب على موضعها فانه لا ضرر ولا خوف في امرار

عدد ما يصلى وأما عدد التيمم فيقدر المنسى مثاله في مسألتنا تضرب اثنتين في خمسة ثم تزيد عدد المنسية فيجتمع اثنا عشر ثم تضرب اثنتين في اثنتين فذلك أربعة فتزعهما من الاثنى عشر تبقى ثمانية وهو عدد ما يصلى ويكون بتيممين على عدد المنسيتين (الضابط الثاني) وهو الذى نقله الرافعى تزيد عدد المنسى منه عددا لا ينقص عما بقى من المنسى منه بعد اسقاط المنسى وتقسيم المجموع صحيحاً على المنسى مثاله في مسألتنا المنسى ضلالتان والمنسى منه خمس تزيد عليه ثلاثة لانها لا تنقص عما بقى من الخمسة بعد اسقاط الاثنتين والمجموع وهو ثمانية تنقسم على الاثنتين صحيحاً وأما كيفية أداء الصلوات فيبتدىء من المنسى منه بأى صلاة شاء ويصلى بكل تيمم ما تقتضيه القسمة لكن شرط براءة ذمته بالعدد المذكور أن يترك في المرة الثانية ما بدأ به في المرة التي قبلها ويأتي بالعدد الذى تقتضيه القسمة مثاله ما سبق فانه ترك في المرة الثانية الصبح التي بدأ بها في الاولى ولو صلى بالتيمم الاول الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبالثاني الصبح والظهر والعصر والمغرب لم يجزه لاحتمال أن المنسيتين العشاء مع الظهر أو مع العصر أو مع المغرب بالتيمم الاول حصلت تلك ولم تحصل العشاء وبالتيمم الثاني لم يصل العشاء فان صلى العشاء بعد هذا بالتيمم الثاني أو غيره أجزاءه ولو بدأ فصلى بالتيمم الاول العشاء والمغرب والعصر والظهر وبالثاني المغرب والعصر والظهر والصبح وأجزأه لانه وفى بالشرط ولو صلى بالاول المغرب والعصر والظهر والصبح وبالثاني العشاء والمغرب والعصر والظهر لم يجزئه الا أن يصلى الصبح أيضا بالتيمم الثاني أو غيره ولو خالف الترتيب وفى بالشرط فصلى بالاول الصبح ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثاني العشاء ثم الظهر ثم المغرب ثم العصر أجزاءه لحصول المقصود: هذا كله اذا كان المنسى صلاتين أما اذا نسي ثلاث صلوات من يوم وليلة ولا يعرف عينهن فعلي طريقة ابن القاص يصلى خمس صلوات كل صلاة بتيمم وعلى الوجه الشاذ الذى حكاه الرافعى يتيمم ثلاث مرات يصلى بكل تيمم الخمس وعلى طريقة ابن الحداد يقتصر على ثلاثة تيممات ويصلى تسع صلوات فعلي عبارة البيان يضرب ثلاثة في خمسة فذلك خمسة عشر ثم يزيد عليه ثلاثة تكون ثمانية عشر ثم تضرب ثلاثة في ثلاثة تكون تسعة فتزعهما من ثمانية عشر تبقى تسعة وهو عدد ما يصلى بثلاثة تيممات فيصلى بالتيمم الاول الصبح والظهر والعصر وبالثاني الظهر والعصر والمغرب وبالثالث العصر والمغرب والعشاء وعلى عبارة الرافعى يضم الى الخمس أربعة لان الاربعة لا تنقص

التراب عليه بخلاف امرار الماء وكذا لو كان للجراحة أفواه مفتحة وامكن امرار التراب عليها لزم لانها صارت ظاهرة فهذا شرح هذا الفصل وينبغي أن يعلم قوله ثم يتيمم مع الغسل والمسح بالحاء لان أبا حنيفة رحمه الله لا يقول بوجوب الغسل على الاطلاق ولا بوجوب التيمم على الاطلاق بل قال ان كان اكثر بدنه صحيحاً اقتصر على غسل الصحيح وان كان الاكثر جريحاً اقتصر على التيمم

عما بقي من الخمسة بعد اسقاط اثلاثه بل تزيد عليه وينقسم المجموع وهو تسعة صحيحا على الثلاثة ولو ضمنا الى الخمسة اثنين أو ثلاثة لم ينقسم فيصلي بكل تيمم ثلاثا على ما ذكرنا وله أن يرتبها على غير الترتيب المذكور اذا وفي بالشرط السابق فان أخل به بأن صلي بالتيمم الاول والعصر ثم الظهر ثم الصبح وبالثاني المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثالث العشاء ثم المغرب ثم العصر لم يجزئه لاحتمال ان التي عليه الصبح والعشاء وثالثتهما الظهر أو العصر فيحصل بالتيمم الاول الظهر أو العصر وبالثالث العشاء ويبقى الصبح عليه فيحتاج الى تيمم رابع يصلبها به وأما اذا نسي أربع صلوات فيضرب أربعة في خمسة ثم يزيد عليه أربعة تبلغ أربعة وعشرين ثم يضرب أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر ينزعها من أربعة وعشرين تبقى ثمانية وهو عدد ما يصلي بأربعة تيممات فيصلي بالتيمم الاول الصبح والظهر وبالثاني الظهر والعصر وبالثالث العصر والمغرب وبالرابع المغرب والعشاء ولا يخفى بعد ما سبق حكم تقديم بعض الصلوات على بعض وما يجوز منه وما لا يجوز وعلي هذه التفرقات ينزل ما زاد من عدد المنسى والمنسي منه هذا كله اذا كانت الصلاتان أو الصلوات مختلفات سواء كانت من يوم أو يومين بأن قال نسيت صلاتين مختلفتين من يومين لا أدري صبح وظهر أم ظهر وعصر أم عصر وعشاء وشبه ذلك أما اذا نسي متفتتين بأن قال هما صبحان أو ظهران أو عصران أو مغربان أو عشاآن فيلزمه عشر صلوات وهن صلوات يومين وفي التيمم الوجوهان في اصل المسألة قول ابن سريج والخضري يلزمه لكل صلاة تيمم وقول الجمهور يكفيه تيممان يصلي بكل واحد الخمس ولا يكفيه ثمان صلوات بالاتفاق لاحتمال ان الذي عليه صبحان او عشاآن وما أتى بهما الا مرة أما اذا شك هل فائتاه متفتتان أم مختلفتان فعليه الاغظ الاحوط وهو أنهما متفتتان

(فرع) لو تيقن أنه ترك أحد أمرين اما طواف فرض وإما صلاة فرض لزمه أن يأتي بالطواف وبالصلوات الخمس فعلى قول الجمهور يكفيه تيمم واحد للجميع وعلى قول ابن سريج والخضري يجب ستة تيممات

(فرع) اذا صلى فريضة منفردا بتيمم ثم أدرك جماعة يصلونها فأراد اعادةها بذلك التيمم فيبني على أن الفرض منهما ماذا وفيه أربعة أوجه الاصح الفرض الاولي والثاني والثالث كلاهما فرض والرابع احدهما لا بعينها فان قلنا بالاولى واين جاز وان قلنا بالثالث لم يجز قاله القاضي

قال (السابع الجراحة ان لم يكن عليها لصوق فلا يمسح على محل الجرح وان كان فهو كالجبيرة وفي لزوم القاء اللصوق عند امكانه تردد كالتردد في لزوم لبس الخف على من وجد من الماء ما يكفيه لو مسح على الخف) *

الجراحة قد تحتاج في معالجتها الى الصاق لصوق بها من خرقة وقطنة ونحوهما كما يحتاج

حسين وغيره وان قلنا بالاربع فهو على الوجهين في المنسية هكذا قاله الاصحاب قال امام الحرمين
والاكتفاء هنا بتيمم واحد أولى فانه لا يجب الشروع في الثانية بخلاف المنسية

(فرع) اذا صلى الفرض بالتيمم على وجه يجب قضاؤه كالمربوط على خشبة والمحبوس في
موضع نجس ونحوه فأراد القضاء على وجه كامل بذلك التيمم فيبني على أن الفرض ماذا وفيه
أربعة أقوال تقدمت قريباً أحدها الفرض الثانية والثاني الأولى والثالث كلاهما والرابع أحدهما
لا يعينها فان قلنا الفرض الأولى جازو ان قلنا كلاهما فرض لم يجز وان قلنا أحدهما لا يعينها فعلى
الوجهين في المنسية وان قلنا الثانية فقال الرافعي وغيره لا يجوز وهذا ضعيف والمختار انه يجوز
كما سبق في مثله في الفرع قبله ولا فرق بين تقدم نفل على فرض وعكسه والله أعلم *
قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز أن يصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل لانها غير محصورة فخف أمرها ولهذا
أجيز ترك القيام فيها فان نوى بالتيمم الفريضة والنافلة جاز أن يصلي النافلة قبل الفريضة وبعدها
لأنه نواهما بالتيمم وان نوى بالتيمم الفريضة ولم ينو النافلة جاز أن يصلي النافلة بعدها وهل
يجوز أن يصليها قبلها فيه قولان قال في الام لذلك لان كل طهارة جاز أن يتنفل بها بعد الفريضة
جاز قبلها كالوضوء وقال في البويطي ليس له ذلك لانه يصليها على وجه التبع للفريضة فلا يجوز
أن يتقدم على متبوعها ويجوز أن يصلي على جنازة بتيمم اذا لم يتعين لانه يجوز تركها فهي كالنوافل
وان تعينت عليه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز أن يصلي بتيمم أكثر من صلاة لانها فريضة تعينت
عليه فهي كالمكتوبة والثاني يجوز وهو ظاهر المذهب لانها ليست من جنس فرائض الاعيان ﴿
﴿ الشرح ﴾ هذا الفصل فيه ثلاث مسائل أحدها يجوز أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من
النوافل سواء تيمم المنفل فقط أم له وللغرض أم للفرض واستباح النفل تبعا وهذا متفق عليه
الاذا قلنا بوجه شاذ سبق في أوائل الباب أن النفل لا يباح بالتيمم (المسألة الثانية) اذا تيمم للفرض
والنفل أو للفرض وحده استباح الفرض واستباح النفل أيضاً قبل الفريضة وبعدها في الوقت
وبعد خروج الوقت وفي قول لا يستباح النفل قبل الفريضة اذا اقتصر على نية الفرض وفي وجه
لا يستباح النفل بعد خروج الوقت وقد سبق بيان هذا كله مشروحاً مع ما يتعلق به في فصل نية
التيمم (الثالثة) قال أصحابنا العراقيون اذا لم يتعين عليه صلاة الجنازة فلها في التيمم حكم النوافل

في معالجة الانحلال والانكسار الى القاء الجبائر وحكم الجراحة وما عليها من اللصوق حكم الانكسار
وما على موضعه من الجبائر فيعود فيه جميع ما سبق واذا لم يكن على الجراحة لصوصق فلا يجب المسح
على محل الجرح كما ذكرنا في الانكسار اذا لم يكن عليه جبيرة وهل يجب القاء اللصوق عليه عند
امكانه وكذا القاء الجبيرة فيه وجهان قال الشيخ ابو محمد يجب لانه لو القى المائل لمسح عليه بدلا

فيجمع بالتيمم الواحد بين صلوات جناز كثرية صلاة بعد صلاة وان شاء صلى عليين دفعة
وله ان يجمع بين فريضة وجناز وان تعينت عليه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلها
أصحها باتفاقهم انها كالنوافل وهو المنصوص للشافعي في كتبه المشهورة والثاني كالفريضة فلا
يجمع بينها وبين مكتوبة ولا بين صلاتي جنازة وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة وأبي سعيد
الاصطخري وذكر الدارمي أن الكرائسي نقله عن الشافعي فيكون قولنا قديما ويصير في المسألة
قولان قال العراقيون ولا تصح صلاة الجنازة قاعدا مع القدرة على القيام سواء تعينت ام لا وقال
اصحابنا الخراسانيون نص الشافعي رحمه الله انه يجمع بين فريضة وجناز بتيمم ونص انها لا تصح
على الراحة ولا قاعدا واختلفوا على ثلاث طرق احدها قولان احدها يلحق بالفرائض في التيمم
والقيام والثاني يلحق بالنوافل فيهما والطريق الثاني ان تعينت فكالفرائض في التيمم والقيام والا
فكالنوافل فيهما والثالث تقرير النصين فلها حكم النقل في التيمم وان تعينت ولا يجوز القعود
فيها وان لم يتعين لانه معظم اركانها وهذا الثالث هو الصحيح عندهم وهو نحو طريقة العراقيين
وجمع امام الحرمين وغيره هذا بعبارة مختصرة فقالوا فيها اوجه احدها يجوز الجمع بتيمم والقعود
والثاني لا والثالث يجوز ان لم يتعين وان تعينت فلا والرابع وهو الاصح يجوز الجمع بتيمم مطلقا
ولا يجوز القعود مطلقا ولو اراد ان يصلي على جنازتين او جناز صلاة واحدة بتيمم وقلنا لا يجوز
صلاتان فوجهان اشهرهما لا يجوز وبه قطع ابن الصباغ والمتولي والرواي والثاني يجوز واختاره
الشاشي قال صاحب البحر وغيره فعلي الاول لو تيمم بتيممين وصلي على الجنازتين او صلاة
واحدة لم يجز لان التيمم على التيمم لا تأثير له بل هو في حكم تيمم واحد والله اعلم *
قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا تيمم عن الحدث استباح ما يستباح بالوضوء فان احدث بطل تيممه كما يبطل وضوءه
ويمنع مما كان يمنع منه قبل التيمم وان تيمم عن الجنابة استباح ما يستباح بالغسل من الصلاة
وقراءة القرآن فان احدث منع من الصلاة ولم يمنع من قراءة القرآن لان تيممه قام مقام الغسل
ولو اغتسل ثم احدث لم يمنع من القراءة فكذا اذا تيمم ثم احدث وان تيمم ثم ارتد بطل تيممه
لان التيمم لا يرفع الحدث وانما تستباح به الصلاة والمرتد ليس من اهل الاستباحة ﴾ *
﴿ الشرح ﴾ في الفصل ثلاث مسائل (احداها) اذا تيمم أو توطأ ثم ارتد والعياذ بالله فهل

عن الغسل فليستسبب اليه تكيلا للطهارة بقدر الامكان واستبعد امام الحرمين ذلك وقال انه لا نظير
له في الرخص وليس للقياس مجال فيها ولو اتبع القياس لكان اقرب شيء ان يمسح علي محل
الجرح عند الامكان فاذا لم يجب ذلك فهذا اولى قال ولم ار القول بالوجوب لاحد من الاصحاب
ثم رتب عليه ما اذا كان الشخص علي طهارة كاملة وقد ارهقه حدث ووجد من الماء ما يكفي لوجهه

ييطان فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها في أول باب ما يمتنع الوضوء أحدها يبطل التيمم دون الوضوء الثاني يبطلان والثالث لا يبطلان (الثانية) إذا تيمم عن الحدث الأصغر استباح ما يستباح بالوضوء من الصلاة وغيرها إلا الجمع بين فرضين ونحوه مما سبق فإذا أحدث بطل تيممه ومنع ما كان يمنع قبل التيمم كما لو توضأ ثم أخذت (الثالثة) إذا تيمم عن الحدث الأكبر كجنابة وحيض استباح الصلاة والقراءة والمكث في المسجد وغيرها مما يباح بالغسل فإذا أحدث منع من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله ولا يمنع من قراءة القرآن والمكث في المسجد ويستمر جواز القراءة والمكث وإن أراد تيمماً جديداً وهذا كله باتفاق الأصحاب في كل الطرق إلا ما انفرد به الدارمي فقال إذا تيمم الجنب فصلي ثم أراد التيمم لحدث أو غيره هل يقرأ القرآن قبل تيممه فيه وجهان قال أبو حامد لا يجوز وقال ابن المرزبان يجوز وهذا النقل شاذ متروك ثم إن الجمهور اطلقوا الجزم باستباحته ولم يفرقوا بين الحاضر والمسافر وقال البغوي إذا تيمم الجنب في الحضر وصلى هل له قراءة القرآن وهل له مس المصحف جنبا كان أو محدثا فيه وجهان الأصح الجواز والمشهور ما سبق وهو أن الحاضر للمسافر فيباح له كل ذلك أما إذا تيمم جنب ثم رأى الماء فيحرم عليه جميع ما حرم عليه قبل التيمم حتى يغتسل ولو تيمم جنب ثم أحدث ثم وجد ماء لا يكفيه ويكفيه للوضوء قال البغوي وغيره إن قلنا يجب استعمال الناقص بطل تيممه في كل شيء فيستعمله ثم يتيمم وإن قلنا لا يجب استعمال الناقص فتيممه باق على الصحة في جواز القراءة والاعتكاف وبطل في حق الصلاة فإذا تيمم استباحها والله أعلم *

(فرع) لا يعرف جنب يباح له القراءة والمكث في المسجد دون الصلاة ومس المصحف إلا من تيمم عن الجنابة ثم أحدث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ﴾ تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء فإن كان قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه لأنه لم يحصل في المقصود فصار كما لو رأى الماء في أثناء التيمم ﴿

﴿ الشرح ﴾ إذا تيمم لحدث أصغر أو أكبر ثم رأى ماء يلزمه استعماله بطل تيممه بلا خلاف عندنا سواء رآه في أثناء التيمم أو بعد الفراغ منه وقولنا تيمم لعدم الماء احتراز من تيمم لمرض أو جراحة ونحوها مما لا يشترط فيه عدم الماء فإن هذا لا يؤثر فيه وجود الماء وقولنا ماء يلزمه استعماله احترازاً مما إذا رآه ولم يتمكن من استعماله بان كان دونه حائل أو كان محتاجاً إليه لعطش ونحوه

وبيديه ورأسه ويقصر عن رجليه ولو لبس الخف لا يمكنه أن يمسح على خفيه فهل يجب عليه أن يلبس الخف ثم يمسح بعد الحدث عليه قال قياس ما ذكره شيخنا إيجاب ذلك وهو بعيد عندي والله أعلم * وإذا عرفت ذلك لم يخف عليك أن المراد من التردد في قول صاحب الكتاب وفي لزوم التيمم اللصوق عند إمكانه تردد وهو الوجهان اللذان حكينا هما ما صار إليه الشيخ أبو محمد وما

فانه لا يبطل تيممه لان وجود هذا الماء كالعدم ولا فرق عندنا بين أن يجد الماء وقد ضاق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج وقت الصلاة ولو صلى بالتيمم أدرك وبين الايضيق هذا مذهبنا ونقل ابن المنذر في كتابه كتاب الاجماع والاشراف اجماع العلماء عليه ونقل أصحابنا عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن التابعي والشعبي انهما قالا ان رأى الماء بعد الفراغ من التيمم لا يبطل وان رآه في أثناءه بطل ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الاجماع على ان رؤيته في الثانية يبطل واحتج لابي سلمة بأن وجود المبدل بعد الفراغ من المبدل لا يبطل المبدل كما لو وجد المكفر الرقبة بعد فراغه من الصوم وكما لو فرغت من العدة بالاشهر ثم حاضت واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «الصعيد الطيب وضوء المسلم فإذا وجد الماء فليمسسه بشرته» وهو صحيح سبق بيانه وبالقياس على رؤيته في أثناء التيمم وبأن التيمم لا يراد لنفسه بل للصلاة فإذا وجد الاصل قبل الشروع في المقصود لزم الاخذ بالاصل كما إذا سمع شهود الفرع ثم حضر شهود الاصل قبل الحكم والجواب عن الصوم والاشهر انهما مقصودان وذكر القاضي عبد الوهاب المالكي ان مذهبهم انه يتوضأ إلا أن يخشى فوت الوقت ومذهبنا ومذهب الجمهور انه لا فرق لانه واجد للماء والله أعلم * قال أصحابنا ولو توهم القدرة على ما يجب استعماله بطل تيممه كما لو تيقنه وذلك بأن يرى سرايا ونحوه أو جماعة يجوز ان معهم ماء وإنما يبطل في جميع هذه الصور اذا لم يقارن ذلك ما يمنع وجوب استعماله بأن يحول دونه سبع ونحوه أو يحتاج إليه للعطش وقد سبقت المسألة بنظائرها * والله أعلم *

(فرع) اذا ظن المتيمم العارى القدرة على الثوب فلم يكن لم يبطل تيممه بلا خلاف وعلاه الغزالي بأن طلبه ليس من شرط التيمم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *
وان رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة نظر فان كان في الحضر أعاد الصلاة لان عدم الماء في الحضر عذر نادر غير متصل فلم يسقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها وان كان في سفر طويل لم يلزمه الاعادة لان عدم الماء في السفر عذر عام فسقط معه فرض الاعادة كالصلاة مع سلس البول وان كان في سفر قصير ففيه قولان أشهرهما انه لا يلزمه الاعادة لانه موضع يعد فيه الماء غالباً فأشبهه السفر

عليه الا كثرون واما ما اشار اليه من التردد في مسألة وجوب اللبس فسياق كلامه يشعر باثبات وجهين في المسألة لكن امام الحرمين لم يذكرهما تقلا عن شيخه وإنما قال قياس ما ذكره وجوب اللبس ولا يصح اثبات الخلاف اذا لم يكن نقل الا اذا اتفقت الفارق وقد وجد الفرق بين المسألتين وبينه الامام فقال لشيخه ان ينفصل عما ذكرته في المسح على الخف بأنه رخصه محضة فلا يليق بها ايجاب لبس الخف وما نحن فيه من مسالك الضروريات فيجب فيه الاتيان بالممكن والقاء خرقة يسح عليها ممكن واعلم ان ظاهر المذهب اشتراط الطهارة عند القاء الجبيرة واللصوق ليجوز المسح

الطويل وقال في البويطي لا يسقط الفرض لانه لايجوز له القصر فلا يسقط الفرض عنه بالتييم
كما لو كان في الحضر وان كان في سفر معصية ففيه وجهان أحدهما تجب الاعادة لان سقوط الفرض
بالتييم رخصة تتعلق بالسفر والسفر معصية فلم تتعلق به رخصة والثاني لا تجب لانا لما أوجبنا عليه
ذلك صار عزيمة فلم يلزمه الاعادة ﴿

﴿الشرح﴾ في هذه القطعة مسائل احداها اذا عدم الحاضر الماء في الحضر فحاصل المنقول
فيه ثلاثة اقوال الصحيح المشهور المقطوع به في أكثر كتب الشافعي وطرق الاصحاب انه يتييم
ويصلي الفريضة وتجب اعادتها اذا وجد الماء اما وجوب الصلاة بالتييم فقياسا على المسافر والمريض
لاشتركا كما في العجز واما الاعادة فلانه عذر نادر غير متصل احترزنا بالنادر عن المسافر
والمريض وبغير المتصل عن الاستحاضة والقول الثاني تجب الصلاة بالتييم ولا اعادة للمسافر
والمريض حكاه الخراسانيون وهو مشهور عندهم ائثارا لا تجب الصلاة في الحال بالتييم بل يصبر
حتى يجد الماء حكاه صاحب البيان وجماعة من الخراسانيين وليس بشيء (المسألة الثانية) اذا صلي
بالتييم في سفر طويل ثم وجد الماء بعد الفراغ لا يلزمه الاعادة لظواهر الاحاديث ولان عدم الماء
في السفر عذر عام فسقط الفرض بالتييم بسببه كالصلاة قاعدا لعذر المرض ولا فرق بين وجود
الماء في الوقت وبعده قال صاحب البحر قال اصحابنا ولا تستحب الاعادة في هذه المسألة ثم المذهب
الصحيح المشهور انه لا فرق بين ان يكون السفر مسافة للقصر أو دونها وان قل وهذا هو المنصوص
في كتب الشافعي وقال الشافعي في البويطي وقد قيل لا يتييم إلا في سفر يقصر فيه الصلاة فمن
اصحابنا من جعل هذا قولا للشافعي فقال في قصير السفر قولان ومن سلك هذه الطريقة المصنف
وقال الاكثر القصير كما لطويل بلا خلاف واما حكي الشافعي مذهب غيره وهذا هو المذهب والدليل
عليه اطلاق السفر في القرآن قال الشافعي رحمه الله ولم تحده الصحابة رضى الله عنهم بشيء وحدوا
سفر القصر ولما روى الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع ان ابن عمر رضى الله
عنهما «اقبل من الجرف حتى كان بالمربد تييم وصلي العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم
يعاد الصلاة» هذا اسناد صحيح والجرف بضم الجيم والراء وبعدهما فاء موضع بينه وبين المدينة

عليه كما يشترط ذلك عند لبس الخف وقد بيناه من قبل واذا كان كذلك فمن يقول بوجوب
الالتقاء عند الامكان يأمر به قبل الحدث ليمسح عليه اذا تطهر بعد الحدث كما في مسألة اللبس
ويضعف المصير الي الوجوب في صورتين بشيء وهو أن الشخص اذا كان متظهرا فلا يخلو اما
أن يكون أدى وظيفة الوقت أو لم يؤدها فان لم يؤدها فهو متمكن من اداها بهذه الطهارة فلا يكاف
والحالة هذه طهارة أخرى والطهارة التي لا يكاف بها لا يكاف باعداد اسبابها ألا ترى أنه لا يؤمر بامسك
الماء ليتوضأ به للصلاة التي لم يدخل وقتها ولو صبه هزلا واحتاج الى الصلاة بالتييم لم يلزمه القضاء

ثلاثة أميال والمربد بكسر الميم موضع بقرب المدينة (المسألة الثالثة) العاصي بسفره كالأبق وقاطع الطريق وشبههما إذا عدم الماء في سفره ثلاثة أوجه الصحيح أنه يلزمه أن يصلي بالتييم ويلزمه الاعاد والثاني يلزمه التيمم ولا تجب الاعادة والثالث لا يجوز التيمم وهذا الثالث غريب حكاه الجناطي وصاحب البيان والرافعي فعلي هذا يقال له ما دمت على قصدك المعصية لا يحل لك التيمم فان ثبت استباحت التيمم وغيره كما أنه لا يحل له الميتة عند الضرورة بل يقال تب وكل الصواب الاول لأنه يلزمه امران التوبة والصلاة فاذا اخل بأحدهما لا يباح له الاخلال بالأخر وليس التيمم في هذا الحال تخفيفا بل عزيمة فلا تكون المعصية سببا لاسقاطه فعلي هذا لو رأى الماء في صلته بطلت ويلزمه الخروج منها كما اذا رأى الماء في اثناء صلاة الحضور وبد بالتييم وقد تقدم ذكر هذه الاوجه في باب المسح على الخف وذكرنا هناك ضابطا فيما يستبيحه العاصي بسفره ومالا يستبيحه * وباللهم متونيق *

(فرع) اذا نوى المسافر اقامة اربعة ايام فأكثر في بلد وعدم الماء فيه وصلي بالتييم فحكمه حكم الحاضرة بلا خلاف فيلزمه اعاده ماصلي بالتييم على المذهب ولو نوى هذه الاقامة في موضع من البادية نعم فيه عدم الماء فلا اعادة فيه بلا خلاف هكذا صرح بالصورتين صاحب الحاوي وإمام الحرمين ونقله الروياني عن القفال وقاله آخرون ولا نعلم فيه خلافا ولو دخل المسافر في طريقه قرية فعدم الماء فيها * لي بالتييم فوجهان حكاهما المتولى والروياني وآخرون احدهما لاعاده لأنه مسافر ولهذا يباح له القصر والفطر واصحهما وجوب الاعادة صححه الروياني والرافعي وهو قول القفال وقطع به البغوي وغيره لان عدم الماء في القرية نادر فالضابط الاصل ماقاله الرافعي وأشار إليه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون ان الاعادة تجب اذا تيمم في موضع ينذر فيه عدم الماء ولا يجب اذا كان الغدم يغلب فيه بدليل ما ذكرنا من هاتين الصورتين قال الرافعي أعلم ان وجوب الاعادة على المقيم ليس لعله الاقامة بل لان فقد الماء في موضع الاقامة نادر وكذا عدم الاعادة في السفر ليس لسكونه مسافراً بل لان فقد الماء في السفر مما يعم حتى لو اقام في مفازه

وان أدى وظيفة الوقت فليس عليه طهارة أخرى حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى ولا يكلف باعداد اسباب الطهارة التي لم يلزم بعد

قال ﴿ ومهما تيمم لمرض أو جراحة أعادة لكل صلاة ولم بعد الوضوء ولا المسح ﴾
الاصل في المسألة أن التيمم لا يؤدي به فريضة بل تفنقر كل فريضة الى تيمم وكذلك وضوء المستحاضة وسنذكره في موضعه واذا رقت ذلك فنقول من غسل الصحيح وتيمم لمكان عذر المرض أو الانحلاج أو الجراحة أما مع المسح على المائل أو دونه اذا لم يكن حائل وصلي فريضة بطهارته فله أن يصلي بها من النوافل ماشاء ولا بد من اعاد التيمم للفريضة الأخرى وان لم يحدث وهل يحتاج الى اعادة الوضوء مع التيمم المعاد فيه طريقان أحدهما أن فيه قولين كما لو

أو موضع يمدم فيه الماء غلبا وطالت أقامته وصلي بالتييم فلا إعادة وفي مثله قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لابي ذر رضى الله عنه وكان يقيم بالربذة ويقعد الماء أما ما «التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج» قال ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء تييم وأعاد علي الاصح وان كان حكم السفر باقياً عليه لندور العدم: واذا عرفت هذا علمت ان قول الاصحاب ان المقيم يقضي والمسافر لا يقضي جار على الغالب في حال السفر والاقامة وإلا فالحقيقة ما بيناه هذا كلام الرافعي وذو كرمناه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون * والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان قال الشيخ أبو جامد اذا خرج الرجل الى ضيعته وبستانه فععدم الماء كان له أن يتييم ويتنفل على الرحلة قال فمقتضى قوله انه سفر قصير ففي إعادة ماصلي فيه بالتييم القولان المشهور ونص البيهقي * والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عدم الماء في الحضر: قد ذكرنا ان مذهبنا المشهور انه يصلي بالتييم وعليه الاعادة وبه قال جمهور العلماء وهو رواية عن أبي حنيفة وعنه رواية انه لا يصلي بالتييم وعن مالك والثوري والاوزاعي والمزني والطحاوي يصلي بالتييم ولا يعيد وهو رواية عن احمد وقول لنا كما سبق واحتج لمن لم يوجب الصلاة بقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فأباحه للمريض والمسافر فلم يجز لغيرهما وبأن اباحتهما مع ايجاب الاعادة يؤدي الى ايجاب ظهريين عن يوم ولان الصلاة تفعل لتجزىء وهذه غير مجزئة واحتج لمن أوجب الصلاة بلا إعادة بالقياس على المسافر واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة بقوله تعالى (إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى قوله (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام وفي الاستدلال بالأية نظر ولانه مكاف عدم الماء فلزمه التيمم للفريضة كالمسافر ولانه عاجز عن استعمال الماء فلزمه التيمم كالمريض وقياساً على صلاة الجنائز وقد وافقوا عليها وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بالأية بجوابين أحدهما ان السفر ذكر فيها لكونه الغالب لا للاشتراط لقوله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم من إمامكم) والثاني انها محمولة على تييم لإعادة معه وعن قولهم يؤدي الى ايجاب ظهريين ان المقصود الثانية وإنما وجبت الاولى لحرمة

نزع الماسح على الخف الخف أو انقضت مدة المسح هل يستأنف الوضوء أم يقتصر على غسل الرجلين فيه قولان ووجه الشبه أن الطهارة في الصورتين كملت من جنسين أصل وبدل فإذا بطل حكم البدل هل يبطل الأصل حتى يؤمر بالاستئناف فيه اختلاف والطريق الثاني القطع بنفي الاستئناف لان التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتقاع حكمها انتفاض طهارة أخرى وان كانت بعضها من منها في هذه الصورة كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا ينعى غسله وان كان أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجنابة لان الوضوء طهارة مستقلة في الجملة ويخرج عليه المسح على الخف فانه غير مستقل

الوقت كالمسك يوم الشك اذا ثبت انه من رمضان وفي هذا جواب عن قولهم الصلاة تفعل لتجزى فيقال وقد تفعل حرمة للوقت كما ذكرنا واحتج أصحابنا للاعادة بأنه عذر نادر غير متصل فاشبهه من نسي بعض أعضاء الطهارة عن وفي هذا جواب عن احتجاجهم والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلي بالتيمم في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا اعادة سواء وجد الماء في الوقت او بعده حتى لو وجده عقب السلام فلا اعادة وبه قال الشعبي والنخعي وابو سلمة بن عبد الرحمن ومالك وابو حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد واسحاق والمزني وابن المنذر وجمهور السلف والخلف وحكي ابن المنذر وغيره عن طاووس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة أنهم قالوا اذا وجد الماء في الوقت لزمه الاعادة واستحبه الاوزاعي ولم يوجبه قال ابن المنذر وأجمعوا أنه اذا وجد بعد الوقت لا اعادة واحتج لمؤلاء بأن الماء هو الاصل فوجوده بعد التيمم كوجود النص بعد الحكم بالاجتهاد واحتج أصحابنا بحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيدا طيبا وصلياً ثم وجد الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد أصبت السنن وأجزأتك صلاتك وقال للذي توضأ وأعاد لك الأجر مرتين » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وغيرهم قال أبو داود ذكر أبي سعيد في هذا الحديث وهو ليس بمحفوظ بل هو مرسل قلت ومثل هذا المرسل يحتج به الشافعي وغيره كما قدمنا بيانه في مقدمة هذا الكتاب أن الشافعي يحتج بمرسل كبار التابعين اذا أسند من جهة أخرى أو يرسل من جهة أخرى أو يقول به بعض الصحابة أو عوام العلماء وقد وجد في هذا الحديث شيان من ذلك أحدهما ما قدمناه قريبا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أقبل من الجرف حتى اذا كان بالمربد تيمم وصلي العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة وهذا صحيح عن ابن عمر كما سبق الثاني روى البيهقي باسناده عن أبي الزناد قال « كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي الى قولهم منهم سعيد بن المسيب وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة يقولون من تيمم وصلي ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا اعادة

أصلا وهذا الخلاف جار في الجنب اذا غسل الصحيح من بدنه وتيمم لهليل وصلي هل يفتر للفريضة الثانية الى استئناف الغسل مع التيمم واذا فرغنا على الصحيح وهو أنه لا يجب استئناف الوضوء والغسل فهل يجب اعادة شيء منهما مع التيمم أمافي الغسل فلا؛ وأمافي الوضوء فوجهان أحدهما وبه قال احمد ابن الحداد لا: لان الوضوء الكامل لا يجب اعادته لكل فريضة فكذلك غسل الصحيح الذي هو بعضه وإنما التيمم هو الذي يعاد لكل فريضة وأظهرهما انه يجب أن يعيد مع التيمم غسل كل عضو يترتب على العضو المحجور رعاية للترتيب فانه اذا تيمم بدلا عن محل العذر فاذا وجب اعادته خرج ذلك العضو عن أن يكون طهارته

عليه» واحتج أصحابنا أيضاً بالقياس على المريض يصلي بالتيمم أو قاعدا والجواب عن احتجاجهم أن ما ذكره ليس نظير مسألتنا بل نظيره من صلي بالتيمم معه ماء نسيه ونظير مسألتنا ما عمله الصحابي باجتهاد ثم نزل النص باثبات الحكم بخلاف اجتهاده فإنه لا يبطل ما عمله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان معه في السفر ماء فدخل عليه وقت الصلاة فأراقه أو شربه من غير حاجة وتيمم وصلى ففيه وجهان أحدهما يلزمه الاعادة لأنه مفطر في اتلافه والثاني لا يلزمه لأنه تيمم وهو عادم للماء فصار كما لو أتلفه قبل دخول الوقت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا إذا كان معه ماء صالح لطهارته فأخرجه عن كونه مطهراً بآراقه أو شربه أو سقى دابة أو غيرها أو تنجيسه أو صب الزعفران ونحوه فيه أو غير ذلك ثم احتاج إلى التيمم تيمم بلا خلاف لأنه فاقد الماء ثم ينظر فإن كان تفويت الماء قبل دخول الوقت فلا إعادة عليه بلا خلاف وإن فوته سفهاً لأنه لا يفرض عليه قبل الوقت وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله «كلو أتلفه قبل دخول الوقت» وإن فوته في الوقت فإن كان لغرض كشربه لحاجة أو سقيه دابة محترمة لحاجتها أو غسل ثوبه لنجاسة أو تنظيفاً فلا إعادة بلا خلاف لأنه معذور وكذا لو اشتبه أنه انفعج عن معرفة الطاهر فأراقهما فلا إعادة قطعاً لأنه معذور وإن كان التفويت في الوقت لغرض فهو حرام بلا خلاف وفي وجوب الاعادة وجهان مشهوران وقد ذكر المصنف دليلهما أحدهما عند الأصحاب لاعادة قال صاحب الشامل وهذا كمن قطع رجله فإنه عاص وإذا صلي جالساً أجزأه قال القاضي حسين والمتولى الوجهان هنا كالفولين فيمن فر فطلق أمراته بائناً في مرض الموت هل ينقطع أثرها لأن بدخول الوقت تعلق حق الطهارة بالماء كما أن بالمرض تعلق حقها بالارث أما إذا مر بماء في الوقت فلم يتوضأ فلما بعد منه تيمم وصلي ففي الاعادة طريقان أحدهما وأشهرهما الذي قطع به الغزالي والبغوي والآخر قطعاً بأن لا إعادة لأنه تيمم وهو عادم للماء ولم يفطر في اتلافه والثاني حكاه الرافعي عن الشيخ أبي محمد أنه على الوجهين لأنه يعدم قصر أو الله أعلم *

تامة فإذا أتت وجب إعادة غسل ما بعد ذلك العضو كما لو أغفل لمعة من وجهه وتبته له بعد الفراغ بفصلها وما بعد الوجه من الأعضاء ثم تعود إلى الفظه في الكتاب وتقول لا يخفى أن قوله لم يعد الوضوء لكل صلاة أراد الفريضة لا مطلق الصلاة وهكذا هو في بعض النسخ وينبغي أن يعلم قوله بالواو لما حكينا من الخلاف ثم لك أن تقول قوله ولم يعد الوضوء أما إن يعني به أنه لا يعيد الوضوء بكامله أي لا يستأنف أو يعني به أنه لا يعيد شيئاً منه والاول صحيح وجواب علي الطريقة الثانية إلا أن كلامه في الوسيط يبين أنه ما أراد وإنما أراد المعنى الثاني لأنه قال يجب إعادة التيمم عند كل صلاة ولا يجب إعادة الغسل ولا إعادة مسح الجبيرة فنفي إعادة مطلق الغسل لكن ارادة المعنى الثاني لا تحسن من وجهين أحدهما

(فرع) لو وهب الماء الصالح لطهارته في الوقت لغير محتاج اليه لعطش وبحوه أو ناعه لغير حاجته الى مننه ففي صحة البيع والهبة وجهان مشهوران في الطريقتين حكاهما الدارمي وجماعات من العراقيين وامام الحرمين وجماعة من الخراسانيين قال البغوي والرافعي وغيرهما أحهما لا يصح البيع ولا الهبة لان التسليم حرام فهو عاجز عن تسليمه شرعاً فهو كالعاجز حساً وبهذا قطع المحاملي والصيدلاني والثاني يصحان قال الامام وهو الاقيس لانه ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد واختار الشاشي هذا وقال الاول ليس بشيء لان توجه الفرض لا يمنع صحة الهبة كما لو وجب عليه عتق رقبة في كفارة فأعتقها لا عن الكفارة أو وهبها فانه يصح وكما لو وجب عليه ديون فطولب بها فوهب ماله وسلمه فانه يصح والظاهر ما قدمنا تصحيحه قال امام الحرمين والغزالي في البسيط هذان الوجهان يشبهان مالو وهب رجل للوالي شيئاً تطوعاً على طريق الرشوة هل يملكه: منهم من منع الملك للمعصية ومنهم من لم يمنع وقال هو أهل للتصرف فان قلنا يصح بيع الماء وهبته في مسألتنا فحكم الاعادة ما سبق في الاراقة لغير غرض كذا قاله الجمهور وقطع البغوي بأنه لا اعادة والمذهب الاول وان قلنا لا يصح البيع والهبة لم يصح تيممه ما دام الماء باقياً في يد الموهوب له والمشتري وعليه استرجاعه ان قدر فان لم يقدر تيمم وصلي وعليه الاعادة على الصحيح وبه قطع الاصحاب ونقل امام الحرمين فيه اتفاق الاصحاب وشذ الدارمي فحكي في الاعادة الوجهين في الاراقة سفهاً وليس بشيء لان الماء باق على ملكه وليس كالمغصوب لان هذا مقصر بتسليمه فان تلف في يد المشتري

أنه يكون جواباً بالوجه الاول الذي ذهب اليه ابن الحداد وظاهر المذهب انما هو الثاني والثاني أن الشيخ أبا علي والمعتبرين قالوا الخلاف في أنه هل يعيد شيئاً من الوضوء أم لا مبني على الخلاف الذي سبق في أن التيمم المضموم الى الوضوء هل يعتبر فيه الترتيب أم لا فان أوجبنا الترتيب اعاد ههنا مع التيمم غسل الاعضاء المترتبة على العضو المعلوم والافلاو اذا كان كذلك فصاحب الكتاب قد اخ تارثم وجه اعتبار الترتيب وعبر عنه بالاعدل فلا يلائمه أن يقول ههنا لا يعيد شيئاً من الوضوء أصلاً والله أعلم * ولو تطهر المعلوم كما ذكرنا ثم برأ وهو على طهارته غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويغسل المحدث ما بعد العضو المعلوم أيضاً بلاخلاف رعاية للترتيب وهل يجب استئناف الوضوء والغسل فيه القولان في نزاع الخلف هذا اذا تحقق الاندمال والبراء بعد الطهارة وهو كما لو وجد العادم الماء بعد التيمم فيبطل تيممه وغسل ذلك الموضع والاستئناف على ما ذكرنا ولو توهم الاندمال فرفع اللصوق فاذا هو لم يندمل لم يبطل تيممه على أصح الوجهين بخلاف ما اذا توهم وجود الماء يبطل تيممه وان بان خلاف ما توهمه لان توهم الماء يوجب الطلب وتوهم الاندمال لا يوجب البحث والطلب عنه واذا وجب الطلب بطل التيمم لان التيمم طهارة ضرورة فلا صحة له الا حيث يتمكن من الصلاة واذا وجب الطلب لم يتمكن من الصلاة وتوقف امام الحرمين في قول الاصحاب لا يجب الطلب عند

والموهوب له قبل التيمم في الاعادة الوجان في الاراقة واذا أوجبنا الاعادة في مسألة الاراقة وبيع الماء وهبته في قدر ما يعيده ثلاثة أوجه السحيج المشهور تجب اعادة الصلاة التي فوت الماء في وقتها ولا يجب غيرها لان ما سواها فوت الماء قبل دخول وقتها فلم تجب اعادتها والثاني يجب اعادة ما يؤديه غالباً بؤضوته قال امام الحرمين هذا الوجه عندى في حكم الغفلة والغلط واثالث تجب اعادة كل ما صلاه بالتيمم الى أن أحدث حكاه البغوى وغيره وهذا الوجه والذي قبله ليسا بشيء فانه يلزم قائلهما أن يقول من توضع ثم أحدث من غير ضرورة وتيمم أعاد قال المتولى وغيره واذا أراد الاعادة لم يصح في الوقت بالتيمم بل يؤخر حتى يجد الماء أو يصبر الى حالة يصح فيها التيمم بلا اعادة *

(فرع) قال القاضي حسين ولو كان له ثوب فخرقه وصلى عرياناً فحكه ما ذكرناه في اراقه الماء من اوله الى آخره *

(فرع) قال أصحابنا اذا قلنا لا يصح هبة هذا الماء استرده الواهب فان تلف في يد الموهوب له فلا ضمان عليه لان الهبة ليست من عقود الضمان ومالا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده كذا قطع به امام الحرمين وأصحاب البحر والعدة والبيان وغيرهم وانفرد القاضي حسين فقال ان أتفه الموهوب له ضمنه وان تلف عنده فوجهان والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

توهم الاندمال ﴿

قال ﴿ الباب الثاني في كيفية التيمم وله سبعة اركان

الركن الاول نقل التراب الى الوجه واليدين فلا يكفي ضرب (ح) اليد على حجر صلد ثم ليكن المتقول تراباً طاهر اخلاصاً مطلقاً فيجوز التيمم بالاعفر والاسود والاصفر والاحمر والابيض وهو الماء كحل والسبخ والبطحاء فان كل ذلك تراب ولا يجوز الزرنيخ (ح) والجص (ح) والنورة (ح) والمعادن اذ لا يسمى تراباً ولا يجوز التراب النجس والمشوب بالزعفران وان كان قليلاً ولا التراب المستعمل على أحد لوجهين ولا يجوز سحابة الخبز وفي الطين المشوى الماء كحل تردد ويجوز بالرمال اذا كان عليه غبار ﴿ جعل للتيمم سبعة اركان أحدها نقل التراب الى الوجه واليدين وغرضه في هذا الفصل الكلام في التراب وما يعتبر فيه من الاوصاف فأما الكلام في النقل وفي الوجه واليدين فهو مذکور فيما بعد من الاركان وجملة ما اعتبره فيما يتيمم به أربعة أمور أن يكون تراباً طاهراً خالصاً مطلقاً أما كونه تراباً فلا بد منه وبه قال أبو يوسف وأحمد فلا يكفي ضرب اليد على حجر صلد لا غبار عليه خلافاً لابن حنيفة ومحمد حيث قال لا يجوز بكل ما هو من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والزرنيخ والكحل ولا يشترط أن يكون على الحجر المضروب عليه غبار ولما لك حيث قال بنقل قولها وزاد فجوز بكل متصل بالارض أيضاً كالأشجار والنورع لنا قوله تعالى

وان رأى الماء فى اثناء الصلاة نظرت فان كان ذلك فى الحضر بطل تيممه وصلاته لانه يلزمه الاعادة بوجود الماء وقد وجد الماء فوجب أن يشتغل بالاعادة وان كان فى السفر لم تبطل لانه وجد الأصل بعد الشروع فى المقصود فلا يلزمه الانتقال اليه كما لو حكم بشهادة شهود الفرع ثم وجد شهود الاصل وهل يجوز الخروج منها فيه وجهان احدهما لا يجوز واليه أشار فى البويطى لان ما لا يبطل الصلاة لم يبيح الخروج منها كسائر الاشياء وقال اكثر اصحابنا يستحب الخروج منها كما قال الشافعى رحمه الله فيمن دخل فى صوم الكفارة ثم وجد الرقبة ان الافضل أن يعتقد وان رأى الماء فى الصلاة فى السفر ثم نوى الاقامة بطل تيممه وصلاته لانه اجتمع الحضر والسفر فى الصلاة فوجب ان يغلب حكم الحضر فيصير كأنه تيمم وصلي وهو حاضر ثم وجد الماء وان رأى الماء فى اثناء الصلاة فى السفر فاتهمه او قد فى الماء لم يجز أن ينتقل حتى يجد التيمم لان برؤية الماء حرم عليه افتتاح الصلاة وان رأى الماء فى صلاة نافلة فان كان قد نوى عدداتها كالفریضة وان لم ينو عددا سلم من ركعتين ولم يزد عليهما ﴿

﴿ الشرح ﴾ اذا تيمم لعدم الماء ثم رأى فى اثناء صلاته ماء يلزم استعماله نظرت فان كان ممن يلزمه الاعادة بطل تيممه وصلاته على المذهب الصحيح وفيه وجه ضعيف عند الخراسانيين انها لا تبطل بل يتمها محافظة على حرمتها ثم يعيدها والمشهور الاول لانه لا بد من اعادةها فلا وجه

(فتيتموا صعيداً طيباً) عن ابن عمر وابن عباس رضی الله عنهما «أى تراباً طاهراً» وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الارض مسجداً وجعل ترابها طهوراً» عدل الى ذكر التراب بعد ذكر الارض ولولا اختصاص الطهورية بالتراب لقال جعلت لنا الارض مسجداً وطهوراً ثم اسم التراب لا يختص ببعض الالوان والانواع ويدخل فيه الاصفر وهو ما لا يخلص بياضه والاصفر والاسود ومنه طين الدواة والاحمر ومنه الطين الارمنى الذى يؤكل تداوياً والابيض ومنه الذى يؤكل سفهاً ويقال انه الخراساني والسيخ وهو الذى لا ينبت دون الذى يعلوه ملح فان الملح ليس بتراب والبطحاء وهو التراب اللين فى مسيل الماء وكل ذلك يقع عليه اسم التراب كما يقع اسم الماء على الملح والعذب والكدر والصفى وسائر الانواع وقد تيمم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتراب المدينة وأرضها سبخة وقد روى أن الشافعى رضي الله عنه قال فى بعض المواضع فى بيان ما لا يتيتم به « ولا السيخ ولا البطحاء » راجع ذلك باختلاف قول منه باتفاق الاصحاب وانما أراد بهما اذا كانا صليين لا غبار عليهما فما اذا كالحجر الصلب ولو ضرب اليد على ثوب أو جدار ونحوهما وارتفع غبار كفى فانه تيمم بالتراب وسئل انفاضي الحسين عن تراب الارضة فقال ما أخرجه من الخشب لم يجز التيمم به فانه ليس بتراب وان أشبهه وان أخرجه من مدر جاز ولا بأس باختلاطه بلعابها كالتراب

للبقاء فيها ويدخل في هذا القسم المصلي بالتييم في الحضر أو موضع يندر فيه عدم الماء ومن صلي
بنجاسة عجز عن غسلها اذا قلنا بالذهب ان عليهما الاعادة ويدخل فيه المسافر سفرا قصيرا اذا
قلنا بالقول الضعيف المنقول عن البويطي انه يعيد ويدخل فيه العاصي بسفره علي اصح الوجهين
اما اذا رأى الماء في اثناء الصلاة بالتييم من لاعادة عليه كالمسافر سفرا طويلا أو قصيرا علي
المذهب او المقيم في موضع يعدم فيه الماء غالبا فالصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه
الله وقطع به العراقيون وبعض الخراسانيين انه لا تبطل صلاته وقال جمهور الخراسانيين نص
هنا انه لا تبطل صلاته ونص في المستحاضة اذا انقطع دمها في اثناء الصلاة انها تبطل فجعلها ابن
سريج علي قولين احدهما ييطان لزوال الضرورة والثاني لا ييطان للتلبس بالمقصود قالوا
والمذهب تقرير النصين والفرق ان حدثها متجدد بعد الطهارة ولائها مستصحبة للنجاسة وهو
بخلافها فيهما والتفريع بعد هذا علي المذهب وهو انه لا تبطل صلاة المتييم برؤية الماء في اثنائها
الاصحاب اطلقوا في طريقتي العراق وخراسان ان رؤية الماء في اثنائها لا يبطلها وقال صاحب
البحران رآه بعد فراغه من تكبيرة الاحرام لم تبطل صلاته وان رآه بعد شروعه في التكبيرة
وقبل فراغ التكبيرة بطل تيممه وصلاته وهذا الذي قاله لم أجد انه يصرح بما موافقته ولا يخالفه
وهو حسن فانه لا يصير في الصلاة الا بفراغه من التكبيرة لكن بعض التكبيرة جزء من الصلاة

المعجون بالخل اذا جف يتييم به ولا يدخل تحت اسم التراب الزرنيخ والنورة والحص وسائر
المعادن فلا يجوز التيمم بها وأغرب أبو عبد الله الحنطاي من أصحابنا حكي في جواز التيمم بالذرية
والنورة والزرنيخ قولين وكذا في الاحجار المدفونة والقوارير المسحوقة واشباهها وأما الرمل
فقد حكي عن نصه في القديم والاملاء جواز التيمم به وعن الام المنع واختلفوا فيه علي طريقتين
أحدهما وبها قل صاحب التاخيص انه علي قولين أحدهما المنع كالحجارة المدفونة واثنائي الجواز
لانه من جنس التراب وعلي طبعه والثانية وهي الصحيحة انه ليس فيه اختلاف قول والنصان محمولان
علي حالتين ان كان خشنا لا يرتفع منه غبار لم يكف ضرب اليد عليه وهو المراد بالمنع وان كان
يرتفع منه غبار يعلق باليد يجوز التيمم به فان ذلك المرتفع غبار وهو المراد بالجواز وأما كون
المتيمم به طاهرا فلا بد منه فلا يجوز التيمم بالتراب النجس كما لا يجوز الوضوء بالماء النجس والتراب
النجس هو الذي أصابه مائع نجس أما اذا اختلط به جامد نجس كأجزاء الروث فلا مؤثر في أجزائه
بالنجاسة لكن لا يجوز التيمم به أيضاً لانه اذا استعمله كان الواصل الي بعض أجزائه ترابا والى
بعضها روثا والنجس لا يظهر ولو تيمم بتراب المقابر التي عم فيها النجس وغلب اختلاط صديد
الموتي به ففي جوازه قولان تقابل الاصل والغالب الظاهر كما تقدم وان ضرب يده علي ظهر كلب
عليه تراب فان عرف التصاقه به في حالة الجفاف جاز وان عرف التصاقه به في حال الرطوبة أو علم

٥٦٦ احتمال لهذا المعنى ثم ذكر صاحب البحر ان والده قال اذا رأى الماء في اثناء الصلاة
 فاستمر اقتصر على تسليمه واحدة لانه عاد الى حكم الحدث بالتسليمه الاولى ولو أحدث بعد
 التسليمه الاولى لم يأت بالثانية فكذا هنا قال وليس على اصلنا مسألة يقتصر فيها على تسليمه
 واحدة الا هذه قال ولو كان عليه سجود سهو فسيه وسلم لا يسجد وان قرب الفصل قال
 صاحب البحر وهذا الذي قاله والدي حسن عندي قال ولكن يمكن ان يقال لا بأس بان يسلم
 الثانية لانها من تنمة الصلاة وقطع في كتابه الحلية بما قاله والده وفيه نظر وينبغي ان يقطع بانه
 يسلم الثانية والله اعلم اذا ثبت انه لا تبطل صلاته برؤية الماء في اثنائيهما بل يباح الخروج منها ثم يستحب
 أم يحرم فيه اوجه الصحيح الا شهر وقول اكثر الاصحاب انه يستحب الخروج منها والوضوء
 للخروج من خلاف العلماء في بطلانها وكما نص الشافعي على استحباب الخروج من صلاة من
 احرم بها منفردا للدخول في الجماعة وكما نص على استحباب الخروج من صوم الكفارة لمن وجد
 الرقبة في اثنايه والوجه الثاني يجوز الخروج منها لكن الافضل الاستمرار فيها لقول الله تعالى
 «ولا تبطلوا اعمالكم» والثالث يحرم الخروج منها للآية وهذا ضعيف قال امام الحرمين لست
 اراه من المذهب ثم ان الاصحاب اطلقوا الوجه وقال امام الحرمين الذي اراه ان المتيمم اذا رأى الماء في
 الصلاة في آخر الوقت وقد ضاق الوقت لا يجوز له الخروج اصلا وهذا الذي قاله الامام متعين ولا
 اعلم أحدا يخالفه وقال القاضي حسين والشيخ أبو محمد الجويني الخلاف في هذه المسألة انه هو في ان
 الافضل ان يقرب فرضه نفلا ويسلم من ركعتين ام الافضل ان يتمها فريضة قلا فاه الخروج المطلق
 فليس بافضل بلا شك وزاد القاضي حسين فقال الخروج عندي مكروه وجهها واحد وهذا الذي ذكره
 خلاف المذهب الصحيح المعروف في جميع الطرق قال الشاشي ولا معنى لقولها يجعلها نافلة فان تأخير
 رؤية الماء في النفل كما تأخيرها في الفرض اما اذا رأى الماء في اثناء الصلاة في السفر ثم نوى الإقامة وهو في

انه أصابه عرق فلا وان تردد فيه فعلي القولين وأما كونه خالصاً فيخرج عن المشوب بل يستغفر ان
 والدقيق ونحوها فان كان الخليط كثيراً لم يجز التيمم به بلا خلاف فان الخليط الكثير يسلب
 طهورية الماء مع قوته فأولى أن يسلب ههنا وان كان قليلاً فوجهان عن أبي اسحاق وصاحب
 التقريب انه لا يضر كما في الماء الحاقاً بالمغمور بالمعدوم وقل الاكثرون انه يسلب طهوريته كالكثير
 بخلاف الماء فانه نظيف لا ينعته الخليط عن السيلان فيزيل جزءه الدقيق في صوب جريانه ويجرى على
 موضعه وليس للتراب هذه القوة لكثافته فالموضع الذي علق به الدقيق لا يصل اليه التراب ثم
 بماذا نعتبر القلة والكثرة ولو اعتبرت الاوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلماً وأما كونه
 مطلقاً فقد قال امام الحرمين يتعلق به شيئان أحدهما الكلام في التراب المستعمل ونحن نذكر
 حكم المستعمل ثم تعود الى ما ذكر من التعلق بوصف الاطلاق واختلفوا في أن تراب المستعمل

الصلاة فانه يبطل تيممه وصلاته على المذهب وبه قطع المصنف والعراقيون وفيه وجه للخراسانيين انها لا تبطل وهو المذكور في رؤية الحاضر الماء في الصلاة والصحيح الاول ووجهه ما ذكره المصنف ولو شرع في صلاة مقصورة فوجد الماء فيها ثم نوى اتمامها بطلت صلاته في اصح الوجهين لان تيممه صح لركعتين فريضة وقد اتزم الآن ركعتين فريضة لم تيمم لها هكذا ذكر جمهور الاصحاب هاتين المسألتين وخالفهم الماوددي فقال اذا رأى الماء في اثنتائها ثم نوى الاقامة أو الاتمام قال ابن القاص تبطل صلاته وقال سائر اصحابنا لا تبطل بل يتمها واختار الدارمي أيضا انها لا تبطل واطلق امام الحرمين والغزالي وجهين ولو شرع في صلاة مقصورة ثم نوى الاقامة ولم ير ماء أمها وهل تجب الاعادة وجهان احدهما تجب ونقله صاحب الشامل عن ابن القاص لانه صار مقما والمقيم تلزمه الاعادة والثاني لا يجب وبه قطع الروياني وادعي انه لا خلاف فيه واختاره صاحب الشامل بعد حكايته قول ابن القاص فان قلنا بالاول فرأى الماء فيها بعدنية الاقامة بطلت كصلاة الحاضر ولو نوى الاتمام في اثناء المقصورة ثم وجد الماء نقل صاحب البحر الاتفاق على أنه يمضي فيها ولا تبطل وهذا ظاهر قال البغوي ولو اتصلت السفينة التي يصلي فيها بدار الاقامة في اثناء صلاته بالتيمم لم تبطل ولا تجب الاعادة في اصح الوجهين كما لو وجد الماء في الصلاة والله اعلم اما اذا رأى الماء في اثنتائها في السفر ففرغ منها ثم أراد انشاء نافلة بذلك التيمم فان كان الماء باقيا أو تلف ولم يعلم بتلفه قبل سلامه لم يجز بلا خلاف وان علم بتلفه قبل سلامه ففيه وجهان قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه لا يجوز وقطع أكثر الخراسانيين بالجواز حتى قال صاحب العدة لو كانت الصلاة التي هو فيها نافلة جاز له بعد السلام منها أن يصلي به فريضة ان كان نواها لانه عند الفراغ من الصلاة ليس بواجد للماء ولا متوهم واختار صاحب الشامل هذا الثاني فقال هذا الذي قاله الاصحاب من بطلان التيمم فيه نظر لان هذا الماء لا يجب استعماله لهذه الصلاة ولا قدر على استعماله لغيرها

في التيمم هل يجوز استعماله فيه ثانياً وثالثاً علي وجهين أحدهما لا كما في الماء لانه تأدت به العبادة واستبيح به الصلاة والثاني نعم بخلاف الماء لانه يرفع الحدث والتراب لا يرفع فلا يتأثر بالاستعمال ثم الكلام في أن الملتصق من التراب بالوجه واليدين مستعمل حتى لا يجوز علي الاصح أن يضرب الانسان يده علي وجه التيمم ويده ليتيمم بالغبار المأخوذ منه وأما المتناثر فهل هو مستعمل حتى يعود فيه الخلاف المذكور فيه وجهان أحدهما: لان التراب كثيف اذا علقته منه صفحة بالحمل منعت التصاق غيرها به واذا لم يلتصق بالحمل فلا يؤثر ولا يتأثر بخلاف الماء فان صفحته رقيقة لطيفة فيلحق بالحمل بجمعها وأصحها أنه مستعمل كالمقطر من الماء لان الملتصق والساتر ما دام يمسح يتردد من الموضع الى الموضع والفرض يسقط بالجميع فهذا هو حكم المستعمل والذي ذكره الامام من تعلقه بوصف الاطلاق فليس له وجه بين لان اتراب المستعمل موصوف بوصف الاطلاق كما أنه موصوف

فينبغي الا يبطل تيممه قال ويلزم من قال لا يصلي النافلة ان يقول اذا مر به ركب وهو في الصلاة ففرغ منها وقد ذهب الركب لا يجوز التنفل لان توجه الطلب يمنع ابتداء الصلاة بالتيمم واختاره الروياني أيضاً وأورود ايراد صاحب الشامل هذا قال فان منعه الاولون فهو بعيد (قلت) الاصح ما قاله العراقيون لان التيمم ضعف برؤية الماء وكان مقتضى الدليل بطلان الصلاة التي هو فيها في الحار خالفناه لحرمتها وهذا ليس بوجود في غيرها والله أعلم اما اذا رأى الماء في أثناء نافلة فسته أوجه مفرقة في كتب الاصحاب وحكاها مجموعة صاحب البيان وغيره اصحابها واشهرها انه ان كان نوى عدداً آتية والاقتصر على ركعتين ولم تجز الزيادة وبهذا اقطع المصنف والا كثرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في الام ونقله الشيخ أبو حامد عن اصحابنا مطلقاً لانه ان نوى عدداً فهو كالفریضة لدخوله في صريح نيته وان لم ينو عدداً فعرف الشرع في النافلة ركعتان فصار كالنوى والثاني لا يزيد على ركعتين وان كان نواه وهو قول الشيخ أبي زيد وابي علي السنجي لان السنة في النافلة ركعتان فانزائد كنافلة مستأنفة والثالث يقتصر على ماصلي منها مطلقاً ولا تجوز الزيادة وان كان نواها حكوه عن ابن سريج لان مقتضى رؤية الماء بطلان الصلاة خالفنا هذا في الفريضة لانه لو اقتصر على بعضها بطات والنافلة يجوز الاقتصار على بعضها والرابع يجوز له أن يزيد بعد رؤية الماء ما شاء من الركعات وان زاد على ما نوى قاله القفال لانه صح دخوله

بوصف الخلوص وسائر الاوصاف التي هي معتبرة في التيمم به الا ترى ان الامام الغزالي قدس الله روحه استثنى الماء المستعمل من الماء المطلق في أول الكتاب ولولا كون المستعمل مطلقاً لما انتظم الاستثناء نعم من قال لا يجوز التيمم بالمستعمل اعتبر سوى الاوصاف الاربعة شرطاً آخر وهو ألا يكون مستعملاً من جواز التيمم به اكتفى بالارادة الاربعة ومعلوم ان هذا الكلام لا اختصاص له بقيد الاطلاق : اثنائي قال ان سحابة الخبز أعياها تراباً ولمكنها الاثر حتى تراباً مطلقاً فلا يجوز التيمم بها وتابها صاحب الكتاب فجعل وصف الاطلاق احترازاً عن السحابة ذكره في الوسيط ذلك أن تقول اتراب المطلق وغير المطلق يشتركان في مسمى اتراب وسحابة الخبز لا تسمى تراباً أصلاً مطلقاً ولا غير مطلق فهي خارجة عن اسم اتراب ولا حاجة الى هذا القيد يوضح ذلك انه حكى عن نص الشافعي رضي الله عنه في الام انه قال ان دق الخبز ناعماً لم يجز التيمم به لان الطبخ حاله عن أن يقع عليه اسم اتراب ولو أحرق اتراب حتى صار رماداً فكذلك لا يجوز التيمم به ولو شوى الطين الماء كحل وسحقه ففي جواز التيمم به وجهان أحدهما لا يجوز كالحرف والآجر المسحوقين والثاني يجوز وهو الاظهر لان اسم اتراب لا يبطل بمجرد الشيء بخلاف طبخ الخبز والآجر فانه يلب اسم اتراب ويجعله جنساً آخر ولو أصاب اتراب نار فاسود ولم يحترق بحيث يسمى رماداً فعلى هذين الوجهين * ونحتم الفصل بالتنصيص على المواضع المستحقة من لفظ الكتاب المرقوم المشيرة الى ما حكينا من الاختلافات فنقول ينبغي أن يعلم قوله فلا يكتفى

فيها وهي صلاة واحدة فجاز الزيادة فيها كإطوال الركعات والخامس وبه قطع البندنيجي إن نوى عدداً أتته والا بنى على القواين فيمن نذر صلاة مطلقة ان قلنا يلزمه ركعتان صلى ركعتين وان قلنا ركعة لم يزد عليها والسادس يبطل مطلقاً لان مقتضى الدليل بطلان الصلاة بالتيمم مع وجود الماء خالفناه في الفريضة للضرورة ولحرمتها ولهذا يحرم قطعها كما سنوضحه قريباً ان شاء الله تعالى بخلاف النافلة ولو دخل في نافلة بنية مطقة فصلى ركعتين ثم قام إلى ثالثة ثم رأي الماء قال صاحب البحر قال القاضي أبو الطيب يتم هذه الركعة ويسلم لانها لا تتبعه قال وهما كما قال (قلت) ولا يخفى ان هذا لا يجيء على كل الوجه والله اعلم *

(فرع) اذا تيمم للمرض فبرأ في اثناء صلاته فهو كما لو تيمم لعدم الماء فوجده في اثنائها (فرع) اذا دخل في صلاة مفروضة في أول وقتها حرم عليه قطعها من غير عذر وان كان الوقت واسعا هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع الاصحاب وقال امام الحرمين الذي أراه ان هذا جائز قال وكذا المقضية التي على التراخي يجوز قطعها بغير عذر لان الوقت موسع قبل الشروع فيها فكذا بعد الشروع كما لو اصبح المسافر صائماً ثم اراد الفطر فانه يجوز قال والذي أراه ان من شرع في صلاة الجنائز فله قطعها اذا كانت لا تتعطل بقطعه قال ومصداق ما ذكرته نص الشافعي رحمه الله ان من تحرم بالصلاة منفرداً ثم وجد جماعة فله الخروج منها ليدرك الجماعة

(٧) هذه القولة وما بعدها سبق مكانها في الشرح صفحة ٣١٠ فليتبها اه

(٧) (قوله) لنا قوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً عن ابن عمر وابن عباس تراباً طاهراً انتهى لم أجدها : فاما تفسير ابن عمر فلم ار عنه في ذلك شيئاً : وأما تفسير ابن عباس فروى البيهقي من طريق قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال اطيب الصعيد حرث الارض ورواه ابن ابي حاتم في تفسيره بلفظ أطيب الصعيد تراب الحرث وأورده ابن مردويه في تفسيره من حديث ابن عباس مرفوعاً وليس مطابقاً لما ذكره الرافي بل قال ابن عبد البر في الاستذكار انه يدل على أن الصعيد يكون غير ارض الحرث

حديث حذيفة رضي الله عنه فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الارض مسجداً وجعلت ترابها لنا طهوراً مسلماً من حديث ابي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة بلفظ فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفواً لنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء وذكر خصلة اخرى كذا لفظ مسلم والخصلة التي اهتمها قد اخرجها ابو بكر بن ابي شيبة وهو شيخه فيه في مسنده ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من هذا الوجه وفيه واوتيت هؤلاء الايات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يطمه الله قبلي ولا يعطي احد بعدى فهذه هي الخصلة التي لم يذكرها مسلم ولم اره في شيء من طرق حديث حذيفة بلفظ جعل ترابها وانما عند جميع من اخرجها تربتها قلت كذا في الاصل وقد رواه ابو داود الطيالسي في مسنده عن ابي عوانة عن ابي مالك بلفظ وترابها طهوراً : وكذا اخرجها ابو عوانة في صحيحه والدارقطني من طريق سعيد بن مسleme

قال وهذه فصول رأيتها فأبديتها وعندى ان الاصحاب لا يسمعون بها ولا يجوزون للشارع في فائتة الخروج منها بغير عذر وان كان القضاء على التراخي ولكن القياس ما ذكرته هذا كلام امام الحرمين وجزم الغزالي في الوسيط بجواز قطع الفريضة في اول وقتها ولم يذكر فيها خلافاً ولأن الاصحاب لا يسمعون به كما ذكره امام الحرمين فأوهم الغزالي بعبارته ان هذا مذهب الشافعي والاصحاب وايس كذلك وانما هو احتمال لامام الحرمين كما ذكرته ولم يتابع الغزالي في البسيط الامام بل حكى كلام الامام ثم قال وايس في الاصحاب من يسمع بذلك في القضاء وصلاة الوقت وان كان في اول الوقت وهذا الذى ذكره في البسيط هو الصواب وليته قال في الوسيط مثله واعلم ان الصواب انه لا يجوز قطع المكتوبة من غير عذر وان كان الوقت واسعا ولا المقتضية هذا نص الشافعي رحمه الله وهو متفق عليه عند الاصحاب قال الشافعي رحمه الله في الام في اول باب تفريق الصوم والصلاة وهو آخر ابواب الصلاة «من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاها أو صلاة نذر لم يكن له ان يخرج من صوم أو صلاة ما كان

عن ابى مالك والبيهقي من طريق عفان وابى كامل كلاهما عن ابى عوانة كذلك وهذا اللفظ ثابت ايضا من رواية على : اخرجهم احمد والبيهقي ولفظه عندهما اعطيت ما لم يعط احد من الانبياء فقلنا ما هو يارسول الله قال نصرت بالرعب واعطيت مفاتيح الارض وسميت احمد وجعل لي التراب طهورا وجعلت امتى خير الامم واصل حديث الباب في الصحيحين من حديث جابر اعطيت خمسا لم يعطهن احد من الانبياء قبل فعد منها وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا : وعن ابى هريرة عند مسلم بلفظ فضلت على الانبياء بست فذكر اربعا مما في حديث جابر وزاد واعطيت جوامع الكلم وختم بي النبيون وحذف الخامسة مما في حديث جابر ونبي واعطيت الشفاعة : وعن عوف بن مالك عند ابن حبان فذكر اربعا مما في حديث جابر بمعناه ولم يذكر الشفاعة بل قال بدلها وسألت ربي الخامسة سألته ان لا يلقاه عبد من امتى يوحد الا أدخله الجنة فأعطانها وعن أبى ذر عند أبى داود بلفظ جعلت لي الارض طهورا ومسجدا حسب وعن أنس عند ابن الجارود بلفظ جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً حسب وليس في رواية أحد منهم ذكر التراب وفي الثقفيات عن أبى امامة نحو الاربع المذكورة واسناده صحيح وأصله عند البيهقي *

(قوله) أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بتراب المدينة وأرضها سبخة هو مستفاد من حديثين : أما كونه تيمم ففي صحيح البخارى موصولا وعاقبه مسلم من حديث أبى جهيم بن الحرث بن الصمة أنه صلى الله عليه وسلم تيمم على الجدار وفي الحديث قصة وأما كون تربة المدينة سبخة فاستدل عليه ابن خزيمة في صحيحه بحديث عائشة في شأن الهجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين قد اريت دار هجرتكم اريت سبخة ذات النخل بين اللابتين *

مطيق للصوم والصلاة على طهارة فان خرج من واحد منهما بلا عذر عامداً كان مفسداً آثمنا هذا نصه في الام بحروفه ومن الام نقيته وكذا نقله عن نصه في الام جماعات واما اتفاق الاصحاب على تحريم قطعها بلا عذر فقد اعترف به امام الحرمين كما سبق ونقله الغزالي في البسيط كما قدمته وقال صاحب التتمة في باب التيمم وباب صلاة الجماعة من شرع في الصلاة منفرداً ثم أراد قطعها لايحوز له ذلك بلا خلاف يعني بلا عذر وكذا قاله جماعات غيره ومنهم المصنف هنا في المذهب فقد صرح بذلك في قوله لان ما لا يبطل الصلاة لا يبيح الخروج منها وكذا صرح به الباقر وهو اشهر من ان اطنب في نقل كلامهم فيه وقد نقله من المتأخرين عن المذهب وعن الاصحاب الراعي وأبو عمرو بن الصلاح وانكرا على امام الحرمين والغزالي انفرادهما عن الاصحاب بتجوز قطعها ودليل تحريم القطع قول الله تعالى «ولا تبطلوا اعمالكم» وهو على عمومه الا ما خرج بدليل واما مسألتنا الصوم والصلاة اللتان احتج بهما امام الحرمين فالجواب عنهما ان العذر فيهما موجود والله اعلم وقال الراعي في أول باب صوم التطوع لو شرع في صوم قضاء رمضان فان كان القضاء على الفور لم يحز الخروج منه وان كان على التراخي فوجهان احدهما يحوز قاله القفال وقطع به الغزالي والبعثي وطائفة واصحابها لايحوز وهو المنصوص في الام وبه قطع الروياني في الحلية وهو مقتضى كلام الاكثرين لانه تلبس بالفرض ولا عذر في قطعه فلزمه آثامه كما لو شرع في الصلاة في اول الوقت قال واما

ضرب اليد على حجر صلب بالحاء والميم وكذا لفظ التراب في قوله ثم ليكن المنقول تراباً طاهر أو قوله ولا يحوز الزرنيخ الى آخره بهما وبالواو والواو الحنطى وقوله وان كان قليلاً بالواو وكذا سحابة الخريف لما رواه الحنطى وقوله ويجوز بالرمل بالواو

قال ﴿الثاني القصد الى الصعيد فلو تعرض لمهب الريح لم يكف ولو يعمه غيره باذنه وهو عاجز جاز وان كان قادر أفوجهان﴾

القصد الى التراب معتبر واحتجوا عليه بقوله تعالى «فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا» أمر بالتيمم والمسح والتيمم القصد فلو وقف في مهب الريح فسفت عليه التراب فامر اليد عليه نظر ان وقف غيرناو ثم لما حصل التراب عليه نوى التيمم لم يصح تيممه وان وقف قاصداً بوقوفه التيمم حتى اصابه التراب فمسحه بيده فظاهر نص الشافعي رضي الله عنه وقول اكثر الاصحاب انه لا يصح تيممه لانه لم يقصد التراب وانما التراب اتاه عن ابي حامد المرزوي قدس الله روحه انه لا يصح كما لو جلس في الوضوء تحت الميزاب أو برز المطر وذكره صاحب التقریب وبه قال الحلبي والقاضي أبو الطيب وحكاها القاضي أبو القاسم بن كعب عن نص الشافعي رضي الله عنه واذا عرفت ذلك فاعلم أن لفظ الكتاب في المسألة يحوز أن يراد به الصورة الاولى ويجوز أن يراد به الثانية أو المشتركة بينهما وعلي هذا يكون نفى الجواز جواباً على أظهر الوجهين والظاهر الاحتمال الثاني لانه حكى الخلاف في الوسيط ولا خلاف في

صوم الكفارة فما لزم بسبب محرم فهو كالتضاء الذي علي الفور وما لزم بسبب غير محرم كقتل الخطأ فكالتضاء الذي علي التراخي وكذا النذر المطلق قال وهذا كله مبني على المذهب وهو انقسام القضاء الى واجب علي الفور وهو ما عصى بتأخيره والى واجب علي التراخي وهو ما لم يعص بتأخيره ولنا وجه ان القضاء علي التراخي مطلقاً هذا آخر كلام الراعي

(فرع) قال اصحابنا قال الشافعي في الام لو تيمم ودخل في مكتوبة ثم رجع انصرف فان لم يجد من الماء الا ما يغسل به الدم غسله واستأنف التيمم والصلاة لانه لما لزمه طاب الماء بطل تيممه قالوا وان وجد الماء لزمه الوضوء واستثناف الصلاة بلا خلاف ولا يجيء فيه القول القديم فيمن سبقه الحدث او رجع انه يبني لانه لا تجوز صلاة واحدة بتيمم ووضوء كما لا تجوز عدة واحدة باقراء واشهر ولا كفارة بعضها عتق وبعضها صوم والله اعلم

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن وجد الماء في اثناء صلاة السفر: قد سبق ان مذهبنا المشهور انه لا يبطل صلاته بل يتمها ولا اعادة عليه وبه قال مالك واسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وهو رواية عن احمد وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة والمزني تبطل وهو اصح الروايتين عن

الصورة الاولى واذا كان كذلك فليكن قوله لم يكف معلماً بالواو ولو يمه غيره نظر ان كان بغير اذنه فهو كالتعرض لمهب الريح وان كان باذنه نظر ان كان عاجزاً عن المباشرة بنفسه لقطع أو مرض جاز بل يجب عليه ذلك اذا وجد غيره وان كان قادراً فوجهان قال صاحب التلخيص لا يجوز كما في مسألة الريح لانه مأمور بقصد التراب ولم يقصد والاظهر الجواز اقامة لفعل نائبه مقام فعله ويحكي ذلك عن نصه في الام

قال (الثالث) النقل فلو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجز اذا لا نقل فان نقل من سائر أعضائه الي وجهه جاز وان نقل من يده الي وجهه جاز على الاصح ولو معك وجهه في التراب جاز على الصحيح نقل التراب المسوح به الي العضو كمن في التيمم واحتجوا عليه بأن الله تعالى أمر بالتيمم وهو اقتصد وانما يكون قاصداً اذا نقل التراب الي المحل المسوح وغير هذا الاستدلال أوضح منه وجملة المذهب في النقل أن يكون على العضو المسوح به اما ان التراب المسوح أو ينقل اليه من غيره فان كان عليه بان كانت الريح قد سفتته عليه من غير قصد منه الي التيمم أو بسبب آخر فردده عليه من جانب الي جانب ومسحه لم يجز لانه لم ينقل ولو أخذه منه وردده اليه ومسحه به جاز على أصح الوجهين لانه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه وان نقله الي العضو المسوح من غيره نظر ان نقله من عضو ليس هو محل التيمم فيجوز كما لو نقله من الارض أو من بدن غيره وهذا ما أراد بقوله وان نقله من سائر أعضائه وان نقله من يده الي وجهه أو بالعكس فوجهان أحدهما لا يجوز لانه منقول من محل الفرض فاشبه ما نقل من أعلى الوجه الي أسفله أو من الساعد الي الكف وأظهرها يجوز لانه منقول من غير العضو المسوح به

احمد ونقله البغوي عن اكثر العلماء قال أبو حنيفة الا ان يكون صلاة العيدين او الجنازة او كان الذي رآه سور حمار فلا تبطل قال القاضي ابو الطيب والماوردي قال ابن سريج الذي اختاره هنا قول المزني واحتج من قال يبطل بقوله تعالى «فلم تجدوا ماء» وقوله صلى الله عليه وسلم «فاذا وجدت الماء فامه جلدك» ولان ما بطل الطهارة خارج الصلاة ابطلها فيها كالحديث ولانها طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة ولان ما منع ابتداء الصلاة منع استدامتها كالحديث ولانه مسح اقيم مقام غيره فبطل بظهور اصله في الصلاة وغيرها كما مسح الخف اذا ظهرت رجلاه ولانها صلاة جاز ترك الاصل فيها للعذر فاذا زال العذر فيها بالقدرة على الاصل وجب الرجوع الى الاصل كالمرضى اذا صلي قاعدا فبرأ في الصلاة والامني اذا تعلم الفاتحة في اثناء الصلاة والعريان اذا وجد السترة ولان الصبية اذا شرعت في العدة بالاشهر فحاضت في اثنا عشر ايام انتقلت الى الاقراء فكذا هنا واحتج اصحابنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم «لا تنصرف حتى تسمع صوتا او تجد ريحا» وهو حديث صحيح كما سبق وهذا الحديث وان ورد على سبب فالتمسك بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على المختار عند اصحابنا وغيرهم من أهل الاصول. ولان رؤية الماء ليس حدثا لكن وجوده مانع من ابتداء التيمم وذكر اصحابنا ادلة كثيرة لا يظهر الاستدلال باكثرها فحذفها وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية الكريمة والحديث فهو انهما محمولان على واجد الماء قبل الدخول في الصلاة والجواب عن القياس على الحدث انه مناف للصلاة بكل حال بخلاف التيمم وعن المستحاضة بان حدثها متجدد ولانها مستصحبة للنجاسة والتيمم بخلافها وعن القياس الآخر على الحدث انه مناف

فصار كالمقول من الرأس والظهر وهذا في غير تراب التيمم : فأما لو مسح وجهه بتراب كثير ثم أخذه ليمسح به اليد زاد النظر في استعمال المستعمل وقد سبق ذلك ولو تمسك في التراب فوصل الى وجهه ويديه بهذا الطريق نظر ان كان معنورا جاز نص عليه والا فوجهان أحدهما لا يجوز لانه لم ينقل التراب الى أعضاء التيمم انما نقل العضو اليه وادعى المسعودي ان هذا ظاهر المذهب وأصحهما عند الاكثرين الجواز لان القصد الى التراب قد تحقق بهذا الطريق وهو المطلوب ولو سفت الريح ترابا على كفه فمسح به وجهه جاز على أصح الوجهين وكذا لو أخذ التراب من الهواء المسح حالة اثاره الريح اياه»

قال ﴿الرابع أن ينوى استباحة الصلاة فلو نوى رفع الحدث لم يجز وأكمله أن ينوى استباحة الفرض والنفل جميعاً أو استباحة الصلاة مطلقاً (و) فيكفيه فلو نوى استباحة الفرض جاز النفل أيضاً بالتبعية على الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت تلك الفريضة أو قبل فعلها خلاف مشهور ولو نوى النفل ففي جواز الفرض به قولان فان منع ففي جواز النفل وجهان من حيث أن النفل كالتابع فلا يفرد ولو نوى استباحة فرضين صح تيممه لفرض واحد على أحد الوجهين﴾

بكل حال ولانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء كطران العدة بالشبهة والاحرام على النكاح وعن الخف انه ينسب الى تفريط لعدم تعده واصلاحه او لمضايقته المدة فنظير الماسح من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم فيعيد على الصحيح لتقصيره وعن القياس على المريض والامى والعريان ان هذه احوال تغير صفة الصلاة ولا تبطلها وعن المعتدة انها رأت الاصل قبل الفراغ من البذل والتيمم رأى الماء بعد الفراغ من البذل وهو التيمم فليس نظيرها وانما نظير التيمم من العدة ان تحيض بعد ان تنقضي الاشهر وتزوج وحينئذ لا اثر للحيض وعدتها صحيحة ونظير العدة من التيمم ان ترى الماء في اثناء التيمم : والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
(وان تيمم المرء وصلى ثم برأ لم يلزمه الاعادة لان المرض من الاعذار العامة فهو كعدم الماء في السفر) *

(الشرح) اذا تيمم المرء حيث جوزناه وصلى ثم برأ لا يلزمه الاعادة بلا خلاف سواء كان في سفر او حضر لانه عذر عام فلو وجبت الاعادة حصل الحرج وقد قال الله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ويقال برأ وبرى وبرؤ ثلاث لغات سبق بيانهن قريبا والله اعلم *

النية واجبة في التيمم قال عليه السلام « ليس للمرء من عمله الا ما نواه » (١) وقد ذكرنا صحة الوضوء اذا توى احد امور ثلاثة فبين في التيمم حكمها الاول رفع الخبث وهل يجوز التيمم بهذه النية فيه وجهان أحدهما نعم لان التيمم يرفع الحدث في حق الفريضة الواحدة والنوافل لانها مستباحة به وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا صلاة الا بطهارة » (٢) ولان رفع الحدث يتضمن استباحة الصلاة فقصد رفع الحدث يتضمن قصد الاستباحة ويحكي هذا الوجه عن ابن سريج وجعله ابن خيران قولا للشانعي رضى الله عنه وأصحهما وهو المذكور في الكتاب انه لا يجوز لان التيمم لا يرفع الحدث الا ترى

(١) حديث عليه السلام ليس للمرء من عمله الا ما نواه هذا الحديث بهذا اللفظم أجده وللبيهقي من حديث أنس أنه لا عمل لمن لا نية له ولا أجر لمن لا حسبة له ذكره في باب السواك بالاصبع وفي سنده جهالة وروينا في السنة لابن القاسم اللالكائي من طريق يحيى بن سليم عن أبي حيان البصرى سمعت الحسن يعني البصرى يقول لا يصلح قول الا بعمل ولا يصلح قول وعمل الا بنية ولا يصلح قول وعمل ونية الا بمتابعة السنة ومن طريق وقاع بن اياس عن سعيد بن جبير نحوه وهذا الاثران موقوفان وروى ابن عساكر في الاول من أماليه من حديث ابان وهو ابن ابي عياش عن انس نحوه وابان متروك (قلت) وهو في امالي ابن عساكر ايضا من طريق يحيى بن سعيد الانصارى عن محمد بن ابراهيم التيمي عن انس بالفظ لا عمل لمن لا نية له وقال غريب جدا كذا قال وهو شاذ لان المحفوظ عن يحيى بن سعيد من حديث عمر بغير هذا السياق *
(٢) حديث عليه السلام لا صلاة الا بطهارة تقدم في باب الاحداث *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد فان كان في الحضر لزمه الاعادة لان ذلك من الاعذار النادرة وان كان في السفر ففيه قولان احدهما لا يجب لان عمرو بن العاص رضى الله عنه تيمم وصلى لشدة البرد وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمره بالاعادة والثاني يجب لان البرد الذي يخاف منه الملاك ولا يجد ما يدفع ضرره عن نادر غير متصل فهو كدم الماء في الحضر ﴾ (الشرح) حديث عمرو وحاله تقدم بيبانه في فصل تيمم المرض وقوله عن نادر احتراز من المرض وعدم الماء في السفر وقوله غير متصل احتراز من الاستحاضة اما حكم المسألة فقال اصحابنا اذا وجد المحدث او جنب الماء وخاف من استعماله لشدة البرد لا لمرض ونحوه خوفاً يجوز للمريض التيمم فان قدر علي ان يغسل عضواً فعضواً ويدثره او قدر على تسخين الماء باجرة مثله او على ماء مسخن بشن مثله لزمه ذلك ولم يجز له التيمم لافي الحضر ولا في السفر لانه واجد للماء قادر علي استعماله فان خالف وتيمم لم يصح تيممه ويلزمه اعادة ما صلى به وان لم يقدر علي شيء من ذلك وقدر علي غسل بعض الاعضاء الظاهرة من غير ضرر لزمه ذلك ثم تيمم للباقي وان لم يقدر علي شيء من ذلك تيمم وصلى لحديث عمرو بن العاص فانه تيمم للبرد واستدل بالآية واقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك كله وهل يجب أعادة هذه الصلاة قال اصحابنا ان

أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص وقد تيمم للجنبابة من شدة البرد «يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقال عمرو اني سمعت الله تعالى يقول ولا تقتلوا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه شيئاً» (١) سماء جنباً بعد التيمم ولأنه لو رفع المحدث لما بطل الا بعروض المحدث ولما تأثر بروية الماء واذا لم يرفع المحدث لم يصح التيمم بنية رفعه كالمقصود شيئاً آخر لا يفيد التيمم ولو تيمم الجنب بنية رفع الجنبابة فهو علي هذا الخلاف الثاني استباحة الصلاة وغيرها مما لا يباح الا بالطهارة واذا تيمم بنية استباحة الصلاة مثلاً فله أربعة احوال أحدها أن يقصد استباحة نوعها الفرض والنفل وأخطرها بالبال فيصح تيممه لانه قد تعرض لمقصود التيمم ويباح له الفريضة بهذا التيمم وكذلك النافلة قبل الفريضة وبعدها حكى عن نضه في رواية البويطي وفي وجه ليس له النفل بعد خروج وقت الفريضة وانما يخرج هذا الوجه اذا كانت الفريضة المنوية هينة وهل يشترط تعيينها بصفاتهما أم يكفي نية مطلق الفريضة في وجهان أحدهما يشترط ويروى ذلك عن أبي اسحق وابن أبي هريرة وبه قال أبو قاسم الصيمري

(١) حديث ﴿ انه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاصي وقد تيمم عن الجنبابة من شدة البرد يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقال عمرو اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم الآية فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه رواه البخاري تعليقا وابو داود وابن حبان والحاكم موصلاً من حديث عمرو بن العاص نحوه وفي آخره فضحك ولم يقل شيئاً واختلف فيه علي عبد الرحمن بن جبير فقيل

كان التيمم في السفر ففيه قولان مشهوران نص عليهما في البويطي رجح الشافعي رحمه الله
منها وجوب الاعادة وكذا رجحه جمهور الاصحاب وصحح المتولي والروائي في الحلية انه
لا اعادة لحديث عمرو واجاب الجمهور عن حديث عمرو بأن الاعادة على التراخي وتأخير
البيان الى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح ويحتمل انه كان يعلم وجوب الاعادة او
انه كان قد قضي وان كان في الحضر فطريقان قطع الجمهور في كل الطرق بوجوب الاعادة لندوره
وحكي الدارمي في الاستدكار وغيره من الاصحاب عن ابي الحسين ابن القطان من اصحابنا انه
قال ان قننا يعيد المسافر فالحاضر اولى والا فقولان ونقل العبدري في الكفاية عن ابي حاتم
القزويني انه قال فيهما ثلاثة اقوال احدها يعيد الحاضر والمسافر والثاني لا يعيدان والثالث يعيد
الحاضر دون المسافر والصحيح وجوب الاعادة عليهما هذا تفصيل مذهبنا وحكي ابن المنذر
 واصحابنا عن الحسن البصري وعطاء انه لا يجوز له التيمم بل يستعمل الماء وان مات وحكوا عن
مالك وابي حنيفة والثوري انه يتيمم ويصلي ولا يعيد لا المسافر ولا الحاضر واختاره ابن المنذر
وقال احمد لا يعيد المسافر وفي الحاضر روايتان ودليل الجميع يعرف مما سبق ولو كان معه ثوب
نجس فخاف الهلاك من شدة حر او برد لو نزع صلى فيه واعاد وقد ذكر المصنف المسئلة في باب
طهارة البدن والله اعلم * قال المصنف رحمه الله

واختاره الشيخ ابو علي لانه لا بد من نية الفريضة ايستبجها فلا بد من تعيينها الا ترى ان في نية الصلاة
لما وجب التعرض للفريضة وجب تعيينها وأصحها عند الاكثرين انه لا يشترط لانه لا يحتاج في الطهارة الى
تعيين الحدث الذي ينوي رفعه كذلك لا يحتاج الى تعيين ما ينوي استباحته وعلى هذا اذا أطلق صلى أية فريضة
شاء ولو عين واحدة جاز له ان يصلي غيرها : (الحالة الثانية) ان ينوي الفريضة ولا يتطهر له النافلة فتباح
الفريضة له بشرط التعيين أو دونه كما سبق لانه نواهوا والمرء من عمله ما نواه وحكم المنذورة حكم المكتوبات
الحس وإذا استباح الفريضة بهذا تيمم فويل له ان يتنفل به قبل فعل الفريضة في قولان أصحها نعم
لان النوايل تبع الفرائض اذا صلحت طهارته للفريضة التي هي الاصل فالنوايل اولى والثاني لا يجوز به
قال مالك لان النوايل تؤدي بالتيمم تبعاً للفرائض فانه طهارة ضرورة ولا ضرورة في الايمان بالنوايل
والتابع لا يقدم على المتبوع وهل يتنفل بعد الفريضة فيه طريقان أصحهما القطع بانه يتنفل لانه اذا قدم

عنه عن ابي قيس عن عمرو وقيل عنه عن عمرو بلا واسطة لكن الرواية التي فيها ابو قيس ليس
فيها ذكر التيمم بل فيها انه غسل معابنه فقط وقال ابو داود روى هذه القصة الاوزاعي عن حسان
ابن عطية وفيه فتيمم ورجح الحاكم احدي الروايتين على الاخرى وقال البيهقي يحتمل ان يكون
فعل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل ما امكن وتيمم للباقي وله شاهد من حديث ابن عباس
ومن حديث ابي امامة عند الطبراني

﴿ ومن صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب لزمه الاعادة لان ذلك عذر نادر غير متصل فصار كما لو نسي الطهارة وصلى مع القدرة على الطهارة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قد سبق بيان حكم من لم يجده ماء ولا تراباً وان فيه أربعة أقوال أحسنها تجب الصلاة في الحال وتجب الاعادة وبسطنا أدلته وفروعه وقوله عذر نادر غير متصل سبق الاحتراز منها قريباً وقاسه على ما لو نسي الطهارة لانه مجمع عليه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا كان على بعض أعضائه كسر يحتاج الى وضع الجبائر ووضع الجبائر على طهر فان وضعها على طهر ثم أحدث وخاف من نزعها أو وضعها على غير طهر وخاف من نزعها مسح على الجبائر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليارضي الله عنه أن يمسح على الجبائر ولانه تلحقه المشقة في نزعه فجاز المسح عليه كالخف وهل يلزمه مسح الجميع أم لا فيه وجهان أحدهما يلزمه مسح الجميع لانه مسح أجزء للضرورة فوجب فيه الاستيعاب كالمسح في التيمم والثاني يجزئه ما يقع عليه الاسم لانه مسح على حائل منفصل فهو كمسح الخف وهل يجب التيمم مع المسح قال في التقديم لا يتيمم كما لا يتيمم مع المسح على الخف وقال في الام يتيمم لحديث جابر رضي الله عنه أن رجلاً أصابه حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيك أن يتيمم ويعصب على

الفريضة فقد حافظ على قضية التبعية وهي تقديم المتبوع وتأخير التابع : والثاني وهو اختيار القفال فيما حكاه الشيخ أبو محمد طرد القولين وجه المنع انه لم ينو غير الفريضة فلا يباح له غيرها فان جوزنا له التنفل بعد الفريضة بذلك مادام وقت الفريضة باقياً ان عينها فاذا خرج قبل مجوز له ان يتنفل بذلك التيمم : فيه وجهان أظهرهما نعم لانه اذا جاز له التنفل وجب ألا يفترق الحال فيه بين ما قبل انقضاء الوقت وما بعده كافي الضوء : والثاني لا لانقطاع التبعية بانقضاء الوقت ومن قال بالطريقة الثانية في أنه هل يتنفل بعد الفريضة وطرد القولين انتظم منه أن يقول اذا تيمم للفرض فهل له ان يتنفل فيه قولان ان قلنا نعم فذلك بعد فعل الفريضة وقبل خروج وقته : أما قبل فعله فهل له ذلك قولان ويهد خروج الوقت وجهان وكلام صاحب الكتاب الى هذا الايراد أقرب نقوله جاز التنفل أيضاً بالتبعية على الصحيح أي من القولين وقوله خلاف مشهور يعنى به قولين فيما قبل فعل الفريضة ووجهين فيما بعد وقتها وهذا كله فيما اذا لم يقصد عدداً من الفروض بل قصد نوع الفرض أو فريضة واحدة أما اذا تيمم لغائتين أو مندورتين فهل يصح تيممه فيه وجهان أحسنهما نعم لانه نوى الواحدة وزاد فلغت الزيادة وعمل الاصل والثاني لا : لانه نوى ما لا يباح بالتيمم الواحد ففسدت نيته وصار كما لو نوى أعسلاً وقرب امام الحرمين الوجهين ههنا من الوجهين فيما اذا نوى المتوضي استباحة صلاة دون غيرها لانه يقتصر النية على النية على الصلاة الواحدة مخالف حكم الضوء كما أن التيمم بنية الزيادة مخاف حكاه واذا عين فريضة

رأسه خرقة يمسح عليها ويغسل سائر جسده» ولأنه يشبه الجريح لأنه يترك غسل العضو لخوف الضرر ويشبه لابس الخف لأنه لا يخاف الضرر من غسل العضو وإنما يخاف المشقة من نزع الخائل كلابس الخف فلما أشبههما وجب عليه الجمع بين المسح والتيمم فإن برأ وقدر على الغسل فإن كان قد وضع الجبائر على غير طهر لزمه إعادة الصلاة وإن كان وضعها على طهر ففيه قولان أحدهما لا يلزم إعادة كما لا يلزم مسح الخف والثاني يلزمه لأنه ترك غسل العضو لعذر نادر غير متصل فصار كما لو ترك غسل العضو ناسياً

(الشرح) قال الأزهرى وأصحابنا الجبائر هي الخشب التي تسوى فتوضع على موضع الكسر وتشد عليه حتى ينجبر على استوائها واحدها جباره بكسر الجيم وجبيرة بفتحها قال صاحب الحاوي الجبيرة ما كان على كسر والاصوق بفتح اللام ما كان على قرح وقد أنكر جماعة ممن صنف في ألفاظ المذهب على المصنف قوله وإن كان على عضوه كسروا قولوا هذا غلط وإنما يقال عضو مكسور ولا يقال عليه كسر وهذا الإنكار باطل بل يقال عضو مكسور وفيه كسر وعليه كسر كانه بمعنى واحد وأما حديث جابر فرواه أبو داود والبيهقي وضعفه البيهقي وأما حديث علي رضي الله عنه فضعيف رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما واتفقوا على ضعفه لأنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وانفق الحفاظ على ضعفه قال احمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون هو كذاب قال البيهقي هو معروف بوضع الحديث ونسبه الى الوضع وكيع قال البيهقي ولا يثبت في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال وأقرب شيء فيه حديث جابر الذي سبق وليس بالقوى قال وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما رويناه عن ابن عمر فذكر بأسناده أن ابن عمر رضي الله عنهما توطأ

فيشترط أن تكون عليه حتى لو تيمم لفاتمة ظمها عليه ولم تكن عليه فائتة أصلاً أو تيمم لفاتمة ظهر ثم بان أن أتى عليه عصر لم يصح تيممه لأن استباحة الفريضة لازمة وإن لم يجب التعيين فأذا عين وأخطأ لم يصح كما إذا عين الإمام في الصلاة وأخطأ بخلاف مثله في الوضوء لأن نية الاستباحة غير لازمة في الوضوء من أصلها فلا يضر الخطأ فيها كالمصلي اليوم وأخطأ: (الحالة الثالثة) أن ينوي النفل ولم يخطر له الفرض فهل يباح له الفرض بهذا التيمم فيه قولان أصحهما لا: لأن الفرض هو الأصل والنفل تبع فلا يجعل المتبوع تابعاً: والثاني نعم لأنه نوى بطهارته ما يقتدر الى الطهارة فاشبهه ما لو توطأ للنافلة وعن أبي الحسين ابن القطان أنه لا يختلف القول في أنه لا يباح الفرض به فهذا طريق آخر جازم فإن قلنا يباح له الفريضة فالنافلة أولى وإن قلنا لا يباح الفريضة ففي النافلة وجهان أصحهما أنها تباح لأنه نواها بطهارته والتيمم صالح للفرض إذا نواه بالنفل أولى والثاني لا يباح لأن النفل تابع والتيمم طهارة ضرورة فلا يجعل مقصداً به ومن قال بهذا الوجه فقد قال بان هذا التيمم لا يصح أصلاً ولو نوى بتيممه حمل المصحف أو سجود التلاوة أو الشكر أو نوى الجنب الاعتكاف وقراءة القرآن فهو كالمصلي نوى بتيممه صلاة النفل ففي جواز

وكفه معصوبة فمسح عليهما وعلي العصابة وغسل ما سوي ذلك قال وهذا عن ابن عمر صحيح ثم روى البيهقي جواز المسح علي الجبائر وعصائب الجراحات بأسانيد عن أئمة التابعين وينكر علي المصنف قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً فأتي بصيغة الجزم في حديث متفق علي ضمه وتوهمه وقد سبق التنبيه علي هذه العبارة والقاعدة في الفصول المذكورة في مقدمة الكتاب وقوله لانه مسح أجزباللضرورة احتراز من مسح الخف فانه تخفيف ورخصة وقوله مسح علي حائل منفصل فيه احتراز من مسح اللحية في التيمم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا اذا احتاج الي وضع الجبيرة وضما فان كان لا يخاف ضرراً من نزعها وجب نزعها وغسل ما تحتها ان لم يخف ضرراً من غسله قال العبدري وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود لا يلزمه نزعها وان لم يخف ضرراً قال أصحابنا وان خاف الضرر من نزعها لم يجب نزعها والخوف المعتبر ما سبق في المرض المجوز للتيمم علي التفصيل السابق اتفاقاً واختلافاً هكذا قاله الاصحاب قال أصحابنا ولا يجوز أن يضع

الفريضة له قولان واذا منعنا في جواز ما نواه وجهان ولو تيمم لصلاة الجنابة فهو كالو تيمم للنافلة علي أظهر الوجهين لانها وان تعينت عليه فهي كالنافلة من حيث انها لا تنحصر وهي غير متوجهة نحوه علي التيمم ويتصور سقوطها بفعل الغير بخلاف المكتوبات ولو نوت الحائض استباحة الوطاء صح تيممها علي أصح الوجهين لانه مما يفتقر الي الطهارة لكنه يكون كال تيمم للنافلة (الحالة الرابعة) أن يقصد نفس الصلاة من غير تعرض للفرض والنفل ففيه وجهان أحدهما أنه كما لو نوى الفرض والنفل جميعاً وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه وهو قياس قول الحلبي فيما حكاه أبو الحسن العبادي وقطع به امام الحرمين رحمهم الله لان الصلاة اسم جنس يتناول الفرض والنفل جميعاً فاشبهه ما لو تعرض لهما في نيته والثاني أنه كما لو نوى النفل وحده لان مطلق اسم الصلاة محمول عليه والفرض محتاج الي تخصيصه بالنية الا ترى أنه لو تحرم بالصلاة مطلقاً انعقدت صلاته نفلاً وهذا الوجه أظهر ولم يذكر أصحابنا العراقيون غيره وهو المنقول عن القفال فهذا تمام الاحوال الاربع وهي بأسرها مذكورة في الكتاب الامر الثالث لو نوى فريضة التيمم أو اقامة التيمم المفروض ففيه وجهان أحدهما يصح تيممه كما يصح الوضوء بهذه النية وأصحها أنه لا يصح لان التيمم ليس مقصوداً في نفسه وانما يؤتي به عن ضرورة فلا يصلح مقصداً بخلاف الوضوء ولهذا يستحب تجديد الوضوء دون التيمم واعلم انه كما لا يجوز أن تتأخر النية في الوضوء عن أول فعل مفروض كذلك لا يجوز في التيمم وأول أفعاله المفروضة نقل التراب ولو قارنته النية وعزبت قبل مسح شيء من الوجه فهل يجوز وجهان أحدهما نعم كما لو قارنت أول غسل الوجه في الوضوء وعزبت بعده وأظهرها وهو الذي ذكره في التهذيب أنه لا يجوز لان النقل وان كان واجباً الا أنه ليس بركن مقصود في نفسه بخلاف غسل الوجه في الوضوء ولو تقدمت النية علي أول فعل

الجيرة علي شيء من الصحيح الا القدر الذي لا يتمكن من ستر الكسر الا به قالوا ويجب أن يضعها علي طهر وحكي امام الحرمين وجهها عن والده أنه لا يجب وضعها علي طهر اذا لم نوجب الاعداء علي من وضعها علي غير طهر وهذا شاذ والصحيح المشهور أنه يجب وضعها علي طهر مطلقا وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والروائي في الحلية وآخرون وهو مراد المصنف بقوله وضع الجائر علي طهر اي يجب عليه الطهارة لوضع الجيرة علي عضوه وهو مراد الشافعي رحمه الله بقوله في المختصر «ولا يضعها الا علي وضوء» فان خالف ووضعها علي غير طهر فان لم يخف ضرراً من نزعها وجب نزعها ثم يلبسها علي طهارة وان خاف لم يلزمه نزعها بل يصح مسحها ويكون آثماً هكذا صرح به الحاملي والاصحاب واذا أراد لابس الجيرة الطهارة فليفعل ثلاثة أمور غسل الصحيح من باقي أعضائه والمسح علي الجيرة والتيمم أما غسل الصحيح فيجب غسل الاعضاء الصحيحة وكل ما يقدر عليه من أطراف الجيرة علي التفصيل المتقدم في فصل الجريح هذا هو الصواب المقطوع به في معظم طرق الاصحاب وحكي بعض الخراسانيين والرافعي طريقاً آخر ان في غسل الصحيح القولين فيمن وجد بعض ما يكفيه من الماء وقد سبق مثل هذا الطريق في الجريح وعلي هذا الطريق يتعين التيمم والمذهب القطع بوجوب غسل الصحيح لان كسر العضو لا يزيد علي فقدته ولو فقدته وجب غسل الباقي قطعا وأما مسح الجيرة بالماء فواجب باتفاق الاصحاب في كل الطرق ومن نقل اتفاقهم عليه امام الحرمين الا قولاً حكاه الرافعي عن حكاية الخناطي أنه يكفيه التيمم ولا مسح الجيرة بالماء ونقله صاحب العدة أيضاً واختاره القاضي أبو الطيب والمذهب الاول وهل يجب استيعاب الجيرة بالمسح كالوجه في التيمم أم يكفي مسح ما ينطلق عليه الاسم كالرأس والخف فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلها أصحاب الجيرة يجب الاستيعاب

مفروض فهو كمثل في الوضوء

قال ﴿الخامس أن يستوعب (ح) وجهه بالمسح ولا يلزمه ايصال التراب الى منابت الشعور وان خفت﴾ قال الله تعالى ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ يجب استيعاب الوجه بالمسح بالتراب خلافاً لابي حنيفة حيث قال يجوز أن يترك من ظاهر الوجه دون الربع حكاه الصيدلاني من أصحابنا وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه اذا مسح أكثر وجهه أجزاءه لنا ماروى أنه: «لى الله عليه وآله وسلم» تيمم فمسح وجهه ويديه» (١) ومن لم يستوعب صح أن يقال مامسح وجهه انما مسح بعض الوجه وأيضاً فإنه وضوء هو محل الفرض في الطهارتين يجب استيعابه في الوضوء فيجب في التيمم ولا يجب ايصال التراب الى منابت الشعور خفيفة كانت أو كثيفة عامة كانت أو نادرة كالحية المرأة لان النبي صلى الله عليه

(١) حديث ﴿انه صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه ويديه يأتي من حديث عمار وهو في حديث ابى

الجهيم المتقدم *

صححه الشيخ أبو محمد في الفروق والبعوى والرويانى فى الحلية والرافعى وغيرهم وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد وأما التيمم مع غسل الصحيح ومسح الجبيرة بالماء ففيه طريقتان أصحهما وأشهرهما والتي قطع الجمهور بها أن فيه قولين أصحهما عند الجمهور وجوبه وهو نصه فى الام والبويطى والكبير والثاني لا يجب وهو نصه فى القديم وظاهر نصه فى المختصر وصححه الشيخ أبو حامد والجرجاني والرويانى فى الحلية قال العبدري وبهنا قال أحمد وسائر الفقهاء والطريق الثانى حكاه الخراسانيون وصححه المتولى منهم انه ان كان ما تحت الجبيرة عليلا لا يمكن غسله لو كان ظاهراً واجب التيمم كالجريح وان أمكن غسله لو ظهر لم يجب التيمم كلابس الخف وقد ذكر المصنف دلائل القولين والمذهب الوجوب فاذا أوجبنا التيمم فلو كانت الجبيرة على موضع التيمم ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد ووالده امام الحرمين والغزالي وآخرون أحدهما يجب مسحها بالتراب كما يجب مسحها بالماء وأصحها عند الاصحاب وبه قطع الماوردى والبعوى وآخرون لا يجب مسحها بالتراب بل يمسح ما سواها لان التراب ضعيف فلا يؤثر فوق حائل بخلاف المسح بالماء فان تأثيره فوق الحائل معهود فى الخف فعلى هذا يستحب قاله الدارمى وغيره لان فيه خروجاً من الخلاف وأما وقت مسح الجبيرة بالماء فان كان جنباً مسح متى شاء اذ لا ترتيب عليه وان كان محدثاً مسح اذا وصل غسل عضوها وأما وقت التيمم فعلى ما سبق فى تيمم الجريح سواء اتفاقاً واختلافاً وتفريعا

وأله وسلم تيمم بضررتين مسح بأحدهما وجهه (١) وبالضربة الواحدة لا يصل التراب الى منابت الشعور وفيه وجه أنه يجب اىصال التراب الى ماتحت الشعور التي يجب اىصال الماء اليها اعطاء للبدل حكم الاصل والفرق ظاهر لعسر اىصال التراب الى منابت الشعور وهل يجب مسح ظاهر المسترسل من اللحية الخارج عن حد الوجه فيه قولان كفى الوضوء

قال (السادس مسح اليدين الى المرفقين (م) فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع خاتمه ولا يفرج أصابعه وينزع ويفرج فى الضربة الثانية ويمسح الى المرفقين ولا يغفل شيئاً)

يجب استيعاب اليدين الى المرفقين بالمسح فى التيمم كما يجب الاستيعاب بالغسل فى الوضوء لما روى أن صلى الله عليه وآله وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه (٢) والذراع اسم للساعد الى المرفق وروى أنه صلى الله

(١) حديث عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم تيمم بضررتين مسح باحدهما وجهه * (٢) وحديث انه تيمم فمسح وجهه وذراعيه هذا كله موجود فى حديث ابن عمر رواه ابو داود بسند ضعيف ولقظة مر رجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى فى السكك فضرب بيده على الحائط ومسح بها وجهه ثم ضرب ضربة اخرى فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام الحديث زاد احمد بن عبيد الصفار فى مسنده من هذا الوجه فمسح ذراعيه الى المرفقين ومداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وابوحاتم والبخارى واحمد وقال احمد والبخارى ينكر عليه حديث التيمم يعنى هذا زاد البخارى خالفه أبو بوعبيد الله والناس فقالوا عن نافع عن ابن عمر فعله : وقال ابو داود لم يتابع احد محمد بن ثابت فى هذه

ومختصره انه ان كان جنباً فوجهان أحدهما يجب تقديم الغسل ثم يتيمم والصحيح المشهور ان شاء
قدم التيمم على الغسل وان شاء أخره وان شاء وسطه وان كان محدثاً فثلاثة أوجه مشهورة أحدها
يجب تقديم غسل جميع المقدور عليه والثاني يتخير كالجنب والثالث وهو الصحيح عند جمهور
الاصحاب لا ينتقل من عضو حتى يكمل طهارته هكذا صححه الاصحاب في طرقهم ونقل الرافعي
تصحيحه عنهم فعلي هذا يجنب، التفصيل السابق في تيمم الجريح بين أن يكون عليه جبيرة في الوجه
أو اليد أو الرجل أو جبهتان أو جباثر والحكم ما سبق هناك فعلي الثالث يتعدد التيمم بحسب
الجباثر كما سبق هناك وعلى الوجهين الاولين يكفي تيمم واحد عن الجباثر كلها وهل يجب على صاحب
الجبيرة اعادة الوضوء لكل فريضة وان لم يحدث كما يجب اعادة التيمم أم يكفي غسل ما بعد الجبيرة
أم لا يجب غسل شيء، ما لم يحدث فيه ثلاثة أوجه كما سبق في الجريح والصحيح انه لا يجب غسل شيء
ونقل الاتفاق عليه هنا امام الحرمين وآخرون وصرح به الماوردي والغزالي وغيرهما ومن ذكر
الخلاف فيه القاضي حدين والبعوى وقطع الشيخ أبو حامد بوجود اعادة الوضوء كالمستحاضة
والمذهب انه لا يجب ويفارق المستحاضة فان حدثها متجدد وحكم اعادة مسح الجبيرة حكم اعادة الغسل
وقطع الغزالي بانه لا يجب وهو المذهب واذا شفى صاحب الجبيرة لزمه غسل موضعها وحكم
وجوب استئناف الوضوء او الغسل ان كان جنباً وعدم وجوبه على ما سبق في الجريح والله اعلم * هذا كله
اذا كان الكسر محو جالي الجبيرة فوضعها اما اذا لم يحتج الى وضعها لكن خاف من اقبال الماء
الى العضو فحكه حكم الجريح فيجب غسل الصحيح بقدر الامكان على التفصيل السابق هناك
ويجب التيمم مع غسل الصحيح ولا يجب مسح موضع الكسر بالماء وان لم يخف منه ضررا لان
المسح بالماء لا تأثير له من غير حائل كما قدمناه في الجريح بخلاف الجبيرة فانه مسح على حائل
كالخف كذا قطع به الاصحاب في الطرق ونقله الرافعي عن الائمة ثم قال وللشافعي سياق يقتضي
وجوب المسح ووجوب التيمم في هذه الصورة متفق عليه بلا خلاف لتلايق موضع الكسر
بلا طهارة فاذا تيمم وكان الكسر في محل التيمم وجب مسحه بالتراب كما سبق في الجريح لانه
لا ضرر فيه ولا حائل دونه والله اعلم * واما اعادة الصلاة التي يفعلها الكسير فان لم يكن عليه سائر

القصة على ضربين عن رسول الله ﷺ ورواه عن فعل ابن عمر وقال الخطابي لا يصح لان
محمد بن ثابت ضعيف جدا : قلت لو كان محمد بن ثابت حافظا ما ضره وقف من وقفه على
طريقة اهل الفقه والله اعلم * وقد قال البيهقي رفع هذا الحديث غير منكر لانه رواه الضحاك
ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر مرفوعا الا انه لم يذكر التيمم ورواه ابن الهاد عن نافع فذكره
بنامه الا انه قال مسح وجهه ويديه والذي تفرد به محمد بن ثابت في هذا ذكر الذراعين :
تنبيه استدلل الرافعي بهذا الحديث على ان التراب لا يجب ان يصل به الى منابت الشعر للاقتصار
على الضربة الواحدة ويعنى عن هذا الحديث حديث عمار في الصحيحين فقيه انه تيمم
بضربة واحدة *

من جبيرة و لصوق فلا اعادة بالاتفاق لان التيمم اذا تجرد للمرض والجراحة ونحوهما لا يجب معه اعادة فمع غسل بعض الاعضاء اولى أن لا يجب وان كان عليه ساتر من جبيرة او لصوق او نحوهما فان كان وضعه على طهر ففي وجوب الاعادة قولان ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح منها عند جمهور الاصحاب لا يجب الاعادة وقطع به جماعات وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد وانفرد البغوي بترجيح الوجوب وان كان وضعه على غير طهر فطريقان اصحهما القطع بوجوب الاعادة لندوره وتقديره وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور في الطرق كلها وصححه الباقر والثاني ان في الاعادة قولين حكاه القاضي أبو الطيب والبندنجي والدارمي وصاحب الشامل والمتولى والرويانى وآخرون من العراقيين والخراسانيين قال المتولى في المسئلة ثلاثة اقوال اصحها ان وضع على طهر لم تجب الاعادة وان وضع على غير طهر وجبت والثاني يجب مطلقا واثالث لا يجب مطلقا وقال القاضي حسين وامام الحرمين ان وضع على طهر لم يعد في القديم وفي الجديد قولان وان وضع على غير طهر اعاد في الجديد وفي القديم قولان ثم المشهور انه لافرق في الاعادة بين ان نوجب التيمم ويفعله او لا نوجبه وقال ابو حفص بن الوكيل من اصحابنا الخلاف اذا لم نوجب التيمم اما اذا اوجبه فتييمم فلا يعيد قولاً واحداً والمذهب الاول وبه قطع الجمهور ثم الجمهور اطلقوا الخلاف في الاعادة وقال القاضي أبو الطيب واصحاب الشامل والتممة والبحر والرافعي هذا الخلاف اذا كانت الجبيرة او اللصوق على غير محل التيمم فان كان عليه وقلنا لا يجب

عليه وسلم « قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين » (١) وقال مالك واحمد مسح يده الى الكوعين لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لعمار يكفيك ضربة للوجه وضربة للكفين » (٢) ونقل مثل هذا عن اقدمي الشافعي رضي الله عنه وانكر الشيخ ابو حامد وطائفة ذلك وسواء ثبت أم لا فالمذهب الاول واعلم انه قد تكرر لفظ الضربتين في الاخبار فخرى طائفة من الاصحاب على الظاهر وقالوا لا يجوز أن ينقص منها ويجوز أن يزيد فانه قد لا يتأتى له الاستيعاب بالضربتين وقال آخرون الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين سواء كان بضربة أو اكثر وهذا أصح نعم يستحب ألا يزيد ولا ينقص وحكي القاضي ابن كح عن بعض اصحابنا أنه يستحب

(١) حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين الدار قطنى والحاكم والبيهقي من حديث على بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا قال الدار قطنى وقفه يحيى القطان وهشيم وغيرها وهو الصواب ثم رواه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً: قلت وعلى بن ظبيان ضعفه القطان وابن معين وغير واحد وقد تقدمت طريق محمد بن ثابت العبدى عن نافع ورواه الدارقطنى من طريق سالم عن ابن عمر مرفوعا ولفظه تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ضربنا بايدينا على الصعيد الطيب ثم نقضنا

التيمم فكذلك وان قلنا يجب وجبت الاعادة قولاً واحداً لنقصان البدل والمبدل ولم ار للجمهور
تصريحا بمخالفة هذه الجماعة ولا بمواضعها لكن اطلاقهم يقتضي ان لافرق هذا تفصيل مذهبا وحكي
ابن المنذر عن جمهور العلماء انه لااعادة عليه وحكي العبدري عن احمد بن حنبل وسائر الفقهاء
انه لايجب التيمم على صاحب الجبيرة والله اعلم*

(فرع) قطع الشيخ ابو حامد والماوردي والدارمي وابن الصباغ وسائر العراقيين وصاحب
التتمة وغيره من الخراسانيين بان المسح على الجبيرة غير مؤقت بل يسمح من غير نزوع وان تطاولت
الازمان الى ان يبرأ وذكر الفوراني وامام الحرمين والغزالي وآخرون من الخراسانيين وجها انه
مؤقت كلخف كذا اطلقوه قال الرافي فعلي هذا الوجه يختلف بالحضر والسفر فينزع المقيم
الجبيرة بعد يوم وليلة والمسافر بعد ثلاث وانكره عليه الشيخ ابو عمرو بن الصلاح وقال الصواب
انه يختص بيوم وليلة حضرا وسفرا والظاهر ما ذكره الرافي وهو مقتضى اطلاق من حكي هذا
الوجه وهذا الوجه في اصله ضعيف والصواب انه غير مؤقت لان الرخصة وردت غير مقيدة
بخلاف الخف ولان الحاجة تدعو الى استدامة الجبيرة قال القاضي أبو الطيب ولان الخف ينزعه

ان يضرب ضربة للوجه واخرى لليد اليمنى واخرى لليسرى والمشهور الاول وصورة الضرب غير
معينة بل لو كان التراب ناعما فوضع اليد عليه وعلق الغبار بيده كفي ثم اذا أخذ التراب بدأ في
مسح الوجه باعلاه ومسح اليدين بان يضع اصابع يده اليسرى سوى الابهام على ظهور اصابع اليمنى سوى
الابهام بحيث لا يخرج اناهل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويمرها على ظهر كفه اليمنى فاذا بلغت الكوع ضم
اطراف اصابعه الى حرف الذراع ويمرها الى المرفق ثم يدبر بطن كفه الى بطن الذراع فيمرها عليه وابهامه
منصوبة فاذا بلغ الكوع مسح ابهامه بطنها يظهر ابهامه اليمنى ثم يضع اصابع اليمنى على اليسرى فيمسحها
كذلك وهذه الكيفية محبوبة علي المشهور وقد زعم بعضهم انها منقولة من فعل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وقال الصيدلاني انها غير واجبة ولا سنة وهو قضية كلام أكثر الشارحين
المختصر قالوا انما ذكر الشافعي رضي الله عنه هذه الكيفية ردا على مالك رضي الله عنه حيث
قال بالضربة الواحدة لا يتأني المسح الى المرفقين وهذا يشعر بانها غير محبوبة ولا مقصودة في
نفسها وهل يفرق اصابعه في الضربتين أما في الثانية فنعم وأما في الاولى فقد روى المزني التفريق
أيضا واختلف الاصحاب فيه فغلطه قوم منهم القفال وقالوا لا يفرق في الضربة الاولى لانها لمسح الوجه

أيدينا فمسحنا بها وجونا ثم ضربنا ضربة أخرى فمسحنا من المرافق الى الاكف الحديث لكن
فيه سليمان بن أرقم وهو متروك قال البيهقي رواه معمر وغيره عن الزهري موقوفا وهو الصحيح
ومن طريق سليمان بن ابى داود الحراني وهو متروك أيضا عن سالم ونافع جميعا عن ابن عمر مرفوعا
بلفظ في التيمم ضربتين لضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين قال أبو زرعة حديث باطل

للجناية بخلاف الجبيرة قال امام الحرمين هذا الخلاف انما يثبت اذا امكن نزع الجبيرة ووضعها
بغير ضرر العضوفان اضربه لم يجب بلا خلاف قال وصورة الخلاف اذا لم يمكن النزع بغير خلل
يعود الى العضو الا بعد يوم وليلة فان امكن في كل وقت لم يجز المسح عليها وهذا الذي قاله
الامام حاصله رفع الخلاف من اصله فانا قدمنا اتفاق الاصحاب على انه اذا لم يكن في النزع ضرر
لا يجوز المسح بلا خلاف * والله اعلم

(فرع) قال اصحابنا حكم اللصوق وغيره من الجرح حكم الجبيرة في جميع ما سبق فان قدر
علي حل عصابته وغسله من غير ضرر لزمه والا فهو كالجبيرة على ما سبق قال القاضي حسين وغيره
وكذا لو وضع قشر الباقلا ونحوه على خدشه فهو كالجبيرة قال صاحب التهذيب وكذا لو طلي على
خدشه شيئا قال وكذا الشقوق على الرجل اذا احتاج فيها الى تطهير شيء يجمد فيها *
(فرع) قال اصحابنا اذا اجنب صاحب الجبيرة ونحوها لم يلزمه نزعها بل يغسل الصحيح ويمسح
عليها ويتمم كالمحدث بخلاف لابس الخف يلزمه النزع للجناية لعدم المشقة هناك
(فرع) لو كان على عضويه جبيران فرفع احدهما لا يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان

ولا يمسح الوجه بما بين الاصابع وما لم يمسح الوجه لا يدخل وقت مسح اليدين حتى يقدر الاحتساب
به عن اليدين فلا فائدة في التفريق واما في الضربة الثانية دخل وقت مسح اليدين فيفرق حتى
يستغنى عن اتصال التراب اليها مما على الكف وصوبه آخرون وقالوا فائدته زيادة تأثير الضرب
في اثاره الغبار لاختلاف موضع الاصابع اذا كانت مفترقة وهذا اصح ثم القائلون بالاول اختلفوا
في انه هل يجوز ان يفرق في الضربة الاولى فقال الاكثر نعم اذ ليس فيه الا حصول تراب
غير مستعمل بين اصابعه فان لم يفرق في الضربة الثانية كفاه ذلك التراب لما وان فرق حصل
فوقه تراب آخر غير مستعمل فيقع المجموع عن الفرض وقال الاقلون ومنهم اقفال لا يجوز ذلك
ولا يصح تيممه لو فعل لان فرض ما بين الاصابع لا ياتي بالضربة الاولى لوجوب الترتيب وحصول
ذلك الغبار ولمنع وصول الثاني واصوقه بالمثل ومن قال بالاول قال الغبار الاول لا يمنع وصول
الثاني اولا يمنع الوصول المعتبر ولهذا لو غشيه غبار في ثقله في السفر ثم تيمم يصح تيممه
ولا يكف نفص التراب اولا ثم اذا نرق في الضربتين وجوزنا ذلك او فرق في الضربة الثانية
وحدها فيستحب تحليل الاصابع بعد مسح اليدين على الهيئة المذكورة احتياطاً ولو لم يفرق فيها

ورواه الدار قطنى والحاكم من طريق عثمان بن محمد الاماطي عن عذرة بن ثابت عن ابن الزبير
عن جابر عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ^{ويستحب}
نعيم عن عذرة بسنده المذكور قال جاء رجل فقال أصابتنى جنابة وانى تمسح بيدي
فقال اضرب فاضرب يده الارض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرفقين ضعفت

لبسها جميعا شرط بخلاف الجبيرتين ولو سقطت جبيرته عن عضوه في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برأ أم لا كأنخلاج الخنف هذا مذهبنا وحكى صاحب العدة عن أبي حنيفة انه ان سقطت قبل البرىء لم تبطل دليلنا القياس على الخنف وعلي ما بعد البرء ولو اندمل ماتحت الجبيرة وبرأ وهو لا يعلم فصلي بعده صلوات وجب قضاؤهن بلا خلاف كذا نقل الاتفاق فيه صاحب التتمة وغيره ولو توهم اندماله بعد التيمم فبان انه لم يندمل ففي بطلان تيممه الوجهان في تيمم الجريح اصحها لا يبطل وقد سبقت المسألة هناك مستوفاة وبالله التوفيق

﴿فصل﴾ في مسائل تتعلق بباب التيمم (احداها) اذا تيمم وعليه خفان او عمامة لبسها علي طهر ثم خلع ذلك لم يبطل تيممه عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة والجمهور وحكى العبدري عن احمد انه يبطل (الثانية) قال الرويانى قال والذي لو عدم الجنب المياء فتيمم لقراءة القرآن فشرع فيها ثم رأى الماء فان لم ينو عند الشروع في القراءة قراءة قدر معلوم لزمه قطع القراءة بمجرد رؤية الماء وان نوى قدرا احتمل وجهين احدهما له الاتمام كما لو نوى نافذة محصورة له امامها علي المذهب والثاني يلزمه القطع لان القراءة لا يرتبط بعضها ببعض قال الرويانى وهذا الثاني اصح ولا وجه الاول قال ولو كان في وسط الآية لزمه قطعها (الثالثة) قال الرويانى قال والذي لو تيمم عادم الماء قبل الاجتهاد في القبلة ففي صحة تيممه وجهان بناء علي من تيمم وعليه نجاسة (الرابعة) اذا تيمم وعليه عمامة او خفان لبسها علي طهارة ثم نزعها لم يبطل تيممه عندنا وعند مالك

أو فرق في الاولى وحدها وجب التخليل آخرأ لان ما وصل اليه قبل مسح الوجه غير معتد به ثم مسح بعد ذلك احدى الراحتين بالاخري وهو واجب أو مستحب فيه خلاف مبني على أن فرض الكفين هل يتأني بضرهما علي التراب أم لا وفيه وجهان منهم من قال لا لانه لو تأدى فرضها حينئذ لما صلح الغبار الحاصل عليها لموضع آخر لانه يصير بالانفصال عنه مستعملا ومنهم من قال وهو الاصح نعم لانه وصل الطهور الى محل الطهارة بعد النية ودخول وقت طهارة ذلك المحل فعلى هذا المسح آخرأ متحب وعلي الاول هو واجب هذا ما يتعلق بهذه الهيئة والقدر الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين كيف ما كان ولا يشترط أن يكون المسح باليد بل لو مسح وجهه بمخرقة أو خشبة عليها تراب جاز ولا يشترط الامرار علي اصح الوجهين كما ذكرنا في مسح الرأس ولا يشترط أيضا ألا يرفع عن العضو المسوح حتى يستوعبه في اصح الوجهين والثاني يشترط لان التراب

ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمد وقال أنه متكلم فيه وأخطأ في ذلك : قال ابن دقيق العيد لم يتكلم فيه احد نعم روايته شاذة لان أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفا : أخرجه الدارقطني والحاكم أيضا : قلت وقال الدارقطني في حاشية السنن عقب حديث عثمان بن محمد كلهم ثقة والصراب موقوف : وفي الباب عن الاسلع قال كنت اخدم النبي ﷺ فأتاه جبرائيل بأية الصعيد

وأبي حنيفة وداود والعلما كافة الا رواية حكاهما العبدري عن أحمد أنه يبطل
 (فرع) قال المحاملي في اللباب التيمم يشتمل على فرض وسنة وأدب وكراهة وشرط فالفرض
 سبعة طلب الماء والقصد الى الصعيد والنية ومسح الوجه واليدين والترتيب والتتابع على قول
 والسنة خمسة التسمية والافتصار على ضربتين ونفض الغبار الكثير وتقديم اليمنى والادب ثلاثة
 استقبال القبلة والابتداء بأعلى الوجه وبالسكفين في اليدين والكراهة استعمال التراب الكثير
 والزيادة على الضربتين والشرط واحد وهو كون التراب مطلقا قال وينقض التيمم ما ينقض
 الوضوء وخمسة أشياء أيضا وجود الماء أو ثمنه وتوهمه وارتفاع المرض والاقامة قال ويفارق التيمم
 الوضوء في خمسة أشياء كون التيمم في عضوين ولا يجب ايصال التراب الى أصول الشعر مطلقا
 ولا يصلي فرضين بتيمم ولا يتيمم الا لعذر وبعد دخول الوقت هذا آخر كلام المحاملي وقد ترك
 من الشروط العذر ودخول الوقت وقد شذ عن ضبطه مسائل وتفصيل ووجوه سبقت في
 مواضعها والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ في حكم الصلوات المأمور بهن في الوقت مع خلل للضرورة قال أصحابنا العذر ضربان

الباقى بالفصل يصير مستعملا فلا يصح تيممه بالمردود حتى يأخذ ترابا جديداً ومن قال بالاول
 أوجب بنا اذا قلنا أن المستعمل هو اللاصق بالعضو فالباقي غير مستعمل بحال وان قلنا أن المتناثر
 مستعمل فانما يثبت حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكينة واعرض التيمم عنه لان في ايصال التراب
 الى الاعضاء عسر أسيا مع رعاية الافتصار على الضربتين فيعذر في رفع اليد وردها كما يعذر في التقاذف
 الذي يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف والله أعلم *

ونعود الى لفظ الكتاب في نزع الخاتم وتفريج الاصابع قال فيضرب ضربة واحدة
 لوجهه ولا ينزع خاتمه ولا يفرج أصابعه وقد يوجد في بعض النسخ وينزع خاتمه ولا يفرج أصابعه
 فعلى الاول المراد أنه لا يجب نزع الخاتم لان المقصود من الضربة الاولى مسح الوجه دون اليدين
 وقد ذكرنا أن المسح لو كان بخرقة ونحوها جاز فغاياته مسح بعض الوجه بما على الخاتم وليس المراد
 أنه لا يجوز النزع فانه لا صائر اليه ولا وجه له بل يستحب النزع ليكون مسح جميع الوجه باليد
 اتباعا لسنة وقوته ولا يفرج أصابعه يمكن أن يراد به أنه لا يجوز التفريج ذهابا الى ما صار اليه
 القفال ومن وافقه لكنه لم يرد ذلك لانه قل كلام القفال في الوسيط واستبعده وانما أراد أنه

فاراني التيمم فضربت بيدي الارض واحدة فسححت بهما وجهي ثم ضربت بهما الارض فسححت
 بهما يدي الى المرفقين رواه الدارقطني والطبراني وفيه الربيع بن بدر وهو ضعيف : وعن أبي
 أمامة رواه الطبراني واسناده ضعيف أيضا ورواه البزار وابن عدى من حديث عائشة
 مرفوعا التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين تفرد به الحرث بن الخريت

عام ونادر فالعام لا قضاء معه للمسقة ومن هذا الضرب المريض يصلي قاعداً أو مومياً أو بالتيميم خوفاً من استعمال الماء ومنه المصلي بالإيماء في شدة الخوف والمسافر يصلي بالتيميم لعجزه عما يجب عليه أن يستعمله وأما النادر فقسمان قسم يدوم غالباً وقسم لا يدوم فالاول كالمستحاضة وسلس البول والمثدي ومن به جرح سائل أو رعايف دائم أو استرخت مقعدته فدام خروج الحدث منه ومن أشبههم فتكلمهم يصلون مع الحدث والنجس ولا يعيدون للمسقة والضرورة وأما الذي لا يدوم غالباً فنوعان نوع يأتي معه ببدل للخلل ونوع لا يأتي فمن الثاني من لم يجد ماء ولا تراباً والمريض والزمن ونحوها ممن لا يخاف من استعمال الماء لكن من يوضئه ومن لا يقدر على التحول إلى القبلة والاعمى وغيره ممن لا يقدر على معرفة القبلة ولا يجد من يعرفه اياها ومن على بدنه

لا يجب التفريغ أو انه لا يستحب أو انه يستحب ألا يفرج فان أراد الاحتمال الاول فلا كلام فيه وان أراد غيره فليكن معلماً بالواو لما ذكرنا من رواية المزني وتصحيح الاصحاب لها وبيننا أنه ظاهر المذهب وأما من روى في الكتاب وينزع خاتمته فذلك ظاهر والمراد الاستحباب على ما سبق

قال ﴿ السابع الترتيب كما في الوضوء ﴾

الترتيب معتبر بين الوجه واليدين كما في الوضوء وتركه نادياً حكمه ما سبق في الوضوء ولا يشترط الترتيب في أخذ التراب للعضوين على أصح الوجهين حتى لو ضرب يديه على الارض معاً وتمكن من مسح الوجه يمينه ومن مسح يمينه يديه جاز لان الركن الاصل هو المسح وأخذ التراب ونقله وسيلة فلا يعتبر فيه ترتيب (خاتمان) احداها قال جماعة من الاصحاب اركان التيمم وفروضه خمسة وحذفوا الركن الاول والثاني من السبعة التي عدتها في الكتاب والذي فعلوه أولى اما الركن الاول فلانه ما ساقه الا للكلام في التراب المتيتم به ولو ح. بن عد التراب ركناً في التيمم لحسن عد الماء ركناً في الوضوء والغسل واما الركن الثاني فلان التصند داخل في النقل فانه اذا نقل التراب على الوجه الذي سبق وقد نوى التيمم كان قاصداً إلى التراب لا محالة وحذف بعضهم النقل ايضاً فاقصر على اربعة والا كثرون عدوه ركناً وبنوا عليه انه لو احدث به أخذ التراب

عن ابن أبي مليكة عنها قال ابو حاتم حديث منكر والحريش شيخ لا يخرج بحديثه : وعن عمار قال كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضررنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين رواه البزار

(٢) ﴿ حديث ﴾ روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمار بن ياسر تكفيك ضربة للوجه وضربة للكفين الطبراني في الاوسط والكبير وفيه ابراهيم بن محمد بن ابى يحيى وهو ضعيف لكنه حجة عند الشافعي ورواه الشافعي في حديث ابن الصمة كما تقدم وقال ابن عبد البر أكثر الآثار المرفوعة

أوجرحه نجاسة لا يعنى عنها ولا يقدر على ازالتها والمربوط على خشبة ومن شد وثاقه والغريق ومن حول عن القبلة او أكره على الصلاة الي غيرها أو على ترك القيام فكل هؤلاء يجب عليهم الصلاة علي حسب الحال ونجب الاعادة لندور هذه الاعذار وفي بعض هؤلاء خلاف ضعيف تقدم في هذا الباب وأما المصلي عريانا لعدم السترة ففي كيفية صلاته قولان أحدهما وأشهرهما تجب الصلاة قائما بتمام الركوع والسجود والثاني يصلي قاعداً فعلى هذا هل يتم الركوع والسجود أم يقتصر علي أدني الجهة من الارض فيه قولان وحكي امام الحرمين والغزالي وجهها أنه يتخير بين القيام والقعود ويجرى هذا الخلاف في المحبوس في موضع نجس بحيث لو سجد لسجد علي النجاسة هل يتم السجود ام يقتصر علي الایاء أم يتخير ويجرى فيمن وجد ثوبا طاهرا لو فرشه بقى عريانا وان لبسه صلى

وقبل ان يمسح به الوجه يبطل ما فعلا وعليه الاخذ ثانيا كما لو غسل في الوضوء وجهه ثم احدث بخلاف ما اذا اخذ كفا من الماء ليغسل به وجهه فاحدث ثم غسل الوجه جاز لان القصد الي الماء ونقله لا يجب وقياس ذلك انه لا يضر عزوب النية بعد افترائها باخذ التراب وهو وجه قدمناه لكن الاصح انه لا بد من الاستصحاب الي مسح بعض الوجه لما سبق واذا يممه غيره باذنه وهو عاجز ار قادر وجوزناه واحداث احدهما بعد الضرب واخذ التراب وقبل المسح فقد ذكر القاضي في فتاويه انه لا يضر ذلك لان الآذن لم يأخذ حتي يبطل بمحدثه وحديث المأدون لا يؤثر في طهارة غيره وهذا مشكل بل ينبغي ان يبطل الاخذ بمحدث الآذن كما لو كان يتيمم بنفسه ولهذا لو احدث بعد مسح الوجه يبطل ولا تقول انه لم يمسح حتي يبطل بمحدثه ولو ضرب يده علي بشرة امرأة اجنبية عليها تراب فان كان كثيرا يمنع تلاقى البشريتين فلا بأس وان كان قليلا لا يجوز لان المس حدث والحديث اذا قارن فعل الطهارة منع الاعتداد به وفرق في التمسك بين ان يضرب اليد عليها في الضربة الاولى أو في الثانية وقال الاخذ للوجه صحيح فا اضرب اليد عليها في المرة الثانية بطل مسح الوجه لانه حدث طرأ في اثناء التيمم والاول هو الوجه فان النقل من الاركان فقارنة الحدث له كفقارنته لغسل الوجه في الوضوء وهكذا اطلق القاضي في الفتاوى وزاد بعضهم في الاركان طلب التراب وليس ذلك من نفس التيمم فان المريض يتيمم كالمسافر والطلب مخصوص بالمسافر وما يختص به بعض التيممين لا يكون من نفس مطلق التيمم (الثانية) لم يفرّد في الكتاب السنن بالدكر كما فعل في الوضوء وللتيمم سنن منها ما صار مذكورا في عن عمار ضربة واحدة وما روى عنه من ضربتين فكلها مضطربة وقد جمع البيهقي طرق حديث عمار فابلق

(قوله) بعد ذكر كيفية المسح وزعم بعضهم أنها منقولة عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن الصلاح في مشكله لم يرد بها أثر ولا خبر: وقال النووي في شرح المهذب لم يثبت

علي النجاسة ويجرى في العارى إذا لم يجد الأثوباً نجسا والاصح في هاتين الصورتين انه يصلي عاريا
فاذا قلنا في العريان لا يتم الركوع والسجود لزمه الاعادة علي المذهب وفيه قول ضعيف لا يعيد
وقد سبق نظيره فيمن صلى بغير ماء ولا تراب ونظائره وان قلنا يتم الاركان فان كان من قوم
عادتهم العرى لم تجب الاعادة بلا خلاف وان كانوا لا يعتقدونه فالمذهب الصحيح الذي قطع به
العراقيون وجماعة من الخراسانيين أنه لا اعادة أيضا وفيه وجه حكاه الخراسانيون أنها تجب وهو
شاذ ضعيف وقد قال الشيخ أبو حامد في تعليقه في باب ستر العورة لا يجب عليه الاعادة ولا أعلم
فيه خلافا يعني بين المسلمين فأشار الى الاجماع عليه ثم لا فرق في سقوط الاعادة بين الحضرة
والسفر لان الثوب يعز في الحضرة ولا يبذل بخلاف الماء وأما الثاني وهو ما يأتي معه ببدل ففيه

كيفية مسح الوجه واليدين ومنها التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى ومنها امرار التراب علي العضد
ذكر في التهذيب وغيره انه مستحب ونازع بعضهم فيه ومنها الموالاة وفيها قولان كما في الوضوء
ويعتبر ههنا مدة الجفاف لو كان المستعمل ماء هذا اذا اعتبرنا ثم الجفاف وحكى ابو عبد الله
الحناطي ههنا طريقة أخرى جازمة بأنها لا تشترط في التيمم وذكر افاضى ابن كج طريقة ثالثة
جازمة بلاشراط ومنها تخفيف التراب المأخوذ اذا كان كثيرا بنفض اليدين ونها الابرغ اليد
عن العضو الممسوح حتى يتم مسحه ومنها الا يكرر المسح وفيه وجه ضعيف

قال (الباب الثالث في احكام التيمم وهي ثلاثة الاول انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع
في الصلاة ولا تبطل الصلاة (جز) بعد الشروع فيها وتبطل بظن وجود الماء قبل الشروع ولكن المصلي اذا
رأى الماء فالاولي له ان يقبل فرضه نفلا علي وجهه وان يستمر علي وجهه وان يخرج من الصلاة علي وجهه ليدرك
فضيلة الوضوء وفي وجه يلزمه المضي ولا يجوز الخروج وعلي هذا لو كان في نافذة بطلت لانها
غير مانعة من الخروج وهو بعيد نعم لو اراد ان يزيد في ركعات النافلة في جوازه وجهان

ذكرنا ان هذا الباب مسوق لبيان فائدة التيمم وهي التي تباح به فتكلم في ثلاثة امور في
انه الم ابيح وفي انه ماذا يبيح وفي ان ما يبيحه اذا أتى به هل يستغنى عن القضاء ام لا أما
الاول فلا شك في ان التيمم يبطل بهروض الحدث كل وضوء ويختص هو بالاطلاق بعروض
القدرة علي استعمال الماء فجعل كلام الحكم الاول فيه واعلم ان التيمم على قسمين احدهما ما يرخص
فيه مع وجدان الماء كتيمم المريض والثاني ما يكون بسبب اعواز الماء أو الحاجة اليه أو الخوف من

وليس الذي قاله هذا الزاعم بشيء انتهى وفي البخارى من حديث عمار طرف من الكيفية حيث
قال ثم مسح بها ظهر كفة بشماله أو ظهر شماله بكفه ولا يبي داد والناسي ثم ضرب بشماله علي يمينه
ويمينه علي شماله وقد استدلل صاحب المذهب بحديث الاسلع الذي قدمناه عن الطبراني
وكيفيته مع ضعفه مخالفة للكيفية المذكورة والله اعلم *

صور منها من يتيمم في الحضر لعدم الماء أو لشدة البرد في الحضر أو السفر أو لتسيان الماء في رحله ونحوه في السفر أو تيمم مع الجبيرة الموضوعة على غير طهر والصحيح عند الاصحاب أنه يجب الاعادة على جميعهم وتقدمت تفاصيل الخلاف فيهم ومنها التيمم مع الجبيرة الموضوعة على طهر فلا اعادة عليه في أصح القولين ومن الاصحاب من جعل مسألة الجبيرة من العذر العام وهو حسن والله أعلم * ونقل امام الحرمين . الغزالي أن أبا حنيفة رحمه الله قال كل صلاة تفترق الى القضاء لا يجب

الاستقاء وما اشبه ذلك فالاول لا يتأثر برؤية الماء وطلوع الركب بحال واما الثاني فيتأثر بذلك ويجملته ان نظران رأى الماء خارج الصلاة يبطل تيممه لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبي ذر رضي الله عنه « اذا وجدت الماء فامسه جلدك » (١) وكذا لو لم يتيقن الظفر بالماء لكن ظنه كما لو طلع عليه ركب او اطقت بالقرب منه غمامة او توهمه كما اذا تخيل سرابا ماء لانه يجب عليه الطلب عند حدوث هذه العوارض وقد ذكرنا انه اذا وجب الطلب يبطل التيمم وانما يبطل التيمم في هذه الصور بشرط ان لا يقارن هذه العوارض مانع آخر من استعمال الماء فلو قارنها مانع لم يبطل التيمم لانه يجوز التيمم ابتداء فالولى ان يدفع البطلان دواما وذلك كما اذا وجد ماء وهو محتاج اليه لقيه او وجدته في قعر بئر وهو عند العثور عليه عالم بتعذر الاستقاء او قال انسان او دعنى فلان ماء وهو حين يسمع يعرف غيبة المودع وما اشبه ذلك وان رأى الماء في الصلاة فلا يخلو اما ان تكون الصلاة مغنية عن القضاء او لا تكون فان لم تكن مغنية عن القضاء كما اذا تيمم الحاضر لعدم الماء وشرع في الصلاة ثم رأى الماء في صلاته فهل تبطل صلاته وتيممه فيه وجهان احدهما لا لانه شرع في الصلاة بطهور امر باستعماله فيتمها محافظة على حرمتها ثم يتوضأ ويعيد واحدهما نعم لان الحاضر تلزمه الاعادة اذا وجد الماء بعد الفراغ فاذا وجدته في اثناء الصلاة فليشتغل بالاعادة وان كانت مغنية عن القضاء فظاهر المذهب المنصوص انه لا يبطل تيممه ولا صلاته واثار المزني الى تخريج قول انهما يبطلان وبه قال ابو حنيفة واحمد في رواية وساعد بن سريج المزني علي التخريج وقال المستحاضة اذا انقطع دمها في الصلاة تبطل صلاتها فليكن التيمم برؤية الماء كذلك لان الضرورة قد اوتفعت في الصورتين وجعل المسألتين علي قوانين بالنقل والتخريج وجه الاول انه لو طاع عليه ركب لا يبطل تيممه فكذلك اذا رأى الماء وتيقن وجوده

(١) حديث (١) أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يبي ذر اذا وجدت الماء فامسه جلدك واعاده المصنف في آخر الباب بلفظ قال صلى الله عليه وسلم لا يبي ذر وكان يقيم بالربذة وبفقد الماء أياما فسأل عن ذلك فقال التراب كافيك ولولم تجد الماء عشر حجج النسائي باللفظ الاول واوب داود واللفظ التام له وباقي أصحاب السنن من رواية خالد الحذاء عن ابي قلابة عن عمرو بن بجدان عن ابي ذر قال اجتمعت عنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا ذر ابد فيها وفيدت الى الربذة الحديث وفيه الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين فاذا وجدت

فعلها في الوقت وأن المزني رحمه الله قال كل صلاة وجبت في الوقت وان كانت مع خلل لم يجب قضاؤها قالوا وهما قولان منقولان عن الشافعي رحمه الله وهذا الذي قاله المزني هو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بامر جديد ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلافه والله أعلم * قال امام الحرمين وغيره ثم ما حكمتنا من الاعتذار بأنه دائم وأسقطنا الفرض به فلو اتفق زواله بسرعة

لانهما متلازمان الا ترى انه قبل الشروع يبطل بهما وبعد الفراغ لا يبطل لانهما ولا بذلك وايضا لما شرع في الصلاة فقد تلبس بالمقصود ووجدان الاصل بعد التلبس بمقصود البطلان لا يبطل حكم البطلان كما لو شرع في الصيام ثم وجد الرقبة وايضا فان احباط الصلاة عليه أشد ضرراً من تكليفه شراء الماء بالزيادة على من المثل بقدر يسير فاذا لم يجب ذلك فاستعمال الماء ههنا أولى ألا يجب حرمة الصلاة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «فأمسه جلدك» وايضاً فان المعتدة بالشهور لو حاضت في أثناءها تنتقل الى الاقراء فكذلك ههنا والفرق بين التيمم والمستحاضة نذكره في أحكام المستحاضة ان شاء الله تعالى ويتعلق بالمذهب المنصوص ويتفرع عليه أمور أحدها أنه يستثنى عنه ما لو شرع في الصلاة وهو مسافر ثم نوى الإقامة فيها بعد وجدان الماء ففي بطلان صلاته وجهان أحدهما البطلان تغليبا لحكم الإقامة وهما كل وجهين فيما اذا كان مقياً ورأى الماء في صلاته ولو شرع الماء في الصلاة بالتيمم ونوى القصر ثم وجد الماء في الصلاة ونوى الاتمام بعده بطلت صلاته أيضاً في أصح الوجهين لان تيممه صح لهذه الصلاة مقصورة وقد أئتم الآن زيادة ركعتين والثاني لو كان في صلاة فريضة فهل يجوز له أن يخرج منها ليتوضأ فيه ثلاثة أوجه أحدها نعم وهل هو أولى فيه وجهان أظهرهما نعم ليخرج من الخلاف فان من العلماء من حرم عليه الاستمرار ولأنه لو وجد الرقبة في أثناء الصيام فلا فضل أن يعدل الى التحرير فكذلك ههنا والثاني الاولى الاستمرار لان الخروج ابطال للعمل وقد قال الله تعالى «ولا تبطلوا أعمالكم» حكى الوجهين هكذا الشيخ أبو حامد وطبقه وعن الشيخ ابى محمد والقاضي الحسين أن الخروج المطلق ليس بأولى لا محالة لكن الخلاف في أن الاولى أن يقلب فرضه نفلاً ويسلم عن ركعتين أم الاولى أن يتم الفريضة فن صائر الى الاول صيانة للعبادة عن الابطال وأداء الفريضة بأكمل الطهارتين ومن صائر الى الثاني محافظاً على حرمة الفريضة والوجه الثاني في أصل المسألة أنه لا يجوز

الماء فأمسه جلدك فان ذلك خير وللمتقدمي ظهور المسلم واختلف فيه على ابى قلابة فقيل هكذا وقيل عنه عن رجل من بنى عامر وهذه رواية أيوب عنه وليس فيها مخالفة لرواية خالد وقيل عن أيوب عنه عن أبى المهلب عن ابى ذر وقيل عنه باسقاط الواسطة وقيل في الواسطة محجن أو ابن محجن أو رجاء بن عامر أو رجل من بنى عامر وكلها عند الدارقطني والاختلاف فيه كله على أيوب ورواه ابن حبان والحاكم من طريق خالد الحذاء كرواية ابى داود

فهو كاللائم المتأدى نظرا الى جنسه وما حكنا بأنه لا يدوم فاتفق دوامه لم ياحق باللائم بل حكمه حكم ما ينقطع على قرب الحاقا لما يشد من الجنس بالجنس ثم كل صلاة أو جنبناها في الحار مع خلل وأوجبنا قضاءها قضاها في الفرض من صلاتيه أربعة أقوال مشهورة في الطريقتين وقد سبق بيانها أصحابها عند الجمهور أن الفرض الثانية والثاني الاولي والثالث احداها لا بعينها والرابع كلاهما فرض واختاره القفال والفوراني وصاحب الشامل وهو قوى فانه مكاف بهما قال امام الحرمين

الاعراض عن الفريضة بحال لان الاعراض ابطال للفريضة والثالث ذكره امام الحرمين أنه يفرق بين أن يضيق الوقت فلا يجوز الخروج لانه ان لم يكن في الصلاة تعين عليه البدار حينئذ فاذا كان فيها يمتنع الخروج وان لم يضيق الوقت فله الخروج لان الوجوب في أول الوقت موسع والشروع لا يلزم شيئا وهذا التفصيل عنده لا يختص بالتميم بل مطرد في كل مصل * الثالث اذا لم يخرج منها وآتم الفريضة فكأتمت بطل تيممه ان كان الماء الذي ظفر به باقيا بحاله حتى حكى اقاضي اروياي عن والده أنه لا يسلم التسليمة الثانية لان بالتسليمة الاولي تمت الصلاة وبطل التيمم وان لم يكن ذلك الماء باقيا ولم يعرفه المصلي حتى فرغ فكذلك وان عرف فواته وهو بعد في الصلاة فهل يبطل تيممه اذا فرغ وجهان قال صاحب التلخيص نعم وبه قال الشيخ أبو حامد لان التيمم يبطل بوجدان الماء الا في الصلاة التي هو فيها الحرمتها وقال آخرون منهم القفال لا يبطل حتى يجوز له التنفل به لانه حين الفراغ غير وجد الماء ولا متوهم للوجدان * الرابع لو رأى الماء وهو في صلاة نافلة فبطلانها وجهان أصحهما لا تبطل كالفريضة والثاني أنها تبطل لان حرمتها قاصرة عن حرمة الفريضة الا يرى أنها لا تلزم بالشروع والفريضة تلزم وهذا الوجه حكاه امام الحرمين قدس الله روحه عن ابن سريج رحمه الله فعلى الاول الاصح لو كان قد شرع فيها من غير تعيين عدد في نيته لم يزد على ركعتين نص عليه لان الاولي في النوازل أن تكون مثني مثني فليسلم عن ركعتين وليصل بالوضوء وعن القاضي الحسين أن له أن يزيد ما شاء وان كان قد نوى ركعة أو ركعتين فلا يزيد على ما نوى لان الزيادة كافتتاح نافلة بعد وجود الماء الا ترى أنه تقتصر الزيادة الى قصد جديد وعن القفال أنه يجوز أن يزيد ما شاء لان حرمة تلك الصلاة باقية ما لم يسلم بخلاف ما لو سلم وأراد افتتاح نافلة أخرى ولو نوى عدداً فوق الركعتين ثم رأى الماء فهذا يستوفى ما نواه أم يجب الاقتصار على ركعتين فيه وجهان أظهرهما أن له أن يستوفى ما نواه لان احرامه انعقد لذلك العدد فأشبهه المكتوبة

وصححه أيضا أبو حاتم ومدار طريق خالد على عمرو بن يحدان وقد وثقه العجلي وغفل ابن القطان فقال انه مجهول : وفي الباب عن ابي هريرة رواه البزار قال حدثنا مقدم ن محمد ثنا عمي القاسم بن يحيى ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رفعه الصعيد وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليتيق الله وليمسسه بشرته فان ذلك خير وقال لا نعلمه

وإذا أوجبنا الصلاة في الوقت وأوجبنا القضاء فالمذهب ان ما يأتي به في الوقت صلاة ولكن يجب قضاؤها للنقص قال ومن أصحابنا من قال ليست صلاة بل تشبه الصلاة كالامساك في رمضان لمن أظفر عمداً قال وهذا بعيد قال فان قيل هلا قلتم الصلاة المفعولة في الوقت مع الخلل فاسدة كاللحمة الفاسدة التي يجب المضى فيها قلنا ايجاب الاقدام على الفاسد محال وأما التشبه فلا يبعد ايجابه والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة * قال المصنف رحمه الله *

المقدرة وعلي هذا ففي جواز الزيادة علي المنوى الوجهان المذكوران في جواز الزيادة علي الركعتين اذا نواهما واصل هذه المسائل أن المصلي بسبيل من زيادة الركعات ونقصانها في النوافل المطلقة كيف شاء وسيأتي ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى فاذا وقفت على ما ذكرنا فعد الى ألفاظ الكتاب (اعلم) أن قوله أنه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة وان كان مطلقا مشروط بشرطين أحدهما أن يكون ذلك التيمم غير تيمم المريض ونحوه والثاني ألا يقارن رؤية الماء مانع يرخص في ابتداء التيمم على ما بينها وقوله ولا تبطل برؤية الماء بعد الشروع فيها مقيد بما اذا كانت الصلاة مغنية عن القضاء والا فهي باطلة علي الاصح ولا بد من استثناء الصورتين المذكورتين من قبل أيضا وقوله ولكن المصلي اذا رأى الماء لا يتعلق بقوله ويبطل بظن الماء قبل الشروع وان كان مذكورا عقيب بل بقوله لا تبطل بعد الشروع فيها والوجه الثلاثة التي ذكرها في أن الاولى ماذا كلها مبنية على أنه يجوز له الخروج وترك الفريضة والذي يقابله قوله وفي وجه يلزمه المضي ولا يجوز الخروج وليس في الجمع بين هاتين العبارتين سوى الايضاح وقوله وعلي هذا لو كان في نافلة بطلت لأنها غير مانعة يعني به انا اذا قلنا بوجوب المضي في الفريضة أما نقول به حرمة الفريضة وليس للنافلة حرمة مانعة من الخروج فتبطل وقوله وهو بعيد يجوز أن يريد به هذا البناء ووجه البعد فيه أن قضية وجوب المضي لحرمة الفريضة أن يقول بعدم الوجوب اذا فقدنا تلك الحرمة فاما أن يقول بالبطلان فلم وطريق توجيه البطلان أن يقال رؤية الماء تقتضي البطلان مطلقا خالفناه في الفريضة لزيادة حرمتها كما أشرنا اليه لكن صاحب الكتاب لم يرد استبعاد البناء وانما أراد استبعاد أصل الوجه وهو بين من كلامه في الوسيط واستقرب بالاضافة اليه التردد في زيادة الركعات *

عن ابى هريرة إلا من هذا الوجه ورواه الطبراني في الاوسط من هذا الوجه مطولا : أخرجه في ترجمة احمد بن محمد بن صدقة وساق فيه قصة ابى ذر وقال لم يروه الا هشام عن ابن سيرين ولا عن هشام الا القاسم تفرد به مقدم وصححه ابن القطان لكن قال الدار قطني في اللل أن ارساله أصح *

كتاب الحيض

قال الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأوهن من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) قال أهل اللغة يقال حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً فهي حائض بحذف الهاء لأنه صفة للمؤنث خاصة فلا يحتاج إلى علامة تأنيث بخلاف قانة ومسلمة هذه اللغة الفصيحة المشهورة وحكى الجوهري عن الفراء أنه يقال أيضاً حائضة وأشد: كحائضة بزني بها غير طاهر: قال الهروي يقال حاضت وتحيضت ودرست بفتح الدال والراء والسين المهملة وعركت بفتح العين وكسر الراء وطمشت بفتح الطاء وكسر الميم وواد غيره ونفست وأعصرت وأكبرت وضحكت كله بمعنى حاضت قال صاحب الحاوي للحيض ستة أسماء وردت اللغة بها أشهرها الحيض والثاني الطمث والمرأة طامت قال الفراء الطمث الدم ولذلك قيل إذا افتض البكر طمها أي أدماها قال الله تعالى: «لم يطمئن انس قبلهم ولا جان»: الثالث العراك والمرأة عارك والنساء عوارك: الرابع الضحك

قال ﴿الثاني أليجمع بين فرضين بتيمم واحد ويجمع بين فرض ونوافل وبين فرض ومنذورة ان قلنا يسلك بها مسلك جائز الشرع لا مسلك واجبه وبين فرض وركعتي الطواف الا اذا قلنا انهما فريضة ويجمع بينهما وبين الطواف بتيمم واحد على احد الوجهين لانهما كالتابع له ويجمع بين فريضة وصلاة جنازة ولا يقعد في صلاة الجنازة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالنقل والتخريج وقيل ان تعيت عليه فلها حكم الفرض وقيل لها حكم النفل ولكن القعود لا يحتمل مع القدرة لان القيام اظهر ركانها﴾

لا يؤدي بالتيمم الواحد مما يتوقف على الطهارة الا فريضة واحدة خلافا لابي حنيفة حيث قال يؤدي به ماشاء وكذلك قال احمد في رواية وفي رواية اخرى يتيمم لوقت كل صلاة لنا ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال «من السنة الا يصلي بالتيمم الا مكتوبة واحدة ثم يتيمم للاخرى» (١) والسنة في كلام الصحابي تنصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان التيمم طهارة ضرورة فلا يؤدي به فريضان ولا فرق بين ان يتحد الجنس كصلاتين او طوافين أو يختلف كصلاة وطواف ولا فرق في ذلك بين البالغ والصبي وحكي القاضي الروياني

(١) حديث * ابن عباس من السنة ان لا يصلي بالتيمم الا مكتوبة واحدة ثم يتيمم للاخرى والسنة في كلام الصحابي تنصرف الى سنة النبي ﷺ الدارقطني والبيهقي من طريق الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد عنه والحسن ضعيف جدا: وفي الباب موقوفا عن علي وابن عمر وعمر بن العاص: أما علي فرواه الدارقطني وفيه حجاج بن ارطاة والبحارث الاعور: وأما ابن عمر فرواه البيهقي عن الحاكم من طريق عامر الاحول عن نافع عن ابن عمر قال يتيمم

والمرأة ضاحك قال الشاعر

وضحك الارانب فوق الصفا * كمثل دم الحرق يوم اللقا

والخامس الاكبار والمرأة مكبر قال الشاعر :

يأتي النساء على ايطارهن ولا * يأتي النساء اذا اكبرن اكبارا

والسادس الاعصار والمرأة معصر قال الشاعر :

جارية قد أعصرت * أو قد دنا اعصارها

قال أهل اللغة وأصل الحيض السيلان يقال حاض الوادي اي اسال يسمى حيضاً لسيلانه في أوقاته قال الازهرى والحيض دم يرخيهِ رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة والاستحاضة سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ويكون أسود محتماً أي حاراً كأنه محترق قال والاستحاضة دم يسيل من العاذل وهو عرق فمه الذي يسيل في أدني الرحم دون قعره قال وذكر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا كلام الازهرى والعاذل بالعين المهملة وكسر الذال

في الصبي هل يجمع بين فريضتين بتيمم واحد وجهين والصحيح انه لا يجمع لانه وان لم يكن مكلفاً لكن ما يؤديه حكمه حكم الفرائض الا ترى انه ينوى بصلاته المفروضة ولا فرق في المكتوبة بين الفائتة والمؤداة واغرب ابو عبد الله الحناطي فحكى وجهانه يجوز الجمع بين الفوائت وبين الفائتة والمؤداة ويجوز ان يجمع التيمم بين فريضة ونوافل لان النوافل مما لا يمكن المنع منها وفي تجديد التيمم لكل واحدة منها حرج عظيم لانها لا تنضب وايضا فهي اتباع للفرائض بخلاف الفرائض بعضها مع بعض ثم في الفصل مسائل (احداها) هل يجمع بين مكتوبة ومنذورة فيه وجهان وربما قيل قولان صحهما لانهما مفروضة متعينة على الناذر فاشبهت المكتوبة والثاني نعم لانهما وجبت بعارض فلا يلحق بالمفروض الاصل وهذا الخلاف مبني على اصل في النذر وهو انه يسلك بالمنذور مسلك واجب الشرع أو مسلك أقل ما يتقرب به وفيه وجهان فاذا نذرهديا حمل في قول علي شيء من النعم لانه الهدى الواجب شرعا وعلي قول له ان يقتصر علي دجاجة وقطعة لحم لان ذلك مما يتقرب به واذا قلنا بهذا القول فيعطى المنذور حكم القربات التي لا تجب حتى يجوز التعمود في الصلاة مع القدرة علي القيام ويجوز اداؤها علي الرحلة واذا قلنا بالاول لا يجوز وقول الاصحاب يسلك به مسلك جائز الشرع اي في الاحكام مع وجوب الاصل وعنوا بجواز الشرع ههنا القربات التي جوز تركها ويجرى الخلاف فيما لو جمع بين منذورتين (الثانية) في وجوب ركعتي الطواف قولان يذكران في موضعهما فان لم توجههما فلا يخفى جواز الجمع بينهما وبين

لكل صلاة وان لم يحدث قال البيهقي هو أصح ما في الباب قال ولا نعلم له مخالفا من الصحابة .
وأما عمرو بن العاص فرواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ان عمرو بن العاص كان يتيمم لكل صلاة وبه كان يفتي قتادة وهذا فيه ارسال شديد بين قتادة وعمرو*

المعجمة قال الهروي في الغربيين وغيره من أهل اللغة الحيض دم يخرج في أوقاته بعد بلوغها والاستحاضة دم يخرج في غير أوقاته قال صاحب الحاوي أما الحيض في قول الله تعالى «وإذا ألونتك عن الحيض» فهو دم الحيض بإجماع العلماء وأما الحيض في قوله تعالى: (فاعتزلوا النساء في الحيض) فقيل أنه دم الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه وهو الفرج قال وهذا قول أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهور المفسرين وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي وآخرون مذهبنا أن الحيض هو الدم وهو الحيض وقال قوم هو الفرج وهو اسم للموضع كالميت والمنقيل موضع البيوتة والتيلولة وقال قوم زمان الحيض قال وهما قولان ضعيفان قال صاحب الحاوي وسمى الحيض أذي لقبح لونه ورأته ونجاسته واضراره قال الجاحظ في كتاب الحيوان والذي يحيض من الحيوان أربع المرأة والأرنب والضبع والخفاش وحيض الأرنب والضبع مشهور في أشعار العرب (فرع) ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في الحيض «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم» قال البخاري في صحيحه قال بعضهم أول ما أرسل

الطواف وبينهما وبين مكتوبة وإن أوجباها في الجمع بينهما وبين الطواف وجهان أحدهما ويحكي عن ابن سريج أنه يجوز لأهلهما تابعتان للطواف أو كلجزء منه بمثابة بعض الأشواط وأصحهما أنه لا يجوز لأن ركعتي الطواف عبادة مستقلة ولهذا يحتاج إلى نية مفردة بخلاف بعض الأشواط والخلاف في الوجوب مخصوص بركعتي طواف الفرض أما ركعتا طواف التطوع فمتطوع ومنهم من أجرى القولين في ركعتي طواف التطوع أيضا وقال اتفاق الفرض والنفل في الشرائط لا ينكر الأيرى أن صلاة الفرض والنفل يستويان في اعتبار الطهارة وستر العورة فعلى هذا لو صلى فريضة بتيمم وطاف تطوعا هل له أن يصلى به ركعتي الطواف. فيه وجهان وفي جواز الجمع بين الخطبة وصلاة الجمعة بالتيمم الواحد وجهان كالوجهين في الجمع بين الطواف أراجب وركعتيه إذا أوجباها لأن الخطبة تابعة للصلاة كالركعتين للطواف وهذا على قولنا تشترط طهارة الحدث في الخطبة الثالثة نص في المختصر أنه يجمع بين فريضة وصلاة جنازة وفي موضع آخر أنه لا يقعد فيها مع القدرة على القيام وأنها لا تؤدي على الراحة. فهذا يقتضي الحاقها بالفرائض والأول يقتضي الحاقها بالنوافل واختلفوا فيه على ثلاثة طرق أحدها أن المسألتين على قولين تقلا وتخرجا أحدهما أنها ملحقة بالفرائض فلا يجوز الجمع ولا القعود ولا على الراحة لأنها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه منه بالنفل وإن اختلفت كيفية الاقتراض والثاني أنها ملحقة بالنوافل فيجوز فعلها على الراحة والجمع والقعود لأن فروض الكفايات كالنوافل في جواز الترك وعدم الانحصار والطريق الثاني تنزيل النصين على حالين حيث قال يجمع أراد ما إذا لم يتعين عليه وفي هذه الحالة له أن يقعد ويؤديها على الراحة وحيث قال لا يقعد أراد ما إذا تعينت عليه بان لم يحضر غيره وفي هذه الحالة لا يجمع والثالث أن حكمها

الحيض على بنى اسرائيل قال البخارى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم اكثر يعنى أنه عام في جميع بنات آدم

(فرع) يجوز أن يقال حاضت المرأة وطمشت ونفثت بفتح النون وكسر الفاء وعركت ولا كراهة في شيء من ذلك وروينا في حلية الاولياء لابي نعيم الاصبهاني باسناده عن محمد بن سيرين أنه كره أن يقال طمشت دليلنا ان هذا شائع في اللغة والاستعمال فلا تثبت كراهته الا بدليل صحيح واما ما روينا في سنن البيهقي عن زيد بن يونس قال قلت لعائشة رضى الله عنها «ما تقولين في العراك قالت الحيض تعنون قلنا نعم قالت سموه كما سماه الله تعالى» فعناه والله أعلم أنهم قالوا العراك ولم يقولوا الحيض تأديبا واستحياء من مخاطبتها باسمه الصريح والشائع وهو مما يستحي النساء منه ومن ذكره فقالت لا تتكلموا معي هذا وخاطبوني باسمه الذي سماه الله تعالى والله أعلم

(فرع) اعلم ان باب الحيض من عويص الابواب ومما غلط فيه كثيرون من السكار للذمة مسائله واعتنى به المحققون وأفرده بالتصنيف في كتب مستقلة وافرد ابو الفرج الدارمي من أئمة العراقيين مسألة المتحيرة في مجلد ضخيم ليس فيه الا مسألة المتحيرة وما يتعلق بها واتي فيه بنفائس لم يسبق اليها وحقق أشياء مهمة من أحكامها وقد اختصرت أنا بمقاصده في كرايس وسأذكر في هذا الشرح سايليق به منها ان شاء الله تعالى : وجمع امام الحرمين في النهاية في باب الحيض نحو نصف مجلد وقال بعد مسائل الصفرة والكدرة لا ينبغي للناظر في أحكام الاستحاضة أن يضجر

حكم النفل على الاطلاق الا انه لا يسامح بالعود فيها لان قوامها بالقيام اذ ليس فيها ركوع ولا سجود فاذا قعد فيها بطلت صورتها بالكلية فلا تلحق في هذا الحكم بالنوافل وهذا تقرير النصين وظاهر المذهب جواز الجمع بكل حال ولو جمع بين صلاتي جنازة بتيمم واحد ففيه هذا الخلاف ولو أراد ان يصلي علي جنازتين صلاة واحدة فقد قال بعضهم يبي ذلك على الخلاف ان اعتبرنا لكل صلاة تيمما لم يجز ذلك والا فيجوز وقال صاحب المعتمد ينبغي ان يجوز ذلك بكل حال لانه اذا جاز سقوط الفرضين بصلاة واحدة جاز الاقتصار على التيمم الواحد

قال ﴿ومن نسي صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات بتيمم واحد وان نسي صلاتين فان شاء صلي خمس صلوات بخمس تيممات وان شاء اقتصر علي تيممين وادى بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخمسة والثاني الاربعة الاخيرة من الخمسة﴾

اذا نسي صلاة من صلوات نظر ان كانت متفقة كما اذا نسي ظهرا من اسبوع الا يلزمه الا ظهر واحدة ولا أثر للتردد في اليوم الذي فاتت منه ولا يخفى انه يفرد بها بتيمم وان لم تكن متفقة كما اذا نسي صلاة من الصلوات الخمس فيلزمه ان يأتي بالحس ليخرج عن العهدة بيقين وعن المزني انه يكفيه اربع ركعات يتوى بها فائتته ويجلس في الثلاث الاخيرة ويسجد لله هو ويسلم وهل

من تكرير الصور واغادتها في الابواب وبسط أصحابنا رحمهم الله مسائل الحيض أبلغ بسط
 ووضحه أكل ايضاح واعتنوا بتفاريقه أشد اعتناء وبالغوا في تقريب مسأله بتكثير الامثلة وتكرير
 الاحكام وكننت جمع في الحيض في شرح المهذب مجلدا كبيرا مشتملا على نفائس ثم رأيت الآن
 اختصاره والاتيان بمقاصده ومقصودى بما نبهت عليه الا يضجر مطالعه باطلته فاني احرص
 ان شاء الله تعالى على الا اطيله الا بمهمات وتواعد معلوبات وما ينشرح به قلب من له طلب
 مليح وقصد صحيح ولا التفات الى كراهة ذوى المهانة والبطالة فان مسائل الحيض يكثر الاحتياج اليها
 لعموم وقوعها وقد رأيت مالا يحصي من المرات من يسأل من الرجال والنساء عن مسائل دقيقة وقعت
 فيه لا يهتدى الى الجواب الصحيح فيها الا أفراد من الخذاق المعتنين بباب الحيض ومعلوم أن
 الحيض من الامور العامة المتكررة ويترتب عليه مالا يحصي من الاحكام كاطهارة والصلاة والقراءة
 والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والحلم والايلاء وكفارة القتل وغيرها
 والعدة والاستبراء وغير ذلك من الاحكام فيجب الاعتناء بما هذه حاله وقد قال الدارمي في كتابه
 المتحيرة الحيض كتاب ضائع لم يصنف فيه تصنيف يقوم بحقه ويشفي القلب وانا أرجو من فضل الله تعالى
 ان ما أجمعه في هذا الشرح يقوم بحقه أكل قيام وانه لا تقع مسألة الا وتوجد فيه نصاً أو استنباطاً
 لكن قد يخفى موضعها على من لا تكمل مطالعته وباللله التوفيق

يكفيه تيمم واحد للجميع أم يفتر لكل واحدة الى تيمم فيه وجهان أحدهما ومحكى عن ابن سريج
 أنه يفتر لكل صلاة الى تيمم لان كل واحدة منها واجبة عليه بعينه فأشبهت الفائتين وهذا اختيار
 الحضري وأصحها وهو المذكور في الكتاب وبه قال ابن القاص وابن الحداد أنه يكفيه تيمم واحد
 للجميع لأنها وان كانت واجبة الفعل فالقصد منها واحدة وما عداها كالوسيلة اليها قال الشيخ أبو علي
 الوجهان مبنيان على أنه لا يجب تعيين الفريضة المقصودة بالتيمم فان أوجبتا تعيين وجب لكل واحدة
 تيمم لا محالة ولك أن تقول انما يجب التعيين اذا كانت الفريضة معينة فأما اذا لم تكن فيجوز أن
 يقال ينوى بتيممه ما عليه ويحتمل منه التردد والابهام كما يحتمل في كل واحدة من الصلوات ينوى
 أنها فائتته وهو متردد في ذلك ويجوز أن يعلم قوله يصلي خمس صلوات بالزاي لان عنده يكفيه صلاة
 واحدة بالصفة التي تقدمت وان نسي صلاتين من صلوات نظر أن كانتا مختلفتين وهي الحالة المرادة من مسألة
 الكتاب كما اذا نسي صلاتين من الوظائف الخمس فيجب الاتيان بالخمسة لا محالة وحكم التيمم
 ينبي على ما اذا كانت المنسية واحدة فان قلنا يجب ثم خمس تيممات فكذلك ههنا وان قلنا ثم
 يكفى تيمم واحد فما الذي يفعل ههنا قال ابن القاص يتيمم لكل واحدة منها ويقتصر عليها
 وقال ابن الحداد يقتصر على تيممين ويزيد في عدد الصلوات فيصلي بالتيمم الاول الفجر والظهر
 والعصر والمغرب والثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عن العدة بيقين لانه صلى الظهر

(فرع) قال صاحب الحاوي النساء أربعة أضرب طاهر وحائض ومستحاضة وذات دم فاسد فالطاهر ذات النقاء والحائض من ترى دم الحيض في زمنه بشرطه والمستحاضة من ترى الدم على أثر الحيض على صفة لا يكون حیضاً وذات الفساد من يتنديها دم لا يكون حیضاً هذا كلام صاحب الحاوي وقال أيضاً قبله قال الشافعي لو رأت الدم قبل استكمال سبع سنين فهو دم فاسد ولا يقال له استحاضة لان الاستحاضة لا تكون الا على أثر حیض ثم قال في فصل المييزة لورأت خمسة عشر يوماً ما أسود ثم رأت أحمر فالأسود حیض وفي الأحمر وجبان قالوا بواسحق هو استحاضة وقال ابن سريج هو دم فساد لا استحاضة لان الاستحاضة ما دخل على أثر الحيض في زمانه ثم جاوز خمسة عشر فهذا كلام صاحب الحاوي وحاصله ان الاستحاضة لا تطلق الا على دم متصل بالحيض

والعصر والمغرب مرتين بتيميم فان كانت الفائتان من هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيميم وان كانت الفائتان الفجر والعشاء فقد تأدت الفجر بالتيميم الاول والعشاء بالثاني وان كانت احدي الفائتين احدي اثلاث واخرى الفجر والعشاء فكذلك ولا شك أن ما ذكره ابن القاص جائز عند ابن الحداد فيخرج عن العهدة والذي ذكره ابن الحداد هل يجوز عند ابن القاص ظاهر كلامه في التلخيص أنه لا يجوز وقال الصيدلاني وغيره من الأئمة لا خلاف بينهما وكل واحد منهما يجزى ما قاله الآخر فان كان الاول التيميم ككلام ابن القاص والخ سري في هذه الصورة ونظائرهما اذا كان الثاني انتظم أن يقال هو مخير ان شاء فعل ذلك وان شاء فعل هذا كما ذكره في الكتاب ويجوز أن يعلم قوله ان شاء وان شاء بالواو لظاهر كلامه في التلخيص وبالزاي ان قياس قوله أن لا يلزم واحد من الامرين بل يكفيه صلاتان كما ذكرنا بتيميم وحكي وجه آخر أنه يتيمم مرتين ويصلي بكل واحد منهم الصلوات الخمس لانه للفائتة الواحدة يقضي الخمس بتيميم فللفائتين يلزمه ضعف ذلك وهذا أبعد الوجه عند مشايخ الاصحاب من جهة أنه اذا صلي الاربع بالتيميم الاول فقد علم سقوط احدي الفائتين عنه ففعل الخامسة عبث لانه لا يأتى فرضان بتيميم واحد والمستحسن عندهم ما ذكره ابن الحداد ولا بد فيه من زيادة في عدد الصلوات فيجب معرفة ضابط المقدرازايد وما يشترط في كيفية أدائها ليخرج عن العهدة أما الضابط فهو أن يزيد في عدد المنسي فيه عددا لا ينقص عما يبقى من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي وينقسم المجموع صحيحاً على المنسي بيانه في الصورة المذكورة المذكورة المنسي صلاتان والمنسي فيه خمس يزيد عليه ثلاثة لانها لا تنقص عما يبقى من الخمسة بعد اسقاط الاثنين بل يساويه والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الاثنين صحيحاً ولو أنه أي بشر صلاتين يجزئه عما ذكرنا في الوجه الاخير لانها لا ينقص عن الباقي من المنسي فيه بعد اسقاط المنسي وينقسم مع الاصل صحيحاً عليه وأول عدد يزيد عليه ووجد فيه الوصفان المذكوران حصل به الفرض فان تكلف زيادة عليه فأولى أن يجزئه وأما ما يشترط في كيفية الاداء فانه يتبدى من المنسي فيه بأية صلاة شاء ويصلي بكل تيميم ما تقتضيه

وليس بحيض واما ما لا يتصل بحيض فدم فساد ولا يسمى استحاضة وقد وافقه عليه جماعة وقال
الاكثرون يسمى الجميع استحاضة فالواو الاستحاضة نونان نوع يتصل بدم الحيض وقد سبق بيانه
ونوع لا يتصل به كصغيرة لم تبلغ تسع سنين رأت الدم وكبيرة رأتها وانقطع لدون يوم و ليلة فحكمه
حكم الحدث هكذا صرح بهذين النوعين أبو عبد الله الزبيرى والقاضى حسين والمتولى والبغوى
والسرخسي فى الامالى وصاحب العدة وآخرون وهو الاصح الموافق لما سبق عن الازهرى وغيره
من أهل اللغة أن الاستحاضة دم يجرى فى غير أوانه وقد استعمل المصنف هذا فى المذهب فقال فى فصل
النفاس وان رأت قبل الولادة خمسة أيام الى قوله من أصحابنا من قال هو استحاضة واستعمله
فى التنبية فى قوله وفى الدم الذى تراه الحامل قولان أصحهما انه حيض والثانى استحاضة واستعمله
أيضاً الجرجاني وآخرون والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

القسمه لكن شرط خروجه عن العهدة بالعدد المذكور أن يترك فى كل مرة ما ابتدأ به فى المرة
التي قبلها ويأتي فى المرة الاخيرة بما بقى من الصلوات فلو صلى فى المثال الذى سبق بالتيمم الاول
الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبالثانى الصبح والظهر والعصر والمغرب فقد أدخل بهذا الشرط ان لم يترك
فى المرة الثانية ما ابتدأ به فى المرة الاولى وانما تاركه اتمم به فى المرة الاولى فلا يخرج عن العهدة لجواز أن يكون ما
عليه الظهر أو العصر أو المغرب مع العشاء فبالتيمم الاول صحت تلك الصلاة ولم تصح العشاء وبالتيمم الثانى
لم يصل العشاء فلو صلى العشاء بعد ذلك بالتيمم اثنان خرج عن العهدة وقد أشار الى هذا الشرط
فى المكتاب بقوله وأدى بالاول الاربع الاولى من الخمس وبالثانى الاربع الاخيرة ولو نسي ثلاث
صلوات من صلوات يوم و ليلة ولم يعرف عينها فعلى طريقة صاحب التلخيص يتيمم خمس تيممات
ويصلى الخمس وعلى الوجه الاخير يتيمم ثلاث مرات ويصلى بكل واحد منها الخمس وعلى قول
ابن الحداد يقتصر على ثلاث تيممات ويزيد فى عدد الصلوات فيضم الى الخمس أربعاً لان الاربعه
لا تنقص عما يبقى من الخمسة بعد اسقاط الثلاثة بل يزيد عليه وينقسم المجموع وهو تسعة صحيحاً
على الثلاثة ولو ضمنا الى الخمسة اثنان أو ثلاثة لما انقسم ثم يصلى بالتيمم الاول الصبح والظهر
والعصر وبالثانى الظهر والعصر والمغرب وبالثالث العصر والمغرب والعشاء وله غير هذا الترتيب
إذا نظ على الشرط المذكور فلو أدخل به كما اذا صلى بالتيمم الاول العصر ثم الظهر ثم الصبح
وبالثانى المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثالث العشاء ثم المغرب ثم العصر لم يخرج عن العهدة لجواز
أن يكون التي عليه الصبح والعشاء وثانتهما الظهر أو العصر فيتأدى بالتيمم الاول الظهر أو العصر
ويتأدى بالثالث العشاء ويبقى الصبح عليه فيحتاج الى تيمم رابع للصبح وقس على هذا نظائره
هذا كله فيما اذا نسي صلاتين مختلفتين أو أكثر أما اذا نسي صلاتين متفقتين من صلوات يومين فصاعدت عليه
أن يأتي بعشر صلوات صبحين وظهرين وعصرين ومغربين وعشائين ليخرج عن العهدة بيقين ويجب لها

﴿ إذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة لان الحيض يوجب الطهارة وما أوجب الطهارة منع صحتها كخروج البول ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذه المسألة عدها جماعات من مشكلات المذهب لكونه صرح بتحريم الطهارة والطهارة افاضة الماء على الاعضاء وليس افاضة الماء محرمة عليها مع أنها يستحب لها أنواع كثيرة من الطهارة كغسل الاحرام وغيره وقد وافق الشاشي المصنف في العبارة فقال في المعتقد يحرم عليها الطهارة والذي قاله جمهور الاصحاب لا تصح طهارتها وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب كلام المصنف تأويلين أحدهما قال وهو الاظهر ان معنى حرم عليها الطهارة أي لم تصح طهارتها وتعليقه يقتضيه والثاني مراده اذا قصدت الطهارة تعبدًا مع علمها بأنها لا تصح فتأثم بهذا لانها متلاعبة بالعبادة فاما امرار الماء عليها بغير قصد العبادة فلا تأثم به بلا خلاف وهذا كما أن الحائض اذا

عشرة تيممات على لوجه المنسوب الى الحضري وعند معظم الاصحاب يكفيه تيمم يمسح على يدها ويصلي بكل واحد منهما الصلوات الخمس ولا يكفي ههنا عن صلوات بتيممين بخلاف ما اذا كانتا مختلفتين لانه اذا فعل ذلك لم يأت بالصحيح الا مرة واحدة بالتيمم الاول ولا بالعشاء الا مرة بالتيمم الثاني ويجوز أن يكون ما عليه صبحين أو عشائين ولو لم يعلم أن فائتيه متفقتان أو مختلفتان أخذ بالاسوأ وهو أن تكونا متفقتين فيحتاج الى عشر صلوات بتيممين ولا يكفيه الاقتصار على التيمم والوجه الذي هو اختيار الحضري لا يخفى والله أعلم : وان اشبهه الحال على حاج فلم يدر أترك صلاة فرض أم طواف فرض آتى بالطواف وبالصلوات الخمس بتيمم واحد وعلى وجه الحضري يحتاج الى ستة تيممات ولو صلى منفرداً بتيمم ثم أدرك جماعة وأراد اعادتها معهم فان قلنا المعادة سنة له أن يعيدها بذلك التيمم وان قلنا الفرض أحدهما لا بعينه فهل يجوز فعله بذلك التيمم فيه وجهان كالوجوهين فيما اذا نسي صلاة من الخمس هل يكفيه لما تيمم واحد والصحيح أنه يكفي ولو صلى الفرض بالتيمم على وجه يحتاج الى قضائه كالمربوط على الخشبة ونحوه وأراد القضاء بالتيمم فينبغي على أن الفرض المعاد أو الاول أو كلاهما أو أحدهما لا بعينه ان قلنا الفرض المعاد أو كلاهما فنقرر الى تيمم آخر وان قلنا الفرض الاول فلا حاجة الى اعادة التيمم وان قلنا الفرض أحدهما لا بعينه فهو على الوجوهين السابقين

قال ﴿ وكذلك لا يتيمم لفريضة قبل دخول (ح) وقتها ووقت صلاة الخسوف بالخسوف ووقت الاستسقاء باجماع الناس في الصحراء ووقت صلاة الميت بغسل الميت والفائنة بتذكرها والنوافل الرواتب لا يتأقت تيممها على أحد الوجوهين ولو تيمم لفائنة ضحوة النهار فلم يؤدبه الاظهر آ بعد الزوال فهو جائز على الاصح وكذا لو تيمم للظهر ثم تذكر فائنة فاداهما به جاز على الاصح ولو تيمم لثلاثة ضحوة وقلنا يستباح به الفريضة فأدى الظهر به فعلي هذا الخلاف ﴾

امسكت عن الطعام بقصد الصوم أمت وان أمسكت بلا قصد لم تأثم وهذا التأويل الثاني هو الصحيح كما يحرم علي المحدث فعل الصلاة وان كانت لاتصح منه قال امام الحرمين وجماعة من الخراسانيين لا يصح غسل الحائض الا علي قول بعيد أن الحائض تقرأ القرآن فعلي هذا لو أجنبتم حاضت لم يجزها القراءة فلو اغتسلت صح غسلها وقرأت وقد سبق بيان هذا في باب ما يوجب الغسل

(فرع) هذا الذي ذكرناه من أنه لاتصح طهارة حائض هو في طهارة لرفع حدث سواء كانت وضوءاً أو غسلًا واما الطهارة المسنونة للنجاسة كالغسل للاحرام والوقوف ورمي الجمره فمسونة للحائض بلا خلاف صرح بذلك أصحابنا وصرح به المصنف أيضاً في أول باب الاحرام ويدل

لا يتيمم اصلاة قبل دخول وقتها خلافاً لابي حنيفة لئلا انه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل دخول الوقت فلو تيمم لفريضة قبل دخول وقتها لم يصح للفرض وهل يصح للنفل حكى بعضهم فيه وجهين بناء علي أن من احرم بالظهر قبل الزوال هل تعتقد صلاته نفلاً وظاهر المذهب انه لا يصح تيممه لا للفرض ولا للنفل وهذا الاصل يطلق اطلاقاً الا انه لا بد من استثناء صورة عنه وهي ما اذا كان يجمع بين صلاتي الجمع بالتيمم فان ظاهر المذهب أن الجمع بين الصلاتين بتيممين جائز وحينئذ اذا قدم الاخيرة فقد تيمم لها قبل وقتها الاصل ولو تيمم وصلى الظهر ثم تيمم فيضم اليها العصر فدخل وقت العصر قبل ان يشرع فيها فيبطل الجمع ولا يصلح ذلك التيمم للعصر لوقوعه قبل وقتها وانحلال رابطة الجمع وكما لا يقدم التيمم للمؤداة علي وقتها لا يقدم التيمم للفائتة علي وقتها ووقتها يدخل بتدكرها قال صلى الله عليه وآله وسلم « فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » (١) واذا تيمم للفريضة في اول الوقت واخرها الي آخر الوقت جاز نص عليه لانه تيمم في وقت الحاجة ولو تيمم لفائتة ضحوة النهار ولم يؤدها به حتي زالت الشمس فاراد أن يصلي به الظهر هل يجوز فيه وجهان اصحهما وبه قال ابن الحداد يجوز لان التيمم قد صح لما قصده واذا صح التيمم لفريضة جاز له ان يعدل عنها الي غيرها كما اذا كانت عليه فائتان فتيمم لاحداهما له ان يصلي الاخرى به دون التي تيمم لها والثاني لا يجوز وبه قال أبو زيد والحضري لانه يقدم علي وقت الظهر فلا يؤدى به كما اذا تيمم لها قبل وقتها ولو تيمم للظهر في وقتها ثم تذكر فائتة فاراد ادائها به فيه

(١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قال في الفائتة فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها متفق عليه من حديث قتادة عن انس دون قوله فان ذلك وقتها وعندنا بدل هذه الزيادة لا كفارة لها الا ذلك نعم رواه الدارقطني والبيهقي بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف من رواية حفص بن ابي العطف عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة مرفوعاً من نسي صلاة فوقتها اذا ذكرها وحفص ضعيف جداً *

عليه قول رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها حين حاضت «أصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي» رواه البخاري ومسلم

* قال المصنف رحمه الله * «ويحرم عليها الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا قبلت الحيضة فاعي الصلاة» ويسقط فرضها لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كننا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقضي ولا نؤمر بالقضاء: ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاء ما يفوتها شق وضاق»

﴿الشرح﴾ الحديثان المذكوران رواهما البخاري ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها فالاول روياه بلفظه وسبق بيانه وشرح الحيضة في باب ما يوجب الغسل واما الثاني فروياه بمعناه ورواه ابوداود

طريقان احدهما طرد الوجهين والثاني القطع بالجواز والفرق انه اذا تيمم لقضاء الفائتة ضحوة فقد تيمم والظهر غير واجبة عليه فلا يصلح تيممها وههنا تيمم للظهر والفائتة واجبة عليه لكنه لم يكن عارفاً بوجوبها وقد سلم الجواز هنا أبو زيد والحضري وقوله في الكتاب في الصورة الاولى على الاصح يعني من الوجهين وفي الصورة الثانية يجوز ان يريد الاصح من الوجهين جرياً على طريقة طرد الوجهين وسكوتاً عن الاخرى ويجوز ان يريد الاصح من الطريقتين وهو قضية كلامه في الوسيط لكن طريقة طرد الخلاف اظهر من جهة النقل وكل هذا تفرغ علي ان تعيين الفريضة التي يتيمم لها ليس بشرط فان شرطها لم يصلح التيمم لغير ما عينه وجملة ما ذكرنا فيما اذا كانت الصلاة التي يتيمم لها فريضة اما النافلة فتقسم الى مؤقتة والى غيرها اما المؤقتة فكالتابعة للفرائض وصلاتي العيد والكسوف وأوقاتها مذكورة في مواضعها ومنها صلاة الاستسقاء ووقتها اجتماع الناس لها في الصحراء ومنها صلاة الجنازة وبم يدخل وقتها فيه وجهان اظهرهما وهو المذكور في الكتاب انه يدخل بغسل الميت فانها حينئذ تباح وتجوز والثاني وبه اجاب صاحب الكتاب في الفتاوى انه يدخل بالموت فانه السبب المحجوج الى الصلاة فان قدم التيمم لهذه النوافل علي اوقاتها فالمشهور انه لا يصح كما في الفرائض لانه مستغن عن التيمم لما قبل وقتها وحكي امام الحرمين فيه وجهين والفرق ان امر النوافل اوسع ولهذا جاز اداء نوافل كثيرة بتيمم واحد فصاحب الكتاب ذكر هذا الخلاف في الرواتب وهو غير مخصوص بها وان تيمم لهذه النوافل في اوقاتها جاز له ان يصلي النافلة التي تيمم لها وغيرها وهل يجوز الفريضة يدي علي القولين اللذين قدمناهما في انه اذا تيمم للنافلة هل يصلي به الفريضة ان قلنا لا فلا يجوز وان قلنا نعم فله ذلك ان تيمم للنافلة في وقت تلك الفريضة ولو تيمم لنافلة ضحوة ثم دخل وقت الظهر فهل له ان يصلي الظهر به علي هذا القول فيه الوجهان المذكوران فيما اذا تيمم لفائتة قبل الزوال هل يصلي الظهر به وقوله فيه هذا الخلاف يعني الوجهين المذكورين دون الطريقتين وان كان المذكور ابعده مسألة

وغيره بلفظه هنا * واما حكم المسألة فأجمعت الامة على أنه يحرم عليها الصلاة فرضها ونفلها واجمعوا على انه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضى اذا ظهرت قال ابو جعفر ابن جرير في كتابه اختلاف الفقهاء اجمعوا على أن عليها اجتناب كل الصلوات فرضها ونفلها واجتناب جميع الصيام فرضه ونفله واجتناب الطواف فرضه ونفله وانها ان صلت او صامت او طافت لم يجزها ذلك عن فرض كان عليها ونقل الترمذى وابن المنذر وابن جرير وآخرون الاجماع انها لا تقضى الصلاة وتقضى الصوم و فرق اصحابنا وغيرهم بين قضاء الصوم والصلاة بما ذكره المصنف ان الصلاة تكثر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وبهذا الفرق فرقوا في حق المعني عليه فانه يلزمه قضاء الصوم ولا يلزمه قضاء الصلاة واطبق الاصحاب على هذا الفرق في الحائض وقال امام الحرمين المتبع في الفرق الشرع وهو حديث عائشة رضى الله عنها قالت « كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » و اراد امام الحرمين أنه لا يمكن فرق من جهة المعني وقد نقل البخارى في صحيحه في كتاب الصوم عن ابي الزناد

الطريقين وما ذكرنا من المسائل فيما اذا تيمم للنافلة وحدها مبني على ظاهر المذهب وهو ان التيمم لمجرد النافلة صحيح وفيه وجه قدمناه واما غير المؤقتة من النوافل فيتيمم لها متى شاء الا في اوقات الكراهية في اظهر الوجوب واعلم ان الشرح قد يقتضى تغيير مسائل الكتاب عن نظمها وترتيبها وهذا الفصل من ذلك

قال ﴿ الحكم الثالث فيما يقضى من الصلوات المحتلة والضابط فيه ان ما كان بعذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض قاعدا ومضطجعا و صلاة المسافر يتيمم : واذا لم يكن العذر فيه دائما نظر فان لم يكن له بدل وجب (و) القضاء كمن لا يجد ماء ولا ترابا فصلي على حسب حاله * والمصلوب اذا صلي بالايما او من علي جرحه او ثوبه نجاسة ويستثنى عنه صلاة شدة الخوف فانها رخصة وان كان لها بدل كتيمم المقيم (و) او التيمم لالقاء الجبيرة او تيمم المسافر لشدة (ح) البرد في القضاء قولان ﴿

التيمم قد يكون بحيث يغنى الصلاة المؤداة به عن القضاء وقد يكون بحيث لا يغنى والغرض الاعظم في هذا الموضع بيان ذلك ثم اختلط به القول في الصلوات المشتملة على غير ذلك من وجوه الخلل ما اتى تقضى وما اتى لا تقضى لاندراج الكل تحت ضابط واحد قال الاصحاب الاعذار ضربان عام وناذر فاما العام فيسقط القضاء لان ايجابه مع عموم العذر يقضى الى عموم المشقة وقال تعالى « وما جعل عليكم من الذين من حرج » ولهذا المعني جعلنا الحيمض مسقطا للقضاء وعدوا في هذا القسم صوراً منها صلاة المسافر بالتيمم لعدم الماء فلا اعادة عليه اذا وجد الماء في الوقت ولا قضاء اذا وجدته بعده « روى ان رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعبا طيباً وصليا ثم وجدا الماء في الوقت وأعادا أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول

نحو قول امام الحرمين فقال قال أبو الزناد ان السنن ووجوه الحق لتأتي كثيرا على خلاف الرأي
فما يجد المسلمون بدا من اتباعها من ذلك الحائض تفضي الصوم دون الصلاة وهذا الذي قاله اعتراف
بالعجز عن الفرق والذي ذكره أصحابنا فرق حسن فليتمد* واستدل الشافعي رضي الله عنه على
سقوط فرض الصلاة بدليل آخر فقال وجات كل مكلف مأمورا بفعل الصلاة على حسب حاله
في المرض والمسابقة وغير ذلك والحائض مكلفة وهي غير مأمورة بها على حسب حالها فعملت انها غير

الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له ذلك فقال للذي أعاد لك الاجر مرتين والذي لم يعد أصبت السنة
وأجزأتك صلاتك» (١) والمعنى فيه ان فقد الماء في الاسفار عذر عام وسنين من بعد ان الحكم غير منوط
بالسفر بل بالموضع الذي يغلب فيه فقد الماء وانما لا يقضي المسافر بشرط الا يكون سفره سفر معصية : أما
لو كان سفر معصية وتيمم وصلى في القضاء وجهان : أحدهما لا يقضى لانا اذا أوجبتنا عليه التيمم فقد صار
عزيمة في حقه بخلاف القصر والفطر ونحوهما فانها لا تجب وأظهرها أنه يجب لانه وان كان واجبا فسقوط
الفرض به رخصة فلا ينافى بسفر المعصية وحكي الخياط مع هذا الخلاف وجه آخر انه لا يتيمم أصلا
وهل يشترط لعدم القضاء أن يكون السفر طويلا : فيه قولان أصحهما لا والقصير كالطويل في هذا
الحكم لقوله تعالى (وان كنتم مرضى أو على سفر) الآية واسم السفر يقع على الطويل والقصير وعن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه رجع عن الجرف فلما بلغ المبرد تيمم ثم دخل المدينة فلم يعد مع بقاء الوقت
والثاني أنه يقضي في السفر القصير لانه يلحق بالحضر في امتناع القصر والفطر فكذلك في حكم القضاء
ومنهم من قطع بالاول ولم يثبت الثاني قولاً للشافعي رضي الله عنه قال امام الحرمين رضي الله عنه وفي هذه
الصورة مزيد مع عموم العذر وهو أنه وان اختلف الوضوء فقد أثبت الشرع عنه بدلا وهو التيمم فقام
مقام المبدل وهذا المعنى يسقط القضاء على قول وان كان العذر نادراً على ما سنده من بعد ولا فرق
في نفي القضاء بين أن يكون تيممه عن جنابة أو عن حدث ولو كان مع المسافر ماء لكان يحتاج اليه للشرب
أو عجز عن تناول الماء للخوف من سب أو ظالم أو فقدان آلة الاستقاء فتيمم وصلى فكذلك لا إعادة
عليه ومنها ما اذا تيمم لمرض مانع من استعمال الماء ومنها المرض المحوج الى القعود أو الاضطجاع
في الصلاة فان المرض على الجملة من الاعذار العامة فيسقط القضاء : وأما العذر النادر فعلى ضربين نادر اذا
وقع دام غالباً ونادر اذا وقع لم يدم غالباً أما الذي يدوم غالباً فيسقط القضاء أيضاً لما يلحق صاحبه من المشقة

(١) (حديث) * ان رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معها ماء فتيمما صعيداً طيباً
وصلياً ثم وجد الماء في الوقت فاعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الا خرفا تيار رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكر ذلك فقال للذي لم يعد أصبت السنة وأجزأتك صلاتك وقال للذي أعاد لك الاجر
مرتين ابو داود والدارمي والحاكم من حديث ابى سعيد الخدرى ورواه النسائي مسنداً ومرسلاً
ورواه الدارقطني موصولاً ثم قال تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سوادقة عن

واجبة عليها

(فرع) قال أصحابنا وفي معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر فيحرمان على الحائض والنفساء كما تحرم صلاة الجنابة لأن الطهارة شرط

(فرع) قال أبو العباس بن القاص في التلخيص والجرجاني في المعاينة كل صلاة تفوت في زمن الحيض لا تقضى الا صلاة واحدة وهي ركعتا الطواف فانها لا تتكرر وانكر الشيخ ابو علي السنجعي هذا وقال هذا لا يسمى قضاء لان الوجوب لم يكن في زمن الحيض ولو جاز ان يسمى هذا قضاء لجاز ان يسمى قضاء فائتة كانت قبل الحيض وهذا الذي قاله ابو علي هو الضواب لان ركعتي الطواف لا يدخل وقتها الا بالفراغ من الطواف فان قدرتها طافت ثم حاضت عقيب الفراغ من الطواف صح ما قاله ابو العباس ان سلم لها ثبوت ركعتي الطواف في هذه الصورة والله اعلم

(فرع) مذهبا ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف أنه ليس علي الحائض وضوء ولا تسبيح ولا ذكر في أوقات الصلوات ولا في غيرها ومن قال بهذا الاوزاعي ومالك والثوري وابو حنيفة وأصحابه وابو ثور حكاه عنهم ابن جرير وعن الحسن البصري قال تطهر وتسبح وعن ابي جعفر

الشديدة وذلك كالأستحاضة وسلس البول والمذي والجرح السائل واسترخاء المقعد ودوام خروج الحدث منه ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون عن الصفة الفائتة بدل أو لا يكون فان المستحاضة وان كانت تتوذا لكل صلاة فريضة لكن ليس للنجاسات الدائمة ازالة ولا بدل عنها . وأما الذي لا يدوم غالبا فلي ضربين أحدهما أن يكون مع الخلل الحاصل بدل مشروع عن الفائتة والثاني ألا يكون معه بدل فان لم يكن معه بدل وجب القضاء لدور العذر وفوات الصفة المطلوبة لا الي بدل وذكر في

عطاء عنه موصولا وخالفه ابن المبارك فارسله وكذا قال الطبراني في الاوسط لم يروه متصلا الا عبد الله بن نافع تفرد به المسيبي عنه وقال موسى بن هارون فيما حكاه محمد بن عبد الملك بن ابي عنه رفعه وهم من ابن نافع وقال ابو داود ورواه غيره عن الليث عن عميرة بن ابي ناجية عن بكر عن عطاء مرسلا قال وذكر ابي سعيد فيه ليس بمحفوظ . قلت لكن هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه من طريق ابي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن الحارث وعميرة بن ابي ناجية جميعا عن بكر موصولا قال ابو داود ورواه ابن لهيعة عن بكر فزاد بين عطاء وأبي سعيد ابا عبد الله مولى اسماعيل بن عميد الله انتهى وابن لهيعة ضعيف فلا يلتفت لزيادته ولا يعمل بها رواية الثقة عمرو بن الحارث ومعه عميرة بن ابي ناجية وقد وثقه النسائي ويحيى بن بكير وابن حبان وأثنى عليه احمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعد بن ابي مریم وله شاهد من حديث ابن عباس قال اسحق بن راهويه في مسنده أنا زيد بن ابي الزرقاء ثنا بن لهيعة عن ابن هبيرة عن حنش عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم فقتل له ان الماء قريب منك فقال فلي لا أبلغه *

قال لنا «مر نساء الحيض ان يتوضأن في وقت الصلاة ويجلسن ويذكرن الله عز وجل ويسبحن» وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب عندهما فاما استحباب التسبيح فلا يأمر به وان كان لا اصل له على هذا الوجه المخصوص واما الوضوء فلا يصح عندنا وعند الجمهور بل تأثم به ان قصدت العبادة كما سبق والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويحرم الصوم لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة نذل أنفسنا كن يفطرن ولا يسقط فرضه لحديث عائشة ولأن الصوم في السنة مرة فلا يشق قضاؤه﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رضي الله عنها رواه مسلم وغيره وفي رواية ابي داود والترمذي والنسائي : كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة : فان قيل ايس في الحديث دليل على تحريم الصوم وانما فيه جواز الفطر وقد يكون الصوم جائزاً لا واجباً كما سافر قلنا قد ثبت شدة اجتهاد الصحابي رضي الله عنهم في العبادات وحرصهم على الممكن منها فلو جاز الصوم لفعله بعضهم كما في القصر وغيره ويدل أيضاً على تحريم الصوم قوله صلى الله عليه وسلم (مارأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدى لب منكن) ثم قال (وتمكث الليلي ماتصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين). رواه البخاري ومسلم من رواه ابي سعيد الخدري وفي رواية للبخاري اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم أما حكم المسألة فاجمعت الامة على تحريم الصوم على الحائض والنفاء وعلى انه لا يصح صومها كما قدمنا نقله عن ابن جرير وكذا نقل الاجماع غيره قال امام الحرمين وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه فان الطهارة ليست مشروطة فيها

الكتاب لهذا القسم صوراً منها ما اذا لم يجد ماء ولا تراباً فصلى وقد يفرض فقد هما جميعاً في حق المحبوس في موضع لا يجد واحداً منهما أو في موضع لا يجد الا تراباً نجساً أو فيما اذا كانت الارض متوحلة ولم يقدر على تخفيف الطين فاذا اتفق ذلك ببعض هذه الاسباب أو غيرها فهل يجب عليه الصلاة في القديم لا يجب لانه يجب عليه الاعادة وان صلى فلو أوجبه لالزمناه ظهرين وقد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تظهرن في يوم» (١) نعم يستحب ذلك لحرمة الوقت والجديد الصحيح أنه يجب عليه الصلاة في الوقت لانه استطاع الاتيان بافعال الصلاة وان عجز عن الطهارة وقد قال

(١) ﴿حديث﴾ أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تظهرن في يوم هو بالطاء المعجمة المضمومة ولم أره بهذا اللفظ لكن روى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وأصله عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه ابن السكن وهو محمول على اعادتها منفرداً اما ان كان صلى منفرداً ثم أدرك جماعة فانه يميد معهم وكذا ان كان امام قوم فصلى مع قوم آخرين ثم جاء فصلى بتمومه كقصة معاذ والله أعلم *

واجتمعت الامة أيضاً علي وجوب قضاء صوم رمضان عليها تقل الاجماع فيه اترمذى وابن المنذر
وابن جرير وأصحابنا وغيرهم والمذهب الصحيح الذى قطع به الجمهور أن القضاء يجب بامر جديد
وايست مخاطبة بالصوم في حال حيضها لانه يحرم عليها الصوم فكيف تؤمر به وهى ممنوعة منه
بسبب هى معذورة فيه ولا قدرة لها علي ازالته وحكي القاضى حنين وامام الحرمين والغزالي فى البسيط
والتولى والرويانى وغيرهم وجهاً انه يجب عليها الصوم فى حال الحيض وتعذر فى تأخيره لانه لو لم
يجب فى احوال لم يجب القضاء كاصلاة قال امام الحرمين المحققون يابون هذا الوجه لان الوجوب
شرطه اقتران الامكان به قال ومن يطلب حقيقة الفقه لا يقيم لمثل هذا الخلاف وزنا قلت وهذا
الوجه يتخرج على قاعدة مذهبنا فى الاصول والكلام ان تكليف ما لا يطاق جائز قال الغزالي
فى البسيط ليس لهذا الخلاف فائدة فقهيه قلت تغاير فائدة هذا وشبهه فى الايمان وتعليق الطلاق
والعتق ونحو ذلك بان يقول متى وجب عليك صوم فانت طالق والله أعلم

* قال المصنف رحمه الله *

صلى الله عليه وآله وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (١) وصار كما اذا عجز عن ستر
العورة لا يترك الصلاة بسببه ومنهم من نقل القول القديم فى الحرمة وقال يحرم عليه أن يصلي كالمائض
وبه قال أبو حنيفة واذا صلى فى الوقت امثالاً لما أمرناه به وجوباً أو ندباً فظاهر المذهب وجوب
الاعادة لان هذا عذر نادر لا دوام له وحكي بعض الاصحاب فيه قواين وهذا العادم وان أمر بالصلاة
والحائطة هذه لا يجوز له حمل المصحف وقراءة القرآن ان كان جنباً وان كان حائضاً فليس للزوج
غشيانها ولو قدر على أحد الطهورين فى خلال الصلاة بطلت صلاته ومنها المربوط على الحشبة ومن شد
وثاقه على الارض يصلي على حسب حاله بالايماء ثم يعيد لانه عذر نادر بخلاف المريض يصلي بالايماء ولا
يعيد لان عذر المريض يعم وقال الصيدلاني ان كان مستقبل القبلة فلا اعادة عليه كالمريض يصلي بالايماء
على جنب وان لم يكن يلزمه الاعادة قل وكذا الغريق يتعلق بعود ويصلي بالايماء يعيد اذا كان الي
غير القبلة وكفى التهذيب نحو ما من هذا فى مسألة الغريق فقال لا يعيد ما صلى الى القبلة بالايماء وما صلى الى
غير القبلة فيه قولان أحدهما لا يعيد أيضاً كالمريض بالايماء الى القبلة واحصه أنه يعيد بخلاف ما لو صلى بالايماء
لان حكم الايماء أخف من ترك القبلة الا ترى أن المريض يصلي بالايماء ولا يعيد واذا لم يجد من يحوله
الى القبلة يصلي الى غيرها ويعيد : وأما مسألة المربوط فلم يذكر فيها هذا التفصيل وحكم بوجوب
الاعادة وبه قال امام الحرمين قدس الله روحه ومنها اذا كان على بدنه جراحة عليها دم وخاف
من غسله التلغى صلى وأعاد وان كانت على أعضاء الوضوء تيمم وصلى وأعاد فان هذا

(١) * (حديث) * اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه من حديث أبى هريرة
وفيه اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ولا أحد من طريق امام عن أبى هريرة فاتوه ما استطعتم

﴿ ويحرم الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى ولأنه يفتقر الى الطهارة ولا تصح منها الطهارة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة وقد أجمع العلماء على تحريم الطواف على الحائض والنفساء وأجمعوا أنه لا يصح منها طواف مفروض ولا تطوع وأجمعوا أن الحائض والنفساء لا تمتنع من شئ من مناسك الحج الا الطواف وركعتيه نقل الاجماع في هذا كله ابن جرير وغيره والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه الترمذى والبيهقى من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وضعفه الترمذى والبيهقى وروى لا يقرأ بكسر الهمزة على النهى وبفتحها على الخبر الذي يراد به النهى وقد سبق بيانه في آخر باب ما يوجب الغسل وهذا الذى ذكره من تحريم قراءة القرآن على الحائض هو الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين وحكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعى أنه يجوز لها قراءة القرآن وأصل هذا القول أن أبا ثور رحمه الله قال قال ابو عبد الله يجوز للحائض قراءة القرآن فاختلفوا في أبي عبد الله فقال بعض الاصحاب أراد به مالكا وليس للشافعى قول بالجواز واختاره امام الحرمين والغزالي في البسيط وقال جمهور الخراسانيين أراد به الشافعى وجعلوه قولاً قديماً قال الشيخ أبو محمد وجدث أبا ثور جمعها في موضع فقال قال أبو عبد الله ومالك واحتج من أثبت قولاً بالجواز اختلفوا في علمته على وجهين أحدهما أنها تخاف النسيان لطول الزمان بخلاف الجنب والثاني أنها قد تكون معلة فيؤدى الى انقطاع حرفتها فان قلنا بالاول جاز لها قراءة ماشاءت اذ ليس لما يخاف نسيانه ضابط فعلى هذا كالتظاهر في القراءة وان قلنا بالثاني لم يحل الا ما يتعلق بحاجة التعليم في زمان الحيض هكذا ذكر الوجهين وتفرعهما امام الحرمين

الخلل ليس له بدل والعذر نادر غير دائم وفي القديم قول انه لا يعيد وبه قال أبو جنيفة والمزنى وكذلك الخلاف فيما اذا كان محبوباً في مكان نجس وصلى على النجاسة هل يعيد أم لا والقول القديم مطرد في كل صلاة وجبت في الوقت وان كانت مختلة وهو اختيار المزنى والضرب الثاني أن يكون مع الخلل الحاصل بدل مشروع يعدل اليه ففي وجوب القضاء خلاف فصله في صور هذا القسم منها المقيم اذا تيمم لعدم الماء فظاهر المذهب أنه يجب عليه القضاء لان عدم الماء في موضع الامامة نادر واذا اتفق لا يدوم غالباً فان أمل ذلك الموضع يتبادرون الى الاصلاح والانباط فلا يصلح عذراً دافعاً للقضاء والبديل المعدول اليه يقام مقام الاصل في جواز الاتيان بالصلاة حتى لا يخلو الوقت عن وظيفته وفي القديم وهو اختيار المزنى أنه لا إعادة عليه لانه أتى بالمقدور عليه

وأخرون هذا حكم قراءتها باللسان فأما اجراء القراءة علي القلب من غير تحريك اللسان والنظر في المصحف وامرار ما فيه في القلب فحائز بلا خلاف وأجمع العلماء علي جواز التسبيح والتهليل وسائر الاذكار غير القرآن للحائض والنفساء وقد تقدم ايضاح هذا مع جل من الفروع المتعلقة به في باب ما يوجب الغسل والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الحائض القرآن قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور تحريمها وهو مروى عن عمر وعلي وجابر رضي الله عنهم وبه قال الحسن البصرى وقتادة وعطاء وأبو العالية والنخعي وسعيد بن جبير والزهرى واسحق وأبو ثور وعن مالك وأبي حنيفة وأحمد روايتان احدهما التحريم والثانية الجواز وبه قال داود واحتج لمن جوز بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ القرآن وهي حائض: «ولان زمنه يطول فيخاف نسيانها واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر المذكور وليكفته ضعيف وبالقياس علي الجنب فان من خالف فيها وافق علي الجنب الا داود والمختار عند الاصوليين أن داود لا يعتد به في الاجماع والخلاف وفعل عائشة رضي الله عنها لا حجة فيه علي تقدير صحته لان غيرها من الصحابة خالفها واذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم رجعنا الي القياس وأما خوف النسيان فنادر فان مدة الحيض غالباً ستة أيام أو سبعة ولا ينسى غالباً في هذا القدر ولان خوف النسيان ينتفى بامرار القرآن علي القلب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم حمل المصحف ومسّه لقوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) ويحرم اللبث في المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض » فأما العبور فإنها اذا استوتقت من نفسها جاز لانه حدث يمنع اللبث في المسجد فلا يمنع العبور كالجناية ﴾ *

واعلم أن وجوب القضاء علي المقيم اذا قلنا بظاهر المذهب ليس لعلة الاقامة بل لان فقد الماء في موضع الاقامة نادر وكذلك عدم الوجوب في السفر ليس لانه مسافر بل لان القصد في السفر مما يعم ويغلب حتي لو أقام الرجل في مفازة أو موضع يعدم فيه الماء غالباً وطالت اقامته فيه يتيمم ويصلي ولا يعيد وفي مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبي ذر وكان يقيم بالربذة ويفقد الماء أياً «فأل عن ذلك فقال ما لتراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج» (١) ولودخل الماء افر في طريقه بلده أو قرية وعدم الماء وتيمم وصلى أعاد علي أظهر الوجهين فان كان حكم السفر باقياً نظر الى ندرة العدم في ذلك الموضع واذا عرفت ذلك فقول الاصحاب المقيم يقضي والمسافر لا يقضي جار علي الغالب من حال السفر والاقامة والحقيقة وما يبينها ومنها التيمم لاقاء الجيرة وجملة أنه اذا كان به عذر يمنع من استعمال الماء في بعض محل الطهارة دون بعض فغسل المندور عليه وتيمم وصلي هل يجزيه ذلك أم يلزمه القضاء عند زوال العذر ننظر ان لم يكن علي محل العذر سائر من جيرة

﴿ الشرح ﴾ يحرم علي الحائض والنفساء مس المصحف وحمله واللبث في المسجد وكل هذا متفق عليه عندنا وتقدمت أدلته وفروعه الكثيرة مبسوطه في باب ما يوجب الغسل والحديث المذكور رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة رضي الله عنها واسناده غير قوى وسبق بيانه هناك وأما عبورها بغير لبث فقال الشافعي رضي الله عنه في المختصر أكره ممر الحائض في المسجد قال أصحابنا ان خانت تلويثه لعدم الاستيثاق بالشد أو لقلبة الدم حرم العبور بلا خلاف وان أمنت ذلك فوجهان الصحيح منهما جوازه وهو قول ابن سريج وأبي اسحاق المروزي وبه قطع المصنف والبندينجي وكثيرون وصححه جمهور الباقين كالجنب وكمن علي بدنه نجاسة لا يخاف تلويثه وانفرد امام الحرمين فصحيح تحريم العبور وان أمنت لغلظ حديثها بخلاف الجنب والمذهب الاول هذا حكم عبورها قبل انقطاع الحيض فاذا انقطع ولم تغتسل فالمذهب القطع بجواز عبورها في المسجد وطرد صاحب الحاوي وامام الحرمين فيه الوجهين والحائض الذمية كالمسلمة فتتمتع من المكث في المسجد بلا خلاف بخلاف الكافر الجنب فان في تمكينه من المكث فيه وجهين مشهورين قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق في مسائل شروط الصلاة والفرق أن المنع لخوف التلوث والكفارة كالمسلمة في هذا قال أصحابنا والمستحاضة وسلس البول ومن به جرح سائل ونحوهم ان خافوا التلوث حرم العبور وقد سبق هذا في آخر باب ما يوجب الغسل والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم الوطء في الفرج لقوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من

ولصوق فيجزيه ولا قضاء عليه لانه لو تجرد التيمم لشيء من العلل والامراض لما كان عليه اعادة فاذا انضم الى التيمم غسل بعض الاعضاء كان أولى ألا يجب عليه الاعادة وان كان علي محل العذر سائر فنظر أن أتماه علي الطهارة ففي القضاء قولان أحدهما يجب لانه عذر نادر غيره دائم وأظهرهما أنه لا يجب لحديث جابر في الشجوج كما تقدم لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة مع الحاجة الى البيان ولان المسح علي الخف يغني عن الاعادة مع أنه لا ضرورة اليه فالمسح علي الجبيرة أولى لمكان الضرورة وان أتماه لا علي الطهارة فعليه النزاع ان أمكن ولا يجوز المسح عليه كما سبق وان تعذر النزاع مسح وصلى للضرورة وهل يعيد فيه طريقان أظهرهما نعم لفوات شرط الوضع علي الطهارة والثاني طرد القولين فيه وذكر بعضهم أنه ان وضع علي الطهارة فلا يعيد في القديم قولاً واحداً وفي الجديد قولان وان لم يضع علي الطهارة فيعيد في الجديد قولاً واحداً وفي القديم قولان ولا خلاف في جريان الخلاف في الاعادة بين أن تقول بوجوب التيمم مع غسل المقذور عليه وبين أن لا نوجب التيمم ويجوز الاقتصار علي الغسل وقد بينا الخلاف فيه في موضعه وعن أبي حفص ابن الوكيل أن الخلاف في الاعادة علي قولنا أنه لا يتيمم أما اذا قلنا بوجوب التيمم فلا اعادة بلا

حيث أمركم الله) فإن وطئها مع العلم بالتحريم ففيه قولان قل في القديم ان كان في أول الدم لزمه ان يتصدق بدينار وان كان في آخره لزمه ان يتصدق بنصف دينار لما روى ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار وقال في الجديد لا يجب لانه وطء محرم للاذى فلم تتعلق به الكفارة كالوطء في الدبر * (الشرح) أجمع المسلمون علي تحريم وطء الحائض للآية الكريمة والاحاديث الصحيحة قال الحاملي في المجموع قال الشافعي رحمه الله من فعل ذلك فقد آتى كبيرة قل أصحابنا وغيرهم من استحلت وطء الحائض حكم بكفره قولوا ومن فعله جاهلاً وجود الحيض أو تحريمه أو ناسياً أو مكرهاً فلا أم عليه ولا كفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما وحكي الرافعي عن بعض الأصحاب أنه يجيء علي القديم قول انه يجب علي الناسي كفارة كالعامد وهذا ليس بشيء ، واما اذا وطئها عالماً بالحيض وتحريمه مختاراً ففيه قولان الصحيح الحديث لا يلزمه كفارة بان يعذر ويستغفر الله تعالى ويتوب ويستحب ان يكفر الكفارة التي يوجبها القديم والثاني وهو القديم يلزمه الكفارة وذكر المصنف دليلها والكفارة الواجبة في القديم ديناران كان الجماع في اقبال الدم ونصف دينار ان كان في ادباره والمراد بقبال الدم زمن قوته واشتداده وبادباره ضعفه وقربه من الانقطاع هذا هو المشهور الذي قطع به الجمهور وحكي الفوراني وامام الحرمين وجهها عن الاستاذ ابي اسحق الاسفرايني ان انباله ما لم ينقطع وادباره ما بعد انقطاعه وقبل اغتسالها وبهذا قطع القاضي ابو الطيب في تعليقه فلي قول الجمهور لو وطئ بعد الانقطاع وقبل الاغتسال لزمه نصف دينار قاله البغوي وغيره واستدلوا لهذا القول القديم بحديث ابن عباس المذكور وحمله قوله بدينار او بنصف دينار علي التقسيم وان الدينار في الاقبال والنصف في الادبار

خلاف وهذا كله فيما اذا كانت الجبيرة أو اللصوق علي غير محل التيمم فأما اذا كان علي محل التيمم وجبت الاعادة لا محالة لقصان البدل والمبدل جميعاً كذلك ذكره ابن الصباغ في الشامل وأبو سعيد المتولي في التتمة ومنها التيمم لشدة البرد فان اتفق ذلك في السفر ففي اعادة الصلاة المؤداة به قولان أحدهما لا يجب وبه قال ابو حنيفة لان عمرو بن العاص تيمم بسبب البرد في غزوة ذات السلاسل وصلى وحكي ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمره بالاعادة وأصحهما أنه يجب لان البرد وان لم يكن شديدا نادرا لكن العجز عما يسخن به الماء وعن ثياب يدفأ بها مع ذلك نادراً وان اتفق فانه لا يندوم فلا يسقط الاعادة وان اتفق في الحضر فالمشهور وجوب الاعادة وعن أبي الحسن بن اقطان انه يبيي ذلك على السفر ان قلنا يعيد في السفر في الحضر أولى وان قلنا لا يعيد ثم ففي الحضر قولان ونعود الى ما يتعلق من هذه المسائل بألغاز الكتاب ونظمه خاصة

وحكي التولى والرافعي قولاً قديماً شاذاً ان الكفارة الواجبة عتق رقبة بكل حال لانه روي ذلك من عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهذا شاذ مردود وقال صاحب الحاوي قال الشافعي في القديم ان صح حديث ابي عباس قلت به قال فكان ابو حامد الاسفرايني وجمهور البغداديين يجعلونه قولاً قديماً وكان ابو حامد المروزي وجمهور البصريين لا يجعلونه قولاً قديماً ولا يجعلونه مذهباً للشافعي لانه علق الحكم علي صحة الحديث ولم يصحح وكان ابن سريج يقول لوضح الحديث لكان محمولاً في القديم علي الاستحباب لا علي الايجاب هذا كلام صاحب الحاوي وقال امام الحرمين من أصحابنا من اوجب الكفارة وهو بعيد غير معدود من المذهب بل هي مستحبة قلت واتفق المحدثون علي ضعف حديث ابن عباس هذا واضطرابه وروي موقوفاً وروي مرسلواً والوانا كثيرة وقد رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ولا يجعله ذلك صحيحاً وذكره الحاكم ابو عبد الله في المستدرک علي الصحيحين وقال هو حديث صحيح وهذا الذي قاله الحاكم خلاف قول أئمة الحديث والحاكم معروف عندهم بالجاهل في التصحيح وقد قال الشافعي في احكام القرآن هذا حديث لا يثبت مثله وقد جمع البيهقي طرقه وبين ضعفها بيانا شافيا وهو امام حافظ متفق علي اتقانه وتحقيقه فالصواب انه لا يلزمه شيء والله أعلم * ومن اوجب ديناراً او نصفه فهو علي الزوج خاصة وهو مثقال الاسلام المعروف من الذهب الخالص ويصرف الي الفقراء والمساكين قال الرافعي ويجوز صرفه الي فقير واحد والله أعلم * واما قول المصنف فان وطئها مع العلم بالتحريم فكان ينبغي ان يضم اليه والعلم بالحيض والاختيار وقوله لانه وطئ محرم للاذى احترازاً من الوطئ في الاحرام ونهار رمضان (فرع) في مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عامداً عالماً قد ذكرنا ان الصحيح المشهور في مذهبنا انه لا كفارة عليه وهو مذهب مالك وابي حنيفة وأصحابهما واحمد في رواية وحكاه

اعلم انه اهل التقسيم الاول الذي حكيناه عن الاصحاب حيث قالوا العذر ينقسم الي عام ونادر ثم قالوا النادر ينقسم الي دائم وغير دائم وابتصر علي تقسيم العذر الي دائم اذا وقع والى غير دائم ويدخل العام والنادر في كل واحد من هذين القسمين الا ان دوام الوقوع ايس بشرط في قسم العام بل هو مسقط للقضاء دام أو لم يدم الا ترى ان حاجة المافر الي ما عنده من الماء للشرب مسقط للقضاء لانه يعم ولا يظهر فيها الدوام والاستمرار بل عدم الماء في السفر مما لا يدوم ايضاً غالباً فانه ان فقد الماء في مرحلة وجدته في المرحلة الاخرى فاذا كان كذلك فلمضايق أن يضايق في عده صلات المسافر بالتيتم على موجب التقسيم الذي ذكره من القسم الاول وللمضايقة وجوه آخر لا تطول بذكرها وأما قوله فان لم يكن لها بدل وجب القضاء ينبغي ان يعلم باللقاف والزاي لما ذكرنا من القول الذي اختاره المزني وقوله فضلى فيمن لم يجد ماء ولا

(١) * (حديث) * ابن عمر أنه أقبل من الجرف تقدم وكذا حديث أبي ذر وحديث جابر في المشجوج وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص تقدم الجميع

ابو سليمان الخطابي عن اكثر العلماء وحكاة ابن المنذر عن عطاء وابن ابي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول
والزهري وأيوب السختياني وابي الزنادور ببيعة وحاجد بن ابي سليمان وسفيان الثوري والليث بن سعد
وقالت طائفة من العلماء يجب الدينار ونصفه على التفصيل المتقدم واختلاف منهم في اعتبار الحال حكاة ابن
المنذر عن ابن عباس وقتادة والاوزاعي واحمد واسحق وعن سعيد بن جبير ان عليه عتق رقبة وعن الحسن
البصري عليه ما علي الجماع في نهار رمضان هذا هو المشهور عن الحسن وحكي ابن جرير عنه قال
يعتق رقبة او يهدى بدنة او يطعم عشرين صاعا ومعتد بهم حديث ابن عباس وهو ضعيف باتفاق
المحدثين فالصواب ان لا كفارة عليه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويحرم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة وقال ابو اسحق لا يحرم غير الوطء في الفرج
لقوله صلى الله عليه وسلم « اصنعوا كل شيء غير النكاح » ولانه ووطء حرم اللاذي فاخص به كالوطء
في الدبر والمذهب الاول لما روى عمر رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال « ما فوق الازار » ﴾

ترابا بالماء والقاف لمذهب ابي حنيفة والقول الموافق له كما سبق وقوله او المصلوب صلي بالايماء
المراد منه المربوط علي الخشبة وليعلم بالواو لما ذكرنا في شرح المسألة بقى ان يقال لمعدها من قسم
مالا بدل له وهلا جعل الايماء بدلا عن الركوع والسجود والجواب ان المعنى بالبدل في هذا المقام
الشيء المضبوط الذي يعدل اليه العاجزون كلهم كالتييم مع الوضوء والايماء ليس كذلك بل يختلف
بالاحوال والاشخاص وله درجات متفاوتة ينزل المعذور من كل واحدة الى ما يليها بحسب
الامكان وأما قوله ويستثنى عنه صلاة شدة الخوف فليس المراد الاستثناء من الصورة الاخيرة
وهي ما اذا صلي وعلي جرحه نجاسة وجدها بل المراد الاستثناء من اصل هذا القسم وهو ندور العذر
وعدم البدل وذلك لان في الصلاة حالة المسابقة اختلالا ظاهرا في الافعال والاركان ويحتمل ايضا
كثرة الافعال وتلطخ السلاح بالندم علي تفصيل يأتي في موضعه وليس لها بدل وانما احتمل ذلك
رخصة بالاص قال الله تعالى « فان خفم فرجالا او ركبانا » ونزع امام الحرمين قدس الله روحه في
كون القتال والنجاسة من الاعذار النادرة وقال هو كثير الوقوع في حق المقاتلة فعلى هذا صلاة
شدة الخوف غير مستثناة عن هذا القسم وقوله او التيمم لالقاء الجبيرة مطلق لم يفرق بين ان
يكون الوضع والاتقاء علي الطهارة اولا علي الطهارة فهذا جواب علي طريقة طرد القواين في الحالتين
وفي عده مسألة الجبيرة من الاعذار التي لا تنوم كلام فان التماضي ابا المحسن الروياني قال هي
ملحقة بالنادر الذي يدوم وذكر كثيرون من الاصحاب ان الكثير من جملة الاعذار العامة
وعلى هذا فلا اعتبار بكونه دائما او غير دائم ولا يستعملن قولهم انه عام فانه لا يعنى بالعموم في
هذا الباب سوى الكثرة والكسر والانخلاع كثير ليس بنادر واما قوله او تيمم المسافر لشدة

(الشرح) أما الحديث الاول فبهض حديث : روى أنس رضي الله عنه ان اليهود كانت اذا حاضت منهم المرأة اخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يجامعوها في البيت فسأل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل (ويسألونك عن الحيض) الآية : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اصنعوا كل شيء الا النكاح» رواه مسلم وأما حديث عمر رضي الله عنه فرواه ابن ماجه والبيهقي بمعناه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت «كانت احدانا اذا كانت حائضا فاراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها ان تمز ثم يباشرها قالت وايمك يملك اربه : كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه» وعن ميمونة رضي الله عنها نحوه رواه البخارى ومسلم وفي رواية «كان يباشر نساءه فوق الازار» يعني في الحيض والمراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين علي اى وجه كان

(أما) حكم المسألة في مباشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة اوجه أحدها عند جمهور الاصحاب انها حرام وهو المصوص للشافعي رحمه الله في الام والبويطي واحكام القرآن قال صاحب الحاوى وهو قول أبي العباس وأبي علي بن ابي هريرة وقطعه جماعة من اصحاب المختصرات

البرد فالتخصيص بالمسافر يشير الى انه لو كان مقيا وتيمم اشدة البرد قضي بلا خلاف وهو الظاهر كما تقدم

قال ﴿والعاجز عن السترة في كيفية صلاته ثلاثة اوجه في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يوميء حذرا من كشف العورة وفي وجه يتم وفي وجه يتخير فان قلنا لا يتم فيقضى لدور العذر وعدم البدل وان قلنا يتم فالأظهر انه لا يقضى لان وجوب الستر ليس من خصائص الصلاة﴾
العاجز عن ستر العورة اذا صلى عاريا هل يقضى بذلك علي أنه كيف يصلي وفيه قولان أحدهما وهو اختيار المزني أنه يصلي قاعدا ليكون أقرب الى التستر وأبعد عن الهيئة المستنكرة في الصلاة وعلي هذا هل يتم الركوع والسجود أم يقتصر علي الائمة وادناء الجبهة من الارض فيه قولان وأصحهما انه يصلي قائما ويتم الركوع والسجود فان المقدور عليه لا يسقط بالمعجوز عنه كيف والقيام والركوع والسجود أركان الصلاة وستر العورة من الشرائط وانما اعتبرت الشرائط زينة وكالا الاركان فلا يجوز ترك الاركان لما هذا نقل المعظم وهو الظاهر وحكى امام الحرمين بدل القواين وجبين ووجها ثالثا انه يتخير لتعارض الامرين ولزوم أحد الاختلاين

قوله اختلفت الصحابة في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الحائض انتهى تشير باختلافهم في تيمم الجنب الى قصة عمرو ابن مسعود في الصحيحين من رواية أبي موسى انه قال لابن مسعود لو أن جنبا لم يجد الماء شهرا لا يتيمم فقال له أبو موسى كيف تصنع بهذه الآية « فلم تجدوا ماء فتيمموا » فقال عبد الله لو رخص لهم في هذا لا وشك اذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد

واحتجوا له بقوله تعالى : (فاعتزلوا النساء في الحيض) بالحديث المذكور ولان ذلك حريم
 للفرج : ومن يرعى حول الحمى يوشك ان يخاطب الحمى : واجاب القائلون بهذا عن حديث أنس
 المذكور بانه محمول على القبلة ولمس الوجه واليد ونحو ذلك مما هو معتاد لغالب الناس فان غالبهم
 اذا لم يستمعوا بالجماع استمعوا بما ذكرناه لا بما تحت الازار والوجه الثاني انه ليس بحرام وهو
 قول أبي اسحاق المروزي وحكاه صاحب الحاوي عن ابي علي بن خيران ورأيتاه انا مقطوعا به
 في كتاب اللطيف لابي الحسن بن خيران من اصحابنا وهو غير ابي علي بن خيران واختاره
 صاحب الحاوي في كتابه الاقناع والروايات في الحلية وهو الاقوى من حيث الدليل لحديث
 أنس رضي الله عنه فانه صريح في الاباحة واما مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار
 فمحمولة على الاستحباب جمعا بين قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وتأول هؤلاء الازار في حديث
 عمر رضي الله عنه على ان المراد به الفرج بعينه ونقلوه عن اللغة وانشدوا فيه شعرا وليست
 مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار تفسيرا للازار في حديث عمر رضي الله عنه بل هي
 محمولة على الاستحباب كما سبق والوجه الثالث ان وثق المباشر تحت الازار بضبط نفسه عن

وصاحب الكتاب تابع الامام فحكي في المسألة ثلاثة أوجه والمروي عن أبي حنيفة و احمد التخيير كما في الوجه
 الثالث فليكن الوجهان الاولان معا بين بعلا متهما والخلاف في هذه المسألة يتجربى في صور منها اذا كان
 محبوسا في موضع نجس ولو سجد لسجد على نجاسة هل يتم السجود دام يقتصر على الايمان واذا وجد ثوبا طاهرا
 لو فرش به عاريا ولو لبسه صلى على نجاسة ماذا يفعل فيه الخلاف واذا وجد العريان ثوبا نجسا هل
 يصلى فيه ام يصلى عاريا فيه الخلاف واذا عرف ذلك فان قلنا في مسألة العاريا انه لا تتم الاركان
 فيقتضي على ظاهر المذهب لندور العذر وعدم البديل كمن لم يجد ماء ولا ترابا فصلى وفيه الخلاف
 المذكور في تلك الصورة ونظائرها وان قلنا تتم الاركان فهل يقتضي فيه وجها واحدا نعم
 لان العذر نادر وليس له دوام ولا بديل واظهرهما لا: ووجهه بشيئين احدهما ان وجوب الستر
 لا يختص بالصلاة فاختلاله لا يقتضي وجوب الاعادة لكن سياق هذا ان لا يجب القضاء وان
 ترك الستر مع القدرة كالاختراز عن السكون في العرصة المغصوبة لما لم تكن من خاسية الصلاة لم
 يقتض اختلاله وجوب القضاء وان صلى فيه عمدا وهذا مذهب مالك والثاني العرى عذر عام
 او نادر اذا اتفق دام فلا نوجب القضاء والطبع لا ينقاد لسكون العرى بهذه الصفة واطلق قوم من
 شيوخ الاصحاب كصاحب التقریب القول بنفي الاعادة وهو جواب منهم على ظاهر المذهب ولا

فقال أبو موسى ألم تسمع قول عمار لعمر فقال عبد الله ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار : وأما
 قوله انهم لم يختلفوا في تيمم الخائض فان أراد انه لم يرد عنهم المنع ولا الجواز في ذلك فصحيح
 وان أراد انه ورد عنهم ضد ماورد في تيمم الجنب فغير مسلم والله أعلم *

الفرج لضعف شهوة او شدة ورع جاز والا فلا حكاه صاحب الحاوى ومتابعوه عن ابي الفياض
البصرى وهو حسن ونقل ابو على السنجى والقاضى حسين والمتولى فى المسأله قواين بدل الوجوبين
الأولين قال القاضى الجديد التحريم والقديم الجواز ثم على قول من لا يجرمه هو مكروه وصرح
به المتولى وغيره هذا حكم الاستمتاع بما بين السرة والركبة

أما ما سواه فمباشرتها فيه حلال باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه الشيخ أبو حامد والحاملي
فى المجموع وابن الصباغ والعبدرى وآخرون وأما ما حكاه صاحب الحاوى عن عبدة السلماني
الامام التابعى وهو بفتح العين وكسر الباء من انه لا يباشر شىء من بدنه شيئا من بدنها فلا
أظنه يصح عنه ولو صح فهو شاذ مردود بالاخبار الصحيحة المشهورة فى مباشرة صلى الله

فرق فى نفي الاعادة بين ان يكون العارى فى الحضر او فى السفر بخلاف التيمم لعدم الماء والفرق
ان الثوب فى مظنة الضنن فقد لا يبذل وان كان فى الحضر والماء بخلافه وكل ما ذكرناه فيما اذا اتفق
العري فى ناحية لا يعتاد اهلها العرى فاما اذا صلى عاريا فى قوم يعتادون العرى فلا قضاء عليه اذا
تحول واكتسى لعموم العذر وشيوعه عندهم كذلك فصل الشيخ ابو محمد وذكر امام الحرمين انه
ساعده عليه كثير من الاصحاب وهو الذى أورده صاحب الكتاب فى الوسيط قال الامام والوجه
القطع بان الذين يعتادون العرى يتمون الركوع والسجود فانهم يتصرفون فى أمورهم عراة فيصلون
كذلك ولا يقضون وجهها واحدا واعلم ان هذا التفصيل انما ينتظم على قول من يعد العرى من الاعذار
النادرة ليصير باعتيادهم ذلك عاما فاما من عد من الاعذار العامة على الاطلاق يتجه ألا يفرق
بينهم وبين غيرهم والله أعلم

باب المسح على الخفين

قال

(والنظر فى شروطه وكيفية وحكمه وله شرطان الاول ان يلبس الخف على طهارة كاملة مائة قوتة فلو
غسل احدى رجليه وادخلها الخف لم يصح لبسه حتى يغسل الثانية ثم يبتدىء اللبس وكذا
لو صب الماء فى الخف (ح) بعد ايساه على الحديث) عن ابي بكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص المسافر
ثلاثة ايام ولياليهن والمقيم يوما وليلة اذا تطهر فلبس خفيه ان يمسح عليهما وعن صفوان بن عسال قال

باب

المسح على الخفين

(١) حديث ابي بكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن
وللمقيم يوما وليلة اذا تطهر فلبس خفيه ان يمسح عليها ابن خزيمة واللفظ له وابن حبان وابن
الجارود والشافعي وابن ابي شيبة والدارقطنى والبيهقى والترمذى فى العال المفرد وصححه الخطابى
ايضا ونقل البيهقى ان الشافعي صحه فى سنن حرمله*

عليه وسلم فوقه الازار واذنه في ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم « اصنعوا كل شيء الا النكاح »
وباجماع من قبله ومن بعده والله اعلم *

ثم لا فرق بين ان يكون علي الموضع الذي يستمتع به فوق الازار شيء من دم الحيض أولا
وحكي المحامي في التجريد وجماعة من المتأخرين وجها انه ان كان عليه شيء من دم الحيض حرم
لانه اذى وهذا الوجه شاذ وغلط والصواب الاول وبه قطع الاصحاب في جميع الطرق لعموم
الاحاديث ولان الاصل الاباحة حتى يثبت دليل ظاهر في التحريم وقياسا على ما لو كان عليها
نجاسة اخرى واما الاستمتاع بنفس السرة والركبة وما حاذها فلم ارفيه نصا لاصحابنا والمختار
الجزم بجوازه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « اصنعوا كل شيء الا النكاح » ويحتمل ان يخرج علي
الخلاف في كونها عورة ان قلنا عورة كانتا كما بينهما وان قلنا بالذهب أمهما ليستا عورة ايضا
قطعا كما وراءهما والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في المباشرة فيما بين السرة والركبة بغير وطء: قد ذكرنا الخلاف
في مذهبنا ودلائله ومن قال بتحريمها أبو حنيفة ومالك وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب

أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو سفرا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن
الامن جنابة لسكر من غلط أو بول أو نوم والاحاديث في باب المسح كثيرة ومن شرط المسح علي الخف
أن يلبسه وهو متطهر وعند أبي حنيفة لا يشترط تقديم الطهارة علي اللبس وانما المعتبر أن يطرأ الحدث
بعد اللبس علي طهارة كاملة لنا حديث أبي بكره وعن المغيرة ابن شعبه قال « سكت الوصوء لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما انتهيت الي رجليه أهويت الي الخفين لانزعها فقال دع الخفين فاني ادخلتهما
وهما طاهرتان » علل جواز المسح بطهارتهما عند اللبس واذا كانتا طاهرتين كانت سائر الاعضاء طاهرة
لان الترتيب واجب وغسل الرجل آخر الاركان ويترتب علي هذا الاصل ما لو غسل احدى الرجلين
وادخلها الخف ثم غسل الاخرى وادخلها الخف لم يجز المسح عليهما اذا أحدث لان اول اللبس تقدم علي
تمام الطهارة واذا كانت الطهارة شرط اللبس يجب تقدمها بكاملها علي اللبس كما يشترط تقدمها علي الصلاة
ذو نزع ما لبسه أولا وأعاد اللبس وهو علي طهارته جاز المسح اذا أحدث لكان الطهارة حين اللبس
المعاد والاخر ملبوس علي كمال الطهارة فقد تحقق الشرط فيهما جميعا وعن ابن مسريج انه اذا نزع

(١) حديث صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو سفرا
ان لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة لكن من غائط أو بول أو نوم الشافعي واحمد
والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي قال الترمذي عن
البخاري حديث حسن وصححه الترمذي والخطابي ومداره عندهم علي عاصم بن أبي النجود عن
ذو بن حبيش عنه وذكر ابن مندة ابو القاسم انه رواه عن عاصم أكثر من اربعين نقسا وتابع

وطاوس وشريح وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة وحكاه البغوي عن اكثر اهل العلم ومن قال بالجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والاوزاعي ومحمد بن الحسن وأحمد واصبغ المالكي وأبو ثور واسحق بن راهويه وابن المنذر وداود ونقله عنهم العبدري وغيره وتقدم دليل الجميع والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ اذا قلنا تحرم المباشرة بين السرة والركبة ففعله متعمدا مختارا عالماً بالتحريم أم ولا كفارة عليه بلا خلاف صريح به الماوردي وغيره وهو ظاهر فان ايجاب الكفارة على التقديم انما كان لذلك الحديث الضعيف وليس هنا حديث ولا هو في معناه فان الوطء حرام بالاجماع ويكفر مستحله وهذا بخلافه والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ واذا طهرت من الحيض حل لها الصوم لان تحريمه بالحيض وقد زال ولا تحمل الصلاة والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف لان المنع منها للحديث والحديث باق ولا يحل الاستمتاع بها حتى تغتسل لقوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا اطهرن) قال مجاهد حتى يغتسلن فان لم تجد الماء فتميمت حل ما يحل بالغسل لان التيمم قائم مقام الغسل فاستبيح به ما يستباح بالغسل فان تيممت وصلت فريضة لم يحرم وطؤها من اصحابنا من قال يحرم وطؤها بفعل الفريضة كما يحرم فعل الفريضة بعدها والاول اصح لان الوطء ليس بفرض فلم يحرم فعل الفريضة كصلاة النفل ﴾

الاول وجب نزع الثاني أيضا ويستأنف لبسهما ليجوز له المسح لان حكم كل واحد منهما مرتب بالآخر الا ترى ان نزع احدهما بعد الحدث يوجب نزع الثاني ولو لبس الخفين قبل أن يغسل رجليه ثم صب فيهما الماء حتى انفسلتا لم يحجز له المسح وان تم وضوءه بما فعله لانه لبسهما قبل كمال الطهارة وانزعتهما لبسهما فله المسح اذا أحدث وعند أبي حنيفة والمزني له المسح في الصورتين ولا حاجة الي النزع واعلم ان الاعتبار فيما ذكرنا بحالة استقرار القدمين في مفرهما من الخف حتى لو أدخل الرجلين في ساق الخف قبل أن يغسلها وغسلها في السابق ثم أدخلها موضع القدم جاز له المسح لانه حين استقرارنا في مكانها على كمال الطهارة ولو ابتداء اللبس وهو متطهر ثم أحدث قبل أن وصلت الرجل الى قدم الخف لم يحجز المسح نص عليه في الامم وذكر فيه انه اذا مسح على الخفين

عاصما عليه عبد الوهاب بن بخت واسماعيل بن أبي خالد وطلحة بن مصرف والمنهال بن عمرو ومحمد ابن سوقة وذكر جماعة معه ويمراده أصل الحديث لانه في الاصل طوى يلبس مشتمل على التوبة والمرء مع من أحب وغير ذلك لكن حديث طلحة عند الطبراني باسناد لا بأس به * وقد روى الطبراني أيضا حديث المسح من طريق عبد الكريم بن أمية عن حبيب بن ابي ثابت عن زر وعبد الكريم ضعيف ورواه البيهقي من طريق ابي روق عن ابي التريف عن صفوان ابن عسال ولفظه ليمسح احدكم اذا كان مسافرا على خفيه اذا ادخلها طاهرتين ثلاثة ايام ولياليهن ويمسح

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا يتعلق بالحيض احكام (احدها) يمنع صحة الطهارة الا اغسال الحنج ونحوها مما لا يفتقر الى الطهارة (الثاني) تحرم الطهارة بنية العبادة الا ما استثنينا من اغسال الحنج ونحوها (الثالث) يمنع وجوب الصلاة (الرابع) يحرمها (الخامس) يمنع صحتها (السادس) يمنع وجوب الصوم (السابع) يحرمه (الثامن) يمنع صحته (التاسع) يحرمه من المصحف وحمله وقرآءة القرآن والمسك في المسجد وكذا العبور على أحد الوجبين (العاشر) يحرم سجود التلاوة والشكر. ويمنع صحته (الحادى عشر) يحرم الاعتكاف ويمنع صحته (الثالث عشر) يمنع وجوب طراف الوداع (الرابع عشر) يحرم الوطء وكذا المباشرة بين السرة والركبة على احد الاوجه (الخامس عشر) يحرم الطلاق (السادس عشر) تبلغ به الصبى (السابع عشر) تتعلق به العدة والاستبراء (الثامن عشر) يوجب الغسل وهل يجب بخروجه ام بانقطاعه أم بهما فيه أو جه سبقت في باب ما يوجب الغسل ومعظم هذه الاحكام مجمع عليه قال أصحابنا فاذا طهرت من الحيض ارتفع من هذه الامور المحرمة تحريم الصوم والطلاق والظهار وارتفع أيضاً تحريم العبور في المسجد على الاصح اذا قلنا بتحريمه في زمن الحيض وقد سبق حكاية وجهه عن حكاية صاحب الحارثى وامام الحرمين ان العبور يبيح

بشرطه ثم ازال قدمه من مقرها ولم يظهر من محل الفرض شيء فلا يبطل المسح وقياس الاول أن يبطل لكن الفرق ان ثم الاصل عدم المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمرار الجواز ولا يبطل الا بالنزع التام ونقل القاضى ابو حامد أنه يبطل المسح في الصورة الثانية واختاره القاضى أبو الطيب الطبرى كما انه في الابتداء لا يمسح وفي الصورة الاولى وجه انه يجوز المسح اذا ابتداء اللبس على طهارة ثم أحدث قبل أن تستقر الرجلان في موضعهم او فرض القاضى حين المدأ لهما اذا أحدث وقد أدخل بعض قدمه في مقرها والباقي في ساق الخف وقال اختلفوا في صورتي الابتداء والانتهاى في أن حكم البعض هل هو حكم الكل أم لا وقوله في الكتاب على طهارة تامة قوية لفظ التامة معلم بالماء والزأى لما حكيناه واحترز به عما اذا غسل احدى رجليه وأدخلها الخف ثم الثانية وأدخلها الخف وعما اذا لبسها ثم صب الماء في الخف حتى انغسلتا ويمكن أن يقال لاحاجة الى قيد التام لانه من لم يغسل رجليه أو احدهما ينتظم أن يقال انه ليس على الطهارة وأما قيد القوة فالغرض منه الاحتراز عن طهارة المستحاضة وما فى معناها

قال ﴿ والمستحاضة اذا لبست على وضوءها لم تمسح على أحد الوجبين لضعف طهارتها ووضوء المجروح اذا تيمم لاجل الجراحة كوضوء المستحاضة ثم ان جوزنا فلا نستفيد بطهارة المسح الا ما كان محل لها بقيت طهارتها الاولى وهو فريضة واحدة ونوافل ﴾

المقيم يوماً وليلة ووقع في الدار قطنى زيادة في آخر هذا المن وهو قوله أو ريح وذكر ان وكيفا تفرد بها عن مسعر عن عاصم

تحريمه حتى تغتسل وليس بشيء ولا يرتفع ما حرم للحدث كالصلاة والطواف والسجود والقراءة والاعتكاف ومس المصحف والمكث في المسجد ولا يرتفع أيضاً تحريم الجماع والمباشرة بين السرة والركبة فان لم تجد الماء فتيمت استباح جميع ذلك لان التيمم كالغسل قال أصحابنا واذا تيممت ثم أحدثت لم يحرم وطؤها بلا خلاف ومن نقل اتفاق الاصحاب على هذا القاضي ابو الطيب لانها استباح الوطء بالتيمم والحدث لا يحرم الوطء كما لو اغتسلت ثم أحدثت قال القاضي ولانا واقلنا يحرم الوطء بعد الحدث لا أدى الي تحريمه ابتداء بعد التيمم لانه ينتقض الوضوء بالتقاء البشريتين قبل الوطء اما اذا تيممت ثم رأت الماء فيحرم الوطء على المذهب وبه تطع الاصحاب في الطريقتين لان طهارتها بطلت برؤية الماء وعادت الى حدث الحيض وحكي الدارمي وجهاً اذا انه يحل الوطء بعد رؤية الماء والصواب الاول قال القاضي ابو الطيب فلو رأت الماء في خلال الجماع نزع في الحال واغتسلت واما اذا تيممت وصلت فريضة فهل يصح الوطء بعد الفريضة بذلك التيمم أم لا يحل الا بتيمم جديد فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وقد ذكر دليلهما الصحيح جوازه ولو تيممت فوطئها ثم أراد الوطء ثانياً بذلك التيمم ففي جوازه وجهان حكاهما صاحب الحاوي وغيره الصحيح

اذا توضأت المستحاضة ولبست الخفين ثم أحدثت حدثاً غير حدث الاستحاضة فهل لها أن تمسح على الخف فيه وجهان نسبها الشيخ ابو علي الى تخرىج ابن سريج أحدهما: لان طهارتهما ضعيفة ناقصة وانما يجوز المسح بعد طهارة قوية لانه ضعيف فلا يحتمل انضمام ضعف الى ضعف وأصحهما الجواز ويروى أن أبا بكر الفارسي حكاه عن نص الشافعي رضي الله عنه في عيون المسائل ووجهها انها تحتاج الى اللبس والارهاق به كغيرها وأيضاً فانها تستفيد الصلاة بطهارتها فتستفيد المسح أيضاً وموضع الوجهين ما اذا لم يقطع دمها قبل أن تمسح فاما اذا انقطع دمها قبل المسح وشفيت نزعت وأنت بطهارة كاملة بلا خلاف لان الطهارة التي ترتب المسح عليها قد زالت بالشفاء الطاري فيمتنع ترتيب المسح عليها وترد بعضهم الوجهين ههنا أيضاً وجعل انقطاع دمها بمثابة الحدث الطاري والمشهور الاول ثم اذا جوزنا المسح نظر ان أحدثت قبل أن تصلي فريضة بطهارتها مسحت وصلت فريضة ونوافل وان أحدثت بعد ما وصلت فريضة مسحت ولم تصل به الا نوافل لان ما تستفيد بطهارتها فريضة ونوافل فلا تستفيد بالمسح المترتب عليها أكثر من ذلك ولا يجوز لها استيفاء مدة المسح بل اذا مسحت وصلت فريضة ونوافل أو نوافل على اختلاف الحالتين ثم ارادت قضاء فائتة أو دخل وقت فريضة أخرى وجب نزع الخف والوضوء الكامل لتلك الفريضة وكذلك لو أحدثت حدثاً غير حدث الاستحاضة بعد أن وصلت فريضة ونوافل بالمسح وحكي عن تعليق أبي حامد أن لها أن تستوفي مدة المسح اما يوماً و ليلة واما ثلاثة أيام ولياليهن لسكن عند كل صلاة فريضة تعيد الطهارة وتمسح على الخف ومال امام الحرمين في كلامه الى هذا من جهة

جوازه لارتفاع حدث الحيض بالتييم وبهذا قطع الجمهور والثاني لا يجوز الا بتييم جديد كما لا يجمع بين فريضتين بتييم وهذا ليس بشيء ولو تيممت وصلت فريضة وقلنا يجوز الوطء بعدها فلم يبطأ حتى خرج وقت تلك الفريضة فهل يحل الوطء بذلك التيمم فيه وجهان حكاهما الشيخ ابو حامد والمحاملي في كتابيه والفوراني وغيرهم في آخر باب التيمم وحكاهما أيضاً صاحب الحاوي وآخرون الصحيح جوازه لان خروج الوقت لا يزيد علي الحدث والثاني لا يجوز الوطء الا بتييم جديد قال صاحب الحاوي وبه قال ابن سريج واختاره الشيخ ابو حامد لان دخول الوقت رفع حكم التيمم ولهذا تجب اعادته للصلاة الاخرى وهذا الاستدلال ضعيف او باطل لان التيمم لا يبطل بمجرد خروج الوقت ولهذا له أن يصلي به ماشاء من النوافل علي المذهب كما سبق ولو عدت الماء والتراب وصلت الفريضة لحرمه الوقت كما سبق ولا يجوز الوطء حتى تجدد احد الطهورين هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي الجرجاني في المعاينة وصاحب البيان والرافعي وجهاً شاذاً أنه يجوز الوطء كالصلاة وهذا ليس بشيء قال أصحابنا والمقيمة في هذا كالمسافرة فاذا عدت المقيمة الماء او كانت مريضة او جريحة فتيممت حل الوطء وان كان صلاتها يجب قضاؤها لان طهارتها صحيحة والله اعلم *

المعنى وقطع بنفيه نقلاً وفي معنى طهارة المستحاضة طهارة سلس البول وكل من به حدث دائم وكذلك الوضوء المضموم اليه التيمم بسبب جراحة أو انكسار فيجوز فيها الخلاف المذكور في المستحاضة بلا فرق وأما محض التيمم فهل يستفاد به جواز المسح ينظر ان كان سببه اعواز الماء فلا بل اذا وجد الماء لزمه النزوع والوضوء الكامل وعن ابن سريج أنه يجوز المسح لفريضة ونوافل كما ذكرنا في المستحاضة لان التيمم يبيح الصلاة أيضاً فيبيح المسح والصحيح الاول بخلاف طهارة المستحاضة لان التيمم طهارة تفيد وتبيح عند الضرورة ولا ضرورة بعد وجدان الماء فلا سبيل الى ترتيب المسح عليه وطهارة المستحاضة لا تتأثر بوجدان الماء كطهارة غيرها وان كان سبب التيمم شيئاً آخر سوى اعواز الماء فهو كطهارة المستحاضة في جواز ترتيب المسح عليه فانه لا يتأثر بوجدان الماء لكنه ضعيف لا يرفع الحدث كطهارتها ولا يخفى بعد هذا الشرح معنى قوله ان جوزنا فلا تستفيد بالمسح الا ما كان يحل لها الي آخره لكن ظاهر لفظه لا يتناول الا ما اذا أحدثت قبل أن تصلي الفريضة بطهارتها فانها حينئذ تحل لها فريضة ونوافل لو بقيت طهارتها الاولى أما اذا أحدثت بعد أن تصلي الفريضة فلا يحل لها لو بقيت تلك الطهارة الا النوافل والوافي بحكم الحالتين على النظم الذي ذكره أن يقال في آخره وهو فريضة واحدة ونوافل أو نوافل *

قال في الشرط الثاني أن يكون الملبوس ساتراً قويا حالاً فان تخرق أو كان دون الكعبين لم يكن ساتراً والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرح فيه خلاف واقوى ما يتردد عليه في المنازل لا كالجورب واللفاف وجورب الصوفية والمغصوب (و) لا يجوز المسح عليه على أحد

(فرع) في مذاهب العلماء، في وطء الحائض اذا طهرت قبل الغسل: قد ذكرنا أن مذهبننا
تحريمه حتى تغتسل أو تميم حيث يصح التيمم وبه قال جمهور العلماء، كذا حكاه الماوردي عن
الجمهور وحكاه ابن المنذر عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة ومالك والثورى
والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور ثم قال ابن المنذر وروينا باسناد فيه مقال عن طاوس وعطاء
ومجاهد أنهم قالوا ان أدرك الزوج الشبق أمرها أن تتوضأ ثم أصابها ان شاء. قال ابن المنذر
وأصح من هذا عن عطاء ومجاهد موافقة القول الاول قال ولا يثبت عن داوس خلاف قول
سالم قال فاذا بطل أن يصح عن هؤلاء. قول ثان كان القول الاول كلاجماع هذا كلام ابن المنذر
وقال أبو حنيفة ان انقطع دمها لاكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده حل الوطء في المالوان
انقطع لاقله لم يحل حتى تغتسل أو تميم فان تيممت ولم تصل لم يحل الوطء حتى يمضي وقت
صلاة وقال داود الظاهري اذا غسلت فرجها حل الوطء وحكى عن مالك تحريم الوطء اذا تيممت
عند نقد الماء. هكذا نقل أصحابنا وغيرهم هذا الخلاف مطلقاً كما ذكرته وقال ابن جرير أجمعوا
علي تحريم الوطء حتى تنسل فرجها وانما الخلاف بعد غسله واحتج لابي حنيفة بأنه يجوز
الصوم والطلاق وكذا الوطء ولان تحريم الوطء هو للحيض وقد زال وصارت كالجنب واحتج أصحابنا
بقول الله تعالى (فانزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فآوهن) وقد روى حتى
يطهرن بالتخفيف والتشديد والقراءتان في السبع بقراءة التشديد صريحة في اشتراط الغسل وقراءة

الوجهين لان المسح لما جة الاستدامة وهو مأثور بالزنع

اعتبر في الملبوس ثلاثة أمور أحدها أن يكون ساتراً محل فرض الغسل من الرجلين فلو كان
دون الكعبين لم يجز المسح عليه لان فرض الظاهر الغسل وفرض المستور المسح ولا صائر الى
الجمع بينها فيغلب حكم الغسل فانه الاصل ولهذا لو لبس أحد الخفين لم يجز المسح له ولو كان
الحف متخرقاً ففيه قولان القديم به قال مالك أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش الخرق لانه مما يغلب
في الاسفار حيث يتعذر الاصلاح والخرز فالقول بامتناع المسح يضيق باب الرخصة فوجب أن
يسمح وعلي هذا فما حد الفاحش منه قل الا كثرون مادام يماسك في الرجل ويتأني المشى عليه
فهو ليس بفاحش وقال في الافصاح حده ألا يبطل اسم الحف والقول الجديد أنه لا يجوز
المسح عليه قليلاً كان التخرق او كثير الان بعض محل الفرض غير مستور وموضع الخرز التي ينشد بالخيط
أو ينضم لاعتبرة بها فان لم تكن كذلك وظهر منها شيء لم يجز المسح أيضاً ولو تخرقت الظهارة
وحدها أو البطانة وحدها جاز المسح ان كن ما بقى صفيقا والا فلا يجوز في أظهر الوجهين وعلي
هذا يقاس ما اذا تخرق من الظهارة موضع ومن البطانة موضع ليجازيه والحف المشقوق اقدم اذا
شد منه محل الشق بالشرح أن كن يظهر منه شيء مع الشد فلا يجوز المسح عليه وان لم يظهر منه

التخفيف يستدل بها من وجوبين (أحدهما) معناها أيضاً يفئسلان وهذا شائع في اللغة فيصار إليه
جمعاً بين القراءتين (والثاني) أن الإباحة معلقة بشرطين (أحدهما) انقطاع دمهن (والثاني) (والثاني)
تطهرهن وهو اغتسالهن وما علق بشرطين لا يباح بأحدهما كما قال الله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى
إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) فإن قيل لدينا شرطين بل شرط
واحد ومعناه حتى يقطع دمهن فإذا انقطع قاتوهن كما يقال لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار فإذا دخل
فكلمه فالجواب من أوجه أحدها أن ابن عباس والمفسرين وأهل اللسان فسروه فقالوا ومعناه
فإذا اغتسلن فوجب المصير إليه والثاني أن ما قاله المعترض فاسد من جهة اللسان فإنه لو كان كما
قال لقيل فإذا تطهرن فأعيد الكلام كما يقال لا تكلم زيدا حتى يدخل فإذا دخل فكلمه
فلما أعيد بلفظ آخر دل على أنها شرطان كما يقال لا تكلم زيدا حتى يدخل فإذا أكل فكلمه
الثالث أن فيما قلنا جمعاً بين القراءتين فحين واحتج أصحابنا باقيدة كثيرة ومناسبات أحسنها
ما ذكره امام الحرمين في الاساليب فقال أولى متمسك من طريق المعنى اعتبار صورة الاتفاق
فنقول اتفقنا على التحريم إذا طهرت لدون العشرة فاستمرار التحريم بعد انقطاع الدم ان علة
بوجوب غسل الحيض لزم التحريم إذا طهرت لاكثر الحيض وان علة بإمكان عود الدم فهو
منتقض بما إذا اغتسلت أو تيممت أو خرج وقت الصلاة ثم ذكر معاني أخر ثم قال فالوجه اعتماد
ما ناقضوا فيه وكل ما ذكره منتقض بما سلموه فإن قيل تحريم الوطء بالحيض غير معلل قلنا
وجوب الغسل بالانقطاع غير معلل ولا يمكن أن يقال عادت الى ما كانت فان الغسل واجب
فوجب الرجوع الى ظاهر القرآن لانسداد طريق النظر فظاهر القرآن تحريم الوطء حتى تغتسل
وأما الجواب عن جواز الصوم أن الشرع ورد بتحريم الصوم على الحائض وهذه ليست بمحائض
وهنا حرم الوطء حتى تغتسل وعن الطلاق أن تحريمه لتطويل العدة وذلك يزول بمجرد الانقطاع
وعن قولهم التحريم للحيض من أوجه أحدها لا نسلم بل هو لحدث الحيض وهو باق الثاني أنه
ينتقض بالانقطاع لدون أكثر الحيض الثالث أن الجنابة لا تمنع الوطء وكذا غيرها بخلاف
الحيض والله أعلم *

(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في المعاينة ليست امرأة تمنع من الصلاة بحكم الحيض الا
ويحرم وطؤها الا واحدة وهي من انقطع دمها وعدمت الماء فتممت ثم أحدثت فانها تمنع من
الصلاة دون الوطء هذا كلامه وقد ينازع فيه ويقال المنع من الصلاة هنا للحدث قال وانقطاع
الدم اذا أباح الصلاة أباح الوطء الا في حق من عدمت الماء وانتراب فتصلي ولا يحل وطؤها

شيء فوجهان أحدهما لا يجوز أيضاً كما لو لف قطعة أدم على القدم وشدها لا يجوز المسح عليها وأظورها
ونقله الشيخ أبو محمد عن نضه أنه يجوز حصول التبر به وارتفاق المشي فيه فلو فتح الشرح بطل

علي الصحيح *

(فرع) لو أراد الزوج أو السيد الوطء فقالت أنا حائض فإن لم يمكن صدقها لم يلتفت اليها
وجاز الوطء وان أمكن صدقها ولم يتهمها بالكذب حرم الوطء وان أمكن الصدق ولكن كذبها
فقال القاضي حسين في تعليقه وفتاويه وصاحب التتمة يحل الوطء لانها ربما عاندته ومنعت حقه
ولان الاصل عدم التحريم ولم يثبت سببه وقال الشاشي ينبغي أن يحرم وان كانت فاسقة كما لو
علق طلاقها على حيضها فيقبل قولها والمذهب الاول وفرق القاضي بينه وبين تعليق الطلاق بأن
الزوج مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا من جهتها قال القاضي وغيره ولو اتفقا على الحيض وادعي
انقطاعه وادعت بقاءه في مدة الامكان فالقول قولها بلا خلاف للاصل *

(فرع) لو طهرت زوجته أو أمتها المجنونة من الحيض حرمت عليه حتى يغسلها فاذا صب
الماء عليها ونوى غسلها عن الحيض حلت وان لم ينو فوجبان سبقا في باب نية الوضوء
ولو شك هل حاضت المجنونة أو العاقلة أم لا لم يحرم لان الاصل عدم التحريم وعدم الحيض
(فرع) اذا ارتكبت المرأة من المحرمات المذكورة أتمت وتعذر وعليها التوبة ولا كفارة
عليها بالاتفاق صرح به الماوردي وغيره لان الاصل البراءة *

(فرع) يجوز عندنا وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر وان كان الدم جاريا وهذا
لا خلاف فيه عندنا قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعبدي وهو قول أكثر العلماء
ونقله ابن المنذر في الاشراف عن ابن عباس وابن المسيب والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة
وحامد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والاوزاعي ومالك والثوري واسحق وأبي ثور قال
ابن المنذر وبه أقول وحكى عن عائشة والنخعي والحكم وابن سيرين منع ذلك وذكر البيهقي وغيره ان
نقل المنع عن عائشة ليس بصحيح عنها بل هو قول الشعبي أدرجه بعض الرواة في حديثها وقال احمد
لا يجوز الوطء الا أن يخاف زوجها العنت واحتج المانعين بأن دمها يجري فأشبهت الحائض
واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي في الام وهو قول الله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقرنوهن
حتى يطهرن فاذا تطهرن فأنوهن) وهذه قد تطهرت من الحيض واحتجوا أيضا بما رواه عكرمة
عن حمزة بنت جحش رضى الله عنها أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها رواه أبو داود
 وغيره بهذا اللفظ باسناد حسن وفي صحيح البخاري قال قال ابن عباس المستحاضة يأتيها زوجها
اذا صلت الصلاة أعظم ولان المستحاضة كالطاهر في الصلاة والصوم والاعتكاف والقراءة وغيرها

المسح وان لم يظهر شيء لانه اذا مشى فيه ظهر وليكن قوله في الكتاب فلو تحرق معمل باللقاف
والميم لما ذكرنا وبالحاء ايضا لان عند ابي حنيفة ان كان الخرق بحيث يبين منه قدر ثلاث اصابع
من اصابع الرجل لم يجز المسح عليه وان كان اقل جاز (الثاني) ان يكون قويا والمراد منه كونه

فكذا في الوطء ولانه دم عرق فلم يمنع الوطء كالناسور ولان التحريم بالشرع ولم يرد بتحريم بل ورد باباحة الصلاة التي هي أعظم كما قال ابن عباس والجواب عن قياسهم علي الحائض أنه قياس يخالف ما سبق من دلالة الكتاب والسنة فلم يقبل ولان المستحاضة لها حكم الطاهرات في غير محل النزاع فوجب الحاقه بنظائره لا بالحيض الذي لا يشاركه في شيء *

﴿ وقال المصنف رحمه الله ﴾ (أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين قال الشافعي رحمه الله اعجل من سمعت من النساء تحتض نساء تهامة يحضن لتسع سنين فاذا برأت الدم لدون ذلك فهو دم فساد ولا تتعلق به احكام الحيض) *

﴿ الشرح ﴾ تهامة بكسر التاء وهو اسم لكل منازل عن نجد من بلاد المجاز ومكة من تهامة قال ابن فارس سميت تهامة من التهم يعني بفتح التاء والهاء وهو شدة الحر وركود الريح وقال صاحب المطالع سميت بذلك لتغير هواؤها يقال تهم الدهن اذا تغير اما حكم المسألة ففي أقل سن يمكن فيه الحيض ثلاثة أوجه الصحيح استكمال تسع سنين وبه قطع العراقيون وغيرهم والثاني بالشروع في التاسعة والثالث بمضي نصف التاسعة والمراد بالسنين القمرية * والمذهب الذي عليه التفريع استكمال تسع وهل هي تحديد ام تقريب وجهان حكاهما صاحب الحاوي والدارمي في كتاب المتحيرة والمتولي والشاشي وغيرهم أحدهما تحديد فلو نقص عن التسع ما نقص فليس بحيض وهذا مقتضي اطلاق كثيرين واصحها تقريب صححه الروياني والرافعي وغيرهما فعلى هذا قال صاحب الحاوي لا يؤثر نقص اليوم واليومين قال الدارمي لا يؤثر الشهر والشهران قال المتولي والرافعي ان كان بين رؤية الدم واستكمال التسع ما لا يسع حيضا وطهرا كان ذلك الدم حيضا والا فلا قال المتولي واذا قلنا بتحديد فرأته قبل التسع متصلا باستكمالها نظر ان رأت قبل التسع اقل من يوم وليلة وبعد التسع يوما وليلة جعل الجميع حيضا وان رأت قبل التسع يوما وليلة وبعدها دون يوم وليلة فليس لها حيض وان كان الجميع يوما وليلة بعضها قبل التسع وبعضه بعدها فهل يجعل حيضا فيه وجهان قال الدارمي بعد ان ذكر الاختلافات كل هذا عندي

بحيث يمكن متابعة المشي عليه لافرسخا ومرحلة بل قدر ما يحتاج المسافر اليه من التردد في حوائجه عند الخط والترحال فلا يجوز المسح على اللفائف والجوارب المتخذة من الصوف واللبد لانه لا يمكن المشي عليها ويسهل نزعها ولبسها بلا حاجة الى ادامتها في الرجل ولانها لا تمنع نفوذ الماء الى الرجا ولا بد من شيء مانع على الاصح كما سيأتي وكذلك الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جورب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها ومنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما اصفافها أو لتجليد القدمين والنعل على الاسفل او الاصاقي بالمكعب وحكي بعضهم انها وان كانت صفيحة ففي اشراط تجليد القدمين قوالن وعند أبي حنيفة لا يجوز

خطأ لأن المرجع في جميع ذلك الى الوجود فاي قدر وجد في اى حال وسن كان وجب جعله
حيضا والله اعلم ثم ان الجمهور لم يفرقوا في هذا بين البلاد الحارة والباردة وفيه وجه حكاه امام
الحرمين عن حكاية والده انه اذا وجد الدم لتسع سنين في البلاد الباردة التي لا يعهد في امثالها
مثل ذلك فليس بحيض والمذهب الاول قال اصحابنا قال الشافعي رحمه الله رأيت جدة بنت
احدى وعشرين سنة وقيل انه رأها بصنعاء اليمين قالوا هذا رآه واقعا ويتم صور جدة بنت تسع
عشرة سنة ولحظة فتحمل لتسع وتضع لسته أشهر بنتا وتحمل تلك البنت لتسع سنين وتضع
لسته اشهر هذا ما يتعلق باقل سن الحيض وأما آخره فليس له حد بل هو ممكن حتى تموت لئلا قاله
صاحب الحاوي وغيره وهو ظاهر قال اصحابنا فالمعتمد في هذا الوجود وقد وجد من تحيض
لتسع سنين فوجب المصير اليه كما يرجع الى العادة في اقل مدة الحمل واكثرها وفي القبض في المبيع
واحياء الموات والحرز في السرقة وغيرها اما اذا رأت الدم لدون اقل سن الحيض المذكور فليس
بحيض بل هو حدث ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل ولا يمنع الصوم ولا يتعلق به شيء من
احكام الحيض ويسمي دم فساد وهل يسمى استحاضة فيه خلاف قدمناه في أول الباب * واذا
ادعت المرأة الحيض في سن الامكان قبل قولها غير يمين كما يقبل قول الغلام في انزال المنى لسن
الامكان والله اعلم

﴿فرع﴾ قال اصحابنا أقل سن يجوز ان تنزل المرأة فيه المنى هو سن الحيض وفيه الواجه الثلاثة
السابقة الصحيح استكمال تسع سنين قال امام الحرمين وعلي الجملة هي اسرع بلوغا من الغلام وأما
الغلام فاختلّفوا فيه وحاصل المتقول فيه ثلاثة اوجه اصحها عند العراقيين استكمال تسع سنين
وبهذا قطع جماعة منهم هنا في باب الحيض كالشيخ ابى حامد والبندنجي واقاضي أبى الطيب
وابن الصباغ والثاني مضى تسع سنين ونصف وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في كتاب اللعان
والثالث استكمال عشر سنين وسيأتي ايضاحه ان شاء الله تعالى في باب الحجر وما يلحق
من النسب والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

المسح على الجوربين وان كانا صفيقين حيي يكونا مجلدين او منغلين وخالفه صاحباه فهذا اذا تعذر المشي
فيه لضعف اللبوس في نفسه ولو تعذر المشي فيه لضعفه المفرطة او لثقله او لضيقه في جوار المسح عليه
وجهان احدهما يجوز لانه في نفسه صالح المشي عليه الا ترى انه لو لبسه غيره لارتفق به وراحها
لايجوز لانه لا حاجة له في ادامة مثل هذا الخف في الرجل ولا فائدة له فيه ولو تمذر المشي فيه ثقله
او غلظه كما اذا اتخذ خفا من خشب او حديد وهو بحيث لا يمكن المشي عليه فلا يجوز المسح عليه
كما لو تعذر المشي فيه لضعفه وكذلك لو كان المتخذ من الخشب محدد الرأس لا يثبت مستقرا على
الارض ولو كان المتخذ من الخشب والمديد لطيفا يتأني المشي فيه جاز المسح عليه هذا قضية

﴿وأقل الحيض يوم وليلة وقال في موضع يوم فمن أصحابنا من قال هما قولان ومنهم من قال يوم وليلة قولاً واحداً وقوله يوم أراد بليته ومنهم من قال يوم قولاً واحداً وأنا قال يوم وليلة قبل أن يثبت عنده اليوم فلما ثبت عنده رجع إليه - والدليل على ذلك أن المرجع في ذلك إلى الوجود وقد ثبت الوجود في هذا القدر قال الشافعي رحمه الله رأيت امرأة اثبتت لي عنها أنها لم تنزل تحيض يوماً لا تزيد عليه وقال الأوزاعي رحمه الله عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية وقال عطاء رحمه الله رأيت من النساء من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر يوماً وقال أبو عبد الله الزبير رحمه الله كان في نساءنا من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر يوماً وأكثره خمسة عشر يوماً لما روينا عن عطاء وأبي عبد الله الزبير وغالبه ست أو سبع لقوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش رضي الله عنها «تحضي في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن» وأقل طهر فاصل بين الدمين خمسة عشر يوماً لا أعرف فيه خلافاً فإن صح ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «في النساء نقصان دينهن إن أحداهن تمكث شطرد رها لا تصلي» دل ذلك على أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً لكن لم أجده بهذا اللفظ إلا في كتب الفقه

﴿الشرح﴾ في الفصل مسائل (أحداها) في أقل الحيض: نص الشافعي رحمه الله في العدد أن أقله يوم ونص في باب الحيض من مختصر المزني وفي عامة كتبه أقله يوم وليلة واختلف الأصحاب فيه على ثلاث طرق ذكرها المصنف بدليلها أحدها يوم بلا ليلة والثاني قولان أحدهما يوم بلا ليلة والثاني يوم وليلة والطريق الثالث وهو أصحها باتفاق الأصحاب أن أقله يوم وليلة قولاً واحداً وهذا الطريق قول المزني وأبي العباس بن سريج وجماهير أصحابنا المتقدمين وقطع به كثيرون من المتأخرين ونقله المحاملي وابن الصباغ عن الأكثرين قال الشيخ أبو حامد وآخرون ولا يصح قول من قال فيه قولان لأن الاعتبار بالوجود فإن صح الوجود في يوم تعين قالوا ولأنه إذا أمكن حمل كلاميه على حاين كان أولى من الحمل على قولين وكذا كل مجتهد كما إذا أمكن حمل حديثي النبي صلى الله عليه وسلم على حاين والجمع بينهما كان مقدماً على النسخ والتعارض وضعف الشيخ أبو حامد

ما ذكره الجمهور تصريحاً وتلويحاً وذكر إمام الحرمين وصاحب الكتاب في الوسيط أنه يجوز المسح على الخنف من الحديد وإن عسر المشي فيه فإن ذلك ليس لضعف اللبس وإنما هو لضعف اللبس ولا نظر إلى أحوال اللابسين فإنه لا ينضب (الثالث) أن يكون حلالاً فالخنف المقصوب والمسروق في جواز المسح عليه وجهان قال صاحب التلخيص لا يجوز لأن المسح عليه حاجة الاستدامة وهو مأمور بالنزع والرفض ولأن إبهامه معصية والمسح رخصة والرخص لا تناط بالمعاصي وقال أبو علي الطبري والآخرون يجوز كالوضوء بالماء المقصوب والصلاة في الثوب المقصوب ولو أخذ من الذهب أو الفضة خفاً فجواز المسح عليه على الوجهين وإيراد صاحب التهذيب يشعر بالمنع

وامام الحرمين وغيرهما طريقة القطع بيوم لان الشافعي رحمه الله انا قال يوم في مسائل العدد اختصارا
 او حين اراد تحديد اقل الحيض في بابه والرد على من قال اقله ثلاثة ايام قال الشافعي اقله يوم وليلة
 فوجب اعتماد ما حققه في موضع التحديد هذا هو المشهور في مذهبننا والموجود في كتب اصحابنا
 وقال الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء حدثني الربيع عن الشافعي
 ان الحيض يكون يوما واقل واكثر قال وحدثني الربيع ان آخر قول الشافعي ان اقل الحيض
 يوم وليلة وهذا النص الذي نقله ابن جرير عن الشافعي غريب جدا ولكن تأويله على ما سأذكره
 في الفرع بعد هذا ان شاء الله تعالى والصواب عند الاصحاب ان اقل الحيض يوم وليلة وعليه
 التفريع والعمل وما سواه متاويل عليه. ودليله من نص الشافعي رحمه الله شيان احدهما انه ذكره
 في معظم كتبه وفي مظهره والثاني انه آخر قوله كما نقله الثقة ابن جرير (المسألة الثانية) اكثر الحيض
 خمسة عشر باتفاق اصحابنا وذكر المصنف دليله (الثالثة) غالب الحيض ست او سبع بالاتفاق
 (الرابعة) اقل طهر فاصل بين حيزتين خمسة عشر يوما باتفاق اصحابنا لانه اقل ما ثبت وجوده
 ولا حدا اكثره بالاجماع قال اصحابنا وقد تبقى المرأة جميع عمرها لا تحيض وحكي القاضي ابو الطيب
 ان امرأة كانت في زمنه تحيض في كل سنة يوما وليلة وهي صحيحة تحبل وتلدوكان نفاسها اربعين
 يوما واما غالب الطهر فقال اصحابنا هو ثلاثة وعشرون يوما او اربعة وعشرون بناء على ان
 غالب الحيض ماذا فالغالب ان في كل شهر حيزاً وطهراً فغالب الحيض ستة او سبعة وباقيه طهر هذا
 ما يتعلق بايضاح اصل المذهب واما قوله طهر فاصل بين الدمين خمسة عشر يوما فاحترز به عن
 شيئين احدهما الطهر الذي بين الحيض والنفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه يجوز ان
 يكون دون خمسة عشر ولو يوما على المذهب الصحيح كما سيأتي ان شاء الله تعالى (الثاني) ايام النقاء
 المتخللة بين ايام الحيض في حق ذات التلقيح اذا قلنا بالتلفيق واران المصنف بقوله بين الدمين
 بين الحيزتين ولو قال بين الحيزتين كما قال في التنبيه لكان احسن ليحترز عن الشيين المذكورين
 والله اعلم واما قوله لا اعرف فيه خلافا فمحمول على نفى الخلاف في مذهبننا والا فالخلاف فيه للعلماء

جزما والاول اقرب ولعلك تقول اول كلام صاحب الكتاب يقتضي اشتراط الحل جزما حيث
 قال الشرط الثاني ان يكون الملبوس ساترا قويا حلالا ولاخرة ذكر وجبين في المسح على الخف
 المغصوب ثم الاظهر منها في المذهب جواز المسح عليه فيحذف القيد الثالث عن درجة الاعتبار
 ولا يلائم آخر الكلام اوله فاعلم ان الضوابط في المذهب تنه كر كالتراجم لما قيل باعتباره وفاقا
 او خلافا والاعتماد على ما يدكر من التفصيل آخره وكثيرا ما ينحذف بعض القيود على الاظهر الا انه
 يذكر لمعرفة الخلاف لكن هنا صورة اخرى تقتضي التعرض لهذا القيد واعتباره وان جوزنا
 المسح على الخف المغصوب والمسروق وهي ما اذا اتخذ خفا من جلد الكلب او جلد الميتة قبل

مشهور سند كره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى * واما قول المحاملي في كتابه اقل الطهر خمسة عشر يوما بالاجماع ونحوه في التهذيب وقول القاضي ابي الطيب في مسألة التلغيق اجمع الناس ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فمردود غير مقبول فلا يحمل كلام المصنف عليه وان كان لو حمل عليه لم يكن غلطاً في اللفظ فانه قد قال لا اعرف فيه خلافاً ولا يلزم من عدم معرفته عدم الخلاف والله اعلم * واما حديث « تمكث شطر دهرها » فحديث باطل لا يعرف وانما ثبت في الصحيحين « تمكث الليالي ما تصلي » كما سبق بيانه في مسألة تحريم الصوم واما حديث حمزة نصحيح رواه ابو داود والترمذي وغيرهما من روايته حمزة قال الترمذي هو حديث حسن قال وسألت البخاري عنه فقال هو حديث حسن قل وكذا قال احمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح قال الخطابي وقد ترك بعض العلماء الاحتجاج بهذا الحديث لان زاوية عبد الله بن محمد بن عقيل ايس بذلك (قلت) هذا الذي قاله هذا القائل لا يقبل فان أئمة الحديث صححوه كما سبق وهذا الراوى وان كان مختلفاً في توثيقه وجرحه فقد صحح الحفاظ حديثه هذا وهم أهل هذا الفن وقد علم من قاعدتهم في حد الحديث الصحيح والحسن أنه اذا كان في الراوى بعض الضعف أجز حديثه بشواهد له أو متابعة وهذا من ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم « تميضي في علم الله » أى التزى الحيض وأحكامه فيما أعلمك الله من عادة النساء هكذا قاله أصحابنا في كتب الفقه والعلم هنا بمعنى المعلوم وقال الخطابي معناه فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة وقوله صلى

الديباغ فهذا الجلد انجاسة عينه لا يحل استعماله في البدن باللبس وغيره علي اصح القولين وقد نص في الام علي انه لا يجوز المسح عليه لانه لا يمكن الصلاة فيه وفائدة المسح وان لم تنحصر في الصلاة الا ان المقصود الاصيل الصلاة وما عداها كالتابع لها وايضاً فان الحف بدل عن الرجل ولو كانت الرجل نجسة لم تغسل عن الوضوء مالم تطهر عن النجاسة فكيف يمسح علي البدل وهو نجس العين ولا يعود الخلاف في هذه الصورة (واعلم) انه يعتبر في اللبوس وراء الصفات الثلاث المذكورة في الكتاب صفات أخر (احداها) ان لا يتعذر المشي عليه بسبب السعة المفرطة او الضيق المفرط او بسبب الثقل أو الاحتداد كما سبق (والثانية) ذكر الشيخ أبو محمد انه ينبغي ان يقع عليه اسم الحف حتى لو ف علي قدمه قطعة آدم وشده بالباط لم يجز المسح عليه لان اللف لا يقوى ولا يتأتى التردد ومتابعة المشي عليه فان فرض ربط قوى فمثل ذلك يعسر ازالته واعادته على هيئته مع استيفاز المسافر فلا يحصل الارتفاق المقصود بالمسح فيتبع مورد النص وهو الحف (الثالثة) ان يمنع نشف الماء ووصوله الى لرجل فلو لم يمنع كلحف المنسوج والذي لاصفاقة له فهل يجوز المسح عليه فيه وجهاً لظاهرهما لا لان الغالب من الخفاف ان يمنع النفوذ فينصرف اليها نصوص المسح ويبقى الغسل واجباً فيما عداها والثاني يجوز كما لو تحزقت ظهارة الحف وبطانته من موضعين غير متوازيين يجوز المسح عليه مع نفوذ الماء واختار امام الحرمين هذا الوجه وتابعه صاحب الكتاب في الوسيط ولذلك

الله عليه وسلم « كما تحيض النساء » المراد غالب النساء لاستحالة ارادة كلهن لاختلافهن وقوله صلي الله عليه وسلم « ميقات حيضهن » هو بنصب التاء على الظرف أى في وقت حيضهن واختلفوا في حال حنة فقيل كانت مبتدأة فردها رسول الله صلي الله عليه وسلم الى غالب عادة النساء وقيل كانت معتادة ستة أو سبعة فردها اليها ذكر هذا الخلاف فيها الخطابي وجمهور أصحابنا في كتب المذهب وذكرها الشافعي رحمه الله في الام احتمالين واختار المصنف بعد هذا أنها كانت مبتدأة وكذا اختاره امام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون ورجحه الخطابي قال ويبدل عليه قوله صلي الله عليه وسلم « كما تحيض النساء ويظهن » واختار الشافعي رحمه الله في الام أنها كانت معتادة وأوضح دليبه وقال هذا أشبه معانيه قال صاحب التتمة من قال كانت معتادة ذكرها في ردها الى الستة أو السبعة ثلاث تأويلات أحدها معناه ستة ان كانت عادتك ستة أو سبعة ان كان عادتك سبعة الثاني لعلها شكت هل عادتها ستة أو سبعة فقال تحيض ستة ان لم تذكرى عادتك أو سبعة ان ذكرت أنها عادتك الثالث لعل عادتها كانت تختلف ففي بعض الشهور ستة وفي بعضها سبعة فقال النبي صلي الله عليه وسلم ستة في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة فتكون لفظة أو للتقسيم وبسطت الكلام في هذا الحديث لأنه من الاحاديث التي عليها مدار كتاب الحيض ويدخل في كل مصنفات الحيض والله أعلم *

حذف هذا الشرط من اصله ههنا لکن ظاهر المذهب الاول

قال ﴿ فرع الجر موق الضعيف فوق الخف لا يمسح عليه وان كان قويا لم يجز (م ح) المسح عليه أيضا في الجديد بل عليه ان يدخل اليد بينها فيمسح على الاسفل ﴾

الجر موق هو الذي يلبس فوق الخف وانما يلبس غالبا لشدة البرد فاذا لبس جرموقين فوق الخفين او خفين فوق الخفين فلا يخلو من اربع احوال (احدها) ان يكون الاسفل بحيث لا يمسح عليه لضعف او تحرق والا على بحيث يمسح عليه فالمسح على الاعلى والاسفل والحالة هذه كالجورب واللفافة والثانية) ان يكون الامر بالعكس من ذلك فيمسح على الاسفل القوي وما فوقه كخرقة تلف على الخف فلو مسح على الاعلى فوصل البلل الى الاسفل فان قصد المسح على الاسفل جاز وكذا لو قصد المسح عليها جاز ويلغو قصد المسح على الاعلى وفيه وجه انه اذا قصدهما لم يعتد بالمسح وان قصد المسح على الاعلى الضعيف لم يجزه وان لم يقصد شيئا بل كان على نيته الاولى وقصد المسح في الجملة ففيه وجهان اظهرهما الجواز لانه قصد اسقاط فرض الرجل بالمسح وقد وصل الماء اليه فكفي (الحالة الثالثة) الا يكون واحد منهما بحيث يمسح عليه فلا يخفى تعذر المسح (الرابعة) ان يكون كل واحد منهما بحيث يمسح عليه فهل يجوز المسح على الاعلى فيه قولان قال في القديم والاملاء يجوز وبه قال أبو حنيفة واحمد والمزني لان المسح على الخف جوز

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل حمته بنت جحش وعطاء والاوزاعي وابو يبرى فأما حمته فبهاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم نون ثم هاء وأبوها جحش بجم مفتوحة ثم هاء مهملة ساكنة ثم شين معجمة وهي اخت زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء فهو ابو محمد عطاء ابن ابي رباح واسم ابي رباح اسلم وعطاء من كبار أئمة التابعين في الفقه والزهد والورع وغير ذلك وهو أحد شيوخنا في سلسلة الثقة فهو شيخ ابن جريج الذي هو شيخ مالم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب توفي عطاء رحمه الله سنة أربع عشرة ومائة وقيل خمس عشرة وقيل سبع عشرة واما الاوزاعي فهو ابو عمرو عبد الرحمن بن عمرو من كبار تابعي التابعين وأئمتهم البارعين كان امام أهل الشام في زمنه اتى في سبعين الف وقيل ثمانين الف توفي في خلوته في حمام بيروت مستقبل القبلة متوسداً بيمينه سنة سبع وخمسين ومائة قيل هو منسوب الى الاوزاع قرية كانت بخارج باب الفراديس من دمشق وقيل قبيلة من اليمن وقيل غير ذلك واما الزبيرى فهو من أصحابنا أصحاب الوجوه منسوب الى الزبير بن العوام احد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنه وهو ابو عبد الله الزبير بن احمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير ابن العوام وللزبيرى كتب نفيسة واحوال شريفة بهذه الحرف في تعريف هذه الاسماء وقد بسطت احوال أصحابها ومناقبهم في تهذيب الاسماء وباللله التوفيق *

رفقا وتخفيفا وهذا المعنى موجود في الجرموق فان الحاجة تدعو الى لبسه وتلحق المشقة في نزعها عند كل وضوء وقال في الجديد لا يجوز وهو اشهر الروايتين عن مالك لان الاصل غسل الرجلين والمسح رخصة وردت في الخف والحاجة الى لبسه اهم واعم فلا يلحق به الجرموق فان فرعنا على القديم وجوزنا المسح على الجرموق فكيف السبيل في ذلك: ذكر ابن سريج فيه ثلاثة معان اظهرها ان الجرموق بدل عن الخف والخف بدل عن الرجل لانه يستر الخف ستر الخف للرجل ويشق نزعها كما يشق نزع الخف فاقم مقامه (وثانيها) ان الاسفل كاللغافة والخف هو الاعلى لانا اذا جوزنا المسح عليه فقد جعلناه اصلا في رخصة المسح وثالثها ان الاعلى والاسفل معا بمثابة خف واحد فالاعلى كالظهارة والاسفل كالبطانة ويتفرع على هذه المعاني مسائل (منها) لو لبسها جميعا وهو على كمال الطهارة له ان يمسح على الاعلى على هذا القول وهل له ان يمسح على الاسفل بان يدخل اليد بينهما فيه وجهان ان قلنا الاعلى بدل الاسفل يجوز كما يجوز لو غسل الرجل في الخف وان قلنا الاسفل كاللغافة او هما كطائفي خف واحد فلا (ومنها) لو لبس الاسفل على كمال الطهارة ولبس الاعلى على الحدث ففي جواز المسح على الاعلى وجهان ان قلنا بالمعنى الاول او الثاني فلا يجوز لانه مقصود بالمسح لبسه محذوا فلا يمسح عليه كخف الواحد وان قلنا بالمعنى الثالث فيجوز كما لو لبس الخف على الطهارة ثم احدث والصق به طاقة اخرى وفي المسألة طريقة اخرى انه لا يجوز المسح عليه جزما

طهراً مستقلاً كما لقال فهذا الوجه هو المذهب المعتمد وعليه تفرع الباب واختار الشيخ ابو عمرو ابن الصلاح قول الاستاذ ابي اسحق قفلا الصحيح اتباع ذلك فانه نص الشافعي نقله عنه صاحب التقریب ذيه وناهيك اتقاناً وتحقیقاً واطلاعاً وكان الاصحاب لم يطلعوا علي النص قال وفي المحيط للشيخ ابي محمد الجويني عن الاستاذ ابي اسحق قال كانت امرأة تستفتيني باسفر ابين وتقول ان عاداتها في الطهر مستمرة علي اربعة عشر يوماً علي الدوام فجعلت ذلك طهرها علي الدوام قلت وهذا النص الذي نقله ابو عمرو واختاره موافق لما قدمته عن ابن جرير عن الربيع عن الشافعي فان ذلك النص وان كان مطلقاً فهو محمول علي هذه الصورة والله اعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في اقل الحيض والطهر واكثرهما : اجمع العلماء علي ان اكثر الطهر لاحدله قال ابن جرير واجمعوا علي انها لورأت الدم ساعة وانقطع لا يكون حيضاً وهذا الاجماع الذي ادعاه غير صحيح فان مذهب مالك ان اقل الحيض يكون دفعة فقط واختافوا فيما سوى ذلك فمذهبنا المشهور ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر قال ابن المنذر وبه قال عطاء واحمد وابو ثور وقال الثوري وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اكثر الحيض عشرة ايام واقله ثلاثة ايام قال وبلغني عن نساء الماجشون انهن كن يحضن سبع عشرة قال احمد اكثر ما سمعنا سبع عشرة قال ابن المنذر وقال طائفة ايسر لاقل الحيض ولا لاكثره حد بالايام بل الحيض اقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة والطهر ادباره وقال الثوري اقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً قال ابو ثور وذلك مما لا يختلفون فيه فيما نعلم وانكر احمد واسحق التحدید في الطهر قال احمد الطهر ما بين الحيضتين علي ما يكون وقال اسحق توفيتهم الطهر بخمسة عشر باطل هذا نقل ابن المنذر وحكي اصحابنا عن ابي يوسف اقل الحيض يومان واكثر الثالث وعن مالك لاحد لاقله وقد يكون دفعة واحدة وحكي الماوردي عن مالك ثلاث روايات في اكثر الحيض احداها خمسة عشر والثانية سبعة عشر والثالثة غير محدود وعن مكحول اكثره سبعة ايام قال العبدري واختلاف اصحاب مالك في اقل الطهر فروي ابن القاسم انه غير محدود وانه ما يكون مثله طهر في العادة وروي عبد الملك بن الماجشون

غسل الرجلين وهل يكفي ذلك ام يفتقر الى استئناف الوضوء قولان كما سند كر في نزع الخف وان قلنا انهما كالظاهرة والبطانة فلا شيء عليه وان قلنا الاسفل كاللحافة فينزع الاسفل ايضا ويغسل الرجلين وفي لزوم الاستئناف قولان فيحصل من مجموع الاختلافات في المسألة خمسة اقوال لا يلزمه شيء : يلزم المسح علي الاسفل لا غير : يلزم المسح مع استئناف الوضوء : يلزم نزع الخفين وغسل الرجلين : يلزم ذلك مع استئناف الوضوء (ومنها) لو تخرق الاعلي من احدى الرجلين او نزعه فان قلنا الاعلي بدل البديل فهل يلزمه نزع من الرجل الاخرى فيه وجهان اصحهما نعم كما لو نزع احد الخفين يلزمه نزع الثاني ثم اذا نزع عاد القولان في انه يكفي المسح علي الاسفلين ام يحتاج

(فرع) قد ذكرنا ان اكثر الحيض خمسة عشر يوماً وكذا اقل الطهر والمراد خمسة عشر بلياليها وهذا القيد لا بد منه لتدخل الليلة الاولى

(فرع) لو وجبنا امرأة تحيض اقل من يوم وليلة او اكثر من خمسة عشر او تطهر اقل من خمسة عشر واشتهرت بانها كذلك متكررة ففيها ثلاثة اوجه حكها امام الحرمين والعزالي وغيرهما احدها لا يعتبر حال هذه . بل الحكم علي ما تمهد لان بحث الاولين اوفى : والثاني يعتبر ليكون هذا حيضها وطهرها لان الاعتماد على الوجود وقد حصل قال امام الحرمين هذا قول طوائف من المحققين منهم الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني والقاضي حسين (قلت) واختاره الدارمي في الاستدكار وصاحب التتمة والثالث ان كان قد راى وافق مذهب السلف الذين يقولون باعتماد الوجود اعتمادناه وعمدنا به وان لم يوافق مذهب احد لم يعتمد قال امام الحرمين والذي اختاره ولا اري العدول عنه الاكتفاء بما استقرت عليه مذاهب الماضين من ائمتنا في الاقل والاكثر فاننا لو فتحنا باب اتباع الوجود في كل ما يحدث واخذنا في تغيير ما يمهّد تقليلاً وتكثيراً لاختلطت الابواب وظهر الاضطراب والوجه اتباع ما تقرر للعلماء الباحثين قبلنا وذكر الرافي نحو ما ذكره امام الحرمين ثم قال فلا يظهر انه لا اعتبار بحال هذه المرأة بل الاعتبار بما تقرر لان احتمال عروض دم الفساد لهذه المرأة اقرب من انحرام العادة المستمرة قال ويدل عليه الاجماع على انها لو كانت تحيض يوماً وتطهر يوماً على الاستمرار لا يجعل كل نقاء

ولو لبس الاسفل كذلك وحدث ومسح عليه ثم لبس الجرموق فهل يسمح عليه منهم من بناه على المعاني ان قلنا الجرموق بدل الخف او قلنا انه كالظهارة فيجوز وان قلنا انه الخف والاسفل كاللغافة فلا وقيل بيني الجواز علي هذا المعني الثالث على ان المسح علي الخف هل يرفع الحدث ام لا ان قلنا يرفع فيجوز والا فلا لانه لم يلبس علي طهارة قوية ومنهم من بيني المسألة علي هذا الاصل وقطع النظر عن المعاني الثلاثة واذا جوزنا المسح في هذه المسألة علي الاعلي فقد ذكر الشيخ أبو علي ان ابتداء المدة يكون من حين أحدث أول ما لبس لامن وقت الحدث بعد لبس الجرموقين لان كاه كاللبس الواحد بيني البعض علي البعض وفي جواز المسح علي الاسفل الخلاف الذي سبق (ومنها) لو لبس الاسفل علي الحدث وغسله فيه ثم لبس الاعلي وهو علي طهارة كاملة فلا يجوز المسح علي الاسفل لامحالة وهل يجوز علي الاعلي بيني علي المعاني ان قلنا الاعلي بدل البدل فلا يجوز لان الاسفل ليس ممسوحاً عليه اذا كان ملبوساً علي الحدث فلا يصلح للبدلية وان قلنا انهما كالظهارة والبطانة فكذلك لا يجوز كما اذا لبس الخف ثم الصق به بطاقة اخري وهو متطهر وان قلنا الاسفل كاللغافة فله المسح علي الاعلي (ومنها) لو تحرق الاعلي من الرجلين جميعاً او نزعهما بعد ما مسح عليه وبقي الاسفل بحاله فان قلنا الاعلي بدل البدل لم يجب نزع الاسفل لان حكم الاصل لا يبطل بسقوط البدل لكن لا بد من المسح علي الخفين كما اذا نزع الخف لا بد من

انه خمسة ايام وقال سحنون ثمانية ايام وقال غيره عشرة ايام وقال محمد بن مسلمة خمسة عشر وهو الذي يعتمد صحابه البغداديون وقال احمد في رواية الأثرم وابى طالب اقل الطهر ثلاثة عشر يوما وقال الماوردي قال اكثر العلماء اقل الطهر خمسة عشر وقال مالك اقله عشرة وحكى ابن الصباغ عن يحيى بن اكرم بالثناء المثلثة ان اقل الطهر تسعة عشر يوما فاما ادلة هذه المذاهب فمنها مسألة الاجماع ان اكثر الطهر لاحدله ودليلها في الاجماع ومن الاستقراء ان ذلك بوجوده شاهد ومن اطرفه ما نقله القاضي ابو الطيب في تعليقه قال اخبرني امرأة عن اختها انها تحيض في كل سنة يوماً وليلة وهي صحيحة تجبل وتلد ونفاسها اربعون يوماً واما اقل الحيض فاحتج لمن قال اقله ثلاثة ايام بحديث ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءته فاطمة بنت ابي حبيش رضي الله عنها فقالت اني استحاض فقالت « ليس ذلك الحيض انما هو عرق لتقعدي ايام اقرائهم لتغتسل ولتصلي » رواه احمد بن حنبل قالوا اقل الايام ثلاثة وبحديث واثلة بن الاسقع رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام » رواه الدارقطني وعن ابي امامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يكون الحيض اكثر من عشرة ايام ولا اقل من ثلاثة ايام » وعن انس رضي الله عنه قال « الحيض ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر » قالوا وانس لا يقول هذا الا توقيفاً قالوا ولان هذا تقدير والتقدير لا يصح الا بتوقيف او اتفاق وانما حصل الاتفاق على ثلاث واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت ابي حبيش رضي الله عنها « دم الحيض اسود يعرف فاذا كان ذاك فامسكي عن الصلاة » رواه ابو داود وغيره باسناد صحيحة قال اصحابنا وهذه الصفة موجودة في اليوم والليله ولان اقل الحيض غير محدود شرعاً فوجب الرجوع فيه الى الوجود وقد ثبت الوجود في يوم وليله كما ذكره المصنف عن عطاء والاوزاعي والشافعي والزهري وروينا بالاسناد الصحيح في سنن البيهقي عن الامام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله قال كانت امرأة يقال لها ام العلا قالت حيضتى منذ ايام الدهر يومان قال اسحق بن راهويه وصح لنا عن غير امرأة في زماننا انها قالت حيضتى يومان وعند يزيد بن هرون قال عندي امرأة تحيض يومين الى اعادة الوضوء والثاني لا يلزم نزع الآخر لان كل واحدة من الرجلين دونها حائل والفرض فيهما المسح بخلاف ما اذا نزع احد الخفين فان فرض الرجل المكشوفة حينئذ الغسل وعلي هذا فيما يلزمه قولان احدهما المسح على الخف الذي خلع الاعلى من فوقه والثاني استئشاف الوضوء والمسح على ذلك الخف وعلي الاعلى من الرجل الاخرى وان قلنا الاعلى والاسفل كطاقى خف واحد لم يلزمه شيء وان قلنا بالمعنى الثالث نزع الاسفل من الرجل التي نزع منها الاعلى او تحرق ونزعها من الثانية ويفسل الرجلين وفي لزوم الاستئشاف قولان (ومنها) لو تحرق الاسفل من الرجلين جميعاً لم يضر على المعاني كلها وان تحرق من احدها فان قلنا الاعلى بدل البدل نزع واحدة من الرجل

وروى في هذا المعنى غير ما ذكرنا قال أصحابنا ولا مجال للقياس في هذه واما الجواب عن حديث ايام
اقرائها لو ثبت فمن وجهين (أحدهما) ليس المراد بالايام هنا الجمع بل الوقت (الثاني) انها مستحاضة معتادة ردها
الي الايام التي اعتادتها ولا يلزم من هذا ان كل حيض لا ينقص عن ثلاثة ايام واما حديث وائلة
وابي امامة وانس فكلاهما ضعيفة متفق علي ضعفها عند المحدثين وقد اوضح ضعفها الدارقطني ثم
البيهقي في كتاب الخلافات ثم السنن الكبير وقولهم التقدير لا يصح الا بتوقيف جوابه ان التوقيف
ثبت فيما ذكرناه لان مداره علي الوجود وقد ثبت ذلك علي ما قدمناه واما من قال اقل الحيض
ساعة فاعتمدوا ظواهر النصوص المطلقة وانقياس علي النفاس واحتج أصحابنا بان الاعتماد علي الوجود
ولم يثبت دون ما قلناه والجواب عن النصوص انها مطلقة فتحمل علي الوجود
وعن النفاس انه وجد لحظة فعمانا بالوجود فيها واما من قال اكثر الحيض عشرة فاحتجوا بحديث
وائله وابي امامة وانس وكلاهما ضعيفة واهية كما سبق وليس لهم حديث ولا اثر يجوز الاحتجاج به
واحتج أصحابنا بما ثبت مستفيضاً عن السلف من التابعين فمن بعدهم ان اكثر الحيض خمسة عشر
وانهم وجدوه كذلك عيانا وقد جمع البيهقي اكثر ذلك في كتابه في الخلافات وفي السنن الكبير
فمن رواه عنه عطاء والحسن وعبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد وبيعة وشريك والحسن بن صالح
وعبد الرحمن بن مهدي رحمهم الله واما قول يحيى بن اكرم اقل الطهر تسعة عشر فاستدل له
ابن الصباغ قال اكثر الحيض عنده عشرة والشهر يشتمل علي حيض وطهر وقد يكون
الشهر تسعة وعشرين منها عشرة للحيض والباقي طهر ودليلنا بثبوت الوجود في خمسة عشر
واما قوله فبناء علي ان اكثر الحيض عشر وقد بينا بطلانه فان قيل روى اسحق بن راهويه عن
بعضهم ان امرأة من نساء الماجشون حاضت عشرين يوماً وعن ميمون بن مهران ان بنت سعيد
بن جبير كانت تحته وكانت تحيض من السنة شهرين فجوابه بما اجاب به المصنف في كتابه النكت
ان هذين النقلين ضعيفان فالاول عن بعضهم وهو مجهول وقد انكروه بعضهم وقد انكره الامام مالك
ابن انس وغيره من علماء المدينة واثاني رواه الوليد بن مسلم عن رجل عن ميمون والرجل مجهول والله اعلم

الآخري أيضا كيلا يكون جامعا بين البديل والمبدل كذلك ذكره في التهذيب وغيره ولك ان تقول
هذا المعنى موجود فيما اذا تحرق الاعلى من احدى الرجلين وقد حكوا وجهين في لزوم النزاع من
الرجل الآخري فليحكم بطردهما ههنا ثم اذا نزع ففيما يلزم: قولان احدهما المسح علي الخف الذي
نزع الاعلى من فوقه والثاني استئناف الوضوء والمسح عليه وعلي الاعلى الذي تحرق الاسفل
تحته وان قلنا بالمعنى الثاني او الثالث فلا شيء عليه ومنها لو تحرق الاعلى والاسفل من الرجلين
جميعا او من احدهما يلزم نزع الكل علي المعاني كلها نعم ان قلناهما كطائفي خف واحد وكان الخرق
في موضعين غير متحاذيين لم يضرب علي ما تقدم (ومنها) لو تحرق الاعلى من رجل والاسفل من الثانية

قال المصنف رحمه الله تعالى

﴿ وفي الدم الذي تراه الحامل قولان أحدهما أنه حيض لانه دم لا يمنع الرضاع فلا يمنع الحمل كالنفاس والثاني أنه دم فساد لانه لو كان حيضاً لحرم الطلاق وتعلق به انتضاء العدة ﴾
﴿ الشرح ﴾ يقال الرضاع والرضاع بفتح الزاء وكسرهما فيها وامرأة حامل وحاملة والاول أشهر وأفصح فان حملت على رأسها أو ظهرها فحاملة لا غير والدم مخفف الميم على اللغة المشهورة وفيه لغية شاذة بتشديدها * أما حكم المسألة فاذا رأت الحامل دماً يصلح أن يكون حيضاً فقولان مشهوران قال صاحب الحاوي والمنولي والبعثي وغيرهم الجديد أنه حيض والقديم ليس بحيض واتفق الاصحاح على أن الصحيح أنه حيض فان قلنا ليس بحيض فهو دم فساد كما ذكر المصنف وهل يسمى استحاضة فيه خلاف سبق وسواء قلنا استحاضة أو دم فساد هو حدث ينتقض الوضوء فان لم يستمر فهو كالبول فلها أن تصلي بالوضوء الواحد صلوات وان استمر فلها حكم الاستحاضة المستمرة وسيأتي بيانها في آخر الباب ان شاء الله تعالى : قال الدارمي في الاستذكار اختلف اصحابنا في محل القولين فمنهم من قال هما اذا رأت الدم في أيام عاداتها وعلي صفة دم الحيض فان رآته في غير أيام الحيض أو رأت صفرة أو كدرة فليس بحيض قولاً واحداً ومنهم من قال لا فرق بل الخلاف جار في كل ما يجوز أن يكون حيضاً غير الحمل وقال أبو علي بن أبي هريرة القولان اقلنا للحمل حكم فان قلنا لا حكم له فهو حيض قولاً واحداً وقال أبو اسحق القولان جريان سواء قلنا له حكم أم لا قالوا اختلفوا أيضاً فمنهم من قال القولان اذا مضى للحمل أربعون يوماً وما رآته قبل ذلك حيض قولاً واحداً ومنهم من قال القولان في الجميع هذا آخر كلام الدارمي وقال الشاشي اذا قلنا الحامل لا تحيض فمن متى ينقطع حيضها وجهان الصحيح بنفس العلق والثاني من وقت حركة الحمل (قلت) الصحيح المشهور جريان القولين بنفس العلق وفي جميع الاحوال التي ذكرها الدارمي وأما قول المصنف أحدهما أنه حيض لانه دم لا يمنع الرضاع ولا يمنع الحمل كالنفاس فعناه أن المرضع لا تحيض غالباً وكذا الحامل فلو اتفق رؤية الدم في حال الرضاع

فان قلنا أنه يدل البدل نزع الاعلى المتخرق واعاد المسح علي ماتمته وهل يكفي ذلك ام يحتاج الى استئناف الوضوء ماسحاً عليه وعلي الاعلى من الرجل الاخرى : فيه قولان وان قلنا هما كطائفي خف واحد لم يضر وان قلنا الاسفل كاللفافة وجب نزع الكل كما لو تخرق احد الخفين ثم اذا نزع غسل الرجلين وفي استئناف الوضوء قولان : هذا كله تفريع علي التقديم وان فرغنا علي الجديد ومنعنا المسح علي الجرموق والخف الاعلى فان نزع الاعلى ومسح علي الاسفل فذاك وان ادخل اليدينها ومسح علي الاسفل فهل يجوز فيه وجهان اصحها وهو المذكور في الكتاب نعم كما لو غسل رجله وهما في الخف يجوز والثاني لا يجوز لان المسح ضعيف فلا يجوز اذا كان هناك

كان حيضاً بالاتفاق فكذا في حال الحمل فيما سواه في النذور فينبغي أن يكونا سواء في الحكم بأتهما حيض وأما قوله كالنفاس فراده اذا ولدت ولدين بينهما دون ستة أشهر ورأت الدم بينهما وقلنا انه نفاس فهذه حامل ومبرضع ودمها نفاس ومعناه أن النفاس لا يمنع الرضاع والحمل والحيض لا يمنع الرضاع فينبغي أن لا يمنع الحمل كما قلنا في النفاس قال صاحب البيان في مشكلات المذهب مراده الاستدلال على أبي حنيفة رحمه الله لانه يقول دم الحامل ليس بحيض والدم بين الولدين نفاس فقياس علي ما وافق عليه قال القلعي وقوله لا يمنع الرضاع ليس باحتراز بل للدلالة على الحكم والتقريب من الاصل والله أعلم *

(فرع) اذا قلنا دم الحامل حيض فقد ذكر المصنف أنه لا تقضي به العدة وكذا قاله أصحابنا في هذا الباب ونقل الغزالي والمتولي وغيرهما الاتفاق على هذا ومرادهم أن الحامل اذا كان عليها عدة واحدة وحملها لصاحب العدة وحاضت أدواراً فلا تقضي بها العدة ولا يحسب شيء من الاطهار المعجلة قراءتها اذا كان الحمل بحيث لا تقضي به العدة بأن لا يكون لصاحب العدة مثل ان مات صبي عن زوجته أو فسخ نكاحه بعينه أو غيره بعد دخوله وامرأته حامل من الزنا أو تزوج الرجل حاملاً من الزنا وطلقها بعد الدخول وهي ترى الدم على الادوار فان قلنا الحامل تحيض في انقضاء عدتها بهذه الاطهار المتخللة في مدة الحمل وجهان مشهوران سيأتي ايضاحهما في كتاب العدة ان شاء الله تعالى * ولو كان عليها عدتان بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها بشبهة فوجبت العدة بالثانية فهل تتداخل العدتان فيه خلاف معروف فان قلنا لا تتداخل كانت معتدة عن الطلاق ولو حاضت على الحمل فهل يحسب اطهارها في الحمل عن عدة الشبهة فيه وجهان أصحهما يحسب

حائل لانضمام ضعف الى ضعف وعلي هذا القول لو تخرق الحفان تحت الجرموقين نظر ان كان عند التخرق على طهارة لبس الاسفل مسح على الاعلى لانه صار اصلاً بخروج ما تحته عن ان يمسح عليه وان كان محدثاً في تلك الحالة لم يمسح على الاعلى كما لو ابتداء اللبس على الحدث فان كل على طهارة المسح وذلك اذا جوزنا ادخال اليد بينهما والمسح على الاسفل منها ففي جواز المسح على

﴿ حديث ﴾ المغيرة بن شعبة سكت لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء فلما انتهيت الى الخفين اهويت لانزعهما فقال دع الخفين فاني ادخلتهما وهما طاهرتان متفق عليه بلفظ فاني دعتهما ادخلتهما طاهرتين فمسح عليهما واللفظ للبخاري ورواه ابو داود بنحو لفظ المصنف وبرز الضمير فقال دع الخفين فاني ادخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان فمسح عليهما وله طرق كثيرة عن المغيرة ذكر البزار انه روى عنه من نحو ستين طريقاً وذكر ابن منده منها خمسة واربعين ورواه الشافعي بلفظ (قلت) يا رسول الله المسح على الخفين قال نعم اني ادخلتهما وهما طاهرتان *

فعلی هذا يكون حیض الحامل مؤثراً فی انقضاء العدة ولا یحسب اطلاق القول بأنه لا تنقضی به العدة الا ان یقید بما قیدناه به أولاً والله أعلم *

(فرع) اذا قلنا دم الحامل حیض فانتقطع ثم ولدت بعد انقطاعه بخمسة عشر يوماً فصاعداً فلا شك فی كونه حیضاً وان ولدت قبل مضي خمسة عشر فی كونه حیضاً وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف فی فصل النفاس أصحهما بالاتفاق أنه حیض لانه دم بصفة الحیض وأما یشرط یكون بین الدین خمسة عشر اذا كانا دمى حیض ولهذا قال المصنف والاصحاب أقل طهر فاصل بین الحیضین خمسة عشر قال المتولی وعلي هذا لو رأت النفاس ستین يوماً ثم انقطع ثم عاد الدم فان عاد بعد خمسة عشر فهو حیض وان عاد قبلها قبل یجمل اثنا حیضاً فی هذا الوجهان أحدهما لا لتقصان ما بینهما عن طهر كامل وأصحهما نعم لاختلافهما *

(فرع) اذا قیل اذا جعلتم دم الحامل حیضاً لم یبق وثوق بانقضاء العدة والاستبراء بالحیض لاحتمال الحیض علی الحمل فالجواب أن الغالب أنها لا تحیض فاذا حاضت حصل ظن براء ذالرحم وذلك كاف فی العدة والاستبراء فان بان خلافه علی الندور عملنا بما بان والله أعلم *

(فرع) فی مذاهب السلف فی حیض الحامل وقد ذكرنا أن الاصح عندنا ان الدم الذى تراه حیض وبه قال قتادة ومالك واللیث وقال ابن المسیب والحسن وعطاء ومحمد ابن المنکدر وعكرمة وجابر بن زید والشعبي ومكحول والزهرى والحکم وحماد والثورى والاوزاعى وابو حنیفة وابو یوسف واحمد وابو ثور وابو عبید وابن المنذر لیس بحیض ودلیل المذهبین فی الكتاب وما یستدل به للصحيح فی

الاعلی وجهان كما ذكرنا فی التفریع علی التقدیم والله أعلم * ولو ابس الجر موق فی احدی الرجلین واقتصر فی الاخرى علی الحف واراد المسح علی جر موق وخف فلا شك انه یمتنع ذلك علی الجدید وعلی التقدیم ینبئ علی المعانی الثلاثة ان قلنا الجر موق بدل البدل لم یجز ذلك لان اثبات البدل فی احدی الرجلین یمتنع كما یمتنع المسح فی احدی الرجلین والغسل فی الاخرى وقد ذكرنا انه لو مسح

قوله والاحادیث فی باب المسح كثيرة وهو كما قال فقد قال الامام احمد فیہ ار بعون حدیثا عن الصحابة مرفوعة وموقوفة * وقال ابن ابی حاتم فیہ عن احد وار بعین وقال ابن عبد البر فی الاستذکار روى عن النبی ﷺ المسح علی الخفین نحو ار بعین من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصرى قال حدیثی سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله علیه وسلم انه كان یمسح علی الخفین وذاكر ابو القاسم ابن منده اسماء من رواه فی تذكرته فیبلغ ثمانین صحابياً وسرد الترمذی منهم جماعة والبيهقي فی سننه جماعة وقال ابن عبد البر بعد ان سرد منهم جماعة لم یرو عن غیرهم منهم خلاف الا الشیء الذى لا یثبت عن عائشة وابن عباس وابی هريرة (قلت) قال احمد لا یصح حدیث ابی هريرة فی انكار المسح وهو باطل : وروى الدارنطنی من حدیث عائشة

كونه حيضا أنه دم بصفات دم الحيض وفي زمن امكانه ولأنه متردد بين كونه فسادا لعله أو حيضا
والاصل السلامة من العلة : وأما قول القائل الآخر لو كان حيضا لا تقضت العدة به فإسناد العدة
لطلب براءة الرحم ولا تحصل البراءة بالاقرار. مع وجود الحمل ولأن العدة تقضي به في بعض الصور
كما سبق بيانه وأما قوله لو كان حيضا لحرم الطلاق فجوابه أن تحريم الطلاق الحائض إنما كان لتطويل العدة
ولا تطويل هنا لأن عدتها بالحمل والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان رأت يوما دما ويوما نقاء ولم يعبر الحسة عشر ففيه قولان أحدهما لا يلفق بل يجعل الجميع
حيضاً لأنه لو كان ما رأت من النقاء طهراً لا تقضت العدة بثلاثة منها والثاني يلفق الطهر إلى الطهر والدم
إلى الدم فيكون أيام النقاء طهراً وأيام الدم حيضاً لأنه لو جاز أن يجعل أيام النقاء حيضاً لجاز
أن يجعل أيام الدم طهراً ولما لم يجوز أن يجعل أيام الدم طهراً لم يجوز أن يجعل أيام النقاء حيضاً فوجب أن
يجزى كل واحد منهما على حكمه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ النقاء بالمد وقوله يوماً دماً ويوما نقاءً أحسن من قوله في التنبيه يوماً طهراً ويوما دماً
فكيف يسمى طهراً مع أنه حيض في أحد القولين بل هو الأصح وقوله يوماً أراد بليلته أي يكون أقل
الحيض تفرعاً على المذهب كذا صرح به أصحابنا ولو رأت يوماً بلا ليلة أو نصف يوم ففيه خلاف
مرتباً بآية بيانه في آخر الباب في فصل التلفيق إن شاء الله تعالى والأصح من هذين القولين عند
جمهور الأصحاب أن الجميع حيض وهو نص الشافعي رحمه الله في عامة كتبه وقد فرق المصنف مسألة
التلفيق هذه فذكرها هنا مختصرة وذكر فروعها في آخر الباب وكان ينبغي أن يؤخرها كلها أو يجمع كل

على الجر موقنين ثم نزع أحدهما ليلزمه شيء على رأي ويستدام حكم المسح على جرموق وخف والفرق على هذا
إن الأمر في الاستدانة أقوى الأبرى إن اعتراض العدة والردة في دوام النكاح لا تبطله بخلاف ما في
الابتداء وإن قلناهما كطائفة من الجرموق والخف الآخر كما لو لبس خفين لأحدهما
طاقة واحدة وللاخر طائفتان فإن قلنا الأسفل كاللغافة فوجهان أحدهما لا يجوز كما لو لبس خفاً ولف على

اثبات المسح على الخفين ويؤيد ذلك حديث شريح بن هانئ في سؤاله إياها عن ذلك فقالت
له سل ابن أبي طالب وفي رواية أنها قالت لا أعلم لي بذلك : وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن
حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال علي سبق الكتاب الخفين فهو منقطع لأن
محمد لم يدرك علياً وأما ما رواه محمد بن مهاجر عن اسمعيل بن أبي أويس عن إبراهيم بن اسمعيل
عن داود بن الحصين عن القاسم عن عائشة قالت لأن أقطع رجلي أحب إلي من أن أمسح على
الخفين فهو باطل عنها قال ابن حبان محمد بن مهاجر كان يضع الحديث * وأغرب ربيعة فيما
حكاه الأجرى عن أبي داود قال جاء زيد بن أسلم إلى ربيعة فقال أمسح على الجور بين
فقال ربيعة ما صح عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين فكيف على خرقتين *

ما يتعلق بالتلفيق في موضع واحد كما فعله الاصحاب وقد رأيت أن أؤخر شرح هذه المسألة إلى هناك والله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذارات المرأة الدم ليس يجوز أن تحيض فيه أمسكت عما تمسك عنه الحائض فان انقطع لدون اليوم واليلة كان ذلك دم فساد فتوضأ وتصلي وان انقطع ليوم و ليلة أو خمسة عشر يوماً ولما بينهما فهو حيض فتغتسل عند انقطاعه سواء كان الدم على صفة دم الحيض او على غير صفته وسواء كان لها عادة فخالف عاداتها أو لم يكن وقال ابو سعيد الاصطخري ان رأت الصفرة أو الكدرة في غير وقت العادة لم يكن حيضاً لما روى عن أم عطية رضي الله عنها قالت « كنا لانعد بالصفرة والكدره بعد الغسل شيئاً » ولانه ليس فيه اماره الحيض فلم يكن حيضاً والمذهب أنه حيض لانه دم صادف زمان الامكان ولم يجاوزه فأشبه اذا رأت الصفرة والكدره في أيام عاداتها وحديث أم عطية يعارضه ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « كنا نعد الصفرة والكدره حيضاً » وقوله انه ليس فيه اماره غير مسلم بل وجوده في أيام الحيض اماره لان الظاهر من حالها الصحة والسلامة وان ذلك دم الجيلة دون العلة *

﴿ الشرح ﴾ حديث أم عطية صحيح رواه البخاري والدارمي وأبو داود والنسائي وغيرهم وهذا المذكور في المذهب هو لفظ رواية الدارمي وفي رواية البخاري « كنا لانعد الصفرة والكدره شيئاً » وفي رواية أبي داود « كنا لانعد الصفرة والكدره بعد الظهر شيئاً » واسنادها اسناد صحيح علي شرط البخاري ومما ينكر على المصنف قوله روى عن أم عطية بصيغة التمريض مع أنه حديث صحيح وقد سبق التنبيه على أمثال هذا وروى البيهقي باسناد ضعفه عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما كنا نعد الصفرة والكدره شيئاً ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأما حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في الكتاب فلا أعلم من رواه بهذا اللفظ لكن صح عن عائشة رضي الله عنها قريب

الرجل الثانية لغافة واحمها الجواز لانه انما ينزل منزلة اللغافة اذا كان مستورا فاما اذا كان باديا فهو مستقل بنفسه بدل عن الرجل بخلاف ما لو نزع احد الجرموقين يجب نزع الشكل علي ذلك التقدير لانه يلبس الجرموق والمسح عليه صار الاسفل لغافة والله اعلم *

قال ﴿ النظر الثاني في كيفية المسح واقله ما ينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض فلو اقتصر علي الاسفل فظاهر النص منه واما الاكمل فان يمسح علي أعلي الخف واسفله الا ان يكون علي اسفله نجاسة واما الغيل والتكرار فمكروهان واستيعاب الجميع ليس بسنة * الكلام في كيفية المسح يتعلق بالاقل والاكمل فاما الاقل فيمكن في قدره ما ينطلق عليه اسم المسح خلافا لابي حنيفة حيث قدر الاقل بثلاث اصابع من اصابع اليد ولاحد حيث اوجب مسح اكثر الخف لنا ان النصوص متعرضة لمطلق المسح واذا أتى بما يقع عليه اسم المسح فقدم مسح وهذا كما ذكرنا في مسح

من معناه فروى مالك في الموطأ عن عقببة بن أبي عقببة عن أمه مولاة عائشة قالت «كانت النساء يبعثن الى عائشة رضى الله عنها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة» هذا لفظه في الموطأ وذكره البخارى في صحيحه تعليقا بضيعة جزم فصح هذا اللفظ عن عائشة رضى الله عنها والدرجة بضم الدال واسكان الراء وبالجم وروى بكسر الدال وفتح الراء هي خرقة أو قطنة أو نحو ذلك تدخله المرأة فرجها ثم تخرجه لتنظر هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا وقولها القصة هي بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص شبهت الرطوبة النقية الصافية بالجص فهذا موقوف على عائشة وأما حديث أم عطية فهل هو موقوف أم مرفوع فيه خلاف قدمناه في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب فيما اذا قال الصحابي كنا نفعل كذا وأوضحنا المذاهب فيه واسم ام عطية نسبة بنت النون وفتح السين واسكان الياء وقيل بفتح النون وكسر السين وهي نسبة بنت كعب وقيل بنت الحارث أنصارية بصرية كانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت غاسلة الميتات وذكرت جملة من أحوالها في تهذيب الاسماء وأما أبو سعيد الاصطخرى فبكسر الهمزة وقيل يجوز بفتحها وهي همزة قطع ويجوز تخفيفها كهمزة الارض ونحوها مذوب الى اصطخر المدينة المعروفة واسمه الحسن ابن احمد ولد سنة اربع واربعين ومايتين وتوفى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وكان من كبار اصحابنا وأتمهم وعبادهم واخيارهم وله احوال جميلة وكتب نفيسة وذكرت جملة من احواله في التهذيب والطبقات وقوله دم الجبله بكسر الجيم وتشديد اللام اى الخلفة ومعناد دم الحيض المعتاد الذى يكون في حال السلامة وليس هو دم العلة الذى هو دم الاستحاضة واما الصفرة والكدره فقال الشيخ ابو حامد فى تعليقه هما ماء اصفر وماء كدر وليسا بدم وقال امام الحرمين هـ شىء كالصديد يعلوه صفرة وكدره ليسا على لون شىء من الدماء القوية ولا الضعيفة اما الاحكام فقال اصحابنا رحمهم الله

الرأس ثم لا بد وان يكون محل المسح ما يوازي محل الفرض من الرجل اذ المسح بدل عن الغسل وهل جميع ذلك محل المسح ام لا : لا كلام فى ان ما يحاذى غير الاخصصين والعقبين محل له وأما ما يحاذى الاخصصين وهو اسفل الحف فى جواز الاقتصار على مسحه ثلاثة طرق أظهرها أن فيه قولين اظهرهما انه لا يجوز لان الرخص يجب فيها الاتباع ولم يؤثر الاقتصار على الاسفل قال اصحاب هذه الطريقة وهذا هو المراد فيما رواه المزني فى المختصر انه ان مسح باطن الحف وترك الظاهر اعدا والثانى وهو مخرج انه يجوز لانه محاذ محل الفرض كالأعلى وعبر به ضمهم عن هذا الخلاف بالوجهين والطريق الثانى القطع بالجواز ثم من الصائرين اليه من غلط المزني وزعم ان مارواه لا يعرف للشافعى فى شىء من كتبه ومنهم من قال اراد بالباطن الداخل لا الاسفل والطريق الثالث القطع بالمنع واما عقب الحف ففيه وجهان انه ثم منهم من رتب العقب على الاسفل وقال العقب أولى

اذا رأت المرأة الدم لزمان يصح ان يكون حيضاً بان يكون لها تسع سنين فاكثر ولم يكن عليها بقية طهر ولا هي حامل او حائل وقلنا بالصحيح انها تحيض امسكت عن الصوم والصلاة والقرآن والمسجد والوطء وغير ذلك مما تمسك عنه الحائض لان الظاهر انه حيض وهذا الامساك واجب على الصحيح المشهور وبه قطع الاصحاب في كل الطرق الا صاحبي الحاوي والتهذيب فحكيا وجها شاذا قال صاحب الحاوي هو قول ابن سريج انه لا يجوز للمبتدأة ان تمسك بل يجب عليها ان تصلي مع رؤية الدم فان انقطع لدون يوم وليلة كانت الصلاة واجبة عليها واجزاها ماضت وان استدام يوماً وليلة تركت الصلاة حينئذ لان الدم الذي رآته يجوز ان يكون حيضاً ويجوز ان يكون دم فساد فلا يجوز ترك الصلاة بالشك قال صاحب الحاوي وهذا الوجه فاسد من وجهين احدهما ان المعتادة اذا فاتح الدم تمسك والثاني المعتادة اذا جاوز الدم عادت بها تمسك وان كان هذا الاحتمال موجوداً وانما امرنا بالامساك لان الظاهر انه حيض وهذا المعنى موجود في المبتدأة قال فبطل قول ابن سريج والتفريع بعد هذا على المذهب وهو وجوب الامساك قال اصحابنا فاذا امسكت فانقطع الدم لدون يوم وليلة تبين انه دم فساد

بالجواز لانه ظاهر يرى والاسفل لا يرى في اغلب الاحوال فاشبهه الداخل ومنهم من قال العقب أولى بالمنع اذ لم يرد له ذكر اصلاً ومسح الاسفل مع الاعلى منقول وان لم ينقل الاقتصار عليه ونبته بعد هذا لامور من الفاظ النكاتب احدها قوله فان اقتصر على الاسفل بعد قوله مما يوازي محل الفرض كالمقطع عنه ولو قال لكن لو اقتصر او نعم لو اقتصر وما اشبه ذلك كان أولى ليشعر باستثنائه مما يوازي محل الفرض الثاني قوله فظاهر النص منه جواب علي طريقة القولين لان هذا الكلام انما يطلق غالباً حيث يكون ثم قول آخر مخرج الثالث ظاهر كلامه يقتضي تجويز المسح على عقب الحنف لانه قال اقله ما ينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض ولم يخرج عنه الا اسفل الحنف وموضع العقب مما يوازي محل الفرض وليس هو من اسفل الحنف لكن الاظهر عند الاكثرين انه لا يجوز الاقتصار عليه كالاصل واما الاكمل فهو ان مسح اعلى الحنف واسفله خلافاً لابن حنيفة واحمد حيث قال لا مسح الاسفل لنا ما روى (١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه

(١) حديث المغيرة انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الحنف واسفله احمد وابر داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وابن الجارود من طريق ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة وفي رواية ابن ماجه عن وراذ كاتب المغيرة قال الاثرم عن احمد انه كان يضعفه ويقول ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة قال احمد وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يقول هذا الوليد فاما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولا يذكر المغيرة فقال لي نعيم هذا حديثي الذي اسأل عنه فاخرج الى كتابه القديم بخط عتيق فاذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن

فتتقى الصلاة بالوضوء ولا غسل فان كانت صامتة في ذلك اليوم فصومها صحيح وان انقطع ليوم
وليلة او خمسة عشر او مائتين فموجب حيض سواء كان اسوداً أو أحمر وسواء كانت مبتدأة او معتادة
وافق عادتها او خالفها بزيادة او نقص او تقدم أو تأخر وسواء كان الدم كله بلون واحد
او بعضه اسود وبعضه احمر وسواء تقدم الاسود أو الاحمر ولا خلاف في شيء من هذا الا وجهين
شاذين ضعيفين (احدهما) حكاه صاحب الخاوي انها اذا كانت مبتدأة ورأت دماً احمر لا يكون حياً
لضعفه بل هو دم فساد ووافق هذا الآثر على انها لو رأت الاحمر وهي معتادة كان حياً والوجه
الآخر حكاه البغوي وغيره انها اذا رأت احمر واسود وتقدم الاحمر كان الحيض هو الاسود وحده
ان امكن جعله حياً قال هذا القائل ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواد ثم خمسة حمرة كان الاحمر
الاول دم فساد والاحمر والاسود بعده حيض وسنوضح هذه المسألة في فصل المميز ان شاء الله تعالى اما اذا

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح اعلى الخف واسفله والاولي ان يضع كفه اليسرى تحت
العقب واليمنى على ظهور الاصابع ويمر اليسرى الى اطراف الاصابع من اسفل واليمنى الى الساق
يزوي هذه الكيفية عن ابن عمر رضي الله عنهما (١) وقوله الا ان يكون علي اسفله نجاسة استثناء لم
يذكره في الوسيط ولا تعرض له الا كثرون وفيه اشعار بالنعو عن النجاسة التي تكون علي
الخف ولا شك انه ان كان عند المسح علي اسفل خفه نجاسة فلا يمسح عليه لان المسح يزيد فيها
واما اشعاره بالنعو والقول في انه كيف يصلي فيه ايتعين ازالة النجاسة عنه بالماء كما في سائر المواضع

المغيرة فوقفته عليه واخبرته ان هذه زيادة في الاسناد لا أصل لها فجعل يقول للناس بعد وأنا
أسمع اضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم في العلال عن أبيه وابي زرعة حديث الوليد
ليس بمحفوظ وقال موسى بن هارون وابو داود لم يسمعه ثور من رجاء حكاه قاسم بن أصبغ
عنه وقال البخاري في التاريخ الاوسط ثنا محمد بن الصباح ثنا ابن ابي الزناد عن أبيه عن عروة
ابن الزبير عن المغيرة رأيت رسول الله ﷺ يمسح علي خفيه ظاهرهما قال وهذا أصح من حديث
رجاء عن كاتب المغيرة وكذا رواه ابو داود والترمذي من حديث ابن ابي الزناد ورواه ابو داود
الطيالسي عن ابن ابي الزناد فقال عن عروة بن المغيرة عن أبيه وكذا اخرجه البيهقي من رواية
اسماعيل بن موسى عن ابن ابي الزناد وقال الترمذي هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور غير
الوليد : (قلت) رواه الشافعي في الام عن ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى عن ثور مثل الوليد
وذكر الدارقطني في العلال ان محمد بن عيسى بن سميع رواه عن ثور كذلك قال الترمذي وسمعت
ابا زرعة ومحمداً يقولان ليس بصحيح وقال ابو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقال الدارقطني
روى عن عبد الملك بن عمير عن وراة كاتب المغيرة عن المغيرة ولم يذكر أسفل الخف وقال ابن
حزم أخطأ فيه الوليد في موضعين فذكرهما كما تقدم : (قلت) ووقع في سنن الدارقطني ما يوهم رفع العلة
وهي حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ثور
بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة فذكره فهذا ظاهره ان ثور اسامه من رجاء فتزول الدلة ولكن

كان الذي رأته صفرة أو كدرة فقد قال الشافعي في مختصر المازني رحمه الله الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض واختلف الاصحاب في ذلك على ستة أوجه الصحيح المشهور الذي قاله ابو العباس ابن سريج وابو اسحق المروزي وجاهير اصحابنا المتقدمين والمتأخرين ان الصفرة والكدرة في زمن الامكان وهو خمسة عشر يكونان حيضاً سواء كانت مبتدأة او معتادة خالف عاداتها ووافقها كالأمر الأسود او الأحمر وانقطع خمسة عشر والوجه الثاني قول ابي سعيد الاصطخري وابي العباس بن القاص ان الصفرة والكدرة في أيام العادة حيض وايسر في غير أيام العادة حيضاً فان رأيت الصفرة والكدرة مبتدأة او معتادة في غير أيام العادة فليست بحيض وان رأيتها معتادة في أيام العادة فهي حيض والوجه الثالث قول ابي علي الطبري وغيره من اصحابنا انه ان تقدم الصفرة والكدرة دم قوي أسود أو أحمر ولو بعض يوم كانت حيضاً في الخمسة عشر وان لم يتقدمها شيء لم

أم يكفي ذلك بالارض فسيأتي في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وهل يستحب مسح عقب الخف فيه قولان وقيل وجهان أحدهما نعم كسائر اجزاء الخف من الاعلى والاسفل والثاني لا لان السنة ما جاءت به ولانها موضع صقيل وبه قوام الخف فإدما مسح عليه فسدده ومنهم من قطع بالاستحباب ونفي الخلاف فيه ثم مسح الاعلى والاسفل وان كان محبوباً لكن استيعاب الكل ليس بسنة مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم علي خفه خطوطاً من الماء (١) وحكي عن تعليق القاضى انه يستحب الاستيعاب كما في مسح الرأس واما قوله الفصل والتكرار مكره وان فاما يكره النسل لانه تعيب

رواه احمد بن عبيد الصغار في مسنده عن احمد بن يحيى الحلواني عن داود بن رشيد فقال عن رجاء ولم يقل حدثنا رجاء فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدم في كلام الائمة

(قائدة) روى الشافعي في القديم وفي الاملا من حديث نافع عن ابن عمر انه كان يمسح اعلى الخف واسفله وفي الباب حديث على لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف اولى من أعلاء وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه ابو داود واسناده صحيح

(قوله) والاولى ان يضع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهور الاصابع ويمر اليسرى على اطراف الاصابع من اسفل واليمنى الى الساق ويروى هذه الكيفية عن ابن عمر كذا قال والمحفوظ عن ابن عمر انه كان يمسح اعلى الخف واسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي كما قدمناه *

(١) قوله واستيعاب الكل ليس بسنة مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على خفيه خطوطاً من الماء * قال ابن الصلاح تبع الرافعي فيه الامام فانه قال في النهاية انه صحيح فكذا جزم به الرافعي وليس بصحيح وليس له اصل في كتب الحديث انتهى وفيما قال نظر في الطبراني الاوسط

يكن حيضاً على انفرادها وحكي صاحب الشامل وغيره هذا عن حكاية ابي علي ابن ابي هريرة عن بعض أصحابنا والرابع حكاية السرخسي في الامالي والمتولي والبغوي وآخرون من الخراسانيين انه ان تقدم على الصفرة دم قوي يوما وليلة كان حيضاً تبعاً للقوى وان تقدمها دون يوم وليلة فليست حيضاً (والخامس) حكاية ابن كج والسرخسي ان تقدمها دم قوي ولحقتها دم قوي كانت حيضاً والا كانت كالنقا. (والسادس) حكاية السرخسي ان تقدمها دم قوي يوما وليلة ولحقتها دم قوي يوما وليلة كانت حيضاً والا فلا وقد نقل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحامي واما الحرميين والبغوي والرافعي وآخرون اتفاق الاصحاب على أن الصفرة والكدرة في أيام العادة تكون حيضاً وهذا الذي نقلوه مخالف لما قدمناه من الخلاف في اشتراط تقدم الاسود فانه جار في أيام العادة وقد صرح به صاحب التمه وغيره: قال أصحابنا المصنفون وما أخذ الخلاف بين الاصطخري والجمهور اختلافهم في مراد الشافعي بقوله الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض فالاصطخري يقول منه في أيام العادة والجمهور يقولون في أيام الامكان قال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وآخرون قال أبو اسحاق المروزي كنت أقول مراد الشافعي في أيام العادة حتى رأيت قال في كتاب العدة «والصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض والمبتدأة والمعتادة في ذلك سواء» فلما قال هما سواء

للخف بلا فائدة وكذلك التكرار يوجب ضعف الخف وفساده وهذا المسح رخصة مبنية على التخفيف ولك ان تعلم قوله فسكر وهان بالواو واما في الغسل فلان القول بالكراهة مبني على ان الغسل جائز قائم مقام المسح في صحة الوضوء وفيه وجهان الغسل لا يجزى كما ذكرنا في مسح الرأس لانه مكروه واما في التكرار فلان القاضي ابا القاسم ابن كج حكي وجهها انه يستحب فيه التكرار ثلاثا كما في مسح الرأس *

قال ﴿ النظر الثالث في حكمه وهو اباحة الصلاة الى انقضاء مدته او نزع الخف ومدته المقيم

من طريق جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه فنخسه برجليه وقال ايس هكذا السنة امرنا بالمسح هكذا و امر بيديه على خفيه وفي لفظ له ثم اراه بيده من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر الا بهذا الاسناد وعزاه ابن الجوزي في التحميق الي رواية ابن ماجه عن محمد بن مصنف عن بقية عن جرير بن يزيد عن منذر عن المنكدر عن جابر نحوه ولم اراه في سنن ابن ماجه (قلت) هو في بعض النسخ دون بعض وقد استدركه المزي على ابن عساكر في الاطراف واسناده ضعيف جدا: واما قول امام الحرميين المذكور فكانه تبع القاضي الحسين فانه قال روى حديث علي كنت ارى ان باطن القدمين احق بالمسح من ظاهرهما قال فحكي عنه انه قال ولكني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهور الخف خطوطا بالاصابع وتبع الغزالي في الوسيط امامه وقال النزوي في شرح المهذب هذا الحديث ضعيف روى عن علي مرفوعا: وعن الحسن يعني البصري قال من السنة ان يمسح على الخفين خطوطا وقال في

علمت أنه لم يعتبر أيام العادة ثم قال الجمهور من أصحابنا في الطرق كلها لا فرق في جريان الخلاف المذكور بين المبتدأة والمعتادة وذكر امام الحرمين والغزالي وجهين أحدهما هذا والعبارة عنه أن حكم مرد المبتدأة وهو يوم وليلة أو ست أو سبع حكم ما وراء العادة والوجه الثاني حكم مردها حكم أيام العادة قال امام الحرمين هذا الوجه غير مرضي والله أعلم *

(فرع) اعلم ان مسائل الصفرة مما يعم وقوعه وتكثر الحاجة اليه ويعظم الانتفاع به فوضح أصلها بأمثلة مختصرة: قال أصحابنا رحمهم الله اذا رأت المبتدأة خمسة عشر يوماً أو يوماً وليلة أو ما بينهما صفرة أو كدرة فعلى المذهب وقول الجمهور الجميع حيض وعلى الاوجه الخمسة الباقية ليس بحيض فتوضاً وتصيلي ولها حكم الطاهرات * ولورأت أياماً سوداً ثم صفرة ولم يجاوز الخمسة عشر فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخري الاسود حيض والباقي طهر ولا يخفى قياس الباقيين * ولو رأت نصف يوم سوداً ثم أياماً صفرة فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخري كله دم فساد * ولورأت خمسة صفرة ثم خمسة سوداً ثم انقطع فعند الاصطخري حيضها السواد وعلى المذهب حكمها حكم من رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوداً وفيها ثلاثة أوجه يأتي بيانها ان شاء الله تعالى أحدها الجميع حيض والثاني الاسود حيض والصفرة دم فساد * ولو رأت خمسة صفرة ثم خمسة عشر سوداً فعند الاصطخري حيضها السواد وعلى المذهب فيه ثلاثة أوجه أحدها حيضها حيض المبتدأة من أول الاضفر يوم وليلة أو ست أو سبع والثاني حيضها السواد واثالث حيضها الصفرة لسبقها وتعذر الجمع وهذا ضعيف وسيأتي ايضاح هذه الأوجه في فصل الميزة ان شاء الله تعالى * ولو رأت خمسة صفرة ثم ستة عشر سوداً فعند الاصطخري حيضها حيض المبتدأة من أول الاسود وعلى المذهب حيضها حيض المبتدأة من أول الصفرة الا على الوجه الثالث في المسألة قبلها فان حيضها الصفرة * ولورأت خمسة سوداً ثم خمسة حمرة ثم خمسة صفرة فعند الاصطخري حيضها عشرة السواد والحمرة وعلى المذهب حيضها خمسة عشر * ولورأت خمسة حمرة ثم خمسة صفرة ثم خمسة سوداً فعلى المذهب لها حكم من رأت عشرة حمرة ثم خمسة سوداً وفيها الأوجه الثلاثة

يوم وليلة (م) والمساfer ثلاثة ايام من وقت الحدث فلو لبس المقيم ثم سافر قبل الحدث اتم مدة المسافرين * وكذا لو احدث في الحضر * فان مسح في الحضر (ح ز) ثم سافر اتم مسح المقيمين (ح) تغليباً للاقامة * ولو مسح في السفر ثم اقام لم يزد (ز) على مدة المقيمين ولو شك فلم يدر انقضت المدة او مسح في الحضر فالاصل وجوب الغسل ولا يترك مع الشك *

الثقة يرحم قول امام الحرمين انه صحیح غلط فاحش لم يحده من حديث علي لكن روى ابن ابي شيبة ارحسن المذكور * وروى ايضاً من حديث المغيرة بن شعبة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر ثم مسح اعلاهما ومسحة واحدة حتى كفى انظر الى اصابته صلى الله عليه وسلم على الخفين ورواه البيهقي من طريق الحسن عن المغيرة بنحوه وهو منقطع

الاصح الجميع حيض والثاني المبيض الاسود والثالث فاقدة التمييز وعند الاصطخري الحمرة والسواد حيض وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء المتخلل بين الدمين هكذا ذكره البغوي وغيره هذا كله في البداية * أما المعتادة فاذا كانت عاداتها خمسة أيام من كل شهر فرأت خمسة سواداً ثم خمسة صفرة فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخري حيضها الاسود: ولو رأت خمسة سواداً ثم ظهرت خمسة عشر ثم رأت خمسة صفرة فعلى المذهب الصفرة حيض ثان وبينه وبين السواد طهر كامل وعند الاصطخري الصفرة دم فساد لانها ليست في أيام العادة ولو كان عاداتها عشرة من أول الشهر فرأت خمسة سواداً ثم عشرة صفرة وانقطع فعلى المذهب الجميع حيض لانه في مدة الامكان وعند الاصطخري قال صاحب الحاوي حيضها عشرة خمسة السواد مع خمسة من أول الصفرة وهذا ظاهر: ولو كان عاداتها خمسة فرأت خمسة سواداً ثم خمسة صفرة ثم خمسة حمرة أو سواداً وانقطع فعند الاصطخري السواد والحمرة حيض وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء بين الدمين وأما على المذهب فاختلفوا فيه فقال الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد قال ابن سريج السواد والحمرة حيض وفي الصفرة القولان في النقاء كما قال الاصطخري قالوا قال أبو العباس والفرق بين هذه المسألة وباقي المسائل حيث حكنا بأن الصفرة في مدة الامكان حيض اذا تأخرت عن السواد ان العادة في الحيض أن يكون في أوله قوياً أسود ثم يرق فيحمر ثم يصفر ثم ينقطع فتكون الصفرة من بقايا الحيض فحكم بأنها حيض وأما هنا فهذه الصفرة يعقبها حمرة فلمنا انه ليست بقية حيض لانه لا يضعف ثم يقوى وإنما اصفر لانه انقطع فكان نقاء بين حيضتين * هكذا نقل أبو حامد والمحاملي عن ابن سريج ولم يخالفاه بل قرراه وحكى صاحب الشامل هذا عن أبي حامد وأنكره وقال هذا لا يجيء على مذهب الشافعي ولا مذهب ابن سريج لان عندهما الصفرة في زمن الامكان حيض وإنما يجيء على قول الاصطخري وذكر صاحب البحر نحو قول صاحب الشامل وقول صاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب وصاحب التتمة المذهب أن الجميع حيض وهذا هو الصواب والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الصفرة والكدرة: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا انها في زمن الامكان حيض ولا تنقيد بالعادة ونقله صاحب الشامل عن ربيعة ومالك وسفيان والاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد وأحمد واسحق وقال أبو يوسف الصفرة حيض والكدرة ليست

يباح بالوضوء الذي مسح فيه على الخنيز الصلاة وسائر ما يفتقر الى الطهارة ومد صاحب الكتاب ذلك الى احدي غايتين اما مضي مدة المسح واما نزع الخف وفي معناه تخرقه فاما الغاية الاولى وهي مضي مدة المدة تعرف بمعرفة مدته وهل يتقدر المسح بمدة ام لانيه قولان قال في القديم لا: وبه قال مالك ما روى عن خزيمة قال «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ان يمسح

بحيض إلا أن يتقدمها دم وقال أبو ثور إن تقدمها دم فهما حيض وإلا فلا قال واختاره ابن المنذر وحكي العبدري عن أكثر الفقهاء أهمها حيض في مدة الامكان وخالفه البغوى فقال قال ابن المديب وعطاء والثوري والاوزاعي واحمد واكثر الفقهاء لا تكون الصفرة والكدرية في غير أيام الحيض ومدار أدلة الجميع على الحديثين المذكورين في الكتاب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

¶ وان عبر الدم الخمسة عشر فقد اختلط بحيضها بالاستحاضة فلا يخلو اما أن تكون مبتدأة غير مميزة أو مبتدأة مميزة أو معتادة غير مميزة أو معتادة مميزة أو ناسية غير مميزة أو ناسية مميزة فان كانت مبتدأة غير مميزة وهي التي بدأها الدم عبر الخمسة عشر والدم على صفة واحدة ففيها قولان احدهما تحييض أقل الحيض لانه يقين وما زاد مشكوك فيه فلا يحكم بكونه حيضاً والثاني ترد الي غالب عادة النساء وهو ست أو سبع وهو الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش : تحيضى في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن : ولانه لو كان لها عادة ردت اليها لان حيضها في هذا الشهر كحيضها فيما تقدم فاذا لم يكن لها عادة فالظاهر ان حيضها كحيض نساء ولداتها فردت اليها والى أى عادة ترد فيه وجهان احدهما الى غالب عادة النساء لحديث حنة والثاني الى عادة نساء بلدها وقومها لانها أقرب اليهن فان استمر بها الدم في الشهر الثاني اغتسلت عند انقضاء اليوم واللييلة في أحد القواين وعند انقضاء الست والسبع في الآخر

ثلاثة أيام ولياليهن ولو استزدها زادنا» (١) وعن أبي بن عماره وكان ممن صلى الى القبلتين قال «قلت

(١) ﴿ حديث ﴾ خزيمه بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر أن يمسح بثلاثة أيام ولياليهن ولو استزدها زادنا ابو داود بزيادته وابن ماجه بلفظ ولو هضى السائل على مسألته لجعلها خمساً ورواه ابن حبان باللفظين جميعاً ورواه الترمذى وغيره بدون الزيادة قال الترمذى قال البخارى لا يصح عندي لانه لا يعرف للجديلى سماع من خزيمه وذكر عن يحيى بن معين انه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متظافرة متكاثرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجديلى عن خزيمه وقال ابن ابي حاتم في العلل قال ابو زرعة الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجديلى عن خزيمه مرفوعاً والصحيح عن النخعي عن الجديلى بلا واسطة وادعى النووى في شرح المهذب الاتفاق على ضعف هذا الحديث وتصحيح ابن حبان له يرد عليه مع نقل الترمذى عن ابن معين انه صحيح أيضاً كما تقدم والله أعلم * (تنبيه) رواية النخعي ليس فيها الزيادة المذكورة وقال في الامام أصح طرقه روايه زائدة سمعت منصوراً يقول كنا في حجرة ابراهيم النخعي ومعنا ابراهيم التيمي فذكرنا المسح على الخفين فقال التيمي ثنا عمرو بن ميمون عن أبى عبد الله الجديلى عن خزيمه فذكره بتامة * اخرجها البيهقي ورواها حسين على الجمعى عن زائدة بلا زيادة الاستزادة : اخرجها الطبرانى *

لانا قد علمنا بالشهر الاول انها مستحاضة وأن حكمها ما ذكرناه فتصلي وتصوم ولا تقضى الصلاة وأما الصوم فلا تقضى ما يأتي به بعد الحمة عشر وفي يأتي به قبل الحمة عشر وجهان أحدهما تقضيه لجواز أن يكون صادف زمان الحيض فلزمها قضاؤه كالتاسية والثاني لا تقضى وهو الاصح لانها صامت في زمان حكمنا بالطهر فيه بخلاف الناسية فانه لم يحكم لها بحيض ولا طهر ﴿الشرح﴾ حديث حمزة صحيح سبق بيانه مع بيان اسمها وبيان الاختلاف في أنها كانت مبتدأة أو معتادة والمبتدأة بهمزة مفتوحة بعد الدال وهي التي ابتدأها الدم ولم تكن رأته والمميزة بكسر الياء فاعلة من التميز وقوله كحيض نسائها ولداتها هو بكسر اللام وتخفيف الدال المهملة وبالتاء المثناة فوق ومعناه أقرانها أما أحكام المسألة فلما فرغ المصنف من حكم الحائض اذ لم يجاوز دمها أكثر الحيض انتقل الى بيان حكم المستحاضات وهن من جاوز دمهن أكثر الحيض واختلط الحيض والطهر وهن منقسمات الى هذه الاقسام التي ذكرها (احداهن) المبتدأة وهي التي ابتدأها الدم لزمان الامكان وجاوز خمسة عشر وهو على لون أو على لونين ولكن فقد شرط من شروط التميز التي يأتي ذكرها ان شاء الله تعالى ففيها قولان مشهوران نص عليهما الشافعي رحمه الله

يارسول الله امسح علي الخف قال نعم قلت يوما قل ويومين قلت وثلاثة ايام قال نعم وما شئت (١) وقال في الجديد وهو المذكور في الكتاب يتقدر في حق المقيم بيوم وليلة وفي حق المسافر بثلاثة ايام ولياليهن لحديث صفوان بن عسال كسبق وعنه علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «جعل المسح ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم» (٢) ويتفرع علي الجديد مسائل (احداها) يعتبر ابتداء المدة في حق المسافر والمقيم جميعاً من وقت الحدث بعد اللبس خلافاً لاحمد حيث قال فيما رواه اصحابنا يعتبر من وقت المسح والذي رأيت له لاصحابه انه يعتبر من وقت الحدث كما ذكرنا ونسبوا الاعتبار من وقت المسح الى داود لنا ان وقت جواز المسح يدخل بالحدث ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وغيره وغاية ما يمكن فعله بالمسح من الصلوات المؤداة علي التوالي ست عشرة اذا لم يجمع وان جمع فيتصور ان يؤدي به سبع عشرة صلاة وذلك في حالة عدم الجمع

(١) حديث ﴿ اني بن عمارة وكان ممن صلى الى القبليتين قلت يارسول الله امسح علي الخف قال نعم قلت يوماً قال نعم قلت ويومين قال نعم قلت وثلاثة قال نعم وما شئت ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم في المستدرک قال ابو داود ليس بالقوى وضعفه البخارى فقال لا يصح وقال ابو داود اختلف في استناده وليس بالقوى وقال ابو زرعة الدمشقي عن احمد رجاله لا يعرفون وقال ابو الفتح الازدي هو حديث ليس بالقائم وقال ابن حبان لست اعتمد علي استناد خبره وقال الدارقطني لا يثبت وقد اختلف فيه علي يحيى بن ايوب اختلفا كثيراً وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم ونزل النزوى في شرح المذهب اتفاق الائمة علي صفة : قلت وبالغ الجوزقاني فذكره في الموضوعات *

﴿ حديث ﴾ علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل المسح ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم مسلم وابو داود والترمذي وابن حبان من حديث شريح بن هاني قال أتيت عائشة أسأله عن المسح علي الخفين فقالت عليك بان أبي طالب فذكر الحديث *

في الام في باب المستحاضة أحدهما حيضها يوم وليلة من أول الدم والثاني ستة أو سبعة وديالها في الكتاب واختلفوا في أصحهما فصح المصنف والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في كتابه المستخص وسليم الرازي في رؤس المسائل والروائي في الحلية والشاشي وصاحب البيان قول الست أو السبع وصح الجمهور في الطريقتين قول اليوم والليلّة وعمن صححه القاضي أبو حامد في جامعه والشيخ أبو محمد الجويني والغزالي في الخلاصة والشيخ نصر المقدسي والبغوي والرافعي وآخرون وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات منهم ابن القاص في المفتاح والتلخيص وأبو عبد الله الزبيرى في الكافي وباب الحيض في آخر كتابه وله اصطلاح غريب في ترتيب كتابه وأبو الحسن ابن خيران في كتابه اللطيف وسليم الرازي في الكفاية والحاملي في المنع والشيخ نصر في الكافي وآخرون وهو نص الشافعي في البويطي ومختصر المزني واختاره ابن سريج وعلى القولين ابتداء حيضها من أول رؤية الدم قال أصحابنا فإذا قلنا حيضها ست أو سبع فبأق الشهر طهر وهو تمام الدور وهو ثلاثون يوما وهكذا يكون دورها أبدأ ثلاثين منها ستة أو سبعة حيض والباقي طهر وان قلنا حيضها يوم وليلة ففي طهرها ثلاثة أوجه هكذا حكاه امام الحرمين والغزالي وجماعات من الخراسانيين أوجها وحكاه الشيخ أبو محمد في الفروق أقوالا أصحابها وأشهرها أنه تسعة وعشرون يوما تمام الشهر وبه قطع الشيخ أبو حامد والعراقيون وجماعات من الخراسانيين وصححه شيخهم القفال لان الغالب أن الدور ثلاثون فإذا ثبت للحيض يوم وليلة تعين الباقي للطهر ولان الرد الى يوم وليلة في الحيض انما كان للاحتياط فالاحتياط في الطهر ان يكون باقى الشهر والوجه الثاني ان الطهر خمسة عشر يوما فيكون دورها ستة عشر يوما أبدأ منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر لانها

مثل ان يحدث بعد طلوع الفجر بقدر ما يسع صلاة الفجر وقد بقي الى طلوع الشمس ما يسعها ايضا فيتوضأ ويمسح على خفيه ويصلي الفجر ويصلي باقى صلوات اليوم والليلّة بالمسح وكذلك صلوات اليوم الثاني والثالث ويصلي الفجر في اليوم الرابع قبل الانتهاء الى وقت الحدث في اليوم الاول فتلك ست عشرة وفي حالة الجمع مثل ان يحدث بعد الزوال بقدر ما يسع صلاة الظهر والعصر وقد بقي من وقت الظهر ما يسعها ايضا فصلاهما بالمسح وكذا ما بعدهما من الصلوات الى ان يدخل وقت الزوال في اليوم الرابع فيصلى بالجمع الظهر والعصر قبل الانتهاء الى وقت الحدث في اليوم الاول فيكون قد صلى اربع صلوات من صلوات اليوم الاول وعشر من صلوات اليوم الثاني والثالث ثلاث صلوات من صلوات اليوم الرابع فحملتها سبع عشرة وغاية ما يصلي المقيم بالمسح من صلوات الوقت ست صلوات ان لم يجمع وسبع ان جمع بعذر مطر ولا يخفى تصويره مما ذكرنا في المسافر (الثانية) انما يمسح المسافر ثلاثة ايام ولياليهن بشرطين احدهما ان يكون سفره طويلا اما السفر القصير فهو كلاقامة والثاني الا يكون سفر معصية فان كان سفر معصية لم يمسح ثلاثة ايام ولياليهن كالا يترخص بالقصر والافطار وهل يمسح يوما وليلة

ردت الى أقل الحيض وترد الى أقل الطهر وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين ونقله القاضي حسين والمتولى والبغوي وآخرون عن نصه في البويطي وكذا رأته أنا في البويطي نصاً صريحاً لا يحتمل التأويل وهذا في غاية الضعف قال امام الحرمين هذا الوجه اتباع لفظ واعراض عن المعنى لان الرد الى أقل الحيض انما كان لتكثر صلاتها فاذا ردت الى أقل الطهر عاجلها الحيض فقلت صلاتها والوجه الثالث ترد الى غالب الطهر واختاره الشيخ أبو محمد الجويني وقال انه المشهور من نص الشافعي ودليله أن مقتضى الدليل الرد الى الغالب خالفنا في الحيض للاحتياط وليس في أقل الطهر احتياط فبقيناه علي مقتضى الدليل فعلي هذا يرد الى الغالب من غالب الطهر وهو ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون ولا يتعين أحدهما هكذا صرح به الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق وامام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي وآخرون وقال الغزالي في الوسيط علي هذا ترد الي أربعة وعشرين لانه أحوط ونقله امام الحرمين عن والده أبي محمد والاول أصح والله أعلم * قال أصحابنا العراقيون والمتولى واذا قلنا ترد الي بستة أو سبع فهل ذلك علي سبيل التخبير فيه وجهان مشهوران عندهم وحكاهما القاضي أبو الطيب والمحامي والشيخ نصر في الانتخاب وغيرهم عن ابن سريج أحدهما انه للتخبير بين الست والسبع فان شاءت جعلت حيضها ستاً وان شاءت سبعة لان كل واحد منها عادة وبهذا قطع الجرجاني في البلغة واختاره ابن الصباغ ونقله القاضي أبو الطيب وغيره عن أبي اسحق المروزي قال الرافي وزعم الخياط انه الاصح لظاهر الحديث والوجه الثاني أنه ليس للتخبير بل للتقسيم فان كانت عادة النساء ستاً فحيضها ست وان كانت سبعة فسبع وهذا هو الصحيح وبه قطع جمهور الخراسانيين وصححه العراقيون والمتولى قال امام الحرمين تخيل التخبير محال فعلي هذا في النساء المعتبرات أربعة أوجه أحدها نساء زمانها في الدنيا كلها لظاهر حديث حمزة حكاة المصنف وآخرون والثاني نساء بلدها وناحيتها والثالث نساء عصبتها خاصة حكاة الروياني والرافي كلهم والرابع وهو الاصح باتفاق الاصحاب نساء قراباتهم من جهة الاب والام جميعاً هكذا صرح به الصيدلاني وامام الحرمين والبهوي وبهذا الوجه قطع

بِهِ وجهان مذكوران في باب صلاة المسافرين في الكتاب وسنشرهما ثم ويجريان في أن العاصي بالاقامة كالعبء المأمور بالسفر اذا أقام هل يمسيح يوماً وليلة أم لا (الثالثة) لو لبس الخف في الحضر ثم سافر وأجدت في السفر فله أن يمسيح مسح المسافرين وكذلك لو أحدث في الحضر ثم سافر وابتدأ المسح في السفر خلافاً للمزني حيث قال في هذه الصورة يمسيح مسح المقيمين لان ابتداء المدة وقع في الحضر * لنا أن أول المسح أول العبادة فاذا وقع في السفر أقيمت العبادة كما يقيم في السفر ولا نظر الى دخول الوقت في الحضر الا ترى أنه لو سافر بعد دخول وقت الصلاة كان له القصر على الصحيح ولا فرق بين أن يخرج وقت الصلاة بعدما أحدث في الحضر وبين ألا يكون كذلك * قال أبو اسحق المروزي اذا مضى الوقت

البغوى وجماعات ونقله امام الحرمين عن الاكثرين فعلي هذا ان لم يكن لها نساء عشيرة اعتبر نساء بلدها لانها اقرب اليهن كذا صرح به البغوى والمتولى ثم ان كان عادة النساء المعتبرات ستا فحيض هذه ست وان كانت سبعة فسبع وان كانت دون ست أو فوق سبع فوجهان حكاهما البغوى وغيره أحهما ترد الى الست أن كانت عاداتهن دونها والى السبع ان كانت فوقها لانه اقرب الى الحديث وبهذا قطع الفوراني وامام الحرمين والغزالي وغيرهم وادعي الغزالي في البسيط اتفاق الاصحاب عليه والثاني ترد الى عاداتهن زادت أو نقصت قال البغوى وهذا أقيس لان الاعتبار بالنساء ولو كان بهضهن يحضن ستاً وبعضهن يحضن سبعة فقال امام الحرمين وآخرون ترد الى الست وقال البغوى والرائعي ان استوى البضان قالي الست والا فالاعتبار بغالب النسوة ولو حاض بعضهن فوق سبع وبعضهن دون ست فحيضها الست هذا بيان مرد المبتدأة ثم ما حكم بأنه حيض من يوم وإيلة أو ست أو سبع فلها فيه حكم الخائض في كل شيء وما فوق الخمسة عشر لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء وأما ما بين المرد والخمسة عشر ففيه قولان مشهوران في جميع كتب الاصحاب من العراقيين والحراسانيين وحكاهما صاحب الحاوي عن الامام ونقله المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وجهين وأنكر ذلك عليهما أحهما باتفاق الاصحاب أن لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء فيصح صومها وصلاتها وطوافها وتحمل لها القراءة ومس المصحف والجماع ولا يلزمها قضاء الصوم والصلاة وغيرها مما تفعله فيه ويصح قضاء ما تقضي فيه من صلاة وصوم وطواف وغيرها لان هذه فائدة الحكم أن اليوم والليله أو الست أو السبع حوض ليسكون الباقي طهراً وقياساً على المميرة والمعتادة فان ماسوى أيام تمييزها وعاداتها يسكون طهراً بلاخلاف فكذلك المبتدأة والثاني أنها تؤمر في هذه المدة بالاحتياط الذي تؤمر به بالمتحيرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى فتغتسل لكل صلاة وتصلي وتصوم ولا تقراء ولا توطأ ويلزمها قضاء الصوم الذي أدته في هذه الايام ولا تقضي الصلوات المؤديات فيها بلاخلاف كذا صرح به الاصحاب ونقل الاتفاق عليه الرافعي وغيره قالوا ولا يجيء فيه الخلاف في قضاء صلاة المتحيرة ودليل هذا

في الحضر ولم يضل ثم سافر مع مسح المقيمين لانه اعص بالخارج الصلاة عن الوقت ولا رخصة له اعصي والاول اصح كالموفاته صلاة في الحضر له أن يقضيها بالتيمة في السفر وليكن قوله في الكتاب وكذا لو احدث في الحضر معلماً بالزاي لمذهب المزي وبالأو للتفصيل الذي روينا عن ابى اسحق ولو ابتداء المسح في الحضر ثم سافر ثم مسح المقيمين ولا يزيد عليه خلافاً لابي حنيفة حيث قال يمسح مسح المسافرين إلا ان يتم اليوم والليله قبل مفارقة العمران وعن أحمدروايتان احدهما مثل مذهبننا الثانية أنه يمسح مسح المسافر لانه عبادة اجتمع فيها الحضر والافر فيغلب حكم الحضر كما لو كان مقيماً في أحد طرفي صلاته لا يجوز القصر واعلم أن الاعتبار في المسح بتمامه حتى لو توطأ في الحضر ومسح على أحد الخفين ثم

القول أن هذا الزمان يمتل أنه طهر وأنه حيض فاشبهت المتحيرة والمذهب الاول ثم ظاهر كلام الجمهور أنها اذا ردت الي ست أو سبع كان ذلك حيضا ييقين وفيما وراءه القولان وقال المتولى يوم وليلة من أول الست والسبع حيض ييقين وفيما بعده الي تمام ست أو سبع القولان أحدهما أنه حيض ييقين والثاني أنه حيض مشكوك فيه فيحناط فيه فغتسل وتغضى صلواته والصواب الاول قال أصحابنا فاذا رددنا المبتدأة الي يوم وليلة فلها ثلاثة أحوال حال طهر ييقين وهو ما بعد الخمسة عشر الي آخر الشهر وحال حيض ييقين وهو اليوم والليله وحال طهر مشكوك فيه وهو ما بعد يوم وليلة الي آخر خمسة عشر وإن رددناها الي ست أو سبع فلها أربعة أحوال حال طهر ييقين وهو ما بعد الخمسة عشر الي آخر الشهر وحال حيض ييقين وهو اليوم والليله وحال حيض مشكوك فيه وهو ما بعد يوم وليلة الي آخر ست أو سبع وحال طهر مشكوك فيه وهو ما بعد ست أو سبع الي آخر الخمسة عشر والله أعلم

(فرع) قال أصحابنا رحمهم الله اذا رأت المبتدأة الدم في أول أمرها أمسكت عن الصوم والصلاة وغيرها مما تمسك عنه الحائض رجاء أن يتقطع علي خمسة عشر يوماً فما دونها فيكون كاله حيضاً فاذا استمر وجاوز الخمسة عشر علمنا أنها مستحاضة وفي مردها القولان فاذا استمر بها الدم في الشهر الثاني وجب عليها الغسل عند انقضاء المرد وهو يوم وليلة أو ست أو سبع ولا تمسك الي آخر الخمسة عشر لانا علمنا بالشهر الاول أنها مستحاضة فالظاهر أن حالها في هذا الشهر كحالها في الاول وهكذا حكم الشهر الثالث وما بعده ومتى انقطع الدم في بعض الشهور الخمسة عشر فما دونها تبينا أن جميع الدم في ذلك الشهر حيض فيتدارك ما ينبغي تداركه من صوم وغيره مما فعلته بعد المرد وتبينا أن غسلها بعد المرد لم يصح لوقوعه في الحيض ولا أتم عليها فيما فعلته بعد المرد من صوم وصلاة وغيرهما لأنها معنورة قال أصحابنا وثبت الاستحاضة بمرة واحدة بلا خلاف ولا يجيء فيها الخلاف المعروف في ثبوت العادة في قدر الحيض بمرة واحدة ونقل امام الحرمين والغزالي وغيرهما العادة في باب الحيض أربعة اقسام أحدها ما يثبت فيه بمرة واحدة بلا خلاف وهو الاستحاضة لأنها علة مزمنة فاذا وقعت فالظاهر دواؤها ويبعد زوالها وسواء في هذا المبتدأة والمعتادة والمهيزة

سافر ومسح علي الآخر كان له أن يمسخ مسح المسافرين لانه لم يتم المسح في الحضر ولو ابتدأ المسح في السفر ثم صار مقياً نظران اقام بعد تمام يوم وليلة لم يمسخ بل ينزع ويستأنف اللبس ويجزئه ماضى وإن زاد علي يوم وليلة وإن اقام قبل تمام يوم وليلة فله أن يتم يوماً وليلة مسح المقيميين وقال المزني كل يوم وليلة في السفر مقابل بثلاث يوم وليلة في الحضر فان مسح يوماً وليلة في السفر ثم اقام فله ثلاثاً يوم وليلة وان مسح يومين وليلتين ثم اقام فله ثلث يوم وليلة لانا تعليل جانب الحضر كما تقدم (الرابعة) لو شك في انقضاء مدة المسح أم المقيم في مدة المقيميين أو المسافر في مدة المسافرين وجب عليه غسل الرجلين وتعذر المسح قال صاحب التلخيص هذا مما يستثنى عن قولنا اليقين لا يترك بالشك لان جواز المسح يقين

(الثاني) ما ثبتت فيه العادة بمرتين وفي ثبوته بمرة واحدة وجهان الاصح الثبوت وهو قدر الحيض (الثالث) لا تثبت بمرة ولا مرات على الاصح وهو التوقف بسبب تقطع الدم اذا كانت ترى يوماً دماً ويوماً نقاءاً كما سيأتي ايضاحه في موضعه ان شاء الله (الرابع) لا تثبت العادة فيه بمرة ولا مرات متكررات بلا خلاف وهي المستحاضة اذا انقطع دمها فرأت يوماً دماً ويوماً نقاءاً واستمرت لها ادوار هكذا ثم اطبق الدم على لون واحد فانه لا يلتقط لها قدر أيام الدم بلا خلاف وان قلنا باللقط لولم يطبق الدم قالوا وكذلو ولدت مرات ولم تر نفاساً أصلاً ثم ولدت وأطبق الدم وجاوز ستين يوماً لم يصر عدم النفاس عادة بلا خلاف بل هذه مبتدأة في النفاس والله أعلم .

(فرع) اذا لم تعرف المبتدأة وقت ابتداء دمها فحكمها حكم المتحيرة ذكره الرانعي وهو ظاهر (فرع) في مذاهب العلماء في المبتدأة: حكى العبدري عن زفر ترد الى يوم وليلة وهي رواية عن احمد وقل عطاء والاوزاعي والثوري واسحق الى ست أو سبع وهي رواية عن أحمد وعن أبي حنيفة الى أكثر الحيض عنده وهو عشرة أيام وعن أبي يوسف ترد في إعادة الصلاة الى ثلاثة أيام وهو أقل الحيض عنده وفي الوطاء الى أكثره احتياطاً للامرين وعن مالك رواية خمسة عشر يوماً ورواية كآقرانها وعن داود الي خمسة عشر ودلائلها تعرف مما سبق والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كانت مبتدأة مميزة هي والتي بدأ بها الام وعبر الخمسة عشر ودمها في بعض الايام بصفة دم الحيض وهو المحتدم الثاني الذي يضرب الى السواد وفي بعضها أحمر مشرق أو أصفر فان حيضها أيام السواد بشرطين (احدهما) ألا ينقص الاسود عن يوم وليلة والثاني ألا يزيد علي أكثره والدليل عليه ما روى أن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني أستحاض أبادع الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم « ان دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق » ولانه خارج يوجب الغسل فجاز أن يرجع الى صفته عند الاشكال كالمتى وان رأيت في الشهر الاول يوماً

وانقضاء المدة مشكوك فيه أجاب الاحباب بأن قالوا الابل هذا أخذ باليقين لان الاصل وجوب غسل الرجابين والمسح رخصة منوطة بشرائط فاذا شك في المدة فقد شك في بعض الشرائط فيعود الى الاصل وهذا كالموتوضأت المستحاضة ثم شك في انقطاع دمها قال الشافعي رضي الله عنه لا تصلي حتى تتوضأ ولا تقول الاصل سيلان الدم بل تقول الاصل أن من احدث توضأً وانما جوز لها الصلاة للضرورة فاذا شككت في بقاء الضرورة عادت الى الاصل وكذلك لو دخل المسافر بعض البلاد ولم يدر انه البلد الذي قصده ام غيره فلا يقصر لان الاصل وجوب الاربع وقد شك في شرط القصر وهو السفر ولوشك المسافر في ان ابتداء مسحه كان في الحضر او في السفر لا يزيد على مدة المقيمين اخذ بالاصل

وليلة دما أسود ثم أحمر أو أصفر أمسكت عن الصوم والصلاة لجواز أن لا يتجاوز الخمسة عشر فيكون الجميع حيضاً وفي الشهر الثاني يلزمها أن تغتسل عند تغير الدم وتصلي وتصوم لانا علمنا بالشهر الاول أنها مستحاضة فان رأت في الشهر الثالث السواد في ثلاثة أيام ثم أحمر أو أصفر وفي الشهر الرابع رأت السواد في أربعة أيام ثم أحمر أو أصفر كان حيضها في كل شهر الاسود ﴿

الشرح﴾ حديث فاطمة رضي الله عنها صحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم بلفظه هنا بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة وأصله في البخاري ومسلم بغير هذا اللفظ من رواية عائشة رضي الله عنها وقوله ^{حجابه} «انما هو عرق» هو بكسر العين واسكان الراء أى دم عرق وهذا العرق يسمى العاذ كما سبق في أول الباب وقول امام الحرمين والغزالي عرق انقطع منكراً فلا يعرف لفظة انقطع في الحديث وقوله المحتدم هو بالماء والدال المهملةين وهو اللذاع للبشرة بحمدته مأخوذ من احتدام النهار وهو اشتداد حره وهكذا فسره أصحابنا في كتب الفقه والمشهور في كتب اللغة أن المحتدم الذي اشتدت حرته حتى اسود والفعل منه احتدم واما القاني فبا تواف وأخره هز علي ورن القاري قال أصحابنا وهو الذي اشتدت حرته فصار يضرب الى السواد وقال اهل اللغة هو الذي اشتدت حرته والفعل منه قناً يقناً كقراً يقرأ والمصدر القنوء كالجوع ولاخلاف بين اهل اللغة في ان آخره مهموز ونهبت على هذا لأنى رأيت من يغلط فيه قال امام الحرمين وغيره وليس المراد بالاسود في الحديث وفي كلام أصحابنا الاسود الحالك بل المراد ماتعلوه حمرة مجسدة كأنها سواد بسبب تراكم الحمرة وقد أشار المصنف في وصفه الى هذا اما احكام الفصل فذهبنا ان المبتدأة للميزة ترد الى التمييز بلا خلاف عندنا ودليله ما ذكره المصنف قال أصحابنا والميزة هي التي ترى الدم على نوعين او انواع بعضها قوى وبعضها ضعيف او بعضها اقوى من بعض فالقوى او الاقوى حيض والباقي طهر وبماذا يعرف تغير القوة والضعف في وجهان احدهما ان الاعتبار باللون وحده فالاسود قوى بالنسبة الى الاحمر والاحمر قوى بالنسبة الى الاشقر والاشقر اقوى من الاصفر والاكثر اذا جعلناهما حيضاً وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي وادعي الامام انه متفق عليه وقل لورأت خمسة سواد مع الرائحة وخمسة سواداً بلا رائحة فهما دم واحد بالاتفاق والوجه الثاني ان اقوة تحصل بثلاث خصال وهي

المقتضي لو جوب الغسل للمسح في اليوم الثاني على الشك وصلى ثم زال الشك في اليوم الثالث وعلم أنه ابتداء المسح في السفر فعليه اعادة صلوات اليوم الثاني لانه صلاحها على الشك ويجوز أن يصلي بالمسح في اليوم الثالث ثم ان كان علي مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم اثنى له أن يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح على الشك وجب عليه اعادة المسح لصلوات اليوم الثاني وفي وجوب استئناف الوضوء قول الامواله ويجوز له أن يعيد صلوات اليوم الثاني بالمسح في اليوم الثالث ذكر كل ذلك في التهذيب وقال ابن الصباغ في الشامل يجب اعادة الصلوات لكن يجوز له المسح

اللون والرائحة الكريمة والثخانة فاللون معتبر كما سبقت وما لرائحة كريمة اقوى مما لرائحة له والثخين اقوى من الرقيق قال الرافعي هذا الوجه هو الذي قطع به العراقيون وغيرهم قال وهو الاصح الا ترى ان الشافعي رحمه الله قال في صفة دم الحيض انه محتمل ثخين لرائحة وورد في الحديث التعرض لغير اللون كإورد التعرض للون فعلي هذا ان كان بعض دمها باحدى الصفات الثلاث والبعض خالياً من جميعها فالقوى هو الموصوف بها وان كان للبعض صفة والبعض صفتان فالقوى ما ه صفتان وان كان للبعض صفتان وللبيعض ثلاث فالقوى ماله ثلاث وان كان للبعض صفة والبعض صفة أخرى فالقوى السابق هكذا ذكر هذا التفصيل صاحب التمهة قال الرافعي وهو موضع تأمل وهذه صفة التمييز قال أصحابنا وانما يحكم بالتمييز بثلاثة شروط لا ينقص القوى عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولا ينقص الضعيف عن خمسة عشر ليتمكن جعل القوى حياً والضعيف طهراً واخذ المصنف واكثر العراقيين بهذا الشرط الثالث ولا بد منه فلورات نصف يوم أسود ثم أطبقت الحمرات الشرط الاول ولورات ستة عشر اود ثم احمرات الشرط الثاني ولورات يوماً وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم عاد الاسود فالت الشرط الثالث وتكون في هذه الصور اثلاث غير مميزة قال الرافعي وقول الاصحاب بشرط ان لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر ارادوا خمسة عشر متصلة والافلورات يوماً أسود ويومين أحمر وهكذا ابدأ الجملة الضعيف في الشهر لم ينقص عن خمسة عشر لكن لما لم تكن متصلة لم يكن ذلك تمييزاً وهذا الذي ذكرناه من أن شروط التمييز ثلاثة فقط هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وذكروا المتولى شرطاً بها وهو أن لا يزيد مجموع الدمين القوي والضعيف على ثلاثين يوماً فان زاد سقط حكم التمييز لان الثلاثين لا تخلو غالباً من حيض وطهر وذكر امام الحرميين وغيره وجهاً أن الضعيف ان كان مع القوي الذي قبله تسعين يوماً فما دونها عملنا بالتمييز وجعلنا الضعيف طهراً فان جاوز التسعين ابتدأت بعد التسعين حيضة أخرى وجعلنا دورها أبداً تسعين يوماً وهذا الذي ذكره الامام والمتولى شاذان ضعيفان والمذهب أنه لافرق بين قصر الزمان وطوله قال الرافعي المذهب أنه لافرق والله اعلم * قال أصحابنا فاذا زارت الاسود يوماً وليلة او اكثر ثم اتصل به أحمر قبل الخمسة عشر وجب عليها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال أن ينقطع الاحمر قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حياً فان جاوز

مع الشك والاول أظهر هذا تمام الكلام في احدي الغائتين *

قال (ومهما نزع الحنفين أو احدهما فيجب غسل القدمين واما الاستئناس فلا يجب ان قلنا ان المسح

لا يرفع الحدث وان قلنا يرفع وجب لانه في عوده لا يترك جزءاً) *

الغاية الثانية نزع الحنفين او احدهما ومهما اتفق ذلك وهو علي طهارة لم يترك الرجلين سواء كان

عند قضاء المدة او قبلها وهل يجب استئناس الوضوء فيه قولان احدهما يجب وبه قال احمدوا صحهما

لا : وبه قال مالك وابو حنيفة والمزني واختلف الاصحاب في ان القولين مستقلان بنفسهما او هما مبنيان

خمس عشر عرفنا حينئذ أنها مستحاضة مميزة فيكون حيضها الاسود ويكون الاحمر طهرا بالشروط السابقة فعليها الغسل عقب الخمسة عشر وتصلي وتصوم ونقضي صلوات ايام الاحمر وقولهم الاسود والاحمر تمثيل والافلا اعتبار بالقوى والضعيف كيف كان علي ما سبق من صفاهما هذا حكم الشهر الاول فالما الشهر الثاني وما بعده فاذا انقلب الدم القوي الي الضعيف لزمها أن تغتسل عند انقلابه وتصلي وتصوم ويأتهم زوجها ولا ينتظر الخمسة عشر قل أصحابنا وهذا لاخلاف فيه قالوا ولا يخرج علي الخلاف في ثبوت العادة في قدر الحيض بمرة لان الاستحاضة علامة منة فالظاهر دوامها وقد سبق بيان هذا في الفرع السابق فان انقطع الضعيف في بعض الادوار قبل مجاوزة الخمسة عشر يوما تبيننا أن الضعيف مع القوى في هذا الدور كان حيضا فيلزمها قضاء الصوم والطواف والاعتكاف واجبات المفعولات في أيام الضعيف وهذا لاخلاف فيه : ولورأت في الشهر الثالث للدم القوي ثلاثة أيام ثم ضعف وفي الشهر الرابع خمسة ثم ضعف وفي الخامس ستة ثم ضعف وكذا ما بعده فحيضها في كل شهر القوي ويكون الضعيف طهرا بشروطها وتغتسل وتصلي وتصوم ابداً عند انقلاب الدم الي الضعيف ويأتها زوجها ومتى انقطع الضعيف في شهر قبل مجاوزة خمسة عشر فالجميع حيض قال صاحب التتمة والاصحاب وسواء في هذا كله كان القوي في الشهر الثاني وما بعده بقدر القوى في الشهر الاول أو دونه أو اكثر منه في ذلك الزمان أو قبله أو بعده لان الحكم بكونه حيضا ليس بسبب العادة بل المعتمد صفة الدم فتبي وجدت تعلق الحكم بها قل المصنف رحمه الله تعالى *

وان رأت خمسة أيام دما احمر أو أصفر ثم رأت خمسة أيام دما أسود ثم احمر الي آخر الشهر فالحيض هو الاسود وما قبل الاسود وبعده استحاضة وخرج ابو العباس وجهين ضعيفين أحدهما أنه لا يميز لها لان الخمسة الاولى دم بدأ في وقت يصلح أن يكون حيضا والخمسة الثانية أولى ان تكون حيضا لانها في وقت يصلح للحيض وقد انضم اليه علامة الحيض وما بعدهما بمنزلة ما فيصير كأن الدم كله مبهم فيكون علي القولين في المبتدأة غير المميزة والوجه الثاني أن حيضها الشهر الاول لان الخمسة الاولى حيض بحكم البداية في وقت يصلح أن يكون حيضا والخمسة الثانية حيض باللون وان رأت خمسة أيام دما احمر ثم رأت دما اسود الي آخر الشهر فهي غير مميزة لان السواد زاد على الخمسة عشر فيبطل دلالة فيكون علي القولين في المبتدأة غير المميزة وخرج أبو العباس وجهان ابتداء حيضها من

علي اصل آخر : منهم من قال هما مستقلان ووجه قول الاكتفاء بغسل الرجلين بأن المسح بدل زلل حكمه بطهور محل مبدله فيرجع الي المبدل وهو الغسل كالتيميم يري الماء ووجه قول الاستئناف بأن قال عبادة بطل بعضها فيبطل كلها كالصلاة : ومنهم من قال هما مبنيان علي اصل واختلفا فيه علي ثلاثة طرق احدها انهما مبنيان علي القواين في تفريق الوضوء ان جوزنا كفي غسلهما والاوجب الاستئناف ويحكى هذا عن ابن سريج وابي اسحق لكن زينه الجمهور من وجوه منها

أول الأسود اما يوم و ليلة و اما ست أو سبعة لانه بصفة دم الحيض وهذا لا يصح لان هذا اللون لا حكم له اذا عبر الخمسة عشر وان رأت خمسة عشر يوما دما أحمر وخمسة عشر يوما أسود وانقطع فحيضها الأسود وان استمر الأسود ولم ينقطع لم تكن مميزة فيكون حيضها من ابتداء الدم يوما و ليلة في أحد القولين أو ستا أو سبعا في القول الآخر وعلي الوجه الذي خرج به أبو العباس يكون حيضا من أول الأسود يوما و ليلة أو سبعا *

﴿الشرح﴾ قوله الاولة هذه لغة قليلة واللغة الفصيحة المشهورة الاولى وقوله كأن الدم كله مبهم أى على لون واحد: وقوله بحكم البداية هكذا يوجد في المذهب وغيره من كتب الفقه وهو لحن عند أهل العربية وصوابه البدأة والبدأة أو البداءة ثلاث لغات مشهورات حكاهن الجوهري وغيره الاولى بفتح الباء واسكان الدال وبعدها همزة مفتوحة والثانية كذلك الا أن الباء مضمومة والثالثة بضم الباء وفتح الدال وزيادة الالف ممدودة ومعناها الابتداء قبل غيره: وقوله دلالة هي بكسر الدال وفتحها والفتح أجود وفيها لغة نالته حكاهن الجوهري دلولة بضم الدال * أما أحكام الفصل فاذا رأت المميزة دما قويا وضعيفا فلها ثلاثة أحوال حال يتقدم القوى وحال يتقدم الضعيف وحال يتوسط الضعيف بين قوين (الحال الاول) أن يتقدم قوى ويستمر بعده ضعيف واحد بأن رأت خمسة سواد ثم أطبقت الحمرة فالحيض هو السواد سواء انقطعت الحمرة بعد مجاوزة الخمسة عشر بيوم أو شهر أو أكثر وان طال زمانها طولا كثيرا هذا هو المذهب وفيه الوجهان السابقان عن المتولى وامام الحرمين في اشتراط انقطاع الأحمر قبل مجاوزة ثلاثين أو تسعين وهما شاذان ضعيفان وظاهر نص الشافعي رحمه الله يطلهما لاطلاقه أن الضعيف طهر ولو تعقب القوى ضعيف ثم أضعف فان أمكن الجمع بين القوى والضعيف المتوسط بأن رأت خمسة سواد ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة ففيه طريقتان حكاهن امام الحرمين وجماعة أصحابها الحاق الحمرة بالسواد فيكونا حيضا والصفرة طهرا لانها قويان بالنسبة الى الصفرة وهما في زمن الامكان وبهذا قطع أبو علي السنجيني في شرح التلخيص والبعوي والثاني علي وجهين أحدهما هذا والثاني الحاق الحمرة بالصفرة للاحتياط فيكون حيضها الأسود فقط وأما اذا لم يمكن الجمع بينها بأن رأت خمسة سواد ثم أحد عشر حمرة ثم أطبقت الصفرة فطريقتان حكاهن امام الحرمين وغيره أصحابها

انه لاخلاف في جواز التفريق في الوضوء على الجديد ونص في مواضع من الجديد علي وجوب الاستئناف ههنا: ومنها ان قولي التفريق يختصان بالتفريق الكثير فاما اليسير منه فهو جائز بالاخلاف ولا صائر إلي الفرق فيما نحن فيه: ومنها ان التفريق بالعذر جائز والعذر موجود ههنا والثاني نهما مبنيان علي ان بعض الطهارة بل يختص بالانتقاض ام يتداعى انتقاض البعض الى انتقاض الكل فيه قولان أحدهما يختص البعض بالانتقاض لانه لو غسل بعض اعضاء طهارته يرتفع الحدث عنه وان لم يرتفع عن الباقي

وأشهرهما التقطع بأن السواد حيض وما بعده من الحمرة والصفرة كلاهما طهر لقوة السواد باللون والاولية والثاني علي وجهين أصحهما هذا والثاني أنها فاقدة للتمييز لان الحمرة كاسود لقوتها بالنسبة الى ما بعدها فيصير كأن السواد استمر ستة عشر أما اذا تعقب القوي ضعيفان توسط أضعفها بأن رأت سواداً ثم صفرة ثم حمرة فهذه الصورة تبني علي التي قبلها وهي توسط الحمرة فان ألحقنا هناك الحمرة المتوسطة بالصفرة بعدها فهنا أولى بأن نلحق الصفرة بالحمرة بعدها فيكون حيضها الاسود والباقي طهر وان ألحقناها بالسواد قبلها فالحكم هنا كما اذا رأت سواداً ثم حمرة ثم عاد السواد وسنذكره ان شاء الله تعالى (الحال الثاني) أن يتقدم الضعيف وهي مسائل الكتاب ولها صور أحدها أن يتوسط قوى بين ضعيفين بأن ترى خمسة حمرة ثم خمسة سواداً ثم تطبق الحمرة أو ترى خمسة حمرة ثم عشرة سواداً ثم تطبق الحمرة فيها الاوجه الثلاثة التي حكها المصنف وهي مشهورة حكها عن ابن سريج أصحها باتفاقهم أن حيضها السواد المتوسط ويؤن ما قبله بعده طهراً للحديث « دم الحيض آمنود » وهو حديث صحيح كما بيناه ولان اللون علامة بنفسه فقدم ولهذا قدما التمييز علي العادة علي المذهب والثاني أنها فاقدة للتمييز لما ذكره المصنف من التعليل ولان الجمع بين الدمين خلاف مقتضى العمل بالتمييز والعدول عن الارلية مع امكان العمل بها بعيد فيكون علي القولين في المبتدأة فتحيض من أول الحمرة يوماً وليلة في قول وستاً وسبعاً في قول والثالث يجمع بين الاولية واللون فيكون حيضها الحمرة الاولى مع السواد هذا اذا أمكن الجمع بينهما فان لم يمكن بأن رأت خمسة حمرة ثم أحد عشر سواداً فان قلنا في المسألة

واذا جاز ان يتبعض ارتفاعاً جاز ان يتبعض ثبوتاً فعلي هذا لا يجب الاستثناف والثاني لا يختص البعض بالانتقاض كاصلوات وسائر العبادات فعلي هذا يجب الاستثناف والثالث وهو المذكور في الكتاب وبه قال الفقهاء والشيخ أبو حامد واصحابهما أنهما مبنيان علي ان المسح علي الخفين هل يرفع الحدث عن الرجلين ام لا وفيه قولان احدهما يرفع لانه مسح بالماء فاشبه مسح الرأس ولانه يجوز الجمع به بين فرضين ولو لم يرفع الحدث لما جاز كالتيمم والثاني لا يرفع لانه لو رفع الحدث لما تقدر بمدة ولا يمتد أثره الي وجود الحدث فان قلنا انه لا يرفع الحدث عن الرجل فلا يجب استثناف الوضوء لان الحدث قد ارتفع عن سائر الاعضاء الا عن الرجلين فاذا غسلها ارتفع عنها أيضاً وكفي قال في التتمة وهذا اذا لم يقع تفريق كثير فان وقع فيه خلاف التفريق وان قلنا ان المسح يرفع الحدث عن الرجل فيجب استثناف الوضوء لان وجوب غسل الرجلين عند النزاع يدل علي عود الحدث فيهما والحدث لا يتجزأ في عوده*

واعلم ان هذه الطريقة والتي قبلها متقاربتان ومن يجوز انتقاض بعض الطهارة دون بعض لا يبعد ان يقول بان الحدث يتجزأ عند العود ولا يسلم لزوم الاستثناف والله اعلم هذا تمام الكلام

الاولى يقدم اللون أو قلنا فاقدة للتمييز فكذا هنا وان قلنا بالجمع فهو متعذر هنا فتكون فاقدة للتمييز وفيه وجه مشهور أن حيضها الحمره الاولى تغليباً للاولية لتعذر الجمع قال امام الحرمين هذا الوجه هفوة لا أعدده من المذهب هذا الذي ذكرناه من التفصيل والخلاف هو المشهور وبه قطع الجمهور وقال صاحب الحاوي ان كانت مبتدأة فحيضها السواد بلا خلاف وان كانت معتادة فوجبان قال أبو العباس وأبو علي حيضها الحمره وقال أبو اسحق وجمهور المتأخرين حيضها السواد وحده (الصورة الثانية) رأت خمسة حمره ثم أطبق السواد فجاز الحسة عشر فثلاثة أوجه الصحيح المشهور أنها فاقدة للتمييز فتحيض من أول الحمره يوماً وليلة في قول وستأ أو سبعا في قول وبهذا الوجه تطع البغوي وادعي الاتفاق عليه والثاني الحيض من أول السواد يوماً وليلة في قول وسنا أو سبعا في قول وهذان الوجبان ذكرهما المصنف بدليهما والثالث حكاه الخراسانيون حيضها الحمره لقوة الاولية وهو ضعيف جداً كما قدمناه الثالثة رأت خمسة عشر حمره ثم خمسة عشر سواداً وانقطع فالمذهب أن حيضها السواد وعلي تخريج ابن سريج هي فاقدة للتمييز ولم يذكر المصنف تخريج ابن سريج هنا كما لم يذكره شيخه القاضي أبو الطيب ولا بد من ذكره هنا كما سبق فيما اذا رأت خمسة حمره ثم خمسة سواداً وقد ذكره هنا الشيخ أبو محمد والمحامي والبغوي وآخرون الرابعة رأت خمسة عشرة حمر ثم خمسة عشر سواداً ثم استمر السواد فهي فاقدة للتمييز فحيضها يوماً وليلة في قول وسنا أو سبعا في قول ويكون ذلك من أول الاحمر على المذهب وعلي تخريج ابن سريج من أول الاسود وعلي الوجه الشاذ الناظر الى الاولية يكون حيضها الحمره في الحسة

في الغائتين ولك ان تقول غاية فائدة المسح لا تنحصر في الامرين المذكورين بل تنتهي بأمرين آخرين احدهما ان يلزم الماسح غسل جنابة او كانت امرأة نلزمها غسل حيض او نفاس فيجب غسل الرجلين واستئشاف اللبس بعد ذلك ان اراد المسح قال صفوان كان يأمرنا ألا نزرع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن الا من جنابة والمعنى فيه ان الجنابة لا تتكرر فلا يشق نزع الحف لها الثاني اذا دميت رجله في الحف ولم يمكن غسلها فيه وجب النزع وغسل الدم ولا يكون المسح بدلا عنه وان امكن غسلها فيه فصلها لم يبطل المسح*

قال ﴿ فرع لو لبس فرد خفه لم يجز المسح الا ان تكون الرجل الاخرى ساقطة من الكعب ﴾
سليم الرجلين اذا لبس احد الحفنين دون الآخر لم يجز المسح عليه لوجوب احدهما ان المسح انما جاز للاتفاق بلبس الحف لغرض المشي أو دفع الحروا والبرد وغيرهما والمعهود في تحصيل هذه الاغراض لبسها جميعا فاذا لم يفعل لزمه الغسل الذي هو الاصل والثاني ان الرجلين بمثابة العضو الواحد وهو مخير فيهما بين الغسل وبين المسح على الحفنين واذا تخير بين خصلتين في العبادة الواحدة لم يجز له التوزيع كما في خصال الكفارة ولو لم يكن له الا لرجل واحدة إما باصل الخلقفة او بسبب عارض

عشر فعلى المذهب وهو أنها فاقدة للتمييز تؤمر بترك الصوم والصلاة وغيرها مما تمسك عنه الحائض احداً وثلاثين يوماً في قول وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين يوماً في قول فانها اذا رأت الحمرة تؤمر بالمسك عن الصلاة وغيرها لاحتمال الاقتران قبل تجاوز خمسة عشر فيكون هو الحيض فاذا جاوز الاسود الخمسة عشر علمنا أنها فاقدة للتمييز فيكون حيضها يوماً وليلة في قول وستة أو سبعة في قول وقد اتقضى الآن دورها فتبتدىء الآن حيضاً ثانياً يوماً وليلة أو ستاً أو سبعة فتمسك أيضاً ذلك القدر فصار امساكها احداً وثلاثين يوماً في قول وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين في قول قال أصحابنا ولا يعرف امرأة تؤمر بترك الصلاة احداً وثلاثين يوماً الا هذه وأما قول الغزالي وجماعة لا يعرف من ترك الصلاة شهراً الا هذه ففيه نقص وتامه ما ذكرنا (الحال اثالث) أن يتوسط دم ضعيف بين قوين بان رأت سوادين بينهما حمرة أو صفرة ففيه أقسام كثيرة رتبها صاحب الحاوي ترتيباً حسناً فجعله ثمانية أقساماً وببعضها ليس من صور التمييز لكن اقتضاه التقسيم احدها أن يبلغ كل واحد من الدماء الثلاثة يوماً وليلة لا يجاوز الجميع خمسة عشر بان ترى خمسة سواداً ثم خمسة حمرة أو صفرة ثم خمسة سواداً فالذهب ان الجميع حيض وبه قطع الجمهور وقال ابو اسحق الضعيف المتوسط كاللقاء المتخلل بين دمي الحيض ففيه القولان أحدهما انه حيض مع السوادين والثاني طهر وقطع السرخسى في الامالى بقول ابى اسحق القسم الثاني أن يجاوز المجموع خمسة عشر بان رأت سبعة سواداً ثم سبعة حمرة ثم سبعة سواداً قال ابن سريج حيضها السواد الاول مع الحمرة وأما السواد الثاني فطهر وقال ابو اسحق حيضها السواد ان وتكون الحمرة بينهما طهر أو لا يجيىء قولاً التلفيق لمجازة خمسة عشر وهذا الذى حكاه عن ابى اسحق ضعيف جداً بل غلط لان الدم جاوز خمسة عشر ولو رأت ثمانية سواداً ثم ثمانية حمرة ثم ثمانية سواداً فحيضها السواد الاول بالاتفاق الثالث ان ينقص الجميع عن يوم وليلة بان ترى ساعة أسود ثم ساعة أحمر ثم ساعة أسود وينقطع فالجميع دم فساد الرابع أن ينقص كل دم عن أقل الحيض ويبلغه المجموع بان ترى ثلث يوم وليلة سواداً ثم ثلثها

فهي وحدها كالرجلين ان شاء غسلها وان شاء مسح علي ساترها بالشرائط السابقة لانه قد يحتاج الى اللبس ايضاً للمشي عليها مع عصا يتخذها او لدفع الحر والبرد ولو بقيت من الرجل الاخرى بقية لم يجز المسح حتى يوارى بها ساتر مستجمع لشرائط المسح •

قال ﴿ كتاب الحيض ﴾

وفيه خمسة أبواب (الاول) في حكم الحيض والاستحاضة • اما الحيض فاول وقت امكانه اول السنة التاسعة في وجهه واذا مضت ستة اشهر منها في وجهه واول الماشرة في وجهه فما قبل ذلك دم فساد وأقل مدة الحيض يوم (ح) وليلة (و) واكثرها خمسة عشر يوماً وأقل الطهر خمسة عشر يوماً (ح) واكثره لاحد له واغلب الحيض ست أو سبع وأغلب الطهر بقية الشهر ومستند هذه التقديرات الوجود المعلوم

حمرة ثم ثلثماسواذافعلي قول ابن سريج وهو المذهب الجميع حيض وعلى قول أبي اسحق لحيض
والجميع دم فساد لانه يخرج الحمرة فلا يبقى يوم وليلة فلو رأت نصف يوم وليلة من كل واحد من الثلاثة
كان الجميع حيضا عند ابن سريج وعلى قول ابي الاسحق الاسودان حيض وفي الحمرة قول التالفيق الخامس
أن يبلغ كل واحد من السوادين يوما وليلة وتنقص الحمرة فعند ابن سريج الجميع حيض عند ابي واسحق
حيضها السوادان وفي الحمرة قول التالفيق ولورات ثمانية أيام سوادا ثم نصف يوم حمرة ثم سبعة سوادا فعلي
قول ابن سريج حيضها السواد الاول مع الحمرة وعلى قول ابي اسحق حيضها خمسة عشر السواد دون الحمرة
بينهما (قلت) هذا الذي نقله عن ابي اسحق ضعيف أو غلط: السادس أن ينقص كل سواد عن يوم وليلة وتبلغ
الحمرة يوما وليلة بان ترى نصف يوم وليلة سوادا ثم خمسة حمرة ثم نصف يوم وليلة سوادا فعند ابن
سريج الجميع حيض وعند ابي اسحق حيضها الاسودان وفيما بينهما قول التالفيق: السابع أن يبلغ السواد
الاول أقل الحيض وكذا الأحمر وينقص السواد الاخير عن ذلك بان رأت خمسة سوادا
ثم خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا فالجميع حيض بالاتفاق الثامن أن ينقص الاولان دون الاخير
بان ترى نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ثم خمسة سوادا فعلي قول ابن سريج الجميع حيض وعلى
قول أبي اسحق حيضها السواد الثاني ولورات نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ثم خمسة عشر
سوادا فالسواد الثاني هو الحيض بالاتفاق هذا آخر كلام صاحب الحاوي والله أعلم

بالاستبراء فلو وجدنا امرأة تميض أقل من ذلك على الاطراف في اتباع ذلك خلافاً لان بحث الاولين اوفى
الدم الذي تراه النساء ينقسم الى غير النفاس والى النفاس وغير النفاس ينقسم الى حيض واستحاضة
وهما مختلفا الحكم ثم قد تكون المرأة بحيث تعرف حيضها من استحاضتها وقد يختلط احدهما بالآخر
فلا تعرف هذا من ذلك وعلى الاحوال فالدم قد يطبق وقد ينقطع فترى مثلاً يوماً دماً ويوماً نقاءً فجعل
كلام هذه الامور في خمسة ابواب اولها في خواص الدم الذي هو حيض وفي احكام الحيض والاستحاضة
وثانيها في معرفة المستحاضات وثالثها في المتحيرة المشبهة بالحال ورابعها في التقطع وخامسها في النفاس
اما الباب الاول فمحتاج اليه لمعرفة الحيض بيان السن المحتمل للحيض وفيه ثلاثة اوجه احبها ان
أقل سن تميض فيه المرأة تسع سنين فان رأت الصبية دماً قبل استكمال التسع فهو دم فساد قال
الشافعي رضي الله عنه واعجل من سمعت من النساء نساء تهامة يحضن لتسع سنين وهذا هو الذي
عبر عنه صاحب الكتاب بقوله وأول العاشرة في وجهه والثاني ان أول وقت الامكان يدخل
بانظن في السنة التاسعة وقد تسمى حينئذ بنت تسع والثالث يدخل بعض ستة اشهر من السنة التاسعة
قال الاصحاب والمتبع في وقت الحيض وقدره الوجود فيرجع فيه الى العرف لان كل ما ورد به الشرع
مطلقاً ولم يكن له ضابط في الشرع واللغة يرجع فيه الى العرف كالتقبوض والاحراز ثم كل واحد من
اصحاب الوجوه الثلاثة يزعم ان ما ذكره قد عهدوا الاعتبار على الوجوه بالسنين القعري دون غيرها وهل

(فرع) الصفرة والكدرة مع السواد كالحجرة مع السواد اذا قلنا بالمذهب أنها في أيام الحيض
حيض ولا يخفى تفريع أبي سعيد الاصطخري فيها وسبق في مسائل الصفرة تفريعات لها
تعلق بهذا الفصل *

(فرع) رأت خمسة عشر حمرة ثم نصف يوم سواداً فحيضها الحجرة وأما الاسود فظهر ولو رأت
يوماً حمرة ثم ليلة سواداً فالجميع حيض علي المذهب وفيه الوجه الذي سبق عن صاحب الحاوي
في المبتدأة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان رأت ستة عشر يوماً ما أحمر ثم رأت ما أسود وانفصل لم يكن لها تمييز فيكون
حيضها يوماً وليلة في أول الدم الأحمر في أحد القولين وستاً أو سبعة في الآخر وقال أبو العباس
يكون حيضها يوماً وليلة من أول الأحمر وخمسة عشر طهر أو تبتدىء من أول الدم الأسود حيضاً
آخر في أحد القولين يوماً وليلة وفي القول الثاني يجعل حيضها ستاً أو سبعة والباقي استحاضة
الا أن يكون الأسود في الثالث والعشرين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هكذا توجد هذه المسألة في نسخ المذهب وحكي بعض المتأخرين أنه رأي أصل
المصنف وقد ضرب المصنف بخطه علي قوله الا أن يكون الأسود في الثالث والعشرين فهذه المسألة
معدودة من مشكلات المذهب ولا أراها من المشكلات فأما علي المذهب وهو أنه لا تمييز لها
وان حيضها من أول الأحمر يوم وليلة أو ست أو سبع وبقى الشهر طهر فظاهر لا اشكال فيه وأما
علي قول أبي العباس فيحتمل أمرين أظهرهما ان معناه أنا ان قلنا المبتدأة تردالي يوم وليلة فحيض
هذه يوم وليلة من أول الأحمر وبقى الأحمر وهو خمسة عشر طهر ثم تبتدىء حيضاً آخر من أول
الاسود يوماً وليلة هذا كله اذا قلنا المبتدأة ترد الي يوم وليلة فان قلنا ترد الي ست أو سبع فحيضها

يعتبر بالتقريب أم بالتحديد اظهرهما التقريب وعلي هذا فيه وجهان لو كان بين رؤية الدم وبين استكمال التسع
علي الوجه الاصح ما لا يسع لحيض وطهر يكون ذلك الدم حيضاً والافلا ولا فرق في سن الحيض بين البلاد
الحارة وغيرها وعن الشيخ أبي محمد ان الامر في البلاد الحارة علي ما ذكرناه وفي الباردة
وجهان واما أقل مدة الحيض فقد نص في المختصر علي ان أقل الحيض يوم وليلة وقال فيه في العدة
وأقل ما علمناه من الحيض يوم فاختلفاً في علي طرق احدها ان فيه قولين اظهرهما ان الله يوم
وليلة لما روي عن علي رضي الله عنه ان أقل الحيض يوم وليلة ولان المتع فيه الوجود المعتاد وقد
قال الشافعي رضي الله عنه رأيت امرأة لم تزل تبيض يوماً وليلة وروى مثله عن عطاء وعن أبي
عبد الله الزبير رضي الله عنهما والثاني أقله يوم لما روى عن الاوزاعي قال كانت عندنا امرأة
تبيض بالغداة وتطور بالعشى والطريق الثاني القطع بان أقله يوم وحيث قال أقله يوم وليلة أعني
قال ذلك لانه لم يجد في النساء من تبيض أقل من ذلك ثم وجد وعرف فرجع اليه والثالث وهو

من أول الاحمر ست أو سبع وبقى الشهر طهر لان الباقي من الاحمر تسعة أيام أو عشرة فلا يمكن أن يجعل طهرا فاضلا بين الحيضتين فتعين أن يكون ما بعد الست أو السبع الى آخر الشهر طهراً الا أن تكون رأت اثنين وعشرين يوماً دماً أحمر واتصل الاسود من الثالث والعشرين فيكون حيضها من أول الاحمر ستاً أو سبعا والباقي من الاحمر وهو خمسة عشر أو ستة عشر طهر وتبتدىء حيضاً آخر من أول الثالث والعشرين ستاً أو سبعا وتقدير كلام المصنف وقال أبو العباس يكون حيضها يوماً وليلة من أول الاحمر وخمسة عشر طهر : هذا أحد القولين والتول الثاني حيضها ست أو سبع وبقى الشهر طهر الا أن يكون الاحمر قد امتد وبدا السواد في الثالث والعشرين فيكون باقى الاحمر طهراً وتبتدىء من الاسود حيضاً آخر ستاً أو سبعا هذا هو الاحتمال الظاهر المختار لكلام أبي العباس والاحتمال الثاني وهو الذى ذكره صاحب البيان فى مشكلات المذهب ونقله صاحب البحر عن أبي العباس أنه أراد أنا نحيضها من أول الاحمر يوماً وليلة قولاً واحداً ولا يجيىء قول الست أو السبع ويكون باقى الاحمر طهراً ثم تبتدىء حيضاً آخر من أول السواد وفى قدره القولان فى المبتدأة أحدهما يوم وليلة والثاني ست أو سبع الا أن يكون الاحمر اثنين وعشرين والاسود فى الثالث والعشرين فان فى القدر الذى ترد اليه من أول الاحمر القولين أحدهما يوم وليلة والثاني ست أو سبع وبقى الاحمر طهراً ثم تبتدىء من أول الاسود حيضاً آخر وهذا الاحتمالان ذكرهما صاحب البيان وجهين عن أبي العباس والاول منها هو الصحيح والثاني ضعيف لانه مخالف للقواعد من وجهين أحدهما الجزم برد المبتدأة الى يوم وليلة والقاعدة أنها على قولين والثاني أنه جعل لها حيض من أول الاحمر وطهر بعده ثم جعلت فى السواد مبتدأة وينبغى أن تجعل معتادة اذا قلنا بالمذهب أن العادة تثبت بمرة فانه سبق لها دور هو ستة عشر يوماً منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر وذكر القاضى أبو الطيب هذه المسألة فى تعليقه فقال قال أبو العباس ان قلنا ترد المبتدأة الى يوم وليلة رددنا هذه الى يوم وليلة من أول الاحمر ويكون بعده خمسة

الاطهر القطع بأن أقله يوم وليلة وحيث قال يوماً أراد باليلته والعرب كثير ما تفعل ذلك وهذا هو المذكور فى الكتاب وعليه تفاريع الحيض وبه قال احمد وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام وعند مالك لاحد لاقله وأما أكثر الحيض فهو خمسة عشر يوماً وليلة خلافاً لابى حنيفة حيث قال أكثره عشرة أيام لنا ما ذكرنا ان الرجوع الى ما وجد من عادات النساء واقصاها ما ذكرنا روى عن علي رضي الله عنه أنه قال ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة وعن عطاء رأيت من تحيض يوماً ومن تحيض خمسة عشر يوماً وعن أبي عبد الله الزبيرى مثل ذلك واما الطهر فأكثره لاحد له فقد لا ترى المرأة الدم فى عمرها إلا مرة وأقله خمسة عشر يوماً خلافاً لاحد حيث قال أقله ثلاثة عشر وعن مالك قال ما اعلم بين الحيضتين وقتاً يعتمد عليه وعن بعض أصحابه ان أقله عشرة أيام

عشر طهر آثم تبتدىء حيضاً آخر من أول الاسود وان قلنا ترد الى ست أو سبع ردت هنا الى ذلك من أول الاسود لانا لو جعلنا ذلك من أول الاحمر لم يبق بينه وبين الاسود طهر صحيح الا أن يكون استمر الاسود الى آخر الثاني والعشرين فانها ترد الى أول الاحمر لانه يجعل بعده طهر صحيح هذا كلام القاضي ويمكن حمل حكاية المصنف عليه والله أعلم *

(فرع) رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة وانقطع فالجميع حيض وايدت مستحاضة هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب وفيه وجه حكاة البغوى ان الحمرة السابقة طهر والباقي حيض وقد سبقت المسألة ولو رأت خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا ثم أطبقت الحمرة فلا تميز لها ولو رأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ثم اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس كذلك ثم رأت السادس سوادا كله ثم أطبقت حمرة وجاوز خمسة عشر فما بعد السادس طهر والسادس حيض وما قبله من السواد حيض أيضا وفي الحمرة المتخللة طريقان حكاهما المحاملي في المجموع وصاحب البيان أحدهما

لنا الرجوع الى الوجود وقد ثبت ذلك من عادات النساء وروى انه علي الله عليه وسلم قال «تمكث احدا كن شطردهرها لا تصلي» (١) اشعر ذلك بأقل الطهر واكثر الحيض وغالب عادات النساء في

﴿ كتاب الحيض ﴾

(١) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال تمكث احدا كن شطردهرها لا تصلي لأصل له بهذا اللفظ قال الحافظ أبو عبد الله ابن منده فيما حكاه ابن دقيق العيد في الامام عنه ذكر بعضهم هذا الحديث ولا يثبت بوجه من الوجوه وقال البيهقي في المعرفة هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا وقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب الحديث ولم أجده له اسنادا وقال ابن الجوزي في التحقيق هذا لفظ يذكره اصحابنا ولا اعرفه وقال الشيخ ابو اسحق في المهذب لم أجده بهذا اللفظ الا في كتب الفقهاء وقال النووي في شرحه باطل لا يعرف وقال في الخلاصة باطل لا أصل له وقال المنذرى لم يوجد له اسناد بحال واغرب الفخر بن تيمية في شرح الهداية لابن الخطاط فنقل عن القاضي أبي يعلى انه قال ذكر هذا الحديث عبد الرحمن ابن ابى حاتم البستي في كتاب السنن له كذا قال وابن ابى حاتم ليس هو بستيا انما هو رازي وليس له كتاب يقال له السنن (تنبيه) في قريب من المعنى ما اتفقا عليه من حديث ابى سعيد قال ليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم فذلك من نقصان دينها ورواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث الليلي ما تصلي وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها (ومن حديث) ابى هريرة كذلك وفي المستدرک من حديث ابن مسعود نحوه ولفظه فان احداهن تقعد ماشاء الله من يوم و ليلة لا تسجد لله سجدة (قلت) وهذا وان كان قريبا من معنى الاول لسكنه لا يعطي المراد من الاول وهو ظاهر من التفریع والله اعلم وانما أورد الفقهاء هذا محتجين به على أن اكثر الحيض خمسة عشر يوما ولا دلالة في شيء من الاحاديث التي ذكرناها على ذلك والله اعلم *

حيض وهو قول ابن سريج والثاني أنها على القولين في النقاء المتخلل بين الدماء ولورأت يوماً وليلة
سواداً ثم خمسة أو عشرة أو ثلاثة عشر حمرة ثم يوماً سواداً ثم أطبقت الحمرة فحكه ما ذكرناه
وهو أن السوادين حيض وفي الحمرة المتخللة الطريقان وما بعد السواد الثاني طهر

(فرع) قال إمام الحرمين في آخر باب الحيض لورأت دماً قويا يوماً وليلة فصاعداً ولم يتجاوز
خمسة عشر ثم اتصل به الضعيف وتماذى سنة مثلاً ولم يعد الدم القوي أصلاً فالذى يقتضيه
قياس التمييز أنها طاهر وإن استمر الضعيف سنين قال وقد يختلج في النفس استبعاد الحكم
بطهارتها وهي ترى الدم دائماً ولكن ليس لاكثر الطهر مرد يتعلق به فلم يبق ضبط إلا
بالتمييز قظاهر القياس أنها طاهر وإن بلغ الدم الضعيف ما يبلغ وهذا الذى قاله الإمام متعين وهو
مقتضى كلام الأصحاب

(فرع) قال الراجح المفهوم من كلام الأصحاب فى انقلاب الدم القوي الى الضعيف ان يتمحض

الحيض ست أو سبع وفي الطهر باقى الشهر وقد ورد به الحديث قال صلى الله عليه وسلم «تحيض في
علم الله ستاً أو سبعاً كما تحيض النساء ويظهن» (١) وسيأتى ذلك من بعده وقوله ومستند هذه التقديرات
الوجود المعلوم بالاستقراء يعنى ما ذكرنا ان المتبع فى سن الحيض والاقبل والاكثر ما وجد من
عادات النساء بعد البحث الشافى فاعتمدنا ذلك واتبعناه ولو وجدنا امرأة تحيض اقل من يوم
وليلة على الاطراد او اكثر من خمسة عشر او تطهر اقل من خمسة عشر فهل تتبع ذلك فيه
ثلاثة اوجه احدها نعم ونذهب اليه الاستاذ ابو اسحق الاسفراينى فى جواب له والقاضى حسين

(١) حديث تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً كما تحيض النساء ويظهن هذا طرف من حديث
قد اعاد الراجح منه قطعة في موضع آخر من هذا الباب وهو حديث طويل (آخرجه) الشافعي
واحمد وابو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل
عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن امه حمنة بنت جحش قالت كنت
استحاض حيضة كبيرة شديدة فأتيت النبي ﷺ استفتيته الحديث بطوله وفيه تلجمي قالت هو
اكثر من ذلك قال الترمذى حسن قال وهكذا قال احمد والبخارى وقال البيهقي تفرد به ابن عقيل
وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن منده لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجمعوا على ترك
حديث ابن عقيل كذا قال وتعقبه ابن دقيق العيد واستنكر منه هذا الاطلاق لكن ظهر لى أن
مراد ابن منده بذلك من خرج الصحيح وهو كذلك وقال ابن ابى حاتم سالت ابى عنفه وهنه
ولم يقو اسناده (قوله) وفي رواية تلجمي واستنكرى ينظر فيمن زادو استنكرى فقد ذكرنا رواية
تلجمي تم وجدت في المستدرک من طريق ابن ابى مليكة عن عائشه في قصة فاطمة بنت ابى
حبيش قال وانتظف ولتحتش ولابيهقي من حديث ابى امامة في حديث ولتحتش كرسفا
(تنبيه) قال ابن عبد البر قيل ان بنات جحش الثلاثة استحضن زينب وحمنة وأم حبيبة ومن
الغرائب ما حكاه السهيلي عن شيخه محمد بن نجاح ان أم حبيبة كان اسمها ايضاً زينب وان زينب

ضعيفا حتى لو بقيت خطوط من السواد وظهرت خطوط من الحمرة لا يقطع حكم الحيض وانما ينقطع اذا لم يبق شيء من السواد أصلا وقد صرح بهذا المفهوم امام الحرمين رحمه الله *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت معتادة غير مميزة وهي التي كانت تحيض من كل شهر أيام ثم عبر الدم عادتها وعبر الخمسة عشر ولا يتميز لها فانها لا تغتسل بجاوزة الدم عادتها باواز أن ينقطع الدم خمسة عشر فاذا عبر الخمسة عشر ردت الى عادتها فتغتسل بعد الخمسة عشر وتقضي صلاة ما زاد على عادتها : لما روي أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رضي الله عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لتنظر عدد الايام والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يصبها الذي اصابها فلتدع الصلاة قدر ذلك ﴾

﴿الشرح﴾ حديث ام سلمة صحيح رواه مالك في الموطا والشافعي واحمد في مسندهما ابوداود والنسائي وابن ماجه في سننهم باسناد صحيحه على شرط البخارى ومسلم وقولها تهراق الدم يضم التاء وفتح الهاء أى تصب الدم والدم منصوب على التشبيه بالمفعول به او على التمييز على مذهب الكوفيين : وقوله صلى الله عليه وسلم « فلتدع » يجوز في هذه اللام وشبهها من لامات الامراتى يتقدمها فاء او واو ثلاثة اوجه كسرهما واسكانها وفتحها والفتح غريب * اما احكام المسألة فاذا كان لها عاده دون خمسة عشر فرأت الدم وجاوز عادتها وجب عليها الامساك كما تمسك عنه الحائض لاحتمال

فيما حكى ووجهنا ان المتبع في هذه المقادير الوجود فاذا وجدنا الامر على خلاف ما عهدنا وجب اتباعه وقد تختلف العادات باختلاف الاموية والاعصار والثاني وهو الاظهر انه لا عبرة به لان الاولين قد اعطوا البحث حقه ولم ينقلوا زيادة ولا نقصانا ومختمهم اوفى واحتمال عروض دم فساد للمرأة اقرب من انخرق العادات المستمرة والثالث انه ان وافق ذلك مذهب واحد من السلف صرنا اليه والافلا لانه تبين لنا بذلك ان ما وجدناه قد وجد قبل هذا لكنه لم يبلغ الشافعي رضي الله عنه والمذهب المعتمد هو الوجه اثنى وعليه يفرع مسائل الحيض ويدل عليه الاجماع على انها لو كانت تحيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل ذلك النقاء طهراً كاملاً
قال ﴿ وحكم الحيض تحريم اربعة امور (الاول) ما يقتدر الى الطهارة كسجود التلاوة والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها ﴾

زوج النبي ﷺ غلب عليها الاسم وان أم حبيبة غلبت عليها الكنية وأراد بذلك تصويب ما وقع في الموطا ان زينب بنت جحش كانت عند عبد الرحمن بن عوف قوله قالت عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة متفق عليه من حديث معاذة عن عائشة واللفظ لاحدى روايات مسلم وفي رواية للترمذى والدارمى عن الاسود عن عائشة كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا بقضاء الصيام ولا يأمرنا بقضاء الصلاة وقال حسن *

الاتقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر فيكون الجميع حيضاً ولا خلاف في وجوب هذا الامساك وقد سبق في المبتدأة وجه شاذ أنه لا يجب الامساك وانفقوا أنه لا يجبيء، هنا لان الاصل استمرار الحيض هنا ثم ان اتقطع علي خمسة عشر يوماً فما دونها فالجميع حيض وان جاوز خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة فيجب عليها أن تغتسل ثم ان كانت غير مميزة ردت الى عاداتها فيكون حيضها أيام العادة في القدر والوقت وما عدا ذلك فهو طهر تقضي صلاته قال أصحابنا وسواء كانت العادة أقل الحيض والطهر أو غالبها أو أقل الطهر أو أكثر الحيض أو غير ذلك وسواء قصرت مدة الطهر أو طالت طولاً متباعداً قترد في ذلك الى ما اعتادته من الحيض والطهر ويكون ذلك دورها اي قدر كان فان كان عاداتها أن تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر ثم يعود الحيض في السابع عشر والطهر في الثامن عشر وهكذا فدورها ستة عشر يوماً وان كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة عشر فدورها عشرون وان كانت تحيض خمسة عشر وتطهر خمسة عشر فدورها ثلاثون وان كانت تحيض يوماً وتطهر تسعة وثمانين فدورها تسعون يوماً وان كانت تحيض يوماً او خمسة او خمسة عشر وتطهر تمام سنة فدورها سنة وكذا ان كانت تطهر تمام سنتين فدورها سنتان وكذا ان كانت تطهر تمام خمس سنين فدورها خمس سنين وكذا ان زاد وهذا الذي ذكرناه من أن الدور قد يكون سنة او سنتين أو خمس سنين او أكثر وترد اليه هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وممن صرح به الشيخ ابو حامد في تعليقه والمحامي في المجموع وصاحب التتمة وآخرون وقال النفال لا يجوز عندي أن يجعل الدور سنة ونحوها اذ يعد الحكم بالطهر سنة او نحوها مع جريان الدم قال فالوجه أن يجعل غاية الدور تسعين يوماً الحيض منها ما يتفق والباقي طهر لان الشرع جعل عدة الآيسة ثلاثة أشهر: هذا قول القفال وتابعه عليه امام الحرمين والنزالي وصاحب العدة وآخرون من متأخري الخراسانيين فالذهب ما قدمته عن الجمهور وقال الرافعي ظاهر المذهب أنه لا فرق بين أن تكون عاداتها ان تحيض

يحرم علي الحائض ما يحرم علي الجنب فليس لما أن تصلي لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة» (١) ولا ان تطوف لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لما نثتة رضى الله عنها وقد حاضت وهي محرمة «اصنعي ما يصنع الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت» (٢) ولا ان تمس المصحف لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون

(قوله) روى ان معاذة العدوية قالت لما نثتة ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت احرورية أنت الحديث هو الذي قبله في احدى روايات مسلم وجملة عبد الغنى في العمدة متفقاً عليه وهو كذلك الا انه ليس في رواية البخارى تعرض لتقضاء الصوم *

(١) ﴿حديث﴾ اذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة: تقدم في الغسل *

(٢) ﴿حديث﴾ انه قال لما نثتة وقد حاضت وهي محرمة اصنعي ما يصنع الحاج غير ان

لا تطوفي بالبيت: متفق عليه من حديث عائشة في قصة وفي البخارى عن جابر غير ان لا تطوفي ولا تصلي ذكره في اواخر الكتاب *

أياماً من كل شهر أو من كل سنة وأكثر قال وهو الموافق لإطلاق الأكثرين قال المصنف رحمه الله
 ﴿فإن استمر بها الدم في الشهر الثاني وجاوز العادة اغتسلت عند مجاوزة العادة لانا
 علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة فتغتسل في كل شهر عند مجاوزة العادة بمرة وتصلي وتصوم﴾

﴿الشرح﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه ولم يذكروا فيه الخلاف في ثبوت العادة بمرة وقد
 سبق في الفصل الماضي دليله وهو أن الاستحاضة غلة مزمنة فالظاهر دوامها وقوله علماً بالشهر
 الأول أنها مستحاضة يعني والظاهر بقاء الاستحاضة وقوله وتصلي وتصوم يعني تصير طاهر في كل شيء
 من الصوم والصلاة والوطء والقراءة وغيرها وإنما اقتصر المصنف على ذكر الصوم والصلاة تبييناً لهما على
 ما سواهما: وقوله تغتسل وتصلي وتصوم يعني يجب عليهما ذلك وهكذا تفعل في كل شهر فإن انقطع دمها في
 بعض الشهور على خمسة عشر فما دونها علمنا أنها ليست مستحاضة في هذا الشهر وإن جميع ما رآته فيه
 خيض فتتدارك ما يجب تداركه من الصوم وغيره وكذا إن كانت قضت في هذه الأيام صلوات
 أو طافت أو اعتكفت تبيننا بطلان جميع ذلك لمصادفته الحيض: قال أصحابنا وإذا صامت بعد
 أيام العادة في الشهر الثاني وما بعده وطافت وفعلت غير ذلك مما تفعله الطاهر المستحاضة صح
 ذلك ولا قضاء عليها بلا خلاف قالوا ولا يجيء فيه القول الضعيف الذي سبق في المبتدأة
 فإنها تؤمر بالاحتياط إلى خمسة عشر وفرقوا بأن العادة قوية والله أعلم *
 قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وثبتت العادة بمرة واحدة فإذا حاضت في شهر خمسة أيام ثم استحيضت في شهر بعده
 ردت إلى الخمسة ومن أصحابنا من قال لا تثبت إلا بمرتين فإن لم تحض الخمس مرتين لم تكن
 معتادة بل هي مبتدأة لأن العادة لا تستعمل في مرة والمذهب الأول لحديث المرأة التي استفتت
 لها ام سلمة رضي الله عنها فإن النبي صلى الله عليه وسلم ردها إلى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة
 ولأن ذلك أقرب إليها فوجب ردها إليه﴾ *

﴿الشرح﴾ قد سبق في آخر فصل المبتدأة أن ما يثبت بالعادة وما لا يثبت وما ثبت وما يثبت
 بالتكرار أربعة أقسام وأوضحناها هناك والمراد هنا بيان ما يثبت به العادة في قدر الحيض والطهر
 وفيه أربعة أوجه أصحابنا اتفاق الأصحاب أنها تثبت بمرة واحدة مطلقاً قال صاحب الحاوي هذا
 ظاهر مذهب الشافعي ونص عليه في الام وقال صاحب الشامل والعدة هو نص الشافعي في

ولا أن تلبث في المسجد لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا أحل المسجد لجنب
 ولا حائض » (١) ولأن تقرأ القرآن لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يقرأ الجنب ولا الحائض
 شيئاً من القرآن » (٢) وفي قراءة القرآن قول قدمناه وفي معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر ولا يجب

(١) حديث ﴿ لا أحل المسجد لحائض ولا جنب تقدم في النسل ﴾ *
 (٢) حديث ﴿ لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن تقدم فيه ﴾ *

البويطي وكذا رأيتُه أنا في البويطي قال القاضي أبو الطيب والمحامي هو قول ابن سريج وأبي اسحق المروزي وعلمة أصحابنا وبه قطع البغوي وغيره* والثاني لا تثبت الا بمرتين وهو مشهور في الطرق كلها حكاه المتولي وغيره عن أبي علي ابن خيران واتفقوا علي تضعيفه: والثالث لا تثبت الا بثلاث مرات حكاهما الرازي عن حكاية أبي الحسن العبادي وهو شاذ متروك وقد نقل القاضي أبو الطيب والمحامي والماوردي وامام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والرويان وآخرون اتفاق الاصحاب علي ثبوتها بمرتين وانهم انما اختلفوا في المرة وان اعتبار المرتين ضعيف: والرابع تثبت في حق المبتدأة بمرة ولا تثبت في حق المعتادة الا بمرتين حكاه السرخسي في الامالي عن ابن سريج ونقله المتولي وغيره وقال الماوردي والدارمي في آخر كتاب التحيرة اتفقوا علي ثبوتها بمرة للمبتدأة واختلفوا في المعتادة لانه ليس للمبتدأة أصل ترد اليه فكان ما رآته أولى بالاعتبار من جعلها مبتدأة وان الظاهر أنها في الشهر الثاني كالأول وأما الانتقال من عادة تقررت وتكررت مرات فلا يجعل بمرة وهذا الوجه وان فحمة الماوردي والدارمي فهو غريب وقد صرح الجمهور بأن الخلاف جار في المبتدأة* فأما دليل الأوجه فقد ذكرنا دليل الرابع واحتجوا للثاني والثالث بان العادة مشتقة من العود وذلك لا يستعمل الا في متكرر وحجة الأول وهو المذهب ما احتج به المصنف والاصحاب من الحديث ولان الظاهر أنها في هذا الشهر كالذي يليه فانه أقرب اليها فهو أولى مما اقتضى وأولى من رد المبتدأة الي

عليها قضاء الصلاة قالت عائشة رضي الله عنها «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» وسيأتي المعنى فيه على الأثر وقوله ما يفتقر الى الطهارة ان كان المراد منه الطهارة الكبرى فالمكث في المسجد داخل فيه فلا حاجة الي تكراره في الأمر الثاني حيث قال فالمكث محرم وان كان المراد الطهارة الصغرى لم يكن الكلام حاويا لقراءة القرآن وهي مما تمنع على الحائض أيضا قال ﴿الثاني العبور في المسجد فان امت التلويت فالمكث محرم وفي العبور وجهان﴾ الحائض أن خافت تلويت المسجد لو عبرت اما لانهم لم تستوثق او لغلبة الدم فليس لها العبور فيه صيانة للمسجد عن التلويت بالنجاسة وليس هذا من خاصية الحائض بل المستحاضة وسلس البول ومن به جراحة نضاعة بالدم يخشي من المرور التلويت ليس لهم العبور وان امت التلويت ففي جواز العبور لها وجهان احدهما لا يجوز لاطلاق الخبر «لاحل المسجد لجنب ولا حائض» واحدهما الجواز كالجنب ومن علي بدنه نجاسة لا يخاف معها التلويت وقوله في الكتاب «فان امت التلويت فالمكث محرم» ترتيب تحريم المكث علي حالة الامن ليس علي سبيل التخصيص بها بل هو في حالة الخوف اولي بالتحريم لكن الفرض انه لا خلاف في تحريمه في هذه الحالة وان كان العبور مختلفا فيه وفي ذكره الوجهين في العبور حالة الامن ما يبين انه اراد بقوله اولا العبور في المسجد حالة الخوف او اراد انه ممتنع في الجملة الي ان يبين التفصيل قال ﴿الثالث الصوم فلا يصح منها ويجب القضاء بخلاف الصلاة﴾

أقل الحيض أو غالبه فإنها لم تعهده بل عهدهت خلافه وأما احتجاج الآخريين بأن العادة من العود فحجة باطلة لان لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به بل ورد النص بخلافه في حديث أم سلمة هذا تفصيل مذهبنا * وقال أبو حنيفة لا تثبت العادة الا بمرتين وعن أحمد رواية كذلك ورواية لا تثبت الا بثلاث مرات وقال مالك في أشهر الروايتين عنه لا اعتبار بالعادة والله أعلم *

(فرع) رأت مبتدأة في أول النهر عشرة أيام دمًا وبقية طهرا وفي الشهر الثاني خمسة وفي الثالث أربعة ثم استحيضت في الرابع قال أصحابنا ترد الى الاربعة بلا خلاف لتكررها في العشرة والخمسة ولو انعكس فرأت في الاولى أربعة وفي الثاني خمسة واستحيضت في الثالث فان أثبتنا العادة بمرة ردت الى الخمسة وان لم تثبتها الا بمرتين ردت الى الاربعة لتكررها هذا هو الاصح وفيه وجه أنها ليست معتادة وصححه امام الحرمين * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وثبتت العادة بالتمييز كما ثبتت بانقطاع الدم فاذا رأت المبتدأة خمسة أيام دمًا أسود ثم اصفر واتصل ثم رأت في الشهر الثاني دمًا مبها كان عاداتها أيام السواد ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره من ثبوت العادة بالتمييز هو الصحيح المشهور وبه قطع الاصحاب في الطريقتين وحكى امام الحرمين وجهًا أنه لا تثبت العادة بالتمييز بل متى انخرم التمييز وأطبق الدم علي لون واحد كانت كابتدأة لم تميز قط وفيها القولان والصواب الاول: ثم الجمهور في الطرق كلها أطلقوا القول بالرجوع الى العادة التمييزية: وقال المتولي والسرخسي لا ترجع اليها الا اذا كان الحيض والطهر فيها ثلاثين يوماً فما دونها فان زاد لم يكن للتمييز حكم بناء علي الوجه الضعيف في اشتراط ذلك في العمل بالتمييز وهذا شاذ متروك والصواب أنه لا فرق قال القاضي أبو الطيب والاصحاب واذا رأت بعد شهر التمييز دمًا مبها اغتسلت بعد مضي قدر أيام التمييز وصلت وصابت وفعلت ما تفعله الطاهرة المستحاضة ولا تمسك الى الخمسة عشر بخلاف الشهر الاول

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث من التلخيص في صفحة (٤١٦) فليتبه اه

ليس للحائض ان تصوم لما روى عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم » (١) وهذا التحريم يبق مادامت ترى الدم فاذا انقطع ارتفع وان لم تغتسل بعد بخلاف الاستمتاع وما يقتدر الي الطهارة فان التحريم فيه مستمر الى ان تغتسل ومما يرتفع تحريمه بانقطاع الدم الطلاق وسقوط قضاء الصلاة ايضا ينتهي بانقطاع الدم ثم يجب علي الحائض قضاء الصوم وان لم يجب قضاء الصلاة روى ان معاذة العدوية قالت لعائشة رضي الله عنها ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت « احرورية انت : كنا ندع الصوم والصلاة علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضي الصوم ولا تقضي الصلاة » (٣)

(١) ﴿ حديث ﴾ ابى سعيد اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم تقدم التنبية عليه في اوائل الباب وانه في الصحيحين من حديث ابى سعيد لمسلم من حديث ابن عمر وابى هريرة نحوه

لانا قد علمنا استحاضتها وهكذا في كل شهر تغتسل بعد مضي قدر التمييز فان انقطع الدم في بعض الشهور قبل مجاوزة خمسة عشر فجميع ما رأته في هذا الشهر حيض *
(فرع) لو كان عاداتها خمسة سواداً وباقي الشهر حمرة وتكرر هذا مرات ثم رأت في بعض الايام عشرة سواداً ثم باقيه حمرة ثم أطبق السواد في الدور الذي يليه قال امام الحرمين والغزالي والرافعي اتفق الاصحاح علي انا نحيضها من كل شهر عشرة أيام ولو رأت خمسة سواداً ثم باقي الشهر حمرة وتكرر هذا ثم رأت في شهر عشرة سواداً ثم باقيه حمرة ثم أطبق دم مبهم في الذي يليه قالوا فحيضها أيضاً في هذا الدور وما بعده العشرة : قال الرافعي في الصورتين اشكالان أحدهما أنهم حكموا في الصورة الاولى بالرد الى العشرة وهذا ظاهران أمبئنا العادة بمرة والا فينبغي ألا يكتب في العشرة مرة قال الغزالي هذه عادة تمييزية فنسحبها مرة وجهاً واحداً كغير المستحاضة اذا تغيرت عاداتها القديمة مرة واحدة فانا نحكم بالحالة الناجزة قال الرافعي هذا الجواب لا يشفي القلب * الاشكال الثاني اذا أفاد التمييز عادة المستحاضة ثم تغير قدر القوى بعد انحرام التمييز أو قبله وجب ألا ينحزم بالرد اليه بل يخرج علي الخلاف في اجتماع العادة والتمييز ولم يزد امام الحرمين في هذا على دعوى اختصاص الخلاف بالعادة الجارية من غير استحاضة وهذا الذي نقله الامام والغزالي والرافعي من الاتفاق علي ثبوت العادة التمييزية بمرة غير مقبول بل الخلاف فيها مشهور ومن صرح بأنه علي الخلاف القاضي أبو الطيب والحاملي والسرخسي في الامالي والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وآخرون قال هؤلاء اذا رأت المبتدأة دماً أحمر واستمر شهرًا ثم رأت في الشهر الثاني خمسة سواداً ثم باقيه حمرة ثم رأت في الثالث دماً مبهماً وأطبق في الشهر الاول هي مبتدأة اذ لا تمييز لها وفي مردها القولان وفي الشهر الثاني مميزة

وذكروا في الفرق معنيين احدهما ان قضاء الصوم لا يشق مشقة قضاء الصلاة لان غاية ما يفوتها بعض شهر رمضان ويهون قضاؤه في السنة بخلاف الصلاة فانها تكثر وتكرر والثاني ان امر الصلاة لم يبين علي ان تؤخر ثم تقضى بل اما لا تجب اصلاً او تجب بحيث لا تؤخر بالاعذار والصوم قد يترك بعذر السفر والمرض ثم يقضي فكذلك يترك بالحيض ويقضي وهل يقال بوجوب الصوم على الحائض في حال الحيض فيه وجهان فمن قائل نعم ولولاه لما وجب القضاء كالصلاة ومن قائل لا فانها ممنوعة منه والمنع والوجوب لا يجتمعان

قال الزايع الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرّة وما تحت الركبة وبما تحت الازار (م) وجهان ثم ان جامعا والدم عيب تصدق بدينار وفي او اخر الدم بنصف دينار استحباباً اما الاستحاضة فكسلس البول لا تمنع الصلاة ولكن تتوضأ لكل صلاة في وقتها وتلجم وتستغفر وتبادر الى الصلاة فان اخرجت فوجهان ووجه المنع تكرر الحدث عليها مع الاستغناء وفي وجوب تجديد العصابة لكل

ترد الى التمييز وفي الثالث ان قلنا ثبتت العادة بمره فحيضها خمسة ايام وان قلنا لا تثبت بمره كانت كابتداء لا تميز لها هكذا قطع به هؤلاء الا القاضي ابا الطيب فقال ان قلنا لا تثبت العادة بمره فان قلنا ترد في الشهر الاول الى يوم وليلة ردت اليهما في الثالث لتكررها في الشهرين وان قلنا ترد الى ست او سبع ردت في الثالث الى الخمسة لتكررها في الشهرين قال ولو رأت المبتدأة خمسة سوادا ثم باقى الشهر حمرة ثم اطبق الدم المبهم في الشهر الثاني فهل ترد الى الخمسة وتحصل العادة بمره أم لا فيه الخلاف والاصح ردها الى الخمسة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
﴿ ويثبت الطهر بالعادة كما يثبت الحيض فاذا حاضت خمسة ايام وطهرت خمسين يوما ثم رأت الدم وعبر الخمسة عشر جعل حيضها في كل شهرين خمسة ايام والباقي طهر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اتفق اصحابنا على ثبوت الطهر بالعادة وسواء طال مدة الطهر ستة او سنتين أو أكثر هذا هو الصحيح المشهور وقد تقدم قول القفال ومن تابعه أنه لا تثبت فيما اذا زاد الحيض والطهر على تسعين يوما والاول هو المذهب وعليه التفريع فاذا رأت المبتدأة يوما وليلة حيضا ثم طهرت خمسة عشر ثم حاضت يوما وليلة وطهرت خمسة عشر ثم اطبق دم مبهم كان دورها ستة عشر يوما منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر وان رأت ذلك مرة واحدة ثم اطبق الدم فان ائبتنا عادة التمييز بمره فكذلك والا فليست معتادة: ولو رأت يوما وليلة يوما وسنة طهر مرة أو مرتين ثم اطبق الدم كان دورها سنة ويوما منها يوم وليلة حيض وسنة طهر وكذلك حكم ما زاد ونقص وظاهر عبارة المصنف أنه أثبت عادة التمييز بمره فاما أن يكون فرعه على المذهب وهو ثبوتها بمره واما أن يكون اختياره القطع بثبوتها بمره كما قاله امام الحرمين ومن

فريضة وجهان فان ظهر الدم على العصابة فلا بد من التجديد ومهما شفيت قبل الصلاة استأنفت الوضوء وان كانت في الصلاة فوجهان احدهما انها كالتيتم اذا رأى الماء واثاني انها تتوضأ وتستأنف لان الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يبعد من عادتها العود فلها الشروع في الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الاقطاع فعليها القضاء وان بعد ذلك من اداها فعليها استئناف الوضوء في الحال ﴿

الاستمتاع ضربان احدهما الجماع في الفرج فيحرم في الحيض لقوله تعالى «فاعتزلوا النساء في الحيض» قال صلى الله عليه وآله وسلم في تفسيره «افعلوا كل شيء الا الجماع في الفرج» (١) ويستمر هذا التحريم وان انقطع الدم

(١) ﴿ حديث ﴾ افعلوا كل شيء الا الجماع قاله في تفسير قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض هو مختصر من حديث طويل رواه مسلم من حديث انس وفيه قصة وقيل أن السائل عن ذلك هو ابو الدرداء قاله الواقدي والصواب ما في الصحيح أن السائل عن ذلك اسيد بن الحضير وعباد بن بشر ولفظ مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح *

تابعه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز أن تنتقل العادة فتقدم وتتأخر وتزيد وتنقص وترد إلى آخر ما رأيت من ذلك لان ذلك أقرب إلى شهر الاستحاضة فان كان عادتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت الدم من أول الشهر واتصل فالحيض هو الخمسة المعتادة وقال أبو العباس فيه وجه آخر ان حيضها الخمسة الاولى لانه بدأ بها في وقت يصلح أن يكون حيضاً والاول أصح لان العادة قد ثبتت في الخمسة الثانية فوجب الرد إليها كما لو لم يتقدم دم وان كان عادتها خمسة أيام من أول كل شهر ثم رأيت في بعض الشهور الخمسة المعتادة ثم طهرت خمسة عشر يوماً ثم رأيت الدم وعبر الخمسة عشر فانها ترد إلى عاداتها وهي الخمسة الاولى وخرج أبو العباس وجهاً آخر ان الخمسة الاولى من الدم الثاني حيض لانها رأته في وقت يصلح أن يكون حيضاً والاول هو المذهب لان العادة قد ثبتت في الحيض من أول كل شهر فلا تتغير الا بحيض صحيح ﴾ *

الى ان تتطهر بالماء او التراب عند العجز عن استعمال الماء خلافاً لابي حنيفة حيث قال اذا انقطع الدم لاكثر الحيض حل الجوع وان لم تغتسل لنا قوله تعالى «ولا تقربوهن حتى يطهرن» بالتشديد اي يغتسلن وأما على التخفيف فقد قال فاذا تطهرن فاتوهن اي اغتسلن فلم يجوز الاتيان الا بعد الاغتسال ولو لم تجد ماء ولا تراباً لم يجز وطؤها علي اصح الوجهين بخلاف الصلاة تأتي بها تشبه الحرمه الوقت ومهما جامع في الحيض عمدا وهو عالم بالتحريم ففيه قولان الجديد انه لا غرم عليه لكنه يستغفر ويتوب مما فعل لانه وطء محرم للحرمه عبادة فلا يجب به كفارة كوطء الجارية الموسمية وكالاتيان في الموضع المسكروه لكننا نستحب له ان يتصدق بدينار ان جامع في اقبال الدم وبنصف دينار ان جامع في ادباره لورود الخبر بذلك (١) وهذا القول هو المذكور في الكتاب والقديم انه يلزمه غرامة كفارة لما فعل ثم فيها قولان احدهما يلزمه تحريم رقبه بكل حال لمذهب عمر رضي الله عنه واشهرهما انه ان وطئ في اقبال الدم فعليه ان يتصدق بدينار وان كان في ادباره فعليه ان يتصدق بنصف دينار لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أتى امرأته حائضاً فليصدق بدينار ومن أتاها وقد ادبر الدم فليصدق بنصف دينار» ثم الدينار الواجب

(١) قوله يستحب للواطي في الحيض التصدق بدينار ان جامع في اقبال الدم وبنصفه ان جامع في ادباره لورود الخبر بذلك ثم قال بعد ذلك روى عن ابن عباس فذكر نحو ذلك وفي رواية ان وطئها في اقبال الدم فدينار وان وطئها في ادبار الدم بعد انقطاعه وقبل الغسل فعليه نصف دينار وفي رواية اذا وقع بأهله وهي حائضه ان كان دماً احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار وفي رواية من أتى حائضاً فليصدق بدينار او بنصف دينار اما الرواية الاولى فرواها البيهقي من حديث ابن جريح عن ابى أمية عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً اذا أتى احدكم امرأته في الدم فليصدق بدينار واذا أتاها وقد رأيت الطهر ولم تغتسل فليصدق بنصف

(الشرح) هذا الفصل كثير المسائل ويقتضي امثلة كثيرة وقد اختصره المصنف و اشار الى مقصوده ولا بد في الشرح من بسطه وايضاح اقسامه وامثله: فالعمل بالعادة المنتقلة متفق عليه في الجملة ولكن في بعض صورته تفصيل وخلاف فاذا كان عاداتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت في بعض الشهور الخمسة الاولى دما وانقطع فقد تقدمت عاداتها ولم يزد حيضها ولم ينقص ولكن نقص طهرها فصار عشرين بعد ان كان خمسة وعشرين وان رأت في الخمسة الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة فقد تأخرت عاداتها ولم يزد حيضها ولم ينقص ولكن زاد طهرها وان رأت في الخمسة الثانية مع اثنا عشر يوما فقد زاد حيضها وتأخرت عاداتها وان رأت في الخمسة الاولى والثانية فقد زاد حيضها وتقدمت عاداتها وان رأت في الخمسة الاولى والثانية والثالثة فقد زاد حيضها فصار خمسة عشر وتقدمت عاداتها وتأخرت وان رأت في اربعة ايام او ثلاثة او يومين او يوم من الخمسة المعتادة فقد نقص حيضها ولم تنتقل عاداتها وان رأت في يوم او يومين او ثلاثة او اربعة من الخمسة الاولى فقد نقص حيضها وتقدمت عاداتها وان رأت ذلك في الخمسة الثالثة او الرابعة او ما بعد ذلك فقد نقص حيضها وتأخرت عاداتها: قال القاضي ابو الطيب وغيره لا خلاف في كل هذه الصور بين اصحابنا: وقال ابو حنيفة رحمه الله ان رأت قبل العادة فليس بحيض وان رأت بعدها فحيض لان التأخر تابع: دليلنا انه دم صادف الامكان فكان حيضا قال اصحابنا نعم في كل هذه الصور اذا استحيضت فاطبق دما بعد عادة من هذه العادات ردت اليها ان كانت تكررت فان لم تتكرر ردت

او المستحب مثقال الاسلام من الذهب الخالص يصرف الى الفقراء والمساكين ويجوز ان يصرف الى واحد وعلى قول الوجوب انما يجب ذلك على الزوج دون الزوجة وما المراد باقبال الدم وبادباره فيه وجهان احدهما وبه قال الاستاذ ابو اسحق الاسفراييني انه ما لم ينقطع الدم فهو مقبل وادباره ان ينقطع ولم تغسل بعد يدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا وطئها في اقبال الدم فدينار وان وطئها في ادبار الدم بعد انقطاعه وقبل الغسل فله نصف دينار» واشهرهما ان

دينار ورواها من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفا واما الثانية فرواها البيهقي من طريق سعيد بن ابى عمرو به عن عبد الكريم ابى امية مرفوعا وجعل التفسير من قول مقسم فقال فسر ذلك مقسم فقال ان في غشيتها الدم فدينار وان غشيتها بعد انقطاع الدم قبل ان تغسل فنصف دينار واما الثالثة فرواها الترمذي والبيهقي ايضا من هذا الوجه بلفظ اذا كان دما احمر فدينار واذا كان دما اصفر فنصف دينار ورواها الطبراني من طريق سفيان الثوري عن خصيف وعلى بن بديمة وعبد الكريم عن مقسم بلفظ من اتى امراته وهي حائض فعليه دينار ومن اتاها في الصفرة فنصف دينار ورواها الدارقطني من هذا الوجه فقال في الاول في الدم ورواه ابو يعلى والدارمي من طريق ابى جعفر الرازي عن عبد الكريم بسنده في رجل جامع امراته وهي حائض فقال ان كان دما عبيطا فليتصدق بدينار الحديث واما الرابعة فرواها ابن الجارود في المنتقى من طريق عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس فليتصدق

اليها ايضا على المذهب وفيها الخلاف السابق في ثبوت العادة بمرة او مرتين فان لم تثبت بمرة ردت الى العادة القديمة اما اذا كان عادتها خمسة من اول الشهر فرأت في شهر ستة وطهرت باقيه ثم رأت في الشهر الذي يليه سبعة وطهرت ثم استحيضت في الثالث واستمر الدم المبهيم فان اثبتنا العادة بمرة ردت الي السبعة فان قلنا لا تثبت الا بمرتين فوجهان أصحهما عند امام الحرمين ترد الي الخمسة فانها المتكررة حقيقة على حياها والثاني وهو الأشهر وصححه الرافعي وغيره ترد الى الستة لانها تكررت فوجدت مرة منفردة ومرة مندرجة في جملة السبعة وأن قلنا بالوجه الشاذ أنها لا تثبت الا بثلاث مرات ردت الي الخمسة قطعاً أما بيان قدر الطهر اذا تفرث العادة ففيه صور فاذا كان عادتها خمسة من اول الشهر فرأت في شهر الخمسة الثانية فقد صار دورها المتقدم على هذه الخمسة خمسة وثلاثين منها خمسة حيض وثلاثون طهر فان تكرر هذا بان رأت بعد هذه الخمسة ثلاثين طهرا ثم عاد الدم في الخمسة الثالثة من الشهر الآخر وهكذا مرارا او مرتين ثم استحيضت فاطبق الدم المبهيم فانها ترد الى هذا أبدا فيكون لها خمسة حيضاً وثلاثون طهرا وهذا متفق عليه وان لم يتكرر بأن استمر الدم من اول الخمسة الثاني فهل نحيضها في هذا الشهر فيه وجهان أحدهما وهو قول ابى اسحق المرزى لا حيض لها في هذا الشهر فاذا جاء الشهر الثاني ابتدأت من أوله حيضاً خمسة أيام وباقية طهر وهكذا جميع الشهور كما كانت عاداتها والوجه الثاني وهو قول جمهور الاصحاب نحيضها في هذا الشهر خمسة من أول الدم المبتدىء وهي الخمسة الثانية ثم ان اثبتنا العادة بمرة جعلنا دورها خمسة وثلاثين منها خمسة حيض والباقي

اقباله أوله وشدته وادباره ضعفه وقربه من الاقطاع وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ثم ان جامعها والدم عبيط تصدق بدينار الى آخره ويدل عليه ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا وقع الرجل باهله وهي حائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار » وليكن قوله استحبابا معلما بالقاف للقول الذي حكيناه وبالالف لان عند احمد يجب عليه دينار أو نصف دينار لانه روى في بعض الروايات فليصدق بدينار أو نصف دينار وهذه الرواية مما يستدل بها على ان هذا الامر للاستحباب لان التخيير بين القدر المعين وبعضه في الايجاب لا معنى له فهذا اذا وطئ عامدا عالما بالتحريم وان وطئها ناسيا او جاهلا بتحريم وطء الحائض او بانها حائض فلا شيء عليه وقال بعض الاصحاب يجيء على قوله القديم وجه آخر انه يجب عليه الكفارة ايضا (الضرب الثاني) من الاستمتاع غير الجماع وهو ضربان (احدهما) الاستمتاع بما بين السرة والركبة وهو المراد بما تحت الازار

بدينار أو نصف دينار ورواه أيضا احمد وأصحاب السنن والدارقطني وله طرق في السنن غير هذه لكن شك شعبة في رفقه عن الحكم عن عبد الحميد (تنبيه) قول الرافعي جاء في رواية فليصدق بدينار ونصف دينار فيه تحريف وهو حذف الالف والصواب او نصف دينار كما تقدم : واما الروايات المتقدمة كلها فمدارها على عبد الكريم ابى امية وهو مجمع على تركه الا انه توبع في

طهر وهكذا ابدا: وان لم تثبت بمرّة فوجهان الصحيح منهما هو الذي نقله امام الحرمين وغيره من المحققين
أن طهرها خمسة وعشرون بعد الخمسة لان ذلك هو المتكرر من طهرها: والثاني ان طهرها في هذا الدور
عشرون وهو الباقي في هذا الشهر ثم تحيض من اول الشهر اثاني خمسة وتطهر باقيه وهكذا ابدا
مراعاة لعادتها القديمة قدر او وقتها هذا الذي حكيناه عن جمهور الاصحاب هو الصواب المعتمد واما قول أبي
اسحق فضعيف جداً: قال امام الحرمين انما قال ابو اسحق هذا الاعتقاد لزوم اول الادوار ما يمكن: قال
الامام وهذا الوجه وان صح عن أبي اسحق فهو متروك عليه معدود من هفواته قال وهو كثير الغلط في
الحيض ومعظم غلطه من افراطه في اعتبار اول الدور: ووجه غلطه انها اذا رأت الخمسة الثانية ثم استمر
فاول دمها في زمن ان كان الحيض وقد تقدم عليه طهر كامل فالمصير الي تخلية هذا الشهر عن الحيض باطل
لا أصل له قال الامام ثم نقل النقلة عن أبي اسحق غلطاً فاحشاً فقالوا عنده لو رأت في الخمسة الثانية دمًا ثم استمر
الي آخر الشهر ثم رأت خمسة أيام تقاء من أول الشهر الثاني ثم استمر الدم الي آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة ثم
استمر الدم الي آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة وهكذا علي هذا الترتيب سنين كثيرة فهذه امرأة لا حيض لها
وهذا في نهاية من السقوط والركاكة هذا آخر كلام الامام ثم ان امام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرين
نقلوا مذهب أبي اسحق كما قدمته وهو أنه لا حيض لها في الشهر الاول فاذا جاء الثاني فلها من أوله خمسة حيض
وباقية طهر وكذا ما بعده من الشهور فيستمر دورها ثلاثين يوماً ابداً وقال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه
الفروق علي مذهب أبي اسحق زاد طهرها وصار خمسة وخمسين يوماً وصار دورها ستين يوماً ابداً خمسة
حيض وخمسة وخمسون طهر تفريعا علي المذهب ان العادة تثبت بمرّة وهذا الذي نقله الشيخ ابو محمد
ظاهر لكن المشهور عنه ما قدمناه والله أعلم * اما اذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر فأت الدم في الخمسة الثانية
وانقطع ثم عاد في أول الشهر الثاني فقد صار دورها خمسة وعشرين فان تكررت بان رأت الدم في أول الشهر
الثاني خمسة ثم طهرت خمسة وعشرين ثم عاد الدم وهكذا مراراً ومرة ثم استحيضت ردت الي ذلك
وجعل دورها خمسة وعشرين ابداً وان لم يتكرر بان عاد في الخمسة الاولى واستمر فالخمس الاولى حيض
بلا خلاف واما الطهر فان اثبت العادة بمرّة فهو عشرون والاف خمسة وعشرون واما اذا حاضت خمستها
المعبوذة أول الشهر ثم طهرت عشرين ثم عاد الدم في الخمسة الاخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها
وصار دورها خمسة وعشرين فان تكررت ذلك بان رأت الخمسة الاخيرة دمًا وانقطع ثم طهرت عشرين

فهل يجرم في الحيض فيه ثلاثة اوجه اظهرها نعم ويحكي ذلك عن نصه في الام لظاهر قوله تعالي

بعضها من جهة خفيف ومن جهة علي بن بذيمة وفيهما مقال واعلت الطرق كلها بالاضطراب
وأما الاخيرة وهي رواية عبد الحميد فكلر وانها مخرج لهم في الصحيح الا مقسم فانفرد به البخاري
لكنه ما أخرج له الا حديثاً واحداً في تفسير النساء قد توبع عليه وقد صححه الحاكم وابن القطان
وابن دقيق العيد وقال الخلال عن ابني داود عن احمد ما أحسن حديث عبد الحميد فقبل له تدعيب
اليه قال نعم وقال ابو داود هي الرواية الصحيحة وربما لم يرفعه شعبة وقال قاسم بن أصبغ رفته عند

ثم رأيت الدم خمسة ثم طهرت عشرين وهكذا مرات او مرتين ثم استحضت ردت الى ذلك وجعل دورها ابدا خمسة وعشرين وان لم يتكرر بان استمر الدم خمسة الاخرة قال الراعي فخالص ما يخرج من طرق الاصحاب في هذه المسألة ونظائرهما اربعة اوجه اصحها تحيض خمسة من اول الدم وتطهر عشرين وهكذا ابدا والثاني تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين والثالث تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ على دورها القديم والرابع ان خمسة الاخرة استحاضة وتحيض من اول الشهر خمسة وتطهر خمسة وعشرين على عادتها القديمة وقد تقدم عن أبي اسحق المحافظة على اول الدور والحكم بالاستحاضة فيما قبله واختلفوا في قياسه فقيل قياسه الوجه الثالث وقيل بل الرابع اما لو كانت المسألة بحالها فخاضت خمسها وطهرت اربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين حيضها والدم ناقص عن أقل الطهر ففيها اربعة اوجه اصحها أن يومان اول الدم العائدا استحاضة تكميلا للطهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وصار دورها عشرين والثاني أن اليوم الاول من الدم العائدا استحاضة ثم العشرة الباقية من هذا الشهر مع خمسة من أول الذي يليه حيض ومجموعه خمسة عشر ثم تطهر خمسة وعشرين تمام الشهر وتحافظ على دورها القديم والثالث أن اليوم الاول من الدم

ثم ان هذا من جملة الاحاديث التي ثبت فيها سماع الحكم من مقسم واما تضعيف ابن حزم لمقسم فقد نوزع فيه وقال فيه ابو حاتم صالح الحديث وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت ابي عنه فقال اختلف الرواة فية فمنهم من يوقفه ومنهم من يسنده واما من حديث شعبة فان يحيى بن سعيد اسنده وحكى عن شعبة انه قال اسنده للحكم مرة ووقف مرة وبين البيهقي في روايته ان شعبة رجع عن رفعه ورواه الدارقطني من حديث شعبة موقوفا وال شعبة اما حفطي مرفوع واما فلان وفلان فقالوا غير مرفوع وقال البيهقي قال الشافعي في احكام القرآن لو كان هذا الحديث تابعا لاخذنا به انتهى : والاضطراب في اسناد هذا الحديث وانه كثير جداً وقال الخطابي قال اكثر اهل العلم لاشيء عليه وزعموا ان هذا الحديث مرسل او موثوق على ابن عباس قال والاصح انه متصل مرفوع لكن الدم برية الا ان تقوم الحجة بشتم وقال ابن عبد البر حجة من لم يوجب الكفارة باضطراب هذا الحديث وان الذمة على البراءة ولا يجب ان يثبت فيها شيء لمسكينين ولا غيره الا بدليل لامدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسألة وقد امعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما راجع منه وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الامام وهو الصواب فكم من حديث قد احتجوا فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا كحديث بر بضاعه وحديث القلتين ونحوهما وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتنقيح والخلاصة ان الائمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وان الحق انه ضعيف باتفاقهم وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح والله أعلم *

العائد استحاضة وبعده خمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وهكذا ابدا والرابع أن جميع الدم العائد الى آخر الشهر استحاضة وتفتتح دورها القديم من أول الشهر الثاني والله اعلم * اما اذا كانت عاداتها الخمسة الثانية فرأت الدم من أول الشهر واتصل ففيه العجزان المشهوران في الكتاب الصحيح منهما عند المصنف وشيخه أبي الطيب وصاحب البيان وغيرهم أن حيضها الخمسة المعتادة لان العادة تثبت فيها فلا تغير الا ببيض صحيح فعلي هذا يبقى دورها كما كان والثاني وهو قول أبي العباس حيضها الخمسة الاولى من الشهر فعلي هذا يكون قد نقص طهرها خمسة أيام وصار دورها خمسة وعشرين ولو كانت المسألة بحالها فرأت الخمسة المعتادة وطهرت دون الخمسة عشر ثم رأت الدم واتصل فانها تبقى علي عاداتها بلا خلاف ووافق عليه أبو العباس أما اذا كان عاداتها الخمسة الاولى فرأتها ثم طهرت خمسة عشر ثم أطبق الدم واستمر فوجان المذهب عند المصنف وشيخه وغيرهما أنها علي عاداتها ويكون حيضها خمسة من اول كل شهر وباقيه طهر فعلي هذا يكون باقي هذا الشهر طهر أو لا أثر للدم الموجود فيه واثنائي أن الخمسة الاولى من الدم اثنائي حيض فعلي هذا يصير دورها عشرين خمسة حيض وخمسة عشر طهر ولورأت الخمسة المعتادة وطهرت عشرة ثم رأت دما متصلا ردت الى الخمسة المعتادة من أول كل شهر بلا خلاف أما اذا كان عاداتها خمسة أول الشهر فرأت في أول الشهر خمسة حمرة ثم أطبق السواد الى آخر الشهر فهو مبني علي ما سبق في فصل الميمزة فان قلنا ان الاسود لا يرفع حكم الاحمر كان حيضها الخمسة الاولى وهي أيام الاحمر وان قلنا بالمذهب أنه يرفعه فحيضها خمسة من أول الاسود وقد انتقلت عاداتها ولو كانت المسألة بحالها فرأت في أول الشهر خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة ففيها الوجة الثلاثة السابقة في مثلها في المبتدأة فان قلنا هناك حيضها السواد فحيضها هنا الخمسة الثانية وقد انتقلت عاداتها وان قلنا هناك أنها غير مميزة فحيضها هنا الخمسة الاول وهي أيام عاداتها وان قلنا هناك حيضها العشرة الاولى فحيضها هنا العشرة ايضا وهي الحمرة والسواد وقد زادت عاداتها هذا كله في العادة الواحدة

فاعتزلوا النساء في الحيض وعن معاذ قل «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الازار» (١) ولأن الاستمتاع بما تحت الازار يدعوا الى الاستمتاع

(١) حديث * معاذ بن جبل سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الازار ابو داود من حديثه وقال ليس بالقوى وفي اسناده بقية عن سعيد ابن عبد الله الاغطش ورواه الطبراني من رواية اسماعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزاعي فان كان هو الاغطش فقد توبع بقية وبقية جهالة حال سعيد فانا لانعرف احدا وثمة وايضا فعبد الرحمن بن عائد رواية عن معاذ قال ابو حاتم روايته عن علي مرسله فاذا كان كذلك فعن معاذ أشيد ارسال * وفي الباب عن حرام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال لك ما فوق الازار رواه ابو داود *

أما إذا كان لها عادات فقد تكون منتظمت وقد لا تكون فالاول مثل ان كانت تحيض من شهر ثلاثة أيام ثم من الذي بعده خمسة ثم من الذي بعده سبعة ثم تعود في الشهر الرابع الى الثلاثة وفي الخامس الى الخمسة وفي السادس الى السبعة ثم تعود في السابع الى الثلاثة وفي الثامن الى الخمسة وهكذا فتكررت لها هذه العادة ثم استحيضت واطبق الدم في ردها الى هذه العادة وجهان مشهوران للخراسانيين أحدهما ترد اليها به قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين منهم أبو محمد الجويني والمتولي لانها عادة فردت اليها كالوقت والقدر والثاني لا ترد وصححه البغوي لان كل واحد من هذه المقادير ينسخ ما قبله ولا فرق علي الوجهين بين انقطاع عاداتها على الوجه المذكور أو غيره بان كانت ترى خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة أو سبعة ثم خمسة ثم ثلاثة وينتظم كذلك ولا فرق ايضا بين أن ترى كل واحد من هذه المقادير مرة أو مرات بان كانت ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني ثلاثة وفي الثالث ثلاثة وفي الرابع خمسة وكذا في الخامس والسادس وفي السابع سبعة وفي الثامن والتاسع كذلك ثم تعود الى الثلاثة متكررة ثم الخمسة كذلك ثم السبعة كذلك قال أصحابنا ولو رأيت الأعداد الثلاثة في ثلاثة أشهر فقط فرائت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة واستحيضت في الرابع فلا خلاف أنها لا ترد الى هذه العادات كذا قاله امام الحرمين وغيره قالوا لانا ان أمبنتنا العادة بمرة فالقدر الاخير نسخ ما قبله وان لم تثبت بمرة فظاهر قال الراعي ولهذا قال الأئمة أقل ما تستقيم فيه العادة في المثال المذكور أولا ستة أشهر فان كانت ترى هذه المقادير مرتين مرتين فأقله سنة فحصل أن محل الوجهين اذا تكررت المادة الدائرة ثم ان قلنا بالصحيح أنها ترد الى هذه العادة فاستحيضت بعد شهر الثلاثة ردت في أول شهر الاستحاضة الى الخمسة وفي الثاني الى السبعة وفي الثالث الى الثلاثة وفي الرابع الى الخمسة وفي الخامس الى السبعة وفي السادس الى الثلاثة وفي السابع الى الخمسة وهكذا أبداً وان استحيضت بعد شهر الخمسة ردت الى السبعة ثم الى الثلاثة ثم الى الخمسة ثم الى السبعة وهكذا وان استحيضت بعد شهر السبعة ردت الى الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة ثم الثلاثة وهكذا أبداً ولا يخفى

بالفرج قال صلى الله عليه وآله وسلم «من رتع حول الحمي يوشك ان يواقه» (١) فوجب ان يمنع منه وبهذا قال أبو حنيفة والثاني انه لا يحرم ربه قال أبو اسحاق وهو مذهب احمد لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «افعلوا كل شيء الا الجماع» ولان الجماع في الفرج اما يحرم بسبب الاذى فلا يحرم الاستمتاع بما حواه كالموضع المسكروه : والثالث انه ان أمن علي نفسه التعدي الى الفرج لورع او قلة شهوة لم يحرم والاحرم ويروى هذا عن أبي الفياض ونقل بعضهم في المسألة قولين وقالوا الجديد التحريم والقديم الاباحة (الضرب الثاني) الاستمتاع بما فوق السرة وتحت الركبة كالتقبيل

(١) حديث ﴿ من رتع حول الحمي يوشك ان يواقه متفق عليه من حديث النعمان بن بشير

وله عندهما وعند غيرهما عنه الفاظ *

بعد هذا ما اذا كانت ترى الثلاثة في شهرين ثم الخمسة كذلك ثم السبعة كذلك وان قلنا لا ترد الى هذه العادة فقد نقل الغزالي رحمه الله فيه ثلاثة أوجه أحدها ترد الى القدر الاخير قبل الاستحاضة أبدأ بناء على ثبوت العادة وانتقالها بمرة واحدة والثاني ترد الى القدر المشترك بين الحيضتين السابقتين للاستحاضة أبدأ فعلى هذا ان استحيضت بعد شهر الخمسة أو الثلاثة ردت الى الثلاثة لأنها المشتركة بين الشهرين السابقين وان استحيضت بعد السبعة ردت الى الخمسة لأنها المشتركة والوجه الثالث أنها كالمبتدأة لان شيئاً من هذه الاقدار لم يصير عادة لعدم تكرره على حاله ولا أثر لتكرره في ضمن غيره فإنه حينئذ ليس بحيضة بل بعضها قال الرافي وهذا الوجهان مفرعان علي أن العادة لا تثبت بمرة قال ولم أر بعد البحث نقل هذه الالوجه تقريباً علي قولنا لا ترد الى هذه العادة لغير الغزالي ولم يذكرها شيخه امام الحرمين وإنما ذكرها شيخه فيما اذا لم تتكرر العادة الدائرة وقد سبق أن محل الوجهين ما اذا تكررت فثبت انفراد الغزالي بنقل هذه الالوجه على هذا الوجه والذي ذكره غيره تقريباً عليه الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة لا غير ثم اذا رددناها الى القدر المتقدم على الاستحاضة هل يلزمها الاحتياط فيما بين أقل العادات وأكثرها فيه وجهان أصحهما لا: كذات العادة الواحدة لا تحتاط بعد المرد واثاني يلزمها لاحتمال امتداد الحيض اليه فعلى هذا يجتنبها الزوج الى آخر السبعة في المثال المذكور ثم ان استحيضت بعد شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتصلي وتصوم عقب الثلاثة ثم تغتسل مرة أخرى عقب الخمسة ثم تغتسل عقب السبعة وتقتضي صوم السبعة أما الثلاثة فإنها لم تصمها وأما الباقي فلا احتمال الحيض ولا تقضي الصلاة أصلاً لان الثلاثة حيض وما بعدها صلت فيه وان استحيضت بعد شهر الخمسة تحيضت من كل شهر خمسة ثم تغتسل وتصوم وتصلي عقب الخمسة ثم تغتسل عقب السبعة وتقتضي صوم الجميع وتقتضي صلوات اليوم الرابع والخامس لاحتمال طهرهما فيها ولم تصل فيهما وان استحيضت

والمضاجعة وهو جائز لما روينا من حديث معاذ عن عائشة رضي الله عنها قالت «كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخيمية فحضت فانسلت فقال انفست فقلت نعم فقال خذي ثياب حيضك وعودي الي مضجعك ونال مني ما ينال الرجل من امرأته الاماتحت الازار» (١) ويروى مثله

(١) حديث عائشة كنت مع النبي ﷺ في الخيمية فحضت فانسلت فقال انفست فقلت نعم فقال خذي ثياب حيضتك وعودي الي مضجعك ونال مني ما ينال الرجل من امرأته الاماتحت الازار: مالك في الموطأ والبيهقي من حديث عائشة بمعناه واسناده عند البيهقي صحيح وليس فيه قوله ونال مني ما ينال الرجل من امرأته وقد انكر ذلك النووي في شرح المهذب على الغزالي حيث اوردتها في وسيطه وهو في ذلك تابع لامامه في النهاية قال النووي وهذه الزيادة غير معروفة في كتب الحديث وفي الصحيحين من حديثها كانت احدانا اذا كانت حائضاً أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأزر بازارها ثم يباشرها لفظ مسلم *

بعد شهر السبعة تحيضت من كل شهر سبعة واغتسلت عقب السابع وقضت صوم السبعة وصلوات ما بعد اثلاثة المتيقنة والله أعلم * هذا كله اذا ذكرت العادة المتقدمة على الاستحاضة فان نسبتها فطريقان أحدهما حكاه الجرجاني في التحرير فيها قولان أحدهما أنها كالمبتدأة واثاني ترد الى الثالث والطريق الثاني وهو المذهب وبه قطع الاصحاب في جميع الطرق أنها محتاط فتحيض من كل شهر ثلاثة أيام لأنها أقل الاقدار التي عهدتها وهي حيض يقيين ثم تغتسل في آخر الثالث وتصوم وتصلي ولا تمس مصحفاً وتجنب المسجد والقراءة والوطء ثم تغتسل في آخر الخامس وفي آخر السابع وتتوضأ فيما بين ذلك لكل فريضة كسائر المستحاضات وهي طاهر الي آخر الشهر قال أصحابنا وهكذا حكمها في كل شهر أبداً قال الرافعي وهل يختص ما ذكرناه بقولنا ترد الي العادة الدائرة أم هو مستمر على الوجهين مقتضى كلام الاكثرين انه مستمر على الوجهين وقال امام الحرمين يختص بقولنا ترد الي العادة الدائرة فأما ان قلنا ترد الي القدر المقدم على الاستحاضة فوجهان أحدهما ترد الي أقل العادات والثاني أنها كالمبتدأة وقد سبق فيها قولان في أنها هل محتاط الي آخر الخمسة عشر ويجريان هنا (الحال الثاني) اذا لم تكن العادات منتظمت بل كانت هذه العادات مختلفات تارة تتقدم الثلاثة على الخمسة وتارة عكسه وتارة يتقدمان على السبعة وتارة عكسه وتارة تتوسط السبعة وغير ذلك من الاختلاف قال الرافعي ذكر امام الحرمين والغزالي أن هذه الحالة تبنى على حالة الانتظام ان قلنا هناك لا ترد الي العادة الدائرة فهنا أولى قتر الي القدر المتقدم على الاستحاضة وان قلنا هناك ترد الي العادة الدائرة فعدم الانتظام كالنسيان فتحتاط كما سبق قال وذكر غيرها طرقاً حاصلها ثلاثة أوجه أصحها الرد الي القدر المتقدم على الاستحاضة بناء على ثبوت العادة بمرة والثاني ان تكرر المتقدم عليها ردت اليه والا فألي أقل عاداتها لانه متكرر والثالث أنها

عن أم سلمة رضی الله عنها (١) ولا فرق بين ان يصب دم الحيض موضعاً منه وبين الايصيه وفي وجه لا يجوز الاستمتاع بالموضع المتلطح به لانه لو استمتع به لاصابه اذى الحيض وأمانع من وطء الحائض للاذني والاول هو الظاهر لاطلاق الاخبار ولك ان تعلم قوله ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة وبما تحت الركبة لهذا الوجه الذاهب الي التفصيل فهذا شرح الامور الاربعة الملتمة بالحيض واعلم ان قوله وحكم الحيض امتناع اربعة أمور يشعر بانحصار حكمه فيه لكن له احكام أخر منها انه يجب الغسل او التيمم عند انقطاعه على ما سبق بيان ذلك في موجبات الغسل ومنها

(١) قوله وروى من حديث أم سلمة مثل حديث عائشة : قلت هو متفق عليه من حديثها نحوه دون الزيادة المنكرة ولفظهما بيننا أنا مضطجعة مع رسول الله صلى عليه وسلم في الخيملة اذا حضت فانسالت فاخذت ثياب حيضتي فقال انفست قلت نعم فدعاني فاضطجعت معه في الخيملة *

كالمبتدأة فان قلنا بالوجهين الاولين احتاطت الى آخر أكثر العادات وان قلنا كالمبتدأة ففي الاحتياط الى آخر الخمسة عشر القولان هكذا نقله الرافعي عن الاصحاب وقال المتولي هل يلزمها الاحتياط علي هذه الالوجه الثلاثة فيه وجبان: هذا كله اذا عرفت القدر المتقدم على الاستحاضة فان نسيتها والعادات غير منتظمة فوجهان أصحهما وبه قال الاكثرون ترد الى أقل العادات والثاني أنها كالمبتدأة فعلي هذا في الاحتياط الخلاف الذي في المبتدأة وعلي هذا يجب الاحتياط الى آخر أكثر العادات على أصح الوجهين وقيل يستحب قال الرافعي الصحيح من الخلاف في الاحتياط عند العلم في حال الانتظام أنها لا تحتاط والصحيح في النسيان وفي حال الانتظام أيضا تحتاط لكن في آخر أكثر الاقدار لا الى تمام الخمسة عشر قال البغوي ولو لم ينتظم أوائل العادات بأن كانت تحيض في بعض الاشهر في أوله وفي بعضها في آخره وفي بعضها في وسطه ردت الى ما قبل الاستحاضة فان جهلته فهي كالناسية فمن أول الشهر الى انقضاء أقل عاداتها تتوضأ لكل فريضة ثم تغتسل بعد ذلك لكل فريضة الى آخر الشهر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كانت معتادة مميزة وهي أن يكون عاداتها أن تحيض في كل شهر خمسة أيام ثم رأت في شهر عشرة أيام دما أسود ثم رأت دما أحمر أو أصفر واتصل ردت الى التمييز وجعل حيضها أيام السواد وهي العشرة وقال أبو علي بن خيران ترد الى العادة وهي الخمسة والاول أصح لان التمييز علامة قائمة في شهر الاستحاضة فكان اعتباره أولي من اعتبار عادة انقضت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر ثم استحيضت وهي مميزة فان وافق التمييز العادة بان رأت الخمسة الاولى سوادا وباقى الشهر حمرة فحيضها الخمسة بلا خلاف وان لم يوافقها فثلاثة أوجه الصحيح باتفاق المصنفين انها ترد الى التمييز وهو قول ابن سريج وأبي اسحق قال البندنجي هو المنصوص وقال الماوردي هو مذهب الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم « دم الحيض اسود » ولان التمييز علامة ظاهرة ولانه علامة في موضع النزاع والعادة علامة في نظيره وسواء على هذا زاد التمييز على العادة أو نقص والثاني ترد الى العادة وهو قول ابن خيران والاصطخري ومذهب أبي حنيفة واحمد لقوله صلى الله عليه وسلم « تنتظر عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن » ولم يفضل ولان العادة قد ثبتت واستقرت والتمييز معرض للزوال ولهذا لو زاد الدم القوي على خمسة عشر بطلت دلالة ففي هذا لو نسيت عاداتها فحكها حكم ناسية لا تمييز لها وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وهذا الوجه وأن كان قد وجهناه توجيهنا حسنا فهو ضعيف عند

انه تمتنع صحة الطهارة مادام الدم مستمرا إلا الاغسل المشروعة لما لا يفتقر الى الطهارة كالا حرام والوقوف بعرفة فانها تستحب للغائض لان المقصود من تلك الاغسل التنظيف واذا فرغنا على أن الحائض تقرأ القرآن فلها ان تغتسل اذا اجنبت لتقرأ ويستثني هذا الغسل ايضا على القول

الاصحاب قال الشيخ أبو حامد قال أبو اسحق المروزي أنكارا علي أبي علي بن خيران وأبي سعيد لم يأخذوا بمذهب صاحبهما يعني الشافعي ولا صارا الى دليل وقال القاضي أبو الطيب قال أبو اسحق هذا الذي قاله غلط لا يعذر قائله (قلت) وهذا افراط والوجه الثالث ان أمكن الجمع بين العادة والتمييز حيضاتها الجميع عملا بالدالتين وان لم يمكن سقط و كانت كابتداء لتمييز لها وفيها القولان وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين ولكنه اضعف من الذي قبله مثال ما ذكرناه كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت خمسة سوادا ثم اطبقت الحمرة فحيضها خمسة السواد باتفاق الوجة الثلاثة ولو رأت عشرة سوادا ثم اطبقت الحمرة فعلى الوجه الاول والثالث حيضها العشرة وعلى الثاني حيضها خمسة من أول السواد ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الحمرة فعلى الاول حيضها السواد وعلى الثاني خمسة الحمرة وعلى الثالث العشرة ولو رأت عشرة حمرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الحمرة فعلى الاول حيضها السواد وعلى الثاني خمسة من أول عشرة الحمرة وعلى الثالث عشرة الحمرة مع خمسة السواد ولو رأت السواد يوما أو يومين أو ثلاثة أو اربعة أو ستة أو سبعة أو ما زاد الى خمسة عشر ثم اطبقت الحمرة فعلى الاول حيضها السواد مطلقا وعلى الثاني خمسة من أول الشهر مطلقا وعلى الثالث الاكثر من التمييز والعادة ولو رأت خمسة حمرة ثم احد عشر سوادا فعلى الاول حيضها السواد وعلى الثاني الحمرة وعلى الثالث لا يمكن الجمع ويجب على الاول وجه ان حيضها الحمرة بناء على تقديم الاولية على اللون في حق الميزة وقد سبق بيانه وقد صرح به هنا صاحب الحاوي فعلى هذا يتفق القول بالتمييز والقول بالعادة ان حيضها خمسة الحمرة وانما يختلفان في مأخذ هل هو التمييز او العادة كما قالوا فيما لورأت خمسة سوادا ثم اطبقت الحمرة او خمسة حمرة ثم اطبقت الصفرة فان حيضها خمسة الاول على الوجة كلها وانما يختلفون في مأخذها رأت عشرين حمرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الحمرة فقال الفوراني والبغوي وصاحب العدة خمسة الاول من أول الاحمر على عاداتها وايام السواد حيض آخر وما بينهما طهر قالوا وهذا متفق عليه وحكي الرافي هذا ثم قال ومنهم من قال هذا صحيح على الوجه الثالث وأما على الاول فحيضها السواد وطهرها المتقدم عليه خمسة واربعون وصار دورها خمسين يوما وان قلنا بالثاني فحيضها خمسة من أول الشهر وخمسة وعشرون بعدها طهر على عاداتها والله أعلم

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبتنا ان العادة اذا انفردت عمل بها واذا انفرد التمييز عمل به واذا اجتمعا قدم التمييز على الصحيح وقال احمد يعمل بكل منهما على انفراده وتقدم العادة اذا اجتمعا

المشار اليه عن سائر الطهارات ومنها انه يوجب البلوغ ومنها انه يتعلق به العدة والاستبراء ومنها انه يكون الطلاق فيه بدعيا وهذه الاحكام تذكر في مواضعها وحكم النفاس حكم الحيض الا في ايجاب البلوغ وما بعده *

وقال أبو حنيفة والثوري لا يعتبر التمييز مطلقاً وتعتبر العادة ان وجدت والا فمبتدأة وقال مالك لا يعمل بالعادة وإنما يعمل بالتمييز ان وجد * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وان كانت ناسية مميزة وهي التي كانت لها عادة فسيت عادتها ولكنها تميز الحيض من الاستحاضة باللون فانها تزد الى التمييز فانها لو ذكرت عادتها لردت الى التمييز فاذا نسيت أولى وعلي قول من قال تقدم العادة على التمييز حكها حكم من لا يميز لها﴾

﴿الشرح﴾ هذا الفصل وحكمه كما ذكره المصنف كذا ذكره الجمهور وقال امام الحرمين اتفق الاصحاب على أنها ترد هنا الى التمييز للضرورة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت ناسية للعادة غير مميزة لم يخل أما أن تكون ناسية للوقت والعدة وناسية للوقت

ذاكرة للعدد أو ناسية للعدة ذاكرة للوقت فان كانت ناسية للوقت والعدة هي المتحيرة ففيها قولان أحدهما أنها كالمبتدأة التي لا تميز لها نص عليه في العدد فيكون حيضها من أول كل هلال يوماً وليلة في أحد القولين وستاً أو سبعمائة في الآخر فان عرفت متى رأت الدم جعلنا ابتداء شهرها من ذلك الوقت وعددنا لها ثلاثين يوماً وحيضها لأنه ليس ببعض الايام بان يجعل حيضها بأولى من بعض فقط حكم الجميع وصارت كمن لاعادة لها والثاني وهو المشهور والمنصوص في الحيض انه لا حيض لها ولا طهر يبين فتصلي وتغتسل لكل صلاة لجواز أن يكون ذلك وقت انقطاع الميض ولا يطأها الزوج وتصوم مع الناس شهر رمضان فيصبح لها أربعة عشر يوماً لجواز أن يكون اليوم الخامس عشر بعضه من أول يوم من الشهر وبعضه من السادس عشر فيفسد عليها بذلك يوماً ثم تصوم شهراً آخر فيصبح لها منه أربعة عشر يوماً فان كان الشهر الذي صامه الناس ناقصاً وجب عليها قضاء يوم فتصوم أربعة أيام من سبعة عشر يوماً يومين في أولها ويومين في آخرها وان كان الشهر تاماً وجب عليها قضاء يومين فتصوم ستة أيام من ثمانية عشر يوماً ثلاثة في أولها وثلاثة في آخرها فيصبح لها صوم الشهر وان لم يمتصوم ثلاثة أيام قضتها من تسعة عشر يوماً أربعة في أولها وأربعة في آخرها وان لم يمتصوم أربعة أيام قضتها من عشرين خمسة في أولها وخمسة في آخرها وكما زاد في هذه المدة يوم

(١) هذا المتن قد تقدم ذكره فيما مضى النسبة منضمها الى ما قبله وهو خطأ لداراً أينما اعادته في موضعه اه

قال ﴿اما الاستحاضة فكسلس البول لا تمنع الصلاة ولكن تتوضأ لكل صلاة في وقتها وتتلجم وتستنفر وتبادر الى الصلاة فان اخرجت فرجهان ووجه المنع تكرر الحدث عليها مع الاستغناء وفي وجوب تجديد العصابة لكل فريضة وجبهان فان ظهر الدم على العصابة فلا بد من التجديد﴾ (١)

الاستحاضة قد يعبر بها عن كل دم تراه المرأة غير دمى الحيض والنفاس سواء كان متصلاً بدم الحيض كالمجاوز لاكثر الحيض او لم يكن متصلاً به كالذى تراه المرأة قبل تسع سنين وقد يعبر بها عن الدم المتصل بدم الحيض وحده وبهذا المعنى تنوع المستحاضة الى معتادة ومبتدأة ثم الى مميزة وغيرها ويسمي ما عدا ذلك دم فساد لكن الاحكام المذكورة في جميع ذلك لا تختلف

زاد في الصوم يومان يوم في اوله ويوم في آخره وعلي هذا انقياس يعمل في طوائفها

﴿ الشرح ﴾ هذه المسألة تومأ بعدها من مائل الناسية هو من عويص باب الحيض بل هي معظمة وهي كثيرة الصور والفروع والقواعد والتمهيدات والمسائل المشكلات وقد غلط الاصحاب بعضهم بعضاً في كثير منها واهتموا بها حتى صنف الدارمي فيها مجلدة ضخمة ليس فيها غير مسألة المتحيرة وتقريرها وتحقيق اصولها واستدراكات كثيرة استدر كها هو على كثير من الاصحاب وسترى ما نقل منها هنا من نفائس التحقيق ان شاء الله تعالى وقد كنت اختصرت مقاصد تلك المجلدة في نحو خمس كراريس وقد رأيت الآن الاقتصار علي بنذ سيرة من ذلك وينبغي للناظر فيها ان يعتنى بحفظ ضوابطها واصولها فيسهل عليه بعدد جميع ما يراد من صورها واتفق أصحابنا المتقدمون والمتأخرون علي أن ناسية الوقت والعدد تسمى متحيرة قال الدارمي والقاضي حسين وغيرهما وتسمى أيضاً بحيرة بكسر اليا، لانها كير الفقيه في أمرها ولا يطلق اسم المتحيرة الا علي من نسيت عاداتها قدر أو وقتاً ولا يميز لها وأمان نذيت عدد الا وقتاً وعكسها لا يميز بها الاصحاب متحيرة وسماها الغزالي متحيرة والاول هو المعروف ثم ان النسيان قد يحصل بغفلة أو اهمال أو علة متطاولة لمرض ونحوه او لجنون وغير ذلك وانما تكون الناسية متحيرة اذا لم تكن مميزة فان كانت مميزة فقد سبق قريباً ان المذهب انه اترد الي التمييز واعلم أن حكم المتحيرة لا يختص بالناسية بل المبتدأة اذا لم تعرف وقت ابتداء دمها كانت متحيرة وجري عليها احكامها وقد ذكرنا هذا في نصل المبتدأة والله أعلم * اما حكم المتحيرة فثلاثة طرق أصحابها وأشهرها والذي قطع الجمهور به أن فيها قولين أصحابها عند الاصحاب انها تؤمر بالاحتياط كما سنينه ان شاء الله تعالى والثاني انها كالمبتدأة وهو نصه في باب العدد والطرق الثاني انقطع بانها كالمبتدأة وبه قطع القاضي ابو حامد في جامعه والثالث تؤمر بالاحتياط قطعاً وهو اختيار الدارمي وصاحب الحاوي وغيرهما وتناول هؤلاء نصه في باب العدد علي أنه أراد الناسية لقد رحيضها اذا ذكرت وقته وقيل أراد أنها كالمبتدأة في حكم العدة أي يحصل لها من كل شهر قرء فان قلنا انها كالمبتدأة فطريقان أشهرها أنها علي قولين احدهما ترد الي يوم وليلة والثاني ست اوسبع كما في المبتدأة وبهذا الطريق

والدم الخارج حدث دائم كسلس البول والمذي فلا يمنع الصوم والصلاة للاخبار التي نرويها في المستحاضات ولذلك يجوز للزوج وطؤها وانما أثر الاحداث الدائمة الاحتياط في ازالة النجاسة وفي الطهارة فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء او التيمم ان كانت تميم وتحشوه بقطن او خرقة دفعا للنجاسة وتقليلها فان كان الدم قليلاً يندفع به فذاك والاشد مع ذلك وتاجمت بأن تشد علي وسطها خرقة كالتكة وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الرأسين وتجعل أحدها قدامها والاخرى من ورائها وتشدها بتلك الخرقة وذلك كله واجب الا في موضعين احدهما ان تتأذى بالشد ويحرقها اجتمع الدم فلا يلزمها لما فيه من الضرر والثاني ان تكون صائمة فتترك المشو

قطع المصنف والقفال والقاضيان ابو الطيب وحسين والغوراني وابو علي السنجي في شرح التلخيص وامام الحرمين وصاحب الامالي والغزالي والمتولي والبغوي وصاحب العدة والشاشي وخلائق والطريق الثاني ترد الي يوم و ليلة قولوا واحدا و به قطع الشيخ ابو حامد والمحاملي وسليم الرازي وابن الصباغ والجرجاني في التحريروالشيخ نصر والصحيح طريقة المصنف ومواقفه في طرد القواين وبها قال الجمهور واما قول صاحب البيان في مشكلات المذهب ان اكثر الاصحاب قالوا ترد الي يوم و ليلة قولوا واحدا فغير مقبول والمشاهد بخلافه كما ذكرناه ورأينا قال اصحابنا وا ارددناها الى مرد المبتدأة اما يوم و ليلة واما ست او سبع فابتداء دورها من أول كل هلال حتى لو افاقت مجنونة متحيرة في اثناء الشهر الهلال حكم بطورها بقى الشهر وابتداء حيضها من أول الشهر المستقبل هكذا قاله الجمهور وهو ظاهر نص الشافعي في كتاب العدد في مختصر المزني فانه قال ولو ابتدأت مستحاضة او نسيت ايام حيضها تركت الصلاة يوما و ليلة واستقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتي عليها فاذا هل هلال الرابع اتقضت عدتها واختلف اصحابنا في علة تخصيصه باول الهلال مع انه تحكم لا يقتضيه طبع ولاعادة فقال جماعة منهم الغالب ان اول الحيض يبتدىء مع أول الهلال قال المتولي لان اول الهلال تهبج الدماء وانكر المحققون هذا وقالوا هذه ككبرة للحس واحتج له امام الحرمين بان المواقيت الشرعية هي بالاهلة وهذا قريب وقال الغزالي لان الهلال مبادئ احكام الشرع وهذا غير مقبول وهو شبهه الاول في انه انكار للحس فان الزكاة والعدد والديات والجزى والكفارات وغيرها اما تبتدىء من حين الشروع سواء وافق الهلال او خالفه قال امام الحرمين وهذا القول وهو رد المتحيرة الي مرد المبتدأة من أول الهلال قول ضعيف مزيف لا اصل له : هذا قول الجمهور تفريعا علي هذا القول الضعيف وحكي المحاملي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج وجها انه

نهارا وتقتصر علي الشد وسلس البول ايضا يدخل قطنه في احليله فان اتقطع والاعصب مع ذلك رأس الذكـر بخرقة ثم تتوضأ المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه ويلزمها الوضوء لكل فريضة ولا تصلي فريضتين بطهارة واحدة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش « توضأى لكل صلاة » ولا بد وان تكون طهارتها للصلاة بعد دخول وقتها كما ذكرنا في التيمم وحكي الشيخ أبو محمد وجها انه يجوز ان تقع طهارتها قبل الوقت بحيث ينطبق آخرها علي اول الوقت وتصلي به الصلاة والمذهب الاول وينبغي ان تبادر الى الصلاة عقيب احتياطها وطهارتها فلو اخرجت بان توضأت في أول الوقت وصلت في آخره أو بعد خروج الوقت نظر ان كان التأخر للاشتغال بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والاجتهاد في القبلة والاذان والاقامة وانتظار الجماعة والجمعة ونحوها فيجوز والا فتلاثة اوجه اصحها المنع لان الحدث متكرر عليها وهي مستغنية عن واحتمال ذلك قدرة علي المبادرة الثاني الجواز كما في التيمم ولانها لو امرت بالمبادرة لامرت بتخفيف

يقال لها متى كان يتدىء دمك فان ذكرت وقتا فهو اوله والاقيل متى تذكرين انك كنت طاهرا فان قالت يوم العيد أو عرفات أو نحوه فحيضا عقبه وقال افعال اذا أفقت مجنونة متحيرة فابتداء دورها من الافاقة لأنه وقت اشكاف وانكر عليه الاصحاب وغلطوه بانها قد تفرق في أثناء الحيض ثم علي قول الففال دورها ثلاثون يوما كسائر المتحاضات بلها في أول كل ثلاثين حيض وهو يوم ليلة أو ست أو سبع ولا يعتبر الهلال كذا حكاه عنه المتولي وآخرون وقال جمهور اصحابنا في الطريقتين شهرها بالهلال فلها في كل هلال حيض قال الرافعي متى اخلقنا الشهر في المتحاضات اردنا به ثلاثين يوما سواء كان من أول الهلال ام لا ولا نعني به الشهر الهلالي الا في هذا الموضوع علي هذا القول قل اصحابنا اذا ارددناها الى يوم و ليلة او ست او سبع فذلك القدر حيض فاذا مضى اغتسلت وصامت وصلت الي آخر الشهر وما تأتي به من الصلاة لا قضاء فيه وما تأتي به من الصوم لا تقضى ما زاد منه علي خمسة عشر وفيما بين الرد الى الحسنة عشر القمolan السابقان في المبتدأة ويباح الوطء للزوج بعد الرد هذا تفريع قول الرد الي مرد المبتدأة وهو ضعيف باتفاق الاصحاب كما سبق ولا تفريع عليه ولا عمل وانما التفريع والعمل علي المذهب وهو الامر بالاحتياط قال اصحابنا وانما أمرت بالاحتياط لانه اختلط حيضها بغيره وتندر التمييز بصفة اوعادة او مرد كرد المبتدأة ولا يمكن جعلها طاهرا ابدا في كل شيء ولا حائضا ابدا في كل شيء فتعين الاحتياط ومن الاحتياط تحريم وطئها ابدا ووجوب العبادات كالصوم والصلاة والطواف والغسل لكل فريضة وغير ذلك مما سنوضحه ان شاء الله قال امام الحرمين وهذا الذي نأمرها به من الاحتياط ليس هو للتشديد والتغليظ فانها غير مندوبة الي ما يقتضى التغليظ وانما نأمرها به للضرورة فاننا لو جعلناها حائضا ابدا استقطنا الصوم والصلاة وبقيت دهرها لا تصلي ولا تصوم وهذا لا قائل به من الامة وان بعضنا الايام ونحن لانعرف اول الحيض وآخره لم يكن اليه سبيل

الصلاة والاقتصار علي الاقل : واثالث ان لها انتاخير مالم يخرج وقت الصلاة فاذا خرج فليس لما ان تصلي بتلك الطهارة وذلك لان جميع الوقت في حق تلك الصلاة كالشيء الواحد والوجوب فيه موسع وهل يلزمها تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة ننظر ان زالت العصابة عن موضعها زوالا له وقع أو ظهر الدم علي جوانب العصابة فلا بد من التجديد لان النجاسة قد كثرت وامكن تقليلها فلا تحتمل ولا باس بالزوال اليسير كما يعنى عن الانتشار اليسير في الاستنجاء وان لم تزل العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم فوجبان احبهم وجوب التجديد كما يجب تجديد الوضوء : والثاني لا يجب اذا لا معني للامر بازالة النجاسة مع استمرارها لكن الامر بطهارة الحدث مع استمراره معهود ونقل المعودى الخلاف في المالة قولين وهذا الخلاف جار فيما اذا انتقض وضوء المستحاضة واحتاجت الي وضوء آخر بسبب ذلك كما لو خرج منها ريح قبل ان صلت

قال وينضم الى هذا ان الاستحاضة نادرة والمتحيرة أشد ندورا وقد ينقرض دمور ولا توجد متحيرة
هذا كلام الامام وقد اطاق الاصحاب انها مأمورة بالاحتياط وهو كلام صحيح سواء كن حة يمة
كما هو ظاهر كلامهم أم مجازا كما أشار اليه امام الحرمين قال أصحابنا هي مأمورة بالاحتياط في معظم
الاحكام ونحن نفضلها ان شاء الله تعالى في فصول متنوعة ليسهل الوقوف على المقصود من أحكامها
لكثرة اقتادارها

(فصل) في وطء المتحيرة: قال أصحابنا يحرم علي زوجها وسيدها وطؤها في كل حال وكل
وقت لاحتمال الحيض في كل وقت والتفريع على قول الاحتياط وحكي واحب اوى وغيره وجبنا
انه يحل له لانه يستحق الاستمتاع ولا يخرجه بالشك ولان في معنا دائما مشقة عظيمة والمذهب
التحريم وبه قطع الاصحاب في الطرق كلها ونقل المتولي وغيره اتفانهم عليه فعلي هذا لو وطئ
عصي ولزمها غسل الجنابة ولا يلزمه تصديق بدينار على القول اقديم لاننا لم نتيقن الوطء في الحيض
وفي حل الاستمتاع بما بين السرة والركبة الخلاف السابق في الحيض ذكره جماعات منهم
الدارمي والراعي

(فصل) في قراءتها القرآن ودخولها المسجد ومس المصحف وحمله وتطوعها بصوم وصلاة
وطواف: أما مس المصحف وحمله فحرام عليها واما دخول المسجد فحكمها فيه حكم المائض فيحرم
عليها المكث فيه ويحرم العبور ان خافت تلويثه وأن أمنت فوجب ان اصحها الجواز هذا في غير
المسجد الحرام وكذا دخولها المسجد الحرام لغير الطواف وأما دخوله للطواف فيجوز للطواف
المفروض وفي المنون وجب ان سنرضحهما قريبا ان شاء الله تعالى وأما قراءة القرآن فحرام في غير
الصلاة الا على القول الضعيف الذي حكاه الخرايينون عن اقديم انها حلال للمائض هكذا
قاله الاصحاب واختار الدارمي في كتاب المتحيرة والشاشي جواز القراءة لها والمشهور التحريم

فيلزمها الوضوء وفي تجديد الاحتياط الخلاف: ولو انتقض وضوءها بان باتت وجب التجديد
لاجمالة لظهور نجاسة كيف وهي غير ما بتليت به * واعلم انه اذا خرج منها الدم بعد الشد فان كان
ذلك لغاية الدم لم يبطل وضوءها وان كان لتقصيرها في الشد بطل وكذا لو زالت العصابة عن
موضعها لضعف الشد وزاد خروج الدم بسببه فان اتفق ذلك في الصلاة بطلت الصلاة وان اتفق بعد
الفريضة لم يكن لما ان تنفل * ولنعهد الي الفاظ الكتاب اما قوله ولكن تتوضأ لكل صلاة
يعني به كل صلاة الفرض وينبغي ان يعلم بالاء والالف لان عند أبي حنيفة واحمد تتوضأ الوقت
كل صلاة لا لكل صلاة ولما ان تجمع بين فرائض بوضوء واحد مادام الوقت باقيا وبخروج
الوقت تبطل طهارتها قال أبو حنيفة وان توضأت قبل الوقت لصلاة لا يمكنها ان تصلي تلك الصلاة
بذلك الوضوء لان دخول وقت كل صلاة يكون بخروج وقت التي قبلها وخروج الوقت مبطل

وأما في الصلاة فتقرأ الفاتحة وفيما زاد عليها وجهان قال الراعي أحهما الجواز وأما تطوعها بالصوم والصلاة والطواف ففيه أوجه أحدها أنه محرم جميع ذلك فإن فعلته لم يصح لأن حكمها حكم الأض وأما جوازها الفرض للضرورة ولا ضرورة هنا والثاني وهو الأصح عند الدارمي والشاشي والراعي وغيرهم من المحققين يجوز ذلك كما يجوز ذلك للمتيمم مع أنه محدث ولأن النوافل من مهمات الدين وفي منعها تضييق عليها ولأن النوافل مبنية على التخفيف وبهذا قطع امام الحرمين ونقله عن الأصحاب والوجه الثالث تجويز السنن الراتبية وطواف القدوم ودون النفل المطلق حكاه صاحب الماوى لأنها تابعة للفرض فهي كجزء منه والله أعلم

(فصل) في عدتها: قال أصحابنا لا تؤمر في العدة بالاحوط وان تعود الي تبين اليأس بل اذا طلقت أو فسخ نكاحها اعتدت بثلاثة اشهر اولها من حين الفرقة فاذا مضت ثلاثة اشهر ولم يكن حمل انقضت عدتها وحلت للازواج لأن الغالب أن المرأة تحيض وتطهر في كل شهر فحمل أمرها على ذلك قال أصحابنا ولأننا لو أمرناها بالعودة الي اليأس عظمت المشقة وذال الضرر لاحتمال نادر مخالف للظن وغالب عادة النساء بخلاف الزامها وظائف العبادات فإن الامر فيه سهل بالنسبة الي هذا ولأن غيرها يشار كها فيه وحكى امام الحرمين هنا والغزالي في العدة وغيرها عن صاحب

الإصالة الظهر فأنها اذا توضأت قبل الزوال تم زالت الشمس لها ان تصلي الظهر : واما قوله وتلجم وتستنفر فقد ورد اللفظان في خبر حمدة بنت جحش قال صاحب الصحاح اللجم فارسي معرب واللجم ما تشده الحائض وقوله تاجمي أى شدى عليك اللجم قال وهو شبيه بقوله استنفرى واما الاستنفار فقد قال في الغريبين يحتمل ان يكون مأخوذاً من نثر الدابة أى تشد الخرقه عليها كما يشد الثفر تحت الذنب ويحتمل ان يكون مأخوذاً من الثفر اريد به فرجها وان كان اصله للسباع ثم استعير يقال استنفر الكلب اذا ادخل ذنبه بين رجليه واستنفر الرجل اذا ادخل ذيله بين رجليه من خلفه هذا بيان اللفظين والمراد بهما شيء واحد وهو ما سبق وصفه وسماه الشافعي رضي الله عنه التعصيب أيضا ويجب تقديم ذلك علي الوضوء كما سبق وان اخره صاحب الكتاب في اللفظ عن الوضوء : وقوله فان أخرت فوجهان ظاهره يقتضى طرد الوجهين في مطلق التأخير لكن لو كان التأخير بسبب من اسباب الصلاة فقد نفى معظم النقلة الخلاف فيه وخصوه بما اذا لم يكن لعذر فليحمل مطلق لفظه عليه والله اعلم

قال **(ومهاشفت قبل الصلاة استأنفت الوضوء وان كانت في الصلاة فوجهان أحدهما أنها كالمتيمم اذا رأى الماء والثاني أنها تتوضأ وتستأنف لان الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يبعد من عادتها العود فلها الشروع في الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الاقطاع فعليها القضاء وان بعد ذلك من عادتها فعليها استئناف الوضوء في الحال**

التقريب انه حكي وجها انه يلزمها القعود الي اليأس ثم تعتد بثلاثة اشهر لانه الاحوط قال الامام
وهذا الوجه بعيد في المذهب والذي عليه جماهير الاصحاب الاكتفاء بثلاثة اشهر وهذا هو الوجه صحيح
وبه قطع الاصحاب في معظم الطرق وحكي الدارمي عن كثير من الاصحاب انها تعتد بثلاثة اشهر
كما حكياه عن الجمهور قل حتى رأيت المحمودي من اصحابنا في كتاب الميض انها اذا طلقها
زوجها لم يراجها بعد مضي اثنين وثلاثين يوما وساعتين ولا تزوج الا بعد ثلاثة اشهر احتياطا
لامرين ثم انكر الدارمي على الاصحاب قولهم تعتد بثلاثة اشهر وغلطهم في ذلك وبالغ في ابطال
قولهم وايضاح الصواب عنده وذكر فيه نحو كراسة مشتملة على نفائس وانا اشير الي مقصوده مختصرا
قال الدارمي ينبغي ان نبين عدة غيرها لئلا يظن عليها عدتها فعدة الطلقة المائل ثلاثة اقراء كل قرء
طهر الا الاول فقد يكون بعد طهر وطلاقها في الحيض بذعة وفي الطهر سنة الا ان يكون جاءها
فيه فبذعة اخذ من الميض وهل يحسب قرءا فيه وجبان فان طلقها في طهر لم يجامعها فيه حسبت
بقية قرءا واتي بطهرين بعده فاذا رأت الدم بعد ذلك خرجت من العدة وقيل يشترط مضي
يوم وليلة وقيل ان لم يكن لها عادة متقيمة اشترط والا فلا وان طلقها في طهر جامعها فيه فان
حسبناه قرءا فكما لو لم يجامع فيه والا وجب ثلاثة اطهار بعده وان طلقها في حيض وجب ثلاثة
اطهار وهل يقع الطلاق مع آخر اللفظ أم عقبه فيه وجهان وهل تشرع في العدة مع وقت الحكم
بالطلاق أم عقبه فيه وجهان وللناس خلاف في تجزى الجسم هل هو الي غاية أم الي غير غاية
وقد قال كثير من اصحابنا اقل زمان يمكن انقضاء العدة فيه اثنان وثلاثون يوما ولحظتان بان
يطلقها وقد بقي شيء من الطهر فتعتد به قرءا ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض
يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر وهو القرء الثالث ثم ترى الدم لحظة وينبغي ان تبني العدة علي
ما سبق فاذا طلقها وكلت جزء من آخر لفظه أو شيء منه على قول من لا يقول بالجزء في اول
الحيض وقع الطلاق في الحيض بلا خلاف وتعتد بالاطهار بعده وان طابق الطلاق آخر الطهر

طهارة المستحاضة تبطل بمحصول الشفاء لزوال العذر والضرورة ويجب عليها استئناها وفيه
وجه ضعيف انه لو اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل هذا ان اتفق خارج الصلاة فان وقع في
الصلاة فظاهر المذهب انه يبطل الصلاة وتتوضأ وتستأنف لانها قدرت علي ان تتطهر وتصلي مع
الاحتراز عن الحدث واستصحاب النجاسة وارتفعت الضرورة وخرج ابن سريج من المتيمم
يرى الماء في اثناء الصلاة قولا ههنا ان طهارتها لا تبطل وتمضي في الصلاة لكن الفرق ظاهر من
وجهين احدهما ان حدث المتيمم وان لم يرتفع لم يردد ولم يتجدد والمستحاضة قد تجدد حدثها بعد
الوضوء والثاني ان المستحاضة مستحبة للنجاسة وسوحت به للضرورة فاذا زالت الضرورة
زالت الرخصة والمتيمم لانجاسة عليه حتي لو كان علي بدنه نجاسة غير معفو عنها ووجد الماء في اثناء

اعتدت به قرأ علي قول من اوقع الطلاق على آخر لفظه وحسب من العدة ولا يحسب علي المذهب الآخر ولو بقي بعد طلاقه شيء من آخر الطهر فعلي مذهب من لا يقول بالجزء تعتد به قرأ لانه ينقسم قسمين فيقع الطلاق في الاول منها وتتمد باثاني وهو اغلظ اذ قلنا بالطلاق عقيب لفظه وبالعدة عقيب الطلاق وان قلنا غير ذلك فاولي وعلي مذهب من يقول بالجزء ان كان الثاني جزءا واحدا فان قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة مطابقة للطلاق أو قلنا الطلاق بأخر لفظه والعدة بعده حسب قرأ لان ذلك الجزء وقع فيه الطلاق وطرا بتمته العدة أو صادفته العدة وتقدمه الطلاق في آخر لفظه وان قلنا الطلاق بأخر لفظه والعدة تطابقه فاولي بذلك وان قلنا الطلاق عقب لفظه والعدة عقيبه لم يحسب قرأ لان الطلاق يقع في هذا الجزء ولا يبقى بعده شيء من الطهر للعدة وان كان بقي جزء ان اعتدت به قرأ علي جميع هذه المذاهب فقد تكون العدة علي بعض هذه المذاهب اثنين وثلاثين يوما وجزءا وهو اقل ما يمكن وذلك ان يطلقها فيطابق آخر طلاقه آخر الطهر وقلنا وقع الطلاق باخر اللفظ وطابقه أول العدة فاقل العدة اذا نوبتان وزيادة واكثرها ثلاث نوب يوم وليلة وجزء وذلك ان يطلقها وقد بقي جزء من الطهر علي قول من قال به ولا يحسب قرأ عند من اوقع الطلاق عقيب لفظه وجعل أول العدة عقيب الطلاق ثم تمضي نوبة حيض وطهر فيكون قرأ ثم نانية يكون ثانيا ثم نائمة قرأ انما لثام يمضي يوم وليلة علي قول من شرط ذلك وان طلقها في طهر جامعها فيه فاطول العدة علي أغلظ المذهب ثلاث نوب ويوم وليلة وطهر الاجزاء وذلك بان يكون جامعها عاصيا في آخر الميضي وطلقتها فاتفق آخر لفظه في اول جزء من الطهر وطابقه فنقول الطلاق بأخر لفظه وهو أول جزء من الطهر وفيه جماع وقلنا لا نعتد به وذلك طهر الاجزاء ثم تمضي نوبة فتعتد بالطهر قرأ ثم نوبة نانية ثم نائمة ثم يوم وليلة فهذا أكثر ما يمكن أن يكون عدة علي أشد مذاهبنا ولا يخفى بما ذكرناه تفريع مافي المذاهب وانما قصدنا بيان أقصى الغايتين في الاقل والاكثر علي أقصى المذاهب

الصلاة تبطل صلاته ولا يجوز له البناء وقد ذكرنا في التيمم ان ابن سريج كما خرج من ثم الي ههنا خرج من ههنا الي ثم وجعل المسألتين علي قولين بالنقل والتخريج ومنهم من عبر عن الخلاف ههنا بالوجهين وكذلك فعل صاحب الكتاب واذا لم يكن القولان منصوبين فكثيرا ما يعبر عنهما بلوجهين وعن الشيخ أبي محمد ان ابا بكر الفارسي حكى قولاً عن الربيع عن الشافعي رضي الله عنه ان المستحاضة تخرج من العلة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبني علي صلاحها ويمكن ان يكون هذا بناء علي القول القديم في سبق الحدث وهو يوافق تخريج ابن سريج في انه لا يبطل ماسبق من صلاحها ويخالفه في الامر بالوضوء وازالة النجاسة فهذا حكم الانقطاع الكلي وهو الشفاء: وذاا عرفت ذلك فنقول مهما انقطع دمها وهي تعتاد الانقطاع والعود اولاً وتعاده ولكن اخبرها عنه من

فاذا تقرر هذا رجعنا الى المتحيرة فنقول: حكم علمتها متعلق بالنوبة وهذه المتحيرة لا تعلم شيئاً من أمرها الا أنه مضى لها حيض وطهر ويدخل في شكها أنها هل هي مبتدأة أم ذات عادة وأنها ان كانت معتادة فلا تعرف عاداتها وحكم هذه حكم الاولي للاحتياط لأنها أشد تحيراً ثم النوبة مأخوذة من الزمان الذي مضى بين ابتداء الدم الى رؤية الدم المتصل وقد تعلم قدر نوبتها وان جهلت قدر الحيض والطهر منها بان شكت في قدرها عملنا علي أكثر ما يبلغ شكها اليه فان ذكرت حداً قالت أشك في نوبتي الا أني أقطع بأنها لا تجاوز شهرين او سنة جعلا ذلك بنوبتها فان اطلقت الشك من غير حد فاضعف أحوالها ان تكون نوبتها من بلوغها تسع سنين الي رؤية الدم المتصل فيكون جميع ذلك نوبة فان شكت في قدر ذلك جعلته أكثر ما يبلغ شكها وتحتاج أيضاً الي معرفة الزمان الذي بين أول الدم المتصل والطلاق وهذان الوقتان قد تعلمهما وقد تجهلها وقد تعلم أحدهما وتجهل الآخر فان شكت هل هي مبتدأة أم معتادة قابلت بين الزمان الذي اعتبرناه بنوبتها وبين ثلاثين يوماً التي هي نوبة المبتدأة فان كان ذلك الزمان أكثر جعلته نوبتها على أنها معتادة وان كانت الثلاثون أكثر جعلتها نوبتها على أنها مبتدأة وان كان الزمان ثلاثين يوماً استوى الامر ان ومن هذا يظهر اغفال من قل عدتها ثلاثة أشهر لانه يجوز ان يعلم أن عدتها قل من ذلك أو لا يعلم قدر النوبة الا أن الزمان الذي من رؤيتها ثم الابتداء الي دم الاتصال دون ثلاثين وعلمت أنها معتادة فاذا علم أن النوبة عمداً علي انه مضى من الزمان بين رؤية الدم المتصل والطلاق ما عو اغلظ في تطويل العدة علي أغلظ المذهب وذلك ان يكون آخر طلاقه قبل آخر الطهر بجزء علي قول من قال به فيقع الطلاق في ذلك الجزء علي مذهب من قال يقع عقيب لفظه ولا وقت للقرء من الطهر بعده علي مذهب من قال أول العدة عقب وقوع الطلاق فيحتاج الي ثلاثة اقراء يخرج من ثلاث نوب وهي ثلاثة امثال الزمان الاولي الذي اعتبرناه في استخراج النوبة ثم يوم وليلة بعد النوب علي مذهب من قال يحتاج الي اليوم والليلة فحصل ثلاث نوب ويوم وليلة وجزء ولو أنه عصي بجماعها وطلقها ولم يعلم مبي جامعها جعل جماعه كأنه وقع آخره في أول جزء من الطهر فلم يعتد

تعتمد من أهل البصرة فينظر ان كانت مدة الانقطاع يسيرة لاتسع الطهارة والصلاة التي تطهرت لها فلها الشروع في الصلاة ولا عبرة بهذا النوع من الانقطاع لان الظاهر أنه لا يدوم بل يعود علي القرب ولا يمكن من الطهارة والصلاة من غير حدث فلو انه امتد علي خلاف عاداتها أو خلاف ما أخبرت عنه بان بطلان الطهارة ووجب قضاء الصلاة وان كانت مدة الانقطاع كثيرة تسع الطهارة والصلاة فعليها اعادة الوضوء بعد الانقطاع فلو عاد الدم علي خلاف عاداتها قبل الامكان ففي وجوب اعادة الوضوء وجهان اظهرهما أنها لا يجب لكن لو شرعت في الصلاة بعد هذا الانقاع من غير اعادة الوضوء عاد الدم قبل الفراغ ووجب القضاء علي اصح الوجهين

بذلك الطهر على مذهب من قال ذلك فتعتمد بعده بثلاث نوب ويوم وليلة ومعرفة الطهر أن تنظر
الزمان الذي حكمت بأنه نوبتها فتسقط منه يوماً وليلة للحيض ثم تعتمد بالباقي منه الاجزاء ولا تعتمد
بذلك قرأ ثم بثلاث نوب ثم يوم وليلة وانما يبدأ الحكم على أصعب المذاهب اى يخرج عدتها
أطول ما يمكن ومن أحب أن يبني على قياس باقى وجوه أصحابنا فيفعل فقد تكون عدتها دون
ثلاثة أشهر بأن يعلم بأنها معتادة والزمان المعتبر به نوبتها دون ثلاثين يوماً وقد يزيد على ذلك
الى أن يبلغ الى حد يعلم ان سننها لا يتابعه في العادة وان سن الحيض لا يتابعه فان بلغ الجزء الاول
فهى وان لم يعش اليه فستتابع سن اليأس فيكون لها حكم اليأس وان انقطع دمها قبل سن اليأس
فلها حكم غيرها من المعتدات التى انقطع دمهن فى العدة فهذا حكمها اذا جهت نوبتها فعملت أقصى
ما يمكن أن يكون نوبة وجعلت الزمان من الدم والطلاق فعملت على اغناظه فان علمت النوبة عملت
على قدرها وكذا ان علمت الزمان بين الدم والطلاق وان لم تعلم لكن علمت انه مماثل لنوبتها
فالحكم على ما مضى وان علمت انه ينقص عن نوبتها اعتدت بقدر نقصانه قرأ ثم بيومين ثم يوم
وليلة لان آخره طهر على هذا التنزيل وان شككت فى قدر النقصان جعلته أكثر الاحتمال
لانه يطول بها العدة هذا آخر كلام الدارمى مختصراً وفيه جعل من النفاس ومع هذا
فالعامل على ما قاله الجمهور من الاعتداد بثلاثة أشهر الا أن يعلم بن عادتها ما يقتضى زيادة
او نقصاناً والله اعلم *

﴿نصل﴾ فى طهارة التحيرة: قال أصحابنا ان علمت وقت انقطاع الحيض بأن قالت اعلم: أن
حيضتى كانت تنقطع مع غروب الشمس لزمها الغسل كل يوم عقب غروب الشمس وليس عليها
فى اليوم والليلة غسل سواه وتصلى بذلك الغسل المغرب وتوضأ ما سواها من الصلوات لان
الانقطاع عند كل مغرب محتمل ولا يحتمل فيما سواها وان لم يعلم وقت انقطاعه لزمها أن تغتسل
لكل فريضة لاحتمال الانقطاع قلبها: واعلم أن اطلاق كثيرين من الاصحاب بأن يلزمها الغسل

لانها حين الشروع كانت شاكّة فى بقاء الطهارة الاولى وان انقطع دمها وهى لاتعتاد الانقطاع
والعود ولم يخبرها اهل البصيرة عن العود فتؤمر بأعادة الوضوء فى الحال ولا يجوز لها أن تصلى
بلوضوء السابق لان هذا الانقطاع يحتمل ان يكون شفاء وهو الظاهر فان الاصل بعد الانقطاع
عدم العود فلو عاد قبل امكان فعل الطهارة والصلاة ففيه وجهان اصحهما أن وضوءها بحاله لانه لم
يوجد لإلحاق المغي عن الصلاة مع الحدث والثاني يجب الوضوء وان عاد الدم نظراً الى أول
الانقطاع ولو خالفت أمرنا وشهرعت فى الصلاة من غير اعادة الوضوء بعد الانقطاع فان لم يعد
الدم لم تصح صلاتها لظهور الشفاء وكذلك ان عاد بعد مضي امكان الطهارة والصلاة لتمكنها من
الصلاة من غير حدث وان عاد قبل الامكان فهل يجب قضاء الصلاة فيه وجهان كما فى اعادة

لكل فريضة محمول على ما اذا لم يعلم وقت انقطاعه كما صرح به الاصحاب وقد صرح به المصنف في مواضع من الفصل بعد هذا قال أصحابنا ويشترط أن تغتسل في وقت الصلاة لأنها طهارة ضرورة كالتيمم هذا هو الصحيح المشهور وحكى امام الحرمين وغيره وجهاً أنها اذا ابتدأت غسلها قبل الوقت وفرغت منه مع أول الوقت جاز لان الغرض ألا تفصل بين الغسل والصلاة قال امام الحرمين وهذا الوجه غلط ثم اذا اغتسلت هل تلزمها المبادرة بالصلاة عقب الغسل أم لها تأخيرها عن الغسل فيه طريقان حكاهما امام الحرمين وغيره أحدهما أنه على الوجهين في المستحاضة اذا توضأت هل عليها المبادرة أم لها التأخير فإن قلنا يلزمها المبادرة تأخرت بطل غسلها ووجب استئنافه والطريق الثاني القطع بأنه لا تجب المبادرة وقال الامام والغزالي وهو الاصح قال الامام وقول الاول انها كالمستحاضة غلط لان اجباب المبادرة على المستحاضة على الاصح ليقول حدثها وهذا لا يتحقق في الغسل لان دين الدم ليست موجبة للغسل وإنما الموجب الانقطاع ولا يتكرر الانقطاع بين الغسل والصلاة فان قيل اذا أخرت الصلاة احتتمل انقطاع حيضها بين الغسل والصلاة قلنا هذا المعنى لا يختلف تقديره بقصر الزمان وطوله لانه ممكن مع قصر الزمان وطوله وما لا حيلة في دفعه يقر على ما هو لكن ان أخرت الصلاة عن الغسل لزمها الوضوء قبل الصلاة ان قلنا أنه يلزم المستحاضة هذا كلام الاصحاب وهو صريح في صحة الغسل في أول الوقت واثنايه وقطع صاحب اراوى بأنه يجب الغسل لكل فريضة في وقتها بحيث لا يمكنها بعد الغسل الا فعل الصلاة لجواز انقطاعه في آخر وقتها ولا يكفيها الغسل والصلاة السابقان وهو غريب جداً فحصل أربعة أوجه في غسلها الصحيح المشهور أنه يشترط وقوعه في وقت الصلاة متى كان والثاني يشترط ذلك مع المبادرة الى الصلاة والثالث يكفي وقوع آخره مع أول الوقت والرابع يشترط وقوعه قبل آخر الوقت بقدر الصلاة والله علم *

﴿ فصل ﴾ في صلاتها المكتوبة: قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يلزمها أن تصلي الصلوات الخمس ابدأ وهذا لا خلاف فيه لان كل وقت يحتمل طهرها فمقتضى الاحتياط وجوب الصلاة

الوضوء لكن الاصح الوجوب لانه شرعت فيه على تردد وعلي هذا لتوضأت بعد انقطاع الدم وشرعت في الصلاة ثم غا الدم فهو حدث جديد يجب عليها أن تتوضأ وتستأنف الصلاة: وواعلم أن المستحاضة في غالب الامر لا تدرى عند انقطاع دمها انه شفاء أم لا وسببها ان تنظر هل تعاد الانقطاع أم لا وتجري على مقتضى الحالين كما بينا وحكم الشفاء الكلي اذا عرف هو المذكور أولاً وهذا الذي روينا وهو إيراد معظم أئمة أصحابنا العراقيين وغيرهم وبينه وبين كلام صاحب الكتاب بعض الاختلافات لانه قسم حال الانقطاع الى قسمين أحدهما ألا يبعد من عاداتها العود والثاني ان يبعدوها جميعاً بفرضان في التي لها عادة عود وما حكيناها يقتضى جواز الشروع في

ثم ان الشافعي والاصحاب في الطريقتين لم يشترطوا صلاحها في آخر الوقت بل أوجبوا الصلاة في الوقت متى شاءت كغيرها وصرح أكثرهم بهذا وهو مقتضى اطلاق الباقين وقطع صاحب الحاوي بأن عليها الصلاة في آخر الوقت ونقله بعد هذا بأسطر عن الاصحاب وهو موافق لما سبق من قوله في الغسل وهو وان كان له وجه فهو شاذ متروك لما فيه من الحرج ثم اذا صلت الخمس في أوقاتها هل يجب قضاؤها ظاهر نص الشافعي أنه لا يجب لانه نص علي وجوب قضاء الصوم ولم يذكر قضاء الصلاة وهو ظاهر كلام المصنف وقد صرح بأن لا قضاء الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين والغزالي في الوجيز ونقله الدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر وآخرون عن جمهور أصحابنا لأنها ان كانت حائضاً فلا صلاة عليها وان كانت طاهراً فقد صلت وقال الشيخ أبو زيد المروزي رحمه الله يجب قضاء الصلوات لجواز انقطاع الحيض في أثناء الصلاة أو بعدها في الوقت ويحتمل انقطاعه قبل غروب الشمس فيلزمها الظهر والعصر وقبل طلوع الفجر فيلزمها المغرب والعشاء واذا كنا نفرع علي قول الاحتياط وجب مراعاته في كل شيء هذا قول أبي زيد قال الراعي ويحكي أيضاً عن ابن سريج قال وهو ظاهر المذهب عند الجمهور وبه قطع المتولي والبعثي وغيرهما (قلت) وقطع به القاضي حنين أيضاً ورجحه امام الحرمين وجمهور الخراسانيين والدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر المقدسي من العراقيين قالوا لانه مقتضى الاحتياط والشافعي كما لم يذكر اتقضاء لم ينفه ومقتضى مذهبه الوجوب وحجة الاولين ما ذكره امام الحرمين انا لا نلزم المتحيرة كل ممكن لانه يؤدي الي حرج شديد والشريعة تحط عن المكلف أموراً بدون هذا الضرر والدليل علي أنه لا يلزمها كل ممكن أن عدها تنقضي بثلاثة أشهر ولا تقعد الي اليأس واختار صاحب الحاوي طريقة أخرى فقال الصحيح عندي أنها تنزل تنزيلين هما أغلظ أحوالها أحدهما تقرير دوام الطهر الي وقت الصلاة وامكان أدائها ووجوب الحيض بعده فيلزمها الصلاة في أول الوقت بالوضوء دون الغسل والتنزيل الثاني دوام الحيض الي دخول وقت الصلاة ثم وجود الطهر بعده فيجب الغسل في آخر الوقت دون الوضوء فحصل من التنزيلين أنه يلزمها أن تصلي الظهر في أول وقتها بالوضوء لاحتمال أن يكون آخر طهرها ثم تصلبها في آخر وقتها بالغسل لاحتمال أن يكون أول طهرها فاذا دخل وقت العصر صلت العصر في أول وقتها بالوضوء ثم صلتها بالغسل في آخر الوقت اذا بقي منه ما ينع ما يلزمها به صلاة العصر ثم أعادت الظهر مرة ثالثة في آخر وقت العصر بالغسل لاحتمال ابتداء الطهر في آخر وقت العصر

الصلاة متى كان العود معتاداً بعد ام قرب وانما يمنع الشروع من غير استئناف الوضوء اذا لم يكن العود معتاداً أصلاً ويجوز أن يؤول كلامه علي ما ذكره المعظم ولا يبعد أن يلحق ندره العود وبعده في عاداتها بعدم اعتياد العود والله اعلم ثم قوله فلها الشروع في الصلاة في الحالة الاولى محمول

فيلزمها الظهر والعصر فان قدمت العصر اثمانية علي الظهر الثالثة كان الغسل لها وتوضأت للظهر وان قدمت الظهر علي العصر كان الغسل لها وتوضأت للعصر فاذا غربت الشمس صلت المغرب بغسل صلاة واحدة لانه ليس لها الا وقت واحد فاذا دخل وقت العشاء صلتها في اول الوقت بالوضوء ثم اعادتها في آخرة وتعيد معها المغرب وتغتسل للاولي منهما وتتوضأ للآخري فاذا طلع الفجر صلت الصبح في اول الوقت بوضوء ثم اعادتها في آخرة بغسل فتصير مصلية للظهر ثلاث مرات مرة في اول الوقت بالوضوء ومرة ثانية في آخرة بالغسل وثالثة في آخر وقت العصر بغسل لها والعصر وتصير مصلية للعصر مرتين مرة في اول وقتها بوضوء وثانية في آخرة بغسل وتصير مصلية للمغرب مرتين مرة في وقتها بالغسل ومرة في آخر وقت العشاء بالغسل لها وتصير مصلية للعشاء مرتين مرة بالوضوء في اول وقتها ومرة في آخرة بالغسل وكذا الصبح فثبراً ييقين هذا كلام صاحب الحاوي: واما طريقة جمهور العراقيين فظاهرة لا تحتاج الى تفريع بل تصلي ابداً ولا قضاء واما طريقة ابي زيد الروزي ومتابعيه فقال القاضي حسين والمتولي والبعوي وآخرون تصلي علي هذه الطريقة الصلوات الخمس مرتين بستة اغسال واربع وضوءات فتصلي الظهر في وقتها بغسل ثم العصر كذلك ثم المغرب كذلك ثم تتوضأ بعد المغرب وتقضي الظهر ثم تتوضأ وتقضي العصر ثم تصلي العشاء في وقتها بغسل ثم الصبح في وقتها بغسل ثم تتوضأ وتقضي المغرب ثم تتوضأ وتقضي العشاء ثم تقضي الصبح بعد طلوع الشمس بغسل هذا كلامهم وبسطه امام الحرمين ووضحه بادلته وزاد فيه واتقنه ثم لخص طريقته واختصرها الرافي فقال اذا قلنا بهذه الطريقة تغتسل في اول وقت الصبح وتصليها ثم اذا طلعت الشمس اغتسلت مرة اخرى وصلتها لاحتمال أن الحيض صادف المرة الاولى وانقطع بعدها فلزمها وبالمرتين تبرأ من الصبح قطعاً ولا يشترط المبادرة بالمرّة الثانية بعد طلوع الشمس بل متى صلنها قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من اول وقت الصبح أجزأها لان الحيض ان انقطع في وقت الصبح لم يعد الي الخمسة عشر قال امام الحرمين ولا يشترط تأخير جميع الصلاة الثانية عن الوقت بل لو وقع بعضها في آخر الوقت جاز بشرط أن يكون دون تكبيرة اذا قلنا تجب الصلاة بادراك تكبيرة او دون ركعة لانه ان انقطع قبل المرة الثانية أجزأها الثانية وان انقطع في اثنائها فلا شيء عليها قال الرافي انكاراً علي امام الحرمين ينبغي أن ينظر الي اول زمن الغسل مع الجزء الواقع من الصلاة في الوقت لاحتمال الانقطاع في أثناء الغسل ومعلوم أنه لا يمكن ان يكون ذلك دون تكبيرة ويبعد ان يكون دون ركعة هذا حكم الصبح واما العصر

علي ما اذا كانت مدة الانقطاع يسيرة وان كان اللفظ مطلقاً أما لو كانت مديدة فلا بد من اعادة الوضوء كما سبق ثم عرّوض الانقطاع في أثناء الصلاة كعروضه قبل الصلاة بناء علي ظاهر المذهب في أن الشفاء في الصلاة كهبوقها فاذا لم يكن معتاداً لها أوجرت علي عاداتها بالانقطاع قد ما تتمكن فيه من فعل الطهارة

والعشاء فتصليهما مرتين كذلك واما الظهر فلا يكفي وقوعها في المرة الثانية في اول وقت العصر ولا يكفي أيضاً وقوع المغرب في اول وقت العشاء لاحتمال الانقطاع في اواخر وقتها فيجب أن تعيد الظهر في الوقت الذي تعيد العصر وهو بعد خروج وقت العصر وتعيد المغرب مع العشاء بعد خروج وقت العشاء ثم اذا اعادت الظهر والعصر بعد المغرب نظر ان قدمتهما علي اداء المغرب وجب غسل للظهر ووضوء للعصر وغسل المغرب واما كفاها غسل للظهر والعصر لانه ان انقطع حيضها قبل المغرب فقد اغتسلت له وان انقطع بعد المغرب فليس عليها ظهر ولا عصر وانما وجب غسل المغرب لاحتمال الانقطاع في خلال الظهر والعصر وعقبها وكذا الحكم اذا قضت المغرب والعشاء بعد طلوع الفجر قبل اداء الصبح وحينئذ تكون مصلية الصلوات الخمس مرتين بوضوءين وثمانية اغسال وان أخرت الظهر والعصر عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب وكفاها ذلك للظهر والعصر لانه ان انقطع قبل الغروب فهي طاهر والا فلا ظهر ولا عصر عليها ويجب وضوء للظهر ووضوء للعصر كسائر المستحاضات وكذا القول في المغرب والعشاء اذا أخرتهما عن اداء الصبح وحينئذ تكون مصلية الصلوات الخمس باربع وضوءات وستة اغسال وعلي الطريق الاول يكون قد أخرت المغرب والصبح عن أول وقتها لتقديمها القضاء عليهما فتراهما سواهما واما ما يقال امام الحرمين اذا أخرت الصلاة الارلى عن اول الوقت حتى مضى ما يبع الغسل وتلك الصلاة لم يكف فعلها مرة أخرى في آخر الوقت او بعده علي التصوير السابق لاحتمال أنها طاهر في اول الوقت ثم يطرأ الحيض فيلزمها الصلاة وتكون الصلاتان واقعتين في الحيض بل يحتاج الى فعلها مرتين اخرين بغسلين ويشترط كون احدهما بعد انقضاء وقت الرفاهية والضرورة وقبل تمام خمسة عشر يوماً من افتتاح الصلاة في المرة الاولى وان تكون الثانية في أول السادس عشر من آخر الصلاة في المرة الاولى وحينئذ تبرأ بيتين ومع هذا كله لو اقتصر على اداء الصلوات في أوائل اوقاتها ولم تقض شيئاً حتى مضت خمسة عشر يوماً او مضى شهر لم يجب عليها لسكل خمسة عشر يوماً إلا قضاء صلوات يوم وليلة فقط لان القضاء لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع في خمسة عشر المرة واحدة ويجوز ان يجزيه قضاء صلاتي جمع وهما ظهر وعصر او مغرب وعشاء فاذا شككنا وجب قضاء صلوات يوم وليلة كمن نسي صلاتين من خمس ولو كانت تصلي في اوساط الاوقات لزمها ان تقضى للخمسة عشر صلوات يومين وليلتين لاحتمال ان يطرأ

والصلاة بطلت طهارتها وصلاتها وان كان الانقطاع معتاداً لها ومدته دون ذلك لم يؤثر وقوله فان انقطع قبل الصلاة انما يقيد بما قبل الصلاة لانه أراد ترتيب الشروع عليه لارتتيب حكم ينظم الحاليتين

قال ﴿الباب الثاني في المستحاضات وهن أربعة﴾

﴿المستحاضة الاولى مبتدأة مميزة ترى الدم اقوى (ح) اولاً فتحيض في الدم القوي بشرط

الحيض في وسط صلاة فتبطل وينقطع في وسط اخرى فتجب ويحتمل ان يكونا مثلين: ومن فاته
صلاتان متماثلتان لا يعرفهما لزمه صلوات يومين وليلتين بخلاف ما لو وصلت في أول الاوقات فانه
لو فرض ابتداء الحيض في أثناء الصلاة لم يجب لانها لم تدرئك من الوقت ما يسعها هذا آخره كلام الراعي
المختصر من كلام امام الحرمين قل امام الحرمين فان قيل هذا الذي ذكرتموه الآن مخالف
ماسبق من قولكم يجب قضاء كل صلاة فانكم الآن صرتم الي انه لا يجب في الخمسة عشر الا
قضاء خمس صلوات فالجواب ان هذا الذي ذكرناه من الاكتفاء بقضاء خمس صلوات في الخمسة
عشر امر اغفله الاصحاب وهو مقطوع به والذي ذكرناه اولاهو فيما اذا ارادت ان تبرا في كل يوم
عما عليها وكانت تؤثر المبادرة وتخاف الموت في آخر كل ليلة فاما اذا أخرت القضاء فلا شك انه
لا يجب في الخمسة عشر الاقضاء صلوات يوم وليلة فان نسبنا ناسب الي مخالفة الاصحاب سفهنا
عقله فان القول في هذه المقاضاة يتعلق بمسالك الاحتمالات وقد مهد الأئمة للقواعد كاتراجم
ووكلوا استقصاءها الي أصحاب الفطن والقرائح ونحن ندلم لمن ينبغي مزيدا ان يبدى شيئا
وراء ما ذكرناه مفيدا علي شرط ان يكون مفيدا . وبالجملة النظر الذي يخفف في أمر المتحيرة بالغ
الموقع مستفاد: هذا آخر كلام امام الحرمين: وقد صرح البغوي وآخرون بما ذكره امام الحرمين
من أنها اذا لم تزد علي الصلوات في اول أوقاتها لا يجب في الشهر الا قضاء صلوات يومين هذا بيان
صلوات الوقت فاما اذا ارادت صلاة مقضية او مندورة ففيها كلام نذكره بعد صيامها ان شاء الله تعالى
(فصل في صيام المتحيرة)

اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي انه يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال
الطهر في كل يوم فاذا صامته وكان تاما اختلفوا فيما يحسب لها منه فنقل امام الحرمين وجماعات
ان الشافعي رحمه الله نص انه يحسب لها منه خمسة عشر يوما وبهذا قطع جمهور اصحابنا المتقدمين
من قطع به أبو علي الطبري في الافصاح والشيخ أبو حامد والمحاملي وأبو علي السنجى في شرح
التلخيص وآخرون من المصنفين ونقله صاحب الحاوي عن اصحابنا كلهم ونقله الدارمي عن
جمهور اصحابنا قال ولم أرفيه خلافا لالماسند كرهه عن أبي زيد ونقله الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه
حيط عن عامة مشايخهم ثم قال واجمع الاصحاب عليه وقطع به من المتأخرين الغزالي في كتابه
الخلاصة والجرجاني في كتابيه التحرير والبلغة وقال الشيخ أبو زيد المروزي امام اصحابنا الخراسانيين
ألا يزيد علي خمسة عشر يوما ولا ينقص عن يوم وليلة وتستحيض في الضعيف بشرط ألا
ينقص عن خمسة عشر يوما والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاضافة الي لون ضعيف بعده «ولو
رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم طبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين القوة والضعف ففي وجه
تلحق بالسواد اذا امكن الجمع الا ان تصير الحمرة أحد عشر وفي وجه تلحق الحمرة ابدا بالصفرة

لا يحسب لها منه الا اربعة عشر يوما لاحتمال ابتداء الدم في بعض اليوم الاول واتقطاعه في بعض السادس عشر فيفسد الستة عشر ويبقى اربعة عشر واطبق المتأخرون من الخراسانيين علي متابعة أبي زيد ووافقهم من العراقيين الدارمي وصاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب والمصنف وصاحب الشامل وآخرون من المتأخرين وأشار امام الحرمين وغيره إلى ان في المدة آلة طريقتين احدهما اثبات خلاف في انه يحصل اربعة عشر او خمسة عشر والثاني القطع باربعة عشر وتأولوا النص علي انها حفظت ان دمها كان ينقطع في الليل واحتج القائلون بخمسة عشر بان اكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما فيبقى خمسة عشر هكذا اطلقوه قال الشيخ أبو محمد هذا الذي قاله أبو زيد يحتمل لكن الذي اجمع عليه اصحابنا خمسة عشر وسلك سبيل التخفيف عنها في بعض الاحوال هذا الذي ذكرته من الاختلاف هو المشهور في طرق المذهب واختار امام الحرمين طريقة أخرى فحكى نص الشافعي وقول أبي زيد واختلاف الاصحاب ثم قال والذي يجب استدراكه في هذا انا اذا قلنا ترد المبتدأة الى سبعة أيام ويحكم لها بالطهر ثلاثة وعشرين يوما فينتجه أن يقال حيض المتحيرة سبعة أيام في كل ثلاثين يوما فانه لا فرق بينها وبين المبتدأة الا في شيء واحد وهو انا نعم ابتداء دور المبتدأة دون المتحيرة فاما تنزيلها علي غالب الحيض قياسا على المبتدأة فمتجه لا يتقدح غيره فليقدر لها سبعة أيام في شهر رمضان ثم قد تفسد بالسبعة ثمانية فيحصل لها اثنان وعشرون يوما قال فان قيل هذا عود الى القول الضعيف أن المتحيرة ترد الى مرد المبتدأة قلنا هي مقابلة عنها في ابتداء الدور فاما ردها الي الغالب فيما يتعلق بالعدد الذي انتهى التفريع اليه فلا يبعده غيره وأقصى ما يتخيله الفارق ان المتحيرة كان لها عادات فلا تأمن اذا ردت الي الغالب أن تخالف تلك العادات والمبتدأة لم يسبق لها عادة فهذا الفرق ضعيف لان المبتدأة ربما كانت تحيض عشرة لو لم تستحض هذا آخر كلام امام الحرمين فحصل في المدة آلة ثلاثة أوجه أو ثلاثة مذاهب لاصحابنا وحكي القاضي أبو الطيب عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رحمهم الله أنه يبطل عليها من رمضان صوم عشرة أيام وهي أكثر الحيض عنده وهذا موافق لنص الشافعي ومتقدمي

المستحاضات أربع لان التي جاوزدها اكثر الحيض أما أن تكون مبتدأة وهي التي لم يسبق لها حيض وطهر أو معتادة وهي التي سبق لها ذلك وعلي التقديرين فاما أن تكون مميزة أو لا تكون فالاصناف اذا اربعة مبتدأة مميزة مبتدأة غير مميزة معتادة مميزة معتادة غير مميزة وهذه اصناف الاواني يميز وقت حيضهن عن استحاضتهن: أما الناسية فلا يمكن التمييز في حقها بين الحيض والاستحاضة وتختص لذلك بأحكام فافر دلها بابا بعد هذا (المستحاضة الاولى) المبتدأة المميزة: هي التي ترى الدم على نوعين احدهما أقوى أو على ثلاثة أنواع احدها أقوى وترد الي التمييز علي معنى انها تكون حائض في أيام القوي مستحاضة في أيام الضعيف خلا فالأبي حنيفة حيث قال ترد الي اكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده وتطهر باقى الشهر لنا مروى في الصحيحين

أصحابنا رحمهم الله أنه يبطل خمسة عشر وتحصل خمسة عشر والله أعلم * هذا كله إذا كان شهر رمضان تاماً أما إذا صامته وكان ناقصاً وقلنا بطريقة المصنف والمتأخرين أن الكل يحصل منه أربعة عشر فقد قطع الأصحاب في الطريقتين بأنها لا يحسب لها منه إلا ثلاثة عشر يوماً لأنه يفسد ستة عشر لما ذكرناه من احتمال الطرو من نصف النهار وانقطاعه في نصف السادس عشر فيبقى ثلاثة

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة قال لا إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا أقبلت الحیضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاغسلى عنك الدم وصلی» (١)*

(١) (حديث) عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة قال لا إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا أقبلت الحیضة فدعى الصلاة فاذا ادبرت فاغسلى عنك الدم وصلی لفظ الترمذی من رواية وكيع وعبد الوهاب معاوية عن هشام عن ابيه عنها وزاد قال ابو معاوية في حديثه وتوضأى لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت وراه ابو داود وابن ماجه من حديث وكيع وفيه وتوضأى ورواه ابن حبان في صحيحه وابو داود والنسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهرى عن عروة وفيه فتوضأى وصلی ومن طريق ابى حمزة السكرى عن هشام بن عروة بلفظ فاغسلى وتوضأى لكل صلاة ورواه مسلم في الصحيح دون قوله وتوضأى من حديث هشام ثم اخرجه عن خلف عن حماد بن زيد عن هشام وقال في آخره وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضأى لانها زيادة غير محفوظة وقد بين ابو معاوية في روايته انها قول عروة وكان مساماً ضعف هذه الرواية لمخالفتها سائر الرواة عن هشام: قلت قد زانها غيره كما تقدم وكذا رواه الدارمى من حديث حماد بن سلمة والطحاوى وابن حبان من حديث ابى عوانة وابن حبان من حديث ابى حمزة السكرى: قلت ورواية ابى معاوية المفصلة اخرجهما البخارى لكن سياقه لا يدل على الادراج كما بينته في المدرج: وروى ابو داود وابن ماجه من طريق الاعمش عن حبيب بن ابى ثابت عن عروة عن عائشة لم ينسب ابو داود عروة ونسبه ابن ماجه في روايته فقال ابن الزبير وكذا الدارقطنى وقد قال على بن المدينى وغيره ولم يسمع حبيب من عروة بن الزبير وانما سمع من عروة المزنى وقال الترمذى في الحجج عن البخارى لم يسمع حبيب من عروة بن الزبير شيئاً: وقد أخرج البزار واسحاق بن راهويه هذا الحديث في ترجمة عروة بن الزبير عن عائشة فان كان عروة هو المزنى فهو مجهول وان كان ابن الزبير فلا سند منقطع لان حبيب بن ابى ثابت مدلس: وقد روى الحاكم من حديث ابن ابى مليكة عن عائشة في قصة فاطمة بنت ابى حبيش ثم لتغتسل في كل يوم غسل ثم الطهور عند كل صلاة ولاصحاب السنن سوى النسائى من طريق عدى بن ثابت عن ابيه عن جده مرفوعاً انه امر المستحاضة تدع الصلاة ايام اقرانها ثم تغتسل والوضوء عند كل صلاة واسناده ضعيف: وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة رواه ابو يعلى باسناد ضعيف ومن طريقه البيهقي وعن سودة بنت زمعة نحوه رواه الطبرانى *

عشر هكذا صرح به الدارمي وطاحب الحاوي والشيخ نصر والمتولي والبعوي والرافعي وآخرون من الطريقتين ولم أر فيه خلافاً لاحد من أصحابنا وأما قول المصنف فتصوم رمضان وشهراً آخر فإن كان الشهر الذي صامه الناس ناقصاً وجب عليها قضاء يوم فقد حمله صاحب البيان على أن معناه أنها صامت مع الناس رمضان الناقص فحصل لها ثمانية عشر وصامت شهراً كاملاً فحصل منه أربعة عشر أيضاً فبقى يوم قال لأن الشهر الهلالي لا يخلو من طهر صحيح متفرقاً أو متتابعاً فإذا كان الشهر ناقصاً فلا بد فيه من طهر كامل ويدخل النقص على أكثر الحيض قال ومن اعترض على صاحب المذهب في هذا فليس قوله بصحيح لأن الله تعالى أجرى العادة أن الشهر لا يخلو من طهر صحيح هذا كلام صاحب البيان فيه وفي مشكلات المذهب وليس هو بصحيح بل مجرد دعوى لا يوافقها عليها أحد بل صرح الاصحاب بمخالفتها كما سبق بل الصواب حمل كلام المصنف على ما اذا لم تصم مع الناس رمضان بل صامت شهرين كاملين غير رمضان الذي صامه الناس ناقصاً فبقى عليها يوم وهذا الذي حملاه عليه يتعين المصير اليه لأنه موافق للاصحاب والقاعدة مع سلامته من دعوى لا تقبل وكلام المصنف يدل عليه فانه قال فان كان الشهر الذي صامه الناس ولم يقل الذي صامته وقد أنكر الرازي وغيره على المصنف وغلطوه وأبطلوا تأويل صاحب البيان ولا يصح الانكزار على المصنف بل كلامه محمول على هذا الذي قلناه

ويروى انه قال «دم الحيض اسود وان له رائحة فاذا كان ذلك فدعي الصلاة واذا كان الآخر فاغتسلي وصلّي» (١) وورد في صفته انه اسود محتدم بحراني ذو دفعات (٢) وفي دم الاستحاضة انه احمر رقيق مشرق (٣) والاسود هو الذي تعلوه حمرة متراكمه فيضرب من ذلك الى السواد والمحتدم هو الحار الذي يلذغ البشرة ويحرقها

(١) حديثه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش ان دم الحيض اسود يعرف وان له رائحة فاذا كان ذلك فدعي الصلاة واذا كان الآخر فاغتسلي وصلّي ابو داود والنسائي من حديث عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش وزاد النسائي فانما هو عرق الا انه ليس عندها وان له رائحة وكذا رواه ابن حبان والحاكم: (تنبه) وقع في الوسيط تبعاً للنهاية زيادة بعد قوله فانما هو عرق انقطع وانكر قوله انقطع ابن الصلاح والنووي وابن الرفعة وهي موجودة في سنن الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق ابن ابي مليكة جاءت خاتى فاطمة بنت ابي حبيش الى عائشة فذكر الحديث وفيه فانما هو داء غرض أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع *

(٢) قوله ورد في صفته انه اسود محتدم بحراني ذو دفعات هذا تبع فيه الفزالي وهو تبع للإمام وفي تاريخ العقيلي عن عائشة نحوه قالت دم الحيض احمر بحراني ودم الاستحاضة كغسالة اللحم وضعفه والصفة المذكورة وتمت في كلام الشافعي في الام *

(٣) قوله ورد في صفته انه احمر رقيق مشرق لم يجده بل روى الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث ابي امامة مرفوعاً دم الحيض اسود خائر تعلوه حمرة ودم الاستحاضة اصفر رقيق وفي رواية ودم الحيض لا يكون الا اسود غليظاً تعلوه حمرة ودم الاستحاضة دم رقيق تعلوه صفرة *

من أنها اذا لم تصم رمضان الناقص وصامت شهرين كاملين غيره يبقى عليها يوم تفرغ على المذهب وهو أن من أفطر رمضان الناقص كفاه تسعة وعشرون يوماً ولنا وجه أنه يلزمه ثلاثون يوماً حكاها الدارمي هنا وحكاها غيره وسيأتي ايضاحه في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى *

﴿فرع﴾ في صيام المتحيرة يوماً عن قضاء او نذر أو كفارة أو فدية في الحج أو تطوعاً أو غيره فاذا أرادت تحصيل صوم يوم فهي مخيرة ان شاءت صامت اربعة أيام من سبعة عشر يومين من أولها وبومين من آخرها وهذا الطريق هو الذي ذكره المصنف وصاحب الحاوي وآخرون وقد يكون لها في هذا غرض بان تريد الا يتخلل فطر بين الصوم في واحد من الطرفين لأنان بدأ الحيض في اليوم الاول سلم السابع عشر وان بدأ في الثاني سلم الاول وان كان الثاني آخر حيضة سلم السادس عشر وان شاءت صامت ثلاثة أيام من سبعة عشر فتصوم الاول والثالث والسابع عشر فيحصل يوم علي كل تقدير لأنه ان بدأ الحيض في اثناء الاول حصل السابع عشر وان بدأ في الثاني حصل الاول وان كان الثالث آخر حيضة حصل الثالث وان كان الثالث آخر حيضة حصل السابع عشر وهذا الذي ذكرناه من صوم الاول والثالث والسابع عشر تمثيل وليس بشرط وانما ضابط براءتها بثلاثة أن تصوم يوماً متى شاءت وتفطر الذي يليه ثم تصوم يوماً آخر اما الثالث واما الخامس عشر واما ما بينهما وتفطر السادس عشر وتصوم السابع عشر فهذا اقصر

بحدته ويختص برائحة كريهة ودم الاستحاضة رقيق لا احتدام فيه يضرب الى الشقرة أو الصفرة ولذلك يسمى مشرقا وقيل المحتدم هو الضارب الى السواد والبحراني هو الشديد الحرة قال صاحب الغريبين يقال احمر باحر وبحراني أي شديد الحرة ثم انما يحكم بالتمييز بثلاثة شروط شرطان منها في القوى وهما ألا يزيد علي خمسة عشر يوماً ولا ينقص عن يوم وليلة وإلا كان زائداً علي اكثر الحيض أو ناقصاً عن أقله فلا يمكن تحيضها فيه والثالث في الضعيف وهو ألا ينقص عن خمسة عشر يوماً وذلك لاننا نريد أن نجعل الضعيف طهراً واقوى بعده حيضة اخرى وإنما يمكن جعله طهراً اذا بلغ أقل الطهر فلو رأت ستة عشر دماً اسود ثم احمر فقد فقد الشرط الاول ولو رأت يوماً أو نصف يوم اسود ثم احمر فقد فقد الشرط الثاني ولو رأت يوماً وليلة دماً اسود واربعة عشر احمر ثم عاد الاسود فقد فقد الشرط الثالث وهو ألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر وقول الاصحاب ينبغي ألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً أرادوا خمسة عشر علي الاتصال وإلا فلورأت يوماً اسود وبومين احمر وهكذا ابداً فجملة الضعيف في الشهر لم ينقص عن خمسة عشر يوماً لكن لما لم يكن علي الاتصال لم يكن ذلك تمييزاً معتبراً ثم بماذا اعتبر القوة والضعف فيه وجهان احدهما وهو الذي ذكره في الكتاب ان الاعتبار في القوة والضعف بمجرد اللون فالاسود قوي بالاضافة الي الاحمر والاحمر قوي بالاضافة الي الاشقر والاشقر اقوى من الاصفر والاكثر اذا جعلناها حيضاً وادعي امام الحرمين قدس

مدة يمكن فيها قضاء اليوم ولها ان تؤخر الصوم الثالث عن السابع عشر الى آخر التاسع والعشرين لكن شرطه انه يكون المتروك بعد الخمسة عشر مثل ما بين صومها الاول والثاني وأقل فلو صامت الاول والثالث واثامن عشر لم يجزئها لان المتروك بعد الخمسة عشر يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك لاحتمال انقطاع الحيض في الثالث وابتداء حيض آخر في اثنامن ولو صامت الاول والرابع والاثامن عشر جاز لحصول الشرط ولو صامت في هذه الصورة السابع عشر بدل الثامن عشر جاز لان المتروك أقل ولو صامت الاول والخامس عشر فقد خللت بين الصومين ثلاثة عشر فلها ان تصوم الثالث في التاسع والعشرين أو السابع عشر أو ما بينهما ولا يجوز ان تصوم السادس عشر لأن الشرط أن تترك شيئاً بعد الخمسة عشر فأنها لو صامته احتمل انقطاع الحيض في نصف اليوم الاول وابتدائه في نصف السادس عشر فينقطع في التاسع والعشرين فتفسد الثلاثة أما اذا صامت الثلاثة من ثلاثين يوماً فصامت الاول والاخير مع يوم بينهما فلا يجزئها لانها ان صامت مع الطرفين الخامس عشر احتمل انقطاع الحيض في نصف الخامس عشر فيفسد هو والاول ويفسد الاخير لطرأ ان الحيض في نصفه

وان صامت مع الطرفين السادس عشر احتمل انقطاع الحيض في النصف الاول وينقطع في نصف السادس عشر وتبتدىء في النصف الاخير فيفسد الجميع وان صامت مع الطرفين السابع عشر احتمل الانقطاع في نصف الثاني والابتداء في نصف السابع عشر فيفسد الجميع وهكذا القول في تنزيل باقي الصور اما اذا صامت الثلاثة من أحد وثلاثين يوماً أو اثنين وثلاثين أو أكثر فصامت الطرفين ويوما بينهما فلا يجزئها ايضاً وتزيله ظاهر قال الدارمي بعد أن ذكر نحو

الله روحه كون هذا الوجه متفقاً عليه وقال لو رأيت خمسة سواداً مع الرائحة المنعوتة في الخبر حيث قال «له رائحة تعرف» وخمسة سواداً بلا رائحة فهادم واحد وفاقا الوجه الثاني وهو الذي ذكره أصحابنا العراقيون وغيرهم أن القوة تحصل باحدى خصال ثلاث اللون كما ذكرنا في الوجه الاول والرائحة فالذي له رائحة كريهة أقوى مما لا له رائحة والثلثين فالثلثين أقوى من الرقيق فيجب أن يكون قوله والقوى هو الاسود والاحمر بالاضافة الى لون ضعيف بعده معلماً بالواو لهذا الوجه علي أن الاصح هذا الوجه على خلاف ما ذكره صاحب الكتاب الا ترى أن الشافعي رضي الله عنه ذكر في صفة الحيض أنه محتدم ثخين له رائحة وورد في الخبر التعرض لغير اللون كما ورد التعرض للون وعلى هذا اقلاً يشترط اجتماع الصفات كلها بل كل واحدة منها تقتضى القوة وحدها ولو كان بعض دمها موصوفاً

﴿ حديث ﴾ انه صلى الله عليه وسلم قال لحمنة بنت جحش انعت لك الكرسف قالت هو اكثر من ذلك قال فاتخذى ثوبا للحديث تقدم في اوائل الباب *
﴿ حديث ﴾ عائشة جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الحديث كما تقدم في الرواية الماضية دون قوله وتوضاى قال اسخرجاه في الصحيحين وهو كما قال كما تقدم *

ما ذكرته في ان اقل ما يصح منه صوم يوم ثلاثة ايام وان اقل ما يصح منه صوم اثلاثة سبعة عشر وأكثره تسعة وعشرون هذا الذي ذكرناه في طريق صوم اليوم هو الصحيح المشهور في كتب متأخرى الاصحاب من الطريقتين ونقل جماعة أن الشافعي نص أنه يكفيها صوم يومين بينهما اربعة عشر وقال امام الحرمين نص الشافعي أنها تصوم يومين بينهما خمسة عشر قال الامام واجمع أئمتنا على انه حسب صوم الاول من الخمسة عشر فإنها لو صامت يوماً وأفطرت خمسة عشر ثم صامت يوماً احتمال كون اليومين طراً في حيضتين وإذا افطرت بينهما اربعة عشر فيحصل أحدهما قال الامام وهذا المنقول عن الشافعي لا يتجه الا مع انطباق الحيض على اول اليوم وآخره ابتداء وانقطاعاً وحاصل ما ذكره الامام موافقة غيره في نقل النص أنها تصوم يومين

بصفه من الصفات الثلاث والبعض خالياً عن جميعها فالقوى هو الموصوف بها وان كان للبعض صفة وللبعض صفتان فالقوى الثاني وان كان للبعض صفتان والثاني وان كان للبعض صفتان وللصفات الثلاث فالقوى الثاني وان وجد في البعض صفة وفي البعض أخرى فالحكم للسابق منها كذلك ذكره في التتمة وهو موضع التأمل ثم اذا وجدت الشروط الثلاث للتمييز فلا يخلو إما أن يتقدم القوى أو يتقدم الضعيف فان تقدم القوى نظر ان استمر بعده ضعيف واحد كما اذا رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة مستمرة فايام القوى حيض وأيام الضعيف استحاضة لما سبق من الخبر ولا فرق بين أن يتأدى زمان الضعيف وبين أن يقصر على ظاهر المذهب وفيه وجهان آخران أحدهما أن الضعيف أن كان مع القوى قبله تسعين يوماً فما دون ذلك عملنا بالتمييز وقلنا هي مستحاضة في أيام الضعيف وان جاوزت ابتدأت بعد التسعين حيضة أخرى وجعلنا كل دور تسعين ذكره امام الحرمين بناء على ما قال القفال في حد العادة المردود اليها وسند ذلك في باب النفاس والوجه الثاني ذكر في التتمة ان من شرط اعتبار التمييز ألا يزيد مجموع القوى والضعيف على ثلاثين يوماً فان زاد سقط حكم التمييز لان الثلاثين لا تخلو عن حيض وطهر في الغالب وليس بعض المقادير بعد مجاوزة الثلاثين أولى بأن يجعل دوراً من بعض فعلي هذا ينضم شرط رابع الى الشروط الثلاث المشهورة والاصح الاول لان أخبار التمييز مطلقة وهو الذي يوافق كلام الشافعي رضي الله عنه فانه قال فاذا ذهب ذلك الدم يعني القوى وجاءها الدم الاحمر الرقيق المشرق فهو عرق وايسر بالحیضة فعليها ان تغتسل اطلق الكلام اطلاقاً هذا اذا استمر بعد القوى ضعيف واحداً اذا وجد بعده ضعيفان كما اذا رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم صفرة مطبقة فالحمرة المتوسطة تلحق بالقوى قبلها ام بالضعيف بعدها حكى صاحب الكتاب فيه وجهين أحدهما أنها تلحق بالسواد ان امكن وذلك بان لا يزيد المجموع على خمسة عشر لانها قویان بالاضافة الى ما بعدهما وقد امكن جعلها حیضاً فصار كما لو كان كل ذلك سواداً او حمرة فان لم يمكن الجمع حينئذ تلحق الحمرة بالصفرة والثاني انها تلحق بالصفرة بكل حال لانها اذا دارت بين ان

٥١٧

بينها اربعة عشر وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والمجالي وجماعات من كبار المتقدمين ونقله صاحب
الحاوى عن اصحابنا ثم افسده وكذا نقله الدارمي وفسده وكذا افسده من حكا من المتأخرين
وهذا الافساد بنوه علي طريقتهم أن صوم رمضان خمسة عشر فليس هو بفساد بل يكفيها يومان
بينها اربعة عشر ولا تبالي باحتمال الطرآن نه ف النهار هذا كله تفريع علي المذهب المنصوص
الذي قطع به الاصحاب انها علي قول الاحتياط تبني امرها علي تقدير اكثر الحيض أما علي
اختيار امام الحرمين الذي قدمناه عنه انها ترد الي سبعة فقال الامام يكفيها صوم يومين بينها
سبعة ايام قال ولكن وان كان هذا ظاهرا منقاسا فنحن نتبع الائمة ونفرغ علي تقدير اكثر
الحيض فهذا الذي ذكرته في هذا الفرع وما قبله مختصر واضح جامع يسهل به معرفة ما ساد كره
ان شاء تعالى ويتضح به جل من قوا مصومها وبالله التوفيق *

تلتحق بالقوى قبلها وبين أن تلتحق بالضعيف بعدها والاحتياط هو الثاني فيصار اليه ويحصل
من هذا السياق اثبات وجهين في حالة امكان الجمع والجزم باللاحق بالصفرة في حالة
عدم الامكان وفي كل واحدة من الحالتين طريقة أخرى سوى ذلك اما في حالة امكان
الجمع فقد قطع بعضهم بضم الحمرة الي السواد ونفي الخلاف فيه واما في حالة عدم الامكان
فقد اثبت بعضهم وجهين أحدهما ان حكم الحمرة حكم السواد لقوتها ولو زاد السواد علي خمسة
عشر كانت فاقدة للتمييز فكذلك اذا زاد مجموعهما وأظهرهما ان حيضها ايام السواد لاغير
لاختصاصها بزيادة القوة وبالأولية أيضا فان قلت أنما يكون ما ذكره جزما باللاحق بالصفرة عند عدم
الامكان اذا كان حكم المستثنى في قوله الا ان تكون الحمرة احدى عشر اللاحق بالصفرة ويحتمل انه اراد
الا ان تكون الحمرة احدى عشر فتكون فاقدة للتمييز وهو احد الوجهين المحكيين في الحالة الثانية
وعلي هذا التقدير فيكون ما ذكره اثباتا للخلاف في الحالتين فنقول نعم هذا محتمل لكن ايراد في الوسيط
يبين انه اراد ما ذكرناه ثم أعلم ان قوله اذا امكن الجمع الا أن تكون الحمرة احدى عشر ليس بجيد
من جهة اللفظ لانه يستحيل أن يكون ذلك استثناء من قوله اذا أمكن الجمع فان حالة عدم الامكان
لايستثنى من الامكان وانما هو استثناء من قوله يلحق بالسواد وحينئذ في قوله اذا امكن الجمع ما يعني
عن هذا الاستثناء وفي الاستثناء ما يفهم المقصود ويعني عن قوله اذا امكن الجمع فاحدهما غير محتاج
اليه فان اراد التمثيل فالسبيل ان نقول اذا أمكن الجمع بان لا تزيد الحمرة علي احدى عشر ولو تقدم
الاضعف من الضعيفين وتأخر الاقوي منهما كما اذا رأت سوادا ثم صفرة ثم حمرة فهذه الصورة
ترتب علي ما اذا كانت الحمرة متوسطة فان الحقتها بالسواد فالحكم كما اذا رأت سوادا ثم حمرة
ثم عاد السواد ولا يخفى مما ذكرنا من شرائط التمييز وان الحقتها عند التوسط بالصفرة
فالصفرة المتوسطة بها اولى أن تلتحق بما بعدها والله اعلم *

(فرع) في صيامها يومين واتفق جماهير من المتقدمين والمتأخرين في الطريقتين علي أنها اذا أرادت صوم يومين فأكثر ضعفت الذي عليها وضمت اليه يومين وقسمت الجميع نصفين فصامت نصفه في أول الشهر ونصفه في أول النصف الآخر ونعني بالشهر ثلاثين يوماً متى شاءت ابتدأت ولم أر لاحد من الاصحاب خلاف هذا الا لصاحب الحاوي والدارمي فأنا أذكر ان شاء الله تعالى طريقة الجمهور لوضوحها وشهرتها وخفة الكلام فيها ثم طريقة صاحب الحاوي ثم الدارمي وأختصر كل ذلك مع الايضاح الذي يفهمه كل أحد أن شاء الله تعالى: قال الجمهور اذا أرادت صوم يومين ضعنتهما وضمت اليهما يومين فتكون ستة أيام تصوم منها ثلاثة متى شاءت ثم تظفر

قال هذا اذا تقدم القوي فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواداً ثم استمرت الحمرة فالصحيح ان النظر الى لون الدم لا الى الاولية وقيل بجمعها ان اذا لم يكن الجمع بان لم يزد المجموع علي خمسة عشر ذكرنا ان بعد شرائط التمييز لا يخلو الحال اما ان يتقدم الدم القوي وقد بيناه او يتقدم الضعيف كما اذا رأت خمسة حمرة ثم سواداً ثم عادت الحمرة واستمرت فان أمكن الجمع بين الحمرة والسواد مثل أن تري خمسة حمرة وخمسة سواداً ففيه ثلاثة أوجه محكية عن ابن سريج أظهرها أن للنظر الى لون الدم دون الاولية فتكون حائضاً في خمسة السواد مستحاضة قبلها وبعدها ووجه ظاهر قوله صلي الله عليه وآله وسلم «أن دم الحيض أسود يعرف» وأيضاً فان ما سوى السواد ضعيف فلا يحمل حيصاً كما لو كان متأخراً عن السواد والثاني أنه يجمع بين السواد والحمرة قبله فتحيض فيها لان للحمرة قوة السبق وللسواد قوة اللون وقد أمكن الجمع والثالث أنه يسقط التمييز لان العدول عن أول الدم مع حدونه في زمان الامكان بعيد والجمع بين السواد والحمرة يخالف عادة التمييز فلا يبقى الا أن يحكم بسقوط التمييز وان لم يمكن الجمع بين الحمرة والسواد كما اذا كانت الحمرة السابقة خمسة والسواد أحد عشر ترتب علي الحالة الاولى ان قلنا ان حيصها الدم القوي فكذلك ههنا وان قلنا هي فاقدة للتمييز فههنا اولاً فان قلنا يجمع بينهما فقد تعذر الجمع ههنا فهي فاقدة للتمييز وسنين حكم المبتدأة التي لا تميز لها وفيه وجه آخر أن حيصها ههنا الدم المتقدم علي السواد نظراً الى الاولية فلو صار السواد ستة عشر فقد فقد أحد شروط التمييز فهي كمبتدأة لا تميز لها ويعود الوجه الصائر الي رعاية الاولية الذي ذكرناه الآن وهو ضعيف وسنعيد هذه الصورة لغرض آخر ان شاء الله تعالى واذا فرغنا علي الاصح وهو أن حيصها السواد فلو رأت المبتدأة خمسة عشر حمرة أولاً ثم خمسة عشر سواداً تركت الصوم والصلاة في جميع هذه المدة اما في الخمسة عشر الاولى فلانها ترجو الاقطاع واما في الثانية فلان السواد بين ان ما قبله استحاضة وانه هو الحيض ان اجتمع شرائط التمييز ويجوز أن يكون كذلك قال الأئمة ولا يتصور مستحاضة تدع الصلاة شهراً كاملاً الا هذه علي هذا الوجه وزاد ابو سعيد المتولي فقال ولوزاد السواد علي الخمسة عشر والصورة هذه فقد فات شرط التمييز

تمام خمسة عشر ثم تصوم السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر فيحصل يومان قطعاً لأنه ان بدأ الحيض في نصف اليوم الاول حصل السابع عشر والثامن عشر وان بدأ في نصف الثاني حصل الاول والثامن عشر وان بدأ في نصف الثالث حصل الاول وان كان الاول آخر حيضة حصل الثاني والثالث وان كان الثاني آخر حيضة حصل الثالث والسادس عشر وان أرادت صوم ثلاثة أيام ضعفتها وضمت اليها يومين فتكون ثمانية فتصوم أربعة وتفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم أربعة وإذا أرادت صوم أربعة صامت الخمسة الاولى والخمسة الرابعة وان أرادت صوم خمسة صامت ستة وأولاً ثم ستة وأولاً والسادس عشر *

وحكمها أن ترد من اول الاحمر الي يوم وليلة او الي ست او سبع على اختلاف قواين نذكرها من بعد فيكون ابتداء دورها الثاني الحادى والثلاثون فان حيضها فيه يوماً وليلة فهذه امرأة تؤمر بترك الصلاة احداً وثلاثين يوماً وان حيضها ستا او سبعا فهذه امرأة تؤمر بتركها ستا وثلاثين او سبعا وثلاثين *

قال ﴿ ثم المبتدأة اذا انقلب دمها الي الضعيف في الدور الاول فلا تصلي فلعل الضعيف ينقطع دون خمسة عشر يوماً فيكون الكل حياً فان جاوز ذلك أمرها بتدارك ما فات في أيام الضعيف نعم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذ بان استحاضتها ومهما شفيت قبل خمسة عشر يوماً فالضعيف حيض مع القوى ﴾

اذا بلغت الاثني سن الحيض فبدأ بها الدم لزماً أن تترك الصلاة والصوم كما ظهر الدم ولا يأتيها الزوج ثم لو انقطع لما دون أقل الحيض بان انه لم يكن حياً فتقتضى الصلاة والصوم هذا هو المذهب وفيه وجه آخر أنها لا تترك الصوم والصلاة حتى تمضي مدة أقل الحيض من أول ظهور الدم لان وجوبهما مستيقن وكونه حياً مشكوك فيه فلا يترك اليقين بالشك وهذا ما ذكره الشيخ أبو علي في شرح الفروع حيث قال اذا ابتداء الدم بها في رمضان وهي بنت خمس عشرة سنة فليس لها أن تفطر حتى يدوم قدر أقل الحيض فأنها حينئذ تعلم أنه حيض والظاهر من المذهب الاول لان الدم الخارج من مخرج الحيض في وقت الحيض يكون حياً غالباً وظاهراً واذا عرف ذلك فقول اذا كانت المبتدأة مميّزة فلا تشتغل بالصوم والصلاة بانقلاب دمها من القوى الى الضعيف فأنها لا تدري أنه تجاوز الخمسة عشر أم لا وبقتدير ألا يجاوز يكون الضعيف حياً مع القوى فلا بد لها من التبرص لتبين الحال فاذا تبرصت وجاوز الخمسة عشر عرفت أنها مستحاضة وان حيضها منحصر في أيام القوى علي ما سبق فتتدارك ما فات من الصوم والصلاة في أيام الضعيف هذا حكم الشهر الاول وأما في الشهر الثاني وما بعده فاذا انقلب الدم الى الضعيف اغتسلت وصامت وصلت ولم تبرص ولا مخرج ذلك علي أن العادة هل ثبتت مرة أم لا لان الاستحاضة

وان ارادت صوم ستة صامت سبعة ثم سبعة او هذا السادس عشر وان ارادت بجمعة صامت ثمانية ثم ثمانية او لها السادس عشر وهكذا فعل فيما بعد ذلك الى ثلاثة عشر فتصوم أربعة عشر ثم اربعة عشر او لها السادس عشر وان ارادت اربعة عشر صامت ثلاثين متوالية وان ارادت خمسة عشر صامت ثلاثين متوالية يحصل منها اربعة عشر ثم يبقى يوم وقد سبق بيان طريق اليوم وان ارادت ستة عشر أو سبعة عشر فاكثرت صامت ثلاثين متوالية يحصل منها اربعة عشر ثم يحصل الباقي بطريقة السابق وهذا كله واضح قل المتولي والبعوى والرافعى وآخرون ولو صامت في جميع هذه الصور قبل خمسة عشر ما علمها متواليا من غير زيادة وصامت مثله من أول السابع عشر وصامت بينهما يومين مجتمعين او متفرقين متصلين بالصوم الاول او بالثاني او غير متصلين اجزأها وبرئت ذمتها بيقين: هذه طريقة الجمهور : اما

علة مزمنة والظاهر دوامها ثم لو اتفق الاقطاع قبل الخمسة عشر وشفيت في بعض الادوار فالضعيف حيض مع القوى كما في الشهر الاول وءلم انه لا فرق في كون الكل حيضاً معها انقطع الدم قبل مجاوزة الخمسة عشر بين ان يتقدم القوى على الضعيف او يتقدم الضعيف هذا هو المشهور المقطوع به وحكى في التهذيب وجيزين فيما اذا تقدم الضعيف على القوى ولم يزد على الخمسة عشر كما اذا رأت خمسة حمرة وخمسة سواداً وانقطع دمه احد الوجهين ما حكيناه والآخر ان حيضها أيام السواد لانه أقوى وما قبله لا يتقوى به بخلاف ما بعده فانه يتبعه وحكى وجهين ايضاً فيما اذا رأت خمسة حمرة وخمسة سوادا وخمسة حمرة اصحهما ان الكل حيض والثاني حيضها السواد وما بعده لا: ثم المفهوم من اطلاقهم انقلاب الدم الى الضعيف ان يتمحض ضعيفاً حتى لو بقيت خطوط من السواد وظهرت خطوط من الحمرة لا ينقطع حكم الحيض وانما ينقطع اذا لم يبق السواد أصلاً وصرح امام الحرمين بهذا المفهوم وقوله في الكتاب كما ضعف الدم معلم بالميم لان ما الكا قال المميزة بعد الدم القوى تحيض ثلاثة ايام من الضعيف ايضاً احتياطاً لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «واذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي» وايضاً فانا لانجعل شيئاً من الدم القوى طهراً احتياطاً فكذلك لانجعل شيئاً من الدم الضعيف حيضاً ولك ان تعلم قوله في آخر الفصل فالضعيف حيض مع القوى بالواو لانه يشمل ما اذا تقدم الضعيف وما اذا تقدم القوى وفي حالة تقدم الضعيف الوجه الذي حكيناه عن التهذيب والله اعلم *

قال ﴿المستحاضة الثانية مبتدأة لا تميز لها أو فقدت شرط التمييز ففيها قولان احدهما ان ترد الى عادة نساء بلدها علي وجهه أو نساء عشيرتها على وجهه بشرط ألا يتص عن ست ولا يزيد علي سبع لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً كما تحيض النساء ويظهن» والقول الثاني انها ترد الى أقل مدة الحيض احتياطاً للعبادة وأمانى الطهر فتد الى اغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه ابلغ في الاحتياط وقيل الى تسع وعشرين لانه تنمة الدور ﴿

صاحب الحاوي فحكى عن الاصحاب حكاية غريبة قال قال اصحابنا اذا ارادت صوم يومين صامت يومين في اول الشهر ويومين في اول النصف الثاني وان ارادت ثلاثة صامت ثلاثة في الاول وثلاثة في اول النصف الثاني وان ارادت اربعة او اكثر فكذلك تصوم القدر الذي عليها ثم تفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم مثل الذي عليها قال وهذا الذي أطلقه الاصحاب ليس بصحيح وانما يصح في حق من علمت ان حيضها يبتدىء في الليل واما من لم تعلم فلا يجزئها في اليومين الا ستة من ثمانية عشر ثم ذكر طريقة الجمهور التي ذكرناها وهذا الذي حكاه عن الاصحاب غريب جداً ومع غرابته هو جار على قول المتقدمين انها اذا صامت رمضان حصل لها خمسة عشر واما طريقة الدارمي فانها

المبتدأة التي لا تميز لها وهي التي يكون جميع دمها من نوع واحد ينظر في حالها ان لم تعرف وقت ابتداء دمها فحكها حكم المتحيرة لان مردها على ماسياني يترتب في كل شهر على اول مفاحة الدم فاذا كان ذلك مجهولاً لزم التحير وان عرفت وقت الابتداء وهي الحالة المرادة في الكتاب ففي القدر الذي تحيض فيه قولان اصحها انها تحيض اقل الحيض وهو يوم وليلة لان سقوط الصلاة عنها في هذا القدر مستيقن وفيما عداه مشكوك فيه فلا تترك اليقين الا بيقين أو أمارة ظاهرة كالتمييز والعادة والثاني ترد الي غالب عادات النساء وهو ست أو سبع لان الظاهر اندراجها في جملة الغالب وقد روى ان حمزة بنت جحش قالت «كنت استحاض حيضة شديدة فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تحيضي في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي فاذا رأيت انك قد طهرت فصلي اربعا وعشرين ليلة أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامها وصومي وصلي فان ذلك يجزئك» وروى انه صلى الله عليه وسلم قال «تحیضي في علم الله ستاً أو سبعاً كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن» فقال جماعة من الاصحاب منشأ اقوالين الذين ذكرناهما ترد الشانهي رضي الله عنه في ان حمزة كانت مبتدأة او معتادة ان قلنا كانت معتادة رددنا المبتدأة الى الاقل اخذاً باليقين ومن قال بهذا قال له عرف من عاداتها انها احد العديدين الغالبين اما السبت او السبع لكن لم يعرف عينه فلذلك قال تحيضي ستاً أو سبعاً وان قلنا كانت مبتدأة رددنا المبتدأة الى الغالب وقوله في علم الله اي فيما علمك الله من عاداتك ان قلنا كانت معتادة ومن غالب عادات النساء ان قلنا كانت مبتدأة فان فرغنا على القول الثاني فهل الرد الى الست او السبع على سبيل التخيير بينهما أم لا فيه وجهان احدهما انه على التخيير لظاهر الخبر فتحيض ان شاءت ستاً وان شاءت سبعاً ويحكي هذا عن شرح ابي اسحق المروزي وزعم الخناطي انه اصح الوجهين والثاني وهو الصحيح عند الجمهور انه ليس على التخيير ولكن تنظر في عادات النساء هن يحضن ستاً او سبعاً ومن النسوة المنظور اليهن فيه ثلاثة اوجه اظهرها ان الاعتبار بنسوة عشيرتهن من الابوين جميعاً لان طباعهن اقرب فان لم يكن لها عشيرة فالاعتبار بنساء بلدتها والثاني ان الاعتبار

طريقة حسنة بديعة نفيسة بلغت في التحقيق والتنقيح والتدقيق مشتملة على جمل من النفائس الغريبات والتنبهات المهمات استدرك فيها على الاصحاب أموراً ضرورية لا بد من بيانها وبسطها أبلغ بسط فذكر في صيامها يومين وثلاثة وما بعدها الى اربعة عشر قريباً من ثلاثة أرباع مجلد ضخيم وفيها من المستفادات ما ينبغي أن لا يخفى هذا الكتاب من ذكر مقاصده ولا يليق بطالب تحقيق باب الحيض بل الفقهاء مطلقاً جهاته والاعراض عنه وقد أفردت مختصر ذلك في كرايس واذكر هنا مقاصده مختصرة ان شاء الله تعالى * قال رحمه الله اذا أرادت صوم يومين فان ارادتهما متتابعين فأقل ما يمكن ذلك تصوم ثمانية عشر متوالية فان ارادتهما متفرقين صامت ذلك بثلاثة من سبعة عشر الى تسعة وعشرين على التفصيل السابق وان ارادتهما مجتمعين فأقل ما يمكن تحصيلهما به خمسة أيام كما ان أقل ما يحصل به اليوم ثلاثة أيام وهي ضعفه وواحد كذا اليونان ضعفهما وواحد وأقل ما يصح منه هذه الخمسة تسعة عشر فتصوم الاول والثالث والسابع عشر

بنساء العصباء خاصة والثالث يعتبر نساء بلدها وناحتها ولا تخصص بنساء العصبية ولا نساء العشيرة واذا عرفت ذلك فعليها ان تجتهد وتنظر في امر النسوة المعتبر بهن فان كن يحضن جميعاً ستاً او سبعاً اخذت بذلك وعلي هذا حملوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «تحيض في علم الله ستاً او سبعاً» وقالوا انه على التنوع اى ان كن يحضن ستاً فتحيض ستاً وان كن يحضن سبعاً فتحيض سبعاً وان كانت عاداتهن جميعاً اقل من ست او اكثر من سبع ففيه وجهان اظهرهما أنها ترد الى الست في الصورة الاولى والى السبع في الاخرى اخذاً بالاقرب الى عاداتهن والخبر عين العديدين وغالب عادات النساء لا تجاوزهما فلا عدول عنهما والثاني انها ترد الى عاداتهن الحافله بالنسوة المعتبر بهن والوجه الاول هو الذى ذكره في الكتاب حيث قال بشرط الا ينقص عن ست ولا يزيد على سبع وان اختلفت عاداتهن فحاضت بعضهم ستاً وبعضهن سبعاً ردت الى الاغلب فان استوى البعضان ردت الى الست احتياطاً للعبادة وكذلك الحكم لو حاضت بعضهم دون الست وبعضهن فوق السبع هذا بيان مردها في الحيض واما في الطهر فان قلنا انها مردودة في الحيض الى الغالب فكذلك في الطهر فتدرد الى ثلاث وعشرين او اربع وعشرين كما نطق به الخبر وان قلنا انها مردودة الى الاقل ففي طهرها قولان احدهما انها ترد الى اقل الطهر أيضاً فيكون دورها ستة عشر يوماً واذا جاء السابع عشر استأنفت حيضة أخرى واصحها انها لا ترد في الطهر الى الاقل لان الرد في الحيض الى الاقل انما كان للاحتياط ولو رددنا في الطهر الى الاقل لكثير حيضها لعوده على قرب وذلك نقض قضية الاحتياط وعلي هذا فوجهان احدهما انها ترد الى الغالب وهو ثلاث وعشرون او اربع وعشرون واظهرهما انها ترد الى تسع وعشرين ليم الدور ثلاثين مراعاة لغالب الدور واما لم نحمل الحيض على الغالب احتياطاً للعبادة ثم نعود الى ما يتعلق بالفاظ الكتاب خاصة اما قوله مبتدأة

والتاسع عشر ويخلى الرابع والسادس عشر يبقى بينهما أحد عشر يوما تصوم منها يوما أيها
 شاءت فيحصل من ذلك أحد عشر يوما بعد أيام التخبير فهذا أقل ما يمكن أن تصوم منه الخمسة
 ونحن نزيد في ذلك يوما إلى الحد الذي هو أكثر الممكن ومضى فإما بعد هذا تصوم من الطرفين
 أو من أحد الطرفين كذا فإرادنا به في الطرف الأول فالأول فما بعده مما يليه متواليا ومرادنا به في
 الطرف الآخر الآخر وما قبله مما يليه فإن أرادت تحصيل صوم يومين بخمسة من عشرين صامت من أحد
 الطرفين الأول والثالث ومن الطرف الآخر الأول والرابع وأختل يومين يليان الثلاثة ثم يوما يلي
 الأربعة يبقى بين ذلك عشرة أيام تصوم منها يوما أيها شاءت فيحصل في ذلك عشرة أقسام بعد أيام
 التخبير وإن شاءت عكست فنقلت الصوم والإخلا من طرف إلى طرف فيحصل عشرون قسما عشرة في
 الأول وعشرة في عكسه وإن شاءت صامت من كل طرف اليوم الأول والرابع وأختل يوما من
 كل طرف بعد الرابع يبقى عشرة أيام تصوم منها يوما أيها شاءت وهذا القسم لا يتعكس فاضبط
 هذا للوضع واعلم أن كل قسم يكون الصوم والإخلا في طرف كما في الطرف الآخر لا يتعكس
 ومضى خالفت طرفا طرفا في شيء من الصوم والإخلا أو الصوم خاصة انعكس بالبدل وهو أن تجعل
 ما في كل طرف في الآخر فحصل في طريق صوم يومين بخمسة من عشرين ثلاثون قسما عشرة
 انعكست وعشرة لم تنعكس أما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من أحد وعشرين فتصوم من
 طرف الأول والثالث ومن طرف الأول والخامس ويخلى ثلاثة تلي الثلاثة ويوما يلي الخمسة
 يبقى بين ذلك تسعة أيام تصوم أيها شاءت وطما إن تبدل ما في أحد الطرفين بالأخر فيكون
 ثمانية عشر قسما وإن شاءت صامت الأول والرابع من كل طرف وأختل من كل طرف يومين
 يليان الصوم تبقى تسعة تصوم منها يوما وهذه تسعة أقسام ولا تنعكس لتساوى الصوم والإخلا

لا يميز لها أو فقدت شرط التمييز فاعلم أن التي لا تميز لها هي التي ترى الدم كاه نوعا واحدا والتي
 فقدت شرط التمييز أن ترى الدم على نوعين لكن اقوى يكون دون يوم وليسلة أو أكثر من
 خمسة عشر يوما أو يكون الضعيف دون الخمسة عشر وحكها واحد في جريان القولين أحدهما
 الرد إلى الأقل والثاني إلى الغالب وابتدأه على القولين من أول ظهور الدم وعن ابن سريج
 أنه لو ابتدأ الدم الضعيف وجاوز اقوى بعده أكثر الحيض فالضعيف استحاضة وابتداء
 حيضها على اختلاف القولين من أول القوي والمعنى فيه العمل بالتمييز بقدر الامكان ونظيره
 ما إذا رأيت خمسة حمرة ثم أسود دما وعبر الخمسة عشر وهذه هي الصورة التي وعدنا من قبل
 أن نعيدها ولك أن تعلم قوله إلى عادة نساء بلدها علي وجه أنسا عشيرتها علي وجه بالماء والميم
 والآن لأن أبا حنيفة لا يردّها إلى هذا ولا إلى ذلك إنما يردّها إلى أكثر الحيض وهو عشرة
 عشر وفيه قول مالك وأحمد في إحدى الروايات عنها إلا أن أكثر الحيض عندهما خمسة عشر

في كل طرف وان شاءت صامت من طرف الاول والرابع ومن طرف الاول والخامس وأخلت
يومين يليان الاربعة ويوما يلي الخمسة تبقى تسعة تصوم أيها شادت وهذا القسم ينقسم
لاختلاف اليوم والاختلاف وان شاءت صامت من كل طرف الاول والخامس وأخلت يوماً من
كل طرف وصامت من التسعة الباقية يوماً وهذا القسم لا ينقسم فجملة أقسام الاحد
والعشرين أربعة وخمسون قسماً أما اذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من اثنين وعشرين فتصوم
من طرف الاول والثالث ومن طرف الاول والسادس وتخلي اربعة تلي الثلاثة ويوما
يلي الستة تبقى ثمانية تصوم يوماً منها ولها العكس وان شاءت صامت من طرف الاول والرابع ومن
طرف الاول والخامس وأخلت ثلاثة تلي الاربعة ويومين يليان الخمسة يبقى ثمانية تصوم منها يوماً
ولها العكس وان شاءت صامت من طرف الاول والرابع ومن طرف الاول والسادس وأخلت
ثلاثة تلي الاربعة ويوما يلي الستة وصامت يوماً من الثمانية الباقية ولها العكس للاختلاف وان شاءت
صامت الاول والخامس من كل طرف وأخلت يومين من كل طرف ثم صامت يوماً من الثمانية
الباقية وهذا لا ينقسم لعدم الاختلاف وان شاءت صامت الاول والخامس من طرف الاول
والسادس من طرف وأخلت يومين يليان الخمسة ويوما يلي الستة وصامت يوماً من الثمانية وهذا ينقسم
لاختلاف وان شاءت صامت الاول والسادس من كل طرف وأخلت يوماً من كل طرف وصامت يوماً من
الثمانية وهذا لا ينقسم فجملة الاقسام ثمانون أما اذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من ثلاثة وعشرين فتصوم
من طرف الاول والثالث ومن طرف الاول والسابع وتخلي خمسة تلي الثلاثة ويوما يلي السبعة تبقى
بينهما سبعة تصوم منها يوماً وينقسم هذا اليوم بحسب ما سبق وجملة أقسامه مائة وخمسة أقسام
اوضحتها في المختصر من كتاب الدارمي مفصلة أما اذا أرادت يومين بخمسة من أربعة
وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف الاول والثامن من طرف وتخلي ستة تلي الثلاثة ويوما
يلي الثمانية ثم تصوم يوماً من الستة الباقية وينقسم بحسب ما مضى فجملة أقسامه مائة
وسبعة وعشرون قسماً أما اذا أرادت يومين بخمسة من خمسة وعشرين فتصوم
الاول والثالث من طرف الاول والتاسع من طرف وتخلي سبعة أيام تلي الثلاثة ويوماً يلي السبعة
وتصوم يوماً من الخمسة الباقية وينقسم كما سبق فجملة أقسامه مائة وأربعون أما اذا أرادت يومين

يوماً وعن مالك روايتان اخريان احدهما انها ترد الي عادة لداتها وتستظهر بعد ذلك بثلاثة
ايام بشرط الا تجاوز خمسة عشر يوماً والثانية انها ترد الي عادة نساءها والاستظهار كما ذكرنا
وعن احمد روايتان اخريان مثل قولينا وقوله واما في الطهر فتدرد الي اغلب العادات الي آخره
يجوز ان يكون مبنياً على قول الرد الي الاقل فان في طهرها على هذا القول اختلافاً كما بيانه وهذا
قضية يراد في الوسيط ويجوز ان يجعل كلاماً مبتدأ غير مبني على احد القولين فان قدر الطهر

بخمسة من ستة وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف والاول والعاشر من طرف وتخلي
ثمانية تلي الثلاثة ويوما يلي العشرة وتصوم يوما من الاربعة الباقية وجملة أقسامه مائة وأربعة
وأربعون قسما أما اذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من سبعة وعشرين فتصوم الاول والثالث
من طرف والاول والحادي عشر من طرف وتخلي تسعة تلي الثلاثة ويوما يلي الاحد عشر وتصوم
يوما من الثلاثة للباقية وجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون أما اذا أرادت يومين بخمسة من ثمانية
وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف والاول والثاني عشر من طرف وتخلي عشرة تلي الثلاثة
ويومين تلي الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين فجملة أقسامه مائة وعشرة أقسام أما اذا
أرادت يومين بخمسة من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف والاول والثالث عشر
من طرف وتخلي أحد عشر تلي الثلاثة ويوما يلي الثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي بينهما وهو
متعين في جميع أقسام التسعة والعشرين فلا يتصور فيه تخير بخلاف ما قبل التسعة والعشرين فجملة
أقسامه ستة وستون قسما فجميع الاقسام في صوم يومين بخمسة من جملة تسعة عشر الى تسعة وعشرين
ألف قسم وقسم أما اذا أرادت يومين بخمسة من أكثر من تسعة وعشرين فلا يصح هذا
ما يتعلق بصوم اليومين وبالله التوفيق *

(فرع) في صيامها ثلاثة أيام: قد سبق أن طريقة الجمهور في صوم الثلاثة أن تضعفها وتزيد
يومين فتصير ثمانية تصوم أربعة وتفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم أربعة أولها السادس عشر وسبق
أن صاحب الحاوي نقل عن الاصحاب أنها تصوم ثلاثة في أول الشهر وثلاثة في أول النصف
الأخر وأما طريقة الدارمي فبسطها بسطاً لم يبلغ أحد قريبا منه في مسألة فباعها نحو ثمان كرايس
وليس فيها الا بيان صومها ثلاثة أيام وأتى فيها من العجائب والتدقيقات بما لا مزيد عليه وقد
أوضحتها في المختصر وأشير هنا الى بعض من كل نوع وقد سبق طريق بسطه قال الدارمي رحمه
الله * اذا أرادت صوم ثلاثة أيام متوالية صامت تسعة عشر متوالية فيحصل منها ثلاثة وان أرادت
أن تفرد كل يوم صامت تسعة أيام كل ثلاثة من سبعة عشر كما سبق في صوم اليوم وان أرادت أن
تصوم يومين علي ما ذكرنا في اليوم ويوما علي ما ذكرنا في اليوم جاز وحصل الثلاثة بثمانية
اليومان بخمسة واليوم بثلاثة وان أرادت الثلاثة بحكم مفرد كما صامت اليومين بحكم مفرد فأقل

اذا افردناه بالنظر مختلف فيه ثم الرد على الغالب يخرج على القولين جميعاً وما عداه يختص بقول
الرد الى الاقل وليكن قوله الي اغلب العادات معلماً بما ذكرنا من العلامات فان من ردالي أكثر
الحيض لا يرد في الطهر الي اغلب العادات وإما يرد الي الباقي من الثلاثين وقوله وهي اربع
وعشرون يقتضي كون الاربعة والعشرين اغلب من ثلاث وعشرين وهو ممنوع ومن قال بهذا الوجه
لا يرد لعين الاربعة والعشرين بل يقول بردها الي الطهر الغالب وهو بين ثلاث وعشرين وبين أربع

ما تحصل به اثلاثة سبعة أيام وهو ضعفها وواحد كما قلنا في اليوم واليومين وأقل ما يحصل منه هذه السبعة أحد وعشرون يوماً فتصوم في كل طرف الاول والثالث والخامس وتحلي مما يلي كل خمسة يوماً وتصوم يوماً من السبعة الباقية فالاقسام تسعة بعدد أيام التخيير ولها أن تزيد في عدد الايام التي تصوم السبعة منها كما كان لها ذلك في اليوم واليومين فان أرادت ذلك من اثنين وعشرين يوماً صامت الاول والثالث والخامس من طرف الاول والرابع والسادس من طرف وأحلت يومين يليان الحسة ويوما يلي الستة وصامت يوماً من الثمانية الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من الطرفين او الاول والثالث والسادس من طرف الاول والرابع والسادس من طرف فجملة الاقسام في الاثنين والعشرين اربعون اما اذا أرادت تحصيل سبعة من ثلاثة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والخامس والسابع من طرف وتحلي ثلاثة تلي الحسة ويوما يلي السبعة وتصوم يوماً من السبعة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والرابع والسابع من طرف وله أقسام كثيرة تبلغ مائة وخمسة أقسام أوضحتها في المختصر اما اذا أرادت تحصيل ثلاثة بسبعة من أربعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والسادس واثامن من طرف وتحلي أربعة تلي الحسة ويوما يلي الثمانية وتصوم يوماً من الستة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والخامس والثامن من طرف وتبلغ أقسامه مائتين وعشرة أقسام أما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من خمسة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والسابع والتاسع من طرف وتحلي خمسة تلي الحسة ويوما يلي التسعة وتصوم يوماً من الحسة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والسادس والتاسع من طرف وله أقسام كثيرة تبلغ ثلاثمائة وخمسين قسماً وأوضحتها في المختصر اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من ستة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول واثامن والعاشر من طرف وتحلي ستة تلي الحسة ويوما يلي العشرة وتصوم يوماً من الاربعة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والسابع والعاشر من طرف وله أقسام كثيرة تبلغ خمسمائة قسم وأربعة أقسام أوضحتها في المختصر اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من سبعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والتاسع والحادي عشر

وعشرين حكاه امام الحرمين هكذا ثم قال وكان شيخني يرى علي هذا الوجه أن ترد الى أربع وعشرين فان الاحتياط فيه أبلغ منه في ثلاث وعشرين فاذا ما ذكره صاحب الكتاب مصير الى كلام الشيخ أبي محمد وقضية خبر حمته أن نعتبر طهرها بعبادة النساء المنظور اليهن كما في الحيض فليكن قوله وهو أربع وعشرون معلماً بالواو لما روينا ثم ابراهه يقتضى الميل الى الرد الي غالب الطهر وتصحيح هذا الوجه وعلى هذا التقدير يكون دورها خمسة وعشرين اذا ردت الى أربع

من طرف وتختلي سبعة تلي الخمسة ويوما يلي الاحد عشر وتصوم يوما من الثلاثة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف والاول والثامن والحادي عشر من طرف وله أقسام تباع ستمائة قسم وثلاثين قسما اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثمانية وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف والاول والعاشر والثاني عشر من طرف وتختلي ثمانية تلي الخمسة ويوما يلي الاثني عشر وتصوم يوما من اليومين الباقين وجملة أقسامه ستمائة وستون قسما اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف والاول والحادي عشر والثالث عشر من طرف وتختلي تسعة تلي الخمسة ويوما يلي الثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي بينهما وهو متعين وان شاءت أبدلت الأقسام وجملة أقسامه أربعائة وخمسة وتسعون قسما فتصير جميع الأقسام في تحصيل ثلاثة أيام بسبعة من أحد وعشرين الى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وثلاثة أقسام اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثلاثين فأكثر فلا يصح **﴿فرع﴾** في صيامها أربعة أيام فان أرادتها متوالية صامت عشرين يوما متوالية وان أرادتها متفرقة يوما يوما فعلت ما ذكرناه في صوم اليوم وان أرادت صيامها يومين يومين فعلت ما قدمناه في اليومين وان أرادت ثلاثة متوالية ويوما فردا فعلت في الثلاثة ماسبق فيها وفي اليوم ما بيناه فيه وكذلك كلما أرادت صيام أيام فلها تفريقها وصومها على ما ذكرناه في أقل منها ولها صومها على ما ذكره فيها فان أرادت تحصيل الأربعة على قياس ماسبق فيما قبلها والتفرغ على طريقة الدارمي فأقل ما تحصل به صوم تسعة أيام وهو ضعفها وواحد كما سبق في اليوم واليومين والثلاثة وأقل ما تحصل منه هذه التسعة ثلاثة وعشرون فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من الطرفين وتختلي يوما يلي السبعة فيهما وتصوم يوما من السبعة الباقية فقسامه سبعة أما اذا أرادت تحصيل الأربعة بتسعة من أربعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف والاول والرابع والسادس والثامن من طرف وتختلي يومين يليان السبعة ويوما يلي الثمانية وتصوم يوما من الستة الباقية ولها الابدال وأقسامه اثنان وأربعون قسما اما اذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من خمسة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع من طرف والاول والخامس والسابع

وعشرين في الظهر والى الأقل في الحيض لكن ما اتفقت طرق الاصحاب عليه أن ظاهر المذهب اشتمال كل شهر على حيض وظهر لها سواء ردت الى الأقل أو الغالب وذلك يقتضي ترجيح الوجه الصائر الى تسع وعشرين وبالله التوفيق *

قال **﴿ثم في مدة الظهر تحتاط كالمحيرة أو هي كالمستحاضات ففيه قولان﴾**

غير المميزة كالمميزة في ترك الصوم والصلاة في الشهر الاول الى تمام الخمسة عشر فاذا جاوز الدم الخمسة عشر تبينت الاستحاضة وعرفنا أن مردها الأقل والغالب

والتاسع من طرف وتخلي ثلاثة تلي السبعة ويوما يلى التسعة وتصوم يوما من الخمسة الباقية ولها
الابدال وأقسامه مائة واربعون أما اذا ارادت تحصل أربعة بتسعة من ستة وعشرين فتصوم
الاول والثالث والخامس والسابع من طرف والاول والسادس والثامن والعاشر من طرف وتخلي
أربعة تلي السبعة ويوما يلى العشرة وتصوم يوما من الاربعة الباقية ولها الابدال وأقسامه ثلثمائة
وستة وثلاثون قسما أما اذا ارادت تحصيل أربعة بتسعة من سبعة وعشرين فتصوم الاول والثالث
والخامس والسابع من طرف والاول والسابع والتاسع والحادى عشر من طرف وتخلي خمسة تلي
السبعة ويوما يلى الاحد عشر وتصوم يوما من الثلاثة الباقية ولها الابدال وأقسامه ستمائة وثلاثون
قسما أما اذا ارادت أربعة بتسعة من ثمانية وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع
من طرف والاول والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف وتخلي ستة تلي السبعة ويوما يلى الاثني
عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين ولها الابدال وأقسامه سبعمائة وثمانية وعشرون قسما أما اذا
ارادت تحصيل أربعة بتسعة من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع من
طرف والاول والتاسع والحادى عشر والثالث عشر من طرف وتخلي سبعة تلي السبعة ويوما يلى
اثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي ولها الابدال وأقسامه تسعمائة واربعة وعشرون قسما فجملة الاقسام
فى تحصيل اربعة بتسعة من ثلاثة وعشرين الى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وسبعة اقسام *

﴿فرع﴾ فى صيامها خمسة ايام أن ارادت خمسة متواليه صامت أحد او عشرين يوما متواليه
وان ارادتها مفردة صامتها على ما سبق فيما قبلها وان ارادت صومها على قياس ماضي صامت
ضعفها فواحدًا وذلك أحد عشر يوما أو أقل ما تصح منه خمسة وعشرون يوما فتصوم الاول والثالث
والخامس والسابع والتاسع من الطرفين وتخلي يوما ويوما وتصوم يوما من الخمسة الباقية وان ارادت
الخمسة باحد عشر من ستة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف
والاول والرابع والسادس والثامن والعاشر من طرف واخلت يومين ويوما وصامت يوما من
الاربعة الباقية ولها الابدال وأقسامه ستة وثلاثون وأن ارادت الخمسة باحد عشر من سبعة

على اختلاف القواين فان رددناها الى الاقل قضت صلوات اربعة عشر يوما وان رددناها الى الست
أو السبع قضت صلوات تسعة ايام أو ثمانية وأما فى الشهر الثانى وما بعده فينظر ان وجدت تمييزا
بالشروط السابقة قبل تمام المرد أو بعده فلا نظر الى ما تقدم وهي فى ذلك الدور كابتداء مميزة
مثاله مبتدأة رأت أولادها أحمر ثم فى الشهر الثانى رأت خمسة دما أسود والباقي أحمر فحيضها
فى الشهر الاول الاقل او الغالب وفى الشهر الثانى خمسة السواد أخذنا بالتمييز فانه شاهد فى صفة الدم
فانظر اليه اولى وان استمر فقد التمييز فيما بعد الشهر الاول وهذا مقصود الفصل ومحل القواين
فكما جاوز دما المرد وهو الاقل او الغالب فتغتسل وتصوم وتصلى لأن الظاهر دوام الاستحاضة

وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف والاول والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف وأخلت ثلاثة ويوما وصامت يوما من الثلاثة الباقية ولها الابدال وجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون وأن أرادت الخمسة بأحد عشر من ثمانية وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف والاول والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر وأخلت أربعة ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين وجملة أقسامه ثلثمائة وأربعة وثلاثون قسما وأن أرادت الخمسة بأحد عشر من تسعة وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف والاول والسابع والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف وأخلت خمسة ويوما وصامت اليوم الباقي وأقسامه اربعمائة وسبعة وسبعون فجملة الاقسام في تحصيل خمسة بأحد عشر من خمسة وعشرين الي تسعة وعشرين تسعمائة وخمسة وثمانون قسما *

﴿فرع﴾ في صيامها ستة أيام: ان ارادتها متواليه صامت اثنين وعشرين يوما متواليه وان ارادتها متفرقة فقد سبق بيانها وأن ارادتها على قياس ماسبق صامت ضعفها وواحد وذلك ثلاثة عشر يوما وأقل ما تحصل منه الثلاثة عشر سبعة وعشرون فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من الطرفين وتخلي يوما ويوما وتصوم يوما من الثلاثة الباقية وان أرادت الستة بثلاثة عشر من ثمانية وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف والاول والرابع والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف وأخلت يومين ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين ولها الابدال وأقسامه اثنان وعشرون وأن أرادت الستة بثلاثة عشر من تسعة وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف والاول والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف وأخلت ثلاثة ويوما وصامت اليوم الباقي ولها الابدال وأقسامه ستة وستون فجملة الاقسام في تحصيل ستة بثلاثة عشر من سبعة وعشرين الي تسعة وعشرين احد وتسعون قسما *

﴿فرع﴾ في صيامها سبعة أيام: أن ارادتها متواليه صامت ثلاثة وعشرين متواليه وأن ارادتها

ثم لو شفيت في بعض الشهور قبل الخمسة عشر بان أنها غير مستحاضة فيه وان جميع الدم حيض فتنقض ما تركته من الصوم في المرد وما صامته فيما وراءه أيضا لتبين الحيض فيه وتبين أن غسائها لم يصح عقب انقضاء المرد ولا تأتم بفعل الصوم والصلاة والوطء فيما وراء المرد لأنها معذورة في بناء الامر على الظاهر وهل يلزمها الاحتياط فيما وراء المرد الي تمام الخمسة عشر فيه قولان احدهما انها تحتاط كالتحيرة لان احتمال الحيض والطهر والانقطاع قائم الي تمام الخمسة عشر وانما تحتاط التحيرة لقيام هذه الاحتمالات فكذلك هذه وأصحها أنها لا تحتاط كسائر المستحاضات لانا قد جعلنا لها مردا في الحيض فلا عبرة بما بعده كما في المعتادة والمميزة فان قلنا تحتاط فلا تحمل للزوج

مفرقة فقد سبق بيانها وان ارادتها علي قياس ماضى صامت ضعفها وواحدا وذلك خمسة عشر وتحصل من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر والثالث عشر من الطرفين وأخلت يوما ويوما وصامت اليوم الباقي وهذا النوع قسم واحد فلا تصح سبعة من خمسة عشر من أقل من تسعة وعشرين ولا أكثر منها *

﴿فرع﴾ في صيامها ثمانية أيام: أقل ما يكفيها الثمانية ثمانية عشر وأقل ما يصح منه ذلك أربعة وعشرون فتصوم ثمانية من كل طرف ويومين من الثمانية الباقية أيها شامت وأقسامه ثمانية وعشرون وان ارادتها بثمانية عشر من خمسة وعشرين صامت ثمانية من كل طرف ويومين من التسعة الباقية وكذا ان ارادتها من ستة وعشرين الي ثلاثين ولها الابدال *

﴿فرع﴾ في صيامها تسعة: أقل ما تصح منه عشرون من خمسة وعشرين فتصوم تسعة من كل طرف ويومين من التسعة الباقية واقسامه أحد وعشرون وأن ارادت ذلك من ستة وعشرين الي ثلاثين فعلت ما سبق *

﴿فرع﴾ في صيامها عشرة: أقل ما تصح منه اثنان وعشرون من ستة وعشرون فتصوم عشرة في كل طرف ويومين في الستة الباقية واقسامه خمسة عشر وأن ارادت ذلك من سبعة وعشرين الي ثلاثين فعلت ما سبق *

﴿فرع﴾ في صومها احد عشر: أقل ما تصح منه اربعة وعشرون من سبعة وعشرين فتصوم أحد عشر من كل طرف ويومين من الخمسة الباقية واقسامه عشرة وان ازادته من ثمانية وعشرين الي ثلاثين فعلت *

﴿فرع﴾ في صومها اثني عشر: أقل ما تصح منه ستة وعشرون من ثمانية وعشرين فتصوم من كل طرف اثني عشر ويومين من الاربعة الباقية واقسامه ستة وان ارادته من تسعة وعشرين أو ثلاثين فعلت *

﴿فرع﴾ في صومها ثلاثة عشر: تصومها بثمانية وعشرين من تسعة وعشرين فتصوم ثلاثة

الي تمام الخمسة عشر ولا تقضى في هذه المدة فوائت الصوم والصلاة والطواف لاحتمال أنها حائض ويلزمها الصوم والصلاة لاحتمال انها طاهرة وتعتدل لكل صلاة لاحتمال التقطاع وتقضي صوم جميع الخمسة عشر اما في المرد فلانها لم تصم وأما في اوراءه فلا احتمال الحيض وان قلنا لا تحتاط فتصوم وتصلي ولا تقضي شيئا ويأتيها زوجها ولا غسل عليها وتقضى الفوائت وعلي القولين لا تقضى الصلوات المأني بها بين المرد والخمسة عشر لانها ان كانت طاهرة فقد صلت وان كانت حائضا فليس عليها قضاء الصلوات وحكي في المذهب هذا الخلاف وجهين والاشهر الاثبات القولان ولا يخفى عليك بعد ما ذكرناه شيئا من أحدهما أن قوله ثم في مدة الطهر يعني به مدة الطهر الي تمام الخمسة عشر لا الي آخر الشهر فان ما بعد الخمسة عشر طهر بيقين واثاني

عشر في كل طرف ويومين من الثلاثة الباقية وأقسامه ثلاثة وإن ارادته من ثلاثين فعلت *
(فرع) في صومها اربعة عشر : لا يحصل الا بثلاثين متوالية فان زاد صومها علي اربعة عشر
فعلت في اربعة عشر ما ذكرنا وفيها دونها ماسبق والله اعلم *

(فصل) في صوم المتحيرة صوما متتابعا لنذر او كفارة قتل او جماع في شهر رمضان او
غير ذلك والتفريع علي طريقة المتأخرين انه لا يحصل لها من الشهر الا اربعة عشر قال اصحابنا
اذا ارادت صوم شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما متوالية لانه يحصل لها من مائة
وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية ولا ينقطع التتابع بالحيض المحتل وان
ارادت اربعة عشر صامت ثلاثين متوالية وان ارادت يومين صامت ثمانية عشر
وان ارادت ثلاثة صامت تسعة عشر وان ارادت اربعة فعشرين او خمسة فاحدا وعشرين
وعلي هذا وان ارادت صوما متتابعا و ارادت تخليل فطر بيده صامت ذلك القدر متواليا ثم صامته
مرة أخرى قبل السابع عشر ثم مرة أخرى من السابع عشر فاذا ارادت يومين متتابعين صامت
يومين متتابعين ثم تصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم بينهما يومين متتابعين هذه طريقة
الاصحاب وخالفهم الدارمي وبسط طريقته بسطا منتشرا فانا ألخص مقاصده ان شاء الله تعالى
قال اذا ارادت صوم يومين متتابعين بستة من ثمانية عشر صامت يومين في أول الثمانية عشر
ويومين في آخرها وأخلت من كل طرف يوما وصامت يومين متتابعين من الاثني عشر الباقية
وفي ذلك احد عشر قسما أقل من عدد الايام المتخير فيها بيوم وهذا أصل لكل يومين متتابعين
تصومهما من جملة أيام التخيير لانها تصوم من ايام التخيير الاول والثاني والثالث او الثالث
والرابع وهكذا الي آخرها فينقص من عدد الايام واحد وان ارادت صيامها بستة من تسعة عشر
صامت يومين من كل طرف واخلت لكل طرف يومين يليانه وتصوم يومين متتابعين من الاحد
عشر الباقية فتكون اقسامه عشرة وان ارادتهما بستة من عشرين صامت يومين من كل طرف
وأخلت لكل طرف ثلاثة أيام وصامت يومين متتابعين من العشرة الباقية وأقسامه تسعة وان

ان في وجوب قضاء الصلاة علي المتحيرة خلافا نذكره في موضعه وههنا لا يجب قضاء الصلاة بحال
وان أمرناها بالاحتياط فاذا قلنا أنها تحتاط كالتحيرة في قول وجب أن يستثنى قضاء الصلاة وصاحب
الكتاب لا يحتاج الي هذا الاستثناء لانه نفى وجوب القضاء علي المتحيرة علي ماسياتي

قال المستحاضة الثالثة المعتادة وهي التي سبقت لها عادة فترد الي عادتها في وقت الحيض وقدره فان
كانت تحيض خمسا وتطهر خمسا وعشرين فجاءها دور فحاضت ستا ثم استحيضت بعد ذلك رددناها
الي الست لان الصحيح ثبوت العادة بمرة واحدة

المعتادة تنقسم الي ذاكرة لعادتها والى ناسية والذي بقي من هذا الباب يشتمل علي قسم الذاكرة واما الناسية

أرادتها من احد وعشرين أختل أربعة واربعة وصامت يومين ايضا من التسعة الباقية واقسامه ثمانية وان ارادتها من اثنين وعشرين اخلت خمسة وخمسة وصامت يومين من ثمانية واقسامه سبعة وان ارادتها من ثلاثة وعشرين اخلت ستة وستة وصامت يومين من السبعة واقسامه ستة وان ارادتها من اربعة وعشرين اخلت سبعة وسبعة وصامت يومين من الستة واقسامه خمسة وان ارادتها من خمسة وعشرين اخلت ثمانية وثمانية وصامت يومين من الخمسة واقسامه اربعة وان ارادتها من ستة وعشرين اخلت تسعة وتسعة وصامت يومين من الاربعة واقسامه ثلاثة وان ارادتها من سبعة وعشرين اخلت عشرة وعشرة وصامت يومين من الثلاثة وله قسمان وان ارادتها من ثمانية وعشرين اخلت احد عشر واحد عشر وصامت اليومين الباقيين وله قسم واحد وان ارادتها من تسعة وعشرين لم يكن الا بزيادة في الصوم لانها تحتاج أن تخلى اثني عشر واثني عشر فلا يبقى بينها يومان فأقل ما يمكن تصحيحه منه من تسعة وعشرين أن

فقد افرد لها الباب التالي لهذا الباب والذاكرة تنقسم الى فاقدة للتمييز والى واجدة أما الفاقدة وهي المقصودة بهذا الفصل فهي مردودة الى عاداتها القديمة بخلاف مالك حيث قال لا اعتبار بالعادة لنا ما روى عن ام سلمة ان امرأة كانت تهريق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيت لها فقال « لتنظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغسل ثم تستنفر بثوب ثم اتصل؛ (١) وتفصيل القول فيها ان يقال عاداتها السابقة إما الا يكون فيها اختلاف لافي القدر ولا في الوقت او يكون فيها اختلاف فيهما حالتان فاما في الحالة الاولى فننظر ان تكررت عادة حيضها وطهرها مرار اردت الى عاداتها في قدر الحيض ووقته وفي الطهر ايضا وظاهر المذهب انه لا فرق بين ان تكون عاداتها ان تحيض اياما من كل شهر او من كل شهرين او من كل سنة وقيل بخلاف ذلك وهو الذي حكاه صاحب الكتاب في باب النفاس ونذكره ثم ان شاء الله تعالى وان لم يتكرر ما سبق من عادة الحيض والطهر ففيه خلاف مبني على ان العادة بماذا ثبت

(١) حديث **﴿** أم سلمة ان امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله **ﷺ** فاستفتيت لها رسول الله **ﷺ** فقال انظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتطهر ثم تستنفر بثوب ثم اتصل: مالك والشافعي واحمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وغيره من حديث سليمان بن يسار عنها قال النووي اسناده على شرطها وقال البيهقي هو حديث مشهور الا ان سليمان لم يسمعه منها وفي رواية لابي داود عن سليمان ان رجلا اخبره عن أم سلمة وللدارقطني عن سليمان ان فاطمة بنت ابي حبيش استحيضت فأمرت أم سلمة وقال المنذري لم يسمعه سليمان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن مرجانة عنها وساقه الدارقطني من طريق صخر بن جويرة عن نافع عن سليمان أنه حدثه رجل عنها *

تصوم من كل طرف يومين وتحلى في كل طرف احدى عشر وتصوم الثلاثة الباقية وان ارادتها من ثلاثين فعلت ما ذكرناه في تسعة وعشرين الا انها تصوم الاربعة الباقية أما اذا ارادت صوم ثلاثة ايام متتابعة فأقل ما تصح منه تسعة عشر تصوم ثلاثة من كل طرف وتحلى يوم او يومين وتصوم الثلاثة متتابعة من الاحد عشر الباقية واقسامه تسعة اقل من ايام التخيير بيومين وإن ارادت ثلاثة من عشرين صامت ثلاثة من كل طرف واخلت يومين ويومين وصامت ثلاثة من العشرة الباقية واقسامه ثمانية والذي أراه اختصار العبارة فقد وضع الطريق وعلم انها تصوم من كل طرف الايام التي تريدها وتصومها مرة ثالثة من الايام الباقية بعد الاخلاء وعلم ايضا ان الاخلاء يكون من كل طرف بقدر ما اخلى من الطرف الآخر وعلم ايضا ان الاقسام اقل من الايام بالتقدير الذي نذكره في اول كل فصل فالاقسام في هذا الفصل اقل من الايام الباقية بيومين فنقتصر بعد هذا على ذكر الاخلاء من احد الطرفين فاذا ارادت ثلاثة من احد وعشرين أخلت ثلاثة واقسامه سبعة واذا ارادتها من اثنين وعشرين أخلت ستة ومن ثلاثة وعشرين تحلى خمسة واقسامه خمسة ومن اربعة وعشرين تحلى ستة واقسامه اربعة ومن خمسة وعشرين تحلى سبعة واقسامه

وفيه وجهان مشهوران أحدهما وبه قال ابن سريج وأبو اسحق أنها تثبت بمرة واحدة واحتجوا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ام سلمة «فلتتظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها» اعتبر الشهر الذي قبل الاستحاضة والثاني ويحكي عن ابن خيران أنه لا تثبت العادة الا بمرتين لان العادة مشتقة من العود واذا لم يوجد الا مرة واحدة فلا عود وحكي أبو الحسن العبادي وجهاً ثالثاً أنها لا تثبت الا بثلاث مرات لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دعي الصلاة أيام اقرائك» (١) وأقل الجمع ثلاثة وضرب في الكتاب مثالا لهذه

(١) حديث ﴿ ان النبي ﷺ قال دعي الصلاة أيام اقرائك ابو داود والنسائي من حديث قاطمة بنت ابى حبيش انها شكت الى رسول الله ﷺ النم فقال اذ اتاك قرؤك فلا تصلى واذا مر قرؤك فتطهري ثم صلى ما بين القروء الى القروء ورواه النسائي من حديث الزمري عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة كانت تستحاض فسألت النبي ﷺ ذمها ان تترك الصلاة قدر اقرائها وحيضها ورواه ابن حبان من طريق هشام عن ابيه عنها بنحوه ورواه البيهقي موقوفا والطبراني في الصغير مرفوعا من طريق قمي امرأة مسروق عنها بنحوه وزاد الى مثل ايام اقرائها ورواه الدارقطني من طرق عن ام سلمة وهو في ابى داود كما تقدم ورواه اندارمي من حديث عدى بن ثابت عن ابيه عن جده وهو في الترمذي وابى داود وابن ماجه ولفظه في المستحاضة تدع الصلاة أيام اقرائها التي كانت تحيض ثم تغتسل وتصلى واسناده ضعيف : وفي الباب عن سودة بنت زمعة نحوه وزاد ثم تتوضأ لكل صلاة ورواه الطبراني في الاوسط وفيه عن جابر نحوه *

ثلاثة ومن ستة وعشرين تخلي ثمانية وله قسمان ومن سبعة وعشرين تخلي تسعة وله قسم واحد ومن ثمانية وعشرين لا يمكن الا بزيادة صوم فتصوم ثلاثة من كل طرف وتخلي تسعة وتسعة وتصوم الاربعة الباقية ومن تسعة وعشرين تصوم الخمسة الباقية ومن ثلاثين الستة الباقية اما اذا ارادت صوم اربعة متتابعة فتصح بصوم اثني عشر واقل ما تصح منه عشرون فتصوم في كل طرف اربعة وتخلي يوما ويوما وتصوم اربعة من العشرة الباقية واقسامه سبعة اقل من الايام بثلاثة وان ارادتها من احد وعشرين اخلت يومين واقسامه ستة ومن اثنين وعشرين تخلي ثلاثة ومن ثلاثة وعشرين اربعة ومن اربعة وعشرين خمسة ومن خمسة وعشرين ستة ومن ستة وعشرين سبعة ومن سبعة وعشرين لا يمكن الا بزيادة صوم فتخلي سبعة وتصوم الخمسة الباقية ومن ثمانية وعشرين تصوم الستة الباقية ومن تسعة وعشرين السبعة الباقية ومن ثلاثين الثمانية الباقية اما اذا ارادت خمسة متتابعة فتصح بصوم خمسة عشر واقل ما تصح منه احد وعشرون فتصوم خمسة من كل طرف وتخلي يوما ويوما وتصوم خمسة من التسعة الباقية واقسامه خمسة ومن اثنين وعشرين تخلي يومين واقسامه اربعة ومن ثلاثة وعشرين تخلي ثلاثة ومن اربعة وعشرين اربعة ومن خمسة وعشرين خمسة وتصوم الخمسة الباقية ومن ستة وعشرين خمسة وعشرين خمسة وتصوم الخمسة الباقية ومن ستة وعشرين لا يمكن الا بزيادة صوم فتصوم خمسة في كل طرف وتخلي خمسة في كل طرف وتصوم الستة الباقية ومن سبعة وعشرين

القاعدة فقال لو كانت تحيض خمسا وتطهر خمسا وعشرين فجاءها دور فحاضت فيه ستا ثم استحيضت بعد ذلك فان قلنا العادة لا تثبت بمرة واحدة رددناها الى الخمس وان قلنا انها تثبت بمرة رددناها الى الست وقلنا ردها الي ما قرب ونسخ ما قبله اولى ثم المعتادة في الشهر الاول من شهور الاستحاضة تربعص كالمبتدأة لجواز أن ينقطع دون الخمسة عشر وان حاوز عاداتها فان عبر الخمسة عشر قضت صلوات ما وراء ايام العادة ثم في الدور الثاني وما بعده اذا مضت ايام العادة اغتسلت وصامت وصلت لظهور الاستحاضة ولا يتأني ههنا قول الاحتياط الذي ذكرناه في المبتدأة لقوة العادة (الحالة الثانية) أن يكون في عاداتها السابقة اختلاف فن صورها أن يكون لها عادة دائرة وقد ذكره في آخر الباب الثالث في فرع وكان ذكره في هذا الموضع أليق لأنها نوع من العادات (ومنها) أن يكون في عاداتها المتقدمة علي الاستحاضة اختلاف في القدر أز في الوقت ومسمى متقدمو الاصحاب التي انتقلت عاداتها وتغيرت عما كانت ثم استحيضت منتقلة ونحن نذكر من مسائلها صوراً ترشد الى غيرها (منها) لو كانت تحيض خمسا من أول كل شهر وتطهر باقيه فحاضت في دور اربعا من الخمسة المعتادة ثم استحيضت بعد ذلك فهذه قد انتقل حيضها من الكثرة الى القلة ولو حاضت في دور ستا ثم استحيضت فقد انتقل من القلة الى الكثرة والحكم في الصورتين مبني علي الخلاف الذي سبق في العادة ان أثبتناها بمرة رددناها الي ما قبل الاستحاضة

تصوم السبعة الباقية ومن ثمانية وعشرين الثمانية الباقية ومن تسعة وعشرين التسعة ومن ثلاثين العشرة الباقية أما إذا أرادت ستة متتابعة فتصح بصوم ثمانية عشر وأقل ما تصح منه اثنا عشر وعشرون وتصوم ستة من كل طرف وتحلي يوماً من كل طرف وتصوم ستة من الثمانية الباقية واقسامه ثلاثة ومن ثلاثة وعشرين تحلي يومين ومن أربعة وعشرين ثلاثة ومن خمسة وعشرين لا يمكن الا بزيادة فتصوم ستة من كل طرف وتحلي ثلاثة وتصوم السبعة الباقية ومن ستة وعشرين تصوم الثمانية الباقية ومن سبعة وعشرين التسعة الباقية ومن ثمانية وعشرين العشرة الباقية ومن تسعة وعشرين الاحد عشر الباقية ومن ثلاثين الاثنى عشر الباقية أما إذا أرادت سبعة متتابعة فتصح باحد وعشرين من ثلاثة وشرين ولا يحصل باقل من هذا فتصوم من كل طرف سبعة وتحلي يوماً ويوماً وتصوم السبعة الباقية فان ارادتها من اربعة وعشرين صامت الثمانية الباقية ومن خمسة وعشرين التسعة الباقية ومن ستة وعشرين العشرة الباقية ومن سبعة وعشرين الاحد عشر ومن ثمانية وعشرين الاثنى عشر ومن تسعة وعشرين الثلاثة عشر ومن ثلاثين الاربعة عشر الباقية أما إذا أرادت ثمانية متتابعة فلا تصح الا من متتابع وكذا ما زاد فاقبل ما تصح منه ثمانية اربعة وعشرون وأقل ما تصح منه تسعة خمسة وعشرون والله اعلم *

(فصل) في تحصيل المتحيرة صلاة أو صلوات مقضيات أو مندورات وهذا الذي نذكره فيه

والا فالعادة القديمة ولو كانت المسألة بحالها فرأت في دور ستة أيام دما وفي دور عقبيه سبعة ثم استحيضت فان أثبتنا العادة بمرة رددناها الى السبعة والا فوجهان أحدهما أنها ترد الى الخمسة ويتساقط العددان في الدورين الاخيرين لان واحداً منهما لم يتكرر على حياته وأظهرها أنها ترد الى الستة لان التكرر قد حصل فيها فانها وجدت مرة وحدها ومرة مندرجة في السبعة واذا فرغنا على الوجه الثالث فلا شك في ردها الى الخمسة ولو كانت المسألة بحالها فخاضت في دور الخمسة الثانية من الشهر فهذه قد تغير وقت حيضها وبار دورها المتقدم على هذه الخمسة بتأخر الحيض خمسة وثلاثين خمسة منها حيض والباقي طهر فينظر ان تكرر هذا الدور عليها بأن رأت الخمسة اثنائية دما وطهرت ثلاثين ثم عاد الدم في الخمسة اثنائية من الشهر الآخر وعلى هذا مراراً ثم استحيضت فهي مردودة اليه فتحيض من أول الدم الدائم خمسة وتطهر ثلاثين وعلى هذا أبداً وان لم يتكرر هذا الدور كما اذا استمر الدم المتأخر المبتدىء من الخمسة الثانية وصارت مستحاضة فهل نحيضها من أوله أم لا فيه وجهان عن أبي اسحق انه لا حيض لها في هذا الشهر والذي بدأ استحاضة كله الى آخر الشهر فاذا جاء أول الشهر ابتدأت منه دورها القديم حيضاً وطهرت وقال الجمهور نحيضها خمسة من الدم الذي ابتدأ من الخمسة اثنائية ثم ان قلنا بثبوت العادة بمرة حكمتنا لها بالطهر ثلاثين يوماً وأقمنا عليها الدور الاخير أبداً وان لم تقل بذلك فوجهان أظهرها أن

تفريع علي طريقة المصنف والشيخ ابي زيد والمتأخرين في انها اذا صامت رمضان حصل منها اربعة عشر وفسد ستة عشر قال اصحابنا قضاء الصلاة بمجرد علي قياس قضاء الصوم فاذا ارادت صلاة واحدة مقضية او مندورة او نحوها صلتها متى شئت بغسل ثم امهات زمانا يسع الغسل وتلك الصلاة ثم تعيدها يغسل آخر ولها تأخير الصلاة اثنائية وغسلها الي آخر الخامس عشر من حين بدأت بالاولي ثم تمهل من اول السادس عشر قدر الامهال الاول ثم تعيدها بغسل آخر مرة نائمة قبل تمام شهر من المرة الاولى ويشترط الا تؤخر الثالثة عن اول ليلة السادس عشر اكثر من قدر الامهال بين آخر الاول واول اثنائية ولها ان تنقصه عن قدر الامهال ان كان امهالا طويلا بشرط الا ينقص عن قدر اقل الامهال وهو ما يسع تلك الصلاة وغسلها فلو اغسلت وصلت ثم امهات الي اول اليوم الثاني فاغتسلت وصلتها فلها ان تفعل الثالثة بغسلها بعد ان يمضي من اول السادس عشر قدر الصلاة الاول و غسلها ولها ذلك في اول السابع عشر وما بينها ولا يجوز تأخيره عن اول السابع عشر وان صلت اثنائية في اول العاشر فلها فعل الثالثة بعد مضي قدرها وغسلها من اول السادس عشر الي اول السادس والعشرين ولا يجوز بعده قال امام الحرمين وغيره ولا فرق بين الصلاة وصوم يوم في هذا الا ان الصوم يستوعب يوما فيكون الامهال الاول يوما فاكثر والصلاة تحصل في لحظة فكفي الامهال بقدرها وهذا الامهال شرط لا بد منه فلو اخلت به في أحد الطرفين لم يجزها

خمسة وعشرين بعدها طهر لانه المتكرر من اطهارها والثاني ان باقى الشهر طهر لا غير وتحيض الخمسة الاول من الشهر الآخر وتراعي عاداتها القديمة قدراً ووقتاً وان رأت الخمسة الثانية دماً وانقطع وطهرت بقية الشهر ثم عاد الدم فقد صار دورها خمسة وعشرين فان تكرر ذلك بأن رأت الخمسة الاول من الشهر بعده دماً وطهرت عشرين وهكذا مراراً ثم استحيضت قترد اليه وان لم يتكرر كما اذا عاد في الخمسة الاول واستمر فلا خلاف في أن الخمسة الاول حيض ويبنى حكم الطهر علي الخلاف في العادة ان أثبتتها بمرة فطهرها عشرون والا فخمسة وعشرون ولو كانت المسألة بحالها فطهرت بعد خمستها المعهودة عشرين وعاد الدم في الخمسة الاخيرة فهذه قد تغير وقت حيضها بالتقدم وصار دورها خمسة وعشرين فان تكرر هذا الدور بأن رأت الخمسة الاخيرة دماً وانقطع وطهرت عشرين وهكذا مراراً ثم استحيضت قترد اليه ولو لم يتكرر كما اذا استمر الدم العائد فحصول ما تخرج من طرق الاصحاب في هذه المسألة ونظائرها اربعة اوجه اظهرها انها تحيض خمسة من اوله وتطهر عشرين وهكذا أبداً والثاني تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين والثالث تحيض عشرة منه وتطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ علي الدور القديم والرابع أن الخمسة الاخيرة استحاضة وتحيض من اول الدور خمسة وتطهر خمسة وعشرين علي عاداتها القديمة وقد ذكرنا في صورة التأخر ما حكى عن ابي اسحق من المحافظة علي اول الدور

الصلاة لأنها ان تركت الامهال الاول وصلت الصلاة الثانية متمصلة بالاولي احتمل انقطاع الحيض في أثناء الثانية وابتدأه في الثالثة وأن تركت الامهال الثاني فصلت الثالثة متمصلة بالحمسة عشر احتمل انقطاع الحيض في الاول وابتدأه في الثالثة هذا حكم الصلاة الواحدة فان أرادت صلوات فهي مخيرة بين طريقين أحدهما وهي التي ذكرها المتولي والبعوى وآخرون ونقلها امام الحرمين عن الائمة أنها كالصلاة الواحدة فتصلي تلك الصلوات ثلاث مرات كما ذكرنا في الصلاة الواحدة وتعلمهن في كل مرة متواليات وتغتسل في كل مرة للصلاة الاول وتتوضأ لكل واحدة من الباقيات وسواء اتفقت الصلوات ام اختلفت ويشترط من الامهال ماسبق في الصلاة الواحدة * ويكون مجموع الصلوات كالواحدة فتجهل بعد فعلهن زمانا يسعين كهن مع الغسل والوضوات والطريق الثاني ذكره امام الحرمين وغيره أخف من هذا وهو أنه ان كانت الصلوات متفقت كما نثه صبح ضعفتهن وزادت صلاتين ثم قدمت الجملة نصفين فصلت في أول شهر مائة صبح وصبحا متواليات ثم صلت في اول السادس عشر مائة وصبحا ويجب نكل صلاة من الجميع غسل جديد بخلاف الطريق الاول فاذا فعلت هذا حصل لها مائة صبح ييقين لانه ان قدر ابتداء الحيض في نصف الصبح الاول فسد ما أتت به في النصف الاول من الشهر وانقطع في نصف الصبح الاول من أول السادس عشر فيبقى بعدها مائة وان بدا في الصلاة الموفية مائة من الاول وانقطع في الموفية مائة من السادس عشر وحصل تسع وتسعون في الاول مع الزائدة على المائة في السادس عشر وان بدا في الموفية عشرين أو أربعين أو غيرها انقطع في مثلها في السادس عشر ويحصل تمام المائة مما

والحكم بالاستحاضة فيما قبله واختلفوا في قياس مذهبه ههنا منهم من قال قياسه الوجه الثالث ومنهم من قال لا بل هو الرابع ولو كانت المسألة بحالها حاضت خمستها وطهرت أربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين خمستها وبين الدم العائد ههنا ناقص عن أقل الطهر فخالص ما قيل فيه أربعة أوجه أيضا أظهرها أن يوما من الدم العائد استحاضة تكميلا للطهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر اذ صار دورها بما اتفق عشرين والثاني أن اليوم الاول استحاضة والباقي من الشهر وخمسة من الشهر الذي بعده حيض ومجموع ذلك خمسة عشر ثم تطهر خمسة وعشرين وتحافظ على دورها القديم والثالث أن اليوم الاول استحاضة وبعده خمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وهكذا ابدا والرابع ان جميع الدم العائد الي اول الشهر استحاضة وتفتح منه دورها القديم وقد ذكرت كيفية هذه الوجوه وما أخذها في غير هذا الموضع فلا أطول ههنا ولك أن تعلم قوله في آخر هذا الفصل ثبوت العادة بمرة واحدة بالخاء والالف اشارة الي أيهما يقولان لا تثبت العادة بأقل من مرتين *

قال المستحاضة الرابعة المعتادة المميزة فان رأت السواد مطابقا لايام العادة فهو المراد وان

قبل ابتدائه وبعد انقطاعه قال امام الحرمين وغيره ويشترط أن يكون زمن جملة الاغسال والصلوات في الاول مثل زمنها في السادس عشر ولا يشترط ضبط أزمته أفراد الاغسال والصلوات هذا اذا كانت الصلوات متفقات فان كانت أجناسا بان أرادت عشرين صباحا وعشرين ظهرا وعشرين عصرا وعشرين مغربا وعشرين عشاء فهذه الصور تخالف صوره المتفقات من حيث أنه اذا قدر فساد صلاة بانقطاع الحيض احتمل ذلك كل صلاة من الاجناس الخمسة فكل جنس يحتمل بطلان « لاتين منه فيجب لهذا الاحتمال ان تزيد على الضعف عشر صلوات من كل جنس صلاتين فتصلي مائة صلاة من كل جنس عشرين وترتب الاجناس فتبدأ بالصباح مثلاً ثم تصلي بعد المائة وقبل انقضاء الخمسة عشر صلوات من كل جنس صلاتين ثم تمهل من أول السادس عشر زمانا يسع صلاة ثم تعيد المائة من الاجناس على الترتيب السابق فتبرأ مما عليها بيقين لانه ان بدأ الحيض في الصلاة الاولى انقطع في ساعة الامهال في أول السادس عشر فتحصل المائة بعدها وان انقطع الحيض في الصلاة الاول حصل بعدها تسع وتسعون وحصلت الموفية مائة من العشرة المتوسطة وان انقطع في الصبح الثالثة في الاول عاد في الصبح الثانية من السادس عشر فحصل لها من الاول مائة الاثلاثة اصباح وحصل صباحان من العشرة المتوسطة وصبح من المفعولات السادس عشر وانما قلنا يعود في الصبح الثانية ولم نقل في الثالثة بسبب ساعة الامهال وعلى هذا التنزيل نخرج باقي التقديرات وهذا الذي قلناه من ساعة الامهال في أول السادس عشر لا بد منه لانها لو لم تمهل بل صلت في اول السادس عشر بقي عليها صلاة لاحتمال ابتداء الحيض في الصلاة الاولى وانقطاعه في الاول وفي السادس عشر ويبقى ذلك مائة الا صلاة فلو فعلت هذا لزمها اعادة صبح والله أعلم *

❦ فصل في طواف المتحيرة ❦

قال اصحابنا نعل الصلاة الواحدة وصوم اليوم الواحد وفعل الطواف سواء في الانواع الثلاثة اذا أرادت واحدا منها فطريقها ان تفعله ثلاث مرات بشرط الامهال الذي ذكرناه في الصوم

اختلفت أن كانت عادتها خمسة فرأت عشرة سواد ثم اطبقت الحرة فهل الحكم للعادة ام للتمييز فيه قولان فعلى هذا ان رأت في أيام العادة خمسة حرة ثم عشرة سواد ثم اطبقت الحرة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه للتمييز فتحيض في العشر السواد وفي وجه (ح م) يجمع بينهما لأن يزيد المجموع على خمسة عشر فيتعين الاقتصار على العادة أو على التمييز *

الامتداد الذاكرة لعادتها اذا كانت واجدة للتمييز نظر ان توافق مقتضى العادة والتمييز كما اذا كانت تحيض خمسة من اول كل شهر وتطهر الباقي فام تحيضت ورأت خمسة سوادا وباقي الشهر حرة فيضها تلك الخمسة واعتضدت كل واحدة من الدلاتين بصاحبتهما وان لم يتوافق مقتضاها

والصلاة وجميع ما سبق في الصلاة من التقديرات يجي. مثله في الطواف حرفا حرفا اتفق عليه اصحابنا فاذا ارادت طوافا واحدا او عددا اغتسلت وطافت ثلاث مرات وتصلي مع كل طواف ركعتيه فكل طواف مع ركعتيه وغسله كصلاة مع غسلها فتغسل وتطوف وتصلي الركعتين ثم تمهل قدر يسع مثل طوافها وغسله وركعتيه ثم تفعل ذلك ثانياً ثم تمهل حتى يمضي تمام خمسة عشرة يوماً من أول اشتغالها بغسل الطواف الاول وتمهل بعد الخمسة عشر لحظة تسع الغسل والطواف وركعتيه ويكون قدير الامهال الاول ثم تغتسل وتطوف وتصلي ركعتيه مرة ثالثة والغسل واجب في كل مرة للطواف وأما الركعتان فان قداهما سنة كفي لهما غسل الطواف وان قداوا اجبتان فثلاثة أوجه الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور يجب للصلاة وضوء لا تجديد غسل والثاني لا يجب تجديد غسل ولا وضوء لأنها تابعة للطواف كجزء منه وبهذا قطع المتولي والثالث يجب تجديد اغسل حكاه أبو علي السنجي في شرح التلخيص والرافعي وهو شاذ ضعيف فان الغسل للركعتين لا فائدة فيه لأنها ان كانت طاهرا حال الطواف ثم حاضت بعده فغسل الحائض باطل وان كانت حائضا حال الطواف ثم طهرت فالطواف باطل فلا تصح ركعتاه وقد صرح الجمهور بان الغسل لا يجب تجديده للركعتين وانما اشتهر الخلاف في الوضوء فهذا مختصر ما ذكره المحققون المتأخرون في الطواف وقال ابن الحداد وابو علي الطبري والحاملي وآخرون من كبار المتقدمين اذا ارادت طوافا أتت ابيه مرتين بينهما خمسة عشر يوماً ونقل الشيخ أبو حامد هذا عن أصحابنا ثم قال وهذا غلط لاحتمال وقوعهما في حيضين وبينهما طهر قال ولكن تطوف ثم تمهل تمام خمسة عشر يوماً من حين شرعت في الطواف ثم تطوف ثانياً وهذا الذي اختاره الشيخ أبو حامد هو الذي قطع به صاحب الحاوي والشيخ أبو علي السنجي وكل هذا ضعيف او باطل والصواب ما قدمناه عن حذاق المتأخرين أنها تطوف ثلاث مرات وقد أطبق عليه متأخرو الخراسانيين وواقفهم من كبار العراقيين الدارمي والقاضي أبو الطيب بعد تخطبتهما الاصحاب في اقتصارهم علي طوافين وأما قول المصنف وعلي هذا القياس تعمل في طوافها فظاعره أنها اذا ارادت طوافا واحدا طافته اربع مرات فوف مرتين ثم تمهل تمام خمسة عشر ثم تطوف مرتين كما ذكر هو

نظر ان لم يتخلل بين العادة والتمييز قدر أقل الطهر كما اذا كانت تحيض خمسة كما ذكرنا مرات في دور عشرة سوادا ثم حمرة واستحيضت ففيه ثلاثة أوجه أصحها وبه قال ابن سريج وابو اسحق أنها ترد الي التمييز فتحيض في العشرة كلها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دم الحيض أسود يعرف» ظاهره ينفي كون غيره حيضاً لان التمييز صفة موجودة والعادة دلالة قدمضت والردالي الدلالة الموجودة أولي والثاني وبه قال ابن خيران والاصطخري أنها ترد الي العادة فترد الي الخمسة القديمة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فلتنظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيضهن» ولم يفصل

في صوم اليوم الواحد أنها تصومه من اربعة ايام وقد صرح بهذا في اطواف شيخه القاضي ابو الطيب في كتابه شرح فروع ابن الحداد وهذا صحيح لكن ليس هو متعينا بل الاقتصار على ثلاث جائز على ما بيناه والله اعلم *

فصل في مسائل ذكرها صاحب البحر تتعلق بالمتحيرة

(أحدهما) لوصلت امرأة خلت المتحيرة لم يصح اقتداؤها لاحتمال مصادفة الحيض فاشبهه صلاة الرجل خلف خنثى وليس كمن صلى خلف من يشك في حدثه لان الظاهر هناك الطهارة :
 (الثانية) صلت متحيرة خلف متحيرة فيه وجهان الصحيح لا يصح اقتداؤها (الثالثة) وطيء المتحيرة زوجها في نهار رمضان وهما صائمان وقلنا يلزم المرأة الكفارة للجماع لا يلزمها هنا علي الصحيح من الوجهين لاحتمال الحيض والاصل براءتها: (الرابعة) انطرت متحيرة لارضاع ولدها وقلنا يلزم المفطرة للارضاع فدية فلا يلزم المتحيرة علي الصحيح لما ذكرناه في الجماع في الصوم (الخامسة) اذا كان عليها قضاء صوم يوم فقد سبق أنها تقضيه بثلاثة ايام فلو صامت يوما من الثلاثة ثم شك هل كانت نوت صومه أم لا فوجهان (احدهما) يحسب لها اليوم ولا أثر للشك لانه بعد فراغ اليوم (والثاني) لا يحسب لان صيام الايام الثلاثة كيوم واحد فاشبهه الشك قبل فراغ اليوم قال وأصل هذا ان من عليه صوم شهرين متتابعين فصام يوما ثم شك هل نوى أم لا: هل غير النية ام لا هل يلزمه الاستئناف فيه وجهان قلت الاظهر أنه لا يؤثر هذا الشك في الصورتين لانه بعد الفراغ حقيقة. ولانه يشق الاحتراز منه (السادسة) لو ارادت المتحيرة الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت الاولى لم يصح لان شرطه ان تتقدم الاولى وهي صحيحة يقينا أو بناء علي أصل ولم يوجد هنا وليس كمن شك هل أحدث أم لا فصلي الظهر فان له ان يصلي بعدها العصر جمعا لانه يبني علي اصل الطهارة السابقة (السابعة) اذا قلنا تصح صلاة الطاهر خلف مستحاضة في زمن محكوم بانه طهر فصلت خلف مستحاضة لها حيض وطهر في الزمن المشكوك فيه فوجهان أحدهما لا يصح مطلقا كما يحرم الوطء مطلقا واحدهما أن كان المشكوك عقيب الطهر جازوا ان كان عقيب الحيض

ولان العادة قد ثبتت واستقرت وصفة الدم بعرض البطلان الا ترى أنه لو زاد الدم القوي علي خمسة عشر يوما بطلت دلالة قوته والثالث ان امكان الجمع بينهما يجمع عملا بالدلتين والافيتسا اقطان فتكون كابتداء لا تميز لها وفيها ما قدمناه من القولين: مثال امكان الجمع ان ترى عشرة سوادا كما ذكرناه ومثال عدم الامكان أن ترى خمستها المعهودة حمرة واحد عشر عقيبها سوادا وان يتخلل بينهما أقل الطهر كما اذا رأت عشرين فصاعدا دما ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا وعادتها القديمة خمسة من أول الشهر كما سبق فقدر العادة حيض بحكم العادة والقوى حيض آخر لانه يتخلل بينهما زمان طهر كامل ومنهم من قال تبنى هذه الحالة على الحالة الاولى ان قلنا يقدم التمييز فيخاض خمسة

لم يجز بناءا على الاصل والله اعلم *

﴿فرع﴾ يجب على الزوج نفقة زوجته المتحيرة: بمن نص عليه الغزالي في الخلاصة ولا خيار له في فسخ نكاحها لان جماعها ليس مأوسا منه بخلاف الرقء والله اعلم * (ذل المصنف رحمه الله) *
 وان كانت ناسية لوقت الحيض ذا كره العدد فكل زمن تيقنا فيه الحيض الزمانها اجتناب ما تجتنبه الحائض وكل زمان تيقنا فيه طهرها اجنبا فيه ما يباح للطاهر وأوجبنا ما يجب على الطاهر وكل زمان شككنا في طهرها حرمتنا وطأها وأوجبنا ما يجب على الطاهر احتياطاً وكل زمان جوزنا فيه انقطاع الحيض اوجبنا عليها ان تغتسل فيه للصلاة ويعرف ذلك بتزليل احوالها ونذكر من ذلك مسائل تدل على جميع احكامها ان شاء الله تعالى وبه الثقة: فاذا قالت كان حيضي عشرة أيام من الشهر لا اعرف وقتها لم يكن لها حيض ولا طهر بيقين لانه يمكن في كل وقت أن تكون حائض ويمكن أن تكون طاهرا فيجعل زمانها في الصلاة والصوم زمان الطهر وتتوضأ في العشر الاول لكل فريضة ولا تغتسل لانه لا يمكن انقطاع الدم فيه فاذا مضى العشر امرناها بالغسل لامكان انقطاع الدم ثم نلزمها بعد ذلك أن تغتسل لكل صلاة الى آخر الشهر لان كل وقت من ذلك يمكن انقطاع الدم فيه فان عرفت وقتا من اليوم كان ينقطع دمها فيه الزمانها ان تغتسل كل يوم في ذلك الوقت ولا يلزمها أن تغتسل في غيره لانا قد علمنا وقت انقطاع دمها من اليوم وان قالت كنت أحيض احدى العشرات الثلاث من الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين فجعل زمانها زمان الطهر فتصلي من أول الشهر وتتوضأ لكل فريضة وتغتسل في آخر كل عشر لامكان انقطاع الدم فيه وأن قالت حيضي ثلاثة أيام في العشر الاول من الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين في هذه العشرة فتصلي من أول العشر ثلاثة أيام بلوضوء ثم تغتسل لكل صلاة الا ان تعرف انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل ذلك الوقت في كل يوم وتتوضأ في غيره وان قالت كان حيضي أربعة أيام من العشر الاول صلت بلوضوء أربعة أيام ثم تغتسل لكل صلاة وعلى هذا النزول في الخمس والست والسبع والثمان والتسع فان علمت يقين طهرها في وقت: ان قالت

السواد وطهرها المتقدم عليه خمسة واربعون وقد صار دورها خمسين وان قلنا تقدم العادة فحيضها خمسة من أول الشهر وخمسة وعشرون من بعدها طهر وان قلنا يجمع بينهما حيضت الخمسة الاولى بالعادة وخمسة السواد بالتمييز لا يمكن الجمع بتخالف طهر كامل بينهما هذا نقا الفصل * ولك ان تعلم قوله الحكم للمادة بالايام لما ذكرنا أنه لا اعتبار للعادة عنده فضلا عن ان تقدم على التمييز وقوله الحكم للتمييز بالانف لان عند احمد تقدم العادة عند اجتماع المعنيين وبالهاء ايضا لان عند ابي حنيفة لا اعتبار للتمييز * واعلم انه تحصل ما حكيناه في كل واحدة من حالتى امكان بين العادة والتمييز وعدم الامكان ثلاثة اوجه أحدها الحكم بالمادة والثاني الحكم بالتمييز وهما يشملان

كان حيض عشرة أيام في كل شهر واعلم أنى كنت في العشر الاخيرة طاهرا فانها في العشر الاول تتوضأ لكل صلاة لانه لا يحتمل انقطاع الدم فيه فاذا مضت العشر اغتسلت لكل صلاة الا أن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل فيه دون غيره وفي العشر الثالثة طاهر بيقين فتتوضأ لكل فريضة وان قالت كان حيضي خمسة أيام في العشر الاول وكنت في اليوم الاول من العشر الاول طاهرا ففي اليوم الاول طهر بيقين فتتوضأ فيه لكل صلاة فريضة وفي اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس طهر مشكوك فيه فتتوضأ فيه لكل فريضة والسادس حيض بيقين فانه علي أي تنزيل نزلنا لم يخرج اليوم السادس منه فترك فيه ما ترك الحائض ثم تغتسل في آخره لامكان انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة الي آخر العاشر ثم تدخل في طهر بيقين فتتوضأ لكل فريضة وان قالت كان حيض ستة أيام في العشر الاول كان لها يومان حيض بيقين وهما الخامس والسادس لانه ان ابتداء الحيض من أول العذر فآخره السادس وان ابتداء من الخامس فآخره العاشر والخامس والسادس داخلان فيه بكل حال وان قالت كان حيضي سبعة أيام من العشر الاول حصل لها أربعة أيام حيض بيقين وهي من الرابع الي السابع وان قالت ثمانية كان حيضها بيقين ستة من الثالث الي آخر الثامن فان قالت تسعة كان ثمانية من الثاني الي آخر التاسع لما بينا وان قالت كان حيضي في كل شهر عشرة أيام لا أعرفها وكنت في اليوم السادس طاهرا فانها من أول الشهر الي آخر السادس في طهر بيقين ومن السابع الي آخر الشهر في طهر مشكوك فيه فتتوضأ لكل فريضة الي أن يمضي عشرة أيام بعد السادس ثم تغتسل لامكان انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة الا أن تعرف الوقت الذي كان ينقطع فيه الدم فتغتسل كل يوم فيه دون غيره وان قالت كان حيضي في كل شهر خمسة أيام لا أعرف موضعها واعلم أنى كنت في الخمسة الاخيرة طاهرا واعلم أن لي طهوراً صحيحاً غيرها في كل شهر فانه يحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الاولى والباقي طهر ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الثانية والباقي طهر ولا يجوز أن يكون في الخمسة الثالثة لان ما قبلها وما بعدها دون أقل الطهر ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة

الحاتين والثالث في احدى المائتين الجمع وفي اثناية التساقط ولفظ الكتاب يفيد الوجوه الثلاثة عند امكان الجمع والوجهين الشاملين عند عدم الامكان دون الثالث وقوله فيتعين الاقتصار على العادة او علي التمييز اي على العادة في وجهه وعلي التمييز في وجهه
قال ﴿فردان الاول مبتدأة رأيت خمسة سواداً ثم أطبق الدم علي لون واحد في الشهر الثاني نحيضها خمسين لان التمييز اثبت (حرم) لما عاده﴾

العادة التي ترد اليها المستحاضة المعتادة ليس من شرطها ان تكون عادة حيض وطهر صحيحين بلا استحاضة بل قد تكون كذلك وقد تكون تلك العادة هي التي استفادتها من التمييز وهي مستحاضة كما

الرابعة ويكون ما قبلها طهراً ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الخامسة ويكون ما قبلها طهراً
 فيلزمها أن تتوضأ لكل صلاة في الخمسة الاولى وتصلي لانه طهر مشكوك فيه ثم تغتسل لكل فريضة
 من أول السادس الى آخر العاشر لانه طهر مشكوك فيه ويحتمل انقطاع الدم في كل وقت منه
 ومن أول الحادى عشر الى آخر الخامس عشر تتوضأ لكل فريضة لانه طهر ييقين ومن أول
 السادس عشر تتوضأ لكل صلاة الى آخر العشرين لانه طهر مشكوك فيه لا يحتمل انقطاع الحيض
 فيه ثم تغتسل لكل صلاة الى آخر الخامس والعشرين لانه طهر مشكوك فيه وتغتسل لكل
 صلاة لانه يحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها ومن أول السادس والعشرين الى آخر الشهر
 تتوضأ لكل فريضة لانه طهر ييقين وان علمت يقين الحيض في بعض الايام بأن قالت كان حيضى
 في كل شهر عشرة أيام وكنت أكون في اليوم العاشر حائضاً فانه يحتمل أن يكون العاشر آخر
 حيضها ويكون ابتداءها من أول الشهر ويحتمل أن يكون العاشر أول حيضها فيكون آخره التاسع
 عشر ويحتمل أن يكون ابتداءها ما بين اليوم الاول من الشهر واليوم العاشر فهي من أول الشهر
 الى اليوم التاسع في طهر مشكوك فيه ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فتتوضأ لكل صلاة وتصلي
 واليوم العاشر يكون حياً ييقين ترك فيه ما يجب على المائض تركه وتغتسل في آخره ثم تغتسل
 لكل صلاة الى تمام التاسع عشر الا أن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل فيه من الوقت
 الى الوقت ثم بعد ذلك في طهر ييقين الى آخر الشهر فتتوضأ لكل صلاة فريضة فان قالت كان
 حيضى في كل شهر عشرة أيام ولي في كل شهر طهر صحيح وكنت في اليوم الثانى عشر حائضاً
 فانها في خمسة عشر يوماً من آخر الشهر في طهر ييقين وفي اليوم الاول والثانى من أو الشهر في
 طهر ييقين وفي الثالث والرابع والخامس في طهر مشكوك فيه تتوضأ فيه لكل فريضة وفي السادس
 الى تمام الثانى عشر في حياً ييقين ومن الثالث عشر الى تمام الخامس عشر في طهر مشكوك
 فيه ويحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها فتغتسل لكل صلاة وان قالت كان حيضى خمسة أيام
 من العشر الاول وكنت في اليوم الثانى من الشهر طهراً وفي اليوم الخامس حائضاً فانه يحتمل
 أن يكون ابتداء حيضها من الثالث وأخره الى تمام السابع ويحتمل أن يكون من الرابع وأخره
 الى تمام الثامن ويحتمل أن يكون ابتداءه من الخامس وأخره تمام التاسع فالىوم الاول والثانى

اذا رأت المبتدأة خمسة سواداً وخمسة وعشرين حمرة وهكذا مراتم استمر السواد أو الحمرة في بعض الشهر
 قد عرفنا بما سبق من التمييز ان حيضها خمسة من اول كل شهر وصار ذلك عادة لها: حيضها الآن خمسة من اول
 كل شهر ونحكم بالاستحاضة في الباقي وهذا هو الصحيح وحكى امام الحرمين وجهاً آخرانه اذا انخرم التمييز
 فلانظر الى ما سبق وهى كابتداء غير مميزة ولو كانت المسألة لهما فرأت في بعض الادوار عشرة سواداً
 وبقاى الشهر حمرة ثم استمر السواد في الدور الذى بعده فقد قال الأئمة نحيضها عشرة السواد في ذلك الدور لان

طهر بيقين والثالث والرابع طهر مشكوك فيه والخامس والسادس والسابع حيض بيقين ثم تغتسل في آخر السابع فيكون ما بعده الي تمام التاسع طهراً مشكوكاً فيه تغتسل فيه لكل صلاة وان قالت كان لي في كل شهر حيضتان ولا أعلم موضعهما ولا عددهما فان الشيخ أبا حامد الاسفراييني رحمه الله ذكر أن أقل ما يحتمل أن يكون حيضها يوماً من أول الشهر ويوماً من آخره ويكون ما بينها طهراً وأكثر ما يحتمل أن يكون حيضها أربعة عشر يوماً من أول الشهر أو من آخره ويوماً وليلة من أول الشهر أو من آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوماً طهراً ويحتمل ما بين الأقل والأكثر فيلزمها أن تتوضأ وتصلّي في اليوم الأول من الشهر لأنه طهر مشكوك فيه ثم تغتسل لكل صلاة الي آخر الرابع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهراً بيقين لأنه ان كان ابتداء الطهر في اليوم الثاني فاليوم السادس عشر آخره وان كان من الخامس عشر فالخامس عشر والسادس عشر داخل في الطهر ومن السابع عشر الي آخر الشهر طهر مشكوك فيه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله هذا خطأ لانا اذا نزلنا هذا التنزيل لم يجز أن يكون هذا حالاً في الشهر الذي بعده بل يجب أن تكون في سائر الشهور كالتحيرة الناسية لايام حيضها ووقته فتغتسل لكل صلاة ولا يطؤها الزوج وتصوم رمضان وتقضيه علي ما بيناه *

﴿الشرح﴾ اذا كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة لعدده فالقاعدة فيه أن كل زمان تيقنا فيه حيضها ثبت فيه جميع أحكام الحيض وكل زمان تيقنا فيه طهرها ثبت فيه جميع أحكام الطاهر المستحاضة وكل زمان احتمل الحيض والطهر أو جبنافيه الاحتياط فيجب عليها ما يجب علي الطاهر من العبادات وحكمها في الاستمتاع حكم الحائض ثم ان كان هذا الزمان المحتمل للطهر وللحيض لا يحتمل انقطاع الحيض لزومها الوضوء لكل فريضة ولا يجب الغسل وان كان يحتمل انقطاع الحيض وجب الغسل لكل فريضة لاحتمال انقطاع الدم قبلها فان علمت انه كان ينقطع في وقت بعينه من ليل أو نهار اغتسلت كل يوم في ذلك الوقت ولا غسل عليها الي مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني هذا أصل الفصل وتمهيد قاعدته وعليه يخرج كل ما سئد كره ان شاء الله تعالي

الاعتماد علي صفة الدم ثم مردها بعد ذلك العشرة ولو كانت المسألة بحالها اعتادت السواد خمسة ثم استمر الدم ثم رأت في بعض الادوار عشرة قبرد في ذلك الدور الي العشرة وفي هاتين الصورتين اشكالان (أحدهما) ردها الي العشرة في الصورة الاولى ظاهر اذا قان المادة تثبت بمرة واحدة اما اذا قلنا لا تثبت فينبغي ألا نكتفي بسبق العشرة مرة قال صاحب الكتاب في الوسيط هذه عادة تمييزية فينسجها مرة واحدة ولا يجري فيها ذلك الخلاف كغير المستحاضة اذا تغيرت عاداتها القديمة مرة فانا نحكم بالحالة الناجزة وهذا لا يشفي الغليل والمعترض أن يقول لم يختص الخلاف بغير التمييزية

وهذا القدر كاف لمن يؤثر الاختصار ولكن عادة الاصحاب ايضاحه ويسطه بالامثلة وانا اتابعهم
وأذكر ان شاء الله تعالى مسائل مستقصاة ملخصة واضحة في فروع متراسلة ليكون انشط لمطالعيه
وأبعد من ملالة ناظريه وأيسر في تحصيل المرغوب منه فيه واسهل في ادراك الطالب مايبغيه والله
الكريم أستعينه واستهديه *

﴿فرع﴾ قال اصحابنا رحمهم الله الحافظة لقدر حيضها انما ينفعها حفظها وتخرج عن التحير
المطلق اذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتداءه فان فقدت ذلك بان قالت كان حيضي خمسة
عشر اضلتها في دورى ولا أعرف سوى ذلك فلا فائدة فيما ذكرت لاحتمال الحيض و"الطهر
والانقطاع في كل وقت وكذا لو قالت حيضي خمسة عشر وابتداء دورى يوم كذا ولا أعرف
قدره فلا فائدة فيما حفظت الاحتمال المذكور ولها في هذين المثالين حكم المتحيرة في كل شيء
وهكذا لو قالت كان حيضي خمسة من كل ثلاثين ولا أعرف ابتداءها أولا ادري اهي
في كل شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين ولا ادري في أى وقت من شهر هي فهذه لها حكم
المتحيرة التي لا تذكر شيئا أصلا وحكمها ماسبق الا في الصيام فانها اذا قالت كان حيضي
خمسة ايام من ثلاثين وصامت رمضان حصل لها خمسة وعشرون يوما ان كان تاما وعلمت أن
حيضها كان يبتدئها في الليل فان علمت أنه كان يبتدئها في النهار أو شكت حصل لها أربعة وعشرون
يوماً ثم اذا أرادت قضاء صوم هذه الخمسة صامت احد عشر يوماً فيحصل لها منها خمسة علي كل
تقدير ولا يكفيها صوم عشرة لاحتمال الابتداء في أثناء يوم فيفسد ستة الا أن تعلم انه كان يبتدئها
في الليل فيكفيها العشرة ولو كان علي هذه التي قالت كان حيضي خمسة من ثلاثين صوم يوم واحد
صامت يومين بينها أربعة ايام ان علمت أن حيضها كان يبتدىء في الليل فيحصل لها يوم فان لم
تعلم وقت ابتداءه صامت يومين بينها خمسة ايام فيحصل أحدهما ولو كان عليها يومان صامتها
مرتين بينها ثلاثة ايام ان علمت الابتداء ليلا والا فأربعة وضابطه اذا لم تعلم وقت الابتداء أنها
تضيف الى ايام الحيض وما لاحتمال الطرآن في أثناء النهار وتصوم ما عليها ثم تقطر بقدر الباقي
من ايام الحيض مع اليوم المضاف ثم تصوم اليوم الذي عليها مرة أخرى فان كان عليها يومان
وحيضها خمسة من ثلاثين كما ذكرنا أضافت يوما فتصير ستة فتصوم يومين وتقطر أربعة ثم

ولماذا تشبه العادة التمييزية بالصورة المسد كورة دون غير التمييزية قوما الفارق (الثاني) اذا أفاد
التمييز عادة للمستحاضة ثم تغير مقدار القوى بعد انحرام التمييز او قبله وجب أن لا يخرج بالرد
اليه بل ينبغي أن يخرج علي الخلاف فيما اذا اجتمع العادة والتمييز كما تقدم ولم يزد امام الحرمين
في هذا الموضوع علي دعوي اختصاص ذلك الخلاف بالعادات الجارية من غير استحاضة ولم يبد معنى فارقا
ولمقرر الاشكال ان يمنع اختصاص الخلاف بتلك العادات الا ترى أنها لو كانت ترى خمسة سواداً

تصوم يومين ولو كان عليها ثلاثة صامتها ثم أفطرت ثلاثة ثم صامت ثلاثة وهكذا ما أشبه ذلك والله أعلم *

(فرع) اذا قالت حيض خمسة أيام في كل ثلاثين يوماً أو عشرة من عشرين من الشهر أو من خمسة عشر وشبه ذلك فهذا قد يكون لها حيض يقين وطهر يقين ومشكوك فيه يحتمل انقطاع المبيض فيه ومشكوك فيه لا يحتمله وقد لا يكون حيض ولا طهر يقين وقد يكون طهر يقين دون حيضه يقين ولا يتصور عكسه وطريقة معرفة هذه الاقسام أن ننظر الى المنسي فان كان نصف المنسي فيه أو اقل لم يكن لها حيض يقين وان كان أكثر من نصفه كان لها حيض يقين وهو يقدر علي ما زاد على النصف مرتين ويكون من وسط المنسي فيه ويكون ما قبله مشكوكا فيه لا يحتمل الانقطاع فتتوضأ لكل فريضة كسائر المستحاضات وما بعده تغتسل لكل فريضة وان شئت أسقطت المنسي من المنسي فيه ثم أسقطت بقية المنسي فيه من المنسي فما بقي فهو حيض يقين وتلك البقية هي القدر المشكوك فيه من الطرفين مثال ذلك وهو مثال يجمع الاقسام الاربعة : قالت كان حيضى ستة أيام من العشرة الاولى من الشهر فيجعل شهرها أربعة أقسام الاربعة الارلى زمن مشكوك فيه يحتمل الانقطاع فتتوضأ فيها لكل فريضة وتصلي والخامس والسادس حيض يقين لانه ان بدأ الحيض في أول العشرة انتهى الى آخر السادس وان اتقطع علي العاشر بدأ من الخامس فالخامس والسادس حيض لدخولها في التقديرين والسابع والثامن والتاسع والعاشر مشكوك فيه يحتمل الانقطاع فتغتسل فيها لكل فريضة الا ان تعلم ان الدم كان ينقطع في وقت من اليوم فيكفيها كل يوم غسل واحد في ذلك وتتوضأ لباقي فرائض ذلك اليوم وما بعد العشرة الى آخر الشهر طهر يقين ولو قالت حيضى سبعة أيام من العشرة الاولى فلها أربعة أيام حيض يقين وهى الرابع والخامس والسادس والسابع وتتوضأ للثلاثة الاولى وتغتسل للثلاثة الاخيرة لكل فريضة الا أن تعلم الانقطاع في وقت بعينه ولو قالت ثمانية من العشرة فيحسبها ستة أولها الثالث ولو قالت تسعة من العشرة فيحسبها ثمانية أولها الثاني وتتوضأ في اليوم الاول وتغتسل لكل فريضة في العاشر ولو قالت ستة من أحد عشر فالسادس حيض يقين وتتوضأ لكل فريضة

من أول كل شهر وباقيه حمرة فجاءها شهر رأت فيه الحمرة الاولى حمرة والخمسة الثانية سوادا ثم عادت الحمرة واستمرت يجرى فيها لك الخلاف مع أن هذه عادة مستفاد من التمييز أو رد هذه الصورة صاحب التهذيب وغيره فعلى الوجه المذهب للتمييز حيضها الخمسة الثانية وعلى الوجه المذهب للعادة حيضها الخمسة الاولى وعلى وجه الجمع تبيض فيها والله أعلم * جئنا الى ما يتعلق بلفظ الكتاب قوله مبتدأة رأت خمسة سوادا ثم أطبق الدم على لون واحد المفهوم من ظاهره اطباق غير لون السواد من انقضاء خمسة السواد واستمراره على الاطلاق لكن بتقدير ان يكون كذلك فالضعيف على امتداده استحاضة وليس لها شهر بان

في الخمسة الاولى وتغتسل في الخمسة الاخيرة ولو قالت خمسة من التسعة الاولى فالخامس حيض
 بيقين وتتوضأ لما قبله وتغتسل لما بعده الى آخر التاسع وما بعده الى آخر الشهر طهر بيقين ولو
 قالت حيض عشرة من الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين فتتوضأ لكل فريضة الى قبيل
 آخر العاشر ثم تغتسل من آخر العاشر الى آخر الشهر لكل فريضة الا أن تعلم الاقطاع في وقت
 بعينه فيكفيها الغسل فيه كل يوم مرة ولو قالت عشرة من العشرين الاول توات الى قبيل آخر
 العاشر ثم اغتسلت الى آخر العشرين ثم هي طاهرة بيقين في العشر الاخيرة : ولو قالت عشرة
 من الخمسة عشر الاولى فالخمس الاولى تتوضأ والخمس اثنان حيض بيقين والثالثة تغتسل وباقي
 الشهر طهر بيقين ولو قالت خمسة عشر في العشرين الاولى فالخمس الاولى تتوضأ والثانية والثالثة
 حيض بيقين والرابعة تغتسل والعشرة الاخيرة طهر بيقين ولو قالت عشرة في العشرين الاخيرة
 فالعشرة الاولى طهر بيقين والثانية تتوضأ والثالثة تغتسل ولو قالت خمسة عشر من العشرين
 الاخيرة فالعشرة الاولى طهر بيقين والخمس الثالثة تتوضأ والرابعة والخامسة حيض بيقين والسادسة
 تغتسل ولو قالت حيض احدى العشرات فلا حيض ولا طهر بيقين فتتوضأ في جميع الشهر الى
 آخر العشرات فتغتسل في آخر كل عشرة ولو قالت حيض يومان من العشرة الاولى أو قالت
 ثلاثة أو قالت أربعة أو قالت خمسة فلا حيض ولا طهر فتتوضأ مدة أيامها ثم تغتسل لكل
 فريضة الى آخر العشرة ثم هي طاهر بيقين *

وأما قول المصنف رحمه الله وعلي هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع فهو
 مما عدوه من مشكلات المذهب حتى أن بعضهم قال مراد المصنف أنها اذا قالت لي تسعة أيام
 في العشرة الاولى فلا حيض لها بيقين ثم اعترض هذا الحامل وغلط المصنف ولقد أخطأ هذا
 الحامل وظلم بوضعه الكلام في غير موضعه فان المصنف رحمه الله أجل قدرا وأعلى محلا من أن يخفى
 عليه هذا الذي لا يشك فيه أقل مبتدئ شرح باب الحيض فكيف يظن بهذا الامام أنه يقول
 اذا قالت حيض تسعة أيام من العشرة الاولى فلا حيض لها واى خفى في هذا ليغلط فيه وانما
 مراد المصنف عطف هذا الكلام على ما تقدم في أول الفصل وهو قوله فكل زمان يقينا فيه الحيض
 ألزمناها اجتناب ما تجتنبه الحائض الى قوله ويعرف ذلك بتنزيل أحوالها ثم قال ونذكر من ذلك
 مسائل تدل على احكامها فذكر ما ذكرتم قال وعلي هذا التنزيل في الخمس والست يعنى يعمل

حتى نحكم بالتحيض خمسة من أوله فاذا المعنى رأيت خمسة سوادا وخمسة وعشرين حمرة او نحوها
 ثم أطبق السواد في الشهر الثاني ثم قوله في الشهر الثاني نحيضه خمسا بناء على عدم اشتراط التكرار
 في العادة التمييزية واكتفاء بوقوعها مرة واحدة وقد ذكرنا ما فيه من الاشكال ويؤيده ان اعدا
 الخمسة لو كان طهرا محسوسا واستحيضت في الشهر الثاني لم نردها الى الخمسة علي قولنا العادة

ما ذكرناه وبه يعرف يقين الحيض والطهر والمشكوك فيه فيعمل في الست والسبع والثمان والتسع علي ما ذكرنا من التنزيل وهو ان ما احتمل الحيض والطهر فهو مشكوك فيه وما تعين لاحدهما فهو له وحينئذ اذا قالت خمسة من العشرة فلا حيض ييقين وتتوضأ في خمسة ولو قالت ستة من العشرة فالخامس والسادس حيض وان قالت سبعة فأربعة حيض اولها الرابع كما سبق ايضاحه فهذا تأويل صحيح لكلام المصنف وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المهذب لكلامه تأويلين احدهما وهو الذي اقتصر عايه في البيان ان معناه اذا قالت كان حيضى في الخمس او الست او السبع او الثمان او التسع اياماً لا يزيد علي نصف المنسي فيه بأن قالت كان حيضى في الخمس يومين أو في الست والسبع والثمان والتسع ثلاثه فاقصر المصنف علي ذكر الايام المنسي فيها ولم يذكر قدر المنسي وعطف ذلك على ما ذكره في قوله فان قالت كان حيضى في العشرة ثلاثة أو أربعة لان الثلاثة والأربعة أقل من نصف العشرة (قلت) يعني هذا تكون الخمس والست والسبع والثمان والتسع معطوفات علي العشرة والتأويل الثاني أنه أراد اذا قالت حيضى خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع من أيام لا تزيد هذه المذكورة علي نصفها فذكر المنسي دون المنسي فيه اكتفاء بما ذكره واعتماداً علي فهم السامع بعد تقرير القاعدة فبذنه ثلاثة أجوبة عن عبارة المصنف علي تقدير ثبوتها عنه وقد قال بعض كبار متأخري أصحابنا المذكورين طبقة أصحاب المصنف أنه رأى جزءاً فيه وصية الشيخ أبي اسحق المصنف رحمه الله الي الفقهاء وفيه انه أمرهم بالضرب علي قوله وعلي هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ فيما اذا عرفت يقين طهرها في وقت من الشهر بان قالت كان حيضى عشرة من الشهر لأعلم عيبتها وأعلم اني كنت في العشرة الاخيرة طاهراً فالعشرة الاولى تتوضأ والثانية تغتسل لسكل فريضة الا ان تعلم الانقطاع في وقت فتقتصر علي الغسل فيه كل يوم والعشرة الاخيرة طهر ييقين وتوجيه هذا ظاهر وكذا ما أشبهه مما أحذف دليله فان ذكرت ما قد يخفي دليله بينته ان شاء الله تعالى * فان قالت حيضى عشرة من الشهر وكنت في العشرة الاولى طاهراً فالعشرة الاولى طهر ييقين والثانية تتوضأ والثالثة تغتسل لسكل فريضة وان قالت حيضى خمسة من العشرة الاولى وكنت أكون في اليوم الاول طاهراً فالاول طهر ييقين والثاني والثالث

لا تثبت بمرّة ومعلوم ان التمييز لا يزيد عليه وليكن قوله نحيضها خمسا معلما بالواو اشارة الى الوجه الذي تقدم *

قال ﴿ الثاني قال الشافعي رضى الله عنه الصفرة والكدره (م) في أيام الحيض حيض (ح) فهو كذلك في أيام العادة وفيما وراءها الي تمام الخمسة عشر ثلاثة اوجه احدها انه حيض كايام العادة والثاني لا يضعف اللون والثالث ان كان مسبوقاً بدم قوى ولو لطخة فيكون حيضاً والافلا ومرد المبتدأة

والرابع والخامس تتوضأ لكل فريضة والسادس حيض ييقين والسابع الي آخر العاشر تغتسل لكل فريضة وما بعد العاشر الي آخر الشهر طهر ييقين وان قالت حيضي خمسة من العشرة الاولي وكنت طاهرا في الثاني فاليو مان الاولان طهر ييقين والثالث والرابع والخامس تتوضأ والسادس والسابع حيض ييقين والثامن والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة وان قالت حيضي خمسة من العشرة الاولي وكنت طاهرا في الثالث فالثلاثة الاولي طهر والرابع والخامس تتوضأ والسادس والسابع والثامن حيض ييقين والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة وان قالت حيضي عشرة من الشهر وكنت طاهرا في السادس فالسبعة الاولي طهر ييقين ومن السابع الي آخر السادس عشر تتوضأ ثم بعده تغتسل الي آخر الشهر لكل فريضة وكذا لو قالت حيضي عشرة من الشهر وكنت طاهرا في السابع او الثامن او التاسع او العاشر فاليوم الذي كانت فيه طاهرا او ما قبله طهر ثم بعده تتوضأ عشرة ايام ثم تغتسل الي آخر الشهر وان قالت حيضي عشرة من الشهر وكنت في الحادي عشر طاهرا فالعشرة الاولي تتوضأ وتغتسل في آخرها لاحتمال الاقطاع والحادي عشر طهر ييقين وبعده تتوضأ الي آخر الحادي والعشرين ثم تغتسل بعده الي آخر الشهر لكل فريضة وان قالت حيضي خمسة من الشهر وكنت في الخمسة الاخيرة طاهرا الاولي طهر صحيح غيرها فيحتمل ان حيضها الخمسة الاولي والباقي طهر ويحتمل ان تكون الخمسة الثانية والباقي طهر ويحتمل ان تكون الرابعة ويحتمل ان تكون الخامسة ولا يجوز ان تكون الثالثة لانه لا يبق قبلها ولا بعدها اقل الطهر سوى الخمسة الاخيرة فالخمس الاولي تتوضأ والثانية تغتسل لاحتمال الاقطاع والثالثة طهر ييقين والرابعة تتوضأ والخامسة تغتسل لاحتمال الاقطاع والسادسة طهر ييقين وان قالت حيضي خمسة عشر من الشهر وكنت في الثاني عشر طاهرا فالثاني عشر وما قبله طهر ييقين والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تتوضأ والسادس عشر فما بعده الي آخر السابع والعشرين حيض ييقين والثلاثة الاخيرة تغتسل لكل فريضة ولو قالت حيضي خمسة من العشرة الاولي وكنت في السادس طاهرا فحيضها الخمسة الاولي وان قالت وكنت في الخامس طاهرا فحيضها الخمسة الثانية وليست في هاتين ناسية وان كان سؤالها كسؤال ناسية وان قالت وكنت في السادس حائضا فالسادس حيض ييقين فتغتسل بعده الي آخر العشرة وتتوضأ في الاربعة قبله

أيام العادة او كلوراءها فيه وجهان ﴿

هذا الفرع لاختصاص له بالمستحاضة بل معظم فائدته فيما اذا لم يعبر الدم الاكثر كما سيأتي والصفرة شيء كالصديد يعلوه اصفرار والسكريرة شيء كدر وليس على الوان الدماء ولا خلاف في كونهما حيضاني ايام العادة لان الوقوع في ايام العادة يغلب على الظن بكون الاذى الموجود فيه الحيض المعهود وفيما وراء ايام العادة اربعة اوجه اظهرها ان لها حكم الحيض ايضا

واليوم الاول طهر بيقين ولو قالت وكنت في الخامس حائضا فالخامس حيض وتوضأ في الاربعة قبله وتغتسل بعده الي آخر التاسع ثم ما بعده طهر بيقين وان قالت حيضى خمسة من العشرة الاولى وكنت في الثانى طاهرا وفي الخامس حائضا فالاول والثاني طهر بيقين وكذا العاشر وما بعده والخامس والسادس والسابع حيض بيقين وتوضأ في الثالث والرابع وتغتسل في الثامن والتاسع ولو قالت لا اعلم قدر حيضى واعلم اني كنت طاهرا في طرفي الشهر فلحظة من اول الشهر ولحظة من آخره طهر بيقين ثم بعد اللحظة الاولى توضأ يوما وليلة ثم تغتسل لكل فريضة الي ان يبق لحظة من آخر الشهر ثم اللحظة مع اللحظة الاولى من الشهر الا في طهر *

﴿فرع﴾ فيما اذا عرفت يقين حيضها في وقت من الشهر فان قالت كان حيضى عشرة ايام في كل شهر لا اعلمها واعلم اني كنت اكون حائضا في العاشر فتوضأ الي آخر التاسع ويكون العاشر حيضا وتغتسل بعده الي آخر التاسع عشر ثم باقى الشهر طهر بيقين فان قالت حيضى عشرة لا اعلمها وكنت حائضا في السادس فالخمس الاولى توضأ والثانية حيض بيقين لدخولها في التقديرين والثالثة تغتسل لكل فريضة وباقى الشهر طهر بيقين وان قالت حيضى عشرة من الشهر وكنت حائضا في الثانى عشر فاليومان الاولان طهر بيقين وما بعدهما الي آخر الحادى عشر توضأ والثانى عشر حيض بيقين وتغتسل بعده الي آخر الحادى والعشرين وما بعده طهر بيقين ولو قالت حيضى خمسة عشر وكنت حائضا في الثانى عشر فالثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حيض بيقين والاحد عشر قبلها فتوضأ ومن السادس عشر الي آخر السادس والعشرين تغتسل لكل فريضة والاربعة الباقية من الشهر طهر بيقين ولو قالت حيضى في كل شهر

لقوله تعالى «قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض» والصفرة والكدرة اذى ولما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت «كنا نعد الصفرة والكدرة حيضا» (١) وهذا اخبار عما عهدته في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والثانى ليس لها حكم الحيض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دم الحيض اسود يعرف»

(١) ﴿حديث﴾ عائشة كنا نعد الصفرة والكدرة حيضا قال وهذا اخبار عما عهدته في زمن النبي ﷺ قال النووي في شرح المهذب لا اعلم من رواه بهذا اللفظ انتهى وفي البيهقي عن عمرة عن عائشة انها كانت تنهى النساء ان ينظرن الى انفسهن ليلا في الحيض وتقول انها قد يكون الصفرة والكدرة وفي الموطن من حديث ام علقمة عن عائشة في قصة النساء اللاتي كن يرسلن اليها بالكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لاتعجلن حتى ترين القصة وعلقه البخارى وهذا قريب مما اورده الرافعي وقال البيهقي روى باسناد ضعيف عن عائشة قالت ما كنا نعد الصفرة والكدرة شيئا ونحن مع رسول الله ﷺ ثم ساقه وفيه بحر السقاء وهو ضعيف واخرجه ابن ابي حاتم في اللعل من طريقه وهو عكس ما اورده الرافعي وفي البيهقي ايضا من وجه اخر نحوه *

عشرة ولي في كل شهر طهر صحيح وكنت في الثاني عشر حائضاً فاليو مان الاولان طهر بيقين والثالث والرابع والخامس تتوضأ ومن أول السادس الي آخر الثاني عشر حيض بيقين والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تغتسل لكل فريضة والخمسة عشر الباقية طهر بيقين ولو قالت حيضى خمسة من العشرة الاولى وكنت في اليوم الاول حائضاً فيضها الخمسة الاولى وان قالت وكنت في العاشر حائضاً فيضها الخمسة الثانية وليست في الصورتين ناسية وان كان سؤالها كسؤال الناسية ﴿فرع﴾ اذا قالت كان لي في كل شهر حيضتان لا اعلم موضعها ولا قدرها : قال المصنف رحمه الله قال ذكر الشيخ أبو حامد أن أقل ما يحتمل أن يكون حيضاً يوم من أول الشهر أو آخره ويوم وليلة من أول الشهر أو آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوماً أو يحتمل ما بين الأقل والأكثر فيلزمها ان تتوضأ وتصلي في اليوم الاول من الشهر لانه طهر مشكوك فيه ثم تغتسل لكل صلاة الي آخر الرابع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهرا بيقين لانه ان كانت ابتداء الطهر في اليوم الثاني فالسادس عشر الي آخر الشهر طهر مشكوك فيه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب هذا خطأ لانا اذا نزلنا هذا التنزيل لم يجوز ان يكون ذلك حالها في الشهر الذي بعده بل يجب ان تكون في سائر الشهور كالمتحيرة الناسية لايام حيضها ووقته فتغتسل لكل صلاة ولا يطؤها الزوج وتصوم رمضان وتقضيه على ما ينهه هذا كلام المصنف

وعن ام عطية وكانت قد بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت « كنا لاند الصفرة والكدرة شيئاً » (١) وبهذا الوجه قال الاصطخري وينسب الي صاحب التلخيص أيضاً وبالاول قال ابن سرنج و ابو اسحق والوجه الثالث وبه قال ابو علي الطبري ان سبق دم قوى من سواد او حمرة فالصفرة والكدرة بعده حيض والافلا والفرق ان الدم يبدو قويا ثم يرق ويضعف علي التدريج الا ترى ان الجراحة تصب دما قويا ثم يرق ويختلط بالرطوبات فاذا سبق دم قوى استتبع مابعده والرابع حكاه القاضي ابن كج أنه انما يحكم بكون الصفرة والكدرة حيضاً بشرط ان يسبقها دم قوى ويلحقها دم قوى لينسحب الحكم علي المتخال والافلا ليس علي هيئة الدماء لا يعطي له حكمها واما المبتدأة فقد حكمي امام الحرمين عن بعض الاصحاب انها اذا رأت صفرة او كدرة ثم طهرت فحكم مردها علي اختلاف القولين وهما الاقل والغالب كايام العادة في حق المعتادة قال والصحيح أنه كما وراء أيام العادة فحصل وجهان كما روى صاحب الكتاب ان قلنا أنه كايام العادة فالصفرة والكدرة فيها حيض بلا خلاف وان قلنا كما وراء أيام العادة عاد فيه الاوجه وهذا هو الذي ذكره الجمهور ولنوضح

(١) * (حديث) * ام عطية وكانت ممن بايع النبي صلى الله عليه وسلم قالت كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً البخارى بهذا من حديثها زاد ابو داود والحاكم فيه بعد الطهر شيئاً ورواه الاسماعيلي في مستخرجه باللفظ كنا لانعد الصفرة والكدرة شيئاً يعني في الحيض وللدارمي بعد الغسل : (تنبيه) وقع في النهاية والوسيط زيادة في هذا وراء العادة وهي زيادة باطلة *

وكذا نقله المتأخرون عن الشيخ أبي حامد وكذا قطع بما قاله أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ وآخرون ونقله صاحب البيان عن أكثر أصحابنا وحكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه عن أبي حامد ثم قال وهذا خطأ بيقين لانه يحتمل أن يكون اليوم الاخير حيضاً في عقبه خمسة عشر طهر من الشهر الثاني فلا يبقى بعد ذلك من الشهر الثاني ما يسع حيضتين قال وكذا قوله ان الخامس عشر والسادس عشر طهر بيقين ليس بصحيح فيما سوى الشهر الاول قال فالصواب في هذا ان يقال هذا الذي قاله لا يتصور فكأنها لم تقل شيئاً فهي متحيرة لا تحفظ شيئاً قال واما يصح ما ذكره أبو حامد فيما اذا قالت لي حيضتان في شهر بعينه فيكون حكمها في ذلك الشهر بعينه ما ذكره وتكون فيما سواه متحيرة هذا كلام أبي الطيب: وهذا الانكار الذي أنكروه علي أبي حامد متوجه علي ما نقلوه من عبارة أبي حامد أنها قالت لي في كل شهر حيضتان والذي رأيته أنا في تعليق أبي حامد اذا قالت لي حيضتان من الشهر والباقي طهر وهذه العبارة لا تقتضي تكرار ذلك في كل شهر: واعلم ان الشيخ أبا حامد ارفع محلاً واعظم مرتبة من أن يخفى عليه هذا الذي نقلوه عنه وهو خطأ ظاهر لا يخفى علي أقل متفقه شرح باب الحيض فيتهين حمل كلام الشيخ أبي حامد علي ما نقلته عن تعليقه أنها قالت لي في الشهر الفلاني حيضتان فيكون حكمها ما ذكره وقد وافق عليه القاضي أبو الطيب كما سبق ولا شك في صحة هذا وعبارته تقتضيه: وأما عبارة من يقول ذلك فيما اذا قالت لي في كل شهر حيضتان فمحمولة علي هذا ومعناها لي في كل شهر احيضه حيضتان وكنت احيض في صفرو جمادى

هذه المسألة بالامثلة: امرأة عادت ان تحيض من كل شهر خمسة وتطهر الباقي فرأت خمستها صفرة او كدرة وطهرت فهي حائض في تلك الخمسة بخلاف: ولورات خمستها سودا ثم خمسة صفرة او كدرة وانقطع ما بها فلي الوجه الاول الكل حيض وعلي الثاني حيضها السواد وعلي الثالث لكل حيض لتقدم السواد وعلي الرابع حيضها السواد اهدم لحوق القوى ولورات: بتدأ خمسة عشر فبادون صفرة او كدرة فالذي رأته حيض علي الوجه الاول دون الثاني لخروجه عن يوم العادة وكذلك علي الوجه الثالث لانه لم يتقدمه سواد ولا حمرة وكذا علي الرابع لعدم التقدم والتأخر هذا علي طريقة طرد الخلاف وفي مردها الوجه الذي سبق واذا اعتبرنا تقدم الدم القوي او تأخره ففي المقدار المشروط وجهان أصحهما أنه لا يشترط له قدر معين لان المعنى فيه ما ذكرنا من هيئة التدريج واذا سبق الدم القوي فقد يتسارع اليه الضعف وقد لا يتسارع ولا ينضب هذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ولو لحظة والثاني انه يشترط ان يكون قدر يوم و ليلة ليكون حيضاً بنفسه حتى يقوى علي استتباع غيره واما ما حكاه من لفظ الشامي رضي الله عنه في أول الفرع فقد نص عليه في المختصر واختلفوا في المراد بايام المبيض بحسب ما حكينا من الخلاف فمن قال الصفرة والسكدة في أيام العادة حيض لا غير قال المراد بايام المبيض ايام العادة ومن قال حيض فيما وراء ايام العادة وفي المبتدأة قل أراد بايام الحيض زمان امكان

وشوال مثلاً فحصل ان كلام أبي حامد صحيح وانه ينبغي الا يجعل بينه وبين أبي الطيب خلاف :
والله اعلم *

وأما قول المصنف يحتمل ما بين الاقل والاكثر فعنايه انه يحتمل ان حيضها ثلاثة أيام بومان في آخر الشهر ويوم في أوله ويحتمل عكسه يحتمل انه اربعة بعضها في اوله وبعضها في آخره وكذا خمسة وستة وسبعة وما بعدها الى خمسة عشر بعضها في اوله وبعضها في آخره ويحتمل ان الحيض الاول في اليوم الاول ويحتمل في اثنى أو الثالث او الثالث عشر وما بينهما والمقصود حيضتان بينهما خمسة عشر للطهر : وأما قوله فيلزمها ان تتوضأ وتصلي في اليوم الاول لانه طهر مشكوك فيه فسيبه انه يحتمل ان الحيض الاول بعد اليوم الاول لقوله يحتمل ما بين الاقل والاكثر كما بيناه، وأما قوله ومن السابع عشر الى آخر الشهر طهر مشكوك فيه فقد يتوهم من لا يفكر أن الطهر في هذه المدة على صفة واحدة وليس كذلك بل تتوضأ في السابع عشر لانه لا يحتمل الاقطار بل تغتسل لكل فرضة لاحتمال الاقطار في كل وقت وهذا متفق عليه اطبق اصحابنا الذين ذكروا المسألة علي التصريح به وذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه فرعاً حسناً لهذه المسألة فقال لو قالت لي في الشهر يعني شهر اميننا حيضتان ولي فيه طهر واحد متصل فاليوم الاول حيض ييقين لانا لو جعلناه مشكوكاً فيه لصار لها طهران وقد قالت طهر واحد ثم يحتمل ما احتملت المسألة الاولى ان تكون

الحيض ولفظ الكتاب بعد رواية هذا النص يختلف في النسخ فقد تجد في بعض النسخ وذلك في أيام العادة وهذا لفظه في الوسيط وقد تجد وهو كذلك في أيام العادة وهما صحيحان وقد تجد وكذلك في أيام العادة وهو فاسد ولا يخفى عليك ذلك ان عرفت ما قدمناه وليكن قوله أنه حيض كايام العادة معلماً بالالف لان المسكوية عن احمد أنه ليس بحيض وقوله لا الضعف اللون معلماً بالماء لان عند أبي حنيفة هو حيض كما هو الاصح عندنا والله اعلم *

قال في الباب الثالث في التي نسيت عاداتها ولها احوال الاولى التي نسيت العادة قدر أو وقتاً وهي المتحيرة وهي مردودة الى المبتدأة في قدر الحيض والي أول الاهلة في قول ضعيف والصحيح أنه لا يبين اول الاهلة فانه يحكم بل تؤمر بالاحتياط أخذاً بأشق الاحتمالات في امور ستة *
الناسية لعاداتها اما أن تكون مميزة بشرط التمييز واما الا تكون كذلك فان كان الاول فهي مردودة الي التمييز لان الرجوع الي العادة قد تعذر فأخذ بدلالة التمييز كيف اتفق ولو أمكن الرجوع الي العادة أيضاً لكننا نأخذ بالتمييز على الاصح وفي هذه الحالة لا تحير ولا اشكال وعن الاصطخري وابن خيران أنها لا ترد الي التمييز ولا فرق بين ان تكون مميزة او لا تكون وهذا لا يوافق لمصيرهما الي تقديم العادة عند اجتماع المعنيين لكن المشهور الاصح هو الاول وان لم تكن مميزة بشرطه وهذه الحالة هي المقصودة بهذا الباب فلها ثلاث احوال لانها اما أن تكون ناسية تقدر الحيض ووقته جميعاً واما أن

اربعة عشر من الاول حيضا وخمسة عشر بعدها طهر واليوم الاخير الحيضة الاخرى وان يكون الاول حيضاً وبعده خمسة عشر طهر والاربعة الباقية الحيضة الاخرى ويحتمل ما بين ذلك كما سبق فاليوم الاول مع ليلته حيض ييقين وبعده تغتسل لكل فريضة الى آخر الاربعة عشر والخامس عشر والسادس عشر طهر ييقين ثم تتوضأ لكل فريضة من أول السابع الى آخر التاسع والعشرين واليوم الاخير حيض ييقين ولا يلزمها الاغتسال لكل فريضة بعد السابع عشر بخلاف المسألة قبلها لانه لا يتصور الانقطاع هنا قبل آخر الشهر لانه لو انقطع لم يبق بعده طهر كامل ولصار لها في الشهر أكثر من طهر واحد متصل والله أعلم

قال المصنف رحمه الله ﷺ وان كانت ذاكرة للوقت ناسية للمدد نظرت فان كانت ذاكرة لوقت ابتدائه بان قالت كان ابتداء حيضى من اول يوم من الشهر حيضنا يوماً وليلة من أول الشهر لانه يقين ثم تغتسل بعده وتحصل في طهر مشكوك فيه الى آخر الخامس عشر فتصلي وتغتسل لكل صلاة لجواز انقطاع الدم وما بعده طهر ييقين الى آخر الشهر فتتوضأ لكل فريضة وان كانت ذاكرة لوقت انقطاعه بان قالت كان حيضى ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس حيضنا قبل ذلك يوماً وليلة وكانت طاهراً من أول الشهر الى آخر الخامس عشر تتوضأ لكل فريضة ثم تحصل في طهر مشكوك فيه الى آخر التاسع والعشرين فتتوضأ لكل فريضة لانه لا يحتمل انقطاع الحيض ولا يجب الغسل الا في آخر الشهر في الوقت الذى تيقنا انقطاع الحيض فيه وان قالت كان حيضى في كل شهر خمسة عشر يوماً وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر أربعة عشر في أحد النصفين ويوماً في الآخر ولا أدري أن اليوم في النصف الاول أو الاربعة عشر فهذه يحتمل أن يكون اليوم في النصف الثاني والاربعة عشر في النصف الاول فيكون ابتداء الحيض من اليوم الثاني من الشهر وآخره تمام السادس عشر ويحتمل أن يكون اليوم في النصف الاول والاربعة عشر في النصف الثاني

تكون ناسية لقدر الحيض دون الوقت واما أن تكون بالعكس من ذلك الحالة الاولى ان تكون ناسية لهما جميعاً وتعرف بالمتحيرة لتجربها في شأنها وقد تسمى بحيرة ايضاً لانهما تحير الفقيه في أمرها وبعضهم يضع اسم المتحيرة موضع الناسية فتسمى ناسية الوقت وناسية القدر ايضاً متحيرة وكذلك فعل صاحب الكتاب في الوسيط والاول احسن والذيان المطلق قد يعرض لغفلة وعلّة عارضة وقد تجن صغيرة وتستمر لها عادة في الحيض ثم تفيق وهي مستحاضة فلا تعرف مما سبق شيئاً وفي حكمها في هذه الحالة قولان أحدهما أنها مردودة الى المبتدأة لان العادة المذمومة لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمعدومة الا ترى ان التمييز لما لم يمكن استفادة الحكم منه لفوات بعض الشروط الحق بالعدم ولان المصير الى القول الثاني يلزمها حرجاً عظيماً على ماسياتي ولا حرج في الدين وأصحهما أنها مأمورة بالاحتياط

فيكون ابتداء الحيض من أول الخامس عشر وآخره التاسع والعشرون فالיום الاول والآخر من الشهر طهر بيقين والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين ومن الثاني الى الخامس عشر طهر مشكوك فيه ومن أول السابع عشر الى آخر التاسع والعشرين طهر مشكوك فيه فتغتسل في آخر السادس عشر وفي آخر التاسع والعشرين لانه يحتمل انقطاع الدم فيهما وعلي هذا التنزيل والقياس فان قالت كان حيض خمسة عشر يوماً لم تكن أخطأ اليوم وأشك هل كنت أخطأ بأكثر من يوم فالحكم فيه كالحكم في المسألة قبلها الا في شيء واحد وهو أن هنا يلزمها أن تغتسل لكل صلاة بعد السادس عشر لجواز أن يكون الخاطأ بأكثر من يوم فيكون ذلك الوقت وقت انقطاع الحيض الا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه من اليوم فتغسل فيه في مثله

(الشرح) أما المسألتان الاوليان فيما اذا ذكرت الابتداء والانقطاع فظاهر ان وحكهما ما ذكره الا ان قوله في الثانية قالت كان حيض ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس ينكر عليه وصوابه حذف قوله قبل غروب الشمس ليصح ما ذكره بعده من الحكم فانه لو انقطع قبل آخر الشهر بلحظة لم ينته الطهر الا آخر الخامس عشر بل يجب ترك لحظة من آخره ويجب الحكم بالحيض في لحظة من آخر التاسع والعشرين أما اذا قالت كان حيض من كل شهر خمسة عشر يوماً وكانت أخطأ أحد النصفين بالآخر اربعة عشر في أحد النصفين ويوما في النصف الآخر ولا أدري هل اليوم في النصف الاول والاربعة عشر في الآخر أو الاربعة عشر في الاول واليوم في الآخر فالיום الاول والآخر طهر بيقين والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين ومن اول الثاني الى اخر الرابع عشر مشكوك فيه لا يحتمل الانقطاع فتوضاً فيه لكل فريضة وتغتسل في أول ليلة السابع عشر لاحتمال الانقطاع في آخر السادس عشر ثم توضاً بعد ذلك ولا تغتسل الا في آخر التاسع والعشرين فالحاصل أن لها يومين طهر ايقين الاول والاخير ويومين حيضاً وهما الخامس عشر والسادس عشر وعليها غسلان ولها زمانان مشكوك فيهما توضاً فيهما وهما ما بين الثاني والخامس عشر وما بين السادس عشر والاخير فان طافت أو قضت فائتة في أحد الشكين لم يجرها فان طافت أو قضت في الشكين جميعاً اجزأها قطماً لان احدهما طهر

غير مردودة الى المبتدأة اذ ما من زمان يمر عليها الا ويحتمل الحيض والطهر والانقطاع فيجب الاخذ بالاحتياط وقد نقل «ان سهلة بنت سهيل استحيضت فانت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرها ان تغتسل عند كل صلاة» (١) فحمله حاملون على أنها كانت ناسية فامرها به احتياطاً ومنهم من لم يثبت

(١) (حديث) * سهلة بنت سهيل انها استحيضت فانت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها بالنسل عند كل صلاة ابو داود من حديث محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة بهذا وقد قيل ان ابن اسحاق وهم فيه *

بيقين قال الدارمي في الاستدكار فان طلقها زوجها في أول يوم من شهر انقضت دتمها في الخامس عشر من الشهر الثالث وان أرادت قضاء ما فاتها من رمضان وهو خمسة عشر صامت شهرًا غير يومي الحيض واجزأها قطعاً لانه يحصل لها يوماً الطهر مع أحد الشكين أما اذا قالت حيض خمسة عشر اخلط أحد النصفين بالأخر بيومين لأعرف في أيهما اليومان والاولان واليومان الآخران طهر بيقين والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حيض بيقين وتغتسل عقيب التاسع عشر والثامن والعشرين وتوضأ سوى ما ذكرنا ولو قالت حيض خمسة عشر اخلط بثلاثة فلها ثلاثة في اوله وثلاثة من آخره طهر بيقين وستة حيض اولها الثالث عشر وتغتسل عقيب الثامن عشر والسابع والعشرين وهكذا كلما زاد الخلط يوماً زاد اليقين بالحيض يومين في الوسط وزاد يقين الطهر يوماً في كل طرف ولو قالت حيض أربعة عشر اخلط منها يوماً فالاولان والآخران طهر بيقين والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين فتغتسل عقيب السادس عشر والثامن والعشرين وتوضأ لما سواه ولو قالت حيض ثلاثة ايام من الشهر وكنت اخلط أحد النصفين بالأخر بيومين فالثلاثة عشر الاول والثلاثة عشر الاخيرة طهر بيقين والخامس عشر والسادس عشر حيض والرابع عشر والسابع عشر مشكوك فيهما فتوضأ فيهما وتغتسل عقيب السادس عشر

سوى القول الثاني لکن طريقة اثبات القولين اظهر وهي التي ذكرها في الكتاب فان قلنا بالرد الى المبتدأة فقد اختلفوا منهم من طرد فيها القولين في الرد الى الاقل او الغالب ومنهم من اقتصر على الرد الى الاقرب والاول اظهر وهو قضية اطلاقه في الكتاب حيث قال فهي مردودة الى المبتدأة في قدر الحيض ويجوز لمن يعلم بالواو اشارة الى الوجه الثاني وانما وقت ابتداء حيضها فلا يمكن أخذه من المبتدأة لان ابتداء دورها معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية والمشهور تفريعا على هذا القول ان ابتداء حيضها أول الهلال حتى لو افاقت المجنونة في اثناء الشهر الهلالي عدت باقى الشهر استحاضة واحتج له بان الغالب ان الحيض يبتدىء مع استهلال الشهر وهذه دعوى يخالفها الحس والوجود وعن القفال انها اذا افاقت فابتداء حيضها من وقت الافافة لان التكليف حينئذ يتوجه عليها قال الاثمة وهذا بعيد ايضا فانها قد تفيق في اثناء الحيض واقوى ما زيفوا به اصل القول الذي يفرع عليه ما في ابتداء الحيض من الاشكال اما الرد الى الاقل او الغالب فغير بعيد ولهذا قال صاحب الكتاب والصحيح انه لا يتعين اول الالهة فانه يحكم محض التحكم بتعيين اول الالهة دون تعيين القدر وان كان ذلك متروكا على قول الاحتياط ايضا ومتى أطلقنا الشهر في مسائل المستحاضات عنينا به ثلاثين يوماً سواء كان ابتداءه من أول الهلال ام لا ولا نعى به الشهر الهلالي الا في هذا الموضع على هذا القول وليكن قوله الى أول الالهة في وقته معلوماً بالواو لما حكيناه عن القفال ثم على هذا القول هل تؤمر بالاحتياط من انقضاء وقت الرد الى

والسابع عشر لان الانقطاع في آخر أحدهما ولو قالت كنت أحيض خمسة عشر أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم ولا أدري هل كنت أخلط بأكثر من يوم أم لا فحكها حكم من قالت أخلط بيوم فقط ولا يخالفها الا في شيء واحد وهو أن هذه يلزمها أن تغتسل بعد السادس عشر لكل فريضة الى آخر التاسع والعشرين لجواز أن يكون الخلط بأكثر من يوم الا ان تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه فتغتسل كل يوم في ذلك الوقت فقط ولو قالت كنت أحيض خمسة عشر يوماً أخلط أحد النصفين بالآخر بجزء فقط فإجزء من أول الليلة الأولى وجزء من آخر اليوم الاخير طهر بيقين ولا تترك بسبب هذين الجزئين صلاة ويبطل صوم الخامس عشر لحصول الحيض في آخره ولا يجب الغسل الا في موضعين أحدهما بعد جزء من أول ليلة السادس عشر والثاني اذا بقي جزء من اليوم الاخير من الشهر وتتوضأ فيما سواها ولو كانت المألة بحالها وقالت لا أدري هل كنت أخلط بجزء أم بأكثر فحكها حكم التي قبلها الا في الغسل فانه يلزمها هنا أن تغتسل لكل فريضة بعد مضي جزء من السادس عشر الى أن يبقى جزء من آخر الشهر لاحتمال الخلط بأكثر من جزء ولو قالت حيضى أربعة عشر يوماً ونصف يوم والكسر في أول حيض وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم فالأول ونصف الثاني طهر ومن نصف الثاني الى آخر السادس عشر حيض وما بعده طهر ولا تغتسل الا في آخر السادس عشر وحكم الصوم والعدة في هذه المسائل علي ما سبق في أول هذا الفصل *

(فرع) قالت حيضي ثلاثة أيام من إحدى عشرات الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين فتصلي بالوضوء ثلاثاً من أول كل عشرة وتغتسل بعد ذلك الى آخر كل عشرة ويحرم وطؤها مادام هذا حالها فان أرادت طوافاً طافت مرتين بينهما يومان فصاعداً أو طافت في يومين متلاصقين

آخر خمسة عشر فيه القولان المذكوران في المبتدأة واما تفريع علي قول الاحتياط فقد حصره في ستة أمور ونحن نشرحها علي النسق

قال ﴿الاول ألا يجامعها زوجها اصلاً لا احتمال الحيض﴾

ليس لزوج المتحبرة وسيدها أن يجامعها اصلاً اذا مامن زمان يفرض الا وهو محتمل للحيض فلا بد من الاحتياط وعن اقضى القضاة الماوردي وجه آخر انه لا بأس بوطئها ورأيته لبعض المتأخرين ايضاً ووجهه ان الاستحاضة علة مزمنة فالتحريم توريط لها في الفساد واذا قلنا بالصحيح فلو فعل عصى ولزمها الغسل من الجنابة ولا يهودهم: القول المذكور في وجوب الكفارة بوطئ الحائض لانا لا تبين وقوعه في الحيض فنسقط الكفارة بالشبهة كما ثبت التحريم بالشبهة وهل يجوز الاستمتاع بما تحت الازار منه فيه الخلاف الذي سبق في الحائض

قال ﴿الثاني الا تدخل المسجد ولا تقرأ القرآن﴾

من طرفي عشرين وان طلقت في أول شهر انتقضت عدتها يوم الثامن والعشرين من الشهر الثالث ولو كان حيضها أربعمائة أو خمسمائة أو ستاً أو سبعمائة أو ثمانمائة أو تسعمائة من إحدى عشرات الشهر فليس لها حيض ولا طهر يقيين وتصلي بالوضوء من أول كل عشرة قدر أيام حيضها وتغتسل بعده لكل فريضة الي آخر كل عشرة *

(فرع) قالت كنت أحيض خمسة من الشهر ثلاثة منها من إحدى خمسات الشهر ويومين من الخمسة التي تليها ولا أعلم هل اليومان من الخمسة المتقدمة أم من المتأخرة فليس لها في الشهر حيض متيقن زمانه واليومان الاولان والآخزان من الشهر طهر يقيين وباقي الشهر مشكوك فيه وتغتسل عشرة أغسال عقب السابع والثامن والثاني عشر والثالث عشر والسابع عشر والثامن عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين وتتوضأ فيما سوى هذه الاوقات لان التقطاع لا يتصور في غيرها وهو محتمل فيها لانه يحتمل أن الثلاثة من الخمسة الاولي واليومين من الثانية فينقطع في آخر السابع ويحتمل عكسه فينقطع في آخر الثامن ويحتمل أن الثلاثة من الثانية واليومين من الثالثة فينقطع في آخر الثاني عشر ويحتمل عكسه فينقطع في آخر الثالث عشر وباقي التقديرات ظاهر وان شئت قلت لا غسل عليها في الخمسة الاولي وتغتسل عقب الثاني والثالث من كل خمسة *

المتحيرة لا تقرأ القرآن لاحتمال الحيض في كل زمان وقد ذكرنا في الحائض قولاً انها تقرأه فهذه اولى اذ لانها بعد هذا في القراءة خارج الصلاة واما في الصلاة فهل تزيد على الفاتحة فيه وجهان اظهورهما نعم ولا حجر وحكمها في دخول المسجد حكم الحائض فلا تمكث بحال ولا تعبر عند خوف التلويث وعند الامن وجهان ولا يخفى بعد هذا انه ينبغي ان يعلم قوله ولا تقرأ القرآن ولا تدخل المسجد كلاهما بالواو

قال ﴿ الثالث أنها تصلى وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتغتسل لكل صلاة لاحتمال تقطاع الدم ﴾

يجب على المتحيرة ان تصلي الخمس ابداً لان كل وقت افرد بالنظر فمن الجائز كونهما ظاهرة فيه فأتخذ بالاحتياط وهل لها أن تنفل فيه وجهان أحدهما لا: لانه لا ضرورة في التنفل مع احتمال الحيض فصار كقراءة القرآن في غير الصلاة وحمل المصحف وأصحها نعم كالتيمم يتنفل مع بقاء حدثه ولان النوافل من مهمات الدين فلا وجه لحرمانها عنها ومنهم من جوز السنن الراتبة دون غيرها وهذا الخلاف يجري في نوافل الصوم والطواف ثم يلزمها ان تغتسل لكل فريضة لاحتمال التقطاع قبلها ويجب ان يقع غسلها في الوقت لانه طهارة ضرورة فصار كالتيمم وفي وجه لو وقع غسلها قبل الوقت وانطبق اول الصلاة علي اول الوقت وآخر الغسل جاز وقد ذكرنا

(فرع) قالت كان حيضى يومين من العشرة الاولى من الشهر وكنت أخلط نهار احدى الحستين بالآخرى بلحظة فمن أول الشهر الي مضي لحظة من أول النهار الرابع طهر بيقين وتتوضأ بعده حتى يبقى لحظة من آخر الخامس وتلك اللحظة من ليلة السادس ولحظة من أول نهار السادس حيض بيقين وتغتسل بعد هذه اللحظة لكل فريضة حتى يبقى لحظة من آخر السابع وتلك اللحظة وما بعدها الي آخر الشهر طهر بيقين وتغتسل في هذه اللحظة *

(فرع) قالت لا أعرف قدر حيضى ولكن أعلم أنه كنت أخلط شهراً بشهر فالحظة من أول الشهر ولحظة من آخره حيض بيقين وتغتسل بعد اللحظة الاولى حتى تبقى لحظة من آخر الخامس عشر وتلك اللحظة مع لحظة من أول ليلة السادس عشر طهر بيقين ثم تتوضأ حتى تبقى لحظة من آخر الشهر *

(فرع) قالت حيضى عشرة وأخلط احد نصفى الشهر بالآخر يوم فسته ايام من أول الشهر وستة من آخره طهر بيقين والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين وتغتسل عقب السادس عشر والرابع والعشرين وتتوضأ لما سوى المذكور *

نظيره في طهارة المستحاضة وهل تلزمها المبادرة الي الصلاة عقب الغسل فيه وجهان احدهما نعم كما ذكرنا في وضوء المستحاضة وأصحها عند امام الحرمين وصاحب الكتاب لا بلانا انما نوجب البدار الي الصلاة بعد الوضوء قليلا للحدث. والغلب انما تؤمر به لاحتمال الاقتران ولا يمكن تكرار الاقتران بين الغسل والصلاة ولو بادرت أيضا فمن المحتمل أن غسلها وقع في الحيض وانقطع بعده فاذا لاحيلة في دفع هذا الاحتمال وان قرب الزمان والاول ان يقول نعم دفع أصل الاحتمال لا يمكن لكن الاحتمال في الزمان الطويل أظهر منه في الزمان القصير فبالمبادرة يقل الاحتمال فعلي الوجه الثاني اذا أخرت لزمها تلك الصلاة وضوء آخر اذا لم تجز للمستحاضة تأخير الصلاة عن الطهارة *

قال (الرابع يلزمها ان تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر ثم عليها أن تقضي ستة عشر يوما لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوما وانطبقها الي ستة عشر بطريقتها في وسط النهار وقضاء الصلاة لا يجب (و) للافية من الحرج) * مقصود الفصل مسألان أحدهما ان المتحيرة تصوم علي قول الاحتياط جميع شهر رمضان لاحتمال أنها طاهر في الكل ثم كم يجزيها من ذلك المنقول عن الشافعي رضي الله عنه انه يجزيها خمسة عشر يوما اذ لا بد وان يكون لها في الشهر طهر صحيح وغاية ما يمكن امتداد الحيض اليه خمسة عشر يوما فيقع صوم خمسة عشر يوما في الطهر وهذا ما ذكره قوم من اصحابنا كصاحب الافصاح والشيخ ابى حامد وقال ابو زيد واكثر الاصحاب علي اختلاف الطبقات لا يجزيها الا اربعة عشر يوما لاحتمال ان يندى حيضها في اثناء نهار ويمتد خمسة عشر يوما ينقطع

(فرع) قالت حيضي عشرة من الشهر وطهرى عشرون متصلة فاعشرة المتوسطة طهر بيقين والاولي والثالثة مشكوك فيهما وتغتسل في آخرهما

(فرع) قالت حيضي خمسة من الشهر منها السادس أو السادس والعشرون فالاول طهر بيقين ومن الحادى عشر الي آخر الحادى والعشرين طهر أيضاً وتغتسل عقب السادس لكل فريضة الي آخر العاشر وعقب السادس والعشرين الي آخر الشهر وتتوضأ فيما سوى ذلك *

(فرع) قالت كنت أخلط العشرة الاولي بالوسطي بيوم والوسطى بالاخيرة بيوم ولا أعلم قدر حيضي فلها اثني عشر يوماً حيض وهي العاشر والحادى والعشرون وما بينها ولها ستة من اول الشهر وستة من آخره طهر بيقين وتغتسل عقب الحادى والعشرين لكل فريضة الي آخر الرابع والعشرين ولو قالت حيضي عشرة أخلط الخمسة الثانية من الشهر بالثالثة والثالثة بالرابعة فلها سبعة حيض بيقين وهي العاشر الي آخر السادس عشر ولها من الاول الي آخر السادس ومن اول العشرين الي آخر الشهر طهر بيقين فتغتسل عقب السادس عشر لكل فريضة الي آخر التاسع عشر *

(فرع) قالت حيضي ثلاثة أيام لا أعلمها وكان حيضي من أول النهار وصامت رمضان كله فعليها قضاء ثلاثة أيام فان شاءت صامت ستة متوالية وأجزأها وان أرادت تقليل الصوم فأقل

في اثناء نهار أيضاً فتنسب الخمسة عشر على ستة عشر ويفسد صومها واثبت امام الحرمين في المسألة طريقتين احدهما القطع بما ذكره الاكثرون وحمل كلام الشافعي رضي الله عنه على ما اذا حفظت ان دمها كان ينقطع بالليل والثانية جهل المنقول من الشافعي رضي الله عنه من المذهب ايضاً فليكن قوله ثم عليها ان تقضي ستة عشر يوماً معلماً بالواو لهذا المعنى وهذا اذا كان الشهر كاملاً وهو المراد من مسألة الكتاب فأما اذا كان ناقصاً فالمحسوب علي قياس المنقول عن الشافعي رضي الله عنه لا يختلف وتقضي هننا أربعة عشر يوماً وعلى قول الاكثرين المقضي لا يختلف ويحب لها ثلاثة عشر يوماً وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي في المذهب يحسب لها أربعة عشر يوماً وهذا مع موافقته للاكثرين في صورة الكمال واحتج له يحيى بن عمار بن قال أجرى الله تعالى العادة بان الشهر لا يخلو عن طهر صحيح كاملاً كان او ناقصاً واذا كان كذلك فغاية الممكن ان يكون حيضها من الشهر ناقصاً اربعة عشر يوماً ثم يجوز ان يفسد به صوم خمسة عشر يوماً فيصح اربعة عشر ولك ان تقول لانسلم ان الله تعالى أجرى العادة بما ادعيت ثم هب أنه كذلك لكننا على قول الاحتياط لا نكتفي باله لب ولولا اکتفا به لجمعنا الفاسد صوم سبعة أيام او ثمانية لان الغالب من الحيض ستة او سبعة فاذا ما ذكره الشيخ ساقط (المألة الثانية) اذا أدت الصلوات الخمس فهل يجزئها ذلك أم يجب القضاء مع الاداء كما في الصوم فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكتاب انه لا يجب ولهذا سكت الشافعي رضي الله عنه

ما يجزئها صيام أربعة أيام متفرقة بين كل يومين يومان فتصوم الاول والرابع والسابع والعاشر فيحصل ثلاثة قطعاً لانه على كل تقدير لا يبطل الا يوم ولو قالت حيض خمسة أيام من الشهر ولا أعلم متى كان يبتدىء الدم وصامت رمضان فسد ستة أيام لاحتمال الطرآن له نصف النهار فتصوم له بعده اثني عشر متتابعة يحصل لها منها ستة علي كل تقدير فان أرادت تفريق القضاء وتقليل الصوم صامت يوماً وأفطرت خمسة ثم صامت يوماً وأفطرت خمسة وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة فتكون قد صامت من الشهر خمسة أيام يحصل لها منها أربعة علي كل تقدير يبقى يومان فتصومهما من ثلاثة عشر تصوم الاول والسابع والثالث عشر وأما قول الغزالي في البسيط والوسيط في هذه المسألة تقضي خمسة أيام فنكر ظاهر وكأنه تابع الفوراني فيه فغلطاً*

(فرع) قال القاضي أبو الطيب كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فريضة فلها صلاة النافلة وكل موضع قلنا الغسل لكل فريضة لم يجز الافالة الا بالغسل أيضاً هذا كلامه وفيه نظر ويحتمل أن تستبيح النافلة بغسل الفريضة والله أعلم *

(فرع) هذا الذي ذكرناه في هذا الفصل من تنزيل المسائل وأحكامها هو المذهب المشهور المعروف الذي تطابقت عليه فرق الاححاب وانفقت عليه طرقهم وشذ عنهم صاحب الحاوي فذكر طريقة عجيبة مخالفة للاححاب والدليل فقال اذا قالت لي في كل شهر حيضة لا أعلم قدرها فلها حكم المبتدآت في أن تحيض في أول كل شهر وفي قدره قولان احدهما يوم وليلة والثاني ست

عن قضاء الصلاة مع حكمه بوجوب قضاء الصوم والمعنى فيه أن قضاء صلوات أيام الحيض لا يجب فان كانت طاهراً وقت الصلاة المؤداة اجزأها مافات والا فلا صلاة عليها وأيضاً فان قضاء الصلاة يفرض الى حرج شديد والثاني أنه يجب انقطاع الحيض في خلال الصلاة او في آخر الوقت ويجوز أن ينقطع قبل غروب الشمس فيلزمها الظهر والعصر او قبل طلوع الفجر فيلزمها المغرب والعشاء واذ اسلكنا طريق الاحتياط وجب سلوكه في جميع جهات الاحتمال ويحكى هذا عن ابن سريج ويشهر بابي زيد وهو ظاهر المذهب عند الجمهور ولم يورد صاحب التهذيب والتتمة سوا ذلك ومنهم من قطع به وقال الشافعي رضي الله عنه كما لم يذكر وجوب القضاء لم ينهه أيضاً وقضية مذهبه الوجوب فعلي هذا تغتسل في اول وقت الصبح وتصليها ثم اذا طلعت الشمس اغتسلت مرة أخرى واعادتها لاحتمال ان المرة الاولى وقعت في الحيض وانقطع بعده فلزمها الصبح والمرة الثانية تخرج عن العهدة يقيناً لانها اذا كانت طاهراً في المرة الاولى فهي صحيحة والا فان انقطع في الوقت اجزأها المرة الثانية وان لم ينقطع فلا شيء عليها ولا يشترط البدار الى المرة الثانية بعد خروج الوقت بل متى قضتها قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من اول وقت الصبح خرجت من العهدة ايضاً لان

أو سبع ثم الزمن المردود إليه من يوم وليلة أو ست أو سبع حيض بيقين وما بعد الخمسة عشر طهر بيقين وما بينهما مشكوك فيه ثم فرع على هذه الطريقة مسائل كثيرة وهذه طريقة شاذة مردودة وإنما ذكرتها لانه على فسادها لثلاثا يغير بها والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

هذا الذي ذكرناه في المستحاضة اذا عبر دمها الخمسة عشر ولم يتخللها طهر فاما اذا تخللها طهر بأن رأت يوماً وليلة دمًا ويوماً وليلة نقاء وعبر الخمسة عشر فهي مستحاضة: وقال ابن بنت الشانعي رحمه الله الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وبين ما بعده فيكون الدم في الخمسة عشر حيضاً وفي النقاء الذي بينها قولان في التلفيق لانا حكمتنا في اليوم السادس عشر لما رأت النقاء بطهارتها وأمرناها بالصوم والصلاة وما بعده ليس بحيض بل هو طهر فكان بمنزلة ما لو انقطع الدم بعد الخمسة عشر ولم يعد والمنصوص أنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة لانه لو كان النقاء في اليوم السادس عشر يميز لوجب أن يميز في الخمسة عشر كالتمييز باللون فعلى هذا ينظر فيها فان كانت مميزة بأن ترى يوماً وليلة دمًا أسود ثم ترى النقاء عشرة أيام ثم ترى يوماً وليلة دمًا أسود ثم أحمر فترد الى التمييز فيكون الحيض أيام الاسود وما بينهما على اقولين وان كان لها عادة في كل شهر خمسة أيام ردت الى عاداتها فان قلنا لا يلفق كانت الخمسة كلها حيضاً وان قلنا يلفق كانت أيام الدم حيضاً وذلك ثلاثة أيام ونقص يومان من العادة ومن أصحابنا من قال يلفق لها قدر العادة من الخمسة عشر يوماً فيحصل لها خمسة أيام من تسعة أيام وان كانت عاداتها ستة أيام فان قلنا لا يلفق كان حيضها خمسة أيام لان اليوم السادس من أيام العادة لا دم فيه لان الدم في الافراد فلم يجز أن يجعل حيضاً لان النقاء انما يجعل حيضاً على هذا القول اذا كان واقعاً بين الدمين فعلى هذا ينقص من عاداتها يوم واذا قلنا يلفق من أيام العادة كان حيضها ثلاثة أيام وينقص يومان واذا قلنا يلفق من خمسة عشر حصل لها ستة أيام من أحد عشر يوماً وان كانت عاداتها سبعة أيام فان قلنا أن الجميع حيض كان حيضها سبعة أيام لا ينقص منها شيء لان اليوم السابع دم فيمكن استيفاء جميع أيام عاداتها وان قلنا يلفق لها من أيام العادة كان حيضها

الحيض لو انقطع في الوقت لم يعد الى خمسة عشر يوماً قال امام الحرمين ولا يشترط تأخر جميع الصلاة للمرة الثانية عن الوقت بل لو وقع بعضها في آخر الوقت جاز بشرط ان يكون دون تكبيرة اذا قلنا تلزم الصلاة بادراك تكبيرة او دون ركعة اذا قلنا لا تلزم الا بادراك ركعة وفيه قولان مذكوران في كتاب الصلاة وانما يجوز ذلك لانه اذا فرض الانقطاع قبل المرة الثانية فقد اغتست وصليت والانقطاع لا يتكرر وان فرض في اثنا عشر فلا شيء عليه في التصوير المذكور ولك ان يقول اشكلا المرة الثانية يتقدمها الغسل فاذا وقع بعضها في الوقت والغسل سابق جاز أن يقع للانقطاع في أثناء الغسل ويكون الباقي من وقت الصلاة من حينئذ قدر ركعة أو تكبيرة فيجب أن ننظر الى

أربعة أيام وان قلنا يلفق من خمسة عشر كان لها سبعة أيام من ثلاثة عشر يوماً وعلي هذا القياس وان كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة ففيها قولان أحدهما ترد الى يوم وليلة فيكون حيضها من أول ما رأت يوماً وليسلة والباقي طهر وان قلنا ترد الى ست أو سبع فهي كمن عادتها ستة أيام أو سبعة أيام وقد بيناه فأما اذا رأت نصف يوم دماً ونصف يوم نقاء ولم تجاوز الخمسة عشر فهي علي القولين في التلفيق وقال بعض أصحابنا هذه مستحاضة هذه لا يثبت لها حكم الحيض حتى يتقدم لها اقل الحيض ومنهم من قال لا يثبت لها حكم الحيض الا ان يتقدمه اقل الحيض متصلاً ويتعقبه اقل الحيض متصلاً والصحيح هو الاول وانها علي القولين في التلفيق فاذا قلنا لا يلفق حصل لها أربعة عشر يوماً ونصف يوم حيضاً واذا قلنا يلفق حصل لها سبعة أيام ونصف حيضاً وما بينهما من النقاء طهر وان تجاوز الخمسة عشر كانت مستحاضة فترد الي التمييز ان كانت مميزة أو الي العادة ان كانت معتادة وان كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة فان قلنا أنها ترد الى ست أو سبع كان ذلك كالعادة وان قلنا ترد الي يوم وليلة فان قلنا لا يلفق فلا حيض لها لانه لا يحصل لها يوم وليلة من غير تليق وان قلنا يلفق من أيام العادة لم يكن لها حيض لان اليوم والليله كأيام العادة ولا يحصل لها من اليوم والليله اقل الحيض وان قلنا يلفق من الخمسة عشر لفق لها مقدار يوم وليلة من يومين وليلتين وان رأت ساعة دماً وساعة نقاء ولم تجاوز الخمسة عشر فان كان الدم بمجموعه يبلغ اقل الحيض فقد قال ابو العباس وابو اسحق فيه قولان في التلفيق وان كان لا يبلغ بمجموعه اقل الحيض مثل أن ترى ساعة دماً ثم ينقطع ثم ترى في آخر الخامس عشر ساعة دماً قال ابو العباس اذا قلنا يلفق فهو دم فساد لانه لا يتلفق منه ما يكون حيضاً واذا قلنا لا يلفق احتمل وجهين أحدهما يكون حيضاً لان زمان النقاء علي هذا القول حيض فلا ينقص الحيض عن أقله بل الخمسة عشر حيض والثاني لا يكون حيضاً لان النقاء انما يكون حيضاً علي سبيل التبع للدم والدم لم يبلغ بمجموعه أقل الحيض فلم يجعل النقاء تابعاً له وان رأت ثلاثة أيام دماً وانقطع فالاول حيض لانها رآه في زمان إمكانه والثاني دم فساد ولا يجوز أن يجعل ابتداء الحيض لانه

زمان الغسل سوى الجزء الاول منه والى الجزء الواقع من الصلاة في الوقت فيقال ان كان ذلك دون ما يلزم به الصلاة جاز والا فلا ولا يقصر النظر على جزء الصلاة ثم من المعلوم أنه لا يمكن أن يكون ذلك دون التكبيره ويبعد ان يكون دون الركعة فهذا في الصبح وأما في العصر والعشاء فيصلحها مرتين كذلك وأما الظهر فلا يكفي وقوعها المرة الثانية في أول وقت العصر ولا وقوع المغرب في أول وقت العشاء لانها لو ادركت قدر ركعة أو خمس ركعات علي اختلاف قولين نذكرها من وقت العصر يلزمها الظهر والعصر وكذلك لو أدركته في وقت العشاء يلزمها المغرب والعشاء ومن الجائز انقطاع حيضها في الوقت المفروض فيجب ان تعيد الظهر في الوقت الذي يجوز

لم يتقدمه أقل الطهر ولا يمكن ضمه الى ما رآته قبل الخمسة عشر لانه خارج عن الخمسة عشر وان رأت دون اليوم دماً ثم انقطع الى تمام الخمسة عشر يوماً ثم رأت ثلاثة أيام دماً فان الحيض هو الثاني والاول ليس بحيض لانه لا يمكن اضافته الى ما بعد الخمسة عشر ولا يمكن أن يجعل بانفراده حيضاً لانه دون أقل الحيض * ﴿

﴿ الشرح ﴾ ابن بنت الشافعي هو احمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان بن شافع ابن السائب كنيته أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن وأمه زينب بنت الامام الشافعي ويقع في اسمه وكنيته تخييط في كتب المذهب فاعتمد ما ذكرته لك محققاً روى عن أبيه عن الشافعي وكان اماماً مبرزاً لم يكن في آل شافع بعد الشافعي مثله وسرت اليه بركة جده وعلمه وقد بسطت حاله في تهذيب الاسماء وفي الطبقات رحمه الله واعلم أن هذا الفصل يقال له فصل التلفيق ويقال فصل التقطع وقد قدم المصنف بعضه في أول الباب وأخرت أنا شرح تلك القطعة الي هنا قال أصحابنا اذا انقطع دمها فرأت يوماً وليلة دماً ويوماً وليلة نقاء أو يومين ويومين فأكثر فلها حالان أحدهما ينقطع دمها ولا يتجاوز خمسة عشر والثاني يجاوزها (الحال الاول) اذا لم يجاوز ففيه قولان مشهوران أحدهما أن أيام الدم حيض وأيام النقاء طهر ويسمى قول التلفيق وقول اللقط والثاني أن أيام الدم وأيام النقاء كلاهما حيض ويسمى قول السحب وقول ترك التلفيق واختلفوا في الاصح منهما فصحح قول التلفيق الشيخ أبو حامد والبندنجي والحاملي وسليم الرازي والجزجاني والشيخ نصره والرويانى في الحلية وصاحب البيان وهو اختيار أبي اسحق المروزي وصحح الاكثرون قول السحب فمن صححه القضاة الثلاثة أبو حامد في جامعه وأبو الطيب وحسين في تعليقيهما وأبو علي السنجي في شرح التلخيص والسرخسي في الامالى والغزالي في الخلاصة والمتولى والبغوى والرويانى في البحر والرافعي وآخرون وهو اختيار ابن سريج قال الرافي هو الاصح عند معظم الاصحاب وقال صاحب الحاوى الذى صرح به الشافعي في كل كتبه أن الجميع حيض وقال في مناظرة جرت

اعادة العصر فيه وذلك بعد وقت العصر وتعيد المغرب في الوقت الذى يجوز اعادة العشاء فيه وذلك بعد وقت العشاء ثم اذا أعادت الظهر والعصر بعد الغروب فينظر ان قد انتهى علي اداء المغرب فعليها ان تغتسل للظهر وتتوضأ للعصر وتغتسل للمغرب وانما كفى لها غسل واحد لان دمها ان انقطع قبل الغروب فقد اغتسلت بعده وان انقطع بعد الغروب فليس عليها ظهر ولا عصر وانما لزم اعادة الغسل للمغرب لاحتمال الاقتران في خلال الظهر أو العصر او عقيبيها وهكذا الحكم اذا قضت المغرب والعشاء قبل أداء الصبح بعد طلوع الفجر وحينئذ تكون مصلية الوظائف الخمس مرتين بثمانية اغسال ووضوءين وان أخرت الظهر والعصر عن أداء المغرب

بينه وبين محمد بن الحسن ما يقتضى أن النقاء طهر فخرجها جمهور أصحابنا على قواين وذكر امام الحرمين وابن الصباغ نحو كلام صاحب الحاوى قال ابن الصباغ ومن أصحابنا من قال الجميع حيض قولاً واحداً واما ذكره مع محمد بن الحسن كان مناظرة وقد ينصر الانسان فى المناظرة غير مذهبه وقال الدارمى فى مواضع من كتاب المتحيرة من قال فيه قولان فقد غلط بل هو اب القطع بالتلفيق ولم يذكر طريقته هذه الشاذة مستنداً فحصل فى المسألة ثلاث طرق *

احدها القطع بالتلفيق والثاني القطع بالسحب وهو المشهور من نصوصه والثالث فى المسألة قولان وهو المشهور فى المذهب وبالتلفيق قال مالك واحمد وبالسحب أبو حنيفة وقد سبق دليل القولين فالماصل ان الراجح عندنا قول السحب قال أصحابنا وسواء كان التقطع يوماً وليلة دماً ويوماً وليلة نقاء أو يومين ويومين أو خمسة وخمسة أو ستة وستة أو سبعة وسبعة ويوماً أو يوماً وعشرة أو خمسة أو يوماً وليلة دماً وثلاثة عشر نقاء ويوماً وليلة دماً أو غير ذلك فالحكم فى الكل سواء وهو انه اذا لم يجاوز خمسة عشر فإيام الدم حيض بلا خلاف وفى أيام النقاء المتخلل بين الدم القولان ولو تخلل بين الدم الاسود صفرة أو كدرة وقلنا انها ليست بحيض فهي كتخلل النقاء والافالجميع حيض ولو تخللت حمرة فالجميع حيض قطعاً واعلم ان القولين اماهما فى الصلاة والصوم والطواف والقراءة والغسل والاعتكاف والوطء ونحوها ولا خلاف ان النقاء ليس بطهر فى انقضاء العدة وكون الطلاق سنياً قال الغزالي فى البسيط اجمنت الامة على انه لا يجعل كل يوم طهراً كاملاً قال المتولي وغيره اذا قلنا بالتلفيق فلا خلاف انه لا يجعل كل دم حيضاً مستقلاً ولا كل نقاء طهراً مستقلاً بل الدماء كلها حيض واحديعرف والنقاء مع ما بعده من الشهر طهر واحداً: قال أصحابنا وعلى القولين اذا رأت النقاء فى اليوم الثاني عملت عمل الطاهرات بلا خلاف لانا لانعلم انها ذات تلفيق لاحتمال دوام الاتقطاع قالوا فيجب عليها ان تغتسل وتصوم وتصلى ولها قراءة القرآن

اغتسلت للمغرب وكفاها ذلك للظهر والعصر ايضا لانه ان انقطع حيضها قبل المغرب فلا تعود الى تمام مدة الظهر وان انقطع بعده لم يكن عليها ظهر ولا عصر ولكن تتوضأ لسبب واحدة من الظهر والعصر كما هو شأن المستحاضات وهكذا القول فى المغرب والعشاء اذا اخرتها عن الصبح وحينئذ تكون مصلية الوظائف الخمس مرتين بالغسل ست مرات والوضوء اربعاً وبالطريق الثاني تخرج عن عهدة الصلوات الخمس وأما بالطريق الاول فقد اخرت المغرب والصبح عن أول وقتها التقديمها القضاء عليهما فتخرج عن عهدة ماعداها واماها فقد قال فى النهاية اذا اخرت الصلاة عن أول الوقت حتى مضى ما يسع الغسل وتلك الصلاة فلا يكفي فعلها مرة اخرى فى آخر الوقت أو بعده على التصوير الذى سبق لجواز ان تكون طاهراً فى أول الوقت ثم يطرأ الحيض فيلزمها الصلاة وتكون المران واقعتين فى الحيض بل يحتاج الى فعلها مرتين اخريين بعينين ويشترط

ومس المصحف والطواف والاعتكاف وللزوج وطؤها ولا خلاف في شيء من هذا الا وجها
حكاه الراعي انه يحرم وطؤها علي قول السحب وهو غلط ولا تفرغ عليه فاذا عاودها الدم في
اليوم الثالث تبينا انها مملقة فان قلنا بالتلفيق تبينا صحة الصوم والصلاة والاعتكاف واباحة
الوطء وغيرها وان قلنا بالسحب تبينا بطلان العبادات التي فعلتها في اليوم الثاني فيحب عليها
قضاء الصوم والاعتكاف والطواف المفعولات عن واجب وكذا لو كانت صلت عن قضاء
او نذر ولا يجب قضاء الصلاة المؤداة لانه زمن الخيض ولا صلاة فيه *
وان كانت صامت نفلا قال صاحب البيان تبينا انه لا ثواب فيه وفيما قاله نظر وينبغي ان يقال لها
ثواب علي قصد الطاعة ولا ثواب علي نفس الصوم اذا لم يصح ولعل هذا مراده قال اصحابنا وتبين
ان وطء الزوج لم يكن مباحا لكن لا اثم للجهل قال اصحابنا وكلما عاد النقاء في هذه الايام الى
الرابع عشر وجب الاغتسال والصلاة والصوم وحل الوطء وغيره كما ذكرنا في اليوم الثاني فاذا لم
يعد الدم فكله ماض علي الصحة وان عاد فحكه ما ذكرناه في الثاني هكذا قطع به الاصحاب
في كل الطرق الا وجهها اذا حكاه امام الحرمين ومن تابعه ان البقاء الثاني وهو الحاصل في اليوم
الرابع يبني علي ان العادة هل تثبت بمرة أم لا فان اثبتناها بمرة وقلنا أيام النقاء حيض أمسكت
عما تمسك عنه الحائض لا تنتظر عود الدم وان قلنا لا تثبت بمرة اغتسلت وفعلت العبادات وعلي
هذا الوجه تمسك في النقاء الثالث وهذا الوجه ليس بشيء وقد حكاه امام الحرمين عن والده ثم
ضعفه وقال هذا بعيد لم أره لغيره هذا حكم الشهر الاول: فاذا جاء الشهر الثاني فرأت اليوم الاول
وليلته دما والثاني وليلته نقاء ففيه طريقان حكاهما امام الحرمين وغيره احدهما وبه قطع الشيخ
أبو حامد وابن الصباغ وغيرهما من العراقيين والشيخ أبو زيد وغيره من الخراسانيين ان حكم
الشهر الثاني والثالث والرابع وما بعدها ابدا كالشهر الاول فتغتسل عند كل نقاء وتفعل العبادات
ويطؤها الزوج: والطريق الثاني البناء على ثبوت العادة بمرة أو بمرتين فان اثبتناها بمرة فقد علمنا

ان تكون احدهما بعد انقضاء وقت الرفاهية والضرورة وقبل تمام خمسة عشر يوما من افتتاح
الصلاة المرة الاولى والثانية في أول السادس عشر من آخر الصلاة الاولى فحينئذ تخرج عن العهدة
ببقيين لان الخمسة عشر المتخللة أما ان تكون كلها طهرا فتصح المرة الثانية أو كلها حيضاً فتصح المرة
الاولي أو الثالثة أو يكون آخرها طهرا فيكون قدرا ما بعدها طهرا أيضا فان انتهى الي آخر المرة
الثالثة فهي واقعة في الطهر والا فالثانية واقعة فيه أو يكون أولها طهرا فيكون شيء مما قبلها
طهرا أيضا فان كان افتتاحه قبل المرة الاولى فهي في الطهر وان كان في اثناء الاولى كانت
الثانية في الطهر ومع هذا كله فلو اقتصر علي اداء الصلوات في أوائل اوقاتها ولم تقض شيئا حتي
مضت خمسة عشر يوما ومضى شهر فلا يجب عليها الكل خمسة عشر الاقضاء صلوات يوم وليلة لان

التقطع بالشهر الاول فلا تغتسل ولا تصلي ولا تصوم اذا قلنا بالسحب وان لم تثبتها بمرة اغتسلت
 وفعلت العبادات كالشهر الاول فعلي هذا الطريق تثبت عادة التقطع في الشهر الثالث بالعادة
 المتكررة في الشهرين السابقين وكذا حكم الرابع فما بعده فلا تغتسل في النقاء ولا تفعل العبادات
 ولا توطأ اذا قلنا بالسحب وهذا الطريق هو الاصح عند الرافي وبه قطع صاحب الحاوي
 و اشار إمام الحرمين الي ترجيح الطريق الاول ويؤيده ان الشافعي نص في الام علي وجوب الغسل
 والصلاة كلما عاد النقاء قال امام الحرمين ولا خلاف بين فرق الاصحاب أنها لو تقطع دوما
 مرارا في شهر ثم استحيضت واطبق الدم بلا تقطع فلا يحكم على قول التلفيق بتقطع الحيض حتى
 يلتقط لها حيضاً من الخمسة عشر ويحكم بتخلل دم الاستحاضة في اثناء الحيض قال فاذا اكل دور
 في التقطع يقدر كانه ابتداء التقطع لانه اذا انقطع الدم حيناً فبناء الامر على عوده بعيد هذا كله
 اذا كان المنقطع في كل مرة يبلغ أقل الحيض وهو يوم واييلة أو يزيد ولم يجاوز الخمسة عشر كما
 بيناه في أول المسألة: ولو رأت المبتدأة نصف يوم وما وانقطع وقلنا بالمذهب الصحيح الذي سيأتي
 ان شاء الله تعالى ان من انقطع دوما نصف يوم ونصف يوم نقاء تكون ذات تليق فانه علي
 قول السحب لأغسل عليها عند الانقطاع الاول لانه ان عاد الدم في الخمسة عشر فالتقاء كله
 حيض وان لم يعد فالدم الذي رآته دم فساد وعليها ان تتوضأ وتصلي وباقي الانقطاعات اذا بلغ
 مجموع الدماء أقل الحيض صار حكمه ما تقدم في الصورة الاولى وهي اذا رأت دوما يوماً ولييلة ثم نقاء
 كذلك هذا تفرع قول السحب وأما علي قول التلفيق فلا يلزمها الغسل في الانقطاع الاول ايضاً
 علي المذهب الصحيح لانا لاندرى هل هو حيض أم لا *

وفيه وجه انه يجب الغسل وبه قطع صاحب التتمة والعدة كما يجب الغسل علي الناسية احتياطاً وهذا
 الوجه ليس بشيء وأما سائر الانقطاعات فاذا بلغ مجموع ما سبق من الدم أقل الحيض وجب
 اغسل وقضاء الصوم والصلاة وحكم الدور الثاني والثالث علي القوانين حكم الحائلة الاولى أما اذا

القضاء انما يجب لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع في الخمسة عشر الا مرة ويجوز ان يجب به
 تدارك صلاتي جمع وهما الظهر والعصر أو المغرب والعشاء فاذا اشكل الحال او جيناً قضاء صلوات
 يوم ولييلة كمن نسي صلاة أو صلاتين من خمس ولو كانت تصلي في اوساط الاوقات لزمها ان
 تقضى للخمسة عشر صلوات يومين وليلتين لجواز ان يطرأ الحيض في وسط صلاة فتبطل وتقطع
 في وسط اخرى فيجب ويجوز ان يكونا مثلين ومن فاته صلاتان متتائتان ولم يعرف عينها فعليه
 صلوات يومين وليلتين بخلاف ما اذا كانت تصلي في أول الوقت فانه لو فرض ابتداء الحيض في
 اثناء الصلاة لما وجبت لانها لم تدرك من الوقت ما يسعها والله اعلم *

قال الخامس اذا كان عليها قضاء يوم واحد فلا تبرأ ذمتها الا بقضاء ثلاثة ايام وسبيله ان

لم يبلغ واحد من الطرفين يوما وليلة بان رأت نصف يوم وما ونصفه نقاء وهكذا الى آخر الخامس عشر ففيه ثلاثة طرق الصحيح الا شهر منها طرد القولين في التلفيق كما اذا بلغ كل دم يوما وليلة فعلي قول التلفيق حيضها انصاف الدم وهو سبعة أيام ونصف وعلي قول السحب حيضها اربعة عشر يوما ونصف يوم لان النصف الأخير لم يتخالل بين دمى حيض ولا يحكم بان النقاء حيض علي قول السحب الا اذا تحلل بين دمى حيض والطريق الثاني لحيض لها وكل ذلك دم فساد والطريق الثالث ان توسط قدر أقل الخيض متصلا جرى القولان في التلفيق والا فالجميع دم فساد أما ابلغ أحد الطرفين أقل الخيض دون الآخر فثلاثة طرق أيضا صحها طرد القولين والثاني ان الذي بلغه حيض وبقية دم فساد والثالث ان بلغ الاول أقل الخيض فهو وما سواه حيض وان بلغ الآخر الاقل فهو حيض دون ما سواه هذا كله اذا بلغ مجموع الدماء اقل الخيض فان لم يبلغه بان رأت ساعة وما وساعة نقاء ثم ساعة وساعة ولم يبلغ المجموع يوما وليلة فطريقان اصحهما انه علي القولين أيضا ان قلنا بالتلفيق فلا حيض لها بل هو دم فساد وأن قلنا بالسحب فوجبان اصحها لحيض لها أيضا لان الدم لم يبلغ ما يمكن ان يكون حيضا والثاني ان الدماء وما بينها حيض والطريق الثاني القطع بأنه لحيض : فحصل في اقدر المعتبر من الدمين ليجل ما بينهما حيضا علي قول السحب أوجه الصحيح المشهور أنه يشترط أن يبلغ مجموع الدماء قدر اقل الخيض ولا يضر نقص كل دم عن أقل الخيض وهذا الوجه هو قول ابي العباس بن سريج وأبي اسحق المرؤزي وأبي بكر المحمودي وجماهير اصحابنا المتقدمين وصححه اصحابنا المتأخرون المصنفون ونقله القاضي أبو الايب والماوردي عن عامة الاصحاب والثاني يشترط ان يكون كل واحد من الدمين بالغاً أقل الخيض حتى لو رأت دما ناقصا عن أقل الخيض ودمين آخرين غير ناقصين فالاول دم فساد والاخران وما بينهما من النقاء حيض والثالث وهو قول ابي القاسم الانماطى لا يشترط شيء من ذلك بل لو كان مجموع الدماء نصف يوم أو أقل فهي وما بينها من النقاء حيض علي هذا اقول الذي يفرع عليه وهو قول السحب والرابع لا يشترط بلوغ كل واحد من الدمين أقل الخيض لكن يشترط بلوغ أولها الاقل والخامس يشترط بلوغ أحدهما الاقل ايهما كان والسادس يشترط

تصوم يوما وتفطر يوما ثم تصوم يوما ثم تصوم السابع عشر من صومها الاول فتخرج مما عليها بيقين لان الخيض كيفما قدر مقدما أو مؤخرا فيخرج يوم عن الخيض وعلة هذا التقدير ذكرناها في كتاب البسيط ﴿

تكلم في أن التحيرة اذا ارادت قضا صوم يوم لم تبرأ ذمتها ولم يذكرها اذا ارادت ان تقضي اكثر من يوم ولا قضاء الصلوات الفائتة والمنذورة ونحو ذلك علي الاختصار فاما صوم يوم واحد فانما تخرج عن عهده بصوم ثلاثة أيام بان تصوم يوما ثم شاءت وتفطر يوما وتصوم اليوم

الاقبل في الاول أو الآخر أو الوسط *

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا القولان في التلفيق هما فيما اذا كان النقاء زائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فاما الفترات فحيض بلا خلاف ثم الجمهور لم يضبطوا الفرق بين حقيقتي الفترات والنقاء وهو من المهمات التي يتأكد الاعتناء بها ويكثر الاحتياج اليها وتقع في الفتاوى كثيرا وقد رأيت ذلك وقد وجدت ضبطه في اتقن مظانه وأحسنها واكملها واصونها فنص الشافعي رحمه الله في الام في باب الرد علي من قال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام والشيخ أبو حامد الاسفراييني وصاحبه القاضي أبو الطيب الطبري وصاحبه الشيخ أبو اسحق مصنف الكتب في تواليهم علي ان الفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى لوث وأثر بحيث لو أدخلت في فرجها قطنة يخرج عليها أثر الدم من حمرة أو صفرة أو كدرة فهي في هذه الحالة حائض قولوا واحدا طال ذلك أم قصر والنقاء هو ان يصير فرجها بحيث لو جعلت القطنة فيه لخزجت بيضاء فهذا ما ضبطه الامام الشافعي والشيخ الثلاثة ولا مزيد عليه في وضوحه وصحة معناه والوثوق بقابليته وقد قل امام الحرمين أن الاصحاب لم يضبطوا ذلك وان منتهى المذكور فيه أن ما يعتاد تخلله بين دفعات الدم فهو من الفترات وما زاد فهو علي القواين في النقاء جميعه من غير استثناء لقدر الفترة منه هذا كلام امام الحرمين والاعتماد علي ما قدمناه والله أعلم *

الحال الثاني : اذا انقطع الدم وجاوز خمسة عشر فاذا رأت يوما وليلة دما ومثله نقاء وهكذا حتى جاوز خمسة عشر متقطعا فلا خلاف انه لا يلتقط لها أيام الحيض من جميع الشهر وان كان مجموع المتقطع دون خمسة عشر ولكنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة وهي ذات تقطع هذا هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتاب الحيض وقطع به جماهير الاصحاب

الثالث ثم اليوم السابع عشر وانما خرجت عن العدة بذلك لانها أما طاهر في اليوم الاول فتحصل به الفرض او غير طاهر وحينئذ أما ان تكون حائضا في جميعه فينقطع حيضها قبل السابع عشر لا محالة ويقع اثالث أو السابع عشر في الطهر وأما ان تكون حائضا في بعضه فان كانت حائضا في اوله وانقطع فيه فهي طاهر في اليوم الثالث وان كانت حائضا في اخره وابتدأ فيه فغايبته الانتهاء الي السادس عشر ويقع السابع عشر في الطهر فعلي أي تقدير قدر يقع يوم في الطهر واعلم ان ذكر اليوم الثالث والسابع عشر للصوم الثاني والثالث انما جرى في كلام الأئمة لبيان ان السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد والا فلا يتبين اليوم الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لها ان تصوم بدل الثالث يوما بعده الي اخر الخامس عشر وبدل السابع عشر يوما بعده الي اخر تسعة وعشرين يوما ولكن الشرط ان يكون الخلف من اول السادس عشر مثل ما بين معها الاول والثاني أو أقل منه فلو صامت الاول والثالث

المتقدمين والمتأخرين وقال ابو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو بكر المحمودي وغيرهما ليست مستحاضة بل السادس عشر فما بعده طهر لها فيه حكم الطاهرات المستحاضات وأما الخمسة عشر فهي علي القولين في التلفيق احدهما السحب فتكون كل الخمسة عشر حيضاً والثاني التلفيق فتكون أيام الدم حيضاً والنقاء طهراً وهذا الذي ذكرناه من قول ابن بنت الشافعي ومتابعيه هو فيما اذا انفصل دم الخمسة عشر عما بعدها فكانت ترى يوماً وليلة دماً ومثله نقاء فالسادس عشر يكون بقاء فلو اتصل الدم بالدم بان رأت ستة أيام دماً ثم ستة نقاء ثم ستة دماً فالسادس عشر فيه دم متصل بدم الخامس عشر فقد وافق ابن بنت الشافعي وغيره الاصحاب وقال هي في الجميع مستحاضة واتفق الاصحاب علي تغليب ابن بنت الشافعي ومتابعيه في هذا التفصيل وغلط فيه ابن سريج فمن بعده قال امام الحرمين رأيت الحذاق لا يعدون قوله هذا من جملة المذهب فالصواب ما قدمناه من نص الشافعي والاصحاب رحمهم الله أنها مستحاضة قال اصحابنا لهذه المستحاضة أربعة أحوال احدها أن تكون مميزة بان ترى يوماً وليلة دماً أسود ثم يوماً وليلة نقاء ثم يوماً وليلة أسود ثم يوماً وليلة نقاء وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة ثم ترى بعد هذه العشرة يوماً وليلة دماً أحمر ويوماً وليلة نقاء ثم مرة ثانية وثالثة وتجاوز خمسة عشر متطعماً كذلك أو متصلاً دماً أحمر فهذه المميزة ترد الى التمييز فيكون العاشر فما بعده طهراً وفي التسعة القولان ان قلنا بالتلفيق فحيضها خمسة السواد وان قلنا بالسحب فالتسعة كلها حيض وانما لم يدخل معها العاشر لما قدمنا بيانه أن النقاء انما يكون حيضاً علي قول السحب اذا كان بين دمى حيض ولو رأت يوماً وليلة دماً أسود ويوماً وليلة دماً أحمر وهكذا الي أن رأت الخامس عشر أسود والسادس عشر أحمر ثم اتصلت الحرة وحدها أو مع تخلل النقاء بينها فهي أيضاً مميزة وإن قلنا بالتلفيق فحيضها أيام السواد وهي ثمانية وان قلنا بالسحب فالخمس عشر كلها حيض والمقصود أن

والثامن عشر لم يجز لان الخلف من أول السادس عشر يومان وليس بين الصومين الاو والابن الايوم وانما امتنع ذلك لجواز ان ينقطع الحيض في اليوم الثالث ويعود في الثامن عشر فيكون السك في الحيض ولو صامت الاول والرابع والثامن عشر جاز لان الخلف مثل ما بين الصومين ولو صامت السابع عشر والحالة هذه جاز لان الخلف اقل مما بين الصومين ولو صامت الاول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر يوماً فلها ان تصوم التاسع والعشرين لان الخلف حينئذ مثل ما بين الصومين ولها أن تصوم يوماً قبله لان الخلف يكون اقل نعم لا يجوز ان تصوم السادس عشر فانها لو فعلت ذلك لم تخلف شيئاً ولا بد من تخليفه ثم بشرط ما ذكرنا فهذا شرح ما أورده ثم لك أن تعلم قوله فلا تبرأ ذمتها الا بقضاء ثلاثة أيام بالواو لان من الاصحاب من قال يكفيها يومان بينهما أربعة عشر يوماً وحكي ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه وهذا قول من قال نحسب لها من رمضان خمسة عشر يوماً

الدم الضعيف المتخلل بين الدماء القوية كما للنقاء بشرط أن يستمر الضعيف بعد الخمسة عشر وحده
وضابطه أن علي قول السحب حيضها الدماء القوية في الخمسة عشر مع ما يتخللها من النقاء أو الدم
الضعيف وعلي قول التلفيق حيضها القوي دون المتخلل ثم هذا الذي ذكرناه من التمييز هو علي
اطلاقه إذا كانت مبتدأة وكذا لو كانت معتادة وقلنا بالمذهب ان من اجتمع لها عادة وتميز ترد
الي التمييز فاما إذا قلنا بالوجه الضعيف أنها ترد الي العادة فأنها تكون معتادة ويأتي حكمها في الحال
الثاني ان شاء الله تعالى هذا كله إذا كان التمييز مميّزا معتبرا كما مثناه فاما ان فقد شرطه من شروط
التمييز فرأت يوما وليلة دما أسود ويوما وليلة أحمر وأستمر هكذا يوما ويوما الي آخر الشهر فهذه
وان كانت صورة مميزة فلبست مميزة في الحكم لفقده أحد شروط التمييز وهو ألا يجاوز الدم
القوي خمسة عشر وقد نقل امام الحرمين وغيره اتفاق الاصحاب علي أنها غير مميزة قال امام الحرمين
والاصحاب فاذا علم أنها غير مميزة نظر ان كانت معتادة ردت الي العادة وصار كأن الدماء علي
لون واحد وان لم تكن معتادة فهي مبتدأة فترد الي مرد المبتدأة من يوم وليلة أو ست أوسع
ولا التفتت الي اختلاف الوان الدماء (الحال الثاني) ان تكون ذات التقطع معتادة غير مميزة وهي
حافضة لعادتها وكانت عاداتها أياما متصلة لا تقطع فيها فترد الي عاداتها فلي قول السحب كل دم
يقع في أيام العادة مع النقاء المتخلل بين الدمين يكون جميعه حيضا فان كان آخر أيام العادة نقاء
لم يكن حيضا لكونه لم يقع بين دمي حيض وأما علي قول التلفيق فأيام النقاء طهر وياتنقط لها قدر
عاداتها وفيما يلتقط منه خلاف مشهور حكاه المصنف والجمهور وجهين وحكاه الشيخ ابو حامد
والموردى والجرجاني قولين أحدهما ياتنقط ذلك من مدة الامكان وهي خمسة عشر ولا يبالي
بمجاوزه الملقوط منه قدر العادة والثاني ياتنقط ما أمكن من زمان عاداتها ولا يتجاوز ذلك ولا يبالي
بنقص قدر الحيض عن العادة وهذه امثلة ما ذكرناه: كان عاداتها من أول كل شهر خمسة أيام فقطع
دها يوما ويوما وجاوز خمسة عشر فان قلنا بالسحب فحيضها الخمسة الاولي دماء نقاء وان قلنا بالتلفيق

والاكثر من قطعوا بانه لا يكفي اليومان لجواز ان يبتدىء الحيض في اليوم الاول وينقطع في
الخامس عشر وأولو كلام الشافعي رضي الله عنه علي ما إذا عرفت ان دمها كان يبتدىء وينقطع ليلاوربما
قالوا انه مهد التعادة ولم يخطر له حينئذ تقدير بعض اليوم فمما يقتضيه الاحتياط عين مذهبه ولو قال
صاحب الكتاب الا بصوم ثلاثة أيام بدل قوله بقضاء ثلاثة أيام امكن أحسن لان الايام الثلاثة
لا تقع قضاء وفائتها يوم وانما الواقع قضاء واحد من الثلاثة واما اذا قضت أكثر من يوم فتضعف
ملاعياها وتزيد يومين ثم تصوم نصف المجموع ولاء متى شاءت وتصوم مثل ذلك من أول السادس
عشر فتخرج عن العهدة مثاله اذا أرادت أن تقضي يومين تضعف وتزيد يومين تكون ستة تصوم
ثلاثة متى شاءت ثم ثلاثة من أول السادس عشر فيكفيها لان الثلاثة الاولي اما ان تكون في الطهر

فان قلنا يلقط من أيام العادة فحيضها اليوم الاول واثالث والخامس وتقص من عادتها يومان
وماسوى ذلك طهر وان قلنا يلقط من مدة الامكان فحيضها الاول والثالث والخامس والسابع
والتاسع وماسواها طهر ولو كانت عادتها ستة فان قلنا بالسحب فحيضها الخمسة الاولى ويكون
السادس وما بعد طهرا لانه ليس بين دمي حيض ويكون قد تقص من عادتها يوم وان قلنا تلفق
من عادتها فحيضها الاول والثالث والخامس وان قلنا من مدة الامكان فحيضها هذه الثلاثة والسابع
والتاسع والحادي عشر وان كانت عادتها سبعة فان سحبنا فحيضها السبعة الاولى وان لقطنا من
العادة فحيضها الاول والثالث والخامس والسابع وان لقطنا من الامكان فحيضها هذه الاربعة والتاسع
والحادي عشر والثالث عشر وان كانت عادتها ثمانية فان سحبنا فحيضها السبعة الاولى وان
لقطنا من العادة فحيضها افراد السبعة وان لقطنا من الامكان فحيضها الافراد الثمانية من الخمسة
عشر وان كانت عادتها تسعة فان سحبنا فحيضها التسعة الاولى وان لقطنا من العادة فحيضها
افراد التسعة وهي خمسة وان لقطنا من الامكان فحيضها افراد الخمسة عشر وهي ثمانية وتقص
من العادة يوم لانه لا يمكن التقاط السابع عشر لمجاوزته الخمسة عشر ولو كانت عادتها عشرة فان
سحبنا فحيضها التسعة الاولى وان لقطنا من العادة فحيضها افراد التسعة وهي خمسة والافراد
الثمانية وان كانت عادتها أحد عشر فان سحبنا فهي حيضها وان لقطنا من العادة فافرادها
والافراد الخمسة عشر وان كانت عادتها اثني عشر فان سحبنا فاحد عشر وان لقطنا من العادة
فافرادها والافراد الخمسة عشر وان كانت عادتها ثلاثة عشر فان سحبنا فهي حيضها وان
لقطنا من العادة فافرادها والافراد الخمسة عشر وان كانت عادتها أربعة عشر فان سحبنا فحيضها
الثلاثة عشر وان لقطنا من العادة فافرادها والافراد الخمسة عشر وان كانت عادتها
خمس عشر فان سحبنا فهي حيضها وان لقطنا من العادة أو الامكان فافرادها الثمانية قال الغزالي
والاصحاب وعلى الوجهين جميعا نأمرها في الدورة الاولى ان تحيض ايام الدماء لاحتمال الانقطاع علي
خمس عشر فلا تكون مستحاضة والله اعلم *

فذاك أولا تكون فان كان كها في الحيض فغايبته الانتهاء الي السادس عشر بتقدير ان يكون
الابتداء في اليوم الاول فيقع اليومان الاخيران في الطهر وان كان بعضها في الحيض دون البعض فان كان
اليوم الاول في الطهر صبح من الثامن عشر وان كان اليومان الاولان في الطهر صحوا وان كان اليوم الاخير في
مع السادس عشر واذا كانت تقضي ثلاثة أيام صامت اربعة ولاء ثم اربعة من أول السادس
عشر وعلي هذا القياس حتى اذا كانت تقضي اربعة عشر يوما تضعف وتزيد يومين فستوعب
الشهر وهو غاية ما يمكن قضاؤه في الشهر الواحد ولذلك لم يحسب من رمضان الا هذا القدر ولو أنها
صامت ما لم يها علي الولا متى شاءت من غير زيادة واعادته من أول السابع عشر وصامت بينهما

(الحال الثالث) : ان تكون مبتدأة . لتمييزها وفيها القولان المعروفان أحدهما ترد الى يوم ليلة والثاني الى ست أو سبع فان رددناها الى ست أو سبع فحكمها حكم من عاداتها ست أو سبع وقد بينها وان رددناها الى يوم ليلة فحيزها يوم وليلة سواء سحبتنا او لقطنا من العادة او من الامكان ثم ان هذه المبتدأة اذا صلت وصامت في ايام النقاء حتى جاوز خمسة عشر وتركت الصوم والصلاة في ايام الدم كما أمرنا فوجب عليها قضاء صيام ايام الدم وصلواتها بعد المرد بلا خلاف لانا تبيناً أنها واجبان وأما صلوات ايام النقاء وصيامها فلا تقضيها علي قول التلفيق وأما علي قول السحب فلا تقضي الصلاة لأنها ان كانت حائضاً فلا صلاة عليها وان كانت طاهراً فقد صلت وفي وجوب قضاء الصوم قولان احدهما لا يجب كالصلاة والثاني يجب لأنها صامت مترددة في صحته فلا يجوزها بخلاف الصلاة فانها ان لم تصح لم يجب قضاؤها* واعلم ان هذا الحكم يطرد في جميع شهورها قال الرافعي بعد ان ذكر هذه الجملة فخرج مما ذكرناه انا ان حكمتنا باللقط لم تقض من الخمسة عشر الاصلوات سبعة ايام وصيامها ان رددنا المبتدأة الى يوم وليلة وهي ايام الدم سوى اليوم الاول وان رددناها الى ست أو سبع فان لم تجاوز باللقط ايام العادة وكان الرد الى ست قضتها من خمسة ايام وهي ايام الدم بعد المرد وان ردت الى سبع فمن اربعة وهي ايام الدم بعد المرد وان جاوزناها ورددت الى ست قضتها من يومين (٧) (الحال الرابع) النسيئة وهي ضربان : أحدهما من نسيت قدر عاداتها ووقتها وهي المتحيرة وفيها القولان أحدهما أنها كالمبتدأة وقد سبق حكمها والصحيح أنه يلزمها الاحتياط فعلى هذا فان قلنا بالسحب احتاطت في ازمة الدم بالامور السابقة في حال اطباق الدم بلا فرق لاحمال الطهر والحيض والانتقاع ونحاطت في ازمة النقاء ايضاً اذ ما زمان الا ويحتمل أن يكون حيزها لكن لا يلزمها غسل في وقت لان الغسل انما تؤمر به المتحيرة المطبقة لاحمال انتقاع الدم وهذا غير محتمل هنا ولا يلزمها تجديد الوضوء ايضاً لـكل فريضة لان ذلك انما يجب لتجدد خروج الحدث ولا تجدد في النقاء فيكفيها لزمان

بها مش بعض
لنسخدون بعض
عبارة طويلة وفي
آخرها لفظ صح
وقد ضاع بعض
سطورها ولما
كانت هذه العبارة
لرافعي في الشرح
قلنا بالهامش
من نفس الشرح
قال رحمه الله بعد
قوله من يومين
(وان ردت الى
سبع فمن يوم واحد
وأما اذا حكمتنا
بالسحب فان رددناها
الى يوم واحد قضت
صلوات سبعة ايام
وهي ايام الدم سوى
اليوم الاول ولا
تقضي غير ذلك وفي
الصوم قولان
اظهرهما لا تقضي
الا صيام ثمانية
ايام وهي ايام الدم
كلها والثاني تقضي
صيام خمسة عشر
ولفظ الوسيط
تعبيراً عن القول
الاول انه لا يلزمها
القضاء تسعة
في رمضان لأنها
صامت سبعة في
ايام النقاء من الشطر
الاول ولولا ذلك
للقاها لزمها الا
سبعة عشر فاذا
سحبتنا سبعة بقي
تسعة والصواب ما
قلناه وهو المذكور
في التهذيب وغيره
ولولا النقاء لالزمها
الا خمسة عشر وانما
تلزم الستة عشر
اذا أمكن انبساط
اكثر الحيض علي
الستة عشر وهو غير
ممكن في المثال الذي
تشكك فيه وان
رددناها الى ست
أو سبع فان ردت
الى ست قضت

يومين اما مجتمعين او غير مجتمعين متصلين بالصوم الاول او الثاني او غير متصلين لخرجت عن العهدة ايضاً وكل واحد من هذين الطريقين يطرد في قضاء اليوم الواحد لكن الطريق المذكور فيه أخف للقناعة بصوم ثلاثة ايام وعلي هذين الطريقين تصير اربعة وهذا كله في قضاء الصوم الذي لا يتابع فيه اما اذا قضت صوماً متتابعاً بنذر وغيره فان كان قدر ما يقع في شهر صامته علي الولاة ثم مرة أخرى قبل السابع عشر ثم مرة أخرى من السابع عشر مثاله عليها يومان متتابعان تصوم يومين وتصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم بينهما يومين متتابعين واذا كان عليها شهران متتابعان صامت مائة واربعين يوماً علي التوالي اربعة أشهر لسته وخمسين يوماً وعشرين يوماً لاربعة ايام فاذا دام طهرها شهرين فذلك والا فقد شهرين من هذه المدة صحيح لا محالة وتخلل الحيض

صاوات خمسة ايام وهي ايام الدم ان لم يصل فيها بعد الرد لان جلستها ثمانية ويقع منها في المرد ثلاثة وان ردت الى سبع قضت صلوات اربعة ايام وأما الصوم فعلي أحد القولين تقضي صيام الخمسة عشر جميعاً وعلي أظهرهما ان ردت الى ست قضت صيام عشرة ايام ثم ايامها ايام الدم في الخمسة عشر ويومان نقاء وثم في المرد ثنتين الحيض فبها وان ردت الى سبع قضت صيام أحد عشر يوماً ١٥

النقاء الغسل عند انقضاء كل نوبة من نوب الدماء وأما إذا قلنا باللقط فعليها الاحتياط في جميع أزمدة الدم وعند كل انقطاع وأما ازمدة النقاء فهي فيها طاهرة في الوطء وجميع الاحكام: الضرب الثاني: من نسيت قدر عادتها وذكرت وقتها أو نسيت الوقت وذكرت القدر فتحتاط أيضا على قول التلفيق والسحب مع رعاية ما نذكره: مثاله قالت اضلكت خمسة في العشرة الاولى وتقطع دما يوما يوما وجاوز الخمسة عشر فان قلنا بالسحب فاليوم العاشر طهر لأنه نقاء ليس بين دمي حيض ولا غسل عليها في الخمسة الاولى لتعذر الانقطاع وتغتسل عقب الخامس والسابع والتاسع لجواز الانقطاع في هذه الازمان وهل يلزمها الغسل في اثناء السابع والتاسع وجهان أحدهما نعم لاحتمال الانقطاع في الوسط والثاني وهو الصحيح بل الصواب وقول جماهير الاصحاب لا يلزمها لان الانقطاع لو فرض في الوسط هنا لزم منه الابتداء في اثناء الثاني أو الرابع وهي تقيّة وأما إذا قلنا باللقط فان لم يجاوز أيام العادة فالحكم كما ذكرنا على قول السحب الا انها طاهر في أيام النقاء في كل حكم وأنها تغتسل عقب كل نوبة من نوب الدم في جميع المدة لان المنقطع حيض وان جاوزنا أيام العادة فحيضها خمسة أيام وهي الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع على تقدير انطباق الميضي على الخمسة الاولى وعلى تقدير تأخره الي الخمسة اثنائية ليس لها الا يومان دما وهما السابع والتاسع فتضم اليهما الحادى عشر والخامس عشر فهي اذا حائض في السابع والتاسع ييقين لدخولها في كل تقدير والله اعلم* (فرع) هذا الذي قدمناه هو فيما اذا انقطع الدم يوماً وليلة دما ومثله نقاء أما اذا انقطع نصف يوم دما ونصفه نقاء وجاوز خمسة عشر فان كانت مميزة ردت الى التمييز فان كانت ترى نصف يوم دما أسود ونصفه نقاء ثم الثاني والثالث والرابع والخامس كذلك ثم ترى نصف السادس دما أحمر ونصفه نقاء ثم كذلك السابع وما بعده وجاوز الخمسة عشر كانت أنصاف السواد حيضاً وفيما بينهما من النقاء القولان وما بعد ذلك من الحمرة والنقاء طهر وهذا تفرع على المذهب أنه

لايقطع التتابع واما اذا كانت تقضي فائتة صلاة او تريد الخروج عن عهدة مندورة نظران كانت واحدة صلاتها بغسل متى شاءت ثم تمهل زمانا يسع الغسل وتلك الصلاة وتعيدها بغسل آخر بحيث يقع في خمسة عشر يوماً من أول الصلاة المرة الاولى وتمهل من أول السادس عشر قدر الامهال الاول ثم تعيدها بغسل آخر قبل تمام الشهر من المرة الاولى ويشترط أن لا تؤخر الثالثة عن أول السادس عشر أكثر من الزمان للتخلل بين آخر المرة الاولى وأول الثانية وهذا كله كما ذكرنا في الصوم والامهال الاول كالافطار اليوم الثاني والامهال الثاني كالافطار السادس عشر وان كانت الصلوات التي تريدها أكثر من واحدة فلها طريقان أحدهما ان تنزلها منزلة الصلاة الواحدة فتصلها على الولاة ثلاث مرات كما ذكرنا في الواحدة وتغتسل في كل مرة للصلاة الاولى وتتوضأ لكل واحدة بعدها ولا فرق على هذا بين ان تكون الصلوات متفقة او مختلفة والثاني

لا يشترط في الاول ولا في غيره أن يتصل الدم يوما وليلة وان كانت معتادة غير مميزة ردت الي العادة فان كانت عيادتها خمسة أيام فرأت نصف يوم دما ونصفه نقاء ثم هكذا حتي جاوز خمسة عشر فان سحبتا فحيضها أربعة أيام ونصف من الاول وان لقطنا من العادة فحيضها يومان ونصف وهي أنصاف الدم في الخمسة وان لقطنا من الامكان فحيضها خمسة أيام من العشرة الاولى وهي أنصاف الدم وان كانت مبتدأة غير مميزة قال أصحابنا ان قلنا ترد الى ست أو سبع فهي كمن عاديها ست أو سبع وان قلنا ترد الى يوم وليلة فان سحبتا أو لقطنا من العادة فلا حيض لها لانه لا يحصل لها أقل الحيض فان لقطنا من الامكان لقطنا لها يوما وليلة فان كانت ترى نصف يوم دما ونصفه الآخر مع الليلة نقاء لفقنا اليوم والليلة من أربعة أيام وان كانت ترى نصف يوم وليلة دما ونصفها نقاء لفقنا من يومين: هكذا قطع به جماهير الاصحاب وحكي صاحب الحاوي على قول السحب وجهين أحدهما لا حيض لها كما قاله الجمهور والثاني وهو قول أبي العباس بن سريج نحيضها يوما وليلة وان لم تر الدم في جميعه وهذا غريب ضعيف والله أعلم *

(فرع) اذا رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاولى حيض لانه في زمان الامكان والثلاثة الاخيرة دم فساد ولا يجوز أن تجعل حيضاً مع الثلاثة الاولى وما يبدها لمجاوزته خمسة عشر يوما ولا يجوز أن تجعل حيضاً ثانياً لانه لم يتقدمه أقل طهر وهكذا لو رأت يوما وليلة دما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو غير ذلك ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت يوما وليلة فأكثر دما فالاول حيض والآخر دم فساد ولا خلاف في شيء من هذا ولو رأت دما دون يوم وليلة ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت الدم يوما وليلة أو ثلاثة أيام أو خمسة أو نحو ذلك فالاول دم فساد والثاني حيض لوقوعه في زمن الامكان ولا يضم الاول اليه لمجاوزه الخمسة عشر ولا يستقل بنفسه ولو رأت نصف يوم دما ثم تمام خمسة عشر نقاء ثم نصف يوم دما فالدمان جميعا دم فساد ولا حيض لها بلا خلاف لان كل دم لا يستقل ولا يمكن ضمه الي الآخر لمجاوزه خمسة عشر ولو رأت المبتدأة يوما بلا ليلة دما ثم ثلاثة عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما فقد رأت في الخمسة عشر يومين دما في أولها يوما وفي آخرها يوما فان قلنا لا تلتق فحيضها الدم الثاني وأما الاول فدم فساد وان لفقنا من العادة فحيضها أيضا الثاني وأما

أن تنظر فيما عليها من العدد ان لم يكن فيه اختلاف فتضعفه وتزيد عليه صلاتين ابدا وتصلي نصف الجملة ولاء ثم النصف الآخر في اول السادس عشر من أول الشروع في النصف الاول مثاله عليها خمس صلوات صبح تضعفها وتزيد صلاتين تكون اثنتي عشر تصلي نصفها وهو ستة متي شاءت ثم ستة في أول السادس عشر وان كان في العدد الذي عليها اختلاف فتصلي ما عليها بانواعه علي الولا متى شاءت ثم تصلي صلاتين من كل نوع مما عليها بشرط ان يقع في خمسة عشر يوما

الاول فدم فساد لان المبتدأة ترد الى يوم وليلة أو ست أو سبع وليس في هذا الزمان ما يمكن جعله
حيضا وان لفقنا في مدة الامكان وهي الخمسة عشر فان قلنا المبتدأة ترد الي يوم وليلة حيضا ما
اليوم الاول ومن الخامس عشر مقدار ليلة فيتم لها يوم وليلة وان قلنا ترد الي ست أو سبع
فحيضا الاول من الخامس عشر بليته لانه الممكن ويكون الدم بعد الخمسة عشر دم فساد *

(فرع) اذا كانت عاداتها أن تحيض في الشهر عشرة أيام من أوله فرأت في شهر يومين دما ثم
سته تقاء ثم يومين دما وانقطع واستمر الطهر فان سحبتا فالعشرة حيض وان لفقنا فحيضا أربعة
أيام وهي أيام الدم ولو كان عاداتها خمسة فرأت ثلاثة دما ثم أربعة تقاء ثم ثلاثة دما فان سحبتا
فالعشرة حيض وان لفقنا فحيضا ستة الدم ولو كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت في أوله
أربعة دما ثم خمسة تقاء ثم العاشر دما فان سحبتا فالعشرة حيض وان لفقنا فحيضا خمسة
الدم ولو رأت يوما وليلة دما وسبعة تقاء ويومين دما فان سحبتا فالعشرة حيض والا فثلاثة الدم
وسواء في هذا كله لفقنا من العادة أو من الامكان وانما الخلاف فيما اذا جاوز التقطع الخمسة
عشر وهذا وان كان ظاهرا فلا يضر التنبيه عليه لبعض المبتدئين والله أعلم *

(فرع) ذكر المحاملي وصاحب الشامل وآخرون ونقلوه عن ابن سريج قالوا لو كان عاداتها خمسة
أيام من الشهر وباقيه طهر فرأت في شهر اليوم الاول تقاء واثاني دما واثالث تقاء والرابع دما
ثم لم تزل هكذا حتى رأت السادس عشر دما وانقطع فان قلنا لا تلفق فحيضا خمسة عشر أولها
الثاني وآخرها السادس عشر وان لفقنا فحيضا ثمانية الدم هذا اذا وقف على السادس عشر فان
جاوزه فقد صارت مستحاضة على المذهب خلافا لابن بنت الشافعي رضي الله عنهم فان لفقنا من
العادة فحيضا يومان اثاني والرابع اذ ليس في أيام العادة دم سواها وان لفقنا من مدة الامكان
فحيضا الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر وان سحبتا فهل الاعتبار بعدد العادة أم بزمنها
فيه وجهان ذكرهما ابن سريج والاصحاب : أحدهما الاعتبار بزمنها فيكون حيضا الثاني واثالث

من أول النروع وتمهل من أول السادس عشر زمانا يسع الصلاة المفتتح بها ثم تعيد ما عليها علي
ترتبت فعلها في المرة الاولى مثاله عليها ثلاث صلوات صبح وظهر ان تصلي الخمس متي شاءت
ثم تصلي بعدها في الخمسة عشر صبحين وظهرين وتمهل من السادس عشر ايسع لصبح وتعيد الخمس
كما فعلت أولا وفي هذا الطريق تفقر لكل صلاة الي غسل بخلاف ما ذكرنا في الطريق الاول
والطواف بمثابة الصلاة واحداً كان أو عدداً وتصلي مع كل طواف ركعتيه ويكفي غسل واحد
للطواف مع الركعتين ان لم نوجب الركعتين وان اوجبناهما فثلاثة أوجه أصحها أنه يجب وضوء
للركعتين بعد الطواف والثاني يجب غسل آخرهما والثالث لا يجب لاهذا ولا ذلك ولو بسطنا القول
في جميع ذلك لطال وقد فعلته في غير هذا الكتاب

والرابع ولا يمكن ضم الاول والخامس اليها لانهما نقاء ليس بين دمى حيض : والثاني الاعتبار بعددها ولا تبالي بمجاوزة الزمان فيكون حيضها خمسة وهي الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فحصل في حيضها ثلاثة أوجه أحدها يومان والثاني ثلاثة والثالث خمسة وفي زمنه أربعة أوجه : أحدها أنه الثاني والرابع : والوجه الثاني والثالث والرابع : والوجه الثالث أنه الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر : والوجه الرابع أنه الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس : قال ابن سريج فلو كانت المسألة بحالها فحاضت قبل عادتها بيوم ورأت النقاء في اليوم الاول من الشهر والدم في اليوم الثاني والنقاء في الثالث والدم في الرابع وهكذا حتى جاوز خمسة عشر فان لفقنا من العادة فحيضها اليوم الثاني والرابع فقط اذ ليس في زمن العادة دم سواهما وان لفقنا من الامكان قال ابن سريج احتمال وجهين أحدهما أن يكون اول الحيض اليوم الذي سبق العادة والوجه الثاني أن يكون أوله اليوم الثاني من الشهر *

قال والاول أظهر لانه دم في زمن الامكان فعلي هذا يلفق لها خمسة وهي أيام الدماء آخرها الثامن وان قلنا بالوجه الثاني لفقنا لها خمسة آخرها العاشر وان سحبتنا بنى علي الوجهين فان قلنا الاعتبار بزمن العادة حيضها ثلاثة أيام وهي الثاني والثالث والرابع وان قلنا الاعتبار بعدد أيام العادة حيضها خمسة أولها الذي بدأ فيه الدم وآخرها الرابع فحصل في قدر حيضها ثلاثة أوجه أحدها يومان والثاني ثلاثة والثالث خمسة وفي زمنه خمسة أوجه أحدها يومان الثاني والرابع والوجه الثاني ثلاثة أيام الثاني والثالث والرابع والوجه الثالث خمسة أيام اولها الثاني وآخرها العاشر والوجه الخامس خمسة أيام متوالية أولها الدم الذي تقدم له وآخرها الرابع وهذه المسألة في نهاية من الحسن والله أعلم *

قال (السادس اذا طلقت انقضت عدتها بثلاثة أشهر ولا تقدر تباعد حيضها الي سن اليأس لانه تشديد عظيم) * المتحيرة اذا طلقها زوجها بماذا تعتد: نقلوا عن صاحب التقریب وجها أنها تصبر الى سن اليأس ثم تعتد بالاشهر لان من المحتمل تباعد الحيض ونحن نفرع علي قول الاحتياط فأخذ في كل حكم بالاسوأ والذي صار اليه المعظم ورواه صاحب الكتاب أن عدتها تنقضي بثلاثة أشهر لان الغالب أن يكون للمرأة في كل شهر حيضة وحمل أمرها على تباعد الحيض وتكليفها الصبر الى سن اليأس فيه مشقة عظيمة وضرر بين فلا وجه لاحتماله بتجويز مجرد علي خلاف الغالب بخلاف العبادات فان المشقة فيها أهون ثم في كيفية اعتدادها بالاشهر كلام ذكره في كتاب العدة واعلم أن امام الحرمين قدس الله روحه مال الى رد المتحيرة الي المبتدأة في قدر الحيض وان لم يجعل أول الهلال ابتداء دورها ومما استشهد به هذه المسألة فقال اتفاق معظم الاصحاب علي أنها تعتد

(فرع) | انتقلت عادتها بتقدم أو تأخر ثم استحيزت وتقطع دمها ففيها الخلاف السابق بين أبي اسحق والاصحاب في مراعاة الاولية كما ذكرناه في حال اطباق الدم ويعود الخلاف في ثبوت العادة بمرّة: مثال التقدم كان عادتها خمسة من ثلاثين فرأت في بعض الادوار يوم الثلاثين دما واليوم الذي بعده نقاء وتقطع دمها هكذا وجاوز خمسة عشر قال أبو اسحق حيضها ايامها القديمة وما قبلها استحاضة فان سحبتا فحيضها اليوم الثاني والثالث والرابع وان لفقنا فالثاني والرابع وقال الجمهور وهو المذهب تنقل العادة بمرّة فان سحبتا فحيضها خمسة متوالية اولها يوم الثلاثين وان لفقنا من العادة فحيضها يوم الثلاثين والثاني والرابع وان لفقنا من الحجة عشر ضمنا اليها السادس والثامن مثال التأخر أن ترى في بعض الادوار اليوم الاول نقاء. والثاني دما والثالث نقاء والرابع دما واستمر هكذا متقطعا فعند أبي اسحق الحكم كما سبق في صورة التقدم وعلي المذهب ان سحبتا فحيضها خمسة متوالية اولها اثنان وان لفقنا من العادة فالثاني والرابع والسادس لان السادس وان خرج عن العادة القديمة فباتأخر انتقلت عادتها وصار الثاني اولها والسادس آخرها وان لفقنا من الحجة عشر ضمنا اليها الثامن والعاشر وقد صار طهرها السابق

بثلاثة أشهر يدل علي تقريب أمرها من المبتدأة في عدد الحيض والطهر والمعني القاضى برد المبتدأة الي الاقل والغالب يقضى بمثل ذلك في المتحيرة فوجب التول به وهذا توسط بين القول الضعيف وبين الاحتياط التام وفيه تخفيف الامر عليها في المحسوب من رمضان فان غاية حيضها علي هذا التقدير يكون سبعة وأقصي ما يفرض انبساطه علي ثمانية أيام فيصح لها من الشهر الكامل اثنان وعشرون يوما وكذلك في قضاء الصوم والصلاة فيكفيها علي هذا التقدير اذا كانت تقضى صوم يوم أن تصوم يومين بينها سبعة أيام لكن الذي عليه جمهور الاصحاب ما تقدم وبالله التوفيق

قال (الحال الثانية) أن تحفظ شيئا كما لو حفظت أن ابتداء الدم كان أول كل شهر فيوم ويلة من أول كل شهر حيض يتيقن وبعده يحتمل الانقطاع الي انقضاء الخامس عشر فتغتسل لكل صلاة وبعده الي آخر الشهر طهر يتيقن فتتوضأ لكل صلاة ولو حفظت أن الدم كان يتقطع عند آخر كل شهر الي المنتصف فالول الشهر طهر يتيقن ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحتمل الانقطاع لان في آخره حيضا يتيقن فتتوضأ وتصلي الي انقضاء التاسع والعشرين واليوم الاخير بليلته حيض يتيقن *

اذا حفظت الناسية من عادتها شيئا ونسيت شيئا فالقول الجلي فيها أن كل زمان تتيقن فيه الحيض تثبت فيه أحكام الحيض وكل زمان تتيقن فيه الطهر تثبت فيه أحكام الطهر نعم بها حدث دائم وكل زمان يحتمل الحيض والطهر فهي في الاستمتاع كالحائض وفي لزوم العبادات كالطاهر ثم ان كان ذلك الزمان محتملا للانقطاع أيضا فعليها أن تغتسل لكل فريضة ويجب

علي الاستحاضة في هذه الصورة ستة وعشرين وفي صورة التقدم أربعة وعشرين ولو لم يتقدم الدم في المثال المذكور ولا تأخر لكن تقطع هو والنقاء يومين يومين لم يعد خلاف أبي اسحق بل يبنى علي القواين فان سحبتنا فحيضها خمسة متواليه والسادس كالدماء بدمه وان لفقتنا من العادة فحيضها الاول والثاني والخامس وان لفقتنا من الخمسة عشر ضممتنا اليها السادس والتاسع رحكي الرافي وجها شاذا أن الخامس لا يجعل حيضاً اذا لفقتنا من العادة ولا التاسع اذا لفقتنا من الخمسة عشر لانهما ضعفا باتصالهما بدم الاستحاضة وطرردوا الوجه في كل نوبة دم يخرج بعضها عن العادة ان اقتصرنا عليها أو عن الخمسة عشر ان اعتبرناها: هذا بيان حيضها: أما قدر طهرها الي استئناف حيضة أخرى فينظر ان كان التقطع بحيث ينطبق الدم على أول الدور فهو ابتداء الحيضة الاخرى وان لم ينطبق فابتداؤها أقرب نوب الدماء الي الدور تقدمت أو تأخرت فان استويا في التقدم والتأخر فابتداء حيضها النوبة المتأخرة ثم قديتفق التقدم والتأخر في بعض ادوار الاستحاضة دون بعض وطريق معرفة ذلك أن تأخذ نوبة دم ونوبة نقاء وتطلب عددا صحيحا يحصل من مضروب مجموع النوبتين فيه مقدار دورها فان وجدته فاعلم انطبق الدم على أول الدور والا فاضربه في عدد يكون الحاصل منه أقرب الي دورها زائدا كان أو ناقصا واجعل حيضها الثاني أقرب الدماء الي الدور فان استوى طرفا الزيادة والنقص فالاعتبار بالزائد مثاله عادتيا خمسة من ثلاثين وتقطع يوما ويوما وجاوز خمسة عشر فنوبة الدم يوم ونوبة النقاء مثله وتجد عددا اذا ضربت الاثنين فيه يبلغ ثلاثين وهو خمسة عشر فتعلم انطبق الدم على أول دورها ابدام ادم انقطع بهذه الصفة ولو كانت المسألة بحالها وتقطع يومين يومين فلا تجد عددا يحصل من ضرب اربعة فيه ثلاثين فاطلب ما يقرب الحاصل من الضرب فيه من ثلاثين وهنا عددان سبعة وثمانية احدهما يحصل منه ثمانية وعشرون والآخر اثنان وثلاثون فاستوى طرفا الزيادة والنقص فخذ بالزيادة واجعل اول الحيضة الثانية الثالث واثنين وحينئذ يعود خلاف أبي اسحق لتأخر الحيض عن أول الدور فحيضها عنده

الاحتياط علي ما تقتضيه الحال واذا عرفت هذه المقدمة فنقول: ذكرنا أن الناسية اذا لم تنس القدر والوقت جميعاً وحفظت شيئاً فمحفوظها اما أن يكون الوقت واما أن يكون القدر او شيء منه فجعل الحالة الاولى من الحالتين الاخيرين في القسم الاول والثانية منهما في القسم الثاني وقوله ان تحفظ شيئاً اي من الوقت والادخل فيه الحالة الاخيرة واقتصره هنا علي ذكر مثالين احدهما لو عينت ثلاثين يوماً وذكرت انها كانت يبتدىء بها الدم لاول هذه المدة وكذلك في كل ثلاثين بعدها ولم تعرف شيئاً غير ذلك فيوم وليلة من أول الثلاثين حيض ييقين فانه اقل الحيض وبعده يحتمل الحيض والطهر والاتقطاع الي آخر الخامس عشر وبعده الي آخر الشهر طهر ييقين وكذلك الحكم في كل ثلاثين بعدها والمراد من الشهر في هذه المسائل الايام التي تعينها هي لالشهر الهلالي والثاني

في الدور الثاني هو اليوم الثالث والرابع فقط علي قول السحب والتلفيق جميعاً وأما علي المذهب فان سحبتا فحيضها خمسة متواليه أولها الثالث وان اقمنا من العادة فحيضها الثالث والرابع والسابع وان لقمنا من الخمسة عشر فحيضها هذه الثلاثة مع الثامن والحادي عشر ثم في الدور الثالث ينطبق الدم علي أول الدور فلا يبقى خلاف ابى اسحق ويكون الحكم كما ذكرناه في الدور الاول ثم في الدور الرابع يتأخر الدم ويعود الخلاف وعلي هذا أبداً: قال الرازي ولم تر أحداً يقول اذا تأخر الدم في الدور الثاني يومين فقد صار أول الادوار المجاوزة اثنين وثلاثين فيجعل هذا القدر دوراً لها تفرعاً علي ثبوت المادة بمره وحينئذ ينطبق الدم علي أول الدور أبداً لاننا نجد عدداً يحصل من ضرب الاربعة فيه هذا القدر وهو ثمانية قال ولو قال قائل بهذا لم يكن به بأس فان قيل هذا الدور حدث في زمن الاستحاضة فلا عبرة به قلنا لا لانه لم يثبتنا عادة المستحاضة مع دوام الاستحاضة الا ترى أن المستحاضة المميزة يثبت لها بالتمييز عادة معمول بها ولو كانت المسألة بحالها ورأت ثلاثة دماء وأربعة نقاء فمجموع النوبتين سبعة ولا تجدد عدداً اذا ضربت السبعة فيه بلغ ثلاثين فاضربها في أربعة لتبلغ ثمانية وعشرين واجعل أول الحيضة الثالثة التاسعة والعشرين ولا تضربها في خمسة فانه يبلغ خمسة وثلاثين وهي أبعد من الدور ثم اذا صار أول الحيضة التاسع والعشرين فقد تقدم الحيض علي أول الدور فعلي قياس ابى اسحق ما قبل الدور استحاضة وحيضها اليوم الاول علي قول التلفيق والسحب وقياس المذهب لا يخفى: ولو كانت عادتها ستة من ثلاثين وتقطع دما ستة ستة وجاوز ففي الدور الاول حيضها الستة الاول بلا خلاف واما الدور الثاني فانها ترى ستة من أوله نقاء وهي أيام عادتها فعند ابى اسحق لا حيض لها في هذا الدور أصلاً وعلي المذهب وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره أحدهما حيضها الستة الثانية علي قولى السحب والتلفيق جميعاً والثاني حيضها الستة الاخيرة من الدور الاول لان الحيضة اذا فارقت محلها فقد يتقدم وقد يتأخر والستة الاخيرة صادفت زمن الامكان لانه مضى قبها طهر كامل فوجب جعلها حيضاً ويجيء هذا الوجه حيث خلت جميع أيام العادة عن الدم: هذا كله اذا لم ينقص الدم الموجود في زمن العادة عن أقل الحيض فلو نقص بان كانت عادتها يوماً وليلة فرأت في بعض الادوار يوماً وليلة نقاء واستحيضت فثلاثة أوجه علي قول السحب أصحابها وبه قال ابو اسحق المروزي لا حيض لها في هذه

اذا عينت ثلاثين يوماً بلياليها وقالت احفظ ان الدم كان ينقطع لاخر كل شهر فالاول الي انقضاء النصف طهر بيقين لان غاية الممكن افتتاح الحيض من اول ليلة السادس عشر وبعده يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع واليوم الثلاثون واللييلة قبله حيض بيقين ويتعلق بهذه الحالة مسائل تشتهر بمسائل الخلط نذكر منها صورتين احدهما الخلط المطاق وهو ان تقول كنت اخلط شهراً بشهر حيضاً أى كنت في آخر كل شهر وأول ما بعده حائضاً فلحظة من اول كل شهر ولحظة من آخره حيض

الصورة والثاني تعود الى قول التليق وبه قال أبو بكر المحمودى والثالث حيضها الاول والثاني والليلة بينها وبه قال الشيخ ابو محمد وأما علي قول التليق فان لفقنا من الخمسة عشر حيضها الاول والثاني وجعلنا الليلة بينها طهرا وان لفقنا من العادة فوجان حكاه الامام والغزالي في البسيط الاصح قول ابى اسحق لاحيض لها وبه قطع الرافي والثاني ترجع الى الوجه الآخر وهو التليق من الخمسة عشر وادعى الغزالي في الوسيط أنه لا طريق غيره وليس كما قال: هذا كله فيمي كان لها قبل الاستحاضة عادة غير متقطعة أما من كانت لها عادة متقطعة ثم استحيضت مع التقطع فينظر ان كان التقطع بعد الاستحاضة كالتقطع قبلها فردها قدر حيضها على اختلاف القولين مثاله كانت ترى ثلاثة دما وأربعة نقاء ثم ثلاثة دما وتطهر عشرين ثم استحيضت والتقطع على هذه الصفة فان سحبتا كان حيضها قبل الاستحاضة عشرة وكذا بعدها وان لفقنا كان حيضها ستة يتوسط بين نصفها أربعة وكذا الآن وان اختلف التقطع بان تقطع في المثال المذكور يوما يوما ثم استحيضت فان سحبتا حيضها الآن تسعة أيام لانها جملة الدماء الموجودة في زمن العادة مع النقاء المتخلل وان لفقنا من العادة فحيضها الاول والثالث والتاسع اذ ليس لها في أيام حيضها القديم على هذا القول دم الا في هذه الثلاثة وان لفقنا من الخمسة عشر ضمنا الى هذه الثلاثة الخامس والسادس والسابع والثاني عشر تكميلا لقدر حيضها والله أعلم *

(فرع) قوله في التنبيه وان رات يوما طهرا ويومادما ففيه قولان ينكر عليه في ثلاثة أشياء أحدها تسميته طهراً مع أنه حيض في الاصح والثاني تقديم الطهر في اللفظ فان الابتداء انما هو من الدم بلا خلاف والثالث اهماله بيان صورة المسألة وهي مصورة فيمن تقطع دما ولم يجاوز خمسة عشر فان جاوز فهي مستحاضة كما سبق * (قال المصنف رحمه الله) *

﴿ دم النفاس يحرم ما يجرمه الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض لانه حيض مجتمع احتبس لأجل الحمل فكان حكمه حكم الحيض فان خرج قبل الولادة شيء لم يكن نفاسا وان خرج بعد الولادة كان نفاسا وان خرج مع الوالد ففيه وجهان أحدهما أنه ليس بنفاس لانه مالم ينفصل جميع الولد فهي في حكم الحامل ولهذا يجوز للزوج رجعتها فصار كالدّم الذي تراه في حال الحمل وقال ابو اسحق وأبو العباس بن أبي أحمد بن القاص هو نفاس لانه دم انفصل بخروج الولد فصار

بقيين ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من ليلة السادس عشر طهر بقيين وما بين اللحظة من أول الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والظاهر والانتقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر واللحظة من آخر الشهر يحتمل ما ولا يحتمل الانتقطاع ولو قالت كنت اخلط شهراً بشهر طهراً فليس لها حيض بقيين لكن لها ساعتا طهر بقيين ساعة من آخر كل شهر وساعة من أوله ثم قدر اقل الحيض بعد مضي اللحظتين لا يمكن فيه الانتقطاع وبعده يمكن: الثانية لو قالت

كالدم الخارج بعد الولادة وان رأت الدم قبل الولادة خمسة أيام ثم ولدت ورأت الدم فان الخارج بعد الولادة نفاس وأما الخارج قبله ففيه وجهان من أصحابنا من قال هو استحاضة لأنه لا يجوز أن يتوالى حيض ونفاس من غير طهر كما لا يجوز أن يتوالى حيضتان من غير طهر ومنهم من قال اذا قلنا أن الحامل تحيض فهو حيض لان الولد يقوم مقام الطهر في الفصل *

﴿ الشرح ﴾ في هذه القطعة مسائل أحداها في الفاظها: النفاس بكسر النون وهو عند الفقهاء الدم الخارج بعد الولد وعلي قول من يجعل الخارج معه نفاسا يقول هو الخارج مع الولد او بعده وأما أصل اللغة فقالوا النفاس الولادة ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيها وهما أن اللغتان مشهورتان حكاهما ابن الأنباري والجوهري والهروي في الغريين وآخرون أفصحها الضم ولم يذكر صاحب العين والمجل غيرهما وأما اذا حاضت فيقال نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير كذا قال ابن الأنباري والهروي وآخرون ويقال في الولادة امرأة نفست بضم النون وفتح الفاء وبالمد ونسوة نفاس بكسر النون قالوا وايس في كلام العرب فعلاء يجمع علي فعال الانفساء وعشراء للجمال جمعها عشر وعشرا ويجمع النفساء أيضا نفساوات بضم النون قال صاحب المطالع وبالفتح أيضا قال ويجمع علي نفس أيضا بضم النون والفاء قال ويقال في الواحدة نفسى مثل كبرى ونفسى بفتح النون ويقال امرأتان نفساوان والولد منفوس وقوله لاجل الحيض هو بفتح الهزة وحكي الجوهري وغيره كسرهما أيضا والمشهور في اللغة تعديته عن فيقال من أجل الحيض ومن أجل كذا قال الله تعالى (من أجل ذلك كتبنا) وقوله للزوج رجعتها هي بفتح الراء وكسرهما لغتان مشهورتان وسبق في أول الباب بيان اللغتين في الحامل والحاملة وسبق بيان حال أبي اسحق وأبي العباس في ابواب المياه وقوله أبو العباس بن أبي أحمد ابن القاص كذا وقع هنا وهو صحيح وقوله ابن القاص يكتب بالالف وهو مرفوع هنا صفة لابي العباس ولا يجوز جره علي انه صفة لابي احمد لانه يفسد المعنى فان القاص هو ابو احمد وعادتهم ان يصفوا أبا العباس بأحد أوصاف ثلاثة فتارة يقال ابو العباس بن ابي احمد وتارة ابو العباس صاحب التلخيص او صاحب التلخيص بلا كنية كما يفعله الغزالي وغيره وتارة يجمعون بين الوصفين الاولين كما فعله المصنف هنا والله اعلم : المسألة الثانية اذا نفست المرأة فلها حكم

كنت اخلط الشهر بالشهر وكنت اليوم الخامس حائضا فلحظة من آخر الشهر الي آخر خمسة أيام من الشهر الثاني حيض بيقين ولحظة من آخر الخامس عشر الي آخر العشرين طهر بيقين وما بينهما كما سبق *

قال ﴿ الحالة الثالثة اذا قالت اضللت عشرة في عشرين من اول الشهر فالعشر الاخير طهر بيقين وجميع العشرين من اول الشهر يحتمل الحيض والطهر نعم لا يحتمل الاقطاع في العشر

الحائض في الاحكام كلها الا اربعة اشياء مختلفا في بعضها أحدها ان النفاس لا يكون بلوغا فان البلوغ يحصل بالحمل قبله والحيض قد يكون بلوغا الثاني لا يكون النفاس استبراء الثالث لا يحسب النفاس من عدة الايلاء على احد الوجهين واذا طرأ عليها قطعها بخلاف الحيض فانه يحسب ولا يقطع الرابع لا ينقطع بتابع صوم الكفارة بالحيض وفي اقطاعه بالنفاس وجهان وما سوى هذه الاربعة يستوى فيه الحائض والنفساء فيحرم عليها ما حرم على الحائض كالصلاة والصوم والوطء وغيرها مما سبق ويسقط عنها ما يسقط عن الحائض من الصلاة وتمكين الزوج وطواف الوداع وغيرها مما سبق ويحرم على الزوج وطؤها وطلاقها ويكره عبورها في المسجد والاستمتاع بما بين سرتها وركبتها اذا لم نحرهما ويلزمها الغسل وقضاء الصوم ومنع صحة الصلاة والصوم والطواف والاعتكاف والغسل وأما قول المصنف النفاس يحرم ما يحرم الحيض ويقتط ما يسقطه الحيض فكللام صحيح ولكنه ناقص لان باقى الاحكام التي ذكرتها لم يتعرض لها وكان ينبغي ان يعبر بانعارة التي ذكرتها اولاً لـ هو ليتها وكأنه اقتصر على ما ذكره تنبيهها به على الباقي ولهذا قال فكان حكمه حكم الحيض وهذا الذي ذكرناه من ان النفساء لها حكم الحائض لاختلاف فيه ونقل ابن جريج اجماع المسلمين عليه ونقل المحاملي اتفاق اصحابنا على ان حكمها حكم الحائض في كل شيء ولا بد من استثناء ما ذكرته اولاً والله اعلم *

(فرع) ذكرنا ان النفساء يسقط عنها فرض الصلاة وهذا جار في كل نفساء وحكى البغوي والمتولي وغيرها وجها انها لو شربت دواء ليسقط الجنين ميتا فاسقطته ميتا وجب عليها قضاء صلوات أيام النفاس لانها عاصية والاصح الا شهر أنه لا يجب وسنوضح المسألة في أول كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى * المسألة الثالثة في حقيقة النفاس وحكم الدم قبل الولادة وبعدها وهما فاما الدم الخارج بعد الولادة فنفس بلا خلاف وفي الخارج مع الولد ثلاثة أوجه الصحيح عند جمهور المصنفين وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين انه ليس بنفاس بل له حكم الدم الخارج قبل الولادة وسنذكر حكمه ان شاء الله تعالى واحتج له الاصحاب بما ذكره المصنف قال الروياني ولانه لا خلاف ان ابتداء السنين يكون عقب انفصال الولد فلو جعلناه نفاساً لزادت مدة النفاس على

الاول فتتوضأ لكل صلاة ويحتمل في العشر الثاني فتغتسل لكل صلاة ولو قالت اضأت خمسة عشر في عشرين من أول الشهر فالخمس الثانية والثالثة من اول الشهر حيض يبقين لانها تندرج تحت تقدير التقديم والتأخير جميعاً *

الحافظة لقدرة الحيض انما تخرج عن التحير المطلق اذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتداءه اذ لو قالت كان حيضي خمسة واضلته في دوري ولا اعرف سوى ذلك فلا فائدة فيما ذكرت لاحتمال الحيض والطهر والانتقطاع في كل زمان وكذا لو قالت حيضي خمسة ودوري ثلاثون ولا اعرف ابتداءه

ستين يوماً والوجه الثانى أنه نفاس وصححه ابن الصباغ والثالث له حكم الدم الخارج بين التوأمين
 حكاة البغوى وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا هو نفاس فله فوائد منها وجوب الغسل إذا لم تر دمًا
 بعده وقلنا لا يجب الغسل بخروج الولد ومنها بطلان الصوم إذا لم تر دمًا بعده أصلاً أو ولدت
 مع آخر جزء من النهار وكان الدم المتعقب للولد بعد غروب الشمس ومنها منع وجوب الصلاة
 إذا كانت الولادة متوعدة لجميع الوقت أو كانت الحامل مجنونة وأفقت في آخر الوقت واتصت
 الولادة بالجنون بحيث لو لم توجد الولادة لوجبت الصلاة والله أعلم : وأما الدم الخارج قبل الولادة
 فقد أطلق المصنف وجهور الاصحاب في الطرق كلها أنه ليس بنفاس بل له حكم دم الحامل وقال صاحب
 الماوى ان انفصل عما بعد الولادة فليس بنفاس بلا خلاف وان اتصل به فوجهان أحدهما انه
 نفاس وهو قول أبي الطيب بن سلمة وقال وأول نفاسها من حين بدأ بها الدم المتصل بالولادة
 والثانى ليس بنفاس ومراده بما قبل الولادة ما قاربها وقد أوضح الرافعي المسألة فقال لو رأت
 الحامل الدم على عادتها واتصت الولادة بآخره ولم يتخال طهر اصلاً فوجهان أحدهما انه حيض
 والثانى انه دم فساد قال ولا خلاف انه ليس بنفاس لان النفاس لا يسبق الولادة ولهذا قطع
 الجمهور بأن ما يبدو عند الطاق ليس بنفاس وقالوا ابتداء النفاس من انفصال الولد وحكي صاحب
 الافصاح وجهاً ان ما يبدو عند الطلق نفاس لانه من آثار الولادة ثم عند الجمهور كما لا يجعل نفاساً
 لا يجعل حيضاً كذا حكاة الفاضلي أبو المسكارم في العدة وكذا حكاة الحنطلى وحكى معه وجهاً انه
 حيض على قولنا الحامل تحيض وإذا كان الاصح في هذه الصورة انه ليس بحيض وجب أن تستثنى
 هذه الصورة من قولنا الحامل تحيض على أصح القولين لانها حامل بعد في هذه الصورة قال
 الرافعي فحصل في وقت ابتداء النفاس أوجه أحدها بحسب من الدم البادى عند الطلق والثانى
 من الدم الخارج مع ظهور الولد والثالث وهو الاصح من وقت انفصال الولد وحكى امام الحرمين
 وجهاً أنها لو ولدت ولم تر دمًا أياماً ثم رأت الدم فابتداء النفاس بحسب من خروج الولد لا من

وكذا لو قالت حيضى خمسة وابتداء دورى يوم كذا ولا اعرف قدره وإذا حفظتهما جميعاً مع
 قدر الحيض فاشكال الحال بعد ذلك انما يكون لاضلال الحيض والاضلال قد يكون في جميع
 الدور وقد يكون في بعضه فان كان الاضلال في كله فيحتمل الحيض والطهر وقدر
 الحيض من اول الدور لا يحتمل الاقطاع وبعده يحتمل الاقطاع ايضاً: مثاله قالت دورى ثلاثون
 ابتداؤها كذا وحيضى عشرة اضلائها في الثلاثين فعشرة من اولها لا يحتمل الاقطاع والباقي يحتمله
 والكل يحتمل الحيض والطهر: هذا اذا لم تعرف مع ذلك شيئاً آخر فان عرفت شيئاً آخر فعلمنا الاحتياط
 كما تقتضيه الحال: مثاله قالت حيضى احدى عشرات الشهر وقد نسيت عينها فهذا يفارق
 الصورة السابقة في ان احتمال الاقطاع بعد العشرة الاولى قائم الى آخر الشهر وههنا لا يحتمل

رؤية الدم وهذا وجه رابع وموضعه اذا كانت الايام المتخللة دون أقل الطهر والله أعلم * المسألة الرابعة: اذا رأت الحامل دما يمكن أن يكون حيضا وانقطع ثم ولدت قبل مضي خمسة عشر يوماً من انقطاعه فوجهان أحدهما عند الاصحاب أنه حيض ان قلنا الحامل تحيض والا فهو دم فساد والثاني أنه دم فساد سواء قلنا الحامل تحيض أم لا ودليلها المذكور في الكتاب هكذا حكى الاصحاب هذا الخلاف وجهين وهو في المعنى طريقان أحدهما أنه دم فساد والثاني علي القولين في دم الحامل ثم لا فرق في جريان هذا الخلاف بين أن ترى الدم في زمن عادتها أو غيره ولا فرق بين أن تتصل بالولادة أم لا على الصحيح كما سبق في المسألة الثالثة وقد تقدم في هذه المسألة زيادة في أول الباب وأما قول المصنف من أصحابنا من قال هو استحاضة فهو تصريح بأن دم الاستحاضة يطلق على الجاري في غير أوانه وان لم يتصل بحيض وقد أوضحت الخلاف فيه في أول الباب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

* (واكثر النفاس ستون يوماً وقال المزي في اربعون يوماً والدليل علي ما قلناه ما روى عن الاوزاعي قال عندنا امرأة ترى النفاس شهرين وعن عطاء والشعبي وعبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج ابن ارقطاة ان النفاس ستون يوماً وليس لاقله حد وقد تلد المرأة ولا ترى الدم وروى ان امرأة ولدت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر نفاساً فسميت ذات الجفوف) *

(الشرح) هذا الحديث غريب والجفوف بضم الجيم معناه الجفاف وهما مصدران لجف الشيء يحف بكسر الجيم وفتحها ايضاً في لغية: اما حكمه فذهبنا المشهور الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي رحمه الله وقطع به الاصحاب ان اكثر النفاس ستون ولا حد لاقله ومعناه لا يتقيد بساعة ولا بنصف ساعة مثلاً ولا نحو ذلك بل قد يكون مجرد حجة أي دفعة كما قاله المصنف في التنبية والاصحاب وحكى ابو عيسى الترمذي في جامعه عن الشافعي انه قال اكثره اربعون يوماً وهذا عجيب والمعروف في المذهب ما سبق. واما اطلاق جماعة من اصحابنا ان اقل النفاس ساعة

الانقطاع الا في آخر كل عشرة من العشرات وان كان الاضلال في بعض الدور فقد ذكر في الكتاب منه صورتين احدهما اذا قالت اضلت عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر بيقين والعشرون من اوله محتمل الحيض والطهر ولا يمكن الانقطاع في العشرة الاولى ويمكن في الثانية والثانية قالت اضلت خمسة عشر في عشرين من اول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر بيقين والخمسة الثانية والثالثة حيض بيقين لان دراجها تحت تقدير تقديم الحيض وتأخيره جميعاً والخمسة الاولى محتمل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتلها جميعاً والطهر المتيقن في هاتين الصورتين وقع في الطرف الآخر من الدور وقد يقع في الطرف الاول كما اذا قالت اضلت العشرة او الخمسة عشر في العشرين من آخر الشهر وقد يقع في الوسط كما اذا قالت كان حيضي

فليس معناه الساعة التي هي جزء من اثني عشر جزءا من النهار بل المراد محجة كما ذكره الجمهور وانفرد صاحب الحاوي فقال ليس للشافعي رحمه الله في كتبه نص في أقل النفاس وروى أبو ثور عنه ان أقله ساعة قال واختلف اصحابنا هل الساعة حد لاقله أم لا علي وجهين احدهما وهو قول أبي العباس وجميع البغداديين انه محدود الاقل بساعة وبه قال محمد بن الحسن وأبو ثور والثاني وهو قول البصريين انه لا حد لاقله وانما ذكر الساعة تقليدا لا تحديدا واقله محجة دم وبه قال مالك والاوزاعي واحمد واسحق هذا كلام صاحب الحاوي وقال صاحب الشامل وقع في بعض نسخ المزني أقله ساعة وأشار ابن المنذر الي ان للشافعي في ذلك قواين فانه قال كان الشافعي يقول اذا ولدت فهي نفساء فاذا أرادت الطهور وجب الغسل والصلاة قال وحكى أبو ثور عن الشافعي ان أقل النفاس ساعة والصحيح المشهور ما قدمناه ان أقله محجة وبني صاحب الحاوي علي ما ذكره من الخلاف في تحديده بساعة انها لو ولدت ولم تر دم اصالا وقلنا ان الولادة بلا دم توجب الغسل فهل يصح غسلها عقب الولادة ام لا بد من تأخيرها ساعة فيه وجهان ان قلنا محدود لم يصح والا فيصح وهذا البناء ضعيف انبى علي ضعيف بل الصواب القطع بصحة غسلها وكيف تمنع صحته بسبب النفاس ولا دم هنا والله اعلم قال الروياني في البحر ولا خلاف أن ابتداء الستين يكون عقب انفصال الولد سواء قلنا الدم الخارج مع الولد نفاس أم لا ولم يذكر المصنف غالب النفاس وتركه عجب فقد ذكره هو في انتيميه والاصحاب ثم انه قال بعد هذا ترد المتدأة الي غالبه في أحد القواين وهذا يزيد انه يجب من تركه وكأنه استغنى بشهرته وقد اتفق اصحابنا علي ان غالبه اربعون يوما ومأخذه العادة والوجود والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل أسماء جماعة منهم عطاء والاوزاعي وقد بينا حالهما في

خمسة والدور ثلاثون وكنت اليوم الثالث عشر طاهرا خمسة من اول الدور تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعدها يحتملها جميعا الي آخر الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر بيقين ومن أول السادس عشر الي آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الي آخر الشهر يحتملها جميعا ومي كان القدر الذي اضلته زائدا علي نصف محل الضلال كان لها حيض بيقين من وسطه وقدره ضعف القدر الزائد من الحيض علي نصف محل الضلال وان شئت قلت ما يزيد من ضعف قدر الحيض علي كل محل الضلال ففي الاولي من صورتي الكتاب لم يكن قدر الحيض زائدا علي نصف محل الضلال فلم يكن لها حيض بيقين وفي الثانية كان زائدا فلا جرم لها حيض بيقين ومقداره عشرة لان الزائد من قدر الحيض علي نصف محل الضلال خمسة وضعف خمسة عشرة وبالعبرة الثانية تقول ضعف قدر الحيض ثلاثون ومحل الضلال عشرون والثلاثون تزيد علي العشرين بعشرة *

أول الباب وأما الشعبي فبفتح الشين وهو أبو عمرو بن شراحيل بفتح الشين وقيل عامر بن
عيا الله بن شراحيل الكوفي التابعي الكبير المنفق علي جلالته واسمته وبراعته وشدة حفظه
روينا عنه قال أدركت خمسمائة من الصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروينا عنه قال ما كتبت
سوداء في بيضاء قط ولا حدثني رجل بحديث فاحببت أن يعيده علي ولا حدثني رجل بحديث
الا حفظته واحواله كثيرة ذكرت جملة منها في تهذيب الاسماء: ولد لست سنين خلت من خلافة
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتوفي سنة اربع ومائة وقيل سنة ثلاث وقيل خمس وقيل ست
وأما العنبري فهو عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن مالك العنبري القاضي البصري ولي قضاء
البيصرة بعد سوار بن عبد الله نسب الي العنبر بن عمرو بن تميم جد من اجداده قال محمد بن سعد
كان محموداً ثقة عاقلاً وهو من تابع التابعين وأما الحجاج بن أرطاة فبفتح الهمزة واسكان الراء
وبالطاء المهملة وهو أبو أرطاة النخعي الكوفي من تابع التابعين وهو أحد المفتين بالكوفة استنفي
وهو ابن ست عشرة سنة وولي قضاء البصرة رحمهم الله اجمعين *

(فرع) في مذاهب العلماء في اكثر النفاس وأقله: قد ذكرنا ان مذهبنا المشهور أن اكثره
ستون يوماً وبه قال عطاء والشعبي والعنبري والحجاج بن أرطاة ومالك وأبو ثور وداود وقال
ابن المنذر وزعم ابن القاسم ان مالكا رجوع عن التحديد بستين يوماً وقال يسئل النساء عن ذلك
وذهب اكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الي ان اكثره اربعون كذا حكاه عن
الاكثرين الترمذي والخطابي وغيرهما قال الخطابي قال أبو عبيد علي هذا جماعة الناس وحكاه
ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وأنس وعثمان بن أبي العاص وعائذ بن عمرو بالذال
المعجمة وأم سلمة واثوري وأبي حنيفة واصحابه وابن المبارك واحمد واسحق وأبي عبيد رضي
الله عنهم وحكي الترمذي وابن المنذر وابن جرير وغيرهم عن الحسن البصري أنه خمسون وقال
القاضي أبو الطيب قال الطحاوي قال الليث قال بعض الناس أنه سبعون يوماً قال ابن المنذر وذكر

قال (فرع) اذا اتسقت عادتها فكانت تحيض في شهر ثلاثاً ثم في شهر خمساً ثم في شهر سبعة
ثم تعود الي الثلاث علي هذا الترتيب ثم استحيضت في ردها الي هذه العادة الدائرة وجهان فان قلنا
لاترد اليها فقد قيل انها كالمبتدأة وقيل انها ترد الي القدر الاخير قبل الاستحاضة وقيل ترد الي
الثلاثة ان استحيضت بعد الخمسة لانها متكررة في الخمسة ولو كانت الاقدار ماسبق من ثلاث وخمس
وسبع واسكن لاعلي سبيل الاتساق فان قلنا ترد الي العادة الدائرة فهذه كما اني نسيت النوبة المتقدمة
في العادة الدائرة بعد الاستحاضة وحكمها الاحتياط فعايها ان تغتسل بعد اثلاث لان الثلاث حيض
يقين ثم تتوضأ لكل صلاة الي انقضاء الخامس ثم تغتسل مرة اخرى ثم تتوضأ الي انقضاء السابع ثم
تغتسل ثم هي طاهر الي آخر الشهر *

الاوزاعي عن أهل دمشق أن أكثر النفاس من الغلام ثلاثون يوماً ومن الجارية أربعون وعن الضحاك أكثره أربعة عشر يوماً واحتج القائلين بأربعين بحديث أم سلمة رضي الله عنها : قالت كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً : حديث حسن رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الخطابي أثنى البخاري على هذا الحديث واحتجوا بأحاديث بمعنى هذا من رواية أبي الدرداء وأنس ومعاذ وعثمان بن أبي العاص وأبي هريرة رضي الله عنهم قالوا ولأن هذا تقدير فلا يقبل إلا بتوقيف أو اتفاق وقد حصل الاتفاق على أربعين واحتج أصحابنا بأن الاعتماد في هذا الباب على الوجود وقد ثبت الوجود في الستين بما ذكره المصنف في الكتاب عن هؤلاء الأئمة فتعين المصير إليه كما قلنا في أقل الحيض والحمل وأكثرهما قال أصحابنا ولأن ثابته أربعون فينبغي أن يكون أكثره زائداً كما في الحيض والحمل ونقل أصحابنا عن ربيعة شيخ مالك وهو تابعي قال أدركت الناس يقولون أكثر النفاس ستون وإمّا الجواب عن حديث أم سلمة فمن أوجه أحدها أنه محمول على الغالب والثاني حمل على نسوة مخصوصات ففي رواية لابي داود كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة (الثالث) أنه لا دلالة فيه لنفي الزيادة وإنما فيه اثبات الأربعين واعتمد أكثر أصحابنا جواباً آخر وهو تضييف الحديث وهذا الجواب مردود بل الحديث جيد كما سبق وإنما ذكرت هذا للتلايف به : وأما الأحاديث الأخر فكلها ضعيفة ضعفها الحفاظ منهم البيهقي وبين أسباب ضعفها والله أعلم * وأما أقل النفاس فقد ذكرنا أن أقله عندنا مجة قال القاضي أبو الطيب وبه قال جمهور العلماء وقد سبق أنه مذهب مالك والأزاعي وأحمد وإسحق وعن أبي حنيفة ثلاث روايات أحدها مجة كذهبنا والثانية أحد عشر والثالثة خمسة وعشرون ولم يذكر ابن المنذر وابن جرير والخطابي عنه غيرها وحكي الماوردي عن اثوري أقله ثلاثة أيام وقال المنزني أقله أربعة أيام واحتج أصحابنا بأن الاعتماد على الوجود وقد حصل الوجود في القليل والكثير حتى وجد من لم تر نفاساً أصلاً قال صاحب الحاوي وسبب

إذا استمرت للمرأة عادات حيض مختلفة المقادير ثم استحيضت فلا تخلو إمامان تكون متسقة منتظمة أو لا تكون كذلك فهما حالتان أحدهما أن تكون منتظمة لا تختلف كما إذا كانت تحيض في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم في الشهر الرابع ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة وهكذا فهل ترد بعد الاستحاضة إلى هذه العادة : وجهان أظهرهما نعم لأن تماقب الأقدار المختلفة قد صار عادة لها فصار كالوقت والقدر المعتادين والثاني لا ترد إلى العادة الدائرة لأن كل واحد من المقادير يندخ ما قبله ويخرجه عن الاعتبار ولا فرق على الوجهين بين أن يكون نظم عاداتها على ترتيب العدد كما ذكرنا أو لا يكون كما إذا كانت ترى في شهر خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة ثم تعود إلى خمسة ولا فرق أيضاً بين أن ترى كل واحدة من العادات مرة كما ذكرنا أو مرتين كما إذا كانت ترى

اختلاف العلماء أن كلا منهم ذكر أقل ما بلغه فوجب الرجوع الي أقل ما وجد واما قول المصنف قال المزني أكثر النفاس اربعون فقريب عن المزني والمشهور عنه أنه قال أكثره ستون كما قاله الشافعي واما خالفه في إقله كذا نقله الفوراني والغزالي وصاحب العدة وآخرون فان صح ما ذكره المصنف وذكره كان عن المزني روايتان والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان ولدت توأمين بينهما زمان ففيه ثلاثة أوجه أحدها يعتبر النفاس من الوالد الاول لانه دم يعقب الولادة فاعتبرت المدة منه كما لو كان وحده والثاني يعتبر من الثاني لانه مادام معها حمل فالدم ليس بنفاس كالدم الذي تراه قبل الولادة والثالث يعتبر ابتداء المدة من الاول ثم تستأنف المدة من الثاني لان كل واحد منهما سبب للمدة فاذا جدا اعتبر الابتداء من كل واحد منهما كما لو وطأ امرأة بشبهة فدخلت في العدة ثم وطئها فانها تستأنف العدة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ يقال زمان وزمن لغتان وقوله ولدت توأمين هو بفتح التاء واسكان الواو وبعدها همزة مفتوحة ومعناه ولدان هما حمل واحد وشرط كونهما توأمين أن يكون بينهما دون ستة أشهر فان كان ستة أشهر فهما حملان ونفاسان بلا خلاف وسواء كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر ما لم يبلغ ستة أشهر فهما توأمين وهذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف مشهورة لمقدمي أصحابنا وحكي ابن القاص في التلخيص أن بعض أصحابنا حكاهما اقوالا والمشهور انها اوجه اصحها عند الشيخ ابي حامد واصحابنا العراقيين والبعوي والرويانى وصاحب العدة وغيرهم من الخراسانيين ان النفاس معتبر من الوالد الثاني وهو مذهب محمد وزفر ورواية عن احمد وداود وصحح ابن القاص واما الحرميين والغزالي كونه من الاول وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وأبي يوسف وأصح الروايتين عن احمد ورواية عن داود وتوجيه الجميع مذكور في الكتاب فان قلنا يعتبر من الثاني ففي حكم الدم الذي بينهما ثلاثة طرق أصحها وبه قطع القاضي حين فيه القولان في دم الحامل أصحها

في شهرين ثلاثة ثلاثة وفي شهرين بعدهما خمسة خمسة وفي شهرين بعدهما سبعة سبعة وقوله في صورة المألة ثم تعود الى الثلاث على هذا الترتيب انما ذكر ذلك لانه لو ابتدأ الحيض بها ورأت الاقدار الثلاثة في ثلاثة ادوار واستحيضت في الرابع فلا خلاف في انها لا ترد الى تلك الاقدار في ادوارها اما اذا ائبت العادة بمررة فلان القدر الاخير ينسخ ما قبله واما اذا لم تثبت فلانه لم يثبت كون العادات المختلفة عادة لها هكذا قاله في النهاية ولهذا قال الأئمة اقل ما تستقيم فيه العادة في المثال المذكور في الكتاب ستة اشهر فان كانت ترى هذه الاقدار مرتين مرتين فسنة فاذا حمل الوجهين ما اذا تكررت العادة الدائرة فان قلنا ترد اليها فاستحيضت عقيب شهر الثلاثة تردت في أول شهر الاستحاضة الى الخمسة وفي الثاني الي السبعة وفي الثالث الي الثلاثة وان استحيضت عقيب شهر الخمسة تردت الي السبعة ثم الي الثلاثة ثم الي الخمسة وان استحيضت عقيب شهر السبعة ردت الي الثلاثة ثم الي الخمسة ثم الي السبعة وان

أنه حيض والثاني دم فساد والطريق الثاني القطع بأنه دم فساد كالذي تراه في مبادئ خروج الولد وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والثالث القطع بأنه حيض لانه بخروج الاول انفتح باب الرحم فخرج المبيض بخلاف ما قبله فانه منسد وقال الرافعي قال الاكثرون ان قلنا دم الحامل حيض فهذا أولي والا فقولان وأما اذا قلنا بالوجه الثالث أن المدة تعتبر من الولد الاول ثم تستأنف فعنه أنها نفاسان يعتبر كل واحد منهما علي حدته ولا يبالي بزيادة مجموعها على ستين حتى لو رأت بعد الاول ستين يوما وما وبعد الثاني ستين كانا تقاسين كما بين قال امام الحرمين حتى لو ولدت أولاداً في بطن ورأت علي اثر كل واحد ستين فالجميع نفاس والسكل واحد حكم نفاس مستقل لا يتعلق حكم بعضها ببعض واما اذا قلنا ان الاعتبار بالاول فعنه انها نفاس واحد ابتداءه من خروج الولد الاول فان زاد مجموعهما على ستين يوما فهي مستحاضة وسيأتي حكمها ان شاء الله تعالى وان وضعت اثناي بعد مضي ستين يوما من حين وضعت الاول قال جماعة كان ما رآه بعد اثناي دم فساد وليس بنفاس وقال امام الحرمين قال الصيدلاني اتفق ائمتنا في هذه الصورة ان الولد الثاني ينقطع عن الاول وتستأنف نفاسا فان الذي تقدمه نفاس كامل ويستحيل ان تلد الثاني وترى الدم عقيبه ولا يكون نفاسا قال الامام وسمعت شيخي يقول الدم بعد الثاني دم فساد في هذه الصورة وهذا ولد تقدمه النفاس قال الامام ويلزم علي قياس هذا ان يقال اذا ولدت ورأت ستين يوما دما ثم تمادى اجتنان الولد الثاني أشهراً ثم ولدته ورأت دما انه دم فساد وهذا بعيد جداً وبهذا يتبين ان كل ولد يستعقب نفاسا هذا آخر كلام بالامام *

(فرع) اذا اسقطت عضوا من الجنين وبقي الباقي مجتئنا ورأت بعد العضو دما قال المتولي هل يكون نفاسا فيه الوجهان في الدم بين التوأمين والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

وان رأت دم النفاس ساعة ثم طورت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليلة فيه وجهان أحدهما ان الاول نفاس والثاني حيض وما بينهما طهر والوجه الثاني ان الجميع نفاس لان الجميع وجد

قلنا لا ترد ايها فقد نقل صاحب الكتاب ثلاثة أوجه احدها انها ترد الي القدر الاخير قبل الاستحاضة ابدا وهذا مبني على ان العادة تثبت بمرة وتنتقل بمرة والثاني ترد الي القدر المشترك بين الميضيين المتقدمين علي الاستحاضة فان استحيضت بعد شهر الخمسة ردت الي الثلاثة وكذا لو استحيضت بعد شهر الثلاثة وان استحيضت بعد شهر السبعة ردت الي الخمسة وهذا والذي بعده خارجان عن قولنا ان العادة لا تثبت بمرة والثالث انها كالمبتدأة لان شيئا من الاقدار لم يصير عادة لها أما إذا لم يتكرر علي حياله ولا عبرة بالتكرار في ضمن عدد اكثر منه فانه حينئذ ليس بمحيضة لها ولم ار بعد البحث نقل هذه الوجوه متفرعة علي الوجه الثاني لغير صاحب الكتاب حتى اشيقه امام الحرمين رحمه الله فانه وان ذكر هذه الوجوه فانه اذا كرر هافيا اذا لم تتكرر العادة الدائرة وقد حكينا ان محل الوجهين ما اذا تكررت فاذا صاحب

في مدة النفاس وفيما بينهما القولان في التلفيق *

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا اذا انقطع دم النساء فتارة يتجاوز التقطع ستين يوماً وتارة لا يتجاوزها فان لم يتجاوزها نظر فان لم يبلغ مدة النقاء بين الدمين أقل الطهر وهو خمسة عشر يوماً فأوقات الدم نفاس وفي النقاء المتخلل قولاً التلفيق أصحابنا أنه نفاس والثاني أنه دم فساد مثال هذا أن ترى ساعة دماً وساعة نقاء أو يوماً أو يومين أو خمسة أو عشرة أو أربعة عشر وأربعة ونحوهما من التقديرات أما اذا بلغت مدة النقاء أقل الطهر بأن رأت الدم ساعة أو يوماً أو اياماً عقب الولادة ثم رأت النقاء خمسة عشر يوماً فصاعداً ثم رأت الدم يوماً وإيلة فصاعداً ففي الدم العائد الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران : قال الشيخ أبو حامد والاصحاب اصحهما ان الاول نفاس والعائد حيض وما بينهما طهر لانهما دمان تخللها طهر كامل فلا يضم احدهما الى الآخر كدمي الحيض وهذا الوجه قول ابى اسحق المروزي وهو مذهب ابى يوسف ومحمد وابى ثور والثاني وهو قول ابى العباس بن سريج ان الدمين نفاس لوقوعه في زمن الامكان كما لو تخلل بينهما دون خمسة عشر وفي النقاء المتخلل القولان احدهما انه طهر والثاني انه نفاس هذا هو المشهور وبه قطع الجمهور وحي امام الحرميين والغزالي وجها أن النقاء المتخلل طهر على القولين وان هذه الصورة تستثنى على قول السحب اذ يبعد أن يجعل المدة الكاملة في الطهر نفاساً بخلاف ما اذا كانت المدة ناقصة فانها لا تصلح طهراً وحدها فتبعت الدم اما ان كان الدم العائد بعد خمسة عشر النقاء دون يوم وليلة فان قلنا في الصورة الاولى انه نفاس فهنا اولي وان قلنا هناك انه حيض فهنا وجهان أحدهما أنه دم فساد لان الطهر الكامل قطع حكم النفاس وبهذا قطع الجرجاني وهو مذهب زفر ومحمد والثاني أنه نفاس لانه تعذر جعله حيضاً وامكن جعله نفاساً وهذا مذهب ابى حنيفة و ابى يوسف أما اذا كان الدم العائد اكثر من خمسة عشر فان قلنا في الصورة الاولى أن العائد نفاس فكذا هنا وان قلنا انه حيض فهي مستحاضة في الحيض قد اختلط حيضها

الكتاب متفر دبنقل هذه الوجوه تفريراً على احد الوجهين والذي ذكره غيره تفريراً عليه الردي القدر المتقدم على الاستحاضة لا غير ثم اذا رددناها الى القدر المتقدم على الاستحاضة فويل يجب عليها الاحتياط فيما بين أقل العادات واكثرها فيه وجهان أحدهما لا كذات العادة الواحدة لا تحتاط بعد الردي والثاني نعم لجواز امتداد الحيض اليه فعلي هذا يجنبها الزوج في المثال المذكور إلى آخر السبعة ثم ان استحاضت عقب شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتصوم وتصلي وتغتسل مرة أخرى لآخر الخامس ومرة أخرى لآخر السابع وتقتضى صوم السبعة جميعاً لانها لم تصم الثلاثة وفيما وراءها احتمال الحيض قائم وان صامت ولا تقضى الصلاة ايضاً لانها حائض في الثلاثة وليس على الحائض قضاء الصلاة وفيما وراءها ان كانت حائضاً فلا شيء عليها وان كانت طاهراً فقد

بالاستحاضة فينظر أمتدأة هي أم معتادة أم ميمزة وقد سبق بيانها أما اذا ولدت ولم ترد دمأ أصلا حتى مضى خمسة عشر يوماً فصاعداً ثم رأت الدم فهل هو حيض أم نفاس فيه الوجهان أحدهما أنه حيض ذكره امام الحرمين والغزالي وغيرهما فان قلنا أنه حيض فلا نفاس لهذه المرأة أصلا اما اذا ولدت ولم ترد دمأ أصلا ثم رآته قبل خمسة عشر يوماً من الولادة فهل يكون ابتداء النفاس من رؤية الدم أم من وقت الولادة فيه وجهان حكاهما امام الحرمين أحدهما من رؤية الدم وقد سبق بيان هذا في أول فصل النفاس والله أعلم: هذا كله اذا تقطع دمها ولم يجاوز ستين يوماً فان جاوزها نظر ان يبلغ من النقاء في الستين خمسة عشر يوماً ثم جاوز العائد فالعائد حيض بلاخلاف والنقاء قبله ظهر وان لم يبلغ النقاء خمسة عشر فهي مستحاضة فان كانت ميمزردت الى التمييز وان كانت ميمتدأة فهل ترد الى اقل النفاس ام غالبه فيه خلاف وان كانت معتادة ردت الى العادة وفي الاحوال كلها يراعى التلفيق فان سحبت الدماء في ايام المرد مع النقاء المتخلل نفاس وإن لفقنا فلا يخفى حكمه وهل يلفق من العادة ام من مدة الامكان وهي الستين في الوجهان السابقان في فصل التلفيق *

(فرع) قال المحاملي وغيره ان ابابعباس بن سريج فرع علي هذه المسألة فقال اذا قل لامرأته الحامل اذا وضعت فانت طالق طلقت بالوضع وكما القدر لذي يقبل قولها فيه اذا ادعت انقضاء العدة بيني علي الوجهين السابقين في الدم العائد بعد الطهر الكامل في الستين فان جعلناه حيضاً اقل ما يمكن انقضاء العدة فيه سبعة واربعون يوماً ولحظتان لانه يمكن ان تضع قبل المغرب بلحظة وترى الدم في اللحظة ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم ترى الدم لحظة وقد انقضت عدتها قال المحاملي وغيره وبني ابن سريج هذا علي ما اذا رأت النفاس فان لم تره أصلا انقضت عدتها بسبعة واربعين يوماً ولحظة واحدة هذا اذا قل الدم العائد حيض فان قلنا هو نفاس فاقبل مدة تنقضي فيها عدتها اثنان وتسعون يوماً ولحظة لان الستين لا يحصل فيها دم يحسب حيضاً فلا يتصور فيها الاطهر واحدم تحيض بعد الستين يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم ترى الدم لحظة والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله * وان نفست المرأة وعبر الدم الستين تحكمها حكم الحيض اذا عبر الحسة عشر في الرد الى التمييز والعادة والاقل والغالب لانه بمنزلة الحيض في أحكامه فكذلك في الرد عند الاشكال *

صلت وان استحيضت عقب شهر الحسة تحيضت من كل شهر خمسة ثم تغتسل وتصوم وتصلى وتغتسل مرة اخرى لاخر السابغ وتقضى صوم السكل وصلوات اليوم الرابع والخامس لاحتمال انها كانت طاهراً فيها ولم تصل وان استحيضت عقب شهر السبعة تحيضت من كل شهر سبعة واغتسلت عند انقضاء السابغ وتقضى صوم السبعة وصلوات ماوراء الثلاثة المستيقنة من السبعة والله اعلم: هذا كله اذا ذكرت العادة المتقدمة علي الاستحاضة فان نسبتها تحيضت من كل شهراً

(الشرح) اذا عبر دم النفساء الستين ففيه طريقان أحدهما أنه كالحيض اذا عبر الخمسة عشر في الرد الى التمييز ان كانت مميزة او العادة ان كانت معتادة غير مميزة أو الاقل أو الغالب ان كانت مبتدأة غير مميزة ووجهه ما ذكره المصنف وبهذا الطريق قطع المصنف وشيخه القاضى ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي والاكثرين والطريق الثاني حكاه المحاملي وبن الصباغ والمتولي والبغوى والشيخ نصر وآخرون من العراقيين والخراسانيين ان في المسألة ثلاثة اوجه اصحاب اتفاقهم انه كالطريق الاول والثاني ان الستين كلها نفاس وما زاد عليه استحاضة وبه قطع ابن اتمام في المفتاح واختاره المزني حكاه أصحابنا عنه قال الماوردي قاله المزني في جامعه الكبير وفرقوا بينه وبين الحيض بان الحيض محكوم به من حيث الظاهر وليس مقطوعاً به فجاز ان ينتقل عنه الى ظاهر آخر والنفاس مقطوع به فلا ينتقل عنه الى غيره الا بيقين وهو مجاوزة الاكثر قال الرافعي وهذا القائل يجعل الزائد استحاضة الى تمام طهرها المعتاد ان كانت معتادة او المردود اليه ان كانت مبتدأة ثم ما بعده والوجه الثالث ان الستين نفاس والذي بعده حيض على الاتصال به لانها دمان مختلفان فجاز ان يتصل احدهما بالآخر وبه وجه قال ابو الحسن بن المرزباني قال صاحب التتمة والعدة وغيرهما فعلى هذا ان زاد الدم بعد الستين حكماً بانها مستحاضة في الحيض قال أصحابنا وهذا الوجه ضعيف جداً وهو اضعف من الذي قبله قال أصحابنا واصل هذين الوجهين انه هل يصح ان يتصل دم الحيض بدم النفاس ام لا بدمن طهر فاصل بينهما وفيه وجهان مشهوران قال صاحب الحاوي وغيره حكاهما ابو اسحق المروزي في كتابه المصنف في الحيض قال صاحب الشامل وغيره وهما مبنيان على الوجهين فيما لو رأت الحامل خمسة ايام دماً ثم ولدت قبل مجاوزة خمسة عشر وقتنا الحامل بحيض فهل تكون الخمسة عشر حياً ام لا وقد سبق بيانه فاحد الوجهين في المسألتين من يقول لا يتصل الحيض بالنفاس كما لا يتصل حيض بحيض والثاني يتصل لاختلافهما ثم ان هؤلاء الجماعة الذين حكوا الوجه الثلاثة اطلقوها وخصص الشيخ ابو حامد وآخرون الوجه بغير المميزة وقطعوا بان المميزة ترد الى التمييز اما اذا قلنا بالذهب وهو انها كالحائض اذا عبر دمها خمسة عشر فقال أصحابنا ان كانت معتادة غير مميزة وذكرت عاداتها فقالت كنت انفس اربعين يوماً مثلاً ردت الى عاداتها وكان نفاسها اربعين وهل يشترط تكرار العادة فيه الخلاف السابق في الحيض والاصح انه لا يشترط بل تصير معتادة بمرة واحدة فاذا ردت الى العادة في النفاس فلها في الحيض حالتان احدهما ان تكون معتادة في الحيض ايضاً فيحكم لها بالطهر بعد الاربعين على قدر عاداتها في الطهر ثم تحيض على قدر عاداتها

ثلاثة فانها اقل المقادير التي عهدتها وهي حيض بيقين ثم تغتسل وتصوم وتصلّي وتغتسل ايضاً في آخر الخامس والسابع وتتوضأ فيما بينها لكل فريضة كما تفعل المستحاضات ثم هي طاهر بيقين الى آخر الشهر وهل يختص هذا الجواب بقولنا انها ترد الى العادة الدائرة أو هو مستمر على الوجهين جميعاً قضية كلام الاكثرين انه مستمر على الوجهين جميعاً وكثيراً ما يستوى التفريم

في الحيض ثم تستمر كذلك (الحالة الثانية) ان تكون مبتدأة في الحيض فيجعل لها بعد الاربعين دور المبتدأة في الطهر والحيض وقد سبق بيان الخلاف في قدر دور المبتدأة ويكون الطهر متصلا بالاربعين والحيض بعده فلو كانت قد ولدت مرارا وهي ذات جفاف ثم ولدت مرة ونفست وجاوز دمها الستين قال اصحابنا لا نقول عدم النفاس عادة لها بل هي مبتدأة في النفاس كآتي لم تلد قط أما المبتدأة في النفاس غير المميزة اذا جاوز دمها الستين وهي غير مميزة ففيها القولان السابقان في الحيض اصحها الرد الي أقل النفاس وهو لحظة لطيفة نحو محبة والثاني الرد الي غالبه وهو اربعون يوما هكذا قاله الجمهور وزاد صاحب العدة قولاً ثالثاً وهو انها ترد الي اكثر النفاس وهو ستون يوماً وهذا غريب عن الشافعي وانما نقله الاصحاب عن المزني مذهباً للمزني وحكاة الشيخ أبو حامد وغيره وجهاً لبعض اصحابنا وحكي المحاملي في المجموع وغيره من اصحابنا طريقاً آخر عن ابن سريج وابي اسحق وهي الرد الي الاقل قولاً واحداً فحصل ثلاثة طرق والصحيح المشهور ما سبق من القولين فاذا علم حالها في مردها في النفاس فله في الحيض حالتان احدهما ان تكون معتادة فيجعل لها بعد مرد النفاس قدر عاداتها في الطهر طهر أم بعده قدر عاداتها في الحيض حيضاً ثم تستمر كذلك (الحالة الثالثة) ان تكون مبتدأة في الحيض أيضاً بقدر مردها في الطهر والحيض كالمعتادة اما المبتدأة المميزة فترد الي التمييز بشرط الا يزيد القوي علي اكثر النفاس واما المعتادة المميزة فهل يقدم تمييزها أم العادة فيه الخلاف السابق في مثله في الحيض والاصح تقديم التمييز واما المعتادة الناسية لعاداتها في النفاس ففيها الخلاف في التحيرة في الحيض ففي قول هي كالمبتدأة فترد الي لحظة في قول والي اربعين يوماً في قول وعلى المذهب تؤمر بالاحتياط ورجح امام الحرمين هنا الرد الي مرد المبتدأة لان أول النفاس معلوم وتعيين اول الهلال للحيض تحمك لا اعمل له قال الرافعي فاذا قلنا بالاحتياط فان كانت مبتدأة في الحيض وجب الاحتياط أبداً لان أول حيضها مجهول وقد سبق ان المبتدأة اذا جهلت ابتداء دمها كانت كالمبتدأة وان كانت معتادة في الحيض ناسية لعاداتها استمرت أيضاً علي الاحتياط ابداً وان كانت ذا كرة لعادة الحيض فقد التبس عليها الدور لا التباس آخر النفاس فهي كمن نسيت وقت الحيض دون قدره وقد سبق بيانها والله اعلم *

(فرع) قال الفوراني والبعوي وصاحب العدة وغيرهم الصفرة والكدرية في زمن النفاس

علي وجهين مختلفين واطلاق صاحب الكتاب يوافق كلامهم وقال امام الحرمين هو مخصوص بقولنا ترد الي العادة الدائرة اما اذا قلنا ترد الي القدر المتقدم على الاستحاضة فمنهم من قال ههنا ترد الي اقل العادات ومنهم من قال هي كالمبتدأة وقد ذكرنا قولين في المبتدأة أنها هل تؤمر بالاحتياط الي آخر الخمسة عشر فهما جاريان ههنا فيحصل من هذا خلاف في أنها هل تحتاط واذا احتاطت فلا يختص الاحتياط على هذا بآخر اكثر الاعداد (الحالة الثالثة) ان لا تكون تلك

حكهما حكهما في زمن الحيض فاذا اتصلت صفرة او كدرة بالولادة ولم تجاوز الستين فان وانق
عادتها نفاس والا ففيه الخلاف كما في الحيض والاصح انه نفاس وقال صاحب الحاوي هو نفاس
بلا خلاف لان الولادة شاهدة للنفاس فلم يشترط شاهد في الدم بخلاف الحيض قال وسواء المبتدأة
وغيرها والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كانت عادتها ان تحيض خمسة ايام وتطهر خمسة عشر فان شهرها عشرون يوما فان
ولدت في وقت حيضها ورأت عشرين يوما الدم ثم تطهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم بعد ذلك
وانصل وعبر الخمسة عشر كان حيضها وطهرها على عادتها فتكون نفاسا في مدة العشرين وطاهرا
في مدة الخمسة عشر وحائضا في خمسة ايام بعدها وان كانت عادتها ان تحيض عشرة ايام وتطهر
عشرين فان شهرها ثلاثون يوما فان ولدت في وقت حيضها ورأت عشرين يوما دما وانقطع
وطهرت شهرين ثم رأت الدم بعد ذلك وعبر الخمسة عشر فان حيضها لم يتغير بل هي في الحيض
على عادتها ولكن زاد طهرها فصار شهرين بعدما كان عشرين يوما فتكون نفاسا في العشرين
الاولى وطاهرا في الشهرين بعدها وحائضا في العشرة التي بعدها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هاتان المسألتان مشهورتان في كتب العراقيين ونقلوهما عن أبي اسحق كما ذكرهما
المصنف بحروفهما قال وهما مفرعتان على ثبوت العادة بمرة وهو المذهب *

﴿ فرع ﴾ قال اصحابنا لا يشترط في ثبوت حكم النفاس ان يكون الولد كامل الخلقة ولا حيا
بل لو وضعت ميتا أو لحما تصور فيه صورة آدمي أو لم يتصور وقاب القوا بل انه لحم آدمي ثبت
حكم النفاس هكذا صرح به المتولي وآخرون وقال الماوردي ضابطه ان تضع ماتتقضى به العدة
وتصير به أم ولد *

﴿ فرع ﴾ اذا انقطع دم النفاس واغتسلت جاز وطؤها كما تجوز الصلاة وغيرها ولا كراهة
في وطئها هذا مذهبنا وبه قال الجمهور قال العبدري هو قول اكثر الفقهاء قال وقال أحمد يكره
وطؤها في ذلك الطهر ولا يجرم وحكى صاحب البيان عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأحمد
رضي الله عنهم انه يكره وطؤها اذا انقطع دمها لدون اربعين: دليلنا ان لها حكم الطاهرات في
كل شيء فكذلك في الوطء وليس لهم دليل يعتمد: وانما احتج لهم بحديث ضعيف غريب وليس

المادات منتظمة بل كانت تأتيها مختلفة مرة تتقدم هذه واخرى هذه ذكر امام الحرمين وصاحب
الكتاب ان حكم هذه الحالة يبنى على حالة الانتظام ان قلنا ثم لا ترد الى العادة الدائرة فهنا
اولى وترد الى القدر المتقدم على الاستحاضة على هذا وان قلنا ترد الى العادة الدائرة فعدم الانتظام
بمثابة نسيان النوبة المتقدمة على الاستحاضة فتحتاط كما سبق وقد ذكر غيرها طرقا في هذه
الحالة محصول الخارج منها ثلاثة اوجه اصحها الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة وهذا مبني

فيه دلالة لو صح ثم لافرق عندنا بين ان ينقطع الدم عقب الولادة او بعد ايام من الزواج الوطء: قال صاحب الشامل والبحر اذا انقطع عقيب الولادة فعلياً ان تغتسل ويباح الوطء عقيب الغسل قال فان خافت عود الدم استحب التوقف عن الوطء احتياطاً والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى * (يجب علي المستحاضة ان تغسل الدم وتعصب الفرج وتستوثق بالشد وبالتاجم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحنة بنت جحش رضي الله عنها « انعت لك الكرسف فقالت انه ا كبر من ذلك فقال تلجمي » فان استوثقت ثم خرج الدم من غير تفریط في الشد لم تبطل صلاتها لما روت عائشة رضي الله عنها : ان فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها استحضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم « تدع الصلاة ايام اقرانها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي حتى يجيء ذلك الوقت وان قطر الدم علي الحصير » *

(الشرح) حديث حمزة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرها بهذا اللفظ الا قوله تلجمي فانه في الترمذي خاصة وفي رواية أبي داود بدله فاتخذى ثوبا وهو بمعنى تلجمي ثم هذا بعض حديث طويل مشهور قال الترمذي هو حديث حسن صحيح قال وسألت محمداً يعني البخاري عنه فقال حديث حسن قال وكذا قال احمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح والكرسف يضم الكاف والسين القطن وانعت اصف واما حديث بنت أبي حبيش فرواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وليس في روايتهم حتى يجيء ذلك الوقت ولا في رواية أبي داود « ان قطر الدم علي الحصير » وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ضعفه أبو داود في سننه وبين ضعفه وبين البيهقي ضعفه ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني ويحيى بن معين وهؤلاء حفاظ المسلمين ورواه أبو داود والبيهقي من طرق أخرى كلها ضعيفة واذ اثبت ضعف الحديث تعين الاحتجاج بما سأذكروه ان شاء الله تعالى وقد سبق في اول الباب بيان حمزة بنت أبي حبيش : اما حكم المسألة فقال لأصحابنا اذا ارادت المستحاضة الصلاة ونعي بالمستحاضة التي يجري دمها مستمرا في غير اوانه لمزمها الاحتياط في طهاري الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء او التيمم ان كانت تيمم وتحشوه بقطنة وخرقة دفعا للنجاسة وتقليلها فان كان دمها قليلا يندفع بذلك وحده فلا شيء عليها غيره وان

علي ان العادة تثبت بمرة : الثاني ان القدر المتقدم عليها ان تكرر مرتين أو ثلاثا ردت اليه وإلا فترد الي الاقل من عاداتها لانه متكرر ومستيقن : الثالث انها كالمبتدأة ولا نظر الي شيء من تلك العادات ثم قالوا ان قلنا ترد الي القدر المتقدم علي الاستحاضة او الي أقل العادات فتحنط الي آخر اكثر العادات وان قلنا هي كالمبتدأة ففي الاحتياط الي آخر الخمسة عشر الخلاف المذكور في المبتدأة هذا إذا عرفت القدر المتقدم علي الاستحاضة فان نسيته والعادات غير متسقة فهنا وجهان الذي ذكره الاكثرون الرد الي أقل العادات والثاني أنها كالمبتدأة فعلي الثاني في الاحتياط

لم يندفع بذلك وحده شدت مع ذلك علي فرجها وتلجمت وهو أن تشد علي وسطها خرقة أو خيطا
 أو نحو ذلك علي صورة التسكة وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وأليتها
 وتشد الطرفين في الخرقة التي في وسطها أحدها قدامها عند سرتها والآخر خلفها وتحكم ذلك الشد
 وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي علي الفرج الصاقا جيدا وهذا الفعل يسمى
 تلجما واستنفارا لمشابهته لجام الدابة ونفرها بفتح الاء المثلثة والفاء وسماه الشافعي رحمه الله التعصيب
 قال أصحابنا وهذا الذي ذكرناه من الحشو والشد والتلجم واجب قال الرافعي الا في موضعين أحدهما
 ان تتأذى بالشد ويحرقها اجتماع الدم فلا يئزمها لما فيه من الضرر الثاني ان تكون صائمة فتترك
 الحشو نهرا او تقتصر علي الشد والتلجم قالوا ويجب تقديم الشد والتلجم علي الوضوء وتتوضأ
 عقب الشد من غير امهال فان شدت وتلجمت واخرت الوضوء وطال الزمان ثم توضأت ففي
 صحة وضوئها وجهان حكاهما صاحب الحاوي قال وهما الوجهان فيمن تيمم وعلي بدنه نجاسة
 قال أصحابنا فاذا استوتقت بالشد علي الصفة المذكورة ثم خرج دمها بلا تفريط لم تبطل طهارتها
 ولا صلاتها ولها أن تصلي بعد فرضها ماشاءت من النوفل لعدم تفريطها ولتعذر الاحتراز عن ذلك
 وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة «اذ قبلت الميضة
 فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» فهذا مع حديث حمدة دليل لجمع ما ذكرناه
 وينضم اليه المعني الذي قدمناه واما اذا خرج الدم لتقصيرها في الشداوزالت العصابة عن موضعها
 لضعف الشد فزاد خروج الدم بسببه فانه يبطل طهرها وان كان ذلك في اثناء الصلاة بطات
 وان كان بعد فريضة لم تستبح نافلة لتقصيرها والله أعلم* واما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل
 فريضة فينظر ان زالت العصابة عن موضعها زوالا له تأثير او ظهر الدم علي جوانب العصابة فوجب
 التجديد بلا خلاف نقل الاتفاق عليه امام الحرمين وغيره لان النجاسة كثرت وأمكن تقايلها
 والاحتراز عنها فوجب التجديد كنجاسة النجواذا خرجت عن الايمن فانه يتعين الماء وان لم يزل
 العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم فوجهان حكاهما الخراسانيون أحدهما عندهم وجوب التجديد كما
 يجب تجديد الوضوء والثاني لا يجب اذ لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر

الخلاف المذكور في المبتدأة وعلي الاول يجب الاحتياط إلى آخر أكثر العادات وحكي بعضهم
 أنه يستحب ولا يجب وإذا تأملت ما حكينا حصل عندك جوابان في أنها هل تحتاط في الحالة
 الثانية سواء عرفت القدر المتقدم علي الاستحاضة أو نسيته إن قلنا تحتاط فذلك إلى آخر أكثر
 المقادير أو إلى آخر الخمسة عشر فيه جوابان ويحصل مثل هذا الخلاف عند النسيان في الحالة
 الاولى بل عند العلم ايضاً لانا روينا فيه الوجهين في الاحتياط آخر أكثر المقادير وذكر في
 الكتاب وجهاً أنها كالمبتدأة فيجىء فيه الخلاف المذكور في احتياط المبتدأة ايضاً وعند هذا لك

بتجديد طهارة الحدث مع استمراره فانه معهود في التيمم قال امام الحرمين وهذا الوجه غير سديد
لانه لاخلاف في الامر به واذا زالت العصاة فلا أثر للزوال وانما الأثر لتجدد النجاسة قال الرافي
ونقل المسعودي هذا الخلاف قولين قال البغوي والرافي وهذا الخلاف جار فيما اذا انتقض وضوءها
قبل الصلاة واحتاجت الى وضوء آخر بان خرج منها ريح فيلزمها تجديد الوضوء وفي تجديد الاحتياط
بالشد الخلاف ولو انتقض وضوءها بالبول وجب تجديد العصاة بلاخلاف لظهور النجاسة والله أعلم *
قال المصنف رحمه الله * (ولا تصلي بطهارة أكثر من فريضة لحديث فاطمة بنت أبي حبيش
ويجوز أن تصلي ما شاءت من النوافل لان النوافل تكثر فلو أزمناها أن تتوضأ لكل نافلة شق عليها)
(الشرح) مذهبنا أنها لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة مؤداة كانت أو مقضية وأما
المنذورة ففيها الخلاف السابق في باب التيمم واحتج المصنف والاصحاب بحديث فاطمة المذكور
وهو ضعيف باتفاق الحفاظ كما ذكرناه قالوا ولا يصح ذكر الوضوء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وانما هو من كلام عروة ابن الزبير واذا بطل الاحتجاج به تعين الاحتجاج بغيره فيقال مقتضى
الدليل وجوب الطهارة من كل خارج من الفرج خالفنا ذلك في الفريضة الواحدة للضرورة وبقي
ماعدائها على مقتضاه وتستبيح ماشاءت من النوافل بطهارة مفردة وتستبيح ماشاءت منها بطهارة
الفريضة قبل الفريضة وبعدها لما ذكره المصنف وقد حكى القاضي حسين وغيره في استباحتها
النافلة وجهين بناء على القولين في صحة استباحة المعضوب والميت في حج القطوع وحكوا مثلها
وجهين في استباحة النافلة بالتيمم والمذهب الجواز في كل ذلك وقد سبق بيان ذلك كله في باب
التيمم هذا بيان مذهبنا ومن قال انه لا يصح بوضوئها أكثر من فريضة عروة ابن الزبير وسفيان
الثوري وابو ثور وقال ابو حنيفة طهارتها مقدرة بالوقت فتصلي ماشاءت من الفرائض الفاتئة في الوقت
فاذا خرج بطلت طهارتها وقال ربيعة ومالك وداود دم الاستحاضة ليس بحدث فاذا تطهرت صلت
ماشاءت من الفرائض والنوافل الى أن تحدث بغير الاستحاضة واحتج من جوز فرائض بحدث
رواه «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» وهذا حديث باطل لا يصرف والله أعلم *

(فرع) مذهبنا ان طهارة المستحاضة الوضوء ولا يجب عليها الغسل اشئ من الصلوات الامرة
أن تعلم قوله وحكمها الاحتياط بالواو للوجه الصائر الى أنه لا يلزمها الاحتياط وقوله في آخر الباب
ثم هي طاهر الى آخر الشهر أيضا للوجه الصائر الى أنها تحتاط إلى آخر الخمسة عشر وقوله فعلها
ان تغتسل بعد الثلاث لان الثلاث حيض ييقين أيضا لان من قال بانها كالمبتدأة يحيضها يوما
وليلة أو ستا أو سبعا ولا يعتبر الثلاث وقوله ثم تتوضأ إلى آخر الخامس وإلى آخر السابع أيضا
لوجه الذهاب إلى أنها تحتاط في جميع الخمسة عشر واعلم ان الصحيح من هذا الخلاف عند العلم
في حالة انتظام العادات أنها لا تحتاط والصحيح عند النسيان وفي حالة عدم الانتظام انها تحتاط

واحدة في وقت انقطاع حيضها وبهذا قال جمهور السلف والخلف وهو مروى عن علي وابن مسعود
وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وبه قال عروة ابن الزبير وابو سلمة بن عبد الرحمن وابو حنيفة
ومالك واحمد وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن ابي رباح رضي الله عنهم أنهم قالوا يجب
عليها الغسل لكل صلاة وروى هذا أيضاً عن علي وابن عباس وروى عن عائشة أنها قالت تغتسل
كل يوم غسلًا واحداً وعن ابن المسيب والحسن أنها قالت تغتسل
من صلاة الظهر الى الظهر دائماً ودليلنا ان الاصل عدم الوجوب فلا يجب الا ماورد الشرع به
ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها بالغسل الا مرة واحدة عند انقطاع الحيض وهو
قوله صلى الله عليه وسلم « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغتلي » او ليس في
هذا ما يقتضى تكرار الغسل واما الاحاديث الواردة في سنن ابي داود والبيهقي وغيرها ان
النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة فليس فيها شيء ثابت وقدين البيهقي ومن قبله
ضعفها وانما صح في هذا ما رواه البخارى ومسلم في صحيحيهما أن ام حبيبة بنت جحش
رضي الله عنها استحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم « انما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلى »
فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الشافعي رضي الله عنه انما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن تغتسل وتصلي وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة قال ولا أشك ان غلها كان تطوعاً
غير ما أمرت به وذلك واسع لها هذا لفظ الشافعي رحمه الله وكذا قاله شيخه - فيان بن عيينة والليث
ابن سعد وغيرها والله أعلم *

(فرع) قال صاحب الحاوى والبندنجي وغيرها اذا توضأت المستحاضة ارتفع حدثها
السابق ولم يرتفع المستقبل ولا المقارن ولكن تصح صلاحها وطوافها ونحوها مع قيام الحدث
للضرورة كالتيمم ونقل المحاملي هذا عن ابن سريج ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين
وقد سبق في باب مسح الخف ان القفال وغيره من الخراسانيين قالوا في ارتفاع حدثها بالوضوء
قولان وان امام الحرمين والشاشي قالوا هذا غلط بل الصواب انه لا يرتفع قالا ويستحيل ارتفاع
حدثها مع مقارنته للطهارة وقال امام الحرمين هنا قال الاصحاب لا يرتفع حدثها المستقبل وفي ارتفاع
الماضي وجهان والمقارن ليس بحدث فحصل في المسألة ثلاثة طرق اشهرها يرتفع حدثها الماضي دون
المقارن والمستقبل والثاني في الجميع قولان والثالث وهو الصحيح دليلاً لا يرتفع شيء من حدثها
لكن تسبيح الصلاة وغيرها مع الحدث للضرورة وفي كيفية نيتها في الوضوء اوجه سبقت في باب

لكن الى آخر! كثر الاقدار لا الي تمام الخمسة عشر ولهذا خلط في الكتاب الحالة الثانية
بصورة النسيان من حال الانتظام والله أعلم *

قال ﴿ الباب الرابع في التليق ﴾ فاذا انقطع دمها يوماً يوماً وانقطع علي الخمسة عشر ففي
قول تلتقط أيام النقا وتلفق (ح) ويحكم بالطهر فيه والقول الاصح انا نسحب (م) حكم الحيض علي أيام

نية الوضوء أصحها تجب نية استباحة الصلاة ولا تجب نية رفع الحدث ولا تجزئ، والثاني يكفيها نية رفع الحدث أو الاستباحة والثالث يجب الجمع بينهما والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله * ﴿ولا يجوز أن تتوضأ قبل دخول الوقت لأنها طهارة ضرورة فلا تجوز قبل الضرورة فإن توضأت في أول الوقت وأخرت الصلاة فإن كان بسبب يعود إلى مصالحة الصلاة كانتظار الجماعة وستر العورة والاقامة صحت صلاحها وإن كان لغير ذلك ففيه وجهان أحدهما أن صلاحها باطل لأنها تصلى مع نجاسة يمكن حفظ الصلاة منها والثاني يصح لأنه وسع في الوقت فلا يضيق عليها وإن أخرتها حتى خرج الوقت لم يجزها أن تصلي به لأنه لا عذر لها في ذلك ومن أصحابنا من قال يجوز أن تصلي بعد خروج الوقت لأنها لو منعنا من ذلك صارت طهارتها مقدرتها بالوقت وذلك لا يجوز عندنا ﴾ *

﴿الشرح﴾ مذهبنا أنه لا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل وقتها ووقت المؤداة معروف ووقت المقضية بتذكرها وقد سبقت المسألة بفروعها في باب التيمم فتجيء تلك الفروع كلها هنا وقد سبق في النافلة المؤقتة وجهان أصحهما لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها والثاني يجوز وهما جاريان في وضوء المستحاضة وحكي إمام الحرمين وجهانها لو شرعت في الوضوء قبل الوقت بحيث أطبق آخره على أول الوقت صح وضوءها وصلت به فريضة الوقت وهذا ليس بشيء ودليل المذهب أنها طهارة ضرورة فلا يجوز شيء منها قبل الوقت لعدم الضرورة وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز وضوءها قبل الوقت ودليلنا ما ذكرناه والله أعلم: قال أصحابنا وينبغي أن تبادر بالصلاة عقيب طهارتها فإن أخرت ففيها أربعة أوجه الصحيح منها أنها إن أنزلت لاشتغالها بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والأذان والاقامة والاجتهاد في القبلة والذهاب إلى المسجد الأعظم والسعي في تحصيل سترة تصلى إليها وانتظار الجماعة ونحو ذلك جاز وإن أخرت بلا عذر بطلت طهارتها لتفريطها والثاني تبطل طهارتها سواء أخرت بسبب الصلاة أو لغيره حكاه صاحب الحاوي وهو غريب ضعيف والثالث يجوز التأخير وإن خرج الوقت ولا تبطل طهارتها قال صاحب الابانة ما لم تصل الفريضة يعني بعد الوقت قال وهذا قول انفال وشيخه الحضري قياساً على التيمم ولأن الوقت موسع فلا نضيقه عليها وخروج الوقت لا يوجب تقضى الطهارة ولأن المبادرة لو وجبت خوفاً من كثرة الحدث والنجس لوجب الاقتصار على إركان الصلاة والرابع لها التأخير

النقاء ويجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم لأن الطهر الناقص فاسد كالدّم الناقص *
إذا انقطع دم المرأة وكانت تزي يوماً وماز يوماً نقاء أو يومين ويومين فلا يخلو ما أن ينقطع قبل مجاوزة الخمسة عشر أو يجاوزها فيها قسماً الأول أن ينقطع ولا يجاوز ففيه قولان أحدهما وبه قال مالك وأحمد أنها تلقت أيام النقاء وتلفق ويحكم بالظهر فيها وحيضها أزمانه الدم لا غير لقوله تعالى

ما لم يخرج وقت الصلاة وليس لها الصلاة بعد الوقت بتلك الطهارة لان جميع الوقت في حق الصلاة كالشيء الواحد فضبطت الطهارة به قال امام الحرمين وهذا الوجه بعيد عن قياس الشافعي مشابه لمذهب أبي حنيفة رحمه الله قال الامام فان قلنا تجب المبادرة فقد ذهب ذاهبون من أئمتنا الي المبالغة في الامر بالبدار وقال آخرون ولو تخلل فصل يسير لم يضر قال وضبطه علي التقريب عندي أن يكون علي قدر الزمن المتخال بين صلاتي الجمع في السفر وقد سبق في باب التيمم أن المذهب المشهور أنه لا يلزم التيمم المبادرة وانها تلزم المستحاضة وان بعض الاصحاب خرج من كل واحدة الي الاخرى وجعل فيها خلافا وان المذهب الفرق وسبق بيان الفرق والله أعلم: واذا توضأت المستحاضة لفريضة فقد سبق أنها تستبيح ما شئت من الزوافل وتبقى هذه الاستباحة مادام وقت الفريضة باقياً فاذا خرج الوقت فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد وصاحب الحاروي وآخرون قال أبو حامد الصحيح أنها لا تستبيح النفل بعد الوقت بذلك الوضوء وقطع البغوى بالاستباحة وقد سبق في باب التيمم أن من تيمم لفريضة فله التنفل بعد الوقت علي أصح الوجهين والاصح هنا انه لا يجوز لها والفرق أن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة بخلاف التيمم والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وان دخلت في الصلاة ثم انقطع دمها ففيه وجهان أحدهما لا تبطل صلاتها كالتيمم اذا رأى الماء في الصلاة والثاني تبطل لان عليها طهارة حدث وطهارة نجس ولم تأت عن طهارة النجس بشيء وقد قدرت عليها فلزمها الاتيان بها وان انقطع دمها قبل الدخول في الصلاة لزمها غسل الدم واعادة الوضوء فان لم تفعل حتى عاد الدم فان كان عود الدم بعد الفراغ من الصلاة لم تصح صلاتها لانه اتسع الوقت للوضوء والصلاة من غير حدث ولا نجس وان كان عوده قبل الفراغ من الصلاة ففيه وجهان أحدهما تصح لانا تيقنا بعود الدم ان الانقطاع لم يكن له حكم لانه لا يصلح للطهارة والصلاة والثاني وهو الاصح أن صلاتها باطلة لانها استفتحت الصلاة وهي ممنوعة منها فلم تصح بالتبيين كما لو استفتح لا بس الخف الصلاة وهو شك في انقضاء مدة المسح ثم تبين ان المدة لم تنقض ﴾ *

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا رحمه الله اذا توضأت المستحاضة فانقطع دمها انقطاعاً محققاً حصل معه برؤها وشفاؤها من علتها وزالت استحاضتها نظران حصل هذا خارج الصلاة فان كان بعد صلاتها فقد مضت صلاتها صحيحة وبطلت طهارتها فلا تستبيح بها بعد ذلك نافلة وان كان قبل

ولا يقويهن حتى يطهرن أى ينقطع دمهن وقد انقطع فوجب ان يجوز القربان ولائنه لا يحكم في أيام حقيقة بالطهر فكذلك لا يحكم في أيام النقاء حقيقة بالحيض توفيراً للحكم كل واحدة من الحائنين عليها ولا شك أن أزمة النقاء لا تجعل اطهاراً في حق انقضاء العدة بها والطلاق فيها

الصلاة بطلت طهارتها ولم تستبح تلك الصلاة ولا غيرها هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي
امام الحرمين وجهاً انه اذا اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل قال الامام وهذا لا يعد من المذهب
وحكى صاحب الحاوي وجهاً انها اذا شفيت وقد ضاق وقت الصلاة عن الطهارة ولم يبق الا ما يسع الصلاة
وحدها ولم تكن صلحتها فلها ان تصليها بهذه الطهارة قال وهذا ضعيف لان التيمم يبطل برؤية الماء قبل الصلاة
وان ضاق وقتها وهذا الوجهان شاذان مردودان: واعلم ان قول الاصحاب اذا شفيت يلزمها استئناف
الوضوء المراد به اذا خرج منها دم في اثناء الوضوء أو بعدد والا فلا يلزمها الوضوء بل تصلي بوضوئها
الاول بلا خلاف وصرح به الغزالي في البسيط وغيره اما اذا حصل الانقطاع في نفس الصلاة
ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب الصحيح منهما باتفاق الاصحاب بطلان صلاتها وطهارتها
والثاني لا تبطل كالتميم والصواب الاول وقد سبق في باب التيمم ان الشافعي رحمه الله نص على
بطلان صلاة المستحاضة دون التيمم وان من الاصحاب من نقل وخرج فجعل في كل مسألة قوانين
وقرر الجمهور النصين وفرقوا بوجهين احدهما ان حدثها اذداد بعد الطهارة والثاني انها مستحبة
للنجاسة وهو يخالفها فيها وحكي الشيخ أبو محمد عن أبي بكر الفارسي انه حكى قولاً عن الربيع عن الشافعي
انها تخرج من الصلاة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبني على صلاتها وهذا يكون بناء على القول القديم
في سبق الحدث والله اعلم: هذا حكم انقطاع الشفاء أما اذا تواتت ثم انقطع دمها وهي تعتاد
الانقطاع والعود اولاً تعتاد لكن أخبرها بذلك من يعتمد من أهل المعرفة فينظر ان كانت مدة
الانقطاع بسيرة لاتسع الطهارة والصلاة التي تطهرت لها فلها الشروع في الصلاة في حال الانقطاع
ولا تأثير لهذا الانقطاع لان الظاهر عود الدم على قرب فلا يمكنها اكمال الطهارة والصلاة بلا
حدث فلو امتد الانقطاع على خلاف عاداتها أو خلاف ما خبرت به تبيننا بطلان طهارتها ووجب
قضاء الصلاة أما اذا كانت مدة الانقطاع تسع الطهارة والصلاة فيلزمها إعادة الوضوء بعد
الانقطاع لتمكينها منه في حال الكمال فلو عاد الدم على خلاف العادة قبل التمكن ففي وجوب
إعادة الوضوء وجهان اصحهما لا يجب فلو شرعت في الصلاة بعد هذا الانقطاع من غير إعادة
الوضوء ثم عاد الدم قبل الفراغ وجب قضاء الصلاة في أصح الوجهين لأنها حال الشروع كانت
شاقة في بقاء الطهارة وصحة الصلاة: هذا كله اذا عرفت عود الدم اما اذا انقطع وهي لا تدري
ايعود أم لا واخبرها به من تثق برفته فتؤمر بإعادة الوضوء في الحال ولا يجوز ان تصلي
بالوضوء السابق لانه يحتمل ان هذا الانقطاع شفاء والاصل دوام هذا الانقطاع فان عاد الدم قبل

لا يخرج عن كونه بدعياً فهو لنا محكم بالطهر فيها على هذا القول أي في الصوم والصلاة والاعتسار
ونحوها. والثاني وبه قال أبو حنيفة ان حكم الحيض ينسحب على ايام النقا. فتحيض فيها جميعاً لان
زمان النقا بأقص عن أقل الطهر فيكون حيضاً كساعات الفترة بين دفعات الدم ولان ازمة النقا

امكان فعل الطهارة والصلاة فوجهان اصحها ان الوضوء صحيح بجماله لانه لم يوجد انقطاع يعني
عن الصلاة مع الحدث: واثاني يجب الوضوء نظراً الى أول الانقطاع ولو خالفت امرنا اولاً وشرعت
في الصلاة عن غير اعادة الوضوء فان لم يعد الدم لم تصح صلاحها لظهور الشفاء وكذا ان نباد بعد
امكان الوضوء والصلاة لتفريطها فان عاد قبل الامكان ففي وجوب اعادة الصلاة لوجهان كما في الوضوء
لكن الاصح هنا وجوب الاعادة لانها شرعت مترددة وعلي هذا لو توضأت بعد الانقطاع
وشرعت في الصلاة ثم عاد الدم فهو حدث جديد فيلزمها أن تتوضأ وتستأنف الصلاة والله اعلم :
فهذا المجموع الذي ذكرناه هو المعروف في طرق الاصحاب وذكروه الرافي ثم قال هذا هو
الذي ذكره معظم اصحابنا العراقيين وغيرهم قال وبينه وبين كلام الغزالي بعض الاختلاف فانه جعل
الانقطاع قسمين أحدهما ألا يبعد من عادتها عود الدم والثاني ان يبعد وذكر التفصيل والخلاف
وهذان القسمان يفرضان في التي لها عادة بالعود قال وما حكيناه عن الاصحاب يقتضي جواز الشروع
في الصلاة متى كان العود معتاداً بعد او قريب وانما يمتنع الشروع من غير استئناف الوضوء اذ لم
يكن العود معتاداً اصلاً قال فيجوز ان يؤول كلامه علي ما ذكره المعظم ولا يبعد أن يلحق
ندرة العود وبعده في عادتها بعدم اعتياد العود والله اعلم *

(فرع) قال المتولي لو كان دمها ينقطع في حال ويسيل في حال لزمها الوضوء والصلاة في وقت
انقطاعه الا ان تخاف فوت الوقت فتوضأ وتصلي في حال سيلانه فان كانت ترجو الانقطاع في
آخر الوقت ولا تتحققه فهل الافضل تعجيل الصلاة في أول الوقت أم تأخيرها الي آخره فيه وجهان
بناء علي القولين في مثله في التيمم *

(فرع) توضأت ثم انقطع دمها انقطاعاً يوجب بطلان الطهارة فتوضأت بعد ذلك ودخلت
في الصلاة فعاد الدم بطل وضوءها ولزمها استئنافه وهل يجب استئناف الصلاة أم يجوز البناء فيه
القولان فيمن سبقه الحدث الصحيح وجوب الاستئناف قال البغوي ولو كان به جرح غير سائل

لو كانت ظهراً فاما ان يكون كل واحد منها طهر أو وحده او مجموعها طهر أو احداً فان كان الاول وجب
اقضاء العدة بواحد بثلاثة منها وان كان اثني وجب ان تفرقها علي جميع الشهر حتي لا تكون
مستحاضة مع مجاوزة الدم بصفة التقطع وليس كذلك والقول الاول اصح عند الشيخ ابي حامد
وطائفة من اصحابنا العراقيين لكن ما عليه المعظم ان اثني اصح علي ما ذكره في الكتاب وبه
قال القاضي ابو الطيب الطبري وموضع القولين ما اذا كانت مدة الانقطاع زائدة علي القترات
المعتادة بين دفعات الدم فانه لا يسيل دائماً في الغالب فان لم يزد عليها فلا خلاف في كون السكل حيضاً
وهذا بين من الخاقه ايام النقاء علي قول السحب بها وقد قال امام الحرمين في الفرق بينها دم
الحيض يجتمع في الرحم ثم الرحم يقطره شيئاً فشيئاً فالفترة ما بين ظهور دفعة وانتهاء اخرى من

فانفجر في خلال الصلاة او ابتدأت الاستحاضة في خلال الصلاة وجب الانصراف من الصلاة لغسل النجاسة وتتوضأ المستحاضة وتستأف الصلاة ويجيء قول في البناء كما سبق في الحديث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وسلس البول وسلس المذي حكمهما حكم المستحاضة فيما ذكرناه ومن به ناصره أو جرح يجزى منه الدم حكمه حكم المستحاضة في غسل النجاسة عند كل فريضة لأنها نجاسة متصلة لعلة فهي كالاستحاضة﴾ *

﴿الشرح﴾ سلس البول هنا بكسر اللام وهي صفة للرجل الذي به هذا المرض واما سلس بفتح اللام فاسم لنفس الخارج فالسلس بالكسر كالمستحاضة وبالفتح كالاستحاضة وأما الناصور فنكدا وقع هنا بالنون والصاد وهو صحيح وفيه ثلاث لغات احداها هذه والثانية ناسور بالسين والثالثة ناسور بالباء والسين وقد سبق ايضاحه في باب الاستطابة: قال اصحابنا حكم سلس البول وسلس المذي حكم المستحاضة في وجوب غسل النجاسة وحشور أس الذكرو والشد بخرقه والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء وحكم الاتقطاع وغير ذلك مما سبق: واما صاحب الناصور والجرح السائل فهما كالاستحاضة في وجوب غسل الدم لكل فريضة والشد على محله ولا يجب الوضوء في مسألة الجرح ولا في مسألة الناصور الا ان يكون في داخل مقعده بحيث ينقض الوضوء ثم هذا الذي ذكرناه انما هو في السلس الذي هو عادة ومرض أما من خرج منه مذي بسبب حادث كنظر الي امرأة وقبلتها فله حكم سائر الاحداث فيجب غسله والوضوء منه عند خروجه للفرض والنفل لانه لا يخرج فيه اما من استطلق سبيله فدام خروج البول والغائط والريح منه فحكمه حكم المستحاضة في كل ما ذكرناه اتفق عليه اصحابنا اما من دام خروج المني منه فقال صاحب الحاوي والبحر عليه الاغتسال لكل فريضة قلنا قال الشافعي وقل من يدوم به خروج المني لان معه تلف النفس اما ذات دم الفساد وهي التي استمر بها دم غير متصل

الرحم الى المنفذ فما زاد علي ذلك فهو النقاء الذي فيه القولان وربما يتردد الناظر في ان مطلق الزائد علي المدة المذكورة هل يخرج عن حد القترات المتادة لان تلك المدة يسيرة والله أعلم بالصواب: ولا فرق على القواين بين ان يكون قدر الدم اكثر من قدر النقاء أو قدر النقاء اكثر او يكونا متساويين وإذا رأيت صفرة أو كدرة بين سوادين وقلنا الصفرة في غير ايام العادة ليست حيضاً فهو من صور التقطع *

قال ﴿ولكن نسحب حكم الحيض علي النقاء بشرطين (أحدهما) أن يكون النقاء محتو شاد من في الخمسة عشر حتى لورأت يوما وليلة دما وأربعة عشر نقاء ورأت في السادس عشر دما فالنقاء مع

بالحيض في وقت لا يصلح للحيض كدم تراه من لها دون تسع سنين او رآته حامل وقتنا ليس هو بحيض او رآته غيرهما في وقت لا يصلح للحيض بان رآته قبل مضي خمسة عشر الطهر ففيها وجهان حكاهما صاحب الحاوي والبحر احدهما انها كالمستحاضة في جميع الاحكام السابقة قال وهذا قول أبي اسحق المروزي لان دم الفساد ليس باندر من المذي وقد جعلناه كالاستحاضة والثاني وهو قول ابن سريج انه حدث كسائر الاحداث فاذا خرج هذا الدم بعد صلاتها فريضة لم تصح النافلة بعدها لان دم الفساد لا يدوم بخلاف الاستحاضة واذا دام خرج عن كونه فاسدا وضار حياضا واستحاضة هذا كلام صاحب الحاوي والبحر والمشهور انها كالمستحاضة والله اعلم *
 (فرع) قال اصحابنا اذا تطهرت المستحاضة طهارتي الحدث والنجس علي الوجه المشروط وصلت فلا اعادة عليها وكذا كل من الحقناه بها من ساس البول والمذي ومن به حدث دائم وجرح سائل ونحوهم لا اعادة عليهم وقد سبقت هذه المسألة في آخر باب التيمم مع نظائرها *
 (فرع) قال البغوي لو كان ساس البول بجثث لوصلي قائما سال بوله ولو صلي قاعدا استمسك فكيف يصلي فيه وجهان اصحها قاعدا حفظا للطهارة ولا اعادة عليه علي الوجهين وهذان الوجهان في فتاوى القاضي حسين قال القفال يصلي قائما وقال القاضي حسين يصلي قاعدا *

(فرع) يجوز وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بانه طهر ولا كراهة في ذلك وان كان الدم هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء وقد سبقت المسألة بدلائلها في أول الباب ولها قراءة القرآن واذا توطأت استباح مس المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر وعليها الصلاة والصوم وغيرها من العبادات التي علي الطاهر ولا خلاف في شيء من هذا عندنا قال اصحابنا وجامع القول في المستحاضة انه لا يثبت لها شيء من احكام الحيض بلا خلاف ونقل ابن جرير الاجماع علي انها تقرأ القرآن وان عليها جميع الفرائض التي علي الطاهر وروى عن ابراهيم النخعي انها لا تمس مصحفنا

ما بعده من الدم طهر لانه ليس محتوشا بالحيض في المدة (والثاني) أن يكون قدر الحيض في المدة الخمسة عشر تمام يوم وليلة وإن تفرق بالساعات وقيل أن كل دم ينبغي أن يكون يوما وليلة وقيل لا يشترط ذلك بل لو كان المجموع قدر نصف يوم صار الباقي حياضا *
 غرض الفصل بيان قاعدتين بشرطان علي قول السحب احدهما لا بد من كون النقاء محتوشا بدمين في الخمسة عشر ليثبت لهما حكم الحيض ثم ينسحب علي ما بينهما أما النقاء الذي لا يقيم بين دميين فهو طهر لا محالة وضرب له في الكتاب مثلا وهو ما اذا رأت يوما وليلة دما واربعة عشر نقاء ورأت في السادس عشر دما فالاربعة عشر طهر إذ ليس بعدها دم محكوم له بالحيض حتى ينسحب حكمه علي النقاء وإنما شرط في هذا المثال أن تري الليلة دما مع اليوم لانه لا دم

ودليلاً القياس على الصلاة والقراءة والله اعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بباب الحيض (أحداها) لا تكرهه مؤكلة الحائض ومعاشرتها وقبلتها والامتناع بها فوق السرة وتحت الركبة ولا تمتنع من فعل شيء من الصنائع ولا من الطبخ والعجن والخبز وادخال يدها في المانعات ولا يجنب الزوج مضاجعتها إذا سترت ما بين السرة والركبة وسورها وعرقها طاهران وهذا كله متفق عليه وقد نقل ابن جرير إجماع المسلمين على هذا ودلائله في الأحاديث الصحيحة ظاهرة مشهورة وقد سبقت هذه المسألة في آخر باب ما يوجب الغسل: وأما قول الله عز وجل (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) فالمراد به اعتزال وطئهن ومنع قربان وطئهن لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بمعناه مع الإجماع والله أعلم (الثانية) قال ابن جرير أجمع العلماء على أن للحائض أن تخضب يدها بخضاب يبقى أثره في يدها بعد غسله وقد سبق إيضاح هذه المسألة مع أشياء كثيرة لها في آخر صفة الوضوء (الثالثة) الحرة والأمة في الحيض والنفاس سواء بخلاف العدة (الرابعة) علامة انقطاع الحيض ووجود الطهر أن ينقطع خروج الدم وخروج الصفرة والكدره فإذا انقطع ظهرت سواء خرجت بعد رطوبة بيضاء أم لا قال صاحب الشامل التربة رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدره تكون في القطنه أثر لا لون قال وهذا يكون بعد انقطاع الحيض وكذا قال البيهقي في السنن التربة هي الشيء الخفي اليسير (قلت) هي التربة بفتح التاء المشاة فوق وكسر الراء ثم ياء مشاة من تحت مشددة وقد سبق في أوائل الباب قول عائشة رضي الله عنها للنساء «لا تعجلن حتى ترين القضة البيضاء» تريد بذلك الطهر وقد مناهه قال أصحابنا وإذا مضى زمن حيضها لزمها أن تغتسل في الحال لأول صلاة تدر كبا ولا يجوز لها بعد ذلك أن تترك صوماً ولا صلاة ولا تمتنع من الوطء ولا غير ذلك مما يثبت في حق الطاهر ولا تستطهر بشيء أصلاً: وقال مالك رحمه الله تستطهر بثلاثة أيام: دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم «إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي

في الخمسة عشر سوى مراته أو لافلو كان في اليوم وحده لما كان لها حيض أصلاً وخينئذ لا يقتصر الطهر على الأربعة عشر وما بعدها بل يعم السكل ولا يخفى أن الغرض من قوله فاللقاء مع ما بعده من الدم طهر التسوية بينهما في نفي الحيض لافي أحكام الطهارة مطلقاً فإنها مستحاضة في زمان الدم دون أيام النقاء ولك ألا تستحسن هذا المثال في هذا الموضوع لأنه الآن يتكلم فيما إذا لم يجاوز الدم الخمسة عشر وفي هذه الصورة قد جاوز واللائق غير هذا المثال نحو ما إذا رأته يوماً دماً ويوماً نقاء إلى الثالث عشر ولم يعد الدم في الرابع عشر والخامس عشر طهر لأن النقاء فيها غير محتوش بدمين في الخمسة عشر (الثانية) الدماء المتفرقة أما أن يبلغ مجموعها أقل الحيض أو لا يبلغ فإن بلغ مجموعها أقل الحيض نظر أن بلغ الأول والآخر كل واحد منهما أقل الحيض فنية القولان

وصلي» والله أعلم *

(فصل) في أشياء أنكرت علي الغزالي رحمه الله في باب الحيض من الوسيط: منها قوله أما حكم الحيض فهو المنع من أربعة أمور الأول كل ما يفتقر إلى الطهارة الثاني الاعتكاف الثالث الصوم الرابع الجماع وهذه العبارة يطابقها للحصر وليس حكم الميض منحصر في هذه الأربعة بل له أحكام أخر منها بطلان الطهارة وامتناع صحتها ووجوب الغسل عند انقطاعه أما بالانقطاع وأما بخروجه علي الخيلاف السابق في باب ما يوجب الغسل ومنها حصول الاستبراء والبلوغ به وتحريم الطلاق وسقوط فرض الصلاة وعدم انقطاع التتابع في صوم الكفارة والنذر ومنع وجوب طواف الوداع ومنها تحريم قراءة القرآن ومن ذلك قوله في حديث عائشة رضي الله عنها في أول الكتاب «ونال مني ما ينال الرجل من امرأته الاماتحت الأزار» هذه الزيادة غير معروفة في كتب الحديث المعتمدة وهي موضع الاستدلال وفي الصحيحين أحاديث تعني عنه ومن ذلك قوله في آخر الباب الثاني فرعلن الأول المتدأة اذا رأت خمسة سواداً ثم أطبق الدم علي لون واحد ففي الشهر الثاني نحيضها خمسة لان التمييز أثبت لها عادة هذه العبارة توهم خلاف الصواب فزادة أنها رأت خمسة سواداً ثم أطبقت الحجرة إلى آخر الشهر ثم رأت الشهر الثاني سواداً مستمراً فترد في الشهر الثاني إلى الخمسة وثبتت العادة في التمييز بمرة علي اختياره وقد سبقت المسألة موضحة في فصل الميزة أما اذا رأت خمسة سواداً ثم أطبقت الحجرة فان حيضها خمسة السواد ويكون ما بعده من الحجرة طهراً وان استمرت سنة وأكثر كما سبق ومن ذلك قوله لقول حمنة بنت جحش «كنا لا نعتمد بالصفرة» المعروف في صحيح البخاري وغيره ان هذا من كلام ام عطية ومن لك قوله في المتخيرة ترد الي أول الاهلة فانها مبادئ أحكام الشرع هذا مما انكروه عليه فان أحكام الشرع ليست مختصة باوائل الاهلة ومن ذلك قوله إنها مأمورة بالاحتياط والاخذ بأسوأ الاحتمالات في أمور الثالث الاعتداد بثلاثة أشهر هذا ما انكروه عليه فان الاعتداد بثلاثة أشهر ليس من أسوأ الاحتمالات

وحكى ابو عبد الله الخنابي طريقاً آخر أن أزمة النقاء في هذه الحالة حيض بلا خلاف والقولان فيما إذا لم يبلغ كل واحد من الطرفين الاقل وإن لم يبلغ واحد منها أقل الحيض كما اذا رأت نصف يوم دماً ومثله نقاء وهكذا إلى آخر الخمسة عشر ففيه ثلاثة طرق أصحها طرد قولين فعلي قول التلفيق حيضاً أنصاف الدم سبعة ونصف وعلي قول السحب حيضها أربعة عشر ونصف لان النصف الاخير لا يتخلل بين دميين في المدة والثاني لا حيض لها وكل ذلك دم فساد لان جعل النقاء حيضاً خلاف الحقيقة إنما يصار اليه إذا تقدم أقل الحيض أو تأخر أقله أو وجد أحدهما حتى استتبع النقاء والثالث ان توسطها قدر أقل الحيض علي الانصاف كفي ذلك لمع قول القولين والإفكاهاد مفساد وان بلغ أحدهما أقل الحيض دون الآخر فثلاثة طرق أيضاً أصحها طرد القولين والثالث أن

بل الاسوأ صبرها الى سن اليأس وهو وجه حكاة هو في كتاب العدة كما بيناه ومن ذلك قوله لان
الانقطاع في صلاة لا تفسد ماضى كان ينبغي أن يقول لان الطرآن ويمكن تكلف وجه لما ذكره
ومن ذلك قوله في أول الباب الرابع في الصورة الثالثة ثم بعده الى آخر التاسع والعشرين بحتمل
الحيض هكذا وقع في البسيط والوسيط وهو غلط وصوابه الى قبيل آخر جزء من الثلاثين ومن
ذلك قوله اذا قالت اضللت خمسة في شهر فاذا جاء شهر رمضان تصومه كله ثم تقضى خمسة هكذا
قال وكذا قاله الفوراني وكان الغزالي أخذه من كتاب الفوراني علي عاداته وهو غلط وصوابه
تقضى ستة لاحتمال الطرآن في وسط النهار بناء علي طريقته وطريقة جمهور المتأخرين أنه يفسد علي
المتحيرة من رمضان ستة عشر يوما ومن ذلك قوله في باب التلفيق لوحاضت عشر او طهرت خمس
سنين فدورها تسعون يوما لانه اكتفى به في عدة الآيسة فلو تصور أن يزيد الدور عليه لما اكتفى
به هذا مما أنكره عليه وكيف يقال لا تتصور الزيادة عليه وهو متصور يدرك بالعقل والنقل وانما
اكتفى به لانه الغالب ونحن لانكتفى في المتحيرة بالغالب ومن ذلك قوله في المستحاضة الثانية
المبتدأة اذا رأت يوما دما ويوما نقاء وصامت الي خمسة عشر وجاوز دما وفي مردها قولان فان
زادت الي يوم وليلة فحيضها يوم وليلة ثم لا يلزمها الا قضاء تسعة أيام لانها صامت سبعة في أيام
النقاء ولولا ذلك النقاء لما لزمها الا ستة عشر فاذا احتسبنا سبعة منها بقي تسعة هذا مما أنكره عليه
فيه أشياء قوله تسعة في الموضوعين وصوابه ثمانية وقوله ستة عشر وصوابه خمسة عشر فانها صامت
سبعة فالذي بقي ثمانية فان الطرآن وسط النهار لا يتصور هنا وقد ذكر المسألة علي الصواب صاحب
التهديب وغيره ومن ذلك قوله في المستحاضة الرابعة الناسية في المتحيرة التي تقطع دما يوما ويوما
انها علي قول السحب اذا أمرناها بالاحتياط حكمها حكم من أطبق الدم عليها وانما تفارقها في انا
لا نأمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء ولا بتجديد الغسل هذا مما أنكره عليه فانه يوهن ان المتحيرة
عند اطباق الدم مأمورة بتجديد الوضوء فان هذه تفارقها في ذلك وليست المتحيرة مأمورة بتجديد

الذي بلغه حيض وما عداه دم فساد والثالث ان بلغ الاول أقل الحيض فهو وما سواه حيض وان
بلغ الآخر الأقل فهو حيض دون ما عداه والفرق أن الحيض في الابتداء أقوى وأدوم هذا كله
إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض أما إذا لم يبلغ فطريقان أظهرهما أنه علي القولين ان قلنا بالتلفيق
فلا حيض لها بل دم فساد وان قلنا بالسحب فكذلك علي أظهر الوجهين والثاني أن الدماء
وما بينها حيض والثاني القطع بان لا حيض لها وإذا تأملت ما ذكرناه حصل عندك في القدر
المعتبر من الدمين ليجعل ما بينها حيضا علي قول السحب ثلاثة أوجه كما ذكر في الكتاب أظهرها وبه
قال أبو بكر المحمودي أنه يشترط أن يكون مجموع الدماء قدر أقل الحيض ولا بأس بتفرقتها
وتقصان كل واحد منها وقوله ان يكون قدر الحيض في المدة الخمسة عشر تمام يوم ليلة عبارة

الوضوء وإنما تؤمر بتجديد الغسل فكان ينبغي أن يقول تفارقها في الأمر بتجديد الغسل وكذلك لا تؤمر بتجديد الوضوء ومن ذلك قوله في آخر باب النفاس إذا انقطع دم النساء فرأت دمًا ثم انقطع خمسة عشر ثم عاد فالعائد حيض أم نفاس فيه وجهان فإذا قلنا نفاس ورأينا ترك التلفيق فالاشهر أن مدة النقاء حيض وصوابه نفاس وقد سبق إيضاح كذا قال هنا وفي البسيط وكذا قال شيخه في النهاية الأشهر أن مدة النقاء حيض وصوابه نفاس وقد سبق إيضاح هذه المسألة وغيرها مما ذكرناه في مواضعها والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة *

﴿ باب إزالة النجاسة ﴾

* قال المسنف رحمه الله * ﴿ والنجاسة هي البول والقيء والمذي والودي ومنى غير الادمى والدم والقيح وماء القروح والعلقمة والميتة والخمر والنبيد والكلب والخنزير وما ولد منهما وما تولد من أحدهما وابن ما لا يؤكل غير الادمى ورطوبة فرج المرأة وما تنجس بذلك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ في هذه القطعة مسألان (أحدهما) في لغات النجاسة وحدها: قال أهل اللغة النجس هو القذر قالوا ويقال شيء نجس ونجس بكسر الجيم وفتحها والنجاسة الشيء المستقذر ونجس الشيء ينجس كعلم يعلم قال صاحب المحكم النجس والنجس والنجس القذر من كل شيء يعني بكسر النون وفتحها مع اسكان الجيم فيهما وفتحهما جميعاً قالوا ورجل نجس ونجس يعني بفتح الجيم وكسرهما مع فتح النون فيهما الجمع النجاس قل وقيل النجس يكون للواحد والاثني والجمع والمؤنث بلفظ واحد فإذا كسروا النون ثنوا وجمعوا وهي النجاسة وقد أنجسه ونجسه وأما حد النجاسة في اصطلاح الفقهاء فقال المتولي حدها كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان تناولها لا لحرمها قال وقولنا على الإطلاق احتراز من السعوم التي هي نبات فإنها لا يحرم تناولها على الإطلاق بل يباح القليل منها وإنما يحرم الكثير الذي فيه ضرر قال وقولنا مع إمكان تناولها احتراز من الأشياء الصلبة لأنه لا يمكن تناولها وقوله لا لحرمته احتراز من الادمى وهذا الذي

عن هذا الوجه وأراد بالحيض الدم وإلا فالنقاء حيض أيضاً على قول السحب والثاني أنه يشترط مع ذلك أن يكون كل واحد من الدمين قدر أقل الحيض حتى لو رأت دمًا ناقصاً عن الأقل ودمين آخرين غير ناقصين فالاول دم فساد والآخران وما بينهما من النقاء حيض وقوله أن كل دم ينبغي أن يكون يوماً أو ليلة لا يعني به كل دم في الخمسة عشر إذ لا يشترط في الدماء المتوسطة ذلك وإنما المراد كل دم من الاول والآخر والثالث وبه قال الأنماطى أنه لا يشترط شيء من ذلك بل لو كان مجموع الدماء نصف يوم أو أقل فهي وما بينهما من النقاء حيض على القول الذي تتكلم فيه وقوله صار الباقي حيضاً أي الباقي من الخمسة عشر بشرط أن يكون متخللاً بين الدمين ويحصل مما سبق وجه رابع وهو أنه لا يشترط أن يكون كل واحد من الدمين أقل الحيض لكن

حدد به المتولي ليس محققاً فإنه يدخل فيه التراب والحشيش المسكر والحطاط والمني وكلها ظاهرة مع أنها محرمة وفي المني وجه أنه يحل أكله فينبغي أن يضم إليها لا لحرمتها أو استنفادها أو ضررها في بدن أو عقل والله أعلم : اثنائية هذه العبارة التي ذكرها إنما يطبقها الفقهاء للحصر وهي موضوعة للحصر عند الجمهور من أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول والكلام وإذا علم أنها للحصر فكانت قال لا نجاسة الا هذه المذكورات وهذا الحصر صحيح فان قيل يرد عليه أشياء من النجاسة مختلف فيها منها شعر ما لا يؤكل اذا انفصل في حياته فإنه نجس علي المذهب كما سبق في باب الآنية ومنها الجدي اذا ارتضع كلبه أو خنزيرة فذبت لحمه علي لبنها ففي نجاسته وجهان حكاهما صاحب المستظهرى وغيره أظهرهما أنه طاهر ومنها الماء الذي ينزل من فم الانسان في حال النوم فيه خلاف وتفصيل سنذكره في مسائل الفرع ان شاء الله تعالى : فالجواب عن الاول أن شعر ما لا يؤكل اذا انفصل في حياته يكون ميتة فهو داخل في قوله والميتة فقد علم أن ما انفصل من حي فهو ميت ولا يحتاج أن يتكاف فيقول إنما لم يذكر الشعر هنا لأنه ذكره في باب الآنية بل الاعتماد على ما ذكرته والجواب عن الجدي والماء أنه اختار طهارتهما وأما المني والمذي والودي فسبق بيان صفاتها ولغائها في باب ما يوجب الغسل وسبق الغائط في الاستطابة والحجر مؤنثة ويقال فيها خمرة بلهاء في لغة قليلة وقد غلط من أنكرها علي الغزالي رحمه الله وقد بينت ذلك في تهذيب الاسماء واللغات واختلف أهل العربية في نون خنزير هل هي أصل أم زائدة والظاهر انها أصلية كعرنيب وأما قوله ورطوبة فرج المرأة كان الاول ان يحذف المرأة ويقول ورطوبة الفرج فان الحكم في رطوبة فرج المرأة وسائر الحيوانات الطهارة سواء كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى *

قال المصنف رحمه الله * ﴿ فأما البول فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » ﴾ *

شترط بلوغ أولهما هذا الحد ووجه خامس وهو أنه يشترط أن يكون احدهما أقل الحيض أما الاول أو الآخر ووجه سادس وهو أنه يشترط ذلك أما في الاول أو الآخر أو الوسط *

قال ﴿ فرع المبتدأة اذا أقطع دمها فتؤمر بالعبادة في الحال واذا استمر التقطع في الدور الثالث لاتؤمر بالعبادة وفي الثاني تبني علي أن العادة هل تثبت بمرة واحدة ﴾ *

المبتدأة اذا انتطع الدم فكما اقطع وهو بالغ أقل الحيض لزوما ان تغتسل وتصوم وتصلي ولها ان تطوف وللزوج أن يغشاها لافرق في كل ذلك بين القولين لانها لاتدرى هل يعود الدم أم لا والظاهر استمرار العدم وفي الغشيان وجه أنه لا يجوز ثم اذا عاد الدم تركت الصوم والصلاة وامتنعت عن الوطء وتبين علي قول السحب وقوع الوطء والعبادات في الحيض لكن

(الشرح) هذا الحديث رواه عبد بن حميد شيخ البخارى ومسلم في مسنده من رواية ابن عباس رضى الله عنهما باسناد كلهم عدول ضابطون بشرط الصحيحين الا رجلا واحداً وهو أبو يحيى القتات فاختلّفوا فيه فخرجه الا كثرون ووثقه يحيى بن معين في رواية عنه وقد روى له مسلم في صحيحه وله متابع على حديثه وشواهد يقتضي مجموعها حسنه وجواز الاحتجاج به ورواه الدار قطني من رواية أنس قال فيها المحفوظ أنه مرسل وفي المسألة أحاديث صحيحة منها حديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «مر بقبرين فقالا انهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة» وروى «يستزّه من البول» وروى «يستتر» حديث صحيح رواه البخارى ومسلم بهذه الالفاظ وعن أنس رضى الله عنه أن اعرابياً بال في ناحية المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه رواه البخارى ومسلم وعن أبي هريرة مثله رواه البخارى وقوله تنزهوا معناه تباعدوا وتحفظوا أما حكم المسألة في الأبول فهي أربعة أنواع بول الأدمى الكبير وبول الصبي الذي لم يطعم وبول الحيوانات المأكولة وبول غير المأكول وكأها نجسة عندنا وعند جمهور العلماء ولكن نذكرها مفصلة لبيان مذاهب العلماء ودلائلها فأما بول الأدمى الكبير فنجس باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه ابن المنذر وأصحابنا وغيرهم ودليله الاحاديث السابقة مع الاجماع وأما بول الصبي الذي لم يطعم فنجس عندنا وعند العلماء كافة وحكى العبدري وصاحب البيان عن داود انه قال هو طاهر دليلنا عموم الاحاديث والقياس على الكبير وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نضح ثوبه من بول الصبي وأمر بالنضح منه فلو لم يكن نجساً لم ينضح وأما بول باقى الحيوانات التي لا يؤكل لحمها فنجس عندنا وعند مالك وأبي حنيفة واحمد والعلماء كافة وحكى الشاشي وغيره عن النخعي طهارته وما أظنه يصح عنه فان صح فمردود بما ذكرنا وحكى ابن حزم في كتابه المحلى عن داود انه قال الأبول والأرواث طاهرة من كل حيوان الا الأدمى وهذا في نهاية من الفساد واما بول الحيوانات

لا يأتى بالوطىء وتقضى الصوم والطواف دون الصلاة وعلي قول اللقط والتلفيق ما مضى صحيح ولا قضاء وهذا الحكم في الانقطاع الثاني والثالث وسائر الانقطاعات في الخمسة عشر وفيه وجه ان في سائر الانقطاعات يبنى الامر على أن العادة بماذا تثبت فاذا ثبتت توقفت في الغسل وسائر العبادات ارتقبا للعود واما في الدور الثاني وما بعده من الادوار فعلي قول التلفيق لا يختلف الحكم وعلي قول السحب في الدور الثاني طريقان أحدهما أنه يبنى على الخلاف في العادة ان أثبتناها بمرة فقد عرفنا التقطع بالدور الاول فلا تغتسل ولا تصلى ولا تصوم حملاً على عود الدم فان لم يعد بان أنها كانت طاهر افتضى الصوم والصلاة جميعاً وان لم تثبتاً بمرة فالحكم كما سبق في الشهر الاول وفي الدور الثالث وما بعده تثبت العادة بمرتين سابتين فلا تغتسل اذا انقطع الدم ولا تصلى

المأكولة وروثها: جيبان عندنا وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرها وقال عطاء والنخعي والزهرى ومالك وسفيان الثوري وزفر واحمد بوله وروثه طاهران وحكاه صاحب البيان وجها لاصحابنا وحكاه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري واختاره الروياني وسبقهم باختياره امام الأئمة ابو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة من اصحابنا واختاره في صحيحه واستدل له والمشهور من مذهبننا الحزم بنجاستها وعن الليث بن سعد ومحمد بن الحسن ان بول المأكول طاهر دون روثه وقال ابو حنيفة ذرق الحمام طاهر واحتج لمن قال بالطهارة بحديث انس رضي الله عنه قال «قدم ناس من عكل او عرينة فاجتوا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من ابوالإبل الصدقة والبانها» رواه البخارى ومسلم وعكل وعرينة بضم العين فيهما وهما قبيلتان وقوله اجتوا بالجيم اى استوخموا واحتج لهم بحديث يروى عن البراء موفوعا «ما اكل لحمه فلا بأس بيوله» وعن جابر مرفوعا مثله واحتج اصحابنا بقول الله تعالى «ويحرم عليهم الخبائث» والعرب تستخبث هذا وباطلاق الاحاديث السابقة وبالقياس على ما يؤكل وعلى ذم المأكول والجواب عن حديث انس انه كان للتداوي وهو جائز بجميع النجاسات سوى الخمر كما سنقره بدلالته في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وعن حديثى البراء وجابر انهما ضعيفان واهيان ذكرهما الدارقطني وضعفهما وبين ضعفهما وروى ولا بأس بسؤره وكلاهما ضعيف والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله * ﴿ وإما الغائط فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار رضي الله عنه «أما تفسل ثوبك من الغائط والبول والمني والدم والقيح» ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عمار هذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده والدارقطني والبيهقي قال البيهقي هو حديث باطل لا أصل له وبين ضعفه الدارقطني والبيهقي ويعني عنه الاجماع على نجاسة الغائط ولا فرق بين غائط الصغير والكبير بالاجماع وينكر على المصنف قوله لقوله صلى الله عليه وسلم فأني بصيغة الجزم في حديث باطل وقد سبق نظائر هذا الانكار وسبق في باب الآنية خلاف

ولا تصوم وقد حكينا وجها من قبل أن العادة لا تثبت الا بثلاث مرات ولا يخفى قياسه والطريق الثانى ويحكى عن أبى زيد أن التقطع وان تكرر مرات كثيرة فالحكم فى المرة الاخيرة كما فى الاولى لان الدم اذا انقطع فبناء الحكم على عوده وترك العبادات بعيد وقوله فى الكتاب المبتدأة اذا انقطع دمها فتؤمر بالعبادة يجوز أن يراد به الانقطاع الاول وحده ويجوز أن يراد به كل انقطاع يتفق فى الدور الاول وعلى التقدير الثانى ينبغى ان يعلم قوله فتؤمر بالعبادة بالواو للوجه الصائر الى بنائه على الخلاف فى العادة وقوله فى الدور الثالث لا تؤمر بالعبادة ينبغى أن يعلم بالواو لشيئين أحدهما الوجه الذهاب الى أن العادة تثبت بثلاث مرات والثانى الطريقة المنسوبة الى أبى زيد وكذلك قوله وفى الثانى يبنى على ان العادة هل تثبت بمرة لطريقة أبى زيد: هذا كله اذا كان الانقطاع بعد

لاصحابنا في أن هذه الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كانت نجسة وسبق بيان حال عمار في باب السواك والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (وأما سرجين البهائم وذرق الطيور فهو كالغائط في النجاسة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمجبرين وروثة فاخذ المجبرين والقي الروثة وقال انها ركس » فعملل نجاسته بأنه ركس والركس الرجيع وهذا رجيع فكان نجسا ولانها خارج من الدبر أحالته الطبيعة فكان نجسا كالغائط *)

(الشرح) حديث ابن مسعود رواه البخارى بافظه وقد سبق ان مذهبنا أن جميع الارواث والذرق والبول نجسة من كل الحيوان سواء المأكول وغيره والطيور وكذا روث السمك والجراد وما ليس له نفس سائلة كالذباب فروثها وبولها نجسان علي المذهب وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين وحكي الخراسانيون وجها ضعيفا في طهارة روث السمك والجراد وما لانفس له سائل وقد قدمنا وجها عن حكاية صاحب البيان والرافعي ان بول مائة كل وروثه طاهران وهو قريب وهذا المذكور من نجاسة ذرق الطيور كلها هو مذهبنا وقال أبو حنيفة كلها طاهرة الا ذرق الدجاج لانه لا تبن الا في ذرق الدجاج ولانه عام في المساجد ولم يغسله المسلمون كما غسلوا بول الأدمى واحتج اصحابنا بما ذكره المصنف واجابوا عن عدم التبن بانه منتقض ببعر الغزلان وعن المساجد بانه ترك للمشقة في ازالته مع تجدده في كل وقت وعندى انه اذا عمت به البلوى رتعدن الاحتراز عنه يعنى عنه ونصح الصلاة كما يعنى عن طين الشوارع وغبار السرجين وأما قول المصنف الركس الرجيع فيكذا قاله ومن أهل اللغة من يقول الركس القنز وأما قوله فعلمل نجاسته بأنه ركس فكلام عجيب وصوابه فعلمل تركه فان قيل ليس في الحديث دليل للنجاسة وانما فيه ترك الاستنجاء بالروث ولا يلزم من ذلك النجاسة كما لم يلزم من تركه بالغظم والمحترمات فالجواب ان الاعتماد في الاستدلال على قوله صلى الله عليه وسلم « أنها ركس » ولا يجوز ان يحمل على انه مجرد اخبار بأتهما

بلوغ الدم أقل الحيض اما اذا رأت المبتدأة نصف يوم دما وانقطع وقتنا بطرد القولين فعلى قول السحب لا غسل عليها عند الاقتران الاول لانه ان عاد الدم في الخمسة عشر فالنقاء الذى رآته بعد ذلك الدم حيض أيضاً وان لم يعد فهو دم فساد ولكن تتوضأ وتصلي وفي سائر الاقطاعات اذا بلغ مجموع ما سبق دما ونقاء أقل الحيض يصير الحكم على ما سبق في الحالة الاولى وعلي قول التاميق لا يلزمها الغسل أيضاً في الاقتران الاول على أظهر الوجين لانا لا ندرى هل هو حيض أم لا والثاني يجب احتياطاً كما يجب على الناسية احتياطاً وفي سائر الاقطاعات اذا بلغ ما سبق من الدم وحده أقل الحيض يلزمها الغسل وقضاء الصوم والصلاة وحكم الدور الثمانى والثمانى على القولين جميعاً كما ذكرنا في الحالة الاولى هذا تمام القسم الاول وهو أن لا يجاوز الدم المتقطع خمسة عشر يوماً *

ركس ورجيع فان ذلك اخبار بالمعلوم فيؤدى الحمل عليه الى خلو الكلام عن الفائدة فوجب حمله على ما ذكرناه ثم التعليل بأنها ركس يشمل روث الماء كقول غيره وقوله لانه خارج من الدبر احتراز من المنى وقوله احاطته الطبيعة احتراز من الدود والحصى وقاسه على الغائط لانه مجمع عليه وقد سبق في أول الكتاب ان السرجين لفظة عجمية ويقال بفتح الدين وكسرها ويقال سرقين والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما القيء فهو نجس لحديث عمار ولانه طعام استحال في الجوف الى التنن والفساد فكان نجساً كالغائط﴾ *

﴿الشرح﴾ قد سبق قريباً أن حديث عمار باطل لا يحتج به وقوله استحال في الجوف احتراز من البيضة اذا صارت دماً فانها لا تنجس على أحد الوجوهين وقوله استحال الى التنن والفساد احتراز من المنى وهذا الذي ذكره من نجاسة القيء متفق عليه وسواء فيه قيء الأدمى وغيره من الحيوانات صرح به البغوي وغيره وسواء خرج القيء متغيراً أو غير متغير وقال صاحب التتمة ان خرج غير متغير فهو طاهر وهذا الذي جزم به المتولي هو مذهب مالك نقله البراذعي منهم في التهذيب والصحيح الأول وبه قطع الجماهير والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا الرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة وحكي الشاشي عن أبي حنيفة ومحمد طهارتها: دليلنا انها خارجة من محل النجاسة وسمى جماعة من اصحابنا هذه الرطوبة بالبلغم وليس بصحيح فليس البلغم من المعدة والمذهب طهارته وإنما قال بنجاسته المزني وأما النخاعة الخارجة من الصدر فطاهرة كالخاط *

(فرع) الماء الذي يسيل من فم الانسان حال النوم قال المتولي ان انفصل متغيراً فنجس والا فطاهر وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب التبصرة في الوسوسة منه ما يسيل من اللهوات فهو طاهر ومنه ما يسيل من المعدة فهو نجس بالاجماع وطريق التمييز منها ان يراعي عذته فان كان

قال ﴿اما اذا جاوز الدم خمسة عشر يوماً صارت مستحاضة فلها أربعة أحوال (الأولى) المعتادة فان كانت تحيض خمسا وتطهر خمسا وعشرين فجاءها الدور وأطبق الدم مع التقطع وكانت ترى الدم يوماً وليلة والنقاء كذلك فعلى قول السحب نجسها خمسة من أول الدور لان النقاء فيه محتوش بالدم ولو كانت عادت يوماً وليلة فاستحيضت وكانت ترى يوماً وليلة نقاء وهكذا ففيه اشكال لان آتمام الدم بالنقاء عسير اذ ليس محتوشاً بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكميل اليوم بالليلة فقد قيل هنا تعود الى قول التلفيق فيلتقط النقاء من الحيض وقيل لا حيض لها أصلاً وقيل بسحب حكم الحيض على ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد حيضاً﴾ *

اذا جاوز الدم بصفة التلفيق الخمسة عشر فقد صارت مستحاضة كغير ذات التلفيق اذا جاوز

يسيل من فيه في أوائل نومه بلل وينقطع حتى إذا طال زمان النوم انقطع ذلك البلل وجفت شفته ونشفت الوسادة فالظاهر أنه من الفم لا من المعدة وان طال زمان النوم وأحسن مع ذلك بالبلل فالظاهر أنه من المعدة وإذا اشكل فلم يعرفه فلاحتياط غسله هذا كلام الشيخ أبي محمد وسألت أنا عدولا من الاطباء فانكروا كونه من المعدة وانكروا علي من أوجب غسله والختار لا يجب غسله الا اذا عرف انه من المعدة ومتى شك فلا يجب غسله لكن يستحب احتياطا وحيث حكنا بنجاسته وعمت بلوى انسان به وكثر في حقه فالظاهر أنه يعنى عنه في حقه ويلتحق بدم البراغيث وسلس البول والاستحاضة ونحوها مما عني عنه المشقة والله اعلم *

(فرع) قال اصحابنا المرة نجسة قال الشيخ ابو محمد في كتابه الفروق في مسائل المياه المرارة

بما فيها من المرة نجسة *

(فرع) الجرة بكسر الجيم وتشديد الراء وهي ما يخرج البعير من جوفه الى فيه للاجترار

قال اصحابنا هي نجسة صرح به البغوى وآخرون ونقل القاضى أبو الطيب اتفاق الاصحاب علي نجاستها * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما المذى فهو نجس لما روى عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلا مذاء فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « اذا رأيت المذى فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة » ولانه خارج من سبيل الحدث لا يخالق منه طاهر فهو كالبول وأما الودى فنجس لما ذكرنا من العلة ولانه يخرج مع البول فكان حكمه حكمه ﴾ *

(الشرح) أجمعت الامة على نجاسة المذى والودى ثم مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يجب غسل المذى ولا يكفي نضجه بغير غسل وقال احمد بن حنبل رحمه الله ارجو ان يجزيه النضح

زنها هذه المدة ولا صائر الي الالتقاط من جميع الشهور وان لم يزد مبلغ الدم علي أكثر الحيض وإذا صارت مستحاضه ووقعت الحاجة الي الفرق بين حيضها واستحاضتها فالمرجع الي العادة والتمييز كما في غير ذات التفليق وقال محمد ابن بنت الشافعي ان اتصل الدم المجاوز بالدم في آخر الخمسة عشر فالامر كذلك وان انفصل عنه ببقاء متخلل فالمجاوز استحاضة وجميع ما في الخمسة عشر من الدماء إما وحدها أو مع النقاء المتخلل علي اختلاف القولين حيض مثال ما اذا اتصل رأته ستة ما وستة نقاء وجاوز فالدم متصل ههنا من آخر الخامس باول السادس ومثال ما اذا انفصل رأته يومادما ويوما نقاء وجاوز فهذه ترى الدم في الخامس عشر وتكون نقية في السادس عشر فعنده جميع الخمسة عشر حيض علي قول السحب وما فيها من الدماء علي قول اللقط وما جاوز الخمسة عشر استحاضة وبه قال أبو بكر المحمودي وغيره والمذهب الاول ثم جعل صاحب الكتاب المتحاضات في هذا الباب أربعا إحداهن الناسية وفي غير ذات التفليق ذكر أربعا دون الناسية وليس ذلك لاختلاف

واحتج له برواية في صحيح مسلم في حديث علي «توضأ وانضح فرجك» ودلنا رواية اغسل وهي أكثر والقياس على سائر النجاسات وأما رواية النضح فمحمولة على الغسل وحديث علي رضي الله عنه صحيح رواه هكذا أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة ورواه البخاري ومسلم عن علي أنه أمر المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق ايضاحه والجمع بين الروايات وبين فوائد هذا الحديث في باب ما يوجب الغسل وقول المصنف روى عن علي مما ينكر لانه صيغة تبرؤ والحديث صحيح متفق على صحته وقوله خارج من سبيل الحدث احتراز من المحاط والهرق ونحوهما من الطاهرات وقوله لا يخلق منه طاهر احتراز من المني وقوله في الودي يخرج مع البول الاجود أن يقال عقبه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله * (وأما منى الادمي فطاهر لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولو كان نجساً لما انعدمت معه الصلاة ولانه مبتدأ خلق بشر فكان طاهراً كالطين) *

(الشرح) حديث عائشة صحيح رواه مسلم لكن لفظه «انقد رأيتني افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه» هذا لفظه في صحيح مسلم وسنن أبي داود وغيره من كتب السنن وأما اللفظ الذي ذكره المصنف فغريب وقوله تحت المني أي تفركه ونحته وقوله ولانه مبتدأ خلق بشر احتراز من منى السكاب: وأما حكم المسألة فمني الادمي طاهر عندنا هذا هو الصواب المنصوص للشافعي رحمه الله في كتبه وبه قطع جماهير الاصحاب وحكي صاحب البيان وبعض الخراسانيين في نجاسته قولين ومنهم من قال القولان في منى المرأة فقط والصواب الجزم بطهارة منيه ومنهيا وسواء المسلم والكافر لكن ان قلنا رطوبة فرج المرأة نجسة تنجس منيهيا بملاقاتها كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره بالماء ثم أمنى فان منيه ينجس بملاقاة المحل النجس واذا حكمتنا بطهارة المني استحباب غسله من البدن والثوب للاحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم عن عائشة

عدد من بالتقطع وعدم التقطع لكن حذف ذكر المعتادة المميزة ههنا لان الوقوف على حكمها سهل المأخذ من حيث أن الكلام في أن أي المعنيين يرجح من العادة والتمييز وقد سبق في غير ذات التافيق ولا فرق فيه بين حالة التقطع وعدم التقطع واذا رجحنا أحد المعنيين فهي كالمفردة بتلك الصفة: المستحاضة الاولى المعتادة المحافظة لعادتها وعادتها السابقة علي ضربين (أحدهما) وهو الذي ذكر مثاله في الكتاب العادة التي لا تقطع فيها: نكل عادة ترد اليها عند الاطباق والمجاورة ترد اليها عند التقطع والمجاورة ثم على قول السحب كل دم يقع في أيام العادة وكل تقاء يتخلل بين دميين فيها حيض واما النقاء الذي لا يتخلل بين دميين فيها لا يكون حيضا وأيام العادة ههنا بمثابة الخمسة عشر عند عدم المجاورة فلا يعدل عنها وعلي قول التافيق أزيمة النقاء طهر وفيما يجمل حيضها وجهان أظهرهما

رضي الله عنها : أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء في نجاسته *

(فرع) قد ذكرنا أن المني طاهر عندنا وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء واسحق بن راهويه وأبو ثور وداود وابن المنذر وهو أصح الروايتين عن أحمد وحكاه العبدري وغيره عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم وقال الثوري والاوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه نجس لكن عند أبي حنيفة يجزى فركه يا بسا وأوجب الأوزاعي ومالك غسله يا بسا وربطاً واحتج لمن قال بنجاسته بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يغسل المني » رواه مسلم وفي رواية « كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أنها قالت لرجل أصاب ثوب مني فغسله كله « إنما كان يجزىك أن رأيتك أن تغسل مكانه فإن لم تره نضحت حوله لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلي فيه » وذكروا أحاديث كثيرة ضعيفة منها حديث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يأمر بحت المني » قالوا وقياساً على البول والحيض ولأنه يخرج من مخرج البول ولأن المني جزء من المني لأن الشهوة تحلل كل واحد منها فاشتركا في النجاسة واحتج أصحابنا بحديث فركه ولو كان نجساً لم يكف فركه كالدم والمذي وغيره وهذا القدر كاف وهو الذي اعتمده أنا في طهارته وقد أكثر أصحابنا من الاستدلال بأحاديث ضعيفة ولا حاجة إليها وعلى هذا إنما فركه تنزهها واستحباباً وكذا غسله كان للتنزه والاستحباب وهذا لذي ذكرناه متعين أو كالتعين للجمع بين الأحاديث وأما قول عائشة « إنما كان يجزىك » فهو وإن كان ظاهره الوجوب فجوابه من وجهين أحدهما حمله على الاستحباب لأنها احتجت بالفرك فلو وجب الغسل لكان كلامها حجة عليها لا لها وإنما أرادت الإنكار عليه في غسل كل الثوب فقالت غسل كل الثوب بدعة منكروة وإنما يجزىك في تحصيل الأفضل والأكمل كذا وكذا وذكر أصحابنا أقيسة ومناسبات كثيرة غير طائلة ولا ترتضيها ولا نستحل

أن قدر عاداتها من الدماء الواقعة في الخمسة عشر حيض لها فإن لم تبلغ الدماء في الخمسة عشر قدر عاداتها جعل الموجود حيضاً ووجهه أن المعتادة عند الأطباق مردودة إلى قدر عاداتها وقد أمكن ردها هنا إلى قدر العادة فيصير إليه والثاني أن حيضها ما يقع من الدماء في أيام العادة لا غير لأن حكم الحيض عند الأطباق إنما يثبت للدماء الموجودة في أيام العادة فكذلك ههنا مثاله كانت تحيض خمسة على التوالي من كل ثلاثين فجاءها دور تقطع فيه الدم والنقاء يوماً ويوماً وجاوز الخمسة عشر فعلى قول السحب نحيضها خمسة من أول الدور وما فيها من النقاء محتوش بالدم في أيام العادة فيسحب عليه حكم الحيض وعلى قول التفتيق وجهان أظهرهما أن حيضها الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع وتجاوز أيام العادة محافظة على القدر والثاني أن حيضها الأول والثالث

الاستدلال بها ولا نسمح بتضييع الوقت في كتابتها وفيما ذكرناه كفاية وأجاب أصحابنا عن القياس على البول والدم بأن المني أصل الأدمى المذكور فهو بالطين أشبه بخلافها وعن قولهم يخرج من مخرج البول بالمنع قالوا بل ممرها مختلف قال القاضي أبو الطيب وقد شق ذكر الرجل بالروم يوجد كذلك فلا ننجسه بالثك قال الشيخ أبو حامد ولو ثبت أنه يخرج من مخرج البول لم يلزم منه النجاسة لان ملاقة النجاسة في الباطن لا تؤثر وإنما تؤثر ملاقاتها في الظاهر وعن قولهم المني جزء من المني بالمنع أيضا قالوا بل هو مخالف له في الاسم والحلقة وكيفية الخروج لان النفس والمذكر يقتران بخروج المني وأما المني فعكسه ولهذا من به سلس المني لا يخرج معه شيء من المني والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ وأما منى غير الأدمى ففيه ثلاثة أوجه أحدها الجميع طاهر الأدمى الكلب والخنزير لانه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله فكان طاهرا كالبيض ومنى الأدمى والثاني الجميع نجس لانه من فضول الطعام المستحيل وإنما حكم بطهارته من الأدمى لحرمته وكرامته وهذا لا يوجد في غيره والثالث ما أكل لحمه فنيه طاهر كلبه وما لا يؤكل لحمه فنيه نجس كلبه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه الأوجه مشهورة ودلائلها ظاهرة والاصح طهارة الجميع غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما ومعنى صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والبندنجى وابن الصباغ والشاشى وغيرهم وأشار المصنف في التنبية الى ترجيحه وصحح الرافعي النجاسة مطلقا والمذهب الاول اما منى الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فانه نجس بلا خلاف كما صرح به المصنف *

﴿ فرع ﴾ البيض من ما كول اللحم طاهر بالاجماع ومن غيره فيه وجهان كمنه الاصح الطهارة وقد أشار المصنف في تعليقه الوجه الاول الى القطع بهذا قال أصحابنا ويجرى الوجهان في بزز القز لانه أصل الدود كالبيض وأما دود القز فالاهر بلا خلاف وثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد

والخامس لا غير ولو كانت تحيض ستة على التوالي ثم استحيضت والدم منقطع كما وصفنا على قول السحب لانها الى الستة لان النقاء في اليوم السادس غير محتوش بدمين في أيام العادة وعلى قول التلفيق حيضها على الوجه الاول الايام الخمسة والحادى عشر أيضا وعلى الوجه الثانى الاول والثالث والخامس لا غير ولو انقلبت عاداتها بتقدم او تأخر ثم استحيضت عاد الخلف كما ذكرنا في حالة الاطباق وكذا الخلف فيما يثبت به العادة مثل التقدم كانت عاداتها خمسة من ثلاثين كما ذكرنا فرأت في بعض الشهور اليوم الثلاثين دما واليوم الذى بعده نقاء وهكذا تقطع دمها وجاوز الخمسة عشر فعن أبى اسحق انها تراعى أيامها المتقدمة وما قبلها استحاضة فعلى قول السحب حيضها اليوم الثانى والثالث والرابع وعلى قول اللقط حيضها اليوم الثانى والرابع لا غير

الحدرى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «المسك أطيب الطيب» وفي الصحيحين أن وبيض الطيب كان يرى من مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي فارة المسك المنفصلة في حال حياة الطيبة وجهان أصحهما الطهارة كالجنين والثاني النجاسة كسائر الفضلات والأجزاء المنفصلة في الحياة فإن انفصلت بعد موتها فنجسة على المذهب كاللبن وقيل طاهرة كالبيض المتصلب حكاه الرافعي *

(فرع) البيضة الطاهرة إذا استحالت دماً في نجاستها وجهان الأصح النجاسة كسائر الدماء والثاني الطهارة كاللحم وغيره من الأطعمة إذا تغيرت ولو صارت مدرة وهي التي اختلط بياضها بصفرتها فطاهر بلا خلاف صرح به صاحب التتمة وغيره وكذا اللحم إذا خنز وأنتن فطاهر على المذهب وفيه وجه أنه نجس حكاه الشاشي وصاحب البيان في باب الأطعمة وهو شاذ ضعيف جداً *

(فرع) هل يحل أكل المني الطاهر فيه وجهان الصحيح المشهور أنه لا يحل لأنه مستخثب قال الله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) والثاني يجوز وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي لأنه طاهر لا ضرر فيه وسنسط الكلام فيه وفي الخياط وأشباهه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى وإذا قلنا بطهارة بيض مالا يؤكل لحمه جاز أكله بلا خلاف لأنه غير مستقذر وهل يجب غسل ظاهر البيض إذا وقع على موضع طاهر: فيه وجهان حكاهما البغوي وصاحب البيان وغيرهما بناء على أن رطوبة الفرج طاهرة أم نجسة وقطع ابن الصباغ في فتاويه بأنه لا يجب غسله وقال الولد إذا خرج طاهر لا يجب غسله باجماع المسلمين وكذا البيض والله أعلم * قال المصنف رحمه الله ﴿ وأما الدم فنجس لحديث عمار رضي الله عنه وفي دم السمك وجهان أحدهما نجس كغيره والثاني طاهر لأنه ليس بأكثر من الميتة وميتة السمك طاهرة فكذا دمه ﴾ (الشرح) أما حديث عمار فضيف سبق بيان ضعفه ويفي عنه حديث عائشة رضي الله

وظاهر المذهب أن العادة تنتقل بمرة واحدة واليوم الثلاثون حيض فعلى قول السحب حيضها خمسة متوالية من الثلاثين وعلي قول اللقط حيضها اليوم الثلاثون والثاني والرابع أن لم يجاوز أيام العادة وإن جاوز ضمننا اليها السادس والثامن ومثال التأخر ما إذا رأت في المثال المذكور اليوم الأول في بعض الأدوار نقاء ثم تقطع عليها الدم والنقاء من اليوم الثاني وجاوز فعند أبي اسحق الحكم علي ما ذكرنا في الصورة السابقة وعلى ظاهر المذهب أن فرعنا علي قول السحب فيحيضها خمسة علي التوالي من اليوم الثاني وإن فرعنا علي قول اللقط فإن لم يجاوز أيام العادة فيحيضها الثاني والرابع والسادس وإن كان خارجاً عن أيام العادة القديمة لكن بالتأخر قد انتقلت غادتها وصار أول الخمسة الثاني وآخرها السادس وإن جاوزنا أيام العادة فيحيضها هذه الأيام مع الثامن

عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة « اذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » رواه البخارى ومسلم وعن أسماء رضى الله عنها قالت « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت احدا نا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع به قال « تحتته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلى فيه » رواه البخارى ومسلم والدلائل على نجاسة الدم متظاهرة ولا أعلم فيه خلافا عن أحد من المسلمين الا ما حكاه صاحب الحاوي عن بعض المتكلمين انه قال هو طاهر ولكن المتكلمين لا يعتمد بهم فى الاجماع والخلاف على المذهب الصحيح الذى عليه جمهور اهل الاصول من اصحابنا وغيرهم لاسيما فى المسائل الفقهيات وأما الوجهان فى دم السمك فمشهوران ونقلها الاصحاب أيضا فى دم الجراد ونقلها الرافعى أيضا فى الدم المتحلب من السمك والطحال والاصح فى الجميع النجاسة ومن قال بنجاسة دم السمك مالك واحمد وداود وقال أبو حنيفة طاهر وأما دم القمل والبراغيث والقراد والبق ونحوها مما ليس له نفس سائلة فنجاسة عندنا كغيرها من الدماء لكن يعفى عنها فى الثوب والبدن للحاجة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ومن قال بنجاسة هذه الدماء مالك وقال أبو حنيفة هي طاهرة وهي أصح الروايتين عن أحمد وأما قول المصنف لانه ليس باكثر من الميتة فكلام ناقص لانه ينتقض بدم الأدمى فانه نجس مع ان ميتته طاهرة على المذهب فينبغي ان يزداد فيقال ميتته طاهرة . أو كولة »

(فرع) مما تعم به البلوى الدم الباقي على اللحم وعظامه وقل من تعرض له من اصحابنا فقد ذكره أبو اسحق الثعلبى المفسر من اصحابنا ونقل عن جماعة كثيرة من اتابعين انه لا بأس به ودليله المثقة فى الاحتراز منه وصرح احمد واصحابه بان ما يبقى من الدم فى اللحم معفو عنه ولو غلبت حمرة الدم فى القدر اعسر الاحتراز منه وحكوه عن عائشة وعكرمة والثوري وابن عيينة

والعاشر ولا يخفى ان قدر طهرها السابق على الاستحاضة فى هذه الصورة قد صار ستة وعشرين وفى صورة التقدم أربعة وعشرين ولولم يتقدم الدم فى المثال المذكور ولا تأخر لكن انقطع الدم والنقاء عليها يومين يومين فلا يعود خلاف أبى اسحق ويبنى الحكم على قول التلفيق ان سحبتا فخيضها خمسة أيام ولاء واليوم السادس استحاضة كالدماء التى بعده وان اقطنا فان لم يجاوز أيام العادة فخيضها اليوم الاول والثاني والخامس لاغير وان جاوز ضممننا اليها السادس والتاسع وحكي وجه ان الخامس لايجعل حيضا على قولنا بعدم المجاوزة ولا التاسع على قولنا بالمجاوزة لانها متصلان بدم الاستحاضة فيضعفان بضعفه ويجرى هذا الوجه فى كل نوبة دم يخرج بعضها عن أيام العادة ان اقتصرنا على أيام العادة وعن الخمسة عشر ان جاوزنا أيام العادة واذا عرفنا قدر حيض هذه المستحاضة على اختلاف الاحوال فكم مدة طهرها بعد الحيض الى استئناف حيضة أخرى ينظر أن كان التقطع بحيث ينطبق الدم على أول الدور فهو ابتداء الحيضة الاخرى وان

وأبي يوسف واحمد واسحق وغيرهم واحتجت عائشة والبدكوردون بقوله تعالى (الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا) قالوا فلم ينفك عنه كل دم بل عن المسفوح خاصة وهو السائل
قال المصنف رحمه الله * (واما القيح فهو نجس لانه دم استحال الي نهن فاذا كان الدم نجساً فالقيح أولي واما ماء القروح فان كان له رائحة فهو نجس كالقيح وان لم يكن له رائحة فهو طاهر كرتوبة البدن ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما طاهر كالعرق والثاني نجس لانه تحلل بعله فهو كالقيح) *

(الشرح) القيح نجس بلا خلاف وكذا ماء القروح المتغير بنجس بالاتفاق وأما غير المتغير فظاهر على المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو حامد وآخرون ونقله أبو حامد عن نصه في الاملاء وقيل في نجاسته قولان وقد ذكر المصنف دليل الجيم وقوله تحلل بعله احتراز من الدم والعرق وأما قوله كرتوبات البدن فعناه أنها ظاهرة بالاتفاق وهو كما قال وقد ضبط الغزالي وتأبعه الرافعي وغيره هذا بمباراة وجيزة فقال هما ينفصل من باطن الحيوان قسماً أحدهما ما ليس له اجتماع واستحالة في الباطن وإنما يرشح رشحا والثاني ما يستحيل ويجتمع في الباطن ثم يخرج فالاول كلدم واللعاب والعرق والمخاط وحكمه حكم الحيوان المنفصل منه ان كان نجساً وهو الكلب والخنزير وفرع أحدهما فهو نجس أيضاً وان كان طاهراً وهو سائر الحيوانات فهو طاهر بلا خلاف وأما الثاني

لم ينطبق فابتداء حيضها أقرب نوب الدماء الى أول الدور تقدمت أو تأخرت فان استوت في التقدم والتأخر فابتداء حيضها النوبة المتأخرة ثم قد يتفق التقدم أو التأخر في بعض أدوار الاستحاضة دون بعض واذا أردت أن تعرف هل ينطبق الدم على أول الدور أم لا فخذ نوبة دم ونوبة نقاء واطلب عدداً صحيحاً يحصل من ضرب مجموع النوبتين فيه مقدار دورها فان وجدته فاعرف انطبق الدم على أول الدور والا فاضربه في عدد يكون مردوده أقرب الي دورها زائداً كان أو ناقصاً واجعل حيضها الثاني أقرب الدماء الى أول الدور فان استوى طرفا الزيادة والنقصان فلا اعتبار بالزائد ولنوضح ذلك بامثلة: عاداتها خمسة من ثلاثين وتقطع الدم يوماً ويوماً في بعض الادوار وجاوز فنوبة الدم يوم ونوبة النقاء مثله وانت تجد عدداً لو ضربت الاليتين فيه كان الحاصل ثلاثين وهو خمسة عشر فاعرف أن الدم ينطبق على أول دورها ابداً مادام التقطع بهذه الصفة ولو كانت المسألة بحالها وتقطع الدم والنقاء يومين يومين فلا تجد عدداً يحصل من ضرب أربعة فيه ثلاثون فاطلب ما يقرب الحاصل من الضرب فيه من ثلاثين وههنا عددان سبعة وثمانية ان ضربت الاربعة في سبعة رد ثمانية وعشرين وان ضربتها في ثمانية وثمانين وثلاثين والثلاثون في طرفي الزيادة والنقصان واحد فخذ بالزيادة واجعل أول الحيضة الاخرى الثالث والثلاثين وحينئذ يعود ما سبق نقله من خلاف أبي اسحق لتأخر الحيض عن أول الدور فحيضها عنده في أول الدور الثاني

فكالدّم والبول والعذرة والروث والقيء والقيح وكاهنجس ويستثنى اللبن والمنى والعلقة على تفصيل في ذلك * واعلم انه لا فرق في العرق واللغاب والحطاط والدمع بين الجنب والمائض والظاهر والمسلم والكافر والبعل والحمار والفرس والغار وجميع السباع والحشرات بل هي طاهرة من جميعها ومن كل حيوان طاهر وهو ماسوى الكلب والخنزير وفرع أحدهما ولا كراهة في شيء من ذلك عندنا وكذا لا كراهة في سؤر شيء منها وهو بقية ما شربت منه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿واما العلقة ففيها وجهان قال ابو اسحق هي نجسة لانه دم خارج من الرحم فهو كالخبيث وقال ابو بكر الصيرفي هي طاهرة لانه دم غير مسفوح فهو كالسكبد والطحال﴾ (الشرح) العلقة هي المنى اذا استحال في الرحم فصار دما غيبطا فاذا استحال بعده فصار قطعة لحم فهو مضغفة وهذان الوجهان في العلقة مشهوران ودليلاهما ما ذكره المصنف أصحهما الطهارة ونقله الشيخ ابو حامد عن الصيرفي وعمامة الاصحاب وصرح بتصحيحه الشيخ ابو حامد والمحملي والرائعي في المحرر وآخرون وأما المضغفة فالمذهب القطع بطهارتها كالولد وبهذا قطع الاكثرون ونقل القاضي بن صاحب العدة والبيان فيها وجهين وكذا وقع في كثير من نسخ الوسيط وانكروه عليه ولا يصح انكاره من انكر ذلك ونسبته الي الانفراد بنقل وجهه في نجاسة المضغفة فان الوجه نقله غيره ممن ذكرناه وقوله مسفوح أى سائل وقوله كالسكبد هي بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز اسكان

هو اليوم الثالث والرابع لاغير على قولي التلفيق جميعا وأما على قول السحب فلان ما قبلها وما بعدها نقاء لم يتخلل بين دمين في أيام العادة وأما على قول اللقط فلانه ليس لها في أيام العادة دم الا في هذين اليومين وأما على ظاهر المذهب فان فرغنا على السحب حيضها من اليوم الثالث خمسة على التوالي وان فرغنا على اللقط فان جاوزنا أيام العادة فحيضها الثالث والرابع والسابع والثامن والحادي عشر وان لم يجاوزها فحيضها الثالث والرابع والسابع لاغير ثم في الدور الثالث ينطبق الدم على أول الدور فلا يبقى خلاف ابي اسحق ويكون الحكم كما ذكرنا في الدور الاول وفي الدور الرابع يتأخر الحيض ويعود الخلاف وعلى هذا أبدا ولم ير أحدا يقول اذا تأخر الدم في الدور الثاني بيومين فقد صار أول أدوار المجلوزة اثنين وثلاثين فنجعل هذا العدد دورا لها تفريعا على أن العادة تثبت بمرّة وحينئذ ينطبق الدم على أول الدور أبدا لانا نجد عددا يحصل من ضرب الاربعة فيه هذا العدد وهو ثمانية ولو قال به قائل لما كان به باس فان قلت هذا الدور حدث في زمان الاستحاضة فلا عبرة به قلنا لانسلم فانا قد ثبتت عادة المستحاضة مع دوام العلة الا ترى أن المستحاضة المميزة يثبت لها بالتمييز عادة معمول بها ولو كانت المسألة بمجالها ورأت ثلاثة دما وأربعة نقاء فمجموع ثوبتين سبعة فلا نجد عددا اذا ضربت السبعة فيه رد ثلاثين فاضربه في اربعة ليرد ثمانية وعشرين واجعل أول الحيضة الثانية التاسع والعشرون ولا

الباء مع فتح الكاف وكسرها كما سبق في نفاثرها والطحال بكسر الطاء وإنما قاس علي السكبد والطحال لأنها طاهران بالاجماع والاحاديث الصحيحة مشهورة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل السكبد وللحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «احلت لنا ميتتان ودمان فالميتتان السمك والجراد والدمان السكبد والطحال» قال البيهقي روى هكذا عن ابن عمر وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال والسكن الرواية الاولى هي الصحيحة وهي في معنى المرفوع قلت ويحصل الاستدلال بها لأنها مرفوعة أيضاً فإنها كقول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وهذا عند أصحابنا المحدثين وجمهور الاصوليين والفقهاء في حكم المرفوع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم صريحاً كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب: وأما أبو بكر الصيرفي فهذا أول موضع جرى فيه ذكره في الكتاب وهو أبو بكر محمد بن عبد الله كان اماماً بارعاً متقناً صاحب مصنفات كثيرة في الاصول وغيره قل الخطيب البغدادي توفي لثمان بقين من شهر ربيع الاول سنة ثلاثين وثلاثمائة رحمه الله * قال المصنف رحمه الله * «وأما الميتة غير السمك والجراد والادمي فهي نجسة لأنه محرم الاكل من غير ضرر فكان نجساً كالدوم وأما السمك والجراد فهما طاهران لأنه يحل أكلهما ولو كانا نجسين لم يحل وأما الادمي ففيه قولان أحدهما انه نجس لأنه ميت لا يحل أكله فكان نجساً كسائر الميتات والثاني أنه طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تجسوا موتاً كم فإن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً» ولأنه لو كان نجساً ما غسل كسائر الميتات» (الشرح) أما الحديث فرواه الحاکم أبو عبد الله وصاحبه البيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحاکم في آخر كتاب المستدرک علي الصحيحين هذا حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال البيهقي وروى موقوفا علي ابن عباس من قوله وكذا ذكره البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز تعليقا عن ابن عباس «المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً» ورواية المرفوع مقدمة لأن فيها زيادة علم كما سبق تقريره في مقدمة الكتاب وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

تضربه في خمسة فانه يرد خمسة وثلاثين وذلك أبعد من الدور وعند ذلك يتقدم الحيض علي أول الدور فعلي قياس أبي اسحق ما قبل الدور استحاضة وحيضها اليوم الاول علي قولي التلفيق جميعاً وقياس ظاهر المذهب لا يخفى ولو كانت عاداتها قديماً ستة من ثلاثين وتقطع الدم في بعض الادوار ستة ستة وجاوز في الدور الاول حيضها الستة الاول بلا خلاف وأما في الدور الثاني فانه ترى ستة من أوله من أوله نقاء وهي أيام عاداتها فعند أبي اسحاق لا حيض لها في هذا الدور أصلاً وأما سائر الاصحاب فقد حكى امام الحرمين في هذه الصورة عنهم وجهين أظهرهما أن حيضها الستة الثانية علي قولي السحب واللقط جميعاً والثاني أن حيضها الستة الاخيرة من الدور الاول لان الحيضة اذا فارقت محلها فقد تتقدم وقد تتأخر والستة الاخيرة قد تخلل بينها وبين الحيضة التي قبلها طهر كامل فتحيض فيها ونحکم بقصان طهرها السابق ويجيء هذا الوجه حيث خلا جميع أيام العادة عن الحيض: هذا كله

«ان المؤمن لا ينجس» وهذا عام يتناول الحياة والموت : اما حكم المسألة فالسمك والجراد اذا ماتا طاهران بالنصوص والاجماع قال الله تعالى «احل لكم صيد البحر وطعامه» وقال تعالى «وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا» وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وقد سبق بيانه وفوائده في أول السكتاب وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل معه الجراد» رواه البخارى ومسلم وسواء عندنا الذى مات بالاصطياد أو حتف نفسه والطافي من السمك وغير الطافي وسواء قطع رأس الجرادة أم لا وكذا باقى ميتات البحر اذا قلنا بالاصح ان الجميع حلال فميتها طاهرة وسيأتى تفصيلها فى بابها ان شاء الله تعالى : وأما الأدمى هل ينجس بالموت ام لا فيه هذان القولان الصحيح منهما انه لا ينجس اتفق الاصحاب على تصحيحه ودليله الاحاديث السابقة

اذا لم ينقص الدم الموجود فى زمان العادة عن أقل الحيض اما اذا نقص كما اذا كانت عاداتها يوماً وليلة فرأت فى بعض الادوار يوماً دماً وليلة نقاء واستحيضت قال صاحب السكتاب فهذا فيه اشكال يعنى على قول السحب لان اتمام الدم بالنقاء عسير لانه غير محتوش بالدم فى وقت العادة ولا يمكن الاقتصار على اليوم الواحد ولا تكمله باليوم الثانى فان مجاوزة العادة على قول السحب مما لا يجوز فبماذا نحكم فيه ثلاثة اوجه اظهرها أنه لا حيض لها فى هذه الصورة لتعذر الاقسام وبه قال ابو اسحق والثانى انها تعود فى هذه الصورة الى قول التلفيق ونستثنيها عن قول السحب لانه بعد ان يقال لا حيض لها وهى ترى الدم شرط دهرها على صفة الحيض وبهذا قال ابو بكر المحمودى والثالث انا نحيضها اليوم الاول والثانى والليله بينهما وليس فيه الازيادة حيضها وهو اقرب الاقسام والاحوال وهذا الوجه ذكره الشيخ أبو محمد وما على قول التلفيق فلا حيض لها ان لم يجاوز أيام العادة وان جاوزناها حيضناها فى اليوم الاول والثانى وقلنا الليله بينهما طهر : الضرب الثانى العادة المنقطعة فاذا استمرت لها عادة منقطعة قبل الاستحاضة ثم استحيضت مع التقطع فننظر ان كان التقطع بعد الاستحاضة كالتقطع قبل الاستحاضة فمردها قدر حيضها على اختلاف القولين مثاله : كانت ترى ثلاثة دما واربعه نقاء وثلاثة دما وتطهر عشرين ثم استحيضت والتقطعت بهذه الصفة فعلى قول السحب كان حيضها عشرة قبل الاستحاضة فكذلك بعدها وعلى قول اللقط كان حيضها ستة يتوسط بين نصفها أربعة فكذلك الآن وان اختلفت كيفية التقطع كما اذا انقطع الدم عليها فى المثال المذكور فى بعض الادوار يوماً يوماً واستحيضت فعلى قول السحب حيضها الآن تسعة أيام لانها جملة الدماء الموجودة فى أيام العادة وما بينها من النقاء واليوم العاشر نقاء لم يتخلل بين دمين فى وقت العادة وعلى قول اللقط أن لم يجاوز أيام العادة فحيضها اليوم الاول والثالث والتاسع اذ ليس لها فى أيام حيضها القديم على هذا القول دم الا فى هذه الثلاثة وان جاوزناها ضممننا اليها الخامس

والمعنى الذى ذكره : وعجب ارسال المصنف القولين من غير بيان الراجح منهما فى مثل هذه المسألة التى تدعو الحاجة اليها وقد ذكر البندنجي فى كتاب الجنائز وصاحب الشامل فى باب الآنية ان القول بالطهارة هو نصه فى الأمام وبالنجاسة هو نصه فى البويطى وسواء فى جريان القولين المسلم والكافر وأما قوله تعالى « انما المشركون نجس » فليس المراد نجاسة الاعيان والابدان بل نجاسة المعنى والاعتقاد ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الاسير الكافر فى المسجد وقد أباح الله تعالى طعام أهل الكتاب والله أعلم : وأما باقى الميتات فنجسة ودليلها الاجماع واستثنى صاحب الحاوى وغيره فقالوا الميتات نجسة الاخسة أنواع السمك والجراد والأدمى والصيد اذا قتله سهم أو كلب معلم أرسله أهل للذكاة والجنين اذا خرج ميتاً بعد ذكاة أمه وزاد القفال فحكم بطهارة ما ليس له نفس سائلة فى قول كما حكى عنه فى باب المياه وحكى صاحب الحاوى والشاشى عنه وجهين فى نجاسة الضفدع بالموت ولا يرد شيء من هذا على المصنف أما الصيد والجنين فليس آمنه بل جعل الشرع هذا ذكاتهما ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « ذكاة الجنين ذكاة أمه » فصرح بانه مذكى شرعاً وان لم تنله السكين مباشرة وأما ما زاده القفال وصاحب الحاوى فضعيف انفردا به عن الجمهور والصحيح النجاسة كما أوضحناه هناك وبالله التوفيق : وأما قول المصنف يحرم الأكل من غير ضرر وكان نجساً فينتقض بالمخاط والمني وجلد الميتة اذا دبح فانها محرمة الأكل على الأصح من غير ضرر وليست نجسة فكان ينبغى أن يقول من غير ضرر ولا استتذار وقوله فى السمك والجراد يحل أكلها يعنى من غير ضرورة ولا حاجة والافالمية يحل أكلها فى الحمصة ويحل أكل الدواء النجس للحاجة وان لم يكن ضرورة والله اعلم *

(فرع) العضو المنفصل من حيوان حي كالية الشاة وسنام البعير وذنب البقرة والأذن واليد وغير ذلك نجس بالاجماع وما يستدل به من السنة حديث أبى واقد الليثى رضى الله عنه قال :

والسابع والحادى عشر تكمى لا تقدر حيضها

قال والثانية المبتدأة فاذا رأت النقاء فى اليوم الثانى صامت وصلت وهكذا تفعل وهما رأت النقاء الى خمسة عشر فاذا جاوز الدم ذلك تبين أنها مستحاضة ثم مردها يوماً وليلة وأما أغلب عادات النساء فى حقها كالعادة فى حق المعتادة *

ذكرنا أن المبتدأة اذا تقطع عليها الدم تصوم وتصلى عند الاقطاع الاول وهكذا فى سائر الاقطاعات الواقعة فى الخمسة عشر وقد اشتمل الفرع المذكور قبل تقسيم المستحاضات على ما ذكره فى هذا الموضوع أو على بعضه لان قوله ثم اذا انقطع دمها تؤمر بالعبادة فى الحال ان أراد به كل الاقطاع فهو والمذكور فى هذا الموضوع شيء واحد وان أراد به الاقطاع الاول فهو قوله ههنا : واذا رأت النقاء فى اليوم الثانى صامت وصلت : وليكن قوله وهكذا تفعل مهارأت النقاء معلماً بالواو لما بيناه فى شرح

قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يحبون أسنمة الابل ويقطعون أليات الغنم فقال « ما تقطع من البيضة وهي حية فهوميتة » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وهذا لفظ الترمذي قال الترمذي حديث حسن قال والعمل على هذا عند أهل العلم وأما العضو المبان من السمك والجراد والادمي كيده ورجله وظفروه ومشيمة الآدمي ففيها كلها وجهان أصحهما طهارتها وهو الذي صححه الخراسانيون كميتهما والثاني نجاستها وإنما يحكم بطهارة الجملة لحرمتها وبهذا قطع العراقيون أو جمهورهم في يد الآدمي وسائر أعضائه وتكرر نقل القاضي أبي الطيب الاتفاق على نجاسة يد السارق وغيره إذا قطعت أو سقطت ونقل القاضي أيضاً الاتفاق على نجاسة مشيمة الآدمي والصحيح الطهارة كذا كرهناه وأما مشيمة غير الآدمي فنجسة بلا خلاف كما في سائر أجزائه المنفصلة في حياته والله أعلم *

(فرع) عصب الميتة غير الآدمي نجس بلا خلاف ولا يخرج علي الخلاف في الشعر والعظم لانه نجس ويألم بخلافها ذكره النووي وغيره والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في نجاسة الآدمي بالموت: قد ذكرنا أن الاصح عندنا أنه لا ينجس وبه قال مالك واحمد ودارد وغيرهم وقال أبو حنيفة ينجس وروى عنه أنه يطهر بالغسل وعن مالك واحمد رواية بنجاسته *

(٧) ما بين القوسين في بعض النسخ فقط ولا يصح المدني بدونه فتأمل ها

قال المصنف رحمه الله * ﴿وإما الحجر فهي نجسة لقوله عز وجل «أما الحجر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان» ولأنه يجرم تناوله من غير ضرر فكان نجساً كالدم وأما النبيذ فهو نجس لانه شراب فيه شدة مطربة فكان نجساً كالخمر﴾ *

﴿الشرح﴾ الحجر نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة واحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي ابو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود انهما قالا هي طاهرة وان كانت محرمة كالسم الذي هو نبات وكالحشيش المسكر ونقل الشيخ ابو حامد الاجماع على نجاستها واحتج

ذلك الفرع ثم اذا جاوز دمها بصفة التقطع الحسة عشر تبين أنها مستحاضة فان قلنا المبتدأة ترد الى يوم وليلة وهو الاصح وكان تقطع الدم والنقاء عليها يوماً يوماً فحيضها (يوم وليلة والباقي طهر وان قلنا أنها ترد الى ست او سبع فعلى قول السحب ان رددناها الى ست فحيضها) (٧) خمسة على التوالي لان اليوم السادس نقاء لم يمتوشه دمان في المرد وان رددناها الى سبع فحيضها سبعة على التوالي على قول اللقط ان لم يجاوز ايام العادة ورددناها الى ست فحيضها اليوم الاول والثالث والخامس وان رددناها الى سبع ضمننا اليوم السابع الى هذه الايام وان جاوزنا ايام العادة ورددناها الى ست فحيضها ست من ايام الدماء وان رددناها الى سبع فحيضها سبعة منها وكل هذا على ما تقدم في المعتادة فلذلك قال ومردّها في حقها كالعادة في حق المعتادة وابتداء الحيضة الثانية طريقه

اصحابنا بالآية الكريمة قالوا ولا يضر قرن الميسر والانصاب والازلام بها مع ان هذه الاشياء طاهرة لان هذه الثلاثة خرجت بالاجماع فبقيت الخمر علي مقتضي الكلام ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لان الرجس عند أهل اللغة القدر ولا يلزم من ذلك النجاسة وكذا الامر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة وقول المصنف ولانه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجساً كالدلم لا دلالة فيه لوجهين أحدهما أنه منتقض بالمئى والمخاط وغيرهما كما ذكرنا قريباً والثاني أن العلة في منع تناولها مختلفة فلا يصح القياس لان المنع من الدم لكونه مستخبثاً والمنع من الخمر لكونها سبباً للعداوة والبغضاء وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة كما صرحت به الآية الكريمة وأقرب ما يقال ما ذكره الغزالي انه بحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً علي الكلب وما ولع فيه والله أعلم واعلم انه لا فرق في نجاسة الخمر بين الخمر المحترمة وغيرها وكذا لو استحال باطن حبات العنب خمرأ فإنه نجس وحكى امام الحرمين والغزالي وغيرهما وجهاً ضعيفاً أن الخمر المحترمة طاهرة ووجهها أن باطن حبات العنب المستحيل طاهر وهما شاذان والصواب النجاسة وأما النبيذ فقسمان مسكر وغيره فالمسكر نجس عندنا وعند جمهور العلماء وشربه حرام وله حكم الخمر في التنجيس والتحريم ووجوب الحد وقال أبو حنيفة وطائفة قليلة هو طاهر ويحل شربه وفي رواية عنه يجوز الوضوء به في السفر وقد سبق في باب المياه بيان مذهبننا ومذهبه والدلائل من الطرفين مستقصاة وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة الذي يقتضي مجموعها الاستفاضة أو التواتر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » وهذه الالفاظ مروية في الصحيحين من طرق كثيرة وحكى صاحب البيان وجهاً أن النبيذ المسكر طاهر لاختلاف العلماء في اباحته وهذا الوجه شاذ في المذهب وليس هو بشيء وأما القسم الثاني من النبيذ فهو ما لم يشتمد : ولم يصر مسكراً وذلك كالماء الذي وضع فيه حبات تمر أو زبيب أو مشمش أو عسل أو نحوها فصار حلواً وهذا القسم طاهر بالاجماع يجوز شربه ويبيعه وسائر التصرفات فيه وقد تظاهرت الاحاديث في الصحيحين من طرق متكررة

ما ذكرنا في المعتادة ثم اذا كانت تصلى وتصوم في ايام النقاء حتى جاوز الدم الحسة عشر وتركها في ايام الدم كما امرناها به فلا خلاف في أنها تقضي صيام ايام الدم بعد المرد ووصلوا تها لانها ركتهمار جاء الاقطاع قبل الحسة عشر فاذا جاوزها الدم وتبين الطهر في تلك الايام فلا بد من قضاء العباداة المتروكة واما صلوات ايام النقاء وصيامها فعلى قول اللفظ لاحاجة الي قضائها اصلا واما على قول السحب فلا حاجة ايضا الي قضاء الصلوات لانها ان كانت طاهرا فقد صلت وان كانت حائضاً فلا صلاة عليها وفي صومها قولان أظهرهما انها لا تقضى أيضا كما في الصلاة والثاني تقضي لانها صامت علي تردد في صحته وفساده فلا يجزيها بخلاف الصلاة فان الصلاة أن لم تصح لم يجب قضاؤها إذ لا يجب قضاء الصلاة على الحائض ثم منهم من بنى القولين علي القولين فيما اذا صلى خشي خلف امرأة وأمرناه بالقضاء فلم يقض حتى

على طهارته وجواز شربه ثم ان مذهبتنا ومذهب الجمهور جواز شربه ما لم يصر مسكراً وان جاوز
ثلاثة ايام وقال احمد رحمه الله لا يجوز بعد ثلاثة ايام واحتج له بحديث ابن عباس رضي الله عنهما
قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له من أول الليل فيشربه اذا أصبح يومه ذاك والليله
التي تجيء والغد والليله الاخرى والغد الي العصر فان بقي شيء سقى الخادم أو أمر به
فصب » رواه مسلم وفي رواية لمسلم وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم « يتقع له الزبيب
فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الي مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى أو يهراق » وفي رواية لمسلم
« ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فاذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه فان
فضل شيء اهراقه » ودليلنا حديث بريدة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« كنت نهيتكم عن الانتباز الا في سقاء فانبتذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً » رواه مسلم
فهذا عام يتناول ما فوق ثلاثة ايام ولم يثبت نهبي في الزيادة فوجب القول باباحة ما لم يصر مسكراً
وان زاد على الثلاثة والجواب عن الروايات التي احتج بها لاحمد أنه ليس فيها دليل على تحريم
بعد الثلاثة بل فيها دليل على أنه ليس بحرام بعد الثلاثة لانه صلى الله عليه وسلم « كان يسقيه الخادم »
ولو كان حراماً لم يسقه وانما معنى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يشربه ما لم يصر مسكراً فاذا
مضت ثلاثة ايام أو نحوها امتنع من شربه ثم ان كان بعد ذلك قد صار مسكراً أمر بارتقائه لانه
صار نجساً محرماً ولا يسقيه الخادم لانه حرام على الخادم كما هو حرام على غيره وان كان لم يصر
مسكراً سقاه الخادم ولا بريقه لانه حلال ومال من الاموال المحترمة ولا يجوز اضاعتها وانما ترك صلى الله
عليه وسلم شربه والحالة هذه تنزهها واحتياطاً كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضب
وأكلوه بحضرة وقيل له « أحرام هو » قال « لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه » وقد حصل
مما ذكرناه ان لفظة أو في قوله سقاه الخادم أو أمر به فصب ليست للشك ولا للتخيير بل للتقسيم
واختلاف الحال وقد أوضحت هذا الحديث وما يتعلق بالمسألة في شرح صحيح مسلم رحمه الله

بان كونه امرأة هل يلزمه القضاء لان العبادة في الصورتين مؤداة على التردد في صحتها وفسادها وقال
الا كثرون هما مبنيان على القواين المذكورين في أن المبتدأة هل تحتاط بعد الرد الى آخر
الخمس عشرة أم لان قلنا تحتاط وجب القضاء مع الاداء والا فلا قالوا ولو كان الخلاف مبنياً على
مسألة الخنثى لكان مخصوصاً بالشهر الاول من شهور الاستحاضة لثبوت الاستحاضة بعد ذلك الشهر
وارتفاع التردد والخلاف مطرد في الادوار كلها خرج من هذا اننا ان حكنا بالقطع لم نقض من
الخمس عشرة الا صلوات سبعة ايام وصيامها ان رددنا المبتدأة الى يوم وليلة وهي ايام الدم سوى
اليوم الاول وان رددناها الى ست أو سبع فان لم تجاوز ايام العادة وكان الرد الى ست قضتها

وبالله التوفيق *

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يجوز الانتباذ في جميع الاوعية من الخبز والحشيش والجلود والدباء وهي القرع والمزفت والنحاس وغيرها ويجوز شربه منها ما لم يصير مسكراً كما سبق وأما الاحاديث المشهورة في الصحيحين عن ابن عباس وغيره رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن الانتباذ في الدباء والحنتم» وهي جرار خضر وقيل كل الجرار والنقير وهي الحشيشة المنقورة من النخل والمزفت والمقير وهو المطلي بالزفت واقار فهي منسوخة بحديث يريدة الذي قدمناه قريباً وقد بسط ذلك بدلائله في أول شرح صحيح البخاري ثم في شرح مسلم

وبالله التوفيق *

(فرع) شرب الخليطين والمنصف اذا لم يصير مسكراً ليس بحرام لكن يكره فالخليطان ما تقع من بسر أو رطب أو تمر أو زبيب والمنصف ما تقع من تمر ورطب وسبب الكراهة ان الاسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل ان يتغير طعمه فيظن الشارب انه ليس مسكراً وهو مسكر دليل الكراهة حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن يخاط الزبيب والتمر والبسر والتمر» وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً» وفي رواية «لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبذا» وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من شرب النبيذ منكم فليشر به زيبياً فرداً أو تمرأ فرداً أو بسرأ فرداً» وعن قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تنبذوا الزهو والرطب جميعاً ولا تنبذوا الزبيب والتمر جميعاً وانتبذوا كل واحد منهما على حدته» وعن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وروي هذه الروايات كلها مسلم وروى البخاري وغيره بعضها أيضاً والله أعلم *

من خمسة ايام وان ردت الي سبعم فمن أربعة ايام وان جاوزناها ورددت الي ست قضتها من يومين وان ردت الي سبع فمن يوم واحد وما ان حكمتنا بالسحب فان رددناها الي يوم واحد قضت صلوات سبعة ايام وهي ايام الدم سوى اليوم الاول ولا تقضى غير ذلك وفي الصوم قولان اظهرهما لا تقضى الا صيام ثمانية ايام وهي ايام الدم كلها والثاني تقضى صيام الحسة عشر ولفظ الوسيط تعبير عن القول الاول أنه لا يلزمها الا قضاء تسعة ايام في رمضان لانها صامت سبعة في ايام النقاء من الشطر الاول ولولا ذلك النقاء لما لزمها الا ستة عشر فاذا حسبنا سبعة بقي تسعة والصواب ما قلناه وهو المذكور في التهذيب وغيره ولولا النقاء لما لزمها الا خمسة عشر وإنما تلزم الستة عشر اذا أمكن انبساط اكثر الحيض على الستة عشر وهو غير ممكن في المثال الذي

قال المصنف رحمه الله * ﴿ وأما السكاب فهو نجس لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «دعى إلى دار فأجاب ودعى إلى دار فلم يجب فقيل له في ذلك فقال ان في دار فلان كلبا فقيل له وفي دار فلان هرة فقال الهرة ليست بنجسة» فدل على أن السكاب نجس ﴾ *

﴿الشرح﴾ مذهبا ان السكاب كلها نجسة المعلم وغيره الصغير والكبير وبه قال الاوزاعي وأبو حنيفة واحمد واسحق وأبو ثور وأبو عبيد وقال الزهري ومالك وداود هو طاهر وإنما يجب غسل الأبناء من ولوغه تعبدا وحكى هذا عن الحسن البصرى وعروة بن الزبير واحتج لهم بقول الله تعالى « فكلوا مما أمسكن عليكم » ولم يذكر غسل موضع امساكها وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « كانت السكاب تقبل وتدبر في المسجد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » ذكره البخارى في صحيحه فقال وقال احمد بن شبيب حدثنا ابي الى آخر الاسناد والتمن واحمد هذا شيخه ومثل هذه العبارة محمول على الاتصال وان البخارى رواه عنه كما هو معروف عند أهل هذا الفن وذلك واضح في عاوم الحديث وروى البيهقي وغيره هذا الحديث متصلا وقال فيه « وكانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » واحتج اصحابنا بحديث ابي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا ولغ السكاب في اناء احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » رواه مسلم وعن ابي هريرة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه السكاب أن يغسله سبع مرات أولاها بالتراب » رواه مسلم وفي رواية له « طهر اناء احدكم اذا ولغ السكاب فيه ان يغسل سبع مرات » والدلالة من الحديث الاول ظاهرة لانه لو لم يكن نجسا لما أمر باراقته لانه يكون حينئذ اتلاف مال وقد نهينا عن اضاعه المال والدلالة من الحديث الثانى ظاهرة أيضا فان الطهارة تكون من حدث أو نجس وقد تعذر الحمل هنا على طهارة الحدث فتعينت طهارة النجس وأجاب اصحابنا عن احتجاجهم بالآية بان لنا خلافا معروفا في أنه يجب غسل ما أصابه السكاب ام لا فان لم نوجه فهو

تسكلم فيه وان رددناها الى ست أو سبع فان ردت الى ست قضت صلوات خمسة ايام وهى ايام الدماء التى لم تصل فيها بعد المزد لان جملتها ثمانية ويقع منها فى المزد ثلاثة وان ردت الى سبع قضت صلوات اربعة واما الصوم فعلى أحد القولين تقضى صيام الخمسة عشر جميعا وعلى اظهرهما ان ردت الى ست قضت صيام عشرة ايام ثمانية منها ايام الدم فى الخمسة عشر ويومان نقاء وقما فى المزد لتبين الحيض فيهما وان ردت الى سبع قضت صيام احد عشر يوما هذا تمام الكلام فى المبتدأة التى لا تميز لها

قال ﴿ الثالثة المميزة وهى التى ترى يوما دما قويا ويوما دما ضعيفا فان أطبق الضعيف بعد الخمسة عشر حيضها خمسة عشر يوما لاحاطة السواد بالضعيف المتخلل وكل ذلك تفريع على

معفو للحاجة والمشقة في غسله بخلاف الاناء واما الجواب عن حديث ابن عمر فقال البيهقي مجيباً عنه اجمع المسلمون علي نجاسة بول الكلب ووجوب الرش علي بول الصبي فالكلب أولي قال فكان حديث ابن عمر قبل الامر بالغسل من ولوغ الكلب او ان يولها خفي مكانه فمن تيقنه لزمه غسله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما الخنزير فنجس لانه أسوأ حالا من الكلب لانه مندوب الي قتله من غير ضرر فيه ومنصوص علي تحريمه فاذا كان الكلب نجسا فالخنزير أولي واما ما تولد منها أو من أحدهما فنجس لانه مخلوق من نجس فكان مثله﴾ *

﴿الشرح﴾ نقل ابن المنذر في كتاب الاجماع اجماع العلماء علي نجاسة الخنزير وهو أولي ما يحتج به لو ثبت الاجماع ولكن مذهب مالك طهارة الخنزير ما دام حيا وأما ما احتج به المصنف فكذا احتج به غيره ولا دلالة فيه وليس لنا دليل واضح علي نجاسة الخنزير في حياته وقوله مندوب الي قتله من غير ضرر فيه احتراز من الحية والعقرب والجدأة وسائر الفواسق الخمس وما في معناها فانها طاهرة وان كان مندوبا الي قتلها لكن لضررها وأما قوله ان المتولد منها أو من أحدهما حيوان طاهر نجس فهو متفق عليه عندنا: ولو ارتفع جدى من كلبة ونبت لحمه علي لبنها ففي نجاسته وجهان أصحهما ليس بنجس وقد سبقا في أول الباب وقوله لانه مخلوق من نجس فكان مثله ينقض بالدود المتولد من الميتة ومن السرجين فانه طاهر علي المذهب وبه قطع الجمهور كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى وكان ينبغي ان يقول لانه مخلوق من حيوان نجس ليحترز عما ذكرناه فان الميتة لاتسمى حيوانا وقد يمنع من هذا الاعتراض ويقال الدود لا يخلق من نفس الميتة ونفس السرجين وإنما يتولد فيها كدود الخلل لا يخلق من نفس الخلل بل يتولد فيه وقد أجاب القاضي أبو الطيب بهذا الجواب عن نحو هذا الاعتراض في مسألة طهارة المنى والله أعلم: واما بقى الميوانات غير الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما فهي طاهرة كلها وسيأتي بيانه قريبا ان شاء الله تعالى في

ترك التلفيق فاما اذا استمر تعاقب السواد والحمرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لفوات شرطه ﴿المتبداة اذا كانت مميزة ننظر ان كانت فاقدة لشرط التمييز فهي كالفائدة لاصل التمييز وحكمها مامسبق نظيره لورأت يوما سوادا ويوما حمرة الي آخر الشهر فهي فاقدة لاحد شروط التمييز وهو أن لا يجاوز القوى الخمسة عشر وقوله في هذا المثال فاقدة للتمييز لفوات شرطه أى التمييز المعتبر وإلا فهي واجدة لاصله وإن كان واجدة لشرط التمييز فعلي قول السحب حيضها الدماء القوية في الخمسة عشر مع لئقاء المتخلل والضعيف المتخلل وعلي قول اللقط حيضها القوي دون ما يتخلله مثله رأت يوما سوادا ويوما حمرة الي آخر الخمسة عشر ثم استمرت الحمرة بعد الخمسة عشر أما لصفة التقط فحيضها علي قول السحب جميع

مسائل الفرع * قاله المصنف رحمه الله *

﴿وأما ابن مالا يؤكل لحمه غير الآدمي ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري هو طاهر لانه حيوان طاهر فكان لبنة طاهراً كالشاة والمنصوص انه نجس لان اللبن كالحم المذكي بدليل انه يتناول من الحيوان ويؤكل كما يتناول اللحم المذكي ولحم مالا يؤكل نجس فكذا لبنة﴾ *

﴿الشرح﴾ الابان اربعة اقسام: احدها لبن ما كور اللحم كالابل والبقر والغنم والخيل والظباء وغيرها من الصيود وغيرها وهذا طاهر بنص القرآن والاحاديث الصحيحة والاجماع * (والثاني) لبن الكلب والخنزير والمتولد من احدهما وهو نجس بالاتفاق (الثالث) ابن الآدمي وهو طاهر علي المذهب وهو المنصوص وبه قطع الاصحاب الا صاحب الحاوي فانه حكى عن الانماطي من اصحابنا انه نجس وانما يحل شربه للطفل للضرورة ذكره في كتاب البيوع وحكاه الدارمي في آخر كتاب السلم وحكاه هناك الشاشي والرويانى وهذا ايس بشيء بل هو خطأ ظاهر وانما حكى مثله للتحذير من الاعتراض به وقد نقل الشيخ أبو حامد في تعليقه عقب كتاب السلم اجماع المسلمين علي طهارته قال الرويانى في آخر باب بيع الفرر اذا قلنا بالمذهب ان الآدمية لاتنجس بالموت فماتت وفي ثديها لبن فهو طاهر يجوز شربه وبيعه (الرابع) ابن سائر الحيوانات الطاهرة غير ماذ كرنا والصحيح المنصوص نجاستها وقال الاصطخري طاهرة وقد ذكر المصنف دليل الوجيهن وعن قال بطهارته أبو حنيفة وبنجاسته مالك وأحمد وداود فان قلنا بالطهارة فهل يحل شربه: فيه وجهان حكاهما المتولي وغيره أصحها جواز شربه لانه طاهر والثاني تحريمه وبه قطع الغزالي في البسيط لانه يقال انه يؤذى ولانه مستقدر فاشبهه الخاط: وجمع جماعة هذا الخلاف وحكى الدارمي في آخر كتاب السلم في لبن الاتان ونحوها ثلاثة أوجه الصحيح أنه نجس لايجوز بيعه والثاني انه طاهر ويجوز بيعه وشربه والثالث طاهر لايجوز بيعه ولا شربه: وقول المصنف لبن مالا يؤكل

الخمسة عشر وعلي قول اللقط أيام السواد وهي ثمانية وقوله المميزه وهي التي ترى يوما دما قويا ويوما دما ضعيفا وهم اشتراط التقطع بين القوى والضعيف ليثبت التمييز فانه كالتفسير للمميزه ولا يشترط ذلك بل يثبت التمييز المعبر وان كان التقطع بين القوى والنقاء والشرط أن لا ترى القوى الا في الخمسة عشر ويكون المجاوز هو الضعيف ولا فرق في الضعيف المجاوز بين أن يكون دائما أو منقطعا وقوله وكل ذلك تفريع علي ترك التلفيق أى قول السحب وانما كان يحسن قوله وكل ذلك اذا جري تفريع طويل ولم يجزها كثيرا شئ *

قال (الرابعة) الناسية فان أمرنا بالاحتياط على الصحيح فحكمها حكم من أطبق الدم عليها علي قول السحب اذا ما من نقاء الا ويحتمل أن يكون حيا وانما تفارقها في أنا لانها بتجدد الوضوء في وقت النقاء لان الحدث في صورته غير متجدد ولا بتجدد الغسل اذا التقطع مستحيل في حالة

غير الآدمي فيه وجهان: اطلاقه يقتضى دخول الكلب والخنزير وكان ينبغي أن يقول من الحيوان الطاهر وكأنه ترك بيانه لظهوره والله أعلم *

(فرع) الانفحة ان أخذت من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها وقد أكلت غير اللبن فهي نجسة بلا خلاف وان أخذت من سخلة بحت قبل أن تأكل غير اللبن فوجهان الصحيح الذى قطع به كثيرون طهارتها لان السلف لم يزالوا يجنون بها ولا يمتنعون من اكل الجبن المعمول بها * وحكي العبدري عن مالك واحمد فى اصح الروايتين عنه نجاسة الانفحة الميتة كذهبننا: وعن أبى حنيفة واحمد فى الرواية الاخرى انها طاهرة كالبيض * دليلنا انها جزء من السخلة فاشبهت اليد بخلاف البيضة فانها ليست جزءا: ولنا فى البيضة فى جوف الدجاجة الميتة ثلاثة أوجه سبقت فى باب الآنية احدها انها طاهرة واثانى نجسة واصحها ان كانت تصلبت فطاهرة والا فنجسة وأما اللبن فى صرع شاة ميتة فنجس عندنا بلا خلاف وسبق بيانه فى باب الآنية والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وأما رطوبة فرج المرأة فالمنصوص أنها نجسة لانها رطوبة متولدة فى محل النجاسة فكانت نجسة ومن اصحابنا من قال هى طاهرة كسائر رطوبات البدن﴾ *

﴿الشرح﴾ رطوبة الفرج ماء أبيض متردد بين المذى والعرق فهذا اختلف فيها ثم ان المصنف رحمه الله رجح هنا وفى التنبيه النجاسة ورجحه أيضا البندنجي: وقال البغوى والرانعي وغيرهما الاصح الطهارة وقال صاحب الحاوى فى باب ما يوجب الغسل نص الشافعي رحمه الله فى بعض كتبه على طهارة رطوبة الفرج وحكى التنجيس عن ابن سريج فحصل فى المسألة قولان منصوصان للشافعي أحدهما ما نقله المصنف والآخر نقله صاحب الحاوى والاصح طهارتها ويستدل للنجاسة

انتفاء الدم وعلى قول التلفيق يغشاها الزوج فى أيام النقاء وهى طاهرة فيها فى كل حكم ﴿

الناسية لعادتها قد نزلها من كل وجه وهى المتحيرة وقد نزلها من وجه دون وجه كما فى حالة الاطباق فاما المتحيرة فيعود فيها القولان المذكوران عند الاطباق ان قلنا هى كالمبتدأة فكما ما تقدم وان أمرنا بالاحتياط وهو الصحيح بنينا أمرها على قول التلفيق ان قلنا بالسحب فتحتمل فى أزمنة الدم من الوجوه التى ذكرناها فى حالة الاطباق بلا فرق لاحتمال الحيض والطبر والانتقطاع وتحتاط فى أزمنة النقاء أيضا اذ من نقاء الا ويحتمل أن يكون حيضا نعم لا تؤمر بالغسل فى وقت النقاء لان الغسل انما يجب لاحتمال الانتقطاع ولا انتقطاع فى حالة انتفاء الدم وكما لا تؤمر بتجديد الغسل لا تؤمر بتجديد الوضوء أيضا لان ذلك انما يجب لتجدد الحدث ولا تجدد فى وقت النقاء فاذا يكفينا لزمان النقاء الغسل عنه انتضاع كل نوبة من نوب الدماء وان قلنا بالقطع فعليها أن تحتاط فى أيام الدم وعند كل انتقطاع وأما فى أزمنة النقاء فهى طاهر فى الغشيان وسائر الاحكام ولك أن تستدرك من

أيضا بحديث زيد بن خالد رضي الله عنه أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال «أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفعل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم زاد البخاري فسأل علي بن أبي طالب والزيبر ابن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك: وعن أبي بن كعب رضي الله عنه: أنه قال «يارسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلي ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي» رواه البخاري ومسلم وهذان الحديثان في جواز الصلاة بالوضوء بلا غسل مني وخان كما سبق في باب ما يوجب الغسل وأما الأمر بغسل الذكر وما أصابه منها فثبت غير منسوخ وهو ظاهر في الحكم بنجاسة رطوبة الفرج والقائل الآخر يحمله على الاستحباب لكن مطلق الأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء والله أعلم: وقول المصنف رطوبة فرج المرأة فيه نقص والاحسن رطوبة الفرج فانه لا فرق بين رطوبة فرج المرأة وغيرها عن الحيوان الطاهر كما سبق والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿وَأَمَّا مَا نَجَسَ بِهِ ذَلِكَ فَهُوَ الْأَعْيَانُ الطَّاهِرَةُ إِذَا لَاقَاهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّجَاسَاتِ وَاحِدَهُمَا رَطْبٌ فَيَنْجَسُ بِتِلْقَائِهَا﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الذي قاله واضح لاختفاء به لكن يستثنى من هذا الاطلاق اشياء احدها الميتة التي لانفس لها سائله فانها نجسة على المذهب ولا تنجس ماماتت فيه على الصحيح (الثاني) النجاسة التي لا يدركها الطرف لا تنجس الماء راثوب على الاصح كما سبق (الثالث) الهرة اذا اكلت نجاسة ثم ولعت في ماء قليل او مائع قبل ان تعيب لا تنجسه على احد الاوجه (الرابع) اذا لاقت النجاسة قلتين فصاعدا من الماء

من جملة اللفظ على قوله وانما تفارقها في آناء لامرها بتجديد الوضوء في أيام النقاء وتقول انما ينتظم هذا الكلام ان لو كانت المتحيرة عند الاطباق مأمورة بتجديد الوضوء لتكون هذه مفارقة لها ومعلوم انها لا تؤمر بتجديد الوضوء وانما تؤمر بتجديد الغسل فكان الاحسن أن يقول وانما تفارقها في آناء لان امرها بتجديد الغسل وكذلك بتجديد الوضوء: واما النجاسة التي نسبت عادت من وجه دون وجه فتحتاط على مقتضى قول التاميق مع رعاية ما نذكره: مثله قالت أضلت خمسة في العشرة الاولى من الشهر وقد تقطع الدم والنقاء عليها يوما يوما واستحيضت فان قلنا بالسحب فاليوم العاشر طهر لانه نقاء لم يتخلل بين دمي حيض ولا غسل عليها في الحسة الاولى لتعذر الاقطاع فاذا انقضت اغتسلت وبعدها لا تغتسل في أيام النقاء وتغتسل في آخر السابع والتاسع لجواز الابتداء في أول الثالث والخامس وهل تغتسل في آثناء السابع والتاسع منهم من قال نعم لا مكان الاقطاع في الوسط وغلطهم المعظم لان الاقطاع في الوسط لو فرض ههنا لفرض ابتداء في آثناء الثاني أو الرابع وهي تقية فيهما فان قلت اذا خرج اليوم العاشر انحصر الضلال في التسعة والحسة التي هي قدر الحيض زائدة على نصف التدمه فهلا كان لها حيض بيقين كما كان في حالة الاطباق فالجواب أن اضلال الحسة في التدمه الممتدعة يوجب التردد في مقدار الحيض لان

فلم تغيره لا تنجسه

(فرع) في مسائل تتعلق بالنجاسات (أحدها) شعر الميتة نجس على المذهب الامن الا دمي
فطاهر على المذهب سواء انفصل في حياته او بعد موته وقد سبق تفصيل الشعور في باب الانية
وسبق فيه ان المذهب نجاسة عظم الميتة وسبق فيه ان مالا يؤكل لحمه اذا ذبح كان نجسا (الثانية)
قال اصحابنا الاعيان جماد وحيوان وماله تعلق بالحيوان فالجماد كاه طاهر الا الحمر وكل نبيذ مسكر
وحكى وجه ان النبيذ طاهر ووجه ان الخمر المحترمة طاهرة وان باطن العنقود اذا استحال خرا طاهر
وهذه الاوجه سبق بيانها وهي شاذة ضعيفة والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا ولا جزءا
من حيوان ولا خرج من حيوان وقولنا ولا كان حيوانا احتراز من الميتة وقولنا ولا جزءا من
حيوان احتراز من العضو المبان من الشاة ونحوها في الحياة وقولنا ولا خرج من حيوان احتراز
من البول والروث وغيرهما من النجاسات المنفصلة عن باطن الحيوان واما الحيوان فكاه طاهر الا
السكاب والخنزير والمتولد من أحدهما وحكى صاحب البيان وجها عن الصيدلاني ان الدود المتولد
من الميتة نجس وهذا شاذ مردود والصواب الجزم بطهارته كذا اثر الحيوان واما ماله تعلق بالحيوان
كالميتة والفضلات فقد سبق تفصيله وبيان الطاهر منه من النجس والله اعلم (الثالثة) النجاسة المستقرة
في الباطن لاحكم لها ما لم يتصل بها شيء من الظاهر مع بقاء حكم الظاهر عليه كما اذا ابتلع بعض خيط
فخصل بعضه في المعدة وبعضه خارج في الفم او ادخل في دبره اصبغه او عودا وبقي بعضه خارجا
فوجهان سبقا في اول باب ما ينقض الوضوء اصحها وبه قطع الاكثرون ثبتت لها حكم النجاسة
فلا تصح صلاته ولا طوافه في هذه الحال لانه مستصحب بمتصل بالنجاسة والثاني لا يثبت حكم
النجاسة وقد سبق هناك توجيهها وبيان قائلها وما يفرغ عليهما من المسائل والله اعلم (الرابعة)
في الفتاوى المنقولة عن صاحب الشامل ان الولد اذا خرج من الجوف طاهر لا يحتاج الى غسله
باجماع المسلمين قال ويجب ان يكون البيض كذلك فلا يجب غسل ظاهره والنجاسة الباطنة لاحكم
لها ولهذا اللبن يخرج بين فرث ودم وهو طاهر حلال وهذا الذي قاله ان النجاسة الباطنة لاحكم

بتقدير تأخر الحيض الى الخمسة الاخيرة لا تكون الا ن حائضا الا في ثلاثة ايام منها لان السادس تقاء لم يتخلل
بين دمي حيض وكذلك الاشر وفي حالة الاطباق لا ترد في قدر الحيض فلماذا اقرقا في تيقن الحيض
واما اذا قلنا بالاقطان لم يجاوز ايام العادة للحكم كما ذكرنا في قول السحب الا انها طاهرة في ايام
التقاء في كل حكم وانها تغتسل عقيب كل نوبة من نوب الدم في جميع المدة لان المتقطع حيض وان جاوزنا
ايام العادة حيضنا خمسة ايام وهي الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع وبتقدير انطباق الحيض
على الحيضة الاولى بتقدير تأخرها الى الخمسة ثمانية فليس لها في الخمسة الثانية الا يوم ادم وهما السابع والتاسع
فتضم اليها الحادى عشر والثالث عشر والخامس عشر فهي اذا حائض في السابع والتاسع يقيين

لها وفي البيض هو اختياره وقد قدمنا الخلاف فيهما (الخامسة) قال صاحب التتمة الوسخ المنفصل من بدن آدمي في الحمام وغيره حكمه حكم ميتة الأدمي لانه متولد من البشرة قال وكذا الوسخ المنفصل عن سائر الحيوان حكمه حكم ميتته وهذا الذي قاله في وسخ الأدمي ضعيف لم اره لغيره والمختار القطع بطهارته لانه عرق جامد (السادسة) قال أصحابنا رحمهم الله اذا اكلت البيهمة جبا وخرج من بطنها صحيحاً فان كانت صلابته باقية بحيث لو زرع نبت فعينه طاهرة لكن يجب غسل ظاهره للاقاة النجاسة لانه وان صار غذاءاً لها فما تغير الى الفساد فصار كالماتع نواة وخرجت فان باطنها طاهر ويظهر قشرها بالغسل وان كانت صلابته قد زالت بحيث لو زرع لم ينبت فهو نجس ذكر هذا تفصيل هكذا القاضى حسين والمتولي والبعوى وغيرهم (السابعة) الزرع انابت على السرجين قال الاصحاب ليس هو نجس العين لكن بنجس بملاقاة النجاسة نجاسة مجاورة واذا غسل طهر واذا سنبل فجابانه الخارجة طاهرة قطعاً ولا حاجة الي غسلها وهكذا القناء والخيار وشبههما يكون طاهراً ولا حاجة الي غسله قال المتولي وكذا الشجرة اذا سقيت ماء نجساً فاغصانها واوراقها وثمارها طاهرة كلها لان الجميع فرع الشجرة ونماؤها قال البغوي واذا خرج من فرجه ودفعه طاهر العين ولكن ظاهره نجس فاذا غسل طهر *

(فرع) المسك طاهر بالاجماع ويجوز بيعه بالاجماع وقد حكى الماوردي في كتاب البيوع عن الشيعة انهم قالوا هو نجس لا يجوز بيعه وهو غلط فاحش مخالف للاحاديث الصحيحة والاجماع وسنوضح المسألة بادلها ان شاء الله تعالى في باب مانه عن بيع الغرر حيث ذكره المصنف والاصحاب * (فرع) قال الماوردي والرويانى في آخر باب بيع الغرر اما الزباد فهو لبن سنور في البحر رائحته كرائحة المسك قالوا فاذا قلنا بنجاسة لبن مالا يؤكل لحمه ففي هذا وجهان أحدهما أنه نجس لا يجوز بيعه ا تباراً بنجسه وانما في طاهر كالمسك هذا كلام الماوردي والرويانى والصواب طهارته وصحة بيعه لان الصحيح ان جميع حيوان البحر طاهر يحل لحمه ولبنه كما ينوضحه في باب ان شاء الله تعالى: هذا على تقدير تسليم ما ذكره الماوردي انه لبن هذا السنور البحرى وقد سمعت جماعة من

لدخولها في كل تقدير والله أعلم

قال ﴿الباب الخامس في النفاس﴾

﴿واكثره ستون يوماً وأغلبه أربعون يوماً وأقله لحظة (ز) والتعويل فيه على الوجود﴾
 أكثر النفاس ستون يوماً خلافاً لابي حنيفة واحديث قالوا اكثره اربعون يوماً وروا عن مالك فيه روايتين احدهما مثل مذهبننا والاخرى انه لا حد له ويرجع الى اهل الخبرة من النساء فتجلس اقصى ما تجلس النساء: لنا الرجوع لي اكثر ما وجد وعهد كما ذكرنا في الحيض وقد روى عن الاوزاعى انه قال عندنا امرأة ترى النفاس شهرين وعن ربيعة ادركت النساء يقولون اكثر ما تنفس المرأة ستون يوماً وان تعلم المسألة مع الحاء

اهل الخبرة بهذا من الثقة يقولون بان الزباد انما هو عرق سنور برى فعلي هذا هو طاهر لا خلاف
لكن قالوا انه يغلب فيه اختلاطه بما يتساقط من شعره، فينبغي ان يحترس عما فيه شيء من
شعره لان الاصح عندنا نجاسة شعر ما لا يؤكل لحمه اذا انفصل في حياته غير الآدمي والاصح ان
سنور البر لا يؤكل والله اعلم * قال المصنف ر - والله *

ولا يطهر من النجاسات بالاستحالة الا شيثان أحدهما جلد الميتة وقد دللنا عليه في موضعه
والثاني الحرة اذا استحالت بنفسها خلا فتطهر بذلك لما روى عن عمر رضى الله عنه انه خطب
فقال «لا يحل خل من خمر قد أفسدت حتى يبدأ الله افسادها فمذ ذلك يطيب الخل رلا بأس أن
يشترى من أهل الذمة خلا ما لم يتعمدوا الي افساده» ولانه انما حكم بنجاستها للشدة المطربة الداعية
الى الفساد وقد زال ذلك من غير نجاسة خلفتها فوجب أن يحكم بطهارته * * *

﴿ الشرح ﴾ أما قوله لا يطهر بالاستحالة الا شيثان فقد يورد عليه ثلاثة أشياء وهي العاقبة
والمضغة اذا نجسناها فانها يطهران بمصيرهما حيوانا والثالث البيضة في جوف الدجاجة الميتة
اذا حكنا بنجاستها فانها تطهر بمصيرها فرخا بلا خلاف كما سبق في باب الآنية وبجواب عن البيضة
بأنها ليست نجسة العين وانما تنجست بالمجاورة وأما العاقبة والمضغة ففرعها على الاصح وهو طهارتهما
وقد سبق بيانهما قريبا فاكتفى به وأما قول عمر رضى الله عنه فآخره قوله يتعمدوا الي افساده وقد
رواه البيهقي دون قوله ولا بأس ان يشترى الي آخره قوله أفسدت هو بضم الهمزة ومعناه خللت
وقوله حتى يبدأ الله افسادها هو بفتح الياء من يبدأ وبهمزة آخره ومعنى هذا الكلام أن الخمر
اذا خللت فصارت خلا لم يحل ذلك الخل ولكن لو قلب الله الخمر خلا بغير علاج آدمي حل ذلك
الخل وهذا معنى قوله يبدأ الله افسادها يعني بافسادها جعلها خلا وهو افاد للخمر وان كان
صلاحا لهذا المائع من حيث إنه صار حلالا ومالا: وأما قوله ولا بأس أن يشترى من أهل الذمة

والالف والميم بالقف لان ابا عيسى الترمذى روى في جامعه عن الشافعي رضى الله عنه ان دم النفس اذا جاوز
الاربعة لم تدع الصلاة به وذلك فحصل قول علي موافقتهم ووجهه ما روى عن ام سلمة رضى الله عنها قالت
« كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوماً » (١) وهذا على ظاهر المذهب
محمول على الغالب ولا شك في ان غالب النفاس اربعون يوماً واما اقله فلا حد له ويثبت حكم النفاس لما

(١) * (حديث) * أم سلمة كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اربعين يوماً احمد وابو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم من حديث ابى سهل كثير
بن زياد عن مسة الازدية عنها وله الفاظ وفيه من الزيادة وكنا نطلى وجوهنا بالورس والزعفران
وزاد ابو داود ولا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس وأبو سهل وثقه البخارى
وابن معين وضعفه ابن حبان وام مسة مجهولة الحال قال الدارقطنى لا يقوم بها حجة وقال
ابن القطان لا يعرف حالها واغرب ابن حبان فضمه بكثير بن زياد فلم يصب وقال النووى

خلا فمعناه أنه يباح ذلك ولا يمتنع لكونهم كفاراً لا يوثق بأقوالهم بل يباح كما تباح ذبائحهم
وغيرها من أطعمتهم وقد قال الله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وهذا يتناول
الخل وغيره ولا يقبل دعوى أكثر المفسرين ومن تابعهم في تخصيصهم ذلك بالذبايح وعن تابعهم
المصنف في أول باب الربا والصواب ما ذكرنا وقوله من غير نجاسة خلفتها هو بتخفيف اللام أي
جاءت بعدها * أما حكم المسألة فإذا استحالت الحز خلا بنفسها طهرت وسأذكر فرعاً مشتملاً على
نفاس من أحكام التخلل والتخليل ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ وان خللت بخل أو ماح لم تطهر لما روى ان أبا طلحة رضى الله
عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورتوا خمر أققال » اهرقها فقال افلا اخللها قال
لا « فمها من التخليل فدل على انه لا يجوز ولانه لو جاز لندبه اليه لما فيه من اصلاح مال اليتيم ولانه
إذا طرح فيها الخل نجس الخل فإذا زالت بقيت نجاسة الخل النجس فلم يطهر وان نقلها من شمس
الى ظل او من ظل الى شمس حتى تخللت ففيه وجهان احدهما نظهر لان الشدة قد زالت من غير
نجاسة خلفتها والثاني لا تطهر لانه فعل محظور يوصل به الى استعمال ما يخل في الثاني فلم يخل به
كما لو قتل مورثه او نفر صيداً حتى خرج من الحرم الى الحل * ﴿

وجده قتل او كثرو المعنى فيه الرجوع الى الوجود كما ذكرنا ذلك ان تعلم المسألة بالحاء لانه روى عن ابي
حنيفة في أقل النفاس ثلاث روايات احدها مثل مذهبا وهي الاظهر والثانية انه احد عشر يوماً والثالثة
خمس وعشرون يوماً وبالزاي لان المزني قال افله اربعة ايام لان أكثر النفاس مثل أكثر الحيض اربع
مرات فليكن أقله مع اقته كذلك واعلم انه لا فرق في حكم النفاس بين ان يكون الولد حياً او ميتاً كامل الحملته
او ناقصها ولو القت علقته او مضغته وقالت القوابل انه ابتداء خلق الادمي فالدم الذي تجده بعده
نفاس ذكره في التتمة

قال ﴿ فأن رأت قبل الولادة دماً على ادوار الحيض فله حكم الحيض في احد القولين الا في انقضاء
العدة به فلو كانت تحيض خمساً وتطهر خمساً وعشرين فحاضت خمساً وولدت قبل مضي خمسة عشر من الطهر

قول جماعة من مصنفى الفقهاء ان هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد : اخرج ابن
ماجه من طريق سلام عن حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفسا اربعين
يوماً الا أن ترى الطهر قبل ذلك قال لم يروه عن حميد غير سلام وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق
من وجه آخر عن انس مرفوعاً وروى الحاكم من حديث الحسن عن عثمان بن ابي العاص قال
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن اربعين يوماً قال أن سلم من ابي بلال
الاشعري : قلت وقد ضعفه الدارقطني والحسن عن عثمان بن ابي العاص منقطع والمشهور عن
عثمان موقوف عليه *

﴿الشرح﴾ أما حديث أبي طلحة فصحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيحة عن أنس رضي الله عنه أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره بلفظه في المهذب وروى مسلم في صحيحه والترمذي عن أنس قل سئل النبي صلى الله عليه وسلم أنتخذ الخمر خلا قال لا قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقول المصنف روى أن أبا طلحة مما ينكر عليه حيث ذكره بصيغة تمرى وهو حديث صحيح وأبو طلحة اسمه زيد بن سهل سبق بيانه في باب ما يوجب الغسل * أما حكم المسألة فالتخليل عندنا وعند الأكثرين حرام فلو فعله فصار خلا لم يظهور قال البغوي ولا يمكن تطهيره بعد هذا بطريق كالخل إذا وقعت فيه نجاسة * وقال أبو حنيفة تطهر بالتخليل دليلنا هذان الحديثان الصحيحان وأما مسألة النقل من ظل إلى شمس وعكسه فالأصح فيها الطهارة والوجهان جاريان فيما لو فتح رأسها ليصيبها الهواء استعجالاً للحموضة نقله الرافعي * (فرع) الخمر نوعان محترمة وغيرها فالمحترمة هي التي اتخذ عصيرها ليصير خلا وغيرها ما اتخذ عصيرها للخمرية وفي النوعين مسائل (أحدها) تخليلها بطرح عصير أو نخل أو خبز حار أو ملح أو غيرها فيها حرام بلا خلاف عند أصحابنا فإذا خللت فهذا الخمر نجس لعلتين ذكرهما المصنف والأصحاب أحدهما تحريم التخليل والثانية نجاسة الطاروخ بالملافة تستمر نجاستها إذا لم يزل لها

فما بعد الولد نفاس وتقصان الطهر قبله لا يقدر في إفساده ولا في إفساد الحيض الماضي لأن تخلل الولادة أعظم من طول المدة ولو اتصلت الولادة بآخر الحصة وجعلها حيضاً فلا نعد ما من النفاس ولا تقول هو نفاس سبق وكذلك ما يظهر من الدم في حال ظهور مخايل الطلق ﴿ماتراه الحامل من الدم على ترتيب أدوار الحيض هل هو حيض أم لا قال في القديم لا بل هو دم فساد به قال أبو حنيفة وأحمد لقوله صلى الله عليه وسلم «لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض» (١) جعل الحيض

(١) ﴿حديث﴾ لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض أحمد وأبو داود والمحكم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبابا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض جيسة وإسناده حسن وروى الدارقطني عن حديث عبد الله بن عمران العابدی عن ابن عيينة عن عمرو بن مسلم الجندی عن عكرمة عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ حامل حتى تضع أو حائل حتى تحيض ثم نقل عن ابن صاعد أن العابدی تفرد بوصله وإن غيره أرسله ورواه الطبرانی في الصغير من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف وأبو داود من حديث رويغ بن ثابت بلفظ لا يحمل لامرأه يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها بجيسة وروى ابن أبي شيبة عن علي قال نهى رسول الله ﷺ أن توطأ الحامل حتى تضع أو الحائل حتى تستبرأ بجيسة لكن في إسناده ضعف وانقطاع *

ولا ضرورة الى الحكم بانقلابها به طاهرا بخلاف اجزاء الدن قال اصحابنا وسواء في هذا المحترمة وغيرها والمطروح قصدا والواقع فيها اتفاقا بالقاء الربح وغيرها وفي وجه ضعيف يجوز تحليل المحترمة وتطهر به وفي وجه تطهر المحترمة وغيرها اذا طرح بلا قصد حكاهما الرافي والصحيح المشهور انه لا فرق كما سبق (الثانية) لو طرح في العصير بصلا او ملحاً واستعجل به الحوضه قبل الاشتداد فصار خرا ثم انقلبت بنفسها خلا والبصل فيها فوجهان حكاهما الرافي (احدهما) يطهر لانه لا قاه في حال طهارته كاجزاء الدن واصحهما لا يطهر لان المطروح ينجس بالتخمر فستمر نجاسته بخلاف اجزاء الدن للضرورة ولو طرح العصير على خل وكان العصير غالباً بحيث يغمر الخل عند الاشتداد ففي طهارته اذا انقلبت خلا هذان الوجهان ولو كان الخل غالباً يمنع العصير من الاشتداد فلا بأس بل يطهر قطعاً (الثالثة) امسك الخمر المحترمة لتصير خلا جائز هذا هو الصواب الذي قطع به الاصحاب وحكى امام الحرمين عن بعض الخلفيين وجها انه لا يجوز وهذا غلط مردود واما غير المحترمة فيجب اراقها فلو لم يرقها فتخللت طهرت لان النجاسة للشدة وقد زالت وحكى الرافي وجها انها لا تطهر لانه عاص بامساكها فصار كالتخليل والمذهب الاول (الرابعة) متى عادت الطهارة بالتخلل طهرت اجزاء الظرف للضرورة وفيه وجه قال الدارمي ان لم تتشرب شيئاً من الخمر فالقوارير طهرت وان تشربت لم تطهر والصواب الذي قطع به الجماهير الطهارة مطلقاً للضرورة ثم كما يطهر ما يلاقي الخل بعد التخلل يطهر ما فوقه مما اصابه الخمر في حال الغليان قاله القاضي حسين وأبو الربيع الايلاقي وحكاه الرافي عنها ولم يذكر خلافه وهذا الايلاقي بكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت وآخره قاف واسمه طاهر بن عبد الله منسوب الي ايلاق وهي بلاد الشاش المتصلة بالترك قاله السمعاني وهي احسن بلاد الاسلام وانزها قال وكان أبو الربيع هذا بارعا في الفقه تفقه بمرور علي القفال البروزي وبنيسابور علي أبي طاهر الزيادي وبيخارى علي أبي عبد الله الحلبي وأخذ الاصول عن أبي اسحق الاسفرائيني وعليه تفقه أهل الشاش وقد

دليلاً على براءة الرحم فلو قلنا الحامل تحيض لبطلت دلالتها لان فم الرحم ينسد بالحمل فيمتنع خروج دم الحيض فان الحيض يخرج من اقصي الرحم: وقال في الجديد هو حيض وبه قال مالك لقوله صلي الله عليه وسلم «دم الحيض اسود يعرف» اطلق ولم يفصل بين الحامل والحائض ولانه دم في ايام العادة بصفة الحيض وعلي قدره بخار ان يكون حيضاً كدم الحامل والمرضع ولا فرق علي القولين ما تراه قبل حركة الحمل وما تراه بعدها ومنهم من قال القولان فيما بعد حركة الحمل اما من وقت الملقوق الي الحركة فهو كحال الحيات فان قلنا انه ليس بحيض فهو حدث دائم كسلس البول وان قلنا انه حيض حرم فيه الصلاة والصوم والوطء وثبت جميع احكام الحيض إلا أنه لا يحرم فيه الطلاق ولا تقضى به العدة قال الله تعالى «واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن» ثم هذا القول في الدم من التي ولدت بعد خمسة عشر فصاعداً من وقت

سُطت احواله في تهذيب الاسماء *

(فرع) لا يصح بيع الخمر المحترمة على المذهب وحكى الشيخ أبو علي السنجى: بكسر السين المهملة وبالجميم: وجها ضعيفا انه يصح بناء على الوجه الشاذ في طهارتها ولو استحات أجواف حبات العناقيد خمرًا ففي صحة بيعها اعتمادًا على طهارة ظاهرها وتوقع طهارة باطنها وجهان وطردهما في البيضة المستحيل باطنها دما والصحيح البطلان في الجميع *

(فرع) مذهبننا انه يجوز امساك ظروف الخمر والانتفاع بها واستعمالها في كل شيء اذا غسلت وغسلها ممكن وبه قال جمهور العلماء وعن احمد رحمه الله انه يجب كسر دنانها وشق زقوقها دليلنا انها مال وقد نهينا عن اضاعته ولان الاصل ان لا وجوب ولا يثبت شيء يدل على الوجوب وأما حديث أنس رضي الله عنه قال «كنت اسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب شرابا من فضيخ وخمر فاتاهم آت فقال ان الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم الي هذه الجرة فاكسرها فقمت وكسرتها» رواه البخارى ومسلم فليس فيه دليل على وجوب الكسر فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك بل في حديث أبي طلحة الذي ذكره المصنف دليل على عدم الوجوب فان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اهرقها» ولم يذكر اتلاف ظرفها ومن ذكر هذه المسألة من اصحابنا صاحب المستظهرى *

(فرع) قال المتولى في كتاب البيع انتصرف في الخمر حرام على اهل الذمة عندنا وقال أبو حنيفة لا يحرم قال والمسألة مبنية على خطاب الكفار بالفروع ومذهبننا انهم مخاطبون وسأوضح المسألة في أول كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وبه التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء في تحلل الخمر وتحليلها: أما اذا اتقلت بنفسها خلا فتطهر عند جمهور العلماء ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي فيه الاجماع وحكى غيره عن سحنون المالكي انها لا تطهر وأما اذا خللت بوضع شيء فيها فمذهبننا انها لا تطهر وبه قال أحمد والاكترون وقال

انقطاعه أما إذا ولدت قبل تمام خمسة عشر من انقطاعه فهل يكون حيضاً فيه وجهان أحدهما لا لأنه لم يتخلل بينه وبين النفاس طهر كامل واصحها أنه حيض أيضا على هذا القول لأنه قد تقدمه طهر كامل ونقصان الطهر إنما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله وهننا لم يؤثر فيما بعده لان ما بعد الولد نفاس بلا خلاف فأولى أن لا يؤثر فيما قبله وعند هذا لان شرط تحلل الطهر الكامل بين الدمين مطلقا وإنما يشترط ذلك اذا كان كل واحد منهما حيضاً وهننا أحدهما نفاس ولورأت الحامل الدم على عادتها وادت على الاتصال بأخوه ولم يتخلل طهر أصلا ففيه هذا الوجهان ولا خلاف في أن ذلك الدم لا يعد من النفاس لان النفاس لا يسبق الولادة بل هو عند الفقهاء عبارة عن الدم الذي يخرج عقب الولادة ولهذا قطع معظم الاصحاب بأن ما يبدو عند الطلق ليس بنفاس أيضا وقالوا ابتداء النفاس

أبو حنيفة والاوزاعي والليث تطهر وعن مالك ثلاث روايات اصحها عنه ان التخليل حرام فلو
خلها طهرت والثانية حرام ولا تطهر والثالثة حلال وتطهر دليلنا ما سبق * قال المصنف رحمه الله *
(وان احرق السرجين او العذرة فصار رمادا لم يطهر لان نجاستها لعينها ويخالف الحجر فان نجاستها
لمعنى معقول وقد زال) *

(الشرح) مذهبنا انه لا يطهر السرجين والعذرة وعظام الميتة وسائر الاعيان النجسة
بالاحراق بالنار وكذا لو وقعت هذه الاشياء في ملححة أو وقع كلب ونحوه وانقلبت ملححا ولا يطهر
شيء من ذلك عندنا وبه قال مالك وأحمد واسحق وداود وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة طهارة
هذا كله وحكاه صاحب العدة والبيان وجهاً لأصحابنا وقال امام الحرمين قال أبو زيد والخضري
من اصحابنا كل عين نجسة وماها طاهر تفرغاً على القديم اذ الشمس والريح والنار تطهر الارض
النجسة وهذا ليس بشيء وقد فرق المصنف بينها وبين الحجر اذا تخلت والله اعلم *
* قال المصنف رحمه الله * (وأما دخان النجاسة اذا أحرقت ففيه وجهان احدهما انه نجس
لانها اجزاء متحللة من النجاسة فهو كالرماد والثاني ليس بنجس لانه بخار نجاسة فهو كالبخار
الذي يخرج من الجوف) *

(الشرح) الوجهان في نجاسة دخان النجاسة مشهوران ودليلهما المذكور في الكتاب اصحهما
عند الاصحاب النجاسة وجمع الدخان دواخن ويقال في الدخان دخن أيضاً بالفتح وخ بضم
الدال وتشديد الخاء حكاهما الجوهرى والبخار بضم الباء وهو هذا المرتفع كاللدخان وسواء دخان
الاعيان النجسة كالسرجين ودخان الزيت المتنجس ففي الجميع الوجهان ذكره البغوى *
(فرع) قال صاحب الحاوى اذا قلنا دخان النجاسة نجس فهل يعنى عنه فيه وجهان فان قلنا
لا يعنى فصل في التنوير فان مسحه بخرقة يابسة طهر وان مسحه برطوبة لم يطهر الا بالغسل بالماء
وقال صاحب البيان قال أصحابنا اذا قلنا بالنجاسة فعلق باثوب فان كان قليلا عفى عنه وان كان

يحبس من وقت انفصال الولد وحكي صاحب الافصاح وجهها فيما يبدو عند الطلق أنه نفاس
لأنه من آثار الولادة ثم على طريقة المعظم كالانجمل ذلك الدم نفاساً لانجمله حياً كذلك ذكره
القاضى أبو المسكارم في العدة ورأيت له لا يبي عبد الله الحنابلى أيضاً وحكى مع ذلك وجه آخر أنه حيض على
قولنا الحامل تحيض واذا كان الظاهر في هذه الصورة أنه ليس بحيض أيضاً وجب أن يستثني
هذا الدم عن صورة القولين في دم الحامل فانها حامل بعد في تلك الحالة واما الدم الخارج مع
الولد فهل هو نفاس أم لافيه وجهان أحدهما نعم وبه قال ابن القاص وأبو اسحق لانه خارج
بسبب الولادة فصار كالخارج بعدها وأصحها لما ذكرنا أنه لم يخرج عقيب الولادة وقول الاول
يشكل بالبادى عند الطلق فان كلامنا من الاصحاب استبعد عنه من النفاس ثم على الوجه الثاني ما حكم ذلك

كثيراً لم يطهر الا بالغسل وان سود التنور فالصق عليه الخبز قبل مسحه فظاهر أسفل
الريغيف نجس هكذا ذكره الشيخ أبو حامد * قال المصنف رحمه الله *
«واذا ولغ الكلب في اناء او ادخل عضواً منه فيه وهو رطب لم يطهر الا ناء حتى يغسل سبع
مرات احداهن بالتراب لما روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «طهور اناء أحدكم
اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعة احداهن بالتراب» فعلق طهارته بسبع مرات فدل أنه
لا يحصل بما دونه *»

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة هذا صحيح رواه مسلم وقد ذكرناه قبل هذا لكن في رواية مسلم
«أولاهن بالتراب» وأما رواية المصنف «احداهن» فغريبة لم يذكرها البخارى ومسلم وأصحاب الكتب
المعتمدة الا الدارقانى فذكرها من رواية علي رضى الله عنه وقد اختلف العلماء في ولوغ الكلب
فذهبنا انه ينجس ما ولغ فيه ويجب غسل اناءه سبع مرات احداهن بالتراب وبهذا قال اكثر
العلماء حكى ابن المنذر وجوب الغسل سبعة عن ابى هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس
وعمر بن دينار ومالك والاوزاعي واحمد واسحق وابى عبيد وابى ثور قال ابن المنذر وبه اقول
وقال الزهرى يكفيه غسله ثلاث مرات وقال ابو حنيفة يجب غسله حتى يغلب على الظن طهارته
فلو حصل ذلك بمرة أجزاءه وكذا عنده سائر النجاسات العينية قال ويجب غسل النجاسة الحكيمة
ثلاثا وعن أحمد رواية انه يجب غسله ثمانى مرات احداهن بالتراب وهى رواية عن داود أيضا
وقال مالك والاوزاعي لا ينجس الطعام الذى ولغ فيه بل يحل أكله وشربه والوضوء به قالوا
ويجب غسل الاناء تعبدا قال مالك وان ولغ في ماء جاز أن يتوضأ به لانه طاهر وفي جواز غسل
هذا الاناء بهذا الماء روايتان عنه واحتج لابي حنيفة بحديث يرويه عبد الوهاب بن الضحاك
عن اسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبى الزناد عن الاعرج عن أبى هريرة

الدم حكى صاحب التهذيب فيه وجهين اشهرهما أنه كالحارج قبل الولادة لانها قبل انفصال كل
الولد في حكم الحامل الا ترى أنه يجوز للزوج مراجعتها والثاني أنه كالحارج بين الولدين
لخروج بعض الحمل فاذا قلنا أنه نفاس وجب به الغسل وإن لم تر بعد الولادة دما وقتنا لاغسل
على ذات الجفاف ويبطل صومها وعلى الوجه الثانى لا يجب الغسل به ولا يبطل صومها إذا لم تر
بعد الولادة دما أو كان ما بعد الولادة بعد انقضاء النهار وتحصل من الخلاف المذكور في هذه
المسائل وجوه فى أن ابتداء مدة النفاس من أى وقت يحتسب أحدها يحسب من وقت الدم البادى
عند الطلق الثانى من الدم الخارج مع ظهور الولد والثالث وهو الاظهر من وقت انفصال الولد
وحكى إمام الحرمين وجهها أنها لو ولدت ولم تر الدم أياما ثم ظهر الدم فابتداء مدة النفاس من وقت
خروج الدم يحسب لا من وقت الولادة فهذا وجه رابع وموضعه ما اذا كانت الايام المتخللة

عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الأناء قال « يغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » وبالقياس على سائر النجاسات واحتج لاحمد رحمه الله بحديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا ولغ الكلب في الأناء فاغسلوه سبع مرار وعفروه الثامنة في التراب » رواه مسلم واحتج لما لك والاوزاعي في عدم نجاسته وجواز الانتفاع بالطعام بأن الامر بغسل الأناء كان تعبداً ولا يلزم منه نجاسة الطعام واتلافه واحتج اصحابنا والجمهور على وجوب الغسل سبعاً بحديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعاً أولاًهن بالتراب » رواه مسلم وفي رواية عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله سبعاً » رواه البخارى ومسلم وروى هذا المتن في الصحيح جماعة من الصحابة رضى الله عنهم وذكر اصحابنا ايسرة كثيرة ومناسبات لا قوة فيها ولا حاجة اليها مع ما ذكرناه من السنن الصحيحة المتظاهرة: واما الدليل على الاوزاعي ومالك فحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار » رواه مسلم وهذا نص في وجوب اراقته واتلافه وذلك ظاهر في نجاسته فلولا النجاسة لم تجز اراقته وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « طهور اناء احدكم » ظاهر في نجاسته كما أوضحناه في مسألة نجاسة الكلب واما الجواب عما احتج به لابي حنيفة فهو انه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ لان راويه عبد الوهاب مجمع على ضعفه وتركه قال الامام العيني والدراقطى هو متروك الحديث وهذه العبارة هي اشد العبارات توهيناً وجرحاً باجماع اهل الجرح والتعديل وقال البخارى في تاريخه عنده عجائب وهذه ايضا من اوهن العبارات وقال عبد الرحمن بن ابي حاتم امام هذا الفن قال ابى كان عبد الوهاب يكذب قال وحدث باحد حديث كثيرة موضوعة فخرجت اليه فقلت له الاتخاف الله عز وجل فضمن لى ان لا يحدث فحدث بها بعد ذلك واقوال ائمة هذا الفن فيه بنحو ما ذكرته مشهورة واما بسطت الكلام فى هذا الرجل لان مدار الحديث عليه ومدار

دون أقل الطهر وإذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك أن قوله فلو كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين الى آخر المسألة تفريع على قولنا أن الحامل تحيض ولذلك حسن في التصوير تسمية ماراته حيضاً وإلا فهو على القول الآخر ليس بحيض ثم جريان عاداتها بما ذكرناه ليس بشرط بل مهما رأت دماً في زمان الامكان وولدت قبل مضي خمسة عشر من وقت انقطاعه فهو صورة المسألة سواء كان ذلك الدم معتاداً لها أم لا وليعلم قوله ولا في افساد الحيض بالواو لما سبق وقوله لان تحلل الولادة أعظم من طول المدة أى في التأثير وفصل أحد الدمين عن الآخر ولقوة تأثيرها قامت في العدة مقام المدة الطويلة وقوله في الصورة الاخرى وجعلناها حيضاً أى اذا فرغنا على أن ما نراه الحامل حيض ولك أن تقول لاحاجة الى هذا التقييد في الحكم الذى رتبته عليه لان الذى

مذهبهم عليه فاردت ايضاح الحديث وراويه فقد يقال لا يقبل الجرح الا مفسرا ففسرته واما اسماعيل بن عياش فمتفق علي ضعفه وفي روايته عن الحجازيين واختلف في قبول روايته عن الشاميين وقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ومعلوم انه حجازي فلا يحتاج به لولم يكن في الحديث سبب آخر يضعفه وكيف وفيه عبد الوهاب الذي حاله ما وصفناه واما قياسهم علي سائر النجاسات فلا يلتفت اليه مع هذه السنن الصحيحة المتظاهرة علي مخالفتها فان قال فائل منهم حديثكم رواه او هريرة وقد اقي بغسله ثلاثا فالجواب من وجهين احسنهما ان هذا ليس بثابت عنه فلا يقبل دعوى من نسبة اليه بل قد نقل بن المنذر عنه وجوب الغسل سبعا كما قدمناه وقد علم كل منصف ممن له ادني عناية ان ابن المنذر امام هذا الفن اعنى نقل مذاهب العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ان معول الطوائف في نقل المذاهب عليه الجواب الثاني ان عمل الراوي وفتواه بخلاف حديث رواه ليس بقادح في صحته ولا مانع من الاحتجاج به عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والاصوليين وانما يرجع الي قول الراوي عند الشافعي وغيره من المحققين اذا كان قوله تفسيريا للحديث ليس مخالفا لظاهره ومعلوم ان هذا لا يجيء في مسائلنا فكيف نجعل السبع ثلاثا واما الجواب عن ما احتج به احمد وهو ان المراد اغسلوه سبع مرار إحداهن بماء وتراب فيكون التراب مع الماء بمنزلة الغسلتين وهذا التأويل محتمل فيقال به للجمع بين الروايات فان الروايات المشهورة سبع مرات فاذا امكن حمل هذه الرواية علي موافقتها سرنا اليه واما الجواب عما احتج به الاوزاعي ومالك فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم نص علي الامر باراقته واتلافه فوجب العمل به والله اعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿والافضل ان يجعل التراب في غير السابعة ليرد عليه ما ينظفه وفي أيها جعل جازاهموم الخبر﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الذي قاله متفق عليه عندنا ونقل القاضي ابو الطيب أن الشافعي نص في حرمة أنه يستحب جعل التراب في الاولي وكذا قاله أصحابنا وهو موافق لرواية مسلم التي قدمناها فالخامس

علي هذه الصورة انا لانعدها من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق والامر كذلك وإن لم نجعل تلك الخمسة حيضا علي ما سبق بيانه وقوله ما يظهر من الدم في حال ظهور مخايل الطلق ينبغي أن يعلم أيضا بالواو للوجه الذي رويناه *

قال ﴿فاما الدم بين التوأمين فنفاص علي أصح الوجهين وقيل أنه كدم الحامل فان قلنا أنه نفاس فما بعد الثاني معه نفاسان علي وجه ونفاس واحد علي وجه وقيل إن تمدى الاول سستين يوما فنفاسان والا فنفاص واحد﴾ *

في الذم الذي تراه المرأة بين التوأمين وجهان أحدهما أنه ليس بنفاص لانه دم خرج قبل فراغ الرحم فأشبهه دم الحامل والثاني ويحكي عن صاحب التلخيص أنه نفاس لانه خرج عقيب خروج

أنه يستحب جعل التراب في الاولي فان لم يفعل ففي غير السابعة اولى فان جعله في السابعة جاز وقد جاء في روايات في الصحيح سبع مرات وفي رواية سبع مرات أولاها بالتراب وفي رواية اخرها بدل اولاهن وفي رواية سبع مرات السابعة بتراب وفي رواية سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب وقد روي البيهقي وغيره هذه الروايات كلها وفيه دليل على أن التقييد بالاولى وغيرها ليس للاشتراط بل المراد احدهن وهو القدر المتيقن من كل الروايات والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *
﴿وان جعل بدل التراب الجص او الاشنان وما أشبهها ففيه قولان أحدهما لا يجزئه

لانه تطهير نص فيه علي التراب فاخص به كالتيمم والثاني يجزئه لانه تطهير نجاسة نص فيه علي جامد فلم يختص به كالأستنجاء والدباغ وفي موضع القولين وجهان (أحدهما) انهما في حال عدم التراب فاما مع وجود التراب فلا يجوز بغيره قولوا واحدا والثاني انهما في الاحوال كلها * ﴿

﴿الشرح﴾ قوله بدل التراب منصوب علي الظرف والجص بكسر الجيم وفتحها وهو معروف وقد سبق بيانه في باب المياه والاشنان بضم الهمزة وكسرها لغتان حكاهما أبو عبيدة والجواليقي وغيرها وهو معرب وهو بالعربية حرض وقد أوضحت في تهذيب الاسماء واللغات: أما حكم المسألة فخالص المنقول فيها اربعة أقوال رابعها مخرج أظهرها عند الرافعي وغيره من المحققين لا يقوم غير التراب مقامه والثاني يقوم وضححه المصنف في التنبيه والشاشي والثالث يقوم عند عدم التراب دون وجوده والرابع يقوم فيما يفسده التراب كالثياب دون الاواني ونحوها ودله ثل الاقوال ظاهرة مما ذكره المصنف والاحترازات أيضا ظاهرة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان غسل بالماء وحده ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه لان الماء ابلغ من التراب فهو بالجواز اولى والثاني لا يجزئه لانه أمر بالتراب ليكون معونة للماء لتفليظ النجاسة وهذا لا يحصل بالماء وحده * ﴿

﴿الشرح﴾ صورة المسألة أن يغسل بالماء وحده ثمان مرات فهل يجزئه وتقوم الثامنة مقام

نفس وجعل صاحب الكتاب هذا الوجه اصح اقتداء بامام الحرمين لكن الاصح عن الشيخ أبي حامد وأصحابنا العراقيين انما هو الاول وابعهم عليه صاحب التهذيب فان قلنا ليس بنفاس فقال الا كثرون انه ينبنى علي دم الحامل ان جعلناه حيفا فهو اولى والا ففيه قولان والفرق بينهما اذا وضعت احدي التوأمين كان استرخاء الدم قريبا بخلاف ما قبل الولادة فان فم الرحم منسد حينئذ وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قل وقيل انه كدم امل وهو الوجه الثاني من قوله علي أصح الوجهين وليعلم بالماء والالف لان عندها هو نفاس ويحكي مثل ذلك عن مالك وفي كلام بعض الاصحاب ما يقتضي كونه دم فساد وان قلنا الحامل تحيض كالدّم الذي يظهر عند الطلق واما اذا فرغنا علي انه نفاس فهل يعد الثاني معه نفاس واحد أو نفاسان فيه وجهان اظهرهما نفاسان لان انفصال كل واحدة

التراب فيه هذان الوجهان وهما مشهوران الصحيح لا يقوم وقد ذكر دليلها ولكن دليل الاول فاسد جدا وفيه وجه ثالث أنه يقوم عند عدم التراب دون وجوده وطردوا الخلاف فيما لو غمس الاتاء أو الثوب في ماء كثير والاصح انه لا يكفي بل لا بد من التراب والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿وان ولغ كلبان فوجهان (أحدهما) يجب لكل كلب سبع مرات كما أمر في بول رجل بذئوب ثم يجب في بول رجلين ذئوبان والثاني يجزئه في الجميع سبع مرات وهو المنصوص في حرمة لان النجاسة لا تتضاعف بعدد الكلاب بخلاف البول﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا تكرر الولوج من كلب أو كلاب فثلاثة أوجه الصحيح المنصوص انه يكفي للجميع سبع لان النجاسة علي النجاسة من جنسها لا أثر لها كما سند كره ان شاء الله تعالى فيما اذا ولغ كلب في إناء ثم وقع فيه نجاسة وقولنا من جنسها احتراز مما اذا وقع فيه نجاسة ثم ولغ فيه كلب فانها تؤثر فيجب غسله سبعا بعد ان كان مرة والثاني يجب لكل ولغة سبع احدها من التراب لانه يصدق عليه انه ولغ فيه كلب فصار كولو غسله ثم ولغ فيه والثالث انه ان كان تعدد الولوج من كلب كفي سبع ولغاته وان تعددت الكلاب وجب لكل كلب سبع حكاه صاحب الحاوي وغيره وقوله كما أمر في بول رجل بذئوب ثم يجب في بول رجلين ذئوبان كلام عجيب لانه جعله عمدة الدليل ولم ينكر عليه المصنف عند احتجاجه للوجه الثاني بل سلمه وقرره وذكر الفرق مع انه ذكر بعد أسطر أن التقدير في بول الرجلين بذئوبين ضعيف وسوضح المسألة هناك ان شاء الله تعالى والذئوب بفتح الذال المعجمة هي الدلو المملئة ماء هذا قول الاكثرين وقال ابن السكيت هي التي فيها قريب من المد وفيها لغتان التأنيث والتذكير والتأنيث أفصح وجمعها في القلة أذنية وفي الكثرة ذنائب كقلوص وقلايص والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان ولغ في إناء وقعت فيه نجاسة أخرى أجزأ سبع مرات للجميع لان النجاسات تتداخل

من الولادتين عن الاخرى في علي هذا لا يبالى بمجاوزة الدم الستين من الولادة الاولى والثاني هاناس واحدا لانهما في حكم الولد الواحد لا ترى ان العدة لا تنقضي بوضع احدهما فعلي هذا اذا زاد الدم علي ستين من الولادة الاولى فهي مستحاضة واختلفوا في موضع الوجهين قال الصيدلاني موضعهما اذا كانت المدة المتخللة بين الدمين دون الستين أما لو بلغت الستين فهو نفاس آخر لا محالة وهذا ما أشار اليه بقوله وقيل ان تمامي الاول ستين يوما الى آخره: وعن الشيخ أبي محمد انه لا فرق واذا ولدت الثاني بعد الستين وفرعنا علي اتحاد النفاس فما بعده استحاضة ولو سقط عضو من الولد والباقي محتين ورأت في تلك الحالة دما فهل هو نفاس ذكر في التتمة انه علي الوجهين في الدم الخارج بين الولدين والله اعلم: هذا اذا لم يجاوز دم النساء الستين *

ولهذا لو وقع فيه بول ودم أجزأه لها غسل مرة ﴿﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله متفق عليه ونص عليه في حرمة قال ولو غسله مرة ثم وقعت فيه نجاسة غسله ستا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أصاب الثوب من ماء الغسلات فيه وجهان أحدهما يغسل من كل غسلة مرة لان كل غسل يزيل سبع النجاسة والثاني حكمه حكم الاتاء الذي انفصل عنه لان المنفصل كالبلبل الباقي في الاتاء وذلك لا يطهر الا بما بقي من العدد فكذلك المنفصل وان جمع ماء الغسلات فيه وجهان أحدهما الجميع طاهر لانه ماء انفصل من الاتاء وهو طاهر والثاني أنه نجس وهو الصحيح لان السابعة طاهرة والباقي نجس فاذا اختلط ولم يبلغ قلتين وجب أن يكون نجسا ﴿﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قد سبق بيان حكم غسالة نجاسة الكلب وغيره في باب ما يفسد الماء من الاستعمال ونعيد منه هنا ما يتعلق بما ذكره المصنف مختصراً فاذا انفصلت غسالة ولوغ الكلب متغيرة بالنجاسة فهي نجسة قطعاً وان انفصلت نير متغيرة فثلاثة أوجه أو أقوال كما سبق أحدها أنها طاهرة والثاني نجسة والثالث وهو الاصح ان كانت غير الأخيرة فنجسة وان كانت الأخيرة فطاهرة تبعاً للمحل المنفصل عنه فان قلنا بهذا فجمعت السابعة الى الست ولم تبلغ قلتين فوجهان أحدهما الجميع طاهر لان الاتاء محكوم بطهارته الآن والثاني وهو الصحيح أن الجميع نجس لما ذكره المصنف ولو أصاب شيء من ماء غسله ثوبا فان قلنا أنها طاهرة فالثوب طاهر ولا يشترط أمان قلنا نجسة تنجس الثوب وفيما يكفي في غسل ذلك الثوب أوجه أصحابها له حكم ذلك المحل بعد هذه الغسلة فيجب له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعد غسله فيجب غسله بعد ما بقي ويجب الترتيب ان كان ان كان لم يترتب والثاني له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعد ما كان قبلها والترتيب ان كان لم يتقدمها والثالث يكفيه غسلة واحدة وقد ذكر المصنف دليله * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان ولغ الخنزير فقد قال ابن القاص قال في القديم يغسل مرة وقال سائر اصحابنا يحتاج

قال ﴿ أما المستحاضات في النفاس فمن أربع الاولى المعتادة قترد الي عادتها من الاربعين مثلاً ثم بحكم بالطهر بعد الاربعين علي قدر عادتها ثم بتبدىء حيضها ولو ولدت مراراً وهي ذات جنفاف ثم ولدت واستحيضت فهي كالمبتدأة وعدم النفاس لا يثبت لها عادة كما انها لو حاضت خمسة وطهرت سنة وهكذا مرارا ثم استحيضت فلا تقيم الدور سنة بل أقصى ما يرتقي الدور اليه تسعون يوماً وهي ما تنقضي به عنده الآيسة فما فوقه لا تؤثر العادة فيه * ﴿

اذا جاوز الدم الستين فقد دخلت الاستحاضة في النفاس وطريق التمييز بينهما ما تقدم في الحيض: هذا ظاهر المذهب وعليه يبنى تقسيم حالها الى المعتادة والمبتدأة كما ذكر في الكتاب وفيه وجهان آخران أحدهما ان جميع الستين نفاس والزائد عليه استحاضة بخلاف ما في الحيض لان

الى سبع مرات وقوله في القديم مطلق لانه قال يغسل وأراد به سبع مرات والدليل عليه أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب فهو باعتبار العدد أولي *

﴿الشرح﴾ حاصل ما ذكره أن في ولوغ الخنزير طريقين أحدهما فيه قولان وهي طريقة ابن القاص أحدهم يكفي مرة بلا تراب كسائر النجاسات والثاني يجب سبع مع التراب والطريق الثاني يجب سبع قطعاً وبه قال الجمهور وتأولوا نصه في القديم كما أشار اليه المصنف واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب وبه قال أكثر العلماء الذين قولوا بنجاسة الخنزير وهذا هو المختار لان الاصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد ومن قال يجب غسله سبعا أحمد ومالك وفي رواية عنه قال صاحب العدة ويجرى هذا الخلاف الذي في الخنزير فيما أحد أبويه كلب أو خنزير وذكر صاحب التلخيص في المتولد بين الكلب والخنزير قولين وهذا صحيح لان الشرع إنما ورد في الكلب وهذا المتولد لا يسمى كلبا *

(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بلولوغ مختصرة جداً (احداها) قال أصحابنا لا فرق بين ولوغ الكلب وغيره من اجزائه فاذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو منه شيئاً طاهرأ مع رطوبة أحدهما وجب غسله سبعا احداهن بالتراب وقد ذكر المصنف هذا في أوائل مسائل الولوج وقيل يكفي غسله في غير الولوج مرة كسائر النجاسات حكاه المتولي والرافعي وغيرهما وهذا الوجه متجه وقوى من حيث الدليل لان الامر بالغسل سبعا من الولوج إنما كان لينفرم عن مواكلة الكلب وهذا مفقود في غير الولوج والمشهور في المذهب أنه يجب سبعاً مع التراب وبه قطع الجمهور لانه أبلغ في التنفير من مقاربتها واقتنائها والله أعلم (الثانية) لا يكفي التراب النجس علي أصح الوجهين لانه ليس بطهور والثاني يكفي لان الغرض الاستطهار به (الثالثة) لو تنجست أرض ترابية بنجاسة الكلب كفي الماء وحده سبع مرات من غير تراب أجنبي علي أصح الوجهين اذ لا معنى لتريب التراب (الرابعة) قال أصحابنا لا يكفي في استعمال التراب دره على المحل

الحيض محكوم به ظاهراً لا قطعاً فجاز أن ينتقل عنه ألى ظاهر آخر والنفاس مقطوع به اذ الولادة معلومة والنفاس هو الخارج بعد الولادة فلا ينتقل عنه الي غيره الا بيقين وهو مجاوزة الاكثر وعلى هذا يجعل الزائد استحاضة الي تمام طهرها المعتاد أو المردود اليه في المبتدأة ثم ما بعده حيض والوجه الثاني أن الستين نفاس والذي بعده حيض علي الاتصال به لانها دمان مختلفان فيجوز أن يتعقب كل واحد منهما الآخر وأطبق الجمهور على ضعف هذين الوجهين وقالوا ننظر ان كانت معتادة ذاكرة لعادتها مثل ان كانت تنفس فيما سبق أربعين ثم ولدت مرة وجاوز دمها الستين فترد الي الاربعين كما ترد في الحيض الي عاداتها ثم لها في الحيض حالتان ذكر أولهما في السكتاب دون الثانية الأولى أن تكون معتادة في الحيض أيضا فنحكم لها بالطهر بعد الاربعين علي

بل لا بد من ماء يمزجه به ليصل التراب بواسطته الي جميع أجزاء المحل ويتكربن به وسواء طرح الماء علي التراب أو التراب علي الماء أو أخذ الماء الكدر من موضع وغسل به ولا يجب ادخال اليد في الاناء بل يكفي أن يلقيه في الاناء ويحركه وحكي صاحب الحاوي في قدر التراب الواجب وجهين احدهما ما يقع عليه الاسم والثاني ما يستوعب محل الولوج قال صاحب البحر هذا هو المشهور (الخامسة) لو غسله ستا بالماء ثم مزج بالتراب بماء ورد أو خل ونحوه من المائعات وغسله بها السابعة لم يكفه علي الصحيح وفيه وجه مشهور عند الخراسانيين أنه يكفي وهو خطأ ظاهر كما لو غسل السبع بنخل و تراب فانه لا يجزى بالاتفاق (السادسة) لو ولغ الكلب في أناء فيه طعام جامد اتقى ما أصابه وما حوله وبقي الباقي علي طهارته السابقة وينتفع به كما كان كما في الفارة تموت في السمن ونحوه قتاله اصحابنا ومن صرح به صاحب الشامل والبيان وآخرون: قال اصحابنا ضابط الجامد انه اذا اخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع القطعة علي القرب فان تراد فهو مائع (السابعة) لو ولغ في ماء قليل او مائع فأصاب ذلك الماء او المائع ثوبا او بدنا او اناء آخر وجب غسله سبع مرات احداهن بتراب (الثامنة) قال اصحابنا لو ولغ في ماء كثير بحيث لم ينقص بولوغه عن فلتين لم ينجسه ولا ينجس الاناء إن لم يكن اصابه جرمه الذي لم يصله المائع مع رطوبة احدها (التاسعة) قال اصحابنا لو وقع الاناء الذي ولغ فيه في ماء قليل نجسه ولم يطهر الاناء وان وقع في ماء كثير لم ينجس الماء وهل يطهر الاناء فيه خمسة اوجه حكها الاصحاب مفرقة وجمعها صاحب البيان وغيره احدها يطهر لانه لو كان كذلك ابتداء لم ينجس والثاني يحسب ذلك غسلة فيجب بعده ست مرات مع التراب لان الاناء ما لم ينفصل عن الماء فهو في حكم غسلة واحدة والثالث يحسب ستا ويجب سابعة بتراب والرابع ان كان الكلب اصاب نفس الاناء حسب ذلك غسلة وان كان اصاب الماء الذي في الاناء

قدر عادتها في الطهر ثم تحيض قدر عادتها في الحيض واثانية أن تكون مبتدأة في الحيض فنجعل القدر الذي اليه ترد المبتدأة في الطهر استحاضة والذي ترد اليه في الحيض حياضا والخلاف المذكور فيما ثبتت به العادة وفي أنه اذا اجتمعت العادة والتمييز أيهما يقدم يجري ههنا كما في الحيض ولو ولدت المرأة مرارا وهي ذات جفاف ثم ولدت مرة ونفسست واستحيضت فلا نقول عدم النفاس عادة لها وإنما هي مبتدأة في النفاس كالتى لم تلد أصلا وسنذكر حكم المبتدأة وشبهه صاحب الكتاب هذه المسألة بمسألة في الحيض وهي أن المعتادة في الحيض لو كانت تحيض خمسة وتطهر سنة أو سنتين واستمر بها ذلك ثم انها استحيضت فهل نجعل المدة الطويلة طهراً لها قال القفال لا: اذ يبعد أن لا يحكم بحيضها سنة أو سنتين والحد الفاصل بين ما يكون طهراً بين حيضتين ويثبت عادة وبين ما لا يكون كذلك تسعون يوماً خمسة عشر فما دونها حيض والباقي طهر لان غدة الأيسة تنقضي بهذا القدر والعدة وجبت لبراءة الرحم والدور الواحد مظنة البراءة بدليل الاستبراء فهو تصور أن

وتنجس الاناء تبعاً حسب سبب لانه تنجس تبعاً للماء الذي وقع الآن فيه والخامس ان كان الاناء ضيق الرأس حسب مرة وان كان واسعاً طهر ولا حاجة إلى ماء آخر ولا تراب لان الماء يجول فيه مراراً ولم يصح شيء من الأوجه والأظهر انه يحسب مرة (العاشرة) لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم تنزل الا بست غسلات مثلاً فهل يحسب ذلك سناً ام واحدة ام لا يحسب شيئاً فيه ثلاثة أوجه ولم أر من صرح بأصحها ولعل أصحها أنه يحسب مرة كما قال الاصحاب يستحب غسل النجاسة في غير الكلب ثلاث مرات فان لم تنزل عينها الا بغسلات استحب بعد زوال العين غسلة ثانية وثالثة فجعل ما زالت به العين غسلة واحدة (الحادية عشرة) اذ لم يرد استعمال الاناء الذي ولغ فيه الكلب فهل يجب عليه اراقته أم يستحب ولا يجب فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي والبحر وغيرها قال صاحب الحاوي والبحر الاصح الذي قاله الجمهور مستحب ولا يجب قياساً على باقي المياه النجسة بخلاف الخمر فإنه يجب اراقته لان النفوس تطيبها فيخاف الوقوع في شربها والثاني يجب ويحرم الانتفاع به اقول صلى الله عليه وسلم «وليرقه» حديث صحيح رواه مسلم كما سبق بيانه والامر للوجوب عند جمهور الفقهاء ويفرق بينه وبين سائر النجاسات بل المراد هنا الزجر والتنفير من الكلاب والمبالغة في التخليط في ذلك. ولهذا غاظ بالعدد والتراب (الثانية عشرة) لو كان الماء أكثر من قلتين وتغير بالنجاسة ثم ولغ فيه كلب ثم أصاب ذلك الماء ثوباً قال صاحب البحر قال القاضي حسين يجب غسل الثوب سبعا احداً بالتراب لان الماء المتغير بالنجاسة كالخل الذي وقعت فيه نجاسة وكذا رأيت في فتاوى القاضي حسين (الثالثة عشرة) لو أدخل الكلب رأسه في اناء فيه ماء أو مائع وأخرجه ولا يعلم هل ولغ فيه أم لا فان لم يكن علي فمه رطوبة فالمائع طاهر وان كانت عليه رطوبة فظاهر أيضاً على أصح الوجهين وقد سبقت المسألة في باب المياه (الرابعة عشرة) قال أهل اللغة يقال ولغ الكلب يلبغ بفتح اللام فيهما وحكي أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن ابن الاعرابي أن من العرب من يقول ولغ بكسرهما والمصدر منهما ولغا وولوغاً ويقال أولغه صاحبه قال الولوغ في الكلب والسياع كلها أن يدخل لسانه في المائع فيحركه ولا يقال ولغ بشيء من جوارحه غير اللسان ولا يكون الولوغ لشيء من الطير الا الذباب قال ويقال لحس الكلب الاناء وقفنه ولجنه ولجنه بالجيم فيهما كما بمعنى اذا كان فارغاً فان كان فيه شيء قيل ولغو قال صاحب المطالع الشرب اعم من الولوغ فكل ولوغ شرب ولا عكس قال الجوهرى قال أبو زيد يقال ولغ الكلب بشراً ابناً وفي شراً ابناً

يزيد الدور على هذا القدر لما اكتفى به وهذا هو الذي أورده في الكتاب وعلى هذا لو زاد الطهر المتقدم على الاستحاضة على القدر المذكور نظر فيما قبل ذلك ان كان لها طهر على الحد المعتبر جعل طهرها بعد الاستحاضة ذلك القدر والا فحكها في الطهر حكم المبتدأة ووجه تشبيه مسألة النفاس بهذه المسألة انا لا نجعل عدم الحيض في المدة الطويلة عادة لها فكذلك عدم النفاس لا يصير

ومن شر ابنا والله اعلم *

(فرع) سؤر الهرة والبغل والحمار والسباع والفار وسائر الحيوانات غير الكلب والخنزير وما تولد من احدهما طاهر لا كراهة فيه عندنا فاذا ولغ في طعام جاز اكله بلا كراهة واذا شرب من ماء جاز الوضوء به وقد سبقت المألة في باب الشك في نجاسة الماء وسبق هناك الاوجه في الهرة إذا أكلت نجاسة ثم ولغت في ماء أو مائع والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (ويجزى في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام النضح وهو أن يبيله بالماء وان لم ينزل عنه ولا يجزى في بول الصبية الا الغسل لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بول الرضيع « يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام » *

(الشرح) في بول الصبي والصبية اللذين لم يأكلا غير اللبن من الطعام للتغذي ثلاثة أوجه الصحيح أنه يجب غسل بول الجارية ويجزى النضح في بول الصبي والثاني يكفي النضح فيها حكاه الخراسانيون والثالث يجب الغسل فيها حكاه المتولي وهذان الوجهان ضعيفان والمذهب الاول وبه قطع المصنف والجمهور قال البغوي وبول الخنثى كبول الانثى من أى فرجيه خرج ويشترط في النضح اصابة الماء بجميع موضع البول وان يغمره ولا يشترط ان ينزل عنه والغسل أن يغمره وينزل عنه هذه عبارة الشيخ أبي حامد والجمهور وشرحها امام الحرمين فقال النضح أن يغمره ويكأثره بالماء مكأثرة لا يبلغ جريانه وتردده وتقطره بخلاف الغسل فإنه يشترط فيه جريان بعض الماء وتقاطره وان لم يشترط عصره قال الرافعي وغيره لا يبراد الماء ثلاث درجات الاولى النضح المجرد الثانية مع الغلبة والمكأثرة والثالثة أن يضم الي ذلك السيلان فلا يجب الثالثة قطعاً ويجب الثانية على اصح الوجهين والثاني يكفي الاول وأما حديث علي رضي الله عنه فحديث حسن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم أبو عبد الله في المستدرک قال الترمذي حديث حسن ذكره في كتاب الصلاة وقال الحاكم حديث صحيح قال وله شاهدان صحيحان فرواه بلفظه وأبعناه من رواية لبابة بنت الحارث زوجة العباس ومن رواية أبي السمع مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواها ايضاً أبو داود وغيره قال البخاري حديث أبي السمع هذا حديث حسن وثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أم قيس بنت محسن رضي الله عنها أنها « جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم بان لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله

عادة والذي يوافق اطلاق أكثر الاصحاب الرد الي عاداتها في الطهر طالت المدة أو قصرت وقد نص عليه الشيخ أبو حامد والمقتدون به ويدل عليه ظاهر خبر المعتادة التي استفت لها أم سلمة كما سبق فإنه مطلق فوجب اعلام قوله فلا تقيم الدور سنة بالواو لهذا المعنى *

قال في الثانية المبتدأة اذا استحيضت ترد الي لحظة علي قول والي أربعين علي قول: الثالثة

صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضحه عليه ولم يغسله» وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يؤتي بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم فأتي بصبي فبال عليه فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله» وذكر أصحابنا في الفرق بين بول الصبي والصبية من حيث المعنى فرق بين أحدهما أن بولها أنحن والصق بالحمل والثاني أن الاعتناء بالصبي أكثر فانه يحمله الرجال والنساء في العادة والصبية لا يحملها إلا النساء غالباً فالابتلاء بالصبي أكثر وأعم والله اعلم : هذا كلام الاصحاب في المسألة *
واما الشافعي فقال في مختصر المزني يجزىء في بول الغلام الرش واستدل بالسنة ثم قال ولا يبين لي فرق بينه وبين الصبية ونقل صاحب جمع الجوامع في نصوص الشافعي أن الشافعي نص علي جواز الرش علي بول الصبي مالم يأكل واحتج بالحديث ثم قال ولا يبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة ولو غسل بول الجارية كان أحب الي احتياطاً وان رش عليه مالم تأكل الطعام اجزأ أن شاء الله تعالى ولم يذكر عن الشافعي غير هذا قال البيهقي كأن احاديث الفرق بين بول الصبي والصبية لم تثبت عند الشافعي قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح انكاراً على الغزالي رحمه الله في قوله « ومنهم من قاس الصبية علي الصبي وهو غلط لمخالفته النص » قال قوله هذا غير مرضي من وجهين أحدهما كونه جعله وجهاً لبعض الاصحاب مع انه القول المنصوص للشافعي كما ذكرناه والثاني جعله اياه غلطاً وهو يرتفع عن ذلك ارتفاعاً ظاهراً فانه المنصوص ثم ذكر النص الذي قدمناه ثم قال الفرق بينهما حينئذ كأنه قول مخرج لا منصوص ومع هذا لا يذكر كثير من المصنفين غيره قال ولا يقوى ما يذكر من الفرق من جهة المعنى قال وذكر القاضي حسين نص الشافعي انه لا يبين لي فرق بينهما ثم قال وأصحابنا يجعلون في بول الصبية قولين أقيدسها أنه كبول الصبي والثاني يجب غسله قال ابو عمرو ومع ما ذكرناه من رجحان التسوية من حيث نص الشافعي فالصحيح الفرق لورود الحديث من وجوه تعاضدت بحيث قامت الحجة به *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك : مذهبنا المشهور أنه يجب غسل بول الجارية ويكفي نضح بول الغلام وبه قال علي بن ابي طالب وأم سلمة والاوزاعي واحمد واسحق وابوعبيدوداود وقال مالك وابو حنيفة والثوري يشترط غسل بول الغلام والجارية وقال النخعي يكفي نضحهما جميعاً وهو رواية عن الاوزاعي * قال المصنف رحمه الله *

الميزة فحكمها حكم الحائض في شرط التمييز الا أن السنتين ههنا بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم القوي عليه *

إذا استحيضت في النفاس وهي مبتدأة فننظر هل هي مميزة بشرط التمييز ام لا فان لم تكن ففيها قولان أصحهما الرد الي الاقل وهو لحظة والثاني الرد الي الغالب وهو أربعون يوماً وفي المسألة

﴿وماسوى ذلك من النجاسات ينظر فيه فان كانت جامدة كالعذرة أزيلت ثم غسل موضعها علي ما بينه ان شاء الله تعالى وان كانت ذائبة كالبول والدم والخر فانه يستحب منه ثلاثا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاثناء حتي يغسلها؛ إلا أن فانه لا يدرى أين بانت يده» فندب صلى الله عليه وسلم الي الثلاث للشك في النجاسة فدل علي أن ذلك يستحب اذا تيقن وبجوز الاقتصار علي مرة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال «كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتي جعل الصلاة خمساً والغسل من الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة» والغسل الواجب من ذلك ان تكاثر النجاسة بللء حتي تستهلك فيه فان كانت النجاسة علي الارض أجزأتها المكثرة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر في بول الاعرابي بذنوب» وانما أمر بالذنوب لان ذلك يغمر النجاسة وتستهلك فيه وقال ابو سعيد الاصطخري وابو القاسم الانمطي الذنوب تقدير فيجب في بول واحد ذنوب وفي بول اثنين ذنوبان والمذهب أن ذلك ليس بتقدير لان ذلك يؤدي الي أن يطهر البول الكثير من رجل بذنوب ومادون ذلك من رجلين لا يطهر الا بذنوبين وان كانت النجاسة علي الثوب ففيه وجهان أحدهما يجرئه المكثرة كالارض والاني لا يجرئه حتي يعصر لانه يمكن عصره بخلاف الارض والاول أصح وان كانت النجاسة في اناء فيه شيء فوجهان أحدهما يجرئ وفيه المكثرة كالارض والثاني لا يجرئ حتي يراق ما فيه ثم يغسل لقوله صلى الله عليه وسلم: في الكلب يافع في الاثناء «فليهرقه ثم ليغسله سبع مرات» *

﴿الشرح﴾ هذه القطعة فيها احاديث ومسائل: أما الاحاديث فالاول حديث «اذا استيقظ أحدكم» رواه مسلم بلفظه من رواية ابي هريرة رضي الله عنه وأصله في الصحيحين وقد سبق بيانه وما يتعلق به من الفوائد في أول صفة الوضوء ويشكر علي المصنف قوله فيه روى بصيغة تمييز وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فرواه ابوداود ولم يضعفه لكن في اسناده أيوب بن جابر وقد اختلفوا في تضعيفه وأما حديث «أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصبوا علي بول الاعرابي ذنوباً» فرواه البخاري ومسلم من طرق من رواية أنس رضي الله عنه ورواه البخاري أيضاً بمعناه من رواية ابي هريرة وأما حديث «فليهرقه ثم ليغسله سبع مرات» فصحيح رواه مسلم وقد قدمناه

طريقة أخرى عن ابن سريج وأبي اسحق وهي الجزم بالرد الي الاقل والمشهور اثبات القولين كما في الحيض وهو الذي ذكره في الكتاب وحكي في العدة قولاً ثالثاً وهو الرد الي أكثر النفاس ونقله قولاً عن الشافعي غريب نعم هو مشهور بالمرئي وينبغي أن يعلم قوله الي لحظة والي الاربعين كلاهما بالزاي لذلك ثم منهم من خصص ذهابه اليه بالمبتدأة ومنهم من طرده في المعتادة أيضاً وحينئذ يكون مذهبه مثل الوجه الاول من الوجهين اللذين حكيناها في المعتادة علي خلاف

في مواضع من هذا الباب وقوله يبلغ هو بفتح اللام كما سبق بيانه: أما المسائل فأحداها الاعيان
النجسة كالميتة والروث وغيرها لا يطهر بالغسل بل اذا وقعت على طاهر ونجسته لا يمكن تطهيره
حتى تزول عين النجاسة وهكذا اذا اختلطت هذه النجاسات بتراب وغيره فصب عليه الماء لم
يطهر قال اصحابنا ولا طريق الي طهارة هذه الارض الا بان يحفر ترابها ويرمي فلو أتى عليها ترابا
طاهرا او طينها سحت الصلاة عليها: الثانية اذا كانت النجاسة ذائبة كأثر البول والدم والحجر
وغيرها استحب غسلها ثلاث مرات والواجب مرة واحدة ودليلها ما ذكره المصنف وعن أحمد
ابن حنبل رواية انه يجب غسل النجاسة كلها سبع مرات كالسكب ودليلنا حديث ابن عمرو هو
صريح في المرة واطلاق الاحاديث الصحيحة المشهورة كحديث غسل دم الحيض « وصبوا عليه
ذنوبا من ماء » وغير ذلك وبمذهبنا قال الجمهور قال اصحابنا فان لم يزل عين الدم أو طعمه أو طعم
سائر النجاسات الا بغسلات كفاه زوال العين ويستحب بعد ذلك غسلة ثانية وثالثة لحديث « اذا
استيقظ أحدكم »: الثالثة الواجب في ازالة النجاسة الذائبة من الارض المكثرة بالماء بحيث يستهلك
فيه وتطهر الارض بمجرد ذلك وان لم ينصب الماء سواء كانت الارض صلبة أم رخوة هذا هو
الصحيح وفيه وجه أنها لا تطهر حتى ينصب حكاه الخراسانيون بناء على اشتراط العصر في الثوب ووجه
حكاه الخراسانيون وجماعة من العراقيين انه يشترط كون الماء المصبوب سبعة أمثال البول ووجه
انه يشترط في بول كل رجل ذنوب من ماء فلو كان مائة وجب مائة ذنوب وهذا الوجه هو الذي
حكاه المصنف عن الأماطي والاصطخري وهذه الاوجه كلها ضعيفة والمذهب الاول وأما نص
الشافعي رحمه الله أنه يصب على البول سبعة اضعافه وقوله وان بال اثنتان لم يطهر الا بذنوبين
محمول على ما اذا لم تحصل المكثرة الا بذلك أو على الاستحباب والاحتياط ولا يشترط جفاف
الارض بلا خلاف كما لا يشترط جفاف الثوب بلا خلاف وان شرطنا العصر قال اصحابنا ولو
وقع على الارض والثوب وغيرهما ماء المطر حصلت الطهارة بلا خلاف. قول اصحابنا ثم الحجر
والبول والدم وسائر النجاسات الذائبة حكما ما ذكرنا هذا مذهبنا ربه قال مالك وأحمد وداود
والجمهور وقال أبو حنيفة رحمه الله ان كانت الارض رخوة ينزل الماء فيها أجزاءه صبه عليها وان
كانت صلبة لم يجزئه الا حفرها ونقل ترابها دليلنا حديث بول الاعرابي في المسجد وصب الذنوب
عليه وأما الحديث الوارد في الامر بحفره فضعيف الرابعة اذا كانت النجاسة على ثوب ونحوه

ظاهر المذهب ثم ننظر في حال هذه النفساء ان كانت معتادة في الحيض حيث تعد مرد النفاس
فدر طهرها استحاضة ثم تبتدىء الحيض على عادتها وان كانت مبتدأة في الحيض أيضا أقمنا لها
الطهر والحيض كما يقتضيه حال المبتدأة وأما اذا كانت مميزة بشرط التمييز فترد الي التمييز كما في
الحيض وقوله في الكتاب فحكمها حكم الحائض في شرط التمييز غير مجرى على اطلاقه لانا نعتبر

فالواجب المكاثرة بالماء وفيه وجه سبعة الامثال الذي سبق وليس بشيء وفي اشتراط العصر
وجهان اصحهما لا يشترط بل يطهر في الحال وهما مبدان علي الخلاف في طهارة غسالة
النجاسة والاصح طهارتها اذا انفصلت غير متغيرة وقد طهر المحل ولهذا كان الاصح
أنه لا يشترط العصر فان شرطناه لم يحكم بطهارة الثوب مادام الماء فيه فان عصره طهر
حينئذ وان لم يعصره حتى جف فهل يطهر وجهان حكاهما الخراسانيون الصحيح يطهر لانه أبلغ في زوال الماء
والثاني لا يطهر لان الماء الذي وجبت ازالته باق ولان وجوب العصر مفرغ علي نجاسة الغسالة وهي
باقية في الثوب حكما وهذا ضعيف والمعتمد الجرم بالطهارة ولو عصره وبقيت رطوبة فهو طاهر بلا
خلاف (الخامسة) انما كانت النجاسة مانعا في اناء فصب عليه ماء غيره ولم يرقه فهل يطهر الاناء
وما فيه: فيه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران الصحيح منهما لا يطهر ولو غمس الثوب
النجس في اناء دون قيتين من الماء فوجهان الصحيح وبه قطع الجمهور ينجس الماء ولا يطهر الثوب
وقال ابن سريج يطهر الثوب ولا ينجس الماء ولو اوقت الريح الثوب في الماء وهو دون القلتين نجس
الماء ولم يطهر الثوب بلا خلاف ووافق ابن سريج علي النجاسة هنا واستدلوا بهذا علي اشتراطه
النية في ازالة النجاسة وانكر امام الحرمين والغزالي وغيرهما هذا الاستدلال (السادسة) اذا كان داخل
الاناء متنجسا فصب فيه ماء غير النجاسة فهل يطهر في المال قبل اراقة الغسالة: وجهان بناء علي اشتراط
العصر أحقهما الطهارة كالارض والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت النجاسة خمرأ فغسلها وبقيت الرائحة ففيه قولان احدهما لا يطهر كما لو بقي اللون
والثاني يطهر لان الخمر لها رائحة شديدة فيجوز أن تكون لقوة رائحتها تبقى الرائحة من غير جزء
من النجاسة وان كانت النجاسة دما فغسله ولم يذهب الأجزاء لما روى أن خولة بنت يسار قالت
«يارسول الله ارأيت لو بقي أثر» فقال صلى الله عليه وسلم «الماء يكفيك ولا يضر كثره» *

﴿الشرح﴾ حديث خولة هذارواه البيهقي في السنن الكبرى من رواية ابي هريرة باسناد
ضعيف وضعفه ثم روى عن ابراهيم المزني الامام قال لم نسمع بخولة بنت يسار الا في هذا الحديث
قال أصحابنا يجب محاولة ازالة طعم النجاسة ولونها وريحها فان حاوله فبقي طعم النجاسة لم يطهر بلا
خلاف لانه يدل علي بقاء جزء منها وان بقي اللون وحده وهو سهل الازالة لم يطهر وان كان غيرها كدم

في الحيض ثلاثة أمور أن لا ينقص القوى عن يوم وليلة وأن لا يزيد علي خمسة عشر وأن لا يتقص
الضعيف عن خمسة عشر والذي يعتبر من ذلك ههنا أن لا يزيد القوى علي أكثر النفاس وهو
ستون يوما وهي بمثابة الخمسة عشر في الحيض أما في طرف القلة فلا ضبط وكذلك لا يعتبر
للضعيف حد معين *

الحيض يصيب ثوبا ولا يزول بالمبالغة في الحت والقرص طهر علي المذهب وحكي الرافي وجهانه لا يظهر
وهو شاذ قال الرافي والصحيح الذي قطع به الجمهور أن الحث والقرص مستحبان وليس بشرط وفي وجه
شاذهما شرطوان بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الازالة كرائحة الخمر وبول المبرسم وبعض
انواع العذرة فقولان وقيل وجهان أحدهما يطهر ومن حكاها وجهين القاضي ابو الطيب قال الشيخ ابو حامد
قولان منصوصان وقد ذكر المصنف دليلهما وان بقي اللون والرائحة لم يطهر علي الصحيح وحكي
الرافي فيه وجهان قال صاحب التتمة واذا لم تزل النجاسة بالماء وحده وأمكن ازالها باشنان ونحوه
وجب ثم ما حكمنا بطهارته في هذه الصور مع بقاء لون أو رائحة فهو طاهر حقيقة هذا هو الصحيح
الذي قطع به الجمهور وفي التتمة وجه انه يكون نجسا معفواً عنه وليس بشيء هذا تلخيص حكم
المسألة وما ذكره الاصحاب وأما قول المصنف أحدهما لا يطهر كما لو بقي اللون فمراده لون يسهل
ازالته كما ذكرناه وهكذا من أطلق من العراقيين أنه لا يطهر مع بقاء اللون مرادهم ما ذكرنا وقد
نقل الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب الاتفاق علي انه اذا بقي اللون لا يطهر ومرادهم ما ذكرنا
وقد أنكروا بعض الناس علي المصنف قوله كاللون وزعم أن صوابه كالطعم قال لان اللون لا يضر
بقاؤه قطعاً وهذا الانكار خطأ من قائله فانه بجهااته فهم خلاف الصواب ثم اعترض والصواب
صح ما قاله المصنف وحمله علي ما ذكرناه فقد صرح غيره بما تأولناه وأما قول صاحب البيان القولان
في بقاء رائحة الخمر فان بقي رائحة غيرها فقال عامة أصحابنا لا يطهر وقال صاحب التلخيص والفروع
فيه القولان كالخمر فليس كما قال بل الصواب الذي عليه الاكثرون طرد القولين في الجميع علي
ما سبق وكان صاحب البيان قلد في هذه الدعوى صاحب العدة علي عادته في النقل عنه ومن
صرح بطردهما في غير الخمر الشيخ ابو حامد والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان ثوب نجس فغمسه في اناء فيه دون القلتين من الماء نجس الماء ولم يطهر الثوب
ومن أصحابنا من قال ان قصد ازالة النجاسة لم ينجسه وليس بشيء لان القصد لا يعتبر في ازالة
النجاسة ولهذا يطهر بماء المطر وبغسل المجنون قال أبو العباس بن القاص اذا كان ثوب كله نجس
فغسل بعضه في جفنة ثم عاد فغسل ما بقي لم يطهر حتى يغسل الثوب كله دفعة واحدة لانه اذا صب
علي بعضه ماء ورد جزء من البعض الآخر علي الماء فنجسه واذا نجس الماء نجس الثوب ﴾ *

قال ﴿ الرابعة المتحيرة اذا نسيت عادتها في النفاس ففي قول ترد الي الاحتياط وعلي قول الي
الابتداء والرد ههنا الي المبتدأة اولي لان اول وقتها معلوم بالولادة ﴾ *
في الناسية لعادة نفاسها قولان كما في الناسية لعادة الحيض فعلي قول ترد الي ما ترد اليه المبتدأة
وعلي قول تؤمر بالاحتياط وعلي هذا فلو كانت مبتدأة في الحيض وجب الاحتياط أبداً لان اول

(الشرح) أما المسألة الأولى فسبق بيانها قريباً في المسألة الخامسة من المسائل السابقة وقوله «ومن أصحابنا من قال» هو ابن سريج وقوله «ولهذا يطهر بماء المطر وبغسل الجنون» ظاهره ان ابن سريج يوافق على هذا ولا يبعد أنه يخاف فيه فقد نقل عنه اشترط النية في ازالة النجاسة كما سبق في باب نية الوضوء: وأما المسألة الثانية وهي مسألة ابن القاص فهي مشهورة عنه لكن قال المحاملي في التجريد في باب المياه هذا غلط من ابن القاص قال وقال عامة أصحابنا يطهر الثوب وقال صاحب البيان حكى صاحب الافصح والشيخ أبو حامد والمحاملي أن ابن القاص قال اذا كان الثوب كله نجسا فغسل نصفه ثم عاد الي ما بقي فغسله لم يطهر حتى يغسله كله قال لانه اذا غسل نصفه فالجزء الرطب الذي يلاصق الجزء اليابس النجس ينجس به لانه ملاصق لما هو نجس ثم الجزء الذي بعده ينجس بملاصقته الجزء الاول ثم الذي بعده ينجس بملاصقته حتى ينجس جميع الاجزاء الي آخر الثوب قال الشيخ أبو حامد غلط ابن القاص بل يطهر الثوب لان الجزء الذي يلاصق الجزء النجس ينجس به لانه لاقى عين النجاسة فأما الجزء الذي يلاصق ذلك الجزء فلا ينجس به لانه لاقى ما هو نجس حكماً لا عيناً ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في الفأرة تموت في السمن الجامد «ألقوها وما حولها وكوا سمنكم» فحكم صلى الله عليه وسلم بنجاسة ما لاقى عين النجاسة دون الجزء المتصل بذلك المتنجس ولو كان كما قال ابن القاص لنجس السمن كله واما ابن الصباغ فحكى أن ابن القاص قال اذا غسل نصفه في جفنة ثم عاد فغسل النصف الآخر لم يطهر حتى يغسله كله وحكى عنه العلة التي ذكرها عنه الشيخ أبو حامد قال ابن الصباغ والحكم كما قاله ابن القاص لكن خطأ في الدليل بل الدليل لما قاله أن الثوب اذا وضع نصفه في الجفنة وصب عليه ماء يغمره لاقى هذا الماء جزءاً مما لم يغسله وذلك الجزء نجس وهو وارد على دون القلتين فنجسه واذا نجس الماء نجس الثوب قال صاحب البيان وعندى أنهما مسألتان فان غسل نصفه في جفنة فالحكم ما قاله ابن القاص وان غسل نصفه بصب الماء عليه بغير جفنة فالحكم ما قاله الشيخ أبو حامد هذا آخر كلام صاحب البيان وقد رأيت أنا المسألة في التلخيص لابن القاص كما نقلها المصنف وابن الصباغ فانه قال لو أن ثوباً نجسناه غسل بعضه في جفنة ثم عاد الي ما بقي فغسله لم يجز حتى يغسل الثوب دفعة واحدة هذا كلامه بحروفه قال القفال في شرحه في هذه المسألة وجهان الصحيح ما قاله ابن القاص وهو أن جميع الثوب نجس قال وقال صاحب الافصح

حيضها لا يعلم وقد بينا ان المبتدأة اذا لم تعرف وقت ابتداء الدم كانت كالتحيرة وان كانت معتادة في الميض ناسية لعادتها فكذلك تستمر على الاحتياط وان كانت ذاكرة لعادة الحيض فهذه يلتبس عليها الدور لا لتباس من فرض النفاس وهي بمثابة ناسية لوقت الحيض عارفة بقدره

يطهر واستدل بحديث فأرة السمن قال القفال والصواب قول ابن القاص واستدل له بنحو ما ذكره
ابن الصباغ وفرق بينه وبين السمن بأنه جامد لا يتراد قال ونظير مسألتنا السمن الذائب فحصل
أن الصحيح ما قاله ابن القاص وواقفه عليه القفال والمصنف وابن الصباغ وصاحب البيان ويحمل
كلام الآخريين علي ما حملة صاحب البيان وعليه يحمل ما نقله الرافعي عن الاصحاب أنهم قالوا
لو غسل احد نصفي ثوب ثم نصفه الآخر فوجهان احدهما لا يطهر حتي يغسل كله دفعة واحدة
وأصحها انه ان غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من النصف الاول طهر الثوب كله وان
اقتصر علي النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا فيغسله وحده والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا أصاب الارض نجاسة ذائبة في موضع ضاح فطلعت عليه الشمس وهبت عليه الريح
فذهب أثرها ففيه قولان قال في القديم والاملاء يطهر لانه لم يبق شيء من النجاسة فهو كما لو غسل
بالماء وقال في الام لا يطهر وهو الاصح لانه محل نجس فلا يطهر بالشمس كالثوب النجس ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان القولان مشهوران وأصحهما عند الاصحاب لا يطهر كما صححه المصنف ونقله
البندنجي عن نص الشافعي في عامة كتبه وحكي في المسألة طريقتين أحدهما فيه القولان والثاني
القطع بأنها لا تطهر وتأويل نصه علي أرض مضت عليه سنون وأصابها المطر ثم القولان فيما اذا لم يبق
من النجاسة طعم ولا لون ولا رائحة ومن قال بأنها لا تطهر مالك واحمد وزفر وداود ومن قال
بالتطهارة أبو حنيفة وصاحبه ثم قال العراقيون هما اذا زالت النجاسة بالشمس أو الريح فلو ذهب
أثرها بالظل لم تطهر عندهم قطعا وقال الخراسانيون فيه خلاف مرتب وأما الثوب النجس بيول
ونحوه اذا زال أثر النجاسة منه بالشمس فالمذهب القطع بأنه لا يطهر وبه قطع العراقيون ونقل امام
الحرمين عن الاصحاب أنهم طردوا فيه القولين كالارض قال وذكر بعض المصنفين يعني الفوراني
انا اذا قلنا يطهر اثوب بالشمس فهل يطهر بالجفاف في الظل فيه وجهان وهذا ضعيف قال الامام
ولا شك أن الجفاف لا يكفي في هذه الصورة فان الارض تجف بالشمس علي قرب ولم ينقلع
بعد آثار النجاسة فالمعتبر انقلاع الآثار علي طول الزمان بلا خلاف وكذا القول في الثياب
وقول المصنف «موضع ضاح» هو بالضاد المعجمة قال أهل اللغة هو البارز والله أعلم *

وقد سبق القول فيها وقوله والرد ههنا الي المبتدأة أولى لا يقتضي ترجيح هذا القول علي قول
الاحتياط بل المراد ان هذا القول اظهر منه في الحيض لان وقت النفاس معلوم بالولادة وتعيين
اول الهلال للحيض تحكم علي ان امام الحرمين رجح قول الرد الي المبتدأة ههنا علي قول الاحتياط
فيجوز ان يكون ما ذكره في الكتاب جريا علي موافقته وقوله المتحيرة اذا نسيت عادتها في اللفظ

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان طبخ اللبن الذي خلط بطينة السرجين لا يطهر لان النار لا تطهر النجاسة وقال أبو الحسن ابن المرزبان اذا غسل طهر ظاهره فتجوز الصلاة عليه ولا تجوز الصلاة فيه لان ما فيه من السرجين كالزئبر فيحترق بالنار ولهذا ينتقب موضعه فاذا غسل طهر فجازت الصلاة عليه والمذهب الاول ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال اصحابنا اللبن النجس ضربان مختلط بنجاسة جامدة كالروث والعذرة وعظام الميتة وغير مختلط بها فالتحاط نجس لا طريق الى تطهيره لان الاعيان النجسة لا تطهر بالغسل وهذا فيه عين نجسة فان طبخ أى أحرق فالمذهب أنه لا يطهر وبه قطع الجمهور وخرج أبو زيد والخضري وآخرون قولاً أن النار تؤثر فيطهر خرجوه من القول القديم أن الارض تطهر بالشمس قالوا فالنار ابلغ فعلي قول الجمهور لو غسل لم يطهر علي الصحيح المنصوص وقال ابن المرزبان والقفال يطهر ظاهره واختاره ابن الصباغ قال صاحب البيان فاذا قلنا انه لا يطهر بالاحراق فكسر منه موضع فما ظهر بالكسر نجس لا يطهر بالغسل وتصح الصلاة علي ما لم يكسر منه ولكنها مكروهة كما لو صلي في مقبرة غير منبوشة لكونها مدفن النجاسة قال الشافعي والاصحاب ويكره ان يبني به مسجداً قال القاضي أبو الطيب لا يجوز ان يبني به مسجداً ولا يفرش به فان فرش به وصلي عليه لم تصح صلاته فان بسط عليه شيئاً صحت مع الكراهة ولو خمله مصل ففي صحة صلاته الوجهان فيمن حمل قارورة فيها نجاسة وسد رأسها بنحاس الصحيح انه لا تصح صلاته: والضرب الثاني غير المختلط بنجاسة جامدة كالعجون بيول أو بماء نجس أو خمر فيطهر ظاهره بافاضة الماء عليه ويطهر باطنه بان ينقع في الماء حتى يصل الى جميع اجزائه كما لو عجن عجين بماء نجس فلو طبخ هذا اللبن طهر علي تخريج أبي زيد ظاهره وكذا باطنه علي الاصح وأما علي المذهب وقول الجمهور فهو باق علي نجاسته ويطهر بالغسل ظاهره دون باطنه وأما يطهر باطنه بان يدق حتى يصير تراباً ثم يفاض الماء عليه فلو كان بعد الطبخ رخوا لا يمنع نفوذ الماء فهو كما قبل الطبخ وقول المصنف كالزئبر هو بزاي مكسورة ثم همزة ثم باء موحدة مكسورة على المشهور عند أهل اللغة قال الجوهري ويقال بضم الباء وهو ما يعلو الثوب الجديد كالزئب وقوله قال ابن المرزبان هو بيم مفتوحة ثم راء

زيادة مستغني عنها لانها لا تكون متحيرة الا اذا نيت عادتها وقد تجعل المتحيرة مع الناسية اسمين مترادفين كما سبق فلواقصر علي قوله المتحيرة في النفاس لما ضر *

قال ﴿ فرع اذا اتقطع الدم علي النفساء عاد الخلاف في التلفيق ولو طهرت خمسة عشر يوماً عاد الدم فاعائد نفاس علي وجه لوقوعه في الستين وهو حيض (ح) علي وجه لتقدم طهر

ساكنة ثم زاي مضمومة ثم باء موحدة والمرزبان بالفارسية وهو معرب وهو زعيم فلاحي العجم
وبجمه مرآبة ذكر هذا كاه الجوهري في صحاحه وابن المرزبان هذا هو أبو الحسن عل بن
احمد المرزبان البغدادي صاحب ابن القطان تفقه عليه الشيخ أبو حامد كان اماما في المذهب ورعا
قال ما علم ان لاحد علي مظلمة وهو يعلم ان الغيبة مظلمة توفي في رجب سنة ست وستين وثلاثمائة ذكرت
احواله في الطبقات والتهذيب * قال المصنف رحمه الله *

﴿فان أصاب أسفل الخف نجاسة فذلكه علي الارض نظرت فان كانت نجاسة رطبة لم يجزه وان
كانت يابسة فقولان قال في الجديد لا يجوز حتي يغسله لانه ملبوس نجس فلا يجزيء فيه المسح كالثوب
وقال في الامالي القديمة يجوز لما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال «اذا جاء أحدكم الي المسجد فلينظر نعليه فان كان بها خبث فليمسحه علي الارض
ثم ليصل فيهما» ولانه تتكرر فيه النجاسة فاجزأ فيه المسح كوضع الاستنجاء﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا أصابت أسفل الخف أو النعل نجاسة رطبة فذلكه بالارض فأزال عينها وبقى
أثرها نظر أن ذلكها وهي رطبة لم يجزئه ذلك ولا يجوز الصلاة فيه بلا خلاف لانها تنتشر
من محلها الي غيره من أجزاء الخف الظاهرة وان جفت علي الخف فذلكها وهي جافة بحيث لم
تنتشر الي غير موضعها منه فالخف نجس بلا خلاف ولكن هل يعني عن هذه النجاسة فتصح الصلاة
فيه قولان ودليلهما ما ذكره المصنف أصحابهما عند الاصحاب الجديد وهو أنه لا تصح الصلاة وبه
قال احمد في أصح الروايات عنه والقديم الصحة وبه قال ابو حنيفة واتفقوا علي أنه لو وقع هذا الخف
في مائع او في مادون قلتين من الماء نجسه كما لو وقع فيه مستنج بالاحجار قال الراعي اذا قلنا
بالقديم وهو العفو فله شروط أحدها أن يكون للنجاسة جرم يلتصق بالخف اما البول ومحوه فلا
يكفي ذلكه بحال الثاني أن يدل ذلكه في حال الجفاف واما مادام رطبا فلا يكفي ذلكه قطعاً
الثالث أن يكون حصول النجاسة بالمشي من غير تعمد فلو تعمد تلطيخ الخف بهاوجب الغسل قطعاً
والقولان جاربان فيما لو أصاب أسفل الخف وأطرافه من طين الشوارع المتيقن نجاسته الكثير الذي
لا يعني عنه وسائر النجاسات الغالبة في الطرق كالروث وغيره: واعلم أن الغزالي وصاحبه محمد بن
تحيي جزما بالعفو عن النجاسة الباقية علي أسفل الخف وهذا شاذ مردود والله أعلم: واما حديث
ابي سعيد المذكور في الكتاب فحديث حسن رواه ابو داود باسناد صحيح ونظفه «اذا جاء أحدكم

كامل عليه فان قلنا انه نفاس فعلي قول السحب مدة النقاء ايضا نفاس وقيل تستثني هذه الصورة
ايضا علي قول السحب اذ يبعد تقدير مدة كاملة في الطهر حيصا وعليه يخرج اما اذا ولدت ولم
تر الدم الي خمسة عشر في ان الدم الواقع في الستين هل هو نفاس ام لا والله اعلم﴾ *

الى المسجد فايُنظر فان رأى في نعليه قدراً أو اذى فليمسحه وليصل فيهما «وروى ابو داود باسناد
عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا وطئ أحدكم بعلية الاذى فان التراب له ظهور »
رواه من طرق كلها ضعيفة والاعتماد على حديث ابى سعيد وأجاب فى الحديث بان المراد
بالقدر والاذى ما يستقدر ولا يلزم منه النجاسة وذلك كمنخاط ونخامة وشبههما ما هو ظاهر أو مشكوك
فيه وهذا الحديث وجوابه تقدما فى اول الكتاب فى مسألة اشترط الماء لازالة النجاسة واما قول
المصنف لانه ملبوس نجس فلا يجوز فيه المسح فاحترز بملبوس عن محل الاستنجاء ويقول نجس
عن خف المحرم اذ علق به طيب فانه يجزى به ازالته بالمسح والله أعلم *

(فرع) فى مسائل تتعلق بالباب مختصرة جدا خشية الاطالة وفراراً من السأم والملالة
(إحداها) ان ازالة النجاسة التي لم يعص بالتلطيخ بها فى بدنه ليس على الفور وإنما تجب عند ارادة
الصلاة ونحوها لكن يستحب تعجيل ازالتها (الثانية) اذا نجس الزيت والسمن والشيرج وسائر
الادهان فهل يمكن تطهيره فيه وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف فى باب ما يجوز بيه أصحابهما عند
الاكثرين لا يطهر بالغسل ولا بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم فى الفأرة تقطع فى السمن « ان كان
مائعاً فلا تقربوه » ولم يقل اغسلوه ولو جاز الغسل لبينه لهم وقياساً على الدبس والخل وغيرهما من
المائعات اذا تنجست فانه لا طريق الى تطهيرها بلا خلاف والثاني يطهر بالغسل بان يجعل فى اناء
ويصب عليه الماء ويكثر به ويحرك بخشبة ونحوها تحريكاً يغلب على الظن انه وصل الى أجزائه ثم يترك
حتى يملأ الدهن ثم يفتح أسفل الاناء فيخرج الماء ويطهر الدهن وهذا الوجه قول ابن سريج ورجحه
صاحب العدة وقال البغوى وغيره ليس هو بصحيح وقال صاحب العدة لا يطهر السمن بالغسل
قطعاً وفى غيره الوجهان والمشهور أنه لا فرق: أما الزئبق فقال المحاملى فى اللباب وصاحب
التهذيب وغيرهما أن اصابته نجاسة ولم ينقطع بعد اصابتها طهر بصب الماء عليه وان انقطع فهو كالدهن
ولا يمكن تطهيره على الاصح (الثالثة) اذا اصاب النجاسة شيئاً صقيلاً كالسيف والسكين والمرأة ونحوها
لم تطهر بالمسح ولا بالغسل كغيرها وبه قال احمد وداود وقال مالك وابو حنيفة تطهر بالمسح
(الرابعة) اذا سقيت السكين ماء نجساً ثم غسلها طهر ظاهرها وهل يطهر باطنها بمجرد الغسل ام لا يطهر
حتى يسقيه مرة ثانية بماء طهور يورده عليها فيه وجهان حكاهما صاحب البيان وآخرون ولو طبخ لحم

ما ذكرناه من اول الباب الى هذا الموضع فيما اذا كان الدم مستمرا لا ينقطع اما اذا انقطع دم النفساء
فله حالتان أحدهما ان لا يجاوز الستين فننظر ان لم تبلغ مدة النقاء بين الدمين أقل الطهر كما لو رأت يوما
دما ويوما نقاء فأزمنة الدم نفاس لاحتاله وفى أزمنة النقاء القولان المذكوران فى الحيض وان بلغ أقل الطهر كما
لورأت الدم اياماً عقيب الولادة وطهرت خمسة عشر يوماً فصاعداً ثم عاد الدم فالعائد حيض ام نفاس فيه

ماء نجس صار باطنه وظاهره نجسا وفي نيفة طهارته وجبان أحدهما يغسل ثم يعصر كاللبساط والثاني يشترط أن يغلي مرة أخرى بماء طهور وقطم القماضي حسين في مسأ تى السكين واللحم بأنه يجب سقيها واغلاؤها واختار الشاشي أن الغسل كاف فيهما وهو المنصوص قال الشافعي رحمه الله في الام في كتاب صلاة الخوف لو أحى حديدة ثم صب عليها سما او غسلها فيه فشر به ثم غسلت بالماء طهرت لان الطهارات كلها انما جعلت علي ما يظهر فيه ليس علي الاجواف: هذا نصه بحروفه قال المتولي واذا غسل السكين طهر ظاهره دون باطنه ويجوز استعماله في الاشياء الرطبة كما يجوز في اليابسة لكن لا تصح الصلاة وهو حامله وانما جاز استعماله في الرطب مع قولنا بنجاسة باطنه لان الرطوبة لا تصل باطنه اذ لو وصلت لطهرت بالماء (الخامسة) قال صاحب التتمة وغيره للماء قوة عند الورد علي النجاسة فلا ينجس بملاقاها بل يبقى مطهرا فلوصبه علي موضع النجاسة من الثوب فانتشرت الرطوبة في الثوب لا يحكم بنجاسة موضع الرطوبة ولو صب الماء في اناء نجس ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور فاذا اداره علي جوانبه طهرت الجوانب كلها هذا كله قبل الانفصال قال فلوا انفصل الماء متغير او قد زالت النجاسة عن المحل فالما نجس وفي المحل وجهان احدهما أنه طاهر لا تنقل النجاسة الي الماء والثاني وهو الصحيح أن المحل نجس أيضا لان الماء المنفصل نجس وقد بقيت منه أجزاء في المحل قال ولو وقع بول علي ثوب فغسل بماء موزون فانفصل زائد الوزن فالزيادة بول والماء نجس كما لو تغير وفي طهارة المحل الوجهان الصحيح لا يطهر قات وقد سبق في المياه وجه شاذ أن هذا الماء طاهر مع زيادة الوزن وليس بشيء فالمنه نجاسته (السادسة) قال أصحابنا اذا اختلطت العذرة أو الروث وغيرها من الاعيان النجسة بتراب نجس ولم يتميز لم يطهر بصب الماء عليها لان العين النجسة لا تطهر بالغسل وطريقه أن يزال التراب الذي وصلته أو يطرح عليه تراب طاهر يغطيه والاول أولى قال صاحب الشامل وغيره لو طين علي النجاسة أو طرح عليها ترابا طاهرا وصلي عليه جاز لكن تكره

(٧) هذه الاحاديث موضعها أول باب الحيض من الترح ولكن صاحب التلخيص جعلها هنا فآثرنا موافقة رعاية لترتيبها مصححه

وجهان اصحبها انه حيض لانه تقاء قبله دمان تحللها طهر صحيح فلا يضر أحدهما الي الآخر كدمي الحيض ولانالوجعنا نفاسا لبعنا الطهر الصحيح نفاسا ايضا تفريعا علي الصحيح وهو قول السحب ولا ضرورة بنا الي ذلك وانثاني انه نفاس لوقوعه في زمان امكان النفاس كما لو كان المتخلل دون اقل الطهر وعلي هذا الخلاف يخرج ما اذا ولدت ولم تر الدم خمسة عشر فصاعدا ثم رأيت الدم هل هو

(٧) ﴿ حديث ﴾ علي أقل الحيض يوم وليلة كان يشير الي ما ذكره البخاري تعليقا عن علي وشريح انها جزوا ثلاث حيض في شهر وقد ذكرت من وصله في تعليق * قوله وروى مثله عن عطاء ذكره البخاري أيضا تعليقا وصله الدارقطني * قوله روى عن الاوزاعي كانت عندنا امرأة تبيض بالعداة وتطهر بالعشي رواه

الصلاة لانه مدفن النجاسة وكذا لو دفن ميتة رسوى فوقها الطاهر تصح الصلاة عليه وتكره
 (الرابعة) ذكرها صاحب التتمة بعد أن ذكر الوجبين في مسألة ابن القاص السابقة وهي اذا غسل
 نصف الثوب ثم عاد فغسل نصفه قال لو غسل الثوب عن النجاسة ثم وقعت عليه نجاسة عقب فراغه
 من غسله هل يجب عليه غسل جميع الثوب أم يكفي غسل موضع النجاسة فيه هذان الوجهان قلت
 والصحيح أنه يكفي غسل موضعها وهو الموافق للدليل ولما ذكره الاصحاب هناك قال ولو خرز
 الخف بشعر خنزير رطب صار نجساً فاذا غسله هل يطهر ظاهره فيه هذان الوجهان احدهما لا يطهر
 لان الذي يتخلل ثقب الخف من الخيط نجس للملاصقة الشعر مع الرطوبة فاذا غسل ظاهره اتصلت
 الرطوبة بالموضع النجس ولا ينفذ الماء فيه ليطهر الجميع فيعود المغسول نجساً والثاني يطهر فيجوز أن
 يصلى عليه لانيه ولو عرقت رجله فيه أو أدخلها فيه رطبة لم ينجس ولا تعدى النجاسة من الخرز
 الذي في ثقب الخف الي المغسول وكان القاضي حسين يختار هذا الوجه (الثامنة) صب الماء على
 ثوب نجس وعصره في أناء وهو متغير ثم صب عليه ماء آخر وعصره فخرج غير متغير ثم جمع
 الماء بين فزال التغير ولم يبلغ قلدين فهو نجس: هذا هو الصواب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب
 المستظهرى وجهاً أنه طاهر وليس بشيء (التاسعة) قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب التبصرة
 في الوسوسة إذا غسل فمه النجس فليبالغ في اغرغرة ليغسل كل ما هو في حد الظاهر ولا يتلعم
 طعاماً ولا شراباً قبل غسله لئلا يكون أكل نجاسة (العاشر) إذا كانت اعضاءه رطبة فهبت

حيض او نفاس التفرغ ان قلنا العائد حيض فلانفاس لها في هذه الصورة الاخيرة اصلا ولو نقص العائد
 عن اقل الحيض ففيه وجهان اظهرهما انه دم فساد لان الطهر الكامل قطع حكم النفاس والثاني أنه نفاس
 لانه تعذر جعله حيضا وامكن جعله نفاس فيصار اليه وان جاوز العائدا كثر الحيض فهي مستحاضة
 فننظر اهي معتادة ام مبتدأة ونحكم بما يقتضيه الحال وان قلنا العائد نفاس فمدة النقاء على قولي التلفيق
 ان قلنا بالسحب فهو نفاس وان قلنا باللقط فهو طهر كما لو كانت المدة دون اقل الطهر هذا أشهر الطريقتين
 ومنهم من قال هو طهر على القواين وتستثنى هذه الصورة على قول السحب اذ بعد ان تجعل المدة الكاملة
 في الطهر نفاسا ولا تعطى لها حكم الطهر بخلاف ما اذا كانت المدة ناقصة فانها لا تصلح طهرا
 وحدها فيستعقبها الدم (الحالة الثانية) ايجاوز الستين فننظر ان بلغ زمان النقاء في الستين اقل الطهر ثم جاوز العائد

الدارقطني من طريق محمد بن مصعب سمعت الأوزاعي يقول عندنا ههنا امرأة تحيض
 غدوة وتطهر عشية *

حديث * على ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة هذا اللفظ لم اجده عن علي لكنه
 يخرج من قصة علي وشريح التي تقدمت *
 قوله وروى مثله عن عطاء هو عند الدارقطني صحيح وعنه البخارى أيضا *

الريح فاصابه غبار الطريق أو غبار السرجين لم يضره وقد ذكر المصنف المسألة في باب المياه (الحادية عشر) لو صبغ يده بصبغ نجس أو خضب يده أو شعره بحناء نجس بان خلط بيول أو خر أودم وغسله فزال العين وبقى اللون فهو طاهر هذا هو الصحيح وبه قطع الاكثر منهم البغوى ونقله المتولي عن عامة الاصحاب قال وقال الاستاذ أبو اسحق لا يطهر مع بقاء اللون وقال صاحب الحاوى ان بقي لون النجاسة فنجس وان بقي لون الخضاب فوجهان ونقل صاحب المستظهرى هذا عن الحاوى ثم ضمه وقال هذا عجيب واعتبار زوال اللون لافعى له قال وقد نص الشافعى رحمه الله في موضع آخر أنه يطهر بالغسل مع بقاء اللون والمذهب ما سبق وهو الجزم بالطهارة قال صاحب الحاوى فان قلنا لا يطهر فان كان الخضاب على شعر كالحية لم يلزمه حلقه بل يصلى فيه ويتركه حتى ينصل لانه ينصل عن قرب فاذا نصل أعاد الصلوات وإن كان على بدن وهو مما ينصل كالحناء انتظر نصله ثم يعيد ما صلى معه فان كان مما لا ينصل كلوشم فان أمن التلف فى إزالته لزمه كشطه لانه ليس له أمد ينتظر بخلاف الحناء وان خاف التلف فان كان غيره أكرهه تركه بحاله وإن كان هو الذى فعله فوجهان كما لو صلى بعظم نجس والله أعلم *

(فرع) فى استعمال النجاسات فى البدن وغيره خلاف وتفصيل نوضحه ان شاء الله تعالى فى باب ما يكره له (الثانية عشر) اذا توضع انسان فى طست ثم صب ذلك الماء فى بئر فيها ماء كثير لم يفسد الماء ولم يجب نزع شىء منه عندنا وعند جماهير العلماء وقل أبو يوسف يجب نزع جميعها وقال محمد ينزح منه عشرون دلو (اثنا عشر) لا يشترط فى غسل النجاسة فعل مكلف ولا غيره بل يكفى ورود الماء عليها وإزالة العين سواء حصل ذلك بغسل مكلف أو مجنون أو صبي أو لقاء الريح أو نحوها أو نزول المطر عليه أو مرور السيل أو غيره نص عليه الشافعى فى الام وانفق عليه لكن يجىء فيه الوجه السابق فى اشترائط النية فى إزالة النجاسة لكنه وجه باطل

فالعائد حيض ولا يجىء فيه الخلاف المذكور فى الحالة الاولى وبهذا تبين أن صاحب الكتاب اراد بكلامه المطابق الحالة الاولى وان لم يبلغ زمان النقاء اقل الطهر فنظر ان كانت مبتدأة مميزة ردت الى التميز وان لم تكن مميزة فالى القولين السابقين فى المبتدأة وان كانت معتادة ردت الى عادتها وفى الاحوال تراعى قضية قول التلقيق ان سحبتنا فالدم فى ايام المرد والتقاء بينها نفاس وان لفقنا فلفق فى ايام الردا ومن جميع الستين فيه الخلاف المذكور فى الحيض والله اعلم ولك أن تعلم قوله فى الكتاب وهو حيض على وجه بالخاء لان عند ابى حنيفة العائد نفاس

(١) قوله مذهب عمر من جامع فى الحيض فعليه عتق رقبة لم اجده عن عمر هكذا لكن روى الطبرانى من حديث ابن عباس جاء رجل فقال يا رسول الله اصببت امرأتى وهى حائض فامرته ان يعتق النسمة وقيمة النسمة يومئذ دينار وقي اسناده عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو

مخالف للاجماع كما سبق قال الشافعي والاصحاب فلو وقع البول ونحوه علي أرض فقلع التراب الذي أصابه فان استظهر حتى علم أنه لم ينزل البول عن ذلك كان الموضع طاهراً والا فلا والله أعلم *

وان تعلم قوله فالعائد نفاس بالالف وقوله ايضا قبله وعاد الخلاف في التلفيق بالالف لان عند احد الدم العائد مشكوك فيه تصوم وتصلي فيه وتقضى الصوم ولا يأتيتها الزوج لانه يحتمل ان يكون نفاسا ويحتمل انه دم فساد ولا فرق عنده بين ان يبلغ مدة النقاء اقل الطهر وبين ان لا يبلغه والله أعلم *

ضعيف ورواه ابن حبان في الضعفاء ايضا وروى الدارمي وغيره ان القصة وقعت لعمر كانت له امرأة تكره الجماع فطلبها فاعتلت بالحيض فظن انها كاذبة فوقع عليها فاذا هي صادقة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فامرته ان يتصدق بخمسة دنانير وقال ابن المنذر هو قول سعيد بن جبير (قلت) لكن روى الدارمي عنه انه قال ذنب اتاه وليس عليه كفارة *

قال مصححه عفا الله عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ختام النبيين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام العاملين - وقد انتهى بعون الله تعالى وتيسيره طبع (الجزء الثاني) من كتابي المجموع للامام ابي زكريا محيي الدين النووي رضي الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للامام المحقق الرافعي مع تخريج أحاديثه المسمي تلخيص الحبير لثلاث بقين من شهر جمادى الاولى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وألف بمطبعة « التضامن الاخوي » لصاحبها ﴿ حافظ محمد داود ﴾ ﴿ بكفر الزغاري بمطبعة الشماع رقم ٨ ﴾ ويلييه الجزء الثالث من الكتابين وأوله * كتاب الصلاة * والله الحمد والمنة *



﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)
للإمام النووي رضى الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢	ذكر الاحداث التي تنقض الوضوء وهي خمسة
١٥	الصحیح منها وتفصیل ذلك (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل والتفريع على المذهب وهو ان نوم الممكن لا ينقض وغيره ينقض وهي عشرة مسائل
١٧	المسألة التاسعة منها في مذاهب العلماء في النوم وتفصیل ذلك وادلة كل وتحقيقه
٢٠	المسألة العاشرة منها كان من خصائص النبي عليه الصلاة والسلام انه لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجما والدليل على ذلك
٢١	انتقاض الوضوء بالجنون والاعماء اجماع وادلة ذلك
٢٢	حد الجنون والاعماء
٢٣	من النواقض لمس النساء بلا حائل وتفصیل ذلك وأدلته
٢٤	في الفصل مسائل سبعة تتعلق باللمس
٢٧	المسألة الخامسة اذا لمس احداهما شعرا لا خرا او سنه او ظفره الخ هل ينتقض الوضوء ام لا وتفصیل ذلك
٢٧	المسألة السادسة اذا لمس ذات رحم محرما ففي انتقاضه قولان مشهوران ودليلهما
٢٨	فروع ثلاثة تتعلق باللمس
٢٩	فروع سبعة تتعلق بالفصل
٣٠	(فرع) في مذهب العلماء في اللمس هل هو ناقض او لا وادلة كل من المنقول والمعقول وتفصیل ذلك
٣٤	حكم مس الفرج بباطن الكف
٣٥	مسائل تسعة مهمة تتعلق بالفصل
٣٦	ترجمة بسرة بنت صفوان الصحابية
٣	كلام العلماء في معنى قوله تعالي (وان كنتم مرضي أو على سفر) الآية
٣	الكلام على حديث « لا وضوء إلا من صوت اوريد » وبيان من خرجه
٤	بيان ان الخارج من قبل الرجل او المرأة ينتقض الوضوء مطلقا ولا فرق في ذلك بين النادر والمعتاد والادلة على ذلك
٥	فرع استدرك فيه الشارح على المصنف ثلاثة أشياء تنقض الوضوء بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه مع نقل كلام ائمة المذهب في ذلك
٦	فرع في مذاهب العلماء في الخارج من السبيلين وادلة كل وتحقيق ذلك
٨	بيان حكم الخارج من غير المخرج المعتاد وتفصیل الامر فيه
٩	فرع في مسائل تتعلق بهذه المسألة وهي سبعة
١٠	فرع في الخنثى الذي زال اشكاله والخنثى المشكل وحكم النقص بالخروج من فرجيه
١٠	ثلاثة فروع تتعلق بهذه المسألة
١١	حكم ما اذا ادخل في احليله مسمارا وأخرجه وتفسير الاحليل والمسامير وتفصیل ذلك
١٢	انتقاض الوضوء بشرطه والدليل على ذلك
١٣	الكلام على حديث « العينان وكاء السه » وغيره من الاحاديث الواردة في ذلك
١٤	تفسير المكب : والوكاء والسه
١٤	المنقول في النوم خمسة اقوال للشافعي وبيان

- ٣٧ ترجمة ابن عبد الحكم
- ٣٨ المسألة السادسة ينتقض الوضوء بمس دبر نفسه على المذهب
- ٣٨ المسألة التاسعة لا ينتقض الوضوء بمس فرج البهيمة على المذهب الصحيح ونقل الخلاف في ذلك
- ٤٠ فروع سبعة تتعلق باللمس
- ٤١ (فرع) في مذاهب العلماء في ذلك ومن قال بالنقض ومن لم يقل زيادة على ما تقدم
- ٤٣ عدم نقض الوضوء بمس الخنثى المشكل فرجه أو ذكره وتفصيل ذلك وادله وهو مبحث واسع فيه فوائد كثيرة
- ٤٦ (الفصل الاول) في تعريف الخنثى المشكل وبيان حقيقته وانه على ضربين
- ٥٠ الفصل الثاني في احكام الخنثى المشكل
- ٥٤ بيان أن دم القصد والحجامة والقيء لا تنقض الوضوء والدليل على ذلك
- ٥٦ اكل اللحوم لا ينتقض الوضوء مطلقا وبيان الاختلاف في ذلك
- ٥٧ اقوال العلماء في الوضوء مما مسته النار وبسط ذلك
- ٦٠ (فرع) في انه لا فرق في مذهب احمد بن حنبل بين اكل لحم الابل مطبوخا ونيئا ومشويا وفي كله الوضوء
- ٦٠ عدم نقض الوضوء بتمهقة المصلى وأقوال العلماء في ذلك وادلة كل وتحقيق المقام
- ٦١ (فرع) في بيان مذاهب العلماء في نقض الوضوء بالردة
- ٦٢ استحباب الوضوء من الضحك في الصلاة ومن السلام القبيح ودليل ذلك
- ٦٣ (فرع) في أنه لا يقال بطلت الطهارة بل انتهت
- ٦٣ بيان ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة وفيه مسائل مهمة ثلاثة ينبغي الاطلاع عليها
- ٦٥ يحرم على المحدث الصلاة والطواف بالبيت ومس المصحف وحمله في كفه
- ٦٦ ترجمة حكيم بن حزام : والامام الصيمري شيخ الماوردي
- ٦٧ مذاهب العلماء في تحريم الطواف على المحدث ودليل ذلك
- ٦٩ (فرع) في ثلاث عشرة مسألة تتعلق بالمحدث من حيث مس القرآن وحمله وكتابته وقراءته حال الحدث : والسفر بالقرآن وغير ذلك
- ٧٢ (فرع) في مذاهب علماء الامصار في مس المصحف وحمله وادلة كل وتحقيق ذلك
- ٧٣ باب الاستطابة وتعر يفها : والاستنجاء والاستجمار بمعناها
- ٧٣ استحباب تنحية ما فيه اسم الله اذا اريد دخول الخلاء ومنه الخاتم المنقوش والدليل على ذلك
- ٧٤ استحباب التسمية عند دخول الخلاء والتعوذ الوارد
- ٧٥ استحباب الدعاء عند الخروج من الخلاء
- ٧٦ ترجمة ابي ذر الصحابي المشهور
- ٧٦ استحباب تقديم الرجل اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج من الخلاء
- ٧٧ استحباب الابعاد اذا كان في الصحراء والاستئثار عن الاعين وادلة ذلك
- ٧٨ منع استقبال القبلة واستدبارها في الخلاء وجواز ذلك في البنين وتفصيل ذلك وادلته
- ٨٠ (فرع) يتعلق باستقبال القبلة واستدبارها
- (فرع) في بيان مذاهب العلماء في استقبال القبلة واستدبارها حال الجماع

- ٨٠ (فرع) في كراهية استقبال بيت المقدس
نيول او غائط
- ٨١ (فرع) في مذاهب العلماء في استقبال القبلة
واستدبارها ببول او غائط وادلة كل وتحقيق
ذاك
- ٨٣ استحباب عدم رفع الثوب في قضاء الحاجة
حتى يدنو من الارض ان لم يخف تلويثا
- ٨٣ استحباب ارتياد موضع للبول
- ٨٤ كراهية البول قائما إلا من عذر والدليل
على ذلك
- ٨٥ الجواب عن بوله ﷺ قائما في السباطة
- ٨٥ كراهية البول في ثقب او سرب
- ٨٦ كراهية البول في الطريق والظل والموارد
والدليل عليه
- ٨٧ كراهية البول تحت الاشجار المثمرة
- ٨٧ كراهية الكلام حال قضاء الحاجة
- ٨٨ كراهية رد السلام وحكاية الاذان وحمد
العاطس حال قضاء الحاجة وادلة ذلك
- ٨٩ استحباب الاتكاء على الرجل اليسرى
والدليل عليه
- ٩٠ استحباب عدم تطويل القعود عند قضاء
الحاجة والدليل عليه
- ٩٠ استحباب التنجيع ومسح الذكر ونثره عند
قضاء الحاجة
- ٩١ (فرع) في كراهية حشو الذكر بقطنه ونحوها
- ٩١ استحباب عدم الاستنجاء بالماء في موضع
قضاء الحاجة والدليل عليه
- ٩٢ (فرع) في مسائل تتعلق بأداب قضاء
الحاجة وهي عشرة
- ٩٤ وجوب الاستنجاء من البول والغائط
والدليل عليه واقوال العلماء في ذلك
- ٩٦ قولان في وجوب الاستنجاء اذا خرجت
منه حصاة او رودة لارطوبة معها
- ٩٧ اذا توضأ او تيمم بعد الاستنجاء صح
وضوءه وبطل التيمم واختلاف اهل
المذهب في ذلك
- ٩٨ الافضل في الاستنجاء أن يجمع بين الماء
والاحجار ومذاهب الصحابة في ذلك وادلة
كل وهي مسألة ميسوطة
- ١٠٢ الاقتصار على الحجر في الاستنجاء يلزمه
امران
- ترجمة سلمان الفارسي الصحابي المشهور
- ١٠٣ وجوب ثلاث مسحات وان انقي المحل
باقل من ذلك ويكفي حجر واحد له
ثلاثة أحرف
- ١٠٤ (فرع) في مذاهب علماء الامصار في
عدد الاحجار للاستنجاء وادلة كل وتحقيقه
- ١٠٥ (فرع) في وجوب استئناف ثلاثة احجار
اذا خرج من الذكر قطرة بعد مسحه
- ١٠٦ بيان كيفية الاستنجاء بالحجر والدليل عليه
- ١٠٨ النهي عن الاستنجاء باليمين واختلاف
العلماء في النهي
- ١١٠ (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل وهي ستة
وقد اشتملت على احكام كثيرة ينبغي
الاطلاع عليها.
- ١١٢ يجوز الاستنجاء بما يقوم مقام الحجر من
كل جامد طاهر من يل للعين وليس له حرمة
ولا هو جزء من حيوان والدليل على ذلك
- ١١٤ بيان ان الشرع ورد باستعمال الحجر
في الاستنجاء ورمى الجمار وباستعمال القرظ
في الدباغ وباستعمال الماء من طهارة
الحدث والنجس الخ
لا يجوز الاستنجاء بغير الماء في المائعات
وما ليس بطاهر كالروث

صفحة	صفحة
١١٥	(فرع) في مذاهب العلماء في الاستنجاء بالنجس كالروثة وادلة كل وتحقيقه
١١٦	لايجوز الاستنجاء بالازيل العين كالزجاج وتفصيل ذلك والدليل عليه
١١٨	لايجوز الاستنجاء بالاحرمة من المطعومات كالعظم والدليل عليه
١١٩	فرع في ان الاصحاب اتفقوا على تحريم الاستنجاء بجميع المطعومات: وأما النار والقوا كنه فقيه تفصيل وخلاف
١١٩	فرع يحرم الاستنجاء بكتب علوم الشرع
١٢٠	فرع في سقوط الفرض بالاستنجاء بقطعة الذهب أو الفضة وجهان
١٤٢	فرع قول الشافعي في البر يطي انه لا يستنجى بعظم ذكي ولا ميت واختلاف الاصحاب في هذا على ثلاثة اوجه
١٢١	الصحيح عند الاصحاب تحريم الاستنجاء باجزاء الحيوان في حال اتصاله كالذنب والاذن والصفوف والشعر
١٤٢	في جواز الاستنجاء بجلد مذبوغ ثلاثة اقوال وتفصيل ذلك
١٢٢	فرع في مسائل تتعلق بالفصل وهي خمسة
١٢٢	حكم مجاوزة الخارج الموضوع المعتاد وله اربعة احوال وتفصيل ذلك
١٢٧	حكم ما اذا كان الخارج نادراً كالدم والدود فهل يجزىء فيه الحيمر او يتعين الماء وتفصيل ذلك وبسطه باوضح عبارة
١٢٥	فرع في مسائل خمسة تتعلق بالباب
١٣٠	باب ما يوجب الغسل
١٤٧	من موجبات الغسل ايلاج الحشفة في الفرع وخروج المنى والحيض والنفاس وادلة ذلك
١٣٢	وجوب الغسل من ايلاج الذكر في
١٣٢	فرع الميتة او درامرة او رجل او بهيمة او دبر خنثي مشكل ودليل ذلك عقلا
١٣٢	فرع في مسائل تتعلق بالفصل وهي اثنتا عشرة مسألة
١٣٥	المسألة الثانية عشرة منها في مذاهب العلماء في الايلاج وادلة ذلك وتحقيقه
١٣٨	ايجاب الغسل بخروج المنى على الرجل والمرأة في النوم واليقظة والدليل على ذلك
١٣٩	بيان أن العلماء اجمعوا على وجوب الغسل بخروج المنى وتفصيل ذلك
١٤٠	فرع في لغة المنى والودى والمذى وتحقيق صفاتها
١٤٢	الاحتلام بدون رؤية المنى او الشك في الخروج لا يوجب الغسل: ورؤية المنى بدون تذكر احتلام توجب الغسل والدليل
١٤٢	حكم ما اذا رأى المنى في فراش ينام فيه هو وغيره او هو وحده
١٤٣	عدم ايحاب الغسل من المذى والدليل عليه
١٤٤	استنباط فوائده من حديث علي قال كنت رجلاً مذاء الخ
١٤٥	حكم ما اذا خرج منه ما يشبه المنى والمذى ولم يتميز له وتفصيل ذلك
١٤٦	فرع اعترض على المصنف في قوله يلزمه غسل الثوب مع الوضوء والغسل
١٤٧	ايجاب الغسل من الحيض والدليل عليه في الكتاب والسنة وهو اجماع
١٤٧	تفسير الحيضة: ترجمة حبش
١٤٩	فرعان يتعلقان بالحيض
١٤٩	حكم ما اذا ولدت ولدا ولم ترمدا واختلاف العلماء في ذلك
١٥٠	فرع اذا ولدت في نهار رمضان ولم ترمدا في بطلان صومها طر يقان

صفحة	صفحة
١٥٠	١٥٠
فرع حكم ما اذا حاضت ثم اجسنت او اجسنت ثم حاضت	فرع حكم ما اذا حاضت ثم اجسنت او اجسنت ثم حاضت
١٥٠	١٥٠
فرع في بيان ان اعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم طاهر	فرع في بيان ان اعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم طاهر
١٥١	١٥١
خروج المنى بعد استدخال المرأة اياه لا يوجب الغسل واقوال العلماء في ذلك ودليله	خروج المنى بعد استدخال المرأة اياه لا يوجب الغسل واقوال العلماء في ذلك ودليله
١٥٢	١٥٢
استحباب غسل الكافر اذا اسلم ولم يكن عليه غسل في حال الكفر وتفصيل ذلك والدليل عليه	استحباب غسل الكافر اذا اسلم ولم يكن عليه غسل في حال الكفر وتفصيل ذلك والدليل عليه
١٥٤	١٥٤
فرع في استحباب حلق شعر رأس الكافر اذا اسلم والدليل عليه	فرع في استحباب حلق شعر رأس الكافر اذا اسلم والدليل عليه
١٥٤	١٥٤
فرع في مبادرة الكافر الى الاسلام وان لا يؤخره الى ما بعد الغسل	فرع في مبادرة الكافر الى الاسلام وان لا يؤخره الى ما بعد الغسل
١٥٥	١٥٥
تحريم الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله على الجنب والدليل عليه	تحريم الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله على الجنب والدليل عليه
١٥٦	١٥٦
تحريم قراءة القرآن واللبث في المسجد على الجنب والدليل على ذلك	تحريم قراءة القرآن واللبث في المسجد على الجنب والدليل على ذلك
١٥٧	١٥٧
فرع في بيان حديث «لا تدحل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب ولا كلب»	فرع في بيان حديث «لا تدحل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب ولا كلب»
١٥٨	١٥٨
فرع في مذاهب العلماء في كراهة النوم قبل الوضوء للجنب	فرع في مذاهب العلماء في كراهة النوم قبل الوضوء للجنب
١٥٨	١٥٨
فرع في مذاهب العلماء في قراءة الجنب والحائض وأدلة كل وتحقيق ذلك	فرع في مذاهب العلماء في قراءة الجنب والحائض وأدلة كل وتحقيق ذلك
١٦٠	١٦٠
فرع في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعبره فيه بلا مكث وأدلة كل وتحقيق ذلك	فرع في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعبره فيه بلا مكث وأدلة كل وتحقيق ذلك
١٦٢	١٦٢
فصل : يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث واذكارهم ومواضع القراءة واحوالها ونحو ذلك وهذا الفصل من المهمات التي يتأكد لطالب الاخرة معرفتها وفيه اثنتا عشرة مسألة	فصل : يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث واذكارهم ومواضع القراءة واحوالها ونحو ذلك وهذا الفصل من المهمات التي يتأكد لطالب الاخرة معرفتها وفيه اثنتا عشرة مسألة
١٦٦	١٦٦
فرع في بيان ان القراءة في المصحف افضل من القراءة عن ظهر قلب	فرع في بيان ان القراءة في المصحف افضل من القراءة عن ظهر قلب
١٦٧	١٦٧
فروع خمسة تتعلق باداب حملة القرآن وما ينبغي لهم ان يتصفوا به من الاخلاق والآداب والحاصل الحميده	فروع خمسة تتعلق باداب حملة القرآن وما ينبغي لهم ان يتصفوا به من الاخلاق والآداب والحاصل الحميده
١٦٨	١٦٨
فروع في بيان ان قراءة الجماعة مجتمعين مستحبة لا كراهية فيها	فروع في بيان ان قراءة الجماعة مجتمعين مستحبة لا كراهية فيها
١٧٠	١٧٠
فرع في حكم قراءة القرآن برفع الصوت وبالاسرار وأيهما افضل	فرع في حكم قراءة القرآن برفع الصوت وبالاسرار وأيهما افضل
١٧١	١٧١
فرع في استحباب تحسين الصوت بالقراءة والدليل على ذلك	فرع في استحباب تحسين الصوت بالقراءة والدليل على ذلك
١٧٢	١٧٢
فروع ثلاثة تتعلق بالقراءة	فروع ثلاثة تتعلق بالقراءة
١٧٢	١٧٢
فروع خمسة تتعلق باداب حملة القرآن وما ينبغي لهم ان يتصفوا به من الاخلاق والآداب والحاصل الحميده	فروع خمسة تتعلق باداب حملة القرآن وما ينبغي لهم ان يتصفوا به من الاخلاق والآداب والحاصل الحميده
١٧٠	١٧٠
فرع في آداب الناس كلهم مع القرآن	فرع في آداب الناس كلهم مع القرآن
١٧١	١٧١
فرع في الايات والسور المستحبة في اوقات واحوال مخصوصة	فرع في الايات والسور المستحبة في اوقات واحوال مخصوصة
١٧٢	١٧٢
فصل : في المساجد واحكامها وما يتعلق بها وما يندب فيها وما تنزه منه ونحو ذلك وفيه ثلاثة وثلاثون مسألة	فصل : في المساجد واحكامها وما يتعلق بها وما يندب فيها وما تنزه منه ونحو ذلك وفيه ثلاثة وثلاثون مسألة
١٧٢	١٧٢
المسألة الاولى : منها حكم عبور الجنب المسجد واقوال اهل المذهب فيه	المسألة الاولى : منها حكم عبور الجنب المسجد واقوال اهل المذهب فيه
١٧٣	١٧٣
المسألة الثانية : لو احتلم الشخص في المسجد يجب عليه الخروج منه وتفصيل ذلك	المسألة الثانية : لو احتلم الشخص في المسجد يجب عليه الخروج منه وتفصيل ذلك
١٧٣	١٧٣
المسألة الثالثة : يجوز للمحدث الجلوس في المسجد إجماعا	المسألة الثالثة : يجوز للمحدث الجلوس في المسجد إجماعا
١٧٤	١٧٤
المسألة الرابعة : يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه في مذهب الشافعية والدليل عليه وبيان من خالف ذلك من العلماء	المسألة الرابعة : يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه في مذهب الشافعية والدليل عليه وبيان من خالف ذلك من العلماء
١٧٤	١٧٤
المسألة الخامسة : جواز الوضوء في المسجد اذا لم يؤذ بمائه وبيان من قال به من السلف	المسألة الخامسة : جواز الوضوء في المسجد اذا لم يؤذ بمائه وبيان من قال به من السلف
١٧٤	١٧٤
المسألة السادسة : لا باس بالاكل والشرب في المسجد وبوضع المائدة فيه	المسألة السادسة : لا باس بالاكل والشرب في المسجد وبوضع المائدة فيه

- ١٧٤ المسألة السابعة : منع دخول المسجد من
أكل ثوما او بصلا او كراثا او غيرها مما
له رائحة كريهة والدليل عليه
- ١٧٥ الثامنة : البصاق في المسجد خطيئة
وكفارتها دفنها
- التاسعة : يحرم البول والفضد والحجامة
في المسجد
- العاشرة : يكره غرس الشجر في المسجد
وكذلك حفر البئر فيه
- الحادية عشرة : تكره الخصومة في المسجد
ورفع الصوت وانشاد الضالة وكذلك
البيع والشراء والاجارة ونحوها
- ١٧٦ الثانية عشرة : يكره ادخال البهائم والحجائب
والصبيان الذين لا يميزون المسجد
الثالثة عشرة : يكره ان يجعل المسجد مقعد
الحرفة كالحياكة ونحوها
- الرابعة عشرة : يجوز الاستلقاء في المسجد
على القفا ووضع احد الرجلين على الاخرى
وتشبيك الاصابع ونحو ذلك والدليل عليه
- ١٧٧ الخامسة عشرة : يستحب عقد حلق العلم
في المساجد وذكر المواعظ والرقائق
ونحوها
- فرع في بيان أن التحدث بالحديث المباح
في المسجد مباح والدليل عليه
- المسألة السادسة عشرة : جواز انشاد
الشعر في المسجد بشرطه والدليل عليه
- السابعة عشرة : يسن كنس المسجد وتنظيفه
وازالة ما يرى فيه من نخامة او بصاق
- الثامنة عشرة : من البدع المنكرة ايقاد
القنارالا في ليالى مخصوصة وبيان مفساده
من وجوه
- ١٧٧ التاسعة عشر الى التاسعة والعشرين : في
- احكام تتعلق بالمسجد
- ١٧٩ المسألة الثلاثون : لا يجوز اخذ شيء من
أجزاء المسجد ودليل ذلك
- المسألة الحادية والثلاثون : يسن بناء
المساجد وعمارتها وتمهدها واصلاح ما تشعث
والدليل عليها
- ١٨٠ فرع في كراهية زخرفة المسجد وتزيينه
ونقشه والدليل على ذلك
- المسألة الثانية والثلاثون في فضل المساجد
المسألة الثالثة والثلاثون : لا يحرم مكث
الجنب في المصلى المتخذ للعيد وغيره
- باب صفة الغسل والدليل عليها واختلاف
اهل المذهب في بعض احكام الغسل هل
هي فرض او سنة
- ١٨٥ فرع في استحباب افاضة الماء على البدن
في الغسل ثلاث مرات
- فرع في ان دلك الاعضاء في الغسل وفي
الوضوء سنة
- فرع في ان الوضوء في الغسل سنة وبيان
مذاهب العلماء في ذلك
- ١٨٦ غسل المرأة كغسل الرجل واذا كان لها
ضفائر لا يفضل الماء اليها فيجب تقضها في
مذهب الشافعي والدليل على ذلك
- ١٨٧ استحباب أخذ قرصة من المسك للحائض
اذا اغتسلت تتبع بها اثر الدم والدليل
على ذلك
- ١٨٩ استحباب ان لا ينقص في السمل من صاع
ولا في الوضوء من مد والدليل على ذلك
- ١٩٠ فرع في ان الاصحاب وغيرهم اتفقوا على
ذم الاسراف في الماء في الوضوء والغسل
جواز توضىء الرجل والمرأة من اناء واحد
والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه والجمع

صفحة	صفحة
واقوال العلماء في ذلك	بين الاحاديث الواردة في الباب
٢١٥ التيمم بمدقوق ما احرق من الطين فيه وجهان في المذهب وتفصيل ذلك	١٩٢ فرع في بيان قول الغزالي : فضل ماء الجنب طاهر
٢١٨ المذهب الصحيح ان الجص لا يجوز التيمم به	١٩٣ حكم من احدث واجنب هل يجب الغسل عليه فقط او الغسل والوضوء فيه ثلاثة اوجه في المذهب وهي ثلاثة احوال للجنب
٢١٨ فرع في مسائل تتعلق بالفصل وهي خمسة	١٩٦ حكم ما اذا توضحاً بنية الحدث او اغتسل ثم ذكر انه كان جنباً
لا يصح التيمم إلا بالنية وكيفية النية فيه والدليل على ذلك	فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ست عشرة مسألة وفيها فوائد مهمة قل ان توجد في غيره
٢٢١ فرع في ان التيمم لا يرفع الحدث عند الشافية وبه قال جماهير العلماء لا يصح التيمم إلا بنية الفرض	٢٠١ فصل في الاغسال المستنوبة
٢٢٣ فان تيمم للنفل له ان يصل على الجنابة وان تيمم لصلاة الفرض استباح النفل وتفصيل المقام ويأنه باوضح وجه	٢٠٤ فصل في دخول الحمام وما ورد فيه من النهي والترخيص
٢٢٤ فرع في مسائل تتعلق بنية التيمم وهي خمسة	٢٠٥ عشر سنن في دخول الحمام
٢٢٦ استحباب التسمية في التيمم وذكر آداب تتعلق به	٢٠٦ باب التيمم : حقيقته لنة واعطالها
٢٢٧ ترجمة أسلع بن شريك بن عون التميمي خادم رسول الله ﷺ	٢٠٧ جواز التيمم عن الحدث الاضمر والا كبر والدليل عليهما من الكتاب والسنة
٢٢٨ كيفية التيمم واختلاف الاصحاب فيها واقوال العلماء في ذلك وقد بسط العلامة النووي القول فيه بما لم نجده في غير هذا الكتاب	فرع في مذاهب العلماء في حكم التيمم عن الحدث الاكبر وادلة كل وتحقيق المقام
٢٣٣ فرع في بيان ان اركان التيمم المتفق عليها ستة	٢٠٨ حكم ما اذا تيمم الجنب والحائض والنفساء لعذر ثم قدر على استعمال الماء لزمه الغسل
بيان سنن التيمم وذكر منها احدى عشرة سنة	٢٠٩ فرع في جواز مجامعة المسافر والمغذّب في زوجته وان كان عادماً للماء ويغسل فرجه ويتيمم فرع لو كان علي بعض بدنه نجاسة فتيمم في وجهه ويديه لا يصح عند جمهور العلماء إلا عند الامام احمد بن حنبل
٢٣٤ فرع في ان الترتيب في تيمم الجنابة واجب	٢١٠ كيفية المسح والدليل عليها واختلاف العلماء في ذلك وتحقيق المقام
٢٣٥ مسألتان الاولى اذا يمه غيره بأذنه ونوى الامر : الثانية اذا القت عليه الريح تراها	٢١١ عدم جواز التيمم إلا بالتراب والدليل عليه

- استوعب وجهه ثم يديه وتفصيل ذلك
 ٢٣٦ فرع فيما اذا تيمم بتراب كان على بعض
 اعضائه
- ٢٣٩ فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي سبعة
 فرع في مذاهب العلماء في حكم التراب الى
 جميع البشرية
 شروط صحة التيمم اربعة
- ٢٤٢ فرع في ان التيمم لناقلة في وقتها يستباح
 به جميع النوافل فقط دون الفرائض على
 الصحيح
- ٢٤٣ فرع في ان التيمم لمكتوبة لا يصح إلا
 بمدد دخول وقتها ومذاهب العلماء في ذلك
 ودليل كل وتحقيق المقام
 ترجمة ابى بكر بن الحداد تلميذ ابى اسحق
 المروزى
- ٢٤٤ عدم جواز التيمم مع وجود الماء بشرطه
 وتفصيل ذلك واقوال العلماء فيه ودليل
 كل وتحقيقه
- ٢٤٦ فرع فيما اذا ازدحم عدد كثير على ثر وكان
 الاستقاء منها بالمناوبة وتوقع نوبته بعد
 خروج الوقت هل له ان يتيمم أم لا
 واقوال العلماء في ذلك
- ٢٤٧ فرع كلام الامام الشافعي والاصحاب فيمن
 يكون في سفينة في البحر ولا يقدر على
 الماء ولا على الاستقاء يتيمم ويصلى
 ولا اعادة عليه
- ٢٤٧ فروع اربعة تتعلق بعام الماء
- ٢٤٩ مسائل تتعلق بعام الماء أيضا من حيث
 طلب الماء في الوقت او قبله وهل يذهب
 يمينا او شمالا وغير ذلك من المسائل التي
 تذكرها الفقهاء في باب التيمم وقد اطنب
 الشارح رحمه الله تعالى في ذلك
- ٢٥٢ فرع في ان الجمع بين الصلاتين للمتيمم جائز
 فرع في مذاهب العلماء في طلب الماء
- ٢٥٣ حكم ما اذا بذل له الماء هل عليه قبوله ام لا
 واذا باعه منه بضمن المثل هل عليه شراوه
 ام لا وكلام الاصحاب في ذلك وخلال
 ذلك فوائد نفيسة
- ٢٥٧ حكم ما اذا دل على ماء ولم يخف فوات الوقت
 ولا انقطاعا عن رفقة ولا ضررا في
 نفسه وماله
- ٢٥٩ حكم ما اذا طلب الماء فلم يجد فتيمم ثم
 طلع عليه ركب قبل ان يدخل في الصلاة
 ان طلب ولم يجد ماء جازله التيمم والدليل
 على ذلك من الكتاب والسنة والاجماع
- ٢٦١ بيان ان للعدم ثلاثة احوال
- ٢٦٢ فرع كلام الاصحاب في تاخير الصلاة عن
 اول الوقت الى اثنائه لا تنتظر الجماعة
- ٢٦٣ فرعان يتعلقان بالمسألة
- ٢٦٤ خمس مسائل تتعلق بالتيمم تفسير الرجل
- ٢٦٦ فروع ثلاثة تتعلق بالمسألة
- ٢٦٦ فرع في مذاهب العلماء فيمن نسي الماء
 في رحله وصلى بالتيمم ثم علمه وادلة كل
 وتحقيق ذلك
- ٢٦٨ قولان فيما اذا وجد بعض ما يكفيه
- ٢٦٩ فرعان فيما اذا وجد غير ماء كملح او برد
- ٢٧٠ فروع تسعة تتعلق بالتيمم
- ٢٨٢ حكم ما اذا اجتمع ميت وجنب او ميت
 وحائض انقطع دمها او ميت وهي على
 بدنه نجاسة وكان الماء يكفي احدهما من
 يقدم وفي الفصل مسائل كثيرة وتفصيل
 ذلك وبيانه اتم بيان
- ٢٧٢ فرع لو كان مع الميت ماء وخافت رفقته
 العطش شربوه وبمموه وادوا ثمه في

صفحة	صفحة
٣٠٧	٢٧٧
مسافر معه ماء فدخل عليه وقت الصلاة	ميراثه
فارقده او شر به في غير حاجة وتيمم وصلى	حكم ما اذا فقد الماء والتراب صلى على حسب
هل يعيد ام لا واقوال العلماء في ذلك	حاله
٣٠٨	٢٧٩
فرع لو وهب او باع ماء صالحا لطهارته	فروع اربعة تتعلق بفاقد الماء والتراب
في الوقت هل يصح البيع او الهبة او	٢٨٠ فرع في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء
لا يصح واقوال اهل المذهب في ذلك	ولا ترابا وادلة كل وتحقيق المقام
فرعان يتعلقان بالتيمم	٢٨٢ حكم الحائض من استعمال الماء وتفسيره
٣١٠ تفصيل حال من رأى الماء في أثناء الصلاة	وله احوال
هل يبطل تيممه	٢٨٦ فروع خمسة تتعلق بالفصل
٣١٥ فرع اذا دخل في صلاة مفروضة في اول	٢١٧ حكم ما اذا كان في بعض بدنه قرح يمنع
وقتها حرم عليه قطعها من غير عذر واقوال	استعمال الماء واقوال اهل المذهب فيه
اهل المذهب في ذلك	٢٩١ فروع سبعة تتعلق بالتيمم للجراحة
٣١٨ فرع في مذاهب العلماء فيمن وجد الماء	٢٩٣ حكم ما اذا تيمم هل يصح ان يصلى به
في أثناء صلاة السفر	فريضة واحدة او فرائض وتفصيل ذلك
٣٢٠ لو توضأ للمرضى ثم برى لم يزمه الاعادة	٢٩٤ فرع في مذاهب العلماء فيما يباح بالتيمم
٣٢١ حكم ما اذا تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال	الواحد من فرائض الاعيان وادلة كل
البرد وتفصيل ذلك	وتحقيق المقام
٣٢٢ لزوم الاعادة على من صلى بغير طهارة	٢٩٥ حكم ما اذا نسي صلاة ولم يعرف عينها فهل
لعدم الماء والتراب	يكفيه التيمم الواحد لصلاة خمس اوقات
٣٢٣ حكم وضع الجبائر وتفصيل ذلك وهو	بدل المنسية
مبحث مطول جدا	٢٩٨ فروع ثلاثة تتعلق بالتيمم
٣٣٠ فرع في ان المسح على الجبيرة غير مؤقت	٢٩٩ جواز التيمم الواحد لصلاة النوافل واحدة
بل يمسخ في غير نزع	فأكثر
٣٣١ فروع ثلاثة تتعلق بالجبيرة	٣٠٠ يبطل التيمم ما يبطل الوضوء
٣٣٢ فصل في مسائل تتعلق بباب التيمم وهي	٣٠١ تفصيل حكم ما اذا تيمم لعدم الماء ثم
اربعة	رأى الماء وهو مبحث مطول وفيه مسائل
٣٣٣ فرع في ان التيمم يشتمل على فرض	كثيرة ينبغي مطالعته
وسنة وأدب وكرهه وشرطه وبيان	٣٠٤ فرعان يتعلقان بالتيمم
الجميع	٣٠٥ فرع في مذاهب العلماء فيمن عدم الماء
٣٣٣ فصل في حكم الصلوات المأمور بهن في	في الحضر وادلة كل وتحقيق المقام
الوقت مع خلل للضرورة وبه يتم كتاب	٣٠٦ فرع في مذاهب العلماء فيمن صلى بالتيمم
التيمم	في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة

صفحة	صفحة
٣٤١	كتاب الحيض: حقيقة الحيض واسماؤه
٣٤٣	فرعان يتعلقان بلفظ الحيض
٣٤٤	فرع في بيان ان باب الحيض من عويص الابواب وقد افردته كثير من العلماء بالتأليف ولابي فرج الدارمي مجلد ضخيم في مسألة المتحيرة
٣٤٦	فرع في ان النساء على اربعة اضراب طاهر ومستحاضة وحائض وذات دم فاسد وتعريف كل منها
٣٤٨	استشكال قول المذهب اذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة
٣٥٠	تحريم على الحائض الصلاة والدليل عليه فرع سجود التلاوة والشكر في معنى الصلاة في الحرمة
٣٥٤	فرع في أن كل صلاة تفوت في زمن الحيض لا تقضي إلا ركعتي الطواف
٣٥٦	فرع في أن مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف ليس على الحائض وضوء ولا تسييح ولا ذكر في اوقات الصلوات تحريم للصوم على الحائض والدليل عليه
٣٥٧	فرع في أن مذهب العلماء في قراءة الحائض القرآن
٣٥٨	يحرم على الحائض حمل المصحف ومسح اللبث في المسجد والدليل على ذلك تحريم وطء الحائض والدليل عليه من الكتاب والسنة وأقوال اهل المذهب في ذلك
٣٦٠	فرع في مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عامداً عالماً
٣٦١	تحريم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة
٣٦٥	فرع في مذاهب العلماء في المباشرة فيما بين السرة والركبة بغير وطء
٣٦٦	اذا طهرت بين الحيض حل لها الصوم دون الصلاة والطواف وقراءة القرآن وحمله
٣٧٠	فرع في مذاهب العلماء في وطء الحائض اذا طهرت قبل الغسل
٣٧١	فرع فيمن انقطع دمها وعدمت الماء فتيمنت ثم أحدثت فانها تمتنع من الصلاة دون الوطء
٣٧٢	فروع اربعة تتعلق باحكام الحائض
٣٧٣	أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين
٣٧٤	فرع في ان أقل سن يجوز ان تنزل فيه المرأة المني هو سن الحيض
٣٧٥	أقل الحيض يوم وليلة واختلاف الاصحاب فيه على ثلاث طرق
٣٧٩	فرع ترجمة حمنة بنت جحش وعطاء والاوزاعي
٣٨٠	فرع في مذاهب العلماء في أقل الحيض والطهر واكثرها
٣٨١	فرع أقل الطهر خمسة عشر يوماً بلبا لين
٣٩٤	الدم الذي تراه الحامل فيه قولان وبيانها
٣٨٥	فرع لو قلنا دم الحامل حيض هل تنقضي به العدة
٣٨٦	فرعان يتعلقان بالحائض
٣٨٧	فرع في مذاهب السلف في حيض الحائض فان رأت يوماً دماً أو يوماً نقاء ولم يبر الخمسة عشر ففيه قولان
٣٨٨	اذا رأت المرأة الدم وقتا ليس يجوز ان تحيض فيه أمسكت عما تمسك عنه الحائض وتفصيل ذلك مطولاً
٣٩٤	فرع في مسائل الصغرة وأمثلتها وأقوال

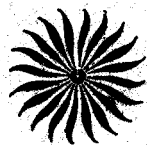
صفحة	صفحة
٤٣٣ احكام تتعلق بالناسية المميزة وهي من عويص باب الحيض	علماء المذهب فيها
٤٣٧ فصل في حكم وطء المتحيرة	٣٩٥ فرع في مذاهب العلماء في الصفرة والكدره
٤٣٧ فصل في قراءة المتحيرة القرآن ودخولها المسجد ومس المصحف وحمله وتطوعها بصوم وصلاة وطواف	٣٩٦ ان عبر الدم الخمسة عشر فقد اختلط حيضها بالاستحاضة وتفصيل ذلك وأدلته
٤٣٨ فصل في عدة المتحيرة	٤٠١ فرع في المبتدأة رأت الدم في أول امرها
٤٤٢ فصل في طهارة المتحيرة	٤٠٢ « في مذاهب العلماء في المبتدأة
٤٤٣ فصل في صلاة المتحيرة المكتوبة وكلام الشافعي والاصحاب في ذلك	حكم المبتدأة المميزة وتفصيله وصور ذلك
٤٤٧ فصل في إصيام المتحيرة وأقوال العلماء فيه	٤٠٥ احكام الميزة
٤٥١ فرع في صيام المتحيرة يوماً عن قضاء نذر او كفارة او فدية في الحج او تطوع او غيره	٤٠٦ الكلام على لغات الاولى والدلالة والبداءة
٤٥٥ فرع في صيام المتحيرة يومين ولها طريقتان	٤١١ فرعان يتعلقان بالحيض
٤٦٢ « في صيامها ثلاثة أيام وصور ذلك	اذا رأت ستة عشر يوماً يوماً واحداً رأت يوماً اسود وانفصل لم يكن لها تمييز فيكون حيضها يوماً وليلة في أول الدم الاحمر في أحد الثولين وستاً أو سبماً في الآخر واختلاف اقوال اهل المذهب في ذلك
٤٦٤ فرع في صيامها اربعة أيام وصور ذلك	٤١٣ فرع رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواداً ثم خمسة حمرة وانقطع فالجميع حيض والخلاف في ذلك
٤٦٥ فرع في صيامها خمسة أيام وصور ذلك	٤١٤ فرعان يتعلقان باحكام الحيض
٤٦٦ فروع تسعة تتعلق بصوم المتحيرة ستة أيام الي اربعة عشر يوماً وصور ذلك مع تفصيلها في بيان شاف قل ان يوجد في كتاب	٤١٥ احكام المعتادة غير المميزة وحقيقتها وادلتها
٤٦٨ (فصل) في صوم المتحيرة صوماً متتابعاً لنذر او كفارة قتل أو جماع في نهار رمضان او غير ذلك	٤١٧ تثبت العادة بمرة واحدة
٤٧٢ (فصل) في تحصيل المتحيرة صلاة أو صلوات مقضيات أو مندورات وتفصيل ذلك	٤١٩ تثبت العادة بالتمييز كما تثبت بانقطاع الدم وكلام العلماء في ذلك
٤٧٥ (فصل) في طواف المتحيرة	٤٢٠ فرع في حكم من كانت ادتها خمسة سواداً وباقي الشهر حمرة وتكرر هذا مرات
٤٧٧ فصل في مسائل ذكرها صاحب البحرة تتعلق بالمتحيرة وهي سبعة	٤٢١ يثبت الطهر بالعادة كما يثبت الحيض واقوال الاصحاب في ذلك
٤٧٨ فرع يجب على الزوج نفقة زوجته المتحيرة	٤٢٢ يجوز ان تنتقل العادة فتتقدم وتتاخر وتزيد وتقص وترد الي آخر ما رز في ذلك وتفصيل ذلك وامثله بما يوضح المقام وينفي اللبس
٤٧٨ احكام تتعلق بالناسية وفي خلال ذلك مسائل كثيرة قل ان توجد في كتاب	٤١٣ احكام تتعلق بالمعتادة المميزة
٤٨٢ فرع في الحافظة لقدر حيضها انما	

صفحة	صفحة
٥١٨	ينفعا حفظها
ما يسقطه الحيض وتفصيل ما اذا خرج الدم قبل الولادة او بعدها وادلة ذلك	٤٨٢ احكام تتعلق بالحفاظة ولها احكام الطهر واحكام الحيض
٥١٩ النفاس وبيان حقيقته لغة وشرعا	فرع فيما اذا عرفت يقين طهرها في وقت من الشهر وصورة ذلك وحكمه
٥٢٢ بيان ان اكثر النفاس ستون يوما وقال المزني اربعمون والدليل على ذلك ولا حد لاقله	٤٨٧ فرع فيما اذا عرفت يقين حيضها في وقت من الشهر وصورة ذلك وحكمه
٥٢٤ ترجمة الامام الشعبي التابعي الكبير	٤٨٨ فرع فيما اذا قالت كان لي في كل شهر حيضتان لا اعلم قدرها ولا موضعها
٥٢٤ فرع في مذاهب العلماء في اكثر النفاس واقله وادلة كل وتحقيق ذلك	٤٩٠ احكام تتعلق بمن كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد وتفصيل ذلك
٥٢٦ حكم من ولدت توأمين بينهما زمان وفيه ثلاثة اوجه	٤٩٤ فرع فيما لو قالت حيضي ثلاثة ايام من احدى عشرات الشهر وحكم ذلك
تفسير التوهم والزمن	٤٩٥ فرع فيما لو قالت كنت احيض خمسة من الشهر الخ
٥٢٧ حكم ما اذا رأت دم النفاس ساعة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليلة وتفصيل ذلك واقوال أهل المذهب فيه	٤٩٦ فروع تسعة تتعلق بالباب
٥٢٩ حكم النساء التي عدا دمها الستين يوماً وهي ثلاثة احوال وتفصيل ذلك	٤٩٩ احكام تتعلق بالمستحاضة وهي مسائل التي تسمى بالتلفيق
٥٣١ فرع في ان الصفرة والكدر في زمن النفاس حكما في زمن الحيض	٥٠١ ترجمة ابن بنت الشافعي
٥٣٢ فرع اذا انقطع دم النساء واغتسلت جاز وطؤها ومذاهب العلماء في ذلك وادلة كل وتحقيق المقام	٥٠٢ احكام تتعلق بالمستحاضة وهي ثلاث حالات
٥٣٣ يجب على المستحاضة ان تغسل الدم وتعصب الفرج وتستوثق بالشد والتلجم والدليل على ذلك	٥٠٦ بيان القولين في التلفيق وقد أسهب فيه الشارح وذكر فيه ثلاث حالات
٥٣٥ لا تصلب المستحاضة بطهارة اكثر من فريضة والدليل عليه	٥١٢ فرع فيما اذا رأت ثلاثة ايام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع
فرع في ان طهارة المستحاضة هل الوضوء او الغسل ومداهب العلماء فيه	٥١٣ فرع اذا كانت عادت ان تحيض في الشهر عشرة ايام في اوله فرأت في شهر يومين دما ثم ستة نقاء ثم يومين دما وانقطع واستمر الدم
٥٣٦ فرع في ان المستحاضة اذا توضأت ارتفع حدثها السابق ولم يرتفع المستقبل وبيان ذلك باوضح عبارة وأسهل لفظ	٥١٣ فرع يتعلق بالتلفيق أيضا
	٥١٥ فرع فيما اذا انتقلت عادتتها بتقدم أو تأخر ثم استحيضت وتقطع دمها ففيها الخلاف في مراعاة الاولية وتفصيل ذلك

صفحة	صفحة
نجاستها وجهان	٥٣٧ لا يجوز أن تتوضأ المستحاضة قبل دخول الوقت وتفصيله
٥٥٦ فرع في أن المنى الطاهر هل يجوز أكله	٥٣٨ حكم المستحاضة اذا دخلت في الصلاة ثم انقطع دمها هل تبطل صلاتها أم لا فوجهان وتفصيله
الدليل على نجاسة الدم	٥٤٠ فرعان يتعلقان بحكم المستحاضة
٥٥٧ في حكم الدم الباقي على اللحم وعظامه واقوال العلماء فيه	٥٤١ بيان أن حكم سلس البول والمذي حكم المستحاضة
٥٥٨ الدليل على نجاسة القيح	٥٤٢ فروع ثلاثة تتعلق بالمستحاضة
٥٥٩ في نجاسة العلقه وجهان وبيانها	٥٤٣ فرع في مسائل تتعلق بباب الحيض وهي أربعة
٥٦٠ حكم الميتة غير السمك والجراد والآدمي	٥٤٤ (فصل) في أشياء انكرت على الغزالي في باب الحيض من الوسيط
النجاسة والدليل على ذلك	٥٤٦ باب ازالة النجاسة
٥٦٢ العضو المنفصل من حيوان حي كالية الشاة وسنام البعير وذنب البقرة والأذن واليد وغير ذلك	٥٤٧ بيان أنواع النجاسة وهي البول والقيء والنخ
٥٦٣ فرع في أن عصب الميتة غير الآدمي نجس	٥٤٧ الدليل على نجاسة البول
٥٦٣ « في مذاهب العلماء في نجاسة الآدمي بالموت	٥٤٩ الدليل على نجاسة الغائط .
٥٦٣ الدليل على نجاسة الخمر واقوال العلماء فيه	٥٥٠ الدليل على نجاسة سرجين البهائم وذرق الطيور
٥٦٦ فرع في أن مذهب الجمهور جواز الانتباز في جميع الاوعية من الخبز والخشب والجلود واللبان	٥٥١ الدليل على نجاسة القيء
٥٦٦ فرع في أن شرب الخليطين والمنصف اذا لم يصر مسكراً ليس بحرام لكن يكره وتفسيرها والدليل على ذلك	فرع في أن الرطوبة التي تخرج من البدن نجسة
٥٦٧ مذهب الشافعي أن الكلاب كلها بجميع انواعها نجسة واقوال العلماء في ذلك	٥٥١ في حكم الماء الذي يمتلئ من فم الانهان حال النوم
٥٦٨ اجماع العلماء على نجاسة الخنزير إلا ما نقل عن مالك بأنه طاهر مدة حياته	٥٥٢ فرعان في حكم الحرة والحرة
٥٦٩ ففي لبن مالا يؤكل لحمه غير الآدمي وجهان وبيانها واقوال اصحاب المذهب فيه	الدليل على نجاسة المذي والودي
٥٧٠ فرع في حكم الافتحة واقوال العلماء فيه	٥٥٣ الدليل على طهارة مني الآدمي
٥٧٠ اختلاف العلماء في طهارة رطوبة فرج المرأة	٥٥٤ فرع في مذاهب العلماء في طهارة المنى ودليل كل وتحقيق ذلك
٥٧١ حكم الاعيان الطاهرة اذا لاقاها شيء من النجاسات المتقدمة	٥٥٥ حكم مني غير الآدمي
٥٧٢ فرع في مسائل تتعلق بالنجاسات وهي سبعة	٥٥٦ « في أن البيضة اذا استحالت دماً ففي

صفحة	صفحة
ليرد عليه ما ينظفه	٥٧٣ فرع في ان المسك طاهر بالاجماع فيجوز
٥٨٣ حكم ما اذا جمل بدل التراب جصا أو	بيعة بالاجماع ايضا
اشنانا هل يكنى فيه قولان	٥٧٤ فرع في ان الزبد الذي هو لبن سنور
حكم ما اذا غسله بالماء وحده وهل	في البحر فيه وجهان النجاسة والطهارة
يكنى فيه وجهان	لا يطهر من النجاسات بالاستحالة إلا
٥٨٤ حكم ما اذا ولغ في الاناء كلبان	شيثان جلد الميتة والخمرة وتفصيل ذلك
حكم ما اذا ولغ في اناء وقعت فيه نجاسة	٥٧٥ الدليل على أن الخمر اذا خللت بخل أو
اخرى هل يجزئ سبع مرات للجميع ام لا	ملح لم تطهر
٥٨٦ فرع في مسائل مهمة تتعلق بالولوغ	٥٧٦ فرع في ان الخمر نوعان محترمة وغير محترمة
٥٨٥ حكم ما اذا اصاب الثوب من ماء الفسلات	وايضاح ذلك بصور قل ان توجد في كتاب
حكم ولوغ الخنزير	٥٧٨ ارع في ان يبيع الخمر المحترمة لا يصح
اربعة عشر مسألة	على المذهب
٥٨٩ فرع في ان سؤر الهرة والبغل والحمار	فرع في بيان مذاهب العلماء في امثال
والسباع والفار وسائر الحيوانات غير	ظروف الخمر والانتفاع بها واستعمالها
الكلب والخنزير وما تولد من احدهما	فرع في ان التصرف في الخمر حرام على
طاهر لا كراهة فيه عند الشافعية	اهل الذمة عند الشافعية خلافا للحنفية
حكم بول الصبي الذي لم يطعم الطعام	فرع في مذاهب العلماء في تحلل الخمر وتخليها
النضح: وفي بول الجارية الفسل والدليل	٥٧٩ عدم طهارة السرجين والمذرة اذا احرقا
على ذلك	وصارا رماداً
٥٩٠ فرع في مذاهب العلماء في بول الصبي	حكم دخان النجاسة
الذي لم يطعم والجارية	٥٨٠ طهارة الاناء اذا ولغ فيه الكلب او
٥٩١ حكم ما سوى ذلك من النجاسات وبيانها	ادخل عضوا فيه ان يغسل سبع مرات
وانزلة كل	احداهن بالتراب واقوال العلماء فيه ودائله
	٥٨٢ الافضل ان يجمل التراب في غير السابعة

﴿ تمت ﴾



﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي رضي الله عنه مع التلخيص الحيز للإمام ابن حجر رضي الله عنه ﴾

	صفحة
الباب الثالث في الإحداث	٢
الفصل الاول في أسبابها	٢
الفصل الثاني في حكم الحدث	٩٥
الباب الرابع في الغسل	١٠٩
كتاب التيمم	١٩٣
الباب الاول فيما يبيح التيمم	١٩٣
الباب الثاني في كيفية التيمم	٣٠٩
الباب الثالث في أحكام التيمم	٣٣٦
باب المسح على الخفين	٣٦٤
كتاب الحيض	٤٠٩
الباب الاول في حكم الحيض	٤٠٩
والاستحاضة	
الباب الثاني في المستحاضات	٤٤٦
الباب الثالث في التي نسيت عادتها	٤٩٠
الباب الرابع في التلفيق بين أيام الطهر	٥٣٦
والحيض	
الباب الخامس في النفاس	٥٧٣

